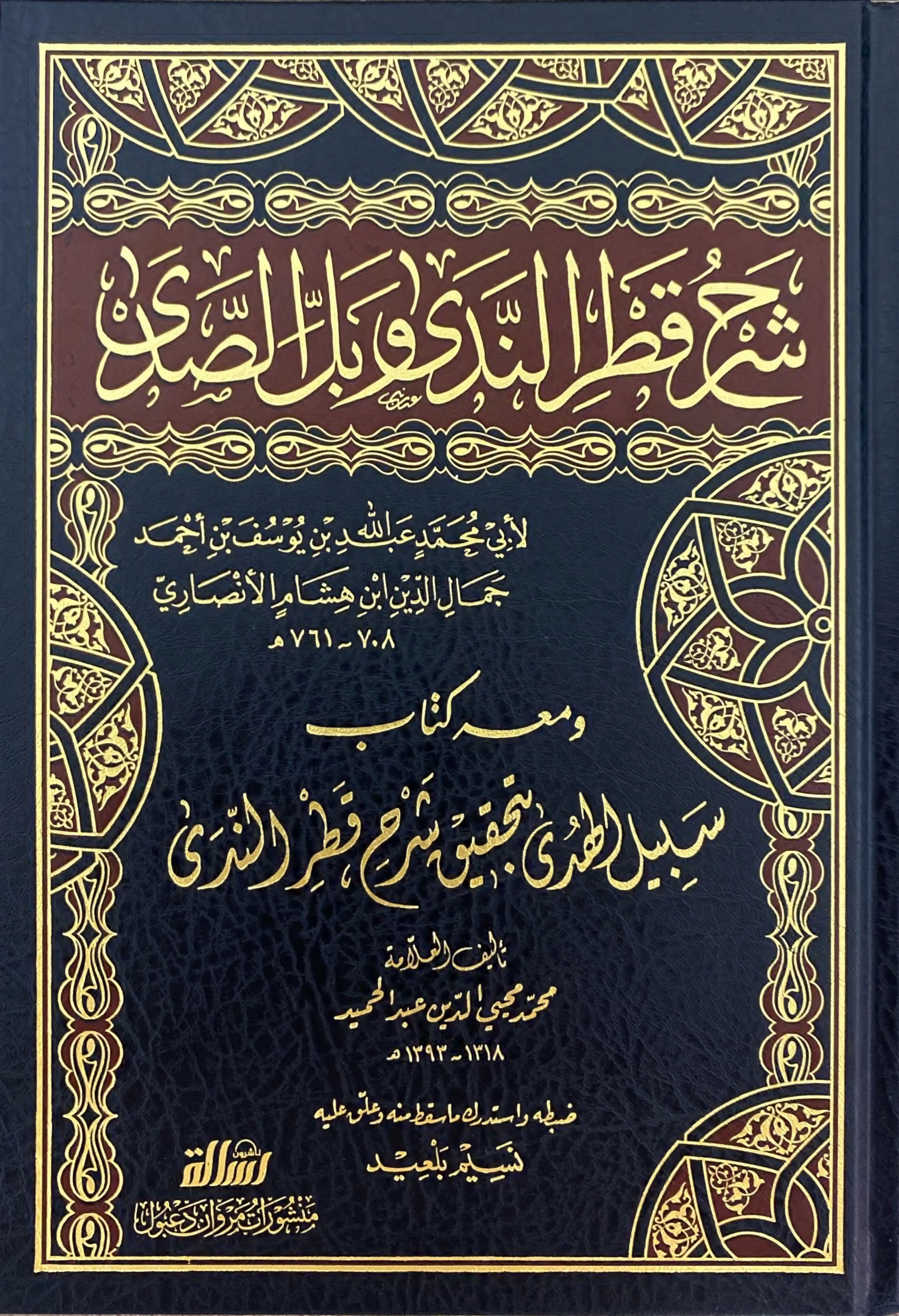

شرح قطر الندى وبل الصدى
لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد
جمال الدين ابن هشام الأنصاري
٧٠٨ - ٧٦١ هـ
ومعه كتاب
سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى
تأليف العلامة
محمد محيي الدين عبد الحميد
١٣١٨ - ١٣٩٣ هـ
ضبطه واستدرك ما سقط منه وعلق عليه
نسيم بلعيد
منشورات مروان دعبول

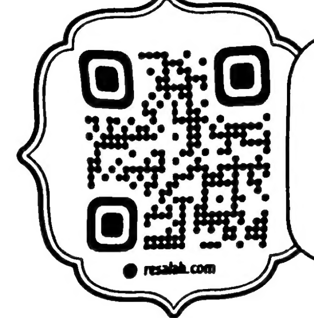


بيروت - لبنان	Beirut – Lebanon
هاتف : ١٧٠٠٣٠٢ (٩٦١) ١	Tel: (961) 1 700 302
١٧٠٠٣٠٤ (٩٦١) ١	(961) 1 700 304
ص.ب : ١١٧٤٦٠	P.O.Box: 117460

Resalah
Publishers

resalah@resalah.com
resalah.com

ISBN: 978-9-95332-024-3





شرح قطر الندى وبل الصدى

لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد
جمال الدين ابن هشام الأنصاري
٧٠٨ - ٧٦١ هـ

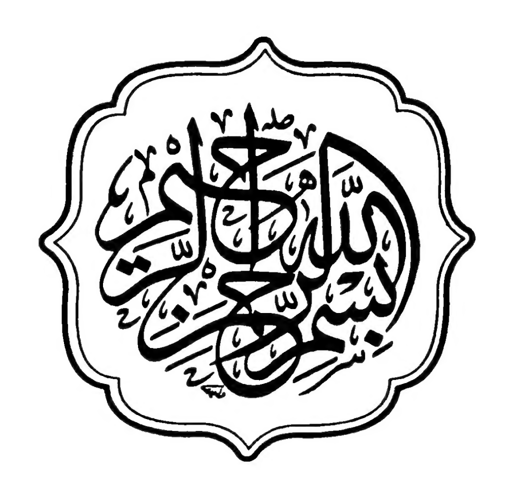
ومعه كتاب

سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى

تأليف العلامة
محمد محيي الدين عبد الحميد
١٣١٨ - ١٣٩٣ هـ

ضبطه واستدرك ما سقط منه وعلق عليه
نسيم بلعيد

رسالة
منشورات مروان دعبول



اسم الكتاب: شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه سبيل الهدى.

المؤلف: ابن هشام الانصاري / محمد محي الدين عبدالحميد.

المحقق: نسيم بلعيد.

الموضوع: اللغة العربية.

نبذة عن الكتاب

من كتب علم النحو، ومؤلفه من أئمة اللغة العربية، يتكون من أصل وشرح لنفس المؤلف، فالأصل هو متن: قطر الندى وبل الصدى، والشرح هو شرح لنفس المتن، ويتضمن معظم أبواب النحو، من حيث الطرح وترتيب العناوين، إلا أنه أقل منه تفصيلاً، بما يجعله أنسب للقارئ والمتعلم، في أوسط مراحل التعليم، ويعد الكتاب أحد المراجع النحوية.

ومعه: سبيل الهدى، للعلامة: محمد محيي الدين عبدالحميد، حيث ضبط أمثلة الكتاب، وشواهده من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي، ثم شرح أبياته شرحاً وسطاً، مع إعراب الأبيات كاملاً، وكل ذلك بعبارة سهلة وأسلوب قريب المتناول.

رسالة
منشورات مروان دعبول

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

لك الحمدُ رَبَّ العَرشِ يا مُنزِلَ القَطرِ ... لك الحمدُ يا مَن قد تَفرَّد بِالكِبْرِ
لكَ الحمدُ يا أللهُ يا مَنْ حَبَوْتَنِي ... وعلَّمتَني حتى نَطقْتُ بِذا الشِّعرِ
لكَ الحمدُ يا مَنْ لا تَزالُ هِباتُهُ ... إلَيَّ سِراعاً طَيِّباتٍ بِلا حَصرِ
لك الحمدُ حَمداً طيِّباً ومُباركاً ... يُقارِنُ ما يُرضِيكَ ربِّي مِنَ الشُّكرِ

الحمدُ لله الذي رفع ذِكرَ مَن في عبادته اجتهَد وانتصَب، وخفَض قَدرَ مَن إلى غيره ابتهَلَ واقترَب، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّه محمدٍ الأمينِ المنتَخَب، وعلى آلِه وصَحبِه ومَن لِلعَمل بهَديِه وسُنَّته انتدَب،

صَلاةً وتَسليماً يَلِيقانِ بِالذي ... نَجَوْنا بِه مِن رِبقَةِ الشِّركِ والكُفرِ
إِمامِ الهُدَى المَبعوثَ لِلخَلْقِ رَحمةً ... وسَيِّدَ رُسْلِ اللهِ طُرًّا بِلا فَخرِ
صلاةً وتَسليماً عسَى أنْ نَنالَ مِن ... شَفاعَتِه كِفلاً لدَى زَحْمةِ الحَشرِ

أما بعدُ: فيقولُ أفقرُ الوَرى والعَبِيد، إلى ربِّه الغنيِّ الحميد: أبو أُسامةَ نَسيم بنُ رابح بَلعيد: هذا كتابٌ لا يَخفى قَدرُه على أحدٍ مِن أهلِ الأدَب، ولا يَجهلُه امرُؤٌ إلى عِلمِ العربية انتسَب، وليس هذا بِشيءٍ قد يُقضَى مِنه العَجَب، بعد أنِ اقترنَ على غِلافِه اسمانِ كِلاهما مِن ذَهَب؛ فأمَّا مُصنِّفُه:

فَشيخُ نُحاةِ العُرْبِ مَن قَدْ غدَا اسمُه ... قَرينَ اسمِ سِيبَويهِ مِنْ غَيرِ ما نُكْرِ
لـه كُتُبٌ شَحَّ الزَّمانُ بِمِثْلِها ... سَرَى فَضلُها في البَحرِ والجوِّ والبَرِّ
ولا سِيَّما «مُغنِي اللَّبيبِ» الذي حوَى ... مَسائلَ كادتْ أنْ تكونَ مِنَ السِّحرِ

وأما مُحَقِّقُه: فالأستاذ محمد مُحيي الدينِ عبد الحميد الذي:

هو البَدرُ بين الخَلْقِ قد شَعَّ نُورُهُ ... وهل يَسْأَمُ العُشَّاقُ مِن سِيرةِ البَدرِ؟!

قضَى عُمرَه في العِلمِ فاقترَن اسمُهُ بِكلِّ جَميلٍ رائقٍ حَسَنِ الذِّكْرِ
جَزاهُ إلهُ العَرشِ يَومَ لِقائِه بِجنَّاتٍ الأنهارُ مِن تَحتِها تَجرِي

ثم إنَّ أحَدَ إخواني دعاني للعملِ في هذا الكِتاب، وأحسَنَ الظنَّ بي غيرَ مُتردِّدٍ أو مُرْتاب، وذلك بتوجيهٍ من مؤسسة «الرسالة ناشرون»، وإيعازٍ من القائِمين عليها ونحنُ لهم شاكِرُون؛ فإنَّ لهم السَّبقَ واليدَ الطُّولى في خِدمة كُتب التُّراث، وحُسْنُ مطبوعاتهم لا يَجحدُه مُنصِفٌ من الذكورِ ولا الإناث، فحَمِدتُ له ما فَعَل، وأجبتُه إلى ما سأل، كيف لا:

وَما سَائِلِي مِمَّنْ تُرَدُّ مَطَالِبٌ له يَبتَغِيها، بلْ جَوابٌ على الفَورِ
ولَكِنَّني مُزجَى البِضاعةِ ليس لي مِن النَّحوِ إلا ما يَقِلُّ عنِ العُشرِ
تَطفَّلتُ إثرَ القَومِ أرجُو عُلُومَهم فكُنتُ كمَن يَسعَى لِغَرْفٍ مِنَ البَحرِ

بيدَ أني طَمِعتُ في كرَم الكريمِ الوهَّاب، ورَجوتُ أن يُوفِّقَ لِما فيه الخيرُ والصواب، وغرَّني بذلك ما أسلفتُه فيما مضى مِن الأزمان، وبَدَر أيامَ الاغتراب عنِ الأهل والأَوْطان، مِن مُداومةِ النظرِ في نِتاج الكُتبِ والأسفار، ومُكابدةِ السهرِ في استِخراج النُّكَت والأسرار،

ويَعلَمُ رَبي أنَّ غايَتِيَ التي أَمَمْتُ ولا أنفَكُّ أبغِي مَدَى العُمرِ
هي العِلمُ لا أَبغِي بهِ بَدَلاً وإنْ تَنافَسَ جُلُّ الناسِ في الجاهِ والتِّبرِ
فَيا ليتَ شِعرِي هل أُصِيبنَّ حاجَتِي ومِن دُونِها الزَّلَّاتُ قد قَصَمَتْ ظَهرِي؟

فعَزمتُ حينئذٍ على تَلبيةِ النداء، متّكلاً على ربِّ الأرضِ والسماء، مع عِلْمي بعِظَمِ ما أُقدِم عليه، وبُعْدِ هذا الذي أرنُو إليه، حتَّى إذا شرَعتُ فيه انقاد إليَّ بِلا زِمام، وانطرَح انطراحَ المأموم بين يَدَي الإمام،

فَشمَّرتُ تشميراً وأقبلتُ مُسرِعاً عسَى مثلَ ما نالا أنالُ مِنَ الأَجرِ
وأَيْقَنْتُ أنَّ اللهَ يَسَّر أمرَهُ فبِتُّ قَريرَ العَينِ مُنشرِحَ الصَّدرِ

وأصبحتُ في شُغلٍ أُحَبِّرُ وَشْيَهُ وأُودِعُ في أثنائِهِ أَنْفَسَ الدُّرِّ
فلمَّا اكتسى حُسْناً عَمَدتُ لِمَذْحِه فهَذا أَوانُ الشِّعرِ والسَّجعِ في النَّثرِ
فَدُونَك «شَرْحَ القَطر» في خيرِ صُورةٍ جميلاً صحيحاً مُتقَناً طيِّبَ النَّشرِ
فإنْ أكُ قد وُفِّقتُ فيه فَذاكَ مِن تَفَضُّلِ رَبي مُبدِلِ اليُسرِ بِالعُسرِ
وإلَّا فَمِن نَفسي الضَّعيفةِ إنها لأمَّارةٌ بِالسُّوءِ مِن حيثُ لا أَدرِي
على أَنَّنِي أَحببْتُ خِدمةَ أُمَّتي بِصِدقٍ، فهَذا ما لَديَّ مِن العُذرِ
وآخِرُ دَعوانَا: لكَ الحمدُ رَبَّنا تَباركتَ مَعبودَ الوَرى واسِعَ البِرِّ
وصَلِّ على المختارِ ما الطَّيرُ غرَّدتْ وما بُلَّ أُفْقٌ ذُو صَدًى بِنَدَى القَطرِ

□ □ □ □

عملي في الكتاب

١- قابلتُ «شرح القطر» - وقبلهُ متنَ «القطر» - على عِدَّة مَخطوطات، إحداهنَّ تَعود إلى القرن العاشر الهجري، واستدركتُ ما سقط من الكتاب، وصحَّحتُ ما تصحَّف من ألفاظه، مستأنِساً في جميع ذلك بِالنصَّين المطبوعَين مع حاشية الآلوسي وحاشيةِ السجاعي لتقدُّم طباعتهما؛ إذ الأول مطبوع سنة ١٣٢٠هـ، والثاني سنة ١٣٤٣هـ.

وسيأتي مزيدُ كلام على هذا الأمر.

٢- ضبطتُ «متن القطر» كاملاً، وأما الشرحُ فضبطتُ منه ما تيسَّر، ولا سيَّما ما أحوَج إلى ضبطٍ لِبيانِ المعنى، وهذا وإن كان قد قام به المحقِّق رحمه الله سابقاً، إلا أني خالفتُ ضبطَه في مواضعَ عِدَّةٍ، ذاكراً سببَ تلك المخالفةِ والحاملَ عليها.

٣- جرَّدتُ «متن القطر» من الكتاب، ووضعتُه مستقِلًّا ضمن المقدِّمات لِمن أراد الرجوعَ إلى مسائلِه بسرعةٍ، أو أحبَّ حِفظَه.

٤- جعلتُ تخريج كلِّ آية أمامَها مباشرةً تَيسيراً على القارئ، بعد أن كان تخريجُ المحقِّق رحمه الله لها في الهامش.

٥- خرَّجتُ القراءات والأحاديث الواردة في الكتاب، وأغلبُ الكلامِ على القراءات من «معجم القراءات» للدكتور عبد اللطيف الخطيب، فإنه شافٍ كافٍ.

٦- ترجمتُ باختصار للأعلام الواردة أسماؤهم في الكتاب؛ سواءٌ أكانوا مشهورِين أم مَغمورين، وسواءٌ أكانوا نُحاةً أم شعراءَ أم صحابةً أم أدباءَ أم غيرَهم، وغالبُ النقل في ذلك من كتاب «الأعلام» للزركلي، و«بغية الوعاة» لِلسيوطي، وفي الأول إحالاتٌ على كتب التراجم إثرَ كل ترجمة تُيسِّر التوسعَ لمَن أرادَه.

٧- وضعتُ قبل كلِّ شاهد شعري اسمَ البحر الذي نُظِم عليه.

٨- وضعتُ عناوينَ للمسائل جعلتُها بين معقوفَين هكذا [ ].

٩- وضعتُ أيضاً في آخِر الفصول أو الأبواب رُسوماً تشجيريَّةً لأهم المسائل.

١٠- علَّقتُ على الكتاب بما رأيتُه يخدمُ الطالب ويُيسِّرُ له الاستفادةَ منه، كما علَّقتُ أيضاً على مواضعَ من كلام الشيخ محيي الدين تتميماً لشيءٍ فائتٍ، أو توضيحاً لمعنًى خفيٍّ، أو تصحيحاً لوَهمٍ عارضٍ، ولا تستعظمنَّ مني هذا الكلام؛ فإنَّ لكل جَوادٍ كَبوة، ولكل صارمٍ نَبوة، ولِكلِّ عالم هَفوة. على أني لم أُرِدْ إثقالَ الكتاب بالتعليقات وإخراجَه عن حدِّ الاعتدال، فاقتصرتُ على ما تمسُّ إليه الحاجةُ من جميعِ ذلك كما سَتراه إن شاء الله.

وقد مُيِّزتْ تعليقاتي عن تعليقات الشيخ في الأصل بأرقامٍ مُغايِرة، تحت خطٍّ أسودَ فاصلٍ بينهما، أو بين تعليقاتي والشرح.

□ □ □ □

المخطوطات

ذكرتُ من قبلُ أني قابلتُ نصَّ الكتاب على عدة نسخ مخطوطة، وأهمها وأجوَدُها اثنتان:

- أولاهما: مخطوطة جامعة الملك سعود، برقم: ٥٤٧٨، وأوراقها: ٥٥ ورقة، بخط جاد الله بن أبي بكر بن أبي اللطف الحنفي، وتاريخ نسخها: سنة ٩٧٧هـ.

- والثانية: مخطوطة مكتبة الأوقاف الكويتية، رقمها: ١٣٦، وأوراقها: ٧٩ ورقة، نسخها يوسف عبد الرحمن، سنة: ١٢٥٧هـ.

كما استأنستُ بِنُسخ أخرى من المخطوطات التي أتاحها على الشبكة القائمون على جامعة الملك سعود جزاهم الله خيرَ الجزاء، ولا سيَّما في المواضع المشكلة من الكتاب، ومِن ذلك مثلاً:

- المخطوطة برقم: ٢٤٨٩، ٧٥ ورقة، اسم الناسخ: عبد الرحمن ابن ملا محمد السالم، تاريخ النسخ: ١١٨٣هـ.

- والمخطوطة برقم: ٦٦٢٥، أوراقها: ٦٩ ورقة، ناسخها: عبد القادر الخطيب العطار. سنة: ١٢٥١هـ.

- والمخطوطة برقم: ١٦٩٠، أوراقها: ٧٦ ورقة، بخط: يحيى حمود بن محمد ابن عز الدين البغمي، تاريخ نسخها: ١٢٦٦هـ.

واعلم أني - مع مقابلتي للكتاب حرفاً حرفاً - آثرتُ إبقاءَ عبارة أصلِ الشيخ محمد محيي الدين المطبوعِ كما هي في الغالب مهما أمكن ذلك؛ ثقةً مِنِّي في مقابلة الشيخ واطِّلاعِه على ما لم أطَّلع عليه مِن النُّسَخ؛ فلم أُنبِّه على فُرُوق النسخ التي لا يَنبني عليها شيءٌ في نظري، كأنْ يجيءَ في المطبوع: «... مثل: كذا» وفي

المخطوطات - أو في بعضها -: «... نحو: كذا»، أو نحوِ ذلك مما لا حاجةَ إلى الإطالة في استقصائه، وأنا إنما جئتُ مُتمِّماً لِعَمله لا هادماً له.

ومما يتَّصل بهذا أيضاً ما التزَمناه في الآيات القرآنية من جعلِها بخط المصحف على الروايةِ المشهورة بيننا اليوم والواقعةِ في طبعات الشيخ، وهي روايةُ حفص عن عاصم، وأيضاً تيسيراً على الطلاب، وخروجاً من خِلافِ رَسمِ الآيات القرآنية، وإنْ كانت مختلفةً في مواضعَ عمَّا جاءت عليه في النسخ المخطوطة، نحو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القمر: ٧] على روايةِ حفص، و﴿خَاشِعاً أبصارُهُم﴾ على قراءة أبي عمرو كما أوردها المصنف؛ و﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] و﴿حيثُ يجعل رسالاته﴾ بالإفراد على رواية حفصٍ وبالجمعِ على قراءة أبي عمرو عند المصنف، ما لم يَخرج ذلك عن محلِّ الاستشهاد، كما وقع في بعض آيات جاءتْ في طبعات الشيخ السابقةِ على روايةِ حفص فلَم تُوافق ما قُصِد مِن الاستِشهاد بها. وانظر مثلاً الصفحة (٢٨٤) مِن هذا الكتاب.

هذا، والله مِن وراء القصد.

نسيم بلعيد

منطقة القبائل الكبرى - الجزائر
شوال ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

□ □ □ □

مقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أحمدُ الله على جَزِيلِ نَعمائه، وأشكره شكرَ المعترِف بِمِنَنه وآلائه، وأُصلي وأُسلِّم على صَفوةِ أنبيائه، وعلى آلِه وصحبِه وأوليائِه.

وبعدُ؛ فهذا كتابُ «شرح قطر الندى، وبَلّ الصدى»، أحَدُ تصانيف الإمام أبي محمدٍ عبدِ الله جمالِ الدين بنِ يوسفَ بن أحمد بن عبد الله بنِ هشامٍ الأنصاري المصري، المتوفَّى في ذي القعدة مِن سنة ٧٦١ من الهجرة، وهو أحدُ كُتب العربيَّة التي أُولِعْتُ بها مُنذ الصغر، وأحدُ الكُتب التي كان لها في نَشأتي العِلميَّة أجملُ الأثر؛ فالله يَعلم أني انتفعتُ به في زمن الحداثة انتفاعاً كان له أثرٌ جِدٌّ واضحٍ في مُيولي ونَزعاتي العِلْمية، وأنني ما زلتُ أجد في نفسي آثارَ هذا الانتفاع القديم عهدُهُ إلى اليوم؛ وإنَّ مِن علائم صدقِ هذه الدعوى ومُطابقتِها للحقيقة الواقعةِ أنك قَلَّما رأيتَ امرَأً مِن ذَوي الرأي والمكانة سبقتْ له بِالكتاب معرفةٌ إلا وجدتَه كثيرَ الإطراء له، والثناءِ عليه، والإشادةِ بِذكره، ووجدتَه ـ مع شديدِ الأسف ـ يحمل على تحلِئة الشادين عنه[1] وصدِّهم عن الانتفاع به، بما شوَّهَ الناشرُون مِن محاسِنه، حتى ظهر للناس في مَرأًى يَلْفِتُ العيونَ عنه، ويُجافي النفوسَ عن الطُّمَأنينة إليه، وهذا ـ مع الألم الشديدِ ـ أمرٌ لا يختصُّ كتاباً مِن كُتب أسلافِنا، ولا يَنفرد به أثرٌ من آثارهم النَّفيسة؛ بل إنك لا تقع عينُك ـ إلا في القليل النادر ـ على كِتابٍ مِن كُتبهم قد عُني ناشرُه بإخراجه على وجهٍ يسُرُّك إذا نظرتَ إليه، وحسبُنا الله ونعمَ الوكيل!

---

(1) يقال: حلَّأه عن الشيء: إذا طرده ومنعه منه، والشادون: جمع شادٍ، وهو الذي يَشْدو شيئاً من الأدب، أي: يأخذ طرفاً منه، كأنّه ساقه وجمعه. «الصحاح» و«تاج العروس»: (ح ل أ) و(ش د و).

لِذلك لم أجدْ بُدًّا من القيام على هذا الكتاب: بِضبط أمثلته وشواهدِه من القرآن الكريم والحديثِ النبوي والشعرِ العربي، ثم بِشرح أبياتِه شرحاً وسَطاً بين الوَجيز المُخِلِّ والبسيط المُمِلِّ، مع إعرابِ الأبياتِ إعراباً كاملاً، وأدَّيْتُ ذلك كُلَّهُ بِعبارة سَهلة وأسلوبٍ قريبِ المتناوَل؛ إذ كان قصدي أن يتفهَّمه المبتدئون في عِلم العربية ومَن في حُكمهم، وكان مِن أهمِّ ما بَعثني إلى هذا العمل الرغبةُ في أن أضع لَبِنَةً في إصلاحِ الجامع الأزهر بِإصلاح ما يُمكنني إصلاحه من الكتب التي تُدرَّس فيه، فقد ـ والله ـ ساءني كما ساء كلَّ محِبٍّ للأزهر أن يُضْرَبَ المثلُ في رَداءة الطبع واختيارِ أدنى أنواع الورق بِالكتب الأزهريّة، فيُقال: «هذه طبعة أزهرية»، ولا يكون لِلكتاب عيب يَزدَرِيه بعضُ القراء مِن أجله إلا أنَّ حروفَه صغيرة، أو أنَّ ورقَه أصفرُ؛ أو نحو ذلك.

ورأيتُ ـ مع ذلك ـ كثيراً من أبنائنا مِن طَلَبة العلم في الأزهر يجأَرُون بِالشكوى من كتب الدراسة، مِن غير أن يكونَ لذلك سببٌ في نظري غيرُ رَداءة الطبع وسُوء الإخراج.

وقد جئتُ مِن ذلك كلِّه ـ والحمدُ لله وحدَه ـ بما تَقَرُّ به أعيُنُ المطَّلِعين عليه، وترتاح له قُلوبُ المنصِفِين من أهل العلم، وسَمَّيتُ هذه التحقيقاتِ: «سبيل الهدى، بِتحقيق شرح قطر الندى».

فإنْ كنتُ قد بلغتُ ما أردتُ، وكان هذا العرض الجميلُ باعثاً على الانتفاع بالكتاب؛ فهذه رَغبةٌ طالَما تمنَّيْتُها، وإن تَكنِ الأخرى فلِلَّه الأمرُ مِن قبلُ ومن بعدُ، والله وحدَه المسئول أن يُحسِن جزاءنا، إنه السميعُ المجيبُ.

وأهتبل هذه الفرصةَ فأضرعُ إلى الله تعالى أن يتغمَّدَ برحمته ورضوانِه وَالِدِي الذي دَفَعَنِي إلى الحرص على تَلَقِّي العِلم وتحصيلِه، ولم يَدَّخرْ وُسعاً في تحريضي على أنْ أجعلَ ذلك أبلغَ وُكْدِي، وأجملَ ما أقضي الوقتَ فيه، وعلى أُستاذي وشيخي الذي تلقَّيْتُ عليه هذا الكتابَ فانتفعتُ بِعلمه وخُلُقه وتديُّنِه، رضي الله عنهما، وأجزل ثوابهما!

هذا، وقد اتفق أنْ نَفِدَت جميعُ نُسخِ الكتاب، ورغبتْ إليَّ المكتبةُ التجارية الكبرى في إعادة طَبعِه، فاغتنمتُ هذه الفرصة لأزيدَ في شرحي على الكتاب زياداتٍ عِلميةً هامة، ولِأُجَوِّدَ ضبطَه وتحقيقه، وأنا أرجُو أن يكتبَ الله تعالى هذا العملَ في سِجِلِّ[1] الحسنات؛ إنه وليُّ ذلك.

محمد محيي الدين عبد الحميد

□ □ □ □

(1) السجِلّ: الصحيفة، وهو أحدُ الأسماءِ المذكَّرة المجموعة بالتاء، ولها نظائرُ، ومنه الحديث: «فتُوضع السِّجِلَّات في كِفَّة»، وهو أيضاً: الكاتب. انظر: «تاج العروس»: (س ج ل).

ترجمة ابن هشام صاحب كتاب «قطر الندى، وبل الصدى» وشرحه

هو الإمامُ الذي فاق أقرانَهُ، وشَأَى من تَقَدَّمه، وأعيَا مَن يأتي بعده، الذي لا يُشَقُّ غُباره في سَعَة الاطلاع وحُسن العبارة وجمالِ التعليل؛ الصالحُ الوَرِعُ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري.

وُلد في القاهرة، في ذي القعدة من عام ثمانٍ وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد).

لزم الشِّهابَ عبد اللطيف بن المرحَّل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيان «ديوان زُهير بن أبي سُلمى المُزَني»، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه غيرَه، وحضر دروسَ التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني «شرح الإشارة» له إلَّا الورقة الأخيرة، وحَدَّثَ عن ابن جماعة بـ«الشاطبية»، وتفقَّه على مذهب الشافعي، ثم تحنبَل فحفظ «مختصر الخرقي» قُبَيل وَفاته.

تخرج به جماعةٌ من أهل مصر وغيرهم، وتَصَدَّرَ لنفع الطالِبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحثِ الدقيقة، والاستدراكاتِ العجيبة، والتحقيقِ البارع، والاطلاعِ المفرد، والاقتدار على التصرف في الكلام، وكانتْ له ملكةٌ يتمكَّن بها مِن التعبير عن مَقصودِه بما يُريد مُسْهَباً ومُوجزاً، وكان ـ مع ذلك كله ـ متواضعاً، بَرًّا، دَمْثَ الخلق، شديد الشفقة، رقيقَ القلب.

قال عنه ابن خلدون: «ما زِلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالمٌ بالعربية، يقال له: ابن هشام، أنْحَى من سِيبويه».

وقال عنه مرةً أخرى: «ابن هشام على عِلم جَمٍّ يَشهد بِعُلوِّ قدرِه في صناعة النحو، وكان ينحُو في طريقته مَنْحَاة أهل الموصل الذين اقْتَفَوا أثرَ ابن جني واتبعوا مُصطلحَ تعلِيمه، فأتى من ذلك بشيءٍ عجيبٍ دالٍّ على قُوة مَلَكته واطِّلاعِه». اهـ

ولابن هشام مُصنَّفاتٌ كثيرة كلُّها نافع مُفِيد تَلُوحُ منه أماراتُ التحقيق وطولُ الباع، وتُطالِعك مِن روحه علائمُ الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذُيُوع الصيت، ونحنُ نذكُر لك ما اطَّلعْنا عليه أو بَلَغَنا علمُه مرتباً على حروف المعجم، وندلُّك على مكانِ وجوده إن عَلِمنا أنه موجودٌ، أو نذكر لك الذي حَدَّثَ به إن لم نَعلمْ وُجودَه، وهاكَها:

١- «الإعراب عن قواعد الإعراب»: طُبع في الآستانة وفي مصر، وشرحه الشيخ خالدٌ الأزهريُّ[1].

٢- «الألغاز»[2]: وهو كتاب في مسائلَ نحوية، صَنَّفه لخزانة السلطان الملك الكامل، طُبع في مصر.

٣- «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»: طُبع مراراً، وشرحه الشيخ خالد[3]، ولنا عليه ثلاثةُ شروح[4]: أولها شرحٌ وجيزٌ مطبوع، وثانٍ متوسط مطبوع أيضاً، وثالث مبسوط لم يُطبع.

---

(1) اسم شرحه: «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب»، وقد طُبع مِراراً، ولا سيَّما مع كتابه الآخر: «تمرين الطلاب في صِناعة الإعراب»، وعليه عِدَّة حواشٍ منها: حاشية أبي بكر الشنواني، وحاشية تلميذه الحموي المختصرةُ منها.

(2) طُبع مع حاشية الغزي عليه سنة (١٣٠٤هـ)، ثم طبع الكتاب وحده ونُشر باسم «ألغاز ابن هشام في النحو» سنة (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م) بتحقيق وترتيب أسعد خضير. انظر: «ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي» لعلي فودة نيل (ص١٨٧).

(3) اسم شرحه «التصريح بمضمون التوضيح»، وهو مطبوع عدة طبعات بعضُها مع حاشية الشيخ يس الحمصي عليه.

(4) كان الشيخ رحمه الله يتساهل ويتسامح في إطلاق لفظ الشرح على الحاشية أو التعليق، والحقُّ أن هذا خلطٌ غيرُ جيِّد بين المصطلَحات، والفرقُ بين الشرح والحاشية ليس بالحجم كما يَظنه كثيرٌ من الطلبة، وإنما الفرقُ بينهما أن الشارح يَتتبَّع الكتابَ الذي يَقصد شرحَه جملةً جملةً ومسألةً مسألةً، ويتكلم على جميع ذلك ←

٤- «التذكرة»: ذكر السيوطي أنه كتاب في خمسة عشرَ مجلداً[1]، ولم نَطَّلعْ على شيءٍ منه.

٥- «التحصيل والتفصيل لِكتاب التذييل والتكميل»[2]: ذكر السيوطي أنه عِدَّة مجلدات.

٦- «الجامع الصغير»[3]: ذكره السيوطي، ويُوجَد في مكتبة باريس.

٧- «الجامع الكبير»: ذكره السيوطي.

٨- رسالة في انتصابِ «لغةً» و«فضلاً»، وإعرابِ «خلافاً» و«أيضاً» و«هلمَّ جرًّا»[4]، وهي موجودةٌ في دار الكتب المصرية، وفي مكتبتَي برلين وليدن، وهي بِرُمَّتِها في كتاب «الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطي المطبوع في الهند.

٩- «رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن»: موجودة في مكتبة برلين.

١٠- «رفع الخَصاصة عن قُرَّاءِ الخُلَاصة»[5]: ذكره السيوطي، وذكر أنه يقعُ في أربعة مجلَّدات.

مَزجاً أو بـ«قال وأقول» أو غيرِ ذلك، مأخوذٌ من الشرح لغةً وهو البيانُ والإيضاح، وأما المحشِّي فيُعلِّق ما تيسَّر له من الفوائد والنكت ونحوِها على مواضعَ يَنتقِيها أو يرى أنها تحتاج لِتعليق، والحاشيةُ في اللغة جانبُ الثوب وغيرِه كطرفِ الكتاب وطُرَّته، وأكثرُ ما كان يُصنَّف من الحواشي هو عبارات كانت تُلحَق بأصل الكتابِ في طَرفِه، فَسُميتْ بذلك.

(1) وقد نقل عنه في «الأشباه والنظائر» نقولاً كثيرة، انظر مثلاً: (١/ ٤٥، و٢٤٧-٢٤٨)، و(٢/ ١٢٠-١٢٣، و١٩٧-١٩٨) و(٣/ ٥٨-٥٩).

(2) ذُكر في «خزانة التراث» أن له مخطوطةً محفوظةً برقم ٤٥٢ في خزانة ابن يوسف في مراكش - المغرب. والله أعلم.

(3) حقَّقه ونشره: د. أحمد الهرميل ضمن «سلسلة روائع التراث اللغوي»- مكتبة الخانجي- سنة (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

(4) طبعها د. حاتم صالح الضامن بعنوان «المسائل السفرية في النحو» سنة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) بمؤسسة الرسالة، وذكر (ص٩) سبب اختيار هذا العنوان لها مع أنه ليس في شيء من المخطوطات التي اعتمد عليها، واعترضه غيرُ واحد في ذلك، والصواب أن «المسائل السفرية» كتاب آخَر، وسيأتي ذِكرُه لاحقاً. وانظر: بحث أ.د. حسن موسى الشاعر في هذا الموضوع في «مجلة مجمع اللغة العربية» بدمشق (٧٩/ ١/ ١٦٩-١٧٦).

(5) ذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ١٥٤) أنه حواشٍ على «الألفية»، فلعله الكتاب الذي أشار إليه غيرُ واحد على أنه «حواشِي الخلاصة» أو «حواشي الألفية». انظر مثلاً: «التصريح» للأزهري (١/ ٤٩٩)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٣/ ٤٠٦) و(٥/ ٢٠٨).

١١- «الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية»: يُوجَد بمكتبة برلين[1]، وهو شرحُ شواهد كتاب «اللُّمَع» لابن جني.

١٢- «شذور الذهب في معرفة كلام العرب»: طُبع مِراراً، ولنا عليه شرحٌ مطبوع.

١٣- «شرح البردة»، ذكره السيوطي، وربما كان هو «شرح قصيدة بانت سعاد» الآتي ذكره؛ لِأَنَّ من العلماء من يُسمِّيها «البردة» بسببِ أنَّ رسول الله ﷺ أجاز كعبَ بنَ زُهير قائلها بِبُردتِه[2].

١٤- «شرح شذور الذهب[3]» المتقدم: طُبع مراراً، ولنا عليه شرح طُبع مِرَاراً.

١٥- «شرح الشواهد الصغرى»: ذكره السيوطي أيضاً، ولا نَدري أهو كتابُ«الروضة» السابق ذِكرُه أم هو كتاب آخر؟

١٦- «شرح الشواهد الكبرى»: ذكَره السيوطي أيضاً، ولا نَدري حقيقةَ حالِه[4].

---

(1) هي المخطوطة الوحيدة للكتاب، ورقمها ٦٧٥٢، قال د. علي فودة نيل (ص٣٢٩) بعد ذكر هذا وبعد أن اطَّلع عليها وقرأها: وبهذا ثبت لديَّ أن مخطوطة «الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية» الموجودة بمكتبة برلين ما هي إلا نسخة مزيَّفة من كتاب «الاقتراح» للسيوطي، لا تختلف عنه إلا في العنوان والنسبة لابن هشام ... إلخ.

(2) قال د. علي فودة (ص١١٨): قال البغدادي في «حاشية شرح بانت سعاد»: «... وقد سمى الناس قصيدة البوصيري بقصيدة البردة تشبيهاً بها للتبرك، والصواب تسميتها بقصيدة البرءة؛ لبرء ناظمها من الفالج»... ثم قال: وقد وهم ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٠٨) والسيوطي في «بغية الوعاة» (٢/ ٦٩) وبعض من جاء بعدهم، فظنوا «شرح البردة» كتاباً آخر لابن هشام غيرَ «شرح بانت سعاد»، والحقيقة أنهما كتاب واحد. اهـ والله أعلم.

(3) هذا غير مُكرَّر مع قوله سابقاً: «شذور الذهب»؛ لأنهما - وإن كان «الشذور» متناً و«شرح الشذور» شرحاً عليه - كتابان لا كتابٌ واحدٌ؛ وهذا ظاهر لا يَكاد يخفى على أحد من الطَّلبة، ولِذلك يُقال مثلاً: اختاره في «الشذور» وعدَل عنه في «شرحه»، ولا تعارُضَ فيه؛ على أن الشيخ محيي الدين رحمه الله تساهل في هذه المسألة أيضاً، فكان يقول مثلاً: «والبيت من شواهد شذور الذهب»، في حين أنَّ البيتَ يكون مِن شواهد الشرح لا المتن، ومِن ثَمَّ زدتُ في تلك المواضع كلمةَ [شرح] بين معقوفَين هكذا؛ لِتصويب الإحالة.

(4) هو الكتاب المسمى بـ«تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد»، وهو شرح لشواهد بدر الدين ابن الناظم في «شرح الخلاصة الألفية»، وقد طُبع بتحقيق وتعليق د. عباس الصالحي (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، وهو متداول بين الطلبة، وقد نقلتُ عنه مِراراً في تعليقاتي الآتية.

ثم إن الكتاب لم يُكمله مصنفه، وإنما وقف عند باب التنازع، قال د. علي فودة (ص٢١٧): وقد سُمي الكتاب ←

١٧- «شرح قصيدة بانت سعاد»: طبع مراراً.

١٨- «شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية»: يوجد في مكتبة ليدن[1].

١٩- «شرح قطر الندى[2] وبل الصدى» الآتي ذِكرُه: طُبع مراراً، وهو هذا الذي نُقدِّمُه اليومَ.

٢٠- «شرح اللّمحة[3] لأبي حيان»: ذكره السيوطي.

٢١- «عُمدة الطالب في تحقيقِ صَرْفِ ابن الحاجب»: ذكره السيوطي، وذكَر أنه في مُجلَّدَين.

٢٢- «فَوْحُ الشَّذا في[4] مسألةِ كذا»: وهو شرحٌ لِكتاب «الشذا في مسألة كذا»، تصنيفِ أبي حيان[5]، يوجد في ضمن كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطي[6].

في بعض المصادر باسم «شواهد ابن الناظم» و«شرح أبيات ابن الناظم» و«حواشي ابن الناظم»، كما سمي بـ «شرح الشواهد الكبرى»، ولكن الاسم الذي عُرف به أكثرَ من غيره هو «شرح الشواهد» لابن هشام.

(1) اطلع د. علي فودة على مُصوَّرة منه، وخلص بعد البحث والتمحيص إلى أنه كتاب من تأليف ابن لب الأندلسي لا ابن هشام. انظر: (ص٣٣٨-٣٣٩).

(2) كُتبت كلمةُ «الندى» في كثير من المخطوطات التي اطلعتُ عليها بالألف القائمة هكذا «النّدا»، وكذلك كُتبت كلمةُ «الصدى»، وهذا الثاني غيرُ ظاهر مأخذُه، وأما الأول فلعلَّه لمجيء النُّدُوَّة والنَّداوة بالواو، إلا أن كتابتَه بالياء - كما فعل الشيخ في طبعاتِه - أصحُّ، قال ابن سيده في «المحكم» (٩/ ٤٠١) بعد كلامٍ له: والمصدرُ النُّدُوَّة، قال سيبويه: هو مِن باب الفُتُوَّة، فدلَّ بهذا على أنَّ هذا كُلَّه عِنده ياءٌ، كما أنَّ واو الفُتوَّة ياءٌ، وقال ابن جني: أمَّا قولُهم: في فلان تَكرُّمٌ ونَدًى، فالإمالةُ فيه تدلُّ على أن لامَ الندوَّة ياءٌ، وقولهم: النَّداوَة الواوُ فيه بدلٌ من ياء، وأصلُه: نَدايَةٌ؛ لِما ذكرناه من الإمالة في النَّدَى، ولكن الواو قُلبت ياءً لِضَربٍ من التوسُّع. اهـ

(3) اسم الكتاب كاملاً: «شرح اللمحة البدرية في علم العربية»، وهو مطبوع في جزءين بتحقيق أ.د. هادي نهر.

(4) الذي عند السيوطي وغيره: «بمسألة» بالباء.

(5) في هذا الكلام نظر؛ فإن المطَّلع على رسالة ابن هشام يدرك من أول وهلة أنها كتاب مستقِلٌّ وليس شرحاً لمتنٍ سبَقه، وقد قال في مقدمته: وبعدُ؛ فإني لما وقفت على كتاب «الشذا في أحكام كذا» لأبي حيان رحمه الله تعالى رأيته لم يَزِدْ على أن نسج أقوالاً وجدها، وجمع عبارات وعدَّدها، ولم يُفصح كلَّ الإفصاح عن حقيقتِها وأقسامها، ولا بيَّن ما يَعتمد عليه مما أورده من أحكامها .... إلى أن قال: فاستخرتُ الله في وضعِ تأليفٍ مهذَّب أُبيِّن فيه ما أجمل، واستئنافِ تصنيف مُرتَّب أُورِد فيه ما أهمل، وسميتُه «فوحُ الشذا بمسألة كذا». اهـ ويكفي مما نقلناه قولُه: «واستئناف تصنيف» كما هو ظاهر.

(6) ونشره د. أحمد مطلوب ببغداد سنة (١٣٨٢هـ-١٩٦٣م)، كما حققته أيضاً د. سهير محمد خليفة بالقاهرة سنة ←

٢٣- «قطر الندى وبل الصدى»: طُبع مراراً. وهو متنُ هذا الشرح، ولنا عليه شرحٌ مطبوع.

٢٤- «القواعدُ الصغرى»[1]: ذكَره السيوطي.

٢٥- «القواعد الكبرى»[2]: ذكره السيوطي.

٢٦- «مختصر الانتصاف من الكشاف»[3]: وهو اختصارٌ لِكتاب صنفه ابن المنيِّر في الرد على آراءِ المعتزِلة التي ذكَرها الزمخشري في تفسير «الكشاف»، واسم كتاب ابن المنير «الانتصافُ مِن الكشَّاف»، وكتابُ ابن هشام يوجد في مكتبة برلين.

٢٧- «المسائل السفرية في النحو»[4]: ذكره السيوطي.

٢٨- «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»: طُبع في طهران والقاهرة مِراراً، وعليه شروح

(١٩٨٨م). انظر: «ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي» لعلي فودة (ص٣٠٥)، ومقدمة «شرح شذور الذهب للجوجري» لمحققه د. نواف الحارثي (١/ ٢٢).

(1) هو اختصار لكتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» المسمى أيضاً بـ«القواعد الكبرى» كما سيأتي في التعليق الآتي، ويُسمى «القواعد الصغرى» أيضاً: «النكت المختصرة من قواعد الإعراب»، و«نبذة الإعراب»، كما ذكر د. علي فودة (ص٣٨) فما بعدها، ويُسمى أيضاً «الموارد إلى عين القواعد» كما جاء في مقدمة «شرح الشذور للجوجري» للحارثي (١/ ٢٤)، ورأيته كذلك في نسخة خَطية.

(2) كتاب «القواعد الكبرى» هو نفسُه كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» السابق ذِكرُه، والذي شرحه الشيخ خالد الأزهري في كتابه «موصل الطلاب»، وشرحه أيضاً آخرون منهم عز الدين ابن جماعة، ومنهم العلَّامة محيي الدين الكافيَجي شيخ السيوطي، قال د.علي فودة بعد انتهائه إلى هذا: وبهذا يثبت لنا ثبوتاً مؤكداً أن كتاب «القواعد الكبرى» المنسوبَ لابن هشام هو عينُه كتابه «الإعراب عن قواعد الإعراب»، ويتبيَّن لنا خطأ ما ذهب إليه بعضهم من عدِّهما كتابَين له. انظر: «ابن هشام الأنصاري» (ص١٧-٢١).

(3) نسبه لابن هشام حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/ ١٤٧٧) وتبعه غيرُه كصاحب «هدية العارفين» (١/ ٤٦٥)، وقد اطلع د. علي فودة على مخطوطته التي أشار إليها المحقق، وتوصَّل بعد البحث إلى أن هذا الكتاب إنما هو كتاب «الإنصاف» الذي ألَّفه علم الدين العراقي المتوفى سنة ٧٠٤هـ، قيل: وقد جعله صاحبُه حكماً بين «الكشاف» للزمخشري و«الانتصاف» لابن المنير، وإنه عُوتب في انتصاره به للزمخشري؛ قال د. علي: ويكون هذا الكتاب قد سمي «الإنصاف» لانتصاره فيه للزمخشري، وسُمي أيضاً «مختصر الانتصاف» لأن جلَّه اختصارٌ له. انظر: «ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي» (ص٣٤٥-٣٤٩).

(4) هي بحوث نحوية في مواضع من القرآن الكريم، سُئل عنها في بعض الأسفار، فأجاب عنها على سبيل الاختصار، وقد حقَّقها د. علي حسين البواب وصدرت في الرياض سنة (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

كثيرة، طُبع منها[1] عددٌ وافٍ، ولنا عليه شرحٌ مبسوط، لم يُطبع إلى اليوم.

٢٩- «مُوقِد الأذهان ومُوقِظ الوَسْنان»: تعرَّضَ فيه لكثيرٍ من مُشكِلات النحو، وَيُوجد[2] في دار الكتب المصرية ومكتبتي برلين وباريس[3].

وتُوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة ـ وقيل: ليلة الخميس ـ الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة، (سنة ١٣٦٠ من الميلاد).

---

(1) كأنه يقصد رحمه الله «وعليه حواشٍ كثيرة»، والمطبوع منها مثلاً: حاشية الشمني، وحاشية الدسوقي، وحاشية الأمير، وأما عن شروحه فالمعروف المطبوع منها شرح الدماميني المسمَّى: «تحفة الغريب»، وهو غير كامل أصلاً؛ إذ توفي صاحبه بالهند ولم يجاوز فيه «حرف الفاء» من قِسم الحروف.

(2) طُبع الكتاب عِدة طبعات إحداها بتحقيق د. علي فودة نيل سنة (١٩٨٠م). انظر: «ابن هشام الأنصاري» له (ص٣٢١).

(3) بقي عليه من الكتب شيءٌ لم يذكره، منه:

- «نزهة الطرف في علم الصرف»، حقَّقه ونشره د. أحمد عبد المجيد هريدي سنة (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، وهو أحد الكتب الخمسة التي كتب عليها السيوطي «نكته»، والأربعة الباقية هي: «كافية ابن الحاجب» و«شافيته» و«ألفية ابن مالك» و«شذور الذهب»؛ وللميداني صاحب «مجمع الأمثال» كتابٌ مشهور سماه أيضاً «نزهة الطرف في علم الصرف» وهو مطبوع ومتداول، ولم يُوفَّق د. علي فودة حين عدَّ «نزهة الطرف» من الآثار المنسوبة لابن هشام ثم قال (ص٣٥٠): والمعروف لدى جمهرة المتخصِّصين أن هذا الكتاب للميداني وليس لابن هشام. اهـ وكذلك قال د. حاتم الضامن في مقدمة «المسائل السفرية» (ص٨). وانظر: مقدمة «نزهة الطرف» للميداني من تأليف د. السيد عبد المقصود.

- «حواشي التسهيل»: ذكره السيوطي وغيرُه، وقد نقل عنه جماعةٌ منهم البغدادي في «الخزانة» (٤/ ٢٢-٢٣) و(١١/ ٨٦)، والأزهري في «التصريح» في مواضع منها: (١/ ٣٠٧، و٣٨٣، و٥٠٢)، وعبارتُه في بعضِ ذلك: ... قاله الموضح في «حواشيه على التسهيل»، ومِن خطِّه نقلتُ. اهـ

ومِن رسائله:

- «إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل»: منه نسخة مخطوطة في جامعة الملك سعود، وموضوع الرسالة ردُّ اعتراض بلغه على تمثيلٍ وقع منه في شرح إحدى عبارات ابن مالك في «التسهيل»، وانظر: «ابن هشام الأنصاري: آثاره ومذهبه النحوي» (ص٢٩٨-٣٠٢).

- «رسالة في اعتراض الشرط على الشرط»: وهي في «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٧/ ١٠٧-١٢٣).

- «رسالة في توجيه قولهم: أنت أعلم ومالُك»: وهي أيضاً في «الأشباه والنظائر» (٧/ ٦٨-٨٣).

- «المباحث المرضية المتعلقة بـ(مَن) الشرطية»: حققها ونشرها د. مازن المبارك (١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م).

وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه «كشف الظنون» أنه توفي في سنة ٧٦٢ اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة، وهو ما لم أجده لأحدٍ سِواه.

رضي الله تعالى عنه وأرضاه[١]!!

□ □ □ □

---

(١) تجد لابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى - ترجمة في «الدرر الكامنة» لابن حجر (٢/ ٣٠٨)، وفي «بغية الوعاة» للسيوطي ٣٩٣، وفي «حسن المحاضرة» له أيضاً (١/ ٢٤٧)، وفي «المنهل الصافي»، وفي «المنهج الأحمد» للعليمي ٢٥٥، وفي «دائرة المعارف» الإسلامية (١/ ٢٩٥)، وفي مواضع متفرقةٍ من «كشف الظنون».

وقد اشتهر بهذه الكنية قبل المؤلف جماعةٌ: منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافري الذي هذَّب سيرة النبي ﷺ التي صنفها ابنُ إسحاق، وقد توفي ابن هشام هذا بمصر في عام ٢١٣، وقيل: في عام ٢١٨هـ، وله ترجمة في «وفيات الأعيان» لابن خلكان (الترجمة رقم ٣٥٣ بتحقيقِنا)، ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن هشام بن إبراهيم بن خلف، اللخمي، السبتي، النحوي، أحدُ أعيان القرن السادس، وله ترجمة في «بغية الوعاة» للسيوطي ص ١٩، وفي «ابن خلكان» (الترجمة رقم ٦٨ بتحقيقنا)، ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، ويعرف بابن البرذعي أيضاً، وكان رأساً في العربية، وتوفي بتونس في سنة ٦٤٦ هـ، وله ترجمة في «بغية الوعاة» للسيوطي ص ١١٥.

واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤلف جماعة: منهم حفيده محمد بن عبد الرحمن المتوفى في عام ٨٦٦ من الهجرة، وله ترجمة في «الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ٢٩١)، ومنهم محب الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن، وهو ابن الحفيد السابق، وله ترجمة في «الضوء اللامع» أيضاً (٩/ ٩٢)، وكانت وفاته في سنة ٩٠٧.

ترجمة العلَّامة الراحِل
محمد محيي الدين عبد الحميد
شيخ العُلَماء المحقِّقين
عفا الله تعالى عنه!

[٢٨ من جمادى الأولى سنة ١٣١٨ ـ ٢٤ من ذي القعدة سنة ١٣٩٣ من الهجرة]

[٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٠٠ ـ ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ من الميلاد]

«لقد قِيل في الطبري: إنه كان كالقارئ الذي لا يَعرف إلَّا القرآن، وكالمحدِّث الذي لا يعرفُ إلا الحديث، وكالفَقيه الذي لا يَعرف إلا الفقهَ، وكالنحويِّ الذي لا يعرف إلا النحو، وكالحاسِب الذي لا يَعرف إلا الحساب؛ وكذا يُقال في الشيخ محيي الدين: إنه كالنحوي الذي لا يَعرف إلَّا النحوَ، وكالفقيه الذي لا يَعرف إلا الفقه، وكالمحدِّث الذي لا يعرف إلا الحديثَ، وكالمتكلِّم الذي لا يَعرف إلا الكلام، وآيةُ ذلك ما ألّفه وأخرجه من الكتب في هذه الفُنُون».

العلَّامة محمد علي النجار

عضو مجمع اللغة العربية

□ □ □ □

«كان محيي الدين نزَّاعاً لِلعلم شَغُوفاً به منذُ نشأته الأولى؛ إذ تربَّى في بيتِ فقه وقضاء؛ لأن والدَه الشيخ عبد الحميد إبراهيم كان مِن رجال القضاء والفُتْيا، وله صِلاتٌ قوية بِزُملائه، والصفوة من عُلماء بيئتِه، فكانوا يَجتمعون لديه في منزله، وقد ترعرَع الطفل الناشئ لِيسمعَ آيات القرآن، وأحاديثَ الرسول ﷺ، ومسائلَ العلم في نِقاشِ الزائرين، ويَلحَظ لوالده من الهيبة والمكانةِ ما دفع به إلى مُحاكاته، حتى إذا بلغ دَوْرَ الصِّبا دَفع به والدُه إلى معهد دمياط الديني، لِيَرتشف مِن مَعِينه، إذ كان والده قاضياً بمحكمة فارسكور، ثم انتقل إلى القاهرة مُفْتياً دِينيًّا لوزارة الأوقاف، فانتقل معه إلى الجامعِ الأزهر، وأكبَرُ ما يدلُّ على ألمعِيَّةِ الطالب وظهورِ هِلاله مبشِّراً بما سيعقبه من إبدار، أن طمَح للتأليف العِلْمي وهو في ساحةِ الدرس قبل أن يَظفرَ بدرجة العالمية سنة ١٩٢٥م؛ إذ أقدم على عملٍ جادٍّ مُثمِر هو شرح «مقامات الهمذاني»، ومؤلفُ الشرح ومحقّق النص في هذا المقتبَل من الشباب لا بُدَّ أن يكونَ بَعيدَ الطُّموح، واسعَ الأمل، ولا بدَّ أن يكونَ قد وعى مِن مسائل اللغة والأدب والتاريخ العربي ما سمَح له بالإتقان، بل لا بُدَّ أن يكونَ قد وجد مِن والده مُنذ نشأته الأولى في القسم الابتدائي حثًّا على الدأب في المذاكرة، ومُواصلةِ التوجيه، وقُوة التتبع حتى بلغ الطالبُ أَشُدّه واستوى على سُوقه، وقد اعترف لوالده بِواجب البر حين جعل إهداءَ الشرح لوالده، وحين قال في ذلك الإهداء:

(**سيدي الوالد:**

إلى نفسِك الطاهرة، وحِكمتك العالية، وأدبك الجمِّ، وفضلِك الغزير، أُقدم كتابي هذا، لقد ربَّيتَني على الفضيلة، وحبَّبتَ إليَّ العمل، وزهَّدتَني في الدَّعَة والوَنى، وعند الله في ذلك جزاؤك، فليس بيدي شيء منه، ولا في استطاعتي أنْ أنالَه، ولو رَقيتُ أسباب السماء، ولكني أتقدم إليك بكتابي هذا بُرهاناً على أنك غرستَ فأثمرت، وبذرتَ فأنميت، ودليلاً على أن غِراسك سيزداد نموًّا بمر الأيام إلى أنْ يُؤتيَ أُكُلَه مرَّتين بإذن الله)، والحق أن الغِراسَ قد آتى أكله مراتٍ عِدّة، فإن ما أخرجه الأستاذ

من الكتب العلمية تأليفاً وتحقيقاً لَيعجز القرناء، حتى ليأتوا خلفه تابعين»[(١)].

«تتلمذ الأستاذ محمد محيي عبد الحميد على جِيلِ الرُّواد الإسلاميين الكبار الذين ازدانتْ بهم الحياة المصرية في أوائل القرن العِشرين، وكانوا دعامةَ النهضة العربية والأدبية والوطنية في العالم العربي كافَّةً، ومضى على تخرُّجه في الأزهر الشريف ـ يحمل شهادة العالمية أعلى شهاداتِه العِلمية آنذاك ـ نحوُ نصف قرن من الزمان، وكان نجاحُه ـ بل تفوقه يومئذ ـ مَثارَ الدهشة، فقد جاء الأولَ على فُحول أقرانه من العلماء»[(٢)].

«واختِير مدرساً بالجامع الأزهر، وظهر من دلائل فضلِه العلمي ما أعدَّه بعد خمس سنوات فحسْبُ لأنْ يكونَ مدرساً بكلية اللغة العربية سنة ١٩٣١م؛ إذ أصدر عدَّةَ أجزاء مِن شرحِ «خزانة الأدب» للبغدادي، جاءتْ خاليةً مِن التحريف، وحافلةً بالضبط والتعليق، فأذاعتْ عِلمه كما أذاعه تلاميذُه الذين نهَلُوا من حِياضه، وأساتذته من المفتشين الذين شهدوا بِنُبوغه وتحدثوا عنه مُكبِرِين، وقد كان أصغرَ أعضاء هيئة التدريس بالكلية سنًّا، ولكن مَقامه العِلمي دفعه إلى الصدارة، فاختِير سنة ١٩٣٥م للتدريس بتخصص المادة لطلبة الدراسات العُليا، وزامَل الكبار من أساتذته مُزاملةً خصبة مُثمرة، فاعترفوا بفضله، وسمعه الإمام المراغيّ في زياراته المتعاقِبة للكلية فاسترعى انتباهَه، واختاره محاضراً في الاجتماعات العامة بالجامع الأزهر عند المناسبات الدّينية، كالاحتفالِ بالمولد والهجرة والإسراء؛ إذ كان الشيخُ الأكبر يُلقِي الكلمةَ الأولى لِيترك المجال لأستاذٍ مِن نابهي هيئة التدريس بالأزهر كالشيخ محمد عرفة والشيخ محمد أحمد العدوي والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد»[(٣)].

«وشَغل في هذه الحِقبة الطويلة الكثيرَ مِن المناصب العِلمية الرفيعة: أستاذاً بالأزهر، فأستاذاً بكلية اللغة العربية، فمفتشاً عامًّا بالمعاهد الدينية، فوكيلاً لِكلية اللغة العربية، فأستاذاً بكلية أصول الدين، فرئيساً لِمفتشي العلوم الدينية والعربية بالأزهر، فعميداً لكلية اللغة العربية، وعضواً بالمجمع اللغوي، ورئيساً لِلجنة الفتوى بالأزهر،

(١) من كتاب «النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين» للدكتور إبراهيم رجب البيومي، عميد كلية اللغة العربية بالمنصورة.

(٢) من قرار جامعة الأزهر بترشيحه لنيل جائزة الدولة التقديرية في الآداب سنة ١٩٧١م.

(٣) من كتاب «النهضة الإسلامية» السابق.

وعضواً بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (ومجمع البحوث الإسلامية والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم)، وفي كثير من الهيئات العِلمية، ولا نَنسى أنه اختِير عام ١٩٤٠م للسودان لِيُشارك في تأسيس مدرسة الحقوق العُليا في الخرطوم، وقد قام حِينئذٍ بمهمته خيرَ قيام، وكان مضرِبَ المثل في عُلو المنزلة وسموِّ المكانة بين السودانيين والمصريِّين على السواءِ»[١].

«ومثَّل الأزهر في كثير من المؤتمرات الثقافية واللغوية والأدبية، ووجَّهَ الثقافة فيه الوجهة الرفيعة العميقة، التي أثَّرت في بناء الجيل الحاضر تأثيراً كبيراً»[٢].

«وقد عاش أَبِيَّ النفس عزيزاً لا يُمكن أن يُمَكِّن من نَفسه أيَّ إنسان مهما كانت منزلتُه، دعاه إلى ذلك حِفاظُه على كرامته، حفاظُه على رجولته، حفاظُه على خُلُقه، وإن اختياره أستاذاً بكلية اللغة العربية وهو بعد على مشارف الثلاثين كان مُؤذِناً بأن ذلك الرجل الألمعيّ جديرٌ بأنْ يكونَ موطنَ التقدير والإعجاب، وما كاد عامُ ١٩٣٥م يبدأ وكانت الأمور السياسية في مصر مُضطربة، وكان الأزهر آنذاك مُعرَّضاً لبعض الاضطرابات الخطيرة، قام الأزهر بثورةٍ قوية لأنه كان يُراد إقصاءُ الجمهرة الغفيرة من أبناء الأزهر وصدُّهم عن التعليم، قامتِ الثورة وكانت ثورة قوية، ثورة هادفةً، تهدفُ إلى تخليص الأزهر من بَراثِن الرجعية، وإلى النُّهوض به نهضةً قوية، وكان عِماد تلك النهضة أساتذة أَجِلّاء على رأسهم المغفور له الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، إنه آنذاك عُرضتْ عليه العُروضُ لكي يمتنعَ عن مُناصرة تلك الثورة، ولكي يبتعدَ عن الوُقوف بجانبِ أبنائه، ولكنه لم تَلِنْ له قناةٌ، ولم يخضع لِتهديد، ولم يأبَهْ لوعيد، وذلك خُلُق قويّ في تلك الفترة العصيبة التي يُدركها الجميع، ظل أستاذُنا على هذا الوضع إلى أن صدَر قرارٌ بنقله مدرساً إلى معهد الإسكندرية انتقاماً لِموقفه المشرِّف، فلم يَزِدْه ذلك إلا إصراراً على مُناصرة الحق، وإلا إصراراً على السَّيرِ في رِكاب الحرية، وإلا إصراراً على الوقوف في وجهِ أولئك الطُّغاة الذي لا هَمَّ لهم إلا أن يَكبتُوا الأنْفاس، ويُخمِدوا الأرواح الطاهرة البريئة، وقد أراد الله للأزهر أن يَنتصرَ،

---

(١) من قرار جامعة الأزهر السابق.

(٢) من قرار جامعة الأزهر السابق.

وأراد الله أن تَعُودَ الدراسة بعد تَعطيلِها، وأنْ يَعودَ أستاذنا إلى كليته مَوفورَ الكرامة، مرفوعَ الهامة، مُظِلًّا لأبنائه بِظِلّه الوارِف القوي، لا يأخذه زهوُ العلم، ولكنه كان كالأب الحنون العطوفِ على أبنائه؛ بيتُه بيت الأبناء، مكتبتُه مكتبة الأبناء، فكُنَّا نَفِد إليه نستطلع رأيه ونستفيدُ من خِبرته ومن تَجاربه، فلم يَضِنَّ على إنسان يوماً بأيِّ ناحية من تلك النواحي المتعلِّقة بدراسته، وعندما أُنشئت الدراسات العليا كان الرائدَ الأول لنا والموجِّهَ لنفعنا . . »[١].

«عندما عُيِّن وكيلاً لكلية اللغة العربية، وكانت الكلية آنذاك في حربٍ ضَرُوس ومُعاناة قوية من الداخل والخارج، ما كاد يتولى أمرَها ويَسُوس شأنها إلا ورأيناه يَقُود السفينةَ بحكمة الرُّبّان الماهر الحكيم، فيُنهي المآزق القوية، ويَقضي على الفتن التي كادت تقضي على تلك الكلية، وإنّ أستاذنا الجليل الدكتور عبد الرزاق السنهوري ـ وكان وقتَذاك وزيراً للمعارف ـ رأى بِثاقبِ فِكره أن ذلك الرجل جديرٌ بأن يتولى عمادة الكلية؛ لتفتُّحِ ذهنه وتوقُّدِ فكره، وإمكانه التفاهم مع كل الناس، ولكنه لم يتمكنْ من إقناع المسؤولين لِما عُرف عن فقيدنا الراحل من جُرأة في الحق لا تُرضي بعض الناس آنذاك، فانتقل إلى التفتيش، ونُقل من التفتيش إلى أصول الدين ظَنًّا منهم أن ذلك الرجل الذي كرَّس حياتَه في علوم العربية لا يُمكن أن يجلِّيَ في أيِّ ميدان آخَر، ولكنه بحمد الله ـ وهو الحصيف الرأي، القوي البيان، المتين الحجة ـ أمكنه أن يكونَ رائداً في عُلوم الدين كما كان رائداً في علوم اللغة، وأن يكون قويًّا بين أساتذته مما جعل الجميع يُشِيدون بفضله ويعترفون بِنُبله، ويُرجعونه إلى عمادة تلك الكلية التي أرسى فيها قواعدَ العدل، والتي هيَّأ فيها للجميع حياة مستقرة، والتي أمكنه بفضل تفتُّحِ ذِهنه أن يُوجد فيها الأقسام المختلفة؛ لتتمكن تلك الكليةُ من متابعة الدرس ومن السير في الدراسة اللغوية والأدبية، فأنشأ فيها قِسماً لأصول اللغة كان هو النَّواةَ الأُولى فيها والمرجع الأوفى فيها»[٢].

«إنَّ أستاذنا الجليل ووالدَنا الراحل كرَّس حياته معتزًّا بكرامته، معتزًّا بِفضله، معتزًّا بعلمه، لم يتمكن أحد من أن يَنالَ منه إطلاقاً؛ عُرضت عليه المناصب، وقيل: إنه يُطلب منك أن تُقابِل بعض المسؤولين، فأبتْ عليه عزةُ نفسه أن يخضع لتلك الرغبة

(١) انظر جريدة «البلاغ» - ١٥ ديسمبر ١٩٣٤م والأعداد التالية حتى أول مايو ١٩٣٥م.
(٢) من كلمة الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد نجا في حفل مجمع اللغة العربية السابق.

قائلاً أمامَنا جميعاً ـ والله يَشهد على ما أقول أنني صادقٌ فيه ـ: «إن المنصبَ إذا كانت الدولة تعترف أنني أهلٌ له فلْتُسنده إليَّ، وإن لم تكن معترفةً بي فلا حاجةَ بي إلى مقابلة أي مسؤولٍ مطلقاً»، لم يَقُلها رحمه الله غروراً وتأبِّياً، بل حِفاظاً على كرامة العلماء، وعلى كرامةِ الرجال الذين أثبتوا في شتى العهود السابقة أن رجالَ الأزهر يجب أن يُثبِتوا للملأ أن الأخلاق الفاضلة، وأن الرجولةَ الحقة هي التي يجب أن تُسيطِر عليهم، وألا تَغرَّهم المناصب، وألا يُبعِدهم زهوُ الحياة وبريق المال إلى الانحراف عن الجادَّة القويمة التي سار عليها أستاذُنا، والتي درّبنا عليها تدريباً قويًّا»[1].

ولَئِن أمكنك ـ بعد هذا التَّجوالِ السريع في دُروب حياتِه وبين مَعالِمِها ـ أن تضعَ يدكَ على بعض مَواطن النُّبوغ العِلمي والعَمَلي؛ فحريٌّ بك أن تجمعَ إليها قُطوفاً مِن أمارات الشُّموخ والإباء، ويَأتي في مقدّمتها مَوقفُه من اعتِلاء المناصب الكبرى مثل مَشيخة الأزهر، والتي كان في مقدمة المرشَّحِين لِتَوليها المرةَ تِلوَ المرّةِ تِلوَ المرة، وكذا في ترشيحه لِنيل جائزةِ الدولة في الآداب المرةَ بعد المرة، وأَضِفْ لذلك ـ إنْ شئتَ ـ تلك العُروض التي تلقَّاها لرئاسةِ جامعات عربية وإسلامية، وحالتْ ظُروفه الصحية دونَ قَبولها، وإنْ كان أهل الأزهر آنذاك يُجمِعون على أنه أجدَرُ مَن يتولَّى المنصب، فقد كان اعتلاءُ المناصب يَقتضي التحلي بِشِيَم ليست بينها الأهلية والكفاءة والنزاهة والصرامة في الحق، ولا يَلوينك عن الحقيقة جاهلٌ أو مُكابر يَبطر الحق فيُوهمنك أن عُزُوفَه عن المناصب كان اتِّقاءً لِبطش السلطان؛ فلم يكنْ لِمثله أن ينأى عن الميدان وقد توافرتْ له العُدَّةُ والعَتاد، وإنما كانت له شُروط لِقَبول المنصب، تنطوي على إصْلاح لحال الأزهر، وإحلالِ عُلمائه المكانة اللائقة بهم، وكانت السُّلطة الحاكمة تدَّخر للأزهر وعلمائه مآلاتٍ أخرى، وحسبُك من هذا التاريخ ـ غيرِ البعيد ـ تلك العباراتُ المقتضَبة التي لا يتَّسع المقال لما يَفُوقها بسطاً، وحسبُك أن تستشِفَّ رأيَه فيما شَابَه ذلك من أمور من إحدى الترجمات التي أعدَّها عن واحد مِن سَلَف الأمة الصالح، وهاك طرفاً مِن مَقاله عن الإمام العلامةِ ابن قيِّم الجوزية:

«سبحانك ربي! ما أجلَّ حكمتَك! وما أبدع تدبيرك! مَن كان يظن أنَّ ابن القيم الذي قضى حياتَه كلَّها مضطهَداً، معذَّبَ القلب، مؤرَّق الجفن، لا لشيء غيرِ النصيحة

---

(١) من كلمة الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد نجا في حفل مجمع اللغة العربية السابق.

لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامَّتِهم، يُصبح بعد أن تمضيَ ستةُ قُرُون، وهو من أوَّل من يتنافس الناس في بَعثِ مُؤلَّفاته وقراءتها وتحصيلِها؟ مَن كان يظنُّ ذلك وقد كان الناسُ إلى عهدٍ قريب جِدًّا يَتَّهمون مَن يذكر اسم ابن القيم واسمَ شيخه شيخِ الإسلام ابن تيمية بالمُرُوقِ والزندقة والإلحاد وما أشبه هذه الأوصاف؟ وإنما يتعزَّى أصحابُ ابن القيم عمَّا لَقِيَه من الهضيمة والعنَت في حياته، بأنَّ ذلك كلَّه لم يَثْنِه عما رسَمه لنفسه، ولم يُعِقْه عن السير في طريقِه، فلا يتوهَّمنَّ متوهمٌ أنه لو لقي مِن إقبال الخاصة والعامة ما هو خَلِيق به وبِأمثاله، لكان له إنتاجٌ فوقَ ما صنعه أو أكثرَ مما صنَعه، فما كان الجحودُ ونكران الحق على مُستحقِّيه بعائقٍ لِذَوي المبادئ القويمة عن أن يَسِيروا قُدُماً إلى ما يَهدفون، ذلك لأنهم لم يُفكِّروا في الناس، وإنما فكَّروا للناس ولِصالح الناس، وعَلموا أن المثوبةَ مِن لدُن العَليم الخبير».

ولقد كانتْ ثَمَّ قضايَا ثلاثٌ تمحوَر حولها جهادُه، وتبلورتْ من خلالها ألمعِيَّتُه وإنجازاته، وهي قضايَا: اللغة العربية، والتراث، والأزهر، والقَضايا الثلاثُ تلتقِي في أمور عِدّة؛ فإنِ افترقت فهي تلتقي بعدُ عنده؛ فإنْ بحثتَ في أمور العربية ألفيتَه إمامَها - غيرَ مُنازَع - والمنافحَ الأول عنها، وإن تطرَّقتَ إلى التراث فهو رائدُ بعثه وإحيائه، وإن شُغلتَ بهَمٍّ من هموم الأزهر وجدتَه أكثر اهتماماً به، ووجدتَ عنده الدواءَ الذي يَشفي العلةَ ويُبرئ السقمَ، ولا عجبَ بعد ذلك أن يتطرَّقَ به الحديث كُلَّما تحدَّث أو كتب عن واحدٍ مِن تلك القضايا أو عنها جَميعاً، ولِكيما نُدنِيك من اليَقين بصدق ما قدَّمنا فلتُنصت إليه وهو يُحدثك:

«أمَّا بعدُ: فإنَّ بي مِن حُب العربية والشَّغَف بها ما يَدفعُني إلى احتِمال المصاعب، والرضا بِركوب المخاطِر والأهوال، وبذلِ النفيسَين: الوقتِ والراحة، وإني لأجدُ مِن السُّرور بهذا ما لا يَبلغ مِعشارَه غَريبٌ ألقى بين أهلِه عصَا التَّرحال، أو مُحِبّ لقي حبيبَه بعد طولِ افتِراق، وواصله بعد طول تجنٍّ وصُدود، وقد أخذتُ على عاتِقي أن أقومَ لهذه اللغة بما يَسعه جهدي مِن خِدمة، فلم أجدْ أنبلَ مقصداً، ولا أسمى غرضاً، ولا أقربَ عند الله قَبولاً، مِن أن أتوفَّر على كُتب أسلافِنا من عُلماء هذه اللغة، فأحققها وأحاول ردّها إلى الصورة التي خرجتْ عليها مِن أيدِي مُؤلِّفيها قبل أن يُصيبَها تحريفُ النساخ وتصحيفُ الناشرين، أو مَسخُهم.

وأردتُ أن أجمعَ بِذلك بين خِلالٍ أربع:

أُولاها: أن أبتعدَ عن الغُرور بالنفس والتفاخر بالتأليف.

وثانيتُها: أن أُظهِرَ شباب هذه الأمّة على تُراثِنا الذي وَرِثناه عن آباءٍ لنا كانوا قادةَ العالم وأهلَ الرأي فيه، يومَ كان الناس كُلُّهم يَتِيهون في بَيْداوات الجهالة، ويَعيشون عيشَ السائمة والأنعام، وأنا أعلَم أن شبابَنا اليومَ ليس لهم الصبرُ والجَلَدُ على قراءة هذه الذخائر في منظرِها الذي يَختاره لهم الوَرَّاقون وتُجار الكتب، وإنَّ مِن حُسنِ الرأي أن نضعَ بين أيديهم كتباً بَهيجة المنظر بديعةَ الرِّواء؛ لِيُقبِلُوا عليها، ويَنتفعوا بما فيها من عِلم.

وثالثتُها: أن أُثبت لهؤلاء الذين يَنتقصون مِن قَدر آبائنا ويَنالُون منهم أن لأولئك الآباء مِن المجد والمنزلةِ ما يُفاخِر به الأبناءُ، وليس يَضير الغادةَ الهيفاء ضنانةُ أهلها وبخلهم ولؤمُ أنفسهم، ولا يغضُّ مِن جمالها أن تظهرَ في أطمارٍ مُهلهَلة، ولكن على مَن تكون مِن نصيبه أن يَنفضَ عنها غبار الإهمال ويَجلُوها في فاخر الديباج، لِيظهرَ له بديعُ ما أودعها الله مِن فتنة وجمالٍ.

ورابعتُها: أن أنفيَ عن نفسي تهمة التقصير في وقتٍ نحنُ أحوَجُ ما نكون إلى التسانُد والتضافر على إعادةِ رُسومنا الدارسة إلى ما كانتْ عليه يومَ كُنَّا قادةَ الشعوب وسادةَ هذا العالَم؛ وليس للبلاد العربية كلِّها من بُدٍّ أن تسلكَ لِوحدتها طريقَ الاتحاد في المشاعر والمعارف، وأقربُ ما يَصل بنا إلى هذه الغاية معاودةُ مَعارِفِنا القديمة، مع اختيار أقربها إلى أنفُسِنا وقلوبِنا في فروعِ العلم كلِّها»[1].

وفي مَقال آخَرَ يقول:

«وقد خلق الله في نَفسي حبَّ السلف، والتفانيَ في الدفاع عن عُلومهم وأفكارهم، والحرصَ على إذاعةِ فضلهم وعظيم مِنَّتهم علينا وعلى مَن يأتي بعدُ من الأجيال المتلاحِقة، ولستُ أدري سرَّ ذلك كلِّه، غير أني لا أشكُّ في أن بين أيدِينا ثروةً يُحس بها المستشرقون أكثرَ مما نُحس بها نحن أبناء هؤلاء المورِّثين، وأنَّا نُضيع هذه الثروة

(١) من مقدمة كتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩م.

بأحد سببَين لا ثالثَ لهما؛ أولهما: الانصرافُ عنها إلى الافتِتان بالغرب وعلومِ الغرب، ورَدّ كل نبوغ وفَوْقٍ إلى نبوغ الغرب وفَوْقِه، وثانيهما: الاقتناع مِن باعة الكتب بأن يُظهِروا لنا كتبَ أسلافنا على صُوَر مشوَّهة ممسوخة لا تَسُد نَهْمَةً ولا تَبُلُّ أُوَاماً، ولو أننا أرغَمْناهم على أن يُظهِروها موافقةً لروح العصر الحديث لاستطعْنا أن نُفِيد، وأن نجد في ميراثنا النفع والغناءَ»[١].

وفي أحد المؤتمرات التي مَثَّلَ الأزهر فيها يقولُ[٢]:

«حضرات السادة .. إن في أعناقكم أمانةً مِن أثقل الأمانات حملاً، وأنتُم بحمد الله صفوةُ الصفوة من رجال الأمم العربية، فليس يُعجِزكم أن تنهضُوا بما حُملتم وأن تؤدُّوا الأمانةَ على أفضل وجوهِ الأداء، وإني لَعلى ثقة من أنكم ستنظُرون إلى قديمنا الخالد نظرةَ المعتزِّ به العارفِ لِما فيه من خير وفضل، وستُحاوِلون ما وَسِعه جهدُكم أن تنفضُوا عنه ما عَلِق به بدواعي الإهمال مِن غُبار، فيظهر للناس رواؤُه، وتتكشف لهم بهجتُه، كما أني على ثقة من أنكم لا تُهملون من الجديد إلا ما تحقَّق لكم زَيفُه وثبت عندكم بَهرجُه، وأنتم خيرُ مَن علم أن الأمم لا تنهض إلا بأن تصلَ حديثَها النافعَ بقديمها الصالح.

حضرات السادة .. إن للأمة العربية لَتراثاً مِن العلم والمعرفةِ في جميع ما كان معروفاً لِلعالم من ألوانِ العلم والمعرفة، وقد ساير آباؤنا بهذا التراث أحقابَ الزمن، وكان لهم في كلِّ عصر ما يُعَدُّ من ذخائر المواريث، وقد مضتْ علينا فترةٌ من الزمن لم نحاولْ فيها أَنْ نجددَ ما درس من رسومهم، بل لقد كان كثير مِنا يَنال من هؤلاء الآباء ويَرميهم بشرِّ ما يُرمى به إنسان، وليس هذا من سِمة أهل العلم، وإنما واجبُ أهل العلم أن يتقبَّلُوا من كل أحد ما رأَوه حقًّا، وأنْ يُبيّنوا منه ما رأَوه خطأً، فما مِن أحد من الناس إلا وهو بِصدد أن يُؤخذَ من كلامه ويُترَك، وإني لأشعُر أن الأكثرية من المتعلِّمين ـ متعلِّمِي هذا الجيل ـ أخذتْ في طريق البحث الصحيح، فعلى القَوَّامين على التعليم أن يُيَسِّروا لهم السُّبلَ، ويمهدوا أمامَهم الطريق مخافةَ أن تَزِل أقدامٌ بعد ثبوتِها. وأنتم إنْ شاء الله فاعلُون ...».

---

(١) من مقدمة كتاب «العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده» ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.

(٢) من كلمة ألقاها في حفل افتتاح المؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية في بيت مري - لبنان - ٢سبتمبر ١٩٤٧م.

وفي حديثه عن التأليف وتحقيقِ كُتب التراث، والفارقِ بينهما، يضعُ يدك على حقيقةٍ، نحسَبُ الكثيرين بِمنأًى عن إدراكِها الإدراكَ الصحيح:

«ولا يَسعُني في هذا المقام إلا أنْ أُنبِّهك إلى حقيقةٍ قد تُغفلها أو تتشكَّك فيها إذا عرضتْ لك، أُحبّ أن تعلمَ أن الجهد الذي يَبذلُه من يُحقِّقُ كتاباً مِن كتب أسلافِنا لا يَقلّ عن الجهد الذي يَبذلُه مؤلفُ كتاب حديث، بل أنا أُجاهِر بأنَّ جُهدَ الأول فوق جهد الثاني، وفرقٌ بين مَن يَعمد إلى المعارف فيَختار منها ما يَشاءُ، ثم يُعبِّر عما اختار بالأسلوب الذي يَرضاه، وبين آخَر لا يسعُه إلا إثباتُ ما بين يدَيه بالأسلوب الذي اختاره صاحبُه منذ مِئات السنين، وهو بين عباراتٍ شوَّهها التحريفُ وغَيَّر الكثيرَ منها تعاقُبُ أيدي الكُتَّاب والصَّفافِين، وأكثرُهم ممن لا يتَّصل بالعلم مِن قريب أو بعيد»[١].

ثم يُطلعك على رؤيته لِواحدة من قضايا العصرِ الساخنة:

«ونذكر لك عملَنا في هذا الكتاب لِتُدرِك مقدارَ الجهد المضني الذي بذَلناه في إخراجه على هذه الصورة التي نتمنَّى أن تخرُجَ عليها الكتب العربية، بل كتبُ الثقافة الإسلامية عامَّةً؛ لِتنقطعَ ألسنة الأفَّاكين الذين يتَّهمون آباءنا بِقِلة الإنتاج الصحيح، وإذا اعترف أحدُهم لهم ذكر في جانب اعترافه هذا أن الإنتاج محدودٌ لا أثرَ فيه لِشخصية المنتج، ولا بُرهانَ فيه على الاستِقلال والحرية الفكرية، في الوقتِ الذي يَسطُو هو على إنتاجِهم وعُصارةِ أذهانهم فيَنتحلُها ويَنسبُها لِنفسه، وهو بمأمَنٍ مِن أن يعرفَ ذلك سوادُ الناس ودَهماؤهم؛ لأنهم لا يَقرؤُون هذه الكتبَ»[٢].

وهو يَمدُّك برؤيةٍ تحليلية عن واقعِ الأمة، وما تُعانِيه من عجزٍ عن اللّحاق بركبِ التقدم، وتبوُّءِ المكانة التي تُلائمُ إمكاناتها، والأمانة التي حملت إيَّاها في مَقالٍ مُجمَلٍ وإن كان جامعاً؛ فيقولُ:

«مضَى على الشرق الإسلامي حينٌ من الدَّهر كان سيفُ الاستعمار مُصْلَتاً فوق رِقاب أهله: يُرهبهم ويُخيفهم، ويَستأثر دونهم بخيراتِ بلادهم، ويَلفِتهم عن السعي المثمِرِ، ويَحُول بينهم وبين العمل النافع، ويَحمِلُهم على ما يَرضاه لهم من الحياة

(١) من مقدمة كتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» السابق.

(٢) من مقدمة كتاب «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» السابق.

الرتيبة التي لا جِدَّ فيها ولا دأبَ؛ وكانت شياطينُ الاستعمار وأذنابُهُ الذين يَجلبهم من نفايات الأمم وأراذلها يَجُوسون خِلالَ دِيارهم ويُخالطونهم ويتودَّدون إليهم، وقد يتمَلَّقونهم، وليس في نُفوسِهم مِن الودِّ والملق شيء، ولكنْ لِيَخدَعُوهم عن أنفسهم ولِيَستجلِبُوا إقبالَهم عليهم واطمِئنانَهم لهم، فلا يَزالُون يَخْتِلُونَهم ويُغَرِّرُون بهم حتى إذا رأَوْا أنْ قد جازتْ حِيَلهم أخذُوا يُزيِّنون لهم التواكُلَ والخضوعَ، ثم أخذُوا يُزَهِّدونهم في تقالِيدهم ومُقدَّساتهم، ثم أخذُوا يُشكِّكونهم في مُعتَقداتهم، ويزعمون لهم أنَّ هذه التقاليدَ والمقدَّسات والمعتقَدات السببُ الأول في تخلُّفِهم وضعفِهم، وتحكُّم الأجنبي فيهم، ثم أخذُوا يُلَوِّحُون لهم بحضارةِ الغرب وتقدُّمِه وقُوَّتِه، فإذا استشرفتْ أنفسُهم لشيءٍ مِن هذه الحضارة جلبُوا لهم منها البَهْرَجَ الزائفَ وما يكون سَبباً قريباً لِلانحلال والتخاذُلِ، والاستِعمار مِن ورائهم يُغْرِيهم ويُشجِّعهم ويَحْميهِم إنْ جدَّ ما يَستوجِب الحماية، وكان مِن أهمِّ ما يَعني الاستعمار وشياطين الاستِعمار وأذناب الاستعمار أن يَقطعُوا الصِّلةَ التي تَربط الشرقَ بِماضيه المُشرِق المنير، وأنْ يَحُولوا بينه وبين التَّطلُّع إلى حضارتِه التي أضاءتِ العالَم كُلَّه يومَ كانت قِيادةُ العالَم في أيدِي أهل الشّرق، ويومَ كانت قِيادةُ العالم في أيدِي العَرب مِن أهل الشرق خاصَّةً، ذلك لأنهم يَعلمون أن الشرق الإسلاميَّ - والعرب منه خاصَّةً - إن تَلَفَّتُوا إلى هذا الماضي المجيدِ، رأَوا إشراقَه وبهاءَه فتاقَتْ أنفسُهم إلى العَودةِ إليه، وقد يَعملُون على إعادتِه، وحِينئذٍ لا يكونُ لِبقاء الاستعمار بينهم مجالٌ، ويَعلمُون مع ذلك أنه ما مِن أمة انقطعتْ صِلة ما بين حاضِرها وماضيها - وبخاصّة إذا كان هذا الماضي مُشرقاً مَجيداً - إلا صار أمرُها إلى فناءٍ.

وطالَ على الشرق هذا الليلُ البَهيمُ حتى نال الاستعمار بعض أمانيه، بالإرهاب والجبروت حيناً، وبالخديعة والمكر والدّسائس حيناً آخَرَ، فإذا وحدةُ الشرق تتفتَّتُ، وإذا كل قِطعة من هذا الفُتات دَولة، وإذا بأسُ هذه الدُّوَل بينهم شديدٌ، وإذا الجفاء والبَغيضة يحلّان محلَّ الإلاف والوحدة، وإذا مجدهم التَّليدُ وحضارتهم الرفيعةُ وتاريخ هذه الحضارة وعلومها ورجالها في زوايَا النسيان، وقد أخذهم بريقٌ مِن حضارة الغرب يفتِنُ أبصارهم، بَريقٌ ليس هو بالنور الساطع الذي يُبدِّد غياهبَ الظلام، ولا هو بالنور الذي يَعقبُه ضوء ينتشر في الأفق فإذا الناسُ يَسِيرون فيه آمِنِين، ولكنه بريقٌ يُشبه بريقَ السراب الخادع الذي تَراه فتحسبُه شيئاً، فإذا جئتَه لم تجدْه شيئاً، وخدعهم هذا البريقُ عن حضارتهم وتاريخها وعلومِها، ولم يَنالُوا به شيئاً ذا بالٍ من حضارةِ الغرب

وعلومها ذات الأثر الفعَّالِ في بناء الأمم وتجديدِها وبعث الحياة في أوصالها، وإذا المتعلِّمُون والمثقفون من أبناء هذه البلاد التي كانت مبعثَ العلم والثقافة أقليَّة قليلة بقدرِ ما يحتاج إليه المستعمِر في وظائف الدولة التي يزهَدُ رجاله في تقلُّدِها، وإذا عِلْمُ هذه الأقليَّة وثقافتُها ضئيلان بقدرِ ما يجعلها آلاتٍ يُديرها الاستعمار ويُحركها في أهوائه؛ تَسير إذا أراد أن تسيرَ، وتقفُ كلما أراد لَهَا الوقوف.

ولأمر أراده الله، ولم تكن للاستِعمار فيه يدٌ، بقي معدنُ هذه البلاد وأهلِيها سليماً نقيًّا صالحاً للعمل إذا نُفض عنه الغبار، وأُزيل ما عَلِق به من الصّدأ، وجلي جلاءً يُعيد له أصالته ونفاستَه، وبقي - مع ذلك - مِن أهل البلاد جماعةٌ لم تَلِنْ قناتُهم، ولم تتحطم أعوادُهم، ولم تفتُرْ عزائمهم، ولم يخدعْهم ذلك البَريقُ، ولكنَّهم تطامَنُوا لِلعاصفة الهوجاءِ، وقبَعُوا في أماكنهم - لا ضعفاً ولا استِكانةً، ولا رهبةً ولا خوفاً، ولا رِضاً بِما عليه الناس مِن حولهم - لِيُعِدُّوا نفسَهم ولِيُهيئوا الجوَّ الصالح، ولِيُبصروا قومهم في حذرٍ وترقُّبٍ، حتى إذا اكتمل الوعيُ وجاء وعدُ الانتفاضة هبُّوا، فإذا الناس يَهبُّون معهم مِن كل جانب، وإذا مَعدنُ الشرق الأصيل الكريم يَظهر على حَقيقتِه، وإذا أبْناءُ الشرق جميعاً يتقدَّمون لِلعمل ويَنتظرون التوجيهَ، وإذا الاستعمارُ يَتخاذل ويَستخْذِي ويتضاءَل، ثم إذا هو يَضع عَصاه على كَتِفه ويحاول النَّجاء.

ويَتلفَّت المُصلِحون ويَنظرون فيما يُعيدهم أُمَّةً قوية حَيَّة ناهضةً عزيزة مَرْهوبةَ الجانب، فيَجدون أنْ لا مناصَ لهم مِن العَودة إلى الماضي المجيدِ، يَصِلُون به حاضرَهم ويَبْنُون عليه مُستقبلهم، الماضِي المجيدِ بوحدته التي تَصمُد وتتعاون وتتساندُ وتتكافل، ويَكون معها الجميع كجَسدٍ واحد إذا اشتكى منه عُضوٌ تداعَى له سائرُ الأعضاء بالسَّهر والحُمَّى، وبحضارته التي بهرتْ أنظارَ العالم ولم تبخلْ على أحدٍ بِشيءٍ منها، ولم تُحاوِل التغريرَ بأحدٍ ولا استغلالَه ولا الاستِعلاءَ عليه، ولم تدَّعِ لِنفسها ما ليس لها، ولا زيَّفتِ التاريخ وغضَّتْ مِن حضاراتٍ سبقتْها واقتبستْ هي مِنها؛ لأنها غنيَّة بِمفاخرها وأمجادِها، فليستْ بها حاجةٌ إلى أن تسلُبَ أمجادَ غيرها ولا مَفاخِرَهم، ولأنها حضارةٌ بُنيتْ على مكارِم الأخلاق واحترامِ المُثُل العُليا، وليس مِن مَكارم الأخلاقِ ولا مِن احترام المُثُل العُلْيا أن تنسبَ لِنَفسها ما هو مِن صَنِيع غيرِها»[1].

---

(١) من مقدمة كتاب «الطرق الحكمية» لابن قيم الجوزية.

ثم يُضِيف: «وقد أظهر ناشرُ هذا الكتابِ مِن البراعة والحِذْق في اختِياره، في هذه الفترة التي نَجتازها اليومَ، ما هو خَلِيقٌ بالتقدير والثناء، فنحن في حاجةٍ ماسَّةٍ إلى نظرةٍ فاحِصة في تَشريعاتِنا في الدماء والأموال والأحوالِ الشخصية، ونحنُ في حاجةٍ ماسَّةٍ إلى أن يَطَّلِعَ أهلُ الرأي منا على آراءِ الشريعة الإسلامية وقواعدِها العامَّةِ في ذلك كُلِّه، ونحن في حاجةٍ ماسّة إلى أن نظهرهم على الآفاق الواسعةِ والآراء الناضجة المؤسَّسة على سَعةِ الاطلاع ونَفاذِ البَصيرة وبراعةِ العَرض وحُسنِ التَّرجيح، وقد تكفَّل هذا الكتابُ ـ على صِغَر حَجمِه ـ بالكثير من ذلك»[1].

والحديثُ عن تَحقيق كتب التراثِ قد يمتَدُّ ما شاء الله له أن يمتدَّ دونَ أن نُوفيَه حقَّه مِن التمام، وإلى ما يتَّسع له المقالُ، وإنما تبقى نُقطةٌ نكتفي بالإشارة إليها؛ فلن تعدمَ بعد كل ما أسلفْنا لك حاسداً، أو مُنتسباً للعلم دونَما أهليَّة، أو نفراً من العامِلين في تحقيق التراث يُلْقُون في أُذنك أوهاماً وأكاذيبَ تَهدف إلى الانتِقاص مِن قدرِ الرَّجل ومِن قِيمة جُهده وعملِه، فمِنهم مَن لا يرى في العمل وجهاً مِن صوابٍ ما لم يُطابقْ أعمالَ المستشرِقين، وما لم يجرِ على سَننِ المنهجِيّة التي ادَّعَوها لأنفسهم، ومع ما في ذلك الاعتِقادِ مِن سَقَطات ظاهرة، ومع مُنافاتِه لِلعلمية التي يَنتحلونها، فإنا نُشدِّد في لفتِ انتباهِك لِئلَّا نُعيرَ مثلَ أولاء الْتِفاتاً، وقُلْ لهم ـ إن خاطَبُوك ـ: سَلاماً، فقد قِيل في الإمام الشافعي رحمه الله ما قيل، وقِيل عن الإمام أبي حنيفة النعمانِ فوقَ ذلك، بل عدَّه العُقَيلي من الضعفاء، فأينَ الذين أسرَفُوا في القول في هذَين الإمامَين الجليلَين مِنهما الآن؟ بل أين الذين انتقصُوا مِن قَدر الإمام الحافظِ السِّيوطي؟ وأين أولئك الذي كَفَّرُوا أتباعَ الإمامَين الجليلَين ابنِ تيمية وابنِ القيم؟ ونكتفي بإحالتك لِتلك الأمثلةِ وإن تكاثَرتِ النماذجُ في القديم والحديث، ثُم بإحالتِك إلى القاعدة المعروفةِ التي وضَعها عُلماءُ الأصول بِردِّ شُبهات المعاصِرين، وتبقى شهادة التاريخ مصدِّقةً لقول العليم الحكيم: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

«ويُمثِّلُ الأستاذُ محمد محيي الدين عبد الحميد فلسفةً لُغوية لها منهجُها ودِقَّتُها وعُمقُها، فهو يَرى ضرورةَ تربية الحِسِّ اللُّغوي لِينتهيَ بِصاحبه إلى الذَّوقِ الأدبي، ويَبدأ بالكلمة لِيَنتهي إلى الأسلوبِ فالأدبِ نفسِه، ودَورُ الكلمة في الأدب دورٌ كبير، وأثرها في بناء العمل الأدبي ضخمٌ وجَليل.

---

(١) من مقدمة كتاب «الطرق الحكمية» لابن قيم الجوزية.

والأستاذُ محمد محيي الدين يقف دائماً في مجال الرِّيادة؛ فهو أولُ مَن فكَّر في تأليف كُتب دِينية مُزْدانة بِالصور للأطفال، فألَّف خمسةَ أجزاء: اثنَين للبنين واثنين للبنات، وكتاباً مشتركاً، وقد ذاعتْ هذه الكتب آنذاك، حتى كان المرحومُ الدكتور عبد الوهاب عزام يَذكر أنه شاهدَ ترجماتٍ لها بالتركية والفارسيّة.

وهو أولُ مَن عُنِيَ بِكُتب التراث وتَحقيقِها تحقيقاً عِلميًّا دَقيقاً، مِمَّا يتجلَّى لنا فيما حقَّقه مِن أُمَّهات كتب التراث في الأدب والنَّقد والبلاغة واللُّغة والنحو والصرف، ولِذلك يُعَدُّ بحق شَيخَ العُلماء المحقِّقين.

وهو أشهرُ شارحٍ ومُفسِّر لِكتب القُدماء في مختلِف فُنون العِلم، وقد سهَّل بذلك على الجِيل المعاصِر قراءةَ هذه المصادر، والإفادةَ منها، والاغترافَ مِن بحرِها، وقد اختارت مُؤسسة «بريل» في هولندا نشرَ شرحِه على «ابن عقيل» بالحروف البارِزَة لِيَقرأه المكفوفُون، ونحن نشكُر لها هذا العملَ العِلميَّ والإنساني معاً».

مِن كُتب التراث التي شرَحها شرحاً وافياً، وذَلَّل صعوباتِها للباحِثين والدارسين، وأضاف إليها الكثيرَ من الدراسات:

- شرحُه للمُقدِّمة الآجرومية الذي خرج بعنوان «التُّحْفَة السَّنِيَّة»، وظلَّ إلى اليوم يُدرَّس في جميعِ أنحاء العالم العربي والإسلامي.
- كتابُ «تَنقيح الأزهرية».
- شرحُه على «قطر الندى» لابن هشام.
- شرحُه على «شَرْحِ شذور الذهب» لابن هشام.
- شرحُه على «شرح ابن عقيل» في أربعةِ أجزاء.
- شرحُه على «أوضح المسالك» لابن هشام في أربعة أجزاء.
- شرحُه على «المفصل» للزمخشري.
- شرحُه على «شرح الأشموني» في أربعة أجزاء.
- وشرحه على كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري في جزأين، ويُدرِّسُه المستشرق الفرنسي «بلاشير» لِطُلّابه في «السوربون» مؤثِراً إيَّاه على الطبعة الأوربية.

- وشرحُه على «متن التلخيص» في البلاغة[١].

ومِن أُمَّهات كتبِ التراث التي حقَّقها تحقيقاً عِلميًّا دقيقاً، وعُني فيها عنايةً فائقةً بتقويم النص، وضبطِ مُشكِلِه، وشرحِ غريبه؛ شملتْ كل الفنون والعلوم: النحو واللغة والأدب والبلاغة والتاريخ والجغرافيا والحديث وأصول الحديث والفقه وأصول الفقه والتوحيد والمنطق:

«شرح شافية ابن الحاجب» ـ «المختار من صحاح اللغة» (معجم) بالاشتراك مع عبد اللطيف السبكي ـ «أدب الكاتب» لابن قتيبة (مشروحاً) ـ «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» لابن الأثير ـ «العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده» لابن رشيق ـ «يتيمة الدهر وعصرة أهل العصر» للثعالبي ـ «زهر الآداب» للحصري ـ «نهج البلاغة» للشريف الرضي ـ «مجمع الأمثال» للميداني ـ «مغني اللبيب» لابن هشام ـ «الموازنة بين أبي تمام والبحتري» للآمدي ـ «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص» للعباسي ـ «جوهر الألفاظ» لقدامة بن جعفر ـ «شرح ديوان الحماسة» للتبريزي ـ «شرح القصائد العَشر» لِلتبريزي ـ «شرحُ المعلقات السبع» للزوزني ـ «أبو الطيب المتنبي ما له وما عليه» ـ «شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني» ـ «شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة» ـ «شرح ديوان الشريف الرضي» (صدر منه الجزء الأول) ـ «شرح ديوان أبي تمام» (صدر منه الجزء الأول ووافته المنية قبل إتمام باقي الأجزاء) ـ «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» للمقري ـ «وفيات الأعيان» لابن خلكان ـ «فوات الوفيات» لابن شاكر ـ «تاريخ الخلفاء» للسيوطي ـ «مروج الذهب» للمسعودي ـ «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» للعليمي ـ «سيرة النبي» لابن هشام ـ «وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى» للسمهودي ـ «سنن أبي داود» ـ «الترغيب والترهيب» للمنذري ـ «شرح ألفية السيوطي في مصطلح الحديث» ـ «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» للصنعاني ـ شرحه لكتاب «نور الإيضاح» (في الفقه الحنفي) المسمى «سبيل الفلاح» ـ «اللُّباب في شرح الكتاب» للميداني ـ «الدروس الفقهية على مذهب السادة الشافعية» ـ «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» للخطيب الشربيني ـ «بدائع الصنائع» للكاساني ـ

---

(١) من قرار جامعة الأزهر السابق.

«فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي» ـ «الموافقات» للشاطبي ـ «منهاج الوصول في معرفة علم الأصول» ـ «المسودة في أصول الفقة» لآل تيمية ـ «شرح الرحبية» ـ «الشرح الصغير» للميداني ـ «الاختيار لتعليل المختار» للموصلي ـ «كفاية الطالب الرباني» ـ «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» ـ «شرح السراجية» ـ «المسامرة بشرح المسايرة» ـ «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» للبستي ـ «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» لابن تيمية ـ «الصارم المسلول على شاتم الرسول» لابن تيمية ـ «أعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن القيم ـ «الحاوي للفتاوي» للسيوطي ـ «الداء والدواء» لابن القيّم ـ «مقالات الإسلاميين» للأشعري ـ «الفَرْق بين الفِرَق» للبغداي ـ «رسالة التوحيد» لمحمد عبده ـ «شرح جوهرة التوحيد» لِلَّقاني ـ «شرح السُّلَّم» للملوي (في علم المنطق) ـ «رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة».

وله دِراساتٌ أدبية ولُغوية وإسلامية ألَّفها، وكانت مَثلاً لرصانة العلماء، وعُمقِ البحث، ودِقَّة التأليف، ومِنها:

- دراسة كبيرة عن المتنبي ونقدِ شعره، نُشرت تباعاً في مجلة الأزهر، وتُعدّ من أهم المراجع عن أبي الطيب وشِعره.

- «دروس التصريف»، وهو كتاب مشهور لم يُؤلَّف مِثله حقًّا، ويُعدّ مُكمِّلاً لمنهج القدماء في دراسة الأفعال، وطُبع عدة طبعات، وكان مَرجعاً عِلميًّا للأساتذة والطلبة في كليات اللغة ودار العلوم والآداب.

- «أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية» ـ «المعاملات الشرعية» ـ «أصول الفقه» ـ «الأحوال الشخصية» [أثنى عليه أحدُ كبار العلماء وأفاضلهم ثناءً بليغاً، وعدَّه أفضلَ ما صُنف في هذا الموضوع بين كُتب السلف والخلف]، وهي كتبٌ أربعة مشهورة كانت تُدرّس في كليات الحقوق وأصول الدين، وفي مدرسة الحقوق العُليَا بالخرطوم، وطُبعتْ مِراراً»(١).

(فماذا عسَى أن يقولَ المُنصِف في مجهود مجمعٍ كاملٍ قامَ به فردٌ واحدٌ؟! فأيّ زمن اتَّسع؟ وأي نوم سلب؟ وأيّ راحة قضي عليها؟ حتى وقف الرجل على صَرحِه

(١) من قرار جامعة الأزهر السابق.

العِلمي الشامخ ليقولَ للناس بلسان الحال: هاؤُم اقرؤوا كتابِيه، وقد قرأ الناس فوجدُوا الخير الهاطل والنفع الجزيل). هكذا عقَّب الأستاذ الدكتور إبراهيم رجب البيومي بعد سردِه لِمجموعة من الكتب التي ألَّفها وأخرجها العلَّامة الراحل، وله في ترجمته عن العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد والتي أودعَها كتابه القيِّمَ «النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين» آراء سديدة وصادقة أورَدْنا أطرافاً منها، وهو يقولُ أيضاً:

«وللأستاذ مقدمات عِلْمية رائعة، تدلُّ على أنَّه باحث جَيِّد، لو تفرَّغ للتأليف الخالص لأبدع الكثيرَ، وأُشير إلى مقدمتين رائعتَين هما مقدمته لِكتاب «مقالات الإسلاميين» للأشعري، ومُقدمته لِكتاب «تهذيب السعد»؛ حيث ألَمَّ في الأُولى بتاريخ دَقيق لِعلم الكلام منذُ بدتْ أصولُه حتى اكتمل وتشعَّب وتعدَّدت فِرَقُه بعد الأشعري، في وضوح خالصٍ يدل على صِحة الفهم، وصِدق الاستنباط، كما أَلَمَّ في المقدمة الثانية بِتاريخِ عِلم البلاغة في دِقَّة حَصِيفة، وقد كتب هذا التاريخ المستوعب قبل أن تظهرَ الكتب المستقلَّة بتاريخ هذا الفن، فكان ذا سَبقٍ جليّ، وله في مقدمة «نهج البلاغة» استيعاب جيِّد، واستشفاف بَصير»[1].

وقال عن كتابة السِّيَر والتراجم:

«وكنت أتمنى أن يتفرَّغ الأستاذ محيي الدين لكتابة تراجمَ عن مُعاصريه؛ إذ كان يعرف من أحوال أساتذته وزُملائه وأعيان عصرِه ما يملأ صحائفَ ذات أجزاء، وما جاء في مجلس ذكرٌ لِعالم مِن العُلماء إلا أفاض الشيخ مُبَيِّناً نشأتَه وبلدته ومَناصبَه العلمية، ومواذَه الدراسية التي كان يَقومُ بإلقائها، وما صادفَه في حياتِه من صعود وهُبوط، وما تركه من بُحوث ومقالات، وما أذاعه في الجمعيَّات والمساجد مِن محاضرات، وكلُّ ذلك تاريخ حافِل طَواه الأستاذ في صدره، وأذكر أنَّ مجلَّة «الكتاب» حين صدورها عن دار المعارف طلبتْ منه ترجمةً وافية للأستاذ الأكبر الإمام المراغي

---

(١) تحت الطبع كتاب «مقدمات في نشأة العلوم العربية والإسلامية» للعلامة الراحل، وهو يضم المقدمتين المشار إليهما بالإضافة إلى العديد غيرهما.

لِتُنشرَ في عددها الأول، فنهض الأستاذ لِساعتِه، فكتبها دون احتياج إلى مُراجعة، وكانت أولَ ما كُتب في تاريخ الإمام الراحل، فليتَه وجد مِن مُحرِّري المجلات مَن يَحملونه على مُتابعة هذا النمط من التاريخ، لِيَكونَ أحدَ شهود العصر بما سجَّل من وقائعَ، ورَوى مِن أنباء».

ثم يُضيف:

«وفي الأعدادِ الأخيرة مِن مجلة مجمع اللغة العربية بمصر صفحاتٌ مُشرقة بآرائه: محاضرةً ومناقشةً وتعقيباً وتكريماً وتأبيناً، وكلُّها موادُّ مُثمرة تُضاف إلى تُراثِه الحافِل، كما أن سِجِلّات لجنة الفتوى تجمَع من آرائه الثاقبة، وأحكامه الصائبة ما يُهيّئ المجال لدراسةِ جُهودِه العِلمية دراسةً مُستوعبة، وما بِالقليل عليه أن ينهضَ باحث جادٌّ لِدراسة حياته الإنسانية وجهودِه العِلمية، فيَروي غُلَّة المتطلِّعِين، ويَقضي حقَّ العلماء العامِلين»[1].

□ □ □ □

(١) قام أحد الباحثين العرب بإعداد رسالة عن تأثير العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد في الدراسات النحوية لتقديمها لنيل درجة الماجستير من جامعة طرابلس - ليبيا، ولم نطلع على البحث بعدُ.

[متن «قطر الندى»]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الكَلِمَةُ: قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

وَهِيَ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ.

فَأَمَّا الاسْمُ فَيُعْرَفُ: بِـ «أَلْ» كَـ «الرَّجُلِ»، وبالتَّنْوِينِ كَـ «رَجُلٍ»، وبِالحَدِيثِ عَنْهُ كتَاءِ «ضَربْتُ».

وَهُوَ ضَرْبَانِ: **مُعْرَبٌ**، وَهُوَ: مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ: كَـ «زَيْدٌ»؛ **ومَبْنِيٌّ**، وَهُوَ بِخِلافِهِ: كَـ «هَؤُلَاءِ» في لُزُوم الكَسْرِ، وكَذَلِكَ «حَذَامِ، وَأَمْسِ» في لُغَةِ الحِجَازِيِّين، وكَـ «أَحَدَ عَشَرَ» وأَخَوَاتِهِ في لُزُومِ الفَتْحِ، وكَـ «قَبْلُ وَبَعْدُ» وأَخواتِهِمَا في لُزُومِ الضَّمِّ، إِذَا حُذِفَ المُضَافُ إِلَيْهِ ونُوِيَ مَعْنَاهُ، وكَـ «مَنْ وَكَمْ» في لُزُومِ السُّكُونِ، وَهُوَ أَصْلُ البِنَاءِ.

وَأَمَّا الفِعْلُ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

ماضٍ: وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، وبِناؤُهُ عَلَى الفَتْحِ، كَضَرَبَ، إلا مَعَ وَاوِ الجَمَاعَةِ، فَيُضَمُّ كَضَرَبُوا، أَوِ الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَحرِكِ، فَيُسَكَّنُ كَضَرَبْتُ، وَمِنْهُ: «نِعْمَ، وَبِئْسَ، وَعَسَى، وَلَيْس» في الأَصَحِّ.

وَأَمْرٌ: وَيُعْرَفُ بِدَلالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ، مَع قَبُولِهِ يَاءَ المُخاطَبة، وَبناؤُهُ عَلَى السُّكونِ كَاضْرِبْ، إلا المُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ: كَاغْزُ وَاخْشَ وَارْمِ، وَنَحْوَ: قُوما، وَقُومُوا، وَقُومِي، فَعَلَى حَذْفِ النونِ. وَمِنْهُ: «هَلُمَّ» في لُغَةِ تَمِيمٍ، وَ«هَاتِ»، وَ«تَعَالَ» في الأَصَحِّ.

وَمُضَارِعٌ: وَيُعْرَفُ بِـ «لَمْ»، وَافْتِتاحُهُ بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ «نَأَيْتُ»، نَحْوُ: «نَقُومُ، وَأَقُومُ، وَيَقُومُ، وَتَقُومُ»، وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إن كانَ مَاضِيهِ رُباعِيًّا، كَـ «يُدَحْرِجُ، وَيُكْرِمُ»،

وَيُفْتَحُ في غَيْرِه كـ «يَضْرِبُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَسْتَخْرِجُ»، وَيُسَكَّنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النِّسْوَةِ، نحوُ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾، و﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾، وَيُفْتَحُ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ المُبَاشِرَةِ لَفظاً وَتَقْدِيراً، نحوُ: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾، ويُعْرَبُ فِيما عَدَا ذَلِكَ، نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ، ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾، ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾.

وأَمَّا الحَرْفُ فيُعْرَفُ: بِأَنْ لا يَقْبَلَ شَيْئاً مِنْ عَلاماتِ الاِسْمِ، والفِعْلِ، نحوُ: «هلْ، وبلْ»؛ ولَيسَ مِنهُ: «مَهما»، و«إِذْما»، بَلْ «ما» المَصْدَرِيَّةُ، و«لَمَّا» الرَّابِطَةُ في الأَصَحِّ.

وَجَمِيعُ الحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ.

وَالكَلامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ.

وَأَقَلُّ ائْتِلافِهِ مِنِ اسْمَيْنِ، كَـ «زَيْدٌ قائِمٌ»، أو فِعْلٍ وَاسْمٍ، كـ «قامَ زَيْدٌ».

فَصْلٌ: أَنْواعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، في اسْمٍ وَفِعْلٍ؛ نحوُ: «زَيْدٌ يَقُومُ» وَ«إِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ»؛ وَجَرٌّ في اسْمٍ، نحوُ: «بِزَيْدٍ»، وَجَزْمٌ في فِعْلٍ، نحوُ: «لَمْ يَقُمْ»؛ فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، وَيُجَرُّ بِكَسْرَةٍ، وَيُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ.

إِلَّا الأَسْمَاءَ السِّتَّةَ؛ وَهِيَ: «أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ»؛ فَتُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ؛ وَتُجَرُّ بِاليَاءِ.

وَالأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ «هَنٍ» كَـ «غَدٍ».

وَالمُثَنَّى كـ «الزَّيْدَانِ»؛ فَيُرْفَعُ بِالأَلِفِ، **وَجَمْعَ المُذَكَّرِ السَّالِمِ**، كـ «الزَّيْدُونَ»؛ فَيُرْفَعُ بالوَاوِ، ويُجَرَّانِ وَيُنْصَبَانِ بالياءِ. وَ«كِلَا» و«كِلْتَا» مَعَ الضَّمِيرِ كالمُثَنَّى، وَكَذَا «اثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ» مُطْلَقاً، وَإِنْ رُكِّبَا. وَ«أُولُو» وَ«عِشْرُونَ» وَأَخَوَاتُهُ، وَ«عَالَمُونَ» وَ«أَهْلُونَ» وَ«وَابِلُونَ» و«أَرَضُونَ» وَ«سِنُونَ» وَبَابُهُ، وَ«بَنُونَ» وَ«عِلِّيُّونَ» وَشِبْهُهُ؛ كالجَمْعِ.

وَ«أُولَاتِ» **وَمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ**، وما سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا؛ فَيُنْصَبُ بالكَسْرَةِ نَحْوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾.

وَمَا لَا يَنْصَرِفُ؛ فَيُجَرُّ بِالفَتْحَةِ نَحْوُ: «بِأَفْضَلَ مِنْهُ»، إِلَّا مَعَ «أَلْ» نَحْوُ: «بِالأَفْضَلِ»، أَوِ الإِضَافَةِ نَحْوُ: «بِأَفْضَلِكُمْ».

وَالأَمْثِلَةَ الخَمْسَةَ، وَهِيَ: تَفْعَلانِ، وَتَفْعَلُونَ، بِاليَاءِ وَالتَّاءِ فِيهِمَا، وَتَفْعَلِينَ؛ فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا، نَحْوُ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾.

وَالفِعْلَ المُضَارِعَ المُعتَلَّ الآخِرِ؛ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، نَحْوُ: «لَمْ يَغْزُ»، و«لَمْ يَخْشَ»، و«لَمْ يَرْمِ».

فَصْلٌ: تُقَدَّرُ جَمِيعُ الحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ: «غُلَامِي وَالفَتَى»، وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُوراً، وَالضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ في نَحْوِ: «القَاضِي»، وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً، وَالضَّمَّةُ والفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: «يَخْشَى»، وَالضَّمَّةُ في نَحْوِ: «يَدْعُو وَيَقْضِي»، وَتَظْهَرُ الفَتْحَةُ في نَحْوِ: «إِنَّ القَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ، وَلَنْ يَدْعُوَ».

فَصْلٌ: يُرْفَعُ المُضارِعُ خالِياً مِنْ ناصِبٍ وَجازِمٍ، نَحْوُ: «يَقُومُ زَيْدٌ».

وَيُنْصَبُ بِـ «لَنْ»، نَحْوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾، وَبِـ «كَي» المصْدَرِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟﴾، وَبِـ «إِذَنْ» مُصَدَّرَةً وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ، نَحْوُ: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ»، و

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ

وَبِـ «أَن» المَصْدَرِيَّةِ؛ ظَاهِرَةً نَحْوُ: ﴿أَن يَغْفِرَ لِى﴾، مَا لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾، فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ﴾، وَمُضْمَرَةً جَوَازاً بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ، نَحْوُ:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

وَبَعْدَ اللَّامِ نحوُ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾، إِلَّا في نَحْوِ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾، ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ فَتَظْهَرُ لَا غَيْرُ، وَنَحْوِ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ فَتُضْمَرُ لَا غَيْرُ، كَإِضْمَارِهَا بَعْدَ «حَتَّى» إِذَا كانَ مُسْتَقْبَلاً، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، وَبَعْدَ «أَو» التِي بِمَعْنَى: إِلى، نَحْوُ:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى

أَوِ التي بِمَعْنَى: إِلَّا، نَحْوُ:

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَاوِ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالفِعْلِ، نحوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾، ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾، ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ﴾، وَ«لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ».

فَإِنْ سَقَطَتِ الفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقُصِدَ الجَزَاءُ جُزِمَ، نحوُ قَوْلِه تَعَالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾، وَشَرْطُ الجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ «إِنْ لَا» مَحَلَّهُ، نَحْوُ: «لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ»، بِخِلَافِ «يَأْكُلْكَ».

وَيُجْزَمُ أَيْضاً بِـ «لَمْ»، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، وَ«لَمَّا» نحوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾، وَبِاللامِ وَ«لَا» الطَّلَبِيَّتَيْنِ، نحوُ: ﴿لِيُنفِقْ﴾، ﴿لِيَقْضِ﴾، ﴿لَا تُشْرِكْ﴾، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾.

وَيَجْزِمُ فِعْلَيْنِ: إِنْ، وَإِذْمَا، وأيٌّ، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وأَيَّانَ، وَمَتَى، وَمَهْمَا، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُمَا، نَحْوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾.

وَيُسَمَّى الأَوَّلُ شَرْطاً، وَالثَّاني جَوَاباً وَجَزَاءً. وَإِذا لَمْ يَصْلُحْ لِمُبَاشَرَةِ الأَدَاةِ قُرِنَ بالفَاءِ نَحْوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، أَوْ بِـ «إِذَا» الفُجَائِيَّةِ، نَحوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

فَصْلٌ: الِاسْمُ ضَرْبانِ: **نَكِرَةٌ**، وَهُوَ ما شاعَ في جِنْسٍ: مَوْجُودٍ كرَجُلٍ، أَوْ مُقَدَّرٍ كشَمْسٍ؛ **وَمَعْرِفَةٌ**، وَهِيَ سِتَّةٌ: **الضَّمِيرُ**، وَهُوَ ما دَلَّ على مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخاطَبٍ أَوْ غائِبٍ، وهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ كَالمُقَدَّرِ وُجُوباً في نَحْوِ: «أَقُومُ» و«نَقُومُ»، أَوْ جَوازاً في نَحْوِ: «زَيْدٌ يَقُومُ»؛ أَوْ بارِزٌ، وهُوَ إِمَّا مُتَّصِلٌ كَتاءِ «قُمْتُ» وكافِ «أَكْرَمَكَ» وَهاءِ «غُلَامِهِ»، أو مُنْفَصِلٌ كـ «أَنا» وَ«أَنْتَ» و«هُوَ» و«إِيَّايَ». ولا فَصْلَ مَعَ إِمْكانِ الوَصْلِ، إِلَّا في نَحْوِ الهاءِ مِنْ «سَلْنِيهِ» بِمَرْجُوحِيَّةٍ، و«ظَنَنْتُكَهُ» و«كُنْتَهُ» بِرُجْحَانٍ.

ثُمَّ **العَلَمُ**، وهُوَ: إِمَّا شَخْصِيٌّ كَـ«زَيْد»، أَوْ جِنْسِيٌّ، كـ«أُسامَةَ»؛ وَإِمَّا اسْمٌ كَما

مَثَّلْنَا، أَوْ لَقَبٌ كزَيْنِ العابِدِينَ وَقُفَّة، أَوْ كُنْيَةٌ، كأَبِي عَمْرٍو وَأُمِّ كُلْثُومٍ. ويُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الِاسْمِ تابِعاً لَهُ مُطْلَقاً، أَوْ مَخْفُوضاً بِإِضافَتِهِ إنْ أُفْرِدَا كـ «سَعِيد كُرْزٍ».

ثُمَّ **الإشارَةُ** وَهِيَ: ذا لِلْمُذَكَّرِ، وذِي وذِهْ، وتِي وتِهْ، وتَا لِلْمُؤَنَّثِ، وذانِ وتانِ لِلْمُثَنّى: بِالأَلِفِ رَفْعاً، وَبِالياءِ جَرًّا ونَصْباً، وأُولاءِ لِجَمْعِهِما. وَالبَعِيدُ بِالكافِ مُجَرَّدَةً مِنَ اللَّامِ مُطْلَقاً، أَوْ مَقْرُونَةً بِها إِلَّا فِي المُثَنّى مُطْلَقاً، وَفي الجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ، وفِيمَا تَقَدَّمَتْهُ «ها» التَّنْبِيهِ.

ثُمَّ **المَوْصُولُ**، وَهُوَ: الَّذِي، والَّتِي، وَاللَّذانِ، وَاللَّتَانِ - بالأَلِفِ رَفْعاً، وَبالياءِ جَرًّا وَنَصْباً - وَلجمعِ المُذَكَّر: الَّذِينَ - بالياءِ مُطْلَقاً - وَالأُلى، وَلِجَمْعِ المُؤَنَّثِ: اللّائِي، وَاللّاتِي، وَبِمَعْنَى الجَمِيعِ: مَنْ، وَمَا، وَأَيٌّ، وَأَلْ فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالمَضْرُوبِ، وَذُو في لُغَةِ طَيِّئٍ، وَذَا بَعْدَ «مَا» أَوْ «مَن» الاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ.

وَصِلَةُ «أَل» الوَصْفُ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا: إِمَّا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِداً، وَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾، ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾، ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾؛ أَوْ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ تَامَّانِ مُتَعَلِّقَانِ بـ«اسْتَقَرَّ» مَحْذُوفاً.

ثُمَّ **ذُو الأَدَاةِ**، وَهِيَ «أَلْ» عِنْدَ الخَلِيلِ وسِيبَوَيْهِ، لا اللَّامُ وَحْدَهَا، خِلَافاً لِلأَخْفَشِ. وتَكُونُ لِلْعَهْدِ نَحوُ: ﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾، و«جاءَ القاضِي»؛ أَوْ لِلْجِنْسِ كـ «أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ»، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾؛ أَوْ لِاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾، أَوْ صِفَاتِهِ نَحْوُ: «زَيْدٌ الرَّجُلُ».

وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِيماً لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ.

وَالمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، إِلَّا المُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالعَلَمِ.

بابٌ: المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ مَرْفُوعَانِ، كَـ«اللهُ رَبُّنَا» و«مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا».

وَيَقَعُ المُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خصَّ، نَحْوُ: «مَا رَجلٌ في الدَّارِ»، و﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ و﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾، و«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ».

وَالخَبَرُ جُمْلَةً لَها رَابِطٌ كَـ «زيدٌ أَبُوهُ قائِمٌ»، و﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ و﴿ٱلْقَارِعَةُ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾، و«زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، إِلَّا في نَحْوِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وَظَرْفاً مَنْصُوباً، نَحْوُ: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾، وَجارًا وَمَجْرُوراً كَـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وَتَعَلُّقُهُما بِـ«مُسْتَقِرٌّ» أَوِ «اسْتَقَرَّ» مَحْذُوفَيْنِ.

وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمانِ عَنِ الذَّاتِ، وَ«اللَّيْلَةَ الهِلَالُ» مُتَأَوَّلٌ.

وَيُغْنِي عَنِ الخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمِدٍ عَلى اسْتِفْهامٍ أَوْ نَفْيٍ، نَحْوُ: «أَقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى؟»، و«مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ».

وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الخَبَرُ، نَحْوُ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾.

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ، نَحْوُ: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، و«أَيْنَ زَيْدٌ؟».

وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ المُبْتَدَإِ والخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ أيْ: عَلَيْكُمْ، أَنْتُمْ.

وَيَجِبُ حَذْفُ الخَبَرِ قَبْلَ جَوابَيْ «لَوْلَا» وَالقَسَمِ الصَّرِيحِ، وَالحَالِ المُمْتَنِعِ كَوْنُها خَبَراً، وَبَعْدَ وَاوِ المُصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ، نَحوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، وَ«لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ»، و«ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً»، وَ«كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ».

بَابٌ: النَّواسِخُ لِحُكْمِ المُبْتَدَإِ والخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: «كانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ»؛ فَيَرْفَعْنَ المُبْتَدَأَ اسْماً لَهُنَّ، وَيَنْصِبْنَ الخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾.

وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الخَبَرُ، نَحْوُ:

فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ [الخَبَرُ]، إِلَّا خَبَرَ «دام وَلَيْسَ».

وَتَخْتَصُّ الخَمْسَةُ الأُوَلُ بِمُرَادَفَةِ «صارَ».

وَغَيْرُ «لَيْسَ وفَتِئَ وَزَالَ» بِجَوَازِ التَّمَامِ، أي: الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾، ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾.

وَ«كانَ» بِجَوازِ زِيادَتِها مُتَوَسِّطَةً، نَحْوُ: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً!».

وَحَذْفِ نُونِ مُضارِعِهَا المَجْزُومِ، وَصْلاً؛ إنْ لم يَلْقَها سَاكِنٌ، وَلا ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ.

وَحَذْفِهَا وَحْدَها مُعَوَّضاً عَنْها «مَا» فِي مِثْلِ: «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفرٍ»، وَمَعَ اسْمِها فِي مِثْلِ: «إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ»، و«الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ».

وَ«ما» **النَّافِيَةُ** عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ كَـ«لَيْسَ» إنْ تَقَدَّمَ الِاسْمُ، وَلَمْ يُسْبَقْ بِـ«إنْ»، وَلا بِمَعْمُولِ الخَبَرِ، إلَّا ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً، وَلا اقْتَرَنَ الخَبَرُ بِـ«إلَّا»، نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾.

وَكَذَا «لا» **النَّافِيَةُ** فِي الشِّعْرِ، بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا، نَحْوُ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وَ«**لَاتَ**» لَكِنْ فِي الحِينِ، وَلا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْءَيْهَا، وَالغالِبُ حَذْفُ المَرْفُوعِ، نَحْوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

الثَّانِي: «إنَّ وَأَنَّ» لِلتَّأْكِيدِ، وَ«لَكِنَّ» لِلاسْتِدْرَاكِ، وَ«كَأَنَّ» لِلتَّشْبِيهِ أَوِ الظَّنِّ، وَ«لَيْتَ» لِلتَّمَنِّي، وَ«لَعَلَّ» لِلتَّرَجِّي أَوِ الإشْفَاقِ أَوِ التَّعْلِيلِ؛ فَيَنْصِبْنَ المُبْتَدَأَ اسْماً لَهُنَّ، وَيَرْفَعْنَ الخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ.

إنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ «مَا» الحَرْفِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، إلَّا «لَيْتَ» فَيَجُوزُ الأمْرَانِ.

كَـ«إنْ» المَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً.

فَأَمَّا «لَكِنْ» مُخَفَّفَةً فَتُهْمَلُ.

وَأَمَّا «أَنْ» فَتَعْمَلُ، وَيَجِبُ - في غَيْرِ الضَّرُورَةِ - حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً - إنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ - بـ«قَدْ أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ لَوْ».

وَأَمَّا «كَأَنْ» فَتَعْمَلُ، وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا، وَيُفْصَلُ الفِعْلُ مِنْهَا بـ«لَمْ»، أو «قَدْ».

وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ، إلّا ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾.

وَتُكْسَرُ «إِنَّ» في الابْتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾، وَبَعْدَ القَسَمِ، نَحْوُ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، والقولِ نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، وَقَبْلَ اللّامِ، نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾.

وَيَجوزُ دُخُولُ اللّام عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرِ «إِنَّ» المكْسُورَةِ، أو اسْمِها، أو مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الخَبَرِ، أَوِ الفَصْلِ؛ وَيَجِبُ مَعَ المخَفَّفةِ إنْ أُهْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرِ المَعْنَى.

وَمِثْلُ إِنَّ «**لَا» النّافِيَةُ لِلْجِنْسِ**، لكِنَّ عَمَلَهَا خَاصٌّ بالنَّكِرَاتِ المُتَّصِلَةِ بها، نحوُ: «لا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» و«لَا عِشْرِينَ دِرْهَماً عِنْدِي».

وَإِنْ كانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شِبْهِهِ بُنِيَ عَلَى الفَتْحِ في نَحْوِ: «لَا رَجُلَ» و«لَا رِجَالَ»؛ وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الكَسْرِ في نَحْوِ: «لَا مُسْلِمَاتِ»، وَعَلَى اليَاءِ في نحو: «لَا رَجُلَيْنِ» و«لا مُسْلِمِينَ».

وَلَكَ في نَحْوِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلّا باللهِ» فَتْحُ الأَوَّلِ، وَفي الثَّانِي: الفَتْحُ، والنَّصْبُ، والرَّفْعُ، كالصِّفَةِ في نحوِ: «لَا رَجُلَ ظَرِيف»؛ وَرَفْعُه، فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ؛ وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أَوْ فُصِلَتِ الصِّفَةُ، أو كانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ؛ امْتَنَعَ الفَتْحُ.

الثالثُ: «ظَنَّ، وَرَأَى، وَحَسِبَ، وَدَرَى، وَخَالَ، وَزَعَمَ، وَوَجَدَ، وَعَلِمَ» القَلبِيّاتُ، فَتَنْصِبُهُما مَفْعُولَيْنِ، نحوُ:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ

ويُلْغَيْنَ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخّرْنَ نحوُ:

الـقَــوْمُ فــي أَثَــرِي ظَــنَــنْــتُ

وبِمُساواةٍ إِنْ تَوَسَّطْنَ، نحوُ:

وَفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

وإِنْ وَلِيَهُنَّ «مَا» أو «لا» أو «إِنْ» النّافِيَاتُ؛ أو لَامُ الابْتِدَاء أو القَسَمِ؛ أوِ الاسْتِفْهامُ؛ بَطَلَ عَمَلُهُنَّ في اللَّفْظِ وُجُوباً؛ ويُسَمَّى ذَلِكَ تَعْلِيقاً، نحوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾.

بابٌ: **الفاعِلُ** مَرْفُوعٌ، كـ«قَامَ زَيْدٌ» وَ«مَاتَ عَمْرٌو»؛ وَلَا يَتَأَخّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ، وَلَا تَلْحقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلا جَمْعٍ، بَلْ يُقَالُ: قَامَ رَجُلَانِ وَرِجَالٌ ونِسَاءٌ، كَما يُقالُ: قَامَ رَجُلٌ، وَشَذَّ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللّيْلِ»، «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟».

وَتَلْحقُهُ عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ، إِنْ كانَ مُؤَنّثاً، كـ«قَامَتْ هِنْدٌ» وَ«طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وَيَجُوزُ الوجْهَانِ في مَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾، وَفِي الحَقِيقِيِّ المُنْفَصِلِ، نَحْوُ: «حَضَرَتِ القَاضِيَ امْرَأَةٌ»، وَالمُتَّصِلِ في بَابِ «نِعْمَ، وَبِئْسَ» نحْوُ: «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ»، وَفِي الجَمْعِ، نحْوُ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾، إِلّا جَمْعَيِ التّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِما نَحْوُ: «قَامَ الزَّيْدُونَ»، وَ«قَامَتِ الهِنْدَاتُ».

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ في النّثْرِ «مَا قَامَتْ إِلّا هِنْدٌ»؛ لأنَّ الفَاعِلَ مُذَكّرٌ مَحْذُوفٌ، كَحَذْفِهِ في نَـحْـوِ: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾، وَ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾، وَ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ.

والأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ: جَوَازاً نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾ وَ:

كَـمَـا أَتَـى رَبَّـهُ مُـوسَـى عَـلَـى قَـدَرِ

وَوُجُوباً نَحْوُ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ وَ«ضَرَبَنِي زَيْدٌ»؛ وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ المَفْعُولِ كـ«ضَرَبْتُ زَيْداً» وَ«مَا أَحْسَنَ زَيْداً!» وَ«ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى»، بِخِلَافِ نَحْوِ: «أَرْضَعَتِ الصُّغْرى الكُبْرَى». وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى العَامِلِ: جَوَازاً نَحْوُ: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾، وَوُجُوباً نَحْوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾.

وَإِذَا كَانَ الفِعْلُ «نِعْمَ أَوْ بِئْسَ» فَالفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِـ«أل» الجِنْسِيَّةِ نَحْوُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾، أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ، نَحْوُ: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾.

بَابٌ: يُحْذَفُ الفَاعِلُ فَيَنُوبُ عَنْهُ في أَحْكَامِهِ كُلِّها مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مَصْدَرٍ. وَيُضَمُّ أَوَّلُ الفِعْلِ مُطْلَقاً، ويُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوِ: تُعُلِّمَ، وَثَالِثُ نَحْوِ: انْطُلِقَ؛ ويُفْتَحُ مَا قَبْلَ الآخِرِ في المُضَارِعِ، وَيُكْسَرُ في المَاضِي.

وَلَكَ في نَحْوِ: «قَالَ وَبَاعَ» الكَسْرُ مُخْلَصاً، وَمُشَمًّا ضَمًّا، وَالضَّمُّ مُخْلَصاً.

بَابُ الاشْتِغَالِ: يَجُوزُ في نَحْوِ: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» أَوْ «ضَرَبْتُ أَخَاهُ» أَوْ «مَرَرْتُ بِهِ» رَفْعُ «زَيْدٍ» بِالِابْتِدَاءِ؛ فَالجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةَ الحَذْفِ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ.

وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ في نَحْوِ: «زَيْداً اضْرِبْهُ» لِلطَّلَبِ، وَنَحْوُ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ مُتَأَوَّلٌ، وَفِي نَحْوِ: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ لِلتَّنَاسُبِ، وَنَحْوِ: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ وَ«مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ» لِغَلَبَةِ الفِعْلِ؛ وَيَجِبُ في نَحْوِ: «إِنْ زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ» وَ«هَلَّا زَيْداً أَكْرَمْتَهُ» لِوُجُوبِهِ؛ وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» لِامْتِنَاعِهِ؛ وَيَسْتَوِيَانِ في نَحْوِ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ» لِلتَّكَافُؤِ.

وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾، وَ«أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ؟».

بَابُ التَّنَازُعِ: يَجُوزُ في نحوِ: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً» إِعْمَالُ الأَوَّلِ، وَاخْتَارَهُ الكُوفِيُّونَ؛ فَيُضْمَرُ في الثَّانِي كُلُّ ما يَحْتَاجُهُ؛ أَوِ الثَّانِي، وَاخْتَارَهُ البَصْرِيُّونَ؛ فَيُضْمَرُ في الأَوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ، نَحوُ:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ . . .

وَلَيْسَ مِنْهُ:

كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

لِفَسادِ المَعْنَى.

بابٌ: المَفْعُولُ مَنْصُوبٌ.

وَهُوَ خَمْسَةٌ.

المَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفاعِلِ، كـ«ضَرَبْتُ زَيْداً».

وَمِنْهُ **المُنَادَى**.

وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافاً كـ«يَا عَبْدَ اللهِ»، أو شِبْهَهُ كـ«يَا حَسَناً وَجْهُهُ» و«يا طَالِعاً جَبَلاً» و«يا رَفِيقاً بالعِبَادِ»، أو نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الأعمى: «يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي».

وَالمُفْرَدُ المَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كـ«يَا زَيْدُ» وَ«يَا زَيْدَانِ» و«يَا زَيْدُونَ»، و«يا رَجُلُ» لِمُعَيَّنٍ.

فَصْلٌ: وَتَقُولُ: «يا غُلامُ» بِالثّلاثِ، وَبِاليَاءِ فَتْحاً وَإِسْكَاناً، وَبِالأَلِفِ.

وَيَا أَبَتِ، وَيَا أُمَّتِ، وَيَا ابْنَ أُمَّ، وَيَا ابْنَ عَمَّ: بِفَتْحٍ، وَكَسْرٍ، وَإِلْحَاقُ الأَلِفِ أوِ اليَاءِ لِلأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ، وَلِلْآخِيرَيْنِ ضَعِيفٌ.

فَصْلٌ: وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ، أَوْ أُضِيفَ مَقْرُوناً بـ«أَلْ»، مِنْ نَعْتِ المَبْنِيِّ وَتَأْكِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ المَقْرُونِ بـ«أَلْ»، علَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّداً عَلَى مَحَلِّهِ؛ وَنَعْتُ «أَيٍّ» عَلَى لَفْظِهِ؛ وَالبَدَلُ وَالنَّسَقُ المُجَرَّدُ كَالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً.

وَلَكَ فِي نَحْوِ: «يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ» فَتْحُهُما، وَضَمُّ الأَوَّلِ.

فَصْلٌ: وَيَجُوزُ **تَرْخِيمُ المُنَادَى** المَعْرِفَةِ، وَهُوَ: حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفاً؛ فَذُو التَّاء مُطْلَقاً، كـ«يَا طَلْحَ، وَيَا ثُبَ»، وَغَيْرُهُ: بِشَرْطِ ضَمِّهِ، وَعَلَمِيَّتِهِ، وَمُجَاوَزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ، كـ«يَا جَعْفَ»: ضَمًّا، وَفَتْحاً.

وَيُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ: «سَلْمَانَ، وَمَنْصُورٍ، وَمِسْكِينٍ» حَرْفَانِ، وَمِنْ نَحْوِ: «مَعْدِي كَرِبَ» الكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ.

فَصْلٌ: وَيَقُولُ **المُسْتَغِيثُ**: «يَا لَلّهِ لِلْمُسْلِمِينَ» بِفَتْحِ لَامِ المُسْتَغَاثِ، إلّا في لَامِ المَعْطُوفِ الذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ «يَا»، نَحْوُ: «يَا زَيْدَا لِعَمْرٍو»، و«يا قَوْمُ لِلْعَجَبِ العَجِيبِ».

والنَّادِبُ: وَا زَيْدَا، وَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَا، وَا رَأْسَا؛ وَلَكَ إِلْحَاقُ الهاءِ وَقْفاً.

وَالمَفْعُولُ المُطْلَقُ، وَهوَ: المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كـ«ضَرَبْتُ ضَرْباً»، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ«قَعَدْتُ جُلُوساً». وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كـ«ضَرَبْتُهُ سَوْطاً»، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾، ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾، وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾.

وَالمَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ: المَصْدَرُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتاً وَفَاعِلاً؛ نَحْوُ: «قُمْتُ إِجْلَالاً لَكَ». فَإِنْ فَقَدَ المُعَلِّلُ شَرْطاً جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾،

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

وَالمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ: مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى «في»؛ مِنِ اسْمِ زَمَانٍ كـ«صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ، أَوْ حِيناً، أَوْ أُسْبُوعاً»، أَوِ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، وَهُوَ: الجِهَاتُ السِّتُّ: كـ«الأَمَامِ، وَالفَوْقِ، وَاليَمِينِ» وَعَكْسِهِنَّ، وَنَحْوُهُنَّ: كَعِنْدَ، وَلَدَى؛ وَالمَقَادِيرُ: كالفَرْسَخِ؛ وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ، كـ«قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ».

وَالمَفْعُولُ مَعَهُ، وَهُوَ: اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِهَا التَّنْصِيصُ عَلَى المَعِيَّةِ، مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ، كـ«سِرْتُ وَالنِّيلَ»، وَ«أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ».

وَقَدْ يَجِبُ كَقَوْلِكَ: «لَا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ»، وَمِنْهُ: «قُمْتُ وَزَيْداً» وَ«مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْداً» عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا؛ وَيَتَرَجَّحُ في نَحْوِ: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كَالأَخِ»، وَيَضْعُفُ في نَحْوِ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

والحالُ، وَهُوَ: وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، يَقَعُ فِي جَوابِ «كَيْفَ»، كَـ«ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً».

وَشَرْطُهَا التَّنْكِيرُ.

وَصَاحِبِهَا: التَّعْرِيفُ، أَوِ التَّخْصِيصُ، أَوِ التَّعْمِيمُ، أَوِ التَّأْخِيرُ، نَحْوُ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾، ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾،

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ

وَالتَّمْيِيزُ، وَهُوَ: اسْمٌ فَضْلَةٌ، نَكِرَةٌ، جامِدٌ، مُفَسِّرٌ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ.

وَأَكْثَرُ وُقُوعِهِ بَعْدَ المَقَادِيرِ، كـ«جَرِيبٍ نَخْلاً» وَ«صَاعٍ تَمْراً» وَ«مَنَوَيْنِ عَسَلاً»؛ وَالعَدَدِ نَحْوُ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ إلى ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾، وَمِنْهُ تَمْيِيزُ «كَمْ» الاسْتِفْهامِيَّةِ، نَحْوُ: «كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ؟»، فَأَمَّا تَمْيِيزُ الخَبَرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ المِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ العَشرَةِ وَمَا دُونَهَا، وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الاسْتِفْهامِيَّةِ المَجْرُورَةِ بِالحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ.

وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّراً لِلنِّسْبَةِ: مُحَوَّلاً، كَـ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، وَ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾، أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ نَحْوُ: «امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً».

وَقَدْ يُؤَكِّدَانِ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، وَقَوْلِهِ:

مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا

وَمِنْهُ:

بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً

خِلافاً لِسِيبَوَيْهِ.

وَالمُسْتَثْنَى بِـ«إِلَّا» مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، نَحْوُ: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾، فَإِنْ فُقِدَ الإِيجَابُ تَرَجَّحَ البَدَلُ فِي المُتَّصِلِ، نَحْوُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾، وَالنَّصْبُ فِي المُنْقَطِعِ عِنْدَ تَمِيمٍ، وَوَجَبَ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ، نَحْوُ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾، مَا لَمْ

يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ، نَحْوُ:

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ، نَحْوُ: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾، وَيُسَمَّى مُفرَّغاً.

وَيُسْتَثْنَى بِـ«غَيْرٍ وَسِوًى» خَافِضَيْنِ، مُعْرَبَيْنِ بِإِعْرَابِ الِاسْمِ الذِي بَعْدَ «إِلَّا»، وَبِـ«خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا»، نَوَاصِبَ أَوْ خَوَافِضَ، وَبِـ«مَا خَلَا، وَمَا عَدَا، وَلَيْسَ، وَلَا يَكُونُ»، نَوَاصِبَ.

بَابٌ: **يُخْفَضُ الاسْمُ** إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ، وَهُوَ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَاللَّامُ، وَالبَاءُ لِلقَسَمِ وَغَيْرِهِ؛ أَوْ مُخْتَصٍّ بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ: رُبَّ، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَالكَافُ، وَحَتَّى، وَوَاوُ القَسَمِ، وَتَاؤُهُ.

أَوْ بِإِضَافَةِ اسمٍ عَلَى مَعْنَى «اللَّامِ» كَـ«غُلَامِ زَيْدٍ»، أَوْ «مِنْ» كَـ«خَاتَمِ حَدِيدٍ»، أَوْ «فِي» كَـ﴿مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ﴾، وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً؛ لأَنَّها لِلتَّعْرِيفِ أَوِ التَّخْصِيصِ، أَوْ بِإِضَافَةِ الوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ كَـ﴿بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ و«مَعْمُورِ الدَّارِ» وَ«حَسَنِ الوَجْهِ»، وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً؛ لأَنَّهَا لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ.

وَلَا تُجَامِعُ الإِضَافَةُ تَنْوِيناً وَلَا نُوناً تَالِيَةً لِلإِعْرَابِ مُطْلَقاً، وَلَا «أَلْ» إِلَّا فِي نَحْوِ: «الضَّارِبَا زَيْدٍ» وَ«الضَّارِبُو زَيْدٍ» وَ«الضَّارِبُ الرَّجُلِ» وَ«الضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ» وَ«بِالرَّجُلِ الضَّارِبِ غُلَامِهِ».

بَابٌ: يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ سَبْعَةٌ: **اسْمُ الفِعْلِ** كَـ«هَيْهَاتَ، وَصَهْ، وَوَيْ»، بِمَعْنَى: بَعُدَ، وَاسْكُتْ، وَأَعْجَبُ؛ وَلَا يُحْذَفُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، وَ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ مُتَأَوَّلٌ، وَلَا يُبْرَزُ ضَمِيرُهُ، وَيُجْزَمُ المُضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِيِّ مِنْهُ نَحْوُ:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي

وَلَا يُنْصَبُ.

وَالمَصْدَرُ كَـ«ضَرْبٍ وَإِكْرَامٍ»، إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ»، أَوْ «مَا»، وَلَمْ يَكُنْ:

مُصَغَّراً، وَلَا مُضْمَراً، وَلَا مَحْدُوداً، وَلَا مَنْعُوتاً قَبْلَ العَمَلِ، وَلَا مَحْذُوفاً، وَلَا مَفْصُولاً مِنَ المَعْمُولِ، وَلَا مُؤَخَّراً عَنْهُ.

وَإِعْمَالُهُ مُضَافاً أَكْثَرُ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾،

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ

ومُنَوَّناً أَقْيَسُ، نَحْوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾، وبِـ«أَلْ» شَاذٌّ، نَحْوُ:

وَكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ؟

وَاسْمُ الفَاعِلِ كَـ«ضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ»، فَإِنْ كَانَ بِـ«أَلْ» عَمِلَ مُطْلَقاً؛ أَوْ مُجَرَّداً فَبِشَرْطَيْنِ: كَوْنُهُ حالاً أَوِ اسْتِقْبَالاً، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ، و﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ عَلَى حِكَايَةِ الحَالِ، خِلَافاً لِلْكِسَائِيِّ، وَ«خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ» عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَتَقْدِيرُ: «خَبِيرٌ» كَـ﴿ظَهِيرٍ﴾، خِلَافاً لِلأَخْفَشِ.

وَالمِثَالُ، وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى: «فَعَّالٍ، أَوْ فَعُولٍ، أَو مِفْعَالٍ»، بِكَثْرَةٍ، أَوْ «فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ»، بِقِلَّةٍ، نَحْوُ: «أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ».

وَاسْمُ المَفْعُولِ، كـ«مَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ»، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، وَهُوَ كَاسْمِ الفَاعِلِ.

والصِّفَةُ المُشَبَّهةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ المُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ، وهِيَ: الصِّفَةُ المَصُوغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثُّبُوتِ، كـ«حَسَنٍ، وظَرِيفٍ، وطَاهِرٍ، وضَامِرٍ»؛ ولَا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُها، ولَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا، ويُرْفَعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ أَوِ الإِبْدَالِ، ويُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوِ التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ، والثَّانِي مُتَعَيِّنٌ فِي المَعْرِفَةِ، وَيُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ.

وَاسْمُ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ: الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى المُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ، كـ«أَكْرَم»، ويُسْتَعْمَلُ بِـ«مِنْ»، وَمُضَافاً لِنَكِرَةٍ، فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ، وَبِـ«أَلْ» فَيُطَابِقُ، وَمُضَافاً لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ، وَلَا يَنْصِبُ المَفْعُولَ مُطْلَقاً، وَلَا يَرْفَعُ فِي الغَالِبِ ظَاهِراً إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الكُحْلِ.

بابُ التَّوَابِعِ: يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةٌ.

النَّعْتُ، وَهُوَ: التَّابِعُ، المُشْتَقُّ أَوِ المُؤَوَّلُ بِهِ، المُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ.

وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ، أَوْ تَوْضِيحٌ، أَوْ مَدْحٌ، أَوْ ذَمٌّ، أَوْ تَرَحُّمٌ، أَوْ تَوْكِيدٌ.

وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ في وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيراً مُسْتَتِراً تَبِعَ في وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالفِعْلِ. وَالأَحْسَنُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ»، ثُمَّ «قَاعِدٌ»، ثُمَّ «قَاعِدُونَ».

وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ المَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوِ ادِّعَاءً؛ رَفْعاً بِتَقْدِيرِ: هُوَ، وَنَصْباً بِتَقْدِيرِ: أَعْنِي، أَوْ أَمْدَحُ، أَوْ أَذُمُّ، أَوْ أَرْحَمُ.

وَالتَّوْكِيدُ؛ وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ، نَحْوُ:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

ونَحْوُ:

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ

وَنَحْوُ:

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا

وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾، و﴿صَفًّا صَفًّا﴾.

أَوْ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ بِـ«النَّفْسِ»، و«العَيْنِ» مُؤَخَّرَةً عَنْهَا إِنِ اجْتَمَعَتا، وَيُجْمَعَانِ عَلَى «أَفْعُلَ» مَعَ غَيْرِ المُفْرَدِ، وَبِـ«كُلٍّ» لِغَيْرِ مُثَنًّى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ، وَبِـ«كِلَا وَكِلْتَا» لَهُ إِنْ صَحَّ وُقُوعُ المُفْرَدِ مَوْقِعَهُ وَاتَّحَدَ مَعْنَى المُسْنَدِ، وَيُضَفْنَ لِضَمِيرِ المُؤَكَّدِ، وَبِـ«أَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ» وجَمْعِهِمَا غَيْرَ مُضَافَةٍ.

وَبِخِلَافِ النُّعُوتِ: لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ المُؤَكِّدَاتُ، وَلَا أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَةً، وَنَدَرَ:

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

وَعَطْفُ البَيَانِ، وَهُوَ: تَابِعٌ، مُوَضِّحٌ أَوْ مُخَصِّصٌ، جَامِدٌ، غَيْرُ مُؤَوَّلٍ.

فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ، كَـ:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

وَ«هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ».

ويُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلالُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ، كَقَوْلِهِ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ

وقَوْلِهِ:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً

وَعَطْفُ النَّسَقِ بِـ«الوَاوِ»، لِمُطْلَقِ الجَمْعِ.

وَ«الفاءِ» لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ.

وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي.

وَ«حَتَّى» لِلْغَايَةِ وَالتَّدْرِيجِ.

لَا لِلتَّرْتِيبِ.

و«أَوْ» لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الأَشْيَاءِ، مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرَ أَوِ الإِبَاحَةَ، وَبَعْدَ الخَبَرِ الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ.

وَ«أَمْ» لِطَلَبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ داخِلَةٍ عَلى أَحَدِ المُسْتَوِيَيْنِ.

وَلِلرَّدِّ عَنِ الخَطَأ في الحُكْمِ: «لَا» بَعْدَ إيجابٍ، وَ«لَكِنْ» وَ«بَلْ» بَعْدَ نَفْيٍ، وَلِصَرْفِ الحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا: «بَلْ» بَعْدَ إِيجابٍ.

وَالبَدَلُ، وَهُوَ: تابِعٌ، مَقْصُودٌ بِالحُكْمِ، بِلَا وَاسِطَةٍ، وَهُوَ سِتَّةٌ: بدَلُ كُلٍّ، نَحْوُ: ﴿مَفَازًا حَدَآئِقَ﴾، وَبَعْضٍ، نَحْوُ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾، وَاشْتِمَالٍ، نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾، وَإِضْرَابٍ، وَغَلَطٍ، وَنِسْيَانٍ، نَحْوُ: «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ» بِحَسَبِ قَصْدِ الأَوَّلِ والثَّانِي، أَوِ الثَّانِي وَسَبَقَ اللِّسَانُ، أَوِ الأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ الخَطَأُ.

بابٌ: **العَدَدُ** مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مَعَ المُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّثِ دائِماً، نَحْوُ: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾، وَكَذَلِكَ العَشَرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ، وما دُونَ الثَّلَاثَةِ وَ«فَاعِلٌ»

كَثَالِثٍ وَرَابعٍ عَلَى القِياسِ دَائِماً.

وَيُفْرَدُ «فاعِلٌ»، أوْ يُضَافُ لِمَا اشْتُقَّ مِنْهُ، أوْ لِما دُونَهُ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ.

باٰبٌ: **مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ تِسْعَةٌ**، يَجْمَعُهَا:

وَزْنُ الـمُـرَكَّـبِ عُـجْـمَـةٌ تَـعْـرِيـفُـهـا   عَـدْلٌ وَوَصْـفُ الـجَـمْـعِ زِدْ تَـأْنِـيـثَـا

كـ«أحْمَدَ، وَأَحْمَرَ، وَبَعْلَبَكَّ، وإِبْرَاهِيمَ، وَعُمَرَ، وَأُخَرَ، وَأُحَادَ وَمَوْحَدَ... إِلَى الأَرْبَعَةِ، وَمَسَاجِدَ، وَدَنَانِيرَ، وَسَلْمَانَ، وَسَكْرَانَ، وَفَاطِمَةَ، وَطَلْحَةَ، وَزَيْنَبَ، وَسَلْمَى، وَصَحْرَاءَ».

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ والجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ في الآحَادِ كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِرُ بِالمَنْعِ، والبَوَاقِي لَا بُدَّ مِنْ مُجَامَعَةِ كلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوِ العَلَمِيَّةِ.

وَتَتَعَيَّنُ العَلَمِيَّةُ مَعَ: التَّرْكِيبِ، والتَّأْنِيثِ، والعُجْمَةِ.

وَشَرْطُ العُجْمَةِ عَلَمِيَّةٌ في العَجَمِيَّة، وزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ؛ والصِّفَةِ: أَصَالَتُهَا، وَعَدَمُ قَبُولِها التَّاءَ؛ فَعُرْيَانٌ، وَأَرْمَلٌ، وصَفْوَانٌ وأَرْنَبٌ - بِمَعْنَى قَاسٍ، وذَلِيلٍ - مُنْصَرِفَةٌ.

ويَجُوزُ في نَحْوِ: «هِنْد» وَجْهَانِ، بِخِلافِ زَيْنَبَ وسَقَرَ وبَلْخَ.

وكَعُمَرَ عِنْدَ تَمِيمٍ بَابُ «حَذَامِ» إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَسَفَارِ، و«أَمْسُ» لِمُعَيَّنٍ إِنْ كانَ مَرْفُوعاً، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا؛ و«سَحَرُ» عِنْدَ الجَمِيعِ إِنْ كانَ ظَرْفاً مُعَيَّناً.

بَابٌ: **التَّعَجُّبُ** لَهُ صِيغَتَانِ: «مَا أَفْعَلَ زَيْداً!»، وَإِعْرابُهُ: «مَا» مُبْتَدأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ، وَ«أَفْعَلَ» فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ «ما»، وَ«زَيْداً» مَفْعُولٌ بِهِ، وَالجُمْلَةُ خَبَرُ «ما»؛ وَ«أَفْعِلْ بِهِ!»، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ، وَأَصْلُهُ: أَفْعَلَ أي: صَارَ ذَا كَذَا، كأَغَدَّ البَعِيرُ، أي: صَارَ ذَا غُدَّةٍ، فَغُيِّرَ اللَّفْظُ، وَزِيدَتِ البَاءُ في الفَاعِلِ لإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلافِهَا فِي فَاعِلِ «كَفَى».

وإِنَّما يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ: فِعْلٍ، ثُلاثِيٍّ، مُثْبَتٍ، مُتَفَاوِتٍ، تَامٍّ، مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ، لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى «أَفْعَلَ».

بابٌ: **الوَقْفُ** فِي الأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ: «رَحْمَةٍ» بِالهاءِ، وَعَلى نحو: «مُسْلِماتٍ» بِالتَّاءِ.

وَعَلَى نَحْوِ: «قاضٍ» رَفْعاً وَجَرًّا بِالحَذْفِ، وَنَحْوِ: «القاضِي» فِيهِما بِالإِثْباتِ.

وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ.

وَلَيْسَ فِي نَصْبِ «قاضٍ وَالقاضِي» إِلَّا الياءُ.

وَيُوقَفُ عَلَى «إِذاً» وَنَحْوِ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ وَ«رَأَيْتُ زَيْداً» بِالأَلِفِ.

كَما يُكْتَبْنَ.

وَتُكْتَبُ الألفُ بَعْدَ واوِ الجَماعَةِ كـ«قَالُوا»، دُونَ الأَصْلِيَّةِ كـ«زَيْدٌ يَدْعُو».

وَتُرْسَمُ الألفُ ياءً إِنْ تَجاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ، كَـ«اسْتَدْعَى والمُصْطَفَى»، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا الياءَ كَـ«رَمَى والفَتَى»، وأَلِفاً في غَيْرِهِ كَـ«عَفَا والعَصَا»، وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الفِعْلِ بِالتَّاءِ كَـ«رَمَيْتُ وَعَفَوْتُ»، وَالاسْمِ بِالتَّثْنِيَةِ كَـ«عَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ».

فصلٌ: هَمْزَةُ «اسْمٍ» بِكَسْرٍ وَضَمٍّ، و«اسْتٍ، وَابْنٍ، وابْنِمٍ، وابْنَةٍ، وامْرِئٍ، وامْرَأَة، وتَثْنِيَتِهِنَّ، واثْنَيْنِ، واثْنَتَيْنِ، وَالغُلَامِ، وايمُنِ الله» - في القَسَمِ - بِفَتْحِهما أَوْ بِكَسْرٍ في «ايْمُن» - **هَمْزَةُ وَصْلٍ**، أَيْ: تَثْبُتُ ابْتِدَاءً وتُحْذَفُ وَصْلاً، وَكَذَا هَمْزَةُ المَاضِي المُتَجاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ كـ«اسْتَخْرَجَ»، وأَمْرِهِ، وَمَصْدَرِه، وأَمْرِ الثُّلاثِيِّ، كـ«اقْتُلْ، واغْزُ، واغْزِي» بِضَمِّهِنَّ، و«اضْرِبْ وامْشُوا واذْهَبْ» بِكَسْرٍ كَالبَوَاقِي.

□ □ □ □

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة المصنف]

قال الشيخُ[1]، الإمامُ، العالمُ، العلامة، جمالُ المُتَصَدِّرين[2]، وتاجُ القرّاء، تَذْكِرَةُ[3] أبي عمرو[4]، وسيبويه[5]، والفرّاء[6]: [جمالُ الدين] أبو محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري، فَسَحَ الله في قبره:

الحمد لله رافعِ الدرجات لِمَن انخفض لجلالِه، وفاتحِ البركات لمن انتصب لِشكر إفضالِه[7]، والصلاةُ والسَّلام عَلَى مَنْ مَدَّتْ عليه الفَصاحَةُ رِوَاقَها[١]، وشَدَّتْ به

(١) الرواق - بكسر الراء(*) بزنة الكتاب - أصله: بيتٌ كالفسطاط، وقيل: هو سقف في مقدم البيت.

---

(1) الشيخ لغة: من استبانت فيه السِّن، أو من جاوز الخمسين، وفي الاصطلاح: من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صبيًا.

(2) جمع متصدر بمعنى: المتقدمين في العلوم. «حاشية السجاعي» (ص٢).

(3) جعله نفسَ التذكرة مبالغةً، أو هو بمعنى: ذي تذكرة، والمراد أنه يُرجع إليه في تذكرة المسائل. «حاشية السجاعي» (ص٢).

(4) أي: ابن العلاء؛ لأنه هو المراد عند إطلاق النحاة. المصدر السابق (ص٢). وهو أبو عمرو زبَّان بن عمار، مِن علماء البصرة ومن أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة؛ توفي سنة ١٥٤ هـ. «الأعلام» للزركلي (٣/ ٤١).

(5) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بِشر، الملقَّب سيبويه، إمام النحاة، لزم الخليل بن أحمد، وصنَّف كتابه المسمى «الكتاب»، لم يُصنع قبله ولا بعده مثله. في تاريخ وفاته ومكانها خلافٌ. انظر: «الأعلام» (٥/ ٨١)، و«بغية الوعاة في طبقات النحاة» للسيوطي (٢/ ٢٢٩-٢٣٠).

(6) أبو زكريا، يحيى بن زياد، إمام نُحاة الكوفة، وأشهر تلاميذ الكسائي، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، من كتبه: «معاني القرآن». مات سنة ٢٠٧ هـ. «الأعلام» (٨/ ١٤٥)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٣٣٣).

(7) بكسر الهمزة في أوله بمعنى الإحسان، وأما فتحُ همزته على أنه جمع فَضْل فإنه - وإن انتشر اليوم وأثبتَتْه بعضُ المعاجم المعاصرة - مما يحتاج إلى سماعٍ عن العرب.

(*) وحُكي ضمها أيضاً، وقد ضبطت الراء بالحركتين في نسخة مخطوطة.

البلاغة نِطاقَها[١]، المبعوثِ بالآيات الباهرة والحُجج، المنزَّلِ عليه قرآنٌ عربيٌّ غيرُ ذي عِوَج، وعلى آله الهادينَ، وأصحابِه الذين شَادُوا الدين، وشرَّف وكرَّم.

وبعدُ؛ فهذه نُكَتٌ[1] حرَّرتها على مقدمتي المسمَّاةِ[2] بـ «قطر الندى، وبلّ الصدى»[3]، رافعةٌ لحجابها، كاشفةٌ لِنِقابها، مُكَمِّلة لشواهدها[4]، مُتَمِّمة لفوائدها، كافيةٌ لمن اقتصر عليها، وافيةٌ بِبغية من جَنَحَ[٢] من طلاب عِلم العربية إليها.

واللهُ المسئول أن ينفع بها كما نفع بأصلِها، وأن يُذلِّلَ لنا طُرق الخيرات وسُبلَها؛ إنه جواد[5] كريم، رؤوف رَحيم، وما توفِيقي إلا بالله، عليه توكلتُ وإليه أُنِيب[٣].

---

(١) النطاق - بكسر النون - ما يُشد به الوسَط كالحزام، وقيل: شقة تلبسها المرأة وتشدّ وسطها عليها، فتُرسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض، وليس لها حُجْزَة ولا نَيْفَقٌ (الموضع المتسع منه) ولا ساقان، وجمعه: نُطُقٌ بزنة كُتُب.

(٢) البغية: الحاجة والطَّلِبَةُ، وجنَح: مال.

(٣) أُنِيب: أَرجعُ.

---

(1) جمع نُكتة، وهي اصطلاحاً: اللطيفة المستخرَجة بقوة الفكر، مِن: نكَت في الأرض: إذا أثَّر فيها بقضيبٍ ونحوه؛ إما لأن مستخرِج ذلك المعنى ينكت الأرضَ حالةَ الفكر فيه لِدِقته، أو لأنه يؤثر في نفس السامع إذا فَهِمه. «حاشية السجاعي» (ص٢).

(2) ذكر المصنف في «الشذور» أنه يُقال: سمَّيته زيداً وسميتُه بزيد، وله نظائرُ كـ «كناه كذا وبكذا، ودعاه كذا وبكذا». انظر: «شرح شذور الذهب» للمصنف (ص٣٦٦) فما بعدها.

(3) يُطلق القطر على التقاطر وعلى المطر، والندى: ما ينزل آخرَ الليل من السماء، والبلّ: مصدر بَلَلْتُه بالماء، والصدى: العطش؛ فالمرادُ: مزيل العطش. انظر: «حاشية السجاعي» (ص٦).

(4) جمع شاهِد، وهو جزئي يُذكر لإثبات القاعدة، فلا بد أن يكون من كلام الله أو كلام رسوله أو كلامِ مَن يحتج بكلامه من العرب، وأما المثالُ فجزئي يذكر لإيضاح القاعدة، ولا يُشترط صحته. «حاشية السجاعي» (ص٦).

(5) ورد هذا الاسم في السنة المطهرة: فلا اعتراضَ على إطلاقه إن شاء الله. انظر كتاب: «صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة» للسقاف (ص١١٩-١٢٠).

[تعريف الكلمة]

ص - الكَلِمَةُ[1]: قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

ش - تُطلق الكلمة في اللغة[2] على الجُمَل المفيدة[١]، كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] إشارةً إلى قوله: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩ - ١٠٠]، وفي الاصطِلاح[3] على القولِ المفرد.

والمُرَادُ بالقول: اللفظُ الدَّال على معنى: كـ «رجلٍ وفرسٍ».

والمرادُ باللفظ: الصَّوتُ المُشتمِلُ على بعض الحروف[4]: سواءٌ دلَّ على معنًى كـ«زيد»، أم لم يدلّ كـ«دَيْزٍ» - مقلوب[5] زَيْدٍ -، وقد تبيَّن أن كلَّ قول لفظٌ، ولا يَنعكِسُ[٢].

---

(١) في نسخة: «على الجملة المفيدة».

(٢) يعني أنه ليس كل لفظ قولاً؛ لأنَّ ما لا يدل على معنى كـ «ديز» يسمى لفظاً، ولا يسمى قولاً.

---

(1) قدَّم تعريف الكلمة على الكلام لأنها جزؤه، والجزء مقدَّم على الكل طبعاً فقدم وضعاً ليوافق الوضع الطبع، ومَن قدَّم الكلام - كصاحب «الألفية» - فلأنه أهم؛ إذ بِه يقع التفاهم والتخاطُب. «مجيب الندا إلى شرح قطر الندى» للفاكهي (ص١٥-١٦).

(2) قيل: لا حاجةَ للتقييد باللغة؛ لأنه لا فرقَ في الكلمة حقيقةً ومجازاً بين النحويين واللغويين، وفيه نظر، حتى إنَّ شيخ الإسلام قال في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ٢٣٢-٢٣٣) بعد أن حكى اصطلاحَ النحاة في الكلمة والحرف: ولَمَّا غلب هذا الاصطلاح صار يَتوهم مَن اعتاده أنه هكذا في لغة العرب، ومِنهم مَن يجعل لفظ الكلمة في اللغة لفظاً مشتركاً بين الاسم مثلاً وبين الجملة، ولا يُعرف في صريح اللغة مِن لفظ الكلمة إلا الجملةُ التامة. اهـ

(3) أي: اصطلاحِ النحويين، والاصطلاح لغةً: الاتفاق، واصطلاحاً: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى أُطلق انصرف إليه.

(4) وقع في عِدة نسخ مخطوطة: «الحروف الهجائية»، ووقع هذا التقييد أيضاً في نسخة الآلوسي الذي قال: قوله: الهجائية: نسبة للهجاء الذي هو تقطيع حروف الكلمة لبيان اسمها، وتُسمى حروف المباني لابتناء الكلمة منها. «حاشية شرح القطر» للآلوسي (١/ ٧).

(5) يجوز فيه وفي مثله النصب على الحالية، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف.

والمرادُ بالمفرد: ما لا يدلُّ جزؤُه على جزءِ معناه، وذلك نحو: «زيد»؛ فإن أجزاءه - وهي: الزاي[1] والياء والدال - إذا أفرِد [شيءٌ منها] لا يدلُّ على شيء مما يدلُّ هو عليه، بخلافِ قولك: «غلامُ زيد»؛ فإنَّ كلًّا من جزءَيه - وهما: الغلام، وزيد - دالّ على جُزءِ معناه؛ فهذا يُسمى مركباً، لا مُفرَداً.

فإنْ قُلتَ: فَلِم لا اشترطتَ[2] في الكلمة الوضعَ[3]، كما اشترط مَن قال: الكلمةُ لفظ وُضِعَ لمعنًى مُفرَد؟

قُلتُ: إنما احتاجُوا إلى ذلك لأخذِهم اللفظَ جنساً لِلكلمة، واللفظُ يَنقسم إلى موضوع، ومُهْمَل؛ فاحتاجُوا إلى الاحتراز عن المهمَل بِذِكر الوضع، ولَمَّا أخذتُ القولَ جِنساً للكلمة - وهو خاصٌّ بالموضوع - أَغْناني ذلك عن اشتراطِ الوَضعِ.

فإنْ قلتَ: فَلِم عَدَلْتَ عن اللفظ إلى القولِ؟

قُلتُ: لأن اللفظ جِنس بعيد؛ لانطِلاقه[4] على المهمَل والمستعمَل، كما ذكرنا، والقول جنس قريب؛ لاختصاصِه بالمستعمَل، واستعمالُ الأجناس البعيدة في الحدود مَعِيبٌ[5] عند أهل النظر[6].

---

(1) أي: مسمَّاها وهو: زَهْ، وكذا يقال في الياء والدال. وانظر: «حاشية الآلوسي» (١/ ٩)، و«حاشية يس الحمصي على شرح الفاكهي» (١/ ١٥).

(2) هكذا وقع في النسخ المطبوعة والمخطوطة، والمعروف بين النحاة أن «لا» إذا وليها فعلٌ ماضٍ لفظاً وتقديراً وجب تكرارها نحو: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾، وشذ نحو: وأيُّ عبد لك لا ألمَّا، وانظر تفصيل ذلك في «مغني اللبيب» للمصنف (ص ٣١٩) فما بعدها.

(3) الوضعُ: جعل اللفظ دالًّا على المعنى، أو بعبارة أخرى: تخصيصُ اللفظ ليدل على معنًى عند إطلاقه أو تخيُّله. انظر: «حاشية الآلوسي» (١/ ١٠).

(4) قال حسام الدين الفيشي: الأولى: لإطلاقه؛ لأن باب الانفعال لا يكون إلا مما فيه علاج. اهـ «حاشية الفيشي على شرح القطر» (ص٩)، وأجاب عنه بعضُهم بنقلٍ عن الدماميني لا يُناسب الإشكال.

(5) اعترضه السجاعي (ص٨) بقوله: هذا مدفوع؛ فإن المعيبَ إنما هو الاقتصار على الجنس البعيد، وأما ذكرُ الجنس البعيد والفصل فهو حد تام، ولم يقل أحد: إنه معيب. اهـ وفيه نظر؛ فإن ذكر الجنس البعيد والفصل حد ناقص لا تام، وتسميته بذلك تكفي في إدراك أنه معيب عندهم. انظر: «شرح الكلنبوي على متن إيساغوجي» (ص٢٧)، و«الكليات» لأبي البقاء الكفوي (١/ ٣٩٢).

(6) المراد بهم علماء المنطق.

[أقسام الكلمة]

ص - وَهِيَ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ.

ش - لَمَّا ذكرتُ حَدَّ الكلمة، بَيَّنْتُ أنها جنسٌ تحتَه ثلاثة أنواع: الاسمُ والفعلُ والحرفُ. والدليلُ على انحصار أنواعها في هذه الثلاثة الاستقراءُ[1] (١)؛ فإنَّ عُلماء هذا الفن تتبَّعوا كلامَ العرب، فلم يجدُوا إلا ثلاثةَ أنواع، ولو كان(٢) ثَمَّ نوعٌ رابع لَعثرُوا على شيء منه[2].

[علامات الاسم]

ص - فَأَمَّا الاسْمُ فَيُعْرَفُ: بِـ «أَلْ» كَـ «الرَّجُلِ»، وبالتَّنْوينِ كَـ «رَجُلٍ»، وبِالحَدِيثِ عَنْهُ كتَاءِ «ضَرَبْتُ».

ش - لَمَّا بيَّنتُ ما انحصرتْ فيه أنواع الكلمة الثلاثة، شرَعتُ في بيان ما يتميز به كلٌّ واحد منها عن قَسِيمَيْه؛ لِتتم فائدةُ ما ذكرته، فذكرتُ للاسم ثلاثَ علامات[3]؛

---

(١) وأيضاً فالكلمة إما ألا تدلَّ على معنى في نفسِها بل يكون معناها في غيرها، وإما أن تدل على معنى في نفسها؛ والأول الحرف، والثاني: إما أن يكون الزمن جزءاً من معناها، وإما لا؛ الأولُ الفعل، والثاني الاسم(*).

(٢) في نسخة: «فلو كان» بالفاء مكان الواو.

---

(1) الاستقراء: تتبع الجزئيات كلِّها أو بعضِها للوصول إلى حكم عامٍّ يشملها جميعاً.
وينقسم إلى تام إن تُتبع جميع الجزئيات، وناقص إن تُتبع غالبها، وما نحن فيه هنا من الثاني، وهذا لا يضر؛ لأن هذه أمور ظنية. انظر: «ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة» لعبد الرحمن الميداني (ص١٨٨) وما بعدها.

(2) خالف في ذلك أبو جعفر بن صابر، فذهب إلى أن للكلمة قسماً رابعاً، وسماه الخالفة، وعنى به اسمَ الفعل مطلقاً لأنه يخلفُ الفعل في الدلالة على معناه؛ ولم يلتفت النحاةُ إلى رأيه ولم يعتدوا بخلافه.

(3) إنما اقتصر المصنف على هذه لأنها أشهر وأكثر استعمالاً من غيرها. «السجاعي» (ص٩).

(*) ذكر السيوطي في «الأشباه والنظائر» (٣/ ٧-٨) أن هذه الطريقة وقعت في كلام ابن الحاجب، وضعَّفها ابن هشام لأمرَين مُشكِلَين . . . وذكر أدلةً عقلية أخرى، والظاهر أنها لا تتمُّ إلا بمعونة الاستقراء، فَمِن ثَمَّ كان ذِكرُه مُغنياً عنها.

علامةً مِن أوله، وهي الألف واللام[1]، كالفرس، والغلام. وعلامةً من آخره، وهي التنوين، وهو «نون زائدة، ساكنة، تلحَق الآخِرَ لفظاً، لا خطًّا، لِغير توكيد»[2] نحو: «زيدٌ، ورجلٌ، وصَهٍ، وحينئذٍ، ومُسلماتٌ»[3]، فهذه وما أشبهها أسماء؛ بدليل وجود التنوين في آخرها. وعلامةٌ معنوية، وهي الحديثُ عنه[4] كـ «قامَ زيدٌ»، فزيد: اسم؛ لأنك [قد] حدَّثتَ عنه بالقيام، وهذه العلامةُ أنفع العلامات المذكورةِ للاسم، وبها استُدِلَّ على اسمية التاء في «ضربتُ»، ألا تَرى أنها لا تقبلُ «أل» ولا يَلحقُها التنوين، ولا غيرُها من العلاماتِ التي تُذكر للاسم، سوى الحديثِ عنها فقط؟

□ □ □ □

(1) تعبيره في المتن بـ «أل» أولى من تعبيره هنا بالألف واللام؛ لِما ذكروا من أن الكلمة إذا كانت على حرف واحد يعبر عنها باسمها فيقال في «بزيد»: الباء: حرف جر، وإذا كانت على حرفين أو أكثر فبلفظها: فيقال: هل: حرف استفهام، ولا يقال: الهاء واللام، وممن نص على هذه الأولوية المصنف في «شرح الشذور» (ص٣٦-٣٧).

وقيل: تعبير غيره بأداة التعريف أحسن من التعبير بـ «أل» لشموله. انظر: «مجيب الندا» (ص٢٣)، و«حاشية الآلوسي» (١/ ١٤-١٥).

(2) أخرج بالقيود: النونَ الأصلية نحو: مُنكر، والمتحركةَ في نحو: ضيفن، والتي في غير الآخر نحو: انكسر، والثابتةَ في الخط وهي اللاحقةُ للقوافي، والنونَ التي للتوكيد نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ عند من يكتُبها بالألف.

(3) أشار بتعدد الأمثلة إلى أنواع التنوين الأربعة المشهورة وهي: تنوين الأمكنية، والتنكير، والعِوَض، والمقابلة؛ ومثَّل للأول بمثالين للإشارة إلى أن تنوين التمكين يدخل المعرفة والنكرة خلافاً لِمَن زعم أن تنوين المنكر للتنكير.

(4) هو بمعنى الإسناد إليه؛ والإسنادُ: ضم كلمة إلى أخرى على وجهِ الإنشاء أو الإخبار.

[المعرب والمبني]

ص - وَهُوَ ضَرْبَانِ: مُعْرَبٌ، وَهُوَ: مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ: كَـ «زَيْدٌ»؛ ومَبْنِيٌّ، وَهُوَ بِخِلافِهِ: كَـ «هَؤُلَاءِ» في لُزُوم الكَسْرِ، وكَذَلِكَ «حَذَام، وَأَمْسِ» في لُغَةِ الحِجَازِيّين، وكَـ «أَحَدَ عَشَرَ» وأَخَوَاتِهِ في لُزُومِ الفَتْحِ، وكَـ «قَبْلُ وَبَعْدُ» وأَخَواتِهِمَا في لُزُومِ الضَّمِّ، إِذَا حُذِفَ المُضَافُ إِلَيْهِ ونُوِيَ مَعْنَاهُ، وكَـ «مَنْ وَكَمْ» في لُزُومِ السُّكُونِ، وَهُوَ أَصْلُ البِنَاءِ.

ش - لمَّا فرغتُ مِن تعريف الاسم بذكر شيء من علاماتِه، عَقَّبْتُ ذلك بِبيانِ انقسامِه إلى مُعرَب، ومبنيٍّ، وقدَّمتُ المعربَ لأنه الأصلُ[1]، وأخَّرتُ المبنيَّ لأنه الفرع، وذكَرتُ أن المعرَب هو: «ما يتغيَّر آخِرُه بسببِ ما يَدخل عليه مِن العوامل»[2] كزيد، تقول: «جاءني زيدٌ»، و«رأيتُ زيداً»، و«مررتُ بزيدٍ»، ألا ترى أن آخر «زيد» تغير بالضمة، والفتحة، والكسرة، بِسبب ما دخل عليه مِن «جاءني»، «ورأيت»، والباء؟ فلو كان التغير في غيرِ الآخر لم يكن إعراباً، كقولك في «فَلْسٍ» إذا صغَّرتَه: «فُلَيْسٌ»، وإذا كَسَّرتَه(١): «أفْلُس وفُلُوس»، وكذا لو كان التغيُّرُ في الآخِر، ولكنه ليس بِسببِ العوامل، كقولك: «جلستُ حيثُ جلس زيدٌ»؛ فإنه يجوز لك أن تقولَ: «حيثُ» بالضم، و«حيثَ» بالفتح، و«حيثِ» بالكسر[3]، إلا أن هذه الأوجُهَ الثلاثة ليست بسببِ

(١) كسَّرته: يعني جمعتَه جمعَ تكسير.

---

(1) أي: الراجح والغالب.

(2) جمع عامِل، وهو: ما أثَّر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف. والأصل فيه أن يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم. انظر: «شرح الحدود النحوية» للفاكهي (ص١٧٣).

(3) بُنيت على الضم تشبيهاً بالغايات كـ «قبلُ»، وعلى الفتح للتخفيف، وعلى الكسر لالتقاء الساكنَين. «مغني اللبيب» (ص ١٧٦).

العوامل، ألا ترى أن العامل واحد، وهو «جَلَسَ»[1]، وقد وُجد معه التغير المذكورُ؟

ولَمَّا فرغتُ مِن ذكر المعرب ذكرتُ المبنيَّ، وأنه: «الذي يَلزمُ طريقةً واحدةً، ولا يتغيَّرُ آخرُه بسببِ ما يَدخل عليه»، ثم قسَّمتُه إلى أربعة أقسام: مبنيٌّ على الكسر، ومبنيّ على الفتح، ومبني على الضم، ومبني على السكون. ثم قسَّمتُ المبني على الكسر إلى قِسمَين: قِسم مُتَّفق عليه، وهو «هؤلاءِ»؛ فإن جميع العرب[2] يَكسرون آخِرَه في جميع الأحوال، وقِسم مختلَف فيه، وهو «حَذَامِ وقَطَامِ»، ونحوُهما من الأعلام المؤنثة الآتِية على وزن «فَعَالِ»[3]، و«أمسِ» إذا أردتَ به اليومَ الذي قبل يَومِكَ.

[الكلام على باب «حذامِ»]

فأما بابُ «حذام» ونحوِه: فأهلُ الحجاز يَبنونَه على الكسر مطلقاً[4]؛ فيقولون: «جاءتني حذامِ، ورأيتُ حذامِ، ومررتُ بحذامِ»، وعلى ذلك قولُ الشاعر: [الوافر]

١- فَلَوْلَا الـمُزْعِجَاتُ مِنَ اللَّيَالِي ... لَـمَا تَرَكَ الـقَطَا طِيبَ الـمَنَامِ
إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ الـقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ (١)

---

(١) ١- البيتان قيل: إنهما لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية. والصواب كما في «اللسان» مادة (ر ق ش) أنهما لِلُجيم بن صعب(*) والد حنيفة وعجل، وحذام امرأته وفيها يقولهما، والبيت=

---

(1) يعني به «جلس» الأول الذي اتصل به تاء الفاعل لا الثاني، ولم يقل: «وهو جلست» كما قال سابقاً: «بسبب ما دخل عليه من جاءني ورأيتُ» لأن الكلام هنا في العامل وهو «جلس» فقط دون ما اتصل به، وكلامُه فيما مضى كان في الداخل على «زيد»، فاحتمل المقام أن يُعبِّر بذلك.

(2) كأنه يعني بجميع العرب: مَن يُعتد بلغتهم، وإلا فقد قال في «شرح الشذور» (ص١٥٦): إن قطرباً حكى أن بعض العرب يقولون: هؤلاءُ بالضم، قال: فلذلك ذكرتُ «هؤلاء» في المقدمة مرتين: أُولاهما تُضبط بالكسر والثانية بالضم. اهـ ويحتمل أن من ضم يكسر أيضاً، فصدَق قولُه: يكسرون آخره.

(3) أي: معدولاً كما قيَّد بذلك في «التسهيل». انظر: «حاشية الآلوسي» (١/ ٢٧)، و«يس على الفاكهي» (١/ ٥٢).

(4) تشبيهاً له بـ «نَزالِ» وزناً وتعريفاً وعدلاً وتأنيثاً على الراجح من أقوالٍ في سبب بنائه.

(*) ولكن صاحب «اللسان» تردد في (ن ص ت) و(ح ذ م) في القائل كما هي عادتُه في كتابه من نقلِ الأقوال المتناقضة بلا ترجيح، فلو نقل المحققُ هذا الذي جعله صواباً عن غير صاحب «اللسان» كأبي عُبَيد مثلاً لكان أولى.
ثم إن المصنف رحمه الله أنشد بيتَين لِيُعلَمَ أن الروي مكسور، فيتم له استشهاده، ولم أر بعد البحث مَن نسب البيتَين معاً لِلُجيم، وإنما نسبوا إليه الثاني فقط، ففي فِعل الشيخ رحمه الله نظر.

فذكرها في البيتِ مرَّتَين مكسورةً، مع أنها فاعلٌ.

= الثاني مِن شواهد ابن عقيل(*) (رقم ١٦)، واستشهد به الأشموني في باب ما لا ينصرف، والمؤلف في كتابه «أوضح المسالك» (رقم ٤٨٢) وفي كتابه «[شرح] شذور الذهب» (رقم ٣٨)، وأنشده قبلهم ابنُ جني في «الخصائص» (١/ ٥٦٩).

اللغة: «المزعجات»: جمع مُزعجة، وهو اسم الفاعل المؤنث من الإزعاج، وهو الإقلاق، «القطا»: طائر يُشبه الحمام، «المنام»: النوم، «قالت»: فعل ماض من القول، «حذام»: اسم امرأة الشاعر كما عرفتَ، «صدقوها»(**): انسبوها لِلصدق، ولا ترمُوها بالكذب.

المعنى(***): هذه المرأة صادقةٌ في كل ما تذكُره من قول؛ فإذا قالت لكم قولاً فاعلمُوا أنه القول المعتَدّ به الذي لا يَصح خلافُه، فيلزمكم تصديقها والتيقنُ بما تقول.

الإعراب(****): «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوبٌ بجوابه، مبني على السكون في محل نصب، «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث حرف لا محل له من الإعراب، «حذام» فاعل بـ «قَال»، مبني على الكسر في محل رفع، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب «إذا»، صدقوا: فعل أمر مبني على حذفِ النون، وواو الجماعة فاعلٌ، مبني على السكون في محل رفع، وها(*****): مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة فعل الأمر وفاعلِه ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب «إذا» الشرطية، وكانت الجملة لا محل لها لأن «إذا» أداة شرط غير عاملة جزماً، «فإن» الفاء حرف دال=

(*) أراد أنه من الأبيات التي أنشدها ابن عقيل، لكنْ لا على وجه الاستشهاد، بل أتى به إشارةً إلى ترجيح قول سيبويه في إحدى المسائل الخلافية، وقد اعترض عليه المحقق رحمه الله هناك. انظر: (١/ ١٠٥).

(**) ويُروى: فأنصتوها، يقال: أنصت له وأنصتَه، كنصَح له ونصَحه.

(***) لم يتكلم المحقق رحمه الله على معنى البيت الأول ولا على إعرابه، وهو سهو غريب، والمعنى: أن طائر القَطا لو تُرك ليلاً ولم يُزعجه صوتٌ أو يُثره شيء من مكانه لَنامَ؛ فتركُه للنوم إنما سببُه تحرك القوم للغارة واقترابُهم من أعدائهم، وما صاحَبَ ذلك من ضوضاء أحسَّ بها ذلك الطير، وفهمت منه حذامِ المذكورة ذلك، على ما قالوا في قصتها.

(****) إعراب البيت الأول على طريقة إعراب الشيخ هكذا: «فلولا»: الفاء على حسَب ما قبلها، لولا: حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط، «المزعجات»: مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف وجوباً تقديره: كائنة أو كائنات، «من الليالي»: جار ومجرور في محل نصب حال من الضمير المستتر في الخبر، «لَما»: اللام واقعة في جواب «لولا»، وما: نافية، «ترك»: فعل ماض، «القطا»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره للتعذر، «طِيب»: مفعول «ترك» منصوب بالفتحة، وطيب مضاف، و«المنام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

(*****) هذا ما ينبغي أن يقال في هذه اللفظة وأمثالِها نحو: ها التنبيه، ويا النداء ... إلخ، وكثير من المعرِبين يقولون: والهاء ضمير ... إلخ. وانظر: التعليق رقم (١) من الصفحة (٥٨).

وافترقتْ بَنُو تميم فرقتين؛ فبعضُهم يُعرب ذلك كُلَّه: بالضم رفعاً[١]، وبالفتح نصباً وجرًّا؛ فيقول: «جاءتني حذامُ» بالضم، و«رأيتُ حذامَ، ومررت بحذامَ» بالفتح، وأكثرُهم يَفْصِلُ بين ما كان آخِره راءً - كوَبَارِ: اسم لقبيلة، وحَضَارِ: اسم لكوكب، وَسَفَارِ: اسم لماء[1] - فَيَبْنِيه على الكسر، كالحجازيِّين،[٢] وما ليس آخِرُه راءً -كحذامِ وقطامِ - فيُعرِبه إعرابَ ما لا ينصرف.

= على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، «القول» اسم «إن» منصوب بالفتحة الظاهرة، «ما» اسم موصول خبر «إن»، مبني على السكون في محل رفع، «قالت» قال: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث. «حذام» فاعلُ «قال» مبني على الكسر في محل رفع، وجملة الفعل وفاعلِه لا محل لها من الإعراب صِلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بِـ«قال»، وتقدير الكلام: فإن القول هو الذي قالتْه حَذام.

الشاهد فيه: قوله: «حذام» في الموضعَين؛ فإن الرواية فيهما بكسر الميم بدليل القوافي في الكلمة الثانية، وهي فاعلٌ في الموضعَين جميعاً، ونحن نعلم أن الفاعل لا بُدّ من أن يكون مرفوعاً، فلما لم يكن ههنا مرفوعاً في اللفظ جزمْنا بأنه مرفوع في المحل، وهذا معنى كونه مبنيًّا، وهذه لغة الحجازيين؛ وخالفهم بنو تميم، وتفصيلُ مَقالتهم في الشرح.

(١) وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق، وهو شاعر من بني تميم:

نَـدِمْـتُ نَـدَامَـةَ الـكُـسَـعِـيِّ لَـمَّـا ... غَـدَتْ مِـنِّـي مُـطَـلَّـقَـةً نَـوَارُ

وَلَـوْ أَنِّـي مَـلَـكْـتُ يَـدِي وَنَـفْـسِـي ... لَـكَـانَ إِلَـيَّ لِـلْـقَـدَرِ الـخِـيَـارُ

الشاهد في قوله: «نَوار»؛ فإنه جاء به مرفوعاً بالضمة الظاهرة لكونه فاعلَ «غدت»، بدليل القافية في البيت الثاني.

(٢) من ذلك قولُ الفرزدق هَمَّام بنِ غَالِب - وهو من شواهد كتاب «[شرح] شذور الذهب» للمؤلف (ش ٣٩)، واستشهد به أيضاً صاحب «لسان العرب» وصاحب «معجم البلدان»:

مَتَى مَا تَرِدْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا ... أُدَيْهِمَ يَرْمِي المُسْتَجِيزَ المُعَوَّرَا

---

(1) أي: ملحوظ فيه معنى التأنيث، وقال الجوهري: اسم لبئر، وهو المناسبُ للمقام؛ إذ الكلام في الأعلام المؤنثة. وهو يجري في قوله: اسم لكوكب. «حاشية الآلوسي» (١/ ٣٩)، و«حاشية الفيشي» (ص١٤).

[مذاهب العرب في لفظ «أمس»]

وأما «أمس» إذا أردتَ به اليومَ الذي قبل يَومك، فأهلُ الحجاز يَبنونه على الكسر؛ فيقولون: «مضى أمسِ، واعتكفتُ أمسِ، وما رأيتُه مُذْ أَمْسِ» بالكسر في الأحوالِ الثلاثة، قال الشاعر: [الكامل]

٢- مَنَعَ البَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ ... وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمْسِي
وَطُلُوعُهَا حَمْرَاءَ صَافِيَةً ... وَغُرُوبُهَا صَفْرَاءَ كَالوَرْسِ
اليَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ ... وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ[1]

---

(١) هذه الأبياتُ لتُبَّع بن الأقرن، أو لأسقف نَجْران، وقد استشهد المؤلف في «التوضيح» بالشطر الأخير من هذه الأبيات في ما لا ينصرف (رقم ٤٨٣)، وذكَر الأبيات كلّها(*) في كتابه «[شرح] شذور الذهب» (ش ٤١)، وذكَر البيتين ابن منظور في «لسان العرب» (أ م س).

اللغة: «البقاء»: أراد به الدوام والخلود، «الوَرْسُ»: هو الزعفران، «بفصل قضائه»: أراد بقضائه الفاصل، أي: القاطع، فالمصدرُ بمعنى اسم الفاعل، وإضافتُه لما بعده مِن إضافة الصفة للموصوف.

المعنى: إن الخلود في هذه الدنيا ممتنع غير ممكن لأحد، والدليلُ على امتناعه ما نشاهده من تقلبات الأحوال، فالشمس - وهي كوكب عظيم جدًا - ليست بباقيةٍ على حالة واحدة، بل يعتَرِيها التغير والأُفولُ، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التي تغرُب فيها؟ ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية، ثم تغرب صفراء تُشبه الزعفران في صفرتها؟

ثم يقول: أنا أعلم ما يحصل في وقتي الحاضر لأنني مُشاهِد له، وقد أحتالُ على أن أعمل شيئاً، ولكن ما حدث أمس مني ومِن غيري لا يمكن لي أن أرده، لأنه قد ذهب وانقطع، ومَن لا حيلةَ له كيف يأمل الخلود؟.

الإعراب(**): «منع» فعل ماض، «البقاء» مفعول به مقدم على الفاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة، =

(*) بل ذكر بيتَين فقط: الأول والثالث، وهما أيضاً البيتان اللذان أنشدهما صاحب «اللسان» في المادة (أ م س).

(**) لم يُعرِب الشيخ رحمه الله الشطر الذي فيه الشاهد، وهذا سهوٌ أعجب من سابِقِه، وإعرابُه نقلاً من تحقيق «شرح الشذور» (ص١٣٣):

«ومضى»: الواو عاطفة: مضى: فعل ماض، «بفصل»: جار ومجرور متعلق بـ «مضى»: وفصل مضاف، وقضاء من «قضائه» مضاف إليه، وقضاء مضاف، والهاء ضمير غائب عائد إلى «أمس» الآتي مضاف إليه، «أمس»: فاعل «مضى» مبني على الكسر في محل رفع.

فـ «أمس» في البيت فاعلٌ لِـ «مضى»، وهو مكسورٌ كما ترى.

وافترقتْ بنو تميم فِرقَتين:

١- فمِنهم مَن أعربه: بالضمة رفعاً، وبالفتحة مطلقاً[1] (١)، فقال: «مضى أَمْسُ»، بالضمة، و«اعتكفتُ أمسَ، وما رأيتُه مُذْ أمسَ»، بالفتح، قال الشاعر: [الرجز]

= «تقلب» فاعل «منع»، مرفوع بالضمة الظاهرة، وتقلب مضاف، و«الشمس» مضاف إليه، «وطلوعها» الواو حرف عطف، طلوع: معطوف على «تقلب»، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وطلوع مضاف وها: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «من» حرف جر، «حيث» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بـ «مِن»، والجار والمجرور متعلق بـ «طلوع»، «لا» نافية، «تمسي» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع مِن ظهورها الثقل، والفاعلُ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، يعود إلى الشمس، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة «حيث» إليها، «وطلوعها» الواو حرف عطف، طلوع: معطوف أيضاً على «تقلب»، وهو مضاف وها: مضاف إليه، «حمراء» حال من ضمير المؤنث المجرور محلًّا بإضافةِ «طلوع» إليه، «صافية» صفة لـ «حمراء»، أو حالٌ ثانٍ، «وغروبها» الواو عاطفة، غروب: مَعطوف على «تقلب»، وهو مضاف وها: مضاف إليه، «صفراء» حال من «ها» المجرور محلًّا بإضافةِ «غروب» إليها، «كالورس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثان؛ أو صفة لـ «صفراء»، «اليوم» بالرفع، مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، أو بالنصب على الظرفية الزمانية(*)، «أعلم» فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «ما» اسم موصول: مفعول به لـ «أعلم»، مبنيّ على السكون في محل نصب، «يجيء» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود إلى اليوم، «به» جار ومجرور متعلق بـ «يجيء»، وجملةُ «يجيء» مع فاعلِه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو «ما»، وجملة «أعلم» مع فاعلِه في محل رفع خبر المبتدأ وهو «اليوم» إذا قرأتَه بالرفع، وهو أجودُ، وهو الصحيح الجائز.

الشاهد فيه: قوله: «أمس» في آخِر الأبيات؛ فإن هذه الكلمة قد وردتْ مكسورةَ الآخر، بدليل قوافي الأبيات كلِّها، وهي فاعل لـ «مضى»، ومِن هنا تعلَمُ أن الكلمة مبنية على الكسر في محل رفع؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعاً: إما لفظاً، أو تقديراً، وإما محلًّا(**).

(١) أي: في حالة النصب والجر. «حاشية الآلوسي» (١/ ٣٠).

---

(1) هو حينئذٍ معرب إعرابَ ما لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والعدلُ عن الأمسِ المُعرَّفِ بـ «أل».

(*) الظاهر أنه منصوب على المفعولية بفعل محذوف يُفسِّرُه ما بعد، كما أعربه الفحّام في «شرح الشواهد».

(**) عبارته في تحقيق «شرح الشذور» (ص١٣٤): إما لفظاً وإما تقديراً وإما محلًا، وهي أجود.

٣- لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لَا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا
وَلَا لَقِينَ الدَّهْرَ إِلَّا تَعْسَا(١)

---

(١) ٣- هذه الأبياتُ من الشواهد التي لا يُعرف قائلها، وقد أنشد سيبويه البيت الأولَ منها (ج ٢ ص٤٤)، وقد استشهد الأشموني بالبيت الأول منها كذلك في باب الاسم الذي لا ينصرف، وذكر هذه الأبيات كلَّها أبو زيد في «نوادره»، وذكر الأعلم في «شرح شواهد كتاب سيبويه» الثاني، وروى المؤلف الأبياتَ الأربعة الأولى في كتاب «[شرح] الشذور» (ش ٤٢).

اللغة: «عجائزاً»: جمع عجوز، وهي المرأة الطاعنة في السن، «السعالي»: بفتح السين - جمع سِعْلاة - بكسر السين وسكون العين - وهي الغُول، وقيل: ساحرةُ الجن، «همسًا» الهمس: الخفاء وعدم الظهور، «لا ترك الله لهن ضرسًا»: يَدعو عليهن بذهاب أضراسِهن، وقوله: «ولا لقين الدهر . . . إلخ» دعاءٌ عليهن أيضاً.

المعنى: يذكر أنه رأى شيئاً عجيباً في اليوم الذي قبل يومِه، وقد بيَّن هذا العجبَ بأنه خمس نساء عَجائز يُشبهن الغِيلان، ويأكلن ما في رحالهن مِن الطعام أكلاً خفيًّا، ثم دعا عليهن بأن يَقلعَ الله جميعَ أضراسِهن.

الإعراب: «لقد» اللام واقعة في جواب قسَم محذوف، والتقدير: والله لقد رأيتُ . . . إلخ، قد: حرف تحقيق، «رأيت» فعل وفاعل، «عجباً» مفعول به، وأصله صفة لموصوف محذوف والتقدير: لقد رأيت شيئاً عجباً، ثم حَذف الموصوف وأقام الصفة مُقامَه، «مذ» حرف جر، «أمسا» مجرور بـ «مذ»، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسمٌ لا ينصرف، والمانعُ له من الصرف العلمية والعدلُ عن «الأمس»، والجار والمجرور متعلِّق بـ «رأى»، «عجائزاً» صرفه للضرورة، وهو بدلٌ مِن قوله: «عجباً»، وبدل المنصوب منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة، «مثل» صفة لـ «عجائز»، وهو مُضاف و«السعالي» مضاف إليه، مجرور بِكسرة مقدرة على الياء منَع من ظهورها الثقلُ، «خمسًا» بدل من «عجائز» أو صفة له، منصوب بالفتحة الظاهرة، «يأكلن» فعل مضارع، مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وجملةُ الفعل والفاعل في محل نصبِ صفة لـ «عجائز»(*)، «ما» اسم موصول، مفعولٌ به لـ «يأكل»، مبني على السكون في محل نصب، «في» حرف جر، «رحلهن» رحل: مجرور بـ «في»، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه، والجار والمجرور متعلِّق بمحذوف صلة المصول، وهو «ما»، «همسًا» مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأصلُه صفة لمصدر محذوف(**)، والتقدير: يأكُلن أكلاً =

(*) ويجوز كونُ الجملة حالاً من «عجائز» لتخصُّصِها بالوصف.

(**) أي: فهو على هذا نائب عن المفعول المطلق، وقيل: هو مفعول مطلَق منصوب بفعل محذوف واقع ←

٢- ومِنهم مَن أعربه بالضمة رفعاً، وبَناه على الكسر نصباً وجرًّا.

وزعم الزجاجيُّ[1] أنَّ مِن العرب من يَبني «أمس» على الفتح، وأنشد عليه قولَه: «مُذْ أمسَا»[2]، وهو وَهم[3]، والصواب ما قدَّمناه من أنه مُعرَب غيرُ منصرِف.

وزعم بعضُهم أن «أمسا»[1] في البيت فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مستتر، والتقدير: «مُذْ أمسى المساءُ».

= همساً - أي: خَفيًّا - ثم حَذف الموصوفَ وأقام الصفة مُقامَه، «لا» حرف نفي دال على الدعاء، «ترك» فعل ماض، «الله» [لفظ الجلالة] فاعل بـ «ترك»، «لهن» جار ومجرور متعلق بـ «ترك»، «ضرسًا» مفعول به لـ «ترك».

الشاهد فيه: قوله: «مذ أمسًا» فإنه أتى بكلمة «أمس» مفتوحةً بدليل قوافي بقية الأبيات، مع أنها مسبوقة بحرف جر وهو «مذ»، فدلَّ ذلك على أن هذه الكلمة تُعرَب بالفتحة نيابةً عن الكسرة عند جماعةٍ من العرب.

والدليلُ على أنّها عندهم مُعربة هذا الإعرابَ وليست مبنيةً على الفتح أنهم قد جاءوا بها في حالة الرفع مرفوعةً بالضمة الظاهرة مثل قول الشاعر:

اعْـتَـصِـمْ بِـالـرَّجَـاءِ إنْ عَـنَّ بَـأْسُ ... وتَـنَـاسَ الَّـذِي تَـضَـمَّـنَ أَمْـسُ

فإنَّ قوله: «أمسُ» مرفوع بالضمّة بدليل القافية في آخِر المصراع الأوّل، وهو فاعل لِقوله: «تضمَّن»، ولو كان مبنيًّا لَلزم حالة واحدة في جميع مواقعِ الإعراب.

(١) كان صوابه حينئذ أن يُكتب «أمسى» بالياء؛ لأن الألف الزائدة على الثلاثِ تُكتب ياء.

حالاً، والتقدير: يأكلن يهمسن همساً، ومذهب سيبويه والجمهور أنه منصوب على الحال، والتقدير: يأكلن هامساتٍ. وكذلك يقال فيما أشبهه نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾. انظر: «شرح ابن عقيل» (٢/ ٢٥٢-٢٥٥)، و«توضيح المقاصد» للمرادي (٢/ ٦٩٧-٦٩٩).

(1) هو عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي، أبو القاسم، شيخ العربية في عصره، نسبتُه إلى شيخه أبي إسحق الزجاج، له كتاب «الجمل الكبرى» و«الإيضاح في علل النحو» و«الأمالي» وغيرها. توفي سنة ٣٣٧ هـ، وقيل غير ذلك. «بغية الوعاة» (٢/ ٧٧)، و«الأعلام» (٣/ ٢٩٩).

(2) انظر: «الجمل» (ص٢٩٩).

(3) الوهم بفتح الهاء وإسكانها: الغلط. وقد سبق المصنفَ إلى توهيم الزجاجي جماعةٌ كابن هشام اللخمي وغيره. انظر: «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» لعبد القادر البغدادي (٧/ ١٦٧) وما بعدها.

[المبني على الفتح]

ولَمَّا فرغتُ من ذكر المبنيّ على الكسر، ذكرتُ المبني على الفتح، ومَثَّلتُه بـ «أحد عشر» وأخواته(١)، تقول: «جاءني أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَرَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، وَمَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً» بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة(1)، وكذا تقولُ في أخواتِه، إلا «اثْنَيْ عَشَرَ»؛ فإنَّ الكلمةَ الأُولى منه تُعرب(2): بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرًّا؛ تقول: «جاءني اثْنا عَشرَ رَجلاً، ورأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ رجلاً، ومَررتُ باثْنَيْ عَشَرَ رَجُلاً».

وإنما لم أستثنِ [إعرابَ] هذا مِن إطلاقِ قَولي: «وأخواته»؛ لأنني سأذكُر فيما بعدُ أن «اثنين واثنتين» يُعرَبان إعرابَ المثنى مُطلقاً، وإنْ رُكِّبَا.

---

(١) أخوات «أحد عشر» هي: «اثنا عشر» و«ثلاثة عشر» ... إلى «تسعة عشر» في المذكر، و«ثلاث عشرة» ... إلى «تسعَ عشرة» في المؤنث، وكل هذه الأعداد المركبة مبنيّةُ الصدر والعجز، إلا «اثني عشر»؛ فإن عجُزَ هذا المركب هو «عشر» مبني على الفتح، وأما صدره - وهو اثنا في المذكر واثنتا في المؤنث - فهو مُعرَب كإعراب المثنى: بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرًّا، تقول: «عندي اثنا عشر كتاباً»، وتقول: «اشتريتُ اثني عشر كتاباً». أما بناءُ ما بُني منها فلتضمنه معنَى حرف من حروف المعاني وهو واوُ العطف؛ لأن قولك: «أحد عشر» في معنى قولك: «أحد وعشر»، فحذفت الواو لقصد مزج الاسمين معاً وجعلِهما اسماً واحداً، وكان البناءُ على حركة لِيُعلَم أن لهذا المركب أصلاً في الإعراب وذلك قبل مَزجه، وكانت الحركة فتحة للخفة، وهكذا يُسأل في كل اسم مبني على حركة: لماذا بُني مع أنّ الأصل في الاسم الإعراب؟ ولماذا بُني على حركة مع أنّ الأصل في البناء أن يكونَ على السكون؟ ولِماذا كانت الحركة خصوصَ الفتحة أو الضمّة أو الكسرة؟.

---

(1) ويقال في إعرابها: أحد عشر: مركب عددي مبني على فتح الجزأين في محل رفع أو نصب أو جر على حسَب موقعها من الجملة. انظر: «جامع الدروس العربية» للغلاييني (١/ ١٦-١٧)، و«النحو الوافي» لعباس حسن (١/ ٣١٣).

(2) وأما الثانية فاسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب؛ لأنه نائب مَنابَ النون. انظر المصدرين السابقين.

[المبني على الضم وحالات «قبل وبعد» وأخواتهما]

ولَمَّا فرغتُ مِن ذكر المبني على الفتح، ذكرتُ المبنيَّ على الضمّ، ومثَّلته بـ «قَبْلُ، وبَعْدُ»، وأشرتُ إلى أن لهما أربعَ حالاتٍ:

إحداها: أن يكونا مُضافَين؛ فيُعربان نصباً على الظرفية، أو خَفضاً بـ «مِنْ»[1](١)، تقول: «جئتُك قبلَ زيدٍ وَبَعدَه»، فتنصبهما على الظرفية، و«مِنْ قَبلِه، ومِنْ بَعْدِهِ» فتخفضُهما بـ «مِنْ»، قال الله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [الحج: ٤٢]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦]، وقال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠]، ﴿مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [القصص: ٤٣].

الحالة الثانية: أن يُحذف المضافُ إليه، ويُنْوَى ثُبوتُ لفظِه؛ فيُعرَبان الإعرابَ المذكور، ولا يُنوَّنانِ لِنيَّة الإضافة، وذلك كقوله[2]: [الطويل]

٤- وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ(٢)

---

(١) إنما أُعربا في الحالة الأولى - وهي إضافتُهما لفظاً - لأن الإضافة من خصائص الأسماء، فهي تُعارِض سبب البناء، والأصلُ في الاسم الإعراب كما أنبأتُك(*)، وأُعربا في الحالة الثانية؛ لأن اللفظ المحذوف مَنْوِيّ فهو كالموجود، وسيأتي بقية الكلام.

(٢) ٤- هذا البيت من الشواهد التي لم نجد لها نسبةً إلى قائل معين، مع كثرةِ استشهاد العلماء به، وهو من شواهد ابن عقيل (ش ٢٣٥)، واستشهد به الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٤٢)، واستشهد به مؤلِّفُ هذا الكتاب في باب الإضافة من كتابِه «أوضح المسالك» (٣٤٤).

اللغة: «نادى»: فعل ماض من النداء، والنداء هو أن تدعُوَ غيركَ لِيُقبل عليك، «مولى»: لِلمولى=

---

(1) أي: فقط، واختصت بذلك لكونها أم الباب. انظر: «حاشية الآلوسي» (١/ ٣٤)، و«السجاعي» (ص١٢).

(2) أي: القائل. واعلم أن القائل تارة يُجهل فيقال: «قوله»، ويُعاد الضمير على «القائل» بدلالة لفظِ القول، وتارةً يُعلم ويكون مشهورَ النسب، بحيث يُبادر الذهن بذكر القول إلى معرفة قائله، فيجوز الإضمار بناءً على هذا. اهـ «حاشية الفيشي» (ص١٨).

(*) كأن مقصود الشيخ رحمه الله أن «قبل وبعد» لم يُبنيا في الحالة الأولى لعدم موجب البناء، فبقيا على الأصل الذي هو الإعراب، بمعنى أنهما اسمان لم يُشبها الحرف فيُبنَيَا، وحينئذ ينبغي أن لا يُسألَ عن علة مجيئهما على الأصل الذي يستحقانه، وهو الإعراب، وإنما يُسأل فقط عن علة بنائهما في الحالة الرابعة؛ لأنها هي التي خالفت الأصل فاحتاجت إلى تعليل.

الروايةُ بخفض «قَبْل» بغير تنوين، أي: ومِن قبلِ ذلك، فحذف «ذلك» من اللفظ،

= عدة مَعان تقرب من العشرين؛ فيُطلق على السيد، ويطلق على العبد، ويُطلق على ابن العم، ويطلق على الحليف الناصر، ويُطلق على غير ذلك، «قرابة»: مصدر بمعنى القُرْب(*).

المعنى: وصف شِدة من الشدائد قد وقعتْ فأذهلت كلَّ واحد عن أقربائه وذوي نصرتِه.

الإعراب: «ومِن» الواو حرف عطف، من: حرف جر، «قبل» مجرور بـ«من»، وعلامةُ جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله: «نادى» الآتي، فهو متقدِّم على عامله، «نادى» فعل ماض مبني على فتحٍ مقدر على الألف منَع مِن ظُهوره التعذر، «كل» فاعلُ «نادى» مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف، و«مولى» مضاف إليه، ويُروى مُنوَّناً وغيرَ منون، فإن كان مُنوناً فهو مجرورٌ بِكسرة مُقدَّرة على الألف المحذوفة لِلتخلص مِن التقاء الساكنين، وعلى ذلك يَلزم أن يكونَ قوله: «قرابة» مفعولاً به لـ «نادى» منصوباً بالفتحة الظاهرة، وإنْ كان «مولى» غيرَ مُنوّن فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف الموجودة في اللفظ منع من ظهورها التعذرُ، وهو على هذا مضاف و«قرابة» مضاف إليه، وعلى هذا الوجه يكون مفعولُ «نادى» محذوفاً لِعدم تعلق الغرض بذكره، أي: نادى كلُّ مولى قرابةٍ مَن يُنجِده، مثلاً، «فما» الفاء حرف عطف، وما: نافية، «عطفت» عطف: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «مَولى» أعربه بعضُهم(**) بدلاً من ضمير الغائب الذي هو الهاء في قوله: «عليه» الآتي، ويَلزم عليه تقديمُ البدل على المبدل منه، وذلك نادرٌ كل النُّدرة؛ فلا يَسُوغ الذهاب إليه إلا إن تعيَّن، وليس بمتعين هنا، وأعربَه بعضُهم حالاً من ضمير الغائب، ويَلزم عليه تقديم الحال على صاحبها المجرورِ بحرف الجر، وهذا - مع كونه أخفَّ مِن سابقه، وله شواهدُ مسموعة - محلّ اختلاف بين العلماء، وليس واحدٌ مِن هذين الإعرابين بِلازم، فإنه يجوز أن يكون قوله: «مولى» مفعولاً به لـ «عطفت» تقدم على الفاعل، وقوله: «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله: «عطفت»، و«العواطف» فاعل «عطفت»، وهذا الإعرابُ خيرٌ مِن سابقَيه.

الشاهد فيه: قوله: «من قبل»؛ فإن الرواية بجر «قبل» بدون تنوين، وذلك لأنه حذف المضاف إليه، ونوى لفظه، وأصل الكلام: ومِن قبلِ ذلك حدث كيتَ وكيت، واسم الإشارة هو المضاف إليه الذي حذفه من الكلام مع أنه يَقصده، ويُشار به إلى ما كان يتكلم فيه قبل هذا البيت(***).

(*) ويُستعمل أيضاً بمعنى الأقارب، ونظيره الصحابة؛ يُطلق بمعنى المصاحَبة وبمعنى الأصحاب، وحملُ «قرابة» على المعنى الذي ذكرناه أولى على رواية النصب الآتية؛ لِعدم إحواجه إلى تقديرِ مضاف أو نحوِه.

(**) كالعيني في «شرح الشواهد» (٢/ ٥٥٤)، والجرجاوي في «شرح شواهد ابن عقيل» (ص١٣٧).

(***) وقيل: إن الأصل: ومِن قبلي، فحذفت الياء وبقيت الكسرة دليلاً عليها، فلا شاهدَ في البيت حينئذٍ. «الجرجاوي» (ص١٤٠).

وقَدَّره ثابتاً، وقرأ الجَحْدَريُّ[1] والعقيليُّ[2]: ﴿لله الأمرُ مِنْ قبْلِ ومِنْ بعدِ﴾ [الروم: ٤] بالخفض بغير تنوين[3]، أي: مِن قبل الغَلَب[4] ومِن بعده، فحذف المضاف إليه، وقدّر وجوده ثابتاً.

الحالة الثالثة: أن يُقطعَا عن الإضافة لفظاً، ولا يُنْوَى المضافُ إليه، فيُعرَبان أيضاً الإعرابَ المذكور، ولكنهما يُنوَّنان؛ لأنهما حينئذ اسمان تامَّان، كسائر الأسماء النكراتِ؛ فتقول: «جئتُك قبلاً وبَعْداً، ومِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ»، قال الشاعر: [الوافر]

٥- فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ[(١)]

---

(١) ٥- نسب قومٌ هذا البيت لعبد الله بن يعرب، والصوابُ أنه لِيَزيد بن الصعق، وأن صحة روايتِه هكذا:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالماءِ الحَمِيمِ

وهو كذلك في بعض نسخ الشرح، وفي «شرح ابن عقيل» (٢٣٦) وقد شرحناه هناك وذكرنا قصته، وقد أنشده الأشموني في باب الإضافة (٦٤٣) كما أنشده الشارح، وقد أنشد المؤلف صدرَه في باب الإضافة من كتاب «أوضح المسالك» (رقم ٣٤٥)، وأنشده كذلك في كتابه «[شرح] شذور الذهب» (رقم ٤٧).

اللغة: «ساغ لي الشراب»: سهُل مروره في حلقي، وحلا مَذاقُه، وطاب لي شُربه، «أَغَصُّ»: بفتح همزة المضارعة، والغين المعجمة مفتوحة في الأكثر ومضمومةٌ في لغة قليلة؛ وهو من الغَصَصِ - بفتح الغين والصاد - والغصص هو وقوف الطعام واعتراضُه في الحَلْق، «الماء الحميم» كما هي الرواية الصحيحة هو الماء البارد، و«الفراتُ» - كما في الرواية الأخرى - هو الشديد العُذوبة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢].

المعنى: يقول: إنه - بعد أن أدرك ثأره ونال في عدوه ما كان يشتهي - طاب له الشراب، وقد كان قبل أن يَصلَ إلى هذه الأمنية إذا أراد أن يشربَ الماءَ لم يَستطع أن يسِيغَه. =

---

(1) الجحدري: عاصم بن أبي الصباح، مقرئ بصري، مات سنة ١٢٨ هـ. «غاية النهاية» (١/ ٣٤٩).

(2) عون العقيلي: له اختيار في القراءة، أخذ القراءة عن نصر بن عاصم. «غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجزري (١/ ٦٠٦).

(3) انظر: «معجم القراءات» للدكتور عبد اللطيف الخطيب (٧/ ١٤٠).

(4) بالتحريك - أي: فتحِ الأول والثاني - كما هو الأفصح، أحد مصادر غَلَبه، كالغَلَبة، اختاروا تقديرَه دون غيره لأنه هو الواقع في الآية قبلها في قوله تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾.

وقرَأ بعضهم[1]: (لله الأمر من قبلٍ ومِن بعدٍ) بالخفض والتنوين.

الحالةُ الرابعة: أن يُحذَفَ المضاف إليه، وَيُنْوى معناه دُونَ لفظِه؛ فيُبنَيان حينئذٍ على الضم، كقراءة السبعة: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

وقَولي: «وأخواتهما» أردتُ به أسماءَ الجهات السِّتِّ[2](١)، وأوّل، ودون، ونحوَهنّ(٢)، قال الشاعر: [الطويل]

= الإعراب: «فساغ» الفاء حرف عطف، ساغ: فعل ماض مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، «لي» جار ومجرور متعلق بـ «ساغ»، «الشراب» فاعل «ساغ»، «وكنتُ» الواو واو الحال، وكان: فعل ماض ناقص: وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع، «قبلاً» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه النصبَ «كان»، «أكاد» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «أغص» فعل مضارع مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، وفاعلُه مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، وجملةُ الفِعل وفاعله في محل نصب خبر «أكاد»، وجملة «أكاد» واسمه وخبره في محل نصب خبر «كان»، وجملة «كان» واسمه وخبره في محل نصبٍ على الحال، وقوله: «بالماء» جار ومجرور متعلق بـ «أغصّ»، «الحميم» صفة للماء، وصفةُ المجرور مجرورةٌ.

الشاهد فيه: قوله: «قبلاً»؛ فإن الرواية في هذه الكلمة بالنصب مع التنوين، وذلك لأن الشاعرَ قطع هذه الكلمةَ عن الإضافة في اللفظ ولم يَنْوِ المضافَ إليه: لا لفظه ولا معناه، ولو أنه نوى المضافَ إليه لَمَا نوَّنه، وذلك لأن المنويَّ كالثابت، وإذا وُجد المضاف إليه في الكلام امتنع تنوين المضاف، فكذا يَمتنع تنوينُ المضاف مع نية المضاف إليه.

ومثلُ هذا البيت قول الشاعر - ويُنسب لبعض بني عقيلٍ من غير تعيين -: [الطويل]

ونَحن قَتَلْنا الأُسْدَ أُسْدَ شَنُوءَةٍ فَمَا شَربُوا بَعْداً على لَذَّةٍ خَمْرَا

(١) هي: فوق، وتحت، ووراء، وأمام، ويمين، وشمال، وما بمعنى أحدِها كخلف وقُدّام.

(٢) مما بُني على الضم وأُلحق بهذه الظروف لفظةُ «غير» الواقعة بعد «ليس» في نحو قولك: «قبضت عشرة قُرُوش ليس غيرُ»، ومن العلماء مَن يُلحق «لا» النافية بـ «ليس» في نحو: «قبضتُ عشرةً لا غيرُ»، ومِنهم من أنكر صِحَّةَ ذلك واقتصر على ليس، فإنْ قلتَ: فكيف تعرب «ليس غير» في هذا المثال؟ قلتُ: ليس: فعل ماض ناقص، وغير: يَجوز أن يكون اسمَ ليس مبنيًّا على الضم في محل رفع، والخبر محذوف، وتقديرُ الكلام على هذا: ليس غَيرُ العشرة مقبوضاً، كما يجوز أن يكون=

[1] القارئ بذلك: الجحدري وعون العقيلي وأبو السمال. «معجم القراءات» (٧/ ١٤٠).

[2] بالجر نعتاً للجهات، لا بالنصب نعتاً لأسماء الجهات؛ لأن أسماءها أكثرُ من ست. «حاشية الفيشي» (ص٢٠).

٦- لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ[(١)]

= «غير» خبر ليس مبنيًّا على الضم في محل نصب، واسمها محذوف، وتقديرُ الكلام على هذا الوجه: ليس المقبوضُ غير العشرة.

(١) ٦- البيت لمعن بن أوس، مِن كلمة مذكورة في «أمالي القالي» (ج ٢ ص ٢١٨)، وفي «ديوان الحماسة» لأبي تمام (ج ٢ ص ٧)، و«زهر الآداب» (٧٣٧ بتحقيقنا)، وقد استشهد به الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٣٩)، والمؤلف في كتابه «أوضح المسالك» (رقم ٣٤٨) وفي كتاب «[شرح] شذور الذهب» (رقم ٤٥).

اللغة: «عَمْرُك»: أي: حياتك، «ما أدري»: ما أعلم، «أَوْجَلُ»: أخاف، «تعدو»: تجترئ فَتَثِبُ عليه وتَسْطُو، ويُروى: تغدو - بالغين المعجمة - أي: تجيئه في وقتِ الغداة، «المَنِيَّةُ»: الموت.

المعنى: يقول لصاحبِهِ: أُقسم لك بحياتك إني لا أعلم - مع أنني خائف - مَن الذي ينزل به الموت مِنا قبل أن ينزل بصاحبه، يُريد أن هذه الحياة قصيرة، والمرء في كل لحظة عُرضة للموت، فلا يحسن أن نَقضي حياتنا في الهجران والقطيعةِ.

الإعراب: «لعمرك» اللام حرف ابتداء، مبنيّ على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، وعمر: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطب الذي هو الكاف مضافٌ إليه مبني على الفتح في محل جر، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: لعمرك قَسَمي، «ما» نافية، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «أدري» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورِها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلّم اسمه، مبني على السكون في محل نصب، «لأوجل» اللام لام الابتداء، وهي اللام المزحلَقة، وأوجل: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ مِن الفعل والفاعل في محل رفع خبر «إن»، والجملةُ مِن «إن» واسمها وخبرها في محل نصب على الحال، ويجوز أن يكون «أوجل» أفعل تفضيل بمعنى الأشدّ وَجَلاً أي: خوفاً، فهو خبر «إن» مرفوع بالضمة الظاهرة، «على» حرف جر، «أينا» أيّ: اسم استفهام مجرور بـ «على»، وأيّ مضاف و«نا» ضمير مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله: «تعدو» الآتي، «تعدو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، «المنية» فاعل «تعدو»، «أول» ظرف زمان، مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه قوله: «تعدُو».

الشاهد فيه: قوله: «أوّل»، فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم، وذلك على تقدير حذف المضاف إليه ونيَّةِ معناه لا لفظه؛ كما في قراءة السبعة في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، وفي قول أبي النجم يَصف فرساً[(*)]: =

(*) تبع فيه المصنفَ في «المغني» (ص٢٠٥)، والعيني في «شرح الشواهد» (٢/ ٥٦٢)، والصواب أنه في وصف بعير.

وقال آخَرُ: [الطويل]

٧- إذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ[1]

= أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ[*]

وكما يُروى في قول العرب: «ابْدأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ» بضم اللام؛ فإن كل هذه الشواهد يُخرج على البناء بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونيَّةِ معناه.

فإن قلتَ: ما معنى نية معنى المضاف إليه بعد حذفِه؟ وما معنى نِية لفظه؟

فالجواب: أنك حين تحذف المضافَ إليه إمَّا أن تلاحظ لفظَه المعيَّن الدال عليه، ويكون هذا اللفظ هو مقصوداً بذاته، وحينئذ تكون قد حذفتَ المضاف إليه ونويتَ لفظَه، وإما أن تلاحظَ معنى المضاف إليه، مِن غير نظر إلى لفظٍ مُعين يدل عليه، بل يكون المقصود لك هو هذا المعنى مدلولاً عليه بلفظٍ أيّ لفظٍ، وحينئذ تكون قد حذفتَ المضاف إليه ونويتَ معناه.

فإن قلتَ: فلِماذا كانت نية معنى المضاف إليه لا تَقتضي إعرابَ المضاف، وكانت نيةُ لفظِه مقتضية لإعرابه؟

فالجوابُ عن ذلك: أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة، بسبب كونِ المضاف إليه غيرَ مقصود بلفظ معين، فأما نية لفظ المضاف إليه فقوية، ولَمَّا كانت الإضافةُ من خصائص الأسماء كانت معارضةً لسبب بناء الاسم على مَا ذكرناه فيما مضى، ولَمَّا كان انقطاع الاسم عن الإضافة - بحسَب الظاهر - يقتضي بقاءَ ما ثبت له من البناء بِسبب شبه الحرف في الاحتياج، راعَيْنا هذا الظاهر في حذف المضاف إليه ونية معناه؛ لِضعف الإضافة حينئذ عن أن تُعارِض سبب البناء، وراعَيْنا جانب الإضافة حين كانت قويةً عند إرادة لفظ المضاف إليه، فافهَمْ هذا التحقيقَ فإنه مُفيد.

(١) ٧- لم أقفْ لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائل معين[**]، ولم أقفْ له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أُومَن»: أصله أُؤْمن - بهمزة مضمومة هي همزة المضارعة ضمت للبناء للمجهول، وهمزة بعدها ساكنة هي فاء الكلمة - فقلبت الهمزة الثانية واواً؛ لأن كل همزتين اجتمعتا في أولِ كلمة وثانيتهما ساكنة تُقلب الثانية حرفَ مد من جنس حركة الأولى، فإذا كانت الأولى مفتوحة قُلبت الثانية ألفاً نحو: آمَن وآثَر وآدَم، وإن كانتِ الأولى مكسورة قُلبت الثانية ياء نحو: إيمان وإيثار، وإن كانت الأولى مضمومة قُلبت الثانية واواً نحو: أُوثِر وأُومِن. «وراء»: كلمة بمعنى: =

(*) ضبطه الشيخ رحمه الله هكذا في هذا الكتاب وفي غيره مما حقَّقه كـ«المغني» و«شرح ابن عقيل»، وصوابُ الرواية: أقبَّ مِن تحتُ عريضٍ من عَلِ. وانظر كلام د. الخطيب على هذا البيت في تحقيقه على «المغني» (٢/ ٤٣٢-٤٣٣).

(**) نسبه صاحب «الكامل» (١/ ٨٥) وغيرُه إلى عُتَي بن مالك العقيلي، وقد ذكر الشيخ ذلك في تحقيقه «شرح الشذور» (ص١٣٨)، ونسبه إلى عُتي أيضاً - في أربعة أبيات - صاحبُ «اللسان» في (و ر ى).

[المبني على السكون]

ولَمَّا فرَغتُ مِن ذكر المبني على الضم، ذكرتُ المبنيَّ على السكون، وَمثَّلْتُ له بِـ «مَنْ»، و«كَمْ»، تقول: «جاءني مَنْ قامَ، ورأيتُ مَنْ قام؛ ومررتُ بِمَنْ قام»، فتجدُ «مَنْ» ملازمةً للسكون في الأحوال الثلاثة، وكذا تقول: «كَمْ مَالُك، وكَمْ عَبْداً ملكتَ، وبِكَمْ درهمٍ اشتريتَ؟»، فـ «كم» في المثال الأول في موضعِ رفع بالابتداء عند سيبويه،

= خَلْف، ويكون معناها ما استتر عنك ولم تشاهدْه عيناك(*).

المعنى: لا خيرَ في المودة التي بيننا (مثلاً) إذا كنتَ لا تجدني أهلاً لأن تأمَنَنِي على سِرك وسائرِ شؤونك، وكنت لا تلقاني إلا لقاءَ مَن لا يُقبِل ولا يَبشُّ.

الإعراب: «إذا» ظرف لِما يُستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب المحل بجوابه، «أنا» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، على الراجح عند جمهور البصريين، وهذا الفعل المحذوف مع نائب فاعله جملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهذا معنى قولنا: «خافض لشرطِه»، وقوله: «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «أومن» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمِه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتِر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملة من الفعل المذكور ونائبِ فاعله المستتر لا محل لها مُفسّرة؛ لأنها دلت على الفعل الذي يكون بعد «إذا»، «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله: «أومن»، «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف جزم ونفي وقلب، «يكن» فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، «لقاؤك» لقاء: اسم «يكن» على تقدير جعلها ناقصة، أو فاعل بها على تقديرِ كونها تامةً، ولقاء مضاف والكاف ضمير المخاطب مضافٌ إليه، مبني على الفتح في محل جر، «إلا» أداة استثناء مُلغاة لا عملَ لها، «من» حرف جر، «وراء» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بـ «من»، والجار والمجرور متعلّق بمحذوف خبر «يكن»، فإذا جعلت قوله: «لقاء» فاعلاً لـ «يكن» على تقدير كونها تامةً كان الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف حال من الفاعل، «وراء» تأكيد للأول.

الشاهد فيه: قوله: «من وراء وراء» حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة مع أنها مسبوقة بحرف الجر؛ فدلَّ ذلك على أنها مبنيّة على الضم، وإنما بُنيت لأنه حذف المضاف إليه ونُوي معناه لا لفظه.

(*) فيه إشارة إلى أن الوراء يكون بمعنى الخلف كما هو المشهور، وبمعنى الأمام كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾، وفي قوله: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾؛ فهي من الأضداد كما صرح به الجوهري وغيرُه.

وعلى الخبريَّةِ عند الأخفش[1]، وفي الثاني في موضعِ نصبٍ على المفعولية بالفعل الذي بعدها، وفي الثالث في موضعِ خفضٍ بالباء، وهي ساكنةٌ في الأحوالِ الثلاثة كما ترى[1].

ولَمَّا ذكرتُ المبني على السكون متأخراً، خَشِيتُ مِن وَهْمِ من يتَوهَّم أنه خلافُ الأصل، فدفعتُ هذا الوهمَ بقولي: «وهو أصلُ البناء»[2].

□ □ □ □

---

(١) لا فرقَ في «من» بين أن تكون موصولةً، أو استفهامية، أو شرطية، أو نكرةً موصوفة، فهي مبنية على السكون في جميع هذه الأحوال، كما لا فرقَ في «كم» بين أن تكونَ استفهامية، أو خبرية - وستعرف في باب التمييز فرقَ ما بين «كم» الخبرية والاستفهامية - وإنما بُني «من، وكم» لشبههما بالحرف في المعنى أو نحوه، فإن «من» الاستفهامية أشبهت في المعنى همزةَ الاستفهام، و«مَن» الشرطية أشبهت «إن» الشرطية في المعنى، و«مَن» الموصولة أشبهت الحرفَ في الافتقار إلى جملة كسائر الموصولات؛ وأما «كم» الخبرية فقد أشبهتْ في المعنى «رُبّ»؛ فإنها تدل على التكثير، ومِن العلماء من ذكر أنها أشبهت حرفاً كان يجب أن يُوضَع لكن العرب لم تضعه، كما قالوا في بناءِ اسم الإشارة.

---

(1) أي: والجمهور؛ لأن الثاني أعرف من الأول، وإنْ كان للأول مُسوغ للابتداء به، ووجهُ قول سيبويه أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأَخّر الأخص منهما نحو: «الفاضلُ أنتَ». انظر: «مغني اللبيب» (ص ٥٨٨ - ٥٨٩).

والأخفش هو: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش الأوسط، أحد الأخافش الثلاثة المشهورين، وهو المراد عند إطلاق «الأخفش» في النحو، قرأ النحو على سيبويه وكان أسنَّ منه، كان لغويًّا ونحويًّا بارعاً معظَّماً عند البصريين والكوفيين. له «شرح كتاب سيبويه» و«معاني القرآن» وغيرهما. مات سنة ٢١٥هـ. «بغية الوعاة» (١/ ٥٩٠-٥٩١)، و«مراتب النحويين» لأبي الطيب اللغوي (ص٦٨ - ٦٩).

(2) أي: لخفته، ولكونه عدماً، والعدم هو الأصل في الحادث. وإنما قدَّم المبني على حركة لشرفها لكونها وجودية. «حاشية السجاعي» (ص١٣).

[الفعل وأقسامه]

ص - وَأَمَّا الفِعْلُ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

ماضٍ: وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، وبِناؤُهُ عَلَى الفَتْحِ، كَضَرَبَ، إلا مَعَ وَاوِ الجَمَاعَةِ، فَيُضَمُّ كَضَرَبُوا، أو الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَحَرِكِ، فَيُسَكَّنُ كَضَرَبْتُ، وَمِنْهُ: «نِعْمَ، وَبِئْسَ، وَعَسَى، وَلَيْس» في الأَصَحِّ.

وَأَمْرٌ: وَيُعْرَفُ بِدَلالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ، مَع قَبُولِهِ يَاءَ المُخاطَبة، وَبناؤُهُ عَلَى السُّكونِ كَاضْرِبْ، إلا المُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ: كَاغْزُ وَاخْشَ وَارْمِ، وَنَحْوَ: قُوما، وَقُومُوا، وَقُومِي، فَعَلَى حَذْفِ النونِ. وَمِنْهُ: «هَلُمَّ» في لُغَةِ تميم، وَ«هَاتِ»، وَ«تَعَالَ» في الأَصَحِّ.

وَمُضَارِعٌ: وَيُعْرَفُ بِـ «لَمْ»، وَافْتِتاحُهُ[1] بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ «نَأَيْتُ»، نَحْوُ: «نَقُومُ، وَأَقُومُ، وَيَقُومُ، وَتَقُومُ»، وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إن كانَ مَاضِيهِ رُباعِيًّا، كَـ «يُدَحْرِجُ، وَيُكْرِمُ»، وَيُفْتَحُ في غَيْرِه كَـ «يَضْرِبُ، وَيَجْتَمِعُ، وَيَستَخْرِجُ»، وَيُسَكَّنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النِّسْوَةِ، نحوُ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾، و﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾، وَيُفْتَحُ مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ المُبَاشِرَةِ لَفظاً وَتَقْدِيراً، نحوُ: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾، ويُعْرَبُ فِيما عَدَا ذَلِكَ، نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ، ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾، ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾.

ش - لَمَّا فرغتُ مِن ذكر علاماتِ الاسم، وبيانِ انقسامه إلى مُعرَب ومَبنيّ، وبيانِ انقسام المبني منه إلى مكسورٍ، ومفتوحٍ، ومضمومٍ، ومَوقوفٍ[2]؛ شرعتُ في ذكر

(1) بالرفع على الابتداء كما هو قضية كلامه في الشرح. «مجيب الندا» (ص٤٧). وانظر: (ص ٨٧) من هذا الكتاب.

(2) أي: ساكن.

الفعل، فذكرتُ أنه يَنقسِم إلى ثلاثة أقسام[1] (١): ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، وذكرتُ لِكلٍّ واحد منها علامَتَه الدالة عليه، وحُكمَه الثابتَ له: من بناء، وإعراب.

[الماضي: علامته وحكمه]

وبدأتُ مِن ذلك بالماضي، فذكرتُ أنَّ علامَته: أن يَقْبلَ تاءَ التأنيثِ السَّاكِنةَ[2]، كقام وقعد، تقول: «قَامَتْ، وقَعَدَتْ»، وأنَّ حكمَه في الأصل البناءُ على الفتح كما مَثَّلْنَا، وقد يَخرج عنه إلى الضم، وذلك إذا اتصلتْ به واوُ الجماعة، كقولك: «قامُوا وقعدُوا»(٢)، أو إلى السكون، وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوعُ المتحركُ، كقولِك: «قُمْتُ، وقَعَدْتُ، وقُمْنَا، وقَعَدْنَا، والنسوةُ قُمْنَ، وقَعَدْنَ».

---

(١) كان الواجب على المؤلف أن يذكر تعريفَ الفعل قبل أن يذكر أقسامه، فإن مرتبةَ التعريف متقدمة على مَرتبة التقسيم؛ لأن التعريف يُقصدُ به بيانُ حقيقةِ المعرَّف. والفعل معناه في اللغة الحدث، وفي اصطلاح النحاة هو: «كلمة دلَّت على معنى في نفسها واقترنتْ بأحد الأزمنة الثلاثة»، فقولنا: «كلمة» جنس في التعريف يشمل الأنواع الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، وقولنا: «دلّت على معنى في نفسها» معناه أن هذا المعنى يُفهَم من نفس الكلمة مِن غير حاجة إلى انضمام شيء آخر معها، وبه يخرج الحرف، فإن للحرف معنى كما أنبأتُكَ، ولكن هذا المعنى لا يظهر إلا إذا انضمَّ له فعل واسم مثلاً، وخُذ لذلك مثلاً «مِن» الجارة؛ فإنها تدل على الابتداء، لكنْ لا يظهر إلا إذا قلتَ: «ذهبتُ من البيت»، وقولنا: «واقترنت بأحد الأزمنة» يُخرِج الاسم؛ لأنه لا دلالةَ له على الزمان وضعاً.

(٢) ومِن العلماء من ذهب إلى أن الماضيَ المسند إلى واو الجماعة مبني على فتح مقدر على آخِره منع من ظهوره اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، والمسنَد لضمير الرفع المتحرك مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغالُ المحل بالسكون العارض لِدفع كراهة توالي أربعِ متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لكن الذي ذكره المؤلف(*) أيسَرُ على المبتدِئين.

---

(1) كذا قال جمهور البصريين، وقال الكوفيون والأخفش: الفعل قِسمان فقط، بإسقاط الأمر بناءً على أنه مقتطع من المضارع، فهو عندهم معرب بلام مقدرة؛ واختاره المصنف في «المغني». انظر: «مغني اللبيب» (ص٣٠٠).

(2) أي: أصالةً ووضعاً، فلا يضر تحركها في نحو: ﴿قالتُ امَّةٌ﴾ بالنقل، و﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾، و﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾.

(*) الذي ذكره المؤلف ليس فيه تصريح بما فهمه الشيخ رحمه الله تعالى، بل يحتمل كلامه الوجهين، قال ←

وتَلَخَّص من ذلك أن له ثلاثَ حالاتٍ: الضم، والفتح، والسكون، وقد بَيَّنْتُ ذلك.

ولَمَّا كان مِن الأفعال الماضية ما اختُلف في فِعْلِيَّتِهِ، نصصتُ عليه، ونَبَّهتُ على أنَّ الأصح فِعليَّته، وهو أربعُ كلمات: نعم وبئس، وعسى، وليس.

[ذكر الخلاف في فِعلية «نِعْم وبِئْس وعَسى وليسَ»]

فأمَّا «نعم وبئس» فذهب الفراء وجماعةٌ من الكوفيين إلى أنهما اسمان، واستدلُّوا على ذلك بِدخول حرف الجر عليهما في قولِ بعضهم - وقد بُشِّرَ بِبِنْتٍ -: «واللهِ ما هي بِنِعم الوَلَدُ»[(1)] [(1)]، وقولِ آخر - وقد سار إلى محبوبتِه على حمار بَطيء السير -: «نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ[(2)]».

---

(١) إذا قلتَ: «نِعْم الرجلُ محمدٌ»، فإعرابه على مذهب البصريين هكذا: «نعم» فعل ماض دالٌّ على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، «الرجل» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملةُ من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، «محمد» مبتدأ مؤخر، وفيه أعاريبُ أخرى على مذهبِهم.

وإعرابُه على مذهب الفراء ومَن وافقه من الكوفيين هكذا: «نعم» مبتدأ، وهو اسم بمعنى الممدوح مبني على الفتح في محل رفع، «الرجل» بدلٌ من «نِعم» أو عطفُ بيان عليه مرفوع بالضمة الظاهرة، «محمد» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. وكان قياسُ ما ذهب إليه هؤلاء أن يكون «الولد» في قوله: «ما هي بنعم الولد» وكذا «العير» في قول الآخَر: «على بئس العير» مخفوضَين، على أن يكون «الولد» بدلاً أو عطف بيان من ««نعم» المخفوض محلًّا بالباء، و«العير» بدلاً أو عطف بيان من «بئس» المخفوض مَحَلًّا بـ «على»، لكن الرواية وردت في الكلمتين بالرفع[(*)]، =

الآلوسي (١/ ٤٢): والعبارةُ وإن أوهمت البناءَ على الضم وكذا على السكون، إلا أنه لا يبعد أن يكون مراده أنه يُبنى على الفتح لفظاً إلا فيما ذكر فلا يُبنى عليه لفظاً بل تقديراً. وهو ظاهر، ويُؤيده تصريحه بذلك في «التوضيح». اهـ وانظر: «أوضح المسالك» (١/ ٣٦).

(1) حكى ابن الأنباري عن ثعلب عن الفراء أن أعرابيًّا بُشر بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك، فقال: والله ما هي بِنعم المولودة؛ نصرتُها بكاء، وبِرُّها سرقةٌ. «الإنصاف في مسائل الخلاف» لأبي البركات الأنباري (١/ ٨٢).

(2) بفتح العين وسكون الياء: الحمار؛ إنسيًّا كان أو وحشيًّا، ويجمع على أَعْيار.

(*) مثلُ هذا يحتاج إلى نص صريح ورواية ثابتة، والذي رأيتُه في كلام الأئمة المحققين التوقفُ في هذا الموضع، قال الآلوسي (١/ ٤٤): لينظر أهل الرواية بجر الولد أو رفعه، ثم ليحرَّرْ هذا المقام. اهـ وقال الصبان في أول باب نعم وبئس نقلاً عن سم: ... ثم قياسُ ما ذكر في نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به ←

وأمَّا «ليس» فذهب الفارسيُّ[1] في «الحَلَبِيَّات»[2] إلى أنها حرفُ نفي بمنزلةِ «ما» النافية، وتَبِعه على ذلك أبو بكر بنُ شُقَير[3].

وأما «عسى» فذهبَ الكوفيون إلى أنها حرفُ تَرَجٍّ بمنزلةِ «لعلَّ»، وتبعهم على ذلك ابنُ السرَّاج[4].

والصحيحُ أن الأربعة أفعالٌ؛ بِدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنَّ، كقوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالغُسْلُ أَفْضَلُ»[5]،

= وتخريجُ ذلك على أن «ما» نافية مهملة، «هي» مبتدأ، «بنعم» الباء حرف جر زائد، «نعم» اسم بمعنى الممدوح، وهو خبر المبتدأ مبني على الفتح، وله محلَّان: أحدهما: جر بالنظر إلى الباء، وثانيهما: رفع بالنظر إلى الخبرية، «الولد» بدل أو عطف بيان على «نِعم» بالنظر إلى محله الثاني، أو الباء أصلية، و«نعم» في محل جر بها، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله: «هي»، و«الولد» نعت مقطوع؛ فهو خبر مبتدأ محذوف، وقِس إعرابَ المثال الثاني على هذا.

من قوله: ما هي بنعم الولد .... ولعلهم يروونه بالجر، فإن فُرض أنهم يَروُونه بالرفع فلعلَّه مقطوع عما قبله، وكذا يقال في العير من قوله: على بئس العير. وانظر: «حاشية يس على مجيب الندا» (١/ ٧٤).

(1) هو الحسن بن أحمد الفارسي الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية، وواحد زمانه فيها، طوَّف بلاداً كثيرة، وبرع من طلبته جماعة كابن جني والربعي، وكان متهماً بالاعتزال، من تصانيفه: «الإيضاح»، و«التكملة»، و«الحجة»، و«تعليقة على كتاب سيبويه». توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ. «بغية الوعاة» (١/ ٤٩٦-٤٩٨)، و«الأعلام» (٢/ ١٧٩-١٨٠).

(2) «المسائل الحلبيات» اسم كتاب صنَّفه أبو علي الفارسي في حلب، كما صنَّف «البغداديات» ببغداد، و«البصريات» بالبصرة، و«الشيرازيات» بشيراز. وقوله في «الحلبيات» (ص٢١٠-٢١١).

(3) هو أبو بكر أحمد بن الحسن ابن شقير، عالم بالنحو بغدادي في طبقة ابن السراج، ألَّف مختصراً في النحو و«المذكر والمؤنث» و«المقصور والممدود». مات سنة ٣١٧ هـ. «بغية الوعاة» (١/ ٣٠٢)، و«الأعلام» (١/ ١١٠).

(4) محمد بن السَّرِيّ بن سهل، أبو بكر، أحد أئمة الأدب والعربية، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني، ويقال: ما زال النحوُ مجنوناً حتى عقَّله ابن السراج بـ«أُصوله». مِن كتبه: «الأصول في النحو»، و«شرح كتاب سيبويه». مات شابًّا سنة ٣١٦ هـ. «الأعلام» (٦/ ١٣٦)، و«بغية الوعاة» (١/ ١٠٩-١١٠).

(5) حديث حسن لغيره، رواه الإمام أحمد من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه (٢٠١٧٧)، وأصحاب «السنن» ما عدا ابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن. وانظر تخريجه مفصلاً في «المسند» (٣٣/ ٢٨٠-٢٨١) طبعة مؤسسة الرسالة.

والمعنى: من توضأ يومَ الجمعة فبالرُّخْصةِ[1] أخَذ، ونِعْمَتِ الرُّخْصَةُ الوُضُوءُ، وتقول: «بِئْسَتِ المرأةُ حمَّالةُ الحطب، وليست هندٌ مفلحةً، وعَسَتْ هندٌ [أَنْ] تزورنَا».

وأمَّا ما استدل به الكوفيُّون فَمُؤَوَّلٌ على حذفِ الموصوف وصفتِه، وإقامةِ معمول الصفة مُقامَها، والتقدير: ما هِيَ بِولدٍ مَقُولٍ فيه: نِعْمَ الوَلَدُ، ونِعْمَ السَّيْرُ عَلَى عَيْرٍ مَقُولٍ فيه: بئسَ العَيْرُ؛ فحرفُ الجر في الحقيقة إنما دخل على اسمٍ محذوف كما بيَّنا، وكما قال الآخر: [الرجز]

٨- وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ [وَلَا مُخَالِطُ اللَّيَانِ جَانِبُهْ][1]

(١) ٨- لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبَه إلى قائل معين، وقد استشهد به كثيرٌ من العلماء، منهم الأشموني في باب نعم وبئس (رقم ٧٤٤).

اللغة: «اللَّيان» بفتح اللام - مصدرُ لَانَ، مثل اللِّين، تقول: لانَ يَلِين لِيناً ولَياناً، هذا هو المعروف في معاجم اللغة، لكن قال العلامة السجاعي: «واللِّيان بكسر أوله بمعنى اللِّين» ولم أجد لذلك وجهاً، إلا أن يُحمل على أنه جعله مصدر لَايَنَهُ، وهو بعيدٌ كلَّ البعد، واللَّيان واللِّينُ: السهولة ونعمة العيش والرخاء، وقد رُوي صدر البيت كما في «الأشموني»:

عَمْرُكَ مَا زَيْدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ

المعنى: يصف أنه أَرِق ليلتَه، وطال سهرُه، وجفا جنبه عن الفراش، فكأنه نائمٌ على شيء خشن لا لِينَ فيه.

الإعراب: «والله» الواو حرف قَسَم وجر، ولفظ الجلالة مُقسم به مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلّق بفعلٍ قسم محذوف، أي: أُقسم والله، وقوله: «ما ليلي» ما: نافية تعمل عمل «ليس» عند الحجازيين، وهي مُهملة عند بني تميم، «ليلي» اسم «ما» على لغة الحجازيين، ومبتدأ على لغة بني تميم، وعلى كل حال هو مرفوعٌ بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، وليل مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «بِنامَ» الباء حرف جر زائد، وهي داخلة على مقدر ليس مذكوراً في الكلام، والتقدير: ما ليلي بليل نام صاحبه، و«ليل» المقدر هو خبر «ما» أو خبر المبتدأ، وهو منصوب على الأول ومرفوعٌ على الثاني، وعلامةُ نصبه أو رفعه فتحة أو ضمة مقدرة على آخِره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الزائد، و«نام»: فعل ماض مبني على الفتح [لا محلَّ له من الإعراب]، «صاحبه» صاحب: فاعل «نام» مرفوع بالضمة الظاهرة، وصاحب مضاف=

(١) وقال الأصمعي: معناه: فبالسنة أخذ ونعمت السنة، وقال بعضهم: فبالفريضة أخذ ونعمت الفريضة. انظر: «حاشية السيوطي على سنن النسائي» (٣/ ٩٤)، و«نيل الأوطار» للشوكاني (١/ ٢٩٥).

أي: بليلٍ مَقُولٍ فيه[1]: نامَ صاحبُه.

= والهاء ضمير الغائب مضاف إليه في محل جر، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب أو رفع نعت لـ «ليل» المحذوف، وقيل: هذه الجملةُ في محل نصب مَقول لقول محذوف؛ وهذا القول المحذوف هو الذي يكون نعتاً لـ «ليل» المحذوف، وأصلُ الكلام على هذا: والله ما ليلي بليلٍ مَقولٍ فيه: نام صاحبُه، «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، «مخالط» معطوف على محل قوله: «بليل نام صاحبه»: إن جعلتَ محلها نصباً نصبته، وإنْ جعلت محلها رفعاً رفعته؛ ويجوز جرُّه على أن يكون نعتاً لـ «ليل» المحذوف تبعاً لِلفظه، ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه خبرُ مبتدأ محذوف(*)، والجملة معطوفة على جملة: «نام صاحبه»، ومخالط اسم فاعل من خالَطَ، وهو مضاف، و«الليان» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعولِه؛ وقوله: «جانب» من «جانبه» فاعل بـ «مخالط»، وجانب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «بنام» فإن الباء حرف جر، و«نام» فعل ماض، وهذان أمران متفق عليهما بين الكوفيين والبصريين، فلا يختلف أحدٌ في أن الباء حرف جر، كما لا يختلف أحد أن «نام» فعل ماض. ومن المتَّفَق عليه بينهما أيضاً أن حرف الجر لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعاً على الفعل، وإذا كان ذلك كذلك فقد اتَّفقوا على أن هذه الباء داخلة في التقدير على اسم، كما قررنا في الإعراب، وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حُجة الكوفيين القائلين: إن «نِعم» اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، وطريقُ الإبطال أن يقال: لا يَلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمةٍ ما أن تكون هذه الكلمة اسماً؛ لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجر داخلٌ على كلمة أخرى محذوفة من اللفظ كما في هذا البيت، وذلك أن كلمة «نام» فعل بالإجماع مِن الفريقين كما قلنا، وقد دخلت عليها في اللفظ باءُ الجر؛ فلم يدلَّ دخولها على خروجِ الكلمة من الفعلية إلى الاسمية؛ فيكون دخول الباء على «نِعم» في قول القائل: «ما هي بنعم الولَد»، ودخول «على» على «بئس» في قول الآخَر: «على بئس العير» غيرَ دال على اسمية «نعم وبئس»، ويَبقى أن دليلنا على فعليتهما دخولُ علامة الأفعال عليهما كتاء التأنيث في نحو: «فبها ونِعمت» وفي نحو: «بئست المرأة حمالة الحطب».

فإنْ قلتَ: فلِماذا أَوَّلْتَ دليلَ الكوفيين، وزعمتَ أن مدخول حرف الجر محذوف، ولم تُؤوّل دليل البصريين؟

فالجواب عن ذلك: أنني وجدتُ دخول تاء التأنيث على هذه الأفعال مطرداً في الكلام، فلم أجرُؤ على تأويله، ووجدتُ دخول حرف الجر غيرَ مطرد في الكلام، كما وجدت حرف الجر يدخل في اللفظ على ما ليس باسم باتفاق الفريقَين، ووجدتُ الفريقين يُؤولون هذا كما في هذا الشاهد، فلذلك جرؤتُ على تأويل دليل الكوفيين.

(*) أو خبر مقدم و«جانبه» مبتدأ مؤخر كما أعربه الفحام.

(1) سقط قوله: «مقول فيه» من بعض النسخ المخطوطة، وهو الأظهر؛ لأنه إنما يُحتاج إلى تقدير القول إذا لم يمكن جعل الجملة صفةً بنفسها كما في قوله: ما هي بنعم الولد؛ إذ الجملة إنشائية، وأما لو أمكن - كما ←

[الأمر وعلامته]

ولَمَّا فرغتُ مِن ذكر علاماتِ الماضي، وحكمِه، وبيانِ ما اخْتُلِفَ فيه منه، ثَنَّيْتُ بالكلام على فِعل الأمر؛ فذكرتُ أنَّ علامتَه التي يُعرف بها مُركَّبة من مجموعِ شيئَين، وهما دلالتُهُ على الطلب، وقبولُه ياء المخاطبة، وذلك نحوُ: «قم» فإنه دالٌّ على طلبِ القيام، ويَقبل ياء المخاطبة، تقول إذا أمرتَ المرأة: «قُومِي»، وكذلك: «اقعدْ، واقعُدِي، واذهبْ، واذهَبِي»، قال الله تعالى: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦].

فلو دَلَّتِ الكلمةُ على الطلب ولم تقبَلْ ياء المخاطبة، نحو: «صَهْ» بمعنى: اسكُت، و«مَهْ» بمعنى: اكْفُفْ[1]، أو قَبلتْ ياءَ المخاطبة ولم تدلَّ على الطلبِ نحو: «أنتِ يا هند تَقُومِينَ وتَأْكُلِين»، لم يكنْ فعل أمرٍ.

[حُكم فعل الأمر]

ثم بيَّنتُ أن حكمَ فعل الأمر في الأصل البناءُ على السكون، كاضربْ، واذهبْ؛ وقد يُبنى على حذفِ آخِره، وذلك إن كان معتلًا، نحو: اغزُ، واخشَ، وارمِ؛ وقد يُبنى على حذف النون، وذلك إذا كان مُسنَداً لألف اثنَين، نحو: «قُومَا»، أو واوِ جمعٍ، نحو: «قُومُوا»، أو ياءِ مخاطبة، نحو: «قُومِي»؛ فهذه ثلاثةُ أحوال[2] للأمرِ أيضاً، كما أن للماضي ثلاثةَ أحوالٍ.

هنا - فلا حاجةَ إليه، وإذا دار الأمرُ بين تقدير محذوف وعدمِ تقديره فالأصل عدم التقدير كما ذكر المصنف نفسُه في «المغني»، ولعل هذا ما حمل المحقق رحمه الله على تأخير هذا الوجه - حين إعراب البيت - وتصديره بقوله: «وقيل».

(1) قيل: الصواب: انكفِفْ؛ لأن «مه» لازم واكفف متعدٍّ، وأُجيب بأن ما ذُكر غير مطرد، فإنه قد يفسر اللازم بالمتعدي وعكسه نحو: آمين لازم وقد فسروه باستجب وهو متعد، وأيضاً فإن اكفف يكون متعدياً ولازماً كما قال الجوهري وغيره. انظر: «حاشية الفيشي» (ص٢٤)، و«حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (٢/ ٩٠).

(2) بقيت حالٌ رابعة وهي بناؤه على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد ثقيلةً أو خفيفة. «الفيشي» (ص٢٤)، قلتُ: لولا أن المصنف سيذكر في حالات المضارع بناءَه على الفتح لاتصال نون التوكيد به لقُلنا: كلامُه هنا في الأمر الذي لم يتصل به شيء من خارج، فلا يُعترض عليه بهذه الحال الرابعة.

[ذكر الخلاف في «هلمَّ وهاتِ وتعالَ»]

ولَمَّا كان بعض كلماتِ الأمر مختلفاً فيه: هل هو فعلٌ أو اسم؟ نبَّهتُ عليه، كما فعلتُ مثلَ ذلك في الفعل الماضي، وهو ثلاثةٌ: هَلُمَّ، وهَاتِ، وتَعالَ.

فأمَّا «هَلُمَّ» فاختَلف فيها العربُ على لُغتين:

إحداهما: أن تلزمَ طريقة واحدة، ولا يختلف لفظها بحسَب مَن هي مسنَدة إليه؛ فتقولُ: هَلُمَّ يا زيدُ، وهَلُمَّ يا زيدَانِ، وَهَلُمَّ يا زَيدونَ، وَهَلُمَّ يا هندُ، وهَلُمَّ يا هندان، وَهلُمَّ يا هنداتُ، وهي لُغةُ أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾(١) [الأحزاب: ١٨] أي: ائتُوا إلينا، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾(٢) [الأنعام: ١٥٠] أي: أَحضِروا شهداءَكم، وهي عندهم اسمُ فعلٍ، لا فعلُ أمرٍ؛ لأنها وإنْ كانت دالَّةً على الطلب، لكنها لا تَقبل ياءَ المخاطَبة.

والثانية: أن تَلحقَها الضمائر البارزة، بحسَب مَن هي مُسندةٌ إليه، فتقول: هَلُمَّ، وَهلُمَّا، وَهلُمُّوا(٣)، وهَلْمُمْنَ، بالفَكِّ وسُكونِ اللام(1)، وهلُمِّي، وهي لُغة بني تميم، وهي عند هؤلاء فعلُ أمرٍ؛ لِدلالتها على الطلب وقبولِها ياءَ المخاطبة.

وقد تبيَّنَ بما استشهدتُ به مِن الآيتَين أن «هَلُمَّ» تُستعمَل قَاصِرةً ومُتعدية.

وأما «هَاتِ» و«تَعَالَ» فعدَّهما جماعةٌ مِن النحويين(2) في أسماء الأفعال،

(١) و«هلم» في هذه الآية الكريمة غير متعد إلى المفعول بنفسه، ومعناه: أقبِل.

(٢) «هلم» في هذه الآية الكريمة متعد إلى المفعول بنفسه، ومعناه: أحضِر.

(٣) وفي «صحيح البخاري» [(٤٤٣٢)] أنَّ النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه: «هلمُّوا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده».

(1) في «حاشية الآلوسي» (١/ ٥١): أن المراد بها ما هو مصطلح الصرفيين، وهو آخر الكلمة، أي: الميم الثانية هنا، قال: ويحتمل كون المراد باللام اللام التي قبل الميم الأولى، والأول هو الأولى. اهـ والظاهر أن الثاني هو الأولى؛ لأن سكون الميم الثانية معلوم مِن بناء الأمر على السكون إذا اتصلت به نونُ الإناث، وأما اللام فلا يُعلم سكونها، كيف وقد كانت مضمومة في الأصل - وهو هَلُمَّ - قبل تصريفه؟!

(2) ذكر المصنف في «شرح الشذور» (ص٤٥) أن الزمخشري ممن زعم ذلك في الكلمتين، وليُنظر في أيِّ موضع من كتبه قال بذلك في «تعال»، وأما «هات» فكلامُه فيه في «المفصل» (ص١٤٥).

والصوابُ أنهما فِعلا أمر؛ بدليل أنهما دالَّان على الطلب، وتَلحقهما ياءُ المخاطبة، تقول: «هَاتِي» و«تَعَالَيْ».

[حركة آخِر «هاتِ وتعالَ»]

واعلَمْ أنَّ آخِرَ «هاتِ» مكسور[1] أبداً، إلا اذا كان لجماعة المذكَّرين فإنه يُضم؛ فتقول: هاتِ يا زيدُ، وهاتِي يا هندُ، وهاتِيَا يا زيدان، أو يا هندانِ، وهاتِين يا هنداتُ، كلّ ذلك بكسر التاء(١)، وتقول: هاتُوا يا قومُ، بِضَمِّها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١]؛ وأنَّ آخِرَ «تعالَ» مفتوح في جميع أحواله مِن غير استثناء[2]، تقول: تعالَ يا زيدُ[3]، وتَعَالَيْ يا هندُ، وتعالَيَا يا زيدانِ(٢)، وتَعَالَوْا يا زيدون، وتَعَالَيْنَ يا هنداتُ، كلُّ ذلك بالفتح، قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، ومِنْ ثَمَّ لَحَّنوا مَن قال: [الطويل]

٩- تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي(٣)

---

(١) وبناءُ «هات - أو تعالَ - يا زيد» على حذف حرف العلة؛ وهو الياء في «هات»، والألف في «تعال»، وبناءُ «هاتِيا - أو تعالَيا - يا زيدان» على حذفِ النون، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع، ونظيرُه - في البناء على حذف النون - «هاتي - أو تعالي - يا هند»، و«هاتُوا - أو تعالَوا - يا زيدون»، فتفطَّن لذلك، والله يُوفقك.

(٢) وتقول: «تعالَيا يا هندان» أيضاً.

(٣) ٩- هذا عجز بيت لأبي فراس الحمداني، ابنِ عم سيف الدولة الحمداني ممدوحِ المتنبي، من كلمة يقولها وهو أسيرٌ في بلاد الروم، وصدر البيت مع بيتين سابقَين عليه قوله:

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ: ... أَيَا جَارَتَا، لَوْ تَشْعُرِينَ بِحَالِي

مَعَاذَ الهَوَى، مَا ذُقْتِ طَارِقَةَ النَّوَى ... وَلَا خَطَرَتْ مِنْكِ الهُمُومُ بِبَالِ

أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا ... تَعَالِي .... إلخ.

=

---

(1) لم يقل: مبني على الكسر لأنه مبني على حذف حرف العلة في «هاتِ يا زيد»، وعلى حذف النون في نحو: «هاتي يا هند». انظر: «حاشية الفيشي» (ص٢٥).

(2) أي: كما استُثني في «هات»؛ لأن الفتحة خفيفة ولا تعارض واو الجماعة، بخلاف الكسرة في «هاتِ».

(3) وهو في الأصل أمرٌ من تعالى يَتعالى أي: طلبٌ لمن كان في سفل أن يأتي محلًّا مرتفعاً، ثم استُعمل لمطلَق المجيء كما في كتب اللغة. «السجاعي» (ص١٦)، وانظر: «المصباح المنير» للفيومي (ع ل و).

بكسر اللام[1].

= وقد نسب العلامةُ الأمير في حاشيته على «شذور الذهب» البيتَ لأبي نواس، وهو انتقالُ نظر، والصواب ما ذكرناه من أنه لأبي فراس؛ وقد ذكر جار الله الزمخشري بيتَ الشاهد في تفسير سورة النساء مِن «الكشاف».

وأبو فراس صاحبُ هذه الأبيات شاعر مجيد مطبوع، ولكنه لا يُستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، وذاك لأنه من الشعراء المولَّدِين الذين جاءوا بعدما فسدت الألسنةُ، وكَثُرَ الدَّخيلُ، وفَشَا اللَّحن، فإنه وُلد في سنة (٣٢٠) من الهجرة، وتوفي في سنة (٣٥٧)، ولم يذكر المؤلف ولا الزمخشري هذا البيت على أنه شاهدٌ للمسألة، وإنما ذكره الزمخشريّ على سبيل التمثيل، وذكره المؤلف لِيحكم عليه بأنه لحن وخطأ؛ فلا اعتراضَ عليهما، وقد ذكره المؤلف أيضاً في كتابه «[شرح] الشذور» (رقم ٦) لمثل ما ذكره هنا.

اللغة: «ناحت»: بكت، وبكاء الحمام: تغريدُه، «لو تشعرين بحالي» يُريد: لو كنت تجدين مثلَ ما أنا فيه من الهم والآلام لفراق الأهل والأوطان ما سمع أحدٌ صوتك، «معاذ الهوى» أي: أعوذ بالله معاذاً: أي: ألجأ إليه لجوءاً، «طارقة النوى» النوى: البعد والفراق، وطارقته: ما يطرق منه ويحدُث.

المعنى: يصف حالَه في بعده عن أهله وخِلَّانِهِ، ووقوعه بين أيدي الأعداء أسيراً، ويبث ما يُلاقي من آلام الشوق، ويُصوِّر ذلك في صورةِ أنه رأى حمامة تغرد في مكان قريب منه، فشكا إليها ما به؛ وقال: إنك تغردين لأنك لا تشعُرِين بمثل شعوري، فأنت طليقةٌ وأنا أسير، وأنتِ على مقربة من فراخك وأنا بعيد عن صحبي وذوي قُرباي، ثم طلب إليها أن تحضُرَ إليه لكي تُقاسمه ما يجده من آلام.

الإعراب: «تعالي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع، «أقاسمك» أقاسم: فعل مضارع، مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والكاف ضمير المخاطبة المؤنثة مفعول به أول لـ «أقاسم»، مبني على الكسر في محل نصب، «الهموم» مفعول ثان لـ «أقاسم»، منصوب بالفتحة الظاهرة، «تعالي» مثل «تعالي» السابق في الإعراب، وهو تأكيدٌ له.

التمثيل به: محل التمثيل بهذا البيت قوله: «تعالي» حيث نطق بها هذا الشاعر مكسورةَ اللام؛ بدليلِ قوافي بقية الأبيات، والمعروفُ عن العرب أنهم يفتحون لام هذه الكلمة في كل حال من

---

(1) في «حاشية الآلوسي» (١/ ٥٣): لو قال: بكسر اللامين لكان أوضح وأولى فتأمل! اهـ أقولُ: لعلَّه بناه على استبعاد جمع الشاعر بين اللغتين في شطر واحد، لا على ورود الرواية بذلك، لكن قد يقال: لا استبعاد للجمع إذا كان الشاعر قد ألجأته القافيةُ إلى كسر الثاني دون الأول، بخلاف الجمع في حال عدم الضرورة والإلجاء، فتأمل!

[المضارع وعلامته]

ولَمَّا فرغتُ مِن ذكر علاماتِ الأمر وحُكمِه، وبيانِ ما اخْتُلِفَ فيه منه، ثَلَّثْتُ بذِكر المضارع:

فذكرتُ أن علامتَه أن يَصحَّ دخولُ «لم»[1] عليه، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]؛ وذكرتُ أنه لا بُدَّ أن يكون في أوله حرفٌ من حروف «نَأَيْتُ»[2] - وهي: النون، والألف، والياء، والتاء - نحو: «نَقوم،

= أحوالها، سواءٌ أأُسندت إلى الضمير المستتر، أم إلى الضمير البارز؛ لواحدة، أو لاثنين، أو لجمع؛ فيكون هذا الشاعر قد خالف لغةَ العرب، ومَن خالف لغة العرب في كلامه العربي يعتبر لاحناً، ولِهذا حكم العلماء على هذا الشاعر بأنه لحن في هذا البيت.

هذا تفصيلُ كلام الشارح وبيانه، ولكن هذا الذي ذكره الشارح غيرُ مُسلَّم به، وذلك لأن العلماء قد نصوا في هذه الكلمة على أن للعرب في استعمالها وجهَين:

الوجه الأول: التزام فتح لامها في كل الأحوال؛ فيكون شأن هذه الكلمة كشأنِ غيرها من الأفعال المعتلة الآخِر بالألف، مثل: تَغَاضَى وتَزَكَّى، كما ذكره المؤلف.

والوجه الثاني: أن يفتحوا اللام إذا أُسند إلى ضمير الواحد المذكر أو الاثنين، أو جمع النسوة، ويكسروا اللام إذا أسند إلى ضمير الواحدة، ويضموا اللام إذا أسند إلى جماعة الذكور، حكَوا أن أهل الحجاز يقولون: «تعالِي» بكسر اللام، وقرأ الحسن في الآية ٦١ من سورة النساء: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالُوْا إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ بضم اللام، وهي من القراءات الشاذة.

وهذا الوجه الثاني أقل في الاستعمال العربي من الوجه الأول، ولكنْ لا يَلزم من كونه قليلاً أن يكون المتكلم به لاحناً، وعلى ذلك يكون قول أبي فراس ليس لحناً، ولكنه جارٍ على لغة ضعيفة قليلة الاستعمال.

---

(1) هذه العلامة أنفع علامات المضارع على ما قيل، فلذلك اقتصر عليها كما فعل ابن مالك في «الخلاصة». انظر: «الكواكب الدرية على متممة الآجرّومية» للأهدل (ص٤١)، و«مجيب الندا» للفاكهي (ص٤٧).

(2) جُمعت أيضاً في «أنيتُ» بمعنى أدركت، و«نأتي» و«أتين»، ورُجح الثاني لكون كل حرف تضعيفَ ما قبله؛ إذ الهمزة لواحد وهو المتكلم وحده، والنون لاثنين وهما المتكلم ومَن معه والمتكلم المعظم نفسه، وهكذا. انظر: «مجيب الندا» (ص٤٧-٤٨).

وأَقوم، ويَقوم، ونَقوم، وتَقوم»، وتُسَمَّى هذه الأربعةُ «أحرفَ المُضارَعَة»[1] (١).

وإنما ذكرتُ هذه الأحرفَ بِسَاطاً[2] وتمهيداً للحكم الذي بعدها، لا لأعرِّفَ بها الفعلَ المضارعَ[3]؛ لأنَّا وجدناها تدخُل في أول الفعل الماضي، نحو: «أكرمتُ زيداً» و«تعلمتُ المسألةَ» و«نَرْجَسْتُ الدواءَ»: إذا جعلتُ فيه نرجساً، و«يَرْنَأْتُ الشَّيْبَ»: إذا خضبتُه باليُرنَّاء[4]، وهو الحِنَّاء، وإنما العُمدةُ في تعريف المضارع دخولُ «لم» عليه.

[حكم المضارع باعتبار أوله وآخِره]

ولَـمَّا فرغتُ مِن ذكر علامات المضارع شرعتُ في ذكر حُكمه؛ فذكرتُ أنَّ له حُكمَين: حكماً بِاعتبارِ أوله، وحكماً باعتبار آخِره.

فأمَّا حُكمه باعتبارِ أوَّلِه فإنه يُضمُّ تارةً، ويُفتح أخرى؛ فيُضمُّ إن كان الماضي أربعةَ

---

(١) يُشترط في هذه الحروف الأربعة الألف والنون والياء والتاء - لكي تكونَ دالة على أن ما بدئ بها فعل مضارع - شرطان، الأول: أن تكون زائدة، فلو كانت أصلية لم تدلَّ على أن مدخولها فعل مضارع؛ لأنها تكون في أول الفعل الماضي، نحو: أكل وأخذ وأمر، ونحو: نفع وَنَقَمَ ونَعسَ، ونحو: يفع ويَنع ويَئِسَ، ونحو: تَبعَ وتَجر وتَخِذَ، والشرط الثاني: أن تكون الألف دالة على المتكلم نحو: أكتب، والنون دالة على المتكلم ومعه غيره نحو: نكتب، أو على المتكلم المعظم نفسَه لكونه عظيماً في حقيقة الأمر أو لكونه يدَّعي العظمة نحو: نكتُب، والياء دالة على الغائب المذكر مفرداً كان أو غيره ظاهراً أو غيره - نحو: يكتب زيد وزيد يَكتب، وكذلك المثنى والجمع، أو على جمع الغائبات نحو: يكتب الهندات، والتاء دالة على المخاطب - مفرداً أو مثنى أو جمعاً - نحو: تكتب يا زيدُ وتكتبان يا زيدان وتكتبُون يا زيدون، أو على الغائبة نحو: تكتُب هند، أو الغائبتَين نحو: الهندان تكتبان.

---

(1) وتسمى أيضاً هذه الأحرف بالزوائد الأربع؛ لأنها مزيدة على الماضي الذي هو الأصل؛ وقد صار هذا الاسم عَلَماً بالغلبة عليها، فلا ينصرف عند الإطلاق إلا إليها. انظر: «الكواكب الدرية» للأهدل (ص٤١).

(2) في بعض النسخ: «بسطاً»، والمعنى: توطئةً وتمهيداً. «الآلوسي» (١/ ٥٤).

(3) مِن النحاة مَن جعل افتتاحه بأحدها من علاماته أيضاً، بل قيل: إن التمييز بها أولى من التمييز بـ«لم» لعدم انفكاكها عنه، ولاتصالها به، وعليها اقتصر كثيرون كالزمخشري في «المفصل» (ص٢٤٤) وابن مالك في «التسهيل» (ص٤). انظر: «مجيب الندا» (ص٤٧).

(4) يجوز فيه أكثر من ضبط، من ذلك: يُرَنَّأ، ويُرَنَّاء، ويَرْنَأ.

أحرف؛ سواءٌ كانت كلُّها أصولاً، نحو: «دحرج يُدحرِج»، أو كان بعضُها أصلاً وبعضُها زائداً، نحو: «أكرم يُكرم»؛ فإن الهمزةَ فيه زائدة؛ لأن أصله: كَرُمَ، ويُفتح إن كان الماضي أقلَّ من الأربعة، أو أكْثَرَ منها؛ فالأول نحو: «ضرب يَضْرِبُ» و«ذَهَب يَذْهَبُ» و«دخَل يَدْخُلُ»، والثاني نحو: «انطلق يَنْطَلِقُ» و«استخرج يَسْتَخْرِجُ».

وأما حكمُه باعتبار آخِره، فإنه تارةً يُبنى على السكون، وتارةً يُبنى على الفتح، وتارةً يُعرب؛ فهذه ثلاثُ حالات لآخِرِه، كما أن لآخِرِ الماضي ثلاثَ حالات، ولآخِرِ الأمرِ ثلاثَ حالات.

[بناء المضارع على السكون]

فأما بناؤه على السكون فمَشروطٌ بأنْ يتصل به نونُ الإناث[1]، نحو: «النسوة يَقُمْنَ»، و﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ومنه: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ لأن الواو أصلية، وهي واوُ عَفَا يَعْفُو، والفعلُ مبني على السكون لاتصاله بالنونِ، والنونُ فاعل مضمر، عائد على المطلقات، ووزنه: يَفْعُلْنَ، وليس هذا كـ «يَعْفُونَ» في قولك: «الرجال يَعْفُونَ»؛ لأنَّ تلك الواو ضميرٌ لجماعة المذكَّرينَ كالواو في قولك: «يَقومُون»، وواوُ الفعل حُذِفَت، والنونُ علامة الرفع، ووزنه: يَفْعُونَ، وهذا يقال فيه: «إلا أن يَعْفُوا» بحذف نونه، كما تقول: «إلا أن يَقومُوا»، وسيأتي شرحُ ذلك كُلِّه[1].

---

(١) وإنما بُني الفعل المضارع عند اتصالِه بنون الإناث رجوعاً إلى الأصل في الأفعالِ وهو البناء؛ لأن شبهه بالاسم الذي كان سببَ إعرابه قد عارضَه ما هو من خصائص الأفعال وهو لحاقُ هذه النون التي لا تتصل إلا بالفعل، وإنما كان بناؤه مع هذه النون على السكونِ لأن الأصل في البناء أن يكونَ على السكون.
ثم إذا دخل عليه والحالةُ هذه عاملُ نصب نحو: «المقصِّرات في واجباتهن لن يُفلحْن» فهو مبني على السكون في محل نصب، وإن اتصلَ به عامل جزم نحو: «إن لم تقمْنَ بواجبكن فلا خيرَ فيكن» فهو مبني على السكون في محل جزم.

---

(1) هذا أولى من قول المصنف سابقاً وقول غيره: نون النسوة؛ لأنه لا يتناول غيرَ العاقل.

[بناء المضارع على الفتح]

وأمّا بناؤه على الفتح فمَشروط بأنْ تُباشِرَه نونُ التوكيد[1] لفظاً وتقديراً، نحو: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤]، واحترزتُ بذكر المباشرة مِن نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩] ﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٨٦] ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا﴾ [مريم: ٢٦]؛ فإن الألف في الأول والواو في الثاني والياء في الثالث فاصلةٌ بين الفِعل والنون، فهو مُعربٌ لا مبنيّ[(١)].

وكذلك لو كان الفاصلُ بينهما مقدَّراً، كان الفعلُ أيضاً مُعرَباً، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧]، و﴿وَلَتَسۡمَعُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] مثله؛ غيرَ أن نون الرفع حُذفت تخفيفاً لتوالي الأمثال[2]؛ ثم التقى ساكنان[(٢)] أصلُه قبل دخول الجازم: «يصدُّونَنَّك»[3]؛ فلَمَّا دخل الجازمُ - وهو «لا» الناهيةُ - حُذفت النون؛

---

(١) ذكر قومٌ أن علة بناء الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد لفظاً وتقديراً هي أن الفعلَ رُكب مع النون مثلَ تركيب «خمسة عشر»، فأخذ حكم هذا المركب، والصوابُ أن علة البناء في هذه الحالة قصدُهم إلى دفع الإلباس؛ لأنه لو أُعرب بالضمة قبل النون لالتبس المُسنَد إلى الواحد المذكَّر بالمسند إلى الجمع، ولو جُعل الإعراب على نفس النون لكانَ فيه جعل الإعراب على ما يُشبِه التنوين، وهو مما لا يجوزُ.

(٢) أي: فحذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين، وإنما آثرُوا حذفَ الواو ولم يحذفوا النون لِما ذكره المؤلف، وهو شيئان؛ أحدهما: أن الواو حرف معتَل، والمعتل أولى بالحذف من=

---

(1) يقال: وكَّدتُ الكلامَ وغيرَه توكيداً، وأكَّدته تأكيداً، بالواو والهمزة. وكلاهما مستعمَل في مصنفات النحو.

(2) أي: الممنوع، وذلك إذا كانت كلها زوائد، فلا يَرِدُ نحو: النسوة جُنِنَّ؛ لأن الزائد المثل الأخير فقط. «حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية» (١/ ١١٧)، ولم تُحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها؛ إذ ليس هناك ما يدل عليها، بخلاف نون الرفع، فإنه يدل عليها التجرد من الناصب والجازم.
واعلم أن تقييد الأمثال الثلاثة بالزيادة لم نَرَه في شيء من كُتب الشيخ المحقق رحمه الله التي اطلعنا عليها، ومِن ثَمَّ لا تكاد تجده في كتب المعاصرين الذين يَقتفون أثره في الغالب، مع ورود إشكال توالي الأمثال في نحو: تتتابع وإنَّني وتيمَّم. والله المستعان.

(3) فيه نظر، لأنه قبل دخول الجازم ليس فعلَ طلب ولا شبهَه، فلا يؤكَّد إلا شذوذاً، فالصوابُ أن أصله قبل دخول الجازم والتوكيد: يَصُدُّونَك، فدخل الجازم فصار: لا يَصُدُّوك، ثم أُكد فالتقى ساكنان . . . إلخ. انظر: «السجاعي» (ص١٧)، و«الفيشي» (ص٢٨).

فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحُذفت الواو؛ لاعتلالها، ووجودِ دليل يدلّ عليها وهو الضمة، وقدّر الفعل مُعرَباً - وإن كانت النون مباشرةً لآخِره لفظاً - لِكونِها منفصلةً عنه تقديراً، وقد أشرتُ إلى ذلك كُلِّه مُمثّلاً[1].

[إعرابُ المضارع]

وأمّا إعرابُه؛ ففيما عدا هذَين الموضعين، نحو: «يَقُومُ زَيْدٌ»، وَ«لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ»، وَ«لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ».

□ □ □ □

= الصحيح، وثانيهما: أن حذف الواو يبقى معه ما يدل على المحذوف، وهو الضمة التي من قبلها، فأما النونُ فلو أنها حذفت لم يبقَ في اللفظ ما يدلّ عليها؛ وإذا دار الأمرُ بين حذفِ ما يبقى في اللفظ دليل عليه وحذفِ ما لا يبقى في اللفظ دليلٌ عليه، رجّحنا ما يبقى في اللفظ دليل عليه.

---

(1) يجوز فيه فتح المثلثة على أنه اسم مفعول حال من اسم الإشارة، والكسرُ على أنه اسم فاعل حال من تاء «أشرت»، والأول أولى.

[الحرف]

ص - وأَمَّا الحَرْفُ فَيُعْرَفُ: بِأَنْ لا يَقْبَلَ شَيْئاً مِنْ عَلاماتِ الِاسْمِ، والفِعْلِ، نحوُ: «هلْ، وبلْ»؛ ولَيسَ مِنهُ: «مَهما»، و«إِذْما»، بَلْ «ما» المَصْدَرِيَّةُ، و«لَمَّا» الرَّابِطَةُ في الأَصَحِّ.

[علامة الحرف]

ش - لمَّا فرغتُ من القول في الاسم والفعل، شرعتُ في ذِكر الحرف، فذكرتُ أنه يُعرفُ بأن لا يَقبلَ شيئاً مِن علامات الاسم، ولا علاماتِ الفعل[1]، نحو: «هل» و«بل»؛ فإنهما لا يَقبلان شيئاً من علامات الأسماء، ولا شيئاً مِن علامات الأفعال؛ فانتفى أن يكونَا اسمين، وأن يكونَا فِعلين، وتعيَّن أن يكونا حرفَين؛ إذ ليس لَنَا إلا ثلاثة أقسام، وقدِ انتفى اثنانِ؛ فتعيَّن الثالث.

[الخلاف في حرفية «إذما ومهما وما ولَمَّا»]

ولَمَّا كان من الحروف ما اختُلِفَ فيه: هل هو حرف أو اسم؟ نَصَصتُ عليه كما فعلتُ في الفعل الماضي وفعلِ الأمر، وهو أربعةٌ: إذْما، ومَهْمَا، وما المصدرية، ولمَّا الرابطة.

فأمَّا «إذْما» فاختَلف فيها سيبويه وغيرُه: فقال سيبويه: إنها حرفٌ بمنزلة «إن» الشرطية[2]، فإذا قُلتَ: «إذمَا تقمْ أَقُمْ» فمعناه: إنْ تَقُمْ أَقُمْ، وقال المبرد[3] وابن

---

(1) أي: ما ذُكر منها هنا وما لم يُذكر، فالإحالةُ على شيء أعمَّ مما هنا، ولكنه ليس بمجهول مِن كل وجه، بل يستفيده الطالبُ من غير هذا المؤلِّف، أو بمعونة المعلِّم، فلا إشكالَ حينئذٍ.

(2) أي: في مجرد الدلالة على التعليق، مِن غير دلالة على زمان أو مكان أو ذات عاقلة أو غيرِها. «حاشية الفيشي» (ص٢٩).

(3) هو محمد بن يزيد الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، قال السيرافي: كان الناس بالبصرة يقولون: ما رأى المبرد مثلَ نفسه. له من التصانيف: ←

السرَّاج والفارسيُّ: إنها ظرفُ زمان، وإن المعنى في المثال: مَتَى تقُمْ أقُمْ، واحتجُّوا بأنها قبلَ دخول «ما» كانت اسماً، والأصلُ عدم التغيير، وأُجيبَ بأن التغيير قد تحقَّق قطعاً، بدليل أنها كانت للماضي، فصارتْ لِلمستقبل، فدلَّ على أنها نُزع منها ذلك المعنى ألبتةَ[1]، وفي هذا الجواب نظر[١] لا يحتمِلُه هذا المختصَر.

وأمَّا «مهما» فزعم الجمهورُ أنها اسم، بدليلِ قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فالهاء من «به» عائدةٌ عليها[2]، والضميرُ لا يَعُود إلا على الأسماء، وزعم السُّهيليُّ[3] وابن يَسْعُون[4] أنها حرف[٢]، واستدَلَّا على ذلك بقولِ زهير[5]: [الطويل]

---

(١) حاصلُ هذا النظر أنه لم يرتض الجواب الذي أجاب به أنصار سيبويه، وذلك لأن خروجَ الكلمة من دلالتها على زمانٍ إلى دلالتها على زمان آخَرَ لا يلزم منه خروجُها عن أصلها في النوع من كونها اسماً أو فعلاً؛ فإن الفعل الماضي دالٌّ على الزمان الماضي، وإذا دخلتْ عليه (إن) الشرطية دل على الزمان المستقبل، والفعل المضارع دال على الحال والاستقبال؛ ومتى دخلت عليه (لم) النافية دل على الماضي، ومع ذلك فإنَّ أحداً من العلماء لم يذهب إلى أن واحداً من هذين الفعلَين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلاً مضارعاً أو الثاني فعلاً ماضياً، مثلاً.

(٢) ظاهرُ كلام المؤلف أن القائل بأنها حرف يقول: إنها حرف في كل كلام وردتْ هي فيه، ولهذا =

«الكامل» و«المقتضب» و«التعازي والمراثي» وغيرها. توفي سنة ٢٨٥هـ. «الأعلام» (٧/ ١٤٤)، و«بغية الوعاة» (١/ ٢٦٩-٢٧١).

(1) من البَتّ، وهو القطع، أي: قطعاً. «الفيشي» (ص٢٩).

(2) وكذلك «ها» من «بها» عائد عليها عند الزمخشري وغيره، إلا أن الضمير الأول ذُكِّر باعتبار لفظ «مهما» والضمير الثاني أُنث باعتبار معناها، قال في «المغني» (ص٤٣٥): والأولى أن يعود ضمير «بها» لآية. اهـ فمِن ثم اقتصر في الاستدلال على الضمير الأول المذكر.

(3) هو عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، حافظ عالم باللغة والسِّيَر، ضرير، وُلد في مالَقة، وعَمِي وعمره ١٧ سنة، نسبتُه إلى سُهَيل (من قرى مالقة)، من كتبه: «الروض الأنف» في شرح «السيرة النبوية» لابن هشام، و«نتائج الفكر». توفي سنة ٥٨١ هـ. «الأعلام» (٣/ ٣١٣).

(4) هو يوسف بن يبقى ابن يسعون التجيبي الباجلي، ويُعرف أيضاً بالشنشي، كان أديباً نحويًّا لغويًّا فقيهاً فاضلاً، حسَن الخُلُق، ألَّف: «المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح» وغيره. مات في حدودِ سنة ٥٤٠ هـ. انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٣٦٣)، و«الأعلام» (٨/ ٢٥٦).

(5) زهير بن أبي سُلمى المزني، حكيم الشعراء في الجاهلية ومِن أصحاب المعلقات، في أئمة الأدب من يفضله على شعراء العرب كافة، له ديوان شعر مطبوع. توفي سنة ١٣ ق هـ. «الأعلام» (٣/ ٥٢)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١/ ١٣٧) فما بعدها.

١٠- ومَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ(١)

= استدل على بُطلان ذلك بمجيئها اسماً في بعض الاستعمالات كالآية الكريمة، واستدل لكونها اسماً في الآية بِعَود الضمير عليها، لكن من العلماء مَن زعم أن الذين يقولون: إنها حرف لا يَرَون أنها في كل كلام تجيء فيه تكون حرفاً، بل هم يَرون أنها قد تكون حرفاً في كلام ما، مثل ما ذكره في بيت زهير، وهذا لا ينافي أنها تكون اسماً في كلام آخر مثل الآية الكريمة.

(١) ١٠- هذا البيت لِزهير بن أبي سُلْمَى المُزَني، من مُعلَّقته المشهورة التي أولها:

أَمِـنْ أُمِّ أَوْفَـى دِمْـنَـةٌ لَـمْ تَـكَـلَّـمِ بِحَوْمَـانَـةِ الـدَّرَّاجِ فـالـمـتَـثَـلَّـمِ؟

وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة منهم الشارح في كتابه «مغني اللبيب» في مباحثِ «مهما» (رقم ٥٣٩)، والأشموني في باب عوامل الجزم (رقم ١٠٥٩).

اللغة والرواية: «أم أوفى»: كنية امرأة، «دِمْنَة» بكسر الدال وسكون الميم - هي كل ما بقي في الديار مِن آثار الناس بعد ارتحالهم، «لم تَكلَّم»: أصله: لم تتكلم، فحذف إحدى التاءين، والمراد أنها لم تخبر عمَّن تركوها أين منازلهم الآن وكيف أحوالهم، و«حومانة الدراج، والمتثلم»: اسما مكانَين، و«خليقة» أي: خصلة، وسَجيَّة، وطبيعة، و«خالها» أي: ظنَّها وحَسِبها.

معنى بيت الشاهد: يقول: إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما اصطنع من المحاولات لإخفائها عن الناس فلا بدَّ من أن تظهرَ لهم في بعض أعماله، وقديماً قالوا: ما فيك يَظهر على فيك، ومَن كتم الناس سره فضح الله ستره.

الإعراب: في إعراب هذا البيت خلافٌ بين العلماء يترتب على بيانِه معرفة السبب في استشهاد المؤلف به ههنا، ونحن نُعربه على ما ذهب إليه السهيلي وابن يسعون، ثم نُعربه على ما ذهب إليه جمهور البصريين، وحينئذٍ يتضح الأمر غايةَ الاتضاح، فنقول:

قال السهيلي: «مهما» حرف شرط جازم يجزم فعلَين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو فعل الشرط، مجزوم بـ«مهما»، وعلامةُ جزمه السكون، «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر «تكن» مقدم على اسمه، وعند مضاف و«امرئ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «من» حرف جر زائد، «خليقة» اسم «تكن»، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، «وإن» الواو عاطفة على محذوف، إنْ: حرف شرط جازم يجزم فعلَين؛ الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، «خالها» خال: فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم، وهو فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود إلى «امرئ»، وها: مفعول أول مبني على السكون في محل نصب، «تَخفَى» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامةُ رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى «خليقة»، وجملة الفعل والفاعل في =

وتقريرُ الدليل أنهما أعربا «خليقةٍ» اسماً لـ «تكن»، و«مِن» زائدة؛ فتعيَّن خُلُوُّ الفعل

= محل نصب مفعول ثان لـ «خال»، «على الناس» جار ومجرور متعلق بـ «تخفى»، وجواب الشرط الذي هو «إنْ» محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو «مهما»، وستعرفُه، والتقدير: إن خالها تخفى على الناس فليست تخفَى عليهم، والمعطوف عليه المحذوف الذي تعطف الواو عليه جملة الشرط تقديره: إن خالها لا تخفى على الناس وإنْ خالها تخفى، وقوله: «تُعْلَم» فعل مضارع مبني للمجهول جواب الشرط الذي هو «مهما»، مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر لأجل الرَّوِيِّ.

وتقديرُ البيت على هذا الإعراب: إن تكن خليقة عند امرئ تُعلم، إن خالها لا تخفى على الناس، وإن خالها تخفى عليهم فليستْ تخفى.

وقال الجمهور: «مهما» اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مع ذلك مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «تكن» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، واسمُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى «مهما»، وإنما جعل هذا الضمير مؤنثاً تبعاً لمعنى «مهما»؛ لأن لفظها مذكر، والمرادُ منها ههنا الخليقة فهي مُفسّرة بمؤنث؛ فجاز تأنيثُ الضمير الراجع إليها بهذا الاعتبار، وقوله: «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر «تكن»، وعند مضاف و«امرئ» مضاف إليه، «من خليقة» بيان لـ «مهما»؛ فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف حال منها نفسِها على رأي سيبويه، أو مِن ضميرها المستكن في «تكن» عند الجمهور، وإعرابُ الشطر الثاني كإعراب السهيلي السابقِ، وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا: أيُّما صفة تكن هي عند امرئٍ حالَ كونها كائنةً من خليقة إنْ خالها لا تخفى . . . إلخ. وأجاز الجمهورُ أيضاً أن تُعرَب «مهما» اسمَ شرط جازمـ[ـاً] خبر[اً] مقدمـ[ـاً] لـ «تكن»، مبنيـ[ـا] على السكون في محل نصب، و«تكن» فعل الشرط، و«من» زائدة، و«خليقة» اسم «تكن»، و«عند» متعلق بـ «تكن»، وتقدير البيت على هذا الوجه من الإعراب هكذا: أيَّ شيء تكون الخليقة عند امرئ إن خالها لا تخفى على الناس . . إلخ.

الشاهد فيه: قوله: «مهما» حيث ذهب السهيلي - وتبعه ابن يسعون - إلى أن هذه الكلمة في هذا البيت حرفٌ دال على الشرط لا محلَّ له من الإعراب، وزعما أنه لا يجوز أن تكون هنا اسماً، وإن كانا يُجوِّزان في تركيب آخَرَ أن تجيء هذه الكلمة اسماً، والسر عندهما في أنها لا تكون هنا اسماً أنها لو كانت اسماً لكانت إما مبتدأ مثل: «مَنْ» الشرطية في قولك: «مَنْ يَقم أقمْ معه»، وإما مفعولاً مقدماً مثل: «ما» الشرطية في قولِك: «ما تَدّخرْ ينفعك»، وزعَمَا أن «مهما» في هذا البيت لا يجوز أن تكون مبتدأ ولا يجوز أن تكون مفعولاً؛ فأما عدم جواز أن تكون مبتدأ فلأن محل جوازِ ذلك إذا كان في فعل الشرط ضميرٌ مُستتر يعود إليها كالضمير الذي في «يَقم» العائد إلى «من» في المثال المذكور، وزعَما أن «تكن» ليس فيها ضمير يَعود إلى «مهما»؛ لأن اسم «تكن» هو «خليقة» المجرور لفظاً بـ «من» الزائدة، وأما عدمُ جواز أن تكون مفعولاً فلأن محلَّ جواز ذلك إذا =

من الضمير، وكونُ «مهما» لا موضعَ لها من الإعراب؛ إذ لا يَليق بها ههنا لو كانَ لها مَحل أَنْ تكونَ إلَّا مبتدأ، والابتداءُ هنا متعذر؛ لِعدم رابطٍ يَربط الجملةَ الواقعة خبراً له، وإذا ثبتَ أنها لا موضعَ لها من الإعراب؛ تعيَّن كونها حرفاً[(١)].

والتحقيقُ أن اسم «تكن» مستتِر، و«من خليقة» تفسيرٌ لِـ «مهما»، كما أن «مِن آية» تفسير لـ «ما» في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، و«مهما» مبتدأ، والجملة خبر.

وأمَّا «ما» المصدرية؛ فهي التي تُسْبَك مع ما بعدها بمصدَرٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]، أي: وَدُّوا عَنَتكم، وقولِ الشاعر: [الوافر]

١١- يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا[(٢)]

= كان فعل الشرط متعدياً ولم يَنصب مفعوله مثل «تَدَّخر» في المثال السابق؛ فإنه فعل يتعدَّى إلى مفعول به، تقول: «يدخر عَليٌّ المال»، وهو لم ينصب مفعولاً في المثال، فلهذا جاز اعتبار «ما» في محل نصب مفعولاً به لـ «تدخر»، وفي البيت ترى أن فعل الشرط - وهو تكن - لا يتعدى إلى مفعول به، وليس يصح في أسماء الشرط غير الظروف إلا واحد من هذَين الإعرابين، وإذا لم يَصحّ في هذه الكلمة هنا واحدٌ من هذين الإعرابَين لزم أنها ليست اسماً، وإذا لم تكن اسماً فهي حرف.

وقد عرفتَ أن كلامَهما باطل؛ لأننا جعلناها مبتدأ، وجعلنا في «تكن» ضميراً يعود إليها، فقولهما: «إن جعلت مهما مبتدأ فليس في تكن ضمير» فاسد، وأيضاً فإنا أعربناها في المرة الثانية خبراً لـ «تكن»؛ فمثلها حينئذ مثل: «كيفما» في قولك: «كيفما تكن أكن»، فقولهما: «وليس لأسماء الشرط غير الظروف سوى هذين الإعرابين» غيرُ مُسلَّم؛ فتدبر ذلك كلَّه، والله ينفعك به؛ فإني أوضحتُه لك غايةَ الإيضاح.

(١) المراد أن اللفظ المفرد المبني إذا كان اسماً وجب أن يكون له موضع من الإعراب، فإذا لم يكن له محل من الإعراب كان حرفاً، و«مهما» لفظ مفرد مبني، وقد ثبت عند هؤلاء أنه لا محل له من الإعراب فكان حرفاً، والرد على ذلك الكلام معروف مِمَّا قررناه في بيان الاستشهاد بالبيت؛ فإنَّا بينَّا أن لها محلًّا من الإعراب، وهو الرفع إن جعلت مبتدأ، والنصب إن جعلت خبر «تكن».

(٢) ١١- لم أجد أحداً ممن استشهد(*) بهذا البيت نسبه إلى قائل معين.

اللغة: «ذَهاب» بفتح الذال المعجمة - مصدر ذهب، تقول: ذهَب يذهَب - مثل: منَع يمنَع - =

(*) من هؤلاء الزمخشري في «المفصل»، والمرادي في «الجنى الداني»، والسيوطي في «الهمع».

أي: يسرُّ المرءَ ذهابُ الليالي.

= ذَهاباً، مثل: جمال، وذُهوباً، مثل: قُعود، ومَذهباً، مثل: مَقعَد، فهو ذاهب وذَهوب - بفتح الذال - إذا سار أو مرّ.

المعنى: إن المرء يفرح بمرور الأيام، وهو لا يَدري أن في مرورها قطعاً لأجله؛ فكلما مَرَّ منها يوم انقطع خيطٌ مِن خيوط حياته.

الإعراب: «يَسُرُّ» فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، «المرءَ» مفعول به تقدم على الفاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة، «ما» حرف مصدري لا يعمل شيئاً غيرَ السبك، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «ذهب» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «الليالي» فاعل «ذهب»، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، و«ما» المصدرية مع ما بعدها في تأويل مصدر مرفوع فاعل «يسر»، والتقدير: يسر ذهابُ الليالي المرءَ، «وكان» الواو عاطفة، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، كان: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، «ذهابهن» ذهاب: اسم «كان» مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وذهاب مضاف و«هن»: ضمير عائد إلى «الليالي» مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، «له» اللام حرف جر، والهاء ضمير يعود إلى «المرء»، مبني على الضم في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بـ «ذهاب» الآتي، «ذهابًا» خبر «كان»، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ما» فإنها حرف تسبك مع ما بعدها بمصدر، وزعم الأخفش وابن السراج أن «ما» اسم موصول بمعنى الذي، والجملة التي بعده لا محل لها من الإعراب صلة، قيل لهما: فأين العائد على الموصول؛ لأن كل موصول اسمي لا بد له من صلة وعائد؟ فقالا: العائد ضمير محذوف، قلنَا لهما: دعوى الحذف باطلةٌ مِن وجهين:

الوجه الأول: أنه إن كان محذوفاً وجوباً فهو فاسد؛ لأن العائد لا يكون حذفه واجباً، ولو كان محذوفاً جوازاً لكان من اللازم أن يذكر في بعض التراكيب، ولكنَّا وجدناه لا يَظهر في تركيب من التراكيب أصلاً؛ وإلا فأنتم مطالَبون بأن تجيئوا بشاهد من كلام العرب المحتج بكلامِهم فيه ذِكر العائد على «ما» هذه، ولا سبيلَ لكم إلى هذا الدليل، فدلّ ذلك على بُطلان دعوى الحذف بنوعَيه.

الوجه الثاني: أنه يتصور الحذف إذا كان الواقع بعد «ما» فعلاً متعدياً نحو: «أعجبني ما اشتريتَ»، فإنك تستطيع أن تقدر: أعجبني الذي اشتريته، أما إذا كان الواقع بعد «ما» فعلاً قاصراً مثل: «ذهب» في بيت الشاهد، أو جملة اسمية نحو: «لا أصحبُك ما زيدٌ صديقك»، فإنه لا سبيلَ إلى ادعاء الحذف في هذين الموضعَين؛ لأنك لا تستطيع تقدير المحذوف؛ فإنْ زعمت أن المحذوف في بيت الشاهد تقديره: يسر المرء الذي ذهب به الليالي، فهو تقدير لا يُقرك عليه أحد؛ لأنك قد جعلتَ ذلك العائد المحذوف مجروراً بحرف جر محذوف أيضاً، ولم تجعله مفعولاً به، وحذفُ =

وقد اختُلف فيها[1]؛ فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة «أنْ» المصدرية، وذهب الأخفش وابنُ السرَّاج إلى أنها اسمٌ بمنزلةِ «الذي» واقعٌ على ما لا يَعقل، وهو الحَدَثُ، والمعنى: وَدُّوا الذي عَنِتُّمُوه، أي: العَنَتَ الذي عَنِتُّمُوه، ويسرُّ المرء الذي ذهبه الليالي، أي: الذهابُ الذي ذهبه الليالي، ويَرُدُّ هذا القولَ[2] أنه لم يُسمَعْ: «أعجبَني ما قُمْتَه وما قَعَدْتَه»، ولو صحَّ ما ذكر لَجاز ذلك؛ لأن الأصل أنَّ العائد يكون مذكوراً، لا محذوفاً.

[أقسام «لَمَّا» في العربية]

وأما «لَمَّا» فإنها في العربية على ثلاثةِ أقسام:

١- نافية بمنزلة «لم»، نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، أي: لَمْ يَقْضِ مَا أمرَه.

٢- وإيجابيَّة بمنزلةِ «إلّا[3]» نحو قولهم: عزمتُ عليك لَمَّا فعلتَ كذا، أي: إلّا فَعلتَ كذا، أي: ما أطلبُ منك إلا فِعْلَ كَذَا.

= العائد المجرور له شروط لم تتحقق في هذا المثال، فإن زعمتَ أن العائد ضمير محذوف منصوب بـ «ذهب» كما ذكر المؤلف، كنتَ قد نصبت المفعول بالفعل اللازم، وهو غير سَديد ولا مرضي، فافهمْ ذلك كله، واحرصْ عليه.

(1) انظر: «الجنى الداني في حروف المعاني» لابن أم قاسم المرادي (ص٣٣٢).

(2) ذكر مثل هذا الرد في «المغني»، ثم أنشد قول الشاعر:

بِمَا لَسْتُمَا أهلَ الخِيَانَةِ والغَدْرِ

وقال: وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير. (ص٤٠٢-٤٠٣).

ثم إن عبارةَ المصنف كانت في الأصل هكذا: «ويَرِدُ [على] هذا القول» بزيادة لفظة «على» التي وضعها المحقق رحمه الله بين معقوفين، والصواب الذي في أغلب النسخ المخطوطة وطبعتي الحواشي ما أثبتُّه، وهي عبارة يستعملها المصنف كثيراً في كتبه كقوله في «المغني» (ص٤٠٢) في هذه المسألة نفسِها: ويَرُدُّ ذلك أن نحو جلست . . . إلخ، فلا حاجةَ إلى التصرف في العبارة البتةَ.

(3) أنكر الجوهري ذلك، وقال: إنه ليس يُعرف في اللغة، ورَدُّوا عليه ذلك. انظر: «المغني» للمصنف (ص٣٧١)، وقال المرادي في «الجنى الداني» (ص٥٩٤): هي قليلة الدَّوْر في كلام العرب، فينبغي أن يُقتصرَ فيها على التركيب الذي وقعت فيه.

وهي في هذَين القِسمَين حرفٌ بِاتفاق[1].

٣- والثالث: أن تكونَ رابطةً لِوجود شيء بِوجود غيره، نحو: «لما جاءني أكرمتُهُ»، فإنها ربطتْ وُجودَ الإكرام بوجود المجيء، واختُلف في هذه؛ فقال سيبويه: إنها حرفُ وجود لِوجود[2]؛ وقال الفارسيُّ وجماعة[3]: إنها ظرف بمعنى: حين[4]، وَرُدَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ. . .﴾ [سبأ: ١٤] الآية، وذلك أنها لو كانت ظرفاً لاحتاجت إلى عامل يَعمل في محلها النصبَ؛ وذلك العاملُ إما «قضينا» أو «دلَّهم»؛ إذ ليس معنا سواهما، وكونُ العامل «قضينا» مردودٌ بأن القائِلِين بأنها اسم يَزعمون أنها مُضافة إلى ما يَليها، والمضاف إليه لا يَعمل في المضاف، وكونُ العامل «دَلَّهم» مَردودٌ بأنَّ «ما» النافيةَ لا يَعمل ما بعدها فيما قبلها(١)، وإذا بطَل أن يكونَ لها عامل تَعيَّن أن لا موضعَ لها من الإعرابِ، وذلك يَقتضي الحرفيَّةَ.

[حكم الحرف]

ص - وَجَمِيعُ الحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ.

ش - لَمَّا فرَغتُ مِن ذِكر علامات الحرف، وبيانِ ما اختُلف فيه مِنه، ذكرتُ حكمَه، وأنه مَبني لا حَظَّ لِشيء من كلماتِه في الإعرابِ[5] (٢).

(١) مثل «ما» النافية «إذا» الفجائية، فقد أجيبت «لَمّا» بجملة مصدرة بـ «إذا» الفجائية نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

(٢) الحروف على ستة أنواع، وذلك لأنها إما أن تكون مُشتركة بين الأسماء والأفعال، بمعنى أنها=

(1) ذكر المرادي في «الجنى الداني» (ص٥٩٣) خلافاً في أصلها فقال: واختلف في لما؛ فقيل: مركبة من لم وما، وهو مذهب الجمهور، وقيل: بسيطة. اهـ ومثله في «همع الهوامع» للسيوطي (٢/ ٤٤٧).

(2) بالدال المهملة. وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب. «المغني» (ص٣٦٩).

(3) منهم: ابن السراج وابن جني.

(4) وقال ابن مالك: بمعنى إذ، وفيه معنى الشرط، واستحسنه في «المغني» (ص٣٦٩)، وعلَّله بأنها مختصة بالماضي والإضافة إلى الجمل كما هو شأن «إذ».

(5) أي: لا لفظاً ولا تقديراً ولا محلًا؛ لأنها ليس فيها مقتضٍ للإعراب؛ إذ لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما يُحتاج معه إلى الإعراب. «الكواكب الدرية» (ص٥١).

[تعريف الكلام]

ص - وَالكَلامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ.

ش - لَمَّا أنهيتُ القول في الكلمة وأقسامِها الثلاثة؛ شرعتُ في تفسير الكلام(1)؛ فذكرتُ أنه عبارةٌ عن «اللفظ(2) المفيد». ونعني باللفظ: الصوتَ المشتمِلَ على بعض الحروف، أو ما هو في قُوَّةِ ذلك؛ فالأول نحو: «رجُل» و«فَرَس»، والثاني: كالضمير

= تدخل على كل واحد من النوعين، وإما أن تكون مختصة بالأسماء، بمعنى أنها تدخل عليها ولا تدخل على الأفعال، وإما أن تكون مختصة بالأفعال، وعلى كل حال من هذه الأحوال الثلاثة: إما أن تكون عاملة، وإما أن تكون غيرَ عاملة:

النوع الأول: الحرف المشترك بين النوعين، وهو مُهمَل غير عامل، وذلك نحو: هل.

النوع الثاني: الحرف المشترك بين النوعين وهو - مع ذلك - يعمل، وذلك مثل لا وما النافيتين، فإنهما يدخلان على الاسم وعلى الفعل، وهما يَعملان في الأسماء عملَ «ليس»، فيرفعان الاسم وينصبان الخبر، وذلك نحو قولك: «لا أحدَ أغير من الله»، ونحو قولِه تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقولِه سبحانه: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

الثالث: الحرف المختص بالاسم وهو عامل، وذلك مثل حروف الجر، ومثل: «إنَّ» وأخواتها.

الرابع: الحرف المختص بالاسم، وهو مهمل غيرُ عامل، وذلك مثل: «أل» المعرفة، ولم تعمل لأنها نُزلت من الاسم منزلةَ جزئه.

الخامس: الحرف المختص بالفعل وهو عاملٌ، كالنواصب والجوازم.

السادس: حرف مختص بالفعل وهو غير عامل، وذلك مثل: «قد» والسين وسوف.

والأصل أن الحرف المشترك لا يعمل، وأن الحرف المختص بالاسم يَعمل الجر، وأن الحرف المختص بالفعل يَعمل الجزم، وكل ما خرج عن هذه الأصول فإنما خرَج لِعلة.

(1) ذكر المصنف في «شرح الشذور» أن الكلام لغة يُطلق على ثلاثة أمور: أحدها: الحدث الذي هو التكليم، تقول: أعجبني كلامك زيداً أي: تكليمك إياه، والثاني: ما في النفس مما يُعبر عنه باللفظ المفيد، والثالث: ما تحصل به الفائدة؛ سواء كان لفظاً أو خطًا أو إشارةً أو ما نطَق به لسان الحال. انظر: «شرح شذور الذهب» (ص٥١-٥٥).

(2) لو عبَّر بالقول هنا كما عبَّر به في تعريف الكلمة كان أولى؛ لِما مر. «الفيشي» (ص٣٤). ولعله عبَّر باللفظ موافقةً لِلمشهور وهو تعريف ابن مالك الذي قال في «الخلاصة»:

كلامُنا لفظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِمْ

المستتر في نحو: «اضْرِبْ» و«اذْهَبْ» المقدّر بقولك: «أنتَ»[1]. ونعني بالمفيد: ما يَصحُّ الاكتفاءُ به[2]؛ فنحو: «قام زيدٌ» كَلام؛ لأنه لفظٌ يَصح الاكتفاءُ به، [ونحوُ: «زيدٌ» ليس بكلام؛ لأنه لفظ لا يصحُّ الاكتفاءُ به][3]، وإذا كتبتَ «زيدٌ قائمٌ» مثلاً، فليس بكلام؛ لأنه وإن صحَّ الاكتفاء به لكنه[4] ليس بلفظ، وكذلك إذا أشرتَ إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام؛ لأنه ليس بلفظ.

[صُوَر تأليف الكلام وأقل ائتلافه]

ص - وَأَقَلُّ ائْتِلافِهِ مِنِ اسْمَيْنِ، كَـ «زَيْدٌ قائِمٌ»، أو فِعْلٍ وَاسْمٍ، كـ «قامَ زَيْدٌ».

ش - صُوَر تأليف[5] الكلام ستٌّ[6]، وذلك لأنه [إمَّا أنْ] يتألفَ من اسمين، أو من فعل واسم، أو مِن جملتَين، أو مِن فعل واسمين، أو مِن فعل وثلاثة أسماء، أو مِن فعل وأربعةِ أسماء.

---

(1) الضمير المستتر لم يُوضع له لفظ حتى يُنطقَ به، وإنما عبروا عنه - تصويراً لمعناه - باستعارة لفظِ المنفصل للتدريب والتقريب.

(2) قال الشيخ خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١٦): وعُلم من تفسير المفيد بما ذكر أنه لا يُحتاج إلى قولهم: «المركب»؛ لأن المفيد الفائدةَ المذكورة يستلزم التركيبَ، ولا إلى قولهم: «المقصود»؛ لأن حُسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً ما تكلم به.

(3) سقط ما بين معقوفين من طبعات الكتاب، بما في ذلك طبعة دار الطلائع وطبعة المكتبة العصرية، وهو ثابت في غير ذلك كما في النص المطبوع مع «حاشية الآلوسي» (١/ ٧٠) و«حاشية السجاعي» (ص٢٠)، بَله النسخ المخطوطة.

(4) كُتبت في الأصل بين معقوفين هكذا: [لكنه]، وثبوتُها في النسخ المخطوطة وغيرها دليلٌ على أنها من عبارة المصنف، لا مِن زيادات المحقق، وعلى كلٍّ فالأسلوب مُوَلد غير جائز وإنْ حاول بعضُهم تسويغَه. انظر: «النحو الوافي» لعباس حسن (١/ ٢٥١-٢٥٢).

(5) التأليف: ضم شيء إلى آخر مع إيقاع الألفة والتناسب بينهما، فهو أخص من التركيب، ومِن ثَمَّ اختير التعبير به.

(6) قيل: بقي عليه سابع، وهو تأليفه من اسم وجملة كـ «زيدٌ يَقوم أبوه»، وثامنٌ وهو تأليفه من حرف واسم كقولهم: «ألا ماءَ» أي: أتمنى ماءً. وأما نحو: «يا زيدُ» فالجمهور على أن «يا» نائبةٌ منابَ أدعو، فهو غير خارج عما ذكره المصنف. انظر: «حاشية الآلوسي» (١/ ٧٢)، و«حاشية السجاعي» (ص٢٠).

١- أما ائتلافُه من اسمين فلَهُ أربَعُ صُوَر؛ **إحداها**: أن يكونا مبتدأ وخبراً، نحو: «زيدٌ قائمٌ[1]»، **الثانية**: أن يكونا مبتدأ وفاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، نحو: «أقائمٌ الزيدانِ؟»، وإنما جاز ذلك لأنه في قُوة قولك: «أيقومُ الزيدان؟»، وذلك كلام تامٌّ، لا حاجةَ له إلى شيء، فكذلك هذا، **الثالثة**: أن يكونا مبتدأ ونائباً عن فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر، نحو: «أمضروبٌ الزيدان؟»؛ [لأنه في قُوَّةِ قولِك: «أيُضربُ الزَّيدانِ؟»][2]، **الرابعة**: أن يكونا اسمَ فِعل وفاعلَه، نحو: «هَيْهَاتَ العَقِيقُ[3]»، فهيهات: اسم فعل وهو بمعنى: بَعُدَ، والعقيقُ: فاعلٌ به.

٢- وأما ائتِلافه من فعل واسم فلَه صورتان؛ **إحداهما**: أن يكون الاسم فاعلاً، نحو: «قام زيدٌ»، **والثانيةُ**: أن يكون الاسمُ نائباً عن الفاعل، نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ».

٣- وأما ائتِلافه من جملتَين فَله صورتان أيضاً؛ **إحداهما**: جملتَا الشرط والجزاء، نحو: «إِنْ قامَ زَيْدٌ قُمْتُ»، **والثانية**: جملتَا القسَم وجوابِه، نحو: «أَحْلِفُ بالله لَزيدٌ قائمٌ».

٤- وأما ائتلافُه مِن فعلٍ واسمَين فنحوُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِماً».

٥- وأما ائتِلافُه مِن فعل وثلاثةِ أسماء فنحوُ: «عَلِمْتُ زيداً فاضلاً».

٦- وأما ائتِلافُه مِن فعل وأربعةِ أسماءٍ فنحو: «أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً فَاضِلاً».

فهذه صور التأليفِ، وأقلُّ ائتِلافه من اسمين، أو مِن فعل واسم، كما ذكرتُ، وما صرَّحتُ به - مِن أنَّ ذلك هو أقلُّ ما يَتألَّف منه الكلام - هو مُرادُ النحويِّين،

---

(1) لَما كان الضمير المستتر في الوصف كالعدم -لأنه لا يَبرز في تثنية ولا جمع- جعلُوا نحوَ: «زيدٌ قائم» اسمين فقط لا ثلاثةً. انظر: «حاشية الصبان» (١/ ٦١)، و«السجاعي» (ص٢٠).

(2) سقطت العبارة من الأصل.

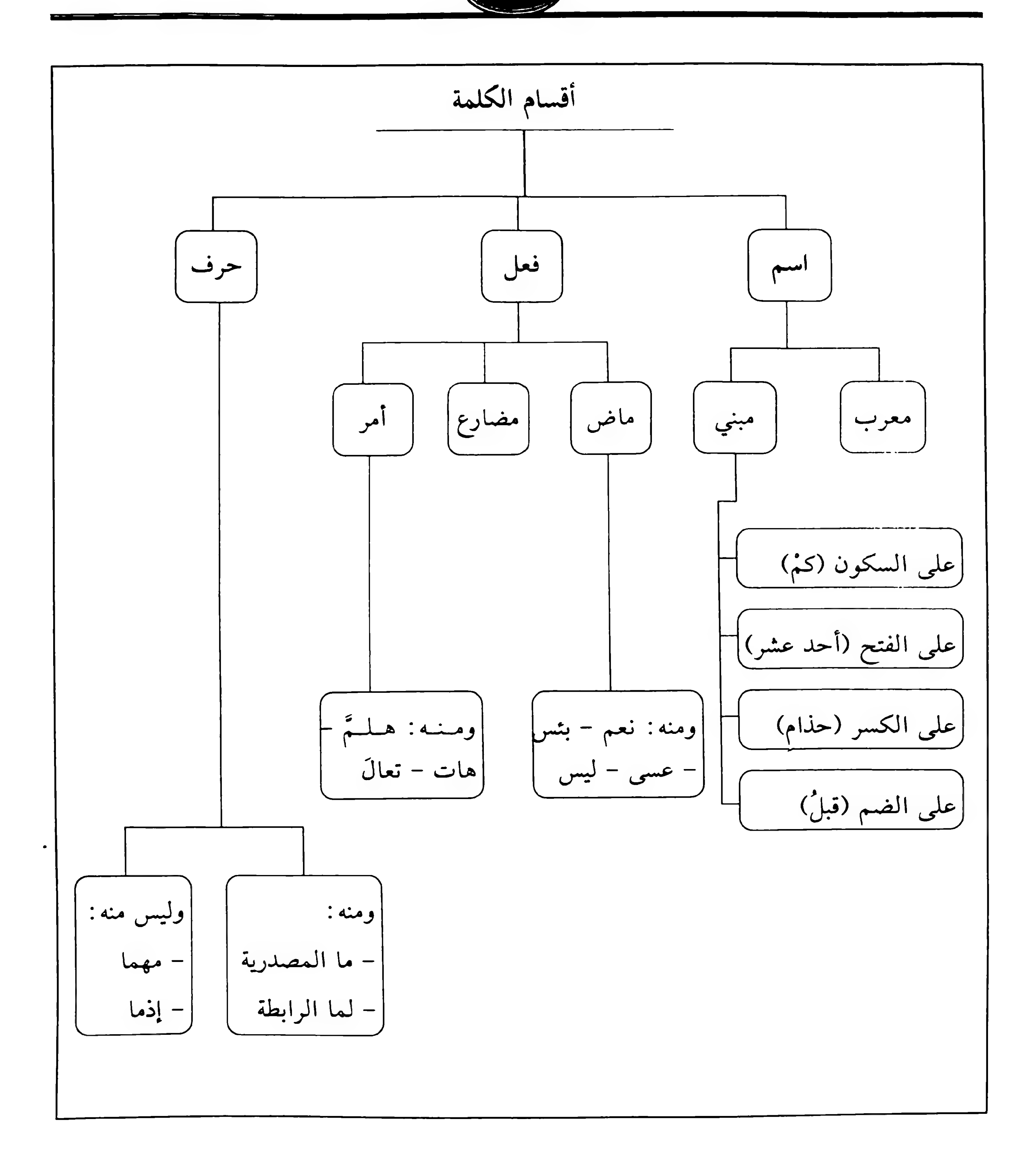
(3) العقيق: اسم لِعدة مواضعَ في الحجاز وغيره، والعبارةُ وقعت لجرير في الشاهد المشهور وهو قوله:

فهَيْهاتَ هيهاتَ العَقيقُ وأَهْلُه   وهَيْهاتَ خِلٌّ بِالعَقِيق نُحاوِلُهْ

وعبارةُ بعضِهم[1] تُوهِم أنه لا يكون إلا من اسمين، أو مِن فِعل واسم.

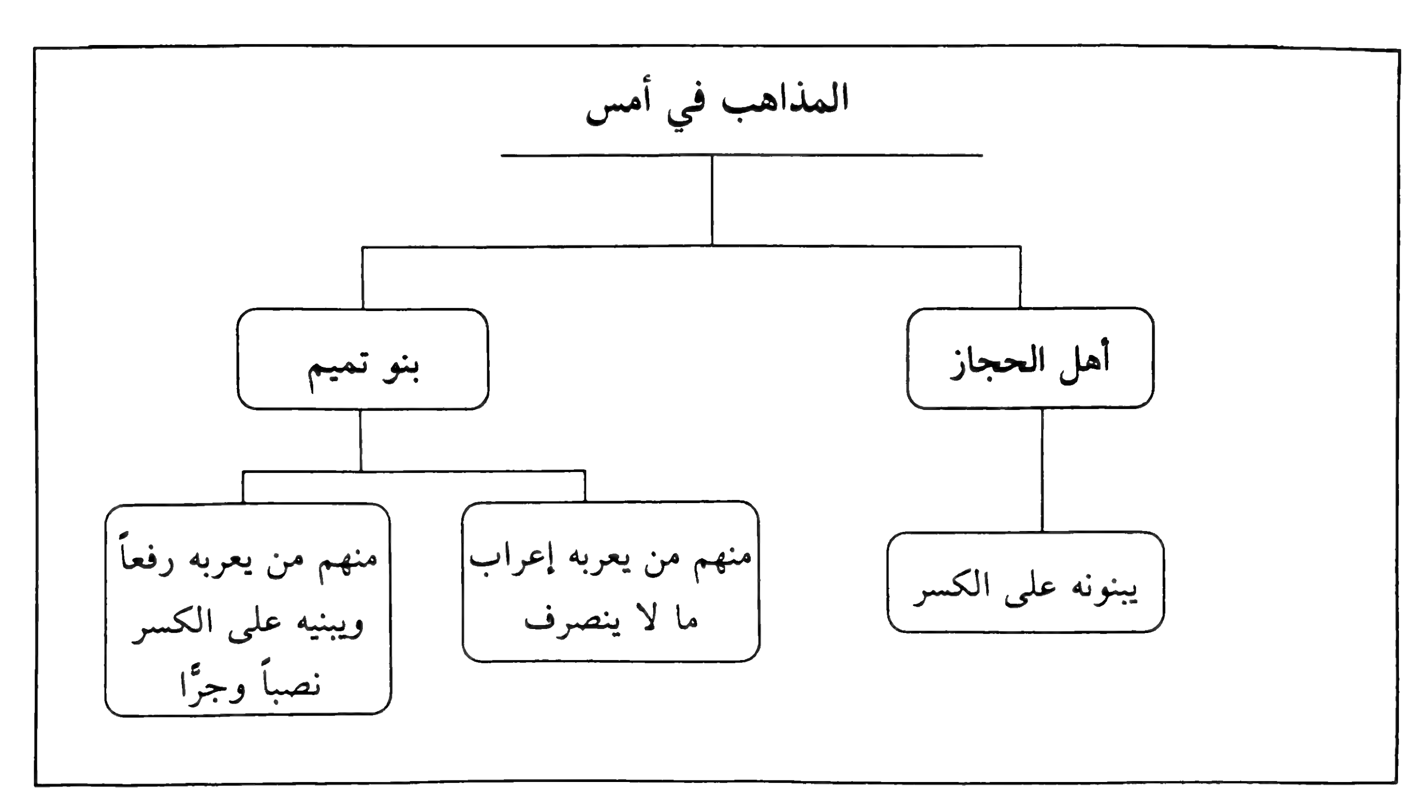
□ □ □ □

(1) أراد به - والله أعلم - ابنَ الحاجب الذي قال: ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو اسم وفعل. اهـ وهو تابع في ذلك للزمخشري في «المفصل»، ووجَّهه شُراح «الكافية» بأن الكلام إنما يتحقق بالإسناد، وهو إنما يتحقق بالمسنَد إليه والمسنَدِ فقط، وما عداهما من الكلمات التي ذُكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضةٌ له؛ وأجاب بعضُهم بأن الحصر إضافي بالنسبة إلى أوجُه التركيب الباقية، أي: لا مِن فِعلَين، أو حرفَين، أو فعلٍ وحرف، أو حرف واسم، فكأنه قال: يحصل منهما لا مِن بقية الأقسام، فلا يضرُّ وجودُ الكلام في موضع آخَرَ. انظر: «حاشية السجاعي» (ص٢)، و«الآلوسي» (١/ ٧٥-٧٦).


أقسام الكلمة
اسم
فعل
حرف
معرب
مبني
ماض
مضارع
أمر
على السكون (كمْ)
على الفتح (أحد عشر)
على الكسر (حذامِ)
على الضم (قبلُ)
ومنه: نعم - بئس
- عسى - ليس
ومنه: هلمَّ -
هات - تعالَ
ومنه:
- ما المصدرية
- لما الرابطة
وليس منه:
- مهما
- إذما

المذاهب في باب حذام

- أهل الحجاز
  - مبني على الكسر
- بنو تميم
  - بعضهم
    - يُعربه إعراب ما لا ينصرف
  - أكثرهم (يفصل)
    - ما آخره راء
      - مبني على الكسر
    - ما ليس آخره راء
      - معرب إعرابَ ما لا ينصرف



حالات قبل وبعد

الإعراب
(في ثلاث حالات)

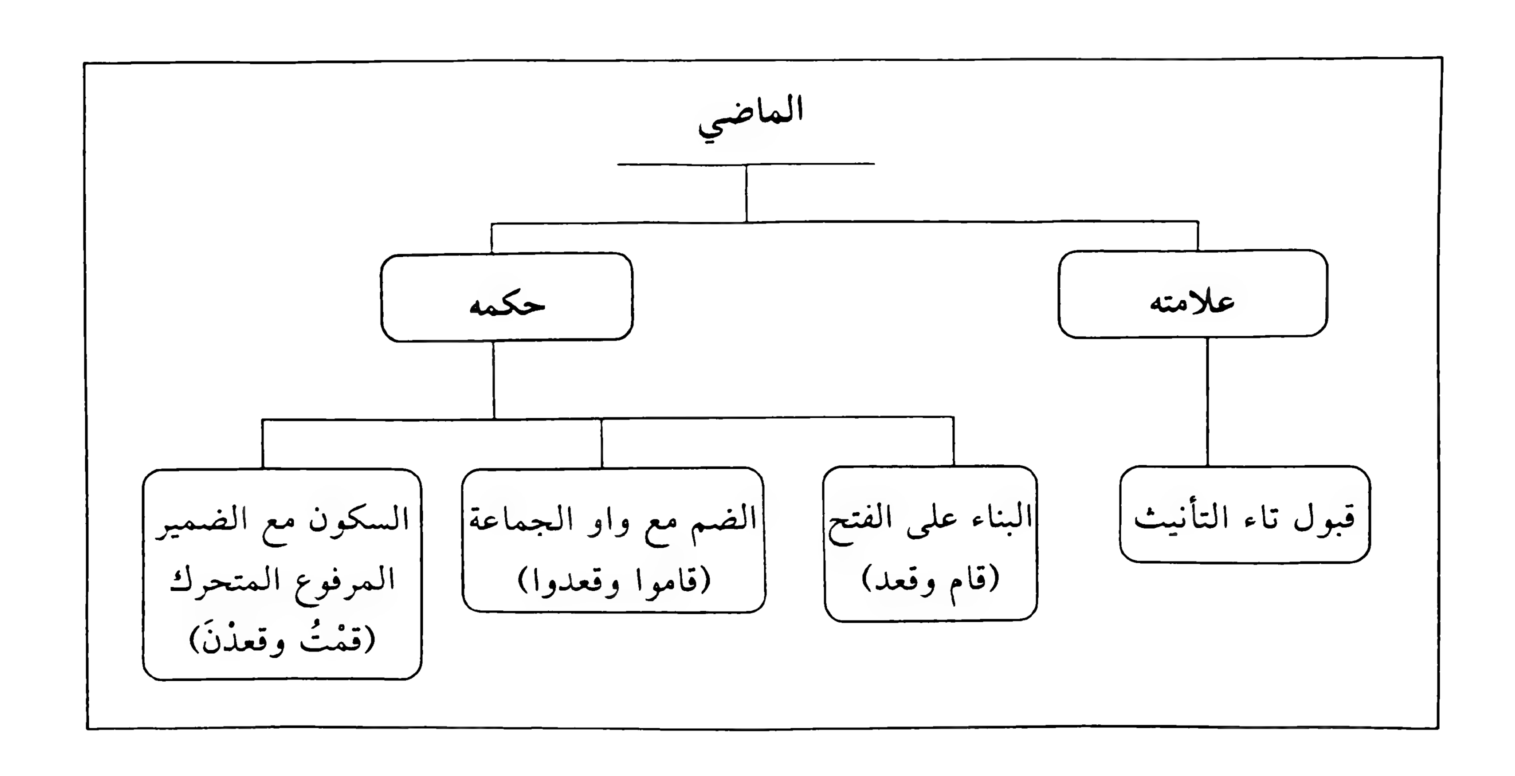
إذا أضيفا ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾

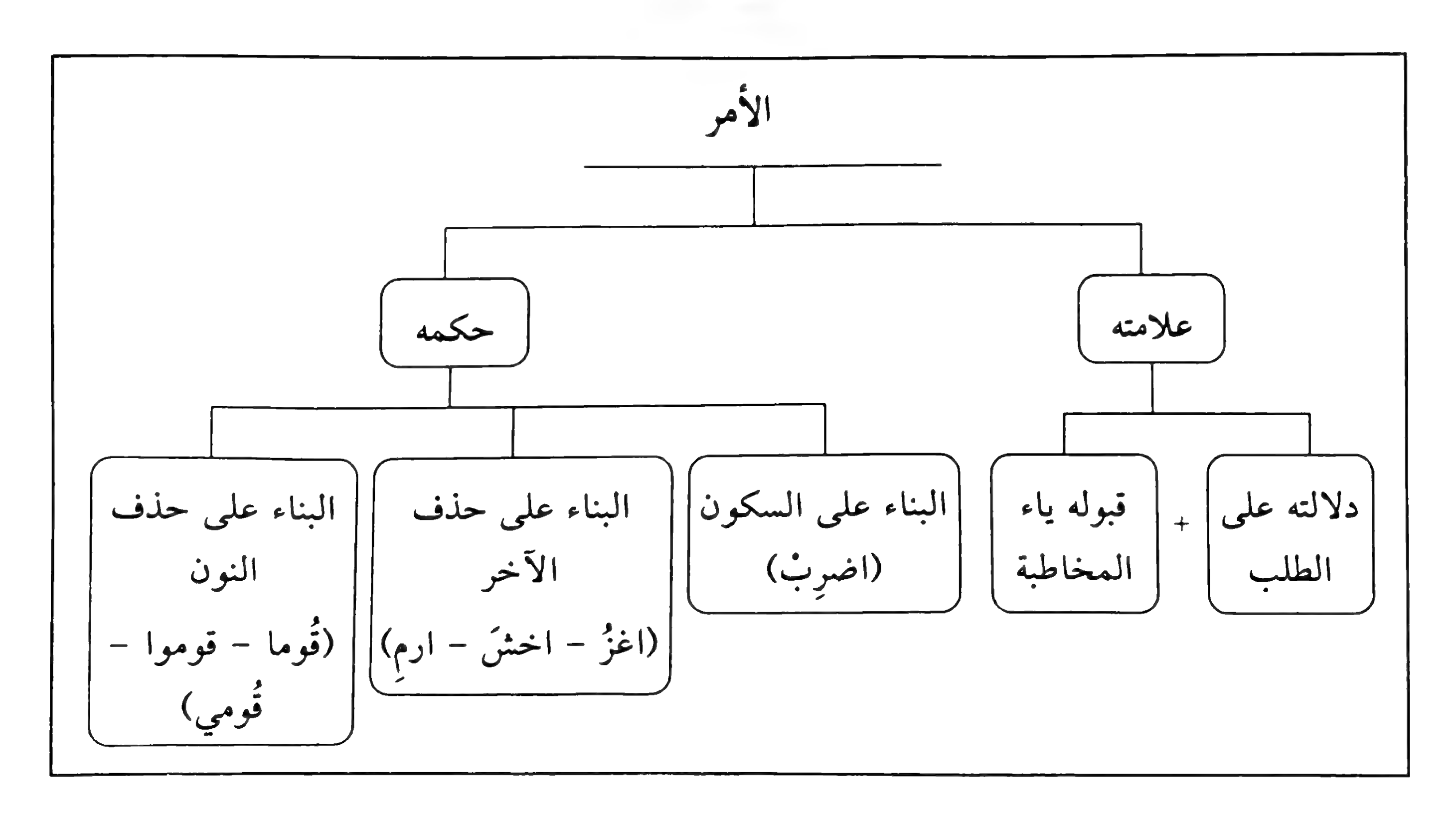
إذا حذف المضاف إليه
ونوي لفظه
(ومِن قبلِ نادى. . .)

إذا قُطعا عن الإضافة
لفظاً ومعنى
(فساغ لي الشراب
وكنت قبلاً)

البناء
(في حالة واحدة)

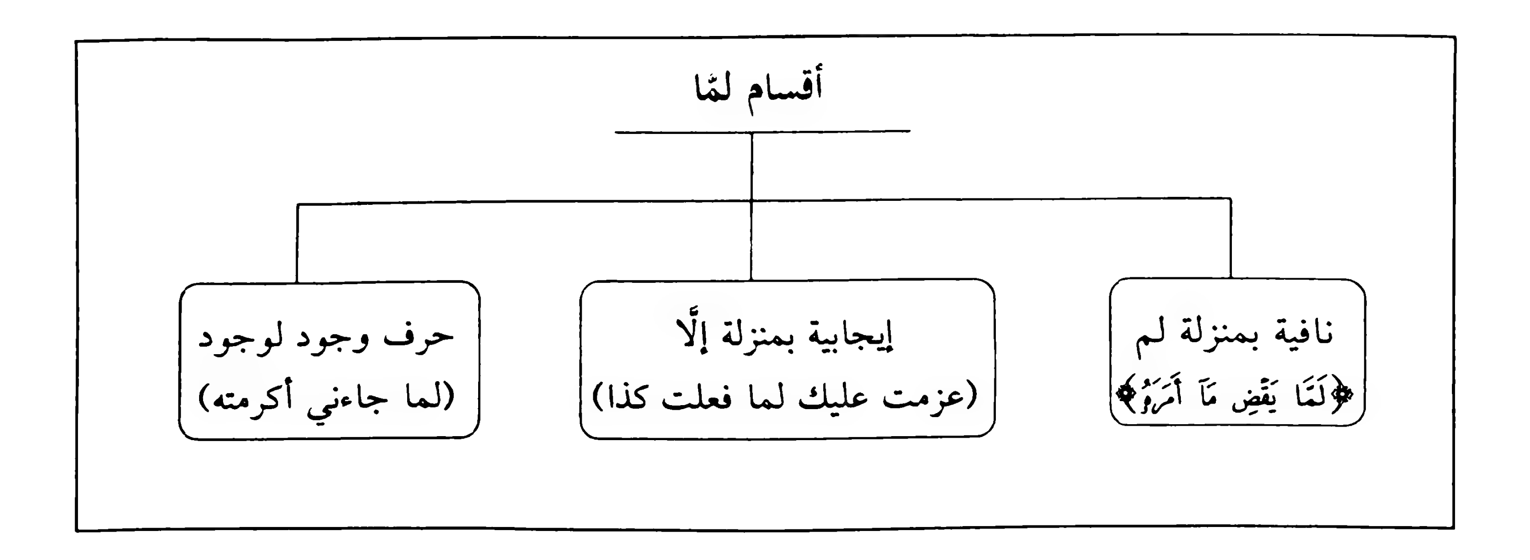
إذا حُذف المضاف إليه
ونوي معناه دون لفظه
﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ
وَمِنْ بَعْدُ﴾





المضارع

- علامته
  - صحة دخول لم عليه
- حكمه
  - باعتبار أوله
    - الضم
      - الرباعي المجرد (يُدحرج)
      - الثلاثي المزيد بحرف (يُكرم)
    - الفتح
      - الثلاثي (يَضرب)
      - الخماسي (يَنطلق)
      - السداسي (يَستخرج)
  - باعتبار آخره
    - البناء على السكون (مع نون الإناث) ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾
    - البناء على الفتح (مع نون التوكيد) ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾
    - الإعراب (مع غيرهما) «يقومُ زيدٌ»



صور ائتلاف الكلام

- من اسمين
  - مبتدأ وخبر
  - مبتدأ وفاعل
  - مبتدأ ونائب فاعل
  - اسم فعل وفاعل
- من فعل واسم
  - فعل وفاعل
  - فعل ونائب فاعل
- من جملتين
  - جملتا الشرط والجزاء
  - جملتا القسم وجزائه
- من فعل واسمين
- من فعل وثلاثة أسماء
- من فعل وأربعة أسماء

[الإعراب: تعريفه وعلاماته]

ص - فَصْلٌ: أَنْواعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، في اسْمٍ وَفِعْلٍ؛ نحوُ: «زَيْدٌ يَقُومُ» وَ«إِنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ»؛ وَجَرٌّ في اسْمٍ، نحوُ: «بِزَيْدٍ»، وَجَزْمٌ في فِعْلٍ، نحوُ: «لَمْ يَقُمْ»؛ فَيُرْفَعُ[1] بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، وَيُجَرُّ بِكَسْرَةٍ، وَيُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ.

[تعريف الإعراب]

ش - الإعرابُ[2]: أثرٌ ظَاهر، أو مُقدَّرٌ، يَجلبه العاملُ في آخِر الكلمة[3]؛ فالظاهر كالذي في آخِر «زيد» في قولِك: «جَاء زيدٌ»، و«رأيتُ زيداً»، و«مررتُ بزيدٍ»؛ والمقَدَّرُ كالذي في آخِر «الفتى» في قولِك: «جَاءَ الفَتَى»، و«رَأَيْتُ الفَتَى»، و«مَرَرْتُ بِالفَتَى»، فإنك تُقدِّر [في الأَلِف] الضمةَ في الأول، والفتحةَ في الثاني، والكسرةَ في الثالث؛ لِتعذر الحركةِ فيها، وذلك المقدَّر هو الإعرابُ.

---

(1) أي: كلٌّ من الاسم والفعل، وقيل: أي: المرفوع. «الآلوسي» (١/ ٧٦).

(2) الإعراب لغةً له معانٍ، منها: الإبانة، والتحسين، وإزالة فساد الشيء، والمناسب للمعنى الاصطلاحي من مَعانيه: الإبانة؛ إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة. انظر: «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» للمرادي (١/ ٢٩٦)، و«القاموس المحيط» لمجد الدين الفيروزابادي (ع ر ب)، و«شرح الحدود النحوية» للفاكهي (ص١٥٨).

(3) هذا تعريف له بناءً على القول بأنه لفظي، وقد نُسب إلى المحققين، وأما حدُّه على القول بأنه معنوي فهو: تغيير أواخر الكَلِم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً. «شرح الحدود النحوية» (ص١٦٠). ويقابله على التقديرين البناء، فليأخُذِ الطالبُ بأي الطريقتين شاء، لكنْ لِيحذرْ من التلفيق عند تعريفه للنوعين؛ بأن يعرف أحدهما على أنه لفظي ومقابِلَه على أنه معنوي كما فعل الشيخ الغلاييني مثلاً. انظر: «جامع الدروس العربية» (١/ ١٨).

[أقسام الإعراب ومواضعها وعلاماتها]

والإعرابُ جِنس تحتَه أربعةُ أنواع: الرفعُ، والنصبُ، والجر[1]، والجزمُ[2].

وهذه الأنواعُ الأربعة تَنقسم إلى ثلاثةِ أقسام: قسمٌ يَشترك فيه الأسماء والأفعال، وهو الرفع والنصب، تقول: «زيدٌ يقومُ» و«إنَّ زيداً لنْ يقومَ»، وقِسمٌ يختصُّ به الأسماء، وهو الجر، تقول: «مررتُ بزيدٍ»، وقِسمٌ يختصّ به الأفعالُ، وهو الجزمُ، تقول: «لَمْ يَقُمْ».

ولِهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ[3] تدلُّ عليها، وهي ضَربان: علاماتٌ أصول، وعلامات فروع؛ فالعلاماتُ الأُصولُ أربعة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وقد مُثِّلَتْ كُلُّها.

والعلاماتُ الفُروع مُنحصِرة في سبعة أبواب: خمسةٌ في الأسماء، واثنان في الأفعال، وستمرُّ بك هذه الأبوابُ مفصَّلة باباً باباً[4].

□ □ □ □

---

(1) يُرادِفه الخفض عند الكوفيين. انظر: «معجم المصطلحات النحوية والصرفية» د. اللبدي (ص٧٦).

(2) قال الفيشي نقلاً عن الشيخ زكريا: قدَّم الرفع لأن الكلام لا يَستغني عنه، ثم النصب لأن عامله قد يكون فعلاً، والعمل له أصالة . . . ثم الجر لاختصاصه بالأشرف. «حاشية الفيشي» (ص٣٧)، وانظر: «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب» لزكريا الأنصاري (ص٨٢).

(3) هذا ينافي ما تقدم له من أن الإعراب: أثر ظاهر . . . إلخ؛ لأن هذه العبارة إنما تأتي على قول مَن يقول: إن الإعراب معنوي، وأجيب بأن هذه عبارة مَن يَقول: إنه معنوي صارت تجري على لسانِ مَن يقول: إنه لفظي مِن غير قصد. انظر: «حاشية الفيشي» (ص٣٨).

(4) الأحسنُ في إعراب هذه العبارة وأمثالها أن يكون الجزءان منصوبَين بالعامل؛ لأن مجموعهما هو الحال. وقيل: انتصاب الثاني على أنه صفة للأول، أي: باباً ذا بابٍ، وقيل: تأكيد له.

[باب الأسماء الستة]

ص - إِلَّا الأَسْمَاءَ السِّتَّةَ؛ وَهِيَ: «أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ»؛ فَتُرْفَعُ بِالوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ؛ وَتُجَرُّ بِاليَاءِ.

ش - هذا هو الباب الأول مِما خرج عن الأصل، وهو بابُ الأسماء الستة المعتلَّةِ المضافة، وهي: أبوه، وأخُوه، وحَمُوها، وهنُوه، وفُوه، وذو مالٍ، فإنها تُرفع بالواو نيابةً عن الضمة، وتُنصب بالألف نيابةً عن الفتحة، وتُجر بالياء نيابة عن الكسرة، تقول: «جاءَني أبوه» و«رأيتُ أباه» و«مررتُ بأبيه»، وكذلك القولُ في الباقي[1].

[شروط إعرابها بالحروف]

وشرطُ إعراب هذه الأسماء بالحروفِ المذكورة ثلاثةُ أمور:

أحدها: أن تكون مُفرَدةً[2]؛ فلو كانت مُثنّاة أُعربتْ بالألف رفعاً، وبالياء جرًّا ونصباً، كما تُعرَب كل تَثْنِيَةٍ، تقولُ: «جاءني أَبَوانِ»، و«رأيتُ أَبَوَيْنِ»، و«مررتُ

---

(1) جاء في «شرح ابن عقيل على الألفية» (١/ ٥٨): هذا هو المشهور، والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء. اهـ وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وصحَّحه ابن مالك في «التسهيل» لأن الحركات هي الأصل، فلا يُعدل عنها مع إمكانها، لكن قال في «شرحه» (١/ ٤٣): إعرابها بالحروف أسهل وأبعد عن تكلف التقدير، لحصول فائدة الإعراب - وهي بيان مقتضى العامل - بنفس الحروف . . . إلخ. قال الصبان: وهذان المذهبان أقوى اثني عشر مذهباً في إعرابها ساقها السيوطي في «الهمع». «الصبان» (١/ ١٣٦).

(2) المراد بالمفرد هنا في باب الإعراب ما يقابل المثنى والجمع، بخلاف المفرد السابق ذِكره، وبقي المفرد الذي يقابل الجملة وشبهها في باب الابتداء، والمفرد الذي يقابل المضاف والشبيه به في باب لا النافية للجنس والنداء؛ فالإطلاقات أربعة، وانظرها في «شرح الحدود النحوية» للفاكهي (ص٨٥-٨٧).

بِأَبَوَيْنِ»[١]، وإن كانتْ مجموعةً جمعَ تكسير أُعربتْ بالحركات على الأصل كقولِك: «جاءني آباؤُك» و«رأيتُ آباءَك» و«مررتُ بِآبائِك»[٢]، وإنْ كانت مجموعةً جمعَ تصحيح أُعربتْ بالواو رفعاً، وبالياء جرًّا ونصباً، تقول: «جاءني أَبُونَ» و«رأيت أَبِينَ» و«مَررتُ بِأَبِينَ»، ولم يُجمع منها هذا الجمعَ إلا «الأبُ والأخُ والحَمُ»[٣].

الثاني: أن تكون مُكبَّرةً؛ فلو صُغِّرَتْ أُعربت بالحركات، نحو: «جاءني أُبَيُّك»، و«رأيتُ أُبَيَّكَ»، و«مررتُ بأُبَيِّكَ».

الثالث: أن تكون مُضافةً؛ فلو كانتْ مُفرَدة غيرَ مُضافة أُعربت أيضاً بالحركات، نحو: «هذا أبٌ»، و«رأيتُ أباً»، و«مَررتُ بِأبٍ»[٤].

ولِهذا الشرط الأخير شرطٌ، وهو أن يَكون المضافُ إليه غيرَ ياء المتكلم[٥]؛ فإن

---

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، وقوله: ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ﴾.

(٢) ومنه قوله جل ذكره: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾، وقوله تعالت كلمته: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ﴾.

(٣) ومنه قول الشاعر، وهو زياد بن واصل السلمي، وأنشده سيبويه (٢/ ١٠١):

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا

وقول الآخر، وهو عقيل بن عُلَّفة المري:

وَكَانَ بَنُو فَزَارَةَ شَرَّ قَوْمٍ ... وَكُنْتُ لَهُمْ كَشَرِّ بَنِي الأَخِينَا

(٤) ومنه قوله سبحانه: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾، وقوله جلت كلمته: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾، ومِن ذلك قول الشاعر، وقد أنشده ابن منظور في «لسان العرب»:

هِيَ مَا كَنَّتِي وَتَزْ ... عُمُ أَنِّي لَهَا حَمُ

(٥) ههنا شيئان أحب أن أنبهك إليهما، الأول: أن كلمة «ذو» ملازمة للإضافة، فلا تقع في كلام ما منقطعةً عن الإضافة كما يقع في باقي هذه الأسماء، نحو: الأب والأخ والحم، وتضاف «ذو» إلى اسم جنس ظاهر، والمراد باسم الجنس ما يُقابل الصفة، فيدخل فيه المصدر نحو: «ذو فضل» و«ذو علم»، وأسماء الأعيان ومثناها وجمعها نحو: «ذو ذهب» و«ذو فضة»، ويخرج المشتقات فلا تقول: «ذو عالم»، ولا يضاف إلى الضمير، وأما قولُ الشاعر:

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الفَضْـ ... ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

فإنه شاذ، والأمر الثاني: أن «ذو» قد تُضاف إلى العَلَم نحو: «أنا الله ذُو بكّة»، وبكة: عَلَم يطلق على مكة المكرمة، وقد يأتي مضافاً إلى جملة نحو: «اذهَبْ بِذِي تسلم»، أي: اذهب في وقتِ صاحبِ سلامة، فالباء ظرفية بمعنى «في»، و«ذي» صفة لاسم زمان محذوف.

كان ياءَ المتكلم أُعربتْ أيضاً بالحركات، لكنها تكون مُقدَّرةً، تقول: «هذا أبي»، و«رأيتُ أبي»، و«مررتُ بِأبي»؛ فيكون آخِرها مكسوراً في الأحوال الثلاثة، والحركاتُ مُقَدَّرَةٌ فيه، كما تُقدر في جميعِ الأسماء المضافة إلى الياء، نحو: «أبي» و«أخي» و«حَمِي» و«غُلامِي»[١].

واستغنيتُ عن اشتراطِ هذه الشروط لِكَوني لَفَظْتُ بها مفردةً مكبرَةً، مضافةً إلى غير ياءِ المتكلِّم[١].

[تفسير لفظي «الحم والهن»]

وإنما قلتُ: «وَحَمُوهَا» فأضفتُ الحَمَ إلى ضمير المؤنث؛ لأُبيِّنَ أن الحم أقاربُ زوجِ المرأة، كأَبيه، وعمِّه وابن عمه، على أنه رُبما أُطلِقَ على أقاربِ الزوجة.

وَ«الهنُ» قيل: اسمٌ يُكنى به عن أسماءِ الأجناس، كـ«رجل وفرس»، وغيرِ ذلك، وقيل: عما يُستقبح التصريح به، وقيل: عن الفَرْج خاصَّةً[١].

---

(١) الفصيح في استعمال هذه الأسماء مضافةً إلى ياء المتكلم أن تأتيَ بها محذوفةَ اللامات، فتقول: «أب، أخ، حم»، ثم تضيفها إلى ياء المتكلم فتقول: «أبي، أخي، حمي»، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]، وقد أتى بها بعضُ شعراء العرب بعد أن ردَّ لامَها المحذوفة - وأصلها واو - ثم لَمّا أضافها للياء قلب الواو ياء - لاجتماع الواو والياء في كلمة واحدة وسبقِ إحداهما بالسكون - وأدغمها في ياء المتكلم، وذلك مثل قول الشاعر:

فَـلَا وَأَبِـيَّ لَا أَنْـسَـاكَ حَـتَّـى ... يُـنَـسَّـى الـوَالِـهُ الـصَّـبُّ الـحَـنِـيـنَـا

ونحو قول الآخر:

وَأَبِـيَّ مَـا لَـكَ ذُو الـمَـجَـازِ بِـدَارِ

وهذا عند البصريين لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وذهب المبرد وابن مالك - وفاقاً للكوفيين - إلى أنه جائز من غير ضرورة.

(٢) بقي أن للعرب في إعراب هذه الأسماء لغتين أخريين: =

---

(١) لكنه رحمه الله قَيَّد الأمثلة بالإضافة إلى هاء الغائب، وحينئذٍ إن اعتُبرت الهاء قيداً خرج نحو: أبوك وأخو زيدٍ، وإن لم تُعتبر دخل نحو: أبي وأخي، فلا يتم له على الحالَين كلامه. فالأحسنُ أن يكون استغناؤه عن ذكر الشرط الأخير لِشُيوعه، وكونِه منصوصاً عليه في باب الإضافة وغيره من كتب النحو.

[اللغات في «الهن» وبيانُ أفصحها]

ص - وَالأَفْصَحُ اسْتِعْمَالُ «هَنٍ» كَـ «غَدٍ».

ش - إذا استُعمل الهَنُ غيرَ مُضاف كان بالإجماع منقوصاً، أي: محذوفَ اللام، مُعرَباً بالحركات كسائرِ أخواته، تقول: «هذا هنٌ» و«رأيت هَناً» و«مررت بِهَنٍ»، كما تقولُ: «يُعجِبُني غدٌ» و«أَصُومُ غداً» و«اعتَكَفْتُ في غَدٍ»(١).

وإذا استُعمل مضافاً فجُمهور العرب تَستعمله كذلك؛ فتقول: «هذا[1] هَنُكَ» و«رأيتُ هَنَكَ» و«مررتُ بِهَنِكِ» كما يفعلون في غَدِك، وبعضُهم يُجريه مُجرى «أبٍ وأخٍ»، فيُعربه بالحروف الثلاثة، فيقول: «هذا هَنُوك» و«رأيتُ هَناك»، و«مررتُ بِهَنِيك»، وهي لغة قليلة، ذكَرها سيبويه[2]، ولم يَطَّلع عليها الفراءُ، ولا الزجاجيُّ، فأَسْقطاه مِن عِدَّة هذه الأسماء وعدَّاهَا خمسةً.

□ □ □ □

= إحداهما: تسمى لغة القصر، وهي أن تلزمها الألف في الأحوال الثلاثة، فتقول: جاء أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك.
وثانيتهما: أن تعربها بالحركات الثلاث، فتقول: جاء أبُك، ورأيت أبَك، ومررت بأبِك، وتسمى هذه لغةَ النقص.

(١) كذا، وليس هذا التمثيل بمستقيم، والدقيق أن تقول: «أعتكف في غد»(*) بفعل مضارع؛ لأنه هو الصالح للمستقبَل.

---

(1) وقع في طبعات الشيخ المحقق رحمه الله: «جاء هنك»، والصواب ما أثبتُّه فوق، نقلاً عن المخطوطات وغيرها، وهو الظاهر معنًى أيضاً، لكن قال الآلوسي: الأولى على ما قال الحريري إضافتُه لضمير الغائب. اهـ (١/ ٨٦)، قلتُ: أي: لكراهة استقبال المخاطَب بما يكره بناءً على القول بأنه كنايةٌ عما قد علمتَ.

(2) انظر: «الكتاب» (٣/ ٣٦٠).

(*) هكذا - على الصواب - وقع في أغلب النسخ المخطوطة التي بين يديّ، ولعلَّ الذي اطَّلع عليه الشيخ تصحيفٌ من بعض النُّساخ، بدليل أنه لم يُعلِّقْ أصحابُ الحواشي الثلاثة على هذا الموضع ولم يتعرَّضوا لإصلاحه.

[باب المثنى وجمع المذكر السالم]

ص - وَالمُثَنَّى[1] كـ «الزَّيْدَانِ»؛ فَيُرْفَعُ بِالأَلِفِ، وَجَمْعَ المُذَكَّرِ السَّالِمَ[2]، كـ «الزَّيْدُونَ»؛ فَيُرْفَعُ بالوَاوِ، ويُجَرَّانِ وَيُنْصَبَانِ بِاليَاءِ. وَ«كِلَا» و«كِلْتَا» مَعَ الضَّمِيرِ كالمُثَنَّى، وَكَذَا «اثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ» مُطْلَقاً، وَإِنْ رُكِّبَا. وَ«أُولُو» وَ«عِشْرُونَ» وَأَخَوَاتُهُ، وَ«عَالَمُونَ» وَ«أَهْلُونَ» وَ«وَابِلُونَ» و«أَرَضُونَ» وَ«سِنُونَ» وَبَابُهُ، وَ«بَنُونَ» وَ«عِلِّيُّونَ» وَشِبْهُهُ؛ كالجَمْعِ.

ش - البابُ الثاني والباب الثالث[3] مِما خرج عن الأصل: المثنى كـ «الزَّيدانِ» و«العُمَرَانِ[4]»، وجمعُ المذكر السالم كـ «الزيدونَ» و«العُمَرُون»[1].

---

(١) المثنى: اسم دل على اثنين، وأغنى عن المتعاطِفَين بزيادة على مفرده، نحو: «الزيدان، والعمران، والبكران»، والأصل أن تقول: زيد وزيد، وعمرٌو وعمرو، وبكرٌ وبكر، كما قال الحجاج بن يوسف الثقفي وقد مات ابنُه محمد وأخوه محمد: محمدٌ ومحمدٌ في يوم واحد! ثم كره العربُ التكرار، فاستعاضوا منه زيادةَ الألف والنون أو الياء والنون على الاسم المفرد للدلالة على اثْنَين من لفظ واحد.

وخرج ما دلّ على اثنين من غيرِ زيادة نحو: زوج وشفع، كما خرج ما دل على اثْنَين وفيه زيادة لكن ليس له واحد مِن لفظه، نحو قولك: اثنين، واثنتين، فلا يُسمى واحدٌ من هذين مثنى، بل الأول مفرد، والثاني ملحَق بالمثنى. =

---

(1) معطوف على «الأسماءَ» من قوله سابقاً: «إلا الأسماءَ الستةَ»، وهو منصوب على الاستثناء مما قبله - كما صرح به الفاكهي («مجيب الندا» (ص٦٩)) - وكذا ما عُطف عليه لاحقاً من قوله: وجمعَ المذكر السالم، وأولاتِ وغيرهما، ومِن ثَمَّ ضبطنا جميعَ ذلك بالنصب خلافاً لِما فعل المحقِّق الذي ضبطها بالرفع.

(2) يصح نصب «السالم» نعتاً لـ «جمع»، وجرُّه نعتاً «للمذكر»، والأرجحُ الثاني؛ لأن السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه. «حاشية الصبان» (١/ ١٤٥)، و«يس على الفاكهي» (١/ ١٢٢ - ١٢٣).

(3) جمعهما لاشتراكهما في الجر والنصب بالياء مع رعاية الاختصار. «الآلوسي» (١/ ٨٧).

(4) هكذا ضبطه الشيخ رحمه الله بضم ففتح على أنه مثنى «عُمَر»، ولا أرَى ما يمنع من ذلك، غير أني أحسبُ ضبطَه بفتح فسكون على أنه مثنى «عَمْرو» أحسنَ؛ لأنه الأكثر دوراناً في مصنفاتهم، وما قِصة ضربِ زيد لِعمرو وتكررها عند النحاة بِخافية على أحد.

[إعراب المثنى]

أمَّا المثنى فإنَّه يُرفع بالألف نيابةً عن الضمة، ويُجر ويُنصب بالياء نِيابةً عن الكسرة والفتحةِ؛ تقول: «جاءَني الزيدان»، و«رأيتُ الزيدَين»، و«مررتُ بالزيدَيْن».

= ويُشترط في كل اسم يُراد تثنيتُه ثمانية شروط(*):

الأول: أن يكون مفرداً، فلا يُثنى المثنى ولا جمع المذكر(**) السالم.

والثاني: أن يكون معرباً، فلا يثنى المبني، وأمَّا «هذان» و«هاتان» من أسماء الإشارة، و«اللذان» و«اللتان» من الموصولات، فهي عند الجمهور ألفاظٌ مَوضوعة على هذا الوجه.

والثالث: عدم التركيب، فلا يُثنى المركب الإسنادي كـ «تأبط شرًّا»، ولا المركب المزجي كـ «معديكرب»، خلافاً للكوفيين.

والرابع: أن يكون منكراً؛ فلا يثنى العلم إلا إذا نُكِّر، ولهذا تقترن بمثناه الألف واللام مثل: «الزيدان».

والخامس: أن يكون له ثانٍ في الوجود.

والسادس: أن يتفق اللفظان.

والسابع: أن يتفق معنى كل واحد من الاثنين، فتثنيةُ(***) الشمس والقمر لا تَجوز إلا على أحد وجهَين: الأول: أن تغلب أحدهما على الآخر، والثاني: أن تُريد المطالِعَ المتعدِّدةَ لكل منهما.

والشرط الثامن: ألا يُستغنى عنه بِتثنيةِ غيره(****).

(*) جمعها بعضُهم في قوله:

شَرطُ المثنَّى أنْ يَكونَ مُعْرَبَا ... ومُفرَداً مُنكَّراً ما رُكِّبَا

مُوافِقاً في اللفظِ والمعنَى له ... مُماثِلٌ لم يُغْنِ عنهُ غيرُهُ

«حاشية الخضري» (١/ ٤٠).

(**) جمع المؤنث السالم مثل جمع المذكر في منع تثنِيَتِه، فلا ينبغي تقييد المسألة بالمذكَّر. انظر مثلاً: «حاشية الخضري» (١/ ٤٠).

(***) تصدير كلامه بالفاء وذِكرُه ضمن الشرط السابع يوهم أنه من محترَزاته، وليس كذلك، بل هو من محترزات الشرطين الخامس والسادس، بمعنى: أنه لا يُثنى الشمس ولا القمر لأنه لا ثاني لهما في الوجود (أي: على حَسب مبلغ عِلم القُدامى)، وأيضاً لا يُقال فيهما: القمران لعدم اتفاق لَفظيهما إلا على سبيل التغليب، كما قالوا: «الأبوان» للأب والأم. والاحتراز بالسابع عن «العينان» للباصرة والجارية.

(****) هكذا قال كثيرون، ومثَّلوا له بـ «سواء»؛ فإنه لا يُثنى استغناءً عنه بتثنية غيره وهو سِيّ، إذ قالوا: سِيَّان، والأولى أن يُقال - كما عبَّر به بعضهم -: أن لا يُستغنى عن تثنيته بغيره، فيدخل نحو: «ثلاثة وأربعة» لاستغنائهم بـ «ستة وثمانية». انظر: «حاشية يس على الفاكهي» (١/ ١٢٢).

[الملحَق بالمثنى في إعرابه]

وحَملُوا عليه[1] في ذلك أربعةَ ألفاظ: لفظَين بشرط، ولفظَين بغير شرط.

فاللَّفظان اللَّذان بشرط: «كِلَا» و«كِلْتَا»، وشرطُهُمَا أن يكونَا مُضافَين إلى الضمير؛ تقول: «جاءني كِلَاهُمَا»، و«رأيتُ كِلَيْهِمَا»، و«مَررتُ بِكِلَيْهِمَا»؛ فإنْ كانا مُضافَين إلى الظاهر كانا بالألفِ على كلِّ حال؛ تقول: «جاءني كِلَا أَخَوَيْكَ»، و«رأيتُ كِلَا أَخَوَيْكَ» و«مَررتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ»، فيَكون إعرابُهما حينئذٍ بحركاتٍ مُقدَّرة في الألف؛ لأنهما مَقصُوران كالفتى والعَصا، وكذا القولُ في كِلتا، تقول: «كلتاهما» رفعاً، و«كلتيهما» جرًّا ونصباً، و«كِلتا أُختَيك» بالألف في الأحوال كُلِّها.

واللفظان اللَّذان بِغير شرط: «اثنان»[2] و«اثنتان»؛ تقول: «جاءني اثنان واثنتان»، و«رأيتُ اثنَين واثنتَين»، و«مررتُ باثنَين واثنتَين»، فتُعربهما إعرابَ المثنى، وإنْ كانا غير مضافَين، وكذا تعربهما إعرابَه إذا كانا مُضافَين للضمير، نحو: «اثناهُم»، أو للظاهر نحو: «اثنا أَخويْكَ»، أو كانا مُركَّبَين مع العشرة، نحو: «جاءني اثْنا عشرَ»، و«رأيتُ اثنَي عَشَرَ» و«مررتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ»[١].

---

(١) وقد بقي عليه مما يلحق بالمثنى: ما سمي به مما أصلُه مثنى، نحو: حَسَنَين ومحمدَين وسَبعَين، وقد كان من الحق عليه أن يذكره، كما ذكر في الملحق بجمع المذكر السالم ما سمي به، وكما ذكر في جمع المؤنث السالم ما سُمي به، وهذا النوع يُعرَب في اللغة الفصحى كإعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرًّا، وفيه لُغة أخرى وهي أن يلزم الألف ويعرب بحركات على النون كالممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وقد جاء على هذه اللغة قولُ تميم بن أُبَيّ بنِ مُقبل:

أَلَا يَا دِيَارَ الحيِّ بالسَّبُعَانِ أَمَلَّ عَلَيهَا بِالبِلَى [المَلَوانِ]

الشاهد فيه: قوله: «بالسَّبُعَانِ» فإنه في الأصل مثنى سبع، ثم سُمِّي به مكان معين، وأنت ترى أنه في موضع الجر، وقد جاء به الشاعر بالألف وأعربه بالكسرة الظاهرة على النون كالاسم المختوم بألف ونون، وهو مفرد نحو: سلمان وعفان وشيطان، وإنما جرَّه بالكسرة لأنه محلًّى بـ «أل». =

---

(1) سبب الحمل وعدمِ جعلها منه عدمُ استيفائها للشروط. وكذا يقال في المحمول على جمع المذكر السالم فيما يأتي. وانظر في تفصيل شروط النوعين: «شرح ابن عقيل» (١/٥٦-٦٤).

(2) وكذا ثنتان في لغة تميم. «الفيشي» (ص٤٠)، و«شرح الشذور» (ص٨١).

[إعراب جمع المذكر السالم]

وأمَّا جمعُ المذكر السالم[1] فإنه يُرفع بالواو، ويُجر ويُنصب بالياء؛ تقول: «جاءني الزَّيدُونَ»، و«رأيتُ الزيدِينَ»، و«مررتُ بِالزيدِينَ».

[الملحق بجمع المذكّر السالم في إعرابه]

وحملُوا عليه في ذلك ألفاظاً:

■ منها: «أُولُو»[(1)]، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢]، فأُولو: فاعلٌ، وعلامةُ رفعه الواو، وأولي: مفعولٌ، وعلامة نَصبه الياء، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١]، فهذا مجرور، وعلامةُ جَرِّه الياء.

■ ومنها «عِشْرُونَ» وأخواتُه إلى تِسعينَ[(2)]، تقول: «جاءنِي عِشْرُونَ» وَ«رَأَيْتُ

= وعلى هذه اللغة ورد قولُ أبي نواس («مختار الأغاني» لابن منظور ٣/ ١٢٨):

أَسْأَلُ القَادِمَيْنِ مِنْ حَكَمَانِ: كيفَ خلَّفتُما أبا عُثْمانِ؟

(١) جمع المذكر السالم: اسم دلَّ على أكثرَ مِن اثنين مع سلامة لفظ مُفرده بزيادةٍ في آخِره، نحو: «الزيدِين والبكرِين»، والأصل أن تقول: زيد وزيد وزيد، وبكرٌ وبكر وبكر، ثلاثَ مرات على الأقل، ولكنهم استثقلوا التكرارَ واستطالوه، فقد يكون المرادُ به عشرةَ أفراد أو عشرين، فعدلُوا عن التكرار إلى الزيادة في آخِره. وخرج جمع المؤنث السالم فإنه دال على أكثر من اثنتَين، كما خرج جمع التكسير فإنه لم يسلم فيه بناءُ مفرده. ويُشترط في كل اسم يراد جمعه جمع مذكر سالماً جميعُ ما شرطناه فيما يُراد تثنيته، ويزاد هنا أن يكون هذا المفرد إمَّا عَلَماً لمذكر عاقل خال[(*)] من تاء التأنيث، وإمَّا صفةً لمذكر عاقل خالية مِن تاء التأنيث لكنها قابلةٌ لها[(**)].

---

(1) اسم جمع لا واحد له من لفظه، وإنما من معناه: وهو ذو بمعنى صاحب، ويُكتب بالواو الزائدة خطًّا فرقاً بينه في حالة النصب والجر وبين «إلى» الجارَّة، وحُملت حالة الرفع عليهما. وقيل: فرقاً بينه وبين «أَلَو» بالهمزة الداخلة على «لو». انظر: «حاشية السجاعي» (ص٢٣)، و«الصبان» (١/ ١٤٩).

(2) بإدخال الغاية وهي تسعون، والكل واقع في القرآن الكريم. انظر أمثلتها في «التصريح بمضمون التوضيح» للأزهري (١/ ٦٩).

(*) صوابُه: «خالياً»؛ لأنه صفة لـ «عَلماً». وتجويزُ الشيخ يس (١/ ١٢٣) أن يكون نعتاً مقطوعاً ليس بذاك.

(**) أو تدلَّ على التفضيل؛ لإدخال نحو: «الأفضل والأفضلون». انظر: «أوضح المسالك» (١/ ٥٢).

عِشْرِينَ» و«مررتُ بِعِشْرِينَ»، وكذلك تقول في الباقي.

■ ومنها «أَهْلُون»[1]، قال الله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢]؛ الأول فاعل، والثاني مفعول، والثالث مجرور.

■ ومنها: «وَابِلُون» وهو جمع لِوابلٍ، وهو المطر الغزير.

■ ومنها: «أَرَضُون»[١] بتحريك الراء، ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر.

■ ومنها: «سِنُونَ» وبابُه، وهو كل اسم ثلاثيٍّ حُذفت لامه وعُوِّضَ عنها هاءُ التأنيث[2]، ألا تَرى أن سنةً أصلها: سَنَوٌ أو[3] سَنَهٌ؛ بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء: «سَنَوَات» أو[4] «سَنَهَات»، فلمَّا حذفُوا من المفرد اللامَ، وهي الواو أو الهاء، وعوَّضوا عنها هاءَ التأنيث، أرادُوا في جمع التكسير أن يَجعلُوه على صُورة جمع المذكر السالم، أعني مختوماً بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جرًّا ونصباً؛ ليكونَ

---

(١) قد جاء جمع الأرض بفتح الراء في حديث: «مَنْ غَصَبَ قِيدَ شبرٍ من أرض طُوِّقه مِنْ سَبْعِ أرضين يوم القِيامة»، وجاء بِسكون الراء في قول الشاعر:

لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي ... سَدُوسٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ

وقول عبيد بن الأبرص (د ٥١ بيروت):

أَوْ صِرْتُ ذَا بُومَةٍ فِي رَأْسِ رَابِيَةٍ ... أَوْ فِي قَرَارٍ مِنَ الأَرْضِينَ قِرْوَاحِ

---

(1) جاء في «حاشية الآلوسي» (١/ ٩٧): اعلم أن المصنف ذكر أهلون في المتن بعد ذكر عالمون، وهنا لم يتعرض له بالكلية، فكأنه غفل عنه وانتقل من عشرون وأخواته إلى أهلون . . . إلخ كلامه.

(2) جاء في طبعات الشيخ رحمه الله زيادة: «ولم يُكسر»، ورأيتُ الأولى إسقاطَها لعدم ثبوتها في النسخ المخطوطة التي بين يديَّ، ولا في «شرح الشذور» (١/ ٨٨)، ومِن ثم قال الآلوسي: والأولى أن يلحق في التعريف: ولم يكسر تكسيراً يعرب معه بالحركات كما فعل غيره؛ احترازاً من نحو: شفة؛ لأنها كُسرت على شفاه، فاستُغني بتكسيره عن تصحيحه. اهـ

(3) «أو» هنا للتخيير لا للشك؛ لثبوت أصالة كل منهما بدليل. اهـ «حاشية الصبان» (١/ ١٥١)، قلتُ: وحينئذٍ ينبغي أن يكون العطف في قوله الآتي: «سنوات وسنهات» بالواو كما هو في غالب النسخ المخطوطة و«شرح الأشموني» وغير ذلك؛ لثبوت الجمعَين معاً.

(4) انظر التعليق السابق.

ذلك جبراً لِما فاته من حذف اللام، وكذلك القولُ في نظائره، وهي: عِضَة وعِضُون، وعِزَة وعِزُونَ، وثُبَة وثُبُون، وقُلَة وقُلُون[1]، ونحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧].

■ ومِما حُمل على جمع المذكر السالم في الإعراب «بَنُونَ».

وكذلك «عِلِّيُّونَ» وما أشبهه مِما سُمي به مِن الجموع، ألا ترى أن عليِّين في الأصل جمع لـ «عِلِّيٍّ»؟ فنُقل عن ذلك المعنى وسُمي به أعلى الجنة[2]، وأُعرب هذا الإعرابَ نظراً إلى أصله، قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨ - ١٩]؛ فعلى ذلك إذا سمَّيتَ رجلاً بـ «زَيْدُونَ» قُلتَ: «هذا زَيدون»، و«رأيتُ زَيْدِينَ»، و«مررتُ بِزيدِينَ»، فتُعربه كما تُعربه حين كان جمعاً[١].

---

(١) هذه أفصح لغات العرب في إعراب ما سُمِّي به مما أصله جمع مذكر سالم.
ومن العرب من يُلزمه الياءَ ويعربه بحركات ظاهرة على النون بعد الياء، فكأنه اسم مفرد آخِره ياء ونون مثل: غِسْلِين ويَقْطين: فيأتي به في حالة الرفع بضمة على النون، وفي حالة النصب بفتحة على النون، وفي حالة الجر بكسرة على النون، ويُنونه في الأحوال كلها ما لم يكن أعجميًا، فإنْ كان أعجميًا مثل: قِنّسْرِين أعربه مثل إعراب الاسم الذي لا ينصرف للعلمية والعُجمة؛ فيمنع تنوينه ويجره بالفتحة، ومِن العلماء من أجرى هذه اللغة في جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به، ويخرج على هذه اللغة ما ورد في حديث الدعاء على أهل مكة: «اللهم اجعلْها عليهم سِنيناً كسِنِينِ يُوسُفَ» بنصب «سِنين» الأوّل على النون، وكَسْر «سنين» الثاني على النون، ولولا ذلك لم يُنَوَّن الأول، ولم يثبت النون في الثاني مع الإضافة، وقد جاء على هذه اللغة - كالحديث - قول عَبِيدِ ابن الأبْرصِ (د ص١٤٥ ط بيروت ١٩٥٨):

تَـغَـيَّـرتِ الـدِّيَـارُ بِـذِي الـدَّفِـيـنِ ... فَـأَوْدِيَـةِ الـلِّـوى فَـرِمَـال لِـيـنِ
فَـحـرْجَـيْ ذِرْوَةٍ فَـقَـفَـا ذِيـالٍ ... يُـعَـفِّـي آيَـهُ سَـلَـفُ الـسِّـنِـيـنِ

ويخرج على هذه اللغة أيضاً قول الشاعر:

رُبَّ حَـيٍّ عَـرَنْـدَسٍ ذِي طَـلَالٍ ... لا يَـزَالُـونَ ضَـارِبِـيـنَ الـقِـبَـابِ

بنصب «ضاربين» بفتحة على النون، ولولا ذلك لحذف النون لإضافته إلى ما بعده.

---

(1) العِضة: الفرقة، من التَّعْضِية وهي التفريق، والعِزَة: الجماعة من الناس، والثُّبَة: الجماعة أيضاً، والقُلَة: عُودانِ يَلعب بهما الصِّبيان.

(2) أي: على خلاف في ذلك. انظر مثلاً: «زاد المسير في علم التفسير» لابن الجوزي (٤١٦/٤).

[باب جمع المؤنث السالم]

ص - وَ«أُولَاتِ»[1] وَمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، وما سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا[2]؛ فَيُنْصَبُ بالكَسْرَةِ نَحْوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾.

ش - البابُ الرابع مما خرَج عن الأصل: ما جُمع بألف وتاء مزيدتَين كـ «هندات» و«زَينبات»؛ فإنه يُنصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة[3]، تقول: «رأيتُ الهنداتِ والزينباتِ»، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣]، فأمَّا في الرفع والجر فإنه على الأصل، تقول: «جاءت الهنداتُ» فتَرفعه بالضمة، و«مررتُ بالهنداتِ» فتجُره بالكسرة.

= ومِن العرب مَن يأتي به بالواو والنون في الأحوال كلها، ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون كما لو كان اسماً مفرداً مختوماً بالواو والنون، مثل: زَيْتُون وعَرَبُون ومَفْتُون، وعليها جاء قول الشاعر:

طَالَ لَيْلِي وَبِتُّ كَالمَجْنُونِ ... وَاعْتَرَتْنِي الهُمُومُ بِالمَاطِرُونِ

وقول الآخر، ويُنسب إلى يزيد بن معاوية:

وَلَهَا بِالمَاطِرُونِ إِذَا ... أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

الشاهد فيهما: قولهما: «بالماطرون»؛ فإن أصله: [جمع] ماطِر، ثم سمي به مكان معين، وقد جاء به مجروراً بالكسرة الظاهرة على النون.

---

(1) أهمل المصنف الكلام عليه في الشرح، وهو بمعنى ذوات، اسمُ جمع لا واحد له من لفظه، بل مِن معناه وهو ذات. ويُكتب بالواو الزائدة حملاً له على المذكر وهو «أُولو»، أو فرقاً بينه وبين «اللات» جمع التي، فإنها تُكتب بلام واحدة على ما قيل. انظر: «مجيب الندا» (ص٨٩)، و«همع الهوامع» للسيوطي (٣/ ٤٧٧)، و«حاشية السجاعي» (ص٢٥).

(2) نحو: عرفات وأذرعات، وكان ينبغي التمثيل لذلك في الشرح، بل رأيتُ في كلام الآلوسي بعد أن كتبتُ هذا ما نصُّه: ثم ليت شعري! لِمَ ترك المصنف شرحَ قوله: وأولات، وشرحَ ما سُمي به منهما؟ ولم يَظهر للذهن الكَليل وجهٌ وجيه لذلك، ولعله غفلة عمَّا هنالك، وسبحان مَن لا يغفل. (١/ ١٠٧).

(3) أي: حملاً للنصب على الجر كما فُعل في أصله الذي هو جمع المذكر. «الآلوسي» (١/ ١٠٥).

ولا فرقَ بين أن يكون مُسَمَّى هذا الجمع مؤنَّثاً بالمعنى كـ «هند وهندات»، أو بالتاء كـ «طَلْحة وطَلحات»، أو بالتاء والمعنى جميعاً كـ «فاطمةَ وفاطمات»، أو بالألف المقصُورة كـ «حُبْلى وحُبْلَيات»[1]، أو الممدودة كـ «صَحْراء وصَحْراوات»، أو يكون مُسَمَّاه مُذكَّراً كـ «إصطبل وإصطبلات»، و«حَمَّام وحَمَّامات».

وكذلك لا فرقَ بين أن يكونَ قد سَلِمَتْ [فيه] بِنْيَةُ[2] واحِده كـ «ضَخْمَةٍ وضَخْمَات»، أو تغيَّرتْ[3] كـ «سَجْدَة وسَجَدَات»، و«حُبْلى وحُبْلَيات» و«صَحْراء وصَحْراوات»، ألا ترى أن الأول محرَّكٌ وسطُه، والثاني قُلبت ألفُه ياء، والثالث قُلبت همزته واواً؟ ولهذا عدَلتُ عن قولِ أكثرِهم: جمع المؤنث السالم، إلى أنْ قُلتُ: الجمع بالألف والتاء(١)؛ لأعُمَّ جمع المؤنث وجمعَ المذكر(٢)، وما سَلِم فيه المفرَدُ وما تغير.

وقيَّدتُ الألفَ والتاء بالزيادة لِيخرجَ[4] نحو: «بَيْت وأَبْيات»، و«مَيْت وأمْوَات»، فإن التاء فيهما أصلية؛ فيُنصبان بالفتحةِ على الأصل، تقول: «سَكنتُ أبياتاً» و«حَضرتُ

(١) وهو تابع في ذلك لإمام المتأخِّرين وقُدوةِ العلماء العلامة ابن مالك، وذلك قوله في «الخلاصة» (الألفية):

وَمَـا بِـتـاً وَأَلِـفٍ قَـدْ جُـمِـعَـا ... يُكْسَرُ في الجَرِّ وفِي النَّصْبِ مَعَا

(٢) جمع المؤنث هو الذي مفرده مؤنث بالمعنى وحده كزينب، أو مع التاء كفاطمة، وجمع المذكر هنا أراد به الذي مُفرده مؤنث بالتاء وحدها كحمزةَ وطلحة، أو ما كان نحو: حمام وإصطبل.

(1) مثلُه: حَلْوى وحَلْوَيات، وقولُ العامة: حَلَوِيَّات خطأ. انظر: «معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة» لمحمد العدناني (ص١٦٦).

(2) يقال: بِنية وبُنية، وهما والبِناء واحد.

(3) الأولى: «وتغيرت» بالواو، وكذا في قوله قبله: أو أن يكون مسماه . . . إلى آخره؛ لأن «بين» لا تضاف إلا لمتعدد. «الآلوسي» (١/ ١٠٦).

(4) لعله يقصد: لتحقيق خروج ما ذُكر، وإلا فهو خارج بدونه؛ لأن معنى «ما جُمع . . . إلخ»: ما دُلّ على جمعيَّته بهما، فالباء سببية، كما قالوا في قول «الخلاصة»:

ومــا بِــتــاً وألِــفٍ قــدْ جُــمِــعَــا

ونحوُ: أبيات إنما استُدل على جمعيته بالصيغة لا بالحرفَين المذكورين. انظر: «حاشية السجاعي» (ص٢٥-٢٦)، و«الآلوسي» (١/ ١٠٦).

أمواتاً»، قال الله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، وكذلك نحو: «قضاةٍ» و«غزاةٍ» فإن التاء فيهما وإنْ كانت زائدةً إلا أن الألف فيهما أصلية؛ لأنها مُنقلبةٌ عن أصل، ألا ترى أن الأصلَ: قُضَيَةٌ وغُزَوَةٌ؛ لأنهما[1] مِن قَضَيْتُ وغَزَوْتُ، فلمَّا تحركتِ الواو والياء وانفتح ما قبلهما قُلبتا ألفَين؛ فلذلك يُنصبان بالفتحة على الأصل، تقول: «رأيتُ قُضاةً وغُزاةً»[(1)].

---

(١) اعلم أنه قد دلَّ استقراءُ كلام العرب على أنهم يجمعون بالألف والتاء خمسةَ أنواع[(*)] من الأسماء:
الأول: ما كان مختتماً بتاء التأنيث، نحو: فاطمة وتمرة وبِنت؛ تقول فيهن: فاطمات وتمرات وبَنات.
الثاني: عَلَم المؤنث الذي لا تاء فيه، نحو: دَعْد وجُمْل وزينب، تقول فيهن: دعدات وجملات وزينبات، ويستثنى من هذا النوع حَذَامِ وبابه نحو: قَطَامِ وسَفَارِ، فلا يُجمع هذا الجمع وإن كان المراد به مؤنثاً.
الثالث: صفة المذكر الذي لا يَعقل، نحو قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، وقوله جل ذكره: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي: دروعاً سابغات[(**)]، وقوله: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ﴾ [سبأ: ١٣].
الرابع: مصغّر المذكر الذي لا يَعقل، نحو: دريهمات، وفُلَيسات، ودُنَيْنِيرات، في جمع مصغَّر: دِرهم وفَلْس ودِينار؛ بخلاف مصغر المؤنث، ومُصغر المذكر العاقل، فلا يجمعان هذا الجمع.
الخامس: اسم جنس[(***)] مؤنث بالألف المقصورة نحو: حُبْلَى وحُبْلَيات، أو الألف الممدودة نحو: صحراء وصحراوات.

---

(1) في الأصل: لأنها، والصواب ما أثبتُه.

(*) نظمها الشاطبي في قولِه:

وقِسْه في ذِي التا ونَحْوِ: ذِكرَى ... ودِرْهَم مُصَغَّر وصَحْرَا
وزَيْنَبٍ ووَصْفِ غيرِ العاقِلِ ... وغيرُ ذا مُسَلَّمٌ لِلناقِلِ

انظر: «المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية» لأبي إسحاق الشاطبي (٦/ ٤٦٢).

(**) هكذا قدَّره المفسرون، ولكنه لا يصلح مثالاً أو شاهداً لِما نحن فيه؛ لأن الدرع مؤنثة وإن حُكي تذكيرُها أيضاً، وكذا يقال في الآية الثالثة؛ فإن القدر مؤنثة، ومَن قال بتذكيرها غرَّه ما حكاه ثعلبٌ مِن قول العرب: ما رأيتُ قِدراً غلَى أسرعَ منها، وهو على تأويل: ما رأيتُ شيئاً غلى. فالصوابُ إسقاط الآيتَين مِن هذا الموضِع. وانظر: «تاج العروس» للزبيدي: (د ر ع) و(ق د ر).

(***) الصوابُ عدم التقييد باسم الجنس، بل يقال: المؤنث بالألف مطلقاً، بدليل أن حُبلى الذي ذكره في التمثيل صفة لا اسم جنس.

[باب الممنوع من الصرف]

ص - وَمَا لَا يَنْصَرِفُ؛ فَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نَحْوْ: «بأَفْضَل مِنْهُ»، إِلَّا مَعَ «أَلْ» نَحْوُ: «بِالأَفْضَلِ»، أوِ الإِضَافَةِ نَحْوُ: «بِأَفْضَلِكُمْ».

ش - البابُ الخامس مما خرج عن الأصل: ما لا يَنصرف، وهو ما فيه عِلَّتان فرعيَّتان[1] مِن عِلل تسع، أو واحدةٌ منها تقوم مَقامَهما؛ فالأول كـ«فاطمة»؛ فإنَّ فيه التعريفَ والتأنيث، وهما عِلتان فرعيَّتان عن التنكير والتذكير، والثاني نحو: «مَساجدَ» و«مصابيحَ»؛ فإنهما جمعان، والجمعُ فرعٌ عن المفرَد، وصيغتُهما صيغةُ مُنتهى الجموع، ومعنى هذا أن مَفَاعِلَ ومَفَاعِيلَ وَقَفتِ الجُمُوعُ عندهما وانتهتْ إليهما، فلا تتجاوزهما؛ فلا يُجمعان مرَّةً أخرى، بخلاف غيرهما من الجموع، فإنه قد يُجمع، تقول: كَلْبٌ وأَكْلُبٌ كَفَلْسٍ وَأَفْلُسٍ، ثم تقول: أَكْلُبٌ وأكَالِبُ، ولا يجوز في «أكالب» أن يُجمَع بَعْده، وكذا أَعرُبٌ[2] وأعارِب؛ فلا يجوز في أَعاربَ أن يُجمَع كما يُجمع أكلُب على أكالِب وآصال[3] على أصائل؛ فكأنَّ الجمع قد تكرَّر فيهما فنُزِّل لذلك منزلةَ جمعَين، وكذلك «صحراء» و«حبلى»؛ فإن فيهما التأنيثَ وهو فرعٌ عن التذكير، وهو تأنيثٌ لازمٌ، فنُزِّلَ لُزومُه منزلةَ تأنيث ثانٍ، ولهذا الباب مَكان يأتي شرحُه فيه إن شاء الله تعالى[4].

---

(1) أي: إحداهما لفظية والأخرى معنوية، وذلك لأن الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه، وفي المعنى لاحتياجه في إيجاد معناه إلى الفاعل، وهو لا يكون إلا اسماً، فإذا تفرع بعضُ الأسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل، فيُعطى حكمَه وهو المنع من الصرف تخفيفاً لثقله بشبه الفعل الثقيل.
هذا حاصلُ القول في مسألة العلتين الفرعيتين. وانظر للاستزادة: «حاشية الخضري على ابن عقيل» (٢/ ٩٧).

(2) جمع عَرَب، كزَمَن وأزمُن كما في «المصباح». «السجاعي» (ص٢٦).

(3) الآصال: جمع أصيل، وهو: الوقت بعد العصر إلى المغرب. وانظر: «تاج العروس» للزبيدي (أ ص ل) فإن فيه تفصيلاً مفيداً في هذا الحرف.

(4) انظر: (ص٥٦٣) فما بعدها من هذا الكتاب.

[حكمُه الإعرابي وبيان متى يَعود إلى الصرف]

وحكمُه أن يُجرَّ[1] بالفتحة نيابةً عن الكسرة[2]، حملُوا جرَّه على نصبه كما عكسُوا ذلك في البابِ السابق؛ تقول: «مررتُ بفاطمةَ ومساجدَ ومَصابيحَ وصحراءَ»، فتفتحُها كما تفتحُها إذا قلتَ: «رأيتُ فاطمةَ ومساجدَ ومصابيحَ وصحراءَ»، قال الله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقال الله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣].

ويُستثنى من ذلك صورَتان؛ إحداهما: أن تدخلَ عليه «أل»(١)، والثانية: أن يُضافَ، فإنه يُجر فيهما بالكسرة على الأصل[3]؛ فالأُولى نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، والثانية نحو: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، وتمثيلي في الأصل بقولي: «بأفضلِكم» أَولى مِن تمثيل بعضِهم بقولِه: «مررتُ بِعُثمانِنا»؛ فإن الأعلام لا تُضافُ حتى تُنكَّر[4]، فإذا صار نحو: عثمانَ نكرةً زال منه أحدُ السَّببَين المانِعَين له من الصرف، وهو العَلَمية؛ فدخل في باب ما يَنصرف، وليس الكلامُ فيه، بخلافِ «أَفْضَلَ»؛ فإن مانِعَه من الصرف الصفةُ ووزنُ الفعل، وهما مَوجودان فيه أَضَفْتَهُ أم لم

---

(١) ومثل «أل» في هذا الحكم «أم» الحِمْيَرية المعَرِّفَة، فإن الاسم الممنوع من الصرف لو اقترن بها جُرّ بالكسرة، وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

أَأَنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقاً تَأَلَّقَا ... تَبِيتُ بِلَيْلِ امْأَرْمَدِ اعتادَ أَوْلَقَا؟

الشاهد فيه: قوله: «امأرمد» أي: الأرمد، وأرمد: وصف على وزن الفعل، ومعناه: الذي أصابه الرمد، وهو وجع العين، فأصله ممنوع من الصرف للوصفية ووزنِ الفعل كأحمر وأبيض، فلَمَّا لحقته «أم» المعرفة الحميرية انصرف فجُرّ بالكسرة الظاهرة.

---

(1) سكت عن رفعه ونصبه لأنهما على الأصل. «مجيب الندا» (ص٩٦).

(2) أي: مع حذف التنوين؛ لأنه لما شابه الفعلَ في اجتماع العلتين أُعطي حكمه في عدم دخول الجر والتنوين عليه.

(3) لأن المشابهة عُورضت بما هو من خواص الأسماء، فلم تؤثر شيئاً. «الآلوسي» (١/ ١١٠).

(4) أي: لأن شرط الإضافة تنكير المضاف؛ إذ فائدة الإضافة تخصيص المضاف أو تعريفُه، والمعرفة لا تحتاج إلى أيٍّ منهما.

تُضِفْهُ، وكذلك تمثيلي بـ «الأفضلِ» أولى من تمثيل بعضِهم بقولِه: [الطويل]

١٢- رَأَيْتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبَارَكاً [شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الخِلافَةِ كَاهِلُهْ][1]

---

(١) ١٢- هذا البيت من كلام ابن ميادة، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان، وميادة اسم أمه، وهو أحد الشعراء المقدَّمين الفُصحاء المحتج بشعرهم، والبيتُ من قصيدة له يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقد استشهد بهذا البيت جماعة من النحاة، منهم المؤلف في كتابه «أوضح المسالك» (رقم ١٩) وقد أنشده فيه مراراً (ج ١ ص ٦٣ و١٥٨ بتحقيقنا)، ومنهم الأشموني (رقم ٣٥)، وذكره السيوطي في «تاريخ الخلفاء» (ص٩٨).

اللغة: «أعباء الخلافة» الأعباء: جمع عِبْء - بكسر العين وسكون الباء وآخره همزة- وهو الحمل الذي يثقل عليك، ويُروى في مكانه: «بِأحناء الخلافة» والأحناء: جمع حِنْو - بوزن: عِبء - وهو ناحية الشيء، و«كاهله» أصل الكاهل ما بين الكتفين، ويُكَنَّى بشدة الكاهل عن القوة وعظيم التَّحَمُّل لمهام الأمور.

المعنى: يمدح الوليد بن يزيد بأنه مبارك ميمون النقيبة، قوي على تحمل مهام الخلافة، عظيم الاضطلاع بأهوالها، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة، يُدبرها ويُهيمِن عليها.

الإعراب: «رأيت»: فعل ماض وفاعله، ورأى ههنا يجوز أن تكون بصرية فلا تحتاج إلَّا إلى مفعول واحد، ويجوز أن تكون علمية تحتاج إلى مفعولين يكون أصلهما مبتدأ وخبراً، «الوليد»: مفعول به لـ «رأى» منصوب بالفتحة الظاهرة، «ابن»: نعت للوليد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«اليزيد» مضاف إليه، مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، «مباركاً»: مفعول ثان لـ «رأى» إذا جعلتَها عِلمية، وحال من «الوليد» الذي هو المفعول إذا جعلتَها بصرية، «شديداً» معطوف على قوله: «مباركاً» بحرف عطف محذوف(*)، «بأعباء» الباء حرف جر، وأعباء: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بـ «شديد»، وأعباء مضاف و«الخلافة» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، «كاهله» كاهل: فاعل بـ «شديد»؛ لأن «شديداً» صفة مشبهة تعمل عملَ الفعل، مرفوع بالضمة الظاهرة، وكاهل مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى الوليد مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، وسُكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «اليزيد» فإن «أل» في هذه الكلمة تحتمل أمرين؛ الأمر الأول: أن تكون للتعريف، والأمر الثاني: أن تكون زائدة.

فأما الأمر الأول: فإنه يتأتَّى إذا كان الشاعر - قبل أن يدخل «أل» عليه - قد قصد تنكيره فصار شائعاً شُيوعَ رجل ونحوه من النكرات، ثم أدخل بعد ذلك «أل» للدلالة على التعريف، فصار=

(*) أي: بناءً على كون «رأى» قلبية و«مباركاً» مفعولها، وأمَّا على كونها بصرية و«مباركاً» حالاً فـ «شديداً» حالٌ أيضاً من «الوليد» أو مِن ضمير «مباركاً».

لأنه يحتمِل أن يكون قَدَّرَ في «يزيد» الشَّيَاعَ[1] فصار نكرةً، ثم أدخل عليه «أل» لِلتعريف؛ فعلى هذا ليس فيه إلا وزنُ الفِعل خاصَّة، ويحتمل أن يكون باقياً على عَلَمِيَّته، و«أل» زائدةٌ فيه[2] كما زعَم مَن مثَّل به.

□ □ □ □

= كـ «الرجل» ونحوِه مما دخلت عليه «أل» لقصد التعريف، فإذا كان الأمر كذلك لم يكنْ في «يزيد» عِلتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، بل يكون فيه عِلة واحدة وهي وزن الفعل؛ لأن العَلَمية قد زالت عند قصدِ التنكير، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعاً من الصرف؛ فلا يصح التمثيل به لِلممنوع من الصرف الذي يُجر بالكسرة لِدخول الألف واللام عليه.

والأمر الثاني: أن تكون «أل» قد زِيدت فيه للضرورة بسببِ اتصاله في اللفظ بـ «الوليد» الذي دخلت عليه «أل» لِلمح الأصل، وإذا كانت «أل» زائدةً كانت العَلَمية باقية؛ فيكون فيه العلتان: العَلَمية ووزنُ الفعل؛ فيكونُ مِن الممنوع من الصرف الذي يُجرّ بالكسرة لِدخول «أل» عليه.

هذا بيانُ ما قصَد إليه المؤلف مِن إنشاد هذا البيت في هذا الموضع.

واعلمْ أن المؤلف قد استشهد بهذا البيت في بعضِ كتبه، منها «أوضح المسالك» على أن «أل» في «اليزيد» زائدة ضرورة، وصرَّح بأن قصد التنكير الذي ذكره ههنا مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة؛ فلا محلَّ - مع هذا الكلام - لِتفضيل تمثيله للممنوع من الصرف الذي يُجر بالكسرة بسبب دخول «أل» عليه على تمثيل غيره بهذا البيت، مِن قبل أن الوجه الآخَرَ الذي جعل احتماله سبباً للتفضيل ليس مما يَصحُّ التعويل عليه، كما ذكَر هو نفسُه في غير هذا الكتابِ.

(1) بكسر الشين وفتحها على ما يُفهم من كلامهم وصرَّح به بعضُهم، ويقال أيضاً: شاع شُيُوعاً، كما قالوا: ثبت ثُبوتاً وثَباتاً، ولَحِق لُحوقاً ولَحاقاً، والكلُّ من عبارات النحويين المتداوَلة.

(2) أي: ضرورة، وسهَّل ذلك تقدم ذِكر الوليد.

[باب الأمثلة الخمسة]

ص - وَالأَمْثِلَةَ الخَمْسَةَ، وَهِيَ: تَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلُونَ، بِاليَاءِ وَالتَّاءِ فِيهِمَا، وَتَفْعَلِينَ؛ فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا، نَحْوُ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾.

ش - البابُ السادس مِما خرج عن الأصل: الأمثلةُ الخمسة.

وهي: كلُّ فِعل مضارعٍ اتَّصلَتْ به ألفُ الاثنين نحو: «يقومان» للغائبَيْن، و«تَقُومان» للحاضِرَين؛ أو واوُ الجمع، نحو: «يقومون» للغائبِينَ، و«تقومُون» للحاضِرينَ؛ أو ياءُ المُخَاطَبَة نحو: «تَقُومِين»(١).

وحكمُ هذه الأمثلة الخمسة أنها تُرفع بِثُبوت النون(١) نيابةً عن الضمة(٢)، وتُجزم

(١) قد رأيتَ أن المضارع المسنَد لألفِ الاثنين يكون مبدوءاً بياء المضارع أو بتاء المضارعة، وأن المضارع المسنَد لواو الجماعة يكون مبدوءاً أيضاً بالياء أو بالتاء، وأن المضارع المسنَد لِياء المخاطبة لا يكون مبدوءاً إلا بتاء المضارعة، ومِن هنا كانتْ هذه الأفعال المضارِعَة المسندة إلى ضمائر الرفع المتصلة خمسةَ أنواع، ومِن هنا سَمَّوها «الأفعالَ(*) الخمسة».

(٢) قد تحذف النون التي تُرفع بثبوتها الأفعال الخمسة، وهي في هذا الحذفِ على ضربَين:
الأول: جائز في النثر والنظم.
الثاني: شاذٌ لا يقع إلا في ضرورة الشعر.
أما الجائز ففي حالة واحدة، وهي أن يكون الفعل ناصباً لياء المتكلم وقبلها نونُ الوقاية، فتجتمع نونان: أولاهما نونُ الرفع، والثانية نون الوقاية، نحو: تَضربانِني وتضربُونَني؛ فإن للعرب في هذه الحالة ثلاثَ لغاتٍ: إحداها: أن يجيئوا بالنونَين على أصلهما، وعلى هذه اللغة قولُه تعالى: =

(1) عبَّر بالثبوت لمقابلته بالحذف، وإلا فالرفع إنما هو بالنون لا بثبوتها. «الفيشي» (ص٤٤)، و«السجاعي» (ص٢٧).

(*) هذه العبارة هي المشهورة في زماننا، وعبارة المتن وهي قوله: «الأمثلة الخمسة» أكثر استعمالاً عند المتقدمين من الأخرى، وهي الأولى؛ لأن هذه الخمسة ليست أفعالاً بأعيانها، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يُكنى بها عن كل فِعل كان بمنزلتها، فإن «يفعلان» كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما، وكذا الباقي. انظر: «مجيب الندا» (ص٩٧)، و«الفيشي» (ص٤٤).

وتنصب بحذفها نيابةً عن السكون والفتحة؛ تقول: «أنتم تَقومُون» و«لم تقومُوا» و«لن تقوموا»؛ رفعتَ الأوّلَ لِخُلوِّه من الناصب والجازم، وجعلتَ علامةَ رفعه النونَ، وجزمتَ الثاني بـ «لم»، ونصبتَ الثالثَ بِـ «لن»، وجعلتَ علامةَ الجزم والنصبِ حذفَ النون، قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]؛ الأولُ: جازم ومجزوم[1]، والثاني: ناصبٌ ومنصوب، وعلامةُ الجزم والنصب الحذفُ.

□ □ □ □

= ﴿أَتَعِدَانِنِىٓ﴾ [الأحقاف: ١٧] وقوله: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى﴾ [الصف: ٥]، واللغة الثانية: أن يُدغِموا إحدى النونين في الأخرى، وقد قُرئ بها في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ﴾ [الزمر: ٦٤] وفي قوله: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى﴾ [الأنعام: ٨٠]، واللغة الثالثة: حذفُ إحدى النونين.

وأما الذي لا يَسوغ إلا في الشعر فعِند وجود نونِ الرفع وحدها، وعليه جاء قولُ الشاعر:

أبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي ... شَعْرَكِ بِالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي

الأصل أن يقول: وتبيتِين تدلُكِين، لكنه حذف نون الرفع، ونظيرُه قولُ الحَماسِيِّ، وسيأتي مشروحاً في آخِر هذا الكتاب مع ذِكر نظائره:

أَنَا الَّذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمُ ... لَا أَرْتَقِي صَدَراً مِنْهَا وَلَا أَرِدُ

كان الأصل أن يقول: «يَجدونَني»، فحذف نون الرفع ضرورةً.

(1) أي: لم حرف جزم، وتفعلوا مجزوم به، والجملة مجزومة بـ «إنْ»، وهذا هو الجاري على الألسنة، وقيل: كلاهما عامل في تفعلوا على جهة التنازع... إلخ. «الآلوسي» (١/ ١١٤).

[باب المضارع المعتل الآخِر]

ص - وَالفِعْلَ المُضَارِعَ المُعتَلَّ الآخِرِ؛ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، نَحْوُ: «لَمْ يَغْزُ»، و«لَمْ يَخْشَ»، و«لَمْ يَرْمِ».

ش - هذا البابُ السابع مما خرج عن الأصل، وهو الفِعل [المضارع] المُعْتَلُّ الآخِرِ، نحو: «يَغزو» و«يَخشَى» و«يَرْمي».

فإنه يُجزم بحذف آخِره[1]؛ فينوب حذفُ الحرف عن حذفِ الحركة، تقول: «لم يغزُ»، و«لم يَخشَ»، و«لم يَرمِ»[1].

□ □ □ □

---

(١) قد ورد الفعلُ المضارع المعتل الآخِر في حالة الجزم ولم يُحذف منه حرف العلة، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلَـمْ يَـأْتِيـكَ وَالأَنْـبـاءُ تَـنْـمِـي ... بِـمَـا لَاقَـتْ لَـبُـونُ بَـنِـي زِيَـادِ؟

فقال: «يأتيك» ببقاء الياء مع تقدم «لم»، ومِن ذلك قولُ الآخَر:

إِذَا الـعَـجُـوزُ غَـضِـبَـتْ فَـطَـلِّـقِ ... وَلَا تَـرَضَّـاهَـا وَلَا تَـمَـلَّـقِ

فقال: «ترضَّاها» ببقاء الألف مع تقدم «لا» الناهية، ومِن ذلك قولُ الآخر:

هَـجَـوْتَ زَبَّـانَ ثُـمَّ جِـئْـتَ مُـعْـتَـذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

---

(١) لأن الجازم لَمَّا لم يجد في آخِر الكلمة إلا حرفاً مشابهاً للحركة حذفه. «السجاعي» (ص٢٨).

[الإعراب التقديري ومواضعُه]

ص - فَصْلٌ: تُقَدَّرُ جَمِيعُ الحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ: «غُلَامِي وَالفَتَى»، وَيُسَمَّى الثَّاني مَقْصُوراً[1]، وَالضَّمَّةُ وَالكَسْرَةُ في نَحْوِ: «القَاضِي»، وَيُسَمَّى مَنْقُوصاً[2]، وَالضَّمَّةُ والفَتْحَةُ فِي نحْوِ: «يَخْشَى»، وَالضَّمَّةُ في نَحْوِ: «يَدْعُو وَيَقْضِي»، وَتَظْهَرُ الفَتْحَةُ في نَحْوِ: «إِنَّ القَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ، وَلَنْ يَدْعُوَ».

ش - علامةُ الإعراب على ضربَين: ظاهرةٌ، وهي الأصلُ، وقد تقدَّمتْ أمثلتها، ومقدَّرةٌ؛ وهذا الفصل مَعقودٌ لِذكرها.

فالذي يُقدَّر فيه الإعرابُ خمسةُ أنواع:

أحدها: ما يقدّر فيه حركاتُ الإعراب جميعُها؛ لِكون الحرف الآخِر منه لا يَقبل الحركة لِذاته، وذلك الاسمُ المقصور، وهو: «الذي آخرُهُ ألفٌ لازمة» نحو: «الفتى»، تقول: «جاء الفَتى»، و«رأيتُ الفتَى»، و«مررتُ بالفتى»، فتُقدر في الأول ضمةٌ، وفي الثاني فتحةٌ، وفي الثالث كسرةٌ؛ ومُوجِبُ هذا التقدير أنَّ ذاتَ الألف لا تَقبل الحركةَ لِذاتها[3].

الثاني: ما يقدَّرُ فيه حركاتُ الإعراب جميعُها؛ لِكون الحرف الآخِرِ منه لا يقبل الحَركَة لا لِذاته، بل لأجلِ ما اتصل به، وهو الاسمُ المضافُ إلى ياءِ المتكلم، نحو: «غُلامِي» و«أخي» و«أبي»، وذلك لأن ياءَ المتكلم تَستدعي انكسارَ ما قبلها لأجلِ المناسبة، فاشتغالُ آخِرِ الاسم الذي قبلها بكسرةِ المناسبَة مَنَعَ من ظهورِ حركات الإعراب فيه.

---

(1) لكونه ضد الممدود، أو لكونه ممنوعاً من مطلَق الحركات، والقصر: المنع. «السجاعي» (ص٢٨).

(2) سمي بذلك إما لنقص لامه، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات. السابق.

(3) لأن الألف حرف هوائي تجري مع النَّفَس، والحركة تقطع الحرف وتمنعه من الجري، فلم يجتمِعا. «الآلوسي» (١/١١٧).

الثالث: ما يقدَّر فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقالِ، وهو الاسم المنقوصُ، ونعني به: «الاسمَ الذي آخِرُه ياءٌ مَكسور ما قبلها»، كـ«القاضي» و«الدَّاعي».

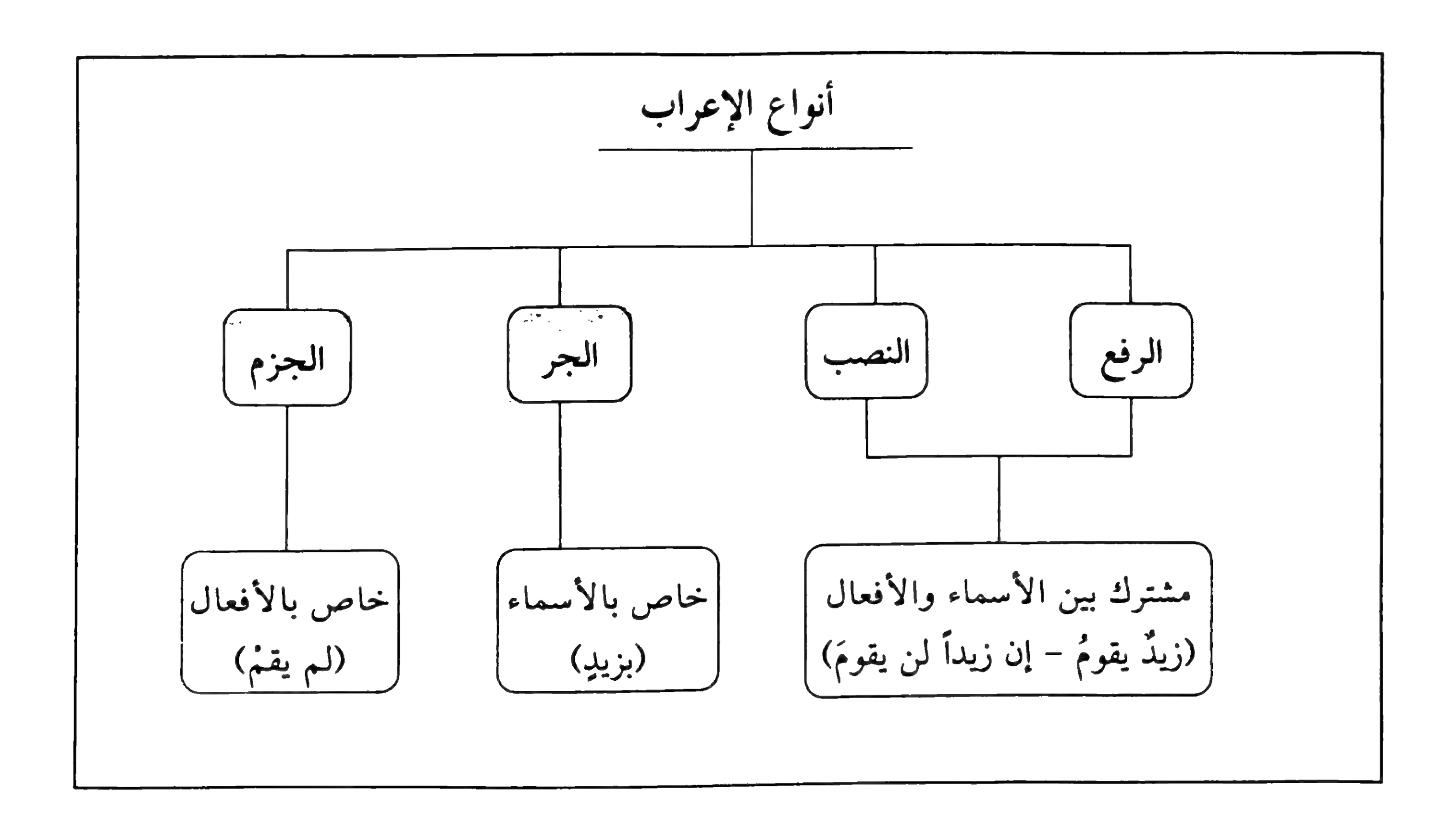
الرابع: ما تُقدر فيه الضمة والفتحة لِلتعذر، وهو الفعلُ المعتل بالألف، نحو: «يخشى»، تقول: «يَخْشى زيدٌ»، و«لن يَخْشَى عمرو»، فتقدر في الأول الضمةَ، وفي الثاني الفتحةَ؛ لتعذر ظهورِ الحركةِ على الألف.

الخامس: ما تُقدَّرُ فيه الضمة فقط، وهو الفعل [المضارع] المعتَل بالواو، نحو: «زيدٌ يَدعو»، وبالياء نحو: «زيد يَرمِي».

وتَظهر الفتحةُ لخفتها: على الياءِ في الأسماء والأفعال، وعلى الواو في الأفعال[1]، كقولِك: «إن القاضيَ لن يَقضِيَ، ولنْ يَدعوَ»، قال الله تعالى: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًاۖ﴾ [هود: ٣١]، ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًاۖ﴾ [الكهف: ١٤].

□ □ □ □

(١) ليس في كلام العرب اسم مُعْرَبٌ آخِرُه واو مضموم ما قبلها؛ فلا جَرَمَ لم يذكر المؤلف الواوَ إلا في الأفعال.

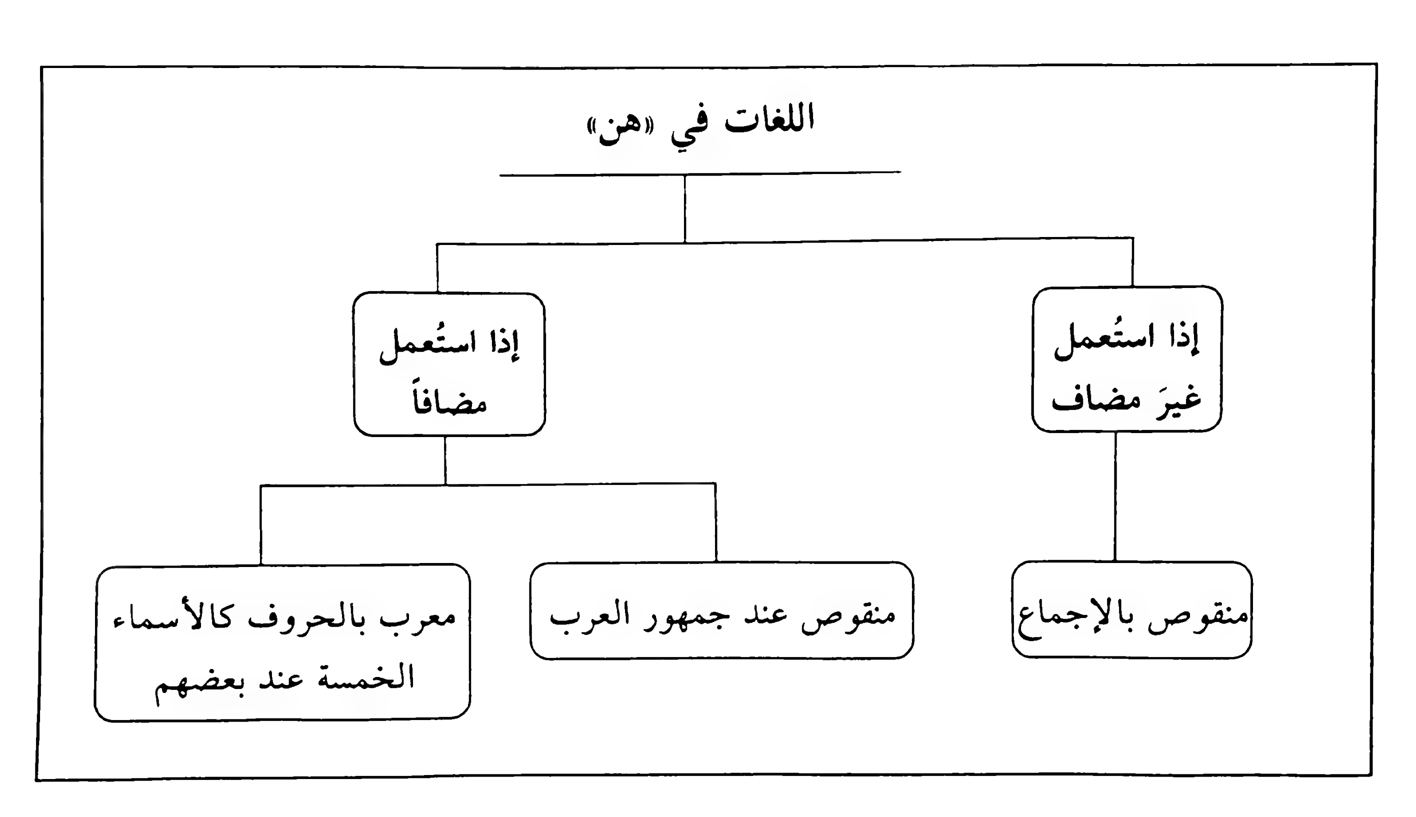


علامات الإعراب الفرعية محصورة في:

- الأسماء الستة
- المثنى
- جمع المذكر السالم
- جمع المؤنث السالم
- ما لا ينصرف
- الأمثلة الخمسة
- الفعل المضارع المعتل الآخر

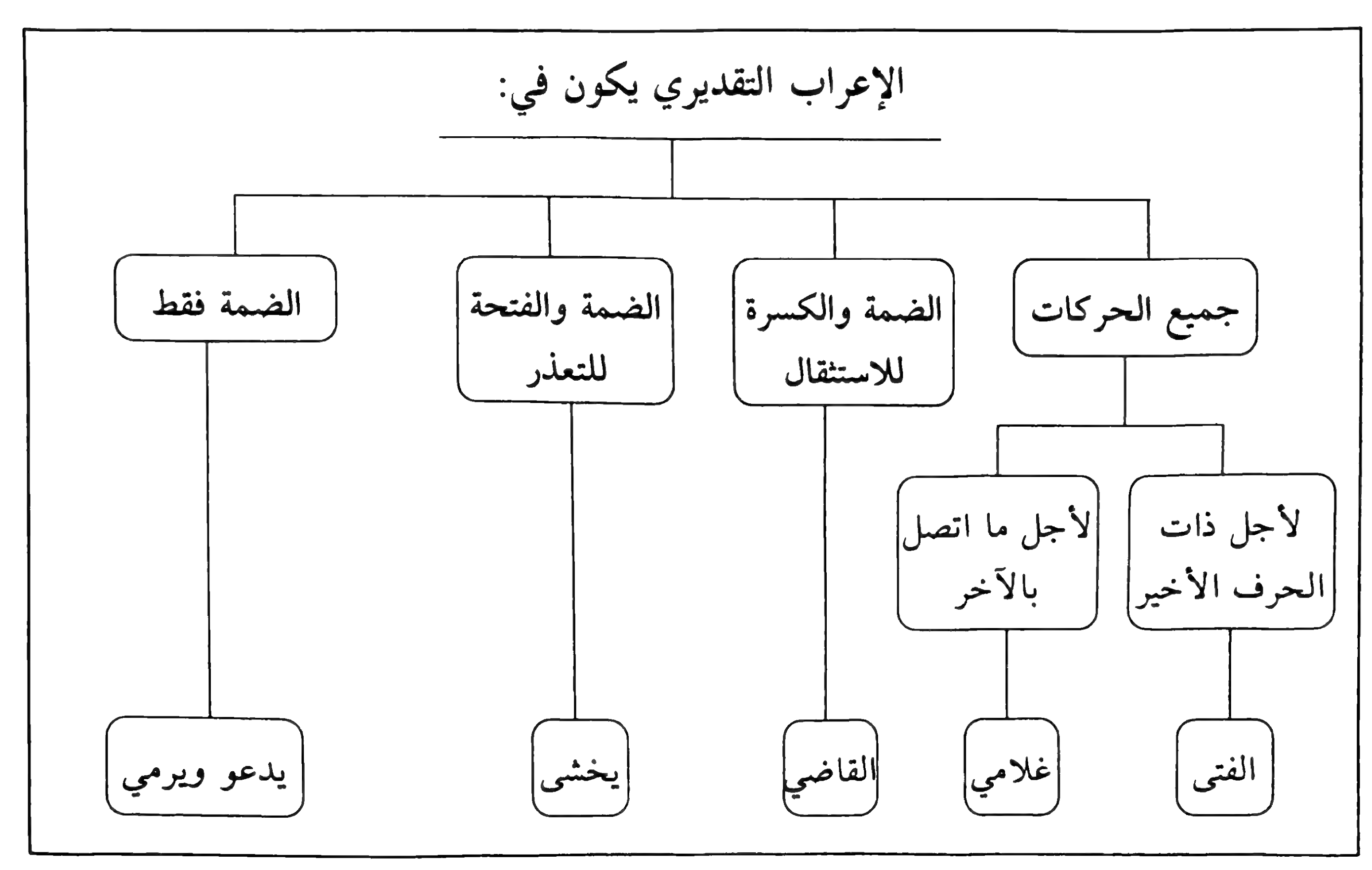
شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف

- الإفراد (وإلا أعربت بـ)
  - الحروف
    - إن ثنيت (جاء أبوان)
    - إن جمعت جمع تصحيح (جاءني أبون)
  - الحركات إن جمعت جمع تكسير (جاء آباؤك)
- التكبير (وإلا أعربت بـ)
  - الحركات (جاءني أُبَيُّك)
- الإضافة لغير ياء المتكلم (وإلا أعربت بـ)
  - الحركات الظاهرة إن لم تضف (هذا أبٌ)
  - الحركات المقدرة إن أضيفت للياء (هذا أبي)



الملحقات

- ملحق بالمثنى
  - بشرط الإضافة إلى الضمير
    - كِلا
    - كِلتا
  - بغير شرط
    - اثنان
    - اثنتان
- ملحق بجمع المذكر السالم
  - عالمون
  - أولو
  - وابلون
  - أهلون
  - بنون
  - أرضون
  - سنون وبابه
  - عشرون وأخواته
  - عليُّون وما أشبهه
- ملحق بجمع المؤنث السالم
  - أولات
  - ما سمي به كعرفات



[ذكر الخلاف في رافعِ المضارع]

ص - فَصْلٌ: يُرْفَعُ الْمُضارِعُ خالِياً مِنْ ناصِبٍ وَجازِمٍ، نَحْوُ: «يَقُومُ زَيْدٌ».

ش - أجمع النحويُّون على أنَّ الفعل المضارع إذا تجرَّد من الناصب والجازم كان مَرفوعاً(١)، كقولك: «يَقومُ زيد، ويَقعُدُ عمرٌو»، وإنما اختلفُوا في تحقيقِ الرافع له: ما هو؟ فقال الفراءُ وأصحابُه(1): رافعهُ نفسُ تجرُّدِه من الناصب والجازِم، وقال الكسائيُّ(2): حروف المضارعة؛ وقال ثعلبٌ(3): مُضارعتُه للاسم، وقال البصريُّون: حُلولُه محلَّ الاسم(4)، قالوا: ولهذا إذا دخل عليه نحوُ: «أنْ ولَنْ ولَمْ ولَمَّا» امتنع رفعُه؛ لأن الاسم لا يقعُ بعدها؛ فليس حينئذٍ حالًّا محلَّ الاسم.

---

(١) قد ورد الفعلُ المضارع غيرَ مَسبوق ظاهراً بناصب ولا جازم وهو مجزومٌ، فمِن ذلك قول الشاعر، ويُنسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إذا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

ونظيرُ ذلك قول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْماً مِنَ اللهِ وَلَا واغِلِ

فقيل: البيتان ضرورة، وقيل: الأول على تقدير لام الأمر، أي: لِتَفد نفسَك كل نفس، وأما الثاني فإن الرواية الصحيحة فيه: «فاليومَ أُسْقى» بالبناء للمجهول، وأُسْقَى مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذرُ.

---

(1) أي: من الكوفيين. «السجاعي» (ص٢٩).

(2) هو علي بن حمزة الكوفي أبو الحسن الكسائي، إمامُ الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، قرأ النحو بعد الكبر وتنقل في البادية، وهو مؤدِّب الرشيد العباسي وابنه الأمين، وأخباره مع علماء الأدب في عصره كثيرة. له تصانيف منها: «معاني القرآن» و«القراءات». توفي سنة ١٨٩ هـ. «الأعلام» (٤/ ٢٨٣)، و«بغية الوعاة» (٢/ ١٦٢-١٦٤).

(3) هو أحمد بن يحيى البغدادي، أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان راويةً للشعر، محدثاً مشهوراً بالحفظ وصِدق اللهجة، أُصيب في أواخر أيامه بصمم فصدمته فرس فتوفي على الأثر سنة ٢٩١ هـ. من كتبه: «الفصيح»، و«المجالس» و«معاني الشعر». «الأعلام» (١/ ٢٦٧)، و«بغية الوعاة» (١/ ٣٩٦-٣٩٨).

(4) أي: وارتفع لأنه صار حينئذ كالاسم، فأُعطي أسبق إعرابه وأقواه وهو الرفع. «الآلوسي» (١/ ١٢٠-١٢١).

وأصحُّ الأقوال الأول[1]، وهو الذي يَجري على ألسنة المُعرِبين، يقولون: مَرفوع لتجرده من الناصب والجازم.

وَيُفْسِدُ قولَ الكسائي أنَّ جزءَ الشيء لا يَعمل فيه، وقولَ ثَعْلَب أنَّ المضارعة إنما اقتضتْ إعرابَه مِن حيث الجملةُ، ثم يَحتاج كلُّ نوع من أنواع الإعراب إلى عامِل يَقتضيه، ثم يَلزم على المذهبين[2] أن يكون المضارع مَرفوعاً دائماً، ولا قائلَ به. ويَرُدُّ قولَ البصريين ارتفاعُه في نحو: «هَلَّا يقومُ»؛ لأنَّ الاسمَ لا يقع بعد حُروف التحضِيض[1].

[نواصب المضارع]

ص - وَيُنْصَبُ بِـ «لَنْ»، نَحْوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾.

ش - لما انقضى الكلامُ على الحالة التي يُرفع فيها المضارع، ثَنَّى بالكلام على الحالة التي يُنصَب فيها، وذلك إذا دخل عليه حرفٌ مِن حروفٍ أربعة[3]، وهي: «لنْ، وكيْ، وإذنْ، وأنْ»، وبدأ بالكلام على «لن» لأنها مُلازمة للنصب[4]، بخلافِ البواقي، وخَتم بالكلام على «أنْ» لِطُول الكلام عليها.

---

(١) قد أُجيب عن هذا الاعتراض بأن الرفع ثابتٌ في الفعل المضارع قبل دخول حرف التحضيض عليه، فلَمَّا دخل حرفُ التحضيض لم يُغيِّر ما كان؛ لأنَّ أثر العامل لا يُزيله إلا عامل آخر، وحرفُ التحضيض غير عامل، ونظيرُ هذا المثال حرفُ التنفيس في نحو: «سيقوم»، وهو وارد أيضاً على كلام البصريِّين، ومدفوعٌ بما ذكَرناه.

---

(1) يدل على صحته أن الرفع دائرٌ مع التجرد؛ فإنه إذا وُجد وُجد، وإذا فُقد فُقد. «الفيشي» (ص٤٧)، و«الآلوسي» (١/ ١٢١).

(2) قد يُقال بمنع اللزوم؛ بناءً على قوة عامل النصب والجزم بالنسبة إلى هذا العامل. «الآلوسي» (١/ ١٢١).

(3) مشى في ذلك على قول البصريين الراجح: إن النواصب أربعة فقط، وانتصابُ الفعل مع غيرها بـ «أنْ» مضمرة وجوباً أو جوازاً كما سيأتي؛ وقال الكوفيون: النواصب بنفسِها عشرة. انظر: «الكواكب الدرية» (ص٤٦٠).

(4) أي: في المشهور. انظر: «المغني» (ص٣٧٥).

[١- «لن»]

و«لن» حرفٌ يُفيد النفي والاستقبال، بالاتفاقِ(١)، ولا يَقتضي تَأْبِيداً خلافاً لِلزمخشري[1] في «أُنْمُوذَجِه»[2] (٢)، ولا تأكيداً، خلافاً له في «كشَّافِه»[3]، بل قولُك: «لن أقومَ» مُحتمِل لأن تُريد بذلك أنك لا تَقوم أبداً، وأنك لا تقومُ في بعضِ أزمنة المستقبَل، وهو مُوافق لقولِك: «لا أقومُ» في عدم إفادةِ التأكيد.

---

(١) معنى ذلك أن انتفاء الحدث الذي يدلُّ عليه الفعلُ الذي بعدها حاصل في الزمان المستقبَل، فإذا قلتَ: «لن أحضُرَ لِزيارتك» كان معنى ذلك: يَنتفي حضوري لِزيارتك في الزمان المستقبل.

(٢) مما رُدَّ به على الزمخشري(*) في قوله: إنَّ «لن» تُفيد تأبيد النفي أنها لو كانت تُفيد ذلك لما كان يَحسُن ذِكر لفظ الأبد بعدها؛ إذ يكون ذكرُه بعدها تكراراً، لكن ذكر الأبد بعدها واقع في فصيح الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، وفي قوله جلَّت كلمته: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف: ٢٠]، وأما إفادةُ التأبيد في نحو قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] وفي نحوِ قوله سبحانه: ﴿وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [الحج: ٤٧] فليس مما دلَّتْ عليه «لن»، بل مِن دليل خارج.

---

(1) هو محمود بن عمر الزمخشري، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب، سافر إلى مكة فجاور بها زمناً فلُقب بجار الله، ويُلقب أيضاً بفخر خوارزم، من كُتبه: «الكشاف» و«أساس البلاغة»، و«المفصل»، و«المستقصى»، وكان معتزلي المذهب مجاهراً بذلك. توفي سنة ٥٣٨ هـ. «الأعلام» (٧/ ١٧٨)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٧٩-٢٨٠).

(2) اسم كتاب له، وهو معرب «نموده»، وأصل معناه: صورة تُتخذ على مثال صورة الشيء ليُعرف منه حاله، وليس بلحن خلافاً لصاحب «القاموس» الذي قال: إن الصواب: نَمُوذج. «حاشية السجاعي» (ص٢٩) بتصرف.
ثم إن عبارة «الأنموذج» (ص٣٢): ولن نظيرة لا في نفي المستقبَل، ولكنْ على التأكيد. اهـ وليس فيه ذكر التأبيد، ومِن ثم اعترض الشيخ الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة على عبارة ابن هشام في كتابه «دراسات في أسلوب القرآن الكريم» (٢/ ٦٣٧) وتبعه الأستاذ الخطيب في تحقيق «المغني» (٣/ ٥٠٤)، لكن جاء في «حاشية يس على الفاكهي» (١/ ١٦١) ما نصه: قوله: «وفي الأنموذج» أي: في بعض نُسخِه، وفي بعضها: على التأكيد. وانظر المواضع المذكورة تزدَدْ عِلماً.

(3) انظر مثلاً: «الكشاف» (٣/ ١٧١) و(٢/ ٣٩٢) و(١/ ٦٢١). وقد وافقه على هذا القول كثيرون، ومِنهم السيوطي الذي قال في «الهمع» (٢/ ٢٨٧): ووافقه على إفادة التأكيد جماعة منهم ابن الخباز، بل قال بعضهم: إن منعه مكابرةٌ، فلذا اخترتُه دون التأبيد. اهـ.

(*) ممن رد على الزمخشري بذلك الإمام مكي بن أبي قيس، والمصنف في «المغني» (ص٣٧٤)، وعلَّق عليه الشمني قائلاً: للقائل بأنها للتأبيد أن يقول: إنما أقول بذلك عند إطلاق منفيِّها وخلوّ المقام عن مقيِّداته. اهـ ←

ولا تقع «لَنْ» لِلدعاء خلافاً لابن السَّرَّاج[1]، ولا حُجَّةَ له فيما استدلّ به مِن قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص: ١٧]، مدَّعياً أنَّ مَعناه: فاجْعلْني لا أكون؛ لإمكانِ حملها على النفي المحض، ويكون ذلك مُعاهدةً منه لله سبحانه وتعالى أنه لا يُظاهرُ مُجْرِماً جزاءً لِتلك النعمة التي أنعم بها عليه، ولا هي مُركبة من «لا وأنْ»، فحُذفت الهمزة تخفيفاً، والألفُ لالتقاء الساكنَين، خلافاً لِلخَليل[1]؛ ولا أصلُها «لا» فأُبدلت الألفُ نوناً، خلافاً لِلفرَّاء[2].

---

(١) ذهب المؤلف في كتابه «مغني اللبيب» إلى أن «لن» تأتي للدعاء، ومعنى ذلك أن الفعل الذي بعدها للدعاء، واستدلَّ على ذلك بقولِ الشاعر:

لَـنْ تَـزَالُـوا كَـذَلِـكُـمْ ثُـمَّ لَا زِلْــ ... ـتُ لَكُمْ خـالِـداً خُـلُـودَ الـجِـبَـالِ

ووجهُ الاستدلالِ أن الفعل المعطوف بـ «ثم» للدعاء، فوجب أن يكون المعطوفُ عليه - وهو قوله: «لن تزالوا» - للدعاء أيضاً، وهذا ظاهر على قولِ مَن قال: إن توافق المعطوفِ عليه والمعطوف في الإنشاء والخبر واجب، فأمَّا من أجاز تخالُفَهما في ذلك فالأحسن عنده التوافق، فيكون حملُ «لن» على الدعاء في هذا البيت عند هذا الفريق مِن العلماء أحسنَ مِن حملها على الخبر، ولكنه ليس بلازمٍ، فلا يكون البيت دليلاً لاحتِماله وجهاً آخَرَ.

ومِن ثم قال الفاكهي: إن مَن رَد على الزمخشري بذلك ليس على تحقيق في المسألة. انظر: «المنصف من الكلام على مغني ابن هشام» لتقي الدين الشمني (٢/ ٦٨)، و«مجيب الندا» (ص١١٠).

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، وهو أستاذ سيبويه النحوي، وُلد ومات في البصرة، كان من الزهاد في الدنيا والمنقطعين إلى العلم، وكان آية في الذكاء، وكان الناس يقولون: لم يكن في العربية بعد الصحابة أذكى منه. له كتاب «العين» وكتاب «العروض» وغيرهما. توفي سنة ١٧٠هـ. «الأعلام» (٢/ ٣١٤)، و«بغية الوعاة» (١/ ٥٥٧-٥٦٠).

(2) ذهب الفراء إلى أن أصل لن ولم: لا، فأُبدلت الألف نوناً في «لن» وميماً في «لم»، قال في «المغني» (ص٣٧٣-٣٧٤): وليس الأصل ذلك؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ ﴿وَلَيَكُونًا﴾. اهـ وجاء في «شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ١٦): ولا أدري كيف اطلع على ذلك؛ إذ ذلك شيء لا يُطلع عليه إلا بنص من الواضع. اهـ

[٢- «كي»]

ص - وَبِـ «كي» المصْدَرِيّةِ، نحْوُ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾.

ش - الناصبُ الثاني: «كيْ»[(1)]، وإنما تَكون ناصبةً إذا كانت مَصدرية بمنزلة «أنْ»، وإنما تكون كذلك إذا دخلتْ عليها اللامُ[(2)]: لفظاً كقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧]؛ أو تقديراً نحوُ: «جئتك كيْ تكرِمَني» إذا قدَّرت أن الأصل: لِكَيْ، وأنك حذفتَ اللام استغناءً عنها بِنيَّتِهَا[(3)]؛ فإن لم تُقدّر اللامَ كانت «كيْ» حرفَ جر، بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل، وكانتْ «أنْ» مضمرةً بعدها إضماراً لازماً[(١)].

[٣- «إذن»]

ص - وَبِـ «إِذَنْ» مُصَدَّرَةً وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ، نَحْوُ: «إِذَنْ أُكْرِمَكَ»، و«إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ».

ش - الناصبُ الثالث: «إِذَنْ»، وهي حرفُ جوابٍ وجزاءٍ عند سيبويه[(٢)]، وقال[(4)]

---

(١) ربما جاءت «كي» مختَصَرة من «كيف»، فالمضارعُ الذي يقع بعدها حينئذٍ مرفوع؛ إذ لم يتصل به ناصبٌ ولا جازم، وذلك نحوُ قول الشاعر:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ ... قَتْلَاكُمُ، وَلَظَى الهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ؟!

أي: كيف تجنَحون؟

(٢) إذا قال لك قائل: «أزورك غداً» فقُلتَ له: «إذن أكرمك» فقد أجبتَه بهذا الكلام، وجعلتَ إكرامك له عند مجيئه جزاءً له، وعلى هذا لا تقع «إذن» في كلام مقتضَب ابتداءً مِن غير أن يكون هناك ما =

---

(1) ذكرها إثر «أنْ» لمشاركتها لها في العمل من غير شرط. «مجيب الندا» (ص١١٢).

(2) أي: لأنه لا يجوز حينئذ كونُها جارة؛ لأن حرف الجر لا يُباشر مثلَه. المصدر السابق.

(3) ذكر المصنف في «المغني» (ص٦٨١-٦٨٢) أن هذا أحد المواضع الثلاثة التي يَطرد فيها ويَنقاس حذفُ الجار، والثاني: مع «أنْ» نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾، والثالث: مع «أنَّ» نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، قال: ولا يُحذف مع «كي» إلا لام العلة؛ لأنها لا يدخل عليها جارٌّ غيرها، بخلاف أختيها. اهـ.

(4) كان الأولى أن يُفرِّعه بالفاء فيقول: «فقال»؛ فإن هذه عبارة سيبويه واختلف في تأويلها الشلوبين والفارسي. «الفيشي» (ص٤٩).

الشَّلَوْبِين[1]: هي كذلك في كل موضع، وقال الفارسيُّ: في الأكثر[2]، وقد تَتَمَحَّضُ للجواب؛ بِدليل أنه يقال: «أُحِبُّكَ» فتقول: «إذاً أَظُنُّكَ صَادِقاً»؛ إذْ لا مجازاةَ بها هنا[3].

[شروط النصب بـ «إذن»]

وإنما تكون ناصبةً بِثلاثة شروط:

الأول: أن تكون واقعةً في صدرِ الكلام؛ فلو قلتَ: «زيدٌ إِذَنْ»، قلتَ: «أُكْرِمُه» بالرفع.

الثاني: أن يكونَ الفعل بعدها مُستقبلاً؛ فلو حدَّثك شخصٌ بحديث فقلتَ: «إذنْ تَصْدُقُ» رفعتَ؛ لأن المراد به الحالُ[4].

الثالث: أن لا يُفصَلَ بينهما بفاصل غيرِ القَسَم[5]، نحو: «إذنْ أُكْرِمَكَ»، و«إِذَنْ

= يقتضي الجواب، بل لا بد أن يكون هناك ما يَقتضي الجوابَ؛ إمَّا لفظاً كما مثَّلنا، وإما تقديراً، وهل هي مُقتضية للجواب وللجزاء معاً في كل كلام تقع فيه؟ ذهب الشلَوبين إلى أنها تدل عليهما في كل كلام، وتكلَّف في تخريج بعض الأمثلة بيانَ ما خفي من الجزاء فيه؛ وذهب أبو علي الفارسي إلى أن دلالة «إذن» على الجواب والجزاء معاً في غالب الأمثلة، وقد تتمحَّض عنده للجواب، فإذا قال لك قائل: «إني أحبك» فقلتَ له: «إذن أصدقك» أو قلتَ له: «إذن أظنُّك صادقاً» فقد أجبتَه بهذا الكلام، ولكنه لا يكون جزاءً، وبيانُ ذلك أن تصديق المتكلم أو ظنَّ صدقه واقعٌ في الحال، والجزاء لا يكون في الحال؛ وهذا بيانُ ما ذكره المؤلف ﷺ.

---

(1) هو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي المعروف بالشلوبين، من كبار العلماء بالنحو واللغة، مولده ووفاته بإشبيلية، أقرأ نحو ستين سنة وعلا صيتُه، وقلَّما تأدب بالأندلس أحد من أهل وقته إلا وقرأ عليه. صنَّف تعليقاً على «كتاب سيبويه»، وشرحَين على «الجزولية»، وكتاباً في النحو سماه «التوطئة»، وغير ذلك. توفي سنة ٦٤٥ هـ. «الأعلام» (٥/ ٦٢)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

(2) وهو أبعد عن التكلف. «الآلوسي» (١/ ١٢٧).

(3) قال الرضي: لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال. اهـ ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة. «حاشية الصبان» (٣/ ٤٢٦).

(4) أي: ونواصبُ الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال للتدافع. «مجيب الندا» (ص١٤٩).

(5) اغتُفر الفصل به لأنه لتأكيد الكلام، فكأنه غير أجنبي.

ثم إن المصنف أجاز في «المغني» و«الشذور» الفصلَ بـ «لا» النافية. انظر: «المغني» (ص٣١)، و«شرح الشذور» (ص٣١٢-٣١٣).

واللهِ أُكْرِمَكَ»، وقال الشاعر: [الوافر]

١٣- إِذَنْ وَاللهِ نَـرْمِـيَـهُـمْ بِـحَـرْبٍ يُشِيبُ[1] الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الـمَشِيبِ[1]

(١) ١٣- نسب بعضُ الناس هذا البيتَ إلى حسان بن ثابت ﷺ، واستبعد هذه النسبة جماعةٌ مِن المحقِّقين؛ لِما فيه من الحشو الذي لا حاجةَ إليه ولا محلَّ له، وقد بحثتُ ديوان شعره فوجدتُ بعضَ شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعر حسان من غير أن يكون معه سابقٌ أو لاحق، ولم يذكر مَن قيل في شأنه، والبيت قد استشهد به المؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٤٩٧)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٤٥)، كما استشهد به الأشموني أيضاً في نواصب المضارع.

اللغة: «بحرب» كلمة حرب مؤنثة بدون علامة تأنيث؛ فيَعود الضمير عليها مؤنثاً، تقول: «الحرب قد وضعتْ أوزارَها»، هذا هو الغالب في استعمالها، وقد تُذكَّر إذا أُوِّلَتْ بالقتال، فيَعود الضمير عليها مذكراً، «تُشيب» يُروى بالتاء الفوقية على أن الحرب مؤنثة، ويُروى بالياء التحتية على أن الحرب مُذكر لتأويلِه بالقتال، وعلى كلِّ حال هو مضارعُ أشاب: أي: صَيَّرَهُ أَشْيَبَ، فحرفُ المُضَارعة مضموم، ومَن رَواه بفتح حرف المضارعة ورفعِ «الطفل» على أنه فاعلٌ فقد لَزِمه إخلاءُ جملة الصفة من ضمير الموصوف، وادعاءُ الحذف خلافُ الأصل، «المشيب» بفتح الميم وكسر الشين - اسم زمان مِن «شاب رأسُه»: إذا صار شعرُه أبيضَ، أي: قبل زمان الشيب.

المعنى: تهدد قوماً مِن أعدائه وتوعدهم بأنه سيصيبهم بحربٍ شديدةِ الأهوال كثيرة الفجائع، حتى إن الطفل لَيشيب رأسُه من أهوالها وعظيمِ لأْوائها.

الإعراب: «إذن» حرف جواب وجزاء ونصب، «والله» الواو حرف قَسَم وجر، ولفظ الجلالة مُقسَم به مجرور بالواو، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أقسم والله، «نَرميهم» نرمي: فعل مضارع منصوب بـ «إذن»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، وهم: ضمير الغائبين مفعول به لـ «نرمي»، مبني على السكون في محل نصب، «بحرب» الباء حرف جر، وحرب: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بـ «نرمي»، «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي(*) يعود إلى الحرب، «الطفل» مفعول به لـ «تشيب»، منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل =

---

(1) جاء في «حاشية السجاعي» (ص٣١): الحرب مؤنثة سماعاً . . . وقد تُذكر لتأويلها بمعنى القتال كما في «المصباح»، وقد ذكَّرها في البيت حيث قال: يُشيب بالياء التحتية نظراً لِما ذُكر. اهـ وكذلك ضُبط «يشيب» بالياء التحتانية في النسخ المخطوطة، وفي المطبوع مع حاشية الآلوسي (١/ ١٢٨)، وفي «حاشية الشمني على المغني» (٢/ ٢٨٣)، ولذلك غيرتُ ضبطَ الأصل الذي كان بالتاء الفوقانية.

(*) هذا على رواية: «تُشيب»، وأما على رواية «يُشيب» التي قُلنا: إنها أصح، فتقدير الفاعل: هو، وهو عائد على الحرب باعتبار تأويلها بالقتال كما مرَّ.

ولو قلتَ: «إذَنْ يَا زَيْدُ» قلتَ: «أُكْرِمُكَ» بالرفع، وكذا إذا قلتَ: «إذنْ في الدارِ أُكْرِمُكَ»، و«إذنْ يومَ الجمعة أُكرِمُكَ»، كلُّ ذلك بالرفعِ(١).

[٤- «أنْ»]

ص - وَبِـ «أن» المَصْدَرِيَّةِ؛ ظَاهِرةً نَحْوُ: ﴿أَن يَغْفِرَ لِي﴾، مَا لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾، فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، وَمُضْمَرَةً جَوَازاً بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ، نَحْوُ: وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي. وَبَعْدَ اللَّامِ نحوُ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾، إلَّا في نَحْوِ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾، ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ فَتَظْهَرُ لَا غَيْرُ، ونحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ فَتُضْمَرُ لَا غَيْرُ، كَإِضْمَارِهَا بَعْدَ «حَتَّى» إذَا كانَ مُسْتَقْبَلاً، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، وَبَعْدَ «أو» التي بِمَعْنَى: إلى، نَحْوُ:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى

أَوِ التي بِمَعْنَى: إلّا، نحوُ:

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَاوِ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بِالفِعْلِ، نحوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾، ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾، ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ﴾، وَ«لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ».

= جر صفة لـ «حرب»، «مِن قبل» جار ومجرور متعلق بـ «تشيب»، وقبل مضاف و«المشيب» مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «إذن والله نَرمِيَهم»، حيث نصب الفعل المضارع وهو «نرمِي» بـ «إذن»، مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: والله.

(١) ذكَر المؤلف هنا أن الفصل بالنداء، أو بالجار والمجرور، أو بالظرف يضرُّ، ويَلزم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفعُ الفعل، وهذا محل خلاف بين العلماء؛ فإن منهم مَن جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقَسَم لا يضرّ، ويبقى مع الفصل بأحدها لـ «إذن» عملُها في الفعل فتنصِبه.

واعلم أن إلغاء «إذنْ» مع استيفاء الشروط لغةٌ حكاها عيسى بن عمر، وتلقَّاها عُلماء البصرة بالقَبول، لكنها - مع ذلك - نادرة جدًّا، وأنكر هذه اللغةَ الكسائي والفراء، فلم يُجز واحد منهما الإلغاء إذا استوفت الشروط المذكورة.

ش - الناصبُ الرابع: «أنْ»، وهي أمُّ الباب[1]، وإنما أُخِّرت في الذكر لِما قدَّمْناه[2]، ولأصالتها في النصب عَمِلَتْ ظاهرةً ومُضمرةً، بخلافِ بَقية النواصب؛ فلا تَعمل إلَّا ظاهرة، ومثالُ إعمالها ظاهرةً قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي﴾ [الشعراء: ٨٢]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٨].

وَقيَّدْتُ «أنْ» بالمصدرية احترازاً مِن المُفَسِّرَةِ والزائدة؛ فإنهما لا يَنصبان المضارع.

[«أنْ» المفسِّرة]

فالمفسِّرةُ هي: المسبوقةُ بِجملة فيها معنى القولِ دون حروفِه[1]، نحو: «كتبتُ إليه أنْ يَفْعَلُ كذا» إذا أَرَدْتَ به معنى: أَيْ.

---

(١) يُشترط في «أن» المفسرة ثلاثةُ شروط:
الأول: - وهو الذي ذكره المؤلف - أن تسبقها جملة دالَّة على معنى القول وليستْ مشتملة على حروفه ولا مُؤوّلة به، فلو جئتَ بجملة مشتملة على صريح القول لم تحتج إلى تفسير؛ لأن صريح القول غيرُ محتاج للتفسير، فتكون الجملة بعده مفعولاً به، ولا يؤتى بـ «أن».
الثاني: أن تتأخر عنها جملة، فلو أنك جئتَ بجملة مشتملة على مُفرد يحتاج إلى التفسير، ثم أردتَ أن تفسر هذا المفرد بمفرد لم تأتِ بـ «أن» المفسرة، بل تجيء بـ «أيْ»، فتقول مثلاً: «اشتريتُ عسجداً أي: ذهباً».
الثالث: ألا يدخلَ عليها حرف جر، لفظاً أو تقديراً، فإن تقدم عليها حرف جر في اللفظ نحو: «كتبتُ إليه بأن قم»، أو في التقدير نحو أن تقول: «كتبت إليه أن قم» وأنتَ تنوي الباء، كانت «أنْ» حينئذ مصدريةً لا مفسرة.
والأكثرُ أن تكون «أن» المفسرة مُفسِّرة لمفعول به محْذوف، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾ [الصافات: ١٠٤]، ونحو قولك: «كتبتُ إليه أن يَفعلُ» برفع «يفعل»، ورُبما فسرت مفعولاً به مذكوراً، نحو قوله تعالى: ﴿إِذۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقۡذِفِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ﴾ [طه: ٣٨-٣٩].

---

(1) أي: أصل النواصب، قال أبو حيان: بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في «لن وإذن وكي». «السجاعي» (ص٣١).
(2) أي: عند قوله (ص ١٣٦): وختم بالكلام على «أنْ» لطول الكلام عليها.

[«أنْ» الزائدة]

والزائدةُ هي: الواقعة بين القَسَم و«لَوْ»، نحو: «أُقسمُ بالله أَنْ لَوْ يَأْتيني زيدٌ لأكْرِمَنَّهُ»[١].

واشترطت أن لا تُسْبَقَ المصدرية بِعِلْمٍ مطلقاً[1]، ولا بظنٍّ في أحدِ الوجهَين؛ احترازاً عن المخفَّفة من الثقيلة.

[حالات «أنْ» المصدريّة باعتبارِ ما قبلها]

والحاصلُ أن لِـ «أنْ» المصدرية باعتبارِ ما قبلها ثلاثَ حالاتٍ:

إحداها: أن يتقدم عليها ما يدلُّ على العلم[٢]؛ فهذه مخفَّفة من الثقيلة لا غيرُ،

---

(١) ومن شواهد ذلك قولُ الشاعر:

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ ... لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

هذا، وقد زِيدت «أن» في مواضع أخرى غير ما ذكره المؤلف هنا: فمنها بين الكاف التي هي حرفُ جر ومجرورها في نحو قول الشاعر:

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

فيمن رواه بجر «ظبية»، وسيأتي البيت مشروحاً (رقم ٦٠)، ومنها الواقعة بعد «لمَّا» الوَقْتِية كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦].

(٢) المراد أن يكون ما تقدم عليها دالًا على اليقين، سواءٌ أكان مِن لفظ العلم أم لم يكن من لفظه، نحو: رأى وتحقق وتيقّن وتبين. وكذلك «ظن» إذا أُريد به اليقين نحو: «ظننتُ أنْ سيقومُ خالد» إذا أردتَ به معنى أيقنت، فإن كان العِلم المتقدم لا يُقصد به اليقين، بل يُقصد به الظن، جاز أن تكون مصدريةً ناصبةً للمضارع، وجاز أن تكون مخفَّفة من الثقيلة، ولِهذا قُرئ في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩] برفع «يرْجع» على أنَّ «أنْ» السابقة مخفَّفة من الثقيلة، وبِالنصب على أنها مصدرية ناصبة للمضارع.

هذا التفصيلُ هو الراجح الذي يُقرِّره جمهور النحاة، وعليه جرَى ابن هشام هنا، ومِن أجله صار لـ «أن» المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاثُ حالات: حالة تتعين فيها لأن تكون مخففة من الثقيلة، وحالة تتعين فيها لأن تكون ناصبة للمضارع، وحالة يجوزُ فيها الأمران، ومِن العلماء مَن لم يُفصِّل هذا التفصيلَ.

---

(1) أي: بلفظه أو بمعناه، منفيًّا أو مثبتاً. «الآلوسي» (١/ ١٣١).

ويجب فيما بعدها أمرانِ؛ أحدهما: رفعُه، والثاني: فصلُه منها بحرف مِن حروف أربعة، وهي: حرف التنفيس، وحرف النفي، وقَدْ، وَلوْ؛ فالأول نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، والثاني نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، والثالث نحو: «عَلِمْتُ أنْ قَدْ يقومُ زيدٌ»، والرابع نحو: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، وذلك لأن قبله: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١] ومعناه ـ فيما قالَه المفسِّرون ـ: أفلَم يَعلم، وهي لغة النَّخَع وهوازن[1]، قال سُحَيْمٌ[2]:

[الطويل]

١٤- أَقُولُ لَهُمْ بِالشِّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي: أَلَمْ تَيْأَسُوا أَنِّي ابنُ فَارِسِ زَهْدَمِ[(١)]

---

(١) ١٤- قد نسب جماعة من العلماء هذا البيت لِسُحَيم بنِ وَثِيل اليَرْبُوعِيّ، وتبعهم على ذلك المؤلف، وقد أنكر جماعةٌ هذه النسبة، وقالوا: يجب أن يكون قائلُ هذا البيت بعض أولاد سُحيم، لا سحيماً نفسَه، وذلك لأنه يقول في آخره: «أني ابن فارس زهدم» وزهدم: اسم فرَس سُحيم، وروى جماعة آخَرون البيت هكذا: «أني ابن قاتل زهدم» ليتخلَّصوا[(*)] من هذا الإشكال، وزهدم على هذه الرواية رجلٌ من عبس، وقد راجعتُ «ديوان سحيم بن وثيل» مِن أوله إلى آخِره فلم أجدْ فيه هذا البيت، بل لم أجدْ له كلمةً على هذا الرَّويّ.

اللغة: «الشعب» بكسر الشين وسكون العين - هو الطريق مطلقاً، وقيل: هو الطريق في الجبل خاصّة، «يأسرونني» فعل مضارع من الأسر، أي: يأخذونني أسيراً، ويُروى في مكانه: «ييسِرُونني» على أنه من الميسر، قالوا: وكان سُحيم قد وقع أسيراً في يدِ قوم، فاستقسَمُوا عليه بالقِداح ليأخذَه مَن يخرج له، «تيأسوا»: تعلمُوا، وقد رُوي في مكانه: «تعلَموا» فذلك دليل على أنهما بمعنى واحد، كما استدل المؤلف على أن ييأس بمعنى يعلم بأنَّ ابن عباس قد قرأ: ﴿أفلم يتبين الذين آمنوا﴾ في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١]. =

---

(1) هما قبيلتان من قبائل العرب، وإلى الأُولى يُنسب إبراهيم النخعي رحمه الله.

(2) سُحَيم بن وَثيل الرياحي اليربوعي، شاعر مخضرم، كان شريفاً في قومه نابهَ الذكر، له أخبار مع زياد بن أبيه. توفي نحو ٦٠ هـ. «الأعلام» (٣/ ٧٩).

(*) اختلاف الرواية عندهم شيء مشهور وكثير، قال ابن هشام في «تخليص الشواهد» (ص ٤٨٤ - ٤٨٥): كانت العرب يُنشد بعضُهم شعرَ بعض، وكلٌّ يتكلم على مقتضى سجيته التي فُطر عليها، ومِن ههنا كثُرت الروايات في بعض الأبيات. اهـ فكونُ داعي هؤلاء الذين روَوا البيت بهذه الرواية التخلص من الإشكال مما يحتاج لدليل، ولا ينبغي أن يُقْدَم على القول بذلك من دونه؛ لِما فيه مِن سُوء ظنٍّ بهم.

أي: ألم تعلَموا، ويُؤيِّده قراءةُ ابن عباس[1]: «أفلم يَتَبيَّنْ»[2]، وعن الفرَّاء إنكارُ

= المعنى: يقول: إنني حين وقعتُ في أيدي هؤلاءِ القوم وصرتُ معهم في الشعب ورأيتُهم يستقسمون عليّ، قلتُ لهم: ألم تعلَموا أنني ابن ذلك الرجل الفارس المشهور، يُخوِّفهم بأبيه ويتهددهم بأنه لا يُمكن أن يُبقِيَه في أيديهم أسيراً، بل لا بد أن يُغِيرَ عليهم ويَستنقذَه من أيديهم.

الإعراب: «أقول» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «لهم» اللام حرف جر، وهم: ضمير الغائبين، مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بـ «أقول»، «بالشعب» جار ومجرور متعلق بـ «أقول» أيضاً، «إذ» ظرف للزمان الماضي، مبني على السكون في محل نصب بـ «أقول»، «يأسرونني» فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، والنون الثانية نون الوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «إذْ» إليها، «ألم» الهمزة للاستفهام التوبيخي، ولم حرف نفي وجزم وقلب، «تيأسوا» فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، «أنّي» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم «أنّ»، مبني على السكون في محل نصب، «ابن» خبر «أنَّ»، مرفوع بالضمة الظاهرة، وابن مضاف، و«فارس» مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وفارس مضاف و«زهدم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره. وجملة أنَّ واسمها وخبرها في محل نصب سدَّت مسدّ مفعولي «تيأسوا» الذي بمعنى تَعلموا(*).

الشاهد فيه: قوله: «تيأسوا» فإن هذه الكلمة بمعنى تعلَموا، ويؤيد ذلك أنه رُوي في مكانه: «ألم تعلموا» كما قُلنا، والأصل أن تكون الروايات المختلفة لفظاً بمعنى واحد؛ وهذا يدل على أن «ييأس» في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۗ﴾ [الرعد: ٣١] بمعنى يعلم، وبالتالي يدلُّ هذا البيت على أنَّ «أنْ» في الآية المذكورة مخفَّفة من الثقيلة؛ لأنها مَسبوقة بما يدلُّ على العلم.

---

(1) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس، ابن عم النبي ﷺ، حبر الأمة وترجمان القرآن، وُلد بمكة ونشأ في بدء عصر النبوة، فلازم رسول الله ﷺ وروى عنه الأحاديث الصحيحة، له في «الصحيحين» وغيرهما ١٦٦٠ حديثاً، قال عمرو بن دينار: ما رأيت مجلساً كان أجمعَ لكل خير من مجلس ابن عباس: الحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر. توفي ﷺ سنة ٦٨ هـ بالطائف. انظر: «الأعلام» (٤/ ٩٥)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر (ت ٤٧٧٢).

(2) انظر: «معجم القراءات» (٤/ ٤٢٢) فإنه ذكر نحواً من عشرين نفساً قرؤوا بذلك.

(*) وجملة: «ألم تيأسوا . . . إلخ» في محل نصب مَقُول القول.

كونِ يَيْأس بمعنى يَعْلم[1]، وهو ضَعيف[2].

الثانيةُ: أن يتقدَّم عليها ظنٌّ(١)؛ فيجوز أن تكون مخفَّفة من الثقيلة، فيكون حكمُها كما ذكرنا؛ ويجوز أن تكون ناصبةً، وهو الأرجحُ في القِياس[3]، والأكثرُ في كلامِهم، ولِهذا أجمعُوا على النصبِ في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾[4] [العنكبوت: ١-٢]، واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] فقُرئ بالوجهَين[5].

الثالثة: أن لا يَسبقها عِلمٌ ولا ظن؛ فيتعيَّن كونها ناصبة، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾ [الشعراء: ٨٢].

وأمَّا إعمالُها مضمَرةً فعلى ضربَين؛ لأنَّ إضمارَهَا إما جائز، أو واجب.

---

(١) المراد أن يكون اللفظ المتقدم عليها دالًّا على الظن - وهو ترجيحُ أحد الطَّرفين الإثبات أو النفي - سواءٌ أكان بلفظ الظن أم كان بغيرِ لفظه، نحو: خال وحسب، ومن ذلك لفظ العلم إذا لم يُقصد به اليقين، بل قُصد به الغالب الراجح، أو أُجري مُجرى الإشارة، كما سبق التنبيه إليه في بيان الحالة الأولى، ويُشترط لكونها مصدرية ناصبةً للمضارع بعد ما يفيد الظن: ألا يَفصل بين «أنْ» والمضارع فاصلٌ غير «لا» النافية، فإن فُصل بينهما - نحو: ظننتُ أنْ سيقوم عليٌّ، وخِلتُ أن ستكون فتنةٌ، وخلتُ أن لن تجيء - لم تكن مصدرية؛ لأنه لا يُفصل بين المصدرية ومنصوبها، وتعيَّنتْ حينئذ أن تكون مخففة من الثقيلة، ولَما كان الفصل بين «أنْ» المصدرية ومنصوبها بـ «لا» النافية جائزاً كانت محتمِلة للوجهين إذا فصل بينهما بـ «لا» نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١].

---

(1) أي: في كلام العرب، لكنه سلَّم في الآية بأنه بالمعنى الذي ذكروه. انظر: كتاب «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٦٣-٦٤).

(2) أي: لأن غيره حفظ، ومَن حفظ حجةٌ على مَن لم يحفظ. «الفيشي» (ص٥٣-٥٤).

(3) أي: لأن التأويل خلافُ الأصل. «السجاعي» (ص٣٢).

(4) «أنْ» وما بعدها في تأويل مصدر سدَّ مسدَّ مفعولَي حَسِبَ.

(5) قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم: «ألا تكونَ» بالنصب، وقرأ أبو عمرو والكسائي وحمزة: «ألا تكونُ» بالرفع؛ فالرفع على أن الحسبان بمعنى العلم و«أنْ» مخففة من الثقيلة، والنصب على أنه بمعنى الظن وعدم تنزيله منزلةَ غيره، و«أنْ» عاملة في الفعل النصب. انظر: «معجم القراءات» للخطيب (٢/ ٣٢٣-٣٢٥).

[مواضع إضمار «أنْ» جوازاً]

فالجائزُ في مسائلَ[1]:

إحداها: أن تقع بعد عاطف(١) مَسبوق باسمٍ خالصٍ من التقدير بالفعلِ[2]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءةِ مَن قرأ من السبعة[3] بِنصب «يُرسل»، وذلك بإضمار «أنْ»، والتقدير: «أو أنْ يُرسِلَ»، و«أنْ» والفعل معطوفانِ على «وحياً» أي: وحياً أو إرسالاً، و«وحياً» ليس في تقديرِ الفعل، ولو أظْهَرْتَ «أنْ» في الكلام لجاز، وكذا قول الشاعر[4]: [الوافر]

١٥- ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (٢)

---

(١) أطلق المصنف في هذا الموضع في قوله: «بعد عاطف» وليس الكلام في هذا الموضع على إطلاقه، بل لا يكون ذلك إلا بعد أربعة من حروف العطف، وهي: الواو - وقد استشهد له المؤلف ببيت ميسون (رقم ١٥) - وأوْ - وقد استشهد له بالآية الكريمة - والفاء، وثم، سنستشهد لهما في آخِر شرح الشاهد الآتي (رقم ١٥).

(٢) ١٥- هذا البيت لامرأة اسمها مَيسون بنت بحدل، وكانت امرأةً من أهل البادية، فتزوجها معاوية ابن أبي سفيان ﷺ، ونقلها إلى الحاضرة، فكانت تُكثر الحنين إلى أهلها، ويشتد بها الوَجْدُ إلى حالتها الأولى، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نَسَبه الأعلم في شرح شواهده، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (٥٠٥)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٥٦)، وأنشده الأشموني في نواصب المضارع، وأنشده ابن عقيل أيضاً (رقم ٣٣٠).

اللغة: «عباءة» هي ضرب من الأكسية معروف، «وتقر عيني» كناية عن السرور، «الشُّفوف» بضم الشين - جمع شفّ - بفتح الشين أو كسرها - وهو الثوب الرقيق الناعِم الذي يشِفُّ عما تحته. =

---

(1) فيه تسامحٌ في العبارة، فإنه إنما ذكر مسألتَين فقط.

(2) إنما اشترطوا ذلك لأنها إذا سُبقت باسم يقدَّر بالفعل صحَّ عطف الفعل عليه نحو: «الطائرُ فيَغضبُ زيدٌ الذبابُ»، أي: الذي يطير فيغضب . . . إلخ، فإذا كان خالصاً من ذلك احتاجوا إلى نصب الفعل بإضمار «أنْ»؛ لتكون «أنْ» وما بعدها اسماً تأويلاً معطوفاً على الاسم السابق. «الفيشي» (ص٥٤).

(3) هم مَن عدَا نافعاً وابنَ عامر. انظر: «معجم القراءات» (٨/ ٣٤١-٣٤٢)، و«السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص٥٨٢).

(4) أي: الشخص الشاعر؛ لأنه من كلام مَيْسُون كما قال المحقق رحمه الله.

تقديره: ولُبْسُ عَبَاءَة وأنْ تقرَّ عيني.

= المعنى: تقول: إن الذي كنتُ فيه عند أهلي أشهى إلى نفسي، وأجلبُ إلى السرور مما أنا فيه، مع أن الذي كنتُ فيه هناك هو المعيشة الخشنة، فقد كان لباسي عباءةً من صوف غليظ، وما أنا فيه الآن معيشة ذاتُ ترف ورفاهية، فإنني ألبس الثياب الرقيقة الناعمة.

الإعراب: «ولبس»(*) مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف و«عباءة» مضاف إليه، «وتقر» الواو حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، تقر: فعل مضارع، منصوب بـ «أن» مضمرةً بعد الواو العاطفة، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة(**)، «عيني» عين: فاعل «تقرّ»، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «أحبّ» خبر المبتدأ، مرفوع بالمبتدأ، وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة، «إليّ» جار ومجرور متعلق بـ «أحب»، «مِن لبس» جار ومجرور متعلق بـ «أحب» أيضاً، ولبس مضاف، و«الشفوف» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع وهو قوله: تقر، بـ «أن» مضمرة بعد واو عاطفة على اسم خالصٍ من التقدير بالفعل، وهو قوله: لُبس، وهذا الإضمارُ جائز لا واجب؛ فيجوز أن تقول: ولبس عباءة وأنْ تقر عيني، وإذا كان الاسم المعطوف عليه مقدراً بالفعل لم يجز نصب المضارع الواقع بعد الواو، وإنما يكون الاسم مقدَّراً بالفعل إذا كان صفةً صريحة واقعة صلةً لـ «أل»، وذلك نحو قولهم: «الطائر فَيَغْضَبُ زيد الذبابُ»، وكما تقول أنت: «الحاضر فيحصلُ لي السرور أبي»؛ فإنه يجب أن ترفع «يغضب ويحصل»؛ لأن الاسم السابق عليهما مقدر بالفعل؛ لأن المعنى: الذي يَطير، والذي يحضر.

هذا، وقد علمتَ أن المراد بالعاطف في هذا الموضع واحدٌ من أربعة أحرف، هي الواو وأو ـ وقد استشهد المؤلف لكل منهما ـ وثم، والفاء، ولم يستشهد لواحد منهما، وشاهدُ الفاء قولُ الشاعر:

لَـوْلا تَـوَقُّـعُ مُـعْـتَـرٍّ فَـأُرْضِـيَـهُ ... مَـا كُـنْـتُ أُوثِـرُ إِتْـرَاباً عَـلَـى تَـرَبِ

المعتر: الذي يتعرض للسؤال، والإتراب: الغِنَى، والتَّرَب: الفقر، وشاهد «ثم» قولُ أنس بن مدركة الخثعمي:

إِنِّـي وَقَـتْـلِـي سُـلَـيْـكـاً ثـم أَعْـقِـلَـهُ ... كَـالـثَّـوْرِ يُـضْـرَبُ لَـمَّـا عَـافَـتِ الـبَـقَـرُ

(*) الواو: عاطفة، وقد يُروى بدل الواو اللام، أي: لَلُبس، ورواية الواو هي الصواب؛ لأنه معطوف على ما قبله في البيت السابق وهو قولُها:

لَـبَـيْـتٌ تَـخْـفِـقُ الأَرْوَاحُ فِـيـه ... أَحَـبُّ إِلَـيَّ مِـن قَـصْـرٍ مـنـيـفِ

(**) و«أنْ» وما بعدها في موضع مصدر معطوف على «لبس»، والتقدير: ولبسُ عباءةٍ وقُرةُ عيني ... إلخ.

الثانية: أن تقعَ بعد لام الجر، سواءٌ كانت للتعليل[١] كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]، وقولِه تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾[1] [الفتح: ١-٢]، أو لِلعاقبة[2] كقولِه تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، واللامُ هنا ليست للتعليل[3]؛ لأنهم لم يَلتقِطُوه لذلك، وإنما التقطُوه ليكون لهم قُرَّةَ عَين؛ فكانتْ عاقبته أن صار لهم عدوًّا وحزناً، أو زائدة[4]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ[5] عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]،

---

(١) ذكر المؤلف في هذا الموضع أربعةَ أنواع للام:

النوع الأول: لام الجحود، وهذه يجب إضمارُ «أن» المصدرية بعدها، وضابطها: أنها المسبوقة بـ «ما كان»، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] أو «لم يكن» نحو: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨].

والثانية: لام التعليل، وهذه يجب إظهار «أن» المصدرية بعدها إذا اقترن الفعل بـ «لا»، نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]، ويجوز إظهار «أن» بعدها وإضمارها إنْ لم يقترن الفعل بـ «لا».

والثالثة: لام العاقبة.

والرابعة: اللام الزائدة، وهاتان يَجوز إضمار «أن» المصدريةِ بعدهما، ويجوز إظهارها، والفرق بين لام العاقبة ولام التعليل أن لام التعليل يكون ما قبلها عِلةً لحصول ما بعدها باعثةً عليه، ويكون حصول ما قبلها سابقاً على حصول ما بعدها في الوُجود؛ وأما لام العاقبة - وتُسمى لامَ الصيرورة أيضاً - فإن ما قبلها ليس عِلة لحصول ما بعدها، ولكنه يحدث بعده اتفاقاً، وأما اللام الزائدة فهي الواقعةُ بعد فِعل متعد، وفائدتُها توكيد تعدِيته إلى مدخولِ اللام.

---

(1) قال المصنف في «شرح الشذور» (ص٣١٦-٣١٧): فإنْ قلتَ: ليس فتح مكة علةً للمغفرة، قلتُ: هو كما ذكرتَ، ولكنه لم يُجعلْ علةً لها، وإنما جُعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ، وهي: المغفرة وإتمام النعمة والهداية إلى الصراط المستقيم وحصول النصر العزيز، ولا شك أن اجتماعها له حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه. وإنما مثلتُ بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليل فيها على مَن لم يتأمَّلْها. اهـ

(2) وتسمى لامَ الصيرورة والمآل. «الفيشي» (ص٥٦).

(3) نقل المصنف في «المغني» (ص٣٨٨) قولَ الزمخشري: والتحقيق أنها لام العلة، وأن التعليل فيها واردٌ على طريق المجاز . . . إلخ، وسكت عنه، وهو قول البصريين ومَن تابعهم. انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص١٢١)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٩/ ٥٢٩).

(4) الأولى: «أو صلة»، تفادياً من إطلاق الزائد في كلامه تعالى، وحيث عبَّر به كان الأولى أن لا يُمثِّلَ بالآية. «الآلوسي» (١/ ١٣٤).

(5) إنما كانت اللام هنا صلةً لأن الفعل «يُريد» مما يتعدَّى بنفسه.

فالفعلُ في هذه المواضع منصوبٌ بـ «أنْ» مُضمرة، ولو أُظهِرتْ في الكلام لجاز، وكذا بعد «كي» الجارة[1].

ولو كان الفعلُ الذي دخلتْ عليه اللام مقروناً بـ «لا» وجب إظهارُ «أنْ» بعد اللام[2]؛ سواءٌ كانت «لا» نافيةً كالتي في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ﴾ [النساء: ١٦٥]، أو زائدةً كالتي في قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي: ليعلمَ أهلُ الكتاب[3].

ولو كانت اللام مسبوقةً بِكَوْنٍ ماضٍ منفي وجب إضمارُ «أنْ»؛ سواءٌ كان المُضي في اللفظ والمعنى، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ[4] وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، أو في المعنى فقط، نحو: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، وتُسمى هذه اللامُ «لامَ الجحودِ»[5] (١).

وَتَلَخَّصَ أنَّ لـ «أنْ» بعد اللام ثلاثَ حالات: وجوب الإضمار، وذلك بعد لام الجُحود؛ ووجوب الإظهار، وذلك إذا اقترن الفعل بـ «لا»؛ وجواز الوجهين، وذلك

---

(١) إذا كان الفعلُ المتقدم على لام الجحود ماضياً لم يكن حرفُ النفي إلا «ما» كالآية الأولى، وإذا كان مضارعاً لم يكن حرف النفي إلا «لم» كالآية الثانية، وهي التي تَقلب المضارع ماضياً، ولذلك يقول بعض المؤلفين: لام الجحود هي التي تقع بعد «ما كان» أو بعد «لم يكن»، وهي عبارةٌ سليمة مستقيمة مشيرة إلى تحديد حرف النفي.

---

(1) هذا يخالف ما قدَّمه مِن أنها مُضمرة بعد «كي» إضماراً لازماً. انظر: (ص١٣٩). وجاء في «حاشية السجاعي» (ص٣٤): قوله: وكذا بعد كي، هكذا في بعض النسخ، والصواب إسقاطُه. اهـ فالله أعلم بالصواب.

(2) أي: دفعاً للثقل الحاصل من توالي اللامَين.

(3) انظر: «تفسير ابن كثير»: (١٣/ ٤٤٠).

(4) لفظ الجلالة اسم «كان»، وخبره محذوف عند البصريين، تعلَّقتْ به اللامُ الجارة للمصدر المنسبِك من «أنْ» والفِعل؛ أي: ما كان الله مريداً لتعذيبهم وأنتَ فيهم. انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ١١٣).

(5) هكذا يُسمِّيها أكثرُهم لملازمتها للجحد أي: النفي، قال النحاس: والصواب تسميتها لام النفي؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار. اهـ. «المغني» (ص٢٧٨-٢٧٩)، وانظر جواب ابن قاسم عن ذلك في «حاشية السجاعي» (ص٣٤).

فيما بقي، قال الله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقال تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ [الزمر: ١٢].

[مواضع إضمار «أنْ» وجوباً]

ولَمَّا ذكرتُ أنها تُضمَر وُجوباً بعد لام الجحود، استطردتُ[1] في ذِكر بقية المسائل التي يجب فيها إضمارُ «أن» وهي أربع:

[١- بعد «حتى»]

إحداها: بعد «حَتَّى»، واعلم أن لِلفعل بعد «حتى» حالتَين: النصب والرفع.

فأما النصب فَشَرْطُهُ كونُ الفعل مُستقبَلاً بالنسبة إلى ما قبلها؛ سواءٌ كان مُستقبَلاً بالنسبة إلى زمنِ التكلم أو لا: فالأولُ كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]؛ فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبَلٌ بِالنسبة إلى الأمرَين جميعاً[2]، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]؛ لأن قولَ الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة إلى زمنِ الإخبار، إلا أنه مُستقبَل بالنسبة إلى زِلزالهم.

[معنيا «حتى» المنتصبِ ما بعدها]

ولِـ «حتى» التي يَنتصب الفعلُ بعدها مَعنيان[3]؛ فتارةً تكون بمعنى: كيْ، وذلك إذا كان ما قبلها عِلة لِما بعدها، نحو: «أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجنةَ»، وتارةً تكون بمعنى:

---

(1) الاستطراد لغةً: أن يَفِرَّ المرء من عدوّه كيداً ثم يكرّ عليه، فكأنه اجتذبه من موضعه الذي لا يتمكن منه فيه إلى موضع يتمكن منه، واصطلاحاً: ذِكر الشيء في غير موضِعه مع غيره لمناسبة بينهما، أو هو: سَوقُ الكلام على وجهٍ يَلزم فيه كلام آخَر وهو غير مقصود بالذات بل بالعرض. والظاهر أن الذي فعله المصنف ليس استطراداً بهذا المعنى. انظر: «المصباح المنير» (ط ر د)، و«الكليات» (١/ ١١٠).

(2) هما زمان قولهم: لن نبرح ... إلخ، أعني: زمانَ غيبة موسى عليه السلام وذهابه إلى الميقات، وزمان عكوفهم، أي: إقامتهم على عبادة العجل الذي صنعه السامري. انظر: «الآلوسي» (١/ ١٣٧)، و«السجاعي» (ص٣٤-٣٥).

(3) أي: على المشهور، وإلَّا فقد ذكر المصنف نفسُه في «المغني» معنى ثالثاً لها وهو مرادفة إلَّا في الاستثناء، نقَله عن ابن مالك وغيره وأقرَّه. انظر: «المغني» (ص١٦٩-١٧٠).

إلى، وذلك إذا كانَ ما بعدها غايةً لِما قبلها، كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وكقولك: «لأسيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»، وقد تصلحُ لِلمعنيَين معاً كقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، يحتمل أن يكون المعنى: كي تفيء، أو: إلى أنْ تفيءَ.

والنصبُ في هذه المواضِع وما أشبهها بِـ «أنْ» مُضمَرةً بعد «حتى» حَتْماً، لا بـ «حتى» نفسِها، خلافاً للكوفيين[1](١)؛ لأنها قد عملت في الأسماء الجرَّ، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، فلو عَملتْ في الأفعال النصب لَزم أن يكون لنا عامِل واحد يَعمل تارةً في الأسماء وتارةً في الأفعال، وهذا لا نظيرَ له في العربية.

[شروط رفع الفعل بعد «حتى»]

وأمَّا رفعُ الفِعل بعدها فَلَهُ ثلاثةُ شروط؛ **الأول**: كونه مسبَّباً عما قبلها؛ ولهذا امتنع الرفعُ في نحو: [«ما سِرتُ حتى أدخلَ البلدَ»؛ لأن انتفاء السير لا يكون سبباً للدخول، وفي قولك:][2] «سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشمسُ»، لأن السير لا يكون سبباً لِطلوعها، **الثاني**: أن يكون زمنُ الفعل الحالَ لا الاستقبالَ، على العكس من شرط

(١) من الدليل على أن الناصب بعد «حتى» هو «أن» المصدرية مضمرة، ظهورُ «أن» مع المعطوف على منصوبها، وذلك كما جاء في قول الشاعر:

ومِن تَكرُّمِهِمْ في المَحْلِ أَنَّهُمُ ... لَا يَعْلَمُ الجَارُ فِيهِمْ أَنَّهُ جَارُ
حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً مِنْ نُفُوسِهِمُ ... أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهْوَ مُخْتَارُ

الشاهد في قوله: «أو أن يبين جميعاً» فقد ظهرت فيه «أن» المصدرية، فدلَّ ذلك على أن العامل في المعطوف عليه هو «أن» مضمرةً، والكوفيون لا يُنكرون وقوع مثل هذا في كلام العرب، وتخلصوا منه بتجويزهم دخول «أن» في المعطوف مع قولهم: إن الناصب هو «حتى» نفسها، وهو كلامٌ لا يُقضى العجب منه.

(1) مسألة: «هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها» هي الثالثة والثمانون من مسائل «الإنصاف في مسائل الخلاف». انظر: (٤٨٩/٢) وما بعدها.

(2) سقطت العبارة التي بين المعقوفَين من الأصل.

النصب، إلا أنَّ الحال تارةً يكون تحقيقاً وتارة يكون تقديراً؛ فالأول: كقولك: «سرتُ حتى أَدْخُلُها» إذا قلتَ ذلك وأنتَ في حالة الدّخول، والثاني: كالمثال المذكور إذا كان السيرُ والدخول قد مَضَيا ولكنك أردتَ حكايةَ الحال[1]، وعلى هذا جاء الرفعُ في قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]؛ لأن الزلزال والقولَ قد مضيا، **الثالث**: أن يكون ما قبلها تامًّا[2]، ولهذا امتنع الرفعُ في نحو: «سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا»، وفي نحو: «كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا» إذا حُملتْ «كان» على النُّقصانِ، دونَ التمام(١).

[٢- بعد «أو» بمعنى إلى أو إلَّا]

المسألةُ الثانية: بعد «أو» التي بِمعنى «إلى» أو «إلَّا»[3]؛ فالأولُ كقولِك: «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي» أي: إلى أن تقضِيَني حقي[4]، وقال الشاعرُ: [الطويل]

١٦- لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ(٢)

---

(١) إذا جعلت «كان» ناقصة كان المذكور قبل «حتى»: «كان» واسمها، وليس هذا جملة تامة؛ لأن خبر «كان» لم يذكر، وأما إذا جعلت «كان» تامة فإن المذكور حينئذٍ يكون جملة تامة مِن فعل وفاعل، والمعنى: حدث سيري حتى أدخلها. وقد قرأ نافع برفع «يقول»، وقرأ غيره بنصبِه.

(٢) ١٦- هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة، ولم أجد أحداً ممن استشهد به قد نسبه إلى قائل معين، وممن استشهد به المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٩٨) وفي «[شرح] الشذور» (رقم ١٤٦)، والأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم ٣٢٢).

اللغة: «أستسهلن» يريد أنه يَعُدُّه سهلاً، أو يُصَيِّر الصعب سهلاً بماضي همَّته وعالي نظرته، «الصعب»: الأمر الذي يشق احتماله، «المنى»: جمع مُنية، بضم الميم فيهما، مثل: مُدية ومُدًى، =

---

(1) في حكاية الحال الماضية طريقتان: الأولى - وهي المشهورة -: أن يقدر الفعل الماضي واقعاً في زمن التكلم، الثانية: أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل، والتعبير على كلٍّ بما للحال. انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ٤٤٤)، و«الفيشي» (ص٥٩).

(2) أي: مستغنياً عما بعدها. «الآلوسي» (١/ ١٣٩)، و«الفيشي» (ص٦٠).

(3) عبارة بعضهم - كابن عقيل -: أو المقدرة بحتى أو إلا، وهو أصح؛ لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا، الأول: الغاية مثل إلى، والثاني: التعليل مثل كي، فيشمَل نحو: «لَأُرضينَّ الله أو يغفرَ لي»، ولا يُناسب هنا معنى إلى ولا معنى إلا؛ لأنه يُوهِم انقطاع الإرضاء إذا حصل الغفران. انظر: «شرح ابن عقيل» (٤/ ٨)، و«حاشية يس على الفاكهي» (١/ ١٨٠)، و«الآلوسي» (١/ ١٣٩-١٤٠).

(4) لا يتعين في هذا المثال تقدير الغاية، بل يحتمل تقدير الاستثناء أيضاً.

والثاني كقولك: «لأَقْتُلَنَّ الكافرَ أو يُسْلِمَ» أي: إلَّا أنْ يُسلِمَ، وقولِ الشاعر: [الوافر]

= والمنية: ما يتمنَّاه الإنسان، «انقادت»: سهلت وتذللت، «الآمال»: جمع أمَل مثل: سبب وأسباب، وبَطل وأبطال، وجمَل وأجمال.

المعنى: يقول: إنه سيتحمل الشدائد، ويصطبر على ما يناله من المشقَّات في سبيل بلوغ أمانيه، ثم بيَّن أنَّ المجد لا يُدرك إلَّا إذا رضي طالبه، وطابت نفسه بما يجده في طريقه.

الإعراب: «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أستسهل: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف، ونونُ التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «الصعب» مفعول به لـ «أستسهل» منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، «أو» حرف بمعنى إلى، «أدرك» فعل مضارع منصوب بـ «أن» المضمرة بعد «أو»، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا(*)، «المنى» مفعول به لأدرك منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، «فما» الفاء حرف عطف(**)، وما: حرف نفي، «انقادت» انقاد: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، «الآمال» فاعل «انقاد»، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، «إلَّا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «لصابر» اللام حرف جر، وصابر: مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بـ «انقاد».

الشاهد فيه: قوله: «أدرك» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك، بـ «أنْ» المضمرة وجوباً بعد «أو»، وقد ذكر جماعة من النحاة أن «أو» في هذا البيت بمعنى إلى، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب، وذكر قومٌ أنها بمعنى حتى، وممن ذكر ذلك المؤلف في «أوضحه» وابن عقيل والأشموني، ولا خلافَ بين هذين الكلامين؛ لأن «إلى» و«حتى» بمعنى واحد، وهو الغاية، وذكر السيوطي أن «أو» ههنا بمعنى إلَّا، وهو مخالف لذلك كلِّه، فوق أنه بعيد.

واعلم أن ضابط «أو» التي بمعنى إلى أن يكون ما بعدها ينقضي شيئاً فشيئاً، ألا ترى أن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء؟ وأمّا «أو» التي بمعنى إلَّا فإن ما بعدها يحصل دُفعة واحدة، كالإسلام في نحو قولك: «لأقتلن الكافر أو يسلم».

(*) والمصدر المنسبِك من «أنْ» وما بعدها معطوفٌ على مصدر متصيَّد من الكلام السابق، والتقدير: لَيَكونَنَّ مني استِسهالٌ لِلصعب أو إدراكٌ للمُنى. وكذا قياسُ الباقي كما سيأتي، وكان يَنبغي للمحقِّق ذِكرُ هذا في الإعراب كما لا يَخفى.

(**) الفاء هنا حرفٌ دالٌّ على التعليل.

١٧- وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا(1)(١)

أي: إلا أنْ تستقيمَ فلا أكسر كعوبها، ولا يَصحُّ أن تكونَ هنا بمعنى إلى؛ لأن الاستقامة لا تكونُ غايةً لِلكسر.

---

(١) ١٧- هذا البيت لزياد الأعجم، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٨) وقد استشهد به المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٩٩) وفي «[شرح] الشذور» (رقم ١٤٧)، والأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم ٣٢٣).

اللغة: «غمزت» الغمز: جَسٌّ باليد يُشبه النَّخس، «قناة» أراد الرمح، «قوم»: رجال، ومنه قوله تعالى من الآية ١١ من سورة الحجرات: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾، وقول زهير بن أبي سلمى المزني:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ؟

«كعوبها» الكُعوب: جمع كَعب، وهو طرف الأُنبوبة النَّاشز، «تستقيما»: تعتدل.

المعنى: أراد أنه إذا هجا قوماً فقال فيهم شعراً لم يترك لهم أَدِيماً صحيحاً حتى يرجعوا عن معاداته، وضرب لِذلك مثلاً حالةَ من يثقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه(*) مبني على الضم في محل رفع، «إذا» ظرف للزمان المستقبل يضاف إلى شرطه وينتصب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب بـ «كسرت»، «غمزت» فعل ماض وفاعله، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي فعل الشرط الذي تقتضيه «إذا»، «قناة» مفعول به لـ «غمزت»، وهو مضاف و«قوم» مضاف إليه، «كسرت» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب «إذا»، «كعوبها» كعوب: مفعول به لـ «كسرت»، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وكعوب مضاف و«ها» مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «أو» حرف بمعنى «إلا» مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «تستقيما» فعل مضارع، منصوب بـ «أن»(**) المضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى «إلا»، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى «كعوب»، والأَلِفُ للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله: تستقيم، بـ «أن» المضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى: إلّا.

---

(1) جاء في «حاشية الصبان» (٣/ ٤٣٣) تحت عنوان «فائدة»: قال شارح أبيات «الإيضاح»: وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم غالبُها مرفوع القوافي وبعضها مجرورها، وقال الزمخشري في «شرح أبيات الكتاب»: أبيات القصيدة غير منصوبة، وإنما أنشده سيبويه منصوباً لأنه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله، وإنشاد الأبيات على الوقف مذهب لبعض العرب، فإن أُنشد بيت منها أنشد على حقّه من الإعراب، وإن أنشد جميعها أنشد على الوقف. من «شرح شواهد المغني» للسيوطي.

(*) نسي المعرِبُ بيانَ خبره، وهو: جملة إذا وشرطها وجوابها.

(**) وتقدير الكلام هنا: يكون كسرٌ مني أو استقامةٌ منها.

[٣- بعد فاء السببية]

المسألة الثالثة: بعد فاء السببيّة إذا كانتْ مَسبوقةً بنفيٍ محضٍ[١]، أو طلب بالفعل[٢]. فالنفي كقولِه تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[1] [فاطر: ٣٦]، وقولك: «ما تأتِينا فَتُحدِّثَنا»، واشترطْنا كونَه محضاً احترازاً من نحو: «ما تزالُ تَأتِينا فَتُحَدِّثُنا»، و«ما تَأتِينا إلا فُتحَدِّثُنَا»، فإن معناهما الإثبات، فلِذلك وجب رفعُهما، أما الأول فلأنَّ «زال» لِلنفي وقد دخل عليه النفي، ونفيُ النفي إثباتٌ، وأما الثاني فلانتقاض النفيِ بـ «إلّا». وأمَّا الطلب[2] فإنه يَشمَلُ الأمرَ، كقوله: [الرجز]

١٨- يَـا نَـاقُ سِـيـرِي عَـنَـقـاً فَـسِـيـحَـا إِلَـى سُـلَـيْـمَـانَ فَـنَـسْـتَـرِيـحَـا[٣]

---

(١) خرج بكون الفاء لِلسببية أن تكون عاطفةً على صريح الفعل، أو أن تكونَ استئنافية، وشمل قوله «مسبوقة بنفي محض» النفيَ بالحرف كالآية الكريمة والمثالَين اللذين ذكرَهما المؤلف، والنفيَ بالفعل نحو: «ليس زيد محبًّا فيُخلصَ لك»، والنفيَ بالاسم نحو: «أنت غير محبٍّ فتُخلصَ لنا»، وخرج الإثبات من طريق النفي الذي ينتقضُ بدخوله على فعل يدلّ على النفي نحو: «ما تزال تأتينا فتحدثنا»، أو ينتقض بـ «إلا» نحو: «ما تأتينا إلا فتحدثنا»؛ لأن «زال» وفروعَها تدل على النفي، و«إلا» تثبت لِما بعدها ما نفيتَه عما قبلها، فيكون ظاهر الكلام وجودَ نفي، ولكن الحقيقة أن ما بعد الفاء في المثالَين ونحوهما مُثبَت، وقد بيَّن المؤلفُ ذلك.

(٢) اشتراطُ كون الطلب بِالفعل يُخرج ثلاثةَ أشياء: الأول: الطلب باسم الفعل نحو: «صَهْ فَينام الناس»، والثاني: الطلب بالمصدَر نحو: «ضرباً زيداً فيتأدبُ»، والثالث: الطلب بلفظ الخبر نحو: «حَسْبُكَ فيَستريحُ الناس»، أي: حسبُك السكوتُ مثلاً، والخبر مع حسبُك محذوف لا يظهر في الكلام الفصيح، وقد أجاز الكسائي النصبَ بعد الطلب بلفظ الخبر، كما أجاز النصبَ بعد الطلب باسم الفعلِ على ما حكاه المؤلف.

(٣) ١٨- البيت لأبي النجم العجلي، واسمه الفضلُ بن قدامة، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف في=

---

(1) الفاء: فاء السببية، ويموتوا: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة وجوباً، والواو فاعل، والمصدر المنسبك من «أنْ» وما بعدها معطوفٌ على المصدر المتصَيَّد من الفعل السابق، والتقدير: لا يكون قضاءٌ منا عليهم فموتٌ منهم. «الكواكب الدرية» (ص٤٨٥).

(2) أقسامه ثمانيةٌ مذكورة كلُّها هنا، وهي مع النفي المتقدم تُسمى بالأجوبة التسعة، وهي مجموعة في قوله:

مُرْ وانْهَ وادْعُ وسَلْ واعرِضْ لِحَضِّهِمُ تَـمَـنَّ وارْجُ كـذاكَ الـنـفـيُ قـد كَـمُـلا

انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ١١٥-١١٦)، و«الكواكب الدرية» (ص٤٨٦).

وَالنَّهْيَ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١]، والتحضيضَ، نحو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠]، والتمنيَ، نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]، والترجيَ، كقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦- ٣٧] في قراءة بعضِ السبعة بنصب (أَطَّلِعَ)، والدعاء، كقوله: [الرَّمل]

= «أوضحه» (رقم ٥٠١)، وفي «[شرح] الشذور» (رقم ١٥٠)، والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (رقم ٣٢٤).

اللغة: «ناق» مُرَخَّمُ ناقة، «عَنَقاً» بفتح العين المهملة والنون جميعاً، وهو ضرب من السير السريع، «فسيحا»: واسعاً، «سليمان» هو سليمان بن عبد الملك بن مروان، «نستريحا»: نُلقي عَنَّا تعب السفر.

المعنى: يأمر ناقته أن تَجِدَّ في السفر، وتدأبَ عليه، حتى تصل إلى ممدوحه، وهناك يَلقى هو وهي من الراحة ما يُنسِيهما متاعبَ السفر وعناءه.

الإعراب: «يا» حرف نداء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «ناق» منادى مرخم، وأصله: يا ناقةُ، مبني على الضم في محل نصب، أو مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب، وتسمى الأولى لغةَ مَن لا ينتظر، والثانيةُ لغةَ من ينتظر، «سيري» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، «عنقاً» هو مفعول مطلق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأصله صفة لموصوف محذوف(*)، أي: سيراً عنقاً، «فسيحَا» صفة لقوله: عنقاً، «إلى» حرف جر، «سليمان» مجرور بـ «إلى»(**)، وعلامةُ جره الفتحة نيابةً عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانعُ له من الصرف العَلَمية وزيادةُ الألف والنون، «فنستريحا» الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نستريح: فعل مضارع منصوب بـ «أنْ»(***) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «فنستريحَا» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله: نستريح بـ «أن» المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جوابِ الأمر الذي هو قوله: «سيري».

(*) فيه نظر؛ لأن العَنَقَ سيرٌ مخصوص، فالأولى أن يكون مفعولاً مطلقاً حُذف عامله، أو نائباً عن المفعول المطلَق على حدِّ: قعَد القُرفُصاءَ.

(**) والجار والمجرور متعلق بقوله: «سيري».

(***) و«أنْ» وما بعدها في موضع مصدر معطوفٍ على مصدر متصيَّد من الفعل السابق، والتقدير: لِيَكنْ منك سيرٌ فاستراحةٌ.

١٩- رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ(١)

---

(١) ١٩- هذا الشاهد من الأبيات التي لا يُعرف قائلها، وقد استشهد به الأشموني في نواصب المضارع، وابن عقيل (رقم ٣٢٥)، والمؤلف في «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٥١).

اللغة: «وفقني»: اهدني وسَدِّد خطواتي، «أعدل»: أميل وأنحرف، وتقول: عدلت عن كذا؛ إذا هجرتَه وانحرفتَ عنه وتركته، وتقول: عدلتُ إلى كذا؛ إذا أقبلتَ عليه ورغبتَ واتجهت نحوه؛ فاختلف المعنى باختلاف الحرف الذي تعدَّى به هذا الفعل، ومثله: رغِبتُ فيه، تقول: «رغبتُ في كذا»: إذا أحببتَه، وتقول: «رغبتُ عن كذا»: إذا كرهتَه، ولذلك نظائر كثيرة، وهو مِن الدلالة الواضحة على اتِّساع هذه اللغة، «سَنَن» هو بفتح السين والنون جميعاً، وهو الطريق، والمرادُ هنا الطريق المعنوي كالصراط في قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾، «السَّاعين»: جمعُ ساعٍ.

المعنى: يدعو الله تعالى أن يَهدِيَه إلى الطريق القويم، طريقِ الخير الذي يسلكه الذين يَسعَون إلى الفلاح، فلا يميل عن هذا الطريق ولا يَنحرف.

الإعراب: «رب» منادى بحرف نداء محذوف، والأصل: يا رب، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاءً بكسر ما قبلها، منع من ظهور هذه الفتحةِ حركةُ المناسبة، ورب مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والأَصل: يا ربي، «وفقني» وفق: فعل دعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب، «فلا» الفاء فاء السببية، ولا: حرف نفي، وكلاهما لا محلَّ له من الإعراب، «أعدل» فعل مضارع منصوب بـ «أن»(*) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «عن» حرف جر، «سنن» مجرور بـ «عن»، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بـ «أعدل»، وسنن مضاف، و«الساعين» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه جمع مذكر سالم، «في» حرف جر، «خير» مجرور بـ «في»، والجار والمجرور متعلق بـ «الساعين»؛ لأنه جمع اسم فاعل، واسم الفاعل كالفعل يَتعلق به الجار والمجرور والظرف، وخير مضاف و«سنن» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسُكِّن آخِره لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع، وهو قوله: «أعدل» بِـ «أَنْ» المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعةِ في جواب فعل الدعاء، وهو قوله: «وفِّق»، كما يُفهم من إعراب البيت.

(*) والتقدير هنا: لِيَكنْ توفيقٌ منك فعدمُ عُدولٍ منا.

والاستفهامَ[1]، كقوله: [البسيط]

٢٠- هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُوَ أَنْ تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ؟[2]

---

(١) يشترط في نصب المضارع الواقعِ في جواب الاستفهام ألا يكون بأداة بعدها جملة اسمية خبرها جامد، نحو: «هل أخوك زيد فأكرمه؟»، فلا يجوز في «أكرمه» في هذا المثال النصب، بل يتعيَّن رفعُه.

(٢) ٢٠- لم أجد أحداً نسب هذا البيتَ إلى قائل معين، وقد أنشده الفراء، واستشهد به الأشموني في نواصب المضارع.

اللغة: «لُبَانَاتي» بضم اللام وفتح الباء الموحدة مخففة: جمع لُبَانَة، وهي الحاجة التي يطلبها ذو الهمّة العالية، «فيرتدَّ» أي: يعود ويرجع، وكنَّى بارتداد بعض الروح عن طمأنينة خاطره وثلج صدره، وقال: «بعض الروح» إما على إقحام كلمة بعض، وإما لأنه لا يؤمل أن تُقضى له جميع لباناته، بل غاية آماله أن يقضى بعضُها فيَعود له بعض الروح، على أن هذا بحث في اللفظ باعتبارِ مدلول اللفظ الأول، ونحن قرَّرنا أنه كَنَّى به [عن] معنى آخر.

المعنى: يستفهم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلَّقت بها همته العالية فيترتب [على] معرفتهم إياها رجاؤه قضاءها الذي تنشأ عنه راحة نفسه.

الإعراب: «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «تعرفون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، «لباناتي» لبانات: مفعول به لـ «تعرفون»، منصوب بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة نيابةً عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، ولبانات مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «فأرجو» الفاء فاء السببية، أرجو: فعل مضارع منصوب بـ «أن»(*) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية؛ والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «أنْ» حرف مصدري ونصب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «تُقْضَى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ «أنْ»، وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذرُ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يَعود إلى «لباناتي»، و«أنْ» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع مفعولاً به لـ «أرجو»، والتقدير: فأرجو قضاءها، «فيرتد» الفاء حرف عطف، يرتد: فعل مضارع معطوف على «تقضى»(**)، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، «بعض» فاعل «يرتد» مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وبعض مضاف و«الروح» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، «للجسد» جار ومجرور متعلق بـ «يرتدّ».

الشاهد فيه: قوله: «فأرجو» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله: «أرجو» - بـ «أن» المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام المدلول عليه بقوله: «هل تعرفون لُباناتي».

(*) والتقدير هنا: هل يكون عرفانٌ منكم فرجاءٌ مني؟.

(**) ويجوز - كما قال الشيخ زكريًا - أن يكون معطوفاً على «أرجُوَ».

والعَرْضَ، كقوله: [البسيط]

٢١- يَا ابْنَ[1] الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[1]

---

(١) ٢١- هذا الشاهد أيضاً من الأبيات التي لم أجد أحداً نسبها إلى قائل معين، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في «[شرح] الشذور» (رقم ١٥٢)، وابن عقيل (رقم ٣٢٦).

اللغة: «الكرام»: جمع كريم، «تدنو»: تقرب، وأراد به أن ينزل بدارهم، «راء»: اسم فاعل من الرؤية، حُذفت لامه للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الأصول أن يَزُورهم لِيرى بنفسه ما قد حدَّثه به الناس عنهم: مِن حسن لقائهم للضيف، وقيامِهم له بما تُوجِبه الأَرْيَحِيَّة، ثم عَلَّل هذا العرض بأن الذي يَرى ليس كالذي يسمع، يريد أن المشاهدة أقوَى في معرفة حقيقة الأمر من السماع به؛ لِما يعرض في الأخبار من الزيادة والنقص والمبالغة ونحوها.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«الكرام» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، «ألا» حرف دال على العرض، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «تدنو» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «فتبصر» الفاء فاء السببية، تبصر: فعل مضارع منصوب بـ «أن»(*) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «ما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لـ «تبصر»، مبني على السكون في محل نصب، «قد» حرف دال على التحقيق، «حدثوك» حدث: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره حركة المناسبة المأتي بها لأجل الواو، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، والكاف ضمير المخاطَب مفعول به أول لـ «حدث»، مبني على الفتح في محل نصب، والمفعول الثاني محذوف، وهو ضمير غائب يَعود إلى الاسم الموصول، وتقديرُ الكلام: فتبصر الذي حدَّثوكه(**)، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولَيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، «فما» الفاء عاطفة(***)، وما: نافية، «راء» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من =

---

(1) كُتب في الأصل هنا وفي مواضعَ أخرى آتيةٍ بألف واحدة هكذا: «يا بنَ»، فغيَّرتُه إلى ما ترى لوقوعه كذلك في بعض النسخ الخطية، ولِكونِه المعهودَ عند غالب الطلاب، وإن كان حذفُ الألف جائزاً في مثل ذلك خطًّا كراهةَ اجتماع ألفَين. ومثلُ هذا يُقال في قوله الآتي: «يا أيها الرجل» عند الشاهد (٢٣). انظر: «المطالع النصرية للمطابع المصرية» للشيخ نصر الهوريني (ص٣٤٢).

(*) والتقدير هنا: ألا يكون دنوٌّ منك فإبصارٌ.

(**) لم يُقدره: «حدثوك به» كما فعل العيني وغيرُه؛ لأن حذف العائد المجرور مشروط بشرط لم يتحقَّق هنا.

ويجوز أن تكون «ما» مصدرية، وحدثوك صلتها، والتقدير: فتُبصر تحديثهم إيَّاك.

(***) هي حرف دالٌّ على التعليل.

واشترطتُ في الطلب أن يكونَ بالفعل احترازاً مِن نحو قولِك: «نَزالِ فَنُكْرِمَكَ» و«صَهْ فَنُحَدِّثَكَ» [بالنصبِ في جوابِ اسمِ الفِعل؛ فإنَّه لا يَجُوز][1] خلافاً للكسائي في إجازة ذلك مُطلقاً، ولابن جني[2] وابنِ عصفور[3] في إجازتِه بعد «نَزَالِ» و«دَرَاكِ» ونحوِهما مما فيه لفظُ الفِعل، دُون «صَهْ ومَهْ» ونحوِهما مِما فيه معنى الفعل دون حُروفِه[4](١)، وقد صرَّحتُ بهذه المسألةِ في المقدِّمة في باب اسم الفعل[5].

= التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل، «كمَنْ» الكاف حرف جر، من: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «سَمِعا» فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف حرف دال على الإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى الاسم الموصول الذي هو «مَنْ»، والجملة من الفعل والفاعلِ لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «فتبصرَ» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تبصر، بـ «أَنْ» المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرضِ المدلولِ عليه بقوله: «ألا تدنو»، والعرض: هو الطلب بِلين ورفق، ومثل هذا الشاهد قولُ أمية بن أبي الصلت (سيبويه ١/ ٤٢٠):

أَلَا رَسُـولَ لَـنَـا مِـنَّـا فَـيُـخْـبِـرَنَـا مَا بُعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مَجْرَانَا

(١) اسم فعل الأمر على ضربَين؛ الأول: قِياسِيٌّ، وهو أن تصوغ من مصدر كل فعل ثلاثي اسماً على زِنة: فَعَالِ - بفتح الفاء والعين - وتَبنيه على الكسر؛ للدلالة على الأمر، فتقول من الضرب والنصر: ضَرابِ، ونَصَارِ، كما قالوا في النزول: نَزالِ، وهذا النوع هو المراد بما فيه لفظ الفعل، أي: =

---

(1) ما بين المعقوفَين استدراك على الأصل من المخطوطات وغيرها، ولأجل ما تقتضيه هذه العبارة غيَّرتُ ضبط الفِعلين قبلها - وهما: «فنكرمك» و«فنحدثك» - من ضم الشيخ محيي الدين إلى النصب كما ترى.

(2) هو عثمان بني جني الموصلي أبو الفتح، من أحذق أهل الأدب وأعلمِهم بالنحو والتصريف، لزم أبا علي الفارسي أربعين سنة واعتنى بالتصريف، كان المتنبي يقول: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس، صنَّف «الخصائص» في النحو، و«سر الصناعة»، و«شرح تصريف المازني»، و«المحتسب في القراءات الشاذة» وغير ذلك. توفي سنة ٣٩٢ هـ. «الأعلام» (٤/ ٢٠٤)، و«بغية الوعاة» (٢/ ١٣٢).

(3) هو أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، المعروف بابن عصفور، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، له «الممتع في التصريف» - كان أبو حيان لا يفارقه - و«شرح الجزولية»، وثلاثة شروح على «الجمل»، وغير ذلك. توفي سنة ٦٦٩ هـ. «الأعلام» (٥/ ٢٧)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢١٠).

(4) مال المصنف إلى هذا التفصيل في «شرح الشذور» فقال: وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً! (ص٣٢٥).

(5) انظر: (ص ٤٦٨) و(ص ٤٧٣).

[٤- بعد واو المعية]

المسألة الرابعة: بعد واو المعية، إذا كانت مَسبُوقةً بما قدَّمنا ذِكره، مثالُ ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] في قراءةِ حمزةَ[1] وابن عامر[2] وحفصٍ[3]، وقال الشاعر: [الوافر]

٢٢- أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ؟[1]

= الحروف الأصلية التي يتألَّف منها، والثاني: سَمَاعِيٌّ، وهو ألفاظٌ محفوظة وردتْ عن العرب نحو: صَهْ بمعنى: اسكت ومَهْ بمعنى: انكفف، وهذا هو المرادُ بما فيه معنى الفعل دون حروفه. ألا ترى أن كلمة «صه» تدل على المعنى الذي يدلُّ عليه لفظ اسكُت، وليس فيها حروفُ اسكت ولا شيءٌ منها، وكذلك «مَهْ» تدل على ما يدل عليه لفظ انكفِفْ وليس فيها حروفُ انكفف، ولا شيءٌ منها؟

(١) ٢٢- هذا الشاهد من كلمة للحُطَيئة يَهجو بها الزِّبْرِقَان بن بدر وقومَه، ويمدح آل بغيض بن شماس، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعل، وسيبويه (ج ١ ص ٤٢٥)، والمؤلف في كتابه «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٥٥)، وابن عقيل (رقم ٣٢٩).

اللغة: «جاركم» نازلاً في جواركم، أو مستجيراً بِحِماكم، «الإخاء» بكسر الهمزة: مصدر آخَيته: إذا اتخذته أخاً.

المعنى: يُوبخ الحطيئةُ بهذا البيت آل الزبرقان، ويقول لهم: كنت موالياً لكم نازلاً في حماكم، وكان بيني وبينكم ألفةٌ ومؤاخاة، ثم انحرفتُ عنكم وعدلتُ إلى غيركم؛ فلا بد من أن يكون لهذا سبب مِن ناحيتكم؛ فأنتُم غير أهل للجوار والمودّة.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام الإنكاري(*)، ولم: حرف نفي وجزم وقلب، «أك» أصله: أكن =

---

(1) هو حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة، كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان العراق، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول. توفي سنة ١٥٦ هـ. «الأعلام» (٢/ ٢٧٧).

(2) هو عبد الله بن عامر بن زيد، أبو عمران اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة عبد الملك بن مروان، وكان إمام جامعها. توفي سنة ١١٨ هـ. «غاية النهاية» لابن الجزري (١/ ٤٢٣-٤٢٥)، و«الأعلام» (٤/ ٩٥).

(3) حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي بالولاء، قارئ أهل الكوفة، كان أعلم أصحاب عاصم بقراءته، وهو ابن امرأته وربيبُه، ومن طريقه قراءة أهل المشرق. توفي ١٨٠ هـ. «الأعلام» (٢/ ٢٦٤).

(*) الأحسن جعلُ الاستفهام تقريريًّا كما هو الظاهر. وانظر الفرق بين الاستفهام الإنكاري والاستفهام التقريري في كتاب «البلاغة العربية» لعبد الرحمن حبنكة الميداني (١/ ٢٦٩) فما بعدها.

وقال آخَرُ: [الكامل]

٢٣- لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمُ[1]

= فحذفت النون للتخفيف، وهو فعل مضارع ناقص يَرفع الاسم وينصب الخبر، وهو مجزوم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «جاركم» جار: خبر «أكن»، منصوب بالفتحة الظاهرة، وجار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على الجمع، «ويكون» الواو واو المعية، يكون: فعل مضارع ناقص، وهو منصوب بـ «أنْ»(*) المصدرية المضمرة وجوباً بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، «بيني» بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر «يكون» تقدم على الاسم، وبين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «وبينكم» الواو حرف عطف، بين: ظرف معطوف على الظرف السابق، وبين مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على الجمع، «المودة» اسم «يكون» تأخر عن الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، «والإخاء» الواو حرف عطف، الإخاء: معطوف على المودة، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ويكونَ» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو «يكون»، بـ «أن» المضمَرة وجوباً بعد واو المعية، في جوابِ الاستفهام الإنكاريِّ المدلولِ عليه بالهمزة في قوله: «ألم أكُ جاركم».

(١) ٢٣- هذا البيتُ مِن كلمة لأبي الأسود الدُّؤَلي الذي يُنسَبُ إليه وَضْعُ علمِ النحو، وهو من أصحابِ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﵁ وأحد عُمّاله وشِيعَتِه، وبعض الناس يَنسب هذا البيت للمتوكل الكناني(**)، وقد استشهد بهذا البيت جماعةٌ منهم سيبويه (ج ١ ص ٤٢٤) ونسبه للأخطل، وذكر الأعلم في «شرحه» أنه لأبي الأسود، والأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٥٠٠) وفي «[شرح] شذور الذهب» مرتين (رقم ١١٤)، وابن عقيل (رقم ٣٢٨)، وقبل هذا البيت قولُه:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِي السَّقَامِ وَذِي الضَّنَى كَيْمَا يَصِحُّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمُ!
اِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ، وَيُشْتَفَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ، وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ =

(*) والتقدير هنا: ألم يحصُلْ كوني جارَكم وكونُ المودة والإخاء بيني وبينَكم؟ أي: ألم يجتمع لي الجوارُ والمودّة؟

(**) قال البغدادي: قال الحاتمي: هذا أشرد بيت قيل في تجنب إتيان ما نُهي عنه، والبيتُ وُجد في عِدَّة قصائد، ومنه اختُلف في قائله . . . إلخ. انظر: الشاهد (٢٠٥) في «خزانة الأدب» (٨/ ٥٦٤) فما بعدها.

وتقولُ: «لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ»؛ فتنصبُ «تشرب» إن قصدتَ النهي عن الجمع بينهما، وتجزمُ إنْ قصدتَ النهي عن كلٍّ واحدٍ منهما، أي: لا تأكُلِ السمك ولا تشرَبِ اللبن، وترفعُ إن نهيتَ عن الأول وأبحتَ الثانيَ، أي: لا تأكُلِ السمكَ ولكَ شُرْبُ اللبنِ.

= **اللغة**: «السَّقَامُ» بفتح السين: المرض، وفعله سَقِمَ - بكسر القاف أو ضمها - والسَّقيم: المريض، والضنى: هو المرض الذي كلَّما ظُنَّ برؤه عاد، والغَيُّ: ضِدّ الرُّشد، والعار: كلّ شيء يلزمك بسببه عيبٌ.

المعنى: ينهاك الشاعر عن أن تقومَ بنصح إنسان فتكلفه أن يترك أمراً من الأمور، وأنتَ تأتي مثلَ هذا الأمر، ولا تلزم نفسك تركَه، ويقول لك: إنك إنْ فعلتَ ذلك ألزمت نفسك العار العظيم، وعابك الناس، ولم يقتدوا بكلامك؛ لأن المرشد الذي يحب أن تكون إرشاداته نافعةً ناجحة ينبغي له أن يفعل ما يأمُر به ويجتنب ما يَنهى عنه.

الإعراب: «لا» ناهية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «تَنْهَ» فعل مضارع مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامةُ جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليلٌ عليها(*)، «عن» حرف جر، «خلق» مجرور بـ «عن»، وعلامةُ جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بـ «تنهى»، «وتأتي» الواو واو المعية، تأتي: فعل مضارع منصوب بـ «أن»(**) المضمرة بعد واو المعية، وعلامةُ نصبه الفتحةُ الظاهرة، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «مثله» مثل: مفعول به لـ «تأتي»، منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و«مثل» مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى «خُلق» مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، «عار» مبتدأ(***) مرفوع بالابتداء وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة، «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ(****)، «إذا» ظرف لِما يُستقبل من الزمان، «فعلت» فعل: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، وهو ضمير المخاطَب مبني على الفتح في محل رفع، والجملةُ من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجوابُ «إذا» محذوف يدلّ عليه سابقُ الكلام، والتقدير: إذا فعلتَ ذلك فإنه عارٌ عليك، وجملةُ الشرط وجوابِه لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنها جملة معترِضة، «عظيم» نعت لقوله: «عار»، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهذا النعتُ هو الذي سوَّغ الابتداءَ بالنكرة التي هي قوله: «عار» في =

(*) والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتَ.

(**) والتقدير هنا: لا يكن منك نهيٌ عن خُلق وإتيانُ مثله.

(***) ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي: ذلك عارٌ عليك. بل هذا هو الأظهر، وعليه إعراب العيني وغيره.

(****) ويجوز أن يكون صفة لـ «عار»، والخبر هو قوله: «عظيم».

[جوازم المضارع]

ص - فَإنْ سَقَطَتِ الفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقُصِدَ الجَزَاءُ جُزِمَ، نحوُ قَوْلِه تَعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾، وَشَرْطُ الجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ «إنْ لَا» مَحَلَّهُ، نَحْوُ: «لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ»، بِخِلَافِ «يَأْكُلُكَ».

وَيُجْزَمُ أَيْضاً بِـ «لَمْ»، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، وَ«لَمَّا» نحوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾، وَبِاللامِ وَ«لَا» الطَّلَبِيَّتَيْنِ، نحوُ: ﴿لِيُنفِقْ﴾، ﴿لِيَقْضِ﴾، ﴿لَا تُشْرِكْ﴾، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾.

وَيَجْزِمُ فِعْلَيْنِ: إنْ، وَإِذْمَا، [وأيٌّ][1]، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وأَيَّانَ، وَمَتَى، وَمَهْمَا، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُمَا، نَحْوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦].

وَيُسَمَّى الأَوَّلُ شَرْطاً، وَالثَّاني جَوَاباً وَجَزَاءً، وَإِذا لَمْ يَصْلُحِ الجوابُ لِمُبَاشَرَةِ الأَدَاةِ قُرِنَ بالفَاءِ نَحْوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾، أَوْ بِـ «إذَا» الفُجائِيَّةِ، نَحوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

ش - لما انقضى الكلامُ على ما يَنصب الفعلَ المضارع شرَعتُ في الكلام على ما يَجزمه، والجازم ضربانِ: جازمٌ لفعل واحدٍ، وجازمٌ لِفعلَين.

= أول الشطر الثاني من البيت، وقد فصل بين الوصف وموصوفِه بالجملة الشرطية.
الشاهد فيه: قوله: «وتأتيَ» حيث نصب «تأتِيَ» بـ «أنْ» المضمرة وجوباً بعد الواو الدالة على المعيَّة - أي: مصاحبةِ ما بعدها لِما قبلها - في جواب النهي المدلولِ عليه بقوله: «لا تنهَ عن خُلق»، ألست ترى أن غرضَ الشاعر أن يَنهاك عن أن تنهى أحداً عن أمر قبيح وأنتَ تأتي مثل هذا الأمر الذي تنهى عنه، أي: أنه ينهاك عن مصاحبةِ هذين الأمرين؟

---

(1) سقطت هذه الأداة من النسخ المطبوعة، واستدراكها من المخطوطات وغيرها، وستأتي في الشرح.

[الجوازم لفعل واحد]

فالجازم لِفعل واحدٍ خمسةُ أمور:

[أحدها: الطلب]

أحدُها: الطلبُ، وذلك أنه إذا تقدَّم لنا لفظ دالٌّ على أمر، أو نهيٍ، أو استفهام، أو غيرِ ذلك من أنواع الطلب، وجاء بعده فعلٌ مضارع مجرَّدٌ من الفاء[1]، وقُصد به الجزاء؛ فإنه يكون مجزوماً بِذلك الطلب[١]؛ لِما فيه مِن معنى الشرط، ونَعني بقصد الجزاء أنك تُقَدِّرُهُ مُسَبَّباً عن ذلك المتقدم، كما أنَّ جزاءَ الشرط مُسَبَّبٌ عن فِعل الشرط، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، تقدم الطلب وهو «تَعَالَوْا»، وتأخَّر المضارعُ المجرد من الفاء وهو «أَتْلُ»، وقُصد به الجزاء؛ إذِ المعنى: تَعَالَوْا فإن تَأتُوني[2] أتْلُ عليكم، فالتِّلَاوَةُ عليهم مُسَبَّبَةٌ عن مجيئهم؛ فلِذلك جُزِمَ، وعلامةُ جزمِه حذفُ آخِره - وهو الواو - وقولِ الشاعر: [الطويل]

---

(١) ذكر أن الجازم هو نفس الطلب لأنه يتضمَّن معنى أداة الشرط، وهو مذهب الخليل وسيبويه، وفي هذا الموضوع مذهبان آخران، أولهما: أن الجازم هو نفس الطلب لأنه ناب عن الشرط، كما أن المصدَر عمل النصب في نحو قولك: «ضرباً زيداً» لأنه ناب عن فِعل الأمر، لا لأنه تضمن معناه، وهذا مذهبُ أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، وثانيهما: أن الجازم هو الأداةُ المقدرة، وهذا مذهب جُمهور النحاة، وصحَّحه المتأخرون[*].

---

(1) أي: لم توجد فيه، وهذا هو المراد بالسقوط في قول المتن: «فإن سقطت الفاء»، لا ما هو المتبادِرُ منه وهو الترك بعد الوجود. «الآلوسي» (١/ ١٤٥).

(2) قال المصنف في «شرح الشذور» (ص٣٦٠): ولا يجوز أن يقدر: فإن تتعالوا؛ لأن «تعال» فعل جامد لا مضارعَ له ولا ماضيَ، حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل. اهـ

ثم إن ظاهر قوله: إذ المعنى: تعالوا فإن تأتوا ... إلخ أن الجزم بالحرف المقدر، وهو خلافُ ما ذكره آنفاً من أن الجزم بالطلب، وقد يُقال: هذا مجرد إيضاح منه لِما ادعاه من أن في هذا الطلب معنى الشرط. انظر: «الآلوسي» (١/ ١٤٦).

(*) هذا ما مال إليه المصنف في «المغني» (ص٢٩٨-٢٩٩) راجعاً عمَّا هنا.

٢٤- قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ [بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ](١)

وتقول: «ائْتِني أُكْرِمْكَ»، و«هل تَأْتِيني أُحَدِّثْكَ؟»، و«لا تَكفرْ تَدْخُلِ الجنَّةَ».

---

(١) ٢٤- هذا البيت لامرئ القيس بن حُجْرٍ الكِنْدِيِّ، أحدِ شعراء الجاهلية، وهو مطلع معلقته المشهورة.

اللغة: «قِفا» أمر من الوقوف، خاطَب به اثنين كانا يَسيران معه، أو خاطب به واحداً فنزَّله منزلةَ اثنين؛ لجريان عادة العرب على أن تكون الرفقة ثلاثةً فما فوق(*)، أو خاطب به واحداً وهذه الألف ليست ضميراً، وإنما هي مُنقلبة عن نون التوكيد الخفيفة إجراءً للوصل مُجرى الوقف، «نبكِ»: مضارع من البكاء، «منزل»: أراد به المكان الذي كان ينزل أحبابُه فيه، «بسقط اللوى» السقط - بكسر السين أو ضمها أو فتحها -: ما تَساقط من الرمل، واللِّوى - بكسر اللام - المكان الذي يكون رملُه مستدِقًّا، «الدخول» - بفتح الدال وضم الخاء -: اسم مكان بعينِه، «حومل» بفتحتين بينهما سكون بزنة جَعفَر: اسم مكان أيضاً.

المعنى: يأمر صاحبَيه أن يقفَا معه لِيعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التي كان يلقاهم فيها، ولِيجدد الذكرياتِ القديمة.

الإعراب: «قفا» فعل أمر، مبني على حذف النون، وألفُ الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع، «نبك» فعل مضارع، مجزوم في جواب الأمر، وعلامةُ جزمه حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بـ «نبك»، وذكرى مضاف وقوله: «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «ومنزل» معطوف بالواو على «حبيب»، «بسقط» جار ومجرور متعلق بقوله: «قفا»، و«سقط» مضاف و«اللوى» مضاف إليه، مجرور بالإضافة، وعلامةُ جره كسره مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية، وهو متعلق بمحذوف حال من «سقط اللوى»، وبين مضاف وقوله: «الدخول» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «فحومل» حومل: معطوف بالفاء على الدخول، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامةُ جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله: «نبك»؛ فإنه فعل مضارع غير مقرون بالفاء، وقد سبقه فعلُ أمر، وهو قوله: «قِفا»، وقد قصد الشاعر أن يجعل البكاء مسبَّباً عن الوقوف، ولِذلك جزم هذا المضارع في جواب الأمر؛ فحذف منه حرفَ العلة الذي هو آخره، وهذا الحذفُ هو أمارة الجزم، مع أنه لا مانعَ في الكلام من ذلك؛ لأنه يصحُّ لك أن تقول: إنْ تَقِفا نبكِ، فافهمْ ذلك، والله يُرشدك.

(*) كأن في عبارته شيئاً؛ إذ توهم جواز أن يُخاطب الواحد بخطاب الجمع بناءً على الراجح مِن أن أقلَّ الجمع ثلاثة، والفرضُ أن المحقق بِصدَد تعليل خطاب الواحد بما للمثنى كما في البيت، فالأحسن أن يقول كما قال غيره: لأن أقل أعوان الرجل في إبله ومالِه اثنان، وكذلك الرفقة أدنى ما تكون ثلاثة. انظر مثلاً: «شرح المعلقات السبع» للزوزني (ص٣٥).

ولو كان المتقدم نَفياً أو خبراً مثبتاً لم يُجزم الفعلُ بعده؛ فالأولُ نحو: «ما تَأتِينا تُحدِّثُنا» برفع «تحدثنا» وجوباً، ولا يَجوز لك جزمُه، وقد غلط في ذلك صاحب «الجُمَل»[1]، والثاني نحو: «أنتَ تأتينا تحدثُنا» برفع «تحدثنا» وجوباً باتّفاق النحويِّين، وأمَّا قولُ العرب: «اتَّقى اللهَ امرُؤٌ [و]فعلَ[2] خيراً يُثَبْ عَلَيْهِ» بالجزم؛ فوجهُه أنَّ اتقى الله وفَعَل وإنْ كانا فِعلين ماضيين ظاهرُهما الخبر إلا أن المرادَ بهما الطلب، والمعنى: لِيتَّقِ اللهَ امرؤ ولْيَفعلْ خيراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٠- ١٢] فجزم «يغفر» لأنه جوابٌ لِقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾؛ لِكونه في معنى: آمِنوا وجاهدوا، وليس جواباً للاستفهام؛ لأن غفرانَ الذنوب لا يتسبَّب عن نفسِ الدلالة، بل عنِ الإيمان والجهاد[3].

ولو لم يُقصد بالفِعل الواقع بعد الطلب الجزاءُ امتَنع جَزْمُهُ كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، فـ«تطهرهم» مرفوعٌ باتفاق القُرّاء؛ وإنْ كان مسبوقاً بالطلب وهو «خُذ»؛ لكونه ليس مقصوداً به معنى: إنْ تأخُذ مِنهم صدقةً تطهرهم، وإنما أريد: خُذ من أموالهم صدقةً مُطهرة؛ فتطهرهم: صفة لصدقة، ولو قُرِئ بالجزم[4] على معنَى الجزاء لم يَمتنع في القياس، كما قُرِئَ قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥- ٦] بالرفع[5] على جعلِ «يرثني» صفة لـ«وليًّا»،

---

(1) انظر: «الجمل» للزجاجي (ص٢١٠).

(2) في الأصل: «فَعَل» بلا واو، واستشكله أصحابُ الحواشي، قال الآلوسي بعد كلام له في ذلك: وكأنه مبني على أن الرواية «فَعَل» بلا واو، والموجود في النسخ التي رأيناها: «وفعل» بالواو، عطف على «اتقى»، فلا مجال لهذا النظر. (١/ ١٤٧)، والعبارةُ بالواو أيضاً في «كتاب سيبويه» (٣/ ١٠٠)، و«المفصل» (ص٢٥٣).

(3) جعله في «المغني» (ص٥٢٢) جواباً له: تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلةَ المسبَّب وهو الامتثال. اهـ وذلك أن شأن المؤمن إذا دُلَّ أن يمتثلَ. وانظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٦٧-١٦٨).

(4) أي: في السبع، فلا يُنافي أنه قرئ كذلك شذوذاً، فاندفع اعتراض الدلجموني. «السجاعي» (ص٣٩).

(5) قرأ أبو عمرو والكسائي بجزم يرثني، وقرأ الباقون بالرفع. انظر: «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢/ ٣١٧)، و«معجم القراءات» (٥/ ٣٣٩-٣٤٠).

وبِالجزم على جعلِه جزاءً للأمر، وهذا بخلاف قولِك: «ائتِنِي بِرَجُلٍ يُحِبُّ اللهَ ورسولَهُ» فإنه لا يجوز فيه الجزم؛ لأنك لا تُريد أنَّ محبة الرجل لله ورسوله مُسَبَّبَةٌ عن الإتيان [به]، كما تُريد في قولك: «ائتني أُكرِمْكَ» بِالجزم؛ لأنَّ الإكرام مُسبَّب عن الإتيان، وإنما أردتَ: ائتِنِي برجلٍ موصوفٍ بهذه الصِّفة(١).

[شرط الجزم في جواب النهي]

واعلمْ أنه لا يَجوز الجزمُ في جوابِ النهي إلا بشرطِ أن يصحَّ تقديرُ شرطٍ في موضِعه مَقرونٍ بـ «لا» النافية، مع صحَّة المعنى، وذلك نحوُ قولكَ: «لا تَكْفُرْ تدخُلِ الجنة» و«لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ»، فإنه لو قيل في موضِعهما: «إِنْ لا تكفرْ تدخُلِ الجنة» و«إِنْ لا تَدْنُ من الأسد تسلمْ» صحَّ، بخلاف: «لا تكفُرْ تَدخُلِ النارَ» و«لَا تَدْنُ من الأسدِ يَأكلْكَ» فإنه ممتنع؛ فإنه لا يصح أن يُقال: «إِنْ لا تكفرْ تَدْخُلِ النارَ» و«إِنْ لَا تدْنُ مِن الأسد يأكلك»، ولِهذا أجمعتِ السبعةُ على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]؛ لأنه لا يصحُّ أن يقالَ: «إِنْ لا تمنُنْ تستكثِر»، فهذا ليس بجواب، وإنما هو في موضعِ نصبٍ على الحالِ مِن الضمير في «تمنن»، فكأنه قِيل: ولا تمنُن مستكثراً، ومعنى الآية: أن الله تعالى نهى نَبِيَّه ﷺ عن أن يَهبَ شيئاً وهو يَطمع أن يتعوَّض من الموهوبِ له أكثرَ من الموهوب.

---

(١) المضارعُ الواقع بعد الطلب الذي لم يُقصد به الجزاء يكون هو وفاعله جملة، ثم إن له أربعةَ مواضع، وذلك لأنه إن كان ما قبله نكرة غير صالحة لمجيء الحال منها تكون جملة المضارع صفة كما في الآية الكريمة: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى﴾ [مريم: ٥- ٦]، وإن كان ما قبل المضارع معرفة كانت جملة المضارع حالاً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، وقد تكون معطوفةً على ما قبلها كما في قوله سبحانه: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، فإن «يعتذرون» معطوف على «يؤذن لهم» لأن الغرض نفيُ الإذن في الاعتذار، بدليل قولِه سبحانه: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾ [التحريم: ٧]، وقد يكون المضارع المذكور كلاماً مستأنفاً كما في قول الشاعر:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ: أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا   فَحَتْفُ كُلِّ امْرِئٍ يَجْرِي لِمِقْدَارِ

فإنْ قُلتَ: فما تصنَع بِقراءة الحسن البصريّ[1]: «تستكثِرْ» بالجزم؟

قُلتُ: يحتمل ثلاثةَ أوجهٍ[2]؛ أحدها: أن يكون بدلاً مِن «تمنن»[١]، كأنه قِيل: لا تستكثِر، أي: لا تَرَ ما تُعطِيه كثيراً؛ والثاني: أن يكونَ قَدَّرَ الوقفَ عليه لِكونه رأسَ آية، فسكَّنه لأجلِ الوقف، ثم وَصَله بنيَّةِ الوقف؛ والثالث: أن يكون سكَّنه لِتناسب رؤوس الآي؛ وهي: فأنذر، فكبر، فطهِّر، فاهجُرْ[٢].

---

(١) ذهب جماعةٌ إلى أن البدل في هذه الآية الكريمة لا يجوز، وذلك لأن البدل إنما يصحُّ إذا تحقق شرطان:

أحدهما: أن يكون معنى البدل والمبدَل منه واحداً.

وثانيهما: أن يدلّ المبدَل منه على البدل.

وهو كلامٌ غير سديد؛ لأن محل اشتراط اتحاد معنى البدل والمبدَل منه فيما إذا كان البدل مطابقاً، فأما لو كان بدلَ اشتمال مثلاً، فلا يُشترط هذا الشرط، ونحن ندَّعي أن البدل في هذه الآية مِن بدل الاشتمال.

(٢) فإن قُلتَ: فما تصنع في قولِه عليه الصلاة والسلام: «مَن أكل من هذه الشجرة فلا يَقرب مسجدَنا يُؤذِنا»؛ فإن «يؤذ» مضارع مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وهو واقعٌ في جواب النهي الذي هو «لا يقرب»، ولا يصح المعنى على وضع «إنْ» وحرف النفي بحيث تقول: «إن لا يقربْ مسجدنا يُؤذِنا»؛ لأن الإيذاء يتسبَّب عن القرب لا عن عدمِ القُرب؟ وما تصنع أيضاً في قوله عليه الصلاة والسلام: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يَضرب بعضُكم رقابَ بعض»؛ فإن الرواية وردت بجزم «يضرب» الواقعِ في جوابِ «لا ترجعوا»، ولا يصح أن تقول: «إن لا تَرجعوا يضربْ»؛ لأن الضرب مسبَّب عن الرجوع، لا عن عدمِه؟

قلتُ في الجواب عن هذا: إنما أخطأتَ في أنك اعتبرت «يُؤذنا» جواباً لقوله: «لا يقرب»، وكذلك في جعل «يضرب» جواباً لقوله: «لا ترجعوا»، وليس الأمر كذلك، بل «يؤذِنا» بدل من «لا يقرب»، وكأنه قيل: لا يؤذِنا، ومثله: «يضرب» فإنه بدل من «لا ترجعوا بعدي كفاراً»، وكأنه قيل مِن أول الأمر: لا يضرب بعضُكم رقابَ بعض.

---

(1) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي، كان حبر الأمة في زمانه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء النساك. أخباره كثيره، وله كلمات سائرة. توفي سنة ١١٠ هـ. «الأعلام» (٢/ ٢٢٦).

(2) أجاز فيه الزمخشري وغيره وجهاً آخر وهو أن يكون تسكين الراء للتخفيف على تشبيه «ثِرُوَ» بـ «عَضُد»، فسكن الراء الواقعة بين الثاء وواو ﴿وَرَبَّكَ﴾ كما سكنت الضاد. انظر: «الكشاف»: (٤/ ٦٤٦)، و«المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» لابن جني (٢/ ٣٣٨).

[ثانيها: «لم»]

الثاني مما يجزم فعلاً واحداً: «لم»، وهو حرفٌ يَنفي المضارع ويَقلبه ماضياً، كقولك: «لم يَقُم، ولم يَقعُد»، وكقولِه تعالى: ﴿لَمْ يَـلِدْ وَلَـمْ يُولَـدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

[ثالثها: «لَمَّا»]

الثالث: «لَمَّا» أختُها، كقولِه تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨].

[أوجُه الاشتراك والافتراق بين «لم» و«لما»]

وتُشَارِك «لم» في أربعةِ أمور، وهي: الحرفية، والاختصاصُ بِالمضارع، وجَزْمُه، وقلبُ زمانِه إلى المُضِيِّ.

وتُفارِقها في أربعةِ أمور؛ **أحدها**: أن المنفيَّ بها مستمِرُّ الانتِفاء إلى زمنِ الحال، بخلاف المنفي بـ «لم»؛ فإنه قد يكون مُستمِرًّا، مثل: ﴿لَمْ يَـلِدْ﴾، وقد يكون منقطعاً، مثل: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[(1)] [الإنسان: ١]؛ لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً، ومِن ثَمَّ امتنع أن تقول: لمَّا يَقُمْ ثم قام؛ لِما فيه من التناقُض، وجاز: لم يَقُم ثم قام، **والثاني**: أنَّ «لمَّا» تُؤذِن كثيراً بِتوقع ثبوتِ ما بعدها، نحو: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[(١)] أي: إلى الآن لم يَذُوقوه وسوف يَذوقونَه[(2)]، «ولم» لا تَقتضي ذلك، ذَكر هذا المعنى الزمخشريُّ[(3)]، والاستعمالُ والذَّوق يَشهَدان

---

(١) من الآية ٨ من سورة ﴿ص﴾، وقد حُذفت ياء المتكلم من «عذاب» اكتفاءً بكسر ما قبلها.

---

(1) هكذا مثّل ابن مالك في «شرح التسهيل» (٤/ ٦٤)، وتبعه أبو حيان في «الارتشاف» (٤/ ١٨٥٩)، وقد اعترضه تلميذه البهاء السبكي في «عروس الأفراح» (١/ ٤٢). وانظر: «الفيشي» (ص٦٨-٦٩)، و«السجاعي» (ص٣٩-٤٠)، و«حاشية يس على الفاكهي» (١/ ١٩١).

(2) فإن قلتَ: الكفار لا يتوقعون ذلك، قلتُ: التوقع أعم من أن يكون منهم أو مِن غيرهم. اهـ «الفيشي» (ص٦٩).

(3) انظر مثلاً: «الكشاف»: (٤/ ٣٧٧)، وكذا «المفصل» (ص٣١١)، وقد أنكر عليه أبو حيان ذلك، قال في «البحر» (٩/ ٥٢٤): ولا أدري من أي وجه يكون ما نُفي بـ «لمَّا» يقع بعدُ! . . . إلخ، والذي عليه المحققون ←

به، **والثالث**: أنَّ الفعل يُحذَف بعدها، يقال: هل دخلتَ البلد؟ فتقول: قاربتُها ولَمَّا، تُريد: ولَمَّا أدخلها، ولا يجوز: قاربتُها وَلَم(١). **والرابع**: أنها لا تَقترن بحرفِ الشرط(1)، بخلافِ «لم»، تقول: إنْ لَم تَقُم قُمتُ، ولا يجوز: إنْ لَمَّا تقمْ قمتُ.

[رابعها: اللام الطلبية]

الجازم الرابع(٢): اللامُ الطَّلبية(2)، وهي الدالَّةُ على الأمر، نحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، أو الدعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

---

(١) قد ورد حذف المجزوم بـ «لم» في أبيات قليلة لا تثبت بها قاعدة، وقد اعتبرها العلماءُ من ضرورات الشعر؛ لأن البيت والبيتَين إذا جاءا على خلاف الشائع في الاستعمال العربي لم يعتدَّ بهما، من ذلك قول إبراهيمَ بن هرمة القرشي، وهو آخِرُ مَن يُحتج بشعره من الشعراء:

إِحْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَها ... يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ

أراد: إن وصلت وإن لم تصل، يُريد: احفظْها على كل حال، ومِن ذلك قول الآخر:

يَا رُبَّ شَيخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي غَنَمْ ... فِي كَفِّهِ زَيْغٌ، وَفِي الفَمِ فَقَمْ

أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ، وَقَدْ كَادَ، وَلَمْ

أراد: وقد كاد يَشمط ولم يشمط، أي: قاربه ولم يَبلغْه، فحذف للعلم بالمحذوف.

(٢) قد تفهم من استشهاد المؤلف للام الدالة على الأمر أو الدعاء، ولـ «لا» الدالة عليهما أيضاً أن دخولَ اللام على فِعل المخاطَب أو المتكلم، ودخول «لا» على فِعل الغائب أو المتكلم غير جائز عربية؛ لأنه مثل للام بمثالَين من فعل الغائب، ومثَّل لِـ «لا» بمثالين من فعل المخاطب، ونحن نُبيِّن لك الأمر بإيضاح فنقول: أما اللام فيكثر دخولها على فعل الغائب كالآيتَين الكريمتين اللتين تلاهما الشارح، وقد تدخل على فِعل المتكلم نحو قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «قُوموا فَلِأُصَلِّ لكم»، ولكنه لا يكثرُ كثرةَ دخولِها على فِعل الغائب، ويندر دخولها على فِعل المخاطَب؛ لأن لأمر المخاطب صيغةً تَخصُّه، وهي فعلُ الأمر.

وأما «لا» فدخولها على فعل الغائب والمخاطَب كثير، ولا تختص بالغائب، ولا تكثُر في المخاطب، ومثالُ دخولها على فعل المخاطب الآيتان اللتان تلاهما المؤلف، وقولُ عَدي بن زيد العبادي: =

القولُ الأول. والاحتراز في قول المصنف: «كثيراً» عن نحو: ندم إبليس ولما ينفعه الندم. انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٨٢).

(1) اقتصر على ذِكر الحرف لأنه الأصلُ في أداء معنى الشرط، وإلا فأسماء الشرط كذلك. «الآلوسي» (١/ ١٥٣).

(2) قيَّدها بذلك احترازاً من نحو: لام كي ولام الجحود. «الآلوسي» (١/ ١٥٤).

[خامسها: «لا» الناهية]

الجازم الخامس: «لا» الطلبيّة، وهي الدالّة على النهيِ، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، أو الدعاءِ، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

فهذِه خُلاصةُ القول فيما يَجزم فعلاً واحداً.

[ما يَجزم فِعلَين]

وأمّا ما يجزم فِعلَين فهو إحدى عشرة أداةً، وهي: «إنْ» نحو: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، و«أين» نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، و«أيٌّ» نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، و«مَن» نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، و«ما» نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و«مهما» كقولِ امرئ القيس(1): [الطويل]

= فَلَا تُلْفَيَنَّ كَأُمِّ الغُلَا ... مِ إلَّا تَجِدْ عَارِماً تَعْتَرِمْ

وقول النابغة الذبياني:

فَلَا تَتْرُكَنِّي بِالوَعِيدِ كَأَنَّنِي ... إلى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ القَارُ أَجْرَبُ

ومثال دخولها على فِعل الغائب قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]، وقول أبي مختار الكلابي:

وَلَا يُفْلِتَنَّ النَّافِعَانِ كِلَاهُمَا ... وَذَاكَ الَّذي بِالسُّوقِ مَوْلَى بَنِي بَدْرِ

وربما دخلت على فِعل المتكلم نحو قول عبيد بن الأبرص (د ٦٣):

لَا أَعْرِفَنَّكَ بَعْدَ المَوْتِ تَنْدُبُنِي ... وَقَبْلَ مَوْتِيَ مَا زَوَّدْتَنِي زادِي

وقول النابغة الذبياني:

لَا أَعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدَامِعُهَا ... مُرَدَّفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ

وقول ابن مقبل:

لَا أُلْفَيَنَّ وإيَّاكُمْ كَعَارِمَةٍ ... إلَّا تَجِدْ عَارِماً فِي النَّاسِ تَعْتَرِمِ

---

(1) امرؤ القيس بن حُجْر الكندي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، وأحد أصحاب المعلقات، يماني الأصل، يُعرف بالملك الضِّلّيل، كان أبوه ملكَ أسد وغطفانَ، فثار عليه قومُه فقتلوه، فسعى امرؤُ القيس في ثأر أبيه إلى أن مات بسبب ذلك سنة ٨٠ ق هـ. «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١/ ١٠٥) فما بعدها، و«الأعلام» للزركلي (٢/ ١١-١٢).

٢٥- أَغَـرَّكِ مِـنِّـي أنَّ حُـبَّـكِ قَـاتِـلِـي   وَأَنَّكِ مَـهْـمَـا تَـأْمُـرِي الـقَـلْـبَ يَـفْـعَـلِ؟[1]

---

(١) ٢٥- هذا البيت من كلامِ امرئ القيس بن حجر الكندي صاحبِ البيت السابق، وهو من معلقته أيضاً، وقبله قولُه:

أَفَـاطِـمُ مَـهْـلاً، بَـعْـضَ هَـذَا الـتَّـدَلُّـلِ   وإنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وَإِنْ كُـنْـتِ قَـدْ سَـاءَتْـكِ مِـنِّـي خَـلِـيـقَـةٌ   فَـسُـلِّـي ثِـيَـابِـي مِـنْ ثِـيَـابِـكِ تَـنْـسـلِ

اللغة: «فاطم»: مرخم فاطمة، وهي فاطمةُ بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر، وكان الشاعر يحبُّها، «مهلاً» أي: تمهلي وانتظري، «أزمعتِ صرمي»: عزمتِ عليه، والصَّرْمُ: الهجر والقطيعة، «أَجْمِلِي» أحسني كلامَك، أو اتركي القطيعةَ، «خليقة»: خصلة، «سلي ثيابي من ثيابك» أراد بذلك أن تترك مَودَّته، وتخلع عن نفسها رداءَ حُبِّه، «أغرك»: هل خدعك أو حملكِ على أن تفعلي ما يفعله الغِرُّ الذي لم يُجرِّب الأمور؟

المعنى: يقول لفاطمة: هل حملك اعتقادك شدَّة تأثير حبّك عليَّ وطاعتي لك على هذا الدلال وذلك التِّيه، وأن تفعلِي معي فعلَ الذي لم يعرف حقيقةَ الحب؟

الإعراب: «أغرك» الهمزة للاستفهام، غَرَّ: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف ضمير المخاطَبة مفعول به، مبني على الكسر في محل نصب، «مني» جار ومجرور متعلق بـ «غرّ»، «أنَّ» حرف توكيد ونصب، «حبك»: اسم «أن»، وحب مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، «قاتلي» قاتل: خبر «أن»، وقاتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، و«أنَّ» مع اسمها وخبرها في تأويلِ مصدر مرفوع فاعل «غر»، والتقدير: أغرك مني قتلُ حبك إيايَ، «وأنك» الواو حرف عطف، أنَّ: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطبة اسم «أن»، «مهما»(*) اسم شرط جازم على الأصح، يجزم فعلَين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، «تأمري» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ «مهما»، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، مبني على السكون في محل رفع، «القلب» مفعول به لـ «تأمري»، منصوب بالفتحة الظاهرة، «يفعل» فعل مضارع جوابُ الشرط وجزاؤه مجزوم بهما أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر لأجل الرَّوِيِّ(**)، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر «أنَّ»، و«أنَّ» وما دخلتْ عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على الفاعل الذي هو مصدر مؤول من «أن» السابقةِ مع اسمها وخبرها أيضاً، وتقدير إعرابِ البيت هكذا: أغرَّكِ مني كونُ حُبِّك قاتلاً إيايَ وكونُكِ مهما تأمري القلب يفعل؟

الشاهد فيه: قوله: «مهما تأمري القلب يفعل»، حيث جزم بـ «مهما» فعلَين، أولهما: قوله: =

(*) لم يُبين الشيخ محله من الإعراب، وهو مفعول مطلق منصوب بـ «تأمري»، والتقدير: أيَّ أمرٍ تأمري القلب يفعل.

(**) والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: هو، يعود على «القلب».

و«متى» كقول الآخَر: [الوافر]

٢٦- مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[1]

= «تأمري» وثانيهما: قوله: «يفعل»، على أن الأول منهما هو فعل الشرط، والثاني منهما جوابه وجزاؤه، وقد علمتَ أن علامة جزم أولهما حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة؛ إذ هو فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثة المخاطبة، كما علمتَ أن علامة جزم الثاني السكون، وأنَّ آخره لم يتحرك بالكسرة إلا لموافقة بَقية الأبيات، وهو الذي يُقال له: الرَّوِيُّ.

(١) ٢٦- هذا عجز بيت وصدرُه قولُه:

أنــا ابــنُ جَــلَا وطَــلاعُ الــثَّــنَــايَــا

وهذا البيت لِسُحيم بن وثيل الرياحي، أحدِ بني رياح بن يربوع، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٧).

اللغة: «جلا»: أصله فعل ماض، فَسُمِّيَ به كما سُمي بـ«يَزيد ويَشكُر [ويَعْمُر]» ونحو ذلك، فهو الآن عَلَمٌ، وقيل: هو باقٍ على فِعليّته، وهو مع فاعله جملةٌ في محل جر صفة لموصوف محذوف، والتقدير: أنا ابنُ رجل جلا الأمور وأوضَحها، وقيل: هو جلاً - بالتنوين مصدر أصلُه المد فقصَره، والأصل: أنا ابن جلاء، والمعنى أنه واضح ظاهر لا يَخاف ولا يُداهن فيكتم بعض أموره، وإنما هو شُجاع؛ فهو لذلك يعلن كل أموره، ونحن نرى أن حملَه على أحد المعنيَين الثاني والثالث أولى، وذلك من قِبل أن حمله على الأول يَستدعي أن يكون اسم أبي الشاعر أو واحد من أجداده أو لقبُه «جلا»، وليس في آباء سُحيم مَن سمي أو لقب بذلك. ثم إن هذه العبارة قد وقعتْ في شِعر غيره من العرب ممن ليس في آبائه مَن سمي أو لُقب به أيضاً؛ فمِن ذلك قول القلاخ ابن حزن بن جناب بن منقر وأورده صاحب «اللسان» (ج ل ا) كما أورده ابنُ قُتيبة في «الشعراء» (ص٤٤٤ أوربة):

أَنَـا الـقُـلَاخُ بـنُ جَـنَـابِ ابـنُ جَـلَا أَخُـو خَـنَـاثِـيـرَ أَقُـودُ الـجَـمَـلَا

والخناثير: الدواهي، واحدها: خَنْثَر، بزنة جعفر، وعلى هذا تكتب «ابن جلا» بالألف وتُنون العَلم الذي قبله؛ لأن «جلا» ليس عَلَماً، «طلاع الثنايا» طلاع: صيغة مبالغة لطالع، والثنايَا: جمع ثَنية، وهي في أصل الوضع: الطريق في الجبل، وهذه العبارة كنايةٌ عن كونه مِمن تُسنَد إليه عظائم الأمور فيَضطلع بها ويقوم بما ينتظر من مثله، «أضع العمامة»: أراد وضع عمامة الحرب على رأسِه.

المعنى: يَصف نفسَه بالشجاعة والإقدام على المكاره، وبأنه لا يَهاب أحداً ولا يخافه، وبأنه قَوَّامٌ بأعباءِ الأمور حمّال لصعابها.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ، «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف وقوله: «جلا» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحةِ الحكاية المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذا الإعرابُ على أنه عَلَم منقول عن الفعل الماضي، =

و«**أيان**» كقولِه: [الطويل]

٢٧- فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ[1]

= «وطلاع» الواو حرف عطف، طلاع: معطوف على خبر المبتدأ، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة، وطلاع مضاف، وقوله: «الثنايا» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذرُ، «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلَين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله: «تعرفوني»، «أضع» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ «متى»، وعلامةُ جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «العمامة» مفعول به لـ «أضع»، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، «تعرفوني» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم بـ «متى»، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعلُه، مبني على السكون في محل رفع، والنون الموجودة هي نون الوقاية، وياء المتكلم مفعولٌ به، مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله: «متى أضع العمامة تعرفوني» حيث جزم بـ «متى» فِعلَين: أولهما: «أضع»، والثاني: «تعرفوني»، على أن الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وقد عرفتَ أن علامة جزم الأول السكون، وأنه لولا وقوعُ الساكن بعد آخِرِه لَما كُسر، كما عرفتَ أن علامة جزم الثاني حذف النون، وهذه النونُ المذكورة ليست نون الرفع، ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم، ولو كان هذا الفعل مرفوعاً لقال: «تعرفونني» بنونين؛ أولاهما نون الرفع وثانيتُهما نون الوقاية.

(١) **٢٧**- هذا عجزُ بيت، وصدره قوله:

إذا النَّعْجَةُ العَجْفَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ

وهذا البيت قد استشهد به كثيرٌ من النحاة منهم الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٤)، ولا يُعلم قائله، وكثير من الناس يَشكُّ في صِحة صدره.

اللغة: «العجفاء»: المهزولة، «قَفرة»: القطعة من الأرض لا نبات فيها، «تَعدل»: تميل.

الإعراب: «أيان» اسم شرط جازم يجزم فعلَين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو منصوب على الظرفية المكانية، وناصبه قوله: «تنزل» الذي هو جوابه، «ما» زائدة، «تعدل» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بـ «أيان»، وعلامةُ جزمه السكون، «به»(*) جار ومجرور متعلق بقوله: «تعدل»، «الريح» فاعل «تعدل»، «تنزل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بـ «أيان» أيضاً، وعلامة جزمه السكون، وإنما كُسر لأجل الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره: هي.

الشاهد فيه: قوله: «أيان .. تعدل .. تنزل» حيث جزم بـ «أيان» فِعلين، أولهما «تعدل» والثاني=

(*) الضمير عائد على النعجة المذكورة في صدر البيت، وذُكِّر لتأويل النعجة بالحيوان مثلاً.

و«حيثما» كقوله: [الخفيف]

٢٨- حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ(١)

= «تنزل»، على أن الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وقد عرفتَ أن علامة جزم الفعلين جميعاً هي السكون، وأنه لولا حركةُ الروي لكان الثاني ساكناً سكونَ الأول.
وفي هذا البيت نكتةٌ غير ذلك، وحاصلُها أن «أيان» تجزم الفعلَين وإن اتصلتْ بها «ما» الزائدة، مِن غير أن يكون ذلك الاتصال واجباً فيها؛ بدليل قول الآخر:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا، وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

(١) ٢٨- البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على قائل معين، وقد استشهد به ابن عقيل (٣٣٨) وشرحناه في مكانه منه، واستشهد به الأشموني في جوازم المضارع (رقم ١٠٦٨)، والمؤلف في «[شرح] الشذور» (رقم ١٧١).
اللغة: «تَسْتَقِمْ»: تعتدل وتسر في الطريق الواضح المستقيم، «يُقَدِّر»: يريد يبلغك إياه ويُوصلك له، «نجاحاً»: ظَفراً بما تحب ونَوالاً لكل ما تريد، «غابر الأزمان»: بَاقِيها.
المعنى: يريد أن الاستقامة على الطريق المستقيم والسير في مَسالك الصالحين سببٌ من أسباب فوزِ المرء برغباته ونوالِه ما يريد.
الإعراب: «حيثما» حيث: اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبني على الضم في محل نصب؛ لأنه ظرف زمان(*)، والعامل فيه النصب هو قوله: «يقدر» الذي هو جوابه؛ و«ما»: زائدة، «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بـ«حيثما» وعلامةُ جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «يقدر» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم أيضاً بـ«حيثما»، وعلامةُ جزمه السكون، «لك» جار ومجرور متعلق بـ«يُقَدِّر»، «الله» فاعل «يقدر»، مرفوع وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة، «نجاحاً» مفعول به لـ«يقدر» منصوب بالفتحة الظاهرة، «في غابر» جار ومجرور متعلق إمَّا بقوله: «يقدر»، وإما بمحذوف منصوب يقع صفة لـ«نجاح»، وغابر مضاف وقوله: «الأزمان» مضاف إليه مجرور وعلامةُ جره الكسرة الظاهرة.
الشاهد فيه: قوله: «حيثما تستقِم يقدر» حيث جزم بـ«حيثما» فعلَين أولهما «تستقم» وثانيهما «يقدر»، على أن الأول منهما هو فعلُ الشرط، والثاني منهما هو جواب الشرط وجزاؤه، وقد علمتَ أن علامةَ جزم كل واحد منهما هي السكون.

(*) جزم بهذا المصنف في «المغني» (ص١٧٨)، قال: وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان. اهـ لكن اعترضه الدماميني بأن ذلك جاءه مِن ذكر الزمان، وأنه ليس بقاطع؛ لاحتمال أن يكون المراد: أينما تستقم يقدر لك الله النجاحَ في المستقبل، وفي «حاشية الأمير» (١/١١٨): الحق أنه لا مانعَ مِن بقائها فيه للمكان.

و«إِذْمَا» كقوله: [الطويل]

٢٩- وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ   بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[1]

---

(١) ٢٩- البيت من الشواهد التي لم نجدْ أحداً من العلماء نسبها إلى قائل معين، وهو مِن شواهد ابن عقيل (٣٣٧)، وقد شرَحناه في مكانه منه، وقد استشهد به الأشموني أيضاً في جوازم المضارع (١٠٦٧).

اللغة: «تلف»: تجد، تقول: ألفيتُه أُلفِيه - بوزن أرضيتُهُ أُرضِيه - والمعنى: وَجَدْتُه أَجِدُه، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ [الصافات: ٦٩].

المعنى: إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بِفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمرهم به، يُريد أنه ينبغي للإنسان أن لا يأمُرَ بشيء إلا بعد أن يكون هو آتياً به(*).

الإعراب: «إنك» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطَب اسم «إنَّ» مبني على الفتح في محل نصب، «إذْما» حرف شرط جازم يجزم فعلَين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، «تأت» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بـ «إذما»، وعلامةُ جزمه حذف الياء، والكسرةُ قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «ما» اسم موصول: مفعول به لـ «تأتِ»، مبني على السكون في محل نصب، «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، «آمر» خبر للمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، «به» جار ومجرور متعلق بـ «آمر»، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها مِن الإعراب صلة الموصول، والعائد هو الضمير المجرور محلًّا بالباء، «تلف» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بـ «إذما»، وعلامةُ جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، وجملةُ الشرط والجواب في محل رفع خبر «إنَّ»، «مَنْ» اسم موصول: مفعول أول لـ «تلف» مبني على السكون في محل نصب، «إياه» إيا: ضمير منفصل مفعول به لـ «تأمر» مقدم عليه، والهاء حرف دال على الغيبة، «تأمر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامةُ رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملةُ من الفعل والفاعل لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «منْ»، والعائدُ هو الضمير الواقع مفعولاً مقدماً، «آتيَا» مفعول ثان لِـ «تلف»، منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «إذما تأت . . . تلف» حيث جزم بـ «إذْمَا» فِعلَين؛ أولهما «تأت» وثانيهما «تلف»، على أن أولهما فعل الشرط، وثانيهما جوابه وجزاؤه، وقد علمتَ أن علامة جزم كل منهما حذفُ الياء، والكسرة قبلها دالة عليها.

(*) يُروى البيت أيضاً: «تأبَ» و«آبيَا» بالموحدة من الإباء بدلَ «تأتِ» و«آتيَا» من الإتيان، والمعنى عليه واضحٌ.

و«أَنَّى» كقولِه: [الطويل]

٣٠- فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا   تَجِدْ . . . . (١)

---

(١) ٣٠- هكذا وقع هذا الشاهد في نُسخ الشرح، وأكمَله العلّامة السجاعي بقوله: «وتمام البيت: . . حطباً جزلاً وناراً تأَجَّجَا»، وهو كالمؤلف تابعٌ لجماعة من النحويين، وإنهم لَبِمعزل عن الصواب، وذلك أنهم ركَّبوا بيتاً من بيتَين لشاعرين مختلِفَين، فأخذوا صدرَ أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركَّبوه على عجز الآخر، وبيان ذلك أن لبيدَ بن ربيعة العامري يقول:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بِهَا   كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٢) رواه على هذه الصورة التي ذكرناها، وهو ثقةٌ ثبتٌ مُشافه للعرب راوٍ لأشعارها مستنبِط منها، وقال شاعر آخَر:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنا في دِيَارِنَا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَناراً تَأَجَّجَا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٤٦) رواه على ما أخبرناك، فأخذ النُّحاةُ من بعده صدرَ بيت لَبيد فركبوه على عجُزِ ذلك البيت الآخر، مع أن أحدهما لا يَلتئم مع الآخر، وقد أكمله بعضُهم هكذا:

تَجِدْ فرجاً مِنْهَا إِلَيكَ قَرِيبَا

اللغة والمعنى: سنفسر لك ها هنا البيتين اللذين رويناهما، فأما بيت لبيدٍ فقوله: «مركبيها» أراد به ناحيتيها وجِهَتيها، وأصل المركب: مكان الركوب، وقوله: «شاجر» هو اسم فاعل من قولهم: شجَر بين القوم، أي: تفرق واختلف، وصف لَبيد في هذا البيت داهيةً يَعجز الشجاع عن الخوض في مضمارها؛ فيقول: إنك إذا جئتَها وقعتَ فيها والتبستَ بها، وكان ركوبها صعباً.

وأما البيت الآخَر فقوله: «تُلْمِم» فعل مضارع من الإلمام، وهو الإتيان والزيارةُ، وقوله: «تأَجَّجا» فعل ماض مسنَد لألف الاثنين، وهما الحطب الجزل والنار، والتَّأَجُّجُ: الاحتراقُ والالتهاب، يصف أنفسَهم بالكرم وأنهم يُقْرُونَ الأضياف؛ فمَن جاءهم وجدهم يُوقِدون النار، ومِن عادة العرب إذا كانوا في جَدْب أن يُوقد كرامُهم النارَ ليهتديَ بها إليهم السالكُ.

الإعراب: إعراب بيت لَبيد: «أصبحت» أصبح: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، والتاء ضمير المخاطب اسم «أصبح» مبني على الفتح في محل رفع، «أنَّى» اسم شرط جازم يجزم فعلَين، «تأتها» تأت: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ«أنَّى»، وعلامةُ جزمه حذفُ الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، وها: مفعول به لـ«تأتي»، مبني على السكون في محل نصب، «تلتبس» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بـ«أنَّى»، وعلامةُ جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «بها» جار ومجرور متعلق بـ«تلتبس»، وجملةُ الشرط والجواب في محل نصب خبر «أصبح»، «كلا» مبتدأ، مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وكِلا مضاف ومركبي من قوله: =

فهذه الأدواتُ التي تجزم فِعلَين، ويُسمَّى الأول مِنهما شرطاً، ويُسمى الثاني جواباً وجزاءً[١].

= «مركبيها» مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، ومركبي مضاف، و«ها» ضمير الغائبة مضاف إليه، «تحت» ظرف مكان متعلق بقوله: «شاجر» الآتي، وتحت مضاف ورجل من قوله: «رجلك» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ورجل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، وقوله: «شاجر» خبر المبتدأ الذي هو «كلا»، وإفراد الخبر لأنَّ كلمة كلا وإن كان معناها معنى المثنى إلا أن لفظَها مفرد، فراعى الشاعرُ ها هنا لفظها فأفرد الخبر، ومراعاةُ اللفظ أرجح مِن مراعاة المعنى، ومثلُه في مراعاة اللفظ قول عبد الله ابن معاوية بن جعفر بن أبي طالب:

كِـلَانَـا غَـنِـيٌّ عَـنْ أَخِـيـهِ حَـيَـاتَـهُ ... ونَـحْـنُ إِذَا مُـتْـنَـا أَشَـدُّ تَـغَـانِـيَـا

وعليه جاء قول الله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ولو رُوعي المعنى لقيل: آتتا أكلَهما، وقد جمع الفرزدقُ في بيت واحد بين مراعاة اللفظ والمعنى فقال:

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا، وكِلَا أَنْفَيْهِمَا رابِي

أفلا ترى أنه قال: «كلاهما قد أقلعا» فراعى المعنى وثنَّى، ثم قال: «وكِلا أنفيهما رابي» فراعى اللفظ وأفردَ؟ ومثلُه في الجمع بينهما قولُ الأسود بن يعفر:

إنَّ الـمـنـيـةَ والـحُـتُـوفَ كِـلاهُـمـا ... يُـوفـي الـمخَـارِمَ يَـرْقُـبَـانِ سَـوَادي

فأفرد مراعاةً للفظ في قوله: «يوفي»، وثنى مراعاةً للمعنى في قوله: «يَرقبان سوادِي».

الشاهد فيه: قوله: «أنَّى تأتها تلتبس» حيث جزم بأنى فعلين، أولهما «تأت» وهو فعل الشرط، وثانيهما «تلتبس» وهو جواب الشرط، أمَّا [على] رواية المؤلف ففعل الشرط هو قوله: «تأت» وجوابه هو قوله: «تجد»، وأما قولُه: «تستجر» فهو بدل من «تأت»، وبدلُ المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه السكون، ولكنَّا أفهمناك أن الرواية التي ساقها المؤلف ليستْ مستقيمة.

(١) اعلمْ أن أدوات الشرط الإحدى عشرةَ المذكورة تَنقسم إلى أربعة أقسام، الأول: ما هو حرف باتفاق جميع النحاة، وهو «إنْ»، والثاني: ما هو مختلَف فيه والراجح كونه حرفاً، وهو «إذما»، والثالث: ما هو مختلَف فيه والراجح أنه اسم، وهو «مهما»، والرابع: ما هو اسم باتِّفاق جميع النحاة، وهو الباقي.

ثم اعلم أن ما هو اسم - سواءٌ أكان متفقاً على اسميّته أم مختلفاً فيها - إما أن يدل على ظرف - نحو: أين ومتى وأيّان وحيثما - فهو في محل نصب على الظرفية، ومتعلّقه فعل الشرط، وإما أن يدل على حَدَث - وذلك يُتصور في «أيّ» وفي «ما»؛ لأن «أيًا» بحسَب ما تضاف إليه، وهي قد تُضاف إلى مصدر نحو: «أيَّ ضربٍ تضربْ أضربْ»، ولأن «ما» موضوعةٌ لِما لا يَعقل، وقد يكون ما لا يعقل حَدَثاً، وقد قال المعربُون في قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]: إن =

[متى تقترن جملة الجواب بالفاء؟]

وإذا لم تَصلُح الجملة الواقعة جواباً لأن تقعَ بعد أداة الشرط وجبَ اقترانُها بالفاء[1]، وذلك[2] إذا كانت الجملة اسميةً، أو فعليةً فعلُها طلبيٌّ أو جامدٌ، أو منفيٌّ بـ «لنْ، أو ما»، أو مقرونٌ بـ «قَدْ»، أو حرفِ تنفيس، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[3] [الأنعام: ١٧]، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، ﴿وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦]، ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، ﴿وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ

= التقدير: أيَّ نسخٍ ننسخ ـ وهي حينئذٍ مفعول مطلق، فإن لم تدل الأداة على الظرف ولا حدث، فإما أن يكون الذي بعدها فِعلاً لازماً، وإما أن يكون فعلاً متعدياً، فإن كان الذي بعدها فعلاً لازماً نحو: «مَن يخرجْ أخرجْ معه» فالأداةُ حينئذ في محل رفع مبتدأ؛ وإن كان ما بعدها فعلاً متعدياً فإمَّا ألَّا يستوفيَ مفعولَه وإما أن يَستوفِيَه، فإن لم يستوفِ مفعوله نحو: «مَن تُخاصِمْ أُخاصِمْ» فالأداة حينئذ في محل نصب مفعول به لفعل الشرط، وإنِ استوفى مفعولَه نحو: «مَن تُخاصِمْه أُخاصِمْه» فهو من «باب الاشتغال»؛ ومعنى ذلك: أنه يجوز إعرابُه مبتدأ فالجملة بعده في محل رفع خبر، ويجوز إعرابُه مفعولاً به لِفعل محذوف يُفسره المذكور، فالجملةُ بعده لا محلَّ لها مفسرة.

---

(1) تُحذف هذه الفاء للضرورة، وأجاز الكوفيون حذفَها اختياراً. «السجاعي» (ص٤١).

وفائدةُ الفاء الربط بالشرط؛ لأن الجزم الحاصلَ به الربطُ مفقود، وليس على تقدير الظهور، فأُتي بالفاء لِمَا فيها من معنى السببية، ولِمناسبتها لمعنى الجزاء لِما فيها من التعقيب بلا فصلٍ. «الآلوسي» (١/ ١٥٦).

(2) نظم بعضُهم ذلك فقال:

اسمية طلبية وبجامدٍ ... وبما وقدْ وبِلَنْ وبالتنفيسِ

(3) ذكَر المصنف في الباب الخامس من «المغني» أن الجواب في نحو هذا محذوف، وعبارتُه: التحقيق أن مِن حذف الجواب مثل: ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آتٍ سواءٌ أُوجِد الرجاء أم لم يوجَد، وإنما الأصل: فليُبادِر بالعمل؛ فإن أجل الله لآتٍ... إلخ. «مغني اللبيب» (ص٨٥٠-٨٥١).

نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٤][1].

ويَجوز في الجملة الاسمية أن تَقترنَ بـ «إذا» الفُجائية كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وإنما لم أُقَيِّدْ في الأصلِ «إذا» الفُجائية بالجملة الاسمية لأنها لا تَدخُل إلا عليها؛ فأغناني ذلك عن الاشتراط[1].

□ □ □ □

---

(١) قد تُحذف الفاء وهي مستحقة، سواءٌ أكان الجواب جملة فعليةً كما جاء في حديث اللُّقَطة: «فإن جاء صاحبُها، وإلَّا استمتِع بها» التقدير: «فإن جاء صاحبُ اللقطة فأدِّها إليه، وإن لا يجئ فاستمتِع بها»، فحذف جواب الشرط الأول، وحذف الشرط من الثاني والفاء من جوابه، ومثلُه قولُ الشاعر:

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلغَيِّ والهَوَى سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمَا

أم كان الجواب جملةً اسمية نحو قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ

واعلمْ أنه يتعيَّن ربط الجواب بالفاء، ولا يجوز ربطُه بـ «إذا» الفجائية في ثلاثة مواضع:

الأول: أن تكون الجملة الاسمية دعائيّة نحو: «إنْ جاء زيدٌ فسَلامٌ عليه».

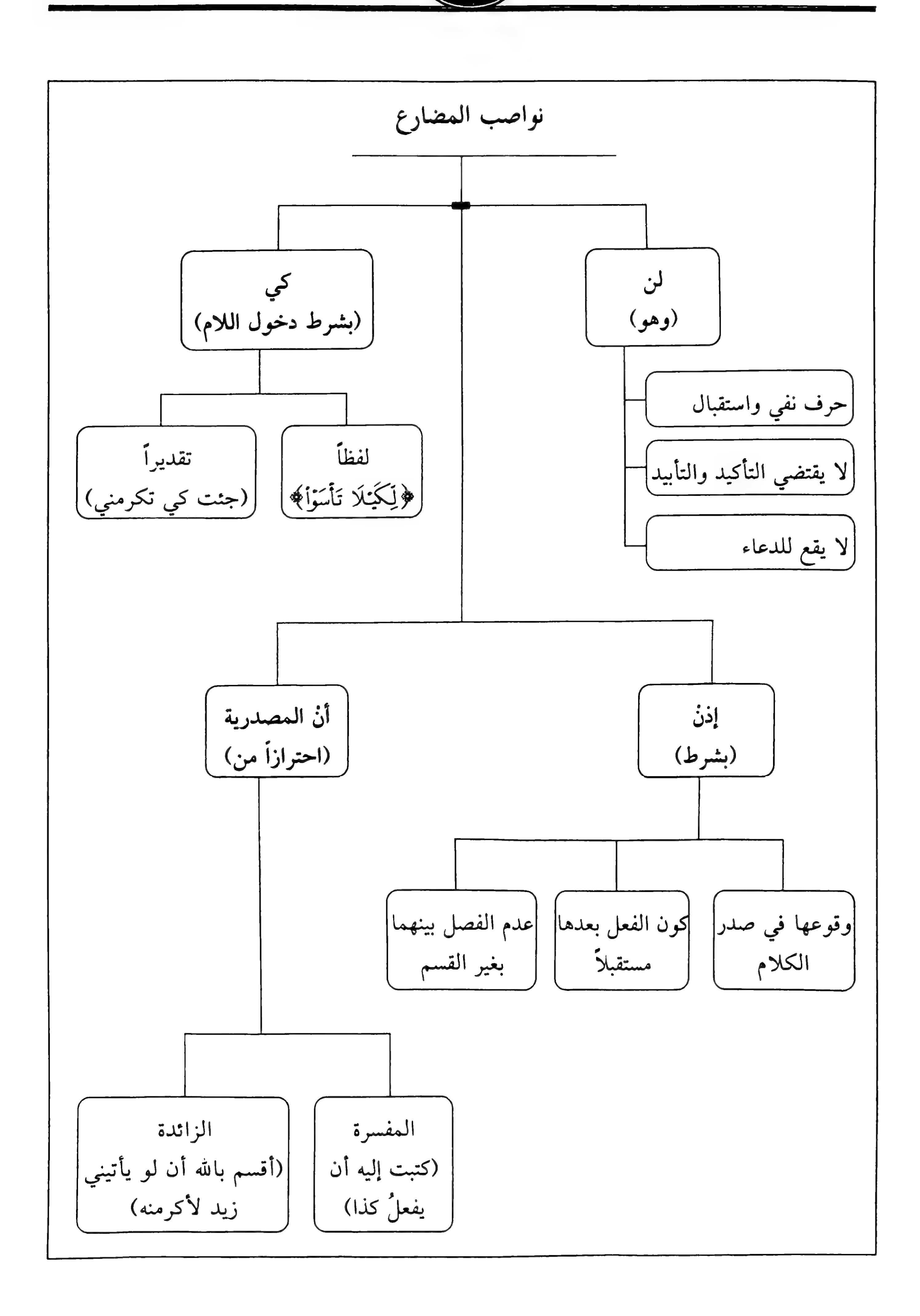
الثاني: أن تكون الجملة مقترنةً بحرفِ نفي نحو: «إنْ يلعبْ زيدٌ فما أنا براضٍ عنه».

والثالث: أن تكون الجملة مقترنةً بـ «إنَّ» المؤكِّدة نحو: «إنْ تسافِرْ فإنَّ قلبي معك».

---

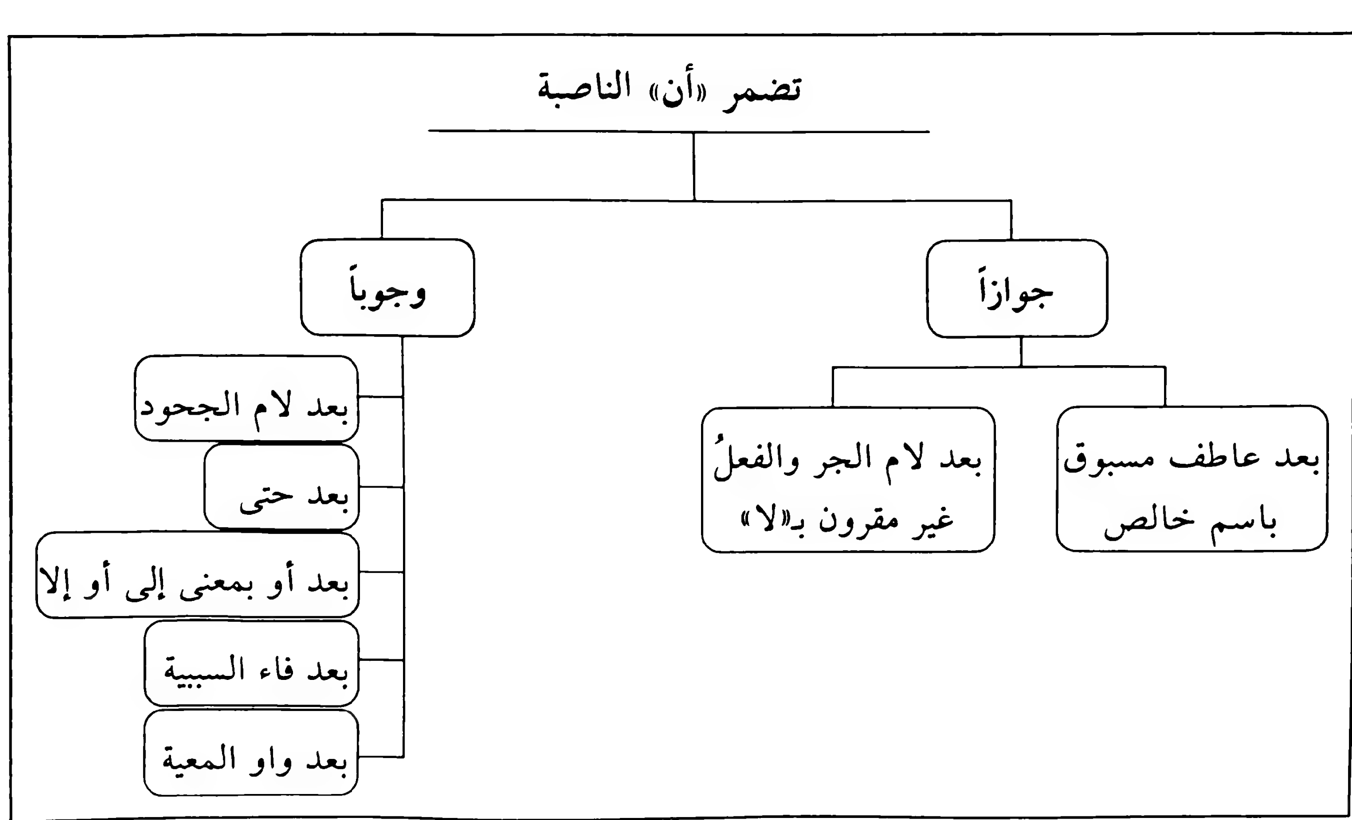
(1) وُجدت في إحدى النسخ المخطوطة عبارةٌ زائدةٌ في هذا الموضع، وهي قوله: وقد تُحذف هذه الفاء في الضرورة، كقولِ عبد الرحمن بن حسان بن ثابت:

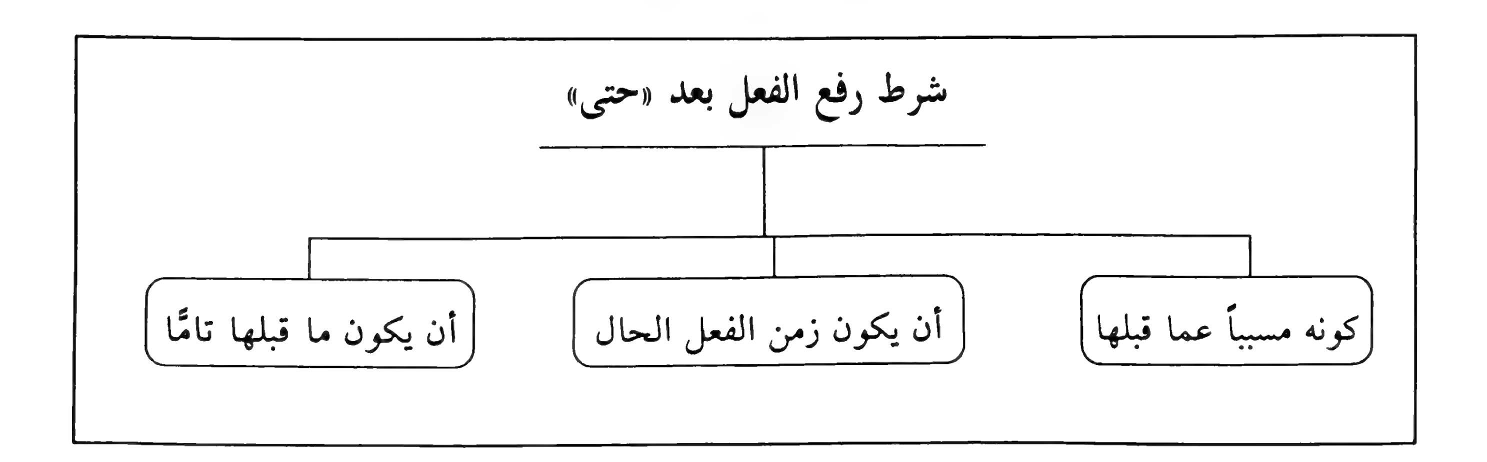
مَن يَفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشكرُها والشرُّ بالشر عند الله مِثْلانِ


نواصب المضارع
لن
(وهو)
حرف نفي واستقبال
لا يقتضي التأكيد والتأبيد
لا يقع للدعاء
كي
(بشرط دخول اللام)
لفظاً
﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾
تقديراً
(جئت كي تكرمني)
إذن
(بشرط)
وقوعها في صدر الكلام
كون الفعل بعدها مستقبلاً
عدم الفصل بينهما بغير القسم
أنْ المصدرية
(احترازاً من)
المفسرة
(كتبت إليه أن يفعلُ كذا)
الزائدة
(أقسم بالله أن لو يأتيني زيد لأكرمنه)

حالات «أن» المصدرية باعتبار ما قبلها

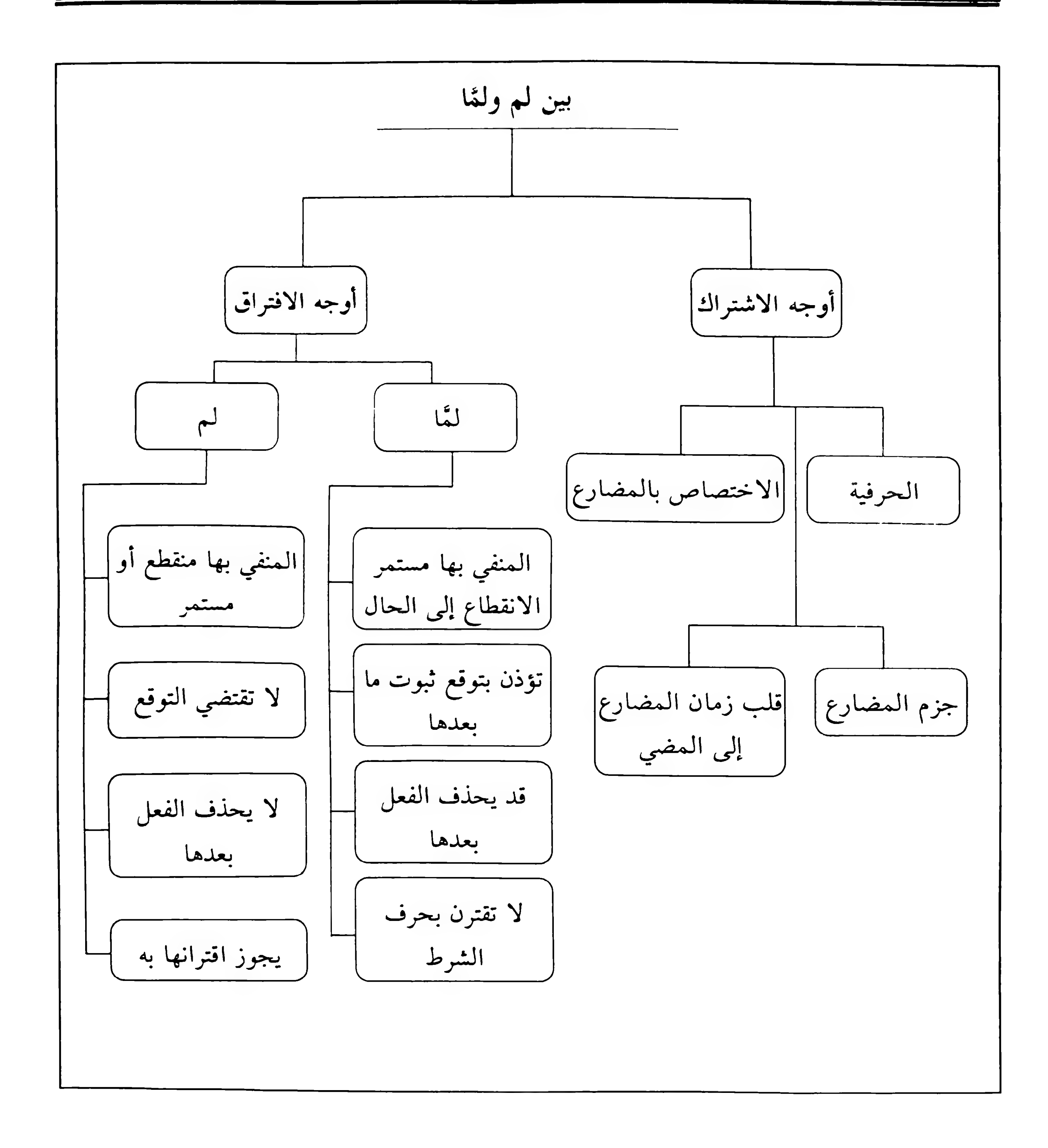
- أن يتقدم عليها ما يدل على العلم
  - مخففة من الثقيلة (ويجب بعدها أمران)
    - رفع الفعل
    - فصله منها بحرف من أربعة:
      - حرف التنفيس
      - حرف النفي
      - قد
      - لو
- أن يتقدم عليها ظن
  - مخففة من الثقيلة (وحكمها كالسابقة)
  - ناصبة (هو الأرجح في القياس)
- أن لا يسبقها علم ولا ظن
  - ناصبة

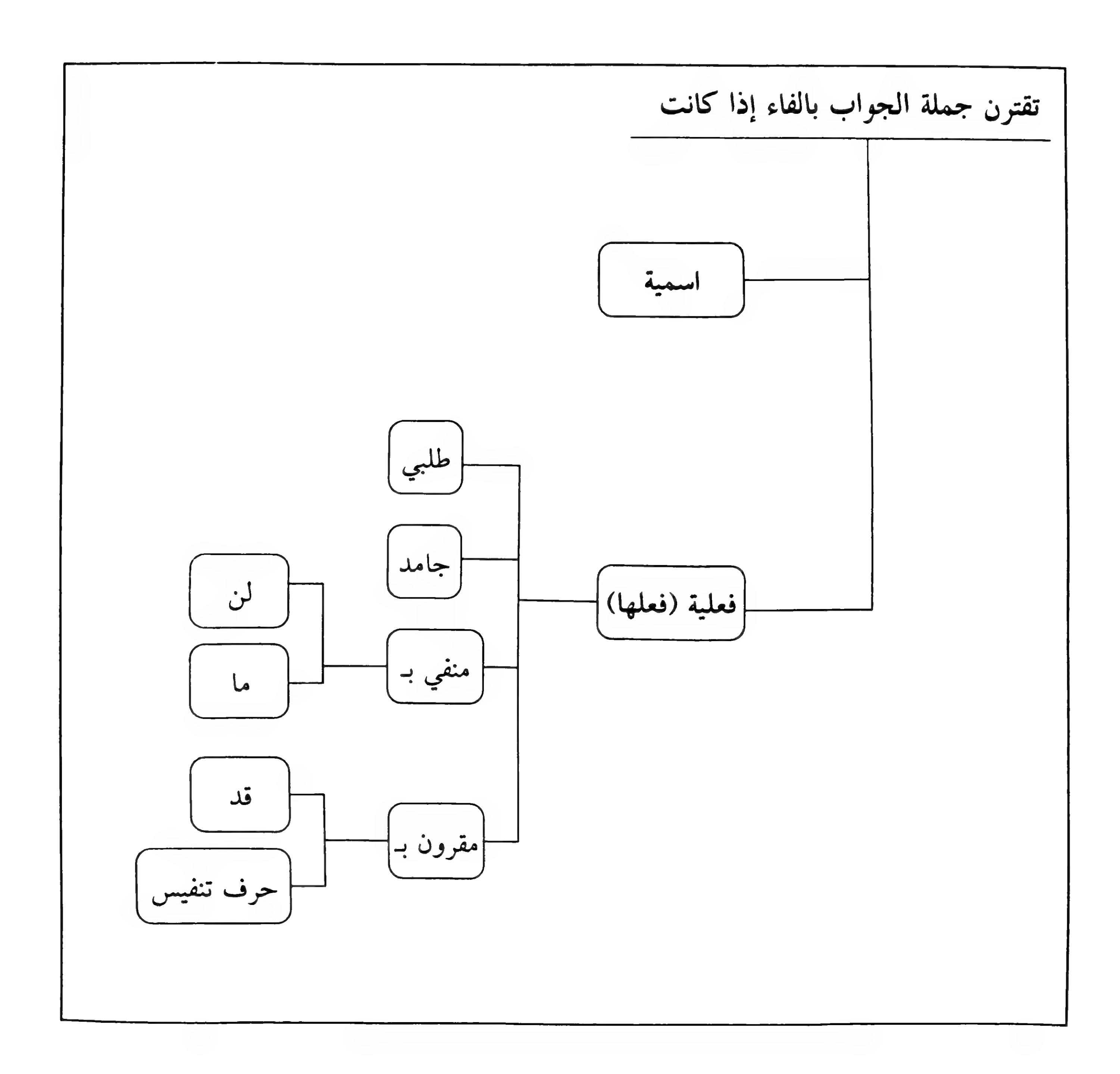




الجوازم ضربان

- ما يجزم فعلاً واحداً
  - الطلب
    - اللام الطلبية
    - لا الطلبية
  - لم
  - لمّا
- ما يجزم فعلين
  - إنْ
  - أين
  - أيّ
  - مَنْ
  - ما
  - مهما
  - متى
  - أيّان
  - حيثما
  - إذما
  - أنّى


بين لم ولمّا
أوجه الاشتراك
أوجه الافتراق
الحرفية
الاختصاص بالمضارع
جزم المضارع
قلب زمان المضارع إلى المضي
لمّا
لم
المنفي بها مستمر الانقطاع إلى الحال
تؤذن بتوقع ثبوت ما بعدها
قد يحذف الفعل بعدها
لا تقترن بحرف الشرط
المنفي بها منقطع أو مستمر
لا تقتضي التوقع
لا يحذف الفعل بعدها
يجوز اقترانها به


تقترن جملة الجواب بالفاء إذا كانت
اسمية
فعلية (فعلها)
طلبي
جامد
منفي بـ
لن
ما
مقرون بـ
قد
حرف تنفيس

[النكرة والمعرفة]

ص - فَصْلٌ: الاسْمُ ضَرْبانِ: نَكِرَةٌ، وَهُوَ[1] ما شاعَ في جِنْسٍ: مَوْجُودٍ كرَجُل، أَوْ مُقَدَّرٍ كشَمْس؛ ومَعْرِفَةٌ، وَهِيَ سِتَّةٌ: الضَّمِيرُ، وَهُوَ ما دَلَّ على مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخاطَبٍ أَوْ غائِبٍ، وهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ كَالمُقَدَّرِ وُجُوباً في نَحْوِ: «أَقُومُ» و«نَقُومُ»، أَوْ جَوازاً في نَحْوِ: «زَيْدٌ يَقُومُ»؛ أَوْ بارِزٌ، وهُوَ إِمَّا مُتَّصِلٌ كَتاءِ «قُمْتُ» وكافِ «أَكْرَمَكَ» وَهاءِ «غُلَامِهِ»، أو مُنْفَصِلٌ كـ «أَنا» [وَ«أَنْتَ»] و«هُوَ» و«إِيَّايَ». ولا فَصْلَ مَعَ إِمْكانِ الوَصْلِ، إِلَّا في نَحْوِ الهاءِ مِنْ «سَلْنِيهِ» بِمَرْجُوحِيَّةٍ، و«ظَنَنْتُكَهُ» و«كُنْتَهُ» بِرُجْحَانٍ.

ش - ينقسم الاسم بحسَب التنكير والتعريف [إلى] قِسمَين: نَكِرَةٍ، وهي الأصل[2]، ولهذا قدَّمتُها[3]، ومعرفة، وهي الفرعُ، ولهذا أخَّرتُها.

[تعريف النكرة]

فأمَّا النكرةُ فهي عبارة عمَّا شاع في جنس موجود أو مقدَّرٍ؛ فالأول كرجل؛ فإنه موضوع لِما كان حيواناً[4] ناطقاً ذكراً، فكُلما وُجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم

---

(1) ذكَّر الضمير إما لِعَوده إلى موصوفِ النكرة، والتقدير: والاسمُ النكرة هو ما شاع . . . إلخ، أو لأن الضمير إذا عاد إلى مؤنث وأُخبر عنه بمذكر أو بالعكس جاز مطابقته للخبر كما يجوز مطابقته لِما عاد إليه. ومثلُه قول صاحب «المفصل»: والكلام هو المركب من كلمتين . . . وتسمى الجملة. انظر: «المفصل»: (ص٣٢)، و«حاشية يس على الفاكهي» (١/ ٢٠٠)، و«العيون الغامزة على خبايا الرامزة» للدماميني (ص١٦).

(2) لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس، ولأن الشيء أولَ وجوده تلزمه الأسماء العامَّةُ، ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة. «مجيب الندا» (ص١٦٠).

(3) وبعضهم يقدم المعرفة لشرفها.

(4) الحيوان في اللغة: كل ذي رُوح؛ ناطقاً كان أو غيرَ ناطق، مأخوذ من الحياة، ويستوي فيه الواحد والجمع لأنه مصدر في الأصل، ومَن لم يطَّلع على هذا وظن أن الحيوان هو الدابة التي لا تعقل اعترض على مثل عبارة المصنف، كقول أهل المنطق: «الإنسان حيوان ناطق»، ظنًّا منه أن ذلك تحقير لهذا المخلوق الذي كرَّمه الله، وإن بعض الظن إثم.

صادقٌ عليه، والثاني كشمس؛ فإنها موضوعة لِما كان كوكباً نهاريًّا ينسخُ ظُهُورُهُ وجودَ[1] الليل، فحقُّها أن تصدُقَ على متعدِّد كما أن رجلاً كذلك، وإنما تَخَلَّف ذلك من جهة عدم وُجود أفرادٍ له في الخارج، ولو وُجِدتْ لكان هذا اللفظ صالحاً لها؛ فإنه لم يُوضع على أن يكون خاصًّا كزيد وعمرو، وإنما وُضِعَ وَضْعَ أسماء الأجناس.

[أقسام المعرفة]

وأما المعرفةُ[2] فإنها تنقسم ستة أقسام[3] (١).

□ □ □ □

---

(١) ذكر المؤلف تقسيم المعرفة إلى ستةِ أقسام، ولم يذكُر تعريفها، وكان حقًّا عليه أن يُعرِّفَها، وقد ذكر العلماء أن المعرفة هي: «الاسم الذي وُضع ليستعمل في مُعيّن»، فالتعيين إنما يكون في حال الاستِعمال، لا في حال الوضع، وبيانُ ذلك أنَّ «أنا»، أو «أنت» ضميران، والضمائر من المعارف، وحين وضع «أنا» وُضع ليستعمل في حال التكلم، أيًّا كان المتكلم، لكنك حين تقول: «أنا مجتهِد» قد استعملته في متكلِّم مُعيَّن.

---

(1) وجود: مفعول به، ويجوز جعلُه فاعلاً مؤخراً، وظهورَه: مفعول مقدم. انظر: «الآلوسي» (١/ ١٥٩).

(2) الأولى تعريفها ثم تقسيمها، وكأنه اكتفى بما يُفهم من مقابلتها للنكرة، فإنه إذا علم أن النكرة عبارةٌ عمَّا شاع . . . إلخ، عُلِم بواسطة المقابلة أنها عبارةٌ عمَّا خصَّ فرداً واحداً من أفراد الجنس غيرَ مُتناوِل ما أشبهه: إما بالوضع الخاصِّ كالعَلَم، أو بالوضع العام كالضمير. «الآلوسي» (١/ ١٦٠).

(3) زاد ابنُ مالك سابعاً وهو المنادى المقصود، وتبعه المصنف في «الأوضح»، ولعله إنما تركه لذِكره له في باب المنادى كما سيجيء. «مجيب الندا» (ص١٨٣). وانظر: «أوضح المسالك» (١/ ٨٣)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ١١٥).

[باب الضمير]

القسم الأول: الضمير[1]، وهو أعرفُ[2] الستة[3]، ولهذا بدأتُ به، وعطفتُ بقية المعارف عليه بـ «ثُمَّ».

وهو عبارة عما دلَّ[4] على متكلم كـ «أنَا»، أو مخاطَبٍ كـ «أنتَ»، أو غائبٍ كـ «هو»[5].

[انقسامُه إلى بارز ومستتر]

ويَنقسم إلى مستتر وبارز؛ لأنه لا يخلُو: إما أن يكون له صورةٌ في اللفظ أو لا، فالأول: البارز كتاء «قمتُ»، والثاني: المستتر كالمقدَّرِ في نحو قولك: «قُمْ».

ثم لكلٍّ مِن البارز والمستتر انقسامٌ باعتبار.

[واجبُ الاستتار وجائزه]

فأما المستتر فيَنقسم - باعتبارِ وجوب الاستِتار وجوازه - إلى قِسمَين: واجبِ الاستتار، وجائزِه.

---

(1) ويقال له أيضاً: المضمَر، ويُسميه الكوفيون كِنايةً ومَكنيًّا. «الفيشي» (ص٧٣)، و«السجاعي» (ص٤٢)، و«شرح الشذور» للمصنف (ص١٦٨).

(2) فيه تساهُل في صوغ أَفْعَلِ التفضيل مما لم يَستَوفِ الشروط وهو «عُرِّف»، والسالم التعبير بالأعلى أو الأرفع. انظر: «حاشية الصبان» (١/ ١٨٤).

(3) أي: على الأصح بعد اسم الله تعالى. ومراد النحاة بقولهم: بعضُ المعارف أعرفُ من بعض - على ما قاله المصنف في بعض تعاليقه - أن ما تطرَّق الاحتمالُ إليه أقلَّ أعرفُ من الذي تطرق الاحتِمال إليه أكثرَ. «حاشية يس على مجيب الندا» (١/ ٢٠٢).

(4) أي: وضعاً؛ ليخرج نحو قولِك عن زيد الغائب: «زيدٌ فعل كذا»؛ فإن لفظ «زيد» وإنْ أُطلق على الغائب ليس موضوعاً لذلك. «حاشية الفيشي» (ص٧٣)، و«حاشية يس» (١/ ٢٠٣).

(5) أعرف الضمير أخصُّه، وضميرُ المتكلم أخص من ضمير المخاطَب، وضمير المخاطَب أخصُّ مِن ضمير الغائب كما سيذكُره المصنف؛ وإذا اجتمع الأخصُّ وغيرُه غُلِّب الأخصُّ: تقدَّم أو تأخَّر، نحو: أنا وأنتَ ـ أو أنتَ وأنا ـ فعلْنَا. انظر: «مجيب الندا» (ص١٦٩).

ونعني بواجب الاستتار: ما لا يمكن قيام الظاهر[1] مَقَامَهُ، وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوءِ بالهمزة كـ «أَقُومُ»، أو بالنون كـ «نَقُومُ»، [أو بالتاء كـ «تقوم»][(١)]، ألا ترى أنك لا تقول: «أَقومُ زيدٌ»، ولا تقول: «نَقوم عمرٌو»؟

ونعني بالمستتِر جوازاً ما يمكن قيام الظاهر مَقامَه، وذلك كالضمير المرفوع بفعلِ الغائب نحو: «زيدٌ يَقوم»، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقولَ: «زيدٌ يقومُ غُلَامُهُ»؟

[انقسامُ البارز إلى متصل ومنفصل]

وأما البارزُ فإنه ينقسم - بحسَب الاتصال والانفصال - إلى قِسمَين: متصل[2]، ومنفصل؛ فالمتصل هو: الذي لا يستقلُّ بنفسه، كتاءِ «قمتُ»، والمنفصلُ هو: الذي يستقِلُّ بنفسه، كـ «أنا، وأنت، وهو».

[المتصل بحسَب مواقع الإعراب]

ويَنقسم المتصل - بحسَب مواقعه في الإعراب - إلى ثلاثة أقسام: مرفوع المحل، ومنصوبه، ومخفوضه؛ فمرفوعُهُ كتاء «قمتُ»؛ فإنه فاعل، ومنصوبُه ككافِ «أكرمَكَ»؛ فإنه مفعول، ومخفوضُهُ كهاءِ «غلامِهِ»؛ فإنه مضافٌ إليه.

---

(١) المراد بالتاء هنا التاءُ الدالة على المخاطب، نحو: «تقوم يا زيدُ»، أما التاء الدالة على التأنيث فهي من جائز الاستتار، نحو: «هند تَقوم»؛ لأنك تقول: «تقوم هند». وهذه الكلمة ساقطةٌ من بعض نسخ الكتاب. ومما ذكرناه وذكَره المؤلف تَعلم أن حروف المضارعة على ثلاثة أنواع: نوع لا يكون فاعل الفعل المتصلة هي به إلا ضميراً مستتراً واجبَ الاستتار، وهو حرفان: الهمزة، والنون؛ ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً جائزَ الاستتار، وهو حرف واحد، وهو الياء؛ ونوع يكون فاعل الفعل المتصلة هي به واجبَ الاستتار تارةً، ويكون جائز الاستتار تارةً أخرى، وهو حرفٌ واحد، وهو التاء.

---

(1) مراده بالظاهر هنا ما يَشمل المنفصلَ، فيوافق ما عبَّر به هو وغيره من أنه لا يَخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصِل. «السجاعي» (ص٤٣).

(2) أي: بِعامله، وكذا المنفصِل، أي: عن عامِله.

[المنفصل بحسَب مواقع الإعراب]

ويَنقسم المنفصل - بحسَب مواقعه في الإعراب - إلى مرفوعِ الموضع، ومنصوبِه؛ فالمرفوع اثنتا عشرة كلمةً: أنا، نحنُ، أنتَ، أنتِ، أنتُما، أنتم، أنتُنَّ، هو، هي، هما، هُمْ، هُنَّ، ومنصوبُه اثنتا عشرةَ كلمةً أيضاً: إيَّاي، إيَّانا، إيَّاكَ، إيَّاكِ، إيَّاكُما، إيَّاكم، إيَّاكُنَّ، إيَّاه، إيَّاها، إيَّاهما، إيَّاهُم، إيَّاهنَّ؛ فهذه الاثنتا عشرة كلمةً لا تقع إلا في محل النصب، كما أن تلك الأُوَلَ لا تقع إلا في محلِّ الرفع[1]، تقول: «أنا مؤمنٌ» فأنا: مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرفع، و«إياك أكرمتُ» فإياك: مفعول مقدَّم، والمفعول حكمُه النصب، ولا يجوز أن يُعكَس ذلك؛ فلا تقول: «إيَّاي مؤمنٌ» و«أنتَ أكرمتُ»، وعلى ذلك فَقِسِ الباقيَ.

وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوضُ الموضِع، بخلاف المتَّصلة.

[وجوب اتصال الضمير متى أمكن]

ولَمَّا ذكرتُ أن الضمير يَنقسم إلى متصل ومُنفصِل، أشرتُ بعد ذلك إلى أنه مهما أمكنَ أن يُؤتى بالمتصل فلا يجوزُ العدولُ عنه إلى المنفصل[2]؛ لا تقول: «قَامَ أنا» ولا «أكرمتُ إيَّاكَ» لتمكنك مِن أن تقول: «قمتُ» و«أكرمتُكَ»؛ بخلاف قولك: «مَا قَامَ إِلَّا أَنَا، وما أكرمتُ إلا إيَّاكَ»؛ فإن الاتصالَ هنا متعذِّر؛ لأن «إلَّا» مانعةٌ منه، فَلِذلك جيء بالمنفصِل.

[مواضع جواز فصل الضمير مع التمكن من وصله]

ثم استثنيتُ من هذه القاعدة صورتَين يَجوز فيهما الفصلُ مع التمكن من الوصل. **وضابط الأُولى**: أن يكون الضميرُ ثانيَ ضَمِيرَين أوَّلُهما أعرفُ من الثاني، وليس

---

(1) أي: أصالةً، وإلا فقد تقع في محل الجر والنصب بطريقِ العارِيَّة نحو: «ما أنا كأنتَ». انظر: «الفيشي» (ص٧٤)، و«الآلوسي» (١/ ١٦٧).

(2) لأن المقصود من وضع الضمائر الاختصارُ، والمتصل أخصرُ مِن المنفصل، فالعُدولُ عنه مع إمكانه سَفَهٌ. «الآلوسي» (١/ ١٦٨).

مرفوعاً، نحو: «سَلْنِيهِ» و«خِلْتُكَهُ»؛ يجوز أن تقول فيهما: «سَلْنِي إِيَّاهُ» و«خِلْتُكَ إِيَّاهُ»(١).

وإنما قُلنا: الضمير الأولُ في ذلك أعرَفُ؛ لأن ضمير المتكلم أعرفُ من ضمير المخاطَب، وضميرَ المخاطب أعرفُ من ضمير الغائب.

وضابطُ الثانية: أن يكون الضمير خبراً لِـ «كان» أو إحدى أخواتها، سواءٌ كان مسبوقاً بضمير أم لا(1)؛ فالأول نحو: «الصديقُ(2) كُنْتَهُ»، والثاني نحو: «الصديقُ كَانَهُ زيدٌ»، يجوز أن تقول فيهما: «كُنْتَ إِيَّاهُ» وَ«كَانَ إِيَّاهُ زيدٌ»(٢).

---

(١) ومما ورد فيه ثاني الضميرين منفصِلاً حديثُ الرقيق، وهو قوله: «إن الله ملَّككم إيَّاهم، ولو شاء لملَّكهم إيَّاكم»(*)، هذا، والمؤلف لم ينصَّ على الأرجح من الأمرَين(**): الوصل، والفصل، وبيانُ ذلك أن العامل في الضميرين إما أن يكون فعلاً، وإما أن يكون اسماً يُشبه الفعل، فإن كان فعلاً فالأرجحُ الوصل، ولم يأتِ في القرآن في هذه الصورة غيرُ الوصل، وإن كان العامل فيهما اسماً فالأرجح الفصل، نحو: «عجبتُ من حُبي إياك»، ومن الوصل في هذه الحالة قولُ الشاعر:

لَئِنْ كَانَ حُبُّكِ لِي كَاذِباً ... لَقَدْ كَانَ حُبِّيكِ حَقّاً يَقِينَا

(٢) ومن ذلك قول الشاعر، وهو عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا ... عَنِ العَهْدِ، وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

ومن ذلك قوله:

لَيْتَ هَذَا اليَوْمَ شَهْرٌ ... لَا نَرى فِيهِ غَرِيبَا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا ... كِ ولَا نَخْشَى رَقِيبَا

ومن الوصل قولُ أبي الأسود الدؤلي لغلام له كان يشرب الخمر فيُفسِد أمر تجارته:

دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْها الغُوَاةُ فَإِنَّنِي ... رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجزِئاً بِمَكَانِهَا

فَإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

---

(1) وبذلك فارقتْ هذه الصورةُ الصورةَ الأولى. «مجيب الندا» (ص١٧١)، و«الآلوسي» (١/ ١٦٩).

(2) يَجوز فيه الرفع على الابتداء والنصبُ على الاشتغال. «الآلوسي» (١/ ١٧٠) وغيرُه.

(*) الحديث متداول في كتب النحو، ذكره ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ١٥٣) وفي «شواهد التوضيح والتصحيح» (ص٨٢)، وتبعه عليه كثيرون، وهي زيادة مُدرجة في حديث صحيح أورده صاحبُ «إحياء علوم الدين» (٢/ ٢١٩)، والظاهر أنه لا أصلَ لها.

(**) أي: على سبيل التفصيل، وإلا فقد ذكر فيما يأتي أن الوصل أرجحُ اتفاقاً في هذه الصورة.

واتَّفقوا على أنَّ الوصل أرجَح في الصورة الأولى[1] إذا لم يكن الفعل قَلْبِيًّا، نحو: «سَلْنِيهِ» و«أعطِنِيهِ»، ولذلك لم يأتِ في التنزيل إلّا به، كقوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[2] [هود: ٢٨]، ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

واختلفوا فيما إذا كان الفعل قلبيًّا، نحو: «خِلْتُكَهُ» و«ظَنَنتُكَهُ»، وفي باب «كان»، نحو: «كُنْتَهُ» و«كانَه زيد»، فقال الجمهور: الفصلُ أرجح فيهن[3]، واختار ابنُ مالكٍ[4] في جميع كُتبه الوصلَ[5] في «كان»، واختَلف رأيُه في الأفعال القَلبية؛ فتارةً وافق الجمهور، وتارةً خالفهم[6].

□ □ □ □

---

(1) أي: لأنه الأصل ولا مُرَجِّحَ لغيره.

(2) الواو في هذه الكلمة والتي بعدَها متولدة مِن إشباع الضمة، لا واوُ الجمع كما قد يُتوهم.

(3) لأنه خبر في الأصل، وحق الخبر الفصلُ قبل دخول الناسخ. «مجيب الندا» (ص١٧٠).

(4) هو محمد بن عبد الله ابن مالك، العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجيَّاني، نَزيل دمشق، إمام النحاة وحافظُ اللغة، كان إماماً في القراءات وعِلَلها، وإليه المنتهى في اللغة، وأما النحوُ والصرف فكان فيهما بحراً لا يُجارى، مِن مصنفاته: «الخلاصة» و«التسهيل» و«شرحه»، و«لامية الأفعال» و«إيجاز التعريف». توفي سنة ٦٧٢هـ. «الأعلام» (٦/ ٢٣٣). و«بغية الوعاة» (١/ ١٣٠-١٣٧).

(5) أي: لأنه الأصل وقد أمكن. «الفيشي» (ص٧٥)، و«مجيب الندا» (ص١٧١).

(6) وافقهم في «التسهيل» (ص٢٧)، وخالَفهم في «الخلاصة» عند قولِه:

وصِلْ أو افْصِلْ هاءَ سَلْنِيهِ وما ... أَشْبَهَهُ في كُنْتُه الخُلْفُ انْتَمَى

كَذاكَ خِلْتَنِيهِ واتِّصالَا ... أَخْتارُ غَيري اخْتارَ الانْفِصالَا

[باب العَلَم]

ص - ثُمَّ العَلَمُ، وهُوَ: إمَّا شَخْصِيٌّ كَـ«زَيْدٍ»، أوْ جِنْسِيٌّ، كـ«أُسامَةَ»، وَإمَّا اسْمٌ كَما مَثَّلْنا، أَوْ لَقَبٌ كزَيْنِ العابِدِينَ وَقُفَّة، أوْ كُنْيَةٌ، كأَبِي عَمْرٍو وَأُمِّ كُلْثُومٍ[1]. ويُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الِاسْمِ تابِعاً لَهُ مُطْلَقاً، أَوْ مَخْفُوضاً بِإضافَتِهِ إنْ أُفْرِدَا كَـ «سَعِيد كُرْزٍ».

ش - الثاني من أنواع المعارف: العَلَم، وهو: «ما عُلِّقَ على شيء[2] بِعينه غيرَ متناولٍ ما أَشْبَهَهُ»[3].

ويَنقَسِم بِاعتباراتٍ مُختلِفة إلى أقسامٍ مُتعدِّدة:

[انقسامه إلى عَلَم الشخص وعَلَم الجنس]

فينقسم - باعتبار تَشَخُّص[4] مسمَّاه وعدم تشخُّصه - إلى قسمين: عَلَم شَخْصٍ، وعلم جِنْسٍ[5]؛ فالأول: كزيد وعمرو، والثاني: كأُسَامة[6] للأسد، وثُعَالَةَ للثعلب، وذُؤالة[7] للذئب؛ فإن كُلًّا من هذه الألفاظ يَصْدُقُ على كلِّ واحد من أفراد هذه

---

(1) هو مجرور بالكسرة الظاهرة لأنه اسمُ ذكرٍ، واسم الأنثى إنما هو المركَّبُ الإضافي جميعاً، فليُتنبَّه له!

(2) المراد بتعليقه على الشيء تخصيصُه به، بحيث يُفهَم منه عند الإطلاق، وهو معنى الوضع، وإنما عبَّر بـ «علق» دون «وضع» ليشملَ العَلَمَ المنقول. «السجاعي» (ص٤٤).

(3) خرج بقيد التعيين النكراتُ، وبما بعده بقيَّةُ المعارف؛ فإنها كُلِّيَّات وضعاً جزئياتٌ استعمالاً. انظر: «مجيب الندا» (ص١٧٤).

(4) قال الآلوسي: التشخص ما به يَصير الشيء بحيث يمنع العقل عن صِدقه على كثيرين. وفيه كلام طويل ليس هذا محلَّه. اهـ (١/ ١٧٢).

(5) الفرق بينهما أن الأول للفرد المعيَّن، والثاني لِلماهية المعيَّنة. «الآلوسي» (١/ ١٧٢).

(6) الدليل على أن هذا وما بعده أعلامٌ إجراءُ الأحكام اللفظيةِ لِعَلَم الشخص عليه، كمنعِه من «أل» والإضافةِ والصرفِ مع سبب آخَر كالتأنيثِ في الأمثلة الثلاثة المذكورةِ هنا، ومجيءِ الحال منه، وعدمِ نعته بالنكرة. «مجيب الندا» (ص١٧٥).

(7) مِن «الذَّألان»، وهو المشيُ في خِفَّة ومَيْسٍ. انظر: «تاج العروس» (ذ أ ل).

الأجناس، تقول لكلِّ أسد رأيتَه: هذا أسامةُ مُقبِلاً، وكذا البواقي، ويجوز أن تُطلِقَها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو؛ فتقول: أسامةُ أشجعُ[1] من ثُعالَةَ، [كما تقول: الأسد أشجع من الثعلب][2] أي: صاحبُ هذه الحقيقة أشجع من صاحب هذه الحقيقة، ولا يجوز أن تُطلقَها على شخص غائب؛ لا تقول لِمَن بينك وبينه عَهدٌ في أسدٍ خاص: ما فعلَ أسامةُ؟

[انقسامه إلى مُفرَد ومركَّب]

وباعتبارِ ذاته إلى مُفرد ومركب؛ فالمفرد كزيد وأسامة، والمركَّبُ ثلاثة أقسام:

١) **مركب تركيبَ إضافة** كـ «عبد الله»، وحكمُه أن يُعرَب الجزء الأول من جُزْءَيه بحسَب العوامل الداخلة عليه، ويُخفض الثاني بالإضافة دائماً.

٢) **ومركَّب تركيبَ مَزجٍ** كـ «بَعلبك[3] وسِيبَوَيه»، وحكمه أن يُعرب بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً وجرًّا، كسائر الأسماء التي لا تَنصرف[4]، هذا إذا لم يكن مختوماً بِـ «ويهِ» كـ «بعلبَكّ»، فإن خُتم بها بُني على الكسر كـ «سيبويهِ».

٣) **ومركب تركيبَ إسناد**، وهو ما كان جملةً في الأصل كـ «شَابَ قَرْنَاهَا[5]»، وحكمُه أن العوامل لا تُؤثر فيه شيئاً، بل يُحكى على ما كان عليه مِن الحالة قبل النقل(١).

---

(١) ومِن شواهد العَلَم المحكي عن جملة ما يُنسب إلى رؤبةَ بن العجاج من قوله:

نُـبِّـئْـتُ أَخْـوَالـي بَـنِـي يَـزِيـدُ ظُـلْـمـاً عَـلَـيْـنَـا لَـهُـمُ فَـدِيـدُ =

---

(1) وقع في بعض النسخ: «أجرأ»، ورُجح لأن الشجاعة - لكونها مَلَكةً تحمل على الإقدام في المعارك - مختصّة بذوي العُقول. انظر: «الفيشي» (ص٧٦)، و«الآلوسي» (١/ ١٧٢-١٧٣).

(2) ما بين المعقوفَين استدراكٌ من المخطوطات وطبعتي الحواشي.

(3) هو عَلَمٌ لِبلدة، مركبٌ من «بَعْل» وهو اسم صَنم، و«بَكّ» وهو اسم صاحب هذه البلدة، جُعلا اسماً واحداً. «الفيشي» (ص٧٧)، و«السجاعي» (ص٤٥)، و«تاج العروس» (ب ع ل).

(4) وعِلةُ منعه هنا: العَلَمية والتركيب.

(5) أي: ابيضَّ جانِبَا رأسها. «الآلوسي» (١/ ١٧٥).

[انقسامُه إلى اسم وكُنية ولَقب]

وينقسم إلى اسمٍ[1] وكُنية ولقبٍ(١)، وذلك لأنه إن بُدئ بأبٍ أو أُم كان كنيةً، كأبي بكر وأم بكر وأبي عمرو وأم عمرو، وإلا؛ فإن أشْعَر برِفعة المسمى ـ كزين العابدين[2] ـ أو ضَعَتِه ـ كقُفَّة، وَبَطَّة، وأنف الناقة[3] ـ فلقَبٌ، وإلا فاسمٌ، كزيد وعمرو(٢).

= الشاهد فيه: قوله: «يزيد»؛ فإنه الآن عَلَم، وأصله فعل مضارع فيه ضمير مستتر تقديره: هو، فهو منقولٌ عن جملة، ولو كان منقولاً عن الفعل المضارع وحده لأعربه إعرابَ ما لا يَنصرف للعلمية ووزنِ الفعل، فكان يجره بالفتحة نيابةً عن الكسرة، ومثلُه قول الشاعر:

كَـذَبْـتُـمْ وبَـيْـتِ اللهِ لا تَـنْـكِـحُـونَـهـا ... بَـني شَـابَ قَـرْنَـاهَـا تُـصَـرُّ وَتُـحْـلَـبُ

(١) لفظ اللقب عند العرب كان يُطلَق قديماً على ما يُقصد به المدح وعلى ما يُقصد به الذم، ولكنه كان أكثرَ إطلاقاً على ما يُقصد به الذم، حتى قال الحماسي:

أُكْـنِـيـه حِـيـنَ أُنَـادِيـهِ لِأُكْـرِمَـهُ ... وَلَا أُلَـقِّـبُـهُ والـسَّـوْءَةُ الـلَّـقَـبُ

ولفظ «النبزِ» عندهم كان لا يُطلق إلا على ما يُقصد به الذم، وانظر إلى قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَٰبِ﴾ [الحجرات: ١١] تُدرك ذلك المعنى واضحاً جليًّا، وكانوا إنما يَعدلون عن الاسم واللقب إلى الكنية قصداً إلى تعظيم المكنى وإجلاله؛ لأن بعض النفوس تأنَف أن تُذكر باسمها أو بلقبها، وليس طريق التعظيم باللقب كطريق التعظيم بالكنية؛ لأن التعظيم باللقب إنما هو بمعنى اللفظ، كما تقول: زين العابدين، وتاج الملة، وسيف الدولة، أما التعظيم بالكنية فإنه بواسطتها بعدم التصريح باسم، لا بمعنى الكُنية.

(٢) خير من هذه التفرقة التي ذكرها المؤلف أن يقالَ: إن ما سَمَّى به الوالدان ولدَهما أولَ الأمر حين ولادته يُعتبر اسماً، سواءٌ أكان قد صُدِّرَ بأبٍ أو أُمٍّ أو أخ أو أخت أَمْ لم يُصَدَّر، وسواءٌ أشعر برفعةِ المسمى به أو بِضَعَته أم لم يُشعر، وما أُطلق بعد ذلك على صاحب الاسم إن كان قد صُدِّر بأب أو أم أو نحوهما فهو كُنية، سواء أشعر بمدح كأبي الفضل أو بذم كأبي لهب أم لم يشعر كأبي =

(1) المراد بالاسم هنا ما ليس بكنية ولا لقبٍ، بخلافه في الباب الأول؛ فإن المراد به ما قابَل الفعلَ والحرف. ويُطلق أيضاً الاسم ويراد به ما يقابل الصفة، فينبغي التنبه لذلك.

(2) هو لقبُ علي بن الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب ﵃. «الآلوسي» (١/ ١٧٦).

(3) هو لقب جعفرِ بن قُرَيْع، وهو جدٌّ جاهلي، ذَبح أبُوه جَزوراً وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبقَ إلا الرأس، فقال له: شأنك به، فأدخل يده في أنفها وجعل يجرُّه فلُقِّب به، وكانوا يَغضبون منه، فلمَّا مدحهم الحطيئة بقوله:

قَـوم هُـمُ الأنـفُ والأذْنـابُ غَـيْـرُهُـم ... ومَـن يُـسَـوِّي بِـأَنْـفِ الـنـاقـةِ الـذَّنَـبَـا؟

صار اللقبُ مدحاً. «السجاعي» (ص٤٦). وانظر: «الأعلام» (٢/ ١٢٦).

وإذا اجتمع الاسمُ مع اللقب[1] وَجَبَ - في الأفصح - تقديمُ الاسم وتأخيرُ اللَّقَب[2]، ثم إنْ كانا مُضافَين[3] - كعبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً كزيد زين العابدين، أو كان الأمرُ بِالعكس كعبد الله قُفّة - وجب كون الثاني تابعاً لِلأول في إعرابه: إمَّا على أنه بدل منه، أو عطفُ بيان عليه، وإن كانا مُفردَين - كزيد قفة، وسعيد كُرز - فالكوفيون والزّجاج[4] يُجيزون فيه وجهَين؛ أحدهما: إتْبَاعُ اللقب للاسم كما تقدَّم في بقيَّة الأقسام، والثاني: إضافةُ الاسم إلى اللقب، وجمهور البصريين يُوجِبون الإضافة[5]، والصحيح الأول، والإتباع أَقْيَسُ من الإضافة[١]، والإضافةُ أكثرُ.

= بكر، وما لم يصدر بأحدهما فهو لقب، ولا بُد أن يُشعر حينئذٍ بمدح أو ذم، وقد يَضع الوالدان في أول الأمر لمولودهما اسماً ولقباً وكنيةً، أو اسماً ولقباً، أو اسماً وكنية، كمحمد أبي الفضل، وأحمد أبي اليسر، وكمحمد الهادي، وكعلي زين العابدين، وخالد سيف الله، ونحو ذلك، وحينئذ يُطبَّق عليه ما قال المؤلف.

(١) إنما كان الإتباع أقيسَ لأن الإضافة تُحوِج إلى تأويل الأول بالمُسَمَّى والثاني بالاسم حتى لا يَلزم إضافةُ الشيء إلى نفسِه.

---

(1) أفهم كلامُه أنه لا ترتيبَ بين الكنية وغيرها، وهو كذلك. انظر: «مجيب الندا» (ص١٨٨).

(2) قالوا: لأنه لو قُدم اللقب ضاعتْ فائدةُ الاسم؛ لأنه يُفيد فائدة الاسم وزيادةً، ولأنه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف، ولتأخره عن الاسم وضعاً فكذا لفظاً. انظر: «حاشية الخضري على ابن عقيل» (١/ ٦٣)، و«الكواكب الدرية» (ص١١٨).

(3) فيه تجوُّز؛ إذ العَلَم المجموع وهو غير مضاف. «الآلوسي» (١/ ١٧٨).

(4) هو إبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجاج، عالم بالنحو واللغة، وُلد ومات ببغداد، كان في فُتُوَّتِه يخرط الزجاج، ومال إلى النحو فعلَّمه المبردُ، كانت له مناقشاتٌ مع ثعلب وغيره. مِن كتبه: «معاني القرآن» و«الاشتقاق» و«الأمالي». توفي سنة ٣١١ هـ. «الأعلام» (١/ ٤٠).

(5) أي: أخذاً من اقتصار سيبويه على ذِكرها، وقال ابن مالك في «شرح التسهيل» بعد أن وافق الكوفيين: لم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافةَ لأنها على خلاف الأصل، فبيَّن استعمالَ العرب لها؛ إذ لا مُستنَدَ لها إلا السماع، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل. اهـ انظر: «مجيب الندا» (ص١٨٧)، و«شرح التسهيل» (١/ ١٧٣).

[باب الإشارة]

ص - ثُمَّ الإشارَةُ وَهِيَ: ذا لِلْمُذَكَّرِ، وذِي وذِهْ، وتِي وتِهْ، وتَا لِلْمُؤَنَّثِ، وذانِ وتانِ لِلْمُثَنَّى: بِالأَلِفِ رَفْعاً، وَبِالياءِ جَرًّا ونَصْباً، وأُولاءِ لِجَمْعِهِما، وَالبَعِيدُ بِالكافِ مُجَرَّدةً مِنَ اللَّامِ مُطْلَقاً، أَوْ مَقْرُونَةً بِها إِلَّا فِي المُثَنَّى مُطْلَقاً، وَفي الجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ، وفِيمَا تَقَدَّمَتْهُ «ها» التَّنْبِيهِ.

ش - الثالثُ من أنواع المعارف: اسمُ الإشارة[1].

ويَنقسم - بحسَب المُشار إليه - إلى ثلاثة أقسام: ما يُشارُ به للمفرد، وما يُشار به للمثنى، وما يُشار به للجماعة، وكلٌّ مِن هذه الثلاثة يَنقسم إلى مذكر ومؤنث[2].

[ألفاظ الإشارة]

فلِلمفرد المذكر لفظةٌ واحدة، وهي «ذا»[(١)].

---

(١) المراد المفرد حقيقةً أو حكماً، أما المفرد حقيقةً فنحو: «هذا زيدٌ» مِن كل ما هو مفرد لفظاً ومعنًى، وأما ما هو مفرد حكماً فهو على ضربَين؛ الأول: أن يكون مفرداً في اللفظ وهو جمع في المعنى، نحو قولك: «هذا الجمع»، وقولِك: «هذا الفريق»، والثاني: أن يكون مُؤَوَّلاً بمفرد وإن كان في اللفظ اثنين أو جمعاً، نحو قوله تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ﴾ [البقرة: ٦٨] أي: بين الفارض والبكر، لأن المراد عوان بين المذكور، ويَدخل في هذا النوع قولُ لبيد بن ربيعةَ:

وَلَقَدْ مَلِلْتُ مِنَ الحَيَاةِ وَطُولِهَا ... وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ: كَيْفَ لَبِيدُ؟

والمراد بالمذكر المذكر ولو تأويلاً، نحو قول الشاعر:

نُبِّئْتُ نعماً عَلَى الهُجْرَانِ زَارِيَةً ... سَقْياً ورَعْياً لِهَذَا العَاتِبِ الزَّارِي

---

(1) عبَّر عنها في المتن بالإشارة، وكلاهما جائز، وعرَّفه المصنف في «شرح الشذور» فقال: هو ما دلَّ على مُسمًّى وإشارةٍ إليه. «السجاعي» (ص٤٦). وانظر: «شرح الشذور» (ص١٧٢).

(2) فهذه ستة حاصلةٌ من ضرب ثلاثة في اثنين، إلا أنهم اكتفَوا بالإشارة إلى الجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فصارت الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بِحسَب مَن هي له خمسةً، وإن تعدَّدتْ ألفاظُ بعضها كما سيجيء. «مجيب الندا» (ص١٧٩).

وللمفردة المؤنثة عشرةُ ألفاظ: خمسةٌ مبدوءة بالذال، وهي ذِي، وذِهِي - بالإشباع - وذِهِ - بالكسر[1]، وذِهْ - بالإسكان، وذاتُ، وهي أغْرَبُها[2]، وإنما المشهور استعمالُ ذات بمعنى صاحبة، كقولك: «ذاتُ جمال»، أو بمعنى التي، في لغة بعض طيئ، حكى الفراء: «بِالفَضْلِ[3] ذُو فَضَّلَكُمُ اللهُ بِه، والكرامةِ ذَاتُ أكرمَكُمُ اللهُ بَهْ[4]» أي: التي أكرمكم الله بها؛ فلَها حينئذٍ ثلاثة استعمالات(١)؛ وخمسةٌ مبدوءة بالتاء، وهي: تي، وتِهِي - بالإشباع - وتِهِ بالكسر، وتِهْ - بالإسكان، وتَا.

ولِتثنية المذكر: ذَانِ، بالألف رفعاً كقوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، وذَيْن، بالياء جرًّا ونصباً، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾(٢).

---

(١) الاستعمالات الثلاث هي: الإشارة بها إلى المفردة المؤنثة، ولا أحفظ له شاهداً، والثاني: استعمالها بمعنى صاحبة، نحو قول الشاعر:

أَمِـنْ أَجْـلِ أَعْـرَابِـيَّـةٍ ذَاتِ بُـرْدَةٍ تُبَكِّي عَلَى نَجْدٍ وَتَبْلَى كَذَا وَجْدَا؟

والثالث: استعمالها اسماً موصولاً بمعنى التي، كالمثال الذي ذكره المؤلف، والذي نسب حكايته عن العرب للفراء، وبقي لها استعمالٌ رابع لم يذكره المؤلف، وهو أن تكون اسماً بمعنى حقيقة الشيء وماهيته، تقول: ذات الإنسان أنه حيوان مفكر، تريد أن هذه حقيقته وماهيته، وقد استُعملت في معنى نفس الشيء؛ فقيل: هذه ذات متميزة، وهذه ذات محدثة، ونسبُوا إليها على لفظها؛ فقيل: هذا عيب ذاتي، يريدون أنه راجعٌ إلى نفس العيب وطبيعته وجِبِلَّته، وأنكر قومٌ هذا الاستعمال، وليس إنكارهم بسديد، وارجع إلى «المصباح المنير».

(٢) من الآية ٢٩ من سورة فصلت، وتمثيل المؤلف بهذه الجملة لاسم الإشارة إلى المثنى المذكر المنصوب سهو؛ لأن «اللذين» اسم موصول، وليس اسمَ إشارة، والتمثيل الصحيح بقوله تعالى: «إن هذين لساحران» من الآية ٦٣ من سورة طه في قراءة من قرأ بتشديد «إنَّ».

---

(1) أي: مِن غير صِلة - أي: إشباع - ويُعبَّر عن ذلك بالاختِلاس.

(2) أي: هي الغريبة منها، فأفعَلُ التفضيل ليس على بابه؛ إذ الباقي غير غريب. «السجاعي» (ص٤٧)، و«الفيشي» (ص٧٨).

(3) المجرور متعلق بمحذوف، أي: أسألكم بالفضل.

(4) في الأصل: «بها»، والصوابُ الذي في المخطوطات وغيرها: «بَهْ»، قال الآلوسي: بفتحِ الباء وسكون الهاء، أصلُه: بها، نُقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان، فحُذفت الألف لذلك. (١/ ١٨٢)، وصرَّح بهذا الضبط وبهذا التخريج المصنفُ في «شرح الشذور» (ص١٥٧). وانظر: «ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص١٢٥).

ولِتثنية المؤنث: تانِ، بالألف رفعاً، كقولك: «جاءتني هَاتَانِ»؛ وتينِ، بالياء جرًّا ونصباً[1]، كقوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧].

ولِجَمع المذكر والمؤنث[1]: أُولاءِ، قال تعالى: ﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقال تعالى[2]: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾ [هود: ٧٨]، وبنو تميم[3] يَقولون: أُولَى - بالقصر[4]، وقد أشرتُ إلى هذه اللغة بما ذكرتُه بعدُ من أن اللام لا تَلحقه في لُغة مَنْ مَدَّهُ.

[مراتب المشار إليه]

ثم المشار إليه إمَّا أن يكون قريباً، أو بعيداً[5].

---

(١) عبارة المؤلف تميل إلى اعتبار «ذان وذين» و«تان وتين» مثنَّيَين حقيقة، وهو رأي ضعيفٌ عند المحققين من علماء العربية، والصحيح عندهم أنها ألفاظ مبنية جيء بها على صورة المثنى، ووُضع ذو الألف للاستعمال في حال الرفع، وذو الياء للاستعمال في حال الجر وحال النصب، كما وضعوا ألفاظاً مختلفة من الضمير وجعلوا لكل لفظ منها موضعاً، نحو: «أنا وأنت وهو» للاستعمال في حال الرفع، و«إياك» وأخواته للاستعمال في حال النصب، وإنما قُلنا: إن هذا الرأي هو الصحيح لثلاثة أسباب:

الأول: أن علَّة البناء موجودة في أسماء الإشارة كلها.

الثاني: أن «ذان» ليس مبنيًّا على مفرده؛ إذ لو ثُنِّيَ مُفرده لقيل: ذَيان كما يقال في تثنية فتى: فَتَيان.

الثالث: أن من شرط الاسم الذي يُراد تثنيته أن يُقصد تنكيره كما ذكرنا في بحث المثنى، وقد عُلم أن أسماء الإشارة لا تقبل التنكيرَ بحالٍ من الأحوال.

---

(1) فيه إشارة إلى أن ضمير التثنية في قوله في المتن: «لجمعهما» راجعٌ إلى «المذكر والمؤنث»، لا إلى «ذان وتان». «الآلوسي» (١/ ١٨٣).

(2) لو زاد قيدَ «حكايةً» أو عبَّر بنحو: «وفي التنزيل» لكانَ أَولى وأَجْرَى على الأدب. وسيتكرر من المصنف مثلُ هذا كقوله الآتي: «وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾». انظر: (ص٢٦١).

(3) عبارة الفاكهي: والقصرُ لغة نجدٍ من بني تميم وقيس وربيعةَ وأَسَد، ذكر ذلك الفراء في «لغات القرآن»، ولم يَخصّه بتميم. «مجيب الندا» (ص١٨١).

(4) جرى فيه على عُرف اللغويين والقُراء أن المدَّ والقصر لا يخصّان الاسم المعرب.

(5) قضية كلامه أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان، وهي طريقةُ ابن مالك، والجمهور على أن له ثلاثَ مراتبَ: قُربى ووُسطى وبُعدى، فيُشار لِمَن في الأُولى بالمجرد من اللام والكاف نحو: «ذا»، ولمن في الثانية بما فيه الكاف وحدها نحو: «ذاك»، ولمن في الثالثة بالمقرون بهما نحو: «ذلك»، والمحققون على ترجيح القول الأول. انظر: «مجيب الندا» (ص١٨٣-١٨٤)، و«شرح التسهيل» (١/ ٢٤٢-٢٤٤)، و«حاشية الصبان» (١/ ٢٢٩).

فإن كان قريباً جِيء باسم الاشارة مجرَّداً من الكاف وجوباً، ومَقروناً بـ «ها» التنبيه جوازاً، تقول: «جاءني هذا» و«جاءني ذا»، ويُعلمُ أنَّ «ها» التنبيه تلحق[1] اسم الاشارة بما ذكرتُه بعدُ مِن أنها إذا لحقتْه لم تلحقْه لامُ البُعد(١).

وإن كان بعيداً وجب اقترانُه بالكاف: إما مجردةً من اللام، نحو: «ذاك»، أو مقرونةً بها، نحو: «ذلك».

[مواضع امتناع لام البُعد]

وتَمتنع اللامُ في ثلاث مسائلَ؛ **إحداها**: المثنى، تقول: ذَانِكَ، وتَانِكَ، ولا يقال: «ذانِ لِكَ»، ولا «تَانِ لِكَ»، **الثانية**: الجمع في لغة مَنْ مَدَّهُ، تقول: أولئِك، ولا يجوز «أُولاء لِكَ»، وَمَنْ قَصَرَهُ قال: «أُولالِكَ»(٢)، **الثالثة**: إذا تقدَّمت عليها «ها» التنبيه، تقول: «هَذَاكَ»(٣) ولا يجوز «هذالِكَ»[2] (٤).

---

(١) يجوز في سعة الكلام أن يفصل بين «ها» التنبيه واسمِ الإشارة المجرد من الكاف بواحد من ثلاثة أشياء:

أولها: الضمير نحو قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

وثانيها: كاف التشبيه نحو قوله سبحانه: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: ٤٢].

وثالثها: لفظ الجلالة المقسَم به نحو قولهم: «لا ها الله ذا».

(٢) قد ورد من ذلك قولُ الشاعر:

أُولالِك قَوْمِي لَمْ يكونُوا أُشَابَةً ... وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أُولَالِكَا؟

(٣) قد ورد هذا قليلاً جدًّا، ومنه قولُ طرفة بن العبد البكري:

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونَنِي ... وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ

(٤) اعلم أن أسماء الإشارة تُشبه الأسماء الظاهرة من وجهَين:

الأول: أنها تأتي موصوفةً وموصوفاً بها، نحو: «هذا الرجل عالم»، ونحو: «مررت بزيدٍ هذا».

الثاني: أنها تصغر نحو: «ذَيَّا، وَتَيَّا» وإن كانَ تصغيرها شاذًا، وعلى نَمطٍ غيرِ نَمط تصغير الظاهر.

---

[1] الأولى: تدخل على اسم الإشارة؛ لأن اللحوق في الغالب إنما يكون للآخِر كما لا يخفى.

[2] أي: كراهةَ كثرة الزوائد.

[باب الموصول الاسمي]

ص - ثُمَّ المَوْصُولُ، وَهُوَ: الَّذِي، والَّتِي، وَاللَّذَانِ، وَاللَّتَانِ - بالألِفِ رَفْعاً، وَباليَاءِ جَرًّا وَنَصْباً - وَلجمعِ المُذَكَّر: الَّذِينَ - باليَاءِ مُطْلَقاً - وَالألى[1]، وَلِجَمْعِ المُؤَنَّثِ: اللاَّئِي، وَاللاَّتِي، وَبِمَعْنَى الجَمِيعِ: مَنْ، وَمَا، وَأَيٌّ، وَأَلْ فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالمَضْرُوبِ، وَذُو في لُغَةِ طَيِّئٍ، وَذَا بَعْدَ «مَا» أَوْ «مَن» الاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ.

وَصِلَةُ «أل» الوَصْفُ، وَصِلَةُ غَيْرِهَا: إِمَّا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ[2] لِلْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِداً، وَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾، ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾، ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾، أَوْ ظَرْفٌ أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ تَامَّانِ مُتَعَلِّقَانِ بـ «اسْتَقَرَّ» مَحْذُوفاً.

ش - البابُ الرابع من أنواع المعارف: الأسماءُ الموصولة[١]، وهي: المفتقِرةُ

(١) إنما كان الاسم الموصول من جُملة المعارف؛ لأنه موضوع على أن يَستعمله المتكلم به في معلوم عند المخاطَب بواسطة جملة الصلة، ومن أجل هذا تجدهم يشترطون في جملة الصلة أن تكون معهودةً للمخاطب، بخلاف الجملة التي تقع صفةً للنكرة؛ فإنهم لم يَشترطوا فيها ذلك؛ فإذا قلتَ: «لقيتُ مَن ضربته» فإن اعتبرت «مَن» موصولة كان المعنى: لقيت الشخص المعروفَ عندك بكونك قد ضربتَه، وإن اعتبرت «من» موصوفة كان المعنى: لقيت شخصاً موصوفاً بكونه مضروباً لك. فَتخَصُّص الموصول بالوضع، وتَخصّص موصوفه طارئ.

---

(1) يُكتب «الألى» بلا واوٍ للزومه «أل»، فلا يشتبه بـ «إلى» الجارّة، بخلافِ «أولى» الإشارية.

(2) سقطت لفظةُ «مطابق» من بعض الطبعات الحديثة، ووقع في بعض النسخ المخطوطة: «طِبق الموصول»، والطِّبْقُ والمطابِق بمعنًى واحد.

إلى صلة، وعائدٍ[1] (١).

وهي على ضربين: خاصَّة، ومُشْتَرَكة[2].

[الموصولات الخاصة]

فالخاصّة: «الذي» للمذكر، و«التي» للمؤنث، و«اللذان»[3] لِتثنية المذكر،

---

(١) تنقسم الموصولاتُ انقساماً أوليًا إلى قِسمين: الأول الموصولات الحرفية، والثاني الموصولات الاسمية.

فأما الموصولات الحرفية فيضبطها أنها «كلُّ حرف أُوِّل مع صلته بمصدر، ولم يحتَج إلى عائد»، وعددُها خمسة أحرف(*)، وهي: «أنَّ» المفتوحة الهمزة الناصبة للاسم الرافعة للخبر، و«أنْ» الناصبة للفعل المضارع، و«ما»، و«كي»، و«لو» الدَّالة على التمني.

وأما الموصولات الاسمية فهي التي تعرَّض المؤلف لبيانها، وهي التي تُعتبر قسماً من أقسام المعرفة، وإنما اقتصر على ذكرها لأنه بِصدد بيان المعرفة وأنواعها.

---

(1) المراد به ضمير يَعود على الموصول لربط الصلة به، وقد قيل: إن شرف الدين محمد بن عيسى مرض فكتب إلى الملك المعظم:

انـظُـرْ إلـيَّ بِـعَـيـنِ مَـوْلًـى لـم يَـزَلْ ... يُـولِـي الـنـدَى وتَـلافَ قـبـلَ تَـلافِـي

أنـا كـ«الـذي» أحـتـاجُ مـا يَـحـتـاجُه ... فـاغْـنَـمْ دُعـائـيَ والـثـنـاءَ الـوافِـي

فجاء الملك المعظم يَعوده ومعه ألفُ دينار وقال له: أنت الذي وأنا العائد وهذه الصلة. ومِن لطائفِ البهاء زُهير:

يَـقـولُـون لـي: أنـتَ الـذي سـارَ ذِكْـرُهُ ... فَـمِـن صـادِرٍ يُـثـنـي عـلـيـه ووارِدِ

هَـبُـوني كـمـا قـد تـزعُـمـون أنَـا الـذي ... فـأيْـنَ صِـلاتـي مِـنـكُـمُ وعـوائِـدِي؟

انظر: «الكواكب الدرية» (ص١٢٥-١٢٦)، و«خزانة الأدب» لابن حجة الحموي (١/ ٣١٠).

(2) بكسر الراء، ويجوز الفتح، والمراد: مستعمَلة في أكثر من معنى واحد. «الآلوسي» (١/ ١٨٧).

(3) يُكتَب بِلامين لِقلة الاستعمال، وكذلك «اللتان»، ويُكتب «الذي والتي» بلام واحدة لكثرة الاستعمال.

(*) نظمها بعضُهم بقوله:

وهـاكَ حُـروفـاً بِـالـمـصـادر أُوِّلَـتْ ... وذِكرِي لها خمساً أصحُّ كما رَوَوْا

وهـا هـي: أنْ بِـالـفـتـح أنَّ مُـشـدَّداً ... وزِيـد عـلـيـهـا كـيْ فـخُـذْهـا ومـا ولَـوْ

«السجاعي» (ص٤٨).

و«اللَّتان» لتثنية المؤنث، ويُستعملان بالألف رفعاً وبالياء جرًّا ونصباً[1] (١)، و«الأُلَى» لجمع المذكر، وكذلك «الَّذِين»، وهو بالياء في أحواله كلِّها، وهُذيل وعُقَيل(٢) يقولون: «اللذونَ»[2] (٣) رفعاً، و«الَّذِين» جرًّا ونصباً، و«اللَّائي» و«اللاتي» [لِجمع المؤنث][3]، ولك فيهما إثباتُ الياء وتركها.

[الموصولات المشتركة]

والمشتركة: مَنْ، ومَا، وأيٌّ، وألْ، وذُو، وذَا، فهذه الستة تُطلق على المفرَد والمثنى والمجموع، المذكر من ذلك كله والمؤنث، تقول في «مَنْ»: «يُعجبني من جَاءَكَ، وَمَنْ جَاءَتْكَ، وَمَنْ جَاآكَ، وَمَنْ جَاءَتَاكَ، وَمَنْ جَاءُوكَ، وَمَنْ جِئْنَكَ». وتقول

---

(١) ولك في نون «اللذان، واللتان» ثلاثُ لغات:

الأولى: ثبوتها مكسورةً مخففة كنون المثنى، وهذه اللغة أفصح اللغات، وهي الأصل.

الثانية: ثبوت النون مكسورةً مشددة، وقُرئ بها في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾ [النساء: ١٦].

الثالثة: حذف النون، تخفيفاً بسبب طول الموصول بالصلة والعائد، وقد جاء على هذه اللغة قول الأخطل:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا ... قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلَالَا

وقول الآخر:

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمُ

(٢) عبارة غيره(*): «وهذيل أو عقيل» وهي عبارة تدل على أن الذين لغتهم ذلك إحدى القبيلتَين؛ ولكن العلماء اختلفوا في صاحبة هذه اللغة منهما، والشاهد المحفوظ لهذه اللغة قائلُه رجل من بني عُقَيل، وستعرفه قريباً جدًّا.

(٣) وقد ورد منه قول أبي حرب بن الأعلم أحد بني عقيل، وهو شاعر جاهلي:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا صَبَاحَا ... يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

---

(1) وهل هما مُعربان أو مبنيان؟ قولان، والعبارة تحتمل المذهبين. انظر: «الآلوسي» (١/ ١٨٨).

(2) يُكتب «اللذون» على هذه اللغة بلامين لمشابهة المعرَب الذي تظهر معه «أل». انظر: «حاشية يس على الفاكهي» (١/ ٢٢٨)، و«حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١/ ٢٤٢).

(3) سقطت العبارة من الأصل.

(*) هي عبارة المصنف أيضاً في «التوضيح»، وحملها الشارح على الشك. انظر: «التصريح» للأزهري (١/ ١٥٣).

في «ما» لمن قال: «اشتريتُ حماراً، أو أتاناً، أو حمارَين، أو أتانَين، أو حُمُراً، أو أُتُناً»: «أعجبني ما اشتَريتَه، وَمَا اشتَريتَها، وما اشتريتهُمَا، وما اشتَريتَهُم[1]، وما اشتريتَهُنَّ»، وكذلك تفعل في البواقي.

[شرط كون «أل» موصولة]

وإنما تكون «أل» موصولةً بشرط أن تكون داخلةً على وصفٍ صريح، لغير تفضيل[2]، وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب، والصفة المشبهة كالحَسَن؛ فإذا دخلت على اسمٍ جامدٍ كالرجل، أو على وصف يُشبه الأسماء الجامدة كالصاحِب، أو على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى[3]؛ فهي حرفُ تعريفٍ.

[«ذو» الطائية]

وإنما تكون «ذو» موصولةً في لُغة طَيِّئ خاصّة، تقول: «جاءني ذُو قامَ»، وسُمِعَ من كلام بعضهم: «لا وذو في السماء عرشُه»، وقال شاعرهم: [الوافر]

٣١- فَـإنَّ الـمَـاءَ مَـاءُ أَبِـي وَجَـدِّي ... وَبِـئْـرِي ذُو حَـفَـرْتُ وَذُو طَـوَيْـتُ[4]

---

(١) قد عبر المؤلف عن الحمر بضمير جمع الذكور العقلاء، وذلك غير جائز، وقد تَمَحَّلَ له العلامة السجاعي بأنه نزل منزلة العقلاء، وذلك كلامٌ عجيب.

(٢) المراد بالوصف الصريح الخالص للوصفية، وهو الذي لم تغلب عليه الاسمية، فيخرج بمجموع القيود ثلاثةُ أشياء: الأول: الاسم الذي لا وصفيَّة فيه كالرجل والغلام، والثاني: الاسم الذي أصلُه وصفٌ ثم غَلبت الاسمية عليه، مثل: الأبطح والأجرع، والثالث: اسمُ التفضيل مثل: الأعلم والأكرم، فإن «ألْ» الداخلة على هذه الأنواع الثلاثة حرفُ تعريف لا اسم موصول.
بقي أن المراد باسم الفاعل هو المعروف في تعريفه، وهو: ما دل على ذات وحدث قام بها أو وقع منها، نحو: قائم وضارب، فإن دل على ذات وحدث ثابتٍ لها - نحو: «المؤمن»، ونحو: «الفاسق» و«الكافر» - صار صفة مشبهة؛ لأن هذا المعنى هو معنى الصفةِ المشبهة، وعلى هذا يكون هذا النوع رابعاً لما يخرج بالقيود المذكورة.

(٣) في بعض النسخ: «كالأفضل والأعلم».

(٤) ٣١- هذا البيت من قول سنان بن الفحل الطائي، وهو من جملة أبيات اختارها أبو تمام الطائي في «حماسته»، وقد استشهد به الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠١)، والمؤلف في «توضيحه» (رقم ٥١). =

. . . .

= **اللغة**: «ذو حفرت» أي: التي حفرتها، «وذو طويت» أي: التي طويتها، وتقول: طويت البئر طيًّا: إذا بنيتَ بالحجارة عليها.

المعنى: إنَّه لا حَقَّ لكم في ورود هذا الماء؛ لأنه ماء كان يَرِدُه أبي وجدِّي من قبلُ، وكان خاصًّا بهما لا يرده غيرهما، وهذه البئر أنا الذي حفرتها، وأنا الذي بنيتُ دائرها، فأنا أحقُّ الناس بِوُرودها.

الإعراب: «إنَّ»(*) حرف توكيد ونصب، «الماء» اسم «إن» منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، «ماء» خبر «إن» مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وماء مضاف وأب من قوله: «أبي» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «وجدي» الواو حرف عطف، وجد معطوف على أب، والمعطوف على المجرور مجرور، وجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «وبئري» الواو حرف عطف، وبئر: إمَّا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً، وإما معطوف على اسم «إن»(**) منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم أيضاً، وبئر مضاف وياء المتكلم على كل حال مضاف إليه، «ذو» اسم موصول بمعنى: التي خبر المبتدأ، أو معطوف على خبر «إنَّ»، وعلى كل حال فالاسم الموصول مبني على السكون في محل رفع، فإن قدرت قوله: «بئري ذو حفرت» مبتدأ وخبراً فقد عطفت الواو جملةً على جملة، أي: عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة «إن» واسمها وخبرها، وإن قدرت قوله: «بئري» معطوفاً على اسم «إن» وقوله: «ذو» معطوفاً على خبر «إن» فقد عطفت الواو مفردَين على مفردَين عاملهما واحد، وقوله: «حفرت» فعل وفاعل، والجملة منهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بـ «حفر» محذوف، تقديره: وبئري ذو حفرتها، «وذو» الواو حرف عطف، وذو: اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق، «طويت» فعل وفاعل، وجملتهما لا محل لها من الإعراب صلة الموصول السابق، والعائد ضمير منصوب بـ «طوى» محذوف، والتقدير: وبئري ذو طويتُها. =

(*) اختصر المحققُ اللفظَ، وهو في الأصل: «فإنَّ»، والفاء حرف دالٌّ على التعليل، وقبل البيت قوله:

وقالُوا: قد جُنِنتَ فقُلتُ: كَلَّا ... ورَبِّي ما جُنِنتُ وما انْتَشَيْتُ

ولَكِني ظُلِمْتُ فكِدْتُ أَبْكي ... مِنَ الظُّلْمِ المبَيِّنِ أو بَكَيْتُ

انظر: «ديوان الحماسة» لأبي تمام (ص١٠٥).

(**) أفضل من هذين الوجهين - والله أعلم - أن يكون «بئري» معطوفاً على «أبي»، والتقدير: فإن الماء ماءُ أبي وجدي وماءُ بئري، أو معطوفاً على خبر «إنَّ»، والتقدير: فإن الماء ماء أبي وجدي والبئرَ بئري. انظر: «شرح الشواهد» للفحام.

[شرط موصولية «ذا»]

وإنما تكون «ذا» موصولةً بشرط أن يتقدَّمَها[1] «ما» الاستفهامية نحو: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤]، أو «مَن» الاستفهامية، نحو قوله: [الكامل]

٣٢- وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ غَرِيبَةٍ   قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا؟[1]

= الشاهد فيه: قوله: «وبئري ذو حفرت، وذو طويت» حيث استعمل فيه «ذو» مرتين اسماً موصولاً، بمعنى التي، وذلك لأن البئر مؤنثة في المعنى، وإن لم يكن في لفظها علامة دالة على التأنيث، فهي مثل: زينب وهند، ونحوهما مِن كل مؤنث من غير تاء ولا ألف.

ومثل هذا الشاهد في استعمال «ذو» اسماً موصولاً قولُ منظور بن سحيم الفقعسي:

وَلَسْتُ بِهَاجٍ في القِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ   عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأُبْكِي البَوَاكِيَا

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ   فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُم مَا كَفَانِيَا

يريدُ: فحسبي من الذي عندهم، وكذلك قول الطائي، وهو شاعرٌ من شعراء آخِر الدولة الأموية:

فَقُولا لِهَذَا المَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً:   هَلُمَّ؛ فَإِنَّ المَشْرِفِيَّ الفَرَائِضُ

يريد: قُولا لهذا المرء الذي جاء ساعياً، والساعي: الذي يتولى جمع الصدقات ويَعمل في أخذها ممن تجب عليهم، فيؤدِّيها إلى الإمام الذي يُوزعها في مصارفها التي نص عليها الكتاب الكريم.

ومن هذه الشواهد تعلم أن «ذو» تأتي للمفرد المذكر والمفرد المؤنث، سواءٌ أكان من ذوي العقل أم لم يكن، ومتى اشتركت بين أمرين مختلِفَين دلَّ هذا الاشتراك على أنها تأتي بلفظ واحد لكل ما يُطلق عليه الاسم الموصول.

(١) ٣٢- هذا البيت للأعشى أبي بَصير ميمون بن قيس بن جندل، من قصيدة له أولها:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدوةً أَجْمَالَهَا   غَضْبَى عَلَيْكَ، فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا؟

ورُوي صدر البيت الشاهد في ديوان شعره المطبوع في فينّا:

وغَرِيبَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ حَكِيمَةٍ

والبيت الشاهد قد أنشده المؤلف في كتابه «[شرح] شذور الذهب» (رقم ٦٨).

اللغة: «قصيدة» هي في الأصل: فَعِيلة من القَصْد بمعنى مَفعولة، وهي في اصطلاح العروضيين: عبارة عن جملة من الأبيات أقلُّها سبعة - وقيل: عشرة - سميت بذلك لأن قائلها=

---

(1) هذا أحد شروطها، والثاني: أن لا تكون للإشارة داخلةً على المفرَد نحو: ما ذا التواني؟ ومَن ذا الذاهبُ؟ والثالث: أن لا تكون مُلغاةً بأن تكون مركبةً مع «ما» أو «مَن» مراداً بهما الاستفهام نحو: مَن ذا أكرمتَ أزيداً أم عمراً؟ قيل: وفي ترك المصنف هذَين الشرطين نوعُ تقصير. انظر: «الآلوسي» (١/ ١٩٢)، و«مجيب الندا» (ص١٩٨).

أي: ما الذي أنزل ربكم؟ ومَنِ الذي قالها؟

فإن لم يدخل عليها شيءٌ مِن ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولةً، خلافاً للكوفيين، واستدلُّوا بقوله: [الطويل]

= يَقصدها بالتحسين والإتقان، وقوله: «غريبة» أي: نادرة مُنقطعة النظير.

الإعراب: «وقصيدة» الواو واو رُبَّ، قصيدة: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشَّبيه بالزائد، «تأتي» فعل مضارع، مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود على «قصيدة»، «الملوك» مفعول به لـ «تأتي» منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لـ «قصيدة» باعتبار محله، أو في محل جر صفة لـ «قصيدة» باعتبار لفظه، «غريبة» صفة لـ «قصيدة» أيضاً(*)، وقد خالف في ذلك الأشهرَ الأعرف من الإتيان بالصفة المنفردة قبل الوصف بالجملة، «قد» حرف تحقيق، «قلتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «قصيدة»، «ليقال» اللام لام التعليل، يقال: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ «أن» المضمرة جوازاً بعد لام التعليل، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره(**)، «من» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «ذا» اسم موصول خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع أيضاً، «قالها» قال: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود على «ذا»، وها: ضمير عائد إلى «قصيدة» مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجملة المبتدأ والخبر وما يرتبط بها في محل رفع نائب الفاعل لـ «يقال».

الشاهد فيه: قوله: «من ذا قالها»؛ فإنه استعمل «ذا» اسماً موصولاً بمعنى: الذي، بعد «مَن» الاستفهامية، وجاء له بصلة هي قوله: «قالها»، والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلاً لـ «قال»؛ كما اتضح من الإعراب.

وقد استشهد العلماء لمجيء «ذا» اسماً موصولاً مسبوقاً بـ «ما» الاستفهامية بِقول لبيد بن ربيعة العامري:

أَلَا تَسْأَلَان المرءَ مَاذَا يُحَاوِلُ؟ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ؟

(*) وهي بالجر باعتبار المحل، أو الرفع باعتبار اللفظ، ويجوز أن تكون بالنصب حالاً من الضمير المستتر في «تأتي».

(**) و«أنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل، والجار والمجرور متعلق بـ «قُلت».

٣٣- عَدَسْ، ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ   أَمِنْتِ وَهَذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ(١)

(١) ٣٣- هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري، يقولها وقد خرج من سجن عبيد الله بن زياد أخي عباد بن زياد والي سجستان في عهد معاوية بن أبي سفيان، وقد أنشد المؤلف عجزه في كتابه «[شرح] شذور الذهب» (رقم ٦٩)، وأنشده مرتين في كتابه «أوضح المسالك» إحداهما في باب الموصول والثانية في باب الحال، وأنشد صدره وحده في ذلك الكتاب في باب أسماء الأصوات (رقم ٥٥)، وأنشده الأشموني في باب الموصول (رقم ١٠٤)، وقد شرحناه هناك شرحاً وافياً، وذكرنا قصته فارجع إليه في المواضع التي أحلناك عليها إنْ شئتَ.

اللغة: «عدس» اسم صوت يُزْجَرُ به الفرس(*)، وربما أطلق بعض الشعراء كلمة عدس فجعلها اسماً للفرس نفسه، كما قال:

إِذَا حَمَلْتُ بِزَّتِي عَلَى عَدَسْ   فَمَا أُبَالِي مَنْ مَضَى وَمَنْ جَلَسْ

«عباد» هو عباد بن زياد، «أمنت» أراد أنك قد صرت في مكان بعيد عن أنْ تنالَك فيه يَدُ عباد، ويروى: «نجوتِ»، «وهذا تحملين طليق» أي: والذي تحملينه طليق، يُريد نفسَه.

المعنى: يخاطب فرسه(**) ويزجرها، ويدفع عنها الخوف، ويقول لها: لا تخافي فقد خرجنا من البلاد التي لعباد إمارةٌ عليها، وصرنا بمنجًى منه.

الإعراب: قد اختلف الكوفيون والبصريون في إعراب هذا البيت، فلا بد لنا من إعرابه على طريقة الكوفيين أولاً، ثم نعربه بعد ذلك على طريقة البصريين؛ لأن بيان الاستشهاد وتقرير رد المؤلف على الكوفيين يتوقَّف على ذينِك؛ فنقول:

قال الكوفيون: «عدس» اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «ما» نافية، «لعباد» اللام حرف جر، وعباد: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «عليك» جار ومجرور متعلق بـ «إمارة»(***)، «إمارة» مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، «أمنت» فعل وفاعل، «وهذا» الواو واو الحال، ها: حرف تنبيه، ذا: اسم موصول مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «تحملين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، والجملة من الفعل والفاعل لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بـ «تحملين» محذوف، والتقدير: والذي تحملينه، وقوله: «طليق» خبر المبتدأ الذي هو=

(*) الذي في دواوين اللغة كـ «الصحاح» و«المحكم» وغيرهما أنه زجر للبغال خاصَّةً، قال البغدادي في «الخزانة» بعد أن أورد قصةَ البيت: وزعم ابن قُتيبة أن الذي ركبه ابن مفرغ فرس، .... وهذا وهم ... وقال بعضهم: إن عدس اسم بغلته، وهذا غير صحيح أيضاً؛ لأنها لم تكن له وإنما هي من بغال البريد. «خزانة الأدب» (٦/٤٨-٤٩).

(**) انظر: التعليق السابق.

(***) الأظهر أنه متعلق بمحذوف حال منه لتقدمه عليه، أو بالمحذوف الذي تعلق به المجرور السابق.

قالوا: «هذا» موصول مبتدأ، و«تحملين» صِلته، والعائد محذوف، و«طليق» خبره، والتقدير: والذي تَحْمِلِينَهُ طَلِيقٌ.

وهذا لا دليلَ فيه؛ لجواز أن يكون «ذا» للإشارة، وهو مبتدأ، و«طليق» خبره، و«تحملين» جملة حالية، والتقدير: وهذا طليقٌ في حالة كونه محمولاً لك، ودخول حرف التنبيه عليها يدلُّ على أنها للإشارة، لا موصولة.

فهذا خلاصةُ القولِ في تَعْدَاد الموصولات[1]: خاصِّها، ومشترِكِها.

[الكلام على صِلة الموصول وشُروطها]

فأما الصِّلَةُ فهي على ضربَين: جملة، وشبه جملة[1]، والجملة على ضربين: اسمية، وفِعلية.

= قوله: «هذا»، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من تاء المخاطبة الواقعة فاعلاً لـ «أمن».

وقال البصريون: «وهذا» الواو واو الحال أيضاً، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «تحملين» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب حال من اسم الإشارة الواقع مبتدأ على رأي سيبويه الذي يُجيز مجيءَ الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المستكن في الخبر العائد على المبتدأ على رأي الجمهور، ولا مانعَ مِن تقدم الحال على صاحبها ولا على عاملها لأنه مشتَقّ، وقوله: «طليق» خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال كما في قول الكوفيين.

الشاهد فيه: قوله: «وهذا تحملين طليق» حيث زعم الكوفيون أن «ذا» اسم موصول صلته قوله: «تحملين»؛ لأنه لا يَلزم عندهم لاعتبار «ذا» موصولاً أن يسبقه اسم استفهام كما يلزم عند البصريين؛ ولا يمنع من اعتباره موصولاً عندهم تقدمُ حرف التنبيه عليه؛ وأما البصريون فقالوا: إذا تقدم حرفُ التنبيه لزم أن يكون «ذا» اسم إشارة، وإذا لم يتقدم حرف التنبيه، فإن تقدم عليه «ما» أو «من» الاستفهاميَّتان ووجدت الصلة كان اسماً موصولاً، وإلا فهو اسم إشارة، وههنا تقدم حرف التنبيه، فهو اسم إشارة ولا يكون اسماً موصولاً، وأما الجملة الفعلية فهي عندهم حالية على ما اتَّضح من الإعراب.

(١) قد تُحذف الجملة الواقعة صلة للموصول، وهي مقصودة مُرادة، ومِن ذلك قول الشاعر: =

---

(1) ترك رحمه الله تعالى الكلامَ على «أيّ»، وليتَه إذ ذكرها في العَدّ مثَّل لها كأخواتها. «الآلوسي» (١/ ١٩٣).

وشرطها أمران؛ **أحدهما**: أن تكون خبرية، أعني مُحتملة للصدق والكذب[1] (١)؛ فلا يجوز «جَاء الذي اضْرِبْهُ» وَلا «جَاءَ الذي بِعْتُكَهُ» إذا قصدتَ به الإنشاءَ، بخلاف «جَاءَ الذي أَبُوهُ قائمٌ» و«جاء الذي ضربْتُهُ»، **والثاني**: أن تكون مشتملةً على ضمير مطابقٍ للموصول: في إفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثِه، نحو: «جاء الذي أكرَمْتُهُ»، و«جاءتِ التي أكرمتُها»، و«جاء اللّذانِ أكرمتُهما»، و«جاءتِ اللّتان أكرمتُهما»، و«جاء الذين أكرمتُهم»، و«جاء اللاتي أكرمتهُنَّ»[2].

= نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

يريد: نحن الألى عُرفوا بالشجاعة والإقدام على المكروه وعدم احتمال الضَّيْم.

ومنه قولهم في المثَل: «بعد اللُّتَيَّا واللَّتَيَّا» أي: بعد اللتيا صغُرتْ واللتيا عَظُمتْ، فالتصغير في الأول للتحقير، وفي الثاني لِلتعظيم، وقد قال الراجز:

بَعْدَ اللُّتَيَّا واللُّتَيَّا وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ

وقال الآخَر:

مِنَ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي زَعَمْنَ أَنِّي كَبِرَتْ لِدَاتِي

(["الشعر و] الشعراء» ١/ ٨٨)

وقد يُحذف الاسم الموصول وتبقى صِلته فتدل عليه وتُشير إليه، وذلك نحوُ قول الشاعر:

فَوَاللهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفْقٍ وَلا مُتَقَارِبِ

يريد: ما الذي نِلتم وما الذي نِيل منكم؛ فما نافية بدليلِ دخول الباء في الخبر، وجملة «نِلتم» صلة موصول محذوف، وتقديره: ما الذي نلتم، كما ذكرنا.

(١) وبقي مما يشترط في جملة الصلة ولم يَذكره المؤلف شَرطان:

الأول: أن تكون مَعهودةً؛ لأن تعريف الموصول بها، ويَجوز إبهامها في مَقام التفخيم والتهويل نحو: قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨].

الثاني: ألا تكون مُستدعِية لكلام يقع قبلها، فلا يجوز أن يقال: جاء الذي لكنه بَخيل؛ لأن وضعَ «لكنَّ» للاستدراك على كلام سابق.

---

(1) أي: في نفسِها مِن غير نظر إلى قائلها.

(2) إذا كان لفظ الموصول مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما نحو: مَن وما إذا قصدتَ بهما غيرَ المفرد المذكر، جاز حينئذٍ مراعاةُ اللفظ ومراعاةُ المعنى، فتقول: أعجبني من قام، ومَن قامت، ومَن قاما ... إلخ، ما لم يلزم مِن مراعاة اللفظ لبسٌ، وإلا وجب مراعاةُ المعنى، نحو: أعطِ مَن سألتْك.

انظر: «شرح ابن عقيل» (١/ ١٥٣)، و«حاشية الخضري» (١/ ٧٧).

[حذف العائد]

وقد يُحذف الضمير؛ سواءٌ كان مرفوعاً، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] أي: الذي هو أشدُّ، أو منصوباً، نحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، قرأ غيرُ حمزة والكسائي وشُعبة[1]: «عَمِلَتْهُ» بالهاء على الأصل، وقرأ هؤلاء بحذفها[2]، أو مخفوضاً بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] أي: ما أنتَ قاضِيه[3]، وقولِ الشاعر: [الطويل]

٣٤- سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً ... وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ[(١)]

---

(١) ٣٤- هذا البيت لِطَرفة بن العبد البكري، مِن معلقته المشهورة التي أولها:

لِخَوْلَةَ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ ... تَلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ في ظاهِرِ اليَدِ

اللغة: «خولة» اسم امرأة، «أطلال» جمع طَلَل، بوزن: جَمَل وأجمال، والطَّلل هو: ما بقي شاخصاً مرتفعاً من آثار الديار بعد ارتحالِ أهلها عنها، «بُرقة» بضم فسكون - هي ما غَلُظ من الأرض وفيه رمل وحجارة وطين، «تَلوح» تبدو وتظهر، «الوَشم» هو أن تغرز الإبرةَ في الجسد وتذر على موضعه النيلج فيَصير في الجسد خضرة، «ستُبدي» ستظهر، «مَن لم تزود» أي: الذي لم تُرسله ليبحث عنها، أو الذي لم تَسأله عنها، يَقصد أنها ستأتيك عفواً من غير أن تتجشَّمَ البحثَ عنها.

المعنى: يقول: إن الأيام ستكشف لك ما كان مُستتِراً عنك، وستأتيك الأخبار مِن غير أن تُكلِّفَ نفسَك البحثَ عنها.

الإعراب: «ستبدي» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، «لك» جار ومجرور متعلق بـ «تبدي»، «الأيام» فاعل لـ «تبدي»، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، «ما» اسم موصول مفعول به لـ «تبدي» مبني على السكون في محل نصب، «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطَب اسم «كان» مبني على الفتح في محل رفع، «جاهلاً» خبر «كان»، والجملة من «كان» واسمها وخبرها لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير مجرور محلًّا بالإضافة، والمضاف هو قوله: جاهلاً، والتقدير: ما كنتَ جاهِلَهُ، «ويأتيك» الواو =

---

(1) هو شعبة بن عياش الأزدي الكوفي، أبو بكر، من مشاهير القراء، وأحد راويَي عاصم، كان عالماً فقيهاً في الدين، توفي سنة ١٩٣هـ. «الأعلام» (٣/ ١٦٥)، و«غاية النهاية» (١/ ٣٢٥-٣٢٧).

(2) انظر: «معجم القراءات» للخطيب (٧/ ٤٨٤).

(3) وقيل: لا شاهدَ في الآية؛ لاحتمال أن «ما» مصدرية وُصلت بالجملة الاسمية، أي: اقضِ قضاءَك؛ أو مصدرية ظرفية، أي: مدةَ قضائك، بدليل: ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَآ﴾. «الخضري» (١/ ٨٢).

أي: ما كنتَ جَاهِلَهُ.

أو مخفوضاً بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه[1] (١)، وقولِ الشاعر: [الوافر]

٣٥- نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ(٢)

= حرف عطف، يأتي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والكاف ضمير المخاطب مفعول به لـ «يأتي»، مبني على الفتح في محل نصب، «بالأخبار» جار ومجرور متعلق بـ «يأتي»، «مَن» اسم موصول فاعل «يأتي» مبني على السكون في محل رفع، «لم» حرفُ نفي وجزم وقلب، «تُزود» فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامةُ جزمه السكون، وحُرك بالكسر لأجل الروي، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صِلة الموصول الذي هو «مَن»، والعائدُ إلى الموصول ضميرٌ منصوبُ المحل بـ «تزود»، محذوف، والتقدير: مَن لم تُزوده.

الشاهد فيه: قوله: «ما كنتَ جاهلاً» حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذي هو «ما»، وهذا العائد مجرور بالإضافة، والمضاف هو قوله: «جاهلاً» والتقدير: الذي كنتَ جاهِلَه، وفيه شاهِد آخَر لحذف العائد، وذلك في قوله: «مَن لم تُزود» حيث حذف العائد إلى الموصول الذي هو «مَنْ»، وذلك العائد منصوبٌ بالفعل الذي هو قولُه: «تزود»، وتقديرُ الكلام: ويأتيك بالأخبار الذي لم تُزوده، وهذا واضحٌ إن شاء الله.

(١) أشار الشارح بهذا التقدير إلى أنه يُشترط لحذف العائد المجرور بحرف الجر ثلاثةُ شروط؛ الأول: أن يكون الاسم الموصول، أو الاسم الموصوف بالاسم الموصول مجروراً بحرف جر أيضاً؛ فالأول: نحو: أخذتُ في الذي أخذتَ فيه، والثاني نحو: سرتُ في الطريق الذي سرتَ فيه، والشرط الثاني: أن يكون الحرفُ الذي جر العائد مماثلاً الحرف الذي جر الموصول أو الموصوف لفظاً ومعنًى، والشرط الثالث: أن يكون مُتعلَّق الحرفَينِ واحداً في المادة والمعنى.

(٢) ٣٥- لم أقفْ لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «جَحَد العموم» أي: أنكر الجميعُ جلالَه واستحقاقَه للعبادة.

المعنى: يقول: إنهم يُطيعون ربهم، ويَقومون بواجباتهم، ويُؤدّون ما عليهم من الحقوق، وهم لا يُبالون بمن لم يَقم بواجبه نحوَ الله تعالى، ولا يمنعهم ذلك الجحدُ عن معرفة ما عليهم من الواجبات وأدائِه.

الإعراب: «نصلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، «للذي» اللام حرف=

---

[1] كذا قدَّروه، ولم يجعلوا التقدير: «تشربونه» لِمشاكلة ما قبله، ولأن ما كان مشروباً لهم لا يَنقلب مشروباً لغيرهم.

أي: نُصلي للذي صَلَّتْ له قريش.

وفي هذا الفَصْلِ تفاصيلُ كثيرة[1] لا يَليق بها هذا المختصَر.

= جر، والذي: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بقوله: «نصلي»، «صلَّت» صلى: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «قريش» فاعل «صلَّى»، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو «الذي»، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف مجرور بحرف جر محذوف أيضاً، والتقدير: للذي صلَّت قريش له، «ونعبده» الواو حرف عطف، نعبد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، والهاء ضمير وضع للغائب مفعول به لـ «نعبد»، مبني على الضم في محل نصب، وهذه الجملة معطوفة على جملة «نصلي»، «وإنْ» الواو عاطفةٌ على محذوف، إنْ: حرف شرط جازم يَجزم فِعلَين؛ الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، «جحد» فعل ماض، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، «العموم» فاعل «جحد»، مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجواب الشرط محذوف، دل عليه ما قبل أداة الشرط، وتقديره: إن جحد العموم فإنَّا نعبده، وجملتَا الشرط والجواب معطوفتان على محذوفٍ أولى بالحكم من المذكور، وتقديرُ الكلام: إنْ أَقرَّ العموم عبدناه، وإنْ جحد العمومُ عبدناه.

الشاهد فيه: قوله: «للذي صلَّتْ قريش»؛ حيث حذف من جملة الصلة التي هي قوله: «صلت قريش» العائد إلى الاسم الموصول، وهو قوله: «الذي» المجرور محلًا باللام، وهذا العائد ضمير مجرور بحرف جر، وأنتَ إذا نظرتَ متأملاً في هذا الشاهد تبيَّن لك أن حرف الجر المحذوفَ الذي يجر العائد المحذوف مماثلٌ لحرفِ الجر الذي جر الاسم الموصول في لفظِه ومعناه، ألا ترى أن التقدير: «نُصلي للذي صلَّت له قريش»؟؛ فالجار للضمير اللام، وهي مثلُ الجار للذي لفظاً ومعنى، ومُتعلَّق اللام هو «صلَّت»، وهذا الفعل مُماثل لِـ «نصلي» مادةً ومعنى.

فإذا اتضح لك هذا علمتَ أنه لا يجوز حذفُ العائد إلى الاسم الموصول - إذا كان ذلك العائد مجروراً بحرف جر - إلا إذا تَماثَل الحرفان لفظاً ومعنى، وتماثَل مع ذلك متعلَّقُهما مادةً ومعنى، فإنِ اختلف لفظ الحرفين، أو معناهما، أو اختلفتْ مادَّةُ المتعلَّقَين أو معناهما؛ لم يَجُزِ الحذفُ.

هذا، وقد أجاز ابن مالك في «شرح الكافية» حذفَ العائد المجرور بحرف جر، إذا وقع بعد الصلة مِثلُه، ومثَّل له بقولِ الشاعر:

لَـوْ أَنَّ مَـا عَـالَـجْـتُ لِـيـنَ فُـؤَادِهَـا ... فَقَسَـا اسْـتُـلِـيـنَ بِـهِ لَـلَانَ الـجَـنْـدَلُ

يريد: لو أن ما عالجتُ به لِينَ فؤادها فقسَا استُلين به الجندل لَلانَ، فحذف «به» الأول وهو العائد، وعامله؛ لِوجود مثلِه بعد الصلة وهو «به» في قوله: «استُلين به»، ولكن غير ابن مالك لا يُجيزون ذلك، ويَعتبرُونه من الضرورات.

---

(1) مِن ذلك شروطُ حذف العائد سواءٌ كان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً، وغيرُها.

[شبه الجملة الواقع صلةً للموصول]

وشِبه الجملة ثلاثةُ أشياء: الظرف، نحو: «جاء الذي عِنْدَكَ»، والجارُّ والمجرور، نحو: «جاء الذي في الدَّارِ»، والصفةُ الصريحة، وذلك في صلةِ «أل»، وقد تقدم شَرْحُهُ.

وشَرطُ الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامَّين(١)؛ فلا يجوز «جاء الذي بِكَ»، ولا «جاء الذي أمْسِ» لِنُقْصانهما، وحكى الكسائي: «نَزَلْنَا المنزِلَ الذي البَارِحَةَ» أي: الذي نَزَلْنَاهُ البارحَةَ، وهو شاذ.

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلةً كانا مُتعلِّقَين بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، تقديره: استَقَرَّ(١)، والضمير الذي كان مُسْتَتِراً في الفعل انْتَقل منه إليهما(2).

---

(١) الظرف التام هو: الذي يكون تعلُّقه بالكون العام مؤدِّياً لمعنى تام، والظرف الناقص هو: الذي يكون تعلُّقه بالكون العام غيرَ مؤدٍّ لمعنًى ذي فائدة، وهذا كلامٌ يحتاج إلى أنْ نوضحه لك، فاعلمْ أولاً أنَّ الكون هو الحدث؛ فالأكلُ كون، والشربُ كون، والنوم كون، ثم اعلمْ ثانياً أن الكون يَنقسم إلى قِسمَين: عام، وخاص؛ فالكونُ العام مثل الوجود، ومعنى عمومِه أنه لا يَخلو عنه في وقت من الأوقات شيء ما، ألستَ ترى أن كل شيء فهو موجودٌ في كل وقت؟ وأما الكون الخاصُّ فهو ما يكون صفةً لبعض الأشياء في بعض الأوقات مثل الشرب والنوم والكتابة والقراءة، فإذا أردتَ أن تعرفَ ما هو تامٌّ مِن الظرف فهاته مع الكون العام؛ فإنْ وجدتَ أنه يُفيد فائدةً تامة فاعلمْ أنه تام، مثل قولك: جاء الذي عندك؛ ألا ترى أنك لو قدَّرتَه: جاء الذي وُجد عندك، أفاد، ولو قلتَ: جاء الذي أمسِ، لم يكن تامًّا، فإنك لو قدرتَ جاء الذي وُجد أمس، لم يُفِدْ فائدةً يصحُّ أن تقصدَ من الكلام؛ لأنك تعلم أن كلَّ شيء فهو موجودٌ أمسِ.

---

(1) هذا تمثيل لا تقييد، فيَجوز تقديره: كان أو ثبت أو نحو ذلك مما سمَّوه كوناً عامًّا، أي: لا يخلُو منه فعل. انظر: «الفيشي» (ص٨٢)، و«السجاعي» (ص٥٠).

(2) ولذلك يُسمى هذا الظرف مستقرًّا، أي: لاستقرار الضمير فيه، والأصل أن يقالَ: مستقرٌّ فيه، إلا أنهم حذفُوا الصلةَ اختصاراً لكثرة دورِه بينهم؛ ويُقابله الظرفُ اللغو، وهو الذي لم ينتقلْ إليه شيٌ من متعلَّقِه. انظر: «مجيب الندا» (ص٢٢٤-٢٢٥).

[باب ذي الأداة]

ص - ثُمَّ ذُو الأَدَاةِ، وَهِيَ «أَلْ» عِنْدَ الخَلِيلِ وسِيبَوَيْهِ، لا اللَّامُ وَحْدَهَا، خِلَافاً لِلْأَخْفَشِ. وتَكُونُ لِلْعَهْدِ نَحوُ: ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾، و«جاءَ القاضِي»؛ أَوْ لِلْجِنْسِ كَـ «أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ»، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾؛ أَوْ لِاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ نَحْوُ: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾، أَوْ صِفَاتِهِ نَحْوُ: «زَيْدٌ الرَّجُلُ».

ش - النوعُ الخامس من أنواع المعارف: ذو الأداة[1]، نحو: الفَرَس والغُلام.

[ذكر الخلاف في المُعرِّف من«ألْ»]

والمشهور بين النَّحويين أن المُعَرِّف «أل» عند الخليل، واللام وحدها عند سيبويه[1]، ونقَل ابنُ عُصْفُورٍ الأولَ عن ابنِ كَيْسَانَ[2]، والثاني عن بَقية النحويين، ونقله بعضُهم عن الأخفش، وزعم ابنُ مالك أنه لا خلافَ بين سيبويه والخليل في أن المعرِّفَ «أل»، قال: وإنما الخلاف بينهما في الهمزة: أزائدةٌ هي أم أصلية؟ واستدلَّ

(١) هذا الذي ذكره الشارح هنا غيرُ ما ذكره في المتن، وما ذكره هنا هو المعروفُ عند النحاة عن سيبويه، ولذلك اضطر العلامةُ السجاعي أن يكتبَ على عبارة المتن ما نصه: «أي: في أحد قولَيه»؛ فابن هشام قد صنَّف المتن معتمداً على ما نقله ابن مالك عن سيبويه من أنه موافق للخليل، ثم بدَا له أنْ يُخالفَ ذلك اعتماداً على المشهور بين النحاة عن سيبويه؛ فليس لسيبويه رأيان كما تُوهمه عبارةُ السجاعي، ولكن النقل مُختلِف عنه، ووجهُ هذا الاختلاف اختلافُ العلماء في المعنى الذي يُفهم من كلامه؛ فهو اختلافُ فَهم لا اختلافُ مذهَب.

---

(1) معنى كونها أداةً أنها آلةٌ للتعريف. «الآلوسي» (١/ ١٩٩).

(2) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية نحواً ولغةً، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، من كتبه: «المهذب في النحو»، و«غلط أدب الكاتب» و«معاني القرآن» وغيرها. توفي سنة ٣٢٠ هـ. «الأعلام» (٥/ ٣٠٨)، و«بغية الوعاة» (١/ ١٨-١٩).

على ذلك بمواضع أَوْرَدَهَا من كلام سيبويه(١).

وتلخيصُ الكلام [أن] في المسألة ثلاثة[1] مذاهب؛ **أحدها**: أن المعرِّف «أل» والألف أصلٌ، **الثاني**: أن المعرِّف «أل» والألف زائدة، **الثالث**: أن المعرِّف اللام وحدها، والاحتجاجُ لهذه المذاهب يَستدعي تطويلاً لا يَلِيق بهذا الإملاء[2].

[أقسام «أل» المعرِّفة]

وتَنقسم «أل» المعرِّفةُ إلى ثلاثة أقسام؛ وذلك أنها إمَّا لِتعريف العهد، أو لتعريف الجنس، أو للاستغراق.

---

(١) وذكر ابن مالك أن الهمزة عند الخليل أصليّة، وعند سيبويه زائدة، وقال بعد ذلك: والصحيحُ عندي قول الخليل - وهو القول بأن المعرِّفَ هو «أل» بِرُمتها، وأن الهمزة حرف أصلي، يعني أن الموضوع للتعريف هو «أل»، لا اللام بشرط زيادةِ الهمزة - ويدلُّ لصحته أربعةُ أمور:
الأول: أنه يَلزم على القول بزيادة الهمزة تصديرُ حرف زائد في كلمة ليست أهلاً للزيادة، وهي حرف التعريف.
الثاني: أنه يَلزم عليه أيضاً أن تُوضَعَ كلمة واجبةُ التصدير - أي: الوقوعِ في أول الكلمة - على حرف واحد ساكن، مع العِلم بأن الحرف الساكن لا يُبدأ به؛ لأن ذلك مخالِفٌ للحكمة التي عُهدت من العرب في استعمالهم.
الثالث: أنه يَلزم عليه أيضاً افتتاحُ حرف من حروف المعاني بهمزةِ وصل زائدة، وهذا ما لا نظيرَ له.
الرابع: أن هذه الهمزة مفتوحة لزوماً، وهذا ما لا نظيرَ له في كلام العرب. انتهى(*) مع إيضاح كثير.

---

(1) في الأصل: ثلاث مذاهب، وكذا وقعت في نسخة مخطوطة، والصواب: ثلاثة بالتاء؛ بناءً على قاعدة العدد المشهورة، على أن عبارة النسخ المخطوطة في هذا الموضع: وتلخص في المسألة ثلاثةُ مذاهب، وهكذا وقعت في طبعتي الحواشِي.

(2) قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا ينتج شيئاً، ولا ينبغي التشاغلُ به. «الفيشي» (ص٨٢). وانظر: «ارتشاف الضرب» (٢/ ٩٨٥)، و«التذييل والتكميل» (٣/ ٢٣٠).

(*) نقله الشيخ من «شرح التسهيل» (١/ ٢٥٤)، ومجموع ما ذكره ابن مالك من وجوه الاستدلال ستة، اعترض أكثرَها أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٣/ ٢٢٣-٢٢٦).

[«أل» العهدية]

فأمَّا التي لِتعريف العهد فتنقسم قِسمين[1]؛ لأن العهد إمَّا ذِكريٌّ، وإما ذهنيٌّ؛ فالأول كقولك: «اشتريتُ فرساً ثم بعتُ الفَرَسَ» أي: بعتُ الفرسَ المذكور، ولو قلتَ: «ثم بعتُ فرساً» لَكان غيرَ الفرس الأول، قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾ [النور: ٣٥]، والثاني كقولك: «جاء القاضي» إذا كان بينك وبين مخاطَبك عهدٌ في قاضٍ خاصٍّ.

[«أل» الجِنسية]

وأما التي لتعريف الجنس فكقولِك: «الرجل أفضلُ من المرأة»، إذا لم تُرِدْ به رجلاً بِعينه ولا امرأةً بِعينها، وإنما أردتَ أن هذا الجنس مِن حيث هو أفضلُ من هذا الجنس مِن حيث هو، ولا يصحُّ أن يُرادَ بهذا أَنَّ كل واحد من الرجال أفضلُ من كل واحدة من النساء؛ لأن الواقع بخلافه، وكذلك قولك: «أَهْلَكَ النَّاسَ الدينارُ والدِّرهَمُ»، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ[2] كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، و«أل» هذه هي التي يُعَبَّرُ عنها بالجِنسية، ويُعبر عنها أيضاً بالتي لِبيان الماهية، وبالتي لِبيان الحقيقة.

[«أل» الاستغراقية]

وأما التي للاستغراق[1] فعلى قِسمَين؛ لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار حقيقة

---

(١) الفرقُ بين «أل» التي للاستغراق و«أل» التي لبيان الحقيقة أن «أل» التي للاستغراق يجوز الاستثناء من مدخُولها، نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [التين: ٤-٦]، وأما «أل» التي لِبيان الحقيقة فلا يجوز الاستثناء من مدخولها، والسرُّ في ذلك أنَّ «أل» التي لِبيان الحقيقة يُنظر في مدخولها إلى حقيقتِه وماهيته لا إلى الأفراد التي تُطلق عليها، وأما الاستغراقيّة فيُنظر في مدخولها إلى الأفراد، والاستثناء إنما هو إخراجُ فردٍ من أفراد، فما لا دلالةَ له على الأفراد كيف يُخرج منه فردٌ؟

---

(1) زاد في «المغني» قسماً ثالثاً وهو العهد الحضوري نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. انظر: (ص٧٣).

(2) أي: من حقيقة الماء المعروف، وقيل: المني. «مجيب الندا» (ص٢٠٨). وانظر: «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي: (١٠/ ٢٨٨).

الأفراد، أو باعتبارِ صفات الأفراد؛ فالأول نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] أي: كلُّ واحد من جنس الإنسان ضعيف، والثاني نحو قولك: «أَنْتَ الرَّجُلُ» أي: الجامعُ لصفات الرجال المحمودة.

وضابطُ الأُولى: أن يصحَّ حُلُولُ «كلٍّ» محلَّها على جهة الحقيقة؛ فإنه لو قيلَ: «وخُلق كلُّ إنسان ضعيفاً» لصحَّ ذلك على جهة الحقيقة.

وضابطُ الثانية: أن يصحَّ حلولُ «كلٍّ» محلَّها على جهة المجاز؛ فإنه لو قيل: «أنتَ كلُّ رجل» لصح ذلك على جِهة المبالغة[1] كما قال عليه الصلاة والسلام: **«كلُّ الصَّيْدِ في جوفِ الفَرَا»**[2] (١)، وقول الشاعر: [السَّريع]

٣٦- لَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ   أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في واحِدِ(٢)

---

(١) قاله النبي ﷺ لأبي سفيان، وكان أبو سفيان قد جاء؛ فاستأذن على النبي ﷺ؛ فحجبه النبي بُرهةً ثم أذن له، فلمَّا دخل قال: ما كدتَ تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجَلْهَمَتين، فقال له النبي ﷺ: يا أبا سفيان أنتَ كما قيل: «كلُّ الصيد في جوف الفَرَا»، معناه: إذَا أنا حَجَبْتُك لم يَعترض أحدٌ عَلَى حَجْبِهِ، وهو يُضرب لمن يُفَضَّلُ على غيرِه. (انظر: «مجمع الأمثال» ٢/ ٦٩ بولاق). والجَلْهَمَتان: جانبا الوادي.

(٢) ٣٦- هذا البيت لأبي نُوَاس - بضم النون وفتح الواو مخفَّفة - واسمه الحسن بن هانئ، وأبو نُواس ليس ممن يُستشهد بشعره في اللغة وقواعد النحو والصرف، والمؤلف لم يَذكر البيتَ ههنا للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما ساقه مساقَ الاستئناس بمعناه، كما هو ظاهرٌ، والمعاني=

---

(1) بمعنى أنه اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك، ولا اعتدادَ بغيرك لقصوره عن رُتبة الكمال. «مجيب الندا» (ص٢٠٩).

(2) الفرا: الحمار الوحشي، وجمعه: فِراء، قالوا: أصل المثل أن ثلاثةَ نَفَر خرجوا متصيدين؛ فاصطاد أحدهم أرنباً، والآخر ظبياً، والثالث حماراً، فاستبشر صاحب الأرنب وصاحب الظبي بما نالاه وتطاولا عليه، فقال الثالث: كل الصيد في جوف الفرا، أي: هذا الذي رُزقتُ وظفرتُ به يشتمل على ما عندكما، وذلك أنه ليس مما يصيده الناس أعظم من الحمار الوحشي. واشتهر هذا المثل في كل حاوٍ لغيره وجامعٍ له. انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢/ ١٣٦)، و«حاشية الفيشي» (ص٨٣-٨٤).

والحديث: أخرجه الديلمي والرامهرمزي في «الأمثال» عن نصر بن عاصم الليثي، قال السخاوي: وسنده جيد لكنه مرسل. انظر: «أمثال الحديث» للرامهرمزي (ص١١٩)، و«كنز العمال» للهندي (١٦/ ١٢١)، و«المقاصد الحسنة» للسخاوي (ص٥١٥).

[«أم» في لُغة حِمير]

ص - وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِيماً لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ.

ش - لُغة حِمْيَر[1] إبدالُ لام «أل» ميماً، وقد تكلم النبي ﷺ بلغتهم، إذْ قال: «ليس مِنَ امْبِر امْصِيَامُ في امْسَفرِ»[2]، وعليه قولُ الشاعر: [المنسرح]

= كما تؤخذ عن العرب المحتَجِّ بهم تُؤخذ عن غيرهم من المولَّدِينَ وعن غير العرب.

المعنى: إنه لا ينكر أحدٌ أن الله تعالى قادر على أن يجعلَ جميع الصفات المحمودة في الناس كافَّةً في رجل واحد.

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، «على الله» جار ومجرور متعلق بقوله: «مستنكَر» الآتي، «بمستنكر» الباء حرف جر زائد، مستنكر: خبر «ليس» تقدم على اسمها، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجرِّ الزائد، «أنْ» حرف مصدري ونصب(*)، «يجمع» فعل مضارع منصوب بـ «أنْ» وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعلُه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود على الله تعالى، «العالم» مفعول به لـ «يجمع»، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و«أنْ» وما دخلتْ عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم «ليس» تأخر عن خبرها، وتقديرُ الكلام: ليس جمعُ الله العالم في واحد بمستنكر على الله، وقوله: «في واحد» جار ومجرور متعلق بـ «يجمع».

---

(1) حِمْيَر: قبيلة تنتسب إلى حِمير بن الغوث بن سعد: منازلهم باليمن بموضعٍ يقال له: حمير غربي صنعاء. «معجم البلدان» لياقوت (٢/ ٣٠٦-٣٠٧).

(2) الحديث متفق عليه من حديث جابر رضي الله عنه بلفظ: «ليس من البر الصيام في السفر»: البخاري (١٩٤٦) ومسلم (٢٦١٢)، ورواه الإمام أحمد (٢٣٦٧٩) بلفظ المصنف، أي: على الإبدال، قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ٤٤٩): يحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بها هذا الأشعري كذلك لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لُغته، فحملها عنه الراوي عنه وأدَّاها باللفظ الذي سمعها به، وهذا الثاني أوجَه عندي، والله أعلم.

وذكر الألباني أن رواية الإبدال شاذة. انظر: «إرواء الغليل» (٤/ ٥٣) فما بعدها.

(*) هكذا تعوَّد الشيخ رحمه الله على إعرابها في جميع كتبه، ومنها في هذا الكتاب عند الشاهد (٢٠) السابق، والبيت (٦٣) الآتي، ورأيتُ مثل هذه العبارة تتكرر مِراراً في كلام الجرجاوي شارحِ شواهد ابن عقيل، وهي أيضاً عبارة كثير من المعاصرين ومنهم الدرويش في «إعراب القرآن وبيانه»، ولا يظهر وجهُ عطف المصدر على الصفة، فالصواب أن يقال: حرفٌ مصدريّ ناصبٌ، أو حرفُ مصدرية ونصبٍ، أو حرفُ مصدرٍ ونصبٍ؛ وقد يُزاد على ذلك: يُفيد الاستقبال، أو: واستقبال، فاحفظ ذلك واستحضرْه فيما يأتي.

٣٧- ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُواصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ[1]

---

(١) ٣٧- قد أنشد جماعةٌ منهم الأشموني (ش ٩٨) هذا البيت على ما تراه في إنشاد المؤلف، ولم يَنسبه كثير منهم إلى قائل معين، وقد نسبه ابنُ بري إلى بجير بن عتمة الطائي، والصواب في إنشاده هكذا:

وَإِنَّ مَوْلَايَ ذُو يُعَاتِبُنِي لَا إِحْنَةٌ عِنْدَهُ وَلَا جَرِمَهْ
يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وأنت ترى أن النحاة قد ركَّبوا صدر البيت الأول بعد تغييرٍ في بعض كلماته على عجُز البيت الثاني، هذا، والبيتُ الشاهد كلّه ساقط من بعض نُسخ الشرح.

اللغة: «مولاي» أراد به الناصر والمعين، «ذو يُعاتبني» أي: الذي يُعاتبني، «إحنة» هي الحقد، «جَرِمَه» بفتح الجيم وكسر الراء: الجرم والجريمة، «بِامسهم» أراد: بالسهم، «وامسلمة» أراد: السَّلِمة، وهي - بفتح السين وكسر اللام - الواحدة من السَّلِم بفتح فكسر - أو سِلَام - بزنة رجال - وهي الحجارة الصلبة.

المعنى: يقول: إن الذي أتوقَّع منه النصر والمعونةَ هو من يعاتبني إذا بدر مني ما يستوجب العتاب؛ لأن المودة تبقى ما بقي العتاب، ولكن على أن يكونَ العتابُ سبباً في نقاء الصدر وذهاب دواعي الحقد، ولا يكون مأتاهُ قطع أواصرِ الأُلفة، فهذا الذي آمُل منه الانتصارَ لي، والدفاعَ عني، وهو الذي أستند إليه في قِتال الأعداء.

الإعراب: مع أننا بينّا صوابَ الرواية سنعرب ما رواه المؤلف، فنقول: «ذاك» ذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والكاف حرف خطاب، «خليلي» خليل: خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و«خَليل» مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «وذو» الواو حرف عطف، ذو: اسم موصول معطوف على «خليلي»، مبني على السكون في محل رفع، «يواصلني» يواصل: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «ذو»، والنون للوقاية، والياء مفعولٌ به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلةُ الموصول الذي هو «ذو»، «يرمي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «ورائي» وراء: ظرف مكان متعلق بـ «يرمي»، منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ووراء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «بامسهم» جار ومجرور متعلق بـ «يرمي»، «وامسلمه» الواو حرف عطف، امسلمه: معطوف على امسهم، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة(*)، وإنما سُكن هناك لأجل الوقف. =

(*) كيف تكون ظاهرة وهي غير ظاهرة، وقد صرَّح بعدُ بأنه سُكن لفظاً للوقف؟! هذا وقد جرى على ألسنة بعض ←

[باب المضاف إلى معرفة]

ص - وَالمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، إِلَّا المُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالعَلَمِ.

ش - النوعُ السادس من المعارف: ما أُضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة، نحو: «غُلامي، وغلام زَيْدٍ، وغلام هذا، وغلام الذي في الدار، وغلام القاضي».

[رُتبتُه في التعريف]

ورُتبتُه في التعريف كرُتبة ما أُضيف إليه[1]؛ فالمضافُ إلى العَلَم في رتبة العلم، والمضاف إلى الإشارة في رُتبة الإشارة، وكذا الباقي، إلَّا المضافَ إلى المضمر؛ فليس في رُتبة المضمر، وإنما هو في رُتبة العَلَمِ.

والدليلُ على ذلك أنك تقول: «مَرَرْتُ بزيدٍ صَاحِبِك»، فتصف العَلَم بالاسم المضاف إلى المضمَر؛ فلو كان في رتبة المضمر لكانَتِ الصفةُ أعْرَفَ[2] من الموصوف، وذلك لا يجوز[3] على الأصحِّ.

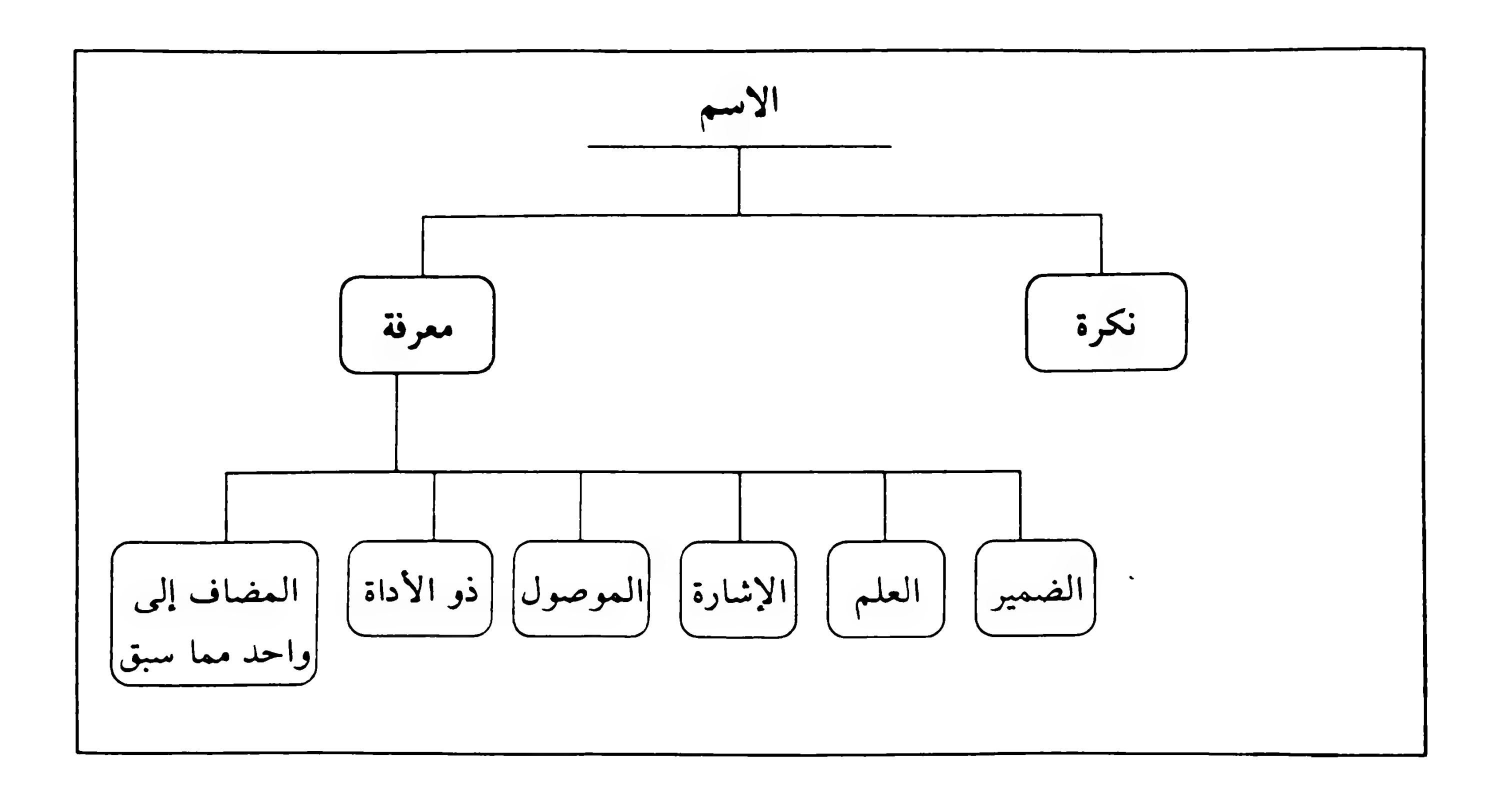
= الشاهد فيه: قوله: «بامسهم وامسلمة» فإنه إنما أراد: «بالسهم والسلمة»، فاستعمل «أم» حرفاً دالًّا على التعريف مثلَ «أل»، وهذه لغة جماعة من العرب هم حِمْيَر، وقد نطق بها رسول الله ﷺ في قوله: «ليس مِن امبر امْصِيام في امْسَفر» يريد: «ليس من البر الصيام في السفر»، و«أم» الحميريَّةُ هذه تدلّ على كل ما تدل عليه «أل» التي يَستعملها جمهورُ العرب بغير فرقٍ من حيث المعنى.

الطلاب مثلُ هذه العبارة، فيقولون مثلاً: مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة منع من ظهورها الثقل، وهذا كلام يتبرَّأ آخِرُه مِن أوَّلِه.

(1) مِن هنا يَظهر سر عطف المضاف على ما قبله بالواو في المتن دون «ثم» كما في البواقي. «الآلوسي» (١/ ٢٠٤).

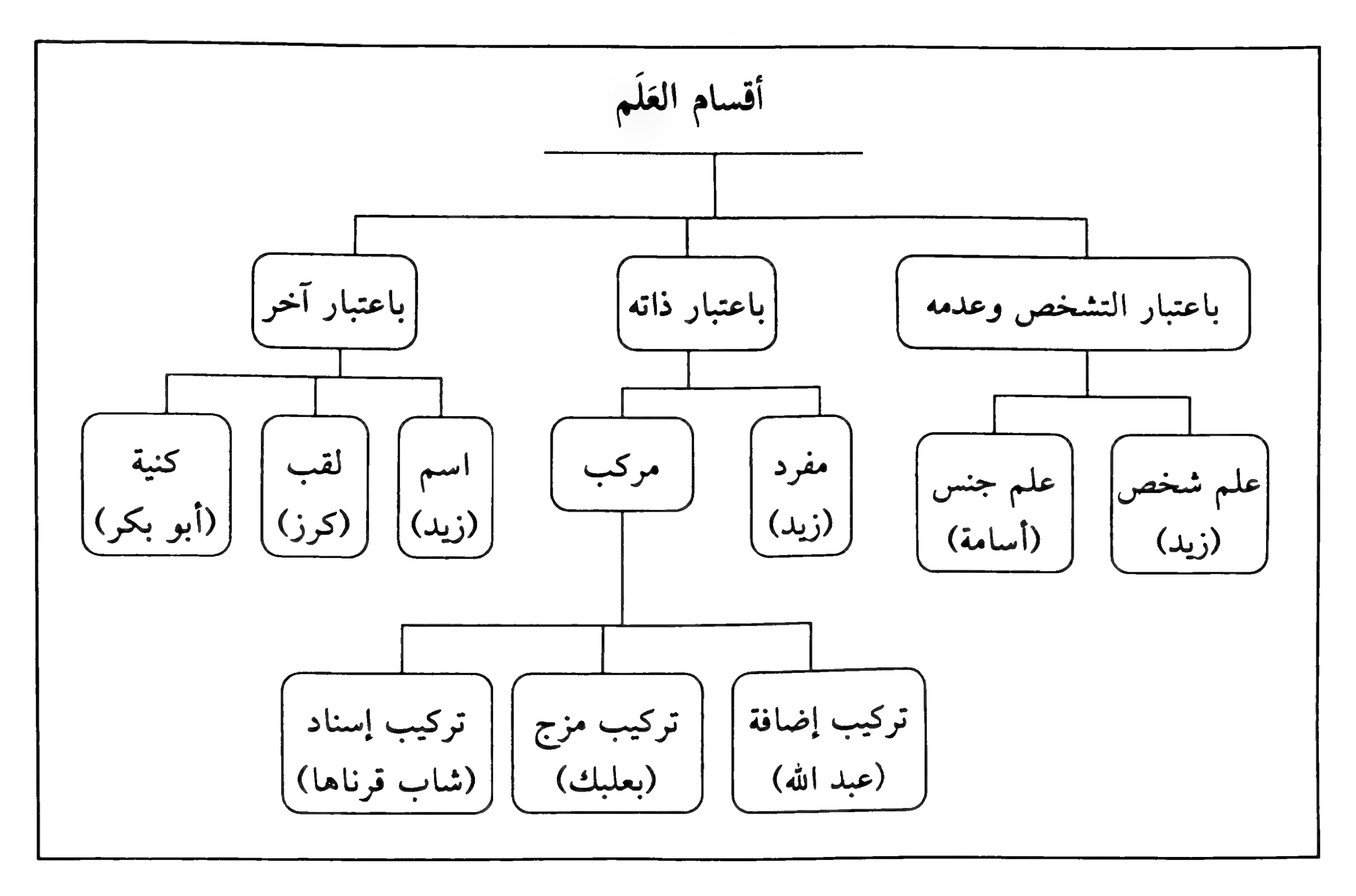
(2) في الاستدلال بذلك نظر؛ لأنه يجوز أن يكون ما ذكر بدلاً أو عطفَ بيان. «الفيشي» (ص٨٥).

(3) أي: لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف، فإن اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتجْ إلى نعت، وإلا زاد من النعت ما يزداد به المخاطبُ معرفة. «السجاعي» (ص٥٢).



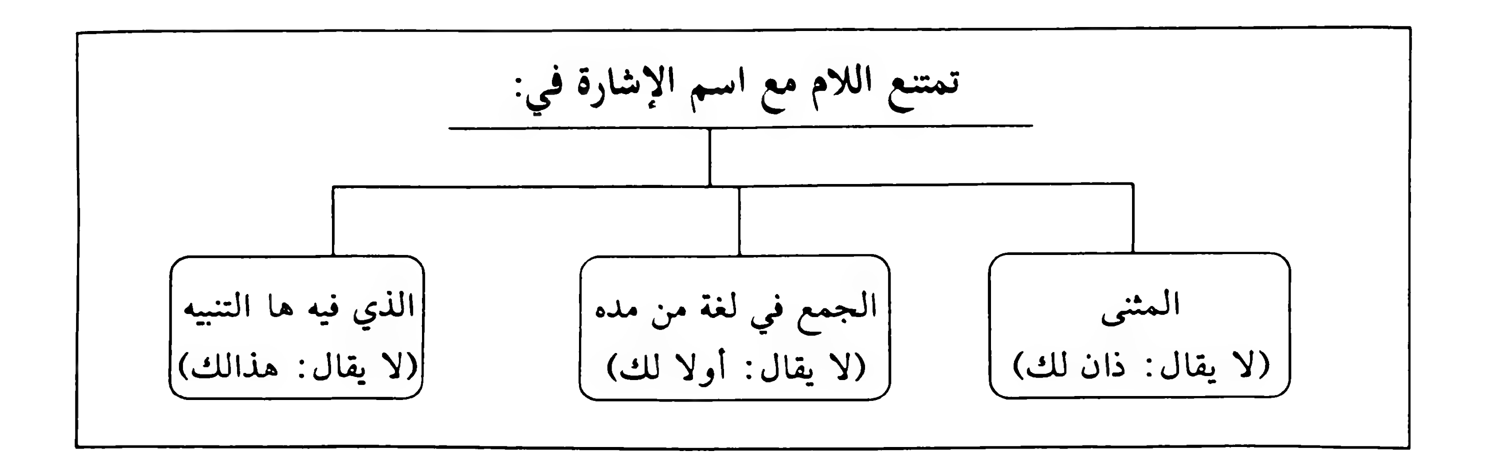
الضمير

- بارز
  - متصل
    - مرفوع المحل (قمتُ)
    - منصوب المحل (أكرمك)
    - مخفوض المحل (غلامه)
  - منفصل
    - مرفوع الموضع (أنا - أنت . . .)
    - منصوب الموضع (إياي - إياك . . .)
- مستتر
  - واجب الاستتار (أقوم)
  - جائز الاستتار (زيد يقوم)



أسماء الإشارة

- للمفرد
  - المذكر
    - ذا
  - المؤنث
    - تي
    - ذي
    - تهي
    - ذهي
    - تِهِ
    - ذِهِ
    - تِهْ
    - ذِهْ
    - تا
    - ذات
- للمثنى
  - المذكر
    - ذان - ذَين
  - المؤنث
    - تان - تَين
- للجمع
  - أولاء
  - أولى

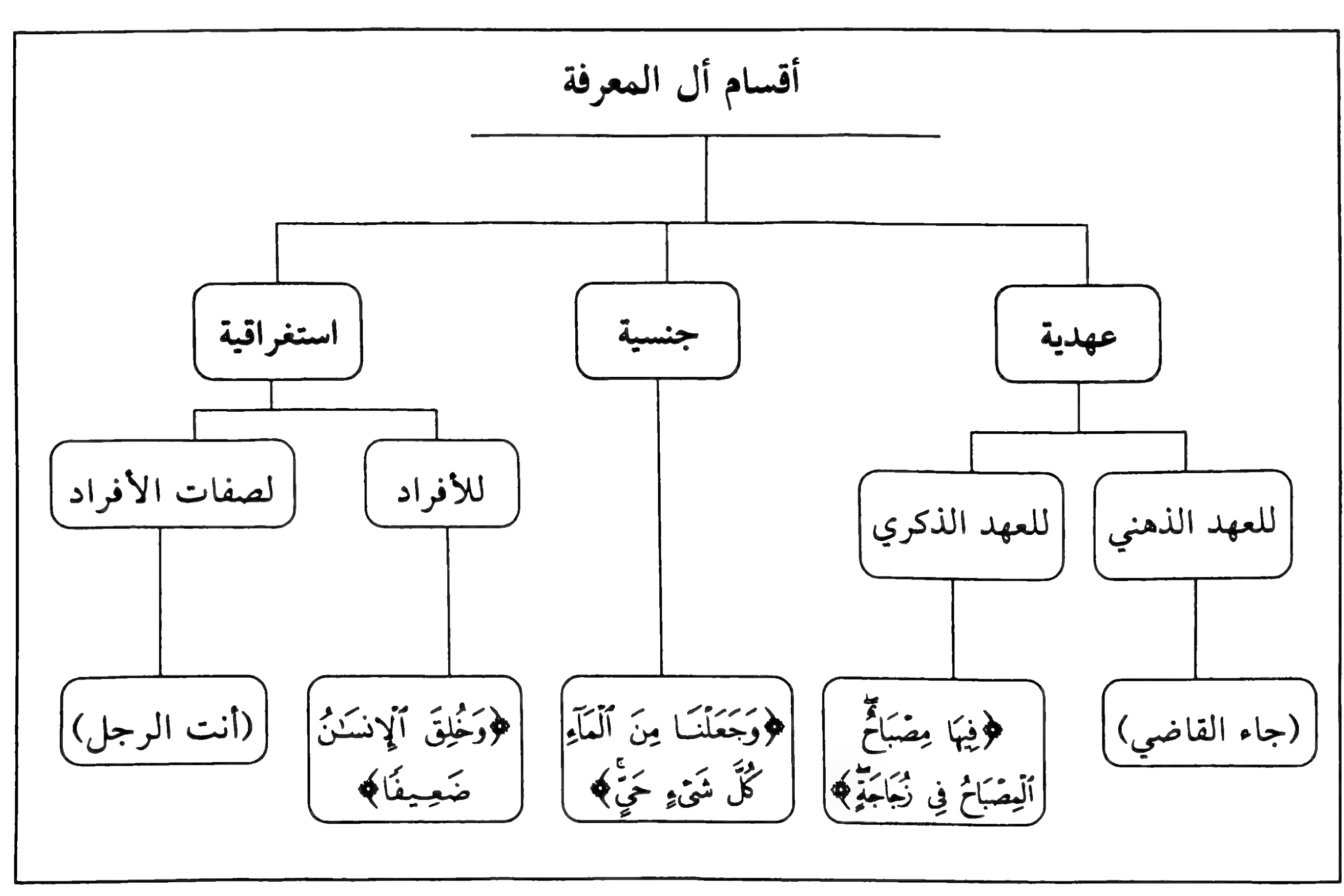


الموصول

- خاص
  - الذي
  - التي
  - اللذان
  - اللتان
  - الألى
  - الذين (اللذون)
  - اللائي
  - اللاتي
- مشترك
  - مَن
  - ما
  - أيّ
  - ذو (عند طيء)
  - ذا (بشرط تقدم)
    - ما الاستفهامية
    - أو
    - من الاستفهامية
  - أل (وتدخل على)
    - اسم الفاعل
    - اسم المفعول
    - الصفة المشبهة

الصلة

- جملة
  - اسمية
  - فعلية
  - وشرطها
    - احتمال الصدق والكذب
    - الاشتمال على ضمير مطابق للموصول
- شبه جملة
  - الظرف
  - الجار والمجرور
  - الصفة الصريحة
  - وشرطهما
    - التمام



[باب المبتدأ والخبر]

ص - بابٌ: المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ مَرْفُوعَانِ، كَـ «اللهُ رَبُّنَا» و«مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا».

[حدّ المبتدأ]

ش - المبتدأ هو: «الاسم المجرَّدُ عن العوامل اللفظية[1] للإسناد»؛ فـ «الاسم»: جنسٌ يشمل الصريحَ كـ «زيد» في نحو: «زيدٌ قائم»، والمُؤَوَّلَ في نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ فإنه مبتدأ مخبَر عنه بـ «خير»، وخرج بـ «المجرد» نحو: «زيد» في «كان زيدٌ عالماً»؛ فإنه لم يتجرَّد عن العوامل اللفظية، ونحو ذلك قولك في العدد: واحد، اثنان، ثلاثة؛ فإنها تجرَّدت لكنْ لا إسنادَ فيها.

ودخل تحت قولِنا: «للإسناد» ما إذا كان المبتدأ مسنَداً إليه ما بعده، نحو: «زيد قائمٌ»، وما إذا كان المبتدأ مسنداً إلى ما بعده، نحو: «أقائمٌ الزيدان؟»[١].

---

(١) يؤخذ من كلام المؤلف أن المبتدأ بِنوعيه يجب فيه أن يكون مجرداً من العوامل اللفظية، فإنه جعل «الاسم» جنساً من التعريف، و«المجرد ... إلخ» فصلاً أول، و«للإسناد» فصلاً ثانياً، والمراد بالعوامل التي تعمل فيما بعدها كـ «ما» الحجازية و«ليس» وحرف الجر وغير ذلك، فإذا قلتَ: «ما قائم زيد» فإذا جعلت «ما» نافية مهملة لم تكن من العوامل؛ فيكون «قائم» مبتدأ؛ لأنه مجرد من العوامل اللفظية؛ إذ لا عملَ لـ «ما» فيه، وإن جعلت «ما» حجازية لم يكن قولك: «قائم» مبتدأ، ولكنه يكون اسمَ «ما» الحجازية، ويكون «زيد» فاعلاً بـ «قائم» سدَّ مسدَّ خبرِ «ما» الحجازية، ومِن هذا التقرير تعلم أن الفاعل الذي يسدُّ مسد الخبر لا يختصّ بالمبتدأ، بل يكون مع أسماء النواسخ أيضاً.

---

(1) ينبغي تقييد ذلك بغير المزيدة، وعبَّر الفاكهي عن ذلك في «شرحه» بزيادة: «لفظاً أو حكماً»، قال: ليشمل نحو: «بحسْبِك درهمٌ» و«رُبَّ رجل عالم أكرمتُه» مما هو مجرور بحرف زائد أو في حكمِه. انظر: «مجيب الندا» (ص٢١٣)، و«شرح الحدود النحوية» (ص١٩٦).

[حدّ الخبر]

والخبر هو: «المسنَدُ[1] الذي تَتِمُّ به مع المبتدأ فائدةٌ»؛ فخرج بقولي: «المسنَد» الفاعلُ في نحو: «أقائم الزيدان؟»؛ فإنه وإن تمَّتْ به مع المبتدأ الفائدةُ، لكنَّه مُسنَد إليه، لا مُسنَدٌ، وبقولي: «مع المبتدأ» نحو: «قام» في قولك: «قام زيدٌ».

[حكمُهما في الإعراب]

وحكمُ المبتدأ والخبر الرفعُ[2].

[جوازُ وُقوع المبتدأ نكرةً وأمثلةٌ لذلك]

ص - وَيَقَعُ المُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ، نَحْوُ: «مَا رَجلٌ في الدَّارِ»، و﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ و﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾، و«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ».

ش - الأصلُ في المبتدأ أن يكونَ معرفة، لا نكرةً؛ لأن النكرة مجهولةٌ غالباً، والحكمُ على المجهول لا يُفِيد(١)، ويجوز أن يكون نكرةً إن كان عامًّا أو خاصًّا؛

---

(١) كان مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز أن يقعَ الفاعل نكرةً إلا بمسوغ، كما أنه لا يَجوز أن يكون المبتدأ نكرةً إلا بمسوغ، مِن قِبَل أن كل واحد من المبتدأ والفاعل محكومٌ عليه، والنكرة مجهولة غالباً، وكل واحد من الفعل والخبر حُكم، والحكم على المجهول لا يُفيد، ولكنهم فرَّقوا بين الفاعل والمبتدأ؛ فأجازوا أن يكون الفاعل نكرةً ولم يُجيزوا أن يكون المبتدأ نكرةً إلا بمسوِّغ من المسوِّغات التي ذكر مجملَها المؤلف.
ووجهُ التفرقة بين المبتدأ والفاعل: أن الفعل واجب التقديم عليه، بخلاف المبتدأ مع الخبر؛ فإن الأصل أن يتقدَّم المبتدأ ويتأخر الخبر، والنكرة تصيرُ بتقديم حكمها عليها في حُكم المخصوص قبل الحُكم، وإذا كان تقديم الفعل يُصَيِّر الفاعل النكرة في حكم المخصوص جاز أن يقع الفاعل نكرةً، وإنما كان تقديم الحكم على النكرة بهذه المنزلة؛ لأن القصدَ من اشتراط تعريف المحكوم عليه أو تخصيصِه إنما هو اجتلابُ إصغاء السامع إلى كلام المتكلم حتى يعرف الحكم بعد معرفةِ =

---

(1) لم يقل: الاسم؛ لأن الخبر قد يكون جملة وقد يكون ظرفاً، فعبَّر بالمسند ليشملَ ذلك كلَّه. «الفيشي» (ص٨٥).

(2) أي: بالإجماع وإن اختُلف في رافعهما على أقوال، والمشهور على الألسنة أن المبتدأ مرفوع بالابتِداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ. انظر: «حاشية الآلوسي» (١/ ٢٠٦-٢٠٧).

فالأول كقولك: «ما رجلٌ في الدار»، وكقوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]؛ فالمبتدأُ فيهما عام؛ لوقوعه في سِياق النفي والاستفهام، والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقولِه عليه الصلاة والسلام: «**خمسُ صلوات كتبَهُنَّ اللهُ في اليوم والليلة**»[1]؛ فالمبتدأ فيهما خاصٌّ؛ لكونه موصوفاً في الآية، ومضافاً في الحديث، وقد ذكر بعض[2] النُّحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صُوَراً[3]، وأنهاها بعض المتأخرين إلى نَيِّفٍ[4] وثلاثين موضعاً، وذكر بعضُهم[5] أنها كلَّها ترجع للخصوص والعموم، فليُتأمَّلْ[6] ذلك.

= المحكوم ولو بالنوع، فافهم ذلك وتمسَّكْ به.

فإنْ قلتَ: فإنَّ هذا الكلام يقتضي أن يجوز وقوع النكرة مبتدأً بغير مسوِّغ إذا تقدم خبرها عليها، سواءٌ أكان الخبر المتقدم مختصًّا أم لم يكن، كأن تقول: عند رجل كتابٌ، فهذا خبر متقدم غير مختص، وقد قال العلماء: إنه عند تقدم الخبر على المبتدأ النكرة يجب أن يكون الخبر مختصًّا، كأن تقولَ: عندي كتابٌ، أو عند محمد كتابٌ، فلم يَكن تقديم الحكم مُفيداً على إطلاق الكلام.

فالجوابُ عن ذلك: أنه ساغ وقوع الفاعل نكرة مطلقاً لأن الفعل الواجب التقدم إنما وُضع لِيُسنَد إلى غيره، فإذا نطقتَ بالفعل تَطَلَّع السامع إلى معرفة الاسم الذي يُسنَد إليه هذا الفعلُ، أمَّا الاسمُ فقد وُضع لِيَصِحَّ وقوعُه مسنَداً أو مسنَداً إليه، فإذا نطقتَ بِاسم لم يَدرِ السامع أَتُريد أن تُسنِد إليه غيرَه أم تُريد أن تُسنِده إلى غيره، فافترقَ وضعُ الفعل عن وضع الاسم، فاختلف الحكم لذلك.

---

(1) حديث صحيح أخرجه مالك (١/ ١٢٣)، وأحمد (٢٢٦٩٣) وغيرهما عن عبادة بن الصامت ﷺ. انظر: «صحيح الجامع الصغير وزياداته» (١/ ٦١٧).

(2) لفظ «بعض» ساقط من أغلب النُّسَخ المخطوطة.

(3) لم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصولَ الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواضعِ الفائدة فتتبعوها.

(4) النيف: ما زاد على العقد حتى يبلغ عقداً فوقه من العدد؛ وياؤه مشددة، وقد تخفف. «الفيشي» (ص٨٧). وانظر: «القاموس المحيط» (ن و ف).

(5) هو أبو حيان، قال في منظومته:

وكلُّ ما ذكرْتُ في التقسيمِ ... يَرجعُ لِلتخصيصِ والتَّعمِيمِ

(6) أمر بالتأمل لِما في رجوع كثير منها إلى النوعَين من الخفاء، فأوصى بالاعتناء بذلك؛ أو لاستبعاد رجوع كثير منها إلى ما ذكر. وجزمُه في المتن بما ذُكر يرجح الأول. انظر: «حاشية السجاعي» (ص٥٣)، و«حاشية يس على الفاكهي» (١/ ٢٥٨).

[روابط الخبر بالمبتدأ]

ص - وَالخَبَرُ جُمْلَةً لَها رَابِطٌ كـ «زيدٌ أَبُوهُ قائِمٌ»، و﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ و﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾، و«زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، إِلَّا في نَحْوِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

ش - أي: ويقع الخبر جملةً مرتبطة بالمبتدأ بِرابط من روابطَ أربعةٍ:

أحدها: الضمير[1]، وهو الأصل في الربط[2]، كقولك: «زيدٌ أبوهُ قائمٌ» فزيد: مبتدأ أول، وأبوه: مبتدأ ثانٍ، والهاء: مضاف إليه، وقائم: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأُ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابطُ بينهما الضمير.

الثاني: الإشارة[3]، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. فلباس: مبتدأ، والتقوى: مضاف إليه، وذلك: مبتدأ ثانٍ[4]، وخير: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابطُ بينهما الإشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظِه، نحو: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]؛ فالحاقة: مبتدأ أول، وما: مبتدأ ثانٍ، والحاقة: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما إعادةُ المبتدأ بلفظه.

الرابع: العُموم[5]، نحو: «زيدٌ نعمَ الرَّجُلُ» فزيد: مبتدأ، ونعم الرجل: جملة فعلية خبره، والرابطُ بينهما العموم، وذلك لأن «أل» في «الرجل» للعموم، وزيدٌ فَرْد من أفراده؛ فدخل في العموم؛ فحصل الرَّبْطُ.

---

(1) قد يكون الضمير مقدراً نحو: السمنُ منوان بدرهم، التقدير: منوان منه بدرهم. انظر: «شرح ابن عقيل» (٢٠٣/١).

(2) أي: لأنه موضوع لمثل هذا الغرض، ومِن ثم يُربط به مذكوراً ومحذوفاً.

(3) أي: إلى المبتدأ. «السجاعي» (ص٥٤).

(4) فإن جُعل تابعاً للباس على أنه بدل أو عطف بيان فالخبر مُفرد. «مجيب الندا» (ص٢١٨).

(5) تبع فيه جماعةً من النحاة، وذكره في «المغني» كالمتبرِّئ منه ثم قال: ويلزمهم أن يُجيزوا: «زيدٌ مات الناس»، و«عمرٌو كل الناس يموتون»، و«خالد لا رجلَ في الدار». «مجيب الندا» (ص٢١٩). وانظر: «المغني» (ص٦٥٠-٦٥١).

[جملة الخبر التي لا تحتاج إلى رابط]

وهذا كلُّه[1] إذا لم تكن الجملةُ نفسَ المبتدأ في المعنى؛ فإنْ كانت كذلك لم يُحْتَجْ إلى رابط، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾(١) فهو: مبتدأ، والله أحد: مبتدأ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهي مُرتبطة به؛ لأنها نفسُه في المعنى، لأن «هو» بمعنى الشَّأن، [والجملة هي نفسُ الشأن]، وكقوله ﷺ: «**أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَه إِلَّا الله**»[2].

[وقوعُ الخبر ظرفاً منصوباً]

ص - وَظَرْفاً مَنْصُوباً، نَحْوُ: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾، وَجارًّا وَمَجْرُوراً كَـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وَتَعَلُّقُهُما بِـ «مُسْتَقِرٌّ» أَوِ «اسْتَقَرَّ» مَحْذُوفَيْنِ.

ش - أي: ويقع الخبر ظَرفاً منصوباً، كقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وجارًّا ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

---

(١) الآية ١ من سورة الإخلاص (التوحيد - الصمد) وفي الآية إعرابانِ: أحدهما مبني على اعتبار «هو» ضميرَ القصة والشأن(*)، وهو الذي ذكر المؤلف الآية من أجل تقريره، وكأنه قيل: الشأن الذي نختلف فيه هو: الله أحد، والثاني: مبني على اعتبار «هو» ضميرَ غيبة راجعاً إلى مفهوم من بِساط الحديث الذي كان سبباً في نزول هذه الآية الكريمة؛ فإن المشركين طلبُوا إلى الرسول ﷺ أن يصفَ لهم ربَّه، فنزلت هذه السورة؛ فالضميرُ راجع إلى المطلوب معرفتُه، وكأنه قِيل: الذي تُريدون وصفَه: الله، وعلى هذا يكون «هو» ضميراً منفصلاً مبتدأ، و«الله» خبر المبتدأ، و«أحد» خبر ثانٍ، أو بدل من لفظ الجلالة، والخبر - على هذا الوجه - مفرَد، لا جملة.

---

(1) أي: ما سبق من ربط الجملة بأحد الروابط السابقة.

(2) جزء من حديث حسن أخرجه مالك في «الموطأ» مرسلاً (١/ ٢١٤). انظر: «صحيح الجامع الصغير وزياداته» (١/ ٢٤٨).

(*) المقصود بهذا الضمير ما يُقدَّم قبل الجملة في مواضع التفخيم كنايةً عنها، ويكون مفرداً دائماً لأن المقصود به الشأن والحديث، ويُختار تأنيثُه إذا كان في الجملة المفسِّرة له مؤنث غيرُ فضلة نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ لِقصد المطابقة، وحِينئذ يُسمى ضميرَ القصة، وإلا ذُكِّر وحينئذ يُسمى ضميرَ الشأن، وعليه فالجمعُ بين الاسمين كما فعل الشيخ رحمه الله فيه ما لا يَخفى.

وهما حينئذٍ متعلقان بمحذوفٍ وجوباً تقديرُه: مُسْتَقِرّ أو استقرَّ، والأول اختيارُ جمهور البصريين[1]، وحُجَّتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصلُ في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، والثاني اختيار الأخفش، والفارسي، والزمخشري، وحُجَّتهم أن المحذوفَ عاملٌ النصبَ في لفظِ الظرف ومحلّ الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً[1].

[الإخبار بالظرف الزماني عن العَرَض دون الجوهر]

ص - وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمانِ عَنِ الذَّاتِ، وَ«اللَّيْلَةَ الهِلَالُ» مُتَأَوَّلٌ.

ش - يَنقسم الظرف إلى: زمانيّ ومكانيّ، والمبتدأُ إلى: جَوْهَرٍ[2] كزيد وعمرو،

---

(١) قد اختلف ترجيحُ العلماء في هذا الموضوع؛ فذهب ابن مالك إلى ترجيح تقدير المتعلّق باسم فاعل، وذكر لترجيحِه أربعةَ أوجه:

الأول: أنه قد ورد في الشعر العربي ذِكر الخبر ظرفاً وذكر معه اسم الفاعل، نحو قول الشاعر:

لَـكَ الـعِـزُّ إِنْ مَـوْلَاكَ عَـزَّ وَإِنْ يَـهُـنْ ... فَـأَنْـتَ لَـدَى بُـحْـبُـوحَـةِ الـهُـونِ كَـائِـنُ

الثاني: أن هذا المتعلَّق خبر، والأصلُ في الخبر أن يكون مفرداً، واسم الفاعل مفرَد، فتقديرُه تقدير لِما هو الأصل، وهو أولى.

الثالث: أن تقديرَ اسم الفاعل مُغْنٍ عن تقديرِ آخر، أما تقدير الفعل فإنه مُفتقر لتقدير آخَر، وهذا مبني على سابِقه.

الرابع: أن تقدير اسم الفاعل قد يتعيَّن في بعض المواضع، كما إذا وقع بعد «أمَّا» نحو: «أمَّا مَعك فزيد».

ورجح الرضي كونَه فعلاً، وقد ذكر في ترجيحه وجوهاً منها ما ذكره الشارح من أنه عاملٌ والأصل في العمل للأفعال، ومنها أنه قد يتعيَّن تقدير الفعل كما في الصِّلة، فإن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، فتقديره في غيرها يكون مِن باب طَرد الباب على حالة واحدة.

قال ابن هشام في «مغني اللبيب»: والحقُّ عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسَب المعنى، وإن جهلت المعنى فقدِّرِ الوصف لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقةً في الحال. اهـ بتصرف.

---

(1) الذي في «مجيب الندا» (ص٢٢١) أنه قول طائفة، وأن اختيار أكثر البصريين هو الثاني، ويوافقه ما في «المغني» للمصنف (ص٥٨٤)، فليُحرَّر!

(2) الجوهر: ما يَقوم بنفسه، والعَرَض: ضده، فالمرادُ بِالجوهر هنا الذات، ويُعبر عنها بالجثة وبالعين. «الفيشي» (ص٩٠).

وعَرَضٍ، كالقيام والقُعود، فإن كان الظرف مكانيًا صحَّ الإخبار به عن الجوهَر والعَرَضِ، تقول: «زيدٌ أمامَكَ، والخيرُ أمامك»، وإن كان زمانيًا صحَّ الإخبارُ به عن العَرَضِ دون الجوهر[1]؛ تقول: «الصومُ اليَوْمَ»، ولا يجوز «زيدٌ اليَوْمَ»؛ فإنْ وُجِدَ في كلامهم ما ظاهِرُهُ ذلك وَجَبَ تأوِيلُهُ، كقولهم: «الليلَةَ الهِلَالُ»[2] فهذا على حذفِ مضاف، والتقدير: اللَّيلة طلوعُ الهلال[1].

---

(١) اعلم أن اسم الزمان لا يقع خبراً عن اسم الذات، ولا يقع صفةً له، ولا يكون حالاً منه، سواءٌ أكان اسمُ الزمان منصوباً على الظرفية أم كان مجروراً بـ «في»؛ فيكون في هاتين الحالتَين متعلقاً بمحذوف هو الخبر أو الصفة أو الحال، أم كان منصرفاً معرباً مرفوعاً على الخبرية أو منصوباً على الحالية أو تابعاً للموصوف. فاسمُ الزمان أعمُّ من الظرف الزماني؛ لأن اسم الظرف خاصٌّ بما يكون منصوباً على الظرفية.

(٢) وقد ورد من ذلك قولُ امرئ القيس بن حجر الكندي، وقد أُخبر بمقتل أبيه: اليومَ خمرٌ، وغداً أمر، يُريد: اليوم شربُ خمر، ومثله قولهم: الرُّطَبُ شهرَي ربيع، وقولهم: الوَرْدُ أيّار، يريدون: طلوعُ الرطب في شهري ربيع، وظهورُ الورد في أيار، وكذلك قولُ رجل من ضَبَّة، ويقال: القائل هو قيس بن حصين الحارثي:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ؟

وقول امرئ القيس أيضاً: اليوم قِحَافٌ، وغدا نِقَافٌ، والقحاف: جمع قِحْف، وهو إناء يُشرب فيه، والنِّقَافُ: أراد به الحرب وتحطيم الرؤوس، وهذا بمعنى كلامه الأول، وتقديرُه: اليوم شُرب قِحاف، وغداً تحطيمُ رؤوس في قتال.

واعلم أنَّ الأصل هو ألا يُخبَر باسم الزمان عن المبتدأ الدال على الذات، بِسبَب أن الشأن في الأسماء الدالة على الذوات أن يكون وجودُها مستمرًّا في جميع الأزمنة، فالإخبارُ عنها باسم الزمان الدال على حِصَّة مُعيَّنة منه يكون تخصيصاً للذات بالوجود في زمن خاصٍّ مع أن وجودَها حاصل في غير هذا الزمان مثلَ حصولها فيه، وهذا لا يَجوز؛ لأنه لا يُفِيد السامع شيئاً لم يكن يعلمه.

ثم اعلم أن المدارَ في تجويز ذلك الإخبارِ هو حصول فائدة لم يكن يعلمُها المخاطَب، وقد وضع العلماء ضابطاً لحصول الفائدة تيسيراً على المبتدِئين، وحاصلُ هذا الضابط أن يكون المبتدأ عامًّا - أي: دالًّا على متعدِّد - والخبر خاصًّا، نحو: «نحنُ في شهر رَبيع»، أو «نحن في زمانٍ طيب» أو «مبارك». =

---

(1) أي: فهو في الحقيقة مما أُخبر فيه باسم الزمان عن المعنى. وذهب جمعٌ منهم الرضي وابن مالك إلى أنه لا تأويلَ في نحو: الليلة الهلال؛ لأن الذات فيه أشبهت اسم المعنى في الحدوث وقتاً دون وقتٍ، فأفاد الإخبارُ عنه. انظر: «حاشية السجاعي» (ص٥٤).

[المبتدأ الذي له مرفوع ساد مسدَّ خبره]

ص - وَيُغْنِي عَنِ الخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمِدٍ عَلى اسْتِفْهامٍ أَوْ نَفْيٍ، نَحْوُ: «أَقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى؟»، و«مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ».

ش - إذا كان المبتدأ وصفاً معتمِداً على نفي أو استفهام، استَغْنَى بمرفوعِه عن الخبر، تقول: «أقائمٌ الزيدانِ؟»، و«ما قائم الزيدان»؛ فالزيدان: فاعل بالوصف[1]، والكلام مُستغنٍ عن الخبر؛ لأن الوصف هنا في تأويل الفعل، ألا ترى أن المعنى: أيقومُ الزيدانِ، وما يَقوم الزيدان؟ والفعلُ لا يصحُّ الإخبارُ عنه، فكذلك ما كان في مَوضعه. وإنما مثَّلْتُ بـ «قاطنٍ ومضروب» لِيُعلَمَ أنه لا فرقَ بين كون الوصف رافعاً للفاعل، أو للنائب عن الفاعل.

ومِن شواهد النفي قولُه: [الطويل]

٣٨- خَلِيلَيَّ مَا وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلى مَنْ أُقَاطِعُ[1]

= ومن هذا التعليل تَفهم السرَّ في جواز الإخبار باسمِ المكان عن اسم الذات وعن اسم المعنى، كما تَعلم السر في جوازِ الإخبار بالزَّمان عن المعنى.

(١) ٣٨- لم أقفْ لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به من المصنفين الأشموني (رقم ١٣٦)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٦٤)، وفي «[شرح] الشذور» (رقم ٨٤)، وشرحناه في كل هذه المواضع، وسيأتي للمؤلف الاستشهادُ بهذا البيت مرَّةً أخرى في هذا الكتاب في الكلام على إعمالِ اسم الفاعل.

اللغة: «وافٍ» اسم فاعل من الوفاء، وفعله وَفَى يَفِي، مثل: وَعَى يَعِي، مِنْ بَاب: ضَرَبَ يَضْرِبُ، والوفاء: أن تحافظَ على المودة فتكونَ صديقاً لأصدقاء صديقك، وحرباً على أعدائه، «أقاطع» فعل مضارع من المقاطعة، وهي الهجرُ.

المعنى: يقول لصديقَين له: إنكما إنْ لَمْ تكونا لي على من أهجره وأقطع حبلَ مَودَّته، فإنكما لا تكونان قد قُمتُما بما يستلزمه الوفاءُ بعهود المودَّة.

الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً والمكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وخليلي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، وأصله الأول: يا خليلانِ لي؛ فحُذفت النون للإضافة، ثم حُذفت اللام للتخفيف، ثم تغيَّر=

---

(1) ولا يجوز كونه مبتدأ والوصف قبله خبره لئلا يلزمَ الإخبار بالمفرد عن المثنى.

ومِن شواهد الاستفهام قولُه: [البسيط]

٣٩- أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا؟ إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا[1]

= حرفُ إعرابه؛ لأن المنادى إذا كان مضافاً نُصب، وهذا قبل الإضافة من نوعِ النكرة المقصودة، كما هو ظاهرُ إعرابه، «ما» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «واف» مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلُّصِ من التقاء الساكنين، «بعهدي» الباء حرف جر، وعهد: مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة(*)، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، «أنتما» ضمير منفصل فاعل بـ «واف» الذي وقع مبتدأ، وقد أغنى هذا الفاعلُ عن خبر المبتدأ، «إذا» ظرف لِما يُستقبل من الزمان خافضٌ لِشرطه منصوبٌ بجوابه، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «تكونا» فعل مضارع ناقص، مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمه حذف النون، وألفُ الاثنَين اسم «تكون» مبني على السكون في محل رفع، «لي» جار ومجرور متعلق بـ «تكون»، «على» حرف جر، «مَن» اسم موصول: مبني على السكون في محل جر بـ «على»، والجار والمجرور متعلّق بمحذوف خبر «تكون»، «أُقاطع» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملةُ من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول وهو «مَنْ»، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب بـ «أقاطع»، محذوف، والتقدير: على مَنْ أقاطعه، وجواب «إذا» محذوف يدلُّ عليه سابقُ الكلام، والتقدير: إذا لم تكونا لي على من أقاطِعُه فما وافٍ بعهدي أنتُما.

الشاهد فيه: قوله: «ما وافٍ أنتما»، حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله: «أنتما» عن خبر المبتدأ الذي هو قوله: «وافٍ»؛ لكون هذا المبتدأ وصفاً - أي: اسمَ فاعل - معتمداً على حرف النفي الذي هو «ما».

(١) ٣٩- وهذا الشاهد مما لم تتيسر لنا معرفة قائله، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم الأشموني (ش ١٣٤)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٦٥)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ٨٥)، وقد شرحناه في كل هذه المواضع، وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب إعمال اسم الفاعل من هذا الكتاب.

اللغة: «قاطن» اسم فاعلٍ فعلُهُ قَطَن - من باب قَعَد - إذا أقام، وتقول: قطن بالمكان يقطُن، إذا لم يفارقه، «ظَعَنَا» هو هنا بفتح الظاء والعين، وهو الارتحال ومفارقةُ الديار.

المعنى: يستفسر الشاعر عن قوم سلمى التي يحبها، أهم باقون في مكانهم أم نووا أن يرتحلوا عنه؟ ثم أخبر أنه لا يُطِيق الحياة بعد ارتحالهم.

الإعراب: «أقاطن» الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قاطن: مبتدأ =

(*) والجار والمجرور متعلق بـ «وافٍ».

[تعدُّد الخبر]

ص - وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الخَبَرُ، نَحْوُ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾.

ش - يَجوز أن يُخبَرَ عن المبتدأ بخبر واحدٍ، وهو الأصلُ، نحو: «زيدٌ قائمٌ»؛ أو بأكثرَ[1]، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤- ١٦]، وزعم بعضُهم[2] أنَّ الخبر لا يَجوز تعدُّدُه، وقَدَّرَ لِما عدا الخَبَر الأول في هذه الآية مبتدآت، أي: وهو الودُودُ، وهو ذُو العرش. وأجمعوا[3] على عدم التعدُّدِ

= مرفوع بالضمة الظاهرة، «قوم» فاعل بـ «قاطن»، سَدَّ مَسَدَّ خبر المبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وقوم مضاف و«سلمى» مضاف إليه، «أم» حرف عطف، «نووا» فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخِره المحذوف للتخلص من التقاء الساكنين، وقد منع من ظهور ذلك الفتح التعذر(*)، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، «ظعنًا» مفعول به لـ «نووا» منصوب بالفتحة الظاهرة، «إن» حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «يظعنوا» فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بـ «إنْ»، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، «فعجيب» الفاء واقعة في جواب الشرط، عجيب: خبر مقدم على مبتدئه، مرفوع بالضمة الظاهرة، «عيش» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و«من» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «قطنا» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود إلى الاسم الموصول، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو «مَنْ»، والعائد هو الضمير المستتر المرفوع على الفاعلية، وجملة الخبر المتقدم والمبتدأ المتأخر في محل جزم جواب الشرط الذي هو: «إن يظعنوا».

الشاهد فيه: قوله: «أقاطن قوم سلمى»، حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله: «قوم سلمى» عن خبر المبتدأ الذي هو قوله: «قاطن»؛ لِكون ذلك المبتدأ وصفاً؛ لأنه اسم فاعل، وقد اعتمد على حرف الاستفهام الذي هو الهمزة.

---

(1) أي: لأن الخبر حكمٌ، والحكم يَجوز تعدده كما في الصفات.

(2) هو ابن عصفور وكثير من المغاربة. «الآلوسي» (١/ ٢١٨).

(3) كأن في حكاية الإجماع تعريضاً بابن الناظم الذي خالف في ذلك، وردًا عليه، وبذلك صرَّح في «التوضيح». انظر: «الألوسي» (١/ ٢١٩)، و«أوضح المسالك» (١/ ٢٢٨-٢٣٠).

(*) التعذر في الواقع إنما منع ظهور الضمة المجانِسة لواو الجماعة لا الفتح؛ إذ الأصل قبل الإعلال: «نَوَوُوا» كما يقال: «نَصَروا وضَرَبُوا»، فافهمْ!

في مثل: «زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ»، وفي نحو: «الزيدانِ شاعرٌ وكاتبٌ»، وفي نحو: «هذا حلوٌ حامضٌ»؛ لأن ذلك كلَّه لا تعدُّدَ فيه في الحقيقة: أما الأولُ فلأن الأول خبرٌ، والثاني معطوف عليه، وأما الثاني فلأنَّ كل واحد من الشخصَين مخبَر عنه بخبر واحد، وأما الثالث فلأن الخبرَين في معنى الخبر الواحد؛ إذ المعنى: هذا مُزٌّ(١).

[تقدم الخبر على المبتدأ]

ص - وَقَدْ يَتَقَدَّمُ، نَحْوُ: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، و«أَيْنَ زَيْدٌ؟».

ش - قد يتقدَّم الخبر على المبتدأ: جوازاً، أو وجوباً.

[أولاً: جوازاً]

فالأول نحو: «في الدارِ زيدٌ»، وقولِه تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾ [القدر: ٥]، ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ﴾ [يس: ٢٧]. وإنما لم يُجعل المقدَّمُ في الآيتَين مبتدأ والمؤخر خبراً لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة.

---

(١) لإيضاح كلام الشارح وبيانه بياناً كاملاً نُنبهك إلى أن تعدد الخبر على ثلاثة أنواع:
الأول: أن يكون متعدداً في اللفظ والمعنى جميعاً، مع أنَّ المبتدأ غير متعدد، نحو: «زيد أديبٌ فقيهٌ حاسبٌ»، وعلامةُ هذا النوع أن يصح الاقتصار في الإخبار على واحد من الأخبار المتعددة، فتقول: «زيد أديب»، أو تقول: «زيد فقيه»، أو تقول: «زيد حاسب»، ويجوز في هذا النوع توسط حرف العطف بين الأخبار فتقول: «زيد أديبٌ وفقيهٌ وحاسب» بغير خلاف.
النوع الثاني: أن يتعدد لفظاً فقط، ويكون معنى الأخبار المتعددة معنى الخبر الواحد، نحو: «الرمان حلو حامض» ونحو: «عليٌّ أَعْسَرُ أَيْسَرُ» أي: يَعمل بِكِلتَا يَديه، ونحو قولك للأبلق: «هذا أسودُ أبيضُ»، وضابط هذا النوع أنه لا يجوز الاقتصار على واحد من الأخبار المذكورة، فلا يجوز أن تقول: «الرمان حلو»، ولا «الرمان حامض»، وكذا في الأمثلة الباقية، وهذا النوع لا يجوز توسيط حرف العطف بين الأخبار المتعددة [فيه]، فلا تقول: «الرمان حُلوٌ وحامضٌ»؛ لأن حرف العطف يدل على المغايرة، والفرض أنه جامع للوصفين، وليس المراد أن بعضَه حلو وبعضَه حامض.
النوع الثالث: أن يكون متعدداً والمبتدأ متعدد أيضاً؛ إمَّا حقيقةً، نحو: «بنوك كَاتب وشاعر وحاسب»، وإمَّا حُكماً، نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ﴾ [الحديد: ٢٠]، ويجب فيه أن يُوسّط حرف العطف بين الأخبار، كما ترى في الآية الكريمة.

[ثانياً: وجوباً]

والثاني[١] كقولك: «في الدارِ رجلٌ» و«أينَ زيدٌ»؟ وقولهم: «على التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً»، وإنما وجب في ذلك تقديمُه لأن تأخيره في المثال الأول يَقتضي التباسَ الخبر بالصفة؛ فإنَّ طَلَبَ النكرةِ الوصفَ لتختَصَّ به طلبٌ حَثيثٌ[1]، فالتزم تقديمه دفعاً[2] لهذا الوهم، وفي الثاني إخراجَ ما له صدرُ الكلام - وهو الاستفهام - عن صَدْرِيَّته، وفي الثالث عَودَ الضمير على متأخر لفظاً ورُتبة[3].

[حذفُ المبتدأ والخبر لِدليل]

ص - وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ المُبْتَدَإِ والخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ﴾ أيْ: عَلَيْكُمْ، أَنْتُمْ.

ش - قد يُحذف كل من المبتدأ والخبر لِدليل يدلُّ عليه.

فالأول نحوُ قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢] أي: هي النار، وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا﴾ [النور: ١] أي: هذه سورة.

والثاني كقوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد: ٣٥] أي: دائم، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٤٠] أي: أم اللهُ أعلم.

وقد اجتمع حذفُ كل منهما وبقاءُ الآخَر في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥]؛ فسلام: مبتدأ[4] حُذف خبره، أي: سلامٌ عليكم، وقومٌ: خبر حذف مبتدؤه، أي: أنتم قوم.

---

(١) ذكر المؤلف في هذا النوع ثلاثة أمثلة، وكل مثال يمثل ضابطاً؛ فضابطُ المثال الأول أن يكون الخبر غيرَ مفرد والمبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بها، وضابطُ المثال الثاني أن يكون الخبر اسم استفهام، وضابطُ المثال الثالث أن يكون المبتدأ مضافاً إلى ضمير يَعود على بعض الخبر؛ فيَجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ في كل مثال للسبب الذي ذكَره المؤلف.

---

(1) أي: شديد.

(2) بالدال، ويصح بالراء أيضاً كما وقع في نسخة مخطوطة.

(3) أي: وهو غير جائز على الصحيح، إلا في مواضعَ مُستثناةٍ ليس هذا منها.

(4) والمسوِّغ له الدعاء.

[مواضعُ حذفِ الخبر وجوباً]

ص - وَيَجِبُ حَذْفُ الخَبَرِ قَبْلَ جَوَابَيْ «لَوْلَا» وَالقَسَمِ الصَّرِيحِ، وَالحَالِ المُمْتَنِعِ كَوْنُهَا خَبَراً، وَبَعْدَ وَاوِ المُصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، وَ«لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ»، و«ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً»، وَ«كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ».

ش - يجب حذفُ الخبر(1) في أربعِ مسائل(2) (١):

إحداها: قبل جوابِ «لولا»(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، أي: لولا أنتم صَدَدْتُمُونَا عن الهدى؛ بدليل أنَّ بعده: ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم﴾ [سبأ: ٣٢].

---

(١) لم يتعرض المؤلف لمبحث حذف المبتدأ وجوباً كما تعرض لحذف الخبر وجوباً، ونحن نذكره لك في اختصار فنقول: يجب حذف المبتدأ في أربعة مواضع:
الأول: أن يُخبَرَ عنه بنعت لمجرد مدح، نحو: «الحمد لله الحميدُ» برفع الحميد، أو لمجرد ذم، نحو: «أعوذُ بالله من الشيطان الرجيمُ» برفع الرجيم.
الثاني: أن يكون الخبر مخصوصَ «نِعم» أو «بئس» مع كونه مؤخراً عنهما، نحو: «نعم الرجل زيد»، ونحو: «بِئست المرأةُ هندٌ»، فإذا أعربت «زيد، وهند» خبراً لم يَجز أن يذكر مُبتدؤه.
الثالث: أن يكون الخبر صريحاً في الدلالة على القسم، نحو: «في ذمتي لأفعلَنَّ».
الرابع: أن يكون الخبر مصدراً أُتِيَ به بدلاً من فعله، نحو قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ٨٣] أي: فأمري صبر جميل.

(٢) المراد «لولا» الامتناعية، وهي التي تدل على امتناع المذكور ثانياً بسببِ وجود المذكور أولاً؛ فإذا قُلتَ: «لولا عليٌّ لهلك عمر» فإن معنى هذا الكلام: امتنع هلاك عمر بسبب وجود علي، و«لولا» هذه تدخل على جملتين أُولاهما اسمية والثانية فعلية، فإذا دخلتْ على فِعلية فالفعل مقدر بمصدر يكون مبتدأ وخبره محذوف وجوباً أيضاً، وذلك كقول الشاعر:

لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ ... لَولَا حُدِدْتُ، ولا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

فقوله: «حددت» - ومعناه: «حرمت» - مقدر بمصدر: أي: لولا الحد، أي: الحرمان موجود.

---

(1) كان الأولى أن ينصَّ على وجوب حذف المبتدأ أيضاً، فإنه يجب حذفه في مواضع ... إلخ. «الآلوسي» (١/٢٢٣).

(2) أي: على المشهور، وقد قيل بحذفه في غير ذلك، لكنه لَمَّا لم يكن مشهوراً مع وجود الخلاف فيه تركه. «السجاعي» (ص٥٦-٥٧).

الثانية: قبل جواب القَسَم الصريح، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، أي: لعمرك يَميني، أو قَسَمِي، واحترزتُ بالصريح عن نحو: «عهدُ الله»؛ فإنه يُستعمل قَسَماً وغيرَه، تقول في القَسَم: «عهدُ الله لأفعلَنَّ»، وفي غيره: «عهدُ اللهِ يَجب الوفاءُ بِهِ»؛ فَلِذلك يجوز ذِكرُ الخبر، تقول: «عَلَيَّ عهدُ اللهِ».

الثالثة: قبل الحال التي يمتنع كونها خبراً عن المبتدأ[(١)]، كقولهم: «ضربي زيداً قائماً»، أصلُه: ضربي زيداً حاصلٌ إذا[(1)] كان قائماً[(2)]، فحاصلٌ: خبر، وإذا: ظرفٌ للخبر مضافٌ إلى «كان» التامة[(3)]، وفاعلُها مستتِر فيها، عائد على مفعول المصدَر، وقائماً: حال منه، وهذه الحال لا يَصحُّ كونُها خبراً عن هذا المبتدأ؛ فلا تقولُ: ضَرْبي قائمٌ؛ لأن الضرب لا يُوصَف بالقيام، وكذلك: «أَكْثَرُ شُرْبي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً»[(4)]، و«أخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً»، تقديرُه: حاصل إذا كان مَلتوتاً، أو

---

(١) فإنْ كان الحال صالحاً لأنْ يُخبر به عن المصدر، نحو أن تقول: «ضربي زيداً شديد»، وجب جعله خبراً ورفعه لذلك، ولا يجوز جعله حالاً، ونصبه في هذه الحالة شاذ، وورد منه قولُ العرب: «حُكْمُكَ مُسَمَّطاً» أي: ثابتاً، فإنَّ مُسَمَّطاً صالح لأن يخبر به عن المبتدأ، وقد نصبُوه على الحال شذوذاً، وخَرَّجوا عليه قولَ الزَّباء:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا؟ أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا؟

فقولها: «وئيدَا» حال سدت مسد الخبر مع صلاحيته للإخبار به، وذلك شاذّ، وعلماءُ الكوفة يجعلون «وئيداً» حالاً من الجمال، و«مشيها» فاعلاً مقدماً لـ «وئيد»، وهو غير مرتضًى عند أهل البصرة.

---

(1) أي: عند إرادة الاستقبال، و«إذ كان» عند إرادة المضي.

(2) قدَّره الأخفش: ضربه قائماً، قال المصنف في «المغني»: هو أولى من تقدير باقي البصريين لأنه قدَّر اثنَين وقدَّروا خمسة، ولأن التقدير من اللفظ أولى. «المغني» (ص٨٠٢).

(3) لم تُجعل كان ناقصة والمنصوب خبرَها لأمرين: الأول: التزام تنكير الحال؛ فإنهم لا يقولون: ضربي زيداً القائمَ، والثاني: وقوع الجملة الاسمية مقرونةً بالواو موضعَه كالحديث: «أقربُ ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجدٌ».

(4) السَّوِيق: طعام يُتخذ من الحِنطة والشعير، والملتوت: المبلول.

قائماً، وعلى ذلك فَقِسْ[١].

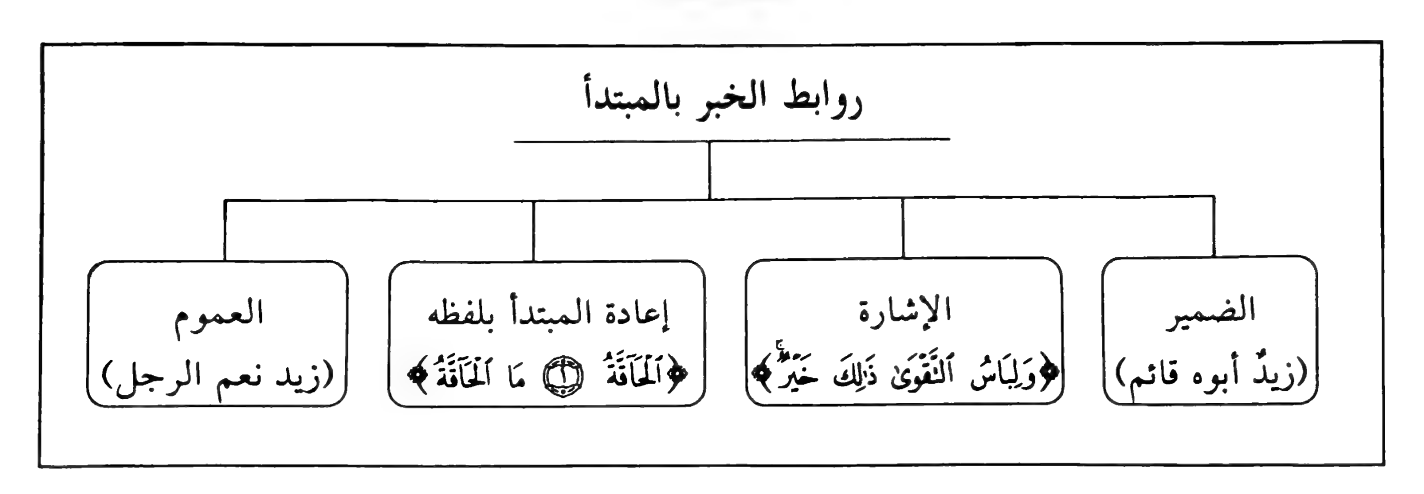
الرابعة: بعد واوِ المصاحبة الصريحة[1]؛ كقولهم: «كلُّ رجلٍ وَضَيْعَتُه»[2] أي: كل رجل مع ضيعتِهِ مَقرُونان؛ والذي دلَّ على الاقتران ما في الواو مِن معنى المعيَّة.

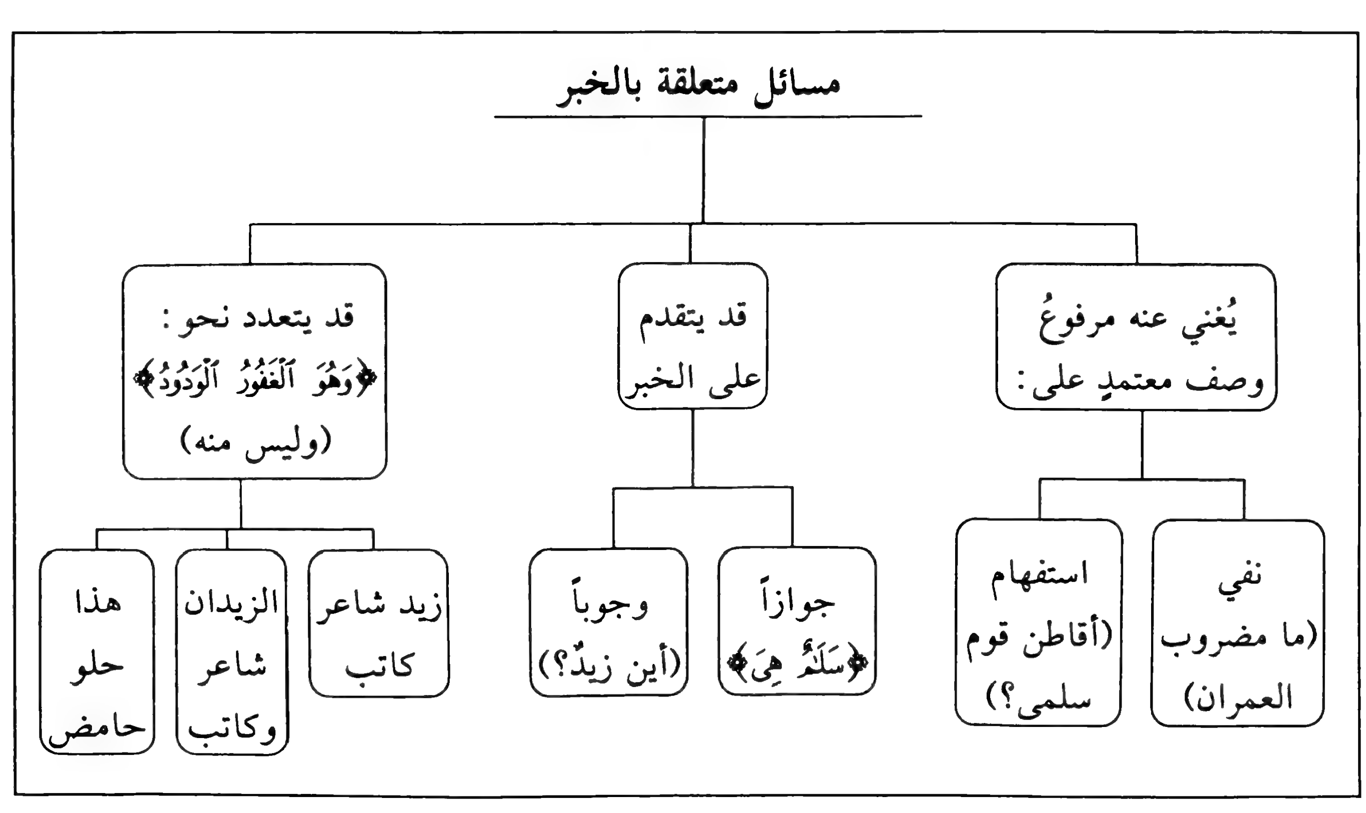
□ □ □ □

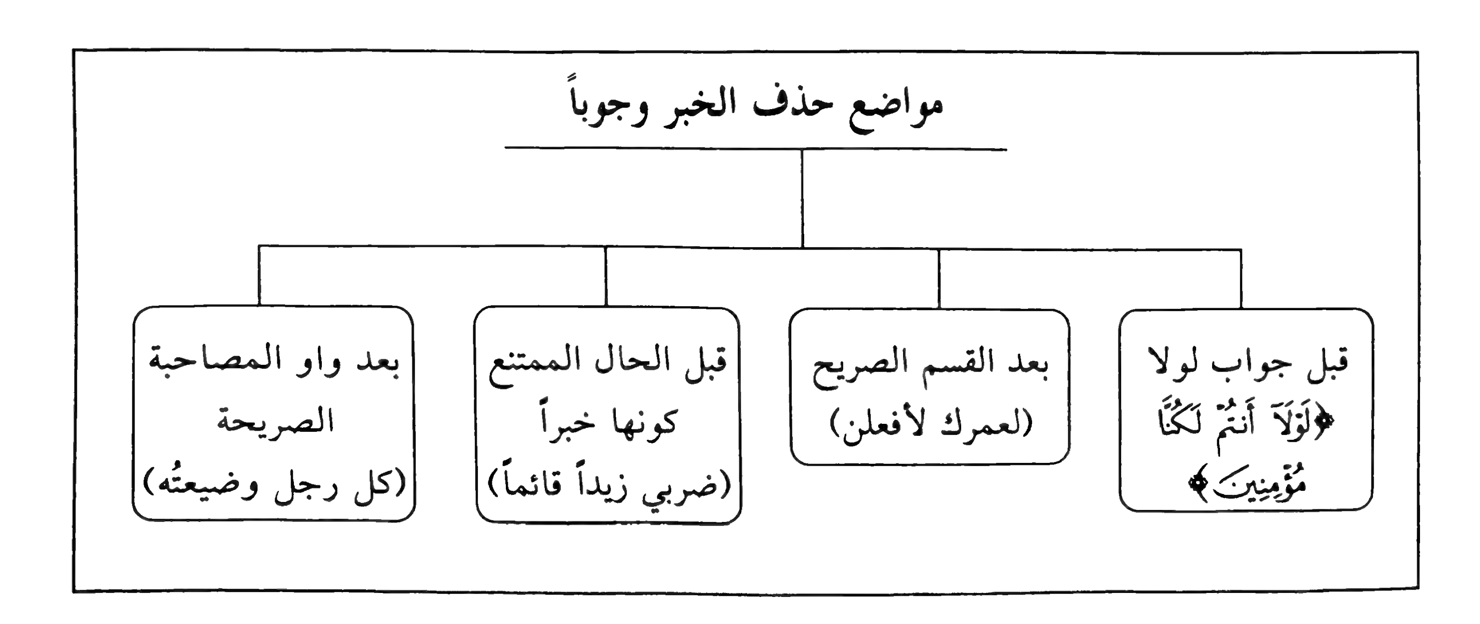
(١) ضابط هذه الحالة أن يكون المبتدأ مصدراً صريحاً كالمثال الأول، أو أفعلَ تفضيل مضافاً لمصدر صريح كالمثال الثاني، أو أفعلَ تفضيل مضافاً إلى مصدر مؤوَّل كالمثال الثالث، وبعد ذلك مفعول للمصدر، ثم اسم منصوب على الحالية بشرط ألا يصلحَ هذا الحال لأن يكون خبراً، ومعنى هذا أنَّ وصف المبتدأ به لا يَصح.

(1) أي: في معنى المصاحبة، بأن تكون نصًا في المعيَّة.

(2) الضيعة: الحِرفة، والأرض المُغِلّة، سُميت ضيعة لأن صاحبها يَضيع بتركها، أو لأنها تضيع بتركها.


روابط الخبر بالمبتدأ
الضمير
(زيدٌ أبوه قائم)
الإشارة
﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾
إعادة المبتدأ بلفظه
﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾
العموم
(زيد نعم الرجل)


مسائل متعلقة بالخبر
يُغني عنه مرفوعُ
وصف معتمدٍ على:
نفي
(ما مضروب
العمران)
استفهام
(أقاطن قوم
سلمى؟)
قد يتقدم
على الخبر
جوازاً
﴿سَلَٰمٌ هِيَ﴾
وجوباً
(أين زيدٌ؟)
قد يتعدد نحو :
﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾
(وليس منه)
زيد شاعر
كاتب
الزيدان
شاعر
وكاتب
هذا
حلو
حامض


مواضع حذف الخبر وجوباً
قبل جواب لولا
﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا
مُؤْمِنِينَ﴾
بعد القسم الصريح
(لعمرك لأفعلن)
قبل الحال الممتنع
كونها خبراً
(ضربي زيداً قائماً)
بعد واو المصاحبة
الصريحة
(كل رجل وضيعتُه)

[باب النواسخ: «كان» وأخواتها]

ص - بَابٌ: النَّواسِخُ لِحُكْمِ المُبْتَدَإِ والخَبَرِ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ»؛ فَيَرْفَعْنَ المُبْتَدَأَ اسْماً لَهُنَّ، وَيَنْصِبْنَ الخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾.

[تعريف النواسخ لُغةً واصطلاحاً]

ش - النواسخ: جمع ناسِخ، وهو في اللغة مِن النَّسخ بمعنى الإزالة؛ يُقال: نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ: إذا أزالته، وفي الاصطلاح: ما يَرفع حكمَ المبتدأ والخبر.

[أنواع النواسخ]

وهو ثلاثةُ أنواع: ما يَرفع المبتدأ ويَنصب الخبر، وهو «كان» وأخواتها[1]، وما يَنصب المبتدأ ويَرفع الخبر، وهو «إنَّ» وأخواتُها، وما يَنصبهما معاً، وهو «ظنَّ» وأخواتُها.

ويُسمى الأول مِن معمولَيْ باب «كان» اسماً وفاعلاً[2]، ويُسمى الثاني خبراً ومفعولاً، ويُسمى الأول من مَعمولي باب «إنَّ» اسماً، والثاني خبراً، ويُسمى الأول من مَعمولي باب «ظن» مَفعولاً أولاً، والثاني مفعولاً ثانياً.

---

(1) مثلها «كاد» وأخواتها، غير أنها تختص عن باب «كان» بوجوبِ كونِ خبرها جملةً فِعلُها مضارع، وسببُ إسقاط المصنف لهذا الباب - مع مَسِيس الحاجة إليه - غيرُ ظاهر، ولا سِيَّما أنه ذكر أبواباً أخرى أكثرَ تعقيداً وأقلَّ فائدة، ككلامِه على ترخيمِ المنادى وأحكامِ المستغاث والمندوبِ.

(2) أي: اسماً حقيقةً وفاعلاً مجازاً، وكذا يُقال فيما بعده. «الفيشي» (ص٩٤).

[«كان» وأخواتها وشروطُ عملِها]

والكلامُ الآن في باب «كان»، وألفاظُه ثلاثَ عشرةَ لفظةً[(١)]، وهي على ثلاثة أقسام: ما يَرفع المبتدأ وينصب الخبر بِلا شرط وهي ثمانية: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس؛ وما يعمل هذا العملَ بشرطٍ أن يتقدم عليه

(١) ويلحق بهذه الأفعال الثلاثة عشر سبعة أفعال(*) أخرى وردت بمعنى صار، وهي: آضَ، ورجع، وعاد، واستحال، وحار، وراح، وتحوَّل، وسيذكر المؤلف بعد قليل أنَّ خمسة من الأفعال الثلاثة عشر تأتي بهذا المعنى.

فأما «آض» فنحوُ قول الراجز:

رَبَّـيْـتُـهُ حَـتَّـى إذَا تَـمَـعْـدَدَا ... وَآضَ نَـهْـداً كـالـحِـصَـانِ أجْـرَدَا

وأما «رجع» فنحو قول الشاعر:

يَـمُـرُّونَ بِـالـدَّهْـنَـا خِـفَـافاً عِـيَـابُـهُـمْ ... وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ

وأما «عاد» فنحو قول الشاعر:

وكـانَ مُـضِـلِّـي مـنْ هُـدِيـتُ بِـرُشْـدِهِ ... فَـلِـلّـهِ مُـغْـوٍ عَـادَ بِـالـرُّشْـدِ آمِـرَا

وأما «استحال» فنحو قول الشاعر:

إنَّ الـعَـدَاوَةَ تَـسْـتَـحِـيـلُ مَـوَدَّةً ... بِـتَـدَارُكِ الـهَـفَـوَاتِ بِـالـحَـسَـنَـاتِ

وأما «حار» فنحو قول لبيد:

وَمَـا الـمَـرْءُ إلَّا كَـالـشِّـهَـابِ وَضَـوْئِـهِ ... يَـحُـورُ رَمَـاداً بَـعْـدَ إذْ هُـوَ سَـاطِـعُ

وأما «راح» فنحو قولك: «راح عبد الله منطلقاً»، ومنه الحديث: «لو توكلتم على الله حق توكُّلِه لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً وتروح(**) بِطاناً». =

(*) أوصلها بعضُهم إلى عشرة، ونظمها الخضري في قوله:

بِـمَـعْـنَـى صـارَ فـي الأفْـعـالِ عَـشـرٌ ... تَـحَـوَّلَ آضَ عـادَ ارْجِـعْ لِـتَـغْـنَـمْ

وراحَ غَـدَا اسْـتَـحـالَ ارْتَـدَّ فـاقْـعُـدْ ... وحـارَ فَـهـاكَـهـا واللهُ أعْـلَـمْ

مثالُ «ارتد» قوله تعالى: ﴿أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾، ومثالُ «قعد» قول العرب: أرهف شفرتَه حتى قعدتْ كأنها حَربةٌ. وأما «غدا» فقد جاء في «شرح التسهيل» ما نصُّه: وألحق قومٌ بأفعال هذا الباب غدا وراحَ، وقد يُستشهد على ذلك بقول ابن مسعود ﷺ: «اُغْدُ عالماً أو متعلماً، ولا تكن إمَّعة»، وبقول النبي ﷺ: «لو توكلتم على الله حقَّ توكُّلِه لرزقكم كما تُرزق الطير؛ تغدو خماصاً وتروح بِطاناً»، والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حالٌ؛ إذ لا يوجَد إلا نكرة. اهـ «شرح التسهيل» (١/ ٣٤٨).

(**) الظاهر أن الفعل تام بمعنى تَرجِع في الرَّواح أي: المساء. «حاشية الصبان» (١/ ٣٦٢). وانظر التعليق السابق.

نفيٌ أو شبهُه[1]، وهو أربعةٌ: زَال، وبَرِح، وفَتِئَ، وانْفَكَّ؛ فالنفيُ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، و﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وشبهُه هو النهي والدعاء؛ فالأولُ كقوله: [الخفيف]

٤٠- صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ(١)

= وأما «تحول» فنحو قول الشاعر وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي:

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وفي «آض، وعاد» خلاف بين النحويين، وسيأتي لهذا الكلام بَقِيَّة.

(١) ٤٠- لم أجد أحداً استشهد بهذا البيت فنسبه إلى قائل معين، وممن استشهد به من المؤلفين الأشموني (رقم ١٧٢)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٨١)، وابن عقيل (رقم ٦١).

اللغة: «شَمِّرْ» فعل أمر من التشمير، وهو هنا الجد في الأمر والتهيؤ له، وكأنه يريد الجد في العبادة والعمل للآخرة؛ لأنه هو الذي يتلاءم مع ما بعده، «لا تزل ذاكر الموت» أي: استمرَّ على ذكره؛ لأن ذلك يدعوك إلى ترك الملاذِّ، «نسيانه ضلال» أي: داعٍ إلى الضلال ومُوقِع فيه، «مبين» ظاهر واضح.

المعنى: يأمر صاحبه بأن يجتهد في العبادة ولا يقصر فيها، وينهاه عن ترك تذكر الموت، ويُعلِّل ذلك بأن نسيانه ضلال واضح؛ لأنه يدعو إلى محبة الدنيا والانغماس في شهواتها.

الإعراب: «صاح» منادى مرخم بحرف نداء محذوف، وأصله: يا صاحبي، «شَمِّر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديرُه: أنت، «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف نهي، «تزل» فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مجزوم بـ«لا» الناهية، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «ذاكرَ» خبر «تزل»، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وذاكر مضاف و«الموت» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونسيان مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، «ضلال» خبر المبتدأ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، «مبين» نعت لـ«ضلال»، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله: «لا تزل ذاكر الموت»، حيث رفع بـ«تزل» الاسمَ الذي هو الضمير المستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، ونصب به الخبر الذي هو قوله: «ذاكر الموت» لكونه فعلاً مضارعاً منصرفاً من «زال» الناقصة، وقد سبق بحرف النهي الذي هو أخو النفي.

(1) إنما اشتُرِط فيها ذلك لأن القصد بالجملة الإثبات، وهذه الأفعال معناها نفيٌ، فإذا نُفيت انقلبت إثباتاً.

والثاني كقوله: [الطويل]

٤١- أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دارَ مَيَّ عَلَى البِلَى ... وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكَ القَطْرُ[1]

---

(١) ٤١- هذا البيت من كلام ذي الرمة، واسمه غيلان بن عقبة، وقد أنشده جماعة من المؤلفين منهم ابن عقيل (رقم ٦٢)، والأشموني (رقم ١١)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٨٢)، وقد شرحناه في هذه المواضع من الكتب المذكورة كلها.

اللغة: «البلى» هو بكسر الباء وفتح اللام، وتقول: بَلِيَ الثوبُ يَبْلَى بِلًى، عَلَى وزن رَضِيَ يَرْضَى رِضًى، إذا رَثَّ جديده، «مُنْهَلًّا» اسم فاعل من قولك: انهلَّ المطرُ: إذا انسكب وانصب، «جرعائك» الجرعاء - بفتح الجيم وسكون الراء - رملة مستوية لا تُنبت شيئاً، «القطر» بفتح فسكون: المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيبته «مَيّ» بأنْ تسلم من عوادي الزمان، وبأن يدوم نزول المطر عليها؛ لأنَّ في المطر حياة الأرض والنبات، ومراده أن تظل عامرة آهلة بأهلها؛ لأنهم ما كانوا يقيمون إلا في الأماكن المعشبة، فكأنه يدعو لحبيبته وقومها بأنْ يدوم بقاؤهم في هذه الدار التي ألفها واعتاد زيارتهم فيها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه، «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: يا هذه، مثلاً، «اسلمي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع، «يا» حرف نداء، دار: منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف و«ميّ» مضاف إليه[*]، «على البلى» جار ومجرور متعلق بـ«اسلمي»، «ولا» الواو حرف عطف، ولا: حرف دعاء، «زال» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «منهلًّا» خبر «زال» تقدم على اسمه، «بجرعائك» الباء حرف جر، جرعاء: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وجرعاء مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله: «منهلًّا»، وذلك لأن الوصفَ كالفِعل يتعلق به الظرف وشبهه، «القطر» اسم «زال» تأخر عن الخبر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأصل نظام الكلام: ولا زال القطر منهلًّا بجرعائك.

الشاهد فيه: قوله: «ولا زال منهلًّا بجرعائك القطر»، حيث أعمل «زال» في الاسم فرفعه بها، وفي الخبر فنصبه؛ لأنها فعل ماض ناقص، يَعمل عملَ «كان»، وقد تقدم عليه حرف دال على الدعاء وهو «لا»، والدعاء شبيه بالنفي. وفي البيت أيضاً دليل على جواز تقدم خبر هذا الفعل على اسمه؛ فيكون الخبر متوسطاً بين الفعل واسمه، كما تبيَّن في الإعراب، وسيأتي ذلك قريباً.

واعلم أنه ربما حُذف حرفي النفي من اللفظ، وهو مراد ومقدَّر، اعتماداً على فهم السامع، مع ما =

(*) أي: مجرور وعلامة جره الفتحة نيابةً عن الكسرة على أنه غير منصرف للعلمية والتأنيث، أو علامةُ جره الكسرة الظاهرة على أنه منصرف؛ لِما يأتي في باب الممنوع من الصرف.

وما يَعمله بشرطِ أن يتقدم عليه «ما» المصدريةُ الظرفية، وهو: دامَ، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مُدةَ دوامي حيًّا، وسُميت «ما» هذه مصدرية؛ لأنها تُقدر بالمصدر، وهو الدوام، وظرفيةً؛ لأنها تُقدر بالظرف، وهو المدَّة.

[جواز توسط خبرها]

ص - وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الخَبَرُ، نَحْوُ:

فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

ش - يَجوز في هذا الباب أن يتوسَّطَ الخبرُ بين الاسم والفعل، كما يَجوز في باب الفاعل أن يتقدَّم المفعولُ على الفاعل، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢]، وقرأ حمزةُ وحفصٌ[1]: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٧] بنصبِ «البرّ»، وقال الشاعر: [الطويل]

٤٢- سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[1]

= استقر في خصوص هذه الأفعال الأربعة من أنها لا تكون ناقصةً رافعةً للاسم ناصبةً للخبر إلا حين يتقدم عليها النفي أو شبهه، ومن حذف حرف النفي قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، التقدير: تالله لا تفتأ تذكر، وكذلك قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

التقدير: يمين الله لا أبرح قاعداً.

(١) ٤٢- هذا البيتُ من كلام السموأل بن عادياء اليهودي، وهو شاعر من شعراء الجاهلية يُضرَب به المثل في الوفاء، وقد أنشد هذا البيت جماعةٌ من شراح «الألفية»، منهم ابن عقيل (رقم ٦٥)، والأشموني (رقم ١٣٤).

اللغة: «سَلِي» فعل أمر من السؤال، «سواء» معناه هنا: مُستو.

المعنى: يقول: إن كنت تجهلين قدرنا فاسألي الناس عنا وعن الذين تقارنينهم بنا، فإذا سألتِ عرفتِ، وذلك لأن العالم والجاهل لا يستويان.

الإعراب: «سلي» فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله، مبني على السكون=

---

(1) تقدمت ترجمتهما. انظر: (ص ١٦٣).

وقال الآخَر: [البسيط]

٤٣- لا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَـذَّاتُـهُ بِـادِّكَـارِ الـمَـوْتِ وَالـهَـرَمِ(١)

= في محل رفع، «إنْ» حرف شرط جازم، «جَهِلت» جهل: فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح المقدر في محل جزم بـ«إن»، والتاء ضمير المخاطبة فاعل، مبني على الكسر في محل رفع، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إنْ جهلتِ فاسألي، «الناس» مفعول به لـ«سلي»، «عنَّا» جار ومجرور متعلق بـ«سلي»، «وعنهم» الواو حرف عطف، عنهم: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، «فليس» الفاء حرف دال على التعليل، ليس: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، «سواء» خبر «ليس» تقدم على اسمه، «عالم» اسم «ليس» تأخر عن خبره، «وجهول» الواو حرف عطف، وجهول: معطوف على «عالم»، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخِره.

الشاهد فيه: قوله: «ليس سواءً عالم وجهول»، حيث قدم خبر «ليس» وهو قوله: «سواء» على اسمه وهو قوله: «عالم»؛ فدل على أن هذا التقدم جائز، خلافاً لِمَن منع منه كابن درستويه، ومما يدل عليه قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ بنصب «البر» على أنه خبر «ليس» تقدم على اسمه، واسمه هو المصدر المنسبك مِنْ «أن» وما دخلت عليه، والتقدير: ليس توليتكم وجوهكم قبل المشرق والمغرب البر، وقد ذكر المؤلف هذه الآية لِما أوضحناه، ومن أدلة ذلك الشاهد السابق (رقم ٤١) وقد بينا ذلك في شرحه.

(١) ٤٣- هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٦٦)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٨٦)، والأشموني (رقم ١٨٥)، وشرحناه في كل المواضع التي ذكرناها.

اللغة: «ادّكار» أي: تذكر، وأصله: اذتكار، ثم قُلبت التاء دالاً، فصار: اذدكار، ثم قلبت الذال المعجمة دالاً مهملة فصار: اددكار، ثم أدغمت الدال في الدال، ويجوز أن تقول: اذّكار ـ بذال معجمة مشددة ـ على أنْ تعكس في القلب، فتقلب الدال ذالاً، ثم تدغم الذال في الذال، «الهرم» الشيخوخة وكِبَر السن.

المعنى: إن الإنسان لا يهنأ بالُه، ولا تستريح خواطره، ولا يَطِيب له العيش إذا كان كثيرَ التذكر للموت وما يُصيبه من الكبر والضعف.

الإعراب: «لا» نافية للجنس تعمل عمل «إنَّ»، «طِيب» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب، «للعيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا»(*)، «ما» مصدرية ظرفية(**)، «دامت» دام: فعل ماض ناقص، مبني على الفتح لا محل له، والتاء علامة على تأنيث المسنَد إليه، «مُنغّصة» خبر =

(*) ويجوز أن يكون متعلقاً بصفةٍ لاسمها، والخبر محذوف.

(**) وتعلُّقها بالكون المنفي.

وعن ابن دُرُسْتُوَيْهِ[1] أنه منع تقديم خبر «ليس»[2]، ومنعَ ابنُ مُعْطِ[3] في «أَلْفِيَّتِه»[١]

= «دام» مقدم على اسمه، منصوب بالفتحة الظاهرة، «لذاته» لذات: اسم «دام» مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة، ولذات مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى العيش مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، «بادكار» الباء حرف جر، ادّكار: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بـ[«منغصة»](*)، وادكار مضاف و«الموت» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، «والهرم» الواو حرف عطف، الهرم: معطوف على الموت، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ما دامت مُنغَّصة لذاته» حيث تقدم خبر «دام» وهو قوله: «منغصة» على اسمها، وهو قوله: «لذاته»؛ فتوسط الخبر بين الفعل العامل عملَ «كان» والاسم، وهذا البيت يَرُدُّ على ابن مُعطِ الذي ذهب إلى أن خبر «دام» لا يجوز أن يتوسط بينها وبين الاسم، وفي البيت وُجوهٌ أخرى من الإعراب والتخريج(**) لا تَلِيق بهذه اللمحات الوجيزة.

(١) قال ابن مُعطِ في «ألفيته»:

وَلا يَــجُــوزُ أَنْ تُــقَــدِّمَ الــخَــبَــرْ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ، وَجَازَ في الأُخَرْ

(1) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه، ابن المرزبان النحوي أبو محمد، من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد، صحب المبرد وكان جيد التصنيف، شديدَ الانتصار للبصريين في النحو واللغة، صنَّف «الإرشاد في النحو»، و«شرح الفصيح» و«أخبار النحويين» وغير ذلك. توفي سنة ٣٤٧ هـ. «الأعلام» (٤/ ٧٦)، و«البغية» (٢/ ٣٦).

(2) أي: على اسمها، وكذا يقال في تقديم خبر «دام» الآتي.

(3) هو يحيى بن معطِ أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي، كان إماماً مبرزاً في العربية، قرأ على الجزولي، وأقرأ النحو مدةً بدمشق، ثم بمصر، كان يحفظ كثيراً، فمِن جملة محفوظاته كتاب «صحاح الجوهري»، له: «الدرة الألفية في النحو»، و«الفصول الخمسون»، وأرجوزة في القراءات السبع، وغير ذلك. توفي سنة ٦٢٨ هـ. «الأعلام» (٨/ ١٥٥)، و«البغية» (٢/ ٣٤٤).

(*) في الأصل: «بادكار»، وهو سهو.

(**) منها أن: اسم دام ضمير مستتر تقديره: هي يعود على العيش مُؤَوَّلاً بالحياة، ومنغصة: خبرها، ولذاته: نائب عن فاعل منغصة، فلا شاهد فيه حينئذ. ومنها: أن يكون البيت من التنازع، وأعمل الثاني وهو منغصة وأضمر في الأول وهو دامت، وهذا أقوى من الإعرابين السابقين، بل يلزم على إعراب المحقق الفصلُ بين منغصة ومعموله وهو بادكار بأجنبي وهو لذاته، وعلى كل فإذا ورد الاحتمال بطَل الاستدلال، فالأولى الاستشهاد على ذلك بقول الشاعر: ما دام حافظَ سري . . . البيت، وسيُنشده المحقق قريباً.
انظر: «حاشية الفيشي» (ص٩٦-٩٧)، و«شرح شواهد ابن عقيل» للجرجاوي (ص٤٢).

تقديمَ خبر «دامَ»، وهما محجوجان بما ذكرنا مِن الشواهد وغيرها[١].

[تقديم خبرها]

ص - وَقَدْ يَتَقَدَّمُ [الخَبَرُ][1]، إِلَّا خَبَرَ «دامَ وَلَيْسَ».

ش - للخبر ثلاثةُ أحوال:

أحدها: التأخيرُ عن الفعل واسمِه، وهو الأصلُ، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

الثاني: التوسط بين الفعل واسمِه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقد تقدم شرحُ ذلك[٢].

---

(١) مما ورد من شواهد توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها الشاهد رقم ٤١ السابق، وقد أشرنا لذلك في شرحه وفيما بعده، وقول حسان بن ثابت الأنصاري:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

فمزاجها: خبر يكون، وعسل: اسم يكون، وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه.

ومثله قول ابن أحمر:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمطِيُّ كَأَنَّهَا ... قَطَا الحزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا

ففراخاً: خبر كانت، وبيوضها: اسمها؛ وقد توسط الخبر بين الفعل واسمه، وكانت في هذا البيت بمعنى صارت، يريد أن بيض هذه القطاة قد صار فراخاً، وسيبين المؤلف قريباً أنها تكون بهذا المعنى.

ومما تقدم فيه خبر «دام» قول الشاعر:

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ ... فَهْوَ الَّذي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِباً أَبَدَا

فقوله: «حافظ سري» خبر دام تقدم على اسمه الذي هو قوله: «من وثقت به».

وإنما استشهد المؤلف بالبيتين ٤٢، ٤٣ ليرد بالأول على ابن درستويه، وبالثاني على ابن معط، والرد عليهما ردٌّ على الذين أطلقوا المنع.

(٢) مما يتعلق بتوسط خبر هذه الأفعال بينها وبين أسمائها أَنْ نُبيِّنَ لك أَنَّ التوسط المذكور على ثلاثة أنواع: =

---

(1) وُجدتْ هذه اللفظة في نسخة مخطوطة مُقحَمةً بين الأسطر في هذا الموضع، والظاهر أنها زيادة على المتن لمجرد الإيضاح، ومِن ثَمَّ جعلها المحقق بين معقوفَين كما ترى.

والثالث: التقدم على الفعلِ واسمه، كقولك: «عالماً كان زيدٌ»[(1)]، والدليل على ذلك قولُه تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبا: ٤٠]، فإياكم: مفعول يَعبدون، وقد تقدم على «كان»، وتقدُّمُ المعمول[(2)] يُؤْذِنُ بجوازِ تقدم العامل[(1)].

ويَمتنع ذلك في خبرِ «ليس»، و«دام».

= النوع الأول: أن يكون التوسط جائزاً، كالآية الكريمة، وكبيت السموأل السابق (ش رقم ٤٢).

النوع الثاني: أن يكون التوسط واجباً، كما إذا اتصل الاسم بضمير يعود على بعض الخبر، وكان مع الفعل ما يمنع التقدم عليه، نحو: «أحب أن يكون مع زيد أخوه»؛ فإن الخبر لو تأخر لعا[د] الضمير في «أخوه» على متأخر لفظاً ورُتبةً، وهو لا يجوز إجماعاً. ثم لا يجوز في هذا المثا[ل] ونحوه أن يتقدم الخبر على الفعل؛ لأن الفعل مقترنٌ بـ «أن» المصدرية، وهي لا يتقدم عليه[ا] معمول معمولها.

الثالث: أن يكون التوسط ممتنعاً، وذلك كما إذا كان الخبر محصوراً فيه نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمۡ عِندَ ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ﴾ [الأنفال: ٣٥].

(١) وتقديم الخبر على الفعل واسمه جميعاً على ثلاثة أقسام أيضاً:

القسم الأول: أن يكون التقديم جائزاً كالمثال الذي ذكره المؤلف، وكالآية الكريمة التي تلاها.

القسم الثاني: أن يكون تقديمه واجباً، وذلك كأن يكون الخبر مما له الصدارة كأسماء الاستفهام نحو: «كيف كان زيد؟»، وأسماء الشرط نحو: «أينما يكنْ زيدٌ أكنْ».

النوع الثالث: أن يكون التقديم ممتنعاً، وذلك في الموضع الذي يجب فيه توسيط الخبر، وقد بيناه فيما مر قريباً.

(٢) وذلك لأن الأصل أن يقع العامل قبل المعمول، فإذا وقع المعمول في مكان ما علمنا أن هذا المكان هو مكان العامل، والعامل هنا هو «يعبدون»، والمعمول هو «إياكم»، وجملة «يعبدون» خبر «كان».

---

(1) أي: مطلقاً كما أطلقه جماعةٌ من البصريين، أو غالباً كما قيَّده بذلك ابن مالك في «شرح الكافية»، واحترز بذلك عن نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾، ونحو: زيداً لم أضربْ، وعمراً لن أضربَ، وحينئذٍ يكون الأولى الاستشهاد ببيتِ العروض وهو قولُه:

اعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ شَاهِداً مَا كُنْتُ أو غَائِبَا

[امتناع تقدم خبر «دام»]

فأما امتناعُهُ في خبرِ «دام» فبالاتفاق؛ لأنك إذا قلتَ: «لا أصحَبُكَ ما دام زيدٌ صديقَكَ»، ثم قدَّمتَ الخبر على «ما دام» لزم مِن ذلك تقديمُ معمولِ الصلة على الموصول؛ لأن «ما» هذه موصول حَرْفِيٌّ يُقَدَّرُ بالمصدر كما قدَّمناه، وإنْ قدَّمتَه على «دام» دونَ «ما» لَزمَ الفصلُ بين الموصول الحرفيِّ وصِلته، وذلك لا يجوز[1]؛ لا تقول: «عَجبتُ ممَّا زيداً تَصْحَبُ»، وإنما يَجوز ذلك في الموصول الاسمي، غير الألف واللام؛ تقول: «جاءني الذي زيداً ضَرَبَ»، ولا يجوز في نحو: «جاء الضاربُ زيداً» أن تُقَدِّمَ «زيداً» على «ضاربٍ».

[امتناع تقدم خبر «ليس»]

وأمَّا امتناعُ ذلك في خبر «ليس» فهو اختيارُ الكوفيين، والمبرد، وابنِ السراج، وهو الصحيح؛ لأنه لم يُسمع مثلُ: «ذاهباً لستُ»، ولأنها فعل جامد، فأشبهتْ «عَسَى»، وخبرُها لا يتقدم باتِّفاق؛ وذهب الفارسي وابنُ جني[2] إلى الجواز، مستدِلِّين بقوله تعالى[3]: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، وذلك لأن «يَوْم» مُتَعلِّق بـ «مصروفاً»، وقد تقدم على «ليس»، وتقدُّمُ المعمول يُؤذِن بجواز تقدُّمِ العامل، والجوابُ أنهم توسَّعُوا في الظروفِ ما لم يتوسَّعوا في غيرها[4]؛ ونُقِلَ عن سيبويه القولُ بالجواز، والقولُ بالمنع.

---

(1) أي: على الصحيح عند المؤلف، وجوَّز كثيرون الفصلَ إذا كان الحرف غيرَ عامل بخلاف العاملِ كـ «أن» المصدرية، فلا يُفصل من الصلة لِشدة تعلقه بها؛ لأنه يطلبها للوصل بها وللعمل فيها، وغيرُ العامل يَطلبها للوصل فقط، ومِن ثَمَّ جوَّز بعضُهم تقديم خبر «دامَ» عليها، قال ابن عقيل: والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها . . . إلخ، ومِمَّن نقل الخلافَ في هذه المسألة ابن قاسم الغزي في «شرح الألفية»، ومِن ثَمَّ يظهر أن قول الشارح سابقاً: «فأمَّا امتناعُه في خبر دام فبالاتفاق» غيرُ مُحرَّر.

(2) أي: وغيرهما كابن بَرْهان والزمخشري والشلَوبين وغيرهم.

(3) لم يَرد في لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنما الواردُ ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كالآية الكريمة، ومِن ثم استشهد المُجيز بها دون غيرها.

(4) هذا أحدُ الأجوبة عن الاستشهاد بالآية الكريمة وأسهلُها.

[ما يُستعمل من أفعالِ هذا الباب بمعنى صار]

ص - وَتَخْتَصُّ الخَمْسَةُ الأُوَلُ بِمُرَادَفَةِ «صارَ».

ش - يَجوز في «كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلَّ» أن تُستعملَ بمعنى صار، كقوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝٥ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٥-٧]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، وقال الشاعر: [البسيط]

٤٤- أَمْسَتْ خَلاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ[1]

---

(١) ٤٤- هذا البيت من كلام النابغة الذبياني، وقد استشهد به الأشموني (رقم ١٨٠)، وشرحناه هناك شرحاً وافياً.

اللغة: «أمست خلاء» يروى في مكانه: «أضحت خلاء»، وتقديره: أمستْ ذاتَ خلاء(*) والخلاء: الفراغ، وقوله: «وأمسى أهلها احتملوا» أي: ارتحلوا وفارقوها، «أخنى عليها» أي أفسدها ونقصها، «لُبَد»(**) بضم ففتح: اسم نسر، وكان لبد هذا - فيما زعموا - آخر نسور لقمان ابن عاد السبعة التي طلب إلى الله أن يُعمِّر عمرَها.

المعنى: يصف دار أحبابه بأنها قد تحولت من حال إلى حال؛ فقد خلت من الإنس ولم يبق بها من سكانها أحد، وبأن الأيام قد أفسدت بهجتها ونقصت من أنسها.

الإعراب: «أمست» أمسى: فعل ماض ناقص، مبني على الفتح المقدر لا محل له، والتاء علامة على تأنيث المسنَد إليه، حرف لا محل له من الإعراب، واسم «أمسى» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى الدار المذكورة في قوله:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ، وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأمدِ

«خلاء» خبر أمسى، منصوب بالفتحة الظاهرة، «وأمسى» الواو حرف عطف، وأمسى: فعل ماض [ناقص] مبني على فتح مقدر على آخره منع ظهورَه التعذرُ لا محل له، «أهلها» أهل: اسم «أمسى» مرفوع بالضمة الظاهرة، وأهل مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الدار مضاف إليه، «احتملوا» احتمل: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر «أمسى»، «أخنى» فعل ماض، «عليها» جار ومجرور متعلق بـ«أخنى»، «الذي» اسم موصول فاعل «أخنى»، مبني على السكون في محل رفع، «أخنى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه=

(*) هذا على تفسير الخلاء بالفراغ كما صرَّح به بعدُ، وأما على تفسيره بالمكان الموحِش الخالي من السكان فلا داعيَ لتقدير المضاف، وهو واضح.

(**) هو اسمٌ منصرف لأنه ليس بمعدول. انظر: «تاج العروس» (ل ب د).

وقال الآخَر: [البسيط]

٤٥- أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِي، وَيَضْرِبُنِي أَبَعْدَ شَيْبِيَ يَبْغِي عِنْدِيَ الأَدَبَا؟!(١)

= جوازاً تقديره: هو يعود إلى «الذي»، والجملة مِنْ «أخنى» الثاني وفاعله لا محل لها صلة الموصول، «على لبد» جار ومجرور متعلق بـ «أخنى» الثاني.

الشاهد فيه: قوله: «أمست خلاء» فإن أمسى ههنا بمعنى صار؛ لأنها هنا تدل على التحول والانتقال من حالة إلى أخرى؛ فكأنه قال: صارت خالية، ألا ترى أنه يريد التفجع على فقد أحبابه الذين كانت الدار مجتمع شملهم، وأن يصفَ تحولها من الأنس والبهجة إلى الإقفار وانتقال أهلها عنها؟

(١) ٤٥- لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين(*)، ولا وقفتُ له على سابق أو لاحِق.

اللغة: «الأدب» أراد ههنا محاسن الأخلاق، وهو أدبُ النفس.

المعنى: يقول: إن هذا الرجل قد صارت حاله إلى أن يعتديَ علي، ويهينني بتمزيق ثوبي وبضربي؛ وإني قد كبرت فلا قدرة لي على تأديبه وردعه، وقد يكون المعنى أنه يحاول تأديبي من بعد أن جاوزت السن الذي يصلح فيه التأديب، وهذا الأخير أظهر.

الإعراب: «أضحى» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «يُمزّق» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى اسم «أضحى»، والجملة من «يمزق» وفاعله في محل نصب خبر «أضحى»، «أثوابي»، أثواب: مفعول به لـ «يمزق»، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وأثواب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «ويضربني» الواو حرف عطف، يضرب: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به، «أبعد» الهمزة للاستفهام، بعد: ظرف زمان منصوب على الظرفية بـ «يبغي»، وبعد مضاف وشيب من «شيبي» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وشيب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، «يبغي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «عندي» عند: ظرف مكان، منصوب على الظرفية بـ «يبغي»، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و«عند» مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، «الأدبا» مفعول به لـ «يبغي»، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وأصل نظم الكلام: أيبغي عندي الأدب بعد شيبي؟

الشاهد فيه: قوله: «أضحى يمزق» فإن أضحى ههنا بمعنى صار؛ لأنه يدل على التحوّل من حال =

(*) نسبه لامرأة من بني هزان يقال لها: أم ثواب ابنُ طيفور في «بلاغات النساء» (ص٢٠٢)، والمرزوقي في «شرح ديوان الحماسة» (ص٥٣٧)، والتبريزي في «شرح الحماسة» أيضاً (ص٣١٦) وغيرُهم.

[ما يُستعمَل من أفعال هذا الباب تامًّا]

ص - وَغَيْرُ «لَيْسَ وفَتِئَ وَزَالَ» بِجَوَازِ التَّمَامِ، أي: الِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾.

ش - ويختصُّ ما عدا «فتئ وزال[1] وليس»[1] من أفعالِ هذا الباب بِجواز استعمالِه تامًّا[2]، ومعنى التمامِ: أن يَسْتَغْنِيَ بالمرفوع عن المنصوبِ، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

وقال الشاعر: [المتقارب]

٤٦- [تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ وَبَاتَ[3] الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ][4]

= إلى حال، على ما ذهب إليه المؤلف. ولو أنك أبقيتها على معناها الأصلي - وهو تقييد وقوع الخبر على المبتدأ بوقت الضحى - لم يكن في ذلك بأس، هذا ما ظهر لي، والله الموفق.

(١) دخل في كلام المؤلف فيما يجيء ناقصاً تارةً وتامًّا تارةً أخرى من أفعال هذا الباب «ظل»، وقد اختلف العلماء فيه؛ فذهب ابن مالك إلى أنه يجيء تامًّا بمعنى طال ودام، وذكر الرضي أنها لا تجيء إلا ناقصة، ورد أبو حيان كلام الرضي بأنه مخالفٌ لأئمة اللغة والنحو.

---

(1) أي: التي مضارعها يَزال، وأما زالت الشمسُ تَزُول، وزال الشيءَ يَزِيله بمعنى: مازَه، فمِن باب آخر، فلا يَرِدان على كلامه. انظر: «شرح الشذور» للمصنف (ص٢١٤)، و«السجاعي» (ص٥٧).

(2) إذا استُعملت الأفعال المذكورة تامةً كانت بمعنى فعل لازم، فـ «كان» بمعنى حصل، و«أمسى وأصبح وأضحى» بمعنى دخل في المساء والصباح والضحى، و«دام» بمعنى بقي، و«بات» بمعنى عرَّس، وقد تكون بمعنى نزل، و«صار» بمعنى انتقل نحو: صار الأمرُ إليك، و«ظل» بمعنى دام واستمر، و«برح» بمعنى ذهب أو ظهر نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ﴾ ونحو: بَرِح الخفاءُ، أي: ظهر، و«انفك» بمعنى انفصل. انظر: «مجيب الندا» (ص٢٥٢ - ٢٥٣).

(3) الرواية التي في كتب الأدب والنحو واللغة والتفسير هي: «ونام الخلي»، والتي هنا لا تكاد تظفر بها في كتب غير المعاصرين.

(4) هذا البيت والبيتُ الثالث ليسا في النسخ المخطوطة ولا في نسخة الآلوسي، ولا في نسخة الفحام شارح شواهد الكتاب، وسببُ ذلك ظاهر، ولا سيَّما بعد الذي أخبرتك به في التعليق السابق. ثم إني هممتُ بحذفهما، ثم عدلتُ آخرَ الأمر عن ذلك كراهةَ التصرف في الكتاب، فجعلتُهما بين معقوفَين على ما رأيتَ.

وَبَــاتَ وَبَــاتَــتْ لَــهُ لَــيْــلَــةٌ كَــلَــيْــلَــةِ ذِي الــعَــائِــرِ الأَرْمَــدِ
[وَذَلِــكَ مِــنْ نَــبَــإٍ جَــاءَنِــي وَخُــبِّــرْتُــهُ عَــنْ بَــنِــي الأَسْــوَدِ][١]

(١) ٤٦- هذه الأبيات لامرئ القيس بن عانس(*) - بعين مهملة وبعد الألف نون، ويقال: عابس، بالباء مكان النون - ابن المنذر، وهو شاعر جاهلي، وقد استشهد الأشموني بالبيت الثاني منها (رقم ١٨٨) وشرحناه هناك مع بقية الأبيات شرحاً وافياً، واستشهد بها جار الله الزمخشري في تفسير سورة الفاتحة من «الكشاف».

اللغة: «الإِثمد» بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء ساكنة، وضبط بفتح الهمزة أيضاً، وضبط بضمها، وهو اسم مكان مُعيَّن، «الخليّ» الخالي من العشق ونحوه، «العائر» القذى في العين، «الأرمد» المصاب بالرمد، «عن بني الأسود» يروى في مكانه: «عن أبي الأسود».

المعنى: يصف أنه بات ليلةً طويلة بمكان اسمه الإثمد، لا يرقد له جفن، ولا يطمئن جنبه على فراش، بسبب ما وصل إليه من الخبر عن أبي الأسود.

الإعراب: «تطاول» فعل ماض، «ليلك» ليل: فاعل «تطاول»، وليل مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، «بالإثمد» جار ومجرور متعلق بـ «تطاول»، «وبات» الواو حرف عطف، بات: فعل ماض، «الخلي» فاعل «بات»، «ولم» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «ترقد» فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، «وبات» الواو حرف عطف، وبات: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «وباتت» الواو عاطفة(**)، بات: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «له» جار ومجرور متعلق بـ «باتت»، «ليلة» فاعل «باتت»، «كليلة» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة الواقع فاعلاً، وليلة مضاف و«ذي» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وذي مضاف و«العائر» مضاف إليه، «الأرمد» نعت لـ «ذي»، مجرور بالكسرة الظاهرة، «وذلك» الواو حرف عطف أو للاستئناف، ذا: اسم إشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، واللام حرف دال على البعد، والكاف حرف دال على الخطاب، «من نبأ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ، «جاءني» جاء: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «نبأ»، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لـ «نبأ»، «وخُبِّرته» الواو حرف عطف: خبر: فعل ماض مبني =

(*) كذا قال ابنُ دريد، وقال المصنف في «تخليص الشواهد» (ص٢٤٣-٢٤٤): إن البيت لامرئ القيس بن حُجر، قال: هذا هو الثابت في كتاب «أشعار الشعراء الستة». اهـ والبيت في «ديوان امرئ القيس الكندي» (ص٥٣).

(**) قال المصنف في «تخليص الشواهد» (ص٢٤٤): الأولى أنها للحال، أي: وبتُّ والحالُ أن بيتوتتي كانت شديدة.

[اختلافهم في تفسير معنى التمام]

وما فسَّرنا به التمامَ هو الصحيح، وعن أكثر البصريين أن معنى تمامِها دلالتُها على الحدث والزمان، وكذلك الخلافُ في تسمية ما يَنْصِبُ الخبر ناقصاً، لم سُمي ناقصاً؟ فعلى ما اخترناه سُمي ناقصاً لِكونه لم يكتفِ بالمرفوع، وعلى قول الأكثرِين لأنه سُلِبَ الدلالة على الحدَثِ وتجرَّد للدلالة على الزمان، والصحيحُ الأول[1].

[مِن خصائص «كان»: زيادتها]

ص - وَ«كانَ» بِجوازِ زِيادَتِها مُتَوَسِّطَةً، نَحْوُ: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً!».

[أقسام «كان» في العربية]

ش - تَرِدُ «كان» في العربية على ثلاثةِ أقسام:

١) **ناقصةً**؛ فتحتاجُ إلى مرفوع ومنصوب، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

٢) **وتامة**؛ فتحتاج إلى مرفوعٍ دون منصوب، نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

٣) **وزائدةً**؛ فلا تحتاجُ إلى مرفوع ولا إلى منصوب.

= للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل، مبني على الضم في محل رفع، وهو المفعول الأول، والهاء ضمير الغائب يعود إلى النبأ مفعول ثان، مبني على الضم في محل نصب، «عن» حرف جر، «بني» مجرور بـ «عن»، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وبني مضاف و«الأسود» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بـ «خُبر».

الشاهد فيه: قوله: «وبات الخلي»(*) وقوله: «وبات، وباتت له ليلة»، حيث استعمل «بات» ثلاثَ مرات فعلاً تامًّا مُكتفياً بِفاعله غيرَ محتاج إلى منصوب.

---

(1) هذا مذهب ابن مالك، وقد أبطل مذهبَ الأكثرين بعشرة أمور ذكرها في «شرحه على التسهيل». «مجيب الندا» (ص٢٥١-٢٥٢)، قال الشيخ يس (٢/ ١٤) بعد أن نقَلها: ولا يخفى ما في بعضها من النظر. وانظر: «شرح التسهيل» (١/ ٣٣٨-٣٤٠).

(*) انظر تعليقينا السابقين على البيت برقم (3) و(4) من الصفحة (٢٥٧).

[شرط زيادة «كان»]

وَشَرْطُ زيادتها أمرانِ؛ أحدهما: أن تكونَ بلفظ الماضي[1]، والثاني: أن تكون بين شيئَين مُتلازمين[2] ليسا جارًّا ومجروراً[3]، كقولك: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيداً!»، أصلُهُ: ما أَحْسَنَ زَيْداً؛ فزِيدتْ «كان» بين «ما» وفعلِ التعجب[1].

ولا نعني بزيادتها أنها لم تدلَّ على معنًى ألبتةَ[4]، بل أنها لم يُؤتَ بها للإسناد.

[حذفُ نون «كان» وشروطُه]

ص - وَحَذْفِ نُونِ مُضارِعِهَا المَجْزُومِ، وَصْلاً؛ إنْ لم يَلْقَها سَاكِنٌ، وَلا ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ.

ش - تختص «كَانَ» بأمور: منها مجيئها زائدة، وقد تقدّم، ومنها جوازُ حذف آخرها[5]، وذلك بخمسةِ شروط؛ وهي: أن تكونَ بلفظ المضارع، وأن تكون مجزومة[6]، وأن لا تكون موقوفاً عليها، ولا متصلةً بضمير نَصب، ولا بساكن، وذلك

---

(١) وقد جاء من ذلك قول الشاعر:

لله دَرُّ أَنُوشِرْوَانَ مِن رَجُلٍ ... مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بالدُّونِ والسَّفِلِ!

---

(1) شذت زيادتُها بلفظ المضارع في قول أم عقيل ابن أبي طالب:

أنتَ تَكونُ ماجِدٌ نَبِيلُ ... إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

«شرح ابن عقيل» (١/ ٢٩٢).

(2) كالمبتدأ والخبر، والفعل ومرفوعه، والموصول وصلته، والموصوف وصفته، نحو: زيدٌ كان عالمٌ، ولم يوجد كان مثلُك، وجاء الذي كان ضربتُه، وجاء رجلٌ كان عالمٌ. انظر: «مجيب الندا» (ص٢٥٤-٢٥٥).

(3) أي: لشدة الاتصال بينهما، فكأنهما كلمة واحدة. «يس» (٢/ ١٦).

(4) أي: لأنها دالة على الماضي مع التأكيد، أو مؤكِّدة فقط من غير دلالة على الماضي. انظر: «حاشية يس على الفاكهي» (٢/ ١٦)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ٩٨ - ٩٩).

(5) لا يختص هذا الحذف بمضارع «كان» الناقصة، بل التامة كذلك، لكن بِقِلة، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفۡهَا﴾ في قراءة بعض السبعة. انظر: «مجيب الندا» (ص٢٥٧)، و«حاشية الآلوسي» (١/ ٢٤٤)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ٣٠٠)، و«معجم القراءات» (٢/ ٧٢-٧٣).

(6) أي: بالسكون؛ إذ هو الأصل والمتبادِر عند الإطلاق. «مجيب الندا» (ص٢٥٥).

كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] أصلُه: أكونُ، فحُذفت الضمةُ للجازم، والواوُ للساكنين، والنون للتخفيف، وهذا الحذف جائزٌ، والحذفان الأوَّلان واجبان. ولا يَجوز الحذفُ في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَٰبِ﴾(١) [البينة: ١]؛ لأجلِ اتصال الساكن بها؛ فهي مكسورةٌ لأجله؛ فهي مُتعاصِيةٌ(1) على الحذف لقوتها بالحركة، ولا في نحو: «إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ»(٢)؛ لاتصال الضمير المنصوب بها، والضمائرُ تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، ولا في الموقوفِ عليها، نصَّ على ذلك ابنُ

(١) وقد ورد الحذف في مثل هذا الموضع عن العرب، فمن ذلك قول الشاعر:

إذَا لَمْ تَكُ المِرْآةُ أبدَتْ وَسَامَةً ... فَقَدْ أبْدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

ومن ذلك قول الآخر:

إذَا لَمْ تَكُ الحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الفَتَى ... فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ

ومن أجل هذا ذهب يونس بن حبيب إلى أنه لا يُشترط أن يكون ما بعد النون متحركاً.

ومن شواهد حذف النون مع استيفاء الشروط قول النابغة الذبياني:

فَإنْ أَكُ مَظْلُوماً فعَبدٌ ظَلَمْتَهُ ... وإنْ تَكُ ذا عُتْبى فَمِثْلُك يعتب

وقوله أيضاً:

فَإنْ يَكُ عَامِرٌ قَدْ قَالَ جَهْلاً ... فَإنَّ مَظِنَّةَ الجَهْلِ الشَّبَابُ

وقول الحطيئة - وهو الشاهد رقم ٢٢-:

ألَم أكُ جارَكُم ويَكُونَ بَيْنِي ... وبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإخَاءُ؟

وقول امرئ القيس:

وَإنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةٌ ... فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكِ تَنْسُلِ

(٢) هذا من كلام سيدنا رسول الله ﷺ(*)، وقد روى هذا الحديث مسلمٌ في كتاب الفتن وأشراط الساعة (٢/ ٢٧٤ بولاق)، والبخاري في كتاب الجهاد (٤/ ٧٠ بولاق)، والإمام أحمد في عدة مواضعَ من «المسند»، (انظر الحديث رقم ٦٣٦٠ وما بعده في ٩/ ١٧٢).

(1) أراد أنها ممتنعة من الحذف، لكن الذي في دواوين اللغة: استعصى على أميره: امتنع عليه ولم يُطِعه، وأما «تعاصى على كذا» فقد استعصى عليَّ الظفرُ به - بعد البحث - في شيء منها، فلْيُنظر!

(*) قاله في ابن صياد، وكان غلاماً من اليهود، وكان يتكهن أحياناً فيصدق ويكذب، فشاع حديثه وتُحدث أنه الدجال، وأشكل أمره، فأراد النبي ﷺ أن يختبر حاله إذ لم ينزل في أمره وحي، فلما استأذن عمرُ في قتله قال له النبي ﷺ ذلك. انظر: «إرشاد الساري» للقسطلاني (٥/ ١٧١).

خَروفٍ[1]، وهو حَسَنٌ؛ لأن الفِعلَ الموقوفَ عليه إذا دخله الحذفُ حتى بقي على حرفٍ واحد أو حرفَين وجب الوقفُ عليه بهاء السكت[١]، كقولك: عِهْ ولَمْ يَعِهْ؛ فـ «لَمْ يَكُ» بمنزلة «لم يَعِ»، فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلابِ حرف لم يكن، ولا يُقال مثله في «لم يَعِ»؛ لأنَّ إعادة الياء تؤدِّي إلى إلغاءِ الجازم، بخلاف «لم يكن»؛ فإنَّ الجازم اقتضى حذفَ الضمة، لا حذفَ النون، كما بَيَّنَّا.

[مِن خصائص «كان»: جوازُ حذفها]

ص - وَحَذْفِهَا وَحْدَها مُعَوَّضاً عَنْها «مَا» فِي مِثْلِ: «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ»، وَمَعَ اسْمِها فِي مِثْلِ: «إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ»، و«الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ».

ش - مِن خصائص «كان» جوازُ حذفها، ولها في ذلك حالتان[2]: فتارةً تُحذفُ وحدها ويبقى الاسمُ والخبرُ، ويُعوَّض عنها «ما»، وتارةً تُحذف مع اسمها ويبقى الخبر، ولا يُعوَّض عنهما شيء.

[١- حذفُها وحدها دون اسمِها وخبرِها]

فالأول بعد «أَن» المصدرية في كل موضع أُريد فيه تعليلُ فِعل بفعل، كقولهم: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلقاً انْطَلَقْتُ» أصله: انطلقتُ لأنْ كُنتَ مُنطلقاً، فقُدمت اللام وما بعدها على

---

(١) الصحيح أن وجوب اجتلاب هاء السكت إنما هو فيما بقي على حرف واحد، وأما ما بقي على حرفين فلا يجب اجتلاب هاء السكت عند الوقف عليه، وقد شنع المؤلف نفسه في كتاب «أوضح المسالك» على ابن مالك بعد أن نقل عنه مثل هذه المقالة.

---

(1) هو علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن ابن خروف الأندلسي، من أهل إشبيلية، كان إماماً في العربية محققاً مدققاً، له مناظرات مع السهيلي، وكان يتنقل في البلاد ويسكن الخانات، ولم يتزوج قط، اختل في آخر عمره. له من التصانيف: «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجمل». مات سنة ٦٠٩ هـ. «الأعلام» (٤/ ٣٣٠)، و«البغية» (٢/ ٢٠٣-٢٠٤).

(2) بقيت حالة ثالثة مشهورة وهي حذفُها مع معمولَيها من غير تعويض عند الكوفيين، حكَوا أنه يقال: لا تأتِ الأمير فإنه جائر، فتقول: أنا آتيه وإنْ، وعليه قوله:

قالتْ بَناتُ العَمِّ: يا سَلمى وإنْ ... كان فَقيراً مُعْدِماً؟ قالتْ: وإنْ

انظر: «حاشية الآلوسي» (١/ ٢٤٦)، و«التصريح» (١/ ٢٥٩).

الفعل؛ للاهتمام به، أو لقصد الاختصاص؛ فصار: لِأَنْ كُنْتَ مُنطلقاً انطلقتُ، ثم حُذف الجار اختصاراً كما يحذف قياساً مِنْ «أنْ»، كقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البقرة: ١٥٨]، أي: في أن يَطوف بهما، ثم حُذفت «كان» اختصاراً أيضاً، فانفصل الضمير[1]؛ فصار: أَنْ أَنتَ، ثم زيدت «ما» عِوضاً[2]؛ فصار: «أَنْ مَا أَنْتَ»، ثم أُدغمت النون في الميم؛ فصار: «أَمَّا أنتَ»، وعلى ذلك قولُ العباس بن مِرْدَاس[3]: [البسيط]

٤٧- أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[(١)]

أصله: لأن كُنْتَ؛ فعُمِل فيه ما ذكرنا.

---

(١) ٤٧- هذا البيت من كلام العبّاس بن مرداس السلمي، يقوله في خُفاف بن ندبة، وخفاف شاعر أيضاً، وهو بوزن غراب، وندبة اسم أمه، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨)، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٧)، وابن عقيل (٧٤)، والمؤلف في «مغني اللبيب» (رقم ٤٤ و٨٢)، وفي «أوضحه» (رقم ٩٧)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ٨٦)، وقد شرحناه في هذه المواضع كلها.

اللغة: «أبا خراشة» هذه كنية خفاف بن ندبة، «ذا نفر» يريد كثير الأهل والأتباع، «الضبع» السنة المجدبة الكثيرة القحط.

المعنى: يقول: لا تفتخر عليَّ؛ لأنك إن كنت تفخر بكثرة أهلك وأتباعك فليس ذلك سبباً للفخر؛ لأن قومي لم تأكلهم السنون، ولم يستأصلهم الجدب والجوع، وإنما نقصهم الذياد عن الحرم، وإغاثة الملهوف، وإجابة الصريخ.

الإعراب: «أبا» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف و«خراشة» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، «أمّا» مركب من حرفين؛ أحدهما «أَنْ»، والآخر «ما»، فأما «أن» فمصدرية[*]، و«ما»: زائدة مُعوَّض بها عن «كان» المحذوفة، «أنت» ضمير منفصل اسم «كان» المحذوفة، مبني على الفتح في محل رفع، «ذا» خبر «كان» منصوب=

---

(1) أي: لِتعذر الاتصال؛ لعدم ما يتصل به.

(2) أي: عن «كان» المحذوفة، ومِن ثَمّ امتنع الجمعُ بينهما عند الجمهور.

(3) العباس بن مِرداس السُّلَمي، من مضر، أبو الهيثم، شاعر فارس من سادات قومه، وكان من المؤلَّفة قلوبهم، أمه الخنساء الشاعرة. مات في خلافة عمر نحو ١٨هـ. «الأعلام» (٣/ ٢٦٧).

(*) و«أنْ» وما دخلتْ عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل محذوفاً، تقديره: لكونك، والجار والمجرور متعلق بـ «افتخرت» مقدراً. «معالم الاهتدا» لعثمان الزبيدي (ص٢٩).

[٢- حذفها مع اسمها وبقاءُ خبرها]

والثاني بعد «إنْ» وَ«لَو» الشرطيتين، مثالُ ذلك بعد «إنْ» قولهم: «المَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ؛ إنْ سَيْفاً فَسَيْفٌ، وَإنْ خِنْجَراً فَخِنْجرٌ»، و«النَّاسُ[1] مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ؛ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وإنْ شَرًّا فشرٌّ»، وقال الشاعر: [الكامل]

٤٨- لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ   إنْ ظَالِماً أَبَداً وَإنْ مَظْلُومَا[1]

= بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«نفر» مضاف إليه، «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، «قومي» قوم اسم «إن»، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «تأكلهم» تأكل: فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمه السكون، وهم: ضمير الغائبين مفعول به لـ «تأكل»، «الضبع» فاعل «تأكل» تأخر عن المفعول، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «أمَّا أنت ذا نفر» حيث حذف «كان» وعوض عنها «ما» الزائدة وأبقى اسمها وهو: أنت، وأبقى خبرها أيضاً وهو قوله: «ذا نفر»، على ما ظهر لك من الإعراب، فالمحذوف من الجملة هو «كان» وحدها.

وذهب أبو الفتح بن جني إلى أن العامل في «أنت منطلقاً» الرفع والنصب ليس هو «كان» المحذوفة المعوّض عنها بـ «ما»، كما قال المؤلف تبعاً لجمهرة النحاة، وإنما هو «ما» نفسها؛ لأنها عاقبت الفعل ووقعت موقعَه، والشيءُ إذا عاقب الشيء ووقع موقعَه عمل عملَه، ووَلِيَ من الأمر ما كان المحذوف يَلِيه.

(١) ٤٨- هذا البيت مِن كلام ليلى الأخيلية، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٣٢)، وقد أنشد عجزه المؤلف في «أوضحه» (رقم ٩٤).

اللغة: «آل مطرف» هم قوم من بني عامر، وهم قوم ليلى.

المعنى: تصف قومها بالعز والمنعة، وتحذر من الإغارة عليهم؛ لأن المغير إنْ كان ظالماً لم يقدر على إيذائهم لِشوكتهم، وإن كان مظلوماً طالباً لِثأر عندهم عجز عن الانتصاف منهم.

الإعراب: «لا» ناهية، «تقرَبنَّ» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، =

---

(١) أي: وقولهم: الناسُ . . . إلخ، وجعله ابن مالك حديثاً فقال في «شواهد التوضيح» (١/ ١٢٨): . . . فمِن النثر قول النبي ﷺ: المرءُ مجزي بعمله إن خيراً . . . إلخ، وتبعه جماعةٌ من النحاة منهم المصنف في «شرح الشذور» (ص٢١٦)، حتى عزاه إليهم صاحبُ «أسنى المطالب» وغيرُه ممن تكلم عليه وأنكر كونَه حديثاً، وقد ذكره الطبري في تفسير الفاتحة عن ابن عباس موقوفاً. انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٥٨).

أي: إن كان ما قَتَلَ به سيفاً فالذي يُقتل به سيف، وإن كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ، وإنْ كنتَ ظالماً وإن كنتَ مظلوماً.

ومثالُه بعد «لوْ» قولُه عليه الصلاة والسلام: **«الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ»**[1]، وقول الشاعر: [البسيط]

٤٩- لَا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً ... جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالجبَلُ[(١)]

= في محل جزم بـ «لا» الناهية، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «الدهر» ظرف زمان متعلق بـ «تقرب»، «آل» مفعول به لـ «تقرب»، منصوب بالفتحة الظاهرة، وآل مضاف و«مطرف» مضاف إليه، «إنْ» حرف شرط جازم يجزم فِعلين؛ الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، «ظالماً» خبر «كان» المحذوفة مع اسمها، والتقدير: «إن كنت ظالماً»، و«كان» المحذوفة هي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن كنت ظالماً فلا تقربهم، «وإن» الواو حرف عطف، إن: حرف شرط، «مظلومًا» خبر «كان» المحذوفة مع اسمها، وهي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: وإن كنت مظلوماً فلا تقربهم أيضاً، على مثال الماضي.

الشاهد فيه: قولها: «إن ظالماً، وإن مظلوماً» حيث حَذفتْ «كان» واسمها وأبقتْ خبرَها بعد «إنْ» الشرطية، في الموضعَين، وقد بينا لك التقديرَ في إعراب البيت.

ومثلُ هذا البيت في حذف «كان» واسمِها وإبقاءِ خبرها بعد «إن» الشرطية قولُ النابغة الذبياني:

حَـدِبَـتْ عَـلَـيَّ بُـطُـونُ ضَـنَّـةَ كُـلُّـهَـا ... إنْ ظَـالِـمـاً أَبَـداً، وَإنْ مَـظْـلُـومَـا

وكذلك قولُ ابن همام السلولي:

وَأَحْـضَـرْتُ عُـذْري عَـلَـيْـهِ الـشُّـهُـو ... دُ إنْ عَـاذِراً لِـي وَإنْ تَـارِكَـا

(١) ٤٩- لم أقفْ لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٠٥)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٩٥).

اللغة: «بغي» هو الظلم ومجاوزة الحد، «جنوده ضاق عنها السهل والجبل» يريد أنه كثير الجند والأعوان.

الإعراب: «لا» ناهية[*]، «يأمن» فعل مضارع مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه السكون، =

---

(1) أخرجه البخاري (٥٨٧١)، ومسلم (٣٤٨٧)، من حديث سهل بن سعد الساعدي ﷺ.

(*) ذكر الفيشي والسجاعي ويس أنها تحتمل أن تكون نافية، فالفعلُ بعدها مرفوع، ولا أدري إن كان هناك رواية بذلك أم هو مجرد تجويز نحوي؟ فليُنظر!

أي: ولو كان ما تلتمس خاتماً مِن حديد، ولو كان الباغي[1] ملكاً.

□ □ □ □

= وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، «الدهر» مفعول به لـ «يأمن» تقدم على الفاعل[*]، «ذو» فاعل «يأمن»، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف و«بغي» مضاف إليه، «ولو» الواو عاطفة على محذوف ستعلمه، لو: شرطية غير جازمة، «ملكاً» خبر لـ «كان» المحذوفة مع اسمها، و«كان» المحذوفة هي فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف أيضاً، وتقدير الكلام: لا يأمن ذو البغي الدهرَ لو لم يكن ملكاً فلا يأمنه، ولو كان ملكاً فلا يَأمنه، «جنوده» جنود: مبتدأ، وجنود مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى «ملك» مضاف إليه، «ضاق» فعل ماض، «عنها» جار ومجرور متعلق بـ «ضاق»، «السهل» فاعل «ضاق»، والجملة من «ضاق» وفاعلِه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لـ «ملك»، «والجبل» الواو حرف عطف، الجبل: معطوف على «السهل».

الشاهد فيه: قوله: «ولو ملكاً» حيث حذف «كان» مع اسمها، وأبقى خبرها وهو قوله: «ملكاً» بعد «لو» الشرطية، وقد بينا لك تقديرَ الكلام في إعراب البيت.

(1) التصريح باسم «كان» زيادةٌ في الإيضاح فقط، وإلا فهو ضمير مستتر يعود على «ذو بغي».

(*) أي: لا يأمن حوادث الدهر، أو هو ظرف، أي: لا يأمن في الدهر الحوادثَ، أو لا يكن ذا أمن في الدهر، فلا حاجةَ لِمفعول. «تخليص الشواهد» (ص٢٦١).

[الأحرف المشبَّهة بـ«ليس»؛ أولاً: «ما»]

ص - وَ«ما» النَّافِيَةُ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ كَـ «لَيْسَ» إِنْ تَقَدَّمَ الاسْمُ، وَلَمْ يُسْبَقْ بِـ «إِنْ»، وَلا بِمَعْمُولِ الخَبَرِ، إِلَّا ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً، وَلا اقْتَرَنَ الخَبَرُ بِـ «إِلَّا»، نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾.

ش - اعلمْ أنهم أجْرَوْا ثلاثةَ حروف من حروف النفي مُجْرَى ليس[1]: في رفع الاسم، ونصب الخبر، وهي: ما، ولا، ولاتَ، ولكلٍّ منها كلامٌ يخصُّها.

[«ما» الحجازية]

والكلام الآنَ في «ما» وإعمالها عملَ ليس، وهي لغةُ الحجازيين، وهي اللغة القَوِيمَةُ، وبها جاء التنزيلُ، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾(١).

[شروط إعمالها]

ولإعمالها عندهم ثلاثةُ شروطٍ[2]: أن يتقدم اسمُها على خبرها، وأن لا تقترنَ بـ «إنْ» الزائدة، ولا خبرُها بـ «إلّا»؛ فلِهذا أُهملت في قولهم في المَثَل: «مَا مُسِيءٌ مَنْ

(١) من الآية ٢ من سورة المجادلة. ولم يُقرأ بلغة بني تميم الذين يهملون «ما» في القرآن الكريم إلا في قراءات شاذة.

(1) أي: لشبهها بها في المعنى وهو النفي، وأُفردت عن باب «كان» لأنها حروفٌ وتلك أفعال.

(2) أما اشتراطُ الأول فلضعفها، وأما الثاني فلِئلا يَبعد شبهها بـ «ليس»، أو لِضعفها عن تخطي «إنْ»، وأما الثالث فلئلا تخالف ما حُملت عليه معنى. انظر: «الآلوسي» (١/ ٢٥٠-٢٥١).
ثم إن المصنف ذكر في المتن أربعة شروط لا ثلاثة، والذي أسقطه هنا: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل عملُها؛ لضعفها عن أن يُتصرف فيها، نحو: «ما طعامَك زيدٌ آكلٌ»، فلا يَجوز نصب «آكل». انظر: «شرح شذور الذهب» (ص٢٢٢-٢٢٤)، و«مجيب الندا» (ص٢٦٢)، و«ابن عقيل» (١/ ٣٠٥).

أعْتَبَ» لتقدم الخبر[1]، وفي قول الشاعر: [البسيط]

٥٠- بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ   وَلَا صَرِيفٌ ولَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ[1]

لوجود «إن» المذكورة، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠]؛ لاقتران خبرها بـ «إلا».

---

(١) ٥٠- لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢١١)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٠١)، وفي «[شرح] الشذور» (رقم ٩٠).

اللغة: «غُدانة» بضم الغين: حي من بني يربوع، «صَرِيف» هو الفضة، «الخزف» الفخار الذي يُعمل من الطين ثم يشوى بالنار.

المعنى: يقول: أنتُم يا بني غُدانة لستُم من أفاضل الناس، وإنما أنتم من أراذِلِهم.

الإعراب: «بني» منادى بحرف نداء محذوف، وأصله: يا بَني، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وبني مضاف، و«غدانة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، «ما» نافية، «إن» زائدة، «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ، «ذهب» خبر المبتدأ، «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف زائد لتأكيد النفي، «صريف» معطوف على «ذهب»، «ولكن» الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك، «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ، «الخزف» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «ما إن أنتم ذهب» حيث أهمل «ما» النافية، فلم يُعملها، ولو أعملها لنصب بها الخبر، فقال: «ما إن أنتم ذهباً»، وإنما أهملها بسبب وجود «إن» الزائدة بعدها، وفي البيت رواية بالنصب على الإعمال: «ما إنْ أنتم ذهباً»(*)، ولكن العلماء المحقِّقين قرروا في مثل هذه الحالة أنه ينبغي أن تقدر «إن» حينئذٍ نافية مؤكدة للنفي المستفاد من «ما» لا زائدة، ولا نافية لنفيِ «ما»، فيصير الكلام إثباتاً؛ لأن نفيَ النفي إثبات، فافهم ذلك.

---

(١) إنما جُعل المقدم خبراً لِما يلزم على عدمه من الإخبار بالمعرفة عن النكرة، نعم يحتمل أن المتقدم مبتدأ والموصول فاعل سدَّ مسد خبره لوجود شرط ذلك وهو الاعتماد، وعليه لا شاهدَ فيه.

والمُعْتِب: الذي عاد إلى مسرَّتك بعدما ساءك، مِن أعتب، وهمزتُه للسلب. انظر: «السجاعي» (ص٦١)، و«المصباح المنير» (ع ت ب).

(*) أي: ولا صريفاً، بالنصب أيضاً، وهي رواية ابن السكيت. انظر: «تخليص الشواهد» (ص٢٧٨).

وبنو تميم لا يُعْمِلُونَ «ما» شيئاً ولو استوفتِ الشروطَ الثَّلاثَةَ[1]؛ فيقولون: ما زيدٌ قائمٌ، ويقرءون: «ما هذا بَشَرٌ»[2] (١).

[ثانياً: «لا»]

ص - وَكَذَا «لا» النَّافِيَةُ[3] فِي الشِّعْرِ، بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا، نَحْوُ:

تَـعَـزَّ فَـلَا شَـيْءٌ عَـلَـى الأَرْضِ بَـاقِـيَـا وَلَا وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَـى اللهُ وَاقِـيَـا

ش - الحرف الثاني مما يعمل عملَ ليس: «لا»[4]، كقولِه: [الطويل]

٥١- تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِـمَّـا قَـضَـى اللهُ وَاقِـيَـا(٢)

---

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف. وقد ذكر أنه لم يُقرأ في لغتهم إلا في الشاذ.

(٢) ٥١- لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٦)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٠٨)، وأنشده في «[شرح] الشذور» مرتين (رقم ٩٢)، وابن عقيل (رقم ٧٩)، وشرحناه في المواضع المذكورة كلِّها.

اللغة: «تعزَّ» تصبَّرْ، «وَزر» أصل الوزر الجبل، ثم استُعمل في كل ملجأ يلجأ إليه الإنسان، وهو بفتح كلّ من الواو والزاي. =

---

(1) قال سيبويه: وهو القياس، أي: لأن «ما» حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو: ما زيدٌ قائم، وعلى الفعل نحو: ما يقوم زيدٌ، وما لا يختص فحقُّه ألا يعمل. انظر: «شرح ابن عقيل» (١/ ٣٠٢)، و«مجيب الندا» (ص٢٦١)، و«كتاب سيبويه» (١/ ٥٧).

(2) استشكله الآلوسي فقال: هذا يُؤذِن بأن لكل أحد أن يقرأ على حسَب لغته من غير توقيف، وفيه نظر فليُحرر. اهـ (١/ ٢٥٢)، ولعل الجواب عن ذلك قولُ سيبويه في «الكتاب»: وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحَف. اهـ وفسَّره ابن مالك بقوله: معظم القرآن حجازي، والتميميون يتعبدون بتلاوته كما أُنزل، ولذلك لا يقرأ أحد منهم: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ بالرفع إلا مَن جهل كونَه منزلاً بالنصب. اهـ وعبارة الزمخشري: ومَن قرأ على سَلِيقته من بني تميم قرأ: بشرٌ بالرفع، وهي قراءة ابن مسعود. اهـ

انظر: «كتاب سيبويه» (١/ ٥٩)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٨٥)، و«الكشاف»: (٢/ ٤٦٦)، و«معجم القراءات» (٤/ ٢٤٨-٢٤٩).

(3) أي: للوحدة، أو للجنس ظاهراً لا نصًّا.

(4) قال المصنف في «شرح الشذور» (ص٢٢٧): وإعمالُها العملَ المذكور لغةُ أهل الحجاز أيضاً، وأما بنو تميم فيُهملونها ويوجبون تكريرها. اهـ ولعل إطلاقه هنا سببُه قولُ أبي حيان: لم يصرح أحدٌ بأن إعمالَ «لا» عملَ «ليس» بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا المطرزي. وانظر: «حاشية الآلوسي» (١/ ٢٥٢-٢٥٣)، و«حاشية يس على الفاكهي» (٢/ ٢٣)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ٢٨٤-٢٨٥).

[شروط إعمالها]

ولإعمالها أربعةُ شروط: أن يتقدم اسمها، وأن لا يقترنَ خبرُها بـ «إلَّا»، وأن يكونَ اسمها وخبرها نكرتَين، وأن يكون ذلك في الشعر، لا في النثر.

فلا يجوزُ إعمالُها في نحو: «لا أفضَلُ منك أحدٌ»، ولا في نحو: «لا أحدٌ إلا

= المعنى: تصبر على ما يحدث لك من الآلام؛ لأنّ كل شيء في الدنيا مصيره إلى الفناء، وليس في هذه الحياة شيء يَقيك مما قدره الله عليك من الحوادث.

الإعراب: «تعز» فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «فلا» الفاء حرف دال على التعليل، لا: نافية تعمل عملَ «ليس»، «شيء» اسم «لا» مرفوع بالضمة الظاهرة، «على الأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ «شيء»، أو متعلق بقوله: «باقيًا» الآتي، «باقيًا» خبر «لا»، منصوب بالفتحة الظاهرة، «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية تعمل عملَ «ليس»، «وزر» اسم «لا» مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، «مما» من: حرف جر، ما: اسم موصول(*) مبني على السكون في محل جر بـ «من»، والجار والمجرور متعلق بقوله: «واقيًا» الآتي، «قضى» فعل ماض، «الله» فاعل «قضى»، والجملة من «قضى» وفاعلِه لا محلَّ لها صلة الموصول، والعائدُ ضمير محذوف منصوب بـ «قضى»، وأصلُ الكلام: ولا وزرٌ واقياً مما قضاه الله، «واقيًا» خبر «لا» النافية، منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «لا شيء باقيًا» وقوله: «ولا وزر واقيًا»(**) حيث أعمل «لا» النافية في الموضعين عملَ «ليس»؛ فرفع بها الاسمَ وهو قوله: «شيء» وقوله: «وزر»، ونصب بها الخبر وهو قوله: «باقياً» وقوله: «واقياً»، على ما اتضح لك من إعرابِ البيت.

وفي هذا البيت دليلٌ على أنه لا يجب حذف خبر «لا»؛ لأن الخبر مذكور في الموضعَين كما هو ظاهر، وقال قوم بوجوبِ حذف الخبر، وهذا البيت وبيتُ المتنبي(***) يرد عليهم، إلا أَنَّ لهم أن يدَّعوا أن الاسم المنصوب حالٌ من ضمير مستكن في الخبر المحذوف.

(*) ويحتمل أنها مصدرية فيكون «قضى الله» صلتها، وهي وصلتها في موضع مصدر مجرور بـ «مِن»، أي: مِن قضاء الله.

(**) الشاهد في الثاني صراحةً، أما الأول فإن جُعل الخبر «باقياً» فكذلك، أو «على الأرض» و«باقياً» حالٌ كان فيه الشاهدُ بقرينة الثاني؛ إذ يبعُدُ التلفيق. «حاشية الخضري» (١/ ١٢٢)، وانظر: «الصبان» (١/ ٣٩٨).

(***) هو البيت الآتي، وسيصرح الشيخ رحمه الله بأنه ليس شاهداً؛ لعدم الاحتجاج بقائله، ومثلُ هذا لا يُستعمل في ردِّ المذاهب النحوية.

أفضلُ مِنْكَ»، ولا في نحو: «لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو»؛ ولهذا غُلِّطَ المتنبي[1] في قوله:

[الطويل]

٥٢- إِذَا الجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصاً مِنَ الأَذَى فَلَا الحَمْدُ مَكْسُوباً وَلَا المَالُ بَاقِيَا[1]

---

(١) ٥٢- هذا البيت من كلام أبي الطيب المتنبي، وهو شاعر من شعراء عصر الدولة العباسية، ولا يُحتج بشعره في قواعد النحو؛ فقد توفي في سنة ٣٥٤ من الهجرة، ولكن المؤلف أنشده ههنا ليبين أنه أخطأ، وسنبين لك ذلك، ونردُّه إن شاء الله، وقد أنشده المؤلف في «[شرح] شذور الذهب» (رقم ٩٤)، وفي كتابه «مغني اللبيب» (رقم ٤٠٠).

اللغة: «الجود» العطاء والكرم، «الأذى» أراد به المن على المعطى بتعدد العطايا ونحو ذلك، وقد سماه أذى أخذاً من قوله سبحانه وتعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣]، ونظير ذلك الآية التي نتلوها مع بيان المعنى.

المعنى: إذا كان الجواد يعطي ثم يمنّ فإنه لا يجد من يمدحه ليأخذ من عطاياه، مع أن مال ليس باقياً له، ومعنى ذلك البيت مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان، «الجود» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الذي بعده، والتقدير: إذا لم يرزق الجود، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «يرزق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «الجود»، والجملة من «يرزق» المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة، «خلاصاً» مفعول ثانٍ لـ «يرزق»، والمفعول الأول هو نائب الفاعل، «من الأذى» جار ومجرور متعلق بـ «خلاص»، «فلا» الفاء واقعة في جواب «إذا»، لا: نافية تعمل عمل «ليس»، «الحمد» اسم «لا»، مرفوع بالضمة الظاهرة، «مكسوباً» خبر «لا»، منصوب بالفتحة الظاهرة، «ولا» الواو حرف عطف، لا حرف نفي يعمل عمل «ليس»، «المال» اسم «لا» مرفوع بالضمة الظاهرة، «باقيا» خبر «لا»، منصوب بالفتحة الظاهرة.

التمثيل به: في قوله: «لا الحمد مكسوباً، ولا المال باقيَا»؛ فإنه أعمل «لا» عمل «ليس» في الموضعَين؛ فرفع بها الاسم - وهو قوله: الحمد، وقوله: المال - ونصب بها الخبر - وهو قوله: مكسوباً، وقوله: باقياً - مع كونِ اسمها في الموضعَين معرفة لاقترانه بالألف واللام. =

---

(1) هو أحمد بن الحسين الكوفي الكِندي، أبو الطيب الشاعر الحكيم، وأحدُ مفاخر الأدب العربي، وفي علماء الأدب من يَعُدُّه أشعرَ الإسلاميين، له ديوان شعر مشروح شروحاً وافية. مات مقتولاً سنة ٣٥٤ هـ. «الأعلام» (١/ ١١٥).

وقد صَرَّحْتُ بالشرطين الأخيرَين، ووَكلْتُ معرفة الأوَّلَيْنِ إلى القياس على «ما»؛ لأن «ما» أقوى من «لا»[1]، ولهذا تعمل في النثر، وقد اشترطتُ في «ما» أن لا يتقدَّمَ خبرها، ولا يقترن بـ «إلَّا»، فأمَّا اشتراطُ أنْ لا يقترنَ الاسمُ بـ «إنْ»؛ فلا حاجةَ له هنا؛ لأن اسم «لا» لا يَقترن بـ «إنْ».

[ثالثاً: «لات»]

ص - وَ«لَاتَ» لَكِنْ فِي الحِينِ، وَلا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْءَيْهَا، وَالغالِبُ حَذْفُ المَرْفُوعِ، نَحْوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

ش - الثالثُ مما يَعمل عمل ليس: «لات»، وهي «لَا» النافية، زِيدت عليها التاءُ

= وقد ذكر الخبر في الموضعين، فدل أيضاً على جواز ذكر خبر «لا» العاملة عمل ليس، خلافاً لمن زعم أن خبرها واجب الحذف، والتزم جعل الاسم المنصوب حالاً من ضمير مستكن في الخبر المحذوف، فإنّ هذا خلاف الظاهر، والتقدير خلاف الأصل.

وقد أنشد المؤلف هذا البيت ليبين أن هذا الذي فعله المتنبي خطأ؛ لأن اسم «لا» عنده لا يكون إلَّا نكرة، لكن هذا الذي أنكره المؤلف على المتنبي قد أجازه جماعة من النحاة منهم ابن الشجري، وقد حكاه ابن عقيل عنه، واستدلوا له بقول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْب، لَا أَنَا بَاغِياً ... سِوَاهَا، ولَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وقد أنشد المؤلف بيت المتنبي في كتابه «[شرح] شذور الذهب» (رقم ٩٤) على أنه صحيح على مذهب جماعة من النحاة يجيزون مجيءَ اسم «لا» معرفة بالألف واللام، واحتج له بقول الشاعر:

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا ... لَا الدَّارُ دَاراً، وَلَا الجِيرَانُ جِيرَانَا

فلا محل بعد ذلك كله لتغليط المتنبي - وإن كان العلماء لا يَرون الاحتجاج بكلامه - وذلك من قِبَل أنه من العلم بِلغات العرب وأساليب كلامهم، بحيث يُظن به أنه لا يُقدِم على الكلام إلا محتذياً بعض أساليبهم، وجارياً على ما وقع له من كلامِهم.

وأنتَ لو تأملتَ في هذه الشواهد الأربعة - البيتين اللذين أنشدهما المؤلف، والبيتين اللذين أنشدناهما لندلّ على أن بيت المتنبي جار على مثال كلام العرب - تبين لك أن الخبر مذكور في كلها، وأن هذا هو الظاهر المتبادر، فلا محل حينئذ للقول بوجوب حذف الخبر، والتزام التأويل في كل ما يحفظ من شواهد المسألة.

(1) قيل: لأن «لا» للنفي المطلق، بخلاف «ما» فإنها لنفي الحال كـ «ليس» عند الجمهور، فهي أقوى شَبهاً بها منها، «الآلوسي» (١/ ٢٥٤).

لتأنيث[١] اللفظ[1]، أو للمبالغة[2].

[شروط إعمالها]

وشرطُ إعمالها:[٢] أن يكون اسمها وخبرها لفظَ الحِينِ[3]، والثاني: أن يُحذفَ أحَدُ الجزءين، والغالبُ أن يكون المحذوفُ اسمَهَا[4]، كقوله تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، والتقدير - والله أعلم -: فَنَادَى بعضُهُم بعضاً أنْ: ليس الحينُ حينَ فِرَارٍ، وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها، كقراءة بعضهم[5]: «وَلَاتَ حِينُ» بالرفع.

---

(١) قد زيدت التاء على ثلاثة أحرف، واحد من حروف الجر وهو «رب»، وواحد من حروف العطف وهو «ثم»، وواحد من حروف النفي وهو «لا»، وشاهد الأول قول الشاعر:

وَرُبَّـتَ سَـائِـلٍ عَـنِّـي حَـفِـيٍّ: أَعَـارَتْ عَـيْـنُـهُ أَمْ لَـمْ تَـعَـارَا؟

وشاهد الثاني قول الآخر:

وَلَـقَـدْ أَمُـرُّ عَـلَـى الـلَّـئِـيـمِ يَـسُـبُّـنِـي فَـمَـضَـيْـتُ ثُـمَّـتَ قُـلْـتُ: لَا يَـعْـنِـيـنِـي

ولا حاجة [إلى] الاستشهاد للثالث؛ لمجيئه في القرآن الكريم، وهو أصح ما يحتج به.

(٢) زعم الأخفش أنَّ «لات» حرف نفي مهمل لا عمل له، وزعم أنه إذا كان الاسم التالي لها مرفوعاً فهو مبتدأ خبره محذوف، فلو قلتَ: «لاتَ ساعة مندم» فلات: حرف نفي، وساعة: مبتدأ، وساعة مضاف ومندم مضاف إليه، والخبر محذوف، والتقدير: لات ساعة مندم موجودة، ولو نصبت ساعة فهو مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: ولات أرى ساعة مندم، وهو تكلف لا موجب له.

---

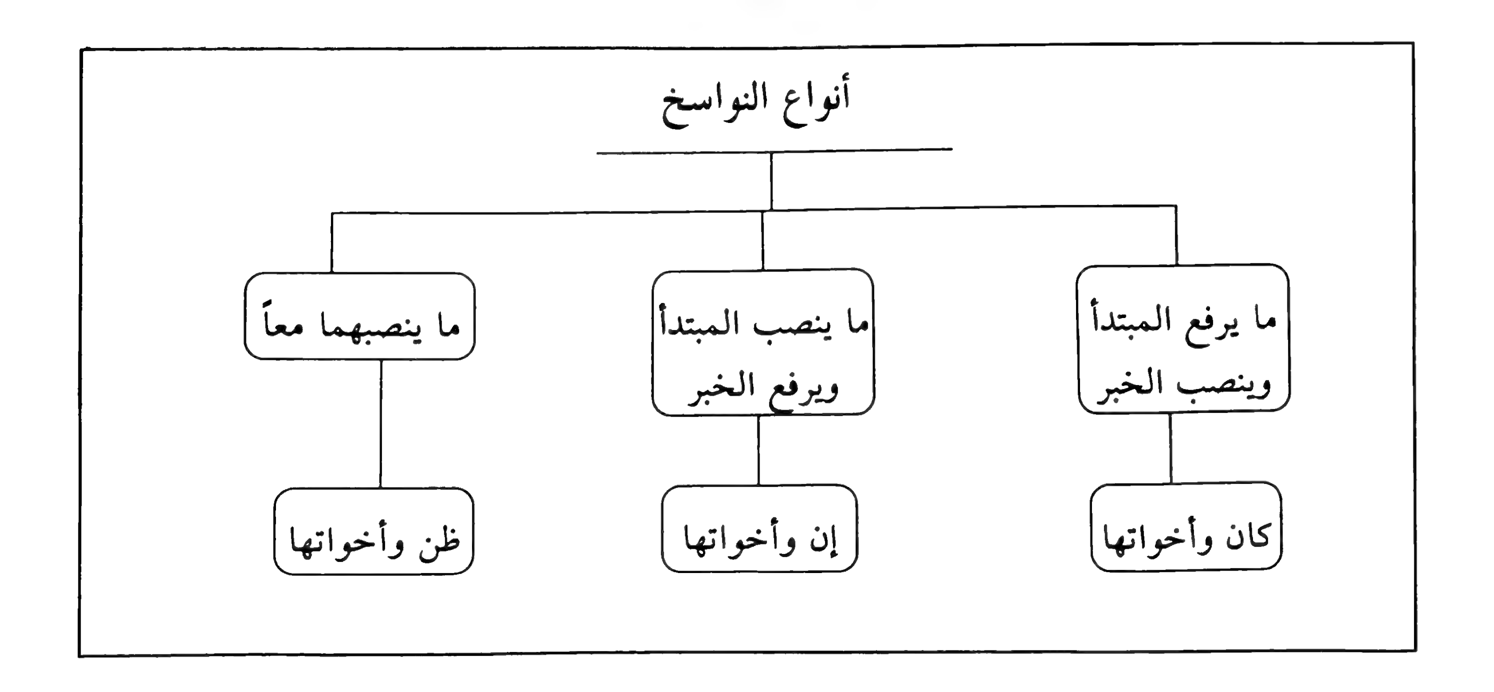
(1) أي: وحركت التاء للتخلص من التقاء الساكنين، أو للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل، وفُتحت تخفيفاً. انظر: «مجيب الندا» (ص٢٦٦)، و«الآلوسي» (١/ ٢٥٥).

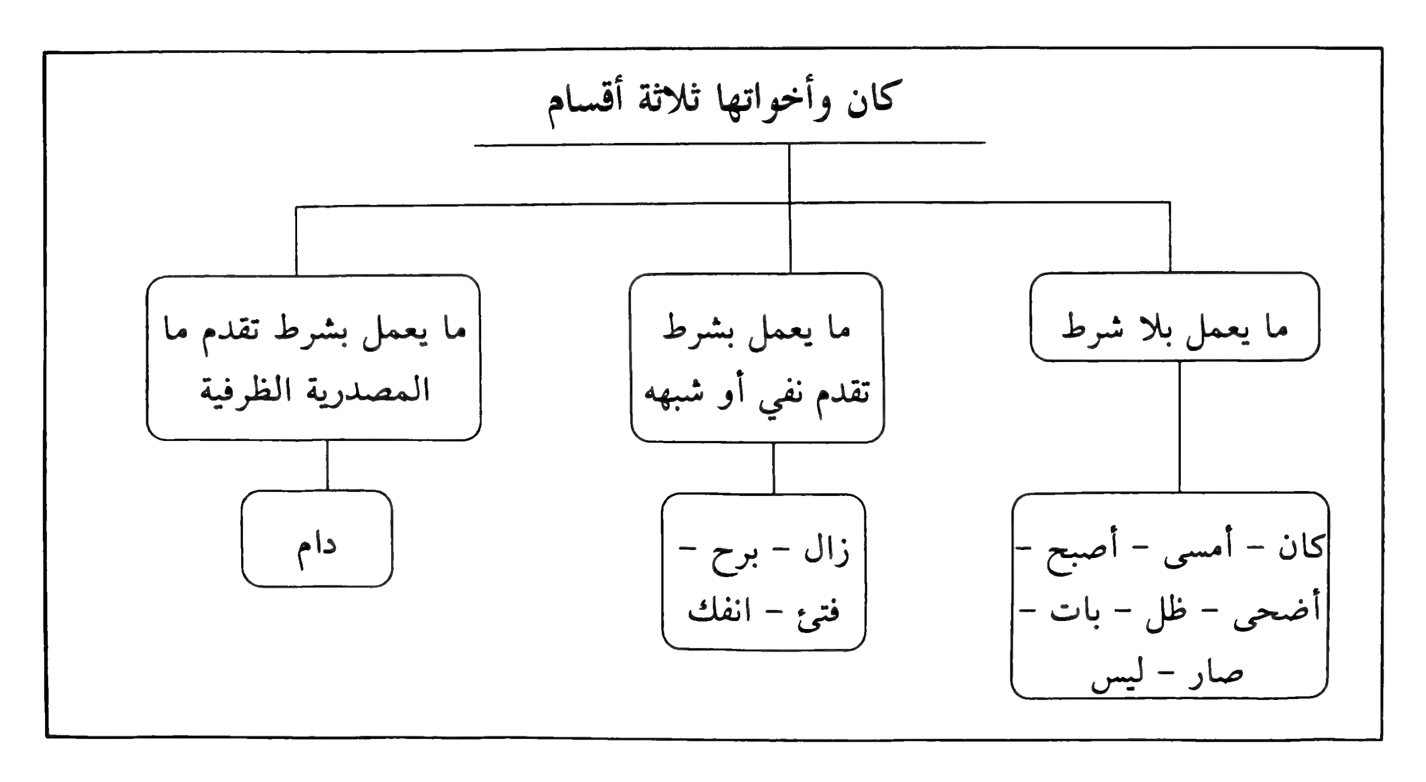
(2) أي: في النفي.

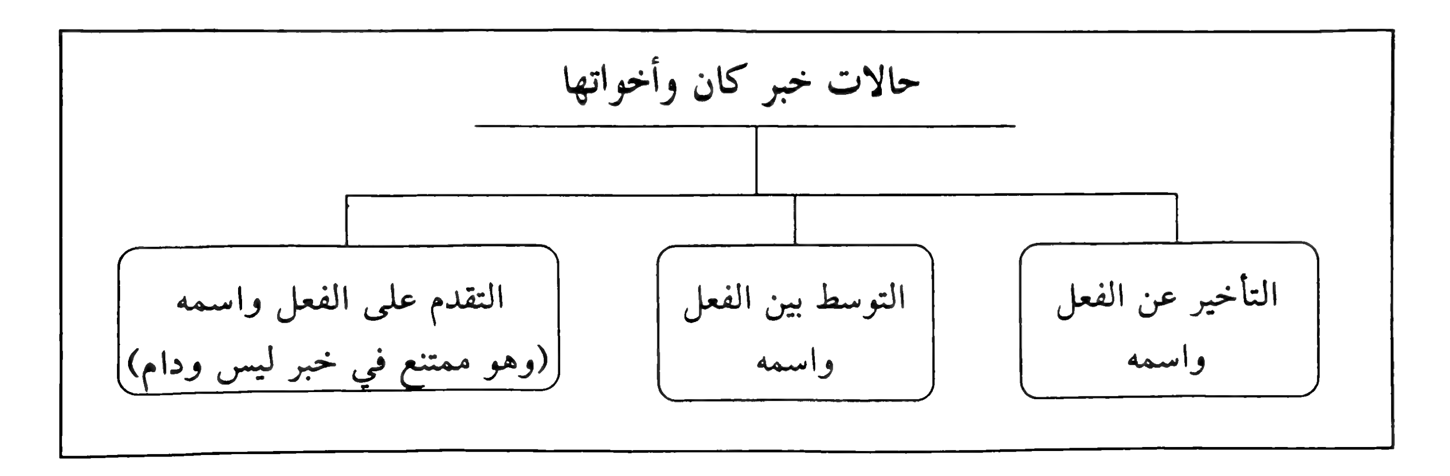
(3) ذكر سيبويه (١/ ٥٧) أن لات لا تعمل إلا في الحين؛ واختلف الناس فيه، فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها، وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان، ومنه: ندم البغاة ولاتَ ساعةَ مَندمِ. «شرح ابن عقيل» (١/ ٣١٩-٣٢٠)، وجزم ابن مالك بالثاني في «التسهيل» (ص٥٧)، واختار المصنف في «الشذور» و«شرحه» أنها تعمل في الحين بكثرةٍ، وفي الساعة والأوان بِقلة، وهذا منه كالتوسط في المسألة. انظر: «شرح الشذور» (ص٢٢٨-٢٣٠).

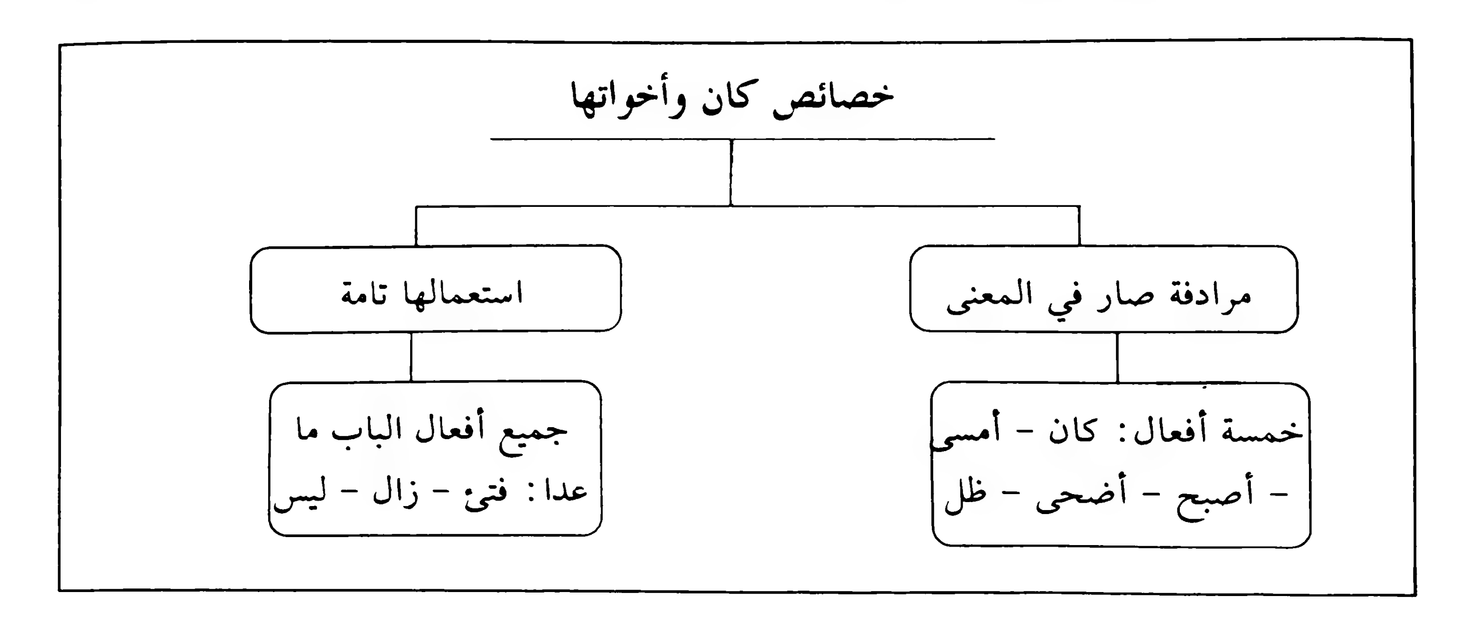
(4) لأن الخبر محط الفائدة فلا يُحذف.

(5) كالضحاك وابنِ السمال من الشواذ. انظر: «معجم القراءات» (٨/ ٧٦-٧٧).


أنواع النواسخ
ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر
ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر
ما ينصبهما معاً
كان وأخواتها
إن وأخواتها
ظن وأخواتها


كان وأخواتها ثلاثة أقسام
ما يعمل بلا شرط
ما يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهه
ما يعمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية
كان - أمسى - أصبح - أضحى - ظل - بات - صار - ليس
زال - برح - فتئ - انفك
دام


حالات خبر كان وأخواتها
التأخير عن الفعل واسمه
التوسط بين الفعل واسمه
التقدم على الفعل واسمه (وهو ممتنع في خبر ليس ودام)



خصائص كان وحدها

زيادتها

حذف آخرها (بشرط كونها)

جواز حذفها (إما)

وحدها (أما أنت ذا نفر)

مع اسمها (إن خيراً فخير) (التمس ولو خاتماً)

بلفظ المضارع

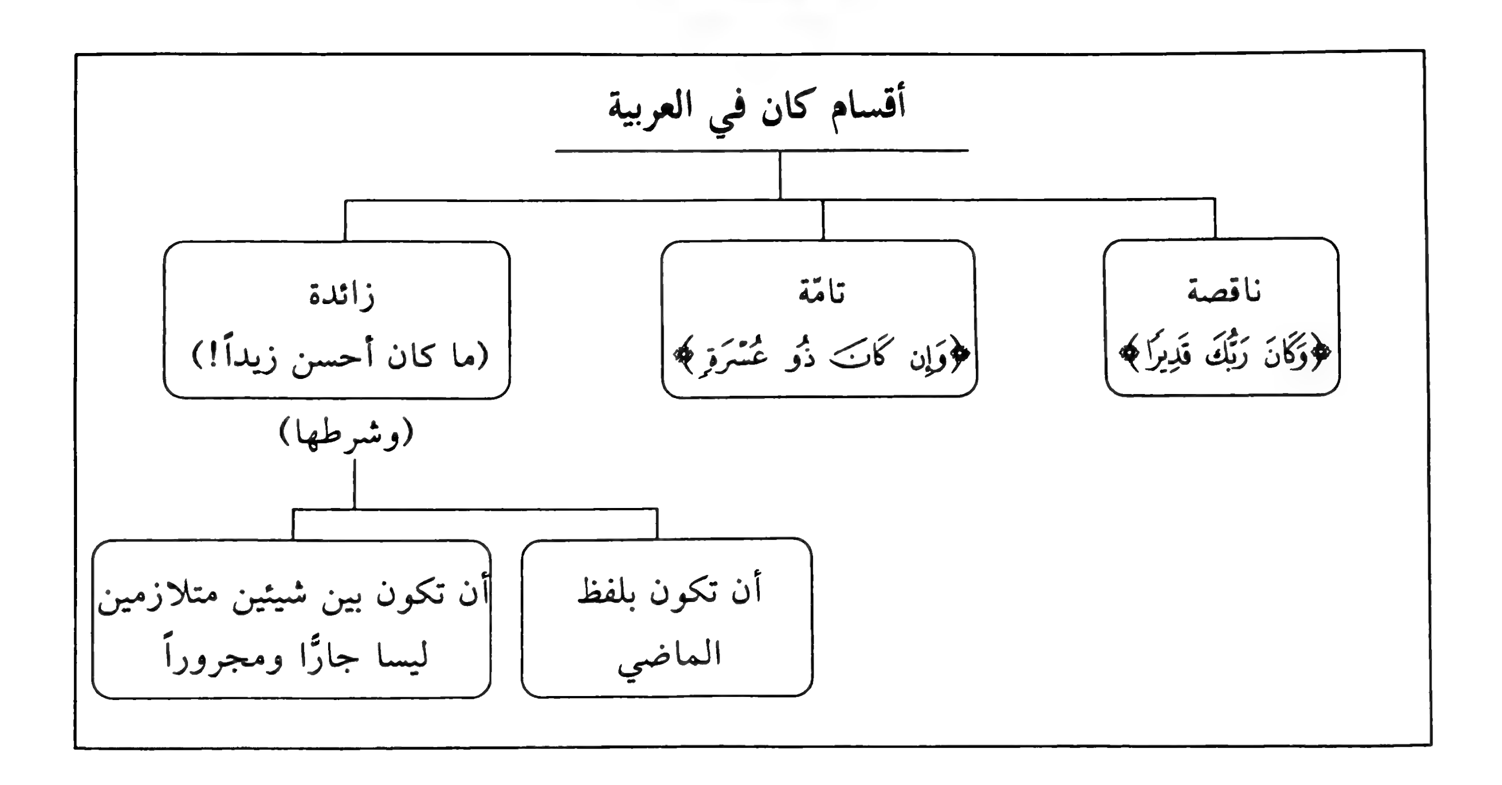
مجزومة

غيرَ موقوف عليها

غيرَ متصلة بـ

ضمير نصب

ولا ساكن



الأحرف المشبهة بـ «ليس»

- ما الحجازية (وشرطها)
  - عدم اقترانها بإن الزائدة
  - تقدم اسمها على خبرها
  - عدم اقتران خبرها بإلّا
- لا النافية (وشرطها)
  - تقدم اسمها على خبرها
  - عدم اقتران خبرها بإلّا
  - كون اسمها وخبرها نكرتين
  - كون عملها في الشعر
- لات (وشرطها)
  - كون اسمها وخبرها لفظ الحين
  - حذف أحد الجزءين

[باب «إنَّ» وأخواتها]

ص - الثَّانِي: «إِنَّ وَأَنَّ» لِلتَّأْكِيدِ، وَ«لَكِنَّ» لِلاسْتِدْرَاكِ، وَ«كَأَنَّ» لِلتَّشْبِيهِ أَوِ الظَّنِّ، وَ«لَيْتَ» لِلتَّمَنِّي، وَ«لَعَلَّ» لِلتَّرَجِّي أَوِ الإشْفَاقِ أَوِ التَّعْلِيلِ؛ فَيَنْصِبْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْماً لَهُنَّ، وَيَرْفَعْنَ الخَبَرَ خَبَراً لَهُنَّ.

ش - الثاني من نواسخ المبتدأ والخبر: ما ينصب الاسم ويرفع الخبر.

[ذكرها وتفصيلُ معانيها]

وهو ستة أحرف: «إِنَّ»، و«أَنَّ»، ومعناهما التوكيد[١]، تقول: زيدٌ قائمٌ، ثم تُدْخِلُ «إِنَّ» لتأكيدِ الخَبَرِ وتقريرِه؛ فتقول: إنَّ زيداً قائمٌ، وكذلك «أنَّ»، إلا أنها لا بد أن يسبقَها كلامٌ[1]، كقولك: بلغني أو أعجبني، ونحو ذلك؛ و«لكنَّ»، ومعناها الاستدراكُ، وهو: تعقيب الكلام برفع ما يُتوهم ثبوته أو نفيُه، يُقال: زيد عالم، فيوهم

(١) «إنَّ» المكسورة الهمزة وأختها «أنَّ» المفتوحة الهمزة يتفقان في أنهما موضوعان لتأكيد الحكم المقترن بإحداهما ونفي الشك فيه والإنكار له، ومن أجل هذا لا يجوز استعمال أحد هذين الحرفين في كلام إلا أن يكون المخاطب به متردداً في ثبوت الخبر للاسم أو شاكًّا في ثبوته له، أو منزلاً عند المتكلم منزلة الشاك أو المتردد، فلا تقول: «إنك ابن عمي» أو «إنك أخي» لمن يعلم أنه ابن عمِّك أو أنه أخوك، إلا أن يكون قد عمل عملاً يتنافى مع هذه القرابة، فنزلته من أجل هذا العمل منزلة المنكر أو الشاك أو المتردد فيهما، ويفترقان - زيادةً على ما ذكره المؤلف من كون المفتوحة لا بد أن يسبقها كلام - في كون «إنَّ» المكسورة لا يتغير الكلام معها عن أصله، فقولك: «إن أباك حاضر» جملة بعد دخول «إن» في اللفظ والتقدير كما كانت قبل دخول «إنَّ»، فأما «أنَّ» المفتوحة فهي مع مدخولها جملة في اللفظ ولكنها مفرد في التقدير، ولهذا تقع موقعَ المفرد؛ فتكون مع مدخولها فاعلاً ومفعولاً به ومبتدأ ومجروراً بحرف الجر، وهلم جرًّا.

(1) فيه مسامحة؛ لأن «بلغني» و«أعجبني» الآتيين في تمثيله فعلٌ ومفعول، وليسا بكلام كما لا يخفى.

ذلك أنه صالح[1]؛ فتقول: لكنه فاسقٌ، وتقول: ما زيدٌ شجاع، فيُوهم ذلك أنه ليس بِكريم؛ فتقول: لكنه كريم[1]؛ و«كأن» للتشبيه[2]، كقولك: كأن زيداً أسدٌ، أو الظنِّ[2]، كقولك: كأن زيداً كاتبٌ؛ و«ليت» للتمني، وهو: طلب ما لا طَمَعَ فيه كقول الشيخ: [الوافر]

٥٣- ... لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً[3]

---

(١) من أمثلة الشارح تعلم أنه لا بد أن يتقدم على «لكن» كلام، ومن استقراء أساليب المحتج بكلامهم يتبين أن الكلام السابق على «لكن» إما أن يكون مناقضاً لِما [بعدها]، مثل أن تقول: «ما هذا بساكن، ولكنه متحرك»، وإما أن يكون ضد ما بعدها نحو أن تقول: «ما هذا بأسود لكنه أبيض»، وإما أن يكون مخالفاً لِما بعدها من غير تناقض ولا ضدية كأن تقول: «ما زيد بنائم، لكن عمراً منطلق»، على خلاف في جواز أن يكون مماثلاً.

(٢) المراد بأنَّ «كأن» للتشبيه أنها تستعمل حين يريد المتكلم بيان أنَّ اسمها مشبه بخبرها؛ وهل هي دالة على ذلك إذا كان خبرها جامداً كالمثال الذي ذكره الشارح، أو ولو كان خبرها مشتقًّا؟ خلاف بين العلماء.

(٣) ٥٣- هذه قطعة من بيت مشهور، وهو لأبي العتاهية، وهو بتمامه هكذا:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

وأبو العتاهية شاعر من شعراء العصر العباسي، كان متصلاً بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد، ولا يحتج بشعره على قواعد النحو، ولا مفردات اللغة، والمؤلف يذكر هذا الشاهد ونحوه على سبيل التمثيل، لا للاحتجاج.

اللغة: «الشباب» هو وقت تدفق القوة، وشبوب الحرارة، «يعود» يرجع، «المشيب» أراد به الوقت الذي شاخ فيه جسمه، وفترت همته، وبردت حرارته.

المعنى: يتحسر على شبابه الماضي، ويأسف على ما صار إليه، في صورة أنه يتمنى أن يعود إليه شبابه ليحدثه عما يلاقيه من أوجاع الشيخوخة وآلامها. =

---

(1) إنما أوهم ذلك لأن العِلْم يَصحبه الصلاح غالباً:

إنَّما العِلْمُ كلَحْمٍ ودمٍ ما حَواه جسَدٌ إلا اصطَلَحْ

«الآلوسي» (١/٢٥٨).

(2) تكون «كأنَّ» للظن إذا كان خبرها فعلاً أو ظرفاً أو جارًّا ومجروراً أو صفةً من صفات اسمها نحو: كأن زيداً قام، أو عندك، أو في الدار، أو كاتب كما في مثال المصنف، وليست في جميع ذلك للتشبيه؛ لأن الشيء لا يُشبَّه بِنفسه، فما اشتهر عند أكثر الطلبة من أنها للتشبيه دائماً من غير تقييد فيه ما فيه، فليُتنبه لذلك. انظر: «حاشية الصبان» (١/٤٢٦)، و«المغني» (ص٢٥٣).

أو ما فيه عُسْرٌ، كقولِ المعدِمِ الآيِسِ: ليت لي قنطاراً من الذهب[1]، و«لعلَّ» للترجي، وهو: طلب المحبوب المسْتَقْرَبِ حصولُه[2]، كقولك: لعلَّ الله يرحمني، أو

= الإعراب: «ألا» أداة استفتاح، «ليت» حرف تمن ونصب، «الشباب» اسم «ليت» منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، «يعود» فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «الشباب»، والجملة مِنْ «يعود» وفاعله في محل رفع خبر «ليت»، «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـ «يعود»، «فأخبره» الفاء فاء السببية، أخبر: فعل مضارع منصوب بـ «أن»(*) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الشباب مفعول به لـ «أخبر» مبني على الضم في محل نصب، «بما» الباء حرف جر، ما: اسم موصول بمعنى: الذي، مبني على السكون في محل جر بالباء، والجار والمجرور متعلق بـ «أخبر»، «فعل» فعل ماض، «المشيب» فاعل «فَعَل»، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف منصوب بـ «فعَل»، والتقدير: فأخبره بالذي فعله المشيب.

الشاهد فيه: قوله: «ليت الشباب يعود» حيث دلّت «ليت» على التمني، وعملت في الاسم - وهو قوله: الشباب - النصب، وعملت في الخبر الرفع، وهو جملة «يعود» مع فاعله المستتر فيه، والتمني هو: أن تطلب شيئاً لا طمعَ فيه: إما لأنه لا يكون، وإما لأنه يتعسر حصولُه.

(١) المراد بما لا طمعَ فيه ما هو مستحيل عادة، ألا ترى أن رجوع الشباب وعودتَه إلى مَن ذهبت قوته وفني نشاطه مستحيل عادة؟ والمراد بما فيه عسر ما هو ممكن عادة لكنه مما يتعسر تحققه، ألا ترى أن حصول المال ممكن، ولكن في تحققه عسراً؟

واعلم أن تعلق التمني بالمستحيل كثير، وتعلقه بالممكن قليل، وتعلقه بما يجب أن يكون غير جائز، فلا يجوز أن تقول: «ليت غداً يجيء».

(٢) اعلم أن الترجي الذي تستعمل «لعلَّ» في الدلالة عليه يخالف التمني الذي تستعمل «ليت» في الدلالة عليه، من جهة أن التمني لا يكون إلا في المستحيل عادة أو ما فيه عسر كما ذكرنا لك من قبل، فأما الترجي فيكون في الأمر الممكن المستقرب حصولُه لا المحال ولا المستبعد.

فإن قلتَ: فقد قال الله تعالى على لسان فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر ٣٦ - ٣٧] وقد علمنا أن ذلك غير ممكن، فضلاً عن أن يكون قريباً؟

فالجواب: أن الله تعالى قاله على لسان فرعون على قدر عقل هذا الجاحد، فهو يقول ذلك جاهلاً أنه لا يكون، ولعله - لِعُتوه وطغيانه - كان يظنه قريب الحصول.

(*) و«أنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيَّد من الكلام السابق، والتقدير: ليت عَوْدَ الشباب فإخبارَه حاصِلان.

للإشفاق، وهو: توقع المكروه، كقولك: لعل زيداً هالك[1]، وللتعليل، كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]، أي: لكي يتذكر، نَصَّ على ذلك الأخفشُ[2].

[دخول «ما» الحرفية على هذه الأحرف]

ص - إنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ «مَا» الحَرْفِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، إِلَّا «لَيْتَ» فَيَجُوزُ الأمْرَانِ.

ش - إنما تَنْصِبُ هذه الأدواتُ الأسماءَ وترفع الأخبارَ بشرط أن لا تقترن بهنّ «ما» الحرفية[3]، فإنِ اقترنتْ بهن بطَل عملهن، وصحَّ دخولهن على الجملة الفعلية، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، وقال الشاعر: [الطويل]

٥٤- فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ ... ولَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ(١)

(١) ٥٤- نسب جماعة هذا البيت للأفوه الأودي، ولكن البيت وارد في «أمالي القالي» (ج ١ ص ٩٩)، وفي كثير من كتب النحو منها الأشموني (رقم ١٦٨)، ولم أجد أحداً ممن يُوثَق بنقله قد نسبه لقائل معين.

اللغة: «قالياً» كارهاً، وتقول: قلوته أقلُوه مثل: دَعوته أدعوه، وقَلَيْتُه أَقلِيه مثل: رميته أرميه، وقليته أقلاه مثل: رضيته أرضاه، ومعناه في لغاته الثلاث: كرهته، «يُقضى» بالبناء للمجهول، يقدّره الله تعالى، «سوف يكون» يريد أنه يقع ويوجد بغير شك.

المعنى: يقول لأحبته: إن مفارقته لهم لم تكن عن كراهية منه في البقاء بينهم، ولا كانت عن رغبة منه في ذلك، ولكنها قضاء الله الذي لا مردَّ له.

الإعراب: «والله» الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف، «ما» نافية، «فارقتكم» فارق: فعل ماض والتاء ضمير المتكلم فاعل، مبني على الضم في محل رفع، والكاف ضمير المخاطَب مفعول به مبني على الضم في =

(1) أي: يُخشى عليه من الوقوع في الهلاك، لا أنه يُطلب له الوقوع في الهلاك. «الفيشي» (ص١٠٤).

(2) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (٢/ ٤٤٣).

(3) وتُسمى ما الكافَّة؛ لِكَفِّها ما اتصلت به عن العمل. «الكواكب الدرية» (ص٢٦٨)، و«مجيب الندا» (ص٢٧٥).

وقال الآخر: [الطويل]

٥٥- أَعِدْ نَظَراً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا [1]

= محل نصب، والميم حرف دال على الجمع، «قالياً» حال من ضمير المتكلم منصوب بالفتحة الظاهرة، «لكم» جار ومجرور متعلق بـ «قال»، «ولكن ما» الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك ونصب، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم «لكن»، «يُقضى» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً: تقديره هو يعود إلى «ما»، والجملة من «يقضى» ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول، «فسوف» الفاء زائدة، سوف: حرف دال على التنفيس، «يكون» فعل مضارع تام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «ما يُقضى»، والجملة مِنْ «يكون» وفاعله في محل رفع خبر «لكنَّ».

الشاهد فيه: قوله: «لكن ما . . » فإن المؤلف قد توهم أن «ما» هذه كافة، وأنها دخلت على «لكن» فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية، وقد تابعه الأشموني على هذا، وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ، بل «ما» هذه موصول اسمي(*) هو اسم «لكن» كما قررناه في الإعراب، ولكن هنا عاملة النصب والرفع، وهي داخلة على جملة اسمية لا فعلية، فافهم ذلك كله.

وصوابُ الاستشهاد لِما أراد المؤلف الاستشهاد له قول امرئ القيس:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

فإن «ما» في هذا البيت زائدة، وقد كفت «لكنَّ» عن العمل، وقد أمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية - وهي جملة «أسعى» مع فاعله المستتر فيه - وإنك لتجد المؤلف قد استدرك ذلك في باب «إنَّ» وأخواتها من كتابه «أوضح المسالك».

(١) ٥٥- هذا البيت للفرزدق، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس، وهو رجل من عدي بن جندب بن العنبر، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها، وقد استشهد الأشموني بهذا البيت (رقم ٢٧٢)، والمؤلف في «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٣٧)، وفي كتابه «مغني اللبيب» (رقم ٤٧٦).

المعنى: يتهكم بعبد القيس ويندد به، ويهجوه أفحش هجاء وأرذله وأقبحه؛ إذ يرميه بإتيان الحمر.

الإعراب: «أعد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «نظراً» مفعول به لـ «أعد»، «يا» حرف نداء، «عبد» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف و«قيس» مضاف إليه، «لعلَّما» لعلّ: حرف ترجٍّ، وما: كافة، «أضاءت» أضاء: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «لك» جار ومجرور متعلق بـ «أضاء»، «النار» فاعل «أضاء»، «الحمار» مفعول به لـ «أضاء»، منصوب=

(*) أي: بدليل عَود الضمير المستتر في «يُقضى» عليها، ودخولِ الفاء بعدها. «السجاعي» (ص٦٢).

[إعمال «ليت» مع «ما»]

ويُستثنى منها «ليت»؛ فإنها تكون باقيةً مع «ما» على اختصاصها بالجملة الاسمية؛ فلا يقال: لَيْتَمَا قَامَ زيدٌ؛ فلذلك أبقَوا عملَها، وأجازوا فيها الإهمال حملاً على أخواتها، وقد رُوِيَ بالوجهَين قولُ الشاعر: [البسيط]

٥٦- قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ(١)

= بالفتحة الظاهرة، «المقيدا» صفة للحمار، وصفة المنصوب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «لعلما أضاءت» حيث اقترنت ما الزائدة بلعلّ فكفتها عن العمل في الاسم والخبر، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية، وهي جملة «أضاءت» مع فاعله، كما هو واضح بأدنى تأمل.

(١) ٥٦- البيت من كلام النابغة الذبياني من قصيدة له مطلعها قوله:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ

اللغة: «فقد» قد: اسم فعل معناه: يكفي، أو اسم بمعنى: كاف.

المعنى: تتمنى هذه المرأة - وقد رأت الحمام طائراً - أن يكون لها هذا الحمام أو نصفه، منضمًّا كل ذلك إلى حمامتها، قالوا: وكانت امرأة حادة البصر، قلما يخطئ بصرها على بُعد المسافة، ورأت يوماً حماماً طائراً، فنظرت إليه ثم قالت:

لَيْتَ الحَمَامَ لِيَهْ إِلَى حَمَامَتِيَهْ
أَوْ نِصْفَهُ قَدِيَهْ تَمَّ الحَمَامُ مِيَهْ

قالوا: ثم وقع الحمام في شراك صياد، فحسبوه فوجدوه ستًّا وستين حمامةً كما حزرته.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «ألا» أداة استفتاح، «ليتما» ليت: حرف تمن ونصب، وما: زائدة، «هذا» ها: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم «ليت»، هذا على رواية نصب الحمام، فأمَّا على رواية الرفع فاسم الإشارة في محل رفع مبتدأ، «الحمام» بدل من اسم الإشارة، وبدل المنصوب منصوب، أو بدل المرفوع مرفوع، «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ليت» على رواية النصب، وخبر المبتدأ على رواية الرفع، «إلى» حرف جر، «حمامتنا» حمامة: مجرور بـ «إلى»، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم «ليت»، أو حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور، وحمامة مضاف ونا: ضمير المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «أو» حرف عطف بمعنى الواو، «نصفه» نصف: معطوف على اسم الإشارة إما بالرفع وإما بالنصب، ونصف مضاف والهاء ضمير عائد إلى «الحمام» مضاف إليه، «فقد» الفاء فاء الفصيحة، وقد: اسم بمعنى كافٍ، وهو خبر =

رُوي برفع «الحمام» ونصبه.

وقَوْلي: «ما الحرفية» احتراز عن «ما» الاسمية؛ فإنها لا تُبطل عملها، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾(1) [طه: ٦٩]؛ فـ «ما» هنا: اسمٌ بمعنى الذي، وهو في موضع نصب بـ «إنَّ»، وصنعوا: صلة، والعائد محذوف، وكيد ساحر: الخبر، والمعنى: إن الذي صنعوه كيدُ ساحرٍ.

[جواز إعمال «إن» المخففة وإهمالها]

ص - كَـ «إِنِ» المَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً.

ش - معنى هذا أنه كما يجوز الإعمالُ والإهمالُ في «ليتما»، كذلك يجوز في «إنَّ» المكسورة إذا خُففت، كقولك: «إنْ زيدٌ لَمنطلقٌ»(1)، و«إنْ زيداً منطلقٌ»، والأرجح

= لمبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب شرط محذوف، والتقدير: إنْ حصل ذلك فهو كافٍ. [وجملة: ألا ليتما . . . إلخ في موضع نصب مقول القول].

الشاهد فيه: قوله: «ليتما هذا الحمام» حيث يروى بنصب «الحمام» على أنه بدل من اسم ليت، وليت حينئذ عاملة، ويُروى برفع «الحمام» على أنه بدل من المبتدأ، فتكون ليت حينئذ مهملة؛ فدلت الروايتان جميعاً على أن «ليت» إذا اقترنت بـ «ما» الزائدة لم يجب فيها الإعمال، كما لم يجب أن تكفها عن العمل، بل يجوز فيه وجهان: الإعمال، والإهمال.

(١) وهذه الآية الكريمة يقرأ فيها بنصب «كيد ساحر» ويقرأ برفعه، فقراءة النصب تُخَرَّج على أن «ما» كافة لإن عن العمل، وما بعدها فعلية، وكيد: مفعول به لصنعوا، وتُخَرّج قراءة الرفع على أحد الوجهين: الأول: جعل ما مصدرية وهي مع مدخولها في تأويل مصدر منصوب يكون اسم «إنَّ»، [و«كيد] ساحر»: خبر إن، والتقدير على هذا: إن صنعهم كيد ساحر، والثاني: أن «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب اسم «إنَّ»، و«صنعوا» جملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف - والتقدير: إن الذي صنعوه - و«كيد ساحر» خبر إن، وهذا الوجه الثاني من وجهي الرفع هو الذي ذكره الشارح.

(1) إذا أُهملت «إنْ» لزمتها اللام في خبر المبتدأ بعدها فارقةً بينها وبين «إن» النافية، فإذا أُعملت لم تلزمها حينئذ اللام لأنها لا تلتبس والحالة هذه بالنافية؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وسيفصل المصنف هذا. انظر: (ص ٢٩٩).

الإهمالُ، عكس «ليت»، قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1] [الطارق: ٤]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[2] [يس: ٣٢]، وقال الله تعالى: ﴿وإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[3] [هود: ١١١]، قرأ الحِرْمِيَّانِ[4] وأبو بكر[5] بالتخفيف والإعمال.

---

(1) وقعت الآية في طبعات الشيخ رحمه الله - بل وفي غيرها من الطبعات - على قراءة عاصم وحمزة وابن عامر، وليست مرادَ المؤلف؛ لأن «إنْ» حنيئذٍ نافية، و«لَمَّا» إيجابية بمعنى: إلَّا، والتقدير: ما كل نفس إلا عليها حافظ يحفظها أو يحفظ عليها ما تعمله، فالصواب في الاستشهاد أن تكون الآية على قراءة الباقِين بتخفيف «إنْ» و«لَمَا»، فتكون «إنْ» حينئذ مخففةً من الثقيلة غيرَ عاملة، وكل: مبتدأ، واللام: فارقة، وما: صلة، وعليها حافظ: مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول، والرابط الضمير في «عليها». انظر: «معجم القراءات» (١٠/ ٣٧٨)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٤٥٠). وانظر: ت (1) ص(٣٧٣) هنا.

(2) الكلام في ضبط هذه الآية كالكلام في الآية السابقة اعتراضاً وتصويباً، وإعرابُها على القراءة التي أرادها المصنف: إنْ: مخففة مهملة، وكل: مبتدأ، واللام: فارقة، وما: صلة، وجميع: خبر المبتدأ، ومحضرون: خبر ثانٍ، أو نعتُ جميع وجُمع على المعنى.

(3) كلًّا: اسم إنْ، واللام الأولى أُكدت بالثانية، وما: زائدة للفصلِ بين اللامَين، ولَيوفينهم: خبر إنْ؛ أو ما: موصول خبر إنْ، قُرن بلام الابتداء، ولَيوفينهم: جواب قَسَم محذوف هو صلةُ ما، والتقدير: وإن كلًّا لَلَّذين والله لَيوفينهم. وفي الآية قراءاتٌ وأعاريبُ كثيرة لا يحتمِلُها المقامُ.

(4) قال السجاعي (ص٦٣): تثنية حرمي، منسوب إلى الحَرَم، والمراد بهما نافع وابن كثير، فالأول إلى حرم المدينة، والثاني إلى حرم مكة. اهـ قلتُ: عبارتُه توهم أن النسبة قياسيَّة، وهو غير صحيح وإن كان ضبط الشيخ في الأصل جارياً عليه، والصواب في ضبط الكلمة هو ما أثبتُّه؛ لأن النسب في الناس إلى الحَرَم: حِرْمِيٌّ، فإذا كان في غير الناس قالوا: ثوبٌ حَرَمِيٌّ، وذلك للفرق الذي يحافظون عليه كثيراً ويَعتادونه في مثل هذا. انظر مثلاً: «الصحاح» و«المصباح المنير» و«المحكم»: (ح ر م).

ثم إن نافعاً هو: ابن عبد الرحمن الليثي بالولاء، المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، اشتهر في المدينة وانتهتْ إليه رئاسة القراءة فيها، وأقرأ الناس نيفاً وسبعين سنة، وتوفي بها سنة ١٦٩ هـ. «الأعلام» (٨/ ٥).

وأما ابن كثير فهو: عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد، أحد القراء السبعة، كان قاضي الجماعة بمكة، وكانت حرفته العطارة، وهو فارسي الأصل. مولده ووفاته بمكة وذلك سنة ١٢٠ هـ. «الأعلام» (٤/ ١١٥).

(5) هو شُعبة راوي عاصم، تقدمت ترجمته في الصفحة (٢١٤).

[إهمال «لكن» المخففة]

ص - فَأَمَّا «لَكِنْ» مُخَفَّفَةً فَتُهْمَلُ.

ش - وذلك لزوال اختصاصِها بالجملة الاسمية، قال الله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، وقال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ١٦٢]، فدخلت على الجملتَين[١].

[تخفيف «أنَّ» وشروط إعمالها حينئذٍ]

ص - وَأَمَّا «أَنْ» فَتَعْمَلُ، وَيَجِبُ - في غَيْرِ الضَّرُورَةِ - حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ[1] الشَّأْنِ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً - إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ - بـ«قَدْ أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ لَوْ».

ش - وأما «أنَّ» المفتوحة فإنها إذا خُففتْ بقيتْ على ما كانت عليه من وجوب الإعمال؛ لكن يجب في اسمها ثلاثةُ أمور: أن يكون ضميراً لا ظاهراً؛ وأن يكون بمعنى الشأن، وأن يكون محذوفاً[٢].

(١) ظاهر كلام المؤلف أن «لكن» المخففة النون تهمل وجوباً، ولا يجوز إعمالها، وهذا الذي يدل ظاهر كلامه عليه هو مذهب جمهرة النحاة، وذهب يونس بن حبيب والأخفش إلى أنه يجوز مع تخفيفها أن تعمل النصب والرفع؛ أما الأخفش فقال ذلك قياساً على أخواتها، وأما يونس فزعم أنَّ إعمالها مسموعٌ عن العرب.

وظاهر كلام المؤلف في إهمال ما أهمل من هذه الحروف بعد تخفيفه أنَّ سرّ إعمالها حين الإعمال هو اختصاصها بالجملة الاسمية، وهذا مخالف لما استقر في كلام المحققين مِنْ أنَّ هذه الحروف إنما عملت لأنها أشبهت الأفعال من وجهَين: الأول من جهة لفظها حيث جاءت على ثلاثة أحرف أو أكثر كالأفعال، والثاني من جهة معناها حيث دلت «إن» على معنى أؤكد، وهلم جرًّا . . .

(٢) قد ذكر المؤلف فيما يلي أنه يذكر اسم «أن» المفتوحة المخففة، وحينئذ لا يجب أن يكون ضمير الشأن، ولا يجب أن يكون الخبر جملة، ومن ذلك قول جنوب ترثي أخاها عمراً ذا الكلب:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالمُرْمِلُونَ ... إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا
بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا =

(1) بالنصب لأنه حالٌ من المضاف إليه. انظر: «يس على الفاكهي» (٢/ ٣٢).

ويجب في خبرها أن يكون جملةً لا مفرداً[1]؛ فإن كانت الجملة اسميةً أو فعليةً فعلها جامد، أو [فعليةً] فعلُها متصرف، وهو دعاء، لم تحتجْ إلى فاصل يَفصلها من «أنْ».

مثالُ الاسمية قولُه تعالى: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، تقديره: أنه الحمدُ لله، أي: أنَّ الأمر والشأن، فخُففت «أن» وحُذف اسمها، ووليتْها الجملة الاسمية بلا فاصلٍ.

ومثالُ الفعلية التي فعلُها جامد: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٢٠]، والتقدير: وأنه عسى، وأنه ليس.

ومثالُ التي فعلُها متصرف، وهو دعاء: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩] في قراءة مَن خفَّف «أنْ» وكسر الضاد[2].

فإنْ كان الفعلُ متصرفاً، وكان غيرَ دعاء، وجب أن يُفصل مِنْ «أنْ» بواحد من أربعة؛ وهي: «قَدْ»، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ

= وتأمل في قولها: «بأنك ربيع» تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً لا ضمير شأن، وتجد الخبر مفرداً لا جملة، وتأمل في البيت الثاني في قولها: «وأنك هناك تكون الثمالا» تجد الاسم ضمير مخاطب مذكوراً، لا ضمير شأن، وتجد الخبر جملة وهي «تكون الثمالا»، تدرك ما ذكرناه.
وهل مجيء اسم «أنْ» غير ضمير شاذ أو قليل؟ والجواب عن هذا: أن الذي أوجب من النحاة كون اسم «أن» المخففة ضمير شأن كابن الحاجب جعل ذكره وهو غير ضمير الشأن شاذًا؛ وأما الذي لم يوجب أن يكون اسم «أن» المخففة المفتوحة ضمير شأن كابن مالك فيرى أن مجيئه ضمير مخاطب مذكوراً قليل، وكلام ابن هشام في «شذور الذهب» و«أوضح المسالك» يُفهم منه ذلك، وهو فيه تابع لابن مالك.

(1) قيل: لاشتمالها على المسنَد والمسنَد إليه، محافظةً على الأصل حيث لا يُذكر الاسم. «الآلوسي» (١/ ٢٦٤).

(2) هي قراءة نافع، وقرأ البقيةُ بتشديد «أنَّ» ونصبِ ما بعدها اسماً لها والخبر شبه الجملة. «معجم القراءات» (٦/ ٢٣٢-٢٣٣).

﴿أَبْلَغُوا۟﴾ [الجن: ٢٨]، و«حرف التنفيس»، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[١]، و«حرف النفي»، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، و«لَوْ» نحو: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟﴾[٢].

ورُبما جاء في الشعر بغير فصل، كقوله: [الخفيف]

٥٧- عَلِمُوا أنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ[٣]

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل، ومثل هذه الآية الكريمة وحرف التنفيس «سوف» قول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

(٢) من الآية ١٦ من سورة الجن.

وقد زاد ابن مالك في «التسهيل» من الفواصل التي تفصل بين «أن» المفتوحة المخففة [والفعل الشرط، وقد مثل لذلك المرادي بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٤٠]، لكن الذي ينقدح في الذهن أنَّ «أنْ» في هذه الآية الكريمة تفسيرية.

(٣) ٥٧- لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٨٤)، وابن عقيل (رقم ١٠٨)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٤٩).

اللغة: «يُؤَمَّلُون» بالبناء للمجهول وتضعيف الميم: أي: يرجوهم الناس، ويؤملون عطاءهم، «سُؤل» بضم السين وسكون الهمزة: هو ما تسأله وتتمناه، ومنه قوله تعالى من الآية ٣٦ من سورة طه: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الممدوحين قد أيقنوا أنهم محل رجاء الناس، ومعقد آمالهم؛ فلم ينتظروا حتى يسألهم الناس، بل أعطوا أعظم ما يتمناه امرؤ، قبل أن يتوجه إليهم أحد بالسؤال.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل، «أنْ» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، «يؤملون» فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة نائب فاعله، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر «أن» المخففة(*)، «فجادوا» الفاء عاطفة، جادوا فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة «علموا»، «قبل» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـ «جادوا»، «أنْ» مصدرية، «يسألوا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ «أن» وعلامةُ نصبه حذف النون، وواو الجماعة نائب فاعل، و«أنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة «قبل» إليه، أي: قبل سؤالهم، «بأعظم» جار ومجرور متعلق بـ «جادوا»، وأعظم مضاف و«سؤل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «أن يؤملون» حيث جاء خبر «أن» المخففة جملة فعلية فعلُها متصرف غير=

(*) و«أنْ» وما بعدها في تأويل مصدر سدَّ مسد مفعولي «عَلِم».

وربما جاء اسم «أنْ» في ضرورة الشعر مُصَرَّحاً به غيرَ ضمير شأن؛ فيأتي خبرها حينئذٍ مفرداً، وجملةً، وقد اجتمعَا في قوله: [المتقارب]

٥٨- بِـأَنْـكَ رَبِـيـعٌ وغَـيْـثٌ مَـرِيـعٌ وَأَنْـكَ هُـنَـاكَ تَـكُـونُ الـثِّـمَـالَا[1]

= دعاء، ولم يفصل بينه وبين «أنْ» بفاصل من الفواصل الأربعة التي ذكرها المؤلف.

هذا، وقد زعم جماعةٌ من النحاة أنَّ «أنْ» في هذا البيت مصدرية، وأنها مهملة غير عاملة النصب في الفعل المضارع، كما أُهملت في قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وزعم هذا القائل أن هذا جارٍ على لغة بعض العرب؛ إذ يهمل هؤلاء «أن» المصدرية كما يهمل عامتهم «ما» المصدرية أيضاً، وليس هذا الزعم صحيحاً، مِن قبل أنك قد علمتَ أن «أن» التي تقع بعد ما يُفيد العِلم هي المؤكّدة لا المصدرية في أرجح أقوال النحاة.

(١) ٥٨- هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، ترثي فيها أخاها عمراً الملقب ذا الكلب، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٤٨)، وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ٢٨١)، وقبل البيت المستشهَد به قولُها:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

اللغة: «أنك ربيع» أرادت أنه للضيفان والمرملين بمنزلة الربيع: كثير النفع، واصل العطاء، «وغيث مريع» الغيث: المطر، والمراد به ههنا الكلأ الذي يَنبت بسبب المطر، ومريع - بفتح الميم، أو ضمها - خصيب، «الثمال» بسكر الثاء المثلثة: الذخر والغياث.

المعنى: تمدحه بأنه جواد كريم، وبأنه يعطي المحروم، ويغيث الملهوف.

الإعراب: «بأنك» الباء حرف جر، وأن: مخففة من الثقيلة، والكاف ضمير المخاطب اسم «أنْ»، مبني على الفتح في محل نصب، «ربيع» خبر «أن»، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و«أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، وهي متعلقة بـ «علم» في البيت السابق، «وغيث» الواو عاطفة، وغيث: معطوف على «ربيع»، «مريع» صفة لـ «غيث»، «وأنك» الواو عاطفة، و«أنْ»: مخففة من الثقيلة أيضاً، والكاف ضمير المخاطب اسمها، «هناك» هنا: ظرف زمان متعلق بـ «تكون» أو بقوله: «الثمال» الآتي؛ لأنه متضمن معنى المشتق، والكاف حرف دال على الخطاب، «تكون» فعل مضارع ناقص، مرفوع بالضمة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «الثمالا» خبر «تكون» منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة «تكون» واسمه وخبره في محل رفع خبر «أنْ»، و«أنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور معطوف بالواو على المصدر السابق المجرور بالباء، والتقدير: لقد علم الضيف والمرملون بكونك ربيعاً لهم، وبكونك سندَهم وملجأهم.

=

[إعمال «كأنْ» المخفَّفة]

ص - وَأَمَّا «كَأَنْ» فَتَعْمَلُ، وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا، وَيُفْصَلُ الفِعْلُ مِنْهَا بـ «لَمْ»، أو «قَدْ».

ش - إذا خُففتْ «كأنَّ» وجب إعمالُها، كما يجب إعمالُ «أنْ»، ولكن ذِكْرُ اسمها أكثرُ من ذِكر اسم «أنْ»؛ ولا يلزمُ أن يكون ضميراً[1]، قال الشاعر: [الطويل]

٥٩- وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ[2]

= الشاهد فيه: قوله: «بأنك ربيع . . . وأنك تكون الثمالا» حيث خففت «أنْ» في الموضعين، وجاء اسمها ضميراً مذكوراً في الكلام، وخبرها في الأول مفرد، وهو قوله: رَبيع، وفي الثاني جملة تكون واسمها وخبرها، وهذا خلاف الأصل الغالب الجاري على ألسنة جمهرة العرب، وإنما أصل الاسم أن يكون ضمير شأن محذوفاً، ولا يكون الخبر حينئذ إلا جملة، ومثل هذا البيت قول الشاعر:

فَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأَنْتِ صَدِيقُ

(١) يُفهم من كلام الشارح أَن بين «أن» المفتوحة المخففة وبين «كَأن» المخففة اتفاقاً وافتراقاً.

فأما الاتفاق بينهما ففي شيئين؛ الأول: أنه يجب في كل منهما الإعمال ولا يجوز الإهمال، والثاني: أنه بوجه عام يجوز مع كل منهما ذكر الاسم.

وأما وجوه الافتراق فثلاثة؛ الوجه الأول: أنَّ خبر «أنْ» يلزم أن يكون جملة متى كان اسمها ضمير شأن، وذلك واجب عند بعض النحاة كما أخبرتك، بخلاف خبر كأنْ فلا يجب عند أحد أن يكون جملة، والوجه الثاني: أنه يجب عند بعض النحاة أن يكون اسم «أن» المخففة ضمير شأن، ولا يجب ذلك عند أحد منهم في «كَأنْ»، والوجه الثالث: أن اسم «أن» المخففة يجب حذفه أو يكثر - على الخلاف في ذلك - وأما اسم «كَأنْ» فلم يذهب أحد إلى وجوب حذفه.

هذا، والقول بوجوب إعمال «كَأنْ» إذا خففت هو قول الجمهور، وقال الكوفيون: تهمل، وذهب قوم من النحاة إلى أنها تعمل إذا كان اسمها ضميراً، فأما إذا كان اسمها ظاهراً فلا تعمل.

(٢) ٥٩- هذا البيت من كلام باعث بن صريم - ويقال: باغت بن صريم - اليشكري، ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء اليشكري(*)، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١)، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٧٧)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٥١)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٤٠)، والمبرد في «الكامل» (ج ١ ص ٥٠).

اللغة: «توافينا» تجيئنا، «بوجه مقسم» أي: وجه جميل حسن، والقَسَام - بفتح كل من القاف =

(*) نُسب لغيرهما أيضاً. انظر: «الخزانة» (١٠/ ٤١٣-٤١٤).

يُروى بنصب الظبية على أنها الاسمُ، والجملةُ بعدها صفة[1]، والخبرُ محذوفٌ،

= والسين(*) - الجمال، «تعطو» تمد عنقها لتتناول(**)، «وارق السلم» أي: شجر السلم المُورِق.

المعنى: يصف امرأةً بأن لها وجهاً جميلاً حسناً، وعنقاً كعنق الظبية طويلاً.

الإعراب: «يوماً» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله: «توافينا» الآتي، «توافينا» توافي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، ونا: مفعول به، مبني على السكون في محل نصب، «بوجه» جار ومجرور متعلق بـ «توافي»، «مقسم» نعت لـ «وجه»، «كَأَنْ» حرف تشبيه ونصب، «ظبية» على رواية النصب: اسم «كَأنْ»، «تعطو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً وتقديره: هي يَعود إلى «ظبية»، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لـ «ظبية»، وخبر «كأنْ» محذوف، وتقدير الكلام: كأن ظبية عاطية في مكان هذه المرأة، فأما على رواية رفع ظبية فظبية خبر «كأنْ» مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، واسمها ضمير محذوف، والتقدير: كأنها ظبية، وجملة «تعطو» وفاعله في محل رفع نعت لـ «ظبية» أيضاً. ويُروى أيضاً بجر ظبية؛ فالكاف حرف جر، وأنْ: زائدة، وظبية: مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل «توافي»، وكأنَّه قال: كَظَبْيَةٍ، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية لما هنا، «إلى» حرف جر، «وارق» مجرور بـ «إلى»، والجار والمجرور متعلق بقوله: «تعطو»، و«وَارِق» مضاف، و«السَّلم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسُكِّن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «كَأنْ ظَبية» حيث رُوي على ثلاثة أوجه يستشهد في هذا الباب باثنين منها: الوجه الأول: نصب ظبية على أنه اسم «كأنْ» وخبرها محذوف، والوجه الثاني: رفع ظبية على أنه خبر كَأنْ، واسمها محذوف، فدلت الروايتان جميعاً على أنه إذا خففت كأن جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه، إلا أن الحذف أكثر من الذكر، والوجه الثالث: جر ظبية على ما ذكرناه في إعراب البيت، ولا شاهدَ عليه لِما في هذا الباب.

---

(1) لا يجوز أن تكون هي الخبر وإنْ جوَّزهُ بعضهم كالعيني والسيوطي؛ لأنه ليس مراد الشاعر الإخبارَ عن الظبية بما ذكر، وإنما مراده تشبيه المرأة بالظبية. انظر: «خزانة الأدب» (١٠/ ٤١٢-٤١٣).

(*) كذا وقع في كلامه رحمه الله، والصواب ضبطُ القاف دون السين؛ لأن السين وقعت قبل الألف، ومن المعروف أنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً، نعم يمكن التعرض لتخفيف الحرف أو تشديدِه قبل الألف، وأما فتحُه فلا كلامَ فيه.

(**) هذا أحد معاني العَطْو، والمشهور فيه: التناول، وبه فسَّر أهل اللغة الذي في البيت، لكن لا بُدَّ مِن تضمينه معنى تميل لتعدِّيه بـ «إلى». انظر: «الكامل» للمبرد (١/ ١١١).

أي: كأنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأة؛ فيكون من عكس التشبيه[1]، أو كأنْ مكانها ظبيةً[2]، على حقيقة التشبيه، ويُروى برفعها على حذف الاسم، أي: كأنها ظبيةٌ.

[فصل خبر «كأنْ» منها]

وإذا كان الخبر مفرداً، أو جملةً اسمية؛ لم يحتج لفاصل؛ فالمفرد كقوله: «كأنْ ظبيةٌ» في رواية مَنْ رفع، والجملةُ الاسمية كقوله: [الهزج]

٦٠- كَأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[1]

---

(١) ٦٠- هذا عجز بيت، وصدره:

وَصَدْرٍ مُشْرِقُ اللَّوْنِ

ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين، وقد استشهد به المؤلف في «أوضحه» (رقم ١٥٢)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٤١)، وسيبويه(*) (ج ١ ص ٢٨١)، والأشموني (رقم ٢٨٦)، وابن عقيل (رقم ١٠٨)، وفي بعض نسخ هذا الشرح ذكر البيت تامًّا.

اللغة: «حُقَّان» تثنية حُق(**) - بضم الحاء - وهي قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى، شبَّه بها الثديين في نهودهما، واكتنازهما، واستدارتهما.

المعنى: وصف امرأة بأن لها صدراً نقيَّ اللون حسَنَ الرونق، حتى لَيكاد النور يسطع منه، وأن على هذا الصدر ثديَين مُكتنزين ناهدَين حتى لكأنهما حُقَّا عاجٍ.

الإعراب: «وصدر» يروى برفع صدر، وجره(***)؛ فمن رفع فعلى أنه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وخبره محذوف، والتقدير: ولها صدر، مثلاً، ومن جره فعلى أن الواو واوُ رُبَّ، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، «مشرق» صفة لصدر، ومشرق مضاف، و«اللون» مضاف إليه، «كأنْ» حرف تشبيه =

---

(1) أي: لأن حقيقة التشبيه والمعهودَ فيه تشبيهُ الأدنى بالأعلى كتشبيه المرأة بالظبية، وهنا شبَّه الظبية بالمرأة مبالغةً. «الآلوسي» (١/ ٢٦٦).

(2) هكذا قدَّره ابن الناظم. انظر: «شرح الألفية» له (ص٧٠).

(*) روايته عنده: «ووجه مشرق النحر»، وحينئذ الهاء من «ثدياه» عائدة للوجه، أو للنحر بتقدير مضاف، أي: ثديا صاحبه. انظر: «الخزانة» (١٠/ ٤٠٠-٤٠١).

(**) وقيل: تثنية حُقَّة بالتاء، وردّه الشيخ المحقق فيما كتبه على البيت في تحقيق «ابن عقيل» (١/ ٣٩١). وانظر: «خزانة الأدب» (١٠/ ٤٠١).

(***) المشهور جرُّه، وقال المصنف في «تخليص الشواهد» (ص٣٩٠): هو مرفوع. انظر: «الخزانة» (١٠/ ٤٠٠).

وإن كان فعلاً وجب أن يُفْصَلَ منها[١]، إما بـ «لَمْ» أو «قَدْ»؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وقولِ الشاعر: [الطويل]

٦١- كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إلى الصَّفَا أَنِيسٌ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ[٢]

= ونصب، واسمه ضمير محذوف، والتقدير: كأنه، أي: الحال والشأن(*)، «ثدياه»(**) ثديا: مبتدأ(***)، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وثديا مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى «الصدر» مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، «حقان» خبر المبتدأ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر «كأنْ».

الشاهد فيه: قوله: «كأن ثدياه حقان»؛ حيث خفَّف «كَأنْ»، وحذف اسمها، وجاء بخبرها جملة من مبتدأ وخبر، وهي قوله: «ثدياه حقان»، ولم يفصل بين «كَأنْ» هذه وبين الجملة بفاصل، ومثلُ هذا البيت في عدم الفصل بين «كأن» المخففة وخبرها قولُ مجمع بن هلال:

عَبَأْتُ لَهُ رُمْحاً طَوِيلاً وَأَلَّةً كَأَنْ قَبَسٌ يُعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

وكذلك قول ذي الرمة:

تَمَشَّى بِهَا الدَّرْمَاءُ تَسْحَبُ نَفْسَهَا كَأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ

(١) إنما وجب الفصل بين «كَأنْ» المخففة وبين خبرها إذا كان جملةً فعلية بقد عند الإثبات أو بلم عند النفي، لكي يظهر من أول وهلة الفرقُ بين «كَأنْ» الدالة على التشبيه والتي أصلها تشديد النون، وبين كأن المركبة من حرفين: أحدهما الكاف التي هي حرف جر وثانيهما أن المصدرية التي تنصب الفعل المضارع، فإذا رأيت «لم» أو «قد» علمت أن «كأن» السابقة على أحدِ هذين الحرفين من أخواتِ «إنَّ» وهي مخففة من الثقيلة، وإذا لم تجد أحد الحرفين وبعدها فعل علمت أنّ كَأن مركبة من الكاف الجارة وأنْ المصدرية.

(٢) ٦١- هذا البيت من كلام مضاض بن عمرو الجرهمي، يقوله حين أجلتهم خزاعة عن مكة.

اللغة: «الحَجُون» بفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة(****) - هو جبل بأعلى مكة عنده=

(*) عبارة المصنف في «تخليص الشواهد» (ص٣٩٠): أصله: كأنه، والضمير للوجه أو للصدر أو للشأن. اهـ فجوَّز أن يكون ضميرَ شأن ولم يُوجِبه لضعفه؛ لأنه لا يُصار إليه إلا إذا لم يكن للضمير مَرجِع. «خزانة الأدب» (١٠/ ٣٩٩).

(**) يُروى أيضاً: «كأنْ ثَديَيه»، على إعمالها في اسم مذكور، وعلى هذا فـ«حقان» الخبر. المصدران السابقان.

(***) ويحتمل أن يكون اسم «كأنْ»، وجاء بالألف على لغةِ مَن يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها. «ابن عقيل» (١/ ٣٩٢).

(****) هكذا وقع في كلامه، ولا أعلَم له وجهاً؛ لأن الموحدة وصفٌ للباء، يُفرَّق به بينها وبين المثناة والمثلثة، والجيم لا تلتبس في الخط بشيء من الحروف، فلم يُقيِّدوها بشيء. انظر: «المطالع النصرية» (ص٤١١-٤١٢).

والثاني كقوله: [الكامل]

٦٢- أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدِ [(1)]

= مدافن أهلها، «الصفا» جبل آخر في مكة قبالة المسجد الحرام، تخرج له من المسجد من باب سمّوه باب الصفا، ويبدأ من هذا الجبل السعي في الحج، «أنيس» أراد به إنساناً، «لم يسمر سامر» أراد: لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون.

المعنى: يتحزن على مغادرتهم بلادهم وإجلائهم عنها؛ فيقول: إننا بعد أن فارقناها صرنا غرباءَ عنها، وكأننا لم نسكن بقاعها، ولم نجتمع في نواديها.

الإعراب: «كَأَنْ» حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف والتقدير: كأنه، أي: الحال والشأن، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون، «بين» ظرف مكان منصوب على الظرفية، متعلق بمحذوف خبر «يكن» تقدم على اسمه. وبين مضاف، و«الحجون» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، «إلى الصفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «الحجون»، «أنيس» اسم «يكن» تأخر عن خبرها، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من «يكن» واسمها وخبرها في محل رفع خبر «كَأَنْ»، «ولم» الواو عاطفة: لم: حرف نفي وجزم وقلب، «يسمر» فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمه السكون، «بمكة» الباء حرف جر، ومكة: مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بـ «يسمر»، «سامر» فاعل «يسمر»، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة مِنْ «يسمر» وفاعله في محل رفع معطوفة على جملة «يكن» واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله: «كأن لم يكن» حيث خَفَّفَ «كأن»، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين كأن وخبرها بـ «لم»، وقد اتضح ذلك من الإعراب.

ومثلُ هذا البيت قوله تعالى من الآية ٢٤ من سورة يونس: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾، وقوله سبحانه من الآية ١٢ من سورة يونس: ﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُ﴾، وقوله جلت كلمته من الآية ٩٢ من سورة الأعراف: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾، وقول الراجز:

فَبَادَ حَتَّى [لَـ]كَأَنْ لَمْ يَكُنِ ... فَالْيَوْمَ أَبْكِي، وَمَتَى لم يُبْكِنِي؟

ومثله أيضاً - والفاصل قد يأتي في الإثبات - قول الشاعر:

لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الحَرْ ... بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وهل الفصل بلَمَّا مثل الفصل بلم؟ قال أبو حيان: «لم يحفظ الفصل بِلَمَّا، وينبغي أن يتوقف في جوازه». اهـ

(1) ٦٢- هذا البيت من كلمة للنابغة الذبياني يصف فيها المتجردةَ امرأة النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، وكان النابغة نديمه وجليسه، وقد أنشده الأشموني (رقم ٥)، وابن عقيل (رقم ٢). =

أي: وكأن قد زالت، فحذفَ الفعلَ.

= **اللغة**: «أزِفَ»(*) دَنا وقرب، «الترحّل» الرحيل ومفارقة الديار، «رِكَابنا» هي إبلهم التي يركبونها، «تزل» تفارق، «رحالنا» الرِّحال: جمع رَحْلٍ، وهو(**) ما يُوضع على الإبل ليركب الراكب فوقه.

المعنى: يقول: قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار، ولكن الإبل التي سنرحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا، وهي كالتي قد فارقت؛ لأنها مهيأة مُعَدَّة.

الإعراب: «أزف» فعل ماض، «الترحل» فاعل «أزف»، «غير» منصوب على الاستثناء، «أنَّ» حرف توكيد ونصب، «ركابنا» ركاب: اسم «أنَّ»، منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وركاب مضاف ونا: مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «لما» نافية جازمة، «تزل» فعل مضارع مجزوم بـ«لمّا»، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، يعود إلى «ركاب»، والجملة من «تزل» وفاعله في محل رفع خبر «أنَّ»، و«أن» مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة «غَير» إليه، «برحالنا» الباء حرف جر، رحال: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بـ«تزل»، ورحال مضاف وضمير المتكلمين مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «وكَأَنْ» الواو حرف عطف، كَأَنْ: حرف تشبيه ونصب، واسمه ضمير شأن محذوف، والتقدير: وكأنه، أي: الحال والشأن، «قد» حرف تحقيق، وقد حذف مدخوله، والأصل: وكأنه قد زالت، و«زالت» المحذوف فعل ماض تام معناه: فارقت، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى «ركابنا»، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر «كَأَنْ».

الشاهد فيه: قوله: «وكَأَنْ قد» حيث خَفَّف «كَأن»، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين «كأن» وخبرها بـ«قد»، وحذف الفعل الذي تدخل «قد» عليه، على ما تبين لك من الإعراب.

ومثل هذا الشاهد ما ذكرناه آنفاً من قول الشاعر - ولكنه قد ذكر الجملة الفعلية الواقعة خبراً -:

لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الحَرْ ... بِ، فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

ومنه قول أبي دلامة («مختار الأغاني» ٩٤٤):

فَكَأَنْ قَدْ مَضَى وخَلَّفَ فِيكُم ... مَا أَعَرْتُمْ وَأَقْفَرَتْ مِنْهُ دَارُهْ

(*) يُروى بدله: «أفِد»، وهو مثله وزناً ومعنًى.

(**) فسّره بعضهم كالصبان بالمنزل، وهو غير مناسِب للسياق. والباء على تفسير المحقق بمعنى مع. انظر: «خزانة الأدب» (٧/ ٢٠٤).

[منع توسط أخبار «إنَّ» وأخواتها]

ص - وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ، إِلّا ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾.

ش - لا يجوز في هذا الباب توسطُ الخبر بين العامل واسمه، ولا تقديمُه عليهما(١) كما جاز في بابِ «كان»، لا يقال: إنَّ قائمٌ زيداً، كما يقال: كان قائماً زيدٌ، والفرقُ بينهما أن الأفعال أمْكَنُ في العمل من الحروف، فكانت أحْمَلَ لأَنْ يُتَصَرَّفَ في معمولها، وما أحْسَنَ(1) قولَ ابن عُنين يشكو تأخُّرَه: [الطويل]

٦٣- كَأَنِّيَ مِنْ أَخْبَارِ «إِنَّ»، وَلَمْ يُجِزْ ... لَـهُ أَحَدٌ فـي الـنَّحْـوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا(2) (٢)

---

(١) ويجوز أن يفصل بين اسم «إنَّ» وخبرها بالأجنبي بغير خلاف، سواء أتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور، أم لم يتقدم، وسواء أكان الفاصل ظرفاً أو جارًا ومجروراً أم لم يكن، فمِن ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

إنَّ في القَصْرِ - لَو دَخَلْنَا - غَزَالاً ... مُصْفَقاً مُوصَداً عَلَيهِ الحِجَابُ

ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن قيس، وهو من شواهد سيبويه، وشواهد عبد القاهر الجرجاني، وشواهد «مغني اللبيب» (رقم ١٢٣) للمؤلف:

إنَّ مَحَلًّا وإنَّ مُرْتَحَلَا ... وَإِنَّ في السَّفْرِ - إِذْ مَضَوْا - مَهَلَا

(٢) ٦٣- هذا البيت كما قال المؤلف لابن عنين، وهو شرف الدين أبو العباس(*) محمد بن نصر الدين ابن نصر بن الحسين بن عنين، الأنصاري، الكوفي الأصل، الدمشقي المولد والوفاة، ولد=

---

(1) سيستحسن المصنف بيتاً آخر للشاطبي في باب الوقف، ويُتبعه ببيتَين للحريري، إلا أن المحقق لم يعربها ولم يتكلم عليها أصلاً خلافاً لِما فعله بالبيت الذي هنا، ولعل عذرَه في ذلك أن ما هنا متعلق بمسألة من صميم النحو فناسب الكلام عليه، وما سيأتي هناك متعلق بالصرف والخط، فلا حاجة إلى الإطالة فيه، والله أعلم.

(2) أنشد بعده في «شرح الشذور» (ص٢٣١):

عسى حرفُ جَرٍّ مِن نَداك يَجُرُّني ... إليكَ فَإني مِن وِصالِك مُعْدِمَا

فتكون «إنَّ» عاملةً للنصب في الاسم والخبر جميعاً، وهي على ما حكاها بعضهم لغةٌ فيها. انظر: «المغني» (ص٥٥-٥٦). على أن رواية عجز البيت في بعض الكتب: إِلَيكَ فَأُضْحِي مِن زَمانِي مُسَلَّمَا.

(*) الذي في كتب التراجم والتاريخ أن كُنيتَه أبو المحاسن، واسمه محمد بن نصر الله لا ابن نصر الدين، ومولده سنة ٥٤٩ - كما وقع في كلام المحقق على «شرح الشذور» - لا سنة ٥٣٩. انظر مثلاً: «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٢٥-١٢٦)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٥/ ١٤-١٩)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٧/ ٥٤٧).

[جواز التوسط إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً]

ويُستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفاً، أو جارًّا ومجروراً؛ فإنه يجوز فيهما[(1)] أن يتوسط؛ لأنهم قد يتوسَّعون فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ[(2)] أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل: ١٣]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٦].

واستغنيتُ بتنبيهي على امتناع التوسط في غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدم؛ لأن امتناع الأسهلِ يَستلزم امتناعَ غيره، بخلاف العكس.

ولا يَلزم من ذكري توسيطَهُمُ الظرفَ والمجرورَ أن يكونوا يُجيزون تقديمه؛ لأنه لا يلزم من تجويزهم في الأسهل تجويزُهم في غيره[(١)].

= بدمشق في سنة ٥٣٩[(*)]، وتوفي بها في سنة ٦٣٠ من الهجرة، وليس ابن عنين ممن يُحتج بشعره في قواعد النحو والصرف واللغة، ولكنك ترى أن المؤلف لم يُنشده للاستشهاد به على شيء من ذلك، وإنما أنشده استظرافاً لمعناه، ولأنه تضمن بعبارته بيانَ قاعدة نحوية.

الإعراب: «كأني» كَأَنَّ: حرف تشبيه ونصب، وياء المتكلم اسمه، «من أخبار» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «كأنَّ»، وأخبار مضاف، و«إنَّ» قُصد لفظه: مضاف إليه، وكل كلمة قصد لفظها تصير اسماً، «ولم يجز» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «يجز» فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، «له» جار ومجرور متعلق بـ «يجز»، «أحد» فاعل يجز، «في النحو» جار ومجرور متعلق بـ «يجز» أيضاً، «أَنْ» حرف مصدري ونصب، «يتقدما» فعل مضارع منصوب بـ «أن»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود إلى «أحد»[(**)] الذي هو فاعل «لم يجز»، والألف للإطلاق، و«أنْ» مع ما دخلتْ عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به لـ «يجز».

(١) إذا كان خبر «إنَّ» أو إحدى أخواتها ظرفاً أو جارًّا ومجروراً فإنه لا يجوز تقديمه على «إنَّ»؛ لأن هذه الأحرف ضعيفة؛ لكونها لم تعمل بالأصالة، وإنما عملتْ بالحمل على الأفعال لتضمنها =

---

(1) أي: لا يمتنع، وقد يجب التوسط كما في نحو: «إنَّ عند هند عبدَها، وإن في الدار مالكَها». «الآلوسي» (١/ ٢٦٧-٢٦٨). وانظر: «ابن عقيل» (١/ ٣٤٩).

(2) لدينا: ظرف متعلق بخبر «إنَّ»، وينبغي تقديره بعد الاسم على الصحيح؛ لِئَلَّا يلزمَ الفصلُ بين «إنَّ» واسمِها بغير الظرف والجار والمجرور. وكذا يُقال في الآية الثانية الآتية. انظر: «المغني» (ص٧٩٩).

(*) انظر التعليق (*) في الصفحة السابقة.

(**) هذا خطأ، والصواب أنه يعود إلى الضمير المجرور باللام.

[مواضع كسر همزة «إنَّ»]

ص - وَتُكْسَرُ «إنَّ» في الابْتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾، وَبَعْدَ القَسَمِ، نَحْوُ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، والقولِ نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾، وَقَبْلَ اللّامِ، نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾.

ش - تُكسر «إنَّ» في مواضعَ[1]:

أحدها: أن تقع في ابتداء الجملة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[(١)].

الثاني: بعد القَسَم[2]، كقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١-٣]، ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[3] [يس: ١-٣].

= معانيَ الأفعال، فإنّ - مكسورة أو مفتوحة - تتضمن معنى: أؤكد، ولعلَّ تتضمن معنى: أترجى، وليت تتضمن معنى: أتمنّى، ولكنّ تتضمن معنى: أستدرك، وكأنّ تتضمن معنى: أشبه؛ هذا، والعاملُ الضعيف لا يقوى على العمل فيما يتقدم عليه، وأما توسط هذا الخبر - أي: الظرف، أو الجار والمجرور - بين «إنَّ» واسمها فهو على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ما لا يجوز ذلك فيه، بل يجب تأخره، وذلك إذا اقترن بلام الابتداء، نحو قولك: «إن زيداً لفي الدار».

والثاني: ما يجب توسطه، وذلك إذا اتصل الاسم بضمير يعود إلى المجرور، نحو قولك: «إن في الدار صاحبَها»، أو اتصل الاسم بلام الابتداء نحو قولك: «إن في الدار لَزيداً».

والثالث: ما يجوز فيه الأمران: التوسط بين «إنَّ» واسمها، والتأخر عن الاسم، وذلك فيما عدا ما ذكرنا، ومنه الآيتان الكريمتان، وأمَّا الخبر الذي ليس جارًا ومجروراً ولا ظرفاً فلا يجوز وقوعه إلا متأخراً بعد «إنَّ» واسمها.

(١) الآية ٦٢ من سورة يونس. وتمثيل المؤلف بهذه الآيات يدل على أن الابتداء في كلامه يَشمل الابتداء الحقيقي كما في الآيتين الأولى والثانية، والابتداءَ الحكمي كما في الآية الثالثة.

---

(1) تندرج هذه المواضع المذكورة هنا وما أشبهها تحت ضابطٍ، وهو: أن لا يَسُدَّ المصدر مسدَّها، فتُكسر على الأصل؛ فإنْ سدَّ مسدَّها مصدرٌ فُتحت نحو: يُعجبني أنك قائم؛ فإن صحَّ الاعتباران جاز الأمرانِ: كسرُها وفتحُها، نحو: حلفتُ إن زيداً قائمٌ، وأنَّ زيداً قائم.

(2) أي: لأن جوابه لا يكون إلا جملة.

(3) لِقائل أن يقولَ: إنها كُسرت هنا لوقوعها قبل اللام، فلا تثبت بها الدعوى.

الثالث: أن تقع مَحْكِيَّةً بالقول، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

الرابع: أن تقع اللامُ بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فكسرت بعد «يعلمُ» و«يشهدُ»، وإن كانت قد فُتِحَتْ بعد عَلِمَ وَشَهِدَ في قوله تعالى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، وذلك لوجود اللام في الأَوَّلَيْنِ دون الآخِرَيْنِ.

[دخول لام الابتداء جوازاً في هذا الباب]

ص - وَيَجوزُ دُخولُ اللّام عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرِ «إِنَّ» المكْسُورَةِ، أو اسْمِها، أو مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الخَبَرِ، أَوِ الفَصْلِ؛ وَيَجِبُ مَعَ المخَفَّفةِ إنْ أُهْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرِ المَعْنَى.

ش - يجوز دخولُ لام الابتداء[1] بعد «إنّ» المكسورة على واحد من أربعة: اثنين متأخرين، واثنين متوسطين؛ فأما المتأخران: فالخبر[2] نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾[(1)]، والاسم نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦]، وأما المتوسطان: فمعمول الخبر، نحو: «إن زيداً لَطَعَامَكَ آكلٌ»، والضمير المُسَمَّى عند البصريين فصلاً[3]

---

(١) من الآية ٦ من سورة الرعد، والمغفرة: الغفران، وهو الصفح عن الذنوب.

---

(1) القول بأن هذه اللامَ هي نفسُ لام الابتداء هو قول سيبويه، وقيل: هي لام أخرى اجتُلبت للفرق. انظر: «شرح ابن عقيل» (١/ ٣٨٠-٣٨١).

(2) إنما أُخرت مع الخبر كراهةَ اجتماع حرفي تأكيد، فزحلقُوا اللام دون إنَّ لئلا يتقدمَ معمولها عليها، ولِذا يقال لها: اللام المزحلَقة، أو المزحلَفة. انظر: «التصريح» (١/ ٣١١)، و«الآلوسي» (١/ ٢٧١)، و«تاج العروس» (ز ح ل ف).

(3) سُمي به لكونه فاصلاً بين النعت والخبر؛ لأنك إذا قلتَ: «زيدٌ القائمُ» جاز أن يكون القائم خبراً عن زيد، وأن يكون صفةً له، فلمَّا أتيتَ بضمير الفصل تعين كونُه خبراً لا صفة. «السجاعي» (ص٦٥)، و«مجيب النِدا» (ص٢٩٤).

قلتُ: ووَهِم الفيشي حين خلط بين ضمير الفصل وضمير الشأن فقال: ويُسمى ضميرَ الشأن وضمير القصة . . . إلخ كلامه. (ص١١١).

وعند الكوفيين عِمَاداً[1]، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[2] [آل عمران: ٦٢]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥ - ١٦٦].

[وجوب اللام مع خبر «إن» المخفَّفة المهمَلة]

وقد يكون دخولُ اللام واجباً، وذلك إذا خُففت «إنّ»، وأُهملت، ولم يظهر قَصْدُ الإثبات، كقولك: «إنْ زيدٌ لَمُنطلِقٌ»، وإنما وجبتْ هٰهُنا فرقاً بينها وبين «إن» النافية كالتي في قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، ولِهذا تسمى اللامَ الفَارِقَةَ؛ لأنها فرَقتْ بين النفي والاثبات.

فإنِ اختلَّ شرطٌ مِن الثلاثة كان دُخولها جائزاً، لا واجباً؛ لِعدم الالتباس، وذلك إذا شُدِّدت، نحو: «إنَّ زيداً قائمٌ»، أو خُفِّفت وأُعملت[3]، نحو: «إنْ زيداً قائمٌ»، أو خفِّفت وأهملتْ وظهر المعنى، كقول الشاعر: [الطويل]

٦٤- أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ[4] كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ (١)

---

(١) ٦٤- هذا البيت للطرماح، واسمه الحكم بن حكيم، وكنيته أبو نفر، وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٨)، وابن عقيل (رقم ١٠٤)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٤٦).

اللغة: «أُباة» بضم الهمزة - جمع آب، مثل: قُضاة جمع قاضٍ، وغزاة جمع غاز، ودُعاة جمع=

---

(1) سمَّوه بذلك لأنه يُعتمد عليه في تأدية المعنى، أو لأنه حافظٌ لِما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعِماد في البيت الحافظِ لِلسقف عن السقوط. «مجيب الندا» (ص٢٩٤)، و«السجاعي» (ص٦٥).

(2) يجوز أن يكون «هو» مبتدأ واللام داخلة عليه، فلا يكون مما نحن فيه. وأما على كونه ضمير فصل كما قال المصنف فيجري فيه الخلاف في إعرابه؛ أكثر البصريين على أنه لا محل له؛ لأنه حرفٌ جاء على صورة الضمير ولِذا سُمي به، وهو الراجح، وقيل: هو اسم لا محل له من الإعراب كما أن اسم الفعل كذلك، وقيل: محلُّه ما قبله، وقيل: ما بعده، فيكون في محل رفع في هذه الآية على القول الأخير، وفي محل نصب على القول الذي قبله. انظر: «مغني اللبيب» (ص٦٤٥)، و«حاشية الصبان» (١/ ٤٤٢).

(3) أي: وكان العمل ظاهراً، فإن كان غيرَ ظاهر لخفاء إعراب الاسم - بِأنْ كان مبنيًا أو مقصوراً نحو: «هذا» أو «الفتى» - كانت كالمهمَلة بجامع اللبس. انظر: «الآلوسي» (١/ ٢٧٤).

(4) مالك الأول اسم أبي القبيلة، وهذا الثاني نفسُ القبيلةِ منقول من الأول، ولهذا أنّث فعلَه، فصرفُه للضرورة أو على مراعاة الحيِّ. انظر: «التصريح» للأزهري (١/ ٣٢٧)، و«حاشية الخضري» (١/ ١٣٨).

. . . .

= داع، ورُماة جمع رام، والآبي: اسم فاعل فعله أبى، ومعناه: امتنع(*)، «الضيم» الظلم، «كرام المعادن» طيبة الأصول.

المعنى: يفخر بأنه من نسلِ قوم لا يقبلون أن يظلمهم أحد، وبأنهم كانوا قوماً كرام الأصول.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ، «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف و«أباة» مضاف إليه، وأباة مضاف و«الضيم» مضاف إليه، «من» حرف جر، «آل» مجرور بـ «من»، والجار والمجرور متعلق بمحذوف: إما مرفوع على أنه خبر ثانٍ للمبتدأ، وإما منصوب على أنه حال من الخبر، وآل مضاف و«مالك» مضاف إليه، «وإن» الواو حرف عطف، «إنْ»: حرف توكيد ونصب مُخفّف من المُثقّل مُهْمَل غيرُ عامل، «مالك» مبتدأ، «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث، واسم «كان» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى «مالك» باعتباره قبيلةً، «كرام» خبر «كان»، منصوب بالفتحة الظاهرة، وكرام مضاف و«المعادن» مضاف إليه(**).

الشاهد فيه: قوله: «وإن مالك . . . إلخ» حيث خَفَّف «إن» المؤكدة، وأهملها فلم ينصب بها الاسم، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعاً، وبخبره، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقةً بين النفي والإثبات، ولو أدخلَ اللام لقال: وإن مالك لَكانتْ كرامَ(***) المعادن، وإنما لم يدخل اللام هنا ارتكاناً على انفهام المعنى ووضوحه، وذلك لأن البيت مَسوق للافتخار والتمدح بكرم آبائه ورفعة مكانتهم، فلو حُملت «إنْ» على أنها نافية لكان المعنى مناقضاً لِما سِيق البيت له؛ إذ يصير المعنى: وليست مالكٌ كرام المعادن؛ فيتعين حمل «إنْ» على أنّها المؤكدة ليتفق معنى البيت مع الغرض المأتي به له؛ وقد ارتكن الشاعر على قيام هذه القرينة المعنوية التي تُرشد إلى غرضه؛ فلم يأتِ باللام الفارقة.

ومن هنا تفهم أنَّ القرينة التي تدل على أن «إن» المخففة مؤكدة لا نافية تتنوع إلى نوعين: لفظية، ومعنوية، واللفظية منحصرة في اللام الفارقة عند إهمال «إنّ».

خاتمة: هل يجوز حذف خبر «إنَّ» أو إحدى أخواتها؟ اختلف النحاة في ذلك الموضوع، فذهب سيبويه إلى أنه يجوز حذف خبر «إنَّ» مطلقاً، نعني أنه لا فرقَ عنده في جواز الحذف بين أن يكون الاسم نكرةً أو معرفة، كما أنه لا فرقَ بين أنْ تتكرر «إنَّ» واسمها وألا تتكرر، وذهب ابن مالك إلى أنه لا يجوز حذف خبر «إنَّ» إلا إذا كان نكرة، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز حذف خبر «إنَّ» إلا إذا تكررتْ «إن» واسمها، والصوابُ في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه؛ لِورود السماع به، فقد حذف الخبر واسم «إنَّ» نكرة، وهي مكررة في قول الأعشى: =

(*) كذا قال العيني، والأحسنُ جعله من أبى بمعنى كَرِه ومنع؛ لأن الأول لازم.

(**) وجملة: «كانت . . . إلخ» في موضع رفع خبر المبتدأ وهو «مالك».

(***) كذا قدَّره جماعة منهم ابن عقيل (١/ ٣٨٠)، وقيل: لو دخلت اللام في البيت لدخلت على «كرام»، وفيه نظر. انظر: «حاشية الخضري» (١/ ١٣٨).

[«لا» النافية للجنس]

ص - وَمِثْلُ إنَّ «لَا» النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، لكِنَّ عَمَلَهَا خَاصٌّ بالنَّكِرَاتِ المتَّصِلَةِ بها، نحوُ: «لا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ» و«لَا عِشْرِينَ دِرْهَماً عِنْدِي».

وَإنْ كانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شِبْهِهِ بُنِيَ عَلَى الفَتْحِ في نَحْوِ: «لَا رَجُلَ» و«لَا رِجَالَ»؛ وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الكَسْرِ في نَحْوِ: «لَا مُسْلِمَاتِ»، وَعَلَى اليَاءِ في نحو: «لَا رَجُلَيْنِ» و«لا مُسْلِمِينَ».

[شروط إعمالها]

ش - يجري مَجرَى «إنَّ» - في نصب الاسم ورفعِ الخبر - «لا» بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون نافيةً لِلجنس[1] (١).

= إنَّ مـــحـــلًّا وإنَّ مـــرتـــحـــلا

وقد سبق لنا إنشاده، وقد ورد في القرآن الكريم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١]، فحذف خبر «إنَّ» مع أن اسمها معرفة ولم تتكرر «إنَّ»، وورد فيه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، وادعاء أن الواو زائدة وأن الخبر هو جملة (يصدون) خلافُ الأصل، فلا يُصار إليه.

وقد كثر في كلامهم حذف خبر «ليت» إذا كان اسمها كلمةَ «شعري» وبعدها استفهام، نحو قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ ... سَبِيلٌ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

وقد حذف خبر «لكنّ» في قول الشاعر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لا صُدُورَ لِجَعْفَر ... ولَكِنَّ أعجازاً شَدِيداً ضَرِيرُها

وفي قول الحارث بن خالد بن العاص:

فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيكُمُ ... ولكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ

(١) ههنا أمران أحب أن تعلمَهما:

الأول: اعلم أنَّ «لا» النافية للجنس هذه ليست هي التي تدخل على الفعل في نحو قولك: «أخوك لا يعمل الشر»، وإنما هي مختصة بالدخول على الاسم، والسر في ذلك أن المقصود بها استغراق نفي الجنس الذي يدل عليه اسمها على سبيل التنصيص، وهذا الاستغراق يستدعي وجود «مِنْ» =

---

(1) أي: نصًا، وتُسمى لا التبرئة؛ لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنسَ عن الخبر.

والثاني: أن يكون معمولاها نكرتَين[1].

والثالث: أن يكون الاسم مُقدَّماً، والخبر مؤخَّراً[2].

فإن انخرَم الشرطُ الأولُ: بأن كانت ناهيةً، اختصتْ بالفعل وجزمتْه نحوُ: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو زائدةً لم تعملْ شيئاً، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَ﴾[3] [الأعراف: ١٢]، أو نافيةً للوَحْدَة عملتْ عَمَلَ «ليس»، نحو: «لا رجلٌ في الدارِ، بل رَجُلَانِ».

وإن انخرم أحدُ الشرطَين الأخيرَين لم تعملْ شيئاً، ووجب تكرارُها، مثالُ الأول: «لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو»، ومثالُ الثاني: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٌ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ﴾[4] [الصافات: ٤٧].

[حالات اسم «لا» إعراباً وبناءً]

وإذا استوفتِ الشروطَ فلا يخلُو اسمُها: إما أن يكونَ مضافاً، أو شبيهاً به، أو مفرَداً.

= لفظاً أو معنًى، وقد عرفت أن «مِنْ» حرف جر، فلا يكون مدخولها فعلاً، بل يجب أن يكون مدخولها اسماً نكرة، أما كونُه اسماً فلأن الكلام على تقدير «مِنْ» كما سمعت، وأما كونه نكرة فلأنها هي التي تدل على الجنس.

والأمر الثاني: أنه لما كان أمر «لا» على ما أنبأتُكَ، وجب أَنْ تعمل فيما يقع بعدها، ولم يجز أن يكون عملها رفعاً لئلا يُتصور أنها مهملة وأنَّ ما بعدها مرفوع على الابتداء، كما لم يجز أن يكون عملها جرًّا لئلا يُتصور أن الجار هو «مِن» المقدرة؛ فلم يبقَ إلا أن يكونَ عملها النصب فيما بعدها.

---

(1) أما تنكيرُ الاسم فلأجل أن تدلَّ بوقوعه في سِياق النفي على العُموم؛ وأما تنكيرُ الخبر فلأجل أن لا يُخبَرَ بالمعرفة عن النكرة. «الكواكب الدرية» (ص٢٨٣).

(2) أي: لضعفها في العمل؛ لأن عملها على خِلاف القياس. السابق.

(3) أي: بدليل سقوطها في آية ﴿صٓ﴾ وهي قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾.

(4) الغَول: ما يَغتال عقولَهم، وينزفون بفتح الزاي وكسرها، من نُزِف الشاربُ وأنزَف أي: يسكرون، بخلاف خمر الدنيا. «تفسير الجلالين» (ص٥٩٠).

فإنْ كان مضافاً أو شبيهاً به ظَهَرَ النصبُ فيه، فالمضافُ كقولِك: «لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ»، و«لا صاحبَ جُودٍ مذمومٌ».

والشبيهُ بالمضاف: ما اتصلَ به شيءٌ من تمام معناه[1]: إما مرفوعٌ به، نحو: «لا قبيحاً فعلُه ممدوحٌ»، أو منصوبٌ به، نحو: «لا طالعاً جبلاً حاضرٌ»، أو مخفوضٌ بخافضٍ يتعلّق به، نحو: «لا خيراً من زيدٍ عندنَا».

وإنْ كان مفرداً - أي: غيرَ مضاف ولا شبيهٍ به - فإنه يُبْنى على ما يُنصبُ به لو كان مُعرَباً(١)؛ فإن كان مفرداً أو جمعَ تكسير بُني على الفتح، نحو: «لا رَجُلَ» و«لا رِجَالَ»، وإنْ كان مثنًّى أو جمعَ مذكر سالماً فإنه يُبنى على الياء كما يُنصب بالياء، تقول: «لا رَجلَين» و«لا مُسْلِمِينَ عندي»، وإنْ كان جمعَ مؤنث سالماً بُني على الكسر[2]، وقد يُبنى على الفتح[3]، نحو: «لا مُسلماتِ في الدار»، وقد رُوِيَ بِالوجهَين قولُ الشاعر: [البسيط]

---

(١) وقد اختلف العلماء في العلة التي مِن أجلها بني اسم «لا» المفرد، فذهب ابن عصفور إلى أنَّ علّة البناء هو تضمن معنَى الحرف؛ فقد أعلمتك قريباً أن قولك: «لا رجل» في قوة قولك: «لا مِنْ رجل»، وقد اعترض العلماءُ على هذا الكلام بأن المتضمن لمعنى «مِنْ» هو «لا» نفسها، لا اسمُها الذي يقع بعدها، ونحن نطلب العلة لبناء الاسم، فأما «لا» فلا كلامَ لنا فيها الآن، وهي في ذاتها حرف مبني على ما هو الأصل في الحروف، وقد اضطر بعض المحققين إلى أن يدعي أن اسم «لا» هو الذي تضمن معنى «مِن» الاستغراقية، ولا تتم له هذه الدعوى، ومن أجل ذلك ذهب كثير من المحققين إلى أن علة بناء اسم «لا» أنَّ «لا» واسمها تركَّبَا معاً كتركب «خمسة عشر»، ولهذا يجعلونهما معاً في قوة المبتدأ.

فإن قلتَ: فلماذا أعرب اسم «لا» إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف؟ فالجواب عن هذا من وجهين: الأول: «أنّ» الإضافة كما علمتَ مراراً من خصائص الأسماء، فوجودُها يُعارض سبب البناء، والثاني أنه لا يمكن تركيب «لا» مع الاسم المضاف؛ لأنهم لا يركبون ثلاثةَ أشياء.

---

(1) أي: إما بعملٍ كالأمثلة الثلاثة الآتية للمصنف، وإما بعطفٍ نحو: لا ثلاثةً وثلاثِينَ عندنا، ويُسمى المشبه بالمضاف مُطوّلاً ومَمْطولاً. «شرح ابن عقيل» (٢/٨).

(2) أي: مِن غير تنوين؛ لأنه وإنْ كان للمقابلة مُشبهٌ لتنوين التمكين الذي لا يُجامع البناء. «حاشية الخضري» (١/١٤٣).

(3) قال المصنف في «المغني» (ص٣١٤): وهو الأرجح؛ لأنها الحركة التي يستحقُّها المركب.

٦٥- لا سَـابِـغَـاتِ وَلَا جَـأْوَاءَ بَـاسِـلَـةً تَـقِـي الـمَـنُـونَ لَـدَى اسْـتِـيـفَـاءِ آجَـالِ[(١)]

---

(١) ٦٥- لم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٩٧)، وشرحناه هناك شرحاً وافياً.

اللغة: «سابغات» أراد دروعاً سابغات، أي: واسعات تجلل موضعها من البدن وتُغطيه كلَّه، فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه[(*)]، ومثله قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١]، والواحدة: سابغة، «جأواء» هي الجيش العظيم[(**)]، «باسلة» متصفة بالبسالة وهي الشجاعة، «المنون» الموت[(***)].

المعنى: يُريد أنه لا يُنجيك من الموت ولا يَقيك منه - إذا استكملتَ أجلك - دروعٌ واسعة تلبسها، أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك، ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١].

الإعراب: «لا» نافية للجنس، «سابغات» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب، أو مبني على الكسر نيابةً عن الفتح في محل نصب، «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس[(****)]، «جأواء» اسم «لا»، مبني على الفتح في محل نصب، «باسلة» صفة لـ «جأواء»، وصفة المنصوب منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة، «تقي» مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى «سابغات»، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر «لا» الأولى، وخبر «لا» الثانية محذوفٌ[(*****)] يدل عليه خبر الأولى، والتقدير: لا سابغات تقي المنون، ولا جأواءَ تقي المنون، فالواو قد عطفت جملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها على جملة «لا» الأولى مع اسمها وخبرها، «المنون» مفعول به لـ «تقي» منصوب بالفتحة الظاهرة، «لدى» ظرف بمعنى «عند» متعلق بـ «تقي»، ولدى مضاف و«استيفاء» مضاف إليه، واستيفاء مضاف و«آجال» مضاف إليه. =

(*) كثرة استعمال هذه اللفظة دون الموصوف تؤيد ما ذكره أبو حيان في تفسير الآية من سورة سبأ من أن السابغة غلبت على الدرع فصارت كالأبطح. انظر: «البحر المحيط» (٨/ ٥١٥).

(**) الأصل فيها من الجُؤْوَة، وهي حُمرة تضرب إلى السواد، يقال: كتيبة جأواء: إذا علاها لونُ السواد لكثرة الدروع. انظر: «الصحاح»: (ج أ ي).

(***) والآجال: جمع أَجَل، وهو مُدَّةُ تعمير الإنسان في الحياة، أو آخرُ مُدةِ التعمير، والمراد هنا الأول بقرينة قوله: استيفاء.

(****) يجوز أن تكون زائدةً مؤكدةً، وجأواء منصوب بالعطف على محل اسم «لا» الأولى، ولم يُنوَّن لكونه غيرَ مصروف لألف التأنيث.

(*****) هذا وما بعده مبني على القول بأن الكلام حينئذٍ جملتان، فينبغي تقدير خبر لكل منهما على حِدَة، لكن الصحيح أن ذلك غير مُتعيِّن، بل يجوز أن يكون خبرهما واحداً، وهو في البيت قوله: تقي المنون. انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ١٣-١٤).

[العطفُ على اسم «لا» ونعتُه]

ص - وَلَكَ فِي نَحْوِ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ» فَتْحُ الأَوَّلِ، وَفِي الثَّانِي: الفَتْحُ، والنَّصْبُ، والرَّفْعُ، كالصِّفَةِ في نحوِ: «لَا رَجُلَ ظَرِيفَ»؛ وَرَفْعُه، فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ؛ وَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا» أَوْ فُصِلَتِ الصِّفَةُ، أو كانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ؛ امْتَنَعَ الفَتْحُ.

[الأوجه الإعرابية في نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله»]

ش - إذا تكررتْ «لا» مع النكرة[1] جازَ في النكرة الأُولى الفتحُ والرفعُ[2]، فإنْ فتحتَ فلكَ في الثانية ثلاثةُ أوجهٍ: الفتحُ، والنصبُ[3]، والرفع[4].

وإنْ رفعتَ فلك في الثانية وجهانِ: الرفعُ، والفتحُ، ويمتنعُ النصبُ[5].

فَتَحصَّلَ أنه يجوزُ فتحُ الاسمَين، ورفعُهما، وفتحُ الأول ورفعُ الثاني، وعكسه، وفتحُ الأول ونصب الثاني؛ فهذه خمسةُ[6] أوجهٍ في مجموع التركيب.

= الشاهد فيه: قوله: «لا سابغات»؛ فإن اسم «لا» فيه جمع مؤنث سالم، وجمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً لـ «لا» جاز فيه وجهان: الأول: البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة كما يُعرب في حال النصب، والثاني: البناء على الفتح، وقد وردتْ في هذا البيت الرواية بالكسر والفتح، فيدل مجموع الروايتَين على جواز الوجهَين.

ومثل هذا البيت في جميع ما ذكرناه قولُ سلامة بن جندل يتحسَّر على ذهاب شبابه:

أَوْدَى الشَّبَابُ الذي مجدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ، وَلَا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ

---

(1) أي: المفرد النكرة.

(2) فالفتحُ على إعمال «لا» الأولى، والرفعُ على الابتداء أو على إعمالِها عملَ «ليس».

(3) هذا أضعفُ الأوجُهِ، بل قيل: ضرورة، فلو أخَّره لكان أفضل. انظر: «التوضيح» (٢/ ٢٠).

(4) أما الفتحُ فعلى إعمال «لا» الثانية، وأما النصبُ فعلى جعلها زائدةً وعطفِ الاسم بعدها على محل اسم «لا» قبلها، وأما الرفعُ فعلى إعمالها عملَ «ليس»، أو زيادتِها وعطفِ ما بعدها على محل «لا» الأولى مع اسمها؛ فإن موضعهما رفعٌ بالابتداء عند سيبويه. انظر: «مجيب الندا» (ص٣٠١-٣٠٢)، و«شرح ابن عقيل» (٢/ ١١-١٣).

(5) أي: لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على محل اسم «لا»، و«لا» هنا ليست بناصبةٍ، فيسقط النصبُ. «ابن عقيل» (٢/ ١٦).

(6) أي: بحسَب اللفظ لا بحسَب التوجيه؛ فإنها بحسَبه تزيد عليها. «الآلوسي» (١/ ٢٨٠).

[العطفُ من غير تكرار «لا»]

فإنْ لم تتكرَّرْ «لا» مع النكرة الثانية، لم يَجُزْ في الأُولى الرفعُ[1]، ولا في الثانية الفتحُ[2]، بل تقولُ: «لا حَوْلَ وقُوَّةَ، أو قُوَّةٌ» بفتحِ «حول» لا غير، ونصبِ «قوة» أو رفعِها، قال الشاعر: [الطويل]

٦٦- فَلَا أَبَ وابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ[1]

ويجوز: «فَلَا أَبَ وابْنٌ».

---

(١) ٦٦- هذا صدر بيت، وعجزُه قوله:

إِذَا هُـــوَ بِـــالــــمَـــجْـــدِ ارْتَـــدَى وَتَـــأَزَّرَا

وهذا البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها، وأقصى ما قيل في نسبته: إنه لرجل من بني عبد مناة ابن كنانة، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٤٩)، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٠٢)، والمؤلف في «أوضحه» (١٦٥).

اللغة: «مروان» أراد به مروان بن الحكم، «ابنه» أراد به عبد الملك بن مروان، «المجد» الكرم والشرف، «ارتدى وتأزر» كَنَّى بارتدائه المجد وتأزره به عن ثُبوته له، وأفرد الضمير فقال: «إذا هو ارتدى» مع أن حقه أن يُثنِّيَه فيقول: «إذا هما ارتديَا وتأزرَا» ارتكاناً على فهم السامع، وتعويلاً على أنَّ إسنادَ شيء إلى أحدهما كإسناده إليهما جميعاً؛ إذ كان الغرض مدحهما معاً.

المعنى: مدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وجعلهما لشهرة مجدهما وشدةِ حرصهما عليه وعملهما له كأنهما لَبِساه وارتدياه.

الإعراب: «لا» نافية للجنس، «أب» اسمها، مبني على الفتح في محل نصب، «وابناً» الواو حرف عطف، ابناً: معطوف على محل اسم «لا»، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامةُ نصبه الفتحة الظاهرة، ويجوزُ فيه الرفع، فيكون معطوفاً على محل «لا» مع اسمها، فإنهما معاً في محل رفع على الابتداء، «مثل» يُروى بالرفع؛ فهو خبر «لا»(*)، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ويروى بالنصب فهو نعت لاسم «لا»، وخبر «لا» حينئذ محذوف، والتقدير: فلا أب وابناً مماثِلَين=

---

(1) كتب عليه الآلوسي ما نصه: ليُنظر ما علته؟ (١/ ٢٨٠). قلتُ: المسألة منصوص عليها في «التسهيل» (ص٦٨)، ولم أر في شروحه تعليلاً لذلك، لكن قال صاحب «الكواكب الدرية» (ص٢٨٧): لأن المجوِّزَ لإهمالها هو تكرارُها، وقد انتفى، فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء. اهـ وهو بديع.

(2) أي: لِعدم وجود «لا».

(*) يجوز أن يكون نعت اسم «لا» على المحل، على أن الفارسي استقبحه. انظر: «تخليص الشواهد» (ص٤١٣).

[أوجه إعراب نعتِ اسم «لا»]

وإنْ كان اسمُ «لا» مفرداً، ونُعِتَ بمفرَدٍ، ولم يَفصلْ بينهما فاصلٌ - مثل: «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ في الدّارِ» - جاز في الصفة: الرفعُ على موضعِ «لا» مع اسمها؛ فإنهما في موضعِ الابتداء، والنصبُ على موضعِ اسمها؛ فإنَّ موضعَه نصبٌ بِـ «لا» العاملةِ عملَ «إنَّ»، والفتحُ على تقديرِ أنك ركَّبْتَ الصفةَ مع الموصوف[1] كتركيبِ «خمسةَ عشرَ»، ثم أَدْخلتَ «لا» عليهما[2].

= لمروانَ وابنه موجودان؛ و«مثل» مضاف، و«مروان» مجرور بإضافة «مثل» إليه، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العَلَمية وزيادة الألف والنون، «وابنه» الواو حرف عطف، ابن: معطوف على «مروان»، وابن مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى «مروان» مضاف إليه، «إذا» بمعنى «إذ» الدالة على التعليل(*)، «هو» فاعل لفعل محذوف يُفسره ما بعده، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة «إذا» إليها، [«بالمجد» جار ومجرور متعلق بـ «ارتدى» المحذوف المفسَّر بعدُ](**)، «ارتدى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «مروان»، والجملة مِن «ارتدى» المذكور وفاعلِه لا محل لها مفسرة، «وتأزرا» معطوف على «ارتدى»، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «مروان» أيضاً.

الشاهد فيه: قوله: «فلا أب وابناً» حيث عطف «ابناً» بالنصب على محل اسم «لا»، ويجوز فيه الرفع عطفاً على محل «لا» مع اسمِها، فإنهما جميعاً في محل رفع بالابتداء، وقد بيَّنَّا لك ذلك في الإعراب بياناً لا تَحتاج معه إلى شيء.

---

(1) أي: لاتحادهما واتصالهما وتوجُّهِ النفي إليهما حقيقةً. «الآلوسي» (١/ ٢٨١).

(2) أي: كما تدخل في نحو: لا خمسةَ عشرَ، والظاهر أن اسمَ لا الذي في محل نصبٍ حينئذ هو مجموع النعت والمنعوت؛ لصيرورتهما اسماً واحداً قبل دخولها. انظر: «حاشية الخضري» (١/ ١٤٥).

(*) لم أرَ هذا المعنى لـ «إذا» عند غيره رحمه الله، والمعروف فيها هنا أنها ظرف لِما يُستقبَل من الزمان، وتعلُّقها بـ «مثل» لِما فيها مِن معنى المماثلة.

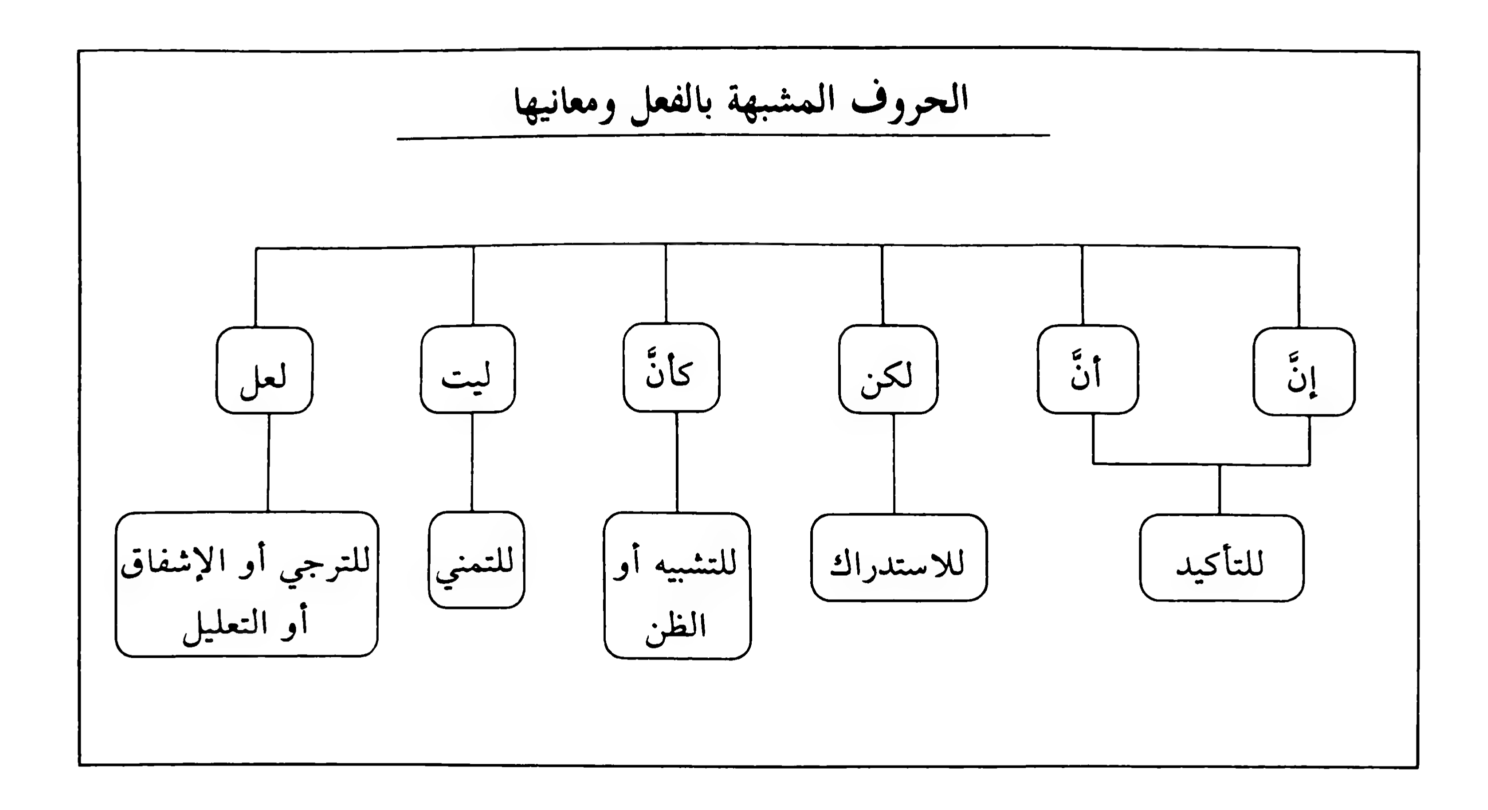
ثم إن القول بظرفيتها هو الذي يُوافق إعرابَ الشيخ الآتي حين جعل «هو» فاعلاً لفعل محذوف؛ لأن الظرفية تختص بالدخول على الجملة الفعلية، ولو كانت للتعليل كـ «إذ» لَمَا اختصت بذلك كما هو معروف.

(**) ما بين معقوفين استدراك على كلام المحقق تتميماً للإعراب.

فإنْ فَصل بينهما فاصلٌ، أو كانتِ الصفةُ غيرَ مُفرَدةٍ، جاز الرفعُ والنصب، وامتنع الفتحُ[1]؛ فالأولُ نحوُ: «لا رَجُلَ في الدار ظريفٌ، وظريفاً»، والثاني نحوُ: «لا رجل طالعاً جبلاً، وطالعٌ جبلاً».

□ □ □ □

(1) أي: لامتناع التركيب؛ لأنهم لا يركبون ثلاثةَ أشياء فيجعلونها كشيء واحد.



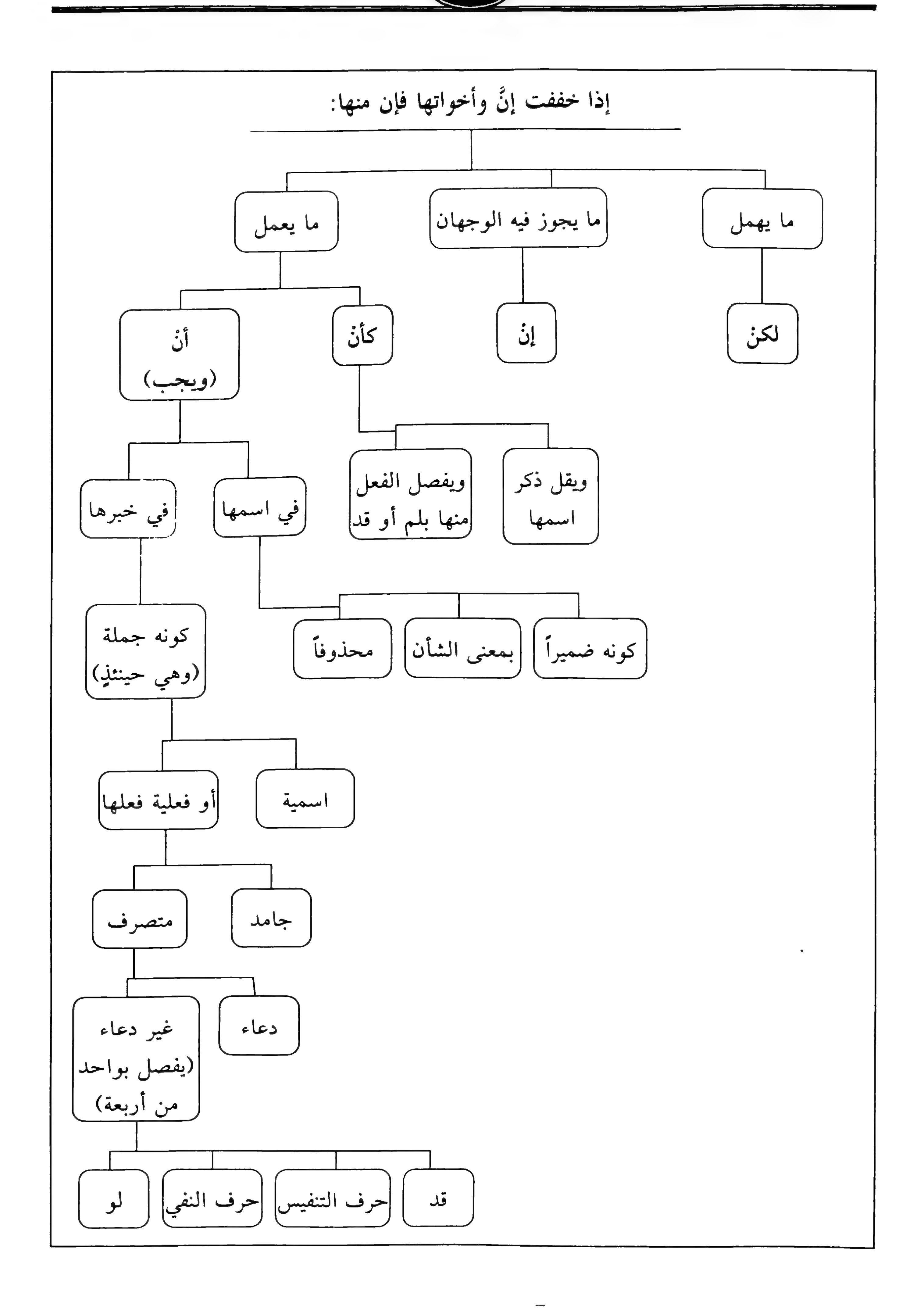
عند دخول ما الحرفية على:

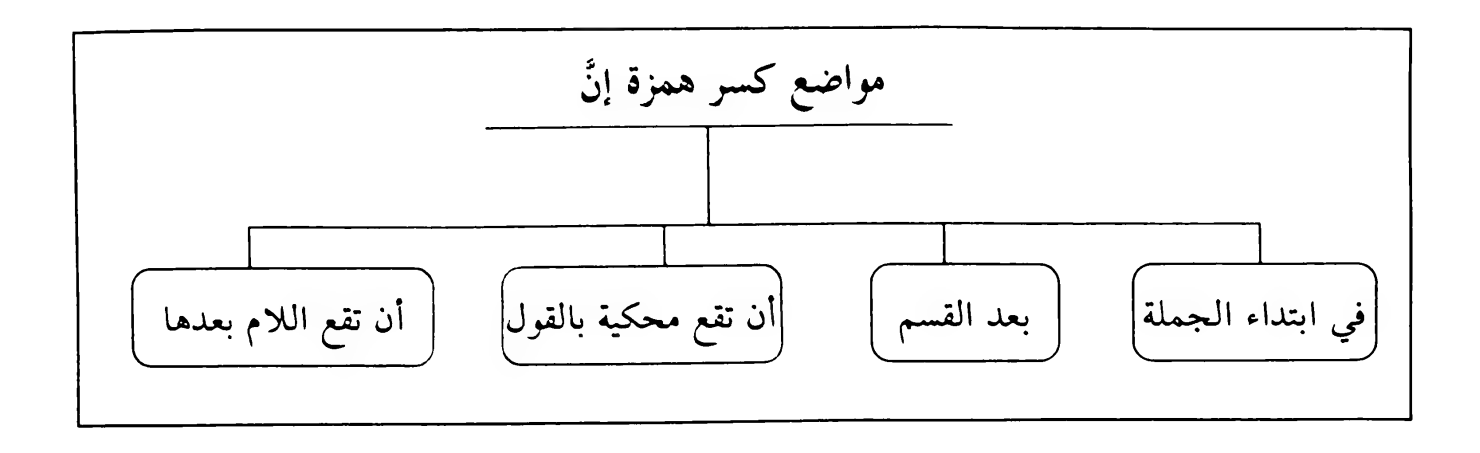
ليت

يجوز الأمران: الإعمال والإهمال

باقي الأحرف المشبهة بالفعل

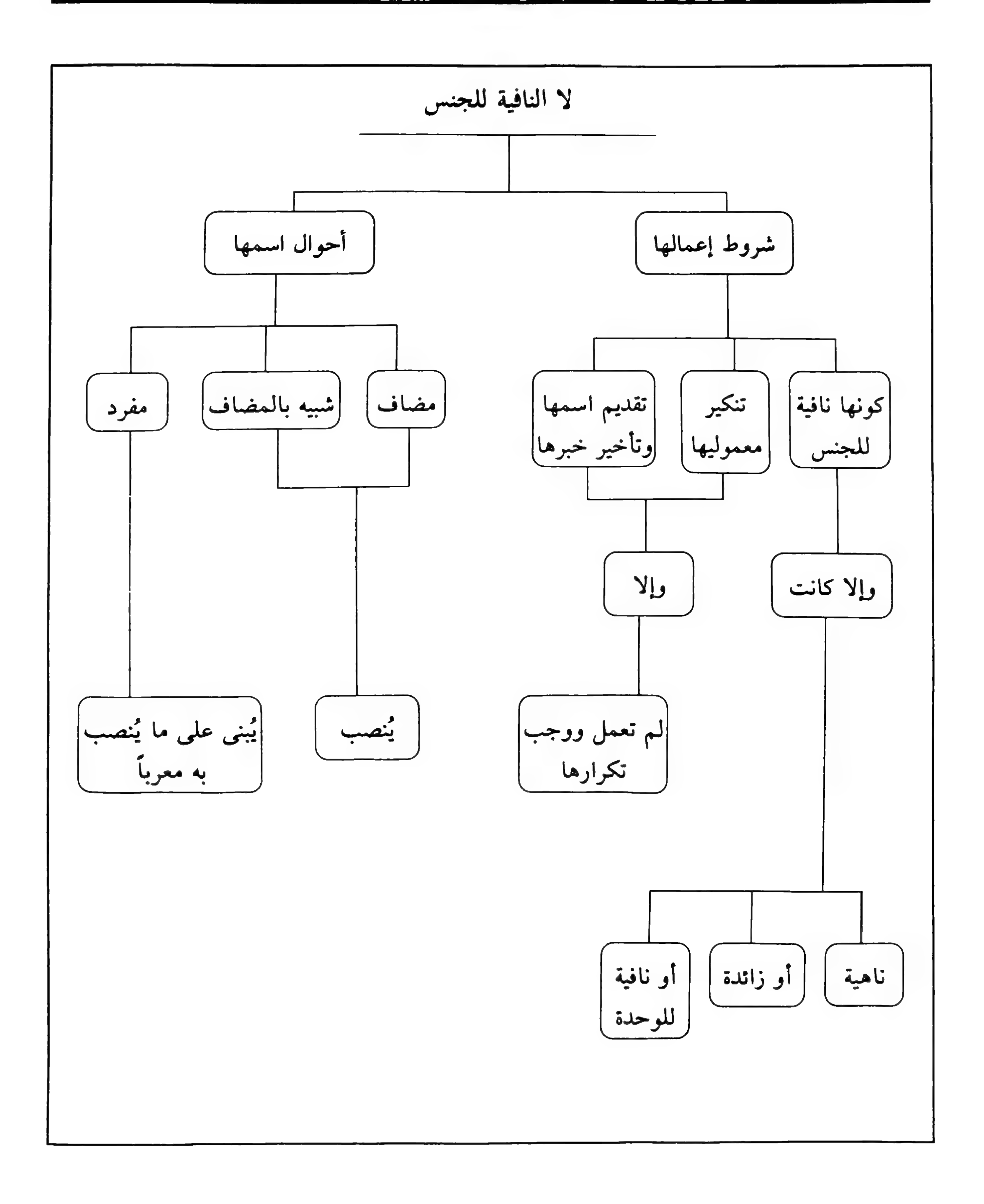
يبطل العمل

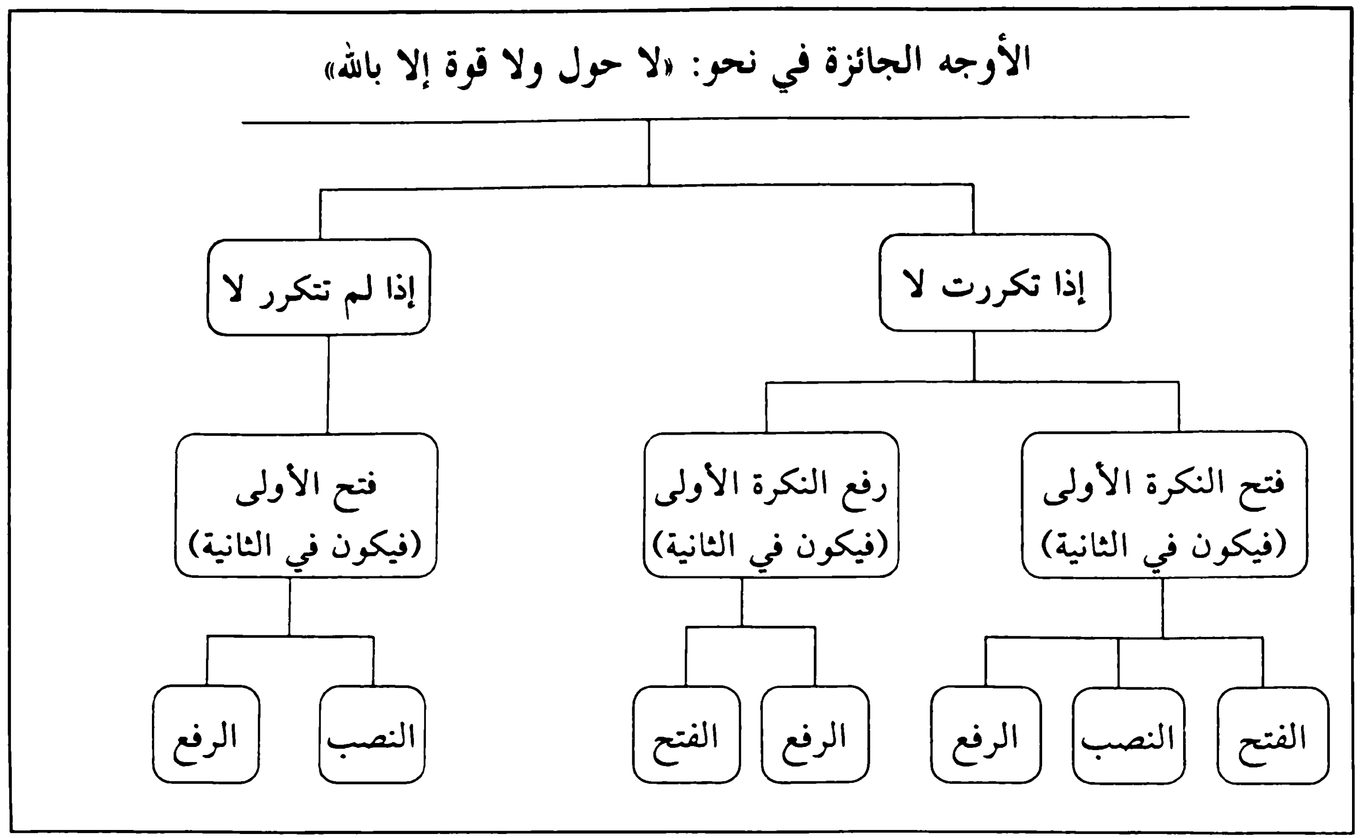

إذا خففت إنَّ وأخواتها فإن منها:
ما يهمل
ما يجوز فيه الوجهان
ما يعمل
لكنْ
إنْ
كأنْ
أنْ (ويجب)
ويقل ذكر اسمها
ويفصل الفعل منها بلم أو قد
في اسمها
في خبرها
كونه ضميراً
بمعنى الشأن
محذوفاً
كونه جملة (وهي حينئذٍ)
اسمية
أو فعلية فعلها
جامد
متصرف
دعاء
غير دعاء (يفصل بواحد من أربعة)
قد
حرف التنفيس
حرف النفي
لو



تدخل لام الابتداء في باب إنَّ

- جوازاً
  - على ما تأخر مِن
    - الخبر ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾
    - الاسم ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾
  - على ما توسط مِن
    - معمول الخبر (إنَّ زيداً لطعامك آكلٌ)
    - ضمير الفصل ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾
- وجوباً
  - إذا خُففت إنَّ
  - وأهملت
  - ولم يظهر قصد الإثبات


لا النافية للجنس
شروط إعمالها
أحوال اسمها
كونها نافية للجنس
تنكير معموليها
تقديم اسمها وتأخير خبرها
مضاف
شبيه بالمضاف
مفرد
وإلا كانت
وإلا
لم تعمل ووجب تكرارها
يُنصب
يُبنى على ما يُنصب به معرباً
ناهية
أو زائدة
أو نافية للوحدة



الأوجه الجائزة في صفة اسم «لا» المفرد

- الصفة مفردة
  - غير مفصولة من الاسم
    - الرفع
      - على موضع لا مع اسمها
    - النصب
      - على موضع اسمها
    - الفتح
      - على تقدير تركيب الصفة والموصوف ثم إدخال لا
  - مفصولة من الاسم
    - الرفع
    - النصب
- الصفة غير مفردة
  - الرفع
  - النصب

[باب «ظنَّ» وأخواتها]

ص - الثالثُ: «ظَنَّ، وَرَأَى، وَحَسِبَ، وَدَرَى، وَخَالَ، وَزَعَمَ، وَوَجَدَ، وعَلِمَ» القَلبِيّاتُ[1]، فَتَنْصِبُهُما مَفْعُولَيْنِ، نحوُ:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ

ويُلْغَيْنَ بِرُجْحَانٍ إِنْ تَأَخَّرْنَ نحوُ:

القَوْمُ في أَثَرِي ظَنَنْتُ

وبِمُساواةٍ إِنْ تَوَسَّطْنَ، نحوُ:

وَفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ

وإنْ وَلِيَهُنَّ «مَا» أو «لا» أو «إنِ» النَّافِيَاتُ؛ أو لَامُ الابْتِدَاء أو القَسَمِ؛ أوِ الاسْتِفْهامُ؛ بَطَلَ[2] عَمَلُهُنَّ في اللَّفْظِ وُجُوباً؛ ويُسَمَّى ذَلِكَ تَعْلِيقاً، نحوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾.

ش - الباب الثالث من النواسخ: ما يَنصبُ المبتدأ والخبر معاً، وهو أفعالُ القلوب[3].

---

(1) احترز بذلك عن غير القلبية، نحو: رأى بمعنى أبصر، وعَلِمت الشفةُ: إذا انشقت، وزعم أي: صار زعيماً.

(2) بفتح الطاء من البُطلان، وأما «بطُل» بضمها فمِن البُطولة، فليُتنبَّهْ للفرق.

(3) أي: الأفعال الاصطلاحية التي معناها قائم بالقلوب. قال في «التوضيح»: وليس كل قلبي ينصب المفعولين، بل القلبي ثلاثةُ أقسام: ما لا يتعدى بنفسه نحو: فكَّر وتفكَّر، وما يتعدى لواحد نحو: عرَف وفَهِم، وما يتعدى لاثنَين وهو المراد. (٢/ ٣١).

وهو: ظنَّ(١)، نحو: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورٗا(١)﴾ [الإسراء: ١٠٣]، ورأى(٢)، نحو: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا﴾ [المعارج: ٦ - ٧]، وقول الشاعر: [الوافر]

٦٧- رَأَيْـتُ اللهَ أَكْـبَـرَ كُـلِّ شَـيْءٍ   مُـحَـاوَلَـةً، وَأَكْـثَـرَهُـمْ جُـنُـودَا(٣)

وحَسِبَ(٤)، نحو: ﴿لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُم﴾ [النور: ١١]، ودرَى(٥)، كقوله: [الطويل]

---

(١) الأصلُ في «ظن» التي تنصب مفعولين أن تكون بمعنى: الحسبان، أي: ترجحِ أحد الطرفين النفي والإثبات، والمترجح هو المذكور في الكلام، وربما جاءت بمعنى: اليقين، ومنه قوله: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٠]، فتكون أيضاً ناصبة للمفعولَين، وربما جاءت بمعنى: اتهم، فتنصب مفعولاً واحداً، نحو قولك: «ظننت زيداً» أي: اتهمته.

(٢) الأصل في «رأى» التي تنصب مفعولَين أن تكون دالة على اليقين كالآية التي تلاها الشارح والبيت الذي أنشده، وقد تكون دالة على معنى: ظن، وهو الرجحان، فتنصب المفعولين أيضاً، وقد تأتي مِنَ الرأي، وهي حينئذ قد تتعدى إلى مفعولَين نحو قولك: «رأى أبو حنيفة السَّلَمَ حلالاً»، وقد تتعدى لواحد نحو قولك: «رأى أبو حنيفة حِلَّ السَّلم».

(٣) ٦٧- هذا البيت لخداش بن زهير، أحد بني بكر بن هوازن، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣١٢)، وابن عقيل (رقم ١١٨).

اللغة: «مُحَاولة» تطلق المحاولة على طلب الشيء بحيلة، وتُطلق أيضاً على القوة، والمعنى الأول لا يَليق بجانب الله تعالى، «وأكثرهم جنودَا» يروى: في مكانه: «وأكثره جنودَا»، ويروى: «وأكثرهم عديدَا».

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل، «الله» منصوب على التعظيم، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأول، «أكبر» مفعول ثانٍ لـ «رأيت»، وأكبر مضاف و«كلّ» مضاف إليه، وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه، «محاولة» تمييز، «وأكثرهم» الواو حرف عطف، وأكثر: معطوف على «أكبر»، و«أكثر» مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، «جنودَا» تمييز.

الشاهد فيه: قوله: «رأيت الله أكبر . . .» فإن «رأيت» في هذه العبارة فعل دالٌّ على اليقين، وقد نصب مفعولَين، على ما بيَّناه في الإعراب.

(٤) حسب مثل ظن، أي: إن الأصل فيها أن تدل على الرجحان، وقد تأتي دالة على اليقين، نحو قول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجارَةٍ   رَبَاحاً، إِذَا مَا المَرْءُ أصبح ثَاقِلاَ

(٥) أكثر النحاة لم يعدّ «درى» من الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين، وزعموا أن نصبها المفعولين في البيت الذي أنشده الشارح لكونها قد تضمّنت معنى عَلِم، لا لكونها موضوعةً لذلك، والأكثر =

---

(1) أي: هالكاً، أو مصروفاً عن الخير. «تفسير الجلالين» (ص٣٧٧).

٦٨- دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالوَفَاءِ حَمِيدُ(١)

= في العربية تعدّي «درى» لواحد بالباء، نحو: «دريت بكذا»، وإذا زيدت عليها همزة تعدّت بنفسها لواحد ولثانٍ بالباء نحو قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦]، فإنْ دخلت هذه على استفهام تعدَّت لثلاثة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٣]؛ فإنَّ الكاف مفعولٌ أول، وجملة «ما القارعة» من المبتدأ والخبر في محل نصب سدَّت مسدَّ المفعولَين: الثاني والثالث.

(١) ٦٨- لم أجد أحداً نسب هذا الشاهدَ إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٣٢٣)، وابن عقيل (رقم ١١٩)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٧١)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٨١).

اللغة: «دريت» مبني للمجهول، مِنْ «درى» بمعنى عَلِم، «الوفي العهد» الذي يوفي بما يعاهد عليه ولا يخلفه، «فاغتبط» أمر من الاغتباط، وهو في الأصل: أن تتمنى مثل حال غيرك بدون أن تتمنى زوال حاله عنه(*)، والمراد هنا السرور.

المعنى: إن الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذي لا ينقض عهده، واستيقنوا ذلك منك، فلا يداخلهم فيه شك؛ فيلزمك أن تقرَّ بذلك عيناً، وتمتلئ به سروراً.

الإعراب: «دريت» دري: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو المفعول الأول، «الوفي» مفعول ثان لـ «دري»، والوفي مضاف و«العهد» مضاف إليه(**)، «يا» حرف نداء، «عرو» منادى مرخم، وأصله: عُروة، مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم(***)، في محل نصب، «فاغتبط» الفاء حرف عطف(****)، اغتبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «فإنَّ» الفاء حرف دال على التعليل، «إنَّ»: حرف توكيد ونصب، «اغتباطاً» اسم «إنَّ» منصوب بالفتحة الظاهرة، «بالوفاء» جار ومجرور متعلق بـ «اغتباط»(*****)، «حميد» خبر «إنَّ» مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «دريت الوفي . . .» فإن درى في هذه العبارة فعل دالٌّ على اليقين، وقد نصب مفعولَين؛ أولهما التاء التي وقعتْ نائبَ فاعل؛ فإنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به، وثانيهما قوله: «الوفي»، على ما بيناه في الإعراب.

(*) هذا معنى الغِبطة لا الاغتباط، يُقال: غبَطتُه فاغتبَط، والمناسب لمعنى البيت ما سيذكره بعدُ من أن معنى الاغتباط التبجح بالحال الحسنة والفرح بالنعمة، وهو أحد مَعانيه. انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (غ ب ط).

(**) هذا على كونه مجروراً، وهو مُشبَّه بالمفعول به على كونه منصوباً، وفاعلٌ على كونه مرفوعاً، والتقدير على هذا الأخير: العهدُ منه، أو عهدُه. انظر: «تخليص الشواهد» (ص٤٢٦).

(***) هذا على لغة مَن ينتظر، أو هو مبني على الضم على الحرف المذكور وهو الواو على لغة مَن لا ينتظر. انظر: «شرح شواهد ابن عقيل» للجرجاوي (ص٧٦).

(****) الذي في شروح الشواهد أنها فصيحة، أي: داخلة على جواب شرط مقدر، تقديره: إن كنتَ كذلك فاغتَبِطْ.

(*****) وقال العيني: متعلق بـ «حميد»، والظاهر أنه سهو.

وخَالَ[(١)]، كقوله: [الطويل]

٦٩- يُخَالُ بِهِ رَاعِي الحَمُولَةِ طَائِرَا[(٢)]

---

(١) الأصل في خال ماضي «يَخَالُ» أن تكون بمعنى ظن، فتدل على الرجحان كالبيت الذي أنشده الشارح، وقد تأتي بمعنى عَلِمَ، فتدل على اليقين، وتنصب مفعولَين أيضاً، نحو قول الشاعر:

دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ؟

وقولنا: «ماضي يخال» للإشارة إلى أن «خال» قد تأتي بمعنى: ساس(*)، نحو قولك: «خال فلانٌ المالَ»، وبمعنى: رَعَى نحو قولك: «خال فلان على أهله»، ومضارعه: يَخُول، وقد تأتي بمعنى: تكَبَّر، وليست حينئذ من أفعال القلوب.

(٢) ٦٩- هذا عجز بيت، وصدرُه قوله:

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ

والبيت للنابغة الذبياني، يقوله في أبيات للنعمان بن المنذر أيام مَوْجِدَتِه عليه، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٥٨):

اللغة: «بيوتي» جمع بيت، «يفاع» هو المرتفع من الأرض العالي، «مُمنّع» لا يناله أحد، «يخال» يظن، «الحمولة» الركائب(**).

المعنى: يقول: إنني في مكان بعيد عن أن تناله؛ لأنه مرتفع شديد البعد؛ حتى إن الناظر إليه ليظن راعي ركائبنا(***) طائراً، والإنسان إذا نظر من مكان مطمئن إلى مكانٍ عالٍ يرى الكبير صغيراً، وقد يكون ضرب هذا مثلاً لِعزة قومه وامتناعهم على مَن يريدهم بِسوء.

الإعراب: «حلّت» حلّ: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «بيوتي» بيوت: فاعل «حلّ»، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و«بيوت» مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «في يفاع» جار ومجرور متعلق بـ «حلّ»، «ممنّع» صفة لـ «يفاع»، وصفة المجرور مجرورة، «يُخَالُ» فعل مضارع مبني للمجهول(****)، مرفوع بالضمة الظاهرة، «به» جار ومجرور متعلق بـ «يُخَال»، أو بمحذوف=

(*) في كلامه رحمه الله تساهل؛ لأن الإشارة ليست إلى نفسِ هذا التفصيل، بل غاية ما في ذلك التقييد الإشارةُ إلى مجيء «خالَ» من باب آخَر قد يكون غيرَ مُراد.

(**) عبارةُ الجوهري: الحمولة بالفتح: الإبل التي تحمل، وكذلك كل ما احتمل عليه الحيُّ مِن حمار أو غيره؛ سواءٌ كانت عليه الأحمال أو لم تكن. «الصحاح»: (ح م ل).

(***) فسَّره المصنف على نحوِ جعَل به التشبيهَ لِلإبل لا لِراعيها، قال: الإضافة في «راعي الحمولة» مثلها في خاتم فضة، أي: الراعي مِن الحمولة . . . أي: تحسبُ به الإبلَ التي كبرت واستحقتْ أن يُحمل عليها طائراً. «تخليص الشواهد» (ص٤٣٧-٤٣٨).

(****) إسكانُ «راعي» حينئذ واجبٌ، ويُروى: «تَخال» مبنيًا للفاعل المخاطَب، فالإسكان في راعي ضرورة؛ لأنه مفعول به، وقياسُه إظهار فتحته لخفتها. انظر: «التخليص» (ص٤٣٨).

وزَعَم[1] [(١)]، كقولِه: [الخفيف]

٧٠- زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا [(٢)]

= حال[(*)]، «راعي الحمولة» راعي: نائب فاعل لـ «يُخال»، وهو المفعول الأول، وراعي مضاف و«الحمولة» مضاف إليه، «طائرًا» مفعول ثان لـ «يُخال» منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يخال راعي الحمولة طائراً» فإنَّ «يُخَال» في هذه العبارة فعلٌ دال على الرجحان، وقد نصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر؛ أولهما قوله: «راعي الحمولة» الذي وقع نائب فاعل؛ لأنك تعلم أن نائب الفاعل أصله مفعول به، وثانيهما قوله: «طائراً»، وهذا واضح من إعراب البيت الذي قدمناه.

(١) الأكثر في «زعم» أن تكون بمعنى: ظن فتدل على الرجحان، والأكثر فيها أن تتعدى إلى مفعوليها بواسطة «أنْ» المخففة من الثقيلة، نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ﴾ [التغابن: ٧]، أو بواسطة «أنَّ» المشددة نحو قول الشاعر:

وَقَدْ زَعَمَتْ أنّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزَّ لَا يَتَغَيَّرُ

والزعم: قول يُطلق على الحق والباطل، إلا أنَّ الأكثر إطلاقه على قول يُشك في صحته، فهو كقولٍ لم يقم عليه دليل، ومن إطلاقه على الصحيح قول أبي طالب:

وَدَعَوْتَنِي وزَعَمْتَ أنَّكَ نَاصِحِي وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ ثَمَّ أَمِينَا

(٢) ٧٠- هذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي، واسمه أوس، وقد أنشده الأشموني (٣١٩)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٧٥)، وفي «[شرح] شذور الذهب»[(**)] (رقم ١٧٩).

اللغة: «زَعَمَتْنِي» ظَنَّتني، «شيخاً» الشيخ هو من ظهرت عليه السنّ، واستبان فيه الشيب، ويقال للإنسان: شيخ إذا بلغ الخمسين إلى الثمانين، «يدب دبيبًا» يمشي مشياً مُتقارباً، ويسير سيراً ضعيفاً.

المعنى: ظنت هذه المرأة أنني قد كبرت سني، وضعفت قوتي، ولكنها لا تعلم حقيقة الأمر؛ لأن مَن كان مثلي يسير سيراً قويًّا لا يُقال عنه شيء من ذلك.

الإعراب: «زعمتني» زعم: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول، «شيخاً» مفعول ثان، «ولست بشيخ» الواو واو الحال، ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع، والباء حرف جر زائد، وشيخ: خبر «ليس» منصوب بفتحة =

---

(1) الزعمُ: قول يُطلق على الحق والباطل، وأكثرُ ما يُقال فيما يُشك فيه، وفي «شرح التلخيص» للسبكي: ولم يُستعمل الزعم في القرآن إلا للباطل، واستُعمل في غيره للصحيح، كقول هرقل لأبي سفيان: زعمتَ، وهو كثير، ولكنْ إذا تأملتَه تجده يُستعمل حيث يكون المتكلم شاكًّا؛ فهو كقولٍ لم يقم الدليل على صحته، وإن كان صحيحاً في نفسِ الأمر. اهـ «مجيب الندا» (ص٣٠٦). وانظر: «عروس الأفراح» (١/ ٥١٢).

(*) وجملة «يخال . . . إلخ» في موضع جر صفة ثانية لـ «يَفاع».

(**) إنما أنشد صدره فقط في كتابَيه المذكورين.

وَوَجَدَ[(١)]، كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، وعَلِمَ[(٢)]، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠].

[الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال]

ومِن أحكام هذه الأفعال أنه يجوزُ فيها: الإلغاءُ[(١)]، والتعليق[(٣)].

[أولاً: الإلغاء]

فأمَّا الإلغاءُ فهو عبارةٌ عنْ «إبطالِ عملها في اللفظ والمحلِّ» لتوسُّطِها بين المفعولَين، أو تأخُّرِها عنهما.

= مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وجملة «ليس» واسمها وخبرها في محل نصب حال، «إنما» أداة حصر لا محل لها من الإعراب، «الشيخ» مبتدأ، «مَنْ» اسم موصول: خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، «يدبّ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «مَن» الموصولة، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، «دبيبًا» مفعول مطلق مُؤكِّد لعامله وهو قوله: «يدب».

الشاهد فيه: قوله: «زعمتني شيخاً» فإنَّ زعم في هذه العبارة فعل دال على الرجحان، وقد نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ أولهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله: «شيخاً»، وقد تبيَّن لك ذلك من إعراب البيت.

(١) الأصل في «وجد» أنه وُضع للدلالة على إصابة الشيء على صفة، ولما كان نفس العلم بهذه الصفة لازماً لهذا المعنى، استعملوا «وجد» في الدلالة على معنى: علم وهو اليقين؛ لأنَّ كل إنسان وجد شيئاً على صفة ما فقد عَلِم هذا الشيء متصفاً بها. وقد تأتي «وجد» بمعنى: حزن، كما قد تأتي بمعنى: حقد، وهي في هاتين الحالتين لا تتعدى أصلاً.

(٢) الأصل في «علم» أنه يدل على اليقين، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقد يأتي دالًا على معنى ظن وهو الرجحان، ومنه الآية التي تلاها الشارح.

(٣) اعلم أن بين الإلغاء والتعليق فرقاً في المعنى، وفي الحكم:

فأما الفرق بينهما في المعنى فقد تكفل الشارح ببيانه؛ فذكر أنَّ الإلغاء معناه إبطال العمل لفظاً ومحلًا، وأنَّ التعليق معناه إبطالُ العمل في اللفظ فقط.

وأما الفرق بينهما في الحكم فحاصله أنَّ الإلغاء جائز؛ فكل موضع جاز فيه الإلغاء فإنه يجوز فيه الإعمال، فأما التعليق فإنه واجب، فلا يجوز الإعمال في موضع من مواضعه.

---

(١) إنما جاز إلغاءُ هذه الأفعال دون غيرها لأنها ضعيفة؛ إذ مَعانيها قائمة بجارحة ضعيفة وهي القلب، ثم يَنضم إلى ذلك إما تأخرها عن المفعولَين أو توسُّطها بينهما. «السجاعي» (ص٦٦-٦٧)، و«الآلوسي» (١/ ٢٨٥).

مثالُ توسطها بينهما قولُك: «زيداً ظننتُ عالماً» بالإعمال، ويجوزُ «زيدٌ ظننتُ عالمٌ» بالإهمال، قال الشاعر: [البسيط]

٧١- أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ؟[1]

---

(١) ٧١- هذا البيت من كلام منازل بن ربيعة(*) المنقري.

اللغة: «الأراجيز» جمع أُرجُوزَة - بضم الهمزة - وهي ما كان من الشعر على وزن بحر الرجز، ويقال لما لم يكن من هذا البحر: قصيدة، وهما متقابلان، وقد كان من الشعراء رُجَّازٌ لا يقولون غير الرجز كرُؤْبَة والعَجَّاج أبيه، وكان منهم من يقول القصيد ولا يقول الرجز، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعاً، وانظر إلى قول الراجز:

أرَجَــزاً تُــرِيــدُ أمْ قَــصِــيــدَا؟

«توعدني» تتهددني، وهو مضارع «أَوْعَدَ»، ولا يقال: «أوعده» من غير ذكر المُوعَدِ به إلَّا أن يكون الموعَد به شرًّا(**).

الإعراب: «أبالأراجيز» الهمزة للاستفهام، والباء حرف جر، والأراجيز: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بقوله: «توعدني» الآتي، «يا» حرف نداء، «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«اللؤم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «توعدني» توعد: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به، «وفي الأراجيز» الواو واو الحال، وفي: حرف جر، الأراجيز: مجرور بـ «في»، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «خلت» خال: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل مبني على الضم في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره، «اللؤم» مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة، «والخور» الواو عاطفة، الخور: معطوف على اللؤم، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

الشاهد فيه: قوله: «في الأراجيز خلت اللؤم» حيث توسط «خال» مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله: «اللؤم» والخبر الذي هو قوله: «في الأراجيز»، فلما توسط الفعل بينهما ألغي عن العمل فيهما؛ ولولا هذا التوسط لنصبهما ألبتة؛ فكان يقول: وخلت اللؤم والخور في الأراجيز، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول، ونصب محل الجار والمجرور على أنه المفعول الثاني.

(*) كذا وقع في «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١/ ٤٩٩)، وصوابه كما قال محقِّقُه: ابن زَمَعة. انظر: «خزانة الأدب» (٣/ ٢٠٧)، و«الأعلام» (٧/ ٢٨٩).

(**) واللؤم: أن يجتمع في الإنسان الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء، والخَوَر: الضعف.

فـ «اللؤم»: مبتدأ مؤخر، و«في الأراجيز»: في موضع رفع؛ لأنه خبر مقدَّم، وأُلغيتْ «خِلت» لتوسطها بينهما، وهل الوجهان سواءٌ، أو الإعمالُ أرجحُ؟ فيه مذهبانِ[١].

ومثالُ تأخرها عنهما قولُك: «زيدٌ عالمٌ ظننتُ» بالإهمال، وهو الأرجحُ بالاتفاق، ويجوز «زيداً عالماً ظننتُ» بالإعمال، قال الشاعر: [الكامل]

٧٢- القومُ في أَثَرِي ظَنَنْتُ؛ فَإِنْ يَكُنْ ... مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا[٢]

---

(١) إذا توسط العامل بين المبتدأ والخبر - سواء أكان الخبر مقدماً (كما في البيت ٧١) أم كان مؤخراً - فإنه يجوز الإعمالُ على الأصل، ويجوز الإهمال، وهل الإعمال أرجح أم الإهمال؟ ذهب الجمهور إلى أنه يجوز كل واحد منهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر؛ لأن لكل واحد منهما مُرجّحاً؛ فيرجّح الإعمال بأنه الأصل، ويرجح الإلغاء لأن العامل هنا لفظي، ولو أهملناه لَكُنا قد أعملنا الابتداء وهو عامل معنوي، ولا شك أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ وظاهر عبارة ابن هشام في «أوضح المسالك» أنه يختار هذا الرأي، وهو أنَّ الإعمال عند التوسط أرجح من الإلغاء.

(٢) ٧٢- لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «في أثري» بفتح الهمزة والثاء - معناه خلفي، يريد أنهم يتعقبونه، «خابوا» لم ينجحوا فيما يؤملون من الإيقاع بي.

المعنى: يقول: إنني أظن أن القوم يتعقبونني وهم خلفي؛ فإن كان هذا الذي أظنه واقعاً فسوف أُفلِت منهم، أو أوقع بهم أعظم وقيعة؛ فأخيب فألهم، وأظفر عليهم.

الإعراب: «القوم» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، «في» حرف جر، «أثري»: أثر مجرور بـ «في»، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و«أثر» مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «ظننت» فعل وفاعل، «فإنَّ» الفاء حرف دال على التفريع، إنْ: حرف شرط جازم يجزم فعلين؛ الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، «يكن» فعل مضارع تام فعل الشرط، مجزوم بـ «إنْ»، وعلامة جزمه السكون، «ما» اسم موصول: فاعل «يكن»، مبني على السكون في محل رفع، «قد» حرف تحقيق، «ظننت» فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، ومفعولَا «ظننت» محذوفان، وتقدير الكلام: فإن يحصل ويقع الذي قد ظننته(*) حاصلاً، «فقد» الفاء واقعة في جواب الشرط، قد: حرف تحقيق، «ظفرت» فعل وفاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل =

(*) فيه إشارة إلى أن المفعول الأول المحذوف هو نفسُه العائد إلى «ما» الموصولة.

فـ «القوم»: مبتدأ، و«في أثري»: في موضع رفع على أنه خبره، وأُهملت «ظَنَّ» لتأخرها عنهما.

ومتى تقدم الفعلُ على المبتدأ والخبر معاً، لم يجزِ الإهمالُ، لا تقول: ظننتُ زيدٌ قائمٌ، بالرفع، خلافاً للكوفيين[1].

[ثانياً: التعليق]

وأمَّا التَّعليقُ فهو عبارةٌ عن «إبطال عملها لفظاً، لا محلًّا»؛ لاعتراضِ ما له صَدْرُ الكلام بينها وبين معمولَيها[2]، والمرادُ بِما له صدرُ الكلام «ما» النافية، كقولك:

= جزم جواب الشرط، «وخابوا» الواو حرف عطف، خاب: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتيّ بها لأجل الواو، وواو الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم معطوفة على جملة جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: «القوم في أثري ظننت» حيث تأخَّر الفعل الناسخ الذي هو «ظَنَّ» عن المبتدأ والخبر جميعاً، وهما قوله: «القوم في أثري»، فلما تأخر عنهما، أُلغي عمله فيهما، ولولا هذا التأخر لعمل فيهما النصب؛ فكان يقول: «ظننتُ القومَ في أثري» بنصب لفظ القوم على أنه المفعول الأول، ونصب محل الجار والمجرور - وهو قوله: «في أثري» - على أنه المفعول الثاني، وهذا واضح إن شاء الله.

ونظيرُ هذا قول أبي أسيدة الدبيري:

هُـمَـا سَـيِّـدَانَـا يَـزْعُـمَـانِ، وَإِنَّـمـا ... يَـسُـودَانِـنَـا إِنْ أَيْـسَـرَتْ غَـنَـمَـاهُـمَـا

فقد تأخر «يزعمان» - وهو العامل - عن المبتدأ والخبر وهما قوله: «هما سيدانا»، فأُلغي العامل بدليل أنَّ الواقع مبتدأ هو ضمير الرفع، ورفع «سيدانا» بالألف.

(1) أي: والأخفش من البصريين، لكن الإعمال عندهم أرجح. «الآلوسي» (١/ ٢٨٧). فإن جاء مِن لسان العرب ما يُوهم إلغاءَها متقدمةً أُوِّل على إضمار ضمير الشأن . . . أو على تقدير لام الابتداء. «ابن عقيل» (٢/ ٤٧-٤٩).

(2) عبارته في «التوضيح» (٢/ ٦٠): «إبطال العمل لفظاً لا محلًّا لمجيء ما له صدر الكلام بعده»، وهي أحسن من التي هنا؛ لأن الذي هنا لا يأتي في نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾؛ إذ لم يُعترض بينها وبين معمولَيها بشيء، بل معمولها هو المانع.

«علمتُ ما زيدٌ قائم»، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، فهؤلاء: مبتدأ، وينطقون: خبره[1]، وليسَا مفعولاً أولاً وثانياً[2]، و«لا» النافية[3]، كقولك: «علمتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو»، و«إنِ» النافية، كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، أي: ما لبثتم إلَّا قليلاً، و«لامُ الابتداء»[4] نحو قولِك: «علمتُ لَزَيْدٌ قائمٌ»، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ولامُ القسم، كقول الشاعر: [الكامل]

٧٣- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا[(١)]

---

(١) ٧٣- هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٢٦)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٨٧)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٨٥)، وهو من قصيدة لبيد المعدودة في المعلقات والتي أولها قولُه:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ... بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

اللغة: «منيتي» المنية: الموت، وأصلها: فَعِيلة بمعنى مَفْعُولة، مِنْ: مَنَى يَمْنِي - بوزن رمى يرمي - ومعناه قدَّر، ولحقتها التاء لأنها قد صارت اسماً، ولو كانت باقية على الوصفية لما لحقتها التاء؛ لأن الوصف الذي على وزن فَعِيل بمعنى مَفعول يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث غالباً كجَريح وقَتِيل، وطَرِيد، وضَرِيح بمعنى طريد، وصَرِيع ووَلِيد. «لا تطيش» لا تخيب، بل تصيب المرمى، «سهامها» السهام: جمع سهم، وهو هنا استعارة مكنية عن وسائل الموت المختلفة.

المعنى: إني مُوقن أنني سألاقي الموت حتماً؛ لأنَّ الموت نازل بكل إنسان لا يُفلت منه أحد أبداً.

=

---

(1) أي: والجملة في محل نصب سادَّة مسدَّ مفعولي علم.

وإنما عملتْ في محل الجملة لأن هذه الأفعال إنما تطلب بالأصالة مضمونَ الجملة، فإذا امتنع عملُها في الجزءين رجعتْ إلى الأصل وهو محل الجملة. «الآلوسي» (١/ ٢٨٩).

(2) أي: لئلا تزول صدارةُ «ما» النافية بسبب عمل ما قبلها فيما بعدها، فتكون حشواً، وهو غير جائز.

(3) قيَّدها جماعة منهم المصنفُ في «الشذور» و«التوضيح» بكونها في جواب قَسَم، ومثلُها «إنِ» النافية. انظر: «شرح الشذور» (ص٣٦٧)، و«التوضيح» (٢/ ٦٢).

(4) هي مما له صدرُ الكلام كما قال المصنف، إلا في باب «إنَّ» لأنها فيه مؤخَّرة من تقديم، ولِذا تُسمى اللام المزحلَقة بالقاف والفاءِ كما مر.

والاستفهامُ كقولك: «علمتُ أزيدٌ قائمٌ»[1]، وكذلك إذا كان في الجملة اسمُ

= **الإعراب**: «لقد» اللام موطئة للقسم(*)، قد: حرف تحقيق، «علمت» فعل وفاعل، «لتأتين» اللام واقعة في جواب القسم، تأتي: فعل مضارع؛ مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، «منيتي» منية: فاعل «تأتي» مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، ومنية مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من «تأتي» وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم(**)، «إنَّ» حرف توكيد ونصب، «المنايا» اسم «إن» منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، «لا» حرف نفي، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «تطيش» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، «سهامها» سهام: فاعل «تطيش»، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسهام: مضاف وضمير الغائبة العائد إلى «المنايا» مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، والجملة من الفعل المنفي وهو «تطيش» والفاعل في محل رفع خبر «إنَّ».

الشاهد فيه: قوله: «علمت لتأتين منيتي» حيث وقع الفعل الذي من شأنه أَنْ يَنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم، فلمَّا وقع ذلك الفعل في هذا الموقع عُلِّقَ عن العمل في لفظ الجملة فلم ينصبْ طرفَيها، ولولا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين ألبتةَ(***)؛ فكان يقول: ولقد علمتُ منيتي آتية، بنصب «منية» نصباً تقديريًا على أنه المفعول الأول، ونصب «آتية» نصباً ظاهراً على أنه المفعول الثاني، ولكن وجود اللام منع مِن =

(1) أي: علمتُ جوابَ هذا الكلام، وقيل: الاستفهام في مثله صُوريٌّ ليس المراد به حقيقته؛ لاستحالة الاستفهام عما أخبر أنه عَلِمه. «الآلوسي» (١/ ٢٨٩).

(*) الصحيح أنها للتأكيد أو لجواب القسَم، قال المصنف في «المغني» (ص٣١٠): اللامُ الموطِّئة للقسم ـ ويقال لها: المؤذِنة ـ هي اللام الداخلة على أداةِ شرط لِلإيذان بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قَسَم قبلها لا على الشرط، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ﴾، وأكثرُ ما تدخل على «إنْ»، وقد تدخل على غيرها ... إلخ كلامه، وذكر قبل ذلك في (ص٣٠٢) خلافاً في دخول اللام على الفعل المقرون بـ «قد» ثم قال: والمشهورُ أن هذه لامُ القسَم، وقال أبو حيان في ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾: هي لام الابتداء مُفيدة لمعنى التوكيد، ويَجوز أن يكون قبلَها قَسَم مُقدَّر وألا يكونَ. اهـ ومنه يُعلم أن اللام في «لقد» ليست موطئة للقسم وإن اشتهر ذلك بين المعربين في هذا الزمان، وممن نصَّ على أنه خطأ الصبان في (١/ ٢٠٠)، وانظر أيضاً: (٢/ ٤٢)، والله الموفق.

(**) أما الجملة التي في محل نصب وسدَّت مسد مفعولي علمت فهي جملة القسم وجوابه معاً. انظر: «حاشية الفيشي» (ص٦٨)، و«الآلوسي» (١/ ٢٨٨).

(***) هذا غير متعين هنا؛ لِما قيل من أنه يحتمل أن يكون عَلم قد أُجري - لإفادته تحقيقَ الشيء وتوكيدَه - مُجرى القسم، فيخرج حينئذ عن طلب المفعولَين، ويُتلقَّى بما يُتلقى به القسَم، وعلى هذا يخرج البيت عن الدليل. انظر: «تخليص الشواهد» (ص٤٥٣).

استفهام؛ سواءٌ كان أحدَ جزءَي الجملة، أو كانَ فضلةً؛ فالأولُ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ٧١]، والثاني كقولِه تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] فـ «أي مُنقلَب»: منصوب بـ «ينقلبون» على المصدرية؛ أي: يَنقلبون أيَّ انْقِلابٍ، و«يعلم» مُعلَّقة عن الجملة بأسرِها؛ لِمَا فيها مِن اسم الاستفهام وهو «أيّ»؛ وربَّما توهَّم بعضُ الطَّلَبة انتصابَ «أيَّ» بـ «يعلم»، وهو خطأ؛ لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلام؛ فلا يَعمل فيه ما قبلَه.

وإنما سُمِّي هذا الإهمالُ تعليقاً؛ لأن العامل في نحو قولك: «علمتُ ما زيدٌ قائم» عاملٌ في المحل، وليس عاملاً في اللفظ؛ فهو عاملٌ لا عامل؛ فشُبِّهَ بالمرأة المُعلَّقة التي هي لا مُزَوَّجة ولا مُطلَّقة؛ والمرأة المُعلَّقة: هي التي أساء زوجُها عِشرَتَها[1].

والدليلُ على أن الفعلَ عاملٌ في المحلِّ أنه يَجوزُ العطف على محل الجمل بالنصبِ كقول كُثَيِّر: [الطويل]

٧٤- وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[1]

= وجود هذا النصب في اللفظ، وجعله موجوداً في التقدير، والدليل على وجوده في التقدير أنك لو عطفتَ على محل جملة «لتأتين منيتي» لعطفت بالنصب، وسيأتي إيضاحُ ذلك في الكلام على الشاهد الآتي (رقم ٧٤) إن شاء الله تعالى.

(١) ٧٤- هذا البيت من كلام كُثَيِّر بن عبد الرحمن، الذي اشتهر بكُثَيِّر عَزة، لكثرة ما كان يتغزل فيها، وقد أنشد الأشموني هذا البيت في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١٨٧)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٨٧)، وفي «مغني اللبيب» (رقم ٦٦٨).

اللغة: «أدري» أعلم، «عزَّة» اسم امرأة كان الشاعر يحبها، «مُوجعات» جمع مُوجعة، وهي المؤلِمة.

المعنى: يقول: قبل أنْ أعرف عزة وأهواها لم أكن أعرف البكاء؛ لأنه لم يكن يمر بخاطري، ولم أكن ذقتُ الأمور المؤلمة؛ لأنني كنت مرتاحَ الخاطر هَنيّ البال، وقد بقيتُ على حالة مرضية إلى أن استولتْ عزة على قلبي وامتلكت مشاعري، فسلبتْ هناءتي. =

---

(١) زاد في «شرح الشذور» (ص٣٨١): ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهلُ هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى.

فعطف «موجعات» بالنصب على محل قوله: «ما البُكى» الذي عُلِّقَ عن العمل فيه

= **الإعراب**: «ما» نافية، «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع، «أدري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملة مِنْ «أدري» وفاعله في محلّ نصب خبر «كان»، «قبلَ» ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية، وهو متعلق بـ «أدري»، وقبل مضاف و«عزة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لِلعَلمية والتأنيث، «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، «البكى» خبر المبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بـ «أدري» سدّت مسدّ مفعولَيها، «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي، «مُوجعات» معطوف على محل جملة «ما البكى»، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وموجعات مضاف، و«القلب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، «حتى» حرف غاية وجر، «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء حرف دال على التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى «عَزّة»، وقبل «تولت» «أنْ» مصدرية محذوفة تُسبك بمصدر يقع مجروراً بـ «حتى»، والجار والمجرور متعلق بالنفي الذي دل عليه «ما» في قوله: «ما كنت أدري»(*).

الشاهد فيه: قوله: «أدري ما البكى ولا موجعات»، فإنَّ «أدري» فعل مضارع ينصب مفعولَين أصلهما المبتدأ والخبر، وقوله: «ما البكى» جملة من مبتدأ وخبر، وكان حق الفعل أنْ يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب، لكن لَما كان المبتدأ اسم استفهام، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أنْ يعمل فيه ما قبله؛ لأنَّ رتبته التصدر؛ لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر، وعمل في محلهما النصب، والدليل على أنه عمل في محلهما أنه لما عطف عليهما قوله: «موجعات» جاء به منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم في حالة النصب، ولولا أنَّ المعطوف عليه منصوبُ المحل ما جاز له ذلك، وأنتَ تعلم أن التابع - كالمعطوف هنا، وكالنعت - يجب أن يكون إعرابُه كإعراب المتبوع - كالمعطوف عليه، وكالمنعوت - ولا يَجوز بحالٍ من الأحوال أن يختلفَ إعراب التابع والمتبوع، بحيث يكون التابع منصوباً والمتبوع مرفوعاً، مثلاً؛ فلمَّا كان ذلك كذلك كان نصب التابع دليلاً قاطعاً على أن المتبوع منصوب، ولَما لم يكن المتبوع ههنا منصوباً في اللفظ عَلِمنا أنَّ له محلًّا منصوباً، وهذا هو ما نُريد إثباتَه بإنشاد هذا البيت في هذا الموضع، فافهمْ ذلك، وكُنْ منه على ثَبْت، والله يَنفعك به، وهو سُبحانه وتعالى أعلى وأعلَم.

(*) فيكون المعنى مثلاً: انتفتْ معرفتي بِكُنْه البكاء قبل عزة إلى وقت تولِّيها.

قولُه: «أدري»[(١)].

□ □ □ □

(١) ذكر أبو علي - وتبعه أبو حيان - أن مِن جملة المعلقات «العل» نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الأنبياء: ١١١]، ونحو قوله سبحانه: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ﴾ [عبس: ٣]، وجزم بهذا ابن هشام في «شذور الذهب»، وإنما كان «العل» معلقاً لأنه أشبهَ الاستفهامَ في عِدَّة أشياءَ؛ منها أنه مع ما بعده ليس خبراً، ومنها أن ما بعده منقطعٌ عما قبله، فليس لِما قبله عملٌ فيما بعده.

وبقي من المعلِّقات «لو»، وقد ذكرها ابن مالك في «التسهيل» وفي «الألفية»، وذكرها ابن هشام في «شذور الذهب»، ومِن شواهد ذلك قول حاتم:

وَقَـدْ عَـلِـمَ الأَقْـوامُ لَـوْ أَنَّ حَـاتِـمـاً أَرَادَ ثَـرَاءِ الـمَـالِ كَـانَ لَـهُ وَفْـرُ

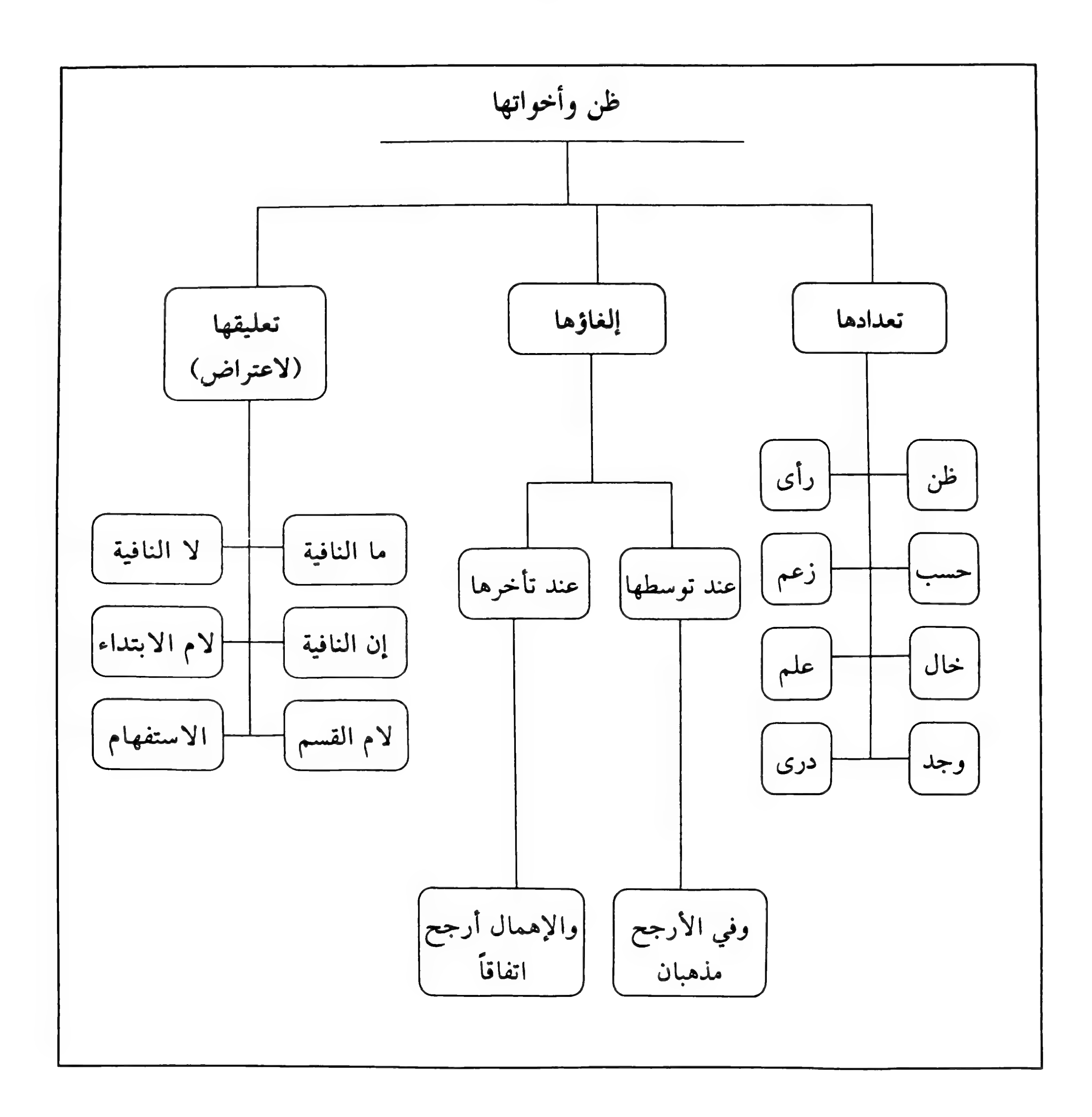
وبقي أيضاً من المعلِّقات «كم» الخبرية، ذكره ابن هشام في «شرح الشذور»(*)، وذكر فيه خلافاً في «مُغني اللبيب»؛ ذهب بعضهم إلى أنها من المعلِّقات، وذهب قومٌ إلى أنها ليست منها. وجعل بعض النحاة التعليق بسبب لعلَّ خاصًّا بما إذا كان الفعلُ هو «درى» كما ترى في الآيتَين الكريمتين، ولم أعثرْ على شاهد يدلُّ لِوقوع «لَعَلَّ» معلقاً بعد غير [«درى»](**)، ولهذا نَميل إلى ما ذهب إليه هؤلاء.

ومما يجب أن تعلمَه أن هذا الفعل الذي هو «درى» وما اشتق منه يعلق عن العمل بغير «العل» كالاستفهام كما يُعلق بـ «العل»، ومِن ذلك قول كثير في الشاهد ٧٤: «وما كنت أدري قبل عزة ما البكى»، ومن ذلك قوله أيضاً:

فـواللهِ مـا يـدري كـريـمٌ مُـمَـاطِـلٌ أَيَـنْـسَـاكَ إِذْ بَـاعَـدْتِ أَمْ يَـتَـضَـرَّعُ؟

(*) ذكره قبل ذلك في متن «الشذور» نفسِه. انظر: (ص٣٦٧).

(**) في الأصل: «لعل»، وهو سهو.


ظن وأخواتها
تعليقها
(لاعتراض)
إلغاؤها
تعدادها
ظن
رأى
حسب
زعم
خال
علم
وجد
درى
عند توسطها
عند تأخرها
وفي الأرجح
مذهبان
والإهمال أرجح
اتفاقاً
ما النافية
لا النافية
إن النافية
لام الابتداء
لام القسم
الاستفهام

[باب الفاعل]

ص - بابٌ: الفاعِلُ مَرْفُوعٌ[1]، كـ «قَامَ زَيْدٌ» وَ«مَاتَ عَمْرٌو»؛ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ، وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلا جَمْعٍ، بَلْ يُقَالُ: قَامَ رَجُلَانِ وَرِجَالٌ وَنِسَاءٌ، كَما يُقالُ: قَامَ رَجُلٌ، وَشَذَّ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ»، «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟».

وَتَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ، إِنْ كانَ مُؤَنَّثاً، كـ «قَامَتْ هِنْدٌ» وَ«طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وَيَجُوزُ الوَجْهَانِ في مَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، ﴿فَقَدْ جَاءَكُم بَيِّنَةٌ﴾[2]، وَفِي الحَقِيقِيِّ المُنْفَصِلِ، نَحْوُ: «حَضَرَتِ القَاضِيَ امْرَأَةٌ»، وَالمُتَّصِلِ في بَابِ «نِعْمَ، وَبِئْسَ» نحْوُ: «نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ»، وَفِي الجَمْعِ، نَحْوُ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾، إِلّا جَمْعَي التَّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِما نَحْوُ: «قَامَ الزَّيْدُونَ»، وَ«قَامَتِ الهِنْدَاتُ».

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ في النَّثْرِ «مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ»؛ لأنَّ الفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحْذُوفٌ، كَحَذْفِهِ في نَحْوِ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾، وَ﴿قُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾، وَ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ.

ش - لمَّا انقضى الكلامُ في ذِكر المبتدأ والخبر، وما يتعلَّق بهما من أبوابِ النواسخ، شرعتُ في ذِكر باب الفاعل، وما يتعلَّق به من بابِ النائب، وبابِ التنازع،

---

(1) أبهم الرافعَ ليكونَ كلامه جارياً على الأقوال فيه، والصحيح أن رافعه ما أُسند إليه من فعل أو شبهه . . . وما ذكره من رفعه هو المشهور، وورد نصبُه ورفعُ المفعول كما في قولهم: «كسر الزجاجُ الحجرَ»، و«خرق الثوبُ المسمارَ»، وهو شاذ يُحفظ ولا يقاس عليه. «حاشية الفيشي» (ص١١٦).

(2) وقعت في بعض الطبعات خطأً: «قد جاءكم بينة»، وفي بعضٍ آخر: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾، والآية ساقطة من النسخ المخطوطة ومِن طبعتي الآلوسي والسجاعي.

وما يتعلق به من بابِ الاشتغال[1].

[حدُّ الفاعل]

اعلمْ أنَّ الفاعل عبارةٌ عن «اسمٍ صريحٍ[1]، أو مُؤَوّل به، أُسند إليه فعلٌ، أو مُؤَوّلٌ

---

(١) مقابلة الاسم الصريح بالمؤول تَدلّ على أن المراد به ما يشمل الاسمَ الظاهر نحو: «قام زيد»، والضميرَ المستتر وجوباً كالمقدر في قولك: «اضرب زيداً»، وفي نحو: «قُم»، والضمير المستتر جوازاً كالمقدر في نحو قولك: «هند تزورنا»، وفي نحو قولك: «زيد يضرب خالداً»، والضمير البارز نحو قولك: «ما فهم المسألةَ إلا أنا»، فهذه أربعة أنواع يَشملها قوله: «الاسم الصريح»؛ والاسم المؤوّل هو ما يُتَصَيَّدُ من الكلام بواسطة حرف يَنسبك مع ما بعده بمصدر، والحروف التي تَصلح للسبك في هذا الموضع ثلاثة، وهي: «أنَّ» المشدّدة التي تَنصب الاسم وترفع الخبر نحو: «يعجبني أَنَّكَ مُجتهد»، تقديره: يعجبني اجتهادك، و«أنْ» المصدرية التي تَنصب الفعل المضارع نحو: «يؤسفني أنْ تلعبَ» تقديره: يؤسفني لَعبُك، و«ما» المصدرية نحو: «سرَّني ما صنعت» تقديره: سرني صنعُك، وأما «كي» المصدرية و«لو» المصدرية فلا تَصلحان في هذا الموضع، والسرّ في ذلك أن «كي» المصدرية لا بُد أن تتقدمها لامُ التعليل ظاهرةً أو مقدرةً، ولام التعليل حرف جر، فالمصدر المنسبك من كي ومعمولها لا يكونُ إلا في محل جر باللام، وأما «لو» المصدرية فهي التي تقع بعد «وَدَّ» نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]، أو بعد «يَودّ» نحو قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، ونحو قول الشاعر - ويُنسب إلى كُثيِّر عزة -:

مِن الخَفِرَاتِ البِيضِ وَدَّ جَلِيسُها ... إذَا ما انْقَضَتْ أُحْدُوثَةٌ لو تُعِيدُها

أي: وَدَّ إعادتَها الأحدوثة.

وهذان الفعلان يَطلبان مفعولاً، وكذلك ما كان في معناهما نحو: «أتمنى لو تَزورُني»، ومن أجلِ ذلك لا يكون المصدر المنسبك من «لو» ومدخولِها إلا منصوباً على المفعوليّة.

---

(١) في أكثر النسخ الخطية: «... باب التنازع، وما يتعلق به وبباب المبتدأ والخبر وهو باب الاشتغال». ولعلَّ ما في هذه النسخ أظهر، وأقول في توضيح معناه: أما تعلق باب النائب بباب الفاعل فظاهر، وأما تعلق التنازع بباب الفاعل فلأن المتنازَع فيه قد يكون فاعلاً وقد يكون غيرَه، والأول نحو: «قام وقعدا أخواك»، وهو كثير؛ وأما تعلُّق باب الاشتغال ببابي الفاعل والمبتدأ معاً فلأن المشتغلَ عنه - الذي هو المقصودُ من الباب - يُرفع بِرجحان أو مرجوحية على الابتداء نحو: «زيدٌ ضربتُه»، كما أن الاشتغال يكون في المرفوع - على ما صرح به ابن مالك في «التسهيل» (ص٨٢) - نحو: «إن زيدٌ قام» وإن لم يتعرض له أكثر النحاة في الاشتغال. ولأجل تعلق الاشتغال بالبابَين معاً قدَّمه المصنف على التنازع الذي يتعلَّق بباب واحد فقط هو الفاعل، والله أعلم.

به، مقدَّمٌ عليه بالأصالة(١): واقعاً منه، أو قائماً به».

مثالُ ذلك: «زيدٌ» من قولك: «ضرب زيدٌ عمراً»، و«عَلِم زيدٌ»، فالأول: اسم أُسند إليه فعلٌ واقع منه؛ فإنَّ الضرب واقع مِن زيد، والثاني: اسم أُسند إليه فعلٌ قائم به؛ فإنَّ العلمَ قائمٌ بزيد.

[محترزات التعريف]

وقولي أولاً: «أو مؤول به» يَدخل فيه نحوُ: ﴿أَن تَخْشَعَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]؛ فإنه فاعلٌ مع أنه ليس بِاسم، ولكنه في تأويل الاسمِ، وهو الخشوعُ.

وقولي ثانياً: «أو مُؤولٌ به» يدخلُ فيه: «مختلفٌ» في قوله تعالى: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]؛ فألوانه: فاعل، ولم يُسنَد إليه فعلٌ، ولكنْ أُسند إليه مُؤَوَّل بالفعل، وهو: مُختلف؛ فإنَّه في تأويل: يَخْتَلِفُ.

وخرج بقولي: «مقدّم عليه» نحو: «زيد» من قولك: «زيدٌ قام» فليس بفاعل؛ لأن الفعل المسنَدَ إليه ليس مقدماً عليه، بل مؤخراً(1) عنه، وإنما هو مبتدأ، والفعلُ خبرُه(٢).

---

(١) المراد أن يكونَ الفعل أو ما في معناه متقدماً حقيقةً نحو: «ضَربَ زيدٌ»، أو متقدماً حكماً، على معنًى أنه لو كان الفاعل ضميراً مستتراً فإنه يُقدّر بعد العامل نحو: «زيدٌ يُذاكِر».

(٢) يريد: الفعل مع فاعله، أي: الجملة، لكن لَمّا كان الفاعل ضميراً مستتراً، والفعل مذكور في الكلام، وهو الجزء الأهم، نَسب الحكم إليه. وسيأتي بعد سُطور قول المؤلف مثل هذه العبارة على وجهها المستقيم الواضح. ومِن هذه البابة قولُ الشاعر:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ، وقَلَّمَا ... وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فإن قوله: «وصال» مبتدأ، والجملة من «يدوم» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر، وأما «قلّ» فلا فاعلَ له، لِأنَّ «ما» قد كفَّتْه عن طلبِ الفاعل، وبعضُ العلماء يجعل «ما» مصدريَّةً، والمصدر المنسبِك منها ومما بعدها فاعلُ قلَّ، والتقديرُ: وقلَّ دوامُ وصلٍ على طُول الصد.

---

(1) في بعض المخطوطات: «بل هو مؤخر»، وهو صحيح، والذي هنا صحيح أيضاً؛ لأن «بل» حرفُ عطف يُفيد الإضراب، والمقصود بالعطف فيها التشريك في الإعراب لا في المعنى، بل ما بعدها يكون بضد ما قبلها معنًى. انظر: «مغني اللبيب» (ص١٥٢)، و(ص ٥٥٢) من هذا الكتاب.

وخرج بقولي: «بالأصالة» نحوُ: «زيدٌ» من قولك: «قائمٌ زيدٌ»؛ فإنه وإنْ أُسند إليه شيء مؤول بالفعل، وهو مقدَّم عليه، ولكنْ تقديمُه عليه ليس بالأصالة؛ لأنه خَبَر؛ فهو في نِيَّة التأخير.

وخرج بقولي: «واقعاً منه . . . إلخ» نحوُ: «زيدٌ» من قولك: «ضُرِبَ زيدٌ»؛ فإن الفعل المُسْنَدَ إليه واقعٌ عليه، وليس واقعاً منهُ، ولا قائماً به.

وإنما مَثَّلْتُ الفاعلَ بـ «قام زيدٌ»، و«مات عمرٌو» لِيُعلَمَ أنه ليس معنى كونِ الاسم فاعلاً أن مُسمَّاه أحدَث شيئاً، بل كونُه مسنَداً إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أن عمراً لم يُحدِثِ الموتَ، ومع ذلك يُسمّى فاعلاً؟

[أحكام الفاعل]

وإذا عرفتَ الفاعلَ، فاعلم أنَّ له أحكاماً[1]:

أحدها: أنْ لا يتأخر عاملُه عنه؛ فلا يجوز[2] في نحو: «قام أخواكَ» أن تقول: أخَواك قَامَ، وقد تضمّن ذلك الحدُّ الذي ذكرناه، وإنما يقال: أخواك قامَا، فيكون «أخواك» مبتدأ، وما بعده فعلٌ وفاعل، والجملةُ خبر.

والثاني: أنه لا يلحَقُ عَامِلَهُ علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ[3]: فلا يقال: «قامَا أخواك» ولا «قامُوا إِخْوَتُكَ» ولا «قُمْنَ نِسْوَتُكَ»، بل يقال في الجميع: «قام» بِالإفراد، كما يُقالُ: «قام أَخُوك»، هذا هو الأكثر؛ ومِن العرب[4] مَن يُلحق هذه العلاماتِ[5]

---

(1) أوصلها في «التوضيح» إلى سبعة؛ فزاد على ما هنا: رفعه، وأنه لا بُد منه، وأنه يصح حذف فعله، وأن الأصل فيه أن يتصل بفعله، وهذا سيذكره لاحقاً. انظر: «التوضيح» (٢/ ٨٤) فما بعدها.

(2) أي: عند البصريين، وأما عند الكوفيين فهو جائز.

(3) قيل: هذا وكذا ما بعده في الحقيقة من أحكام الرافع لا الفاعل. «الآلوسي» (١/ ٢٩٤).

(4) هم بنو الحارث بن كعب، وقيل: طيِّئ، وقيل: أزد شنوءة. انظر: «شرح ابن عقيل» (٢/ ٨٠)، و«حاشية الصبان» (٢/ ٦٨).

(5) أي: علامات التثنية والجمع، وهي حينئذٍ حروف دالَّة على التثنية والجمع، كما أن التاء حرف دال على التأنيث. انظر: «شرح الأشموني على الألفية» (١/ ١٧١).

بالعامل[1]: فعلاً كان، كقولِه عليه الصلاةُ والسلام: «**يَتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار**»[2]، أو اسماً كقولِه عليه الصلاة والسلام: «**أوَمُخْرِجِيَّ هم؟**»[3]، قال ذلك لَمَّا قال له ورقةُ بن نَوفل[4]: وَدِدْتُ أن أكونَ معكَ إذ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ[5]، والأصل[6]: أَوَمُخْرِجُويَ هم، فقُلبت الواو ياءً، وأُدغمتِ الياءُ في الياء[(١)]. والأكثرُ أن يقال: يتعاقَبُ فيكم ملائكةٌ، أوَمُخْرِجِيْ هم - بتخفيف الياء.

[إلحاق تاء التأنيث بالفعل]

والثالث: أنه إذا كان مؤنثاً لَحِق عاملَه تاءُ التأنيث الساكنةُ إنْ كان فعلاً ماضياً، أو المتحركةُ إنْ كان وصفاً؛ فتقول: «قامتْ هندٌ»، و«زيدٌ قائمةٌ أمُّهُ».

ثم تارةً يَكون إلحاق التاء جائزاً، وتارةً يكون واجباً.

---

(١) ثم كسر ما قبل الياء للمناسبة.

---

(1) حُمل على هذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم، منها قولُه سبحانه: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾، والأجوَدُ تخريجها على غير ذلك، وأحسنُ الوجوه فيها إعراب «الذين ظلموا» مبتدأ، و«أسروا النجوى» خبراً. «شرح الشذور» للمصنف (ص٢٠٩).

(2) هذا جزء من حديث صحيح أخرجه البخاري (٧٤٢٩) ومسلم (١٤٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
تنبيه: تُسمى لغة هؤلاء: لغة أكلوني البراغيث، وكان ابن مالك يسميها أيضاً: لغة يتعاقبون فيكم ملائكة - كما في «شرح التسهيل» (٣/ ٩٩) - أخذاً من هذا الحديث، قال السيوطي: وقد استدل بالحديث السهيلي ثم قال: لكنني أقول: إن الواو فيه علامةُ إضمار لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجرداً فقال فيه: «إن لله ملائكةً يتعاقبون فيكم . . . إلخ». «الاقتراح» (ص ٤٦)، وقد انتصر بعضهم - كابن قاسم - لابن مالك. انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ٦٨).

(3) يَجوز أن يكون «مخرجي» خبراً مقدماً، و«هم» مبتدأ مؤخراً، وعليه فلا شاهد فيه، بل هذا هو المناسب ليكون جارياً على اللغة الفُصحى التي هي لغته ﷺ. انظر: «الآلوسي» (١/ ٢٩٥)، و«الصبان» (٢/ ٦٧).

(4) هو ورقةُ بن نَوفل بن أسد بن عبد العزى، حكيم جاهلي قرشي، وهو ابن عم خديجةَ أمِّ المؤمنين رضي الله عنها، اعتزل الأوثان قبل الإسلام وقرأ كتب الأديان، أدرك أوائل عصر النبوة ولم يُدرك الدعوة، توفي في حدود ١٢ ق هـ. «الأعلام» (٨/ ١١٤-١١٥).

(5) الظاهر أن المصنف روى ذلك بالمعنى، وإلا فالذي في «البخاري» وغيره: «يا ليتني فيها جذعاً، أكون حيًّا حين يخرجك قومك». انظر: «صحيح البخاري» (٣) و«مسلم» (٤٠٣).

(6) أي: بعد إسقاط النون للإضافة، وإلا فالأصل الأول: أوَمُخرِجُوني.

[١- جوازاً]

فالجائزُ في أربعِ مسائلَ:

إحداها: أن يكونَ المؤنث اسماً ظاهراً مجازيَّ التأنيث، ونَعني به ما لا فَرْجَ له، تقول: طلعتِ الشمسُ، وطلعَ الشمسُ، والأولُ أرجحُ، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧]، وفي آيةٍ أُخرى: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾(١).

والثانية: أن يكون المؤنث [اسماً ظاهراً] حقيقيَّ التأنيث، وهو مُنفصِلٌ من العامل بغيرِ «إلَّا»، وذلك كقولك: «حَضَرَتِ القَاضِيَ امرأةٌ»، ويجوز: «حَضَرَ القاضِيَ امرأةٌ»[1]، والأولُ أفصحُ.

والثالثةُ: أن يكونَ العاملُ «نِعْمَ» أو «بِئسَ»، نحو: «نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ»، و«نِعْمَ المرأةُ هندٌ».

الرابعةُ: أن يكونَ الفاعلُ جمعاً: نحو: «جاء الزيود» و«جاءتِ الزيُود»، و«جاءت الهُنُودُ» و«جاء الهنُودُ»؛ فَمَن أنَّثَ فعَلى معنى الجماعة، ومَن ذكَّر فعَلى معنَى الجمع، ويُستثنى من ذلك جمعَا التصحيح؛ فإنه يُحكَم لهما بحكم مُفرَدَيهما[2]؛ فتقول: «جاءت الهنداتُ» بالتاء لا غيرُ، كما تَفعل في «جاءتْ هندٌ»، و«قام الزيدُونَ» بترك التاء لا غيرُ، كما تَفعل في «قام زيدٌ».

[٢- وجوباً]

والواجبُ فيما عدا ذلك، وهو مَسألتان:

إحداهما: المؤنثُ الحقيقيُّ التأنيثِ الذي لَيْسَ مفصولاً ولا واقعاً بعد «نعم» أو «بئس»، نحو: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٥].

---

(١) وردت هذه الجملة في الآيتين ٧٣، ٨٥ من سورة الأعراف، وكلتاهما بتأنيث الفعل بالتاء، وفي الآية ١٥٧ من سورة الأنعام (جاءكم بينة) بحذف التاء.

---

(1) أي: لِضعف العِناية بالفاعل حينئذٍ لبعده عن الفعل. «التصريح» (١/ ٤٠٩).

(2) أي: لِسلامة نظمهما.

الثانية: أن يكون ضميراً متصلاً، كقولك: «الشمسُ طَلعتْ».

وكان الظاهرُ أن يجوزَ في نحو: «ما قامَ إلا هندٌ» الوجهانِ، ويترجح التأنيث، كما في قولِك: «حضرَ القاضِيَ امرأةٌ»، ولكنَّهم أوْجَبُوا فيه تركَ التاء في النثر[1]؛ لأن ما بعد «إلا» ليس الفاعلَ في الحقيقة، وإنما هو بدلٌ مِن فاعِلٍ مُقدَّرٍ قبل «إلَّا»[(١)]، وذلك المقدَّرُ هو المستثنى منه، وهو مُذكّر، فَلِذلك ذُكّر العامل، والتقدير: ما قام أحدٌ إلا هندٌ.

[مواضع اطِّراد حذف الفاعل]

وهذا أحَدُ المواطن الأربعة التي يَطَّرِد فيها حذفُ الفاعل، **والثاني**: فاعلُ المصدر[2] كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥]، تقديره: أو إطعامُه يتيماً، **والثالث**: في باب النيابة، نحو: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤]، أصله - والله أعلم -: وقضى اللهُ الأمرَ، **والرابع**: فاعِل أفْعِلْ في التعجب إذا دَلّ عليه مُقدّم مِثلُه، كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: وأبصِرْ بهم، فحذف «بهم»

---

(١) هذا البدلُ من نوع بدل البعض من الكل، ألا ترى أنَّ هنداً فرد مما يصلح له لفظُ أحد؟ وأنت لو تدبرت لم تجد مع هند ضميراً يعود إلى أحد، كما أنك تجد أن «أحداً» قد انتفى عنه القيام، في حين أن القيام ثابت لهند؛ لأن ما بعد «إلا» يخالف ما قبلها في النفي والإثبات، ونحن نعلم أن بدل البعض من الكل يجب أن يضاف إلى ضمير يعود إلى المبدَل منه، كما يجب أن يكون مثل المبدل منه في ثبوت الحكم أو نفيِه؛ فيُسأل هنا عن السر في مخالفة البدل في الأمرين، والجواب عن ذلك أن تقول: إن هذه الصورة من الكلام لم يلتزم فيها أحدٌ هذين الأمرين؛ لأن الاستثناء المتصل من طَبعه يُفيد أن المستثنى جزءٌ من المستثنى منه؛ إذ لولا ذلك لما صح الاستثناء؛ فهو إذن في غير حاجةٍ إلى الضمير، فإن ما يُفيده الضمير قد أفاده الكلام.

---

(1) احترز به عن الشعر، وأجاز ابنُ مالك ثبوتَ التاء مع الفصل بـ «إلَّا» في النثر على قِلة، وقُرئ شاذًّا: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ﴾ بالرفع، وصرَّح المصنف في «الشذور» بجوازه مرجوحاً. انظر: «توضيح المقاصد» (٢/ ٥٨٩). و«معجم القراءات» (٧/ ٤٧٧)، و«شرح الشذور» (ص٢٠٥-٢٠٦).

(2) أي: بناءً على عدم تحمله الضمير لِجُموده. وذهب السيوطي إلى أنه يتحمَّله؛ لأن الجامد إذا أُول بِمشتق كـ «أسد» بمعنى شجاع يتحمّله، قال الآلوسي: ولم أرَه لغيره. انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ٦٣)، و«الآلوسي» (١/ ٣٠١).

من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو في موضعِ رفعٍ على الفاعليّة عند الجمهور[1] (١).

[مسائل مُتفرِّقة مُتعلقة بالفاعل]

ص - والأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ: جَوَازاً نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ وَ:

كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

وَوُجُوباً نَحْوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ وَ«ضَرَبَنِي زَيْدٌ»؛ وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ المَفْعُولِ كـ «ضَرَبْتُ زَيْداً» وَ«مَا أَحْسَنَ زَيْداً!»[2] وَ«ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى»، بِخِلَافِ نحو: «أَرْضَعَتِ الصُّغْرى الكُبْرَى». وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى العَامِلِ: جَوَازاً نَحْوُ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾، وَوُجُوباً نَحْوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾.

---

(١) بقي عليه مما يَطرد فيه حذفُ الفاعل: أن يكون الفعل مضارعاً مسنَداً إلى واو الجماعة مؤكداً بالنون الثقيلة(*) نحو قولك: «لا تضربُنَّ يا زيدون»، وكذلك المضارعُ المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبَة وهو مؤكد بالنون الثقيلة أيضاً نحو قولك: «لا تضربِنَّ يا هند»؛ فإن واو الجماعة في المثال الأول، وياء المخاطبة في المثال الثاني محذوفان؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ونظيرُهما الفعل المسنَد لواو الجماعة أو لألف الاثنين أو لياء المخاطبة إذا وقع بعده ساكنٌ نحو: «الزيدون أتقنوا العمل» و«الزيدان أتقنا العمل» و«اضربي المقصَّرَ يا هند»، إلا أن الحذف في هذه الأمثلة يَظهر في النطق، لا في الكتابة، ولم يعبأ المصنف بهذا الحذف؛ لأنه واقع لِعلة صرفية، والمحذوف لعلة حكمُه حكمُ الثابت؛ فلِهذا لم يذكر المؤلف شيئاً من ذلك، لكن مقام التعليم يَقتضي ذكرَه لإرشاد الناشئ.

---

(1) أي: من البصريين، وقال غيرهم: إن الفاعل ضمير مستتر. «الآلوسي» (١/ ٣٠١).

(2) ذكر الآلوسي أن المصنف غفل عن شرح هذا المثال والذي قبله، قال: ولا شك أن وجوبَ تأخير المفعول فيهما مِن جهة فاعليَّة الضمير المتصل. «الآلوسي» (١/ ٣٠٤)، وانظر التعليق رقم (1) (ص ٣٣٨) ففيه كلام متعلق بهذا.

(*) نقله الآلوسي (١/ ٣٠٠) عن الزرقاني، ثم نقل مواضع أخرى، منها: نحو: ما قام وقعد إلا زيدٌ؛ لأنه من الحذف لا من التنازع، وسيأتي في كلام المحقق ما يؤيده في الصفحة (٣٦٤) من هذا الكتاب. ثم الذي يظهر أن الموضع الأول المذكور هنا - وكذا ما أشبهه - ليس بِوارد على كلام المصنف ما دام المحذوف فيه في نِيَّةِ الثبوت، فكان الأحسن التعرض له تتميماً للفائدة بناءً على ذلك، لا على أنه مستدرَك على المصنف، والله أعلم.

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ نِعْمَ أَوْ بِئْسَ فَالفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّفٌ بِألِ الجِنْسِيَّةِ نَحْوُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾، أَوْ مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ نَحْوُ: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾، أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَخْصُوصِ، نَحْوُ: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾.

[الأصل: اتصال الفاعل بفعله]

ش - الفعلُ والفاعلُ كالكلمة الواحدة فحقُّهما أن يتَّصِلَا، وحقُّ المفعول أن يأتيَ بعدهما، قال الله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، وقد يتأخَّر الفاعلُ عن المفعول، وذلك على قِسمَين: جائزٌ وواجبٌ.

[تأخر الفاعل عن المفعول جوازاً]

فالجائزُ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، وقولِ الشاعر:

[البسيط]

٧٥- جَاءَ الخِلافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[1]

---

(١) ٧٥- هذا البيت من كلام جرير بن عطية بن الخطفى، يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده ابن عقيل في باب العطف (رقم ٢٩٣)، والمؤلف في «أوضحه» في باب الفاعل (رقم ٢١٩)، والأشموني في باب الفاعل أيضاً (رقم ٣٧٥).

اللغة: «قَدَراً» بفتح كل من القاف والدال - أي: موافقةً له، أو مقدّرة.

الإعراب: «جاء» فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «الخلافة» مفعول به لـ «جاء»، «أو» حرف عطف بمعنى الواو(*)، «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى «الخلافة»(**)، «قدراً» خبر «كان» منصوب بالفتحة الظاهرة، «كما» الكاف حرف تشبيه وجر، وما: حرف مصدري، «أتى» فعل ماض، «ربه» رب: منصوب على التعظيم مفعول به تقدم على الفاعل، و«ربّ» مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى «موسى» مضاف إليه، مبني على الضم في=

(*) مجيء أو بمعنى الواو قولُ الكوفيين والأخفش، وهذا البيت أحدُ شواهدهم على المسألة، وقيل: أو فيه للشك، كأنه قال: نال الخلافة لما أرادها لأنه أحقُّ بها، أو قُدرت له مِن غير طلب اعتناءً من الله تعالى به، وقال المصنف في «المغني» (ص٨٩): الذي رأيتُه في «ديوان جرير»: إذ كانت. اهـ

(**) و«له» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال؛ لأنه كان في الأصل صفةً تقدمتْ على موصوفها. وعلَّقه الشيخ بـ «قدراً» في «منحة الجليل» (٣/ ٢٣٣)، وهو غير ظاهر.

فلو قِيل في الكلام: «جاء النذرُ آلَ فِرعونَ» لكان جائزاً، وكذلك لو قِيل: «كما أتى موسَى ربَّهُ»، وذلك لأن الضميرَ حينئذٍ يكون عائداً على مُتقدِّم لفظاً ورُتبةً، وذلك هو الأصلُ في عَوْدِ الضمير.

[تأخر الفاعل عن المفعول وجوباً]

والواجبُ كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وذلك لأنه لو قُدِّم الفاعلُ هنا فَقِيل: «ابتلى ربُّه إبراهيمَ» لَزم عَودُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يَجوز، وكذلك نحوُ قولك: «ضربَني زيد»، وذلك أنه لو قِيل: «ضرب زيدٌ إيّايَ» لَزم فصْلُ الضمير مع التمكُّنِ من اتصاله، وذلك أيضاً لا يجوز.

[تقديم الفاعل على المفعول وجوباً]

وقد يجب [أيضاً] تأخيرُ المفعول [إذا أفضَى تقديمُه إلى انفصالِ ضمير الفاعل مع إمكانِ اتِّصاله، وذلك في نحو: «ضربتُ زيداً»؛ فإنه لا يَجوز «ضرَب زيداً أنَا»، وإذا التبس الفاعلُ بِالمفعولِ، وذلك][1] في نحو: «ضَرَب مُوسَى عيسى» لانتفاء الدّلالة على فاعليَّة أحدِهما ومَفعولِية الآخَر؛ فلو وُجدتْ قرينةٌ مَعنوية نحو: «أرضعتِ

= محل جر، «موسى» فاعل «أتى»، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، «على قدر» جار ومجرور متعلق بـ «أتى»(*)، و«ما» المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر، مجرور بالكاف، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمنعوت محذوف، وتقدير الكلام: جاء الخلافة إتياناً كإتيان موسى ربَّه على قدَر.

الشاهد فيه: قوله: «أتى ربه موسى» حيث قدم المفعول به - وهو رب - على الفاعل - وهو موسى - مع كون المفعول به مضافاً إلى ضميرٍ عائد إلى الفاعل، وذلك لأن الضمير في هذه الحالة - وإن كان يَعود على متأخر في اللفظ - عائدٌ على متقدم في الرتبة، بِسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقعَ قبل المفعول.

---

(1) وُجدت هذه الفقرة في أكثر النسخ المخطوطة، وزدتُها هنا لِما تقدم في التعليق رقم (2) (ص ٣٣٦).

(*) الظاهر أنه متعلق بحال من «موسى»، ونظيره في الحالية: «على قدر» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَـٰمُوسَىٰ﴾، ومثله: «على استحياء» في قوله تعالى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾.

الصُّغرى الكُبرى» و«أكلَ الكُمَّثْرَى[1] مُوسى»، أو لفظيةٌ كقولك: «ضَرَبَتْ مُوسى سَلمى» و«ضربَ موسى العاقلَ[2] عيسَى»، جاز تقديمُ المفعول على الفاعل وتأخيرُه عنه؛ لانتفاء اللَّبْسِ في ذلك.

واعلمْ أنه كما لا يَجوز في مثلِ: «ضرب مُوسى عيسى»[١] أن يتقدَّمَ المفعولُ على الفاعل وحدَه، كذلك لا يَجوزُ تقديمه عليه وعلى الفعل؛ لئلا يُتوهَّم أنه مبتدأ، وَأَنَّ الفعل متحمِّل لِضميره، وأنَّ «موسى» مَفعول.

[تقديم المفعول على الفعل]

ويجوز في مثل: «ضرب زيدٌ عمراً» [و«ضربتُ عمراً»][3] أن يتقدم المفعولُ على الفِعل؛ لِعدم المانع من ذلك، قال الله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠].

وقد يكون تقديمه واجباً، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] فأَيًّا: مفعول لـ «تدعوا» مقدّم عليه وجوباً؛ لأنه شرطٌ، والشرطُ له صدرُ الكلام، وتدعُوا: مجزوم به.

[الكلام على فاعل «نِعم وبئس»]

وإذا كان الفعلُ «نِعم» أو «بِئسَ» وجب في فاعله أن يكون اسماً مُعرَّفاً بالألف واللام، نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠]، أو مُضافاً لِمَا فيه «أل»، كقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، أو مُضمَراً مستتراً

---

(١) ضابطُ نحو هذا المثال أنْ يكون إعرابُ الفاعل والمفعول جميعاً تقديريًّا كما مَثَّل المؤلف، أو مَحَلِّيًّا نحو قولك: «ضرب هذا ذاك»، أو «ضرب هؤلاءِ هذا».

---

(1) قال الزبيدي: هو هذا المعروف من الفواكه الذي تُسميه العامة الإجاص. «تاج العروس»: (ك م ث ر).

(2) ضبطها الشيخ في الأصل بالرفع، وهو سهو؛ لأن الأمثلة الأربعة مَسوقة لبيان جواز تقديم المفعول حين وجود القرينة، ولذا جعلها الآلوسي منصوبةً، وكان الفيشي قد قال قبله: وتنطق بالنعت في هذه منصوباً، وزاد بعد ذلك: فإن قيل: يحتمل أنه نعت مقطوع فلا شاهد فيه، قُلنا: هو احتمال بعيد فلم يُعتبر. «حاشية الفيشي» (ص١١٩)، و«الآلوسي» (١/ ٣٠٤).

(3) سقطت من الأصل.

مُفَسَّراً بِنكرة بعده منصوبةٍ على التمييز، كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] أي: بئس هو - أي: البَدَلُ - بدَلاً[1].

[أحكام المخصوص بالمدح أو الذم]

وإذا استوفتْ «نِعْمَ» فاعلَها الظاهرَ، أو فاعلَها المضمَرَ وتمييزَه، جيء بالمخصوص بالمدح أو الذمِّ، فقيل: «نِعم الرجلُ زيدٌ» و«نِعم رجلاً زيدٌ». وإعرابه[1]: زيدٌ: مبتدأ، والجملة قبله خبر، والرابط بينَهما العمومُ الذي في الألف واللام[2].

ولا يجوزُ بِالإجماع أن يتقدم المخصُوصُ على الفاعل؛ فلا يقال: «نِعم زيدٌ الرجلُ»، ولا على التمييز خلافاً لِلكوفيين؛ فلا يُقال: «نعم زيدٌ رجلاً»، ويَجوز بالإجماع أن يتقدم على الفِعل والفاعل، نحو: «زيدٌ نِعم الرجلُ»، ويجوز أن تَحذِفَه إذا دلَّ عليه دليلٌ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَـٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠] أي: هو، أي: أيوب.

---

(١) من أحكام الضمير الذي يُرفع بنعم وبئس: أولاً: أن يكون مستتراً وجوباً، فلا يجوز إبرازه في التثنية أو الجمع، تقول: «نِعم رجلاً زيد» و«نِعم رجلَين الزيدان» و«نِعم رجالاً الزيدون»، وخالف في هذا الحكم الكوفيون فأجازوا الإفرادَ وأجازوا التثنية والجمع، وثانياً: أنه لا يجوز إتباعه بشيء من التوابع، وذلك لأنه يُشبِه ضمير الشأن في أنه يُقصد به الإبهام لتعظيم معناه، وقد عُلم أن الضمير لا يُنعت، وثالثاً: أنه يجب تفسيره بتمييز.

ومن أحكام هذا التمييز: أولاً: أنه يكون نكرة عامة، فلو لم يكن للنكرة إلا فرد واحد كشمس وبدر وقمر لم يجز وقوعها تمييزاً هنا، وثانياً: أن تكون هذه النكرة قابلةً لدخول «أل» عليها، فلا يجوز أن يكون لفظُ «غير» و«مثل» تمييزاً في هذا الأسلوب لِعدم قبولهما لأل عند الجمهور. وإنما اشترطْنا قبولَ هذه النكرة لأل لأنها بدلٌ عن فاعلِ «نعم» الظاهر الذي يُشترط فيه أن يكون بأل، وثالثاً: أن يكون هذا التمييز مذكوراً في الكلام، وهذا مذهبُ سيبويه، وصحَّح ابنُ عصفور وابن مالك جوازَ حذفه بِقلة متى عُلِم، نحو: «فبها ونعمت» أي: ونعمت رخصة، وتقدير حذف التمييز في هذا الحديث أولى من تقدير حذف الفاعل.

(٢) قد مضى بيان ذلك في مباحث الخبر من باب «المبتدأ والخبر».

---

(١) أي: على قول البصريين الراجح.

[باب النائب عن الفاعل]

ص - بَابُ النَّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ[1]: يُحْذَفُ الفَاعِلُ فَيَنُوبُ عَنْهُ في أَحْكَامِهِ كُلِّها مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ أَوْ مَصْدَرٍ. وَيُضَمُّ أَوَّلُ الفِعْلِ مُطْلَقاً، ويُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوِ: تُعُلِّمَ، وَثَالِثُ نَحْوِ: انْطُلِقَ؛ ويُفْتَحُ مَا قَبْلَ الآخِرِ في المُضَارِعِ، وَيُكْسَر في المَاضِي.

وَلَكَ في نَحْوِ: «قَالَ وَبَاعَ» الكَسْرُ مُخْلَصاً، وَمُشَمًّا ضَمًّا، وَالضَّمُّ مُخْلَصاً.

[أغراض حذف الفاعل]

ش - يجوز حذفُ الفاعل: إمَّا لِلجهل به[1]، أو لِغرض[2] لفظيٍّ أو معنوِي؛

(١) جعل المؤلف الجهل بالفاعل غرضاً مستقِلًّا غيرَ داخل في الغرض اللفظي ولا في الغرض المعنوي، بدليل مقابلته بهما، وجعله ابنُ مالك داخلاً تحت الغرض المعنوي، وليس بِسديد.
ثم إن جعل الجهل بالفاعل غرضاً غيرُ مستقيم؛ لأن جهلك بأن السارق فلان وجهلَك بأن الراوي فلان يستدعي أن تمتنع عن التصريح باسمِ السارق أو باسم الراوي، ولا يلزمك أن تحذفَ الفاعل من الكلام(*)، بل يصح لك أن تأتيَ به مدلولاً عليه بلفظ عام؛ لأن كل فعل يَصح أن يُسند إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره كأن تقول: جاء جاءٍ، وسرق سارقٌ، وروى راوٍ، وفي القرآن الكريم: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ [المعارج: ١]، وقال الأعشى:

هُـــرَيْـــرَةَ وَدِّعْـــهَـــا وَإِنْ لَامَ لَائِـــمُ

(1) هذا اصطلاح ابن مالك، وقد رجَّحه المصنف في كُتبه كـ«المغني» (ص٨٧١)، قال أبو حيان: ولم أره لغير ابن مالك، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُه، ولا مُشاحَّة في الاصطلاح. «التذييل والتكميل» (٦/ ٢٢٥).

(2) الظاهر أنه أراد بالغرض ما قُصد حصوله من الفعل، وهو قريب بهذا المعنى من الفائدة، ولا يشمل الجهلَ بالفاعل، ولِذلك أخرجه أولاً، فإن فُسر الغرض بمعنى السبب الباعث على الشيء شَمِله. انظر: «الآلوسي» (١/ ٣٠٨)، و«الصبان» (٢/ ٨٧).

(*) أُجيب عن هذا بأنه لَمَّا لم يكن في ذِكره مُبهَماً فائدةٌ تركُوه رأساً. «السجاعي» (ص٨٢).

فالأولُ كقولك: «سُرِقَ المتاعُ» و«رُوِيَ عن رسول الله ﷺ» إذا لم يُعلَم السارقُ والراوي[1]؛ والثاني: كقولهم: «من طابتْ سَرِيرتُه، حُمدتْ سِيرتُه»[2]؛ فإنه لو قِيل: «حَمِد النّاسُ سِيرَتَه» اختلَّتِ السَّجْعَة؛ والثالث: كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ﴾ [المجادلة: ١١]، وقول الشاعر: [الطويل]

٧٦- وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ... بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ[١]

فَحُذِفَ الفاعلُ في ذلك كُلّه؛ لأنه لم يتعلَّق غرضٌ بِذِكره.

---

(١) ٧٦- هذا البيت من كلام الشَّنفرى - بفتح الشين وسكون النون وفتح الفاء والراء - الأزدي، وقد أنشده من المؤلفين ابنُ عقيل (رقم ٧٨)، والأشموني (رقم ٢١٧)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ١١٣)، وفي «مغني اللبيب» (٨١٣).

اللغة: «أجشع القوم» أشدهم جشعاً، والجَشَعُ - بفتح الجيم والشين - أشدّ الطمع، وفعله من =

---

(1) لم يكتبْ عليه المحشُّون شيئاً، وعندي أنه مثال غير جيد؛ إذ يُعكِّره اصطلاح أهل الحديث؛ فإنهم نصُّوا على أنه إنما يقال: «رُوي» في الحديث الضعيف، أو فيما يُشك في صحته وضعفه، قال الحافظ العراقي في «ألفيته» في المصطلح:

وإنْ تُـرِدْ نَـقْـلاً لِـواهٍ أو لِـمَـا ... يُـشَـكُّ فـيـه لا بِـإسـنـادهـمـا

فـائْـتِ بِـتَـمـريـضٍ كـيُـرْوَى واجْـزِمِ ... بِـنَـقْـلِ مـا صَـحَّ كـقـالَ فَـاعْـلَـمِ

وقال الإمام النووي في «شرح المهذب»: قال العلماء المحقِّقون من أهل الحديث وغيرهم: ... صِيغُ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن، وصيغ التمريض لِما سواهما ... وهذا الأدب أخلَّ به المصنف وجماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم، بل جماهير أصحابِ العُلوم مطلقاً ما عدا حُذَّاقَ المحدِّثين، وذلك تساهلٌ قبيح، فإنهم يقولون كثيراً في الصحيح: رُوي عنه، وفي الضعيف: قال ورَوى فلان، وهذا حَيْدٌ عن الصواب. اهـ، وقال الشيخ جمال الدين القاسمي: مَن أراد رواية حديث ضعيف بغير إسنادٍ فلا يقلْ: قال رسول الله ﷺ، بل يقول: رُوي عنه كذا، أو بلغنا عنه كذا، أو ورد عنه أو جاء عنه أو نُقل عنه، وما أشبه ذلك من صيغ التمريض كروى بعضهم، وكذا يقول في ما يَشك في صحته وضعفه، أما الصحيح فيُذكر بصيغة الجزم، ويَقبح فيه صيغة التمريض، كما يَقبح في الضعيف صيغة الجزم. اهـ فلا يخفى بعد هذا أن اعتبار ما قاله أهل الحديث في هذه المسألة التي هي مِن صَميم فَنِّهم أولى من اعتبار ما قاله المصنِّف.

انظر: «التبصرة والتذكرة» للعراقي (ص١١٦)، و«المجموع شرح المهذب» للنووي (١/ ٦٣)، و«قواعد التحديث» للقاسمي (ص١٢١).

(2) السريرة: السِّر الذي يُكتم، والسِّيرة: الطريقة.

[أحكام المفعول المُنابِ عن الفاعل]

وحيث حُذف فاعلُ الفعل فإنك تُقيم مُقامَه المفعولَ به، وتُعطيه أحكامَه المذكورة له في بابه: فتُصيّره مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعُمدةً بعد أن كان فَضْلَةً، وواجبَ التأخير عن الفعل بعد أنْ كان جائزَ التقديم عليه، ويُؤنّث له الفعلُ[(1)] إن كان مؤنثاً، تقول في ضَرَب زيد عمراً: «ضُرِب عمرٌو»[(١)]، وفي ضَرَب زيدٌ هنداً: «ضُرِبتْ هِندٌ».

= بابِ «فَرِحَ»، «أعجل» أراد به المتعجّل السريع إلى الأكل، ولم يُرِد به معنى التفضيل.

الإعراب: «إنْ» حرف شرط جازم يجزم فعلَين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، «مُدت» مدّ: فعل ماض، مبني للمجهول، فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء علامة التأنيث، «الأيدي» نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بـ «مدّ»، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «أكن» فعل مضارع ناقص، جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «بأعجلهم» الباء حرف جر زائد، أعجل: خبر «أكن»، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، و«أعجل» مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، «إذ» كلمة دالة على التعليل، قيل: هي حرف، فلا محل له من الإعراب، وقيل: هي ظرف مبني على السكون في محل نصب، «أجشع» مبتدأ، وأجشع مضاف و«القوم» مضاف إليه، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، «أعجل» خبر المبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «مُدّت الأيدي» حيث حذف الفاعل، وأقام المفعول به مُقامَه، وأصل الكلام: مد القومُ الأيدي، فحذف «القوم» الذي هو فاعل؛ لأنه لم يتعلق بذكره غرض، وأقام «الأيدي» الذي هو المفعول به مُقامَه، وضَمّ أول الفعل، وكسر ما قبل الآخر للدلالة على أنه مسند للنائب عن الفاعل. فإن قلتَ: فأين كسرُ ما قبل الآخر؟ قلتُ: هو مقدر لا يمنع من ظهوره إلا إدغام الحرف في الحرف الذي مِن جنسه، وأصله: مُدِدَ - بضم الميم وكسر الدال الأولى - فأدغمت الدال في الدال.

وفي قوله: «أعجل» شاهد آخَرُ للنحاة، حيث استعمل صيغة «أفعل» غير دالة على التفضيل؛ إذ المعنى: لم أكن بالعجلان؛ لأنَّ أجشع القوم العجلانُ.

(١) أي: جوازاً أو وجوباً على التفصيل الذي مرَّ في باب الفاعل.

---

(1) وتقول في «ضربت هند زيداً» بعد حذف الفاعل وإسناد الفعل للمفعول: ضُرِبَ زيد.

[نيابةُ الظرف والمصدر عن الفاعل وشروطُ ذلك]

فإن لم يكنْ في الكلام مفعولٌ به ناب الظرفُ، أو الجار والمجرور[1]، أو المصدرُ، تقول: سِيرَ فرسخٌ، وصِيمَ رمضانُ، ومُرَّ بزيدٍ، وجُلِسَ جلوسُ الأميرِ.

ولا يجوز نيابةُ الظرف والمصدر إلا بثلاثةِ شُروط:

أحدُها: أن يكون مختصًّا[2]؛ فلا يجوز: «ضُرِبَ ضَرْبٌ، ولا صِيمَ زَمَنٌ، ولا اعْتُكِفَ مَكَانٌ»؛ لعدم اختصاصِها؛ فإنْ قُلتَ: ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ، وصِيمَ زمنٌ طويلٌ، واعْتُكِفَ مكانٌ حسنٌ، جاز؛ لِحصول الاختصاص بالوصف.

الثاني: أن يكون مُتصرفاً، لا مُلازماً للنصب[3] على الظرفية أو المصدرية؛ فلا يَجوز «سبحانُ الله» بالضم، على أن يكون نائباً مَنابَ فاعلِ فِعله المقدَّر، على أن تقديره: يُسبَّح سبحانُ الله، ولا «يُجاء إذا جاء زيدٌ» على أن «إذا» نائبةٌ عن الفاعل؛ لأنهما لا يتصرَّفان.

الثالث: أنْ لا يكونَ المفعول به موجوداً؛ فلا تقول: «ضُرب اليومُ زيداً» خلافاً للأخفش والكوفيين، وهذا الشرط أيضاً جارٍ في الجارّ والمجرور، والخلافُ جارٍ فيه أيضاً، واحتَجَّ المجيزُ بِقراءة أبي جعفرٍ[4]: ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، وبقولِ الشاعر: [الرجز]

---

(1) أي: معاً كما هو الظاهر، وإليه ذهب ابن مالك في «التسهيل» وغيره، وقيل: النائب هو المجرور فقط، وهو مذهب البصريين، وعليه ظاهر كلام المصنف في المتن، قال أبو حيان: وقولُ صاحب «التسهيل» لم يذهب إليه أحد. انظر: «التسهيل» (ص٧٧)، و«التذييل والتكميل» (٦/ ٢٢٧-٢٢٨)، و«الصبان» (٢/ ٩٢).

(2) المختَصُّ من الظروف ما خُصص بشيء من أنواع المخصِّصات كالإضافة والصفة، ومِن المصادر ما يكون لِغير مجردِ التوكيد، كأن يكونَ مُبيِّناً للعدد أو للنوع. «حاشية الخضري» (١/ ١٧٠).

(3) أي: لأن نيابتَه عن الفاعل تقتضي رفعه، وهو لا يَقبلُه.

(4) هو يزيد بن القعقاع المدني، أحد القُراء العشرة، تابعي مشهور كبير القَدْر، كان إمامَ أهل المدينة في القراءة، وكان من المُفتِين المجتهدين. توفي سنة ١٣٢هـ. «الأعلام» (٨/ ١٨٦)، و«غاية النهاية» (٢/ ٣٨٢-٣٨٤).

٧٧- وَإنَّمَا يُرْضِي المُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ(١)

فأُقيم «بما» و«بذكر» مع وجود «قوماً» و«قلْبَه»، وأُجيب[1] عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذّة[2]، ويحتمل أن يكون القائمُ مَقامَ الفاعل ضميراً [مستتراً] في الفعل عائداً على الغُفرانِ المفهوم من قولِه تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟﴾ [الجاثية: ١٤] أي: لِيُجزَى الغفرانُ قوماً، وإنما أُقيمَ المفعول به، غايةُ ما فِيه أنه المفعولُ الثاني، وذلك جائزٌ[3].

---

(١) ٧٧- لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو بيتان من الرجز المشطور، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٢٨)، والأشموني (رقم ٣٩٨).

اللغة: «المُنيب» هو اسم فاعل، فعلُه أناب، مثل: أقام فهو مُقيم، والمنيب: التَّائِبُ الراجع، «مَعْنِيًّا» اسم مفعول من عُنِيَ - بضم العين وكسر النون - والمَعْنِيُّ: المهتمُّ بالأمر المشغولُ به.

الإعراب: «إنما» أداة حصر، حرف مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب، «يرضي» فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على آخره، «المنيب» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، «ربه» رب: منصوب على التعظيم، مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة، ورب مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى «المنيب» مضاف إليه، «ما» مصدرية ظرفية(*)، «دام» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى المنيب، «معنيًّا» خبر «دام» منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو اسم مفعول كما قُلنا في بيان لُغة البيت، فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبني للمجهول يَحتاج إلى نائب فاعل، «بذكر» جار ومجرور وهو نائب فاعل قوله: معنيًّا، «قلبه» قلبَ: مفعول به لـ «مَعْنِيّ»، منصوب بالفتحة الظاهرة، وقلب مضاف، والهاء ضمير الغائب العائد إلى «المنيب» مُضاف إليه، مبني على الضم في محل جر.

الشاهد فيه: قوله: «معنيًّا بِذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله: بذكر - مناب الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام، وهو قوله: قلبه، ولو أقام المفعولَ به لرفعه، لكن الرواية بالنصب، بِدليل نصب(**) الباء في «ربه» في البيت الأول، وهذا الذي صنعه الشاعر شاذّ.

---

(1) أي: أجاب جمهور البصريين.

(2) هذا مبني على أن الشاذ ما وراءَ السبعة، وهو اختيارُ طائفة من الفقهاء والأصوليين، وأما على ما ذهب إليه الأكثرُون مِن أن الشاذ ما وراءَ العشرة فلا تكون شاذّة. «السجاعي» (ص٧٣)، وانظر: «الإتقان» للسيوطي (١/ ٢٧٦-٢٧٧).

(3) أي: عند أمن اللبس.

(*) وتعلق الظرف بـ «يُرضي»، وتقدير الكلام: إنما يُرضي المنيب ربَّه مُدةَ دوامه . . . إلخ.

(**) أراد: فتح الباء، إلا أنه تجوَّز رحمه الله.

[تغيير الفعل عند بنائه للمفعول وكيفيّته]

وإذا حُذِفَ الفاعلُ وأُقيمَ شيءٌ مِن هذه الأشياء مُقَامَه وجب تغييرُ الفعل: بِضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً، وبِكسر ما قبل آخِره[1] في الماضي، وبِفتحه في المضارع؛ تقول: ضُرِبَ، ويُضْرَبُ، وإذا كان الفعلُ مبتدأً بتاء زائدةٍ أو بهمزةِ وَصْلٍ شارك في الضم ثانِيه أوّلَه في مسألة التاء، وثالثُه أوّلَه في مسألة الهمزة، تقول في تَعَلّمْتُ المسألةَ: «تُعُلِّمَتِ المسألةُ» بضم التاء والعين، وفي انطلقتُ بزيدٍ: «اُنْطُلِقَ» بضم الهمزة والطاء، قال الله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]، إذا ابتدئ بالفعل قيل: (اُضْطُرَّ) بضم الهمزة والطاء، وقال الهذلي: [الكامل]

٧٨- سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا، ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ(١)

---

(١) ٧٨- هذا الشاهد من كلام أبي ذُؤيبٍ الهُذَلي، وكان له أبناءٌ خمسة فماتوا جميعاً بالطاعون في عام واحد، فقال هذا البيت ضِمنَ قصيدة يرثيهم فيها، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٧٣)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٣٦٤)، وابن عقيل (٢٤٢).

اللغة: «هَوَيَّ» أصله: هَوَايَ، فقلب الألف ياء ثم أدغم الياء في الياء، وهذه لغةُ هُذَيل، والهوى: ما تهواه النفس وتَميل إليه وتطلبه، «أعنقوا» سارعوا، «تُخُرِّمُوا» استأصلهم الموتُ، «لكل جنب مصرع» يريد لكل إنسان مكان يُصرع فيه فيَموت.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الأولاد قد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه، وهو طولُ أعمارهم ودوام بقائهم، وبادروا مسرعين إلى ما يرغبونه ويحبونه، وهو الموت، وجعل الموت هوًى لهم من باب المشاكلة، ثم عَزَّى نفسه بقوله: إن الموت يُلاقيه كل إنسان في هذه الدنيا، فلكل امرئ مكان يدركه فيه الموت فلا يَستطيع أن يُفلِتَ منه.

الإعراب: «سبقوا» سبق: فعل ماض، مبني على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وواو الجماعة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، «هَوَيَّ» مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياءً المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، «وأعنقوا» الواو عاطفة، أعنقوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على الجملة السابقة، «لهواهم» اللام حرف جر، هوى: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بـ«أعنق»، وهوى مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، «فتخرموا» الفاء عاطفة، تخرم: فعل ماض مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل، «ولكل»=

---

[1] أي: تحقيقاً كمِثال المصنف الآتي، أو تقديراً نحو: رُدَّ. وكذا يُقال في فتح المضارع الآتي نحو: يُرَدُّ.

[اللغات الجائزة في مجهول نحو: «قال»]

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثيًّا معتَلَّ الوسَط - نحو: «قال وباع» - جاز لك فيه ثلاثُ لُغات: إحداها - وهي الفصحى[1] -: كسرُ ما قبل الألف[2]؛ فتُقلب الألف ياءً، الثانية: إشمام الكسر شيئاً من الضم[3]، تنبيهاً على الأصل[4]، وهي لغةٌ فصيحة أيضاً[5]، الثالثةُ: إخلاصُ ضَمِّ أوَّلِه؛ فيجب قلبُ الألف واواً، فتقول: قُولَ وبُوعَ[6]، وهي قليلةٌ[7].

= الواو للحال، ولكل: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف، و«جنب» مضاف إليه، «مصرع» مبتدأ مؤخر، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «تُخُرِّمُوا» فإنه فعل ماض مبدوء بالتاء الزائدة، فلمَّا بَناه للمجهول وضم أوله أتبع ثانيَهُ لأوله، فضم التاء والخاء جميعاً، وهكذا حكمُ كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائدة عند بنائه للمجهول.

ويَستشهد النحاة بقوله: «هويَّ» على أن هذيلاً تقلب ألف المقصور ياءً عند إضافته لياء المتكلم، وجمهورُ العرب يُبقُون الألف بحالها، فيقولون: «هوايَ» و«فتايَ» و«عصايَ» قال الله تعالى: ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، وقال جعفر بن علبة أحد شعراء «الحماسة»:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ ... جَنِيبٌ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

---

(1) هي لغةُ قريش ومَن جاوَرهم. «الآلوسي» (١/ ٣١٤).

(2) الذي في النُّسخ المخطوطة وغيرها: «كسر الأول».

(3) معنى الإشمام: الإتيانُ على الحرف بحركة بين الضم والكسر، بأن يُؤتى بجزءٍ من الضمة قليلٍ سابقٍ وجزءٍ من الكسرة كثيرٍ لاحِق، ومِن ثَمَّ تمحَّضتِ الياء، وهو غيرُ الإشمام المذكور في الوقف عند القُرَّاء. انظر: «توضيح المقاصد» (٢/ ٦٠١)، و«التمهيد في علم التجويد» لابن الجزري (ص٥٨).

(4) ذلك لأن الأصل: «قُوِل وبُيِع» بضم الحرف الأول منهما كما يقال في الصحيح: «نُصِر وضُرِب». وتفصيلُ ما طرأ عليهما من التغيير مذكور في شرحي على «شذا العرف».

(5) لكنها دون الأُولى كما يُرشِد إليه أفعلُ التفضيل، وهي لغةُ كثير من قيس وأكثرِ بني تميم. انظر: «الآلوسي» (١/ ٣١٥).

(6) عليه قول الشاعر:

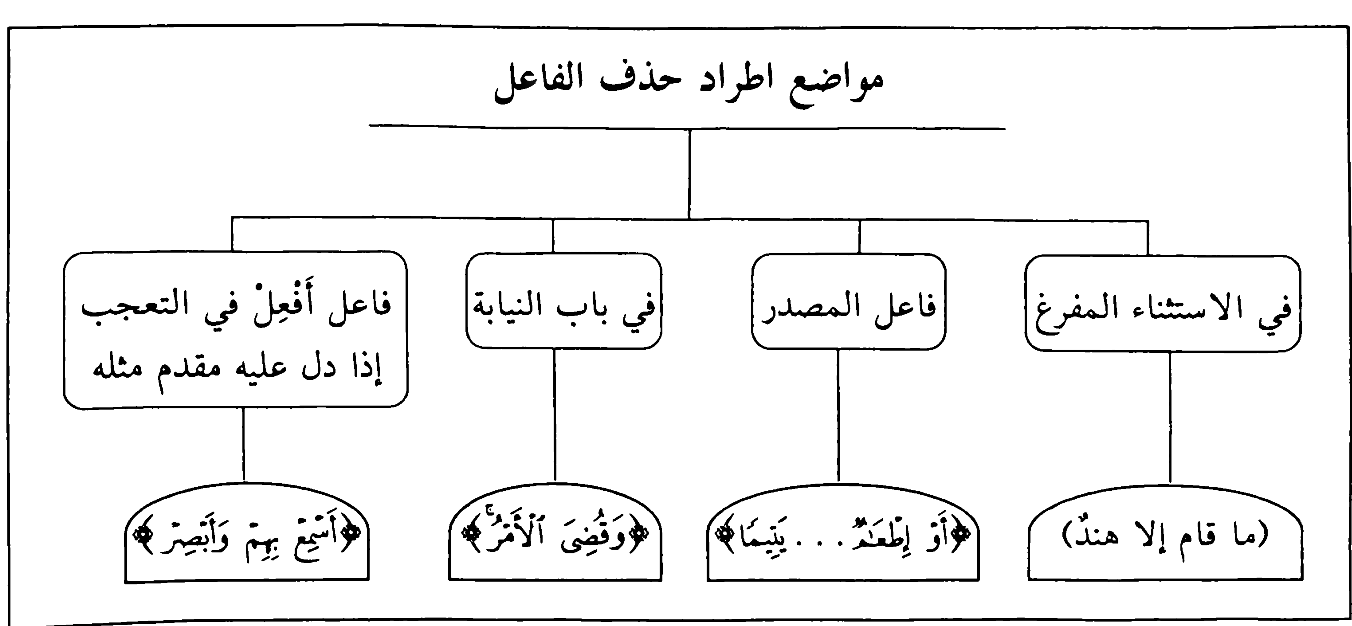
لَيتَ وهَل يَنفَعُ شَيئاً لَيتُ؟ ... لَيتَ شَباباً بُوعَ فاشتَرَيْتُ

انظر: «شرح ابن عقيل» (٢/ ١١٥).

(7) في غالب النُّسَخ المخطوطة عندي: وهي لغةٌ ضعيفة، وعليها شرحُ الآلوسي الذي قال: وتُعزى لِفَقْعَس ودُبَير.

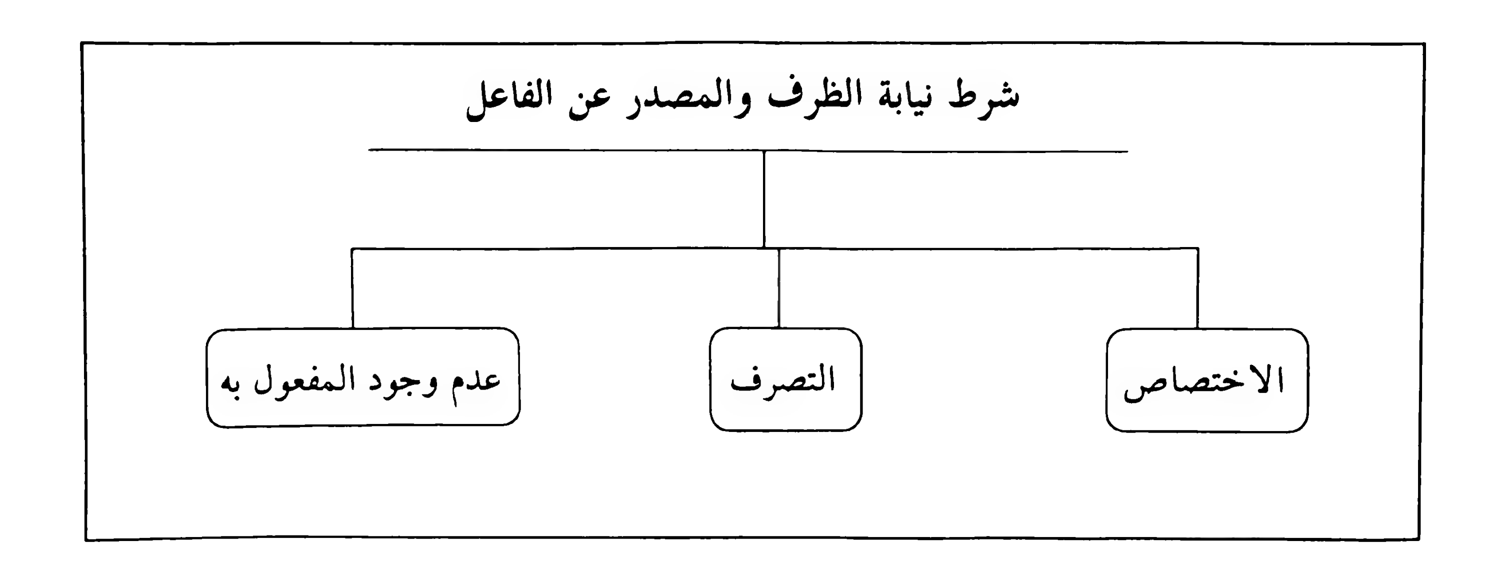
أحكام الفاعل

- امتناع تقديمه على عامله
- لا يلحق عامله علامة تثنية أو جمع
- تلحق عامله علامة التأنيث
  - وجوباً (إذا كان)
    - الفاعل مؤنثاً حقيقيًّا غير مفصول ولا واقع بعد نعم وبئس
    - الفاعل ضميراً متصلاً
  - جوازاً (إذا كان)
    - الفاعل اسماً ظاهراً مجازي التأنيث
    - الفاعل حقيقي التأنيث منفصلاً عن عامله بغير إلا
    - العامل نعم أو بئس
    - الفاعل جمع تكسير



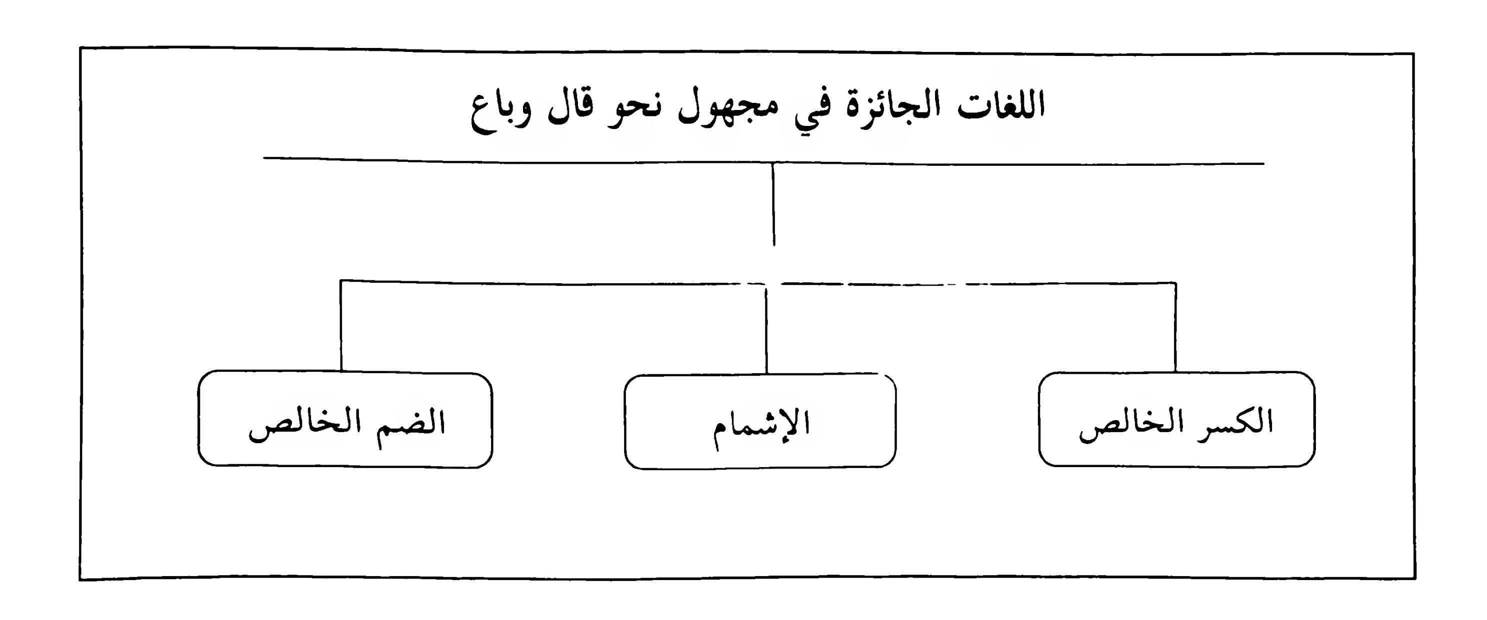
نعم وبئس

- حكم فاعلها (هو واحد من ثلاثة)
  - اسم معرف بأل — ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ﴾
  - اسم مضاف لما فيه أل — ﴿وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾
  - مضمر مستتر مفسر بتمييز بعده — ﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا﴾
- حكم المخصوص بالمدح أو الذم
  - لا يتقدم على الفاعل — لا يقال: (نعم زيد الرجل)
  - يجوز تقديمه على الفعل والفاعل — (زيدٌ نعم الرجل)
  - يجوز حذفه لدليل — ﴿إِنَّا وَجَدۡنَٰهُ صَابِرٗاۚ نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ﴾



التغييرات الطارئة على الفعل المبني للمجهول

- الماضي
  - كسر ما قبل الآخر
  - ضم الأول
  - وضم ثانيه مبدوءاً بالتاء (تُعُلِّم)
  - وضم ثالثه مبدوءاً بهمزة الوصل (أُنطُلق)
- المضارع
  - ضم الأول
  - فتح ما قبل الآخر



[باب اشتغال العامل عن المعمول]

ص - بَابُ الاِشْتِغَالِ[1]: يَجُوزُ في نَحْوِ: «زَيْداً[2] ضَرَبْتُهُ» أَوْ «ضَرَبْتُ أَخَاهُ» أَوْ «مَرَرْتُ بِهِ» رَفْعُ «زَيْدٍ» بِالِابْتِدَاءِ؛ فَالجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارِ ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ وَجَاوَزْتُ وَاجِبَةَ الحَذْفِ؛ فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ.

وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ في نَحْوِ: «زَيْداً اضْرِبْهُ» لِلطَّلَبِ، وَنَحْوُ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ مُتَأَوَّلٌ، وَفِي نَحْوِ: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ لِلتَّنَاسُبِ، وَنَحْوِ: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ وَ«مَا زَيْداً رَأَيْتُهُ» لِغَلَبَةِ الفِعْلِ؛ وَيَجِبُ في نَحْوِ: «إِنْ زَيْداً لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ» وَ«هَلَّا زَيْداً أَكْرَمْتَهُ» لِوُجُوبِهِ؛ وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو» لِامْتِنَاعِهِ؛ وَيَسْتَوِيَانِ في نَحْوِ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ» لِلتَّكَافُؤِ.

وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾، وَ«أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ؟».

[تفسير الاشتغال وأمثلته]

ش - ضابطُ هذا الباب: أن يتقدَّم اسمٌ(١)، ويتأخَّر عنه فعل[3]، عاملٌ في

(١) المرادُ بالاسم المتقدم الجنس، فيَشمل الواحد والأكثر، نحو أن تقول: «زيداً أخاه ضربتُه»، تقديره: أهنتُ زيداً ضربتُ أخاه، وكأن تقولَ: «زيداً أخاه غلامَه ضربتُه» وتقديره: لابستُ زيداً أهنتُ أخاه ضربتُ غلامه، وهكذا(*) . . .

(1) هو في اللغة: التَّلَهِّي عن الشيء، فكأنَّ العامل تلَهَّى عن المعمول بِضميره. «السجاعي» (ص٧٣).

(2) وقع في أغلب النسخ المخطوطة عندي: «زيدٌ» بالرفع، وعليه شرحُ الفاكهي، والمقامُ يحتمل الضبطَين: الرفعَ والنصبَ، وإنْ كان الرفع أنسبَ لِحال المتعلِّم.

(3) اقتصارُه عليه لأنه الأصلُ، وإلا فالاسم المشبِه للفعل حكمُه حكمُ الفِعل. «الفيشي» (ص١٢٢). ومِن ثَمَّ زاد في «شرح الشذور» (ص٢٤٢): أو وصف.

وخرج بتأخُّرِ الفعل ما إذا تقدَّم نحو: ضربتُه زيداً؛ فإن نُصب زيد فهو بدل من الهاء، وإن رُفع فهو مبتدأ خبره ما قبله. «السجاعي» (ص٧٤).

(*) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٤٤٩).

ضميره، [أو في اسمِ عاملٍ في ضميره][1]، ويكون ذلك الفعلُ بِحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمُولِ وسُلِّطَ على الاسمِ الأولِ لَنصبه، مثالُ ذلك: «زيداً ضربتُهُ»، ألا تَرى أنك لو حذفتَ الهاءَ وسلَّطتَ «ضربتُ» على «زيد» لَقلتَ: «زيداً ضربتُ»، ويكون «زيداً» مفعولاً مقدماً؟ وهذا مثالُ ما اشتغل فيه الفعلُ بِضميرِ الاسم، ومثالُه أيضاً: «زيداً مررتُ به»، فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء، إلا أنه في موضعِ نصب بالفعل، ومثالُ ما اشتغل فيه الفعلُ باسمِ عاملٍ في الضمير، نحو قولك: «زيداً ضربتُ أخاه»؛ فإنَّ «ضَرَبَ» عاملٌ في الأخِ نصباً على المفعولية، والأخ عامل في الضمير خَفْضاً بالإضافة.

[جواز النصب على الاشتغال وكيفية التقدير]

إذا تقرَّر هذا فنقولُ: يَجوز في الاسم المتقدم أن يُرْفَعَ بِالابتداء[١]، وتكون الجملة بعده في محلِّ رفع على الخبرية، وأنْ يُنْصَبَ بِفعلٍ محذوفٍ وجوباً يُفَسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ، فلا مَوضعَ لِلجملة حينئذٍ؛ لأنها مُفَسِّرة.

وتقديرُ الفِعل في المثال الأول: ضربتُ زيداً ضربتُه، وفي الثاني: جاوزتُ زيداً مَررتُ به، ولا تقدر «مررتُ» لأنه لا يَصل إلى الاسم بِنفسه، وفي الثالث: أهنتُ زيداً ضربتُ أخاه، ولا تقدّر «ضربت»؛ لأنكَ لم تَضرب إلا الأخَ.

[حالات الاسم المشتغَل عنه]

واعلمْ أن للاسم المتقدِّم على الفِعل المذكور خمسَ[2] حالاتٍ؛ فتارةً يترجَّح نصبُه، وتارةً يجبُ، وتارةً يترجح رفعُه، وتارةً يَجب، وتارةً يَستوي الوجهانِ.

---

(١) هذا إذا كان الاسم المتقدم صالحاً لأن يكونَ مبتدأ، فإن لم يكن صالحاً للابتداء - بأنْ كان نكرة محضة - نحو: «رجلاً أكرمتُه» تعيَّن فيه النصب.

---

(1) سقطت العبارة من طبعات الشيخ رحمه الله، وهي ثابتة في المخطوطات وغيرِها، وعليها تمثيلُ الشارح الآتي بعد قليل.

(2) عدَّها في «التوضيح» (٢/ ١٦١) أربعاً بإسقاط ما يجبُ رفعه، قال: لأن حدَّ الاشتغال لا يَصدُق عليه. اهـ أي: لأنه يُعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدمُ بحيث لو فُرِّغ الفعل من الضمير وسُلِّط عليه لَنَصبه، وما يجب رفعُه ليس بهذه الحيثيَّة.

[مسائل ترجيح النصب]

فأمَّا ترجُّحُ النصب ففي مسائلَ:

١) منها: أن يكون الفعلُ المذكور فعلَ طلبٍ - وهو: الأمر، والنهي[1]، والدعاء - كقولك: «زيداً اضْرِبْهُ»، و«زيداً لا تُهِنْهُ»، و«اللهمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ»[1].

وإنما يترجح النصبُ في ذلك لأن الرفعَ يَستلزم الإخبارَ بالجملة الطلبية عن المبتدأ، وهو خلافُ القياس[٢]؛ لأنها لا تحتمل الصدقَ والكذب.

ويُشْكِلُ على هذا نحوُ قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]؛ فإنه نظيرُ قولك: «زيداً وعمراً اضْرِبْ أخَاهُمَا»، وإنما ترجّح في ذلك النصبُ لِكون الفعل المشغُول فعلَ طلب، وكذلك قولُه تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ [النور: ٢]، والقراء السبعةُ قد أجمعوا على الرفع في الموضِعَين[2].

وقد أُجيب[3] عن ذلك بأن التقدير: مما يُتْلَى عليكم حكمُ السارق والسارقة

---

(١) ويدخل في الطلب ما كان لفظه لفظَ الخبر ومعناه الدعاء مثلاً، نحو قولك: «محمد غفر الله له»، و«خالدٌ لا يُعذبه الله»، وخرج عن هذا النوع ما كان لفظه لفظَ الطلب لكن معناه معنى الخبر كأفْعِل في التعجب نحو قولك: «محمد أجمِلْ به!»، والسر في ذلك أن الباء زائدة وجوباً، والضمير في محل رفع على أنه فاعلُ أجمل - كما ستعرف في باب التعجب - فليس هذا المثال ونحوُه من باب الاشتغال أصلاً؛ لأنك قد علمتَ أن من أصل هذا الباب أن يكون الفعل بحيث لو فُرِّغَ عن العمل في الضمير وسُلط على الاسم المتقدم لنصبه، وهذا الفعل لو سُلط على الاسم المتقدم لَرفعه محلًّا وجره بالباء الزائدة وجوباً.

(٢) لكنه جائز، فلهذا لم يمتنع الرفع، بل ضُعِّف بِسببين: مخالفة القياس، ووجود خلاف بين النحاة، وإن كان الراجح عندهم الجواز، مِن قِبَل أن حَمْلَ الكلامِ على ما لا خلافَ فيه أولى من حَمْلِه على ما فيه خلاف.

---

(1) لم يذكره في «التوضيح» من أقسامِ الطلب؛ لأن الطلب فيه بـ«لا» لا بالفعل. «الآلوسي» (١/ ٣١٨). وانظر: «التوضيح» (٢/ ١٦٢).

(2) أي: والظاهر من إجماعهم على الرفع أنه هو الأرجحُ وإنْ كان الفعل طلبيًّا، لكنْ ذكَر التفتازاني أنه لا يَمتنع إجماعُ السبعة على المرجوحِ. انظر: «حاشية الآلوسي» (١/ ٣١٩)، و«الصبان» (٢/ ١١١).

(3) حاصلُ الجواب أن ذلك ليس من بابِ الاشتغال بالاتفاق؛ لكن المانع له عند سيبويه كونُ الفاء استئنافيةً، وعند المبرد كونُها سببيَّةً.

فاقطعُوا أيديَهما؛ فالسارق والسارقة: مبتدأٌ ومعطوف عليه، والخبر محذوف، وهو الجارُّ والمجرور، واقطعُوا: جملة مستأنَفة؛ فلم يَلزم الإخبارُ بالجملة الطلبية عن المبتدأ، ولم يَستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى، ومثلُه: «زيدٌ فقيرٌ فَأَعْطِهِ» و«خالدٌ مكسورٌ فلا تُهِنْهُ»، وهذا قولُ سيبويه، وقال المُبرِّدُ: «ألْ» موصولة بِمعنَى الذي[1]، والفاءُ جيء بها لتدلَّ على السببيّة[2]، كما في قولك: «الذي يَأتِيني فلَهُ درهمٌ»، وفاءُ السببية لا يَعملُ ما بعدها فيما قبلها[3]، وقد تقدَّمَ أن شرطَ هذا الباب أنَّ الفعلَ لو سُلِّطَ على الاسم لَنَصَبه.

٢) ومنها: أن يكون الاسم مُقترِناً بِعاطف مَسبوق بجملة فِعلية[١]، كقولك: «قام زيدٌ وعمراً أكرمتُه»، وذلك لأنك إذا رفعتَ كانتِ الجملة اسميّة؛ فيَلزم عطفُ الاسمية على الفعليَّة، وهما مُتخالفان، وإذا نصبتَ كانت الجملة فعلية؛ لأنَّ التقدير: وأكرمتُ عمراً أكرمتُه، فتكون قد عطفتَ فعليةً على فعليةٍ، وهما مُتناسبان، والتناسبُ في

(١) يُشترط في ترجيح النصب في هذا النوع ألا يُفصل بين حرف العطف والاسم الذي يَليه بـ «أمَّا»، فإنْ فُصِلَ بينهما بأما تعين رفع الاسم الواقع بعد أما، نحو قولك: «أكرمت عليًّا وأما بكر فأهنته»، والسر في ذلك أنّ «أما» موضوعة على أنْ يُسْتَأنفَ بها الكلام، فما بعدها مقطوع في الأحكام الإعرابية عما قبلها، ومِن هنا تَعلم أنَّ الواو التي قبل أمّا ليست للعطف، بل هي للاستئناف، ومتى كانت الواو للاستئناف والجملة التي بعدها مستأنَفة لم يلزم عند أحدٍ من النحاة تناسبُ ما قبلها وما بعدها في الفعلية أو الاسمية.

ومحل هذا الكلام كلِّه ما لم يوجد مع الاسم الذي بعد أما ما يترجح معه النصبُ، كأن يكون بعده فعلُ طلب، وذلك كأن تقول: «لقيت زيداً وأما عمراً فاضربْه»، فهذا يجوز فيه الأمران: النصب والرفع على السواء؛ لأن لكل منهما مرجّحاً.

والحاصل: أن الجملة التي بعد أما مستقلة عما قبلها، فتأخذ أحكامها باعتبار نفسها، ولا يُنظر إلى ما تقدم عليها.

(1) أي: في السارق، وبمعنى التي في السارقة. «الآلوسي» (١/ ٣٢٠).

(2) أي: إن سرق فاقطعُوا. السابق.

(3) لأن ما قبلها بمنزلةِ الشرط، وما بعدها بمنزلةِ الجواب، والجوابُ لا يَعمل في الشرط فكذا ما أشبَهَهما. السابق.

العطف أولى من التخالف؛ فلِذلك رَجح النصبُ، قال الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل: ٤-٥] أجمعوا على نصبِ (الأنعام) لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية، وهي: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾.

٣) ومنها: أن يتقدَّم على الاسم أداةٌ الغالبُ عليها أن تدخُلَ على الأفعال[١]، كقولك: «أزيداً ضربتَه؟» و«ما زيداً رأيته»، قال تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤].

[وجوب النصب]

وأما وجوبُ النصبِ: ففيما إذا تقدم على الاسم أداةٌ خاصّةٌ بالفعل، كأدواتِ الشرط والتحضيض، كقولك: «إنْ زيداً رأيتَه فأكرِمْهُ» و«هَلَّا زيداً أكرمتَه»، وكقولِ الشاعر: [الكامل]

٧٩- لَا تَـجْـزَعِـي إِنْ مُـنْـفِـساً أَهْـلَـكْـتُـهُ فَـإِذَا هَـلَـكْـتُ فَـعِـنْـدَ ذَلِـكِ فَـاجْـزَعِـي[٢]

---

(١) ههنا شيئان لا بد أن ننبهك إليهما؛ الأمر الأول: أن الأدوات التي يَغلب دخولها على الأفعال خمسة: همزة الاستفهام، وإنْ، وما، ولا النافيات، وحيث المجردة مِنْ «ما»، والأمر الثاني: يشترط لترجيح النصب في هذا النوع ألا يُفصل بين همزة الاستفهام ونحوها وبين الاسم بغير ظرف، فإن فصل بينهما غيرُ الظرف نحو قولك: «أأنت زيد تضربه؟» ترجح الرفع، أما الفصل بالظرف نحو: «أأمامَ الأستاذ زيداً تضربه؟» فالنصب راجح.

(٢) ٧٩- هذا البيت من كلمة للنمر بن تولب يجيب امرأته وقد لامته على التبذير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٥٦)، وكذلك أنشده الأشموني في باب الاشتغال (رقم ٣٩٢)، وأول الكلمة التي منها بيتُ الشاهد قوله:

قَالَتْ لِتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ: اسْمَعِ، سَفَهٌ تَبَيُّتُكِ الـمَلَامَةَ، فَاهْجَعِي

اللغة: «لا تجزعي» يريد: لا تحزني ولا تخافي، والجَزَعُ: هو ضعف المرء عن تحمل ما يَنزل به من البلاء، «مُنْفِس» المراد به ههنا المال الكثير، «أهلكته» أراد: أنفقته، «هلكت» مت.

المعنى: يقول لها: لا تتألمي من إنفاقي المال؛ لأنني ما دمت حيًّا فسوف لا ينالك مكروهٌ، فإذا مت فاجزعي على موتي؛ لأنك لن تجدي من يكفيك مهمات الحياة كما أكفيكها.

الإعراب: «لا» ناهية، «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بـ«لا» الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، «إنْ» حرف شرط جازم يجزم فعلَين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، «منفساً» مفعول به لفعل محذوف يُفَسِّرُه ما بعده، والتقدير: إن أهلكتُ مُنفساً، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط، «أهلكته» أهلك: فعل =

[وجوب الرفع]

وأما وجوبُ الرفع: ففيما إذا تَقَدَّم على الاسم أداةٌ خاصة بالدخول على الجملة الاسمية، كـ «إذا» الفُجائية، كقولك: «خرجتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُه عمرٌو»؛ فهذا لا يجوز فيه النصبُ؛ لأنه يقتضي تقديرَ الفعل، و«إذا» الفجائيةُ لا تدخلُ إلَّا على الجملة الاسمية[1].

[استواء الوجهين: الرفع والنصب]

وأمَّا الذي يَستويان فيه فضابطُه: «أن يتقدمَ على الاسم عاطفٌ، مَسبوقٌ بجملة فعلية، مُخبَرٍ بها عن اسم قبلها»، كقولك: «زيدٌ قام أبُوه، وعمراً أكرمتُه»[1]، وذلك لأن «زيدٌ قام أبوه» جُملة كبرى ذاتُ وجهَين، ومعنى قولي: «كبرى» أنها جُملة في

= ماض، وتاء المتكلم فاعل، والهاء ضمير الغائب العائد على «منفس» مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مُفَسِّرة، «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط، «هلكت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، «فعند» الفاء زائدة، عند: ظرف متعلق بـ «اجزعي»، وعند مضاف وذا من «ذلك» اسم إشارة مجرور محلًا بإضافة «عند» إليه، مبني على السكون في محل جر، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، «فاجزعي» الفاء واقعة في جواب «إذا»، اجزعي: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة لا محل لها جواب «إذا».

الشاهد فيه: قوله: «إنْ منفساً»، حيث نصب الاسم الواقع بعد أداة الشرط على تقدير فعل يعمل فيه، مِن جهة أن أدوات الشرط لا يَليها إلا الفعل، وفي هذا البيت روايةٌ بِرفع منفس، وتخرج على أن «منفس» فاعل لِفعل محذوف من معنى الفعل المذكور بعده، والتقدير: لا تجزَعي إن هلكَ مُنفس أهلكته.

(١) بقي عليه من المواضع التي يجب فيها الرفع أنْ يقَعَ الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة لها صدرُ الكلام - والأدوات التي لها صدر الكلام هي حروف الاستفهام، وما النافية، وأدوات الشرط - كأن تقول: «زيدٌ هل أكرمته؟»، أو تقول: «زيد ما لقيتُه»، أو تقول: «زيد إنْ لقيته أكرمته»، والسر في وجوب الرفع في هذه المُثُل ونحوها أن كل ما له صدر الكلام لا يجوز أن يعمَل ما قبله فيما بعده؛ لأنه قطع ما قبله عما بعده باستحقاقه للصدارة؛ إذ لو عمل ما قبله فيما بعد لكان هو حشواً، ومِن المقرر أنَّ ما لا يَعمل لا يُفَسِّرُ العاملَ.

---

(١) أي: في داره مثلاً؛ ليحصلَ الربطُ بين الجملة المعطوفة على الخبر والمبتدأ. انظر: «السجاعي» (ص٧٥).

ضِمنها جملةٌ، ومعنى قولي: «ذات وجهَين» أنها اسميةُ الصدر، فعليةُ العجُزِ؛ فإنْ راعيتَ صدرَها رفعتَ «عمراً»، وكنتَ قد عطفتَ جملة اسمية على جملةٍ اسمية، وإنْ راعيتَ عَجُزَها نصبتَه، وكنتَ قد عطفتَ جملةً فعليةً على جُملة فعلية؛ فالمناسَبة حاصِلةٌ على كِلا التقديرَين؛ فاستوى الوَجهان.

[ترجيح الرفع]

وأمَّا الذي يترجحُ فيه الرفعُ فما عدَا ذلك، كقولك: «زيدٌ ضربتُهُ»، قال الله تعالى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [النحل: ٣١]، أجمعتِ السبعةُ على رفعِه، وقُرِئ شاذًّا[1] بالنصب[2]، وإنما يترجحُ الرفع في ذلك لأنه الأصلُ، ولا مرجِّحَ لِغيره.

[ما ليس من الاشتغال مع إيهامه]

وليس منه قولُه تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]؛ لأنَّ تقدير تَسليطِ الفعل على ما قبله إنما يكون على حسَب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلُوا كلَّ شيء في الزّبر، حتى يصحَّ تسليطُه على ما قبلَه، وإنما المعنى: وكل مفعولٍ لهم ثابتٌ في الزبر، وهو مخالِفٌ لذلك المعنى؛ فالرفعُ هنا واجب، لا راجحٌ، والفعلُ المتأخرُ صفةٌ للاسم[3]؛ فلا يصحُّ له أن يَعملَ فيه.

[وليس منه [أيضاً]: «أزيدٌ ذُهِبَ به»؛ لِعدم اقتضائه النصبَ مع جواز التسليط][(١)].

---

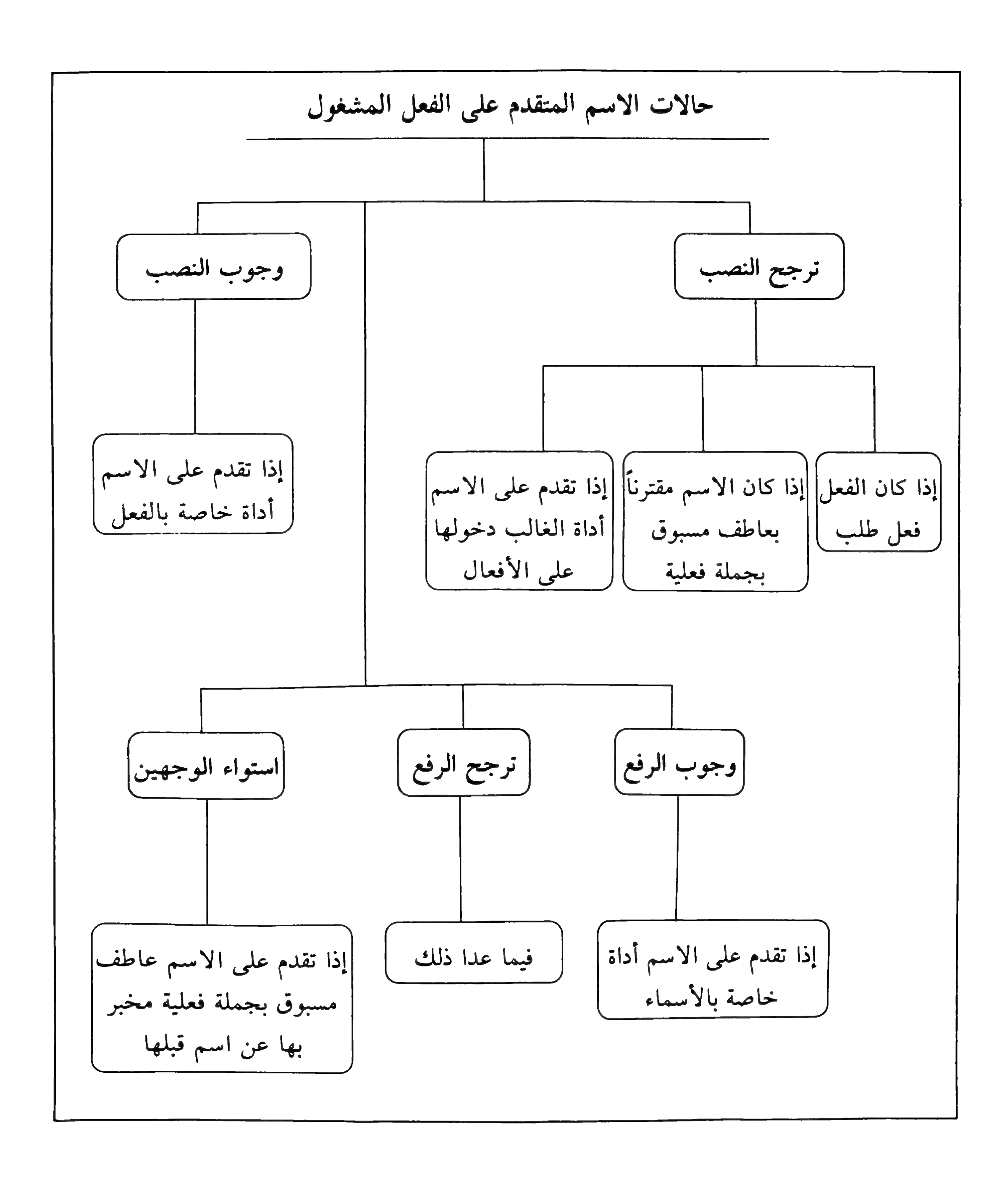
(١) هذا الكلام ساقطٌ مِن بعض النسخ، وإنما كان قولك: «أزيد ذُهب به» - ببناء «ذُهِبَ» للمجهول - ليس من باب الاشتغال لأن الفعل الذي في هذا المثال لو تفرَّغ الاسم السابق لم يَعمل فيه النصب؛ فإنك لا تقول: «ذُهِب زيداً»، ولو قلتَ: «ذُهِب بِزيد» فالجار والمجرور في موضع رفع نائب فاعل، وكلام الشارح يُشير إلى هذا.

---

(1) أي: قرآناً شاذًّا، فهو صفةٌ لِمصدر محذوف. «السجاعي» (ص٧٥)، و«الفيشي» (ص١٢٤). قلتُ: هلَّا أُعرب حالاً كما هو المتبادِر منه، والتقدير: قُرئ هو - أي: هذا المذكورُ أو المحكيُّ أو نحوُ ذلك - حالةَ كونِه شاذًّا.

(2) قرأ بالنصب جماعةٌ في آيَتي النحل وفاطر، منهم زيد بن ثابت والجحدري وهارون عن عاصم. انظر: «معجم القراءات» (٤/ ٦٢٣) و(٧/ ٤٣٦).

(3) يَعني بالاسم «كل» أو «شيء». انظر: «مغني اللبيب» (ص٥٦٣).



حالات الاسم المتقدم على الفعل المشغول
ترجح النصب
وجوب النصب
إذا كان الفعل فعل طلب
إذا كان الاسم مقترناً بعاطف مسبوق بجملة فعلية
إذا تقدم على الاسم أداة الغالب دخولها على الأفعال
إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل
وجوب الرفع
ترجح الرفع
استواء الوجهين
إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالأسماء
فيما عدا ذلك
إذا تقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها

[باب التنازع]

ص- بَابٌ في التَّنَازُعِ[1]: يَجُوزُ في نحوِ: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً» إِعْمَالُ الأوَّلِ، وَاخْتَارَهُ الكُوفِيُّونَ؛ فَيُضْمَرُ في الثَّاني كُلُّ ما يَحْتَاجُهُ؛ أَوِ الثَّانِي، وَاخْتَارَهُ البَصْرِيُّونَ؛ فَيُضْمَرُ في الأوَّلِ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ، نَحوُ:

٨٠- جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ . . . (١)

---

(١) ٨٠- لم أقف لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائل معين، وهذا الذي أنشده المؤلف قطعةٌ من بيت من الطويل، وهو بتمامه:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ، إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ

وقد أنشد المؤلف هذا البيت في «أوضحه» (رقم ٢٣٤)، والأشموني في باب التنازع (رقم ٣٨١)(*).

الإعراب: «جفوني» جفا: فعل ماض، وواو الجماعة التي تعود إلى قوله: «الأخلاء» الآتي فاعل مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، «ولم» الواو حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «أجف» فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، «الأخلاء» مفعول به لـ «أجفو»، منصوب بالفتحة الظاهرة، «إنني» إنَّ: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم اسم «إنَّ»، «لغير» جار ومجرور متعلق بقوله: «مهمل» الآتي، و«غير» مضاف و«جميل» مضاف إليه، «من» حرف جر، «خليلي» خليل: مجرور بـ «مِن»، وعلامة جره كسرة(**) مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـ «جميل»(***)، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «مهمل» خبر «إن» مرفوع بالضمة الظاهرة. =

---

(1) هو لغةً: التخاصُم والاختلاف. «السجاعي» (ص٧٥).

(*) اللغة: جفَوني: من الجَفاء وهو الإعراض، يقال: جفوتُ الرجلَ جفاءً، الأخلاء: جمع خَلِيل، كحَبِيب وأحِبَّاء، وهو الصديق، سمِّي بذلك لأن محبَّته تتخلَّل القلب، أو لأنها لا خَلَلَ فيها.

(**) أي: لأنه مفرَد، وقال صاحب «معالم الاهتدا» (ص٤٧): علامةُ جره الياء . . . لأنه مثنى. اهـ وهو جائز عَروضيًا إلا أن الروايةَ لا تُساعده.

(***) جعله الفحام في «شرح الشواهد» متعلقاً بصفة «غير»، أو بصفة موصوفها، أي: إني مهمل لفعلٍ غير جميل كائنٍ من خليلي.

وَلَيْسَ مِنْهُ:

كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

لِفَسادِ المَعْنَى.

[ضابط التنازع وأمثلته]

ش - يُسمَّى هذا البابُ بابَ التنازع، وبابَ الإعمال[1] أيضاً.

وضابطُه: «أن يتقدم عامِلان أو أكثرُ[2] (١)»، ....

= **الشاهد فيه:** قوله: «جفوني ولم أجف الأخلاء» حيث أعمل العامل الثاني - وهو لم أجف - في لفظِ المعمول المتأخر، وهو قوله: «الأخلاء»، ولَمَّا كان العامل الأول - وهو قوله: جفا - يحتاج إلى مرفوع أضمره فيه، وهذا الضمير هو واو الجماعة، وهذا الضمير يَعود على متأخر لفظاً كما هو واضح، ورُتبة لأن مرتبة المفعول التأخر، إلا أن البصريين يَغتفرون في باب التنازع عَوْدَ الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبةً، إذا كان الضمير مرفوعاً؛ لأن شدة الاحتياج إليه لتمام الكلام تُسهل ذلك، وقد ورد في الشعر العربي، فلا داعيَ لإنكاره.

فإنْ قلتَ: فإنَّ عدم جواز حذف الفاعل لا يُوجب الإضمارَ؛ لأنه يَجوز لي أن أقولَ: «جفاني الأخلاء ولم أجفُ الأخلاءَ» بإظهار الفاعل مع الأول.

فالجواب: أن عدم جواز حذف الفاعل يُوجب الإضمار، وفرق بين الإضمار والحذف؛ أما عدم الإظهار فلدليل آخر، وهو أنه يَلزم عليه التكرار، والتكرار مما يتحاشاه فُصحاء العرب.

(١) يُشترط في العاملَين المتقدِّمَين ثلاثةُ شروط:

الأول: أن يكونا مذكورَين؛ فلا تنازعَ بين محذوفين، ولا بين مذكور ومحذوف، على الراجح الذي نصره المحقِّقون. =

---

(1) أي: عند الكوفيين.

(2) كذا وقع في عبارة غيره أيضاً، قال المصنف في بعض كُتبه: وهو يُوهم أنه سُمع في أكثرَ من ثلاثة، وليس كذلك، فالأولى أن يقولَ: عامِلان أو ثلاثة. اهـ، والصواب أنه سُمع تنازع أكثر من ثلاثة في قولِ الحماسي:

طَلبتُ فلمْ أُدرِكْ بِوَجهِي ولَيتَني قَعدتُ فلمْ أبغِ النَّدى بعد سائبِ

انظر: «السجاعي» (ص٧٥-٧٦)، و«يس على الفاكهي» (٢/ ٩٤).

قلتُ: قال المرزوقيُّ في «شرح ديوان الحماسة» (ص٥٧٤): قوله: «بعد سائب» يجوز أن يكون العاملُ فيه «طلبت» وكل واحد من الأفعال المجتمِعة، وهي: طلبت وأدرك وقعدت ولم أبغ. اهـ

ويتأخر معمولٌ أو أكثر(١)، ويكون كلٌّ من المتقدِّم طالباً لذلك المتأخر».

مثالُ تنازُعِ العامِلَين معمولاً واحداً قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، وذلك لأن «آتوني» فعل وفاعل ومَفعول يحتاج إلى مفعولٍ ثانٍ، و«أفرغ» فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول، وتأخر عنهما «قِطراً»، وكلٌّ منهما طالبٌ له[1].

ومثالُ تنازع العاملَين أكثرَ من معمول: «ضَرَبَ وأكْرَمَ زيدٌ عمراً».

ومثالُ تنازع أكثرَ مِن عاملَين معمولاً واحداً: «**كما صلَّيتَ وباركتَ وترحمتَ على إبراهيم**»[2]؛ فـ «على إبراهيم» مطلوبٌ لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة[3].

ومثالُ تنازع أكثرَ مِن عاملَين أكثرَ من معمول قولُه عليه الصلاة والسلام: «**تُسبِّحون**

= الثاني: أن يكونا إمّا فعلَين متصرفين أو اسمين يُشبهانهما، وإما فعلاً متصرفاً واسماً يشبهه، فلا يجوز التنازع بين حرفين، ولا بين حرف وفعل، ولا بين فعلَين جامدين، ولا بين فعلٍ جامد ووصف.

والثالث: ألا يُقصد بثانيهما تأكيدُ أولهما، فإن قصد ذلك نحو قول الشاعر:

أتـاك أتـاك الـلاحـقـونَ احـبِـسِ احـبِـسِ

لم يكن من باب التنازع.

(١) يشترط في المعمول الذي يتوجه إليه العاملان في التنازع أربعةُ شروط:

الأول: ألا يكون ضميراً مستتراً.

الثاني: ألا يكون ضميراً متصلاً بعامله نحو: «لقيت وأكرمتك».

الثالث: أن يكون متأخراً عن العاملَين، فإن تقدم عليهما فهو معمولٌ للأول منهما، وإن توسط فهو معمول لسابقه.

الرابع: أن يكون هذا الاسم قابلاً للإضمار، فلا تنازعَ في الحال ولا في التمييز؛ لأن كل واحد منهما لا يكون إلا نكرة.

---

(1) والذي أُعمل في الآية الثاني؛ لأنه لو أُعمل الأول لَوجب أن يقالَ: آتوني أفرغه عليه قطراً. «الفيشي» (ص١٢٥)، و«السجاعي» (ص٧٦).

(2) هذا جزء من حديث أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٦٩) والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٣٧٩) عن ابن مسعود مرفوعاً، قال الألباني: منكر بزيادة الترحم. انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٤/ ١٠٨١).

(3) والذي أُعمل هُنا الأخير.

وتُحَمِّدُون وتُكبِّرون دُبرَ كل صلاة ثلاثاً وثلاثينَ»[1]؛ فـ «دبرَ» منصوب على الظرفية، و«ثلاثاً وثلاثين» منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعَهما كلٌّ مِن العوامل الثلاثة السابقة عليهما.

[أيُّ العاملَين أولى بالعمل؟]

إذا تقرر هذا فنقولُ: لا خلافَ في جوازِ إعمال أيِّ العامِلَين أو العوامل شئتَ، وإنما الخلافُ في المختار[2]؛ فالكوفيون يختارون إعمالَ الأول لِسَبْقِهِ، والبصريُّون يختارون إعمالَ الأخير لِقُربِه[3] (١).

فإن أعملتَ الأولَ أضمرتَ في الثاني كلَّ ما يحتاج إليه مِن مرفوع ومنصوب ومجرور[4]، وذلك نحو: «قَامَ وقَعَدَ[ا][5] أَخَوَاكَ»، و«قَامَ وضَرَبْتُهُما أَخَوَاكَ»، و«قَامَ وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ»؛ وذلك لأن الاسمَ المتنازَعَ فيه - وهو «أخواك» في المثال - في نِيَّةِ التقديم؛ فالضميرُ وإنْ عاد على متأخر لفظاً لكنه مُتقدِّم رُتبةً.

وإنْ أعملتَ الثانيَ: فإنِ احْتاج الأول إلى مرفوع أضمرتَه[6]؛ فقُلتَ: «قاما وقعَد أَخَواك»، وإنِ احتاج إلى منصوب أو مخفوضٍ حذفتَه؛ فقُلتَ: «ضربتُ وضرَبَني

---

(١) لقربه: أي من المعمول، لأنّ آخِرَ العوامل واقعٌ بجوار المعمول.

---

(1) أخرجه البخاري (٨٤٣) ومسلم (١٣٤٧) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(2) مسألة أولى العاملَين بالعمل في التنازع هي المسألة الثالثة عشرة من مسائلِ «الإنصاف في مسائل الخلاف». انظر: (١/ ٧١) فما بعدها.

(3) ولِسلامته من الفصل بين العامل والمعمولِ بأجنبي.

واعلم أن كلامَه هذا يَشمل ما إذا تنازع ثلاثةٌ؛ فإن الحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث، وأما المتوسط فهل يُلحق بالأول لِسبقه على الثالث، أو بالثاني لِقُربه من المعمول بالنسبة إلى الأول، أو يَستوي فيه الأمران؟ قال الأزهري: لم أرَ في ذلك نقلاً. اهـ وقد نص المرادي على أنه لم يُحفظ من كلامهم إعمال الثاني. انظر: «مجيب الندا» (ص٣٥٧-٣٥٨)، و«الآلوسي» (١/ ٣٢٨-٣٢٩).

(4) زاد الفاكهي (ص٣٥٦): مطابقٍ للمتنازَع فيه.

(5) بألف التثنية لِيُوافقَ كلامَه كما لا يخفى، ووقع في الطبعات السابقة: «وقعد» دون ألف، وهو خطأ كثيراً ما تكرَّر في كتب النحو المطبوعة، فليُتنبَّه له!

(6) ولم يُظهَر لأنه يُؤدِّي إلى التكرار نحو: «قام أخواك وقعد أخواك»، وهو قبيح كما ذكر المحقق رحمه الله مِن قبل.

أَخَواك» و«مررتُ ومرَّ بي أخواك»، ولا تقُل: «ضربتُهما» ولا «مررتُ بهما»؛ لأن عَوْدَ الضمير على ما تأخر لفظاً ورُتبةً إنما اغتُفر في المرفوع لأنه غيرُ صالح للسُّقوط[1]، ولا كذلك المنصوبُ والمجرور[2].

[ما ليس من التنازع]

وليس مِن التنازع[3] قولُ امرئ القيس: [الطويل]

٨١- وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ المَالِ[١]

(١) ٨١- هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدة له طويلة أولها:

ألا عِمْ صَبَاحاً أيُّها الطَّلَلُ البَالي وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخَالي؟

وسينشد المؤلف هذا الشاهد مرة أخرى في باب المفعول له من هذا الكتاب.

الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع، «أن» حرف توكيد ونصب، «ما» مصدرية، «أسعى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، و«ما» المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم «أنّ»، «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «أنّ»، و«أنَّ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وتقدير الكلام: لو ثبت كونُ سعيي لأدنى . . . إلخ، وأدنى مضاف و«معيشة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «كفاني» كفى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء ضمير المتكلم مفعول به، «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «أطلب» فعل مضارع مجزوم بـ«لم»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «قليل» فاعل «كفاني»، «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ«قليل».

الشاهد فيه: قوله: «كفاني ولم أطلبْ قليل» فإنه قد تقدم عامِلان، وهما قوله: كفاني وقوله: أطلب، وتأخر معمول، وهو قوله: قليل، وذلك مما يتصور معه المبتدئون أنه من التنازع، ولكنه ليس منه؛ لأن من شرط التنازع صحة توجُّهِ كل واحد من العامِلَين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً، والأمر ههنا ليس كذلك، وقد أوضحه الشارحُ العلامة إيضاحاً بديعاً كاملاً، فلا حاجةَ إلى الإطالة في بيانِه، واللهُ سبحانه أعلى وأعلم.

(1) أي: لامتناع حذف العُمدة.

(2) أي: لأنهما فضلة.

(3) هذا ردٌّ لِما استدل به الكوفيون على أولويَّةِ إعمال الأول؛ إذ قالوا: إن امرأ القيس الذي هو من أفصح شعراء العرب أعمل الأولَ، فلَو لم يكن إعمالُه أولى لَمَا اختاره. انظر: «حاشية السجاعي» (ص٧٦)، و«الآلوسي» (١/ ٣٣٠-٣٣١).

وذلك لأن شرطَ هذا الباب أن يكونَ العامِلان مُوجَّهيْن إلى شيءٍ واحد كما قدَّمنا، ولو وُجِّه هنا «كفاني» و«أطلب» إلى «قليل» فسَد المعنى؛ لأن «لو» تدلُّ على امتناعِ الشيء لامتناع غيره؛ فإذا كان ما بعدها مُثبَتاً كان مَنفِيًّا، نحو: «لو جاءني أكرمتُه»، وإذا كان منفيًّا كان مثبَتاً، نحو: «لو لم يُسِئ لم أعاقِبْه»، وعلى هذا فقولُه: «أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ» منفي؛ لِكونه في نفسه مُثبتاً وقد دخل عليه حرفُ الامتناع، وكل شيء امتنع لِعلة ثبَت نقيضُه، ونقيضُ السعي لأدنى مَعيشة عدمُ السَّعي لأدنى معيشة، وقوله: «ولم أطلب» مثبتٌ؛ لِكونه منفيًّا بـ «لم»، وقد دخل عليه حرفُ الامتناع؛ فلو وجه إلى «قليل» وجَب فيه إثباتُ طلب القليل، وهو عينُ ما نَفَاهُ أولاً، وإذا بطَل ذلك تعيَّن أن يكونَ مَفعول «أطلب» محذوفاً، وتقديره: «ولم أطلب المُلْكَ»، ومُقتضى ذلك أنه طالبٌ لِلملك، وهو المراد(١).

فإن قِيل: إنما يَلزمُ فسادُ جعلِه من باب التنازع لِعَطفِك «لم أطلبْ» على «كفاني»، ولو قدرتَه مستأنَفاً كان نفياً محضاً غيرَ داخل تحتَ حُكمِ «لو».

قلتُ: إنما يجوز التنازعُ بشرطِ أن يكونَ بين العامِلَين ارتباطٌ، وتقدير الاستئناف يُزِيل الارتباطَ(١).

---

(١) ومما يَتصور المبتدئون أنه من باب التنازع مع أنه ليس منه(*) قولُك: «ما قام وقعد إلا زيدٌ»؛ فإنك لو أضمرتَ في الأول لكان التقدير: ما قام هو (أي: زيد) وما قعد إلا زيدٌ، فيكون القيام منفيًّا عنه بالجملة الأُولى، والقعودُ ثابتاً له على طريق الحصر بالجملة الثانية، ولا شك أن المعنى المقصود ليس هو ذلك، ولو أضمرتَ في الثاني انعكس، وليس مراداً أيضاً.

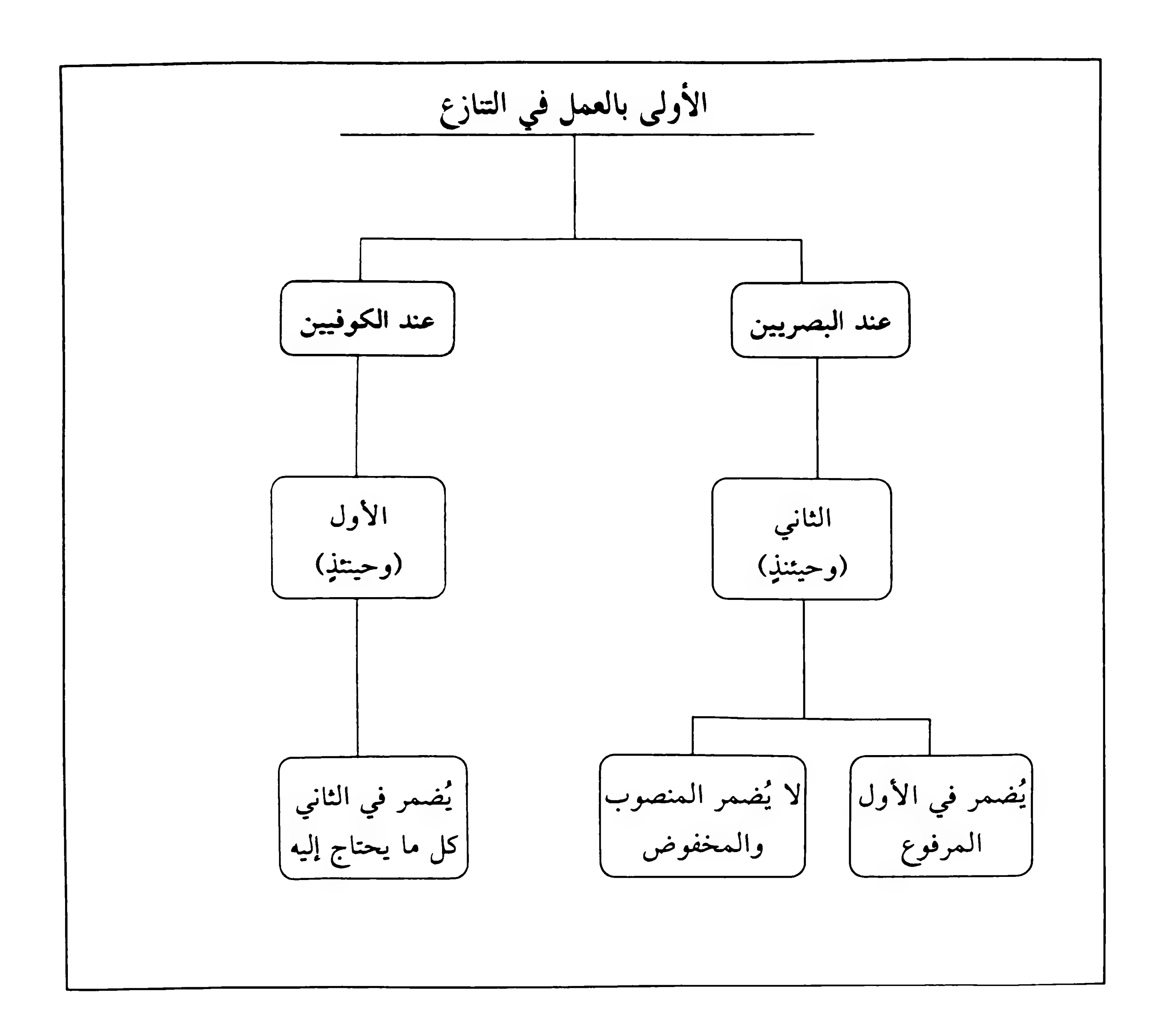
---

(١) يدلُّ على ذلك قولُه بعدُ:

ولَـكِـنَّـمـا أَسْـعـى لِـمَـجْـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وقد يُدرِكُ الـمجدَ الـمُؤَثَّـلَ أَمْثالِي

«الآلوسي» (١/ ٣٣١).

(*) ذكر هذا ابن مالك في «التسهيل» (ص٨٦)، وعبارتُه: ونحو: «ما قام وقعد إلا زيدٌ» محمول على الحذف لا على التنازع خلافاً لبعضهم. اهـ وتبعه الفاكهي في «مجيب الندا» (ص٣٦٠)، والسيوطي في «الهمع» (٣/ ٩٨) وغيرهما، قال الصبان في باب الفاعل (٢/ ٦٣): قد يقال: يُضمر في أحدها مع الإتيان بـ «إلّا» أخرى، فلا يَرِد ما قاله، فتأمل. اهـ ثم أطال النقلَ عن الروداني في آخِر باب التنازع احتجاجاً للجواز وتوجيهاً له. انظر: (٢/ ١٥٨-١٥٩).


الأولى بالعمل في التنازع
عند البصريين
عند الكوفيين
الثاني
(وحينئذٍ)
الأول
(وحينئذٍ)
يُضمر في الأول المرفوع
لا يُضمر المنصوب والمخفوض
يُضمر في الثاني كل ما يحتاج إليه

[الكلام على المفعولات]

ص - بابٌ: المَفْعُولُ مَنْصُوبٌ.

ش - قد مَضى أن الفاعل مرفوعٌ أبداً، واعلَمِ الآنَ أن المفعول منصوبٌ[1] أبداً، والسببُ في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً[2]، والرفع ثقيلٌ[3]، والمفعول يكون واحداً فأكثرَ، والنصبُ خفيف[4]؛ فجعلُوا الثقيلَ للقَليل، والخفيفَ لِلكثير؛ قصداً للتَّعَادُلِ.

[المفاعيل خمسة]

ص - وَهُوَ خَمْسَةٌ.

ش - هذا هو الصحيحُ، وهي: المفعولُ به، كـ «ضربتُ زيداً»(١)، والمفعول

---

(١) الناصب للمفعول واحدٌ من أربعة أشياء:
الأول: الفعل، وهو إما أن يكون مذكوراً نحو قوله: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، وإما أن يكون محذوفاً، نحو قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، التقدير: قالوا: أنزل خيراً.
الثاني: الوصف، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بالِغٌ أَمْرَهُ﴾ [الطلاق: ٣] في قراءة من نَوَّنَ «بالِغ» ونصب «أمره».
الثالث: المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فالناس: منصوب لكونه مفعولاً به لدفع الذي هو مصدر.
الرابع: اسم الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، فعليكم: اسم فعل أمر معناه: الزمُوا، وأنفسَكم: مفعول به لعليكم.

---

(1) أبهم الناصبَ لِيَجريَ على كل الأقوال، والصحيحُ أنه الفعل وشِبهُه. «السجاعي» (ص٧٧)، و«الفيشي» (ص١٢٦). وانظر للاستزادة: «الآلوسي» (١/ ٣٣٢).

(2) مرادُه أن الفاعل الاصطلاحيَّ لا يتعدَّد، فلا يَردُ نحوُ: «جاء الزيدان»، وأما نحو: «ضَرب زيدٌ وعمرٌو» فالفاعل فيه واحد، والاسمُ الآخَرُ معطوف، وكذا نحو: «اختصم زيدٌ وعمرٌو»، الفاعلُ فيه المجموع؛ إذ هو المسنَد إليه، فلا تعدُّدَ إلا في أجزائه، لكنْ لَمَّا لم يقبل المجموع مِن حيث هو مجموعٌ الإعراب جُعل في أجزائه. انظر: «حاشية الآلوسي» (١/ ٣٣٢)، و«الصبان» (٢/ ٦١).

(3) أي: لأنه يحصل بالضمة التي هي أثقل الحركات، وبالواو التي هي أثقل الحروف. «الآلوسي» (١/ ٣٣٢).

(4) أي: لأن علامته فتحة، وهي أخفُّ الحركات. «السجاعي» (ص٧٧).

المطلَق، وهو المصدر[١]، كـ «ضربتُ ضرباً»، والمفعولُ فيه، وهو الظرف[١]، كـ «صُمتُ يومَ الخميس» و«جلستُ أمامَك»، والمفعولُ له، كـ «قمتُ إجلالاً لك»، والمفعولُ معه، كـ «سرتُ والنيلَ».

ونَقَصَ الزَّجَّاجُ منها المفعولَ معه، فجعله مفعولاً به، وقدَّر «سرتُ وجاوزتُ النيلَ».

ونقصَ الكوفيون منها المفعولَ له؛ فجعلُوه مِن باب المفعول المطلَق، مثل: «قعدتُ جُلوساً»[2].

وزاد السيرافيُّ[3] سادساً، وهو المفعولُ منه، نحو: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾ [الأعراف: ١٥٥]؛ لأن المعنى: مِن قومه[4].

وسَمَّى الجوهريُّ[5] المستثنى «مفعولاً دونَه».

---

(١) لما كان الظرف ينقسم إلى قسمَين: ظرف زمان وظرف مكان، مَثَّل له بمثالَين.

---

(1) كذا قال ابن مالك في ترجمة المفعول المطلق من «شرح الكافية» (٢/ ٦٥٣)، وهو من تفسير الشيء بما هو أعم منه مطلقاً، كتفسير الإنسان بأنه الحيوان؛ إذ المصدر يكون غيرَ مفعول مطلق نحو: يعجبني ذهابُك، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً، وغيرُ المصدر نائبٌ عنه كما سيأتي. انظر: «شرح الأشموني للألفية» (١/ ٢٠٨).

(2) ولذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدر عنه، فإذا قلتَ: «ضربت زيداً تأديباً» فكأنك قلتَ: أدبتُه تأديباً. «همع الهوامع» (٢/ ٩٩).

(3) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد، نحوي عالم بالأدب والفقه والقرآن والفرائض والكلام والحساب وغيرها، أصله من فارس، وسكن بغداد فتولى القضاء فيها، كان ديِّناً زاهداً عابداً خاشعاً، يُذكر عنه الاعتزال ولم يكن يظهر منه شيء، له: «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح المقصورة الدريدية» وغيرهما. توفي ببغداد سنة ٣٦٨ هـ. «الأعلام» (٢/ ١٩٥-١٩٦)، و«بغية الوعاة» (١/ ٥٠٧-٥٠٩).

(4) وقال الجمهور: هو منصوب بنزع الخافض.

(5) هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر الفارابي، لغوي من الأئمة، خطُّه يُذكر مع خط ابن مُقلة، قرأ على الفارسي والسيرافي وطوَّف في البلاد وشافه باللغة العرب العاربة، له: «الصحاح» في اللغة، وكتاب في العروض، ومقدمة في النحو، توفي سنة ٣٩٣ هـ محاولاً الطيران بعد أن عرض له شيء في عقله رحمه الله. «الأعلام» (١/ ٣١٣)، و«البغية» (١/ ٤٤٦-٤٤٨).

[باب المفعول به]

ص- المَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفاعِلِ، كـ «ضَرَبْتُ زَيْداً».

ش - هذا الحدُّ[1] لابن الحاجب[2] رحمه الله[3]، وقد استُشكل بقولِك[4]: «ما ضربتُ زيداً» و«لا تضربْ زيداً»، وأجاب[5] بأنَّ المرادَ بِالوقوع إنما هو تعلُّقه بما لا يُعقَلُ إلَّا به، ألا ترى أن «زيداً» في المثالَين مُتعلِّق بـ «ضربَ»، وأن «ضرب» يتوقَّف فهمُه عليه أو على ما قام مَقامَه من المتعلّقات؟

[المنادى مَفعول به]

ص - وَمِنْهُ[6] المُنَادَى.

ش - أي: ومِن المفعول به المنادَى؛ وذلك[7] لأن قولك: «يا عبدَ الله» أصلُه:

---

(1) أي: التعريف، أُخذ من الحدِّ الذي هو المنع؛ لأنه مانع من دخول غير المحدود فيه، ومانعٌ مِن خروج شيء من المحدود عنه. انظر: «ضوابط المعرفة» لحبنكة الميداني (ص٦٣)، و«الكليات» لأبي البقاء الكفوي (ص٣٩١-٣٩٢).

(2) هو أبو عمرو عثمان بن عمر جمال الدين ابن الحاجب، أصولي وفقيه مالكي، ومن كبار العلماء بالعربية، كردي الأصل، كان أبوه حاجباً فعُرف به، وكان من أذكياء العالم، رُزقت تصانيفه قبولاً تامًّا لحسنها وجزالتها، ومنها: «الكافية في النحو»، و«الشافية في التصريف»، و«الإيضاح في شرح المفصل»، و«منتهى السول والأمل» في الأصول. توفي سنة ٦٤٦ هـ بالإسكندرية. «الأعلام» (٤/ ٢١١)، و«بغية الوعاة» (٢/ ١٣٤-١٣٥).

(3) انظر: «الكافية» (ص١٨).

(4) أي: بنحو هذه العبارة، أي: مما الفعلُ فيه غير واقع على المفعول لنفيٍ كالمثال الأول، أو نهيٍ كالثاني. «الآلوسي» (١/ ٣٣٤).

(5) انظر مثلاً: «الإيضاح شرح المفصل» له (١/ ٢٤٤-٢٤٥).

(6) عبَّر بمثل هذا في «الشذور» ثم قال في «شرحه»: المنادى نوع من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصه، فلِهذا أفردتُه بالذكر. «شرح الشذور» (ص٢٤٣).

(7) هذا بيانٌ لِكون المنادى من المفعول به، فإنه مما قد يخفى.

أَدْعُو عبدَ الله؛ فحُذِفَ الفعلُ[1]، وأُنِيب «يا» عنه[2].

[متى يُنصب المنادى؟]

ص - وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافاً كـ «يَا عَبْدَ اللهِ»، أو شِبْهَهُ كـ «يَا حَسَناً وَجْهُهُ» و«يا طَالِعاً جَبَلاً» و«يا رَفِيقاً بالعِبَادِ»، أو نَكِرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الأعمى: «يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي».

ش - يعني أَنَّ المنادى إنما يُنْصَبُ لفظاً في ثلاثِ مسائل:

إحداها: أن يكون مُضافاً[(١)]، كقولِك: «يا عبدَ الله» و«يا رسولَ الله»، وقال الشاعرُ: [الطويل]

٨٢- أَلَا يَا عِبَادَ اللهِ قَلْبِي مُتَيَّمٌ ... بِأَحْسَنِ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ بَعْلَا[(٢)]

---

(١) سواء أكانت الإضافةُ مَحْضَةً نحو: «يا عبد الله»، أم كانت غيرَ محضة - وهي إضافةُ الوصف إلى مرفوعه - نحو: «يا حسن الوجه». واعلم أنه يجوز لك أن تناديَ كل اسم مضاف، إلا أن يكون المضاف مضافاً إلى ضمير المخاطَب، كأن تقول: «يا غلامَك» فهذا لا يجوز نداؤه.

(٢) ٨٢- هذا البيت من كلام الأخطل التغلبي النصراني، هكذا قالوا، ولم أجده في أصل ديوانه. ورواه الجاحظ في «الحيوان» (٣/ ٥٢٥) ونسبه لرجل خطب امرأة فآثرتْ عليه رجلاً آخَرَ دميمَ الوجه ذا مال.

اللغة: «بعلاً»: أي زوجاً، وهذا هو المعروف الثابت في رواية البيت، ووقع في بعض نسخ الشرح: «وأقبحِهم فِعلَا» وهو تصحيف من النساخ، وقد تكلف له بعضُ أرباب الحواشي بما لا تُقِرُّه اللغة ولا العقلُ السليم، كما وقع في نسخة من الشرح: «وأفخرِهِم فِعلَا» وهو تصحيحٌ للمعنى من غير استِناد إلى الرواية.

وبعد كتابة ذلك وجدتُ الميداني («مجمع الأمثال» ١/ ٢٧٣ بتحقيقنا) رواه على ما أثبتُّه، مع بيت لاحِق به يؤكد صحة ذلك، وهو قوله:

يدبُّ على أحشائها كل لَيْلَةٍ ... دَبِيبَ القرنبَى بَاتَ يعلو نَقاً سَهْلَا

وقد روى أبو العباس المبرد هذَين البيتين في «الكامل» (١/ ٢٨٢) على هذا الوجه الذي أثبتناه. =

---

(1) أي: لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادتِه فائدتَه. «الأشموني» (٢/ ٤٤٦).

(2) أي: بعد نقل أدعو إلى الإنشاء، فلا يَرد أن «أدعُو عبد الله» خبر، و«يا عبد الله» إنشاء. انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ١٩٧).

الثانية: أن يكونَ شبيهاً بالمضاف[1]، وهو «ما اتَّصل به شيءٌ مِن تمام مَعناه»، وهذا الذي به التمامُ إما أن يكونَ اسماً مرفوعاً بالمنادى، كقولك: «يا محموداً فعلُه» و«يا حَسَناً وجهُه» و«يا جَميلاً فِعلُه»، و«يا كثيراً بِرُّهُ»، أو منصوباً به، كقولك: «يا طالعاً جبلاً»، أو مَخفوضاً بخافض متعلِّق به كقولك: «يا رَفيقاً بِالعباد» و«يا خيراً من زيدٍ»، أو معطوفاً عليه قبلَ[2] النداء كقولك: «يا ثلاثةً وثلاثِينَ»[3] في رجل سمَّيتَه بِذلك (١).

= **الإعراب**: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه، «يا» حرف نداء، «عباد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وعباد مضاف و«الله» مضاف إليه، «قلبي» قلب: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «مُتَيَّم» خبر المبتدأ، «بأحسن» جار ومجرور متعلق بـ «متيم»، وأحسن مضاف و«مَن» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «صلى» فعل ماض، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «مَن»، والجملةُ من الفعل وفاعلِه لا محل لها صلة، «وأقبحهم» الواو حرف عطف، أقبح: معطوف على أحسن، وأقبح مضاف وضمير الغائبين مضافٌ إليه، «بعلًا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا عباد الله» حيث ورد المنادى منصوباً لفظاً؛ لِكونه مضافاً كما هو ظاهر.

(١) بقي عليه من الشبيه بالمضاف الاسمُ النكرة الذي نُعت بجملة أو شبه جملة، نحو قول الشاعر:

أَلَا يَـا نَـخْـلَـةً مِـنْ ذَاتِ عِـرْقٍ ... عَـلَـيْـكِ وَرَحْـمَـةُ اللهِ الـسَّـلَامُ

ومنه قولُهم في الدعاء: «يا عظيماً يُرجى لكل عظيم»، وقولهم: «يا حليماً لا يَعجل»، و«يا جواداً لا يَبخل»، وابن مالك رحمه الله يجعل هذا نوعاً مستقِلًا، ويُسمِّيه الملحَق بالشبيه بالمضاف؛ وجعل ابن الحاجب في «الإيضاح» الاسم الموصول من نوع الشبيه بالمضاف؛ لأنه شديدُ الحاجة في تمام معناه إلى الصلة، وقد وافقه الرضي على ذلك، ومِن نداء الاسم الموصول قولُ الشاعر:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وَأَنْـتِ بَـخِـيـلَـةٌ بِـالْـوُدِّ عَـنِّـي

وإنما اشترطوا في نعتِ النكرة أن يكون جملة أو شبهَ جملة لأجل اعتبارها من نوع الشبيه بالمضاف؛ لأنه لو كان النعت مفرداً لكان الأَولى اعتبار المنادى نكرةً مقصودة معرفة بالنداء، =

---

(1) وجهُ الشبه أن الأول عامل في الثاني، وأنه متخصص بما بعده ويَفتقر إليه كما أن المضاف كذلك بالنسبة لِلمضاف إليه. «الآلوسي» (١/ ٣٣٧).

(2) احترز به عن المعطوف حالَ النداء؛ فإنه منفصل عن المنادى، فلا أثرَ له، وأما قبل النداء فيكون الثاني مِن تمام الأول. انظر: «حاشية الآلوسي» (١/ ٣٣٨).

(3) بالنصب وجوباً لِلطول بلا خلاف؛ أما الأول فلأنه شبيهٌ بالمضاف، وأما الثاني فبِالعطف على ثلاثة. السابق، و«حاشية الصبان» (٣/ ٢٠٧).

الثالثة: أن يكونَ نكرةً غيرَ مقصودة[1]، كقولِ الأعمى: «يا رجلاً خُذْ بِيَدي»، وقولِ الشاعر: [الطويل]

٨٣- فَيَا راكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغاً ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا[2]

= ويجعل الوصف المفرد نعتاً له، ويعرف نحو: «يا رجل الظريف»، وهذا لا يصح اعتباره في النعت بالجملة وشبهها؛ لأن الجمل بعد المعارف - ومنها المنادى النكرة المقصودة - لا تكون نعتاً، بل تكون حالاً.

(١) سواء أكانت هذه النكرة غَيرُ المقصودة جَامدةً كمثال الشارح، أم كانت مُشْتَقَّة كقول الغَريق: «يا واقفاً أنقذني»؛ فَإن اتصل بهذا المشتق شيءٌ صار شبيهاً بالمضاف نحو قولك: «يا واقفاً بالشط أنقذني».

(٢) ٨٣- هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من كلمة يقولها وقد أسرتْه التيم في يوم الكلاب الثاني، وهي من شعر «المُفَضَّليَّات»، من المُفَضَّليَّة (رقم ٣٠)، وقد أنشد البيتَ المؤلف في «[شرح] شذور الذهب» (رقم ٥١)، وأنشد صدرَه في «أوضحه» (رقم ٤٣٤)، وأنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٢)، والأشموني في باب النداء (قم ٨٧٢).

اللغة: «عرضت» أتيتَ العَروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما، وقيل: هي جبالُ نجد، «نداماي» النَّدامى: جمع نَدمان، وهو النَّدِيم، وقيل: هو الجليس والمصاحِب، «نجران» مدينة بالحجاز من شق اليمن، ويُروى: «أيَا راكباً»(*).

الإعراب: «أيا» أو «يا» حرف نداء، «راكباً» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، «إما» كلمة مركبة مِنْ «إنْ» و«ما»، فـ«إنْ» شَرطية، و«ما» زائدة، «عرضت» عرض: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطَب فاعله، «فبلغن» الفاء واقعة في جواب الشرط، بَلِّغْ: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، ونون التوكيد حرفٌ لا محل له من الإعراب، «نداماي» ندامى: مفعول أول لـ «بلغ»، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، «من» حرف جر، «نجران» مجرور بـ«من»، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث(**)، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال مِن «نداماي»، «أنْ» مُخفَّفة من الثقيلة، =

(*) كتب المحقق في معنى البيت: زاد بهذا الشاعر الشوقُ إلى أهله ومنازلهم، وبرَّح به الوجدُ بهم: فنادى مَن يكون طريقُه عليهم، وسأله أن يُبلِّغَهم رسالته إليهم، وهي أنه يئس من الحياة، وأصبح يعتقد أنهم لا يتلاقَونَ أبداً. «عدة السالك» (١٩/٤).

(**) الأولى: لأنه لا ينصرف لِلعَلَمية والزيادة؛ لأنه كما قال المصنف في مِثلِه: لا نَعلَمُ هل لحظوا فيه البُقعةَ أو المكان. انظر: «شرح الشذور» (ص٤٥٧).

[المنادى المبني]

ص- وَالمُفْرَدُ المَعْرِفَةُ يُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ كـ «يَا زَيْدُ» وَ«يَا زَيْدَانِ» و«يَا زَيْدُونَ»، و«يا رَجُلُ» لِمُعَيَّنٍ.

ش - يَستحقُّ المنادَى البناءَ بِأمرَين: إفرادِه، وتعريفِه، ونَعني بإفراده أن لا يكونَ مضافاً ولا شبيهاً به، ونَعني بِتعريفِه أن يكون مُراداً به معيَّنٌ؛ سواءٌ كان معرفةً قبل النداء كـ «زيد وعمرو»، أو معرفةً بعد النداء - بسببِ الإقبالِ عليه - كـ «رجل وإنسان» تُريد بهما مُعيَّناً؛ فإذا وُجِدَ في الاسم هذانِ الأمرانِ استحقَّ أن يُبنى[1] على ما يُرفع به لو كان مُعرَباً؛ تقول: «يا زيدُ» بالضم، و«يا زيدانِ» بالألف، و«يا زيدونَ» بالواو، قال[2] الله تعالى: ﴿يَـٰنُوحُ قَدْ جَـٰدَلْتَنَا﴾ [هود: ٣٢]، ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠].

[لغاتُ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

ص - فَصْلٌ: وَتَقُولُ: «يا غُلامِ» بِالثّلاثِ، وَبِاليَاءِ فَتْحاً وَإِسْكَاناً، وَبِالأَلِفِ.

ش - إذا كان المنادى مضافاً إلى ياءِ المتكلِّم كـ «غُلامِي» جازَ فيه سِتُّ لُغاتٍ[3](١):

= واسمها ضمير شأن محذوف، والتقدير: أنَّه، أي: الحال والشأن، «لا» نافية للجنس تعمل عمل «إنَّ»، «تلاقِيَا» اسم «لا»، مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر «لا» محذوف وتقديره: لا تلاقيَ لنا، والجملة من «لا» واسمِها وخبرها في محل رفع خبر «أن» المخففة، و«أنْ» المخففة وما دخلتْ عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول ثانٍ لـ «بلغ».

الشاهد فيه: قوله: «أيا راكباً» حيث جاء بالمنادى منصوباً لفظاً، لكونه نكرة غير مقصودة، فأنتَ خبير بأنه لا يُريد راكباً بِعينه، وفي هذا رد على مَنْ أنكر(*) وجودَ هذا النوع من المنادى.

(١) هذه اللغات السِّتُّ - وإن كانت كل واحدة منها جائزة - تتفاوت في الفصاحة بسببِ كثرة الاستعمال وقِلته، فأفصحُها حذف الياء اكتفاءً بالكسرة التي قبلها، ويَلي هذه بقاء الياء ساكنةً أو =

---

(1) قالوا: لِشبهه بكاف الضمير في نحو: أدعوك: خِطاباً وإفراداً وتعريفاً. انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ٧٢)، و«الآلوسي» (١/ ٣٤٠).

(2) في الأصل: «وقال» بالواو، والصواب ما في أغلب النسخ المخطوطة وغيرها مِن إسقاطها؛ إذ لا وجهَ لها.

(3) إنما أوصلُوها إلى هذا العدد لِكثرة إضافة المنادى للياء، والكثرةُ تَستتبع التخفيف.

(*) هو المازني، ادَّعى أن نداء غيرِ المعيَّن لا يُمكن.

إحداها: «يا غُلامِي»، بإثبات الياء الساكنة، كقوله تعالى[1]: ﴿يا عِبادِي لا خَوْفٌ عَليكُم﴾ [الزخرف: ٦٨].

الثانية: «يا غلامِ»، بحذف الياء الساكنة وإبقاءِ الكسرة دليلاً عليها، قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

الثالثة: ضمُّ الحرف الذي كانَ مكسوراً لأجلِ الياء، وهي لغةٌ ضَعيفة، حَكَوْا من كلامِهم: «يا أُمُّ[2] لا تَفعلِي» بالضم[3]، وقُرِئَ: ﴿قال ربُّ احكُم بالحق﴾ [الأنبياء: ١١٢] بالضَّم[4].

= مفتوحة، ويَلي هذين قلبُ الياء ألفاً بعد قلبِ الكسرة فتحةً، ويَلي ذلك حذفُ الألف اكتفاءً بالفتحة التي صارت قبلها، وآخِرها ضم آخِرِ الاسم اكتفاء بِنيَّةِ الإضافة.

هذا، وليس كل مضاف لياء المتكلم تجوز فيه هذه اللغاتُ الست، بل جوازها كلها مخصوص بما كانت الإضافة فيه للتخصيص؛ أما إذا كانت الإضافة للتخفيف - كأن يكون المضاف وصفاً - فإنه لا يَجوز فيه حينئذٍ إلا لغتان: إثبات الياء ساكنةً، أو مفتوحةً، نحو قولك: «يا ضاربي، ويا مكرمي».

---

(1) أي: على قراءة بعض السبعة كأبي عمرو ونافع. ووقعت الآية في طبعة حديثة بخط المصحف على رواية حفص عن عاصم: ﴿يَٰعِبَادِ﴾ بإسقاط الياء، وهي منافيةٌ لِما أراده المصنف من التمثيل.

فإنْ قلتَ: لِم لَم يُقيِّد المصنف القراءةَ بكونها على غير رواية حفص الأكثرِ انتشاراً؟ قلتُ: رواية حفص حديثةُ الشُّهرة، وانتشارُها في كثير من أقطار العالم الإسلامي سببُه في المقام الأول الدولة العثمانية، وفي المقام الثاني اختراع الطباعة، وأما القراءة التي كانت منتشرةً في زمن المصنف فهي قراءة أبي عمرو بن العلاء، قال شيخ القُراء ابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ هـ في كتابه «غاية النهاية» (١/ ٢٩٢): القراءة التي عليها الناسُ اليومَ بالشام والحجاز واليمن ومصر هي قراءة أبي عمرو، فلا تكاد تجد أحداً يلقن القرآن إلا على حرفه خاصة في الفرش، وقد يخطئون في الأصول، ولقد كانت الشام تقرأ بحرف ابن عامر إلى حدود الخمس مئة، فتركوا ذلك . . . إلخ كلامه.

قلتُ: فيجب التنبُّه إلى هذه المسألة، ولا سيَّما عند التعرض لِكتب التفسير التي أُلِّفت مُوافِقةً لقراءة أبي عمرو المذكورة، كـ «الكشاف» و«الجلالَين» وتفسير الواحدي، وإلَّا شُوِّهتْ كما هو غالبُ العادة، والله الموفِّق.

(2) إنما يُفعل ذلك فيما يَكثر أن لا يُنادى إلا مضافاً حملاً للقليل على الكثير، قال الشلوبين: وهذا إذا لم يُلبس. اهـ ومِن ثَمَّ لا يُقال: إن «أمّ» هنا نكرةٌ مقصودة.

(3) وهو منصوب لإضافته تقديراً، لكنْ مَنع ظهورَ نصبه ضمةُ مشاكلة المفرد. انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٢٣١)، و«الآلوسي» (١/ ٣٤١).

(4) قرأ بالضم أبو جعفر من العشرة، وقرأ الباقون بالكسر. «معجم القراءات» (٦/ ٦٩).

الرابعة: «يا غُلامِيَ»، بفتحِ الياء، قال الله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣].

الخامسة: «يا غُلامَا»، بِقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحةً، فتَنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[1] [يوسف: ٨٤].

السادسة: «يا غلامَ»، بحذف الألف، وإبقاءِ الفتحة دليلاً عليها، كقولِ الشاعر:

[الوافر]

٨٤- وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ انِّي[1][2]

---

(١) والألف التي في «يا حسرتا» وفي «يا أسفا» هي - بغير شك مِنَّا - اسم؛ لأنها عبارةٌ عن ياء المتكلم انقلبتْ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها بعد قلب الكسرة فتحة، وعلى ذلك تقول: حسرة مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضافٌ إليه مبني على السكون في محل جر، فافهمْ هذا.
والفتحة التي قبل الألف في «حسرتا» وفي «أسفا» ليست فتحة إعراب، ونظيرها الكسرة التي قبل ياء «غلامِي» كلتاهما حركةُ المناسبة: الفتحة لِمناسبة الألف، والكسرة لمناسبة الياء، وعلى ذلك تقول: حسرة منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها حركة المناسبة، ونظير الآيتين الكريمتين في قلبِ ياء المتكلم ألفاً قولُ امرئ القيس:

وَيَومَ عَقَرتُ لِلعَذَارَى مَطِيَّتِي ... فَيَا عَجَبًا مِن كُورِهَا المُتَحَمَّلِ
ويا عَجَبًا من حلِّها بعد رحلها ... ويا عجبًا للجازرِ المتبذِّلِ

(٢) ٨٤- لم أجد أحداً ممن استشهد بهذا البيت نسبَه إلى قائلٍ معين، وممن أنشده المؤلفُ في «أوضحه» (رقم ٤٤٤) لِمثل ما ذكَره ههنا أيضاً، والأشموني في باب المضاف لِياء المتكلم وفي باب النداء (رقم ٦٧٧).
اللغة: «بلهف» أراد: بأن أقول: يا لهفا، «بليت» أراد: بأن أقول: يا ليتني.
الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع، «براجع» الباء حرف جر زائد، راجع: خبر «ليس»، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو فاعله، «ما» اسم موصول: مفعول به لـ «راجع»، مبني على السكون في محل نصب، «فات» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى =

---

(1) الهمزة فيه محذوفة لِنقل حركتِها إلى الواو قبلها.

أي بقولي: يا لهفَ.

وقولي: «وتقولُ: يا غلام، بالثلاث» أي: بضم الميم وفتحها وكسرها، وقد بيَّنتُ توجيهَ ذلك[1].

[حكم «الأب والأم» مُضافَين إلى ياء المتكلّم]

ص- وَيَا أَبَتِ، وَيَا أُمَّتِ، وَيَا ابْنَ أُمَّ، وَيَا ابْنَ عَمَّ: بِفَتْحٍ، وَكَسْرٍ، وَإِلْحَاقُ الألِفِ أوِ اليَاءِ لِلأَوَّلَيْنِ قَبِيحٌ، وَلِلْأَخِيرَيْنِ ضَعِيفٌ.

= «ما»، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة، «منّي» جار ومجرور متعلق بـ «فاتَ»، «بلهف» الباء حرف جر، والمجرور به محذوف، ولهف: منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف والتقدير: بقولي: يا لهفا، وسيأتي مزيد بيان لهذا الكلام، «ولا» الواو للعطف، ولا: زائدة لتأكيد النفي، «بليت» الباء حرف جر لمجرور محذوف على المنهج السابق، وليت: منادى مضاف لياء المتكلم(*) بحرف نداء محذوف، أي: بقولي: يا ليتني، «ولا» الواو للعطف، لا: زائدة لتأكيد النفي، «لو» حرف امتناع لامتناع، «أني» أنَّ: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسم «أنَّ»، وخبرها محذوف، و«أنَّ» مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، وهذا الفعل هو شرط «لو»، وجوابها محذوف، وتقدير هذه المحذوفات كلها: لو ثبت كوني فعلتُ كذا وكذا لم أقعْ فِيما أنا فيه، مثلاً(**).

الشاهد فيه: قوله: «بلهف» وقوله: «بليت»(***)؛ فإن كُلًّا مِنْ «لهف» و«ليت» منادًى بحرف نداء محذوف، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم، ثم قُلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قُلبت الكسرة التي قبلها فتحة، ثم حُذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، واكتُفي بالفتحة التي قبلها، وهذا مما أجازه الأخفش مستدلًّا بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز.

(1) فيه أنه لم يُبيِّنْ توجيهَ الضم، وقد يقال: بيَّن وجهَه بالسماع كما تقدم. «الفيشي» (ص١٢٩)، و«السجاعي» (ص٧٩).

(*) نقل مثلَ هذا التخريج العلّامة البغدادي في «شرح شواهد شرح الشافية للرضي» (٢٠٨/٤) عن أبي علي الفارسي في «المسائل العسكرية»، ولم أره لغيره، بل كلٌّ نصَّ - كالمصنف هنا - على أن الشاهد إنما هو في قولِه: بلهفَ، وأما «بليت» فالتقدير فيه مثلاً: بقولي: ليت كذا، أو يا ليت كذا، والظاهر أنه لا إضافةَ فيه أصلاً حتى يكون مما نحن فيه، ويؤيِّده أن ليتي دون نونِ الوقاية نادر.

(**) وجملة «لو أني» في محل نصب مَقول قول واقع مجروراً عطفاً على «قولي» الأول. والتقدير: ولستُ براجعٍ ما فاتَ مِني بقولي: يا لهف . . . ولا قَولي: لو أني.

(***) انظر التعليق الذي قبل السابق.

ش - إذا كان المنادَى المضافُ إلى الياء أباً أو أُمًّا، جاز فيه عشرُ لُغاتٍ: الستُّ المذكورة، ولغاتٌ أربع أُخَرُ:

إحداها: إبدالُ الياء تاءً مكسورة، وبها قرأ السبعةُ ما عدا ابنَ عامر في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾[1] [مريم: ٤٢ - ٤٥].

الثانية: إبدالها تاءً مفتوحةً، وبها قرأ ابنُ عامِر.

الثالثة: «يا أبتَا»، بالتاء والألف، وبها قُرِئَ شاذًّا[2] [١].

الرابعة: «يا أبَتِي»، بالتاء والياء[٢].

---

(١) وقد ورد على ذلك قولُ الراجز:

تَـقُـولُ بِـنْـتِـي: قَـدْ أَنَـى أَنَـاكَـا ... يَـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أو عَـسَـاكَـا

وقولُ الآخر(*):

يـا أَبَـتَـا أَرَّقَـنِـي الـقِـذَّانُ ... فـالـنـومُ لَا تَـطْـعَـمُـهُ الـعـيـنـانُ

وقول الأعشى ميمون:

ويـا أَبَـتَـا لا تَـزَلْ عِـنْـدَنَـا ... فَـإِنَّـا نَـخَـافُ بِـأَنْ تُـخْـتَـرَمْ

وقول الآخر:

يـا أَمَّـتَـا أَبْـصَـرَنـي رَاكِـبٌ ... يَـسِـيـرُ فـي مُـخْـتَـفـرٍ لَاحِـبِ

(٢) وقد ورد على ذلك قولُ الشاعر:

أَيَـا أَبَـتِـي لا زِلْـتَ فِـيـنَـا فـإِنَّـمـا ... لَنَا أملٌ في العَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا

وقد استعمله من المحدثين كُشَاجِمُ في قوله:

يَـا أبـتـي أيّ أَسَـى ... لَـم تُـبْـقِ لابْـنِ ثَـكِـلَـكْ؟

يـا أبـتـي كـلُّ أبٍ ... يُـوْرَدُ يَـوْمـاً مَـنْـهَـلَـكْ

وجمهور البصريين يخصُّون ذلك بالشعر، ولا يُجيزونه في سَعة الكلام، وأجاز كثير من الكوفيين أن تجمع بين التاء والياء أو الألف في سعة الكلام، وظاهرُ كلام المحقق الرضي موافقتُهم.

---

(1) وهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل التاء، منع من ظهورها اشتغالُ المحل بالفتحة لأجل التاء؛ لاستدعائها فتحَ ما قبلها. «الآلوسي» (١/ ٣٤٢-٣٤٣)، و«الصبان» (٣/ ٢٣٤).

(2) قُرِئَ بها كذلك في سورة يوسف في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ. . .﴾ الآية. انظر: «معجم القراءات» (٤/ ١٧٣).

(*) هو على ما قالوا: رؤبة بن العجاج بن شدقم الباهلي، وهو غيرُ رُؤبةَ بنِ العَجاج المشهور وصاحبِ البيت السابق، فلا اعتراضَ على المحقق. انظر: «خزانة الأدب» (ص ١/ ٩٢).

وهاتان اللغتان قبيحتانِ[1]، والأخيرة أقبحُ مِن التي قبلها[2]، وينبغي أنْ لَا تجوزَ إلا في ضرورة الشعر[3].

[حكم المنادى المضاف إلى مضاف إلى الياء]

وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى الياء - مثل: «يا غلامَ غلامِي» - لم يجز فيه إلَّا إثباتُ الياء مفتوحةً أو ساكنةً، إلا إن كان ابن أمّ، أو ابن عمّ[4]؛ فيَجوز فيهما أربعُ لغاتٍ: فتحُ الميم، وكسرُها[5]، وقد قرأتِ السبعةُ بهما في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾[6] [طه: ٩٤].

والثالثة: إثباتُ الياء، كقول الشاعر: [الخفيف]

٨٥- يَـا ابْـنَ أُمِّـي وَيَـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي ... أَنْـتَ خَـلَّـفْـتَـنِـي لِـدَهْـرٍ شَـدِيـدِ[1]

---

(١) ٨٥- هذا البيت من كلام أبي زُبيد الطائي، واسمه حرملةُ بن المنذر، وهو مِن كلمة يَرثي فيها أخاه، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٤١)، والأشموني في المنادى المضاف لياء المتكلم (رقم ٨٨٨)، وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨).

اللغة: «شُقَيِّق» بضم الشين وفتح القاف وتشديد الياء - مُصَغَّر شَقِيق بفتح الشين، «خَلَّفتني» تركتني خلفك، وفي رواية سيبويه: «أنت خلَّيْتَني» أي: تركتَني.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «ابن» منادى، منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف وأم من «أمي» مضاف إليه، وأم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «ويا» الواو عاطفة، يا: حرف نداء «شقيق» =

---

(1) أي: لِما فيهما من الجمع بين العِوض والمعوَّض منه. «الفيشي» (ص١٢٩).

(2) أي: لأن صورة المعوَّض منه باقية في الأخيرة، وأمَّا في التي قبلها فقد غُيِّرت إلى الألف، وبعضُ الشر أهونُ مِن بعض. «الآلوسي» (١/ ٣٤٣).

(3) ومع ذلك قال المرادي: أجاز كثير من الكوفيين الجمعَ بينهما (أي: التاء والياء) في الكلام، ونظيرُه قراءةُ أبي جعفر: «يا حسرتاي»، فجمَع بين العِوض والمعوّض. اهـ «توضيح المقاصد» (٣/ ١٠٩٢). وانظر: «معجم القراءات» (٨/ ١٧٥).

(4) أي: أو «ابنة أم» أو «ابنة عم».

(5) أما الوجه الثاني فعلى الإضافة، وأما الأول فعليها، إلا أنه قُلبت الياء ألفاً ثم حُذفت، وبقيتِ الفتحة دليلاً عليها؛ أو على التركيب المزجي. انظر: «الآلوسي» (١/ ٣٤٤).

(6) قرأ بالفتح فيهما نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو وحفصٌ عن عاصم، وقرأ بالكسر الباقون. انظر: «معجم القراءات» (٣/ ١٦٧-١٦٨) و(٥/ ٤٨٤).

والرابعة: قلبُ الياء ألفاً كقوله: [الرجز]

٨٦- يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي [(١)]

وهاتان اللُّغتانِ قَليلتانِ في الاستِعمال.

= منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وشقيق مضاف ونفس من «نفسي» مضاف إليه، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «أنت» ضمير منفصِل مبتدأ، «خَلَّفتني» خَلَّف: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطَب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من «خلَّف» وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ، «الدهر» جار ومجرور متعلق بـ «خلَّف»، «شديد» نعت لـ «دهر»، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا ابن أمي»، حيث أثبتَ ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ «أم»، وثبوتُ الياء في هذه الحالة قليلٌ.

(١) ٨٦- هذا البيت من جُملة أبيات لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٤٢)، والأشموني في باب النداء (رقم ٨٨٩)، وسيبويه (ج ١ ص ٣١٨)، والقزويني في «الإيضاح» (رقم ٢٢)، وقد روى جزءاً من القطعة صاحبُ «معاهد التنصيص» (ص٣٦ بولاق)، ونحن نذكُر لك بعضَ هذه القطعة، قال:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي ... عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الأَصْلَعِ ... مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ

جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي ... أَفْنَاه قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ: اطْلُعِي

حَتَّى إِذَا وَارَاكِ أُفْقٌ فَارْجِعِي

اللغة: «لا تلومي» لا تعتبي، «واهجعي» أصله من الهُجُوع، وهو الرقاد بالليل، والمراد: اطمئِني.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «ابنة» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابنة مضاف، وعم من «عمَّا» مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، «لا» ناهية، «تلومي» فعل مضارع مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع، «واهجعي» الواو حرف عطف، واهجعي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: «يا ابنة عمَّا» حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، وهذه لغةٌ قليلة.

وظاهرُ كلام المصنف أن هذه اللغات الأربع خاصَّةٌ بلفظ «ابنة»، وأنها لا تجري في لفظ «بنت أم» ولفظ «بنت عم»، لكن صَرَّحُوا بأنها تجري فيها كما تجري في «ابنة».

[أحكام تابع المنادى]

ص- فَصْلٌ: وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ، أَوْ أُضِيفَ مَقْرُوناً بـ «أَلْ»، مِنْ[1] نَعْتِ المَبْنِيِّ وَتَأْكِيدِهِ وَبَيَانِهِ وَنَسَقِهِ المَقْرُونِ بـ «أَلْ»، على لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّداً عَلَى مَحَلِّهِ؛ وَنَعْتُ «أَيٍّ» عَلَى لَفْظِهِ، وَالبَدَلُ[2] وَالنَّسَقُ المُجَرَّدُ كَالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ مُطْلَقاً.

ش- هذا الفصلُ مَعقودٌ لأحكامِ تابعِ المنادى.

والحاصلُ: أن المنادى إذا كان مبنيًّا، وكان تابعُه نعتاً، أو تأكيداً[3]، أو بياناً، أو نسَقاً بالألف واللام - وكان مع ذلك مفرداً، أو مُضافاً وفيه الألفُ واللام - جازَ فيه الرفع[4] على لفظِ المنادى[5]، والنصبُ على محلِّه، تقولُ في النعت: «يا زيدُ الظريفُ» بالرفع، و«الظريفَ» بالنصب، وفي التأكيد: «يا تميمُ أجمعونَ»، و«أجمعينَ»، وفي البيان: «يا سعيدُ كُرْزٌ»، و«كُرْزاً»، وفي النَّسَقِ: «يا زيدُ والضَّحَّاكُ»، و«والضَّحَّاكَ».

قال الشاعر: [الرجز]

٨٧- يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ(١)

---

(١) ٨٧- هذا البيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج، من كلمةٍ له يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان بن الحكم، وقد استشهد به جماعةٌ من المؤلفين منهم الشارح في كتابه «مغني اللبيب» (رقم ١٥).

الإعراب: «يا» حرف نداء، «حَكَمُ» منادى، مبني على الضم في محل نصب، «الوارث» نعت لـ «حكم»، إما مرفوع تبعاً للفظ المنادى، أو منصوب تبعاً لِمحله، ويُروى بالوجهين جميعاً، وفيه=

---

(1) «مِن» هذه بيانٌ لـ «ما أُفرد أو أُضيف»، وحينئذٍ تنتج ثماني صُوَر حاصلة من ضرب أقسام البيان الأربعة في قِسمَي المبيَّن، لكن بعضها غير متصوَّر، كالتأكيد المعنوي لا يكون مضافاً مقروناً بـ «أل»، ومِن ثم اعترض بعضهم كالفاكهي والشيخ يس على هذه العبارة. انظر: «مجيب الندا» (ص٣٧٢-٣٧٣)، و«حاشية السجاعي» (ص٧٩-٨٠)، و«حاشية يس» (٢/ ١١١)، و«الآلوسي» (١/ ٣٤٤-٣٤٥).

(2) في الطبعات السابقة: «والبدل المجرد»، وبعدها: [والنسق المجرد] بين معقوفين، والصوابُ ما أثبتُّه.

(3) أي: معنويًّا، ولم يُقيده بذلك لكون حكمِ التوكيد اللفظي حكمَ مؤكَّده، فلا يشمله الكلام هنا وهو ظاهر.
انظر: «حاشية يس على الفاكهي» (٢/ ١١١)، و«الآلوسي» (١/ ٣٤٦).

(4) أي: وهو الأرجح كما يُشعر به تقديمه. «الفيشي» (ص١٣٠).

(5) أي: إتباعاً للفظ المنادى؛ لأنه يُشبِه المرفوع من حيث عروضُ الحركة. «الأشموني» (٢/ ٤٥٠).

رُوِيَ برفع «الوارث» ونَصبِه، وقال الآخر: [الوافر]

٨٨- فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابْنُ أرْوَى ... بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الجَوَادَا (١)

= ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل، «عن» حرف جر «عبد» مجرور بـ «عن»، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بـ «الوارث»، وعبد مضاف و«الملك» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسُكن آخره لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «يا حكم الوارث» فإن «حكم» منادى مبني على الضم، و«الوارث» نعت مقترن بـ «أل»، وقد رُوي برفع الوارث ونصبه، على ما بيَّنَّاه في الإعراب، فدلَّ مجموعُ الروايتين على أن النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترناً بأل، وكان المنادى مبنيًّا، جاز في النعت الوجهان.

(١) ٨٨- هذا البيتُ من كلمة لجرير بن عطية يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٣٥)، وفي «مغني اللبيب» (رقم ١٦).

اللغة والرواية: «كعب بن مامة» هو رجل من إياد يُضرب به المثل في الكرم والإيثار على النفس، «ابن أروى» أراد به عثمان بن عفان(*) رضي الله عنه، وكان مضربَ المثل في الكرم، ويُروى في مكانه: «وابن سعدى»، وهو أوس بن حارثة الطائي أحد المشهورين بالجود والكرم.

الإعراب: «ما» نافية حجازية تعمل عمل «ليس»، «كعب» اسم «ما»، «ابن» نعت لـ «كعب»، وابن مضاف و«مامة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لِلعَلمية والتأنيث، «وابن» الواو عاطفة، ابن: معطوف على اسم «ما»، وابن مضاف و«أروى» مضاف إليه، «بأجود» الباء حرف جر زائد، أجود: خبر «ما» الحجازية، «منك» جار ومجرور متعلق بـ «أجود»، «يا» حرف نداء، «عمر» يُروى بالضم والنصب؛ فأما الضم فهو المشهور، وهو منادى مبني على الضم في محل نصب، «الجوادًا» نعت لـ «عمر» باعتبار محله، ونعتُ المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: «الجواد» فإنه نعت لعمر، وعمر منادى مبني على الضم على ما عرفتَ في الإعراب، وقد ورد في البيت بنصب الجواد بدليل قوافي القصيدة كلها؛ فدل ذلك على أن نعت المنادى المبني إذا كان مقترناً بـ «أل» جاز فيه النصب مراعاةً لمحل المنادى.

(*) لم أر هذا لِغيره رحمه الله، ولا أظنه صحيحاً؛ إذ يبعُد أن يفاضل جريرٌ بين عمر بن عبد العزيز وبين ثالث الخلفاء فيختار عمر، فالظاهر أنه رجل آخر لعله اشتهر بالكرم، على أن رواية ابن الشجري في «الأمالي» (٢/ ٤٠) والمبرد في «الكامل» (١/ ٣٠١) و(٢/ ٨٣٣) وغيرهما بلهَ «ديوان جرير» (ص١٠٧): «وابن سُعدى»، وهو أوس بن حارثة كما سيذكره المحقق، وسُعدى: أمُّه.

والقوافي[1] منصوبة[2]، وقال آخر: [الوافر]

٨٩- أَلَا يَا زَيْدُ والضَّحَّاكُ سِيرَا فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ[١]

وقال الله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[3] [سبأ: ١٠]، وقُرئ شاذًّا[4]: «والطيرُ»، وهذه أمثلةُ المفرد، وكذلك المضافُ الذي فيه «أل»، تقول: «يا زيدُ الحسنُ الوجهِ، والحسنَ الوجهِ»، وقال الشاعر: [الرجز]

---

(١) ٨٩- لم أقفْ لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «خَمَرَ الطريق» - بفتح الخاء والميم جميعاً - هو الساتر الملتفّ بالأشجار، وإضافته على هذا من إضافة الصفة للموصوف، أي: جاوزتما الطريقَ الذي يستركما بكثرة أشجاره.

المعنى: يأمر صديقين له بأن يُغِذَّا السير ويَجِدَّا فيه؛ لأنهما قد صارَا في طريق لا ساتر فيه يتواريان وراءه ممن يتعقبهما، وصارَا بحيث يراهما فيه مَن يطلبهما.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه، «يا» حرف نداء، «زيد» منادى مبني على الضم في محل نصب، «والضحاك» الواو حرف عطف، والضحاك: معطوف على «زيد» يجوز فيه الرفع إتباعاً له على اللفظ، ويجوز فيه أيضاً النصب إتباعاً له على المحل، «سِيرا» فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعله، «فقد» الفاء حرف دال على التعليل، قد: حرف تحقيق، «جاوزتما» جاوز: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعلُه، والميم حرف عماد، والألف حرف دال على تثنية المخاطب، «خَمَرَ» مفعول به لـ «جاوز»، و«خَمَرَ» مضاف وَ«الطريق» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا زيد والضحاك»؛ فإنَّ قوله: «زيد» منادى مفرَد مبني على الضم في محل نصب، وقوله: «الضحاك» اسم مقترن بأل غير مضاف، وهو معطوف على المنادى المبني عطف نَسَقٍ بالواو، وقد رُوي في البيت بنصبه ورفعه؛ فدل ذلك على أن المنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه وجهان.

---

(1) أراد بها هنا الكلمات الأخيرة من الأبيات، لا ما اختاره المحققون من أهل العروض. انظر: «السجاعي» (ص٨٠).

(2) ومنها قولُه:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزادُ زادُ أَبِيكَ زادَا

وهو من الشواهد المشهورة المتداوَلة في باب التميز من كُتب النحو. وانظر: «ديوان جرير» (ص١٠٧).

(3) بالنصب في قراءة السبعة عطفاً على محل «جبال». وقيل: هو مفعول لمحذوف أي: وسخَّرنا له الطيرَ.

(4) انظر: «معجم القراءات» (٧/ ٣٤٠).

٩٠- يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ العَنْسِ(١)

يُروى برفع «الضامر» ونصبِه.

فإنْ كان التابعُ من هذه الأشياء مضافاً، وليس فيه الألفُ واللام؛ تعيَّن نصبُه على المحل، كقولك: «يا زيدُ صاحبَ عمرٍو» و«يا زيدُ أبا عبدِ الله» و«يا تميمُ كلَّكم» أو

---

(١) ٩٠- هذا الشاهد من كلام ابن لوذان - بفتح اللام وسكون الواو بعدها ذال معجمة - السدوسي، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٠٦)، وبعده قوله:

والـرَّحْـلِ ذِي الأَنْـسَـاعِ والـحِـلْـسِ

وقد نسب في صلب «الكتاب» وفي شرح شواهده للأعلم إلى ابن لوذان السدوسي، كما قلنا، وقد ذكر أبو الفرج في «الأغاني» (١٥/ ١٢ بولاق) أن هذا البيت من كلام خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد، وذكر معه ثانياً، وأشار إلى أنَّ لهما ثالثاً.

اللغة: «الضامر العَنس» العَنْسُ(*): أصله الناقة الشديدة، وضمورها: دقة وسطها، وأراد هنا تَغيرها من كثرة الأسفار، «الرَّحْلُ» ما يوضع على الناقة أو البعير لِيُركب عليه، «الأنساع» جمع نِسْع - بكسر النون وسكون السين - وهو سير يربط به الرَّحْل، «الحِلْسُ» - بكسر الحاء وسكون اللام - كِسَاء يوضع على ظهر البعير تحت البرذعة(**).

الإعراب: «يا» حرف نداء، «صاح» منادى مُرَخَّم، وأصله: صَاحِب، مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب، «يا» حرف نداء، «ذا» اسم إشارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب، «الضامر» نعت لـ «ذا» المنادى، إما مرفوع تبعاً لِلفظه المقدر، أو منصوب تبعاً لِمحله، والضامر مضاف و«العنس» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «يا ذا الضامر العنس»؛ فإن «ذا» منادى مبني، و«الضامر العنس» نعت مقترن بأل ومضاف، وقد رُوي برفع هذا النعت ونصبِه؛ فدلَّ مجموع الروايتَين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان. ونظيرُه قول عَبِيد بنِ الأَبْرَصِ:

يَـا ذَا الـمُـخَـوِّفُـنَا بِـمَـقْـتَـلِ شَـيْـخِـهِ حُـجْـرٍ تَـمَـنِّـيَ صَـاحِـبِ الأَحْـلَامِ

(*) فسره السجاعي (ص٨٠) بالإبل البيض بعد أن ضبطه بكسر العين المهملة وسكون المثناة التحتية، جمع عَيْساء، وقد تبع فيه الفيشي (ص١٣١)، وعليه مشى صاحب «معالم الاهتدا» (ص٥٣)، وهو تصحيف، والصواب ما ذكَره المحقق هنا.

(**) بإعجام الذال، وحُكي فيها أيضاً البردعة بالدال المهملة. انظر: «تاج العروس» (ب ر د ع).

«كلّهم»[1]، و«يا زيدُ وأبا عبدِ الله»، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2] [الزمر: ٤٦].

وإن كان التابع نعتاً لـ «أيّ»[3] تعيَّن رفعُه على اللفظ[4] (١)، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [الحج: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [التحريم: ١].

وإنْ كان التابع بدلاً، أو نسَقاً بغير الألف واللام؛ أُعطِيَ ما يَستحقُّه لو كان منادًى[5]، تقول في البدل: «يا سعيدُ كرزُ» بضم «كرزُ» بغير تنوين، كما تقول: «يا كرزُ»، و«يا سعيدُ أبا عبدِ الله» بالنصب، كما تقول: «يا أبا عبد الله»، وفي النسق: «يا زيدُ وعمرُو» بالضم، و«يا زيدُ وأبا عبدِ الله» بالنصب، وهكذا أيضاً حُكمُ البَدَل والنَّسَق

---

(١) لا تنعت «أي» إلا بواحدٍ من اثنين؛ الأول: الاسم المحلَّى بأل الجنسية، نحو: «يا أيها الرجل» و«يا أيها الإنسان»، ومنه الآيتان اللتانِ تلاهما المؤلف، ومنه أيضاً قولُ أبي الأسود الدُّؤلي:

يــا أيُّـهـا الـرَّجُـلُ الـمُـعَـلِّـمُ غَـيْـرَهُ هَـلَّا لِـنَـفْـسِـكَ كَـانَ ذَا الـتَّـعْـلِـيـمُ

والثاني: اسم الإشارة، وهل يُشترط أن يُنعت اسم الإشارة حينئذٍ باسم محلًّى بأل أو لا يُشترط ذلك؟ ذكر ابن مالك في «التسهيل» أنه لا يُشترط في اسم الإشارة الواقع نعتاً لأيِّ هذه أن يُنعتَ باسم محلى بأل، ويدلُّ لِصحة ما ذهب إليه في هذه المسألة قولُ الشاعر:

أيُّــهــذَانِ كُــلَا زَادَيْــكُـمَــا وَدَعَــانِــي وَاغِــلاً فِــيـمَــنْ وَغَــلْ

---

(1) أتى بضمير المخاطَبِين مرةً وبضمير الغائبين أخرى؛ لأنه إذا جيء مع تابع المنادى بضمير جاز أن يُؤتى بلفظِ الغيبة؛ نظراً إلى كون لفظ المنادى اسماً ظاهراً، والاسم الظاهر مِن قبيل الغيبة، وبِلفظ الخطاب لكون المنادى مخاطَباً. انظر: «السجاعي» (ص٨٠)، و«حاشية الصبان» (٣/ ٢١٩).

(2) الشاهد في نصب «فاطرَ» على محل المنادى وهو لفظُ الجلالة، وهذا قول المبرد وغيره، وقد تكلم المصنف على هذه الآية في «المغني» وذكر أن سيبويه يجعل «فاطرَ السموات» فيها على تقدير «يا»، قال: ولم يجعلْه صفةً على المحل لأن عنده أن اسم الله تعالى لما اتصل به الميم المعوِّضة عن حرف النداء أشبه الأصوات، فلم يجزْ نعتُه. اهـ قال أبو حيان: وهو الصحيح؛ لأنه لم يُسمع: «اللهم الرحيمَ ارحمْنا». انظر: «مغني اللبيب» (ص٧٨٤)، و«الآلوسي» (١/ ٣٤٨).

(3) ومثله: «أيَّة» بالتاء.

(4) عُلِّل بأنه هو المقصود بالنداء، وأيّ إنما هي وُصلة إلى ندائه. «الآلوسي» (١/ ٣٤٩)، و«الأشموني» (٢/ ٤٥٢).

(5) سبب ذلك أن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل، وقيَّد النسق بالمجرد لأنه لو كان بـ «أل» لم يُعْطَ حكمَ المستقل؛ إذ هي تمنع من تقديره منادى؛ إذ حرف النداء لا يجتمع معها. «مجيب النداء» (ص٣٧٥). وانظر: «توضيح المقاصد» (٣/ ١٠٧٤).

لو كان المنادى مُعرَباً[1].

[تكرار المنادى المفرَد مضافاً]

ص - وَلَكَ فِي نَحْوِ: «يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ[1]» فَتْحُهُما[2]، أَوْ ضَمُّ الأَوَّلِ.

ش - إذا تكرَّر المنادى المفرَدُ مضافاً، نحو: «يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلَاتِ»[3] جاز لك في الأولِ وجهان:

أحدُهما: الضم، وذلك على تقدِيره منادًى مفرداً، ويكون الثاني حينئذٍ: إمَّا منادًى سقط منه حرفُ النداء، وإما عطفَ بيانٍ[4]، وإما مفعولاً بتقدير: أعنِي.

والثاني: الفتحُ، وذلك على أن الأصل: «يا زَيْدَ اليَعْمَلاتِ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ»، ثم اختُلف فيه؛ فقال سيبويه: حَذَفَ «اليعملات» من الثاني لِدلالة الأول عليه، وأقْحَمَ «زيد» بين المضاف والمضافِ إليه، وقال المبرد: حذف «اليعملات» من الأول لِدلالة الثاني عليه، وكلٌّ مِن القولَين فيه تخريجٌ على وجهٍ ضعيف[5]: أمَّا قول سيبويه ففِيه

---

(١) يشير إلى قول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ ... تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

ومثلُه قول جرير بن عطية يهجو عمرَ بن لَجَأ:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبا لَكُمُ ... لَا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

ومنه قول الآخر:

فَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ ناصراً ... وَيَا سَعْدُ سعْدَ الخَزْرَجِين الغَطَارِفِ

---

(1) بقي عليه النعتُ والتوكيد والبيان والنسق المقرون بـ «أل» إذا كان المنادى معرباً غيرَ مبني، وحكمها النصبُ لا غير ولو كانت مفردةً نحو: «يا عبدَ الله الحسنَ»، و«يا بني تميم أجمعين»، و«يا عبدَ الله كرزاً»، و«يا عبدَ الله والحارثَ». انظر: «مجيب الندا» (ص٣٧٣).

(2) لم يقل: «نصبهما» مع كونهما معربَين؛ ليكون الكلام جارياً على كل الأقوال. «يس على الفاكهي» (٢/ ١١٣).

(3) اليعملات: جمع يَعْملة، وهي الناقة النجيبة المطبوعة على العمل. «الصحاح» (ع م ل).

(4) ويحتمل أن يكون بدلاً أيضاً، ولعله تركه لِما سيأتي مِن أن ما صلح بدلاً صلح بياناً. انظر: «الآلوسي» (١/ ٣٤٩)، و«الفيشي» (ص١٣٢).

(5) ومِن ثَمَّ ذهب بعضُهم إلى أنه لا إقحامَ ولا حذفَ، بل الاسمان لِكونهما متحدين لفظاً ومتفقَين معنًى مُضافان لِلمذكور. انظر: «الآلوسي» (١/ ٣٥٠).

الفصلُ بين المتضايِفَين[1]، وهما كالكلمة الواحدة؛ وأمَّا قولُ المبرد ففيه الحذفُ من الأول لدلالة الثاني عليه، وهو قليلٌ، والكثيرُ عكسُه[1].

[ترخيم المنادى]

ص- فَصْلٌ: وَيَجُوزُ تَرْخِيمُ المُنَادَى المَعْرِفَةِ، وَهُوَ: حَذْفُ آخِرِهِ تَخْفِيفاً؛ فَذُو التَّاء مُطْلَقاً، كَـ «يَا طَلْحَ، وَيَا ثُبَ»، وَغَيْرُهُ: بِشَرْطِ ضَمِّهِ، وَعَلَمِيَّتِهِ، وَمُجَاوَزَتِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ، كَـ «يَا جَعْفُ»: ضَمًّا، وَفَتْحاً.

ش- مِن أحكام المنادى الترخيمُ[2]، وهو: حذف آخِره تخفيفاً، وهي تسمِيةٌ قديمة، ورُوي أنه قيل لابن عباس: إنَّ ابنَ مسعود[3] قرأ: «ونادَوا يا مَالِ»[4] [الزخرف: ٧٧] فقال:

---

(١) ههنا أمور نريد أن ننبهك إليها؛ الأمر الأول: حاصله أن هذه المسألة لا يَلزم فيها أن يكون المنادى عَلَماً، بل كما يكون عَلَماً - وهو الأكثر - يكون اسمَ جنس نحو: يا رجل رجل القوم، ويكون وصفاً نحو: يا صاحب صاحب عمرو، والأمر الثاني: أن ظاهر كلام المؤلف أنه في حال نصب الأول والثاني يكون الأول منهما مضافاً إلى ما بعد الثاني على رأي سيبويه، ويكون الثاني مضافاً لِمحذوف دلَّ عليه المذكور، والأولُ مضاف إلى محذوف على رأيِ المبرد، لكن صرَّحوا بأنَّ رأي سيبويه أنَّ الاسم الأول مضاف إلى ما بعد الثاني، وأنَّ الثاني مُقْحَم غير مضاف لا لفظاً ولا تقديراً، الأمر الثالث: أنه على نصب الاسمَين على رأي سيبويه يكون نصب الثاني إمَّا على أنه توكيد لفظي وإما على أنه عطفُ بيان، وكان يَلزم على ما ذكره تنوين الثاني؛ لأنه غير مُضاف لا في اللفظ ولا في التقدير(*) على ما عرفتَ.

---

(1) أي: المضاف والمضاف إليه.

(2) هو لغة: ترقيق الصوت وتليِينُه، يُقال: صوتٌ رَخِيم أي: رقيق. «مجيب الندا» (ص٣٧٦)، و«الصحاح»: (ر خ م).

(3) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، صحابي، من أكابرهم فضلاً وعقلاً وقُرباً مِن رسول الله ﷺ، وهو من السابقين إلى الإسلام، وكان خادمَ رسول الله الأمين، وصاحبَ سره؛ نظر إليه عمرُ يوماً فقال: وعاء مُلِئ عِلماً. له ٨٤٨ حديثاً. توفي سنة ٣٢ هـ. «الأعلام» (١٣٧/٤).

(4) قرأ علي وابن مسعود وغيرهما: «يا مالِ» بالترخيم على لغةِ مَن ينتظر، وقرأ أبو السرار - أو أبو السوار -: «يا مالُ» على لغة مَن لا ينتظر. انظر: «معجم القراءات» (٨/ ٤٠١-٤٠٢).

(*) أُجيب عن ذلك بأنه لما تكرر المضاف بلفظه وحركته صار كأن الثانيَ هو الأول، فتُرك تنوينه للمشاكلة. انظر: «السجاعي» (ص٨١).

ما كان أشغلَ[1] أهلَ النار عن الترخيم! ذكَره الزمخشري وغيره[1]، وعن بعضِهم[2]: أن الذي حسَّن الترخيمَ هنا أن فيه الإشارةَ إلى أنهم يقتطعون بعضَ الاسم؛ لِضعفهم عن إتمامه.

[شرط الترخيم]

وشرطُه: أن يكونَ الاسم معرفةً[3]؛ ثم إنْ كان مختوماً بالتاء لم يُشترط فيه عَلَميَّةٌ ولا زيادةٌ على الثلاثة؛ فتقول في ثُبَةٍ - وهي الجماعة -: «يا ثُبَ»، كما تقول في عائشة: «يا عائشَ»، وإن لم يكن مختوماً بالتاء فلَهُ ثلاثةُ شروط؛ أحدها: أن يكون مبنيًّا على الضم، والثاني: أن يكون عَلَماً، والثالث: أن يكون متجاوِزاً ثلاثةَ أحرف[4]، وذلك نحو: «حارث، وجعفَر» تقول: «يا حَارِ»[٢] و«يا جَعْفَ»، ولا يَجوز

---

(١) في بعض النسخ: «ما كان أغنى ... إلخ».

(٢) ومنه قول الشاعر:

يا حارِ لا أُرْمَيَنْ مِنكمْ بِداهيةٍ ... لم يَلْقَها سُوقةٌ قَبلِي ولا مَلِكُ

ومثلُه قول النابغة الذبياني:

أقولُ والنجمُ قد مالتْ أواخِرُهُ ... إلى المَغِيبِ: تَثَبَّتْ نَظرةً حارِ

ومثلُه أيضاً قولُ عَبِيد بن الأبرص:

يا حارِ ما راحَ مِنْ قومٍ ولا ابْتَكَرُوا ... إلّا ولِلموتِ في آثارِهِمْ حَادِي

يا حارِ ما طلعَتْ شمسٌ ولا غَرَبَتْ ... إلا تَقَرَّب آجالٌ لِمِيعادِ

ومثلُه قول امرئ القيس:

أحارِ تَرى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ ... كَلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

و«حار» أصله: يا حارث كما قال المؤلف، وهو عَلَم منقول عن اسم الفاعل، فلا شذوذَ في تَرخيمه على هذا الوجه، وقد أجرَوا مُجراه كلمةَ «صاحب» مع أنه نكرةٌ وليس فيها تاء التأنيث، فرخَّموها شذوذاً، وقد جاء من ذلك في الشعر المحتَجِّ به كثيرٌ، مِن ذلك قولُ الشاعر: =

---

(1) انظر: «الكشاف»: (٤/ ٢٦٤)، وتفسير الرازي «مفاتيح الغيب» (٢٧/ ٢٢٨).

(2) ذكر هذا ابنُ جني في «المحتسب» (٢/ ٢٥٧)، ومثله في «أمالي ابن الشجري»: (٢/ ٣٠٤).

(3) أي: لأن المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخِرها. وخُصَّ الآخر بذلك لأنه محل التغيير. «مجيب الندا» (ص٣٧٧)، و«الآلوسي» (١/ ٣٥١-٣٥٢).

(4) أي: تجنباً للإجحاف والإضرار بالكلمة.

في نحو: «عبد الله» و«شاب قَرْنَاها» أن يُرخَّمَا؛ لأنهما ليسا مضمومَين، ولا في نحو: «إنسان» مقصوداً به مُعيَّن؛ لأنه ليس عَلَماً[1]، ولا في نحو: «زيد» و«عمرو» و«حكم» لأنها ثلاثيّة، وأجاز الفراء الترخيمَ في «حَكَم» و«حَسَن» ونحوِهما من الثلاثيَّات المحرَّكةِ الوسط، قياساً[2] على إجرائهم نحو: «سَقَرَ» مُجرَى «زينبَ» في إيجابِ منع الصرف، لا مُجْرى «هند» في إجازة الصرفِ وعدمِه، وإجرائهم «جَمَزَى»[3] لحركة وسَطِه مُجرى «حُبارى»[4] في إيجاب حذفِ ألفِه في النسب، لا مُجرى «حُبلى» في إجازة حذفِ ألفِه وقلبِها واواً.

وأشرتُ بقولي: «كَيَا جعفُ ضمًّا وفتحاً» إلى أن الترخيمَ يَجوز فيه قطعُ النظر عن

= صاح شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ … تِ فَنِسيانُه ضلالٌ مُبِينُ

ومنه قولُ الآخر:

صاحِ هلْ رَيْتَ أو سَمِعتَ بِراعٍ … رَدَّ في الضَّرعِ ما قَرى في العِلابِ؟

«ريتَ» يريد: رأيت، وقَرى أي: جمع، والعِلاب: جمع عُلْبة، وهي هنا الوعاء الذي يُحلب فيه اللبن، ومن ذلك قول عَبيد بن الأبرص:

يا صاحِ مَهْلاً أقلَّ العَذلَ يا صاحِ … ولا تَكُونَنَّ لي بِاللائمِ اللَّاحِي

ومن ذلك قولُ الآخر:

يا صاحِ يا ذا الضامِرُ العَنْسِ … والرَّحْلِ ذِي الأَنْساعِ والحِلْسِ

وهذا هو الشاهد رقم ٩٠، وعلى هذا جاء قولُ أبي العلاء المعري:

صاحِ هَذِي قُبُورُنا تَملأُ الرَّحْـ … ـبَ فَأَيْنَ القُبُورُ مِن عَهْدِ عادِ؟

---

(1) أجاز بعضُهم ترخيمَه قياساً على قولهم: أطرِق كرًا ويا صاح، وهو قياسٌ على شاذ. «الآلوسي» (١/ ٣٥٢)، و«مجيب الندا» (ص٣٧٨).

(2) قد يفرق بأن حركة الوسط ثَمَّت اعتُبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين، وههنا في حذف حرف أصلي. «الآلوسي» (١/ ٣٥٣).

(3) الجَمَزى: ضربٌ من العَدو، وناقة جمزَى: سريعة. انظر: «تاج العروس»: (ج م ز).

(4) أي: أجرَوا الرباعي لتحرك وسطه مُجرى الخماسي. والحبارى: طائر على شكل الإوزة. السابق: (ح ب ر).

المحذوف؛ فتَجعل الباقيَ اسماً بِرأسه فتضمّه[1]، وتُسمَّى[2] لغةَ مَن لا يَنتظر[3]، ويجوز أن لا تقطع النظر عنه، بل تجعلُه مقدَّراً؛ فيبقى [ما كان] على ما كان عليه[4]، وتُسمَّى لغةَ مَن يَنتظر.

فتقول على اللُّغة الثانية في جعفر: «يا جعفَ» بِبقاء فتحة الفاء، وفي مالك: «يا مالِ» بِبقاء كسرةِ اللام، وهي قراءةُ ابن مسعود(١)، وفي منصور: «يا منصُ» بِبقاء ضمةِ الصاد، وفي هِرَقْلَ[5]: «يَا هِرَقْ» بِبقاء سكون القاف.

وتقول على اللغة الأولى: «يا جعفُ، ويا مالُ، ويا هِرَقُ» بضمِّ أَعْجَازِهِنَّ، وهي قراءةُ أبي السوار[6] الغَنَوي، و«يا منصُ» باجتلابِ ضمةٍ غيرِ [تلك الضمة] التي كانتْ قبلَ الترخيم.

[ما يُحذف للترخيم]

ص - وَيُحْذَفُ مِنْ نَحْوِ: «سَلْمَانَ، وَمَنْصُورٍ، وَمِسْكِينٍ» حَرْفَانِ، وَمِنْ نَحْوِ: «مَعْدِي كَرِبَ» الكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ.

ش - المحذوفُ لِلترخيم على ثلاثةِ أقسام:

أحدُها: أن يكون حرفاً واحداً، وهو الغالبُ كما مثَّلنا.

---

(١) يُريد في قوله تعالى من الآية ٧٧ من سورة الزخرف: ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾.

---

(1) أي: ما لم يُلبس، وإلا امتنع ضمُّه نحو: «مُسلمة وحارثة وحفصة»، يُقال فيها: «يا مسلمَ ويا حارثَ ويا حفصَ» بالفتح لئلا يلتبسَ بنداء مذكر لا ترخيم فيه. انظر: «السجاعي» (ص٨٢)، و«شرح ابن عقيل» (٣/ ٢٩٤).

(2) أي: هذه اللغة، وفي الأصل: «ويُسمى» بالتذكير، ومثلُه في اللغة المقابِلة الآتية.

(3) أي: المحذوفَ من الكلمة.

(4) وهي الأكثر في كلامهم. «مجيب الندا» (ص٣٧٩).

(5) بوزن دِمَشق: ملكُ الروم، غير مصروف للعَلَمية والعجمة، وحُكي فيه أيضاً: هِرْقِلُ، وتمثيل المصنف جارٍ على الأول وهو الأشهر.

(6) في الأصل: «السري»، ولم أجده في غير هذا الكتاب، وقد نص السجاعي على أنه «السرار» بالراء المخففة، وكذلك وقع في نسخة خطية وفي عدة كتب كـ«الكشاف»، والذي في باقي المخطوطات: «السوار» بالواو، ووقع كذلك في عِدة كتب منها «البحر المحيط» و«تفسير ابن عطية»، ولِذا اخترتُه. وانظر: «الفهرست» لابن النديم (ص٦٧).

والثاني: أن يكونَ حرفَين، وذلك فيما اجتمعتْ فيه أربعةُ شروط؛ أحدها: أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً، والثاني: أن يكون معتَلّا، والثالثُ: أن يكون ساكناً[1]، والرابع: أن يكون قبلَه ثلاثة أحرف فما فوقَها[2]، وذلك نحو: «سَلمان، ومَنْصُور»، و«مِسْكين» عَلَماً، تقول: «يا سَلْمُ، ويا مَنْصُ، ويا مِسْكُ»، قال الشاعرُ:

[الكامل]

٩١- يَا مَرْوُ إنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ][(١)]

(١) ٩١- هذا الشاهد من كلام الفرزدق، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٣٨)، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٥٢).

اللغة: «يا مرو» أراد: يا مروان، «مَطِيَّتي» المَطيَّةُ: الدَّابة، سُميت بذلك لأنها تمطو - أي: تُسرع - في سيرها، «محبوسة» أراد أنها واقفة بالباب، «الحِباء» بكسر الحاء - بزنة كتاب - هو العطاء، «رَبُّها» صاحبها، «لم ييأس» أي: لم يقنط، يريد أنه ما يزال يأمل عطاءه.

المعنى: يصف أنه وفد على كريم يَجتديه، وأنه طال وقوفُه ببابه، وانتظاره لجدواه، ومع هذا لا يزال يأمل أَنْ يعطف عليه، فَينال منه ما أمل.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «مرو» منادى مرخم مبني على الضم(*) في محل نصب، «إنَّ» حرف توكيد ونصب، «مطيتي» مطية: اسم «إنَّ»، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، و«مطيّة» مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «محبوسة» خبر «إن» مرفوع بالضمة الظاهرة، «ترجو» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى «مطيتي»، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ثان لـ «إنَّ»، «الحِباء» مفعول به لـ «ترجو»، «وربها» الواو واو الحال، ربّ: مبتدأ، وربّ مضاف و«ها»: مضاف إليه، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «ييأس» فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّكَ بالكسرِ لأجلِ الرَّويِّ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «ربها»، والجملة مِن «لم ييأس» وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «يا مرو» الذي أصله: يا مروان، حيث رخَّمه بحذف آخره، وهو النون، ثم أعقب هذا الحذف حذفاً آخَرَ، فحذف الحرف الذي قبل النون؛ لِكونه حرفاً معتَلّا ساكناً زائداً وقبله ثلاثةُ أحرف، وهذا واضحٌ إن شاء الله.

=

(1) اشتراطُ هذه الثلاثة - وهي زيادته واعتلاله وسكونه - ليسهلَ حذفُه. «الآلوسي» (١/ ٣٥٤).

(2) أي: لئلا يلزمَ من حذف حرفَين منه عدم بقائه على أقلِّ أبنيةِ العرب. «السجاعي» (ص٨٢).

(*) أي: على الحرف المحذوف للترخيم على لغة مَن ينتظر المحذوف، أو على الواو على لغة مَن لا ينتظره.

يريدُ: «يا مروان»، وقال الآخَرُ: [الطويل]

٩٢- قِفِي فانْظُرِي يَا أَسْمُ هَلْ تَعْرِفِينَهُ؟[(١)]

يريد: «يا أسماءُ».

ويجب الاقتصارُ على حذف الحرف الأخير في نحو: «مُختار» عَلَماً؛ لأن المعتَلَّ

= ومثلُ هذا البيت ما أنشده سيبويه (١/ ٣٣٧) مِن قول الراجز:

يَـا نُـعْـمَ هَـلْ تَـحْـلِـفُ لَا تَـدِيـنُـهَـا؟

أراد: «يا نعمان» فحذف النون، ثم حذف الألف؛ لاستجماع ما ذكرنا من الشروط.

(١) ٩٢- هذا صدر بيت من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي، من رائيَّتِه المشهورة التي أولها قولُه:

أَمِـنْ آلِ نُـعْـمٍ أَنْـتَ غـادٍ فَـمُـبْـكِـرُ غَـدَاةَ غَـدَتْ أَمْ رَائِـحٌ فَـمُـهَـجِّـرُ؟

وعجزُ البيت المستشهَد بصدره قولُه:

أَهَـذَا الـمُـغِـيـرِيُّ الـذِي كَـانَ يُـذْكَـرُ؟

اللغة: «قفي» فعل أمر من الوقوف، «يا أَسْمُ» أراد: يا أسماء، «المُغِيريّ» المنسوب إلى المُغيرة وهو جد عمر صاحب الشاهد، وقد عنى بالمغيري نفسَه.

الإعراب: «قفي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطَبة فاعل، «فانظري» الفاء حرف عطف، انظري: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطَبة فاعل، «يا» حرف نداء، «أَسْمُ» منادى، مبني على الضم في محل نصب، «هل» حرف استفهام، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «تعرفينه» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لتجرده من الناصب والجازم، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والهاء ضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب[(*)].

الشاهد فيه: قوله: «يا أسم» حيث رخَّمه بحذفِ آخره، وهو الهمزة؛ إذ أصله: «يا أسماء»، ثم أتبع هذا الحذف حذفاً آخَر، وهو حذف الحرف الذي قبل الآخِر وهو الألف؛ لكونه حرفاً معتلًّا ساكناً زائداً مسبوقاً بثلاثة أحرف، ومثلُ هذا الشاهد قولُ لبيد، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٧) والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٥٣):

يَا أَسْمُ صَبْراً عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الـحَـوَادِثَ مَـلْـقِـيٌّ وَمُـنْـتَـظَـرُ

ومثلُ ذلك قولُ الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمِي يَا أَسْمُ - وَيْحَكِ - أَنَّنِي حَـلَـفْـتُ يَـمِـيـنـاً لَا أَخُـونُ أَمِـيـنِـي؟

(*) وإعراب عجز البيت: أهذا: الهمزة للاستفهام، وهذا مبتدأ، المغيري: خبره، الذي: صفة للمغيري أو خبر بعد خبر، كان: فعل ماضٍ ناقص واسمها ضمير مستتر جوازاً، ويذكر: فعل مضارع مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً نائب عن فاعله، وجملة الفعل والفاعل خبر كان، وكان واسمها وخبرها صلة الموصول.

أصليٌّ[1]؛ لأن الأصل: مُخْتَيِرٌ أو مُخْتَيَرٌ، فأُبدلت الياء ألفاً[2]، وعن الأخفش إجازةُ حذفِها تشبيهاً لها بالزائدة، كما شبَّهُوا ألفَ مُرَامًى[3] في النسب بِألفِ حُبارَى فحذَفوها، وفي نحو[4]: «دُلَامِصَ[5]» عَلَماً؛ لأن الميم وإنْ كانت زائدةً بدليل قولهم: «دِرْعٌ دُلَامِصٌ» و«دِرْع دِلَاصٌ» ولكنها حرف صحيح، لا معتَلّ، وفي نحو: «سَعِيد، وعِماد، وثَمُود»؛ لأن الحرف المعتَلَّ لم يُسبَق بِثلاثة أحرف، وعن الفرَّاء إجازةُ حذفِهن، وأنشد سيبوَيه: [الطويل]

٩٣- تَنَكَّرْتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمِي[١]

---

(١) ٩٣- هذا الشاهد صدرُ بيت لأوس بن حجر، وعجزُه قوله:

وَبَعْدَ التَّصَافِي(*) وَالشَّبَابِ المُكَرَّمِ

وهذا البيتُ قد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٦).

اللغة: «تنكرت منا» يريد: أنكرتِنا وصددتِ عنا، «لَمي» يريد: يا لميس، ولميس: اسم امرأة، واسمع إلى قولِ الراجز يتغزَّل فيمَن اسمها لميس:

يا لَيْتَنِي وأنْتِ يا لَمِيسُ
في بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنِيسُ
إلَّا اليَعَافِيرُ وإلَّا العِيسُ

المعنى: يقول: إنك يا لميس قد أنكرتِنا في الكِبر والشيخوخة بعد المعرفة التي كانت بينَنا زمن الشباب.

الإعراب: «تنكّرت» تَنكَّر: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطَبة فاعل، مبني على الكسر في محل رفع، «منا» جار ومجرور متعلق بـ «تنكر»، «بعد» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـ «تنكر»، وبعد مضاف و«معرفة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «لمِي» مُنَادى مُرَخَّم =

---

(1) يعني أن حرف العلة وهو الألف في «مختار» أصلي لا زائد؛ لأنه منقلب عن أصل، والمنقلِبُ عن حرف أصلي أصليٌّ.

(2) أي: لتحركها وانفتاحِ ما قبلها.

(3) بضم الميم مقصوراً مصروفاً، اسم مفعول «راماه بالسهم»، وهو مصدر ميمي وظرف أيضاً. انظر: «شرح الشافية» للرضي (٢/ ٣٢٦) و(٣٢٩).

(4) معطوف على قوله: «في نحو: مختار».

(5) يقال: درعٌ دُلامص ودِلاص: ملساء برَّاقة. «أساس البلاغة» للزمخشري: (د ل ص).

(*) الذي في «ديوانه»: «التصابي» بالباء. «ديوان أوس بن حجر» (ص ١١٧).

أي: يا لَميسُ؛ فحذفُوا السين فقط.

وفي نحو: «هَبَيَّخٍ، وقَنَوَّرٍ»[1] لأنَّ حرف العلة محرَّكٌ.

والثالث: أن يكون المحذوف كلمةً بِرأسها، وذلك في المركَّبِ تركيبَ المزج[١]، نحو: «مَعْدِي كَرِبَ» و«حَضْرَمَوْتَ»، تقول: [«يا معدي» و][2] «يا حَضْرُ».

= بحرف نداء محذوف مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله: «لمي» حيث رَخَّمه بحذف آخره وحده، وأصله لميس؛ فلم يحذف إلا السين؛ لكون الحرف السابق عليها - وهو الياء - غيرَ مسبوق إلا بحرفَين.

ومثلُه قول الشاعر، وهو يَزيد بن مخرم، وأنشده سيبويه (ج ١ ص ٣٣٤):

فقُلتُمْ: تعالَ يا يَزِي بنَ مُخَرِّمٍ فَقُلتُ لَكُمْ: إني حَلِيفُ صُداءِ

أراد: «يا يزيد» فحذف الدال، ولم يستتبع ذلك حذف الياء التي قبلها؛ لكون ما قبل الياء حرفَين ليس غير، وصُدَاء - بِزِنَةِ غُرَاب - يقال: هو اسم حي من بني أسد، ويقال: هو اسم فرسه، والمعنى على ذلك: إني لا أحتاج مع وجود فرَسي الذي أعتزُّ به إلى أنْ أُحالفَ أحداً؛ لأني أنجو عليه حين يكون النجاء لازماً.

(١) اعلم أنَّ المركبَ على أربعة أنواع:

الأول: أن يكون مركباً مزجيًا، وهذا إمَّا أن يكون مختتَماً بلفظِ «ويه» مثل: سيبوَيه وعَمرَوَيه وخالوَيه ونفطوَيه، وإما ألا يكون مختتَماً بها كأمثلة الشارح.

والثاني: المركب الإسنادي كبرق نحره وشَابَ قرناها.

والثالث: المركب الإضافي نحو: عبد الله وأبي بكر وأم كلثوم.

والرابع: المركب العددي نحو: أحد عشر واثني عشر.

ثم اعلمْ أنه لم يُسمع من العرب ترخيمُ شيء من المركَّبات سوى المركب المزجي[*]، لا جرَمَ لم يذكر المؤلف في هذا الموضع غيرَه، وبعضُ النحويين يَقيس ما لم يأت عن العرب على ما جاء عنهم، ولا نذهبُ مذهبَ هؤلاء.

---

(1) الهبَيَّخ: الغلام الناعم الممتلئ، والقنوَّر: الضخم الرأس، وقيل: الصعبُ الشرسُ. «الصحاح»: (هـ ب خ) و(ق ن ر).

(2) سقط ما بين المعقوفين من المطبوع، واستدراكه من النسخ المخطوطة.

(*) ذكر غير واحد كالأشموني (٢/ ٤٧٢) والآلوسي (١/ ٣٥٥) أن ترخيم المركب المزجي إنما أجازه النحويون قِياساً، قال السيوطي: قال أبو حيان: لم تعتمد النحاة في ترخيمه على سماع، إنما قالوهُ بالقياس مِن جهة أن الاسم الثانيَ منه يشبه تاء التأنيث، فعومل معاملتّها بالحذف على الترخيم، قال: ولكونه غيرَ مسموع اختلفوا في كيفية ترخيمه . . . إلخ كلامه. «الهمع» (٢/ ٦٢).

[أحكام الاستغاثة]

ص - فَصْلٌ: وَيَقُولُ المُسْتَغِيثُ: «يَا لَلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ» بِفَتْحِ لَامِ المُسْتَغَاثِ بِهِ[1]، إِلَّا فِي لَامِ المَعْطُوفِ الذِي لَمْ يَتَكَرَّرْ مَعَهُ «يَا»، نَحْوُ: «يَا زَيْدًا لِعَمْرٍو»، [و«يا قَوْمُ لِلْعَجَبِ العَجِيبِ»][2].

ش - مِن أقسام المنادَى: المستغاثُ [به][3].

[تعريف المستَغاث]

وهو: «كلُّ اسمٍ نُودِيَ لِيُخلِّصَ[4] من شِدَّةٍ، أو يُعينَ على دفعِ مشقَّة».

[حكم المستغاث والمستَغاث له]

ولا يُستعمل له مِن حروف النداء إلا «يا» خاصةً، والغالبُ استعمالُه مجروراً بلامٍ مفتوحة[5]، وهي متعلِّقة بـ «يا» عند ابن جني؛ لِما فيها مِن معنى الفعل، وعند ابن الضائع[6] وابن عصفور بِالفعل المحذوف، ويُنسَب ذلك إلى سيبويه، وقال ابن

---

(1) لفظ «به» ليس في أغلب النسخ المخطوطة ولا في «شرح الفاكهي» في هذا الموضع، وكذلك ليس في الموضعَين الآتيَين من الشرح حيث استدركه المحقِّقُ بين معقوفَين، ولا حاجةَ لذلك الاستدراك إن لم يكن من نُسخ أخرى معتمدة؛ لأن «استغاث» يتعدى بنفسه أيضاً خلافاً لِما قد يُظن، بل جاء في «توضيح المقاصد»: النحويون يقولون: مستغاث به، قال في «شرح التسهيل»: وكلام العرب بخلاف ذلك، والمعروف في اللغة تعدي فِعلِه بنفسه، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾، وقيل: بل هو يتعدى بوجهين، وقد جاء تعديته بالباء في أبيات. اهـ «توضيح المقاصد» (٤/ ١١١١). وانظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٤٠٩)، و«تاج العروس»: (غ و ث).

(2) سقط ما بين المعقوفَين من الطبعات السابقة، واستدراكُه من مخطوطات الكتاب وغيرِها.

(3) انظر: التعليق رقم (1).

(4) في عبارته تسامح؛ لأن المنادى المخلِّص هو المسمَّى لا الاسم.

(5) فُتحت اللام فرقاً بينها وبين لام المستغاث له المكسورةِ كما سيأتي. انظر: «السجاعي» (ص٨٣)، و«توضيح المقاصد» (٤/ ١١١١).

(6) في الأصل: «ابن الصائغ»، والذي في غالب المخطوطات: «ابن الضائع» كما أثبتُّ، وهو الذي في «المغني» عند نقل الأقوال في هذه المسألة، بل قال الفيشي: قوله: الضائع: بمعجمة فمهملة؛ لأن ابن هشام لا ينقل عن ابن الصائغ بمهملة فمعجمة؛ لأنه متأخر عنه. اهـ قلتُ: هو كذلك، وبين وفاتَيهما: ١٦ سنة.

وابن الضائع هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن ←

خروف[1]: هي زائدةٌ فلا تتعلَّق بشيء، وذِكْرُ[١] المستغاث له[2] بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً[3] على الأصل، وهي حرفُ تعليل، وتعلُّقُها بفعل محذوف، وتقديرُه: أدعوك لكذا[4]، وذلك كقول عمرَ[5] رضي الله عنه[6]: «يا لَلَّهِ لِلْمسلمين»[٢]، بفتح اللام الأُولى وكسر الثانية.

وإذا عَطَفْتَ عليه مُستغاثاً آخَرَ؛ فإنْ أعدتَ «يا» مع المعطوف فتحتَ اللام، قال الشاعر: [الخفيف]

٩٤- يَـا لَـقَـوْمِـي ويَـا لأَمْـثَـالِ قَـوْمِـي لِأُنَـاسٍ عُـتُـوُّهُـمْ فِـي ازْدِيَـادِ[٣]

---

(١) أي: والغالب ذِكر المستغاث له بعد المستغاث به، وأن يكون المستغاث له مجروراً بلام الجر مكسورة على ما هو الأصل في لام الجر التي تُبنى على الكسر ليناسبَ لفظها عملها.

(٢) ونظيرُ ذلك قول قيس بن ذريح («العقد» ٦/ ١٢٥ اللجنة):

تَـكَـنَّـفَـنِـي الـوُشَـاةُ فَـأَزْعَـجُـونِـي فَـيَـا لَـلَّـهِ لِـلْـواشِـي الـمُـطَـاعِ

(٣) ٩٤- هذا البيتُ من الشواهد التي لم يتيسَّرْ لي معرفةُ قائلها، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٤٧).

اللغة: «عُتُوُّهُمْ» بِضمِّ العين والتاء وتَشديد الواو - الاستكبار، والتمرد على الحق، وعدم الخضوع له.

المعنى: إني أستغيث بقومي وبأقوامٍ يُماثلون قومي في العديد والعُدَّة وفي الاستجابة لِمَن يدعوهم =

الضائع، عالم بالعربية، أندلسي، من أهل إشبيلية، لازم الشلوبين، وفاق أصحابه بأسرهم؛ وله في مشكلات «الكتاب» عجائب. مِن كتبه: «شرح كتاب سيبويه»، و«شرح الجمل» للزجاجي. توفي سنة ٦٨٠هـ. «الأعلام» (٤/ ٣٣٣)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٠٤).

(1) تقدمت ترجمته (ص ٢٦٢).

(2) يُسمى أيضاً: المستغاث مِن أجله.

(3) أي: مع الأسماء الظاهرة، لا المضمرة نحو: لَكَ فإنها تُفتح. «السجاعي» (ص٨٣).

(4) فيكون الكلام حينئذٍ جملتَين، وقيل في تعلقهما غير ذلك. انظر: «الآلوسي» (١/ ٣٥٦).

(5) عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، ثاني الخلفاء الراشدين، وأول مَن لُقب بأمير المؤمنين، الصحابي الجليل، يُضرب بعدله المثل، أسلم قبل الهجرة بخمس سنين، وشهد الوقائع. قال عكرمة: لم يزل الإسلام في اختفاء حتى أسلم عمر. لقبه النبي ﷺ بالفاروق، وكناه بأبي حفص. له في كتب الحديث ٥٣٧ حديثاً. مات شهيداً سنة ٢٣ هـ. «الأعلام» (٥/ ٤٥).

(6) قال ذلك لَمَّا طعَنه العِلْج فيروز لعنه الله. انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٤٠٩).

وإن لم تُعِدْ «يا» كَسَرْتَ لامَ المعطوف[1]، كقوله: [البسيط]

٩٥- [يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ] يَا لَلْكُهُولِ وِلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[1]

= ونجدةِ مَن يستغيث بهم؛ ليدفعوا عني قوماً ما يزال طغيانهم يتزايدُ، وشرُّهم يتفاقم.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة، «لقومي» اللام حرف جر، قوم: مجرور باللام، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ «يا» عند ابن جني؛ لأنها حرفٌ من حروف المعاني أُشرِبَ معنى الفعل، ومُتَعلق بالفعل المحذوف الذي دلَّت «يا» عليه عند ابني [الضائع] وابن عصفور تبعاً لِشيخ النحاة سيبويه.

فإنْ قُلتَ: هذا الفعل الذي تدل عليه «يا» هو «أدْعُو»، وهو يتعدَّى بنفسه، تقول: أدعُوك، وأدعُو قومي، ونحو ذلك، فكيف تعدَّى في هذا الباب باللام؟

قلتُ: الجوابُ على ذلك من وجهَين:

الأول: أنا ضَمَّنَّا هذا الفعل معنى أَلْتَجِئُ أو أعجب أو نحوهما، وهذه الأفعالُ تتعدى باللام كما هو ظاهر، والتضمين في اللغة العربية بابٌ واسع كثير الشواهد.

الوجه الثاني: أن هذا الفعل لَمَّا كان في هذا الموضع واجبَ الحذف قد أصبح ضعيفاً عن العمل بنفسه، فجِئنا باللام لِتقويته.

«ويا لأمثال» الواو عاطفة، ويا: حرف نداء واستغاثة، واللام جارة، وأمثال: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بـ «يا» أو بالفعل المحذوف، على نحوِ ما تقدم، وأمثال مضاف وقوم من «قومي» مضاف إليه، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «لأناس» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، تقديره: أدعوهم لِأُناس، «عتوهم» عتو: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وعُتُو مضاف وضمير جماعة الغائبين العائد إلى «أناس» مضاف إليه، «في ازدياد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جَر صِفة لـ «أناس».

الشاهد فيه: قوله: «يا لَقومي ويا لَأمثال» فإنه جر المستغاث في الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة، أما سبب ذلك في الكلمة الأولى فواضح، وأما سببه في الثانية فلأنه أعاد معه «يا».

(١) ٩٥- وهذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائل معين. وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٤٨).

اللغة: «ناء» اسم فاعل فعلُه نأى يَنأى، مِن مثالِ فتَح يفتَح: إذا بعُد، «الكهول» جمع كهل، وهو مَن وَخَطَهُ الشَّيْبُ، وقيل: هو مَن كانت سِنُّه ما بين الأربع والثلاثين إلى الخمسين.

المعنى: يقول: إني أبكي عليك ولستُ من أهلك؛ لأنني من ديار بعيدة عن ديارك، وأنا ناءٍ شديدُ البعد عن أهلي، ثم دعا الكهولَ والشبان لِيَعجبوا من هذه الحال. =

(١) أي: لأمن اللبس؛ إذ عطفُه على المستغاث الذي قبله يقتضي أنه مُستغاث أيضاً لا مستغاثٌ مِن أجله. «مجيب الندا» (ص٣٨٣)، و«الآلوسي» (١/ ٣٥٧).

[استعمالان آخران للمستغاث]

ولِلمستغاث [به] استعمالان آخَران[1]؛ **أحدهما**: أن تُلْحِقَ آخرَه ألفاً؛ فلا تلحقُه حينئذٍ اللام من أوَّلِه[2]، وذلك كقوله: [الخفيف]

٩٦- يَـا يَـزِيـدَا لِآمِـلٍ نَـيْـلَ عِـزٍّ   وَغِـنًـى بَـعْـدَ فَـاقَـةٍ وَهَـوَانِ[(١)]

= **الإعراب**: «يبكيك» يبكي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والكاف ضمير المخاطَب مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب، «ناء» فاعل «يبكي» مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لأجلِ التخلص من التقاء الساكنين منع مِن ظهورها الثقل، «بعيد» صفة لـ «ناء»، وصفة المرفوع مرفوعة، وبعيد مضاف و«الدار» مضاف إليه، «مغترب» صفة ثانية لـ «ناء»، «يا» حرف نداء واستغاثة، «للكهول» اللام حرف جر، والكهول: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بـ «يا»، أو بالفعل المحذوف، على نحوِ ما فصَّلناه في شرح الشاهد السابق، «وللشبان» الواو عاطفة، واللام جارة، والشبان: مجرور باللام، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، «للعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوكُم لِلعجب.

الشاهد فيه: قوله: «يا للكهول وللشبان» حيث جر الشبان بلام مكسورة؛ لكونه معطوفاً من غير أنْ يُعيدَ معه «يا».

(١) ٩٦- وهذا الشاهد أيضاً مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلفُ في «أوضحه» (رقم ٤٤٩).

اللغة: «آمِل» اسم فاعل، مِن الأمل، وهو الرجاء، «فَاقَة» فقر، «هَوَان» مَذَلَّة.

المعنى: يستغيث بمَن اسمه يزيد لنفسه، وعبَّر عن نفسه بآمل نيل عز وغنى؛ لأنه يرجو رِفْدَهُ ويَسْتَمْنِحُ عطاءه، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونفى عنه الفاقة، يكني بذلك عن أن الممدوح يُعطي العطاءَ الكثير الذي يُغني، وإذا توجّهَ إليه فقد عَزَّ جانبه وعَظُمتْ منزلتُه.

الإعراب: «يا» حرف نداء واستغاثة، «يزيدَا» منادى مستغاث به، مبني على ضم مقدر على آخِره منع من ظهوره اشتغالُ المحل بحركة المناسبة المأتيِّ بها لأجل الألف، في محل نصب، «لآمل» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أدعوك لآمِلٍ، وفي «آمل» ضميرٌ مستتر هو فاعله؛ لأنه يعمل عملَ الفعل لكونه اسمَ فاعل، «نيل» مفعول به لـ «آمل» منصوب بالفتحة الظاهرة، ونيل مضاف و«عز» مضاف إليه، و«غِنًى» الواو عاطفة، غِنى: معطوف على «نيل» أو على «عِزّ»، «بعد» ظرف متعلق بـ «آمل»، أو بمحذوف صفة لـ «غِنى»(*)، وبعد مضاف و«فاقة» مضاف إليه، مجرور =

(1) والثاني منهما أقلُّهما استعمالاً، ومِن ثَم أَخَّره.

(2) لأن الألف عوض عنها، ولا يُجمع بين العِوض والمعوَّض منه. «الآلوسي» (١/ ٣٥٧).

(*) الأظهر أنه متعلق بمحذوف صفة لـ «عز وغنى»، أي: كائنَين بعد فاقةٍ وهوان؛ إذ الأول للأول والثاني للثاني.

والثاني: أن لا تُدْخِلَ عليه اللامَ مِن أوَّلِه، ولا تُلْحِقَهُ الألفَ مِن آخِره، وحينئذٍ يجري عليه حكم المنادى؛ فتقول على ذلك: «يا زيدُ لِعَمْرٍو» بضم زيد، و«يا عبدَ اللهِ لِزَيدٍ» بنصب عبد الله، قال الشاعر: [الوافر]

٩٧- أَلَا يَا قَوْمُ لِلْعَجَبِ العَجِيبِ وَلِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيبِ(١)

[أحكام النُّدبة]

ص – والنَّادِبُ: وَا زَيْدَا، وَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَا، وَا رَأْسَا؛ وَلَكَ إِلْحاقُ الهاءِ وَقْفاً.

= بالكسرة الظاهرة «وهوان» الواو عاطفة، هوان: معطوف على «فاقة».

الشاهد فيه: قوله: «يا يزيدًا» حيث ألحق المستغاثَ به الألفَ في آخره، ولم يُدخلْ عليه اللامَ في أوله.

(١) ٩٧- وهذا الشاهد مما لم أعثرْ له على نسبة إلى قائل مُعَيّن، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٥٠).

اللغة: «الغَفَلَات» جمعُ غَفلة، وهي إهمال الأمر، وتركُ الأخذ بِاليَقظة والتنبّه للحوادث، «الأريب» العاقل المُجرّبُ العالم بعواقب الأمور.

المعنى: يدعو قومه لِيتدبروا في العواقب، ويتنبهوا لِما يجري من الأمور، ويعجبهم أشد العجب من غفلةِ العاقل المجرب عن عقبى الأمور، مع عِلمه بما يترتب على ذلك مِن انتِقاض الأمور وفسادها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه، «يا» حرف نداء واستغاثة، «قوم» منادى مستغاث به، منصوب بفتحة مقدرة على آخِره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بالحركة المأتِيِّ بها لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاءً بكسر ما قبلها، ويجوز(*) أن يكون مبنيًّا على الضم في محل نصب، «للعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، والتقدير: أدعوكم لِلعجب، «العجيب» صفة للعجب، «وللغفلات» الواو حرف عطف، للغفلات: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، «تعرض» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى «الغفلات»، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة لِلغفلات، أو في محل نصب حال منه(**)، «للأريب» جار ومجرور متعلق بـ «تعرض».

الشاهد فيه: قوله: «يا قوم» حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى؛ فلم يُلحق به اللام في أوله، ولا الألف في آخِره، وهذا الاستعمالُ أقل الاستعمالاتِ الثلاثة.

(*) أي: وإنْ كانت الرواية بالجر على ما قالوا.

(**) أجاز الوجهين لأن «أل» في «الغفلات» لِلجنس؛ فاحتمل اللفظ التعريفَ والتنكير.

[تعريف المندوب وقِسماه]

ش - المندوب[1]: هو المنادَى المتفجَّعُ[2] عليه[(١)] أو المتوجَّعُ منه[3]؛ فالأول كقول الشاعر يَرثي[4] عُمرَ بن عبد العزيز[5] رضي الله عنه: [البسيط]

٩٨- حُمِّلْتَ أمْراً عَظِيماً، فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا[(٢)]

---

(١) إنما يتفجع على المندوب لِفقده، وفقده قد يكون حقيقة، ومثالُه بيت الشاهد؛ فإنه قيل في رثاء أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فهو مفقود حقيقة، وقد يكون فقدُه حُكماً، ومثالُه قولُ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد أُخبرَ بجدب شديد أصاب قوماً من المسلِمِين: «وا عُمَراه» يقوله متفجِّعاً على نفسه؛ لأنه غير قادر على إغاثتهم فكأنه مفقودٌ.

(٢) ٩٨- هذا البيتُ من قصيدة لجرير بن عطية يرثي بها أميرَ المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٣٠).

اللغة: «أمراً عظيماً» أراد به الخلافةَ وشؤونها، «اصطبرتَ له» أراد: اضطلعتَ بأعبائه، وصبرت على لَأْوَائِهِ ومَشاقِّه، وجَشَّمْتَ نفسك الهول العظيم لمصلحة الرعيَّة ابتغاءَ رضوان الله.

الإعراب: «حُمِّلْتَ» حُمِّل: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل مبني على الفتح في محل رفع، وهو مفعول أوّل، «أمراً» مفعولٌ ثان لـ«حُمِّل»، «عظيماً» صفة لـ«أمر»، «فاصطبرتَ» الفاء حرف عطف، اصطبر: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعلُه، «له» جار ومجرور متعلق بـ«اصطبر»، «وقمت» الواو حرف عطف، قمت: فعل وفاعل، «فيه» جار ومجرور متعلق بـ«قام»، «بأمر» جار ومجرور متعلق بـ«قام» أيضاً، و«أمر» مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه، «يا» حرف نداء ونُدبة، «عُمَرَا» منادى مندوب، مبني على الضم المقدر على آخره منع ظهورَه=

---

(1) مأخوذ من النُّدبة وهي البكاء على الميت وتعديدُ محاسنه، وهي من كلام النساء غالباً، والغرضُ منها الإعلام بعظمة المصاب، ومِن ثم لا يُندَب إلا المعروف. انظر: «الصحاح»: (ن د ب)، و«توضيح المقاصد» (٤/ ١١٢٠)، و«مجيب الندا» (ص٣٨٥).

(2) من التفجُّع وهو إظهار الحزن وقِلّة الصبر عند نُزول المصيبة. «الآلوسي» (١/ ٣٥٧).

(3) أي: لِكونه محلَّ ألم، أو لِكونه سببَه كما سيذكره المحقِّقُ لاحقاً. انظر: «توضيح المقاصد» (٤/ ١١٢٠-١١٢١)، و«الآلوسي» (١/ ٣٥٧).

(4) الرثاء: ندبُ الميت وذكر شمائله وفضائله. «الفيشي» (ص١٣٧).

(5) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، أبو حفص: الخليفة الصالح، والملك العادل، وربما قيل له: «خامس الخلفاء الراشدين» تشبيهاً له بهم. ولد ونشأ بالمدينة، وولي الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩ هـ، ولم تطل مدته. وأخباره في عدله وحسن سياسته كثيرة. توفي رحمه الله سنة ١٠١ هـ. «الأعلام» (٥/ ٥٠).

والثاني كقول المتنبي: [البسيط]

٩٩- وَا حَـرَّ قَـلْـبَـاهُ مِـمَّـنْ قَـلْـبُـهُ شَـبِـمُ [وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ][1]

= اشتغالُ المحل بحركة المناسبة المأتيّ بها لأجل الألف في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله: «يا عمرًا» فإنه يدل على أنَّ المندوب متفجَّعٌ عليه؛ وأنتَ تَراه قد استعمله بِيَا التي تُستعمل في النداء؛ لأنه يأمن من الالتباس بالمنادى المحض؛ لأنه في مقام الرثاء، والرثاء إنما يكون بعد الموت؛ والظاهر أنه لا يطلب إقباله؛ وإنما يظهر فجيعته فيه وحزنه عليه؛ وترى أيضاً أنه زاد في آخِره ألفاً؛ ولم يَزد هاءً.

(١) ٩٩- هذا البيت مطلع قصيدة لأحمد بن الحُسين المشهور بالمتنبي، وهو من شعراء الدولة العباسية؛ فقد تُوفي في سنة ٣٥٤ الهجرية، وهو ممن لا يُحْتَجُّ بشعرهم على قواعد العربية، ولا على بيانِ معاني مُفرداتها.

والمؤلف إن كان يقصد الاحتجاجَ به فهو مخالِف لِما يكاد يُجمع عليه الثقات من علماء العربية، وإنْ كان يَقصد التمثيلَ به فلا بأس.

اللغة: «وا حَرَّ قلباه» أراد أن يقول: «وا حَرَّ قلبي» بياء المتكلم ويلحق به ألف الندبة، وكان مِن حقِّه أن يقول: واحر قلبِيَاه، فيفتح ياء المتكلم، إلا أنه حذف الياء وكأنه حذفها ساكنة للتخلص من التقاء الساكنين: الياء والألف بعدها، وهذه الهاء هي هاء السكت، وقد ألحقها في الوصل، وهذه ضرورة أخرى، «شَبِمُ» بارد.

المعنى: يقول: وا حَرَّ قلبي وشغفه الشديد بِمَن قلبُه بارد، لا يحس بما أكابده من الوجد، ولا يشعُر بما أُلاقي من لهب الهيام، وأنا عنده عليل الجسم لِفرط الذي أُعانيه، سقيم الحال لِفساد اعتقاده فيَّ.

الإعراب: «وا» حرف نداء وندبة، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «حر» منادى مندوب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحر مضاف وقلب من «قلباه» مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والألف للدلالة على الندبة، والهاء للسكت، وزيادتها في الوصل خطأٌ عربيّةً، أو ضرورة، «ممن» جار ومجرور متعلق بـ «حر»، «قلبه» قلب: مبتدأ، وقلب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول في «ممن»: مضاف إليه، «شبم» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول، «ومَن»: الواو حرف عطف، مَن اسم موصول معطوف على الاسم الموصول السابق، «بجسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «وحالي» الواو عاطفة، حال: معطوف على «جسمي»، وحال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «عنده» عند: ظرف متعلق بمحذوف حال من «حالي»، =

[أداة الندبة]

ولا يُستعمَل فيه مِن حروفِ النداء إلّا حرفانِ: «وا» وهي الغالبةُ عليه والمختصَّةُ به، و«يا» وذلك إذا لم يَلْتَبِسْ بالمنادىٰ المحضِ.

[حكم المندوب]

وحكمُه حكمُ المنادى[1]؛ فتقول: «وَا زيدُ» بالضم، و«وَا عبدَ الله» بالنصب، ولك أن تُلحِقَ آخرَهُ[2] ألفاً[3]؛ فتقول: وَا زيدَا، وا عَمْرَا، ولك إلحاقُ الهاء في الوقف[4] فتقول: وا زيدَاهْ، وا عَمْرَاهْ، فإن وصلتَ حذفتَها، إلا في الضرورة فيَجوز إثباتُها كما تقدم في بيتِ المتنبي؛ ويجوز [حينئذٍ] أيضاً ضمُّها تشبيهاً بهاء الضمير، وكسرُها على

= وعند مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، «سقم» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الموصول.

التمثيل به: في قوله: «وا حَرَّ قلباه» فإن هذا يدل على أن المندوب متوجع منه؛ لأن العاشق يتوجع من حرارة قلبه، والعجبُ من المؤلف الذي يذكر أن زيادةَ الهاء في الوصل لا تجوز إلا في الضرورة، ويعلم أن المُوَلَّدِينَ ليس لهم أن يَقِيسوا على ضرورات العرب، ثم يجعل هذا البيت مثالاً للضرورة فيما بعدُ، كيف استشهد بهذا البيت وهو مشتمل على ضرورتَين؟!

ثم المتوجَّع منه إمَّا أن يكون محلَّ ألم، ومثاله البيت الذي أنشده؛ فإن القلب هو محل الألم الذي يُتوجَّع منه، ومنه قول الآخر:

فوَا كَبِدَا مِن حُبِّ مَن لا يُحِبُّنِي ... ومِنْ عَبَراتٍ ما لَهُنَّ فَناءُ

فإن الكبد محل الألم أيضاً، وقد يكون المتوجَّعُ منه سبباً في الألم، ومنه قولُ الشاعر:

تَبْكِيهِمُ دَهْماءُ مُعْوِلَةً ... وتقولُ سَلْمَى: وا رزيَّتِيَهْ

فإن الرزية سببٌ في حدوث الألم الذي يتوجع منه.

---

(1) أي: لأنه منه؛ إذ النادب كأنه يَطلب إقبالَ المندوب لاشتياقِه إليه مثلاً، أو مثلُه؛ إذ صورة المندوب صورةُ المنادى المخاطَب وإن لم يَكنْه حقيقةً. وانظر: «الآلوسي» (١/ ٣٥٨).

(2) أراد به ما يَشمل الآخِرَ حكماً كالمضاف إليه نحو: وا أمير المؤمنينَا، والصلة نحو: وا مَن حفر بئر زمزمَا. انظر: «الآلوسي» (١/ ٣٥٩)، و«توضيح المقاصد» (١/ ١١٢٢).

(3) هي أكثرُ أحواله. «مجيب الندا» (ص٣٨٥). قلتُ: وهو سبب الاقتصار عليه في المتن.

(4) أي: لأن الغرض مدُّ الصوت والتطويل. السابق.

أصلِ التقاء الساكنَين[١].

وقولي: «والنادبُ» معناه: ويقول النادبُ.

□ □ □ □

---

(١) هذا الذي ذكره الشارح من أن الهاء لا تُزاد في الندبة إلا في الوقف، هو ما ذهب إليه جمهور النحاة، وذهب الفراء إلى أنه يجوز زيادة الهاء مضمومةً ومكسورةً في الوقف وفي الوصل، من غير ضرورة، ومِن الشواهد التي استدل بها على ذلك قولُ الشاعر:

أَلَا يَـــا عَـــمْـــرُو عَـــمْـــرَاهُ وَعَـــمْـــرو بْـــن الـــزُّبَـــيْـــراهُ

ومن العجَب أن يقولَ المرادي: إن زيادة الهاء في مثل هذا البيت عند الجمهور مِن إجراء الوصل مُجرى الوقف، يريد أنه غير جائز إلا عند إرادةِ إجراء الوصل مُجرى الوقف، ومَن يُدرينا بهذه الإرادة؟ ثم كيف جاء فيها الضم والكسر جميعاً في هذه الحالة؟ وهلَّا اكتُفي بضبطٍ واحد.

[باب المفعول المطلَق]

ص - وَالمَفْعُولُ المُطْلَقُ، وَهوَ: المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُسَلَّطُ عَلَيْهِ عَامِلٌ مِنْ لَفْظِهِ كـ «ضَرَبْتُ ضَرْباً»، أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ كـ «قَعَدْتُ جُلُوساً». وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كـ «ضَرَبْتُهُ سَوْطاً»، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾، ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾، وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾.

ش - لَمَّا أنهيْتُ القولَ في المفعول به وما يتعلَّق به مِن أحكامِ المنادى، شرعتُ في الكلام على الثاني(1) مِن المفاعيل، وهو المفعولُ المطلَق(2).

[تعريف المفعول المطلَق وأمثلته]

وهو عبارةٌ عن «مصدر، فضلةٍ، تَسلَّط عليه عاملٌ مِن لفظِه أو مِن معناه»(3).

فالأول كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، والثاني نحو قولك: «قعدتُ جُلوساً»، و«تَأَلَّيْتُ حَلْفَةً»، قال الشاعر: [الطويل]

١٠٠- تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي ... إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ(١)

---

(١) ١٠٠- هذا البيتُ من كلام زيد الفوارس، واسمه الحصين بن ضرار الضبي، من كلمة له اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في «ديوان الحماسة». =

---

(1) أي: في ترتيبه وترتيبِ جمعٍ من المؤلفين، وسببُ تقديم المفعول به عليه أنه أكثرُ استعمالاً وأحوجُ إلى الإعراب من باقي المفاعيل؛ لأنه هو الذي يلتبس بالفاعل منها، ولأنه لا يُراد عند الإطلاق إلا هو؛ وقدَّم ابن الحاجب المفعولَ المطلق؛ لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعلُ الفعل المذكور. انظر: «الكواكب الدرية» (ص٣٢٧)، و«حاشية الآلوسي» (١/ ٣٦٠)، و«الكافية» لابن الحاجب (ص١٨).

(2) أي: الذي لم يُقيد بجار من حرف أو اسم، كالمفعول به والمفعول معه.

(3) أورِد على التعريف نحو: «كرهت كراهتي»؛ فإن المنصوب مفعول به، وأجيب بأن الكراهة هنا لها اعتباران: اعتبار وقوع الفعل عليها، واعتبار قيامها بفعل الفاعل واشتقاقه منها، فاحتملت الوجهين بالاعتبارَين المذكورَين. انظر: «حاشية السجاعي» (ص٨٤).

وذلك لأن الألِيَّةَ هي الحَلِفُ، والقُعودَ هو الجلوسُ[1].

= **اللغة**: «تَألَّى» حلف وأقسم، «حلفةً» يميناً وقَسَماً، «ليردني» يُرْوَى بكسر اللام على أنها لام التعليل، والفعل المضارع بعدها منصوب بـ«أنْ» المصدرية مضمرة، والمعنى على هذا الوجه أنه حلف لأجل أن يردَّه؛ ويُرْوَى بفتح اللام؛ والفعل المضارع بعدها مرفوع؛ وهذه اللام - على هذا الوجه - هي لام جواب القسم، وكان حقه أن يُلحق بالفعل المضارع إحدى نوني التوكيد؛ لأن الفعل المضارع إذا كان مثبتاً ووقع جوابَ قسم واقترن باللام وجب توكيده في مذهب جمهور النحاة، لكنه ترك توكيده: إما لكونه حالاً، أو على ما ذهب إليه سيبويه مِن تجويز مجيئه غيرَ مؤكد كما في هذا البيت. «مَفَائِد» جمع مِفْأد - كمنبر - وهُنّ المساعير، قاله شارح «الحماسة»(*)، وأرى أن المفائد - بالفاء - جمع مِفْأد - بزنة مِنْبَر أيضاً - وهي في الأصل الخشبة التي تُحرك بها النار في التَّنُّور(**)، شبه النساء في اسودادِها ويُبسها بها، أراد أنهن مهزولات سُود، وهو تشبيه معروف لا يزال جارياً على ألسنة عوامِّ المصريين.

الإعراب: «تألَّى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، «ابن» فاعل «تألَّى»، مرفوع بالضمة الظاهرة، وابن مضاف و«أوس» مضاف إليه، «حلفة» مفعول مطلق مؤكد لِعامله أو مبين لِعدده منصوب بالفتحة الظاهرة، «ليردني» اللام واقعة في جواب القسم إما على ما رآه سيبويه، وإما لأن المراد به الحال لا الاستقبال، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، أمَّا فاعله فهو ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى «ابن أوس»، «إلى نسوة» جار ومجرور متعلق بـ«يرد»، «كأنهن» كأن: حرف تشبيه ونصب، وضمير الغائبات اسمه، «مفائد» خبر «كأن»، والجملة من «كأن» واسمه وخبره في محل جر صفة لـ«نسوة».

الشاهد فيه: قوله: «تألَّى حلفة» فإن حلفة مفعول مطلق، والفعل العاملُ فيه من معناه لا من لفظه؛ ألستَ ترى أن معنى الحلفة القسم، وأن معنى تألى أقسم، كما بيناه في لغة البيت؟ فكأنه قال: أُقسم قسماً، وقد يكون التاء في «حلفة» مما بُني عليه المصدر، فيكون المفعول المطلق مؤكِّداً لعامله، وقد تكون لِلوحدة فيكون مبيِّناً للعدد، فافهمْ ذلك.

---

(1) أي: على المشهور، وقيل: القُعود هو الانتقال من عُلو إلى سفل، ومِن هذا المُقْعَد، والجلوس هو الانتقال من سفل إلى علو، ومنه سُميت نَجْدٌ جَلْساً لارتفاعها. وللآلوسي كلام طويل هنا مُفيد فعليك به. «حاشية الآلوسي» (١/ ٣٦١-٣٦٢).

(*) انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (ص٣٩٧).

(**) هذا الذي رآه رحمه الله هو عينُ ما أراده صاحب «شرح الحماسة»؛ فإنَّ واحد المساعير مِسْعار، وهو يُطلق على ما تُسعر به النار كالخشب، ويقال أيضاً لما تحرك به من حديد أو خشب، والمرزوقي أراد الثاني بدليل قوله لاحقاً: والفأد في اللغة: التحريك. وانظر: «التاج» و«اللسان»: (ف أ د) و(س ع ر).

واحترزتُ بِذكر الفَضلة[1] عن نحو قولك: «كلامُكَ كلامٌ حسنٌ»، وقولِ العرب: «جدَّ جِدُّهُ»، فكلامٌ الثاني وجِدُّهُ: مصدرَان سُلّطِ عليهما عامِلٌ مِن لفظِهما - وهو الفعل في المثالِ الثاني، والمبتدأ في المثال الأول؛ بناءً على قول سيبويه: إن المبتدأ عاملٌ في الخبر - وليسا مِن باب المفعول المطلَق في شيء[1].

[ما يُنصب على المفعوليّة المطلَقة مِن غير المصدر]

وقد تُنْصَبُ أشياءُ على المفعول المطلَق و[إنْ][2] لم تكن مصدراً، وذلك على سبيلِ النِّيابة عن المصدر، نحو: «كلّ» و«بعض» مضافَين إلى المصدر، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، والعَدَدِ، نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فثمانين: مفعولٌ مطلَق، وجَلدة: تمييز، وأسماءِ الآلات[3] نحو: ضربتُه سَوْطاً[4]، أو عَصاً، أو مِقْرَعَةً[5].

---

(١) أما المثال الأول فإنه ليس من المفعول المطلق في شيء؛ لأن المصدر - وهو «كلام حسن» - وقع خبراً عن المبتدأ، والخبر ليس بفضلة لأن الكلام لا يستغني عنه، وإن حصل به بيانُ النوع.

وأما المثال الثاني فليس من المفعول المطلق في شيء أيضاً؛ لأن المصدر وقع فاعلاً، والفاعل ليس بفضلة لِما ذكرنا، وأصلُ هذا المثال: «جَدَّ زيدٌ جِدًّا»، ثم قُصد المبالغة في وصفه بالجدّ، فتحوَّل الإسناد إلى الجد، وأُضيف إلى ضمير زيد، وهذا الإسناد مجازي، والعلاقة بين المسنَد إليه الحقيقي والمسنَد إليه المجازي المعبر عنها بالملابسة بينهما حاصلها صدورُ الجد من زيد، أي: كونه مفعولاً للفاعل الحقيقي، ومثل هذين قولك: «ضَرْبُكَ ضربتانِ» وإنْ بيّن به العدد.

---

(1) كان عليه حيث ذكر هذا أن يذكر بعده أن الاحترازَ بقوله: تسلط . . . إلخ مِن نحو: «سمعتُ حديثَك، وقمتُ إجلالاً لك». «الآلوسي» (١/ ٣٦٢).

(2) سقط هذا الحرف من النسخ المطبوعة، وقد استدركتُه من نسخ مخطوطة؛ لأن المقام يَقتضيه كما لا يخفى.

(3) يُشترط في نيابة الآلة أن تكونَ آلةً للفعل عادةً، فلا يجوز ضربتُه خشبةً أو عموداً. «السجاعي» (ص٨٥)، و«الفيشي» (ص١٣٨)، و«يس على الفاكهي» (٢/ ١٢٦).

(4) الأصلُ: «ضربتُه ضرباً بسوطٍ»، فحُذف الجار والمصدر وأُقيم ما بعده مُقامَه. «مجيب الندا» (ص٣٩١).

وجوَّز الرضي أن يكون الأصل: «ضربتُه ضربةَ سوطٍ» بالإضافة، فحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه. «الآلوسي» (١/ ٣٦٤). وانظر: «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٠٠).

(5) المقرعة: خشبة تُضرب بها البغال والحمير، وقيل: كل ما قُرع به - أي: ضُرب به - مِقْرعة. «المحكم» لابن سيده: (ق ر ع).

[صفةُ المصدر لا تَنُوب عنه]

وليس مما ينوبُ عن المصدر صفتُه[1]، نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥] خلافاً لِلمُعرِبين، زعمُوا أن الأصل: أكْلاً رَغداً، وأنه حُذف الموصوف ونابت صفتُه مَنَابَه فانتصبتِ انتصابَه، ومذهبُ سيبويه أن ذلك إنما هو حالٌ من مصدرِ الفعل المفهومِ منه، والتقدير: فكُلَا حالةَ كونِ الأكل رَغداً، ويدلُّ على ذلك أنهم يقولُون: «سِيرَ عليه طَويلاً»، فيُقِيمون الجارَّ والمجرورَ مُقَامَ الفاعل، ولا يقولُون[2]: «طويلٌ» بالرفع؛ فدلَّ على أنه حالٌ لا مصدَر، وإلا لجازتْ[3] إقامتُه مُقَامَ الفاعل؛ لأن المصدَرَ يَقوم مَقامَ الفاعل باتفاق[١].

---

(١) لم يذكر المؤلف أقسامَ المفعول المطلق، ونحن نذكُرها لك باختصار، فنقول: المفعول المطلق على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المُؤكِّدُ لِعامله، وعامله إما أن يكون مصدراً نحو قولك: «كان أمس ضربي زيداً ضرباً مبرحاً»، وإما أن يكون فعلاً نحو قولك: «ضربته ضرباً شديداً»، وإما أن يكون وصفاً نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]، ونحو قولك: «أنت مطلوب طلباً»، فإن كان العامل مصدراً فهو مؤكد للعامل نفسه، وإن كان العامل فعلاً أو وصفاً فالصحيح أنه مؤكد للمصدر المفهوم منهما، وحكمُ هذا النوع أنه لا يُثنى ولا يجمع، بالإجماع؛ لسببَين:

أولهما: أنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يُثنى ولا يجمع، فكذا ما وقع موقعه.

والثاني: أنه اسم جنس دال على القليل والكثير، فيصح أن يُراد به الاثنان والجمع بغير حاجة إلى التثنية والجمع. =

---

(1) القولُ بمنع إقامةِ صفته مُقامَه تبع فيه سيبويه، لكنْ خالفه في «التوضيح» تبعاً لابن مالك. «مجيب الندا» (ص٣٩٢). وانظر: «أوضح المسالك» (٢/ ٢١٣)، و«تسهيل الفوائد» (ص٨٧).

(2) كتب عليه الفيشي ما نصُّه: قد يُتوقف في ذلك بأنه لا يَلزم مِن عدم القول عدمُ الجواز؛ لجواز أن يكون جائزاً ولا يقولونه، وأيضاً عدمُ قولهم ذلك يتوقف على الاستقراء التام، ولا يُحيط باللغة إلا نبي. اهـ (ص١٣٩). وانظر: «حاشية الآلوسي» (١/ ٣٦٥-٣٦٦).

(3) قال الشيخ خالد الأزهري: تسامَح المصنفون بدخول اللام في جواب «إنِ» الشرطية المقرونة بـ «لا» النافية في قولهم: «وإلّا لكان كذا» حملاً على دخولها في جواب «لو» الشرطية لأنها أختها، ومنع الجمهور دخولَ اللام في جواب «إنْ»، وأجازه ابن الأنباري. اهـ «موصل الطلاب» (ص ٣١). قلتُ: فليُنظر أين قال ذلك، وما مُستنده قبل أن يُقلَّد فيه.

[باب المفعول له]

ص - وَالمَفْعُولُ لَهُ، وَهُوَ: المَصْدَرُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتاً وَفَاعِلاً؛ نَحْوُ: «قُمْتُ إِجْلَالاً لَكَ». فَإِنْ فَقَدَ المُعَلِّلُ شَرْطاً جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ، نَحْوُ: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾،

وَ وَإِنِّـي لَـتَـعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ

وَ فَـجِـئْـتُ وَقَـدْ نَـضَّـتْ لِـنَـوْمٍ ثِـيَـابَـهَـا

ش - الثالثُ من المفاعيل: المفعولُ له، ويُسَمَّى المفعولَ لأجله[1]، ومِن أجلِه.

= والقسم الثاني: المُبَيِّنُ لنوع عامله، بأن يدل على الهيئة التي صدر عليها الفعل، ودلالتُه على الهيئة تكون بواحد من أربعةِ أوجه:

الأول: أن يكون المصدر نفسُه موضوعاً للدلالة على هيئة خاصة، نحو قولك: «رجع زيدٌ القهقرى» و«سار التبخترَ».

والثاني: أن يكون ذلك بسبب إضافة المصدر، نحو قولك: «جلس زيدٌ جلوسَ الأمير».

والثالث: أن يكون ذلك بسببِ وصف المصدر، نحو قولك: «ضَرَبَ زيدٌ بكراً ضَرباً شديداً»،

والرابع: أن يكون ذلك بسببِ اقتران المصدر بأل العهدية، نحو قولك: «ضربت زيداً الضربَ»، تريد الضربَ المعهود بينك وبين المخاطب.

والقسم الثالث من المفعول المطلق: المبيِّن للعدد، بأن يدلَّ على مراتِ صدور الفعل، نحو قولك: «ضربت زيداً ضربتَين» أو «ضرباتٍ»، وهذا النوع يَجوز تثنيته أو جمعُه بالاتفاق.

وابن مالك رحمه الله قسَّم المفعول المطلَق إلى قسمَين: مُبْهَم، وهو النوع الأول؛ ومُخْتَصّ، وهو النوعان الثاني والثالث.

---

(1) الأَجْلُ: مصدر أجَل شرًّا: إذا جناه، استُعمل أولاً في تعليل الجنايات ثم اتُّسع فيه فاستُعمل في كل تعليل . . . كما تقول: فعلتُه من جرَّاك ومِن جرَّائك ومِن جريرتك، وأصلُ معنى جرَّ مثل: أجَل. «غنية الطالب» لأحمد فارس الشدياق (ص ١٤٦- ١٤٧).

[تعريف المفعول له]

وهو: «كلُّ مَصْدَرٍ مُعلِّلٍ[(١)] لِحَدثٍ مُشارِك له في الزمانِ[(2)] والفاعل»، وذلك كقولِه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ[(3)] حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، فالحذرُ: مصدر [منصوب] ذُكِر علَّةً لجعلِ الأصابع في الآذان، وزمنُه وزمنُ الجَعْلِ واحدٌ، وفاعلُهما أيضاً واحدٌ، وهم الكافرون[(4)]، فلَمَّا استُوفِيَتْ [هذه] الشروطُ انتصَب.

[وجوبُ جرِّه إذا فقد شرطاً من شُروطه]

فلو فَقَد المُعَلِّلُ شرطاً مِن هذه الشروطِ وَجَبَ جرُّهُ بِلام التعليل[(١)].

فمثالُ ما فقد المصدريَّةَ قولُه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]؛ فإن المخاطَبين هم العِلَّةُ في الخَلْق، وخفض ضميرهم باللام؛ لأنه ليس

---

(١) اللام ليست بشرط، بل يجوز أَنْ يُجَرَّ بكل حرف من حُروف الجَرِّ الدالةِ على التعليل - وهي هنا: اللام، ومِنْ، وفي، والباء[(*)] - وممن نص على ذلك ابن عقيل، وعبارة المؤلف في المتن عامة تشمل كلَّ حروف التعليل، ولكنه في الشرح خَصَّ الكلام في اللام، ولا وجهَ لذلك.

---

(1) هذا المعلِّل لا يُشترط أن يكونَ غايةً دائماً كما قد يُتوهم؛ بل تارةً يكون باعثاً وغايةً نحو: «قمتُ إجلالاً لك»، وتارةً يكون باعثاً فقط نحو: «قعدتُ عن الحرب جُبناً». انظر: «مجيب الندا» (ص٣٩٣)، و«حاشية الخضري» (١/ ١٩٤-١٩٥).

(2) قال الرضي: المراد بتشارُكهما في الزمان أن يقع الحدثُ في بعض زمان المصدر كـ«جئتك طمعاً، وقعدتُ عن الحرب جُبناً»، أو يكون أول زمان الحدث آخِرَ زمن المصدر نحو: «حبستُك خوفاً مِن فِرارك»، أو بالعكس نحو: «جئتُك إصلاحاً لحالك، وشهدتُ الحرب إيقاعاً لِلهُدْنة بين الفريقين». «شرح الكافية» للرضي (١/ ٥١٠).

(3) «مِن» تعليلية متعلقة بـ«يجعلون». انظر: «إعراب القرآن وبيانه» للدرويش (١/ ٥٩-٦٠، و٦٣).

(4) قال الآلوسي: ينبغي أن يُراد من الكافرين المنافقون؛ لأن البحث في الآيات عن حالهم بعد بيانِ حال الكافرين. اهـ (١/ ٣٧٠). قلتُ: الخطبُ في هذا سهل ما دام المنافق كافراً، ولعلَّ المصنف عبَّر بذلك لِما في آخِرِ الآية وهو: ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

(*) زاد عليها بعضهم «عن» كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾، وقوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾، وبعضُهم «الكاف» كما في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾، وبعضهم «على» نحو قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾. انظر: «مغني اللبيب» (ص١٩٧، و٢٣٤، و١٩١).

مصدراً؛ وكذلك قولُ امرئ القيس: [الطويل]

٨١- وَلَوْ أَنَّ ما أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفانِي - ولَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ المالِ[١]

فأدنى: أفعلُ تفضيل، وليس بِمصدر؛ فلهذا جاء مخفوضاً باللام.

ومثالُ ما فقد اتحادَ الزمان[1] قولُه: [الطويل]

١٠١- فَجِئْتُ وقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيابَها [لَدَى السِّتْرِ، إِلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ][٢]

فإن النوم - وإنْ كان علةً في خلعِ الثياب - لكن زمن خَلعِ الثوب سابقٌ على زمنِه.

(١) ٨١- قد سبق شرحُ هذا البيت في باب التنازع، والشاهد هنا في قوله: «لأدنى»؛ فإن اللام الداخلةَ على أدنى دالة على التعليل، لكن لا يقال: إن هذا من باب المفعول لأجله؛ لأن الشرط فيما يُسمى مفعولاً لأجله - في عُرف النحاة - أن يكون مصدراً، والذي معنا أفعل تفضيل.

(٢) ١٠١- هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حُجر الكندي، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٥٢)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٠٩)، وأنشده الأشموني (رقم ٤٠٧).

اللغة: «نَضَّت» بالضاد المعجمة مشددة أو مخففة - أي: خلعت، «لدى» أي: عند، «لِبْسَة المُتَفضِّل» يريد غِلالة رقيقة هي التي يُبقيها مَنْ يَتَبَذَّل.

المعنى: يقول: إنه جاء عندها في الوقت الذي خلعتْ فيه ثيابها وتهيأتْ لأنْ تنامَ.

الإعراب: «جئت» فعل وفاعل، «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق، «نضت» نض: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديرُه: هي، والجملة في محل نصب حال(*)، «لنوم» جار ومجرور متعلق بـ«نَضَّ»، «ثيابها» ثياب: مفعول به لـ«نَضَّ»، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «لدى» ظرف مكان متعلق بـ«نضَّ»، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذرُ، ولدى مضاف و«الستر» مضاف إليه، «إلا» أداة استثناء، «لبسة» منصوب على الاستثناء، ولبسة مضاف و«المتفضل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «لنوم»؛ فإن النوم علة لخلع الثياب، وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد؛ لأنها تخلع ثيابها قبل النوم؛ فلذلك وجب جرُّه باللام الدالةِ على التعليل، ولم يجز فيه أن يكون منصوباً؛ لأن شرط نصبه اتحاده مع عامله في الزمن، وهو مُنْتفٍ هُنا كَما علمتَ.

(1) لم يشترط اتحادَ الزمان سيبويه ولا أحدٌ من المتقدمين، وإنما اشترطه الأعلمُ والمتأخرون؛ فيَجوز عند المتقدمين: «جئتُك أمسِ طمعاً غداً في مَعروفك». «الآلوسي» (١/ ٣٧٢)، و«همع الهوامع» (٢/ ٩٨).

(*) أي: من التاء في «جئتُ».

ومثالُ ما فقد اتّحادَ الفاعلِ[1] قولُه: [الطويل]

١٠٢- وَإِنّـي لَـتَـعْـرُونِـي لِـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ   كَـمـا انْـتَـفَـضَ الـعُـصْـفُـورُ بَـلَّـلَـهُ الـقَـطْـرُ[1]

---

(١) ١٠٢- هذا البيت من كلام أبي صَخْرٍ الهُذَلِيّ، وقد أنشده المؤلف في «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١١٠)، وفي «أوضحه» (رقم ٢٥٣)، وابن عقيل (رقم ٢٠٧)، والأشموني (رقم ٤٢٨)، وهو من كلمة أبي صخر التي أوَّلُها قولُه:

لِـلَـيْـلَـى بـذاتِ الـبَـيـنِ دَارٌ عـرفْـتُـهـا   وأُخرى بِذاتِ الجَيْشِ آياتُها سَطْرُ

اللغة: «تَعْرُوني» تنزل بي، وتصيبني، «ذِكراك» الذِّكرى - بكسر الذال - التذكر والخطور بالبال، «هزة» بكسر الهاء - حركة واضطراب، «انتفض» تحرك واضطرب، «القطر» المطر.

المعنى: يصف ما يحدث له عندما يذكرها؛ فيقول: إنه لَيُصيبه اضطراب يشبه الاضطرابَ الذي يحدث للعصفور عندما ينزل المطر عليه فيبلّل جسده.

الإعراب: «وإني» إنَّ: حرف توكيد ونصب، وياءُ المتكلم اسمه، «لَتعروني» اللام هي المُزَحْلَقة، تعرو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع ظهورها الثقل، والنون للوقاية، والياء مفعول به، «لذكراك» اللام حرف جر، «ذكرى» مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بـ «تعرو»، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر، والإضافة من إضافة المصدر لِمفعوله، «هزة» فاعل «تعرو»، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من «تعرو» وفاعله ومفعولِه في محل رفع خبر «إن»، «كما» الكاف حرف جر، «ما»: مصدرية، «انتفض» فعل ماض، «العصفور» فاعل «انتفض»، و«ما» المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويلِ مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور مُتَعلِّقٌ بمحذوف صفة لـ «هزة»، والتقدير: هزة كائنة كانتفاضِ العصفور، «بلّله» بلَّلَ: فعل ماض، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به، «القطرُ» فاعل «بَلَّل»، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من «العصفور» على تقدير «قد» عند جمهور البصريين[*].

الشاهد فيه: قوله: «لذكراك» فإن اللام حرف جر دال على التعليل، والتَّذكر عِلَّة لعروّ الهزة، ووقت التذكر هو وقت عروّ الهزة، لكن لما كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل، ولم يجز أن يُنصبَ على أنه مفعول لأجله؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحداً.

---

(1) اشتراطُ اتحاد الفاعل أيضاً إنما هو للمتأخرين. انظر: المصدرين السابقين.

(*) ويجوز أن تكون الجملة صفة للعصفور؛ لأن لامه جنسية كالتي في قولِه: ولقد أمر على اللئيم يسبني. انظر: «مغني اللبيب» (ص٥٦١).

فإن الذكرَى هي علةُ عُرُوِّ الهِزَّة، وزمنهما واحد، ولكن اختلف الفاعل؛ ففاعلُ العُرُوّ هو الهزة، وفاعلُ الذكرى هو المتكلِّم؛ لأن المعنى: لِذكري[1] إياكِ؛ فلمَّا اختلفَ الفاعلُ خُفِضَ باللام، وعلى هذا جاءَ قولُهُ تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]، فإنَّ «تَركَبُوهَا» بتقدير: لِأَنْ تَركَبُوهَا، وهو عِلَّةٌ لِخلق الخيلِ والبِغال والحمير، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعلَ الخلق هو الله سبحانه وتعالى، وفاعلَ الركوبِ بنُو آدم، وجيءَ بِقوله جل ثناؤه: ﴿وَزِينَةً﴾ منصوباً؛ لأنَّ فاعلَ الخلق والتزيين هو الله تعالى[1].

□ □ □ □

---

(١) ههنا شيئان نُريد أن ننبهك إليهما:

الأول: أن المفعول لأجله قد يتقدم وجوده على وجود مضمون عامله، نحو قولك: «قعدت عن الحرب جبناً»؛ فإن وجود الجبن في نفسك سابق على وجود القعود عن الحرب، وقد يكون تصور المفعول لأجله سابقاً على الفعل العامل فيه، نحو قولك: «ضربت هذا الفتى تأديباً»، فإنك تتصور التأديب أولاً، ثم يَبعثك ذلك إلى الضرب، وهكذا في كل مصدر يدلُّ على غرض من الأغراض مع عامل يدل على ما اتخذ وسيلةً لتحصيل هذا الغرض، وقد اعتبر العلماء - حتى الذين اشترطوا الشروطَ التي ذكرها المؤلف - هذه الأمثلة من المفعول لأجله؛ فكيف يتأتى هذا مع قولهم: إنه يجب أن يكون وقتُ الفعل ووقتُ المفعول لأجله واحداً؟

الأمر الثاني: أنا أبا حيان رحمه الله قد استثنى - مما اختلف فيه زمان العلة والمعلول أو اختلف فاعلاهما - ما إذا كان المصدر منسبكاً بـ «أنَّ» المؤكدة أو بـ «أنْ» المصدرية الناصبة للمضارع، كما لو قلتَ: «جئتك أنَّ زيداً يُكرمني»، أو تقول: «جِئتك أنْ يكرمني زيد»، فأجاز أن يكون هذا المصدر مفعولاً لأجله، وأن يحذف حرف الجر أيضاً، مع اختلاف الزمان والفاعل، وأبو حيان في هذا تابعٌ لابن مالك، وقد زاد بعضُ العلماء في هذا صورة المصدر المنسبك بكي المصدرية نحو: «جئتك كي يُكرمني زيد».

---

(1) أخذ الذِّكر في بيان المعنى لأنه أشهر من الذِّكرى وأكثرُ استعمالاً. «الآلوسي» (١/ ٣٧٤).

[باب المفعول فيه]

ص - وَالمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ: مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى «في»؛ مِن اسْمِ زَمَانٍ كـ «صُمْتُ يَوْمَ الخَمِيسِ، أَوْ حِيناً، أَوْ أُسْبُوعاً»، أَوِ اسْمِ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، وَهُوَ: الجِهَاتُ[1] السِّتُّ: كَـ «الأَمَامِ، وَالفَوْقِ، وَاليَمِينِ» وَعَكْسِهِنَّ، وَنَحْوُهُنَّ[2]: كَعِنْدَ، وَلَدَى؛ وَالمَقَادِيرُ: كالفَرْسَخِ؛ وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرِ عَامِلِهِ، كـ «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ».

ش - الرابعُ مِن المفعُولاتِ: المفعولُ فيه، وهو المسمَّى ظرفاً[3].

[تعريف الظرف]

وهو: كلُّ اسمِ زمانٍ أو مكانٍ سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنَى «في»، كقولِك: صمتُ يومَ الخميسِ، وجلستُ أمامَك(١).

وعُلِمَ مما ذكرتُه أنه ليس مِن الظروف (يوماً) و(حيث) مِن قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ

(١) ههنا أمران أُحِبّ أن أنبهك إليهما، الأمر الأول: أنَّ تسلط العامل على المفعول فيه، هو ما يشير إليه قول المؤلف: «على معنى في»؛ سواءٌ أكان الفعل واقعاً بالفعل نحو: «صمت يوم الخميس»، أم كان غيرَ واقع بالفعل نحو: «ما صمت يوم الخميس»، وهذا يخالف تسلطَ العامل على سائر المفاعيل، فإنه في المفعول به على معنى وقوعه عليه، وعلى المفعول له على معنى كونه علةً له، وعلى المفعول المطلَق على معنى أنه نفسه، والأمر الثاني: أنه لا يُسمى ظرفاً - عند النحاة - إلا ما كان منصوباً على معنى «في»؛ فإن لم يكن منصوباً بالعامل أصلاً، أو كان منصوباً لكنْ على التوسع مثلاً، لم يُسَمَّ ظرفاً.

(1) أي: أسماؤها كما سيأتي في الشرح.

(2) بالرفع عطفاً على «الجهات». «الفيشي» (ص١٤٠)، وزاد السجاعي (ص٨٧) نقلاً عن يس: ويجوز جرُّه بالعطف على «أمام». اهـ قلتُ: سيشرح المصنف عبارتَه بما يُوافق الاحتمالَ الثاني، فليُنظر!

(3) أي: عند البصريين، وسمَّاه الفراء محلًّا، والكسائي وأصحابُه صفةً. انظر: «الآلوسي» (١/ ٣٧٥)، و«التصريح» (١/ ٥١٥).

مِن رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ فإنهما وإنْ كانا زماناً ومكاناً، لكنهما ليسَا على معنَى «في»، وإنما المراد أنهم يَخافون نفسَ اليومِ، وأن الله تعالى يَعلم نفسَ المكانِ المستحِقِّ لِوَضع الرسالة فيه؛ فلِهذا أُعرِب كلٌّ منهما مفعولاً به[1]، وعامل (حيث) فعل مقدَّر دَلَّ عليه «أعلم» أي: يعلم حيث يَجعل رسالتَه؛ وأنه ليس مِنها أيضاً نحو: ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ مِن قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]؛ لأنه وإنْ كان على معنى «في»، لكنه ليس زماناً ولا مكاناً.

[ما يقبلُ الانتصابَ على الظرفيَّة وما لا يَقبلُه]

واعلمْ أنَّ جميعَ أسماء الزمان تَقبل النصبَ على الظرفيَّةِ، ولا فَرْقَ في ذلك بينَ المختَصِّ منها والمعدودِ والمبْهَم، ونَعني بِالمختَصِّ ما يقعُ جواباً لـ «متى»، كيوم الخميس، وبِالمعدود ما يَقع جواباً لِـ «كمْ»، كالأسبوع والشهر والحَوْلِ، وبِالمُبْهَم ما لا يَقع جواباً لشيءٍ منهما، كالحِين، والوقتِ[2].

وأنَّ أسماء المكان لا ينتصبُ منها على الظرفيَّةِ إلا ما كان مُبهَماً.

---

(١) جعل «يوماً» في الآية الأولى مفعولاً به مما لا اعتراضَ عليه؛ لأن «يوماً» اسم مكان منصرف يقع في مواقع الإعراب المختلفة، فتقول: هذا يوم مبارك، ويومك مليء بالمسرات، وأما جعل «حيث» مفعولاً به في الآية الثانية فإنه محل نظر، فإن «حيث» لا تنصرف إلا نادراً، ولا ينبغي تخريج القرآن الكريم على النادر؛ ولهذا ذهب جماعةٌ من العلماء إلى أن مفعولَ الفعل الذي دل عليه «أعلم» محذوف، وذهب إلى أن «حيث» باقية على الظرفية، وتقدير الكلام على هذا: الله يَعلم الفضلَ حيث يجعل رسالته، أي: يعلم ما في الموضع الذي يجعل فيه الرسالة من الطهارة والفضل والصلاحية للإرسال، وقد علم سبحانه أنكم لستُم بهذه المنزلة، وقد فصَّل هذا الكلامَ أبو حيان في تفسير الآية الكريمة.

(٢) خير من هذا أن نقول لك:

المبهم من الزمان ما دل على مقدار من الزمان غيرِ مُعيّن، أي: لا يُعرف أوله ولا آخرُه، نحو: حين وزمان ولحظة وساعة ولفظ وقت.

والمختصُّ منه ما دل على مقدار معين معلومِ الأول والآخِرِ؛ كأسماء الشهور وكالصيف والشتاء، وكل ما خُصَّ من الأزمنة بوصفٍ أو إضافةٍ أو اقترانٍ بأل، والمعدود، ولو كان مثنى أو جمعاً، كيومين وأيام وشهرين وشهور، وهلم جرًّا.

[أنواع المبهم مِن اسم المكان]

والمبهَمُ ثلاثةُ أنواع(١):

أحدُها: أسماءُ الجهات الستِّ، وهي: الفَوْقُ، والتحتُ، والأعلى، والأسفلُ، واليمينُ، والشمالُ، وذاتُ اليَمين، وذات الشمال، والوراء، والأمام، قال الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[1] [يوسف: ٧٦]، ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤]، ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]. وقولي: «وعكسهن» أشرتُ به إلى الوراء، والتحت، والشمال؛ وقولي: «ونحوهنّ» أشرت به إلى أن الجهاتِ وإن كانت ستًّا، لكن ألفاظها كثيرة.

ويَلحق بأسماء الجهات: ما أشبَهها في شِدَّةِ الإبهام والاحتياجِ إلى ما يُبيِّن معناها كـ «عِنْدَ، ولَدَى»[2].

الثاني: أسماءُ مقاديرِ المساحات كـ «الفرسخ، والمِيل، والبَرِيد»[3].

---

(١) إنما جاز نصبُ اسم الزمان مطلقاً ولم يجز نصب اسم المكان إلا إذا كان مبهماً؛ لأن الفعلَ الذي هو الأصل في العمل يدل على الزمان دلالةً قوية بسببِ كون دلالته عليه مأخوذةً في مفهومه، فهي دلالة تضمنية، فأما دلالته على المكان فضعيفة؛ لأنه يدل عليه لزوماً؛ فقوي على نصبِ اسم الزمان بنوعَيه: المختصّ والمبهَم بِسبب قوة دلالته على الزمان، وضعُفَ عن نصب المختص من اسم المكان بسببِ ضعف دلالته على المكان.

---

(1) أي: من المخلوقين حتى يَنتهي إلى الله تعالى. «السجاعي» (ص٨٨)، و«الفيشي» (ص١٤١).

(2) «لدى» ظرفُ مكان بمعنى عند، إلا أنها لا تُستعمل إلا في الحاضر، تقول: «عندي مالٌ» وإن كان غائباً، ولا تقول: «لديَّ مالٌ» إلّا إذا كان حاضراً، وفرقٌ آخَرُ أن عند تكون للأعيان والمعاني نحو: «هذا القول عندي صواب»، و«زيدٌ عندي»، ولدى تختص بالمعاني فلا تقول: «زيد لديَّ». انظر: «المغني» (ص٢٠٨-٢٠٩).

(3) الفرسخ: فارسي معرب، وهو ثلاثة أميال، والمِيل من الأرض: قدرُ مدّ البصر، أو هو أربعة آلاف ذراع، وقيل غير ذلك. وأما البريد فهو أربعة فراسخ، وأصلُه: البريد وهو الرسول، ومنه قول بعض العرب: الحمى بريد الموت، ثم استُعمل في المسافة التي يقطعها.

انظر: «المصباح المنير» و«تاج العروس»: (ف ر س خ)، و(م ي ل)، و(ب ر د).

الثالث: ما كان مَصُوغاً من مصدرِ عاملِه كقولِك: «جلَسْتُ مَجْلِسَ زَيدٍ»، فالمجلسُ مشتَقٌّ مِن الجلوس الذي هو مصدَرٌ لِعامله وهو جَلستُ، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩]، ولو قُلتَ: «ذهبتُ مَجلسَ زيد» أو «جلستُ مَذهبَ عمرٍو» لم يصحّ؛ لاختلافِ مصدرِ اسم المكان ومصدرِ عاملِه[1].

□ □ □ □

---

(١) يتعين في المأخوذ من غير مصدر عامله، وفيما عدا الأنواع الثلاثة من أسماء المكان: أن يُجر بحرف جر يدلُّ على الظرفية - مثل: في والباء - فتقول: جلست في مذهب عمرو، وصلَّيتُ بالمسجد، ونمتُ في الدار، ولا يُسمى المجرور ظرفاً، وإن سُمي اسمَ مكان كما تقدَّم التنبيهُ على ذلك.

[باب المفعول معه]

ص - وَالمَفْعُولُ مَعَهُ[1]، وَهُوَ: اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَاوٍ أُرِيدَ بِها التَّنْصِيصُ عَلَى المَعِيَّةِ، مَسْبُوقَةٍ بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ حُرُوفُهُ وَمَعْنَاهُ، كـ «سِرْتُ وَالنِّيلَ»، وَ«أَنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ».

[محترزات التعريف]

ش - خرج بِذكر «الاسم» الفعلُ المنصوبُ بعد الواو في قولك: «لا تأكُلِ السمكَ وتشربَ اللَّبنَ» فإنه على معنى الجمع؛ أي: لا تفعلْ هذا مع فِعلِكَ هذا، ولا يُسمَّى مفعولاً معه؛ لِكونه ليس اسماً؛ والجملةُ الحالية في نحو: «جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ»؛ فإنه وإنْ كان المعنَى على قولك: «جاء زيدٌ مع طُلوعِ الشمس» إلا أن ذلك ليس باسمٍ ولكنه جملة؛ وبِذكر «الفضلة» ما بعد الواو في نحو: «اشتَرَكَ زيدٌ وعمرٌو»؛ فإنه عمدة؛ لأنَّ الفعل لا يَستغني عنه، لا يُقال: «اشتركَ زيدٌ»؛ لأن الاشتراك لا يتأتَّى إلا بين اثنَينِ[2]، وبِذكر الواو[3] ما بعد «مع» في نحو: «جاءني زيدٌ مع عَمرٍو»، وما بعد الباء في نحو: «بِعتُكَ الدارَ بِأَثاثِها»، وبِذكر إرادة التَّنصيصِ على المعيَّة نحوُ: «جاء زيدٌ وعَمرٌو» إذا أُريد بِهِ مجرَّدُ العطف.

وقَولي: «مسبوقة ... إلخ» بيانٌ لِشرط المفعول معه، وهو أنه لا بُدَّ أن يكونَ مسبوقاً بِفعل، أو بِما فيه معنَى الفِعل وحروفِه؛ فالأول كقولك: «سرتُ والنِّيلَ» وقولِ الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[1] [يونس: ٧١]، والثاني كقولِك: «أنا سائرٌ

(١) القراءة المشهورة في هذه الآية الكريمة بقطع همزة «أجمعوا»، ولما كان هذا الفعل - الذي هو=

(1) هو خامس المفاعيل، وأخَّره للخلاف في كونه قياسيًّا دون غيره، ولوصول العامل إليه بواسطة الواو دون غيره، ولم يقع في القرآن بِيَقينٍ.

(2) أي: أو أكثر. وانظر: «درة الغواص» للحريري (ص١٥٢) فما بعدها.

(3) خرج قبل ذلك بذكر البعدية بقيةُ المفاعيل.

والنيلَ»، ولا يَجوز النصبُ في نحو قولهم: «كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ» خِلافاً للصَّيْمَرِي[1]؛ لأنك لم تَذكُرْ فِعلاً ولا ما فيه معنَى الفعل، وكذلك لا يَجوز «هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ» بالنصب؛ لأنَّ اسمَ الإشارة وإنْ كان فيه معنَى الفِعل وهو «أُشِيرُ» لكنه ليس فيه حروفُه[2].

[حالات الاسم الواقع بعد الواو المذكورة]

ص - وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ: «لَا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ»، ومِنْهُ: «قُمْتُ وَزَيْداً» وَ«مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْداً» عَلَى الأَصَحِّ فِيهِمَا؛ وَيَتَرَجَّحُ في نَحْوِ قَوْلِكَ: «كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كَالأَخِ»، وَيَضْعُفُ في نَحْوِ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

ش - لِلاسم الواقعِ بعد الواو المسبوقةِ بِفعل أو ما في معناهُ [ثلاث] حالات[3]:

= أجمع - لا يتعلق بالذوات - وإنما يتعلق بالمعاني نحو: «أجمع المسلمون على حُرمة الربَا»(*) - كان نصب «شركاءكم» بالعطف على «أمركم» غيرَ سائغ إلا على تقدير مضاف، أي: أجمعوا أمرَكم وأمرَ شركائِكم، ليكون المعطوف والمعطوف عليه من المعاني، فلهذا اختِير نصب «شركاءكم» على أنه مفعول معه؛ لأنه لا يحتاج إلى تأويل ولا تقديرِ محذوف.

---

(1) عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، أبو محمد، له «التبصرة» في النحو؛ كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهلُ المغرب، وأكثر أبو حيان من النقل عنه. «بغية الوعاة» (٢/ ٤٩). وفي «معجم المؤلفين» لرضا كحالة (٦/ ٨٧) أنه توفي سنة ٥٤١ هـ.

(2) وكذا يقال في ها ولك؛ فإن في الأول معنى أنبه، وفي الثاني معنى استقرَّ، ومع ذلك لا يجوز النصب على المعية ولا يُتكلم به خلافاً لأبي علي. انظر: «شرح الشذور» للمصنف (ص٢٦٨)، و«التصريح» (١/ ٥٢٩).

(3) نظمتُها قديماً مع حالتَي امتناع النصب وامتناع الاثنين - أي: النصبِ على المعية والعطفِ - فقلتُ:

والعَطفَ إنْ شَرطٌ اختَلَّ الْزَماً وَإذَا ... ما جاز مَعْ نَصْبِكَ التَّالي فقد رَجَحَا
لَكِنْ بِلا مانِعٍ لَفظاً كـ «مُرَّ بِهِمْ ... والقومَ أَمْسِ» فجَرُّ القومِ ما فَصُحا
كَذاكَ مَعْنًى كـ «كُونُوا أَنتمُ وبَنِي ... مِن كِلمة قالَها مَن يَبْتَغي صُلُحَا
والنصبُ في «جاءَ زيد والهلالَ» وفِي ... «قد سِرْتُ مِيلاً وعَمراً» واجِبٌ مُنِحَا
«عَلَفْتُها التبنَ والماءَ» انْتِفاؤُهما ... في ذا وفي مِثْلِه حَتْمٌ فَكُنْ فَرِحَا

(*) هذا مثال للإجماع الذي هو بمعنى الاتفاق، والكلام إنما هو في الإجماع بمعنى العزم على الأمر والإحكام عليه، وهو لا يتعلَّق إلا بالمعاني، ومنه قول الشاعر:

فأجمِعوا أمرَكم طُرًّا فَكِيدُوني

انظر: «الصحاح» و«القاموس المحيط» (ج م ع).

[١- وجوب النصب]

إحداها: أن يجبَ نصبُه على المفعولية، وذلك إذا كان العطفُ مُمتنِعاً لِمانع معنوي أو صناعيّ؛ **فالأول** كقولِك: «لَا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وَإِتْيَانَهُ»، وذلك لأن المعنى [على العطف]: لا تَنْهَ عن القبيح وعن إتيانِه، وهذا تناقُض[1]، **والثاني** كقولك: «قُمتُ وزيداً» و«مَررتُ بكَ وزيداً»؛ أمَّا الأولُ فلأنه لا يَجوز العطفُ على الضمير المرفوع المتَّصِل إلَّا بعد التوكيد بِضمير مُنفصِل[2]، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، وأمَّا الثاني فَلأنه لا يَجوز العطفُ على الضمير المخفوضِ إلا بإعادةِ الخافض، كقولِه تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢].

ومِن النحويِّين[3] مَن لم يَشترطْ في المسألتَين شيئاً؛ فعَلى قولِه يَجوز العطفُ، ولِهذا قُلتُ: «على الأصح فيهما».

[٢- ترجُّح النصب]

والثانية: أن يترجحَ المفعولُ معه على العطفِ، وذلك نحوُ قولك: «كُنْ أنتَ وزيداً كالأخِ»، وذلك لأنَّك لو عطفتَ «زيداً» على الضمير في «كُنْ» لزم أنْ يكونَ زيدٌ مَأموراً، وأنتَ لا تُريد أنْ تأمُرَه، وإنما تُريدُ أن تَأمُرَ مُخاطَبَك بأن يكونَ معَه كالأخ(١)،

---

(١) ههنا أمران(*) يَتعلقان بهذا المثال والتعليلِ الذي ذكره الشارح له:

الأمر الأول: أنه قد اعتُرِض على هذا بأن مقتضى هذا التعليل أنه لا يجوز العطفُ أصلاً؛ لأنه=

---

(1) لا يَظهر هذا التناقض؛ لأن غاية ما فيه على العطف - كما قال الدماميني - عدم الفائدة؛ لأن معنى المعطوف مُستفاد من المعطوف عليه؛ إذ النهي إنما يكون عن الأفعال.

وقد حاول بعضُهم تصحيح كلام المصنف بأن مراده بالتناقض أنه مناقض للمعنى المراد للمتكلم وهو الجمع بين الأمرَين، وأجاب الآلوسي بأنه تناقض في عُرف الناس وإنْ لم يكن بحسَب الظاهر من التناقض الاصطلاحي. انظر: «حاشية الفيشي» (ص١٤٢)، و«السجاعي» (ص٨٨-٨٩)، و«الآلوسي» (١/ ٣٨٨).

(2) أي: أو عند الفصل بغيره من الفواصل كالمفعول به. انظر: «شرح ابن عقيل» (٣/ ٢٣٦-٢٣٧).

(3) كالكوفيين وابنِ الأنباري في مسألةِ العطف على الضمير المتصل، والكوفيين أيضاً والأخفش وابنِ مالك في مسألة العطف على الضمير المجرور. انظر: «توضيح المقاصد» (٢/ ١٠٢٤، و١٠٢٦).

(*) انظر أصل الاعتراضين في «مجيب الندا» للفاكهي (ص٤٠٣ -٤٠٤).

قال الشاعر: [الوافر]

١٠٣- فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ(١)

= يُفيد معنًى غير المعنى الذي يُريده المتكلم بهذا المثال، ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأنه إنما أراد أن يُعلل لِما يجوز ولِما يمتنع من جهة الصناعة، والصناعة النحوية تتعلق بالألفاظ العربية، ومحصَّلُ التعليل على هذا التوجيه أن الصناعة لا تأبى جوازَ العطف؛ إذ لا مانعَ في اللفظ منه، وهذا لا يُنافي أنه يمتنع من جِهة المحافظة على المعنى المراد.

الأمر الثاني: أن ظاهرَ كلام الشارح أنه إذا جاز العطف في هذا المثال كان مِن عطف المفرَد على المفرد، نعني أن يكون «زيد» معطوفاً على الضمير المستتِر في «كن»، وهذا يُخالف ما جعله النحاة كالأصلِ في جواز العطف، وذلك بأن يكون الاسم المعطوف صالحاً لأن يُباشِر العامل، وههنا لا يصحُّ ذلك؛ لأن العامل فعلُ أمر، وهذا المعطوفُ اسم ظاهر، وقد عَلِمنا أن فعل الأمر لا يكون فاعله اسماً ظاهراً، فلا تقول: «قُمْ زيدٌ»، ويُمكن أن يجاب عن هذا بأنه يُغتفر في التابع ما لا يُغتَفَر في المتبوع، وقد قرَّروا أنَّ «زوجك» في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] معطوف على فاعل «اسكن» مع أنه لا يَصلُح لِمباشرة العامل.

(١) ١٠٣- لم أقفْ لهذا الشاهد على نسبةٍ إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٥٧)، والأشموني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٠)، كما أنشده سيبويه في «الكتاب» (١/ ١٥٠)، وكما أنشده جارُ الله الزمخشري في «المفصل» (١/ ١٦٣ بتحقيقنا)، وقد ورد عجُزُه في كلمة للأقرع القشيري.

اللغة: «الكُلْيَتَين» تَثنيةُ كُلْية - بضم الكاف وسكون اللام - وهي لحم أحمر لاصق بِعظم الصلب عند الخاصرَتين، «الطحال» بوزن كِتاب - وهو دم مُنعقد، وهو مِن مَشمولات الحشا(*).

الإعراب: «كونوا» فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، وواو الجماعة اسمه مبني على السكون في محل رفع، «أنتم» ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل، «وبني» الواو واو المعية، بني: مفعول معه، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع(**) مذكر سالم، و«بني» مضاف وأبي من «أبيكم» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبي مضاف، وكاف المخاطب مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر، والميم حرف دال على جمع المخاطب، «مكان» ظرفُ مكانٍ متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص وهو «كونوا»، و«مكان» مضاف و«الكليتين» مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوحِ ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والنون عِوض عن التنوين في الاسم المفرد، «من» حرف جر، «الطحال» مجرور بـ «مِن»، والجار والمجرور متعلق بـ «مكان»؛ لاشتماله على رائحة الفعل. =

(*) ومعنى البيت: الحث على الائتلاف والتقارب، وضرب لهم مثلاً لذلك بِقُرب الكليتين من الطحال.

(**) يعني أنه ملحق بجمع المذكر السالم كما هو معلوم.

وقد استُفيد مِن تمثيلي بـ «كنْ أنتَ وزيداً كالأخ» أنَّ ما بعد المفعولِ معه[1] يَكون على حسَب ما قبله فقطْ، لا على حسَبهما، وإلا لَقُلتُ: كالأخوَين، هذا هو الصحيح؛ وممَّن نَصَّ عليه ابن كَيْسَان[2]، والسماعُ والقياسُ يَقتَضِيانه[3]؛ وعن الأخفشِ إجازةُ مُطابقتِهما قياساً على العطف[4]، وليس بالقويّ[5].

[٣- ترجح العطف]

والثالثة: أن يترجحَ العطفُ ويَضعُفَ المفعولُ معه، وذلك إذا أمكنَ العطفُ بِغير ضعفٍ في اللفظ، ولا ضعفٍ في المعنى، نحو: «قام زيدٌ وعمرٌو»؛ لأن العطف هو الأصلُ ولا مُضعِّفَ له، فيَترجَّحُ.

□ □ □ □

= الشاهد فيه: قوله: «وبني» حيث نصبَه على أنه مفعول معه، ولم يَرفعه بالعطف على اسم كونوا، مع وجود التوكيد بالضمير المنفصل الذي يُسوِّغ العطف؛ لأن الرفع على العطف يُفيد أن بني أبيهم مأمورُون مثلَهم بأن يكونوا منهم مكانَ الكليتين من الطحال، وليس هذا مرادَ الشاعر؛ فلذلك ترجَّح النصبُ ليدل على المعنى المراد.

(1) أي: من خبر أو حال كما صرَّح به غيرُ واحد.

(2) تقدمت ترجمتُه (ص ٢١٨).

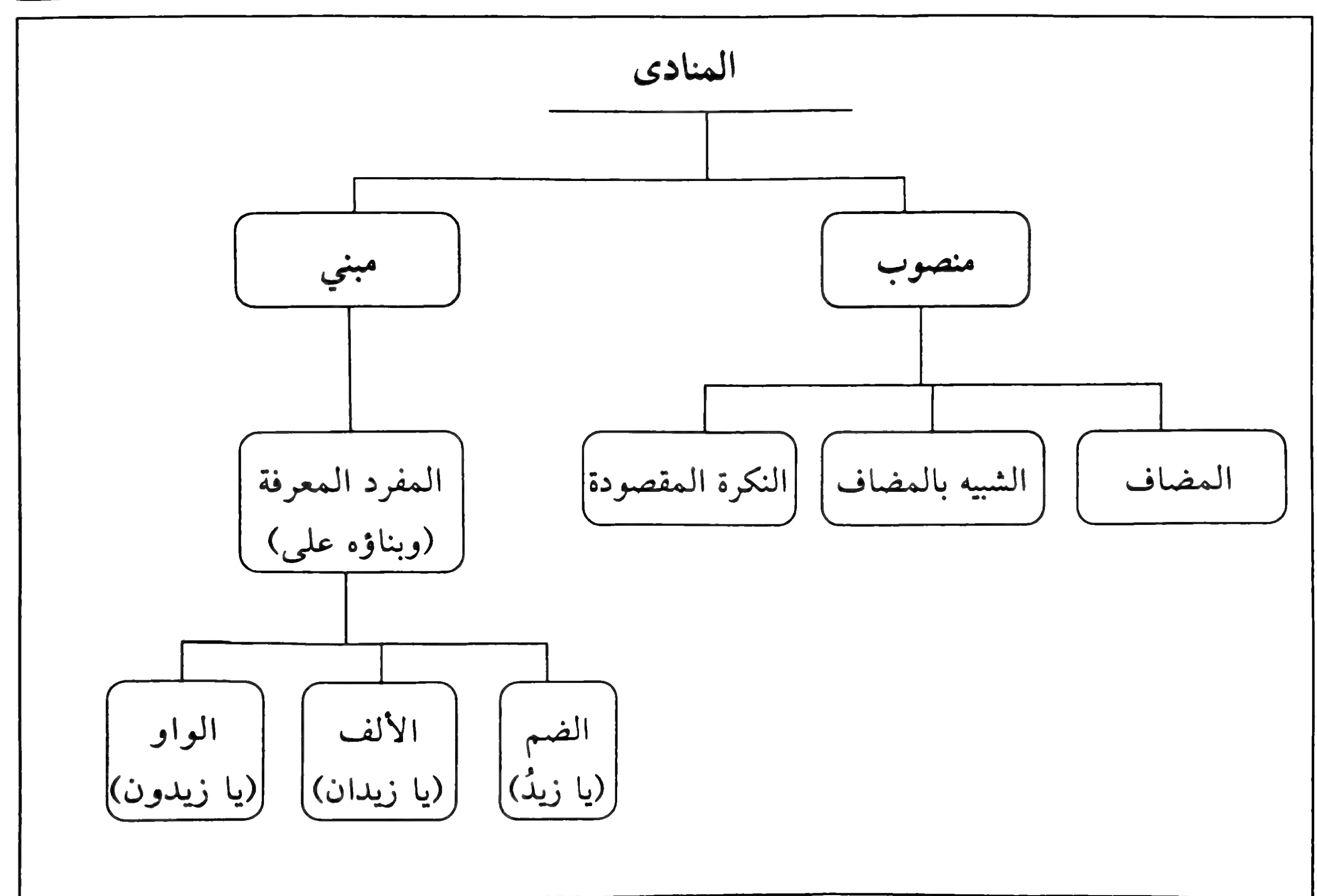
(3) قال أبو حيان بعد نقلِه: وإياه نختار؛ لأن باب المفعول معه باب ضيق، وأكثر النحويين لا يَقيسونه، فلا ينبغي أن يُقدَم على إجازةِ شيء من مسائله إلا بسماعٍ من العرب. «الآلوسي» (١/ ٣٩٢).

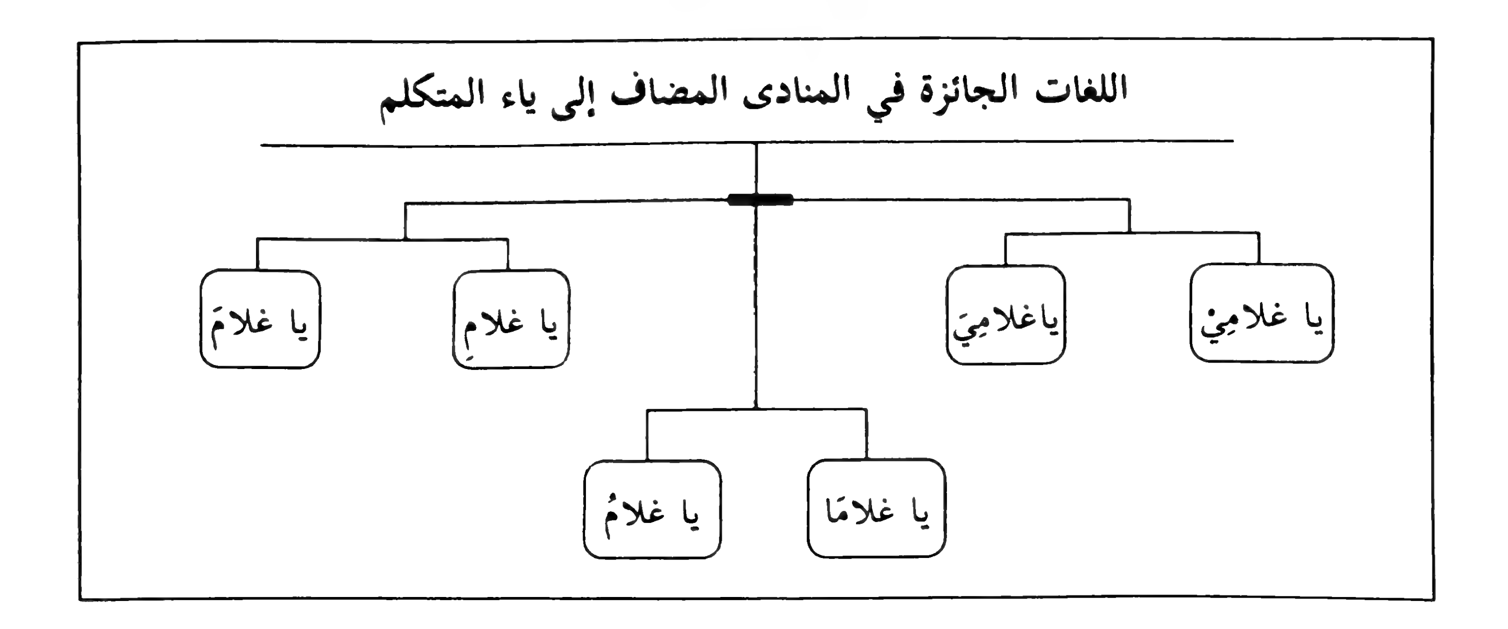
(4) اختاره الرضي في «شرح الكافية» انظر: (١/ ٥٢٥-٥٢٦).

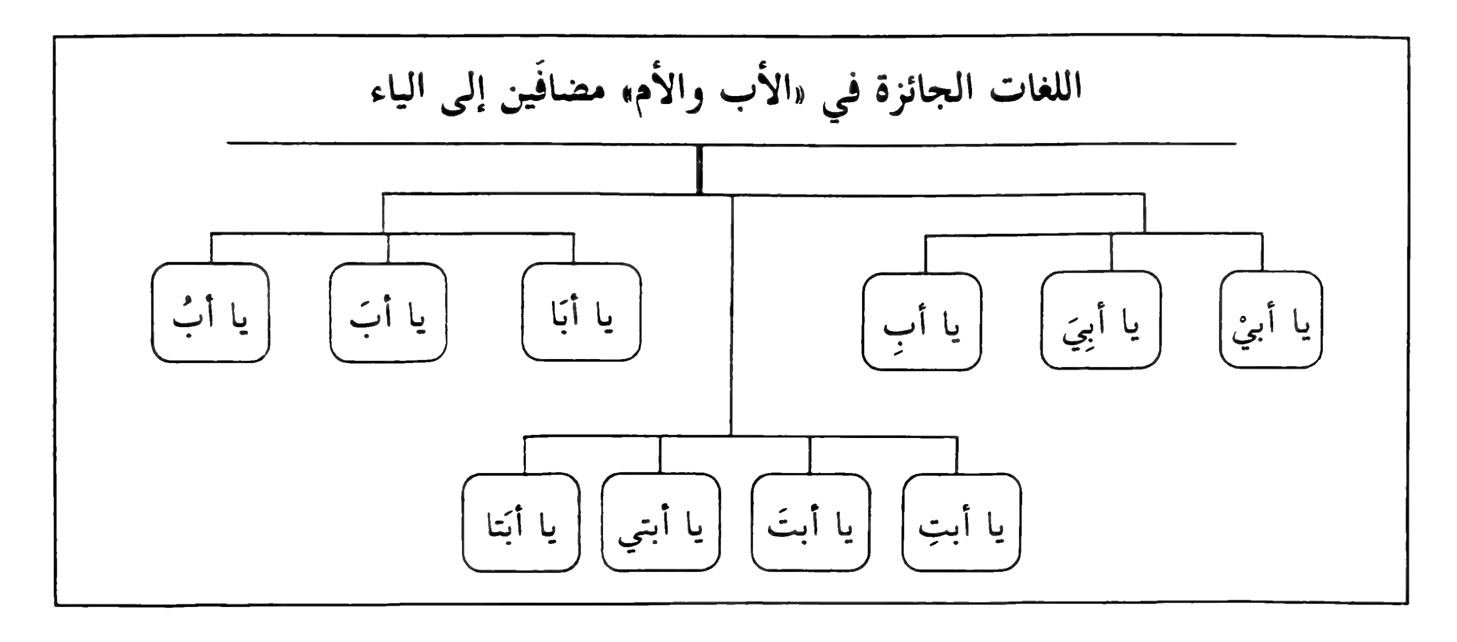
(5) لعل ذلك لِما نقلناه عن أبي حيان، ولاختلاف حكم الواوَين في كثير من الأحكام. «الآلوسي» (١/ ٣٩٢).

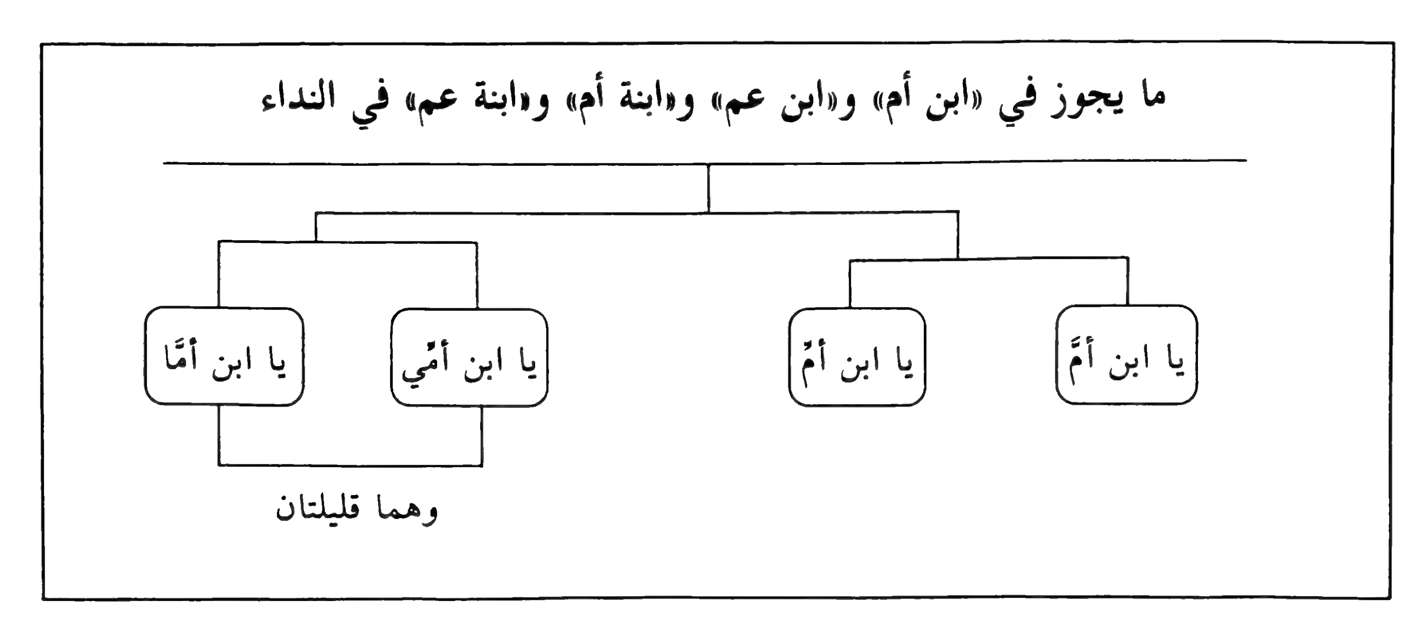
المفاعيل

- المفعول به (ومنه المنادى)
- المفعول المطلق
- المفعول فيه (وهو قسمان)
  - زمان
  - مكان
- المفعول له (جعله الكوفيون من المفعول المطلق)
- المفعول معه (جعله الزجاج مفعولاً به)
- المفعول دونه (هو المستثنى عند الجوهري)
- المفعول منه (زاده السيرافي)



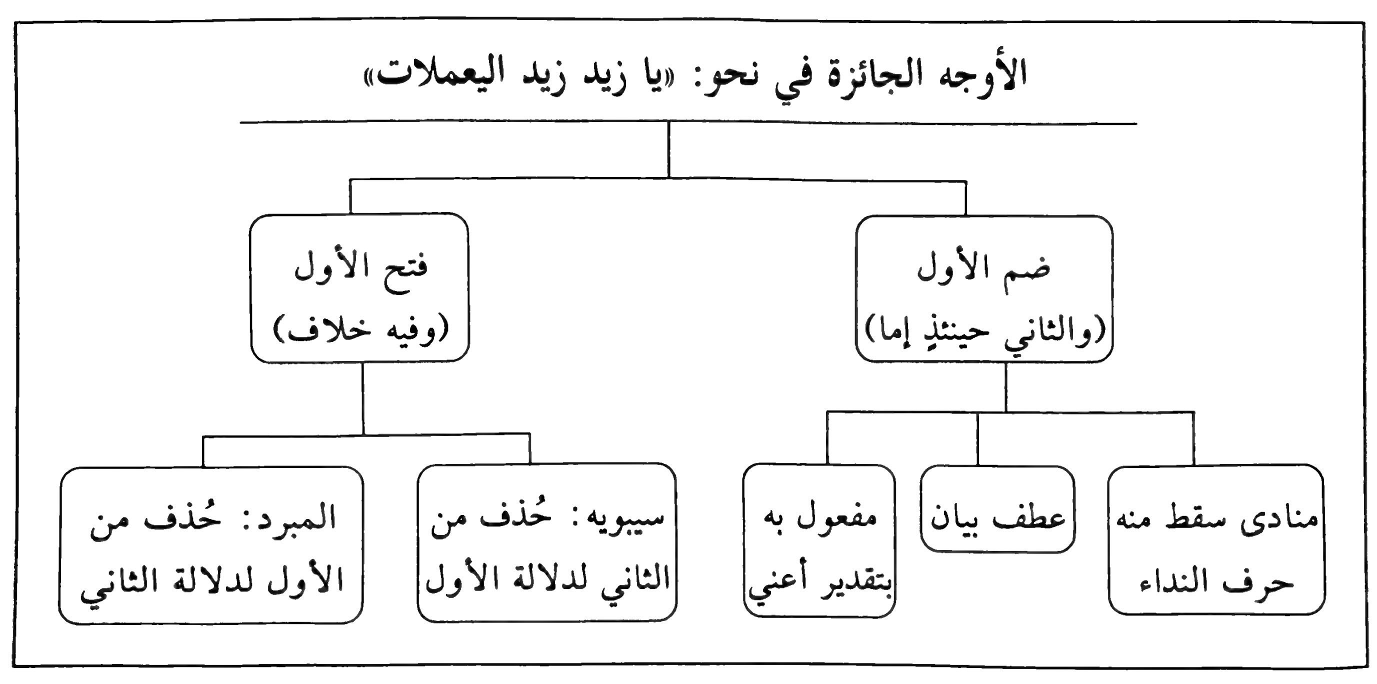

اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
يا غلامِيْ
ياغلامِيَ
يا غلامِ
يا غلامَ
يا غلامَا
يا غلامُ


اللغات الجائزة في «الأب والأم» مضافَين إلى الياء
يا أبِيْ
يا أبِيَ
يا أبِ
يا أبَا
يا أبَ
يا أبُ
يا أبتِ
يا أبتَ
يا أبتي
يا أبَتا


ما يجوز في «ابن أم» و«ابن عم» و«ابنة أم» و«ابنة عم» في النداء
يا ابن أمَّ
يا ابن أمِّ
يا ابن أمّي
يا ابن أمّا
وهما قليلتان

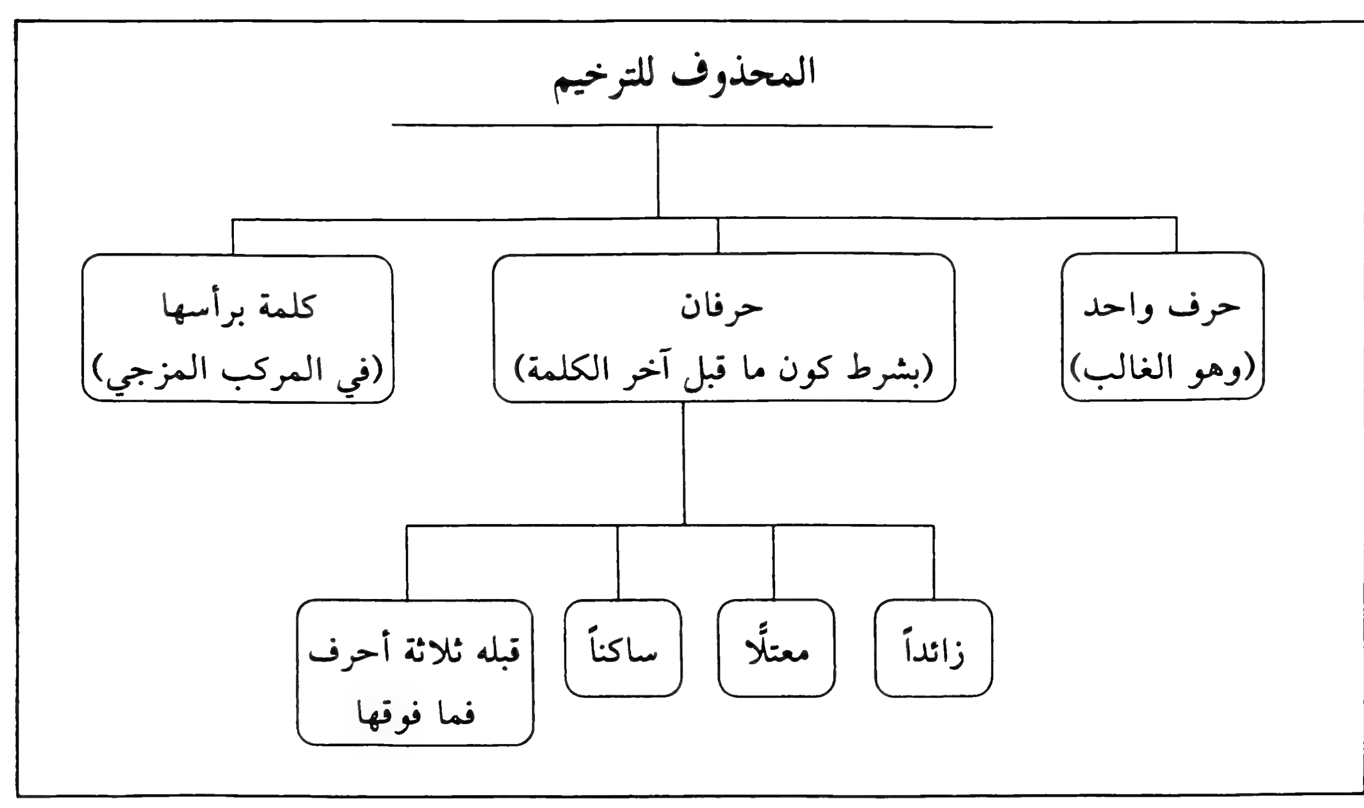
حكم تابع المنادى المبني

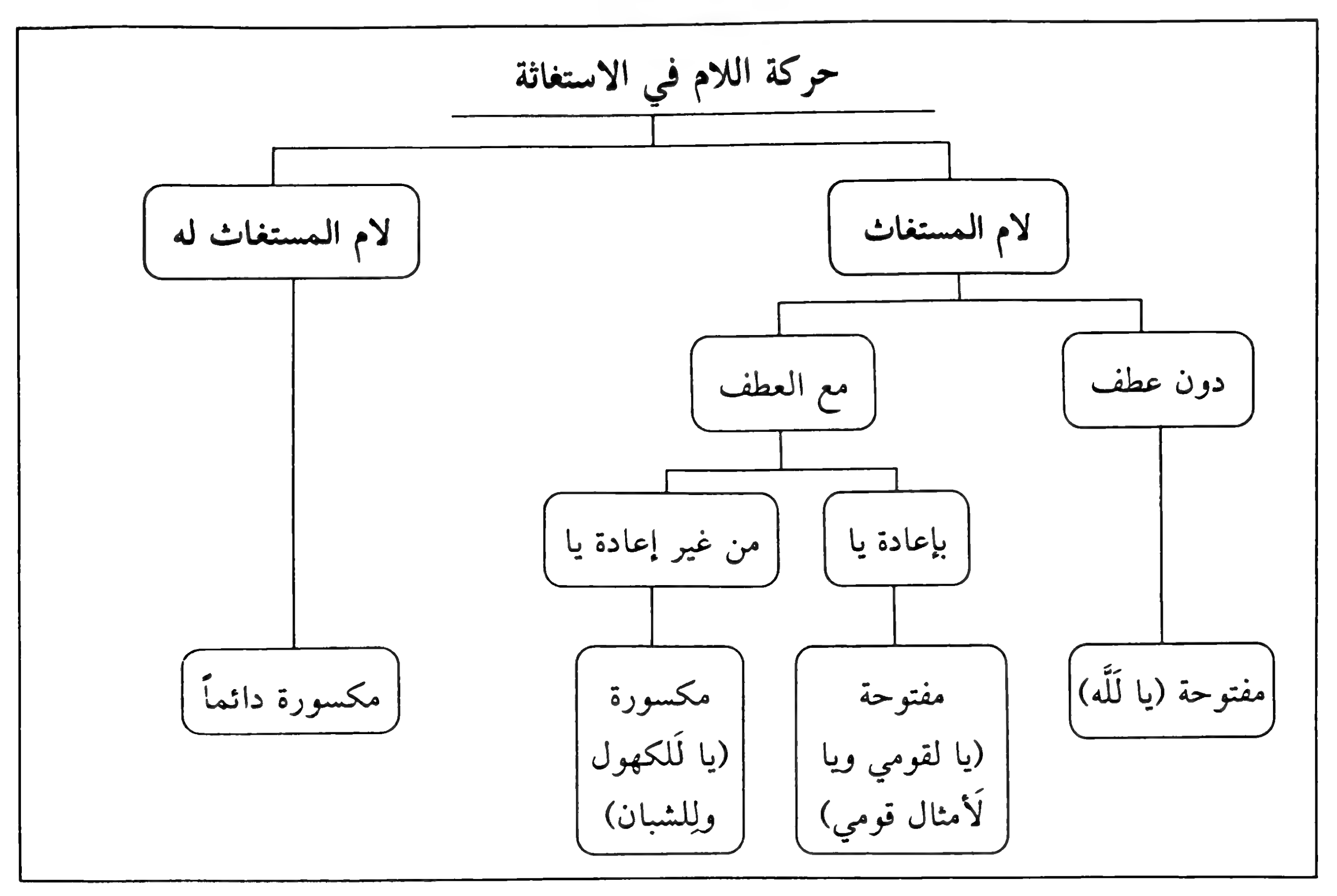
- المنادى «أيّ»
  - تعين الرفع على اللفظ
- المنادى غير «أيّ» (والتابع حينئذٍ)
  - النعت - التأكيد - البيان - النسق بأل
    - مفرد
      - الرفع على لفظ المنادى
      - النصب على محله
    - مضاف
      - فيه أل
        - كالمفرد
      - ليس فيه أل
        - تعين النصب
  - البدل - النسق بغير أل
    - يُعطى ما يستحقه لو كان منادًى



الاسم المراد ترخيمه

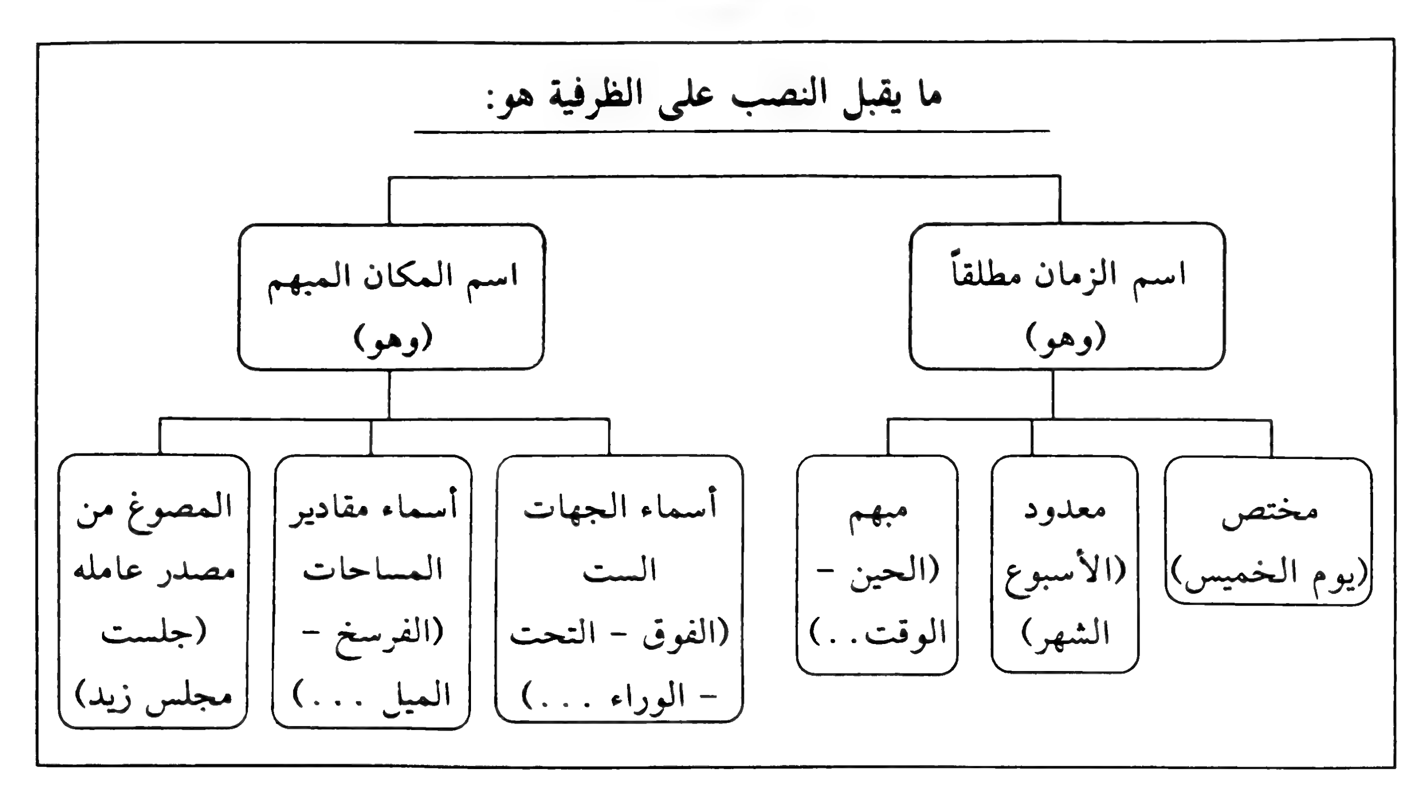
- معرفة
  - مختوم بالتاء
    - يرخم بلا شرط
  - غير مختوم بالتاء
    - يرخم بشرط
      - البناء على الضم
      - العلمية
      - تجاوز ثلاثة أحرف
- نكرة
  - لا يرخم

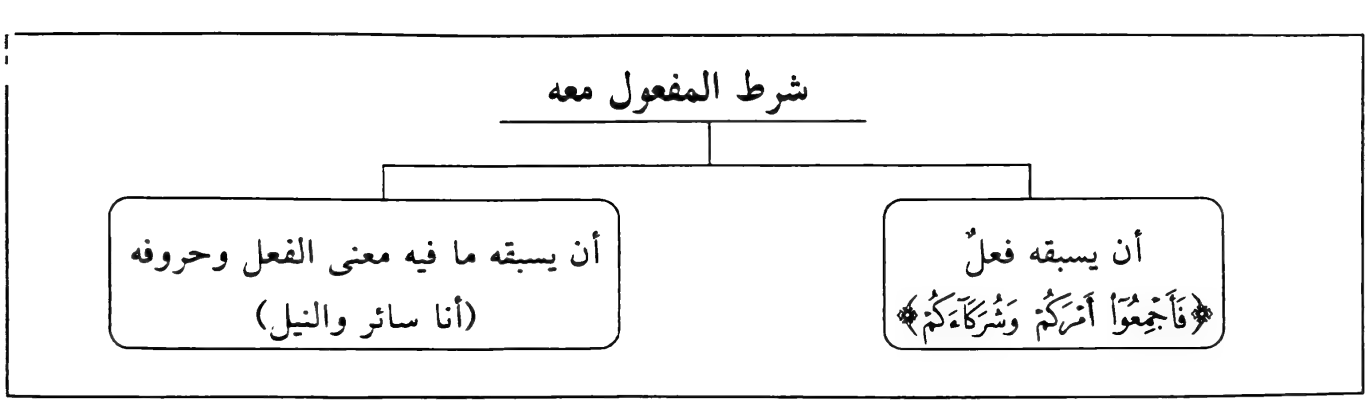


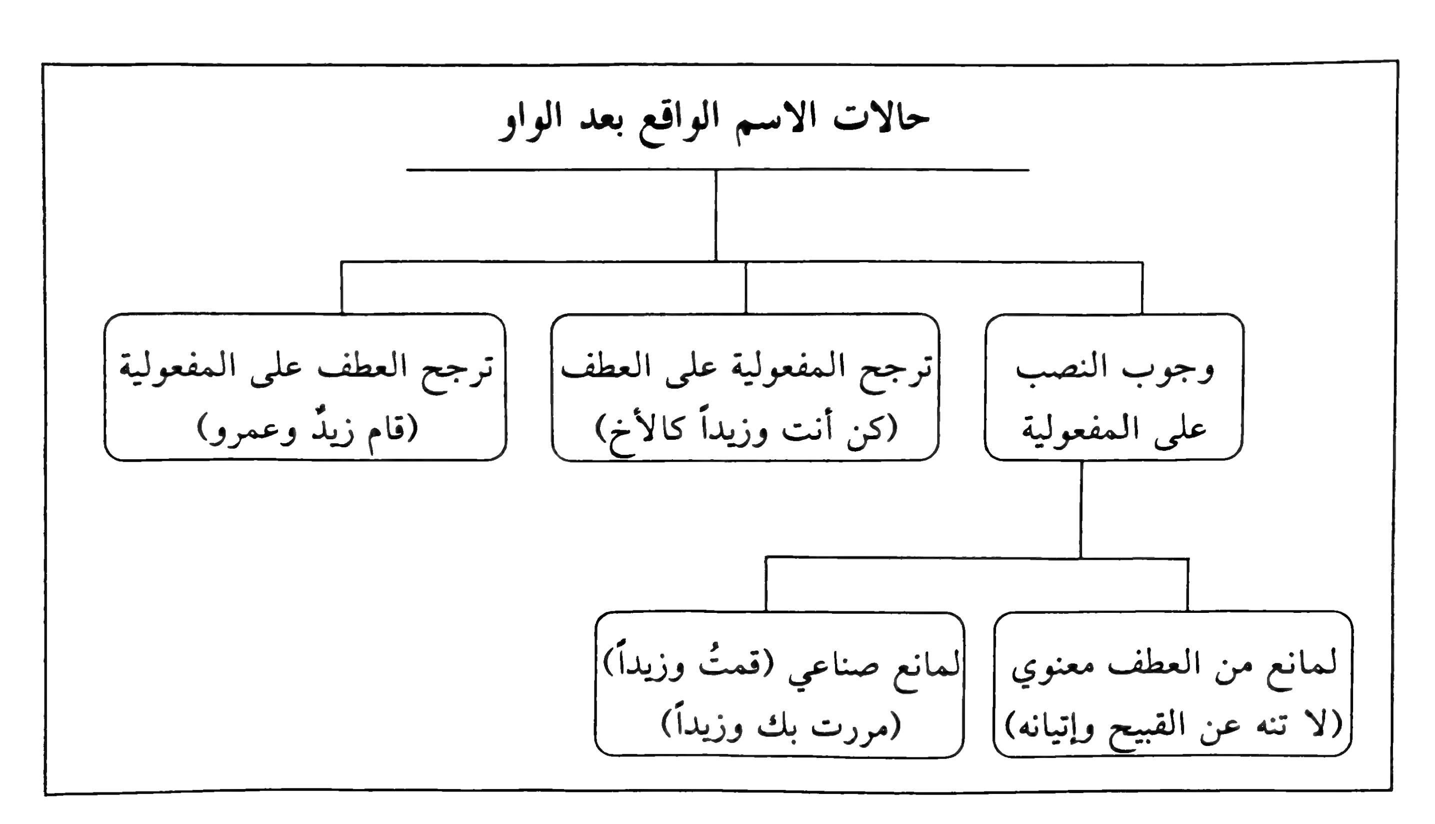


المندوب

- أداته
  - وا
    - هي الغالبة والمختصة به
  - يا
    - إذا لم يلتبس بالمنادى
- حكمه
  - كالمنادى
    - وازيدُ
  - ويجوز إلحاق ألف آخره
    - وازيدَا
  - ويجوز إلحاق هاء السكت
    - ساكنة في الوقف
      - وازيداهْ
    - متحركة في الضرورة
      - بالضم
        - وازيداهُ
      - بالكسر
        - وازيداهِ


ما يقبل النصب على الظرفية هو:
اسم الزمان مطلقاً (وهو)
اسم المكان المبهم (وهو)
مختص (يوم الخميس)
معدود (الأسبوع الشهر)
مبهم (الحين - الوقت..)
أسماء الجهات الست (الفوق - التحت - الوراء ...)
أسماء مقادير المساحات (الفرسخ - الميل ...)
المصوغ من مصدر عامله (جلست مجلس زيد)


شرط المفعول معه
أن يسبقه فعلٌ ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾
أن يسبقه ما فيه معنى الفعل وحروفه (أنا سائر والنيل)


حالات الاسم الواقع بعد الواو
وجوب النصب على المفعولية
ترجح المفعولية على العطف (كن أنت وزيداً كالأخ)
ترجح العطف على المفعولية (قام زيدٌ وعمرو)
لمانع من العطف معنوي (لا تنه عن القبيح وإتيانه)
لمانع صناعي (قمتُ وزيداً) (مررت بك وزيداً)

[باب الحال]

ص - بابُ[1] الحالِ: وَهُوَ: وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، يَقَعُ فِي جَوابِ «كَيْفَ»، كَـ «ضَرَبْتُ اللِّصَّ مَكْتُوفاً».

ش - لَمَّا انتهى الكلامُ على المفعولاتِ، شرَعتُ في الكلامِ على بَقِيَّةِ المنصوباتِ؛ فَمِنها الحالُ(١)، وهو عبارةٌ عمَّا اجتمعَ فيه [ثلاثة] شروط؛ **أحدُها**: أن يكون وصفاً، **والثاني**: أن يكونَ فضلةً، **والثالثُ**: أن يكون صالحاً لِلوقوع في جوابِ كيفَ، وذلك كقولِك: «ضربْتُ اللِّصَّ مَكتُوفاً».

[إيرادات على تعريف الحال والجواب عنها]

فإنْ قُلتَ: يَرِدُ على ذِكر الوصف نحوُ قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١]؛ فإن (ثبات) حالٌ، وليس بوصفٍ[2]، وعلى ذِكر الفَضلةِ نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧]، وقولِ الشاعر: [الخفيف]

---

(١) اعلم أولاً أن لفظ الحال يأتي مذكراً فيقال: «حال»، ويأتي مؤنثاً بالتاء، فيقال: «حالة»، فأما الإتيان بهذا اللفظ مذكراً فنحوُ قول الشاعر:

إذا أعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حالٌ مِن امْرِئٍ ... فَدَعْهُ وواكِلْ أمْرَه واللَّياليَا

وأما الإتيانُ بهذا اللفظِ مؤنثاً فنحوُ قول الفرزدق:

على حالةٍ لو أنَّ في القَوْمِ حاتِماً ... على جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حاتِمِ

ثم اعلم ثانياً أنك إذا نطقتَ بهذا اللفظ مذكراً جاز لك أن تصفَه بمذكر فتقول: حالٌ حسنٌ، وأن تصفَه بمؤنث فتقول: حالٌ حسنةٌ، وأن تُعيدَ الضمير إليه مذكراً وتشير إليه بإشارة المذكر، وتذكر الفعل المسنَد إليه، كما يجوز أن تُعيدَ الضمير إليه مؤنثاً، وأن تشيرَ إليه باسم إشارة المؤنث، وتُؤنث الفعلَ المسنَدَ إليه.

---

[1] هكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: والحال، فيكون معطوفاً على المفعول به . . إلخ. «السجاعي» (ص٨٩). وانظر أيضاً: «الآلوسي» (٢/ ١٧)، و«يس على الفاكهي» (٢/ ١٤١).

[2] أي: لأنه جمع ثُبة بمعنى الجماعة كما تقدم في الهامش (1) (ص ١١٩).

١٠٤- لَيْسَ مَنْ ماتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ
إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً كَاسِفاً بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ(١)

فإنه لو أسقط «مَرَحاً» و«كئيباً» فسد المعنى، فيبطُل كونُ الحال فضلةً، وعلى ذِكر الوقوعِ في جوابِ كيف، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠].

قلتُ: (ثُباتٍ) في معنى: مُتفرِّقين، فهو وصفٌ تقديراً؛ والمرادُ بالفضلة ما يقع بعد

---

(١) ١٠٤- هذان البيتانِ من كلام عَدي بن الرعلاء.

اللغة: «ميت» وقع في هذين البيتين كلمة ميت ثلاث مرات بسكون الياء، ومرة رابعة بالتشديد، وقد اختلف العلماء؛ فقيل: التشديد والتخفيف لُغتان، والمعنى واحد، وقيل: المشدد معناه الذي فيه الحياة ولكنه في تعب وجهد، والمخفف معناه الذي فارق الحياة، وقيل عكسه، «كئيباً» حزيناً، «كاسفاً بالُه» أراد به المتغير الحال، «الرجاء» الأمل، ويقع في بعض النسخ محرَّفاً: «قليل الرخاء».

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص، «مَن» اسم موصول اسم «ليس»، «مات» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «مَنْ»، والجملة لا محلَّ لها صلة، «فاستراح» الفاء عاطفة، استراح: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة معطوفة على جملةِ الصلة فلا محلَّ لها، «بميت» الباء حرف جر زائد، ميت: خبر «ليس»، منصوب بفتحة مقدرة على آخِره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، «إنما» أداة حصر، «الميت» مبتدأ، «ميت» خبر المبتدأ، وميت مضاف و«الأحياء» مضاف إليه، «إنما» أداة حصر، «الميت» مبتدأ، «من» اسم موصول خبر المبتدأ، «يعيش» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «مَن»، والجملة لا محلَّ لها صلة، «كئيباً» حال من الضمير المستتر في «يعيش»، «كاسفاً» حال ثانية(*)، «بالُه» بال: فاعل بـ «كاسف»؛ لأنه اسم فاعل، وبال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «قليلَ» حال ثالثة، وقليل مضاف و«الرجاء» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «الميت من يعيش كئيباً كاسفاً بالُه قليلَ الرجاء»؛ فإن هذه الأحوال لا يَستغني الكلام عنها؛ لأنك لو أسقطتَها لصار الكلام: إنما الميتُ مَن يعيش، وهذا تناقض؛ لأنك حملتَ الشيء على ضِده، لكن بعد ذكر هذه الأحوال صحَّ المعنى، فقولنا في تعريف الحال: «فضلة» يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي يصحّ الاستغناء عنه، كما هو المشهور، بل يكون معناه الذي يجيء بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها، وَإِنْ كان محتاجاً إليه في كمالِ المعنى.

(*) أي: من الضمير السابق، وكذا الكلام في الحال الثالثة الآتية وهي قوله: «قليلَ»، فالأحوال على هذا مترادفة، ويحتمل أن تكون الثانية والثالثة حالين من الضمير الذي في الأولى، فالأحوال على هذا متداخلة.

تمام الجملة، لا ما يصحّ الاستغناء عنه؛ والحدُّ المذكور للحال المُبَيِّنَة[1] لا المُؤكِّدة[2] (١).

[اشتراط التنكير في الحال]

ص - وَشَرْطُهَا التَّنْكِيرُ.

ش - شرطُ الحال: أن تكون نكرةً، فإنْ جاءتْ بِلفظِ المعرفة وجبَ تأويلُها بِنكرة(٢)،

(١) لم يذكر المؤلف ما تجيء الحال منه، ونحن نذكُره لك(*) إجمالاً فنقول:
تجيء الحالُ من الفاعل وحدَه فتقول: جاء زيد راكباً، ومِن المفعول وحده فتقول: ضربتُ اللص مكتوفاً، ومِنهما معاً فتقول: لقيتُ عليًّا راكبَين؛ وتجيء من المضاف إليه بأحد ثلاثة شروط:
الأول: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧].
الثاني: أن يكون المضاف مثلَ جزء المضاف إليه في صِحة حذفه والاستغناءِ عنه بالمضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣].
الثالث: أن يكون المضاف عاملاً في الحال، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤].

(٢) هذا الذي ذكَره المؤلف مِن أنه يُشترط في الحال أن تكون نكرة مطلقاً - أي: سواءٌ أدلَّتْ على شرطٍ أم لم تدلَّ - هو مذهبُ جمهور البصريين، واستدلوا لذلك بِدليلَين:
الأول: أن أكثر ما ورد عن العرب من الحال نكرة، وما ورد معرفةً قليل يُمكن تأويله، فلا يُقاس عليه.
والدليل الثاني: أن الغرض المقصودَ للمتكلم من الإتيان بالحال هو بيانُ هيئة الفاعل أو المفعول أو نحوهما حين وقوع الفعل منه أو عليه، وهذا الغرض يحصُل بتنكير الحال، فالإتيان بها معرفةً زيادة عن المقصود ينبغي أن يُصانَ الكلام عنها، فوق أنها خروج عن الأصل لِغير عِلة اقتضتْه.
وذهب يونس وجمهور البغداديين إلى جواز [تعريفها](**) مطلقاً؛ لأن الحال مثل الخبر، وقد=

(1) سُميت بذلك لِتبيينها حالَ صاحبها، ويقال لها: المؤسسة أيضاً، وهي التي لا يُستفاد معناها بدون ذكرها. «الآلوسي» (٢/ ٢١).

(2) هي التي يُستفاد معناها بدون ذكرها. السابق، و«شرح الحدود النحوية» (ص٢٢٧).
هذا واعتذار المصنف عن الحد الذي ذكره بما قاله غريب؛ إذ شأن الحد أن يكون جامعاً ومانعاً، ولا ضرورةَ - فيما يظهر - ألجأتْه إلى الإتيان بتعريف لا يشمل أحدَ شِقَّي المعرَّف، ولا سيَّما أنه مُدرك وُرودَ الاعتراض عليه.

(*) انظر: «مجيب الندا» (ص ٤٠٦).

(**) في الأصل: «تنكيره»، وهو سهو.

وذلك كقولِهم: «ادخُلوا الأوَّلَ فالأولَ»[1]، و«أرْسَلَهَا العِرَاكَ»[2]، وقراءةِ بعضِهم[3]: ﴿لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنْها الأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] بفتحِ الياء وضمِّ الراء، وهذه المواضعُ ونحوُها مخرَّجةٌ على زيادةِ الألف واللام[4]، وكقولهم: «اجتَهِدْ وحدَكَ»، وهذا مُؤَوَّلٌ بما لا إضافةَ فيه، [والتقدير[5]: اجتَهِدْ مُنفرِداً].

[شرط صاحبها]

ص - وَشَرْطُ[6] صَاحِبِهَا: التَّعْرِيفُ، أَوِ التَّخْصِيصُ، أَوِ التَّعْمِيمُ، أَوِ التَّأْخِيرُ، نَحْوُ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾، ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾،

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ

ش - أي: وشرطُ صاحبِ الحالِ واحدٌ مِن أمورٍ أربعة:

الأولُ: التعريف، كقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، فـ «خُشَّعاً»:

= علمنا أن الخبر يجيء نكرةً ويجيء معرفة؛ فينبغي أن يجوز ذلك في الحال، وأيضاً فلأن السماع ورَد به في أمثلة متعددة وإن كانت أقلَّ من الأمثلة التي جاءت فيها نكرةً، فكيف نمنعُه؟
وذهب علماءُ الكوفة إلى التفصيل؛ فقالوا: إن دلَّ الحال على الشرط جاز تعريفه نحو: «زَيدٌ الراكبَ خَيْرٌ منه الماشيَ» - بنصب الراكب والماشي - أي: زيد إذا ركب خيرٌ منه إذا مشى، فإن لم تدل الحال على الشرط لم يجزْ.

(1) أي: مرتَّبين.
(2) هي قطعة من صدر بيت لِلَبيد، والمعنى: معتركةً.
(3) حكى ذلك الكسائي والفراء. انظر: «معجم القراءات» (٩/ ٤٧٦).
(4) خُرِّج البيت أيضاً على تقدير: تعترك العراكَ، وعلى غير ذلك، كما خُرجت الآية أيضاً على تقدير مضاف كخروج أو مثلَ. انظر: «توضيح المقاصد» (٢/ ٦٩٩-٧٠٠)، و«الكشاف»: (٤/ ٥٤٣).
(5) أي: بحسَب المعنى، ويجوز بحسَب اللفظ أيضاً، فيقال: متوحداً، وقيل: لا حاجةَ إلى التقدير؛ لأن وحدك لا تتعرف بالإضافة مثل: مثلٍ وغيرٍ. «الآلوسي» (٢/ ٢٣).
(6) ليست في المخطوطات، ولا في «السجاعي»، ومِن ثم قال: قوله: «وصاحبها التعريف»، أي: وشرطُ صاحبها التعريف . . . إلخ. (ص٩٠)، وزاد الآلوسي: وقد مرَّ في باب المفعول معه أن الأصح عدم جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وصحَّح في «الأوضح» الجوازَ . . . إلخ. (٢/ ٢٣).

حالٌ مِن الضمير في قوله تعالى: ﴿يَجۡزُونَ﴾، والضميرُ أعرفُ المعارفِ[1].

والثاني: التخصيصُ، كقوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠]، فـ «سواءً»: حال من «أربعة»، وهي وإنْ كانت نكرةً، ولكنها مخصَّصةٌ بالإضافة إلى أيام[1].

والثالث: التعميمُ، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، فجملة ﴿لَهَا مُنذِرُونَ﴾ حالٌ من «قرية»، وهي نكرة عامَّة؛ لِوقوعِها في سياق النفي[2].

والرابع: التأخير عن الحال، كقولِ الشاعر: [مجزوء الوافر]

١٠٥- لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَـلَـلُ ... يَـلُـوحُ كَـأَنَّـهُ خِـلَـلُ(٢)

(١) يكون تخصيص النكرة بواحد من ثلاثة أمور؛ الأول: إضافتها إلى نكرة، ومثاله الآية الكريمة التي تلاها المؤلف، والثاني: أن توصفَ نحو: «قابلني رجل صالح مشرقاً وجهُه»، والثالث: أن تكون النكرة عاملةً النصب أو الرفع نحو قولك: «عجبت من ضَربٍ أخوك شديداً»، أو «عجبت من ضَربٍ أخاك شديداً» بتنوين «ضرب» في المثالَين.

(٢) ١٠٥- هذا البيت من كلام كُثَيِّر بن عبد الرحمن، المعروف بكُثَيِّر عَزَّة، وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٢٧٦)، وأنشد المؤلف صدره في «أوضحه» (رقم ٢٦٩)، وأنشده كله في «[شرح] شذور الذهب» مرتين (رقم ٧)، وأنشده الأشموني في باب الحال (رقم ٤٧٢).

اللغة: «طَلَل»: هو ما بقي شاخصاً - أي: بارزاً مرتفعاً عن الأرض - مِن آثار الديار، «مُوحشاً» اسم فاعل فِعله «أوْحَشَ المنزلُ»: إذا خلا مِن أهله، أو صار مسكناً لِلوحوش، «خِلل» بكسر الخاء وفتح اللام - جمع خِلَّة، وهي بطانة تُغشى بها أجفان السيوف.

الإعراب: «لميَّةَ» اللام حرف جر، مَيَّة: مجرور باللام، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «موحشاً» حال تقدم على صاحبه، منصوب بالفتحة الظاهرة، «طلل» مبتدأ مؤخر، وهو صاحب الحال، وستعرف شيئاً في=

(1) انظر: الصفحة ١٩١ من هذا الكتاب.

(2) ومثلُ ذلك وقوع النكرة في سياق النهي نحو:

لا يَـركَـنَـنْ أحدٌ إلـى الإحْـجـامِ ... يـومَ الـوَغـى مُـتـخَـوِّفـاً لِـحِـمـامِ

أو الاستفهام نحو: يا صاح هَل حُمَّ عيش باقياً . . . البيت. انظر: «التوضيح» (٢/ ٣١٤-٣١٦).

فـ «مُوحشاً» حالٌ من «طَلَل»، وهو نكرة؛ لتأخيره عن الحال.

□ □ □ □

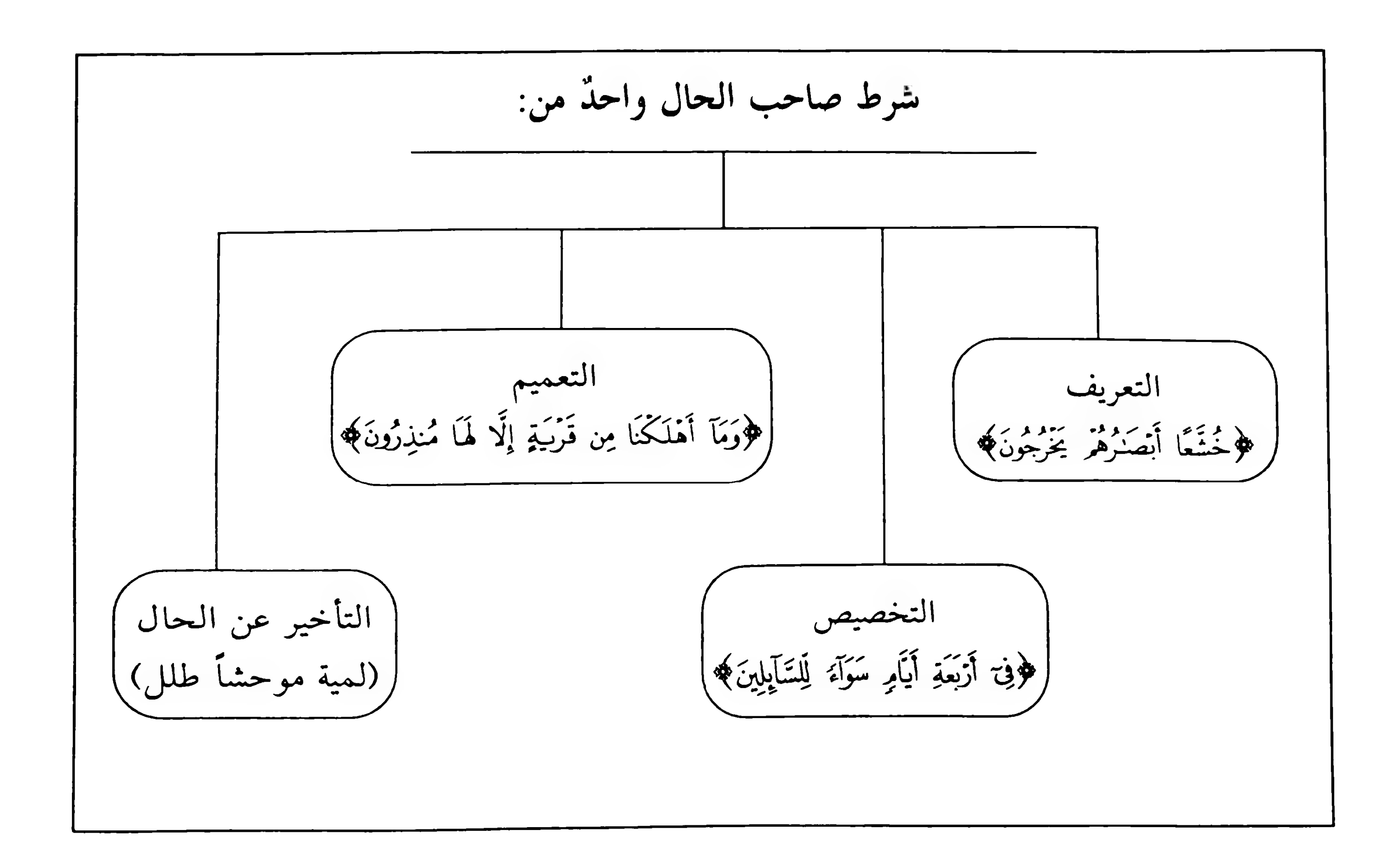
= هذا الإعراب، «يلوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «طلل»، والجملة مِنْ «يلوح» وفاعله في محل رفع صفة لـ «طلل»، «كأنَّه» كأنَّ: حرف تشبيه ونصب، وضمير الطلل اسمه، «خِلَل» خبر «كأنّ»، والجملة من «كأنّ» واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في «يلوح».

الشاهد فيه: قوله: «موحشاً طلل» فإن الشارح استشهد به على مجيء الحال من النكرة، والمسوِّغ له كونُ النكرة متأخرة عن الحال كما ترى؛ ولنا فيه مقالٌ طويل ذكَرنا بعضَه في شرحنا على «أوضح المسالك» عند الكلام على هذا الشاهد، ونقول لك هنا: إن هذه النكرة قد وُصفت بجملة «يلوح» وفاعله؛ فالمسوِّغُ ههنا كالمسوغ في نحو قوله تعالى من الآية ١٠ من سورة فصلت: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾ وهو التخصيص، ثم إن هذه النكرة مبتدأ، والجمهور على أن الحال لا يأتي منه، وأهونُ من هذا البيت في الاستشهاد به قولُ الشاعر - وهو من شواهد سيبويه أيضاً -:

وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّناً لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ، وَإنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

فَبَيِّناً: حال من قوله: «شحوب»، وهو نكرة، والذي سَوَّغَ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها، ويَرِدُ على هذا الشاهد الاعتراضُ الثاني الذي ذكرناه أخيراً على بيت الشاهد، والظاهر أن العلماء إنما ذكروا هذين البيتَين على مذهب سيبويه الذي يُجيز مجيءَ الحال من المبتدأ.

ومِن أجلِ ما ذكَرْنا مِن هذه الاعتراضاتِ ذهبَ جماعةٌ مِن العُلماء إلى أن «موحشاً» حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور وهو قوله: «لمية» العائد على طلل، وكذلك يكون قول الآخر: «بيناً» حالاً من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو قوله: «بالجسم» العائد على الشحوب.


شرط صاحب الحال واحدٌ من:
التعريف
﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾
التعميم
﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾
التخصيص
﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾
التأخير عن الحال
(لمية موحشاً طلل)

[باب التمييز]

ص - وَالتَّمْيِيزُ[1]، وَهُوَ: اسْمٌ فَضْلَةٌ، نَكِرَةٌ، جامِدٌ، مُفَسِّرٌ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ[2].

ش - مِن المنصوبات: التمييزُ[3]، وهو ما اجتمع فيه خمسةُ أمورٍ، **أحدُها**: أن يكونَ اسماً، **والثاني**: أن يكونَ فضلةً، **والثالث**: أن يكونَ نكرةً[4]، **والرابع**: أن يكون جامداً[5]، **والخامس**: أن يكونَ مُفسِّراً لِما انْبَهَمَ[6] من الذَّواتِ.

[بين الحال والتمييز]

فهو مُوافِق لِلحال في الأمورِ الثلاثة الأُوَل[7]، ومخالِفٌ في الأمرَين الأخيرَين؛ لأنَّ الحال مُشتَقّ مُبَيِّنٌ للهيئات، والتمييز جامِد مُبيِّن لِلذواتِ(١).

---

(١) يتفق الحالُ والتمييزُ في خمسة أمور: =

---

(1) في الأصل: «بابٌ: والتمييز»، والذي في المخطوطات وغيرها هو ما أثبتُّه، وهو مرفوعٌ عطفاً على قوله: «المفعول به» أو قوله: «الحال» كما صرَّح به السجاعي (ص٩٠) ويس (٢/ ١٤٦-١٤٧).

(2) زاد الفاكهي (ص٤١٣): أو النِّسب. اهـ ويمكن الاقتصار على الذوات كما فعل المصنف؛ لأن التمييز - كما دل عليه كلام ابن الحاجب - إنما يفسِّر الذوات، غايتُه أن الذات إما مذكورة وإما مقدرة، والنسبة على الحقيقة لا إبهامَ فيها. انظر: «حاشية يس» (٢/ ١٤٧)، و«حاشية الصبان» (٢/ ٢٨٩).

(3) ويقال له: التفسير والتبيين والمميِّز والمفسِّر والمبيِّن، فله ستةُ أسماء. «الفيشي» (ص١٤٣)، و«شرح ابن عقيل» (٢/ ٢٨٦).

(4) قد يأتي معرفةً في الضرورة فيؤول بالنكرة نحو قوله: وطبتَ النفس يا قيسُ عن عمرٍو، ومذهبُ الكوفيين جوازُ تعريفِه لذلك. انظر: «مجيب الندا» (ص٤١٣)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ١٨٢-١٨٣).

(5) أي: غالباً؛ وإلا فقد يكون مشتقًّا نحو: «لله دره فارساً!». «الفيشي» (ص١٤٣).

(6) الصواب: استبهم؛ لأن بناء انفعل لا يكون إلا مطاوِعاً، وهو مختص بما فيه علاج. انظر: «المفصل» (ص٢٨٤)، و«تاج العروس» (ب هـ م).

(7) هي كونه اسماً وفضلةً ونكرةً، ويَرِد عليه أن الحال تخالف التمييز في وقوعها جملةً وشبهَها، إلا أن يقال: إن جميع ذلك اسمٌ تأويلاً. انظر: «السجاعي» (ص٩١).

[مسائلُ متعلِّقة بالتميز]

ص - وَأَكْثَرُ وُقُوعِهِ بَعْدَ المَقَادِيرِ، كـ «جَرِيبٍ نَخْلاً» وَ«صَاعٍ تَمْراً» وَ«مَنَوَيْنِ عَسَلاً»؛ وَالعَدَدِ نَحْوُ: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ إلى[1] ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾، وَمِنْهُ تَمْيِيزُ «كَمْ» الاِسْتِفْهَامِيَّةِ، نَحْوُ: «كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ؟»، فَأَمَّا تَمْيِيزُ الخَبَرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ المِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا، أَوْ مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ العَشَرَةِ وَمَا دُونَهَا، وَلَكَ فِي تَمْيِيزِ الاِسْتِفْهَامِيَّةِ المَجْرُورَةِ بِالحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ.

وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّراً لِلنِّسْبَةِ: مُحَوَّلاً، كَـ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾، ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، وَ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾، أَوْ غَيْرَ مُحَوَّلٍ نَحْوُ: «امْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً».

وَقَدْ يُؤَكِّدَانِ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، وَقَوْلِهِ:

مِـنْ خَـيْـرِ أَدْيَـانِ الـبَـرِيَّـةِ دِيـنَـا

= الأول: أن كل واحد منهما اسم، والثاني: أن كل واحد منهما فضلةٌ، والثالث: أن كل واحد منهما نكرة، والرابع: أن كل واحد منهما منصوب، والخامس: أن كل واحد منهما مفسِّر لِما قبله.

ويفترقان في سبعة أمور:

أولها: أن الأصل في الحال أن يُفَسِّر هيئة صاحبه، والتمييز يفسر ما انْبَهَمَ من ذات أو نسبة، وثانيها: أن الأصل في الحال أن يكون مشتقًّا، والأصل في التمييز أن يكون جامداً، وقد يجيء كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه، وثالثها: أن الحال يأتي ظرفاً أو جارًّا ومجروراً أو جملة اسمية أو فعلية، والتمييز لا يجيء على واحد منها، ورابعها: أن الحال قد يكون مُؤَكِّداً لصاحبه أو لعامله، قياساً، وأما التمييز فلا يكون مؤكداً لأحدهما على ما ذهب إليه الجمهور، بل إنْ جاء مؤكِّداً فإنه يكون مؤكِّداً لِشيء غير عامله وغير صاحبه، وسنعرض لهذا مرةً أخرى في هذا الباب، وخامسها: أن الحال قد يكون غير مستغنًى عنه كما في الشاهد (رقم ١٠٤)، والتمييز لا يكون بهذه المنزلة، بل هو مستغنًى عنه دائماً، نعني أن معنى الكلام لا يَفسد بدونه، وسادسها: أن الحال يجوز تقديمه عند الجمهور على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبه الفعل المتصرف، فأما التمييز فلا يجوز عند الجمهور تقدمه على عامله ولو كان فعلاً متصرفاً، وسابعها: أن الحال يجوز أن يكون متعدداً، وأما التمييز فلا يجوز تعدده أصلاً.

---

(1) في الأصل «و»، والذي في النسخ الخطية وعليه شرح الفاكهي: «إلى» كما أثبتُّه، غير أن لفظ «تسعون» وقع مجروراً عند غير الفاكهي.

وَمِنْهُ:

بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلاً

خِلافاً لِسِيبَوَيْهِ.

[نوعا التميز]

شن - التميزُ ضربانِ: مُفسِّرٌ لِمُفْرَد، ومُفَسِّرٌ لِنسبةٍ.

[مظانُّ مفسِّر المفرَد]

فمُفسِّر المفرَد له مَظانٌّ[1] يقع بعدَها:

أحدُها: المقادير[١]، وهي عبارةٌ عن ثلاثةِ أمور: المِساحاتِ، كـ «جَرِيبٍ[2] نخلاً»، والكيلِ، كـ «صاعٍ[3] تمراً»، والوزنِ، كـ «مَنَوَيْنِ[4] عسلاً».

الثاني: العَدَد، كـ«أحدَ عشَر دِرهماً»، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وهكذا حكمُ الأعدادِ مِن الأحدَ عشر إلى التسعةِ والتسعِينَ،

---

(١) يُطلق لفظ «مقدار» على واحد من ثلاثة أمور:
الأول: أن يكون مصدراً بمعنى التقدير، وليس هذا مراداً هنا، الثاني: أن يكون بمعنى ما يعرفُ به قدرُ الشيء من آلة مساحة، أو آلةِ وزن، أو آلة كيل، المعنى الثالث: أن يكون بمعنى الشيء المقدَّرِ بالآلة، ولا شك أنك إذا قلتَ: «اشتريت صاعاً تمراً» فإنك تقصد أنك اشتريتَ تمراً مقداره بالكيل صاعٌ، ولا تريد أنك اشتريتَ المكيالَ الذي يُكال به؛ فالمراد بالمقادير في هذا الموضوع الأشياء المقدَّرة.

---

(1) جمع مَظِنّة، وهي في أصل اللغة كل موضع يُظن فيه وجودُ الشيء، ثم استُعمل في كل موضع يوجد فيه الشيء تحقيقاً، وهو من متعارفات المصنفين. «الآلوسي» (٢/ ٢٩). قلتُ: قد عُلم أن الظن يأتي بمعنى اليقين، فالقولُ بالتدرج في الاستعمال لا حاجةَ له.

(2) الجريب: الوادي، ثم استُعير للقطعة المتميزة من الأرض، ويختلف مقداره بحسَب اصطلاح كل إقليم؛ فقيل: إنه عشرة آلاف ذراع مربع، وقيل: ثلاثة آلاف وستمئة ذراع مربع. انظر: «المصباح المنير»: (ج ر ب).

(3) هو مكيال يَسع أربعة أمداد، والمُدّ: مِلء كفي الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومدَّ يده بهما، وبه سُمي مُدًّا. انظر: «المصباح» و«القاموس المحيط»: (ص و ع) و(م د د).

(4) تثنية مَناً، وهو مكيال يُكال به السمنُ وغيره، قيل: هو رطلان. «المصباح»: (م ن و).

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً﴾ [ص: ٢]، وفي الحديث: «**إن لله تسعةً وتسعينَ اسماً**»[1].

وفُهم مِن عطفي في المقدِّمة العددَ على المقادير أنه ليس مِن جُملتِها، وهو قولُ أكثر المحقِّقين[2]؛ لأن المراد بالمقادير ما لم ترد حقيقته، بل مِقدارُه، حتى إنه تَصِحُّ إضافةُ المقدار إليه، وليس العددُ كذلك، ألا ترى أنك تقول: عِندي مقدارُ رطلٍ زيتاً، ولا تقول: عِندي مقدارُ عشرين رجلاً، إلَّا على معنًى آخَرَ(١)؟

[الكلام على تمييز «كم»]

ومِن تمييز العدد تمييزُ «كم» الاستفهامية(٢)، وذلك لأنَّ «كَم» في العربيَّة كنايةٌ عن

---

(١) وذلك كأن يكون عندك رجل واحد أو أكثرُ يُقاومون عشرين رجلاً، مثلاً، فتقول: عندي مقدار عشرين رجلاً، تريد أن عندك مَن لو وُزن قدره لكان بمنزلة هذا العدد من الرجال، وهذا معنى مجازي كما هو واضح، وانظرْ إلى قول ابن دُرَيد:

والنَّاسُ أَلْفٌ مِنْهُمُ كَواحِدٍ وَواحِدٌ كَالأَلْفِ إنْ أَمْرٌ عَنَى

(٢) الفرقُ بين «كم» الاستفهامية وتمييزها و«كم» الخبرية وتمييزها مِن عشرة أوجه(*):

الأول: أنَّ الأصل في تمييز الاستفهامية النصب، وفي تمييز الخبرية الجر، وقد يختلف الحالُ في كلٍّ منهما.

والثاني: أن تمييز الاستفهامية يكون مفرداً لا غَيرُ، وتمييز الخبرية يكون مفرداً ويكون جمعاً.

والثالث: أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في سعة الكلام، والفصل بين الخبرية ومميزها لا يقع إلا في الضرورة.

والرابع: أن الاستفهامية لا تدل على التكثير، والخبرية تدل عليه، وفي كل منهما خلاف، ولكن ما ذكرناه هو مذهبُ الجمهور.

والخامس: أن الخبرية يُعطف على تمييزها بلا، تقول: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين، والاستفهامية لا يجوز فيها ذلك.

والسادس: أن الاستفهامية تحتاج إلى جواب، والأجودُ في جوابها أن يكون بحسَب موقعها هي =

---

(1) أخرجه البخاري (٢٧٣٦) ومسلم (٦٨٠٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) كالزمخشري وغيره. «الآلوسي» (٢/ ٣١).

(*) ذكر الأوجه العشرة الشيخ يس الحمصي نقلاً عن بعض شُراح «الألفية»، ثم أتبعها بنظم لبعضهم حوى الفروق العشرة المذكورة. انظر: (٢/ ١٥٢-١٥٣).

عددٍ مجهولِ الجِنس والمِقدار، وهي على ضربَين: استفهامية بمعنى: أيُّ عددٍ، ويَستعملها مَن يَسأل عن كمِّيَّةِ الشيء، وخبريّة بمعنى: كثير، ويَستعملها مَن يُرِيد الافتخارَ والتكثير؛ وتمييزُ الاستفهامية مَنصوبٌ مُفرَد؛ تقول: «كم عبداً مَلكتَ؟»[1] و«كم داراً بَنَيْتَ؟»، وتمييزُ الخبرية مَخفوض دائماً؛ ثم تارةً يكون مجموعاً كتمييز العشرةِ فما دُونها، تقول: كمْ عَبيدٍ مَلكتُ! كما تقول: عَشَرَةَ أعْبُدٍ ملكتُ وثلاثةَ أعبُدٍ مَلكتُ؛ وتارةً يكونُ مُفرداً كتَمييز المائة فما فوقَها، تقول: كمْ عَبدٍ مَلكتُ؟ كما تقول: مائةَ عبدٍ مَلكتُ، وألفَ عَبدٍ مَلكتُ.

ويَجوز خفضُ تمييز «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرفُ جرٍّ، تقول: بِكم دِرهمٍ اشتريتَ؟ والخافضُ له «مِنْ» مضمرةً[2]، لا الإضافةُ، خلافاً لِلزَّجّاجِ.

الثالث مِن مَظانِّ تمييز المفرَد: ما دلَّ على مُماثلةٍ، نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقولِهم: إنَّ لَنَا أَمْثَالَها إبِلاً.

= من الإعراب، ويجوز فيه الرفع مطلقاً، والخبرية لا تحتاج إلى جواب.

والسابع: أن الخبرية تختص بالماضي مثل «رُبَّ»، أما الاستفهامية فلا تختص به، فتقول: «كم عبداً سأملكه» على معنى الاستفهام.

والثامن: أن المتكلم بـ «كم» الخبرية يتوجه إليه التصديق والتكذيب بخلاف المتكلم بـ «كم» الاستفهامية.

والتاسع: أن البدل من الاستفهامية يقترن بهمزة الاستفهام، بخلاف الخبرية، فلا يقترن البدل منها بالهمزة.

والعاشر: أن تمييز الاستفهامية يجب نصبُه إذا فُصل منها بظرف أو جار ومجرور كما هو أصله، فأما تمييز الخبرية فإنه إذا فصل منها بأحدهما - ولا يكون فصلُه منها إلا في الضرورة كما قدمنا - فإنه يجوز نصبُه، وهو المختار حملاً على تمييز الاستفهامية، ويجوز جره إما بحرف الجر، وإما بالإضافة على الأصل. فإن كان الفاصل جملةً فعلية لم يَستوفِ فعلُها معمولاته، وجب جر التمييز بِمن؛ استفهاميةً كانت «كم» أو خبرية.

---

(1) «عبداً» منصوب على التمييز لـ «كم»، وهي مفعول مقدم كناية عن عدد مبهَم الجنس والمقدار. «السجاعي» (ص٩٢).

(2) أي: فيكون تقدير المثال: بكم مِن درهمٍ اشتريت؟ وانظر تعليلَ ذلك في «شرح ابن الناظم» (ص٢٩٠-٢٩١).

الرابع: ما دلّ على مُغايَرَة، نحو: إنَّ لنا غَيْرَهَا إبلاً [أو شاءً][1]، وما أشبَه ذلك.

وقد أشرتُ بِقولي: «وأكثرُ وقوعِه» إلى أن تمييز المفرَد لا يختَصُّ بالوقوع بعد المقادِير.

[مُفسِّر النسبة وقِسماه]

ومُفسِّرُ النِّسبة على قِسمَين: مُحوَّل، وغير مُحوَّل.

[أولاً: المحوَّل وأقسامه]

فالمحوَّلُ على ثلاثةِ أقسام: محوَّلٌ عن الفاعل، نحو: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]، أصلُه: اشتعلَ شَيبُ الرأسِ؛ فجُعل المضافُ إليه فاعلاً، والمضافُ تمييزاً[2]؛ ومحوَّلٌ عن المفعول، نحو: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢] أصلُه: وفجَّرنا عُيونَ الأرض؛ فَفُعِلَ فيه مثلُ ما ذكَرنا؛ ومُحوَّلٌ عن مُضافٍ غيرهما، وذلك بعد أفعلِ التفضيل المُخبَر به عمَّا هو مُغايِر لِلتمييز، وذلك كقولِك: «زيدٌ أكثرُ منكَ علماً»، أصلُه: عِلمُ زيدٍ أكثرُ، وكقولِه تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف: ٣٤]. فإنْ كان الواقعُ بعد أفعلِ التفضيل هو عينَ المخبَرِ عنه وجب خَفضُه بِالإضافة، كقولِك: «مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ»، إلا إنْ كان أفعلُ التفضيلِ مُضافاً إلى غيرِه فيُنصبُ[3]، نحو: «زيدٌ أكثرُ الناسِ مالاً».

[ثانياً: غير المحوَّل]

[وغيرُ المحوَّل نحو: «امتلأ الإناءُ ماءً»، وهو قليلٌ][4].

---

(1) الشاء: جمع شاةٍ وهي الواحدة من الغنم، أصلُه: شاه بالهاء، وتُجمع أيضاً على شِياه وغيرها. انظر: «لسان العرب» (ش و ه).

(2) الباعث على ذلك المبالغة والتأكيد؛ لأن الشيء إذا ذُكر مبهماً توفَّرت الدواعِي إلى طلب فهمه، فإذا فُسِّر بعد ذلك كان أوقعَ في النفس مِن ذِكره مفسَّراً أولاً. «الآلوسي» (٢/ ٣٨).

(3) أي: لتعذر إضافةِ أفعلَ مرتين. «الآلوسي» (٢/ ٤٠).

(4) سقطت العبارة من جميع النسخ المطبوعة، وقد استدركناها من المخطوطات.

ثم معنى كونه غيرَ محول أنه وُضع ابتداءً هكذا، وأكثر وقوع هذا النوع بعد ما يُفيد التعجب نحو: «أكرِمْ بأبي بكرٍ أباً، وما أشجعه رجلاً، ولله دره فارساً!». انظر: «مجيب الندا» (ص٤٢١)، و«الكواكب الدرية» (ص٢٨٣-٢٨٤).

[الحال والتمييز المؤكِّدان]

وقد يَقع كلٌّ مِن الحال والتمييز مؤكِّداً غيرَ مُبَيِّن لهيئةٍ ولا ذاتٍ؛ مثالُ ذلك في الحال قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[1] [البقرة: ٩٦]، ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]، ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]، وقال الشاعرُ: [الكامل]

١٠٦- وتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً [كَجُمَانَةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظَامُهَا][1]

(١) ١٠٦- هذا مِن كلام لبيد بن ربيعة العامري، من معلقته المشهورة، من أبياتٍ يَصف فيها بقرةً من بَقَر الوحش.

اللغة: «تضيء» يريد أنها شديدة البياض، «وجه الظلام» أوله، «جُمَانَة» بضم الجيم - اللؤلؤة الصغيرة، «البحريّ» أراد به الغواص، «نظامها» أي: خيطها.

الإعراب: «تضيء» فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، «في وجه» جار ومجرور متعلق بـ «تضيء»، ووجه مضاف و«الظلام» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، «منيرة» حال من فاعل «تضيء» المستتر فيه، «كجمانة» جار ومجرور متعلق بمحذوف: إما حال ثانية من فاعل «تضيء»، وإما خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي كجمانة، وجمانة مضاف، و«البحري» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «سُلَّ» فعل ماض مبني للمجهول، «نظامها» نظام: نائب فاعل «سُلَّ»، مرفوع بالضمة الظاهرة، و«نِظَام» مضاف وضمير الغائبة العائد إلى «جمانة البحري» مضاف إليه، وجملة «سُلَّ» ونائب فاعله في محل نصب حال على تقدير «قد» عند جمهور البصريين.

الشاهد فيه: قوله: «مُنيرة» فإنه حال من فاعل «تضيء»، على ما عرفتَ في الإعراب، ومعنى هذا الحال قد فُهم مِن قوله: «تضيء» لأن الإضاءة والإنارة بمعنى واحد تقريباً؛ فتكون هذه الحال مُؤكِّدة لِعاملها. والحال المؤكدة لِعاملها أحدُ ثلاثة أنواع للحال المؤكِّدة.

ونظيرُ هذا البيت الآياتُ الأربع الكريمة التي تلاها الشارح، فإن «مفسدين» في الآية الأولى حال من الواو في «تعثوا»، وقد فُهم معنى الحال من هذا الفعل وهو عاملها، و«مدبرين» في الآية الثانية حال من التاء في «وليتم»، وقد فُهم معنى الحال من هذا الفعل وهو العامل فيها، و«حيًّا» في الآية الثالثة حال من الضمير المستتر في «أُبعث»، وقد فُهم معنى هذا الحال من الفعل وهو «أبعث» وهو العامل فيها، و«ضاحكاً» في الآية الرابعة حال من الضمير المستتر في «تبسم»، وقد فُهم معنى الحال من هذا الفعل الذي هو العاملُ فيها، فالحال في كل هذه الأمثلة مؤكدةٌ لِعاملها. =

(1) إنما كانت الحال هنا مؤكدةً لأن العثو هو الفساد معنى. وهكذا يُقال في الأمثلة الآتية.

ومثالُ ذلك في التمييز قولُه تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٥]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (1) (١)، وقولُ أبي طالب(2): [الكامل]

١٠٧- وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا (٢)

= وقد تكون الحالُ مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، فإن قوله سبحانه: «جميعاً» حال مِن «مَنْ في الأرض»، وقد فُهم معنى الحال منه، وهو صاحبها، ومثلُه قولهم: «جاء الناس قاطبةً».

وقد تكون الحال مؤكدةً لِمضمون جملة قبلها مركبة من اسمين جامدين معرفتين نحو: «زيد أبُوكَ عطوفاً»، ونحو قول سالم بن دارة:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟

(١) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف. واعلم أن تأكيد التمييز في الآيتين الكريمتين ليس كتأكيد الحال؛ فإنك قد عرفتَ أن الحال قد يكون مؤكداً لِعامله نحو: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾، أما التمييز فلا يكون مؤكداً لعامله؛ لأن «شهراً» في الآية الكريمة تمييز لقوله سبحانه: ﴿ٱثْنَا عَشَرَ﴾ وهو العاملُ في التمييز، وليس التمييز مؤكداً للاثني عشر، بل هو مبيِّن له، وإنما هو مؤكد لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾ وليس هو العامل فيه، وكذلك الآية الثانية، وقد أشرْنا إلى ذلك فيما مضى.

(٢) ١٠٧- هذا البيت من كلام أبي طالب بن عبد المطلب، عمِّ النبي ﷺ، ووالدِ أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه.

ومفرداتُه ومعناه في غاية الظهور.

الإعراب: «لقد» اللام مُوَطِّئَة للقسم(*)، وقد: حرف تحقيق، «علمت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، «بأنّ» الباء حرف جر، أنّ: حرف توكيد ونصب، «دين» اسم «أنّ» منصوب بالفتحة الظاهرة، ودين مضاف و«محمد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «من خير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «أن»، وخير مضاف و«أديان» مضاف إليه، وأديان مضاف و«البريّة» مضاف إليه، و«أن» مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار =

(1) الشاهد في لفظ «ليلة» الثاني، وأما الأول فمبيِّن لا مؤكِّد، وهذا ظاهر.

(2) هو عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم القُرَشي، أبو طالب، والد علي رضي الله عنه وعم النبي ﷺ وكافِلُه ومُربِّيه ومُناصِرُه، كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم، ومن الخطباء العقلاء، امتنع عن اتباع النبي ﷺ خوفاً من أن تُعيِّرَه العرب بتركه دين آبائه، ومات سنة ٣ ق هـ على ذلك في الأصح. انظر: «الأعلام» (٤/ ١٦٦) و«الإصابة» للحافظ ابن حجر (٧/ ١١٢ - ١١٦).

(*) تقدم الكلام على نظير هذا الإعراب عند الشاهد (٧٣).

ومِنه قولُ الشاعر: [البسيط]

١٠٨- وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ ... فَحْلاً، وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[(١)]

= والمجرور متعلق بـ «علم»، «دينًا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ديناً» فإنه تمييز على ما عرفت في الإعراب، وهو مؤكد لِما سبقه، ومما أسلفنا ذِكرَه في بيان التأكيد في الآيتين تَعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو «خير».

(١) ١٠٨- هذا البيت من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٧٥).

اللغة: «الفحل» أراد به هنا أباهم، «زَلَّاءُ» بفتح الزاي وتشديد اللام وآخره همزة - هي المرأة إذا كانت قليلةَ لحم الأليَتين، «مِنْطِيق» المراد به هنا التي تأزر بما يُعظِّم عَجيزَتها.

المعنى: يذمهم بدناءة الأصل، وبأنهم في شدة الفقر وسوء الحال حتى إنَّ أمَّهم لتمتهن في الأعمال، فيذهب عنها اللحم ويهزل جسدها لكثرة ما تعمل - وذلك عند العرب مما تُذم به المرأة - فتُضطر إلى أن تتخذ حشية تضعها فوق جسدها لِتعظم أليتها وتكبرها.

الإعراب: «التغلبيون» مبتدأ أول مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، «بئس» فعل ماض دال على إنشاء الذم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «الفحل» فاعل «بئس» مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة مِن «بئس» وفاعلِها في محل رفع خبر مقدم، «فحلهم» فحل: مبتدأ مؤخر، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى التغلبيين مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو قوله: «التغلبيون»، «فحلاً» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة، وهذا إعراب المبرد، وعليه الشاهد، وأعربه سيبويه حالاً مؤكدة، «وأمهم» الواو حرف عطف، أم: مبتدأ، وضمير الغائبين مضاف إليه، «زلاء» خبر المبتدأ، «مِنطِيق» صفة لـ «زلاء»، أو خبر بعد خبر، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثاني وخبره؛ فهي في محل رفع أيضاً بالعطف على الجملة التي هي في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: «فحلاً» فإنه عند المبرد تمييز، على ما عرفتَ في الإعراب، وهو مؤكد؛ لانفهام معناه مما سبقه، وفي البيت اجتماع التمييز مع الفاعل الظاهر في باب «نعم»، وهو مما لا يُجيزه سيبويه وجمهورُ النحاة، وعندهم أن الفاعل في باب «نعم» إذا كان اسماً ظاهراً اكتُفي به، وإذا كان ضميراً مستتراً فيه وجب تمييزه بنكرة على ما مضى بيانه في باب الفاعل من هذا الكتاب.

وفي المسألة قولان آخران، أحدهما: أنه يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز مطلقاً كما في بيت الشاهد، وهو رأي أبي العباس المبرد وجماعة، وثانيهما: إن كان التمييز لا يُفيد إلا المعنى الذي يُفيده الفاعل - كما في بيت الشاهد - لم يجزِ الجمعُ بينهما، وإن أفاد التمييز معنًى زائداً على المعنى الذي يُفيده الفاعلُ جاز الجمع بينهما، كما في قول الشاعر:

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ ... فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِ

وسيبويه - رحمه الله تعالى - يَمنع أن يُقالَ: «نِعْمَ الرَّجُل رَجُلاً زيدٌ»[1]، وتأوَّلُوا[2] «فحلاً» في البيت على أنه حالٌ مُؤكِّدة، والشواهدُ على جوازِ المسألة كثيرة[3]؛ فلا حاجةَ إلى التأويل، ودخولُ التمييزِ في بابِ «نِعم وبئس» أكثرُ[4] مِن دُخول الحال.

□ □ □ □

---

(1) أي: لعدم الفائدة؛ لأن التميز عينُ الفاعل.

(2) أي: الجمهور.

(3) منها قوله:

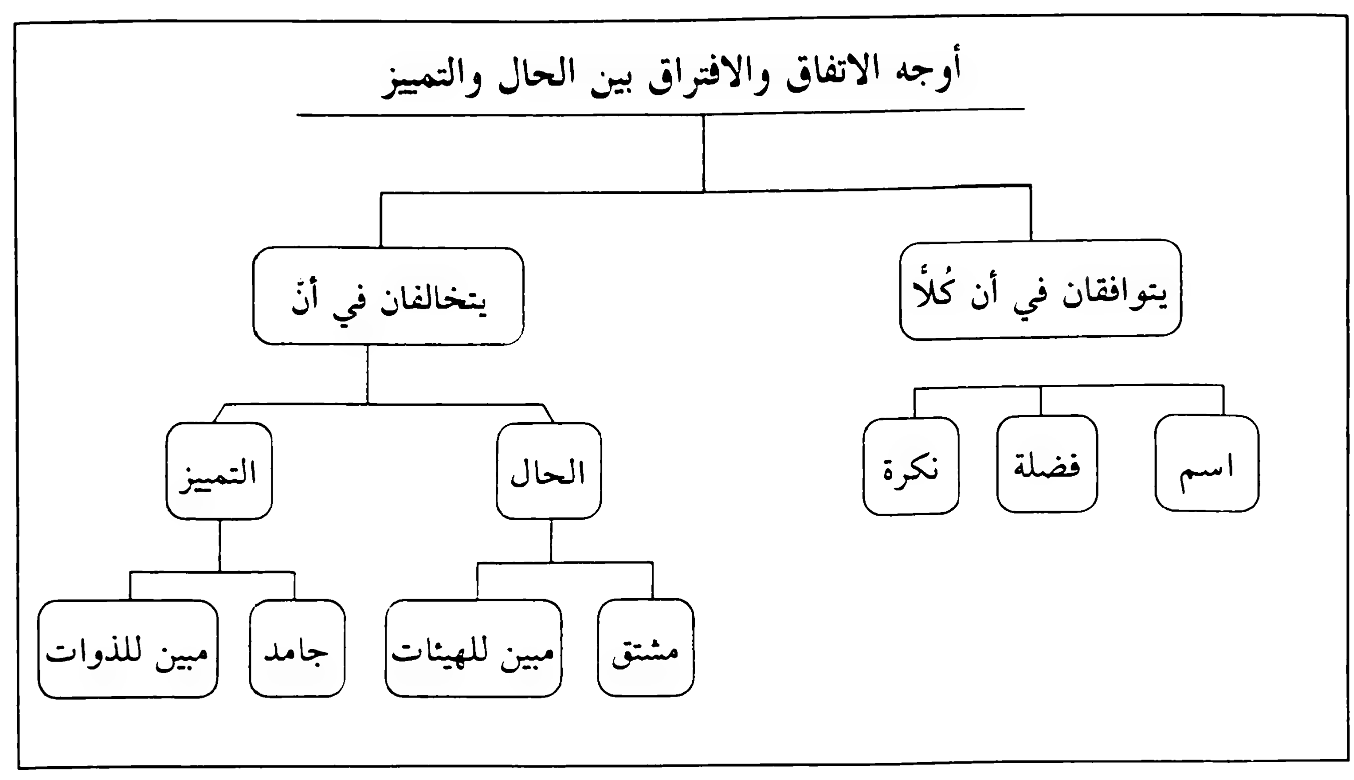
فنِعم الزاد زادُ أبيك زادًا

وقولُه:

نِعمَ الفتاةُ فتاةً هندُ .....

وحُكي من كلام العرب: نِعم القتيلُ قتيلاً أصلح بين بكرٍ وتَغْلب. انظر: «توضيح المقاصد» (٢/ ٩١٦).

(4) كأنه يقصد أن هذه الأكثرية مما يؤيِّد قولَ غير سيبويه بأن «فحلاً» ونحوه تمييز لا حال.



التمييز

- مفسر لمفرد (ومظانُّه بعد)
  - المقادير وهي ثلاثة
    - المساحات
    - الكيل
    - الوزن
  - العدد (من ١١- ٩٩) (وكم الاستفهامية)
  - ما دل على مماثلة
  - ما دل على مغايرة
- مفسر لنسبة
  - محوَّل
    - محول عن الفاعل
    - محول عن المفعول
    - محول عن مضاف غيرهما
  - غير محول

[باب الاستِثناء]

ص - وَالمُسْتَثْنَى[1] بِـ «إِلَّا» مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، نَحْوُ: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾، فَإِنْ فُقِدَ الإِيجَابُ تَرَجَّحَ البَدَلُ فِي المُتَّصِلِ، نَحْوُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، وَالنَّصْبُ في المُنْقَطِعِ عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ، وَوَجَبَ عِنْدَ الحِجَازِيِّينَ، نَحْوُ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾، مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهِمَا فَالنَّصْبُ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

أَوْ فُقِدَ التَّمَامُ فَعَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ، نَحْوُ: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾، وَيُسَمَّى مُفَرَّغاً.

ش - مِن المنصُوباتِ: المستثنَى في بعضِ أقْسامِه[2].

[الاستثناء بـ «إلَّا» بعد كلام تام موجب]

والحاصلُ أنه إذا كان الاستِثناء بـ «إلَّا»[3]، وكانتْ مَسبوقةً بِكلام تامٍّ، مُوجَبٍ[4]، وَجَبَ بمجموعِ هذه الشروطِ الثلاثة نَصْبُ المستثْنَى؛ سواءٌ كان الاستِثناءُ مُتَّصلاً[5]،

(1) عرَّفه ابن مالك بقوله: هو المخرَج تحقيقاً أو تقديراً مِن مذكور أو متروك بـ «إلا» أو ما بمعناها بشرط الفائدة. وعرَّفه الرضي بقوله: هو المذكور بعد إلَّا وأخواتها مخالفاً لِما قبلها نفياً وإثباتاً. «تسهيل الفوائد» (ص١٠١)، و«شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٧٦).

(2) أي: وأما ما ليس منصوباً منها فذِكره إنما هو استطراد وتتميمٌ لأقسامِ الباب. «الآلوسي» (٢/ ٤٦)، و«مجيب الندا» (ص٤٢٦).

(3) بدأ بالكلام على المستثنى بـ «إلا» لأنها أصلُ أدوات الاستثناء، وغيرُها يُقدَّر بها، وإنْ كان الأولى البداءة بما هو متعينٌ نصبُه على كل حال كالمستثنى بـ «ليس ولا يكون» كما فعل في «الشذور». «مجيب الندا» (ص٤٢٧). وانظر: «شرح الشذور» (ص٢٨٣).

(4) بفتح الجيم: قال المصنف في «شرح الشذور» (ص٢٨٦-٢٨٧): مُرادي بالتام: أن يكون المستثنى منه مذكوراً، وبالإيجاب: أن لا يشتملَ على نفي ولا نهي ولا استفهام. اهـ وسيذكر مثلَ هذا هنا ولكنْ متأخراً.

(5) المراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله، ويُقابله المنقطِع، وهو أن لا يكون بعضاً مما قبله. «ابن عقيل» (٢/ ٢١٢).

نحو: «قام القومُ إلا زيداً»، وقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[1] [البقرة: ٢٤٩]، أو مُنقطِعاً، كقولك: «قامَ القومُ إلَّا حماراً»، ومنهُ في أحَدِ القولَين[2] قولُه تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠-٣١].

---

(١) فإن قلتَ: التمثيل بهذه الآية يدل على أن نصب المستثنى فيها واجبٌ لا يجوز غيره، وقد قرأ بعض القُراء برفع «قليل»، وذلك يدل على أن المستثنى من كلام تام موجب يجوز فيه وجهان كما يجوز في المستثنى من كلام منفي.

فالجوابُ: أن نقرّرَ لك أن المستثنى من كلام تام موجب لا يَجوز فيه إلا وجهٌ واحد وهو النصب، وأما هذه القراءة فإنها محمولة على أن الكلام السابق منفيّ[*]، وكأن القارئ قدّرَ الكلام: فلم يكونوا مني إلا قليلٌ منهم؛ لأنه وَجد قبل هذا الاستثناء قوله تعالى: ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾ [البقرة: ٢٤٩].

(٢) اختلف العلماءُ في إبليسَ لعنه الله: أهو من جنسِ الملائكة أم من جنس آخر؟

فذهب قومٌ إلى أنه مِن جنس الملائكة، واستدلُّوا على ذلك بشيئين؛ الأول: أحاديث وردت في هذا المعنى تدل عندهم على أنه من جِنسهم، والثاني: استثناؤه من الملائكة في كثير مِن آيات الكتاب العزيز، والأصلُ في الاستثناء أن يكون متَّصلاً، بأنْ يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وذهب قوم آخرون إلى أن إبليس ليس من جنس الملائكة، واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى من الآية ٥٠ من سورة الكهف: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾، وردُّوا الأحاديث التي استند إليها الفريق الأول أو دلالتَها، وردُّوا دعواهم أن استثناءه من الملائكة يدل على أنه من جنسهم، وذلك لأن الاستثناء المنقطِعَ وارد في العربية، ومنه قولُ النابغة الذبياني:

يـا دارَ مَـيَّـةَ بِـالـعَـلْـيـاءِ فَـالـسَّـنَـدِ ... أقوَتْ وطال علَيها سالِفُ الأمَدِ

وَقَـفـتُ فِـيـهـا أُصَـيلاً كيْ أُسائِلَـهـا ... عَيَّتْ جَواباً، وَما بِالرَّبْعِ مِن أحَدِ

إلَّا الأواريَّ لَأيـاً مـا أُبَـيِّـنُـهـا ... والنُّؤْيُ كالحَوضِ بِالمَظْلُومةِ الجَلَدِ

فإنه استثنى الأواريَّ من أحَد، وحُملت عليه آيات كثير من القرآن، مثل قوله تعالى من الآية ١٥٧ من سورة النساء: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾، وقوله جل شأنه من الآيتين ٤٣ و٤٤ من سورة يس: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ۝٤٣ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا﴾، وإذ قد ورد في الشعر العربي الموثوق به، وفي عدد وافر مِن الآيات لم يجزْ إنكارُه.

وإذا علمتَ هذا الكلامَ سهُل عليك معرفة قول الشارح: «في أحد القولين»؛ فإنه يُريد أن من ذهب من العلماء إلى أن إبليس ليس مِن جنس الملائكة جعل الاستثناءَ في الآية منقطعاً، ومَن ذهب إلى أنه مِن جنسهم جعل الاستثناء متصلاً، والاستشهاد بالآية - هنا - على المذهب الأول.

(*) انظر: «مغني اللبيب» (ص٣٦٣-٣٦٤).

[الاستثناء بـ «إلَّا» بعد كلام غير موجب]

فلو كانتِ المسألةُ بِحالها[1]، ولكنَّ الكلام السابقَ غيرُ مُوجَبٍ فلا يَخْلُو: إمَّا أنْ يكونَ الاستثناءُ مُتَّصلاً أو مُنقطِعاً:

[١- الاستثناء المتصل]

فإنْ كان مُتصلاً جازَ في المستثنى وَجْهان:

أحدُهما: أن يُجعلَ تابعاً لِلمُستثنى منه، على أنه بَدَلٌ منه بدَلَ بَعضٍ مِن كل عند البَصريين، أو عطفُ نَسَقٍ عند الكوفيِّين[(١)].

الثاني: أن يُنصبَ على أصلِ الباب، وهو عربيٌّ جيدٌ، والإتْبَاعُ أجْوَدُ مِنه.

ونَعني بغير الإيجابِ النفيَ والنهيَ والاستفهامَ، مثالُ النفي قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، قرأ السبعةُ - غيرَ ابن عامر[2] - بالرفع على الإبدال مِن الواو في «ما فعلوه»، وقرأ ابنُ عامر وحدَه بالنصبِ على الاستِثناء، ومثالُ النهي قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]، قرأ أبُو عمرٍو وابنُ كثير بالرفعِ على الإبدال من (أحد)، وقرأ الباقُون[3] بالنصبِ على الاستِثناءِ، وفيه وَجهان؛

(١) جعل الكوفيون «إلَّا» حرفَ عطف بمنزلة «لا»، فإذا قلت: «ما قام القومُ إلا زيد»، فزيد معطوف على القوم يُعرَب بإعرابه، ولكنه في الحكم - مِن حيث المعنى - على خلاف ما قبله، وكأنك قلتَ: «ما قام القوم لا زيد»، فزيد بعد إلا كزيد بعد لا، كلاهما معطوف على السابق؛ فيَأخذ حكمه الإعرابي، ويكون مخالفاً له في نفي معنى العامل عنه، وهذا مذهبٌ ضعيف، ومما يدل على ضعفِه أنا نرى «إلا» تقع بعد العامل في نحو قولنا: «ما قام إلا زيد»، ولو كانتْ حرف عطف لم يصح أن تقع بعد العامل كسائرِ حروف العطف(*)، فإنك لا تقول: «قام وزيدٌ»، ولا «ما قام وزيدٌ»، فهذا يُنبئ أن العرب لم تجعلْ «إلا» مثل حروف العطف، فلا يصحُّ لنا أن نجعلَها منها.

(1) أي: الاستثناء بـ «إلَّا» والكلام تام.

(2) انظر: «معجم القراءات» (٢/ ١٠١-١٠٢).

(3) «معجم القراءات» (٤/ ١١٦-١١٧).

(*) قال المصنف في «المغني» (ص٩٩): قد يُجاب بأنه ليس تاليها في التقدير؛ إذ الأصل: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ. اهـ قال الدماميني: لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد، والفرضُ أنه غير مطرد. اهـ «حاشية الصبان» (٢/ ٢١٤).

أحدُهما: أن يكونَ مُستثنًى مِن (أحد)، وجاءتْ قراءةُ الأكثرِ على الوجهِ المرجوحِ؛ لأنَّ مَرْجِعَ القراءة الروايةُ لا الرأيُ، **والثاني**: أن يكونَ مُستثنًى مِن (أهلك)[1]، فعلى هذا يكونُ النصبُ واجباً[2]، ومثالُ الاستِفهام قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، قرأ الجميعُ[3] بالرفعِ على الإبدالِ مِن الضميرِ في (يقنط)، ولو قُرِئ: «إلا الضالِّينَ» بالنصبِ على الاستثناء لَجاز، ولكنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ[4].

[٢- الاستثناء المنقطع]

وإنْ كان الاستِثناء مُنقطِعاً[١] فأهلُ الحجاز يُوجِبون النصبَ[5]، فيَقُولون: «ما فِيها

---

(١) عُلماء البصرة يقدرون «إلا» في الاستثناء المنقطع بلكن الاستدراكية، فإذا قلتَ: «ما رأيتُ القومَ إلا حماراً» فكأنك قد قلتَ: «ما رأيتُ القوم لكن حماراً»، وكثيراً ما ترى في كُتب التفسير التعبير بمثل قولهم: «الاستثناء هنا بمعنى لكن»، فإذا رأيتَ هذه العبارة أو نحوَها فاعلم أنَّ قائلها يُريد أن الاستثناء منقطع، وأما علماء الكوفة فيقدِّرون «إلا» في الاستثناء المنقطع بِسوى، ونحن نرى تقدير البصريين أدقَّ وأقربَ إلى قواعد العربية من تقدير الكوفيين؛ لأربعة أسباب:
أولها: أن «إلا» و«لكن» يشتركان في الحرفية بخلاف سوى؛ فإنها اسم، وتقديرُ حرف بحرف أولى من تقدير حرف باسم.
والثاني: أن «إلا» و«لكن» يشتركان في أنهما لا محل لهما من الإعراب، أما «سوى» فهي - بسبب كونها اسماً - ذاتُ محل من الإعراب، وتقدير ما لا محل له بما لا محل له أولى من تقدير ما لا محلَّ له بما له محل.
والثالث: أن «إلا، ولكن» يشتركان في أن كُلًّا منهما يَقتضي نصبَ ما بعده، فأما «سوى» فتقتضي جر ما بعدها، وتقديرُ ناصب بناصب أولى من تقدير ناصب بخافض. =

---

(1) أي: في قوله تعالى في أول الآية: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾.
(2) أي: لأنه مستثنى حينئذ من كلام تام موجب. «الآلوسي» (٢/ ٥٠).
(3) أي: من السبعة وغيرهم.
(4) أخرج ابن سلام في «فضائل القرآن» (١/ ٣٦١) والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٣٨٥) وغيرهما عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: «القراءة سنة»؛ وقال الإمام أبو عمرو الداني: أئمة القُرَّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها. انظر: «الإتقان» للسيوطي (١/ ٢٥٩).
(5) أي: لِعدم صحة الإبدال فيه حقيقةً، مِن جهة أن المستثنى ليس داخلاً في المستثنى منه. «الآلوسي» (٢/ ٥٠).

أحدٌ إلا حماراً»، وبِلُغتهم جاء التنزيلُ، قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وبنو تَميم يُجيزون النصبَ والإبدال، ويَقرءون[1]: «إلا اتباعُ الظنّ» بالرفع، على أنَّه بدلٌ مِن العِلْم باعتبار الموضع[2]، ولا يجوزُ أن يُقرَأ بالخفض على الإبدال مِنه باعتبار اللَّفظ؛ لأنَّ الخافضَ له «من» الزائدة، و«اتباعُ الظن» مَعرفة مُوجَبَة، و«مِن» الزائدة لا تَعمل إلَّا في النكراتِ المنفِيَّة أو المستفهَمِ عنها[3]، وقد اجتَمَعا في قولِه تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٢].

[تقديم المستثنى على المستثنى منه]

وإذا تقدَّم المستثنى على المستَثنى مِنه وجب نصبُه مُطلَقاً، أي: سواءٌ كان الاستِثناء مُنقطِعاً، نحو: «ما فِيها إلا حماراً أحدٌ»؛ أو مُتَّصلاً، نحو: «ما قامَ إلا زيداً القومُ»، قال الكُمَيتُ[4]: [الطويل]

١٠٩- وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ (١)

وإنما امتنَع الإتباعُ في ذلك لأنَّ التابعَ لا يَتقدَّمُ على المتبُوع.

= والرابع: اتفاق «إلا» و«لكن» في المعنى؛ إذ إن لكن للاستدراك - وهو تعقيبُ الكلام بنفي ما يُتوهم ثبوتُه أو إثباتِ ما يُتوهم نفيُه - والاستثناء الذي تدل عليه «إلا» لا يَخرج عن ذلك المعنى.

(١) ١٠٩- هذا البيت من كلام الكُميت بن زيد الأسدي، مِن قصيدة هاشمية يَمدح فيها آل الرسول ﷺ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦٧)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٦٢)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٢٤)، وأنشده الأشموني (رقم ٤٤٨). =

(1) عبارة ابن مالك في «شرح الكافية» (٢/ ٧٠٣): وقد رُوي رفعه عن بني تميم بِمقتضى لغتهم، كما روي عنهم: «ما هذا بشرٌ»، وفي «شرح التسهيل» (٢/ ٢٨٦): ويقرءون «ما لهم به من علم إلّا اتّباعُ الظَّنّ» بالرفع، إلا مَن لُقّن النصب. اهـ وانظر ما نقلتُه لك سابقاً في التعليق رقم (2) من الصفحة (٢٦٩).

(2) أي: لأن «مِن» زائدة، و«عِلم» في موضع رفعٍ: إما على أنه مبتدأ تقدم خبرُه عليه، وإما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمِد على النفي.

(3) أي: على مذهب جمهور البصريين الراجح. انظر: «المغني» (ص٤٢٥) فما بعدها.

(4) هو الكُمَيت بن زيد الأَسَدي، أبو المستهلّ، من أهل الكوفة؛ اشتهر في العصر الأموي، وكان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقةً في عِلمه، منحازاً إلى بني هاشم، كثير المدح لهم. أشهر شعره «الهاشميات» وهي عدة قصائد في مدح الهاشميين، ترجمت إلى الألمانية. «الأعلام» (٥/ ٢٣٣).

[الاستثناء المفرَّغ]

وإنْ كان الكلامُ السابقُ على «إلا» غيرَ تامٍّ[1] - ونَعني به ألا يكونَ المستثنى منه مَذكوراً - فإنَّ الاسمَ المذكور الواقعَ بعد «إلا» يُعطَى ما يَستحِقُّه لو لم تُوجَدْ «إلّا»[1]، فيقال: «ما قامَ إلا زيدٌ» بِالرفع، كما يُقالُ: ما قام زيدٌ، و«ما رأيتُ إلّا زيداً» بالنصبِ، كما يُقالُ: ما رأيتُ زيداً، و«ما مَررتُ إلّا بِزيدٍ» بالجر، كما يقال: ما مَررتُ بِزيدٍ، ويُسمَّى ذلك استِثناءً مُفَرَّغاً؛ لأن ما قبلَ «إلّا» قد تَفَرَّغ لِطلب ما بعدها، ولم يَشتَغِلْ عنهُ بالعمل فيما يَقتَضِيه، والاستثناءُ في ذلك كُلِّه مِن اسمٍ عامٍّ محذوفٍ؛ فتقديرُ «ما قام إلا زيدٌ»: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وكذا الباقِي.

= اللغة: «شيعة» أشياع وأنصار، أشايعهم وأجري معهم فيما يذهبون إليه، «مذهب الحق» يُروى في مكانه: «مشعب الحق»، والمراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق.

الإعراب: «ما» نافية، «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرٍ مُقدّم، «إلا» أداة استثناء، «آل» منصوب على الاستثناء من «شيعة»، وآل مضاف و«أحمد» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، «شيعة» مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، «وما» الواو عاطفة، ما: نافية، «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «إلا» أداة استثناء، «مذهب» منصوب على الاستثناء، ومذهب مضاف و«الحق» مضاف إليه، «مذهب» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «إلا آل أحمد»، وقوله: «إلا مذهب الحق»، حيث نصب المستثنى في الموضعين؛ لأنه تقدم على المستثنى منه، وأصلُ نظم البيت: وما لي شيعةٌ إلا آل أحمد وما لي مذهب إلا مذهب الحق.

(١) يُريد الشيخ أن يقولَ: إذا كان الكلام السابق على «إلا» ناقصاً - بأن لم يُذكر فيه المستثنى منه، ولا يكون حينئذ إلّا منفيًّا؛ لأن نفي حكم العامل عن جميع الأفراد وإثباته لواحد منهم أمر معقول، أما إثباته للجميع ونفيُه عن واحد فأمرٌ غير معقول في مجرى العادة؛ لأن المتكلم منا لا اطّلاعَ له على عمل جميع أفراد النوع، ومن جهة أخرى اتفاق جميع أفراد نوع الإنسان مثلاً في عمل واحد في وقتٍ واحد غير معقول عادة.

ففي هذه الحالة يكون المستثنى لا عملَ فيه لـ «إلّا»، بل العمل لِما قبلها؛ فإنِ اقتضى ما قبل «إلا» =

---

(١) شرع في الكلام على الاستثناء المفرغ، ولا يكون التفريغ إلّا بعد نفي أو شبهِه كما سيذكره المحقق بعد قليل، ومِن ثم قال الفاكهي: لو قال: «أو فُقِدَا»؛ أي: التمام والإيجاب لكان أولى. «مجيب الندا» (ص٤٣٠).

[الاستثناء بغير «إلَّا»]

ص - وَيُسْتَثْنَى بِـ «غَيْرٍ وَسِوًى[1]» خَافِضَيْنِ، مُعْرَبَيْنِ بِإِعْرَابِ الاِسْمِ الذِي بَعْدَ «إِلَّا»، وَبِـ «خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا»، نَوَاصِبَ أَوْ خَوَافِضَ، وَبِـ «مَا خَلَا، وَبِمَا عَدَا، وَلَيْسَ، وَلَا يَكُونُ»، نَوَاصِبَ.

ش - الأدواتُ التي يُستثنَى بها - غيرَ إلَّا - ثلاثةُ أقسامٍ: ما يَخفضُ دائماً، وما يَنصبُ دائماً، وما يَخفضُ تارةً ويَنصبُ أُخرَى.

[ما يخفض منها دائماً وهو: «غير وسوى»]

فأمَّا الذي يَخفضُ دائماً فغَير وسِوى؛ تقول: «قامَ القومُ غيرَ زيدٍ» و«قامَ القومُ سِوَى زيدٍ» بِخفضِ زيدٍ فِيهما[2]، وتُعْرَبُ «غير» نفسُها بما يَستحِقُّه الاسمُ الواقعُ بعد «إلا» في ذلك الكلامِ[3]؛ فتقولُ: «قام القومُ غيرَ زيدٍ» بنصبِ غيرٍ، كما تقولُ: قامَ

= الرفع كان ما بعدها مرفوعاً، ومِن شواهد هذه الحالة قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾ [القمر: ٥٠]، وإنِ اقتضى ما قبل «إلا» النصب كان ما بعدها منصوباً: إمَّا على أنه مفعولٌ به نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ [النساء: ١٧١]، وإما على أنه مفعول لأجله نحو قوله تعالى: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ﴾ [الزخرف: ٥٨]، أي: ما ضربُوه إلا لأجل الجِدال وقصدِ الغَلَبة، لا للرغبة في التمييز بين الحق والباطل، وإمَّا على أنه مفعولٌ فيه نحو قوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا يَوۡمٗا﴾ [طه: ١٠٤]، وإمَّا على أنه حالٌ نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمۡ أَن يَدۡخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَۚ﴾ [البقرة: ١١٤]، فأمَّا المفعولُ المطلَق فإنْ كان مبيّناً بوصف ولو تقديراً صحَّ أن يقع في هذا الباب نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةٗۗ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ونحو قوله سبحانه: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا﴾ [الجاثية: ٣٢]، وأمَّا المفعولُ معه فلا يقعُ في هذا النوع مِن الأسلوب، فلا يَجوز أن تقول: «ما ذاكرتُ إلا والمصباحَ»، ولا «ما سرتُ إلا والنيلَ»؛ وإنِ اقتضى الكلام الذي قبل إلا الجرّ كان ما بعد إلا مجروراً، ومن شواهده قولُه تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

(1) هو اسمٌ مُنصرِف، فيُنوَّن كـ «غيرٍ» السابق، إلا أن يُضاف، فليُعلمْ.

(2) أي: بإضافة غير وسوى إليه.

(3) أي: لأنهما لما تضمنا معنى إلَّا ولم يكن بُدٌّ من جر ما استثنَيَا بالإضافة، جُعل إعراب ما يستحقُّه المستثنى بإلا لهما.

القَوْمُ إِلَّا زيداً، بنصب زيدٍ، وتقولُ: «ما قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» و«غيرُ زيدٍ» بالنصب والرفع[1]، كما تقولُ: ما قامَ القَومُ إلا زيداً، وإلا زيدٌ؛ وتقولُ: «ما قامَ القومُ غيرَ حمارٍ» بالنصبِ عند الحجازيِّين، وبالنصبِ أو الرفعِ عند التَّميميِّين، وعلى ذلك فَقِسْ، وهكذا حكمُ «سِوى» خلافاً لسيبويه[2]؛ فإنه زعَم أنها واجبةُ النصبِ على الظرفيَّةِ دائِماً.

[ما ينصب منها دائماً وهو: «ليس ولا يكون وما خلا وما عدا»]

الثاني: ما يَنْصِبُ فقط، وهو أربعةٌ: ليس، ولا يَكُونُ، وما خَلا، وما عَدَا[3] (١)، تقولُ: «قامُوا ليس زيداً» و«لا يَكونُ زيداً» و«ما خَلَا زيداً»[4] و«ما عَدَا زيداً»، وفي الحديثِ: «**ما أَنْهرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ وَالظُّفُرَ**»[5]، وقال لَبِيد[6]: [الطويل]

(١) لم يذكر المؤلف «ما حاشا» في هذا الموضع، وذكَرها في النوع الثالث بدون «ما»، وذلك مبنيّ على ما ذهب إليه جماعة من العلماء أن «ما» لم يَثبت عن العرب إدخالها على «حاشا»، وقد ذكَر ابنُ مالك أن «ما» تدخل على «حاشا»، واستدلّ(*) على ذلك بقول الشاعر:

رأيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً ... فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا

(1) فالنصبُ جيدٌ، والرفع أجود منه كما مر آنفاً. «الآلوسي» (٢/ ٥٩).

(2) أي: والخليل وجمهور البصريين. السابق.

(3) إنما وجب النصب بعد «ما خلا وما عدا» لِوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف، فتعينت فعليتهما. «الآلوسي» (٢/ ٦١).

(4) «ما» وصلتُها في موضع نصب اتفاقاً، وإن اختلفوا في تخريجه؛ فقيل: على الحالية، وقيل: على الاستثناء، وقيل: على الظرفية أي: قاموا وقتَ مجاوزتهم، قال الأزهري: وهو الذي ينبغي أن يُعتمد عليه؛ فإنه كثيراً ما يُحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر. انظر: «التصريح» (١/ ٥٦٥).

(5) أخرجه البخاري (٢٤٨٨) ومسلم (٥٠٩٢) من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.

(6) هو لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عَقِيل العامِري، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، وهو أحد أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ ويُعَدّ من الصحابة، ترك الشعر، فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً. توفي بعد أن عاش طويلاً سنة ٤١ هـ. «الأعلام» (٥/ ٢٤٠).

(*) أي: ابن مالك كما هو المتبادر، والمعروف أنه إنما استدل بحديث: «ما حاشى فاطمةَ». انظر: «شرح التسهيل» (٢/ ٣٠٨).

١١٠- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ - مَا خَلَا اللهَ - بَاطِلُ وَكُـلُّ نَـعِـيـمٍ - لا مَـحَـالَـةَ - زَائِـلُ[١]

وانتصابُه[1] بعد «لَيْسَ» و«لا يَكونُ» على أنه خبرُهُما، واسمُهما مُستَتِرٌ[2] فيهما [أي: وجوباً][3]، وانتصابُه بعد «ما خلا» و«ما عَدَا» على أنه مفعولُهما، والفاعلُ مُستَتِرٌ[4] فيهما.

---

(١) ١١٠- هذا الشاهد مِن كلام لَبيد بن ربيعة العامري، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٦٧)، وفي «[شرح] شذور الذَّهب» (رقم ١٢٢)، وأنشده الأشموني (رقم ٣).

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه، «كل» مبتدأ، و«كُل» مضاف و«شيء» مضاف إليه، «ما» مصدرية(*)، «خلا» فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: هو يَعود إلى البعض المفهوم من الكل السابق، «الله» منصوب على التعظيم، مفعول به لـ «خلا»، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، «باطل» خبر المبتدأ، «وكل» الواو حرف عطف، كل: مبتدأ، وكل مضاف و«نعيم» مضاف إليه، «لا» نافية للجنس، «محالة» اسم «لا»، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا محالة موجودة، مثلاً، والجملة من «لا» واسمها وخبرها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، «زائل» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «ما خلا الله»، حيث ورَد بنصب لفظ الجلالة بعد «خلا»؛ فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً، وذلك لأن «ما» هذه مصدرية، و«ما» المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل؛ فإذا وجب أن يكون خلا فعلاً وجب أن يكونَ ما بعده منصوباً على أنه مفعول به، وإنما يَجوز جره إذا كان «خلا» حرفاً، وهي لا تكون حرفاً متى سبقها الحرف المصدري، ولِبعض العلماء هنا مقالٌ ذكرنا مجملَه في شرحنا على «أوضح المسالك»، ولا يَلِيق ذِكره في هذه اللمحة اليسيرة.

---

(1) أي: المستثنى.

(2) والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من المستثنى منه، نحو: «ما قام القوم ليس زيداً، ولا يكون زيداً»، أي: ليس بعضُهم زيداً، ولا يكون بعضُهم زيداً. انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ٢٤٠)، و«توضيح المقاصد» (٢/ ٦٨٣).

(3) هكذا في الأصل، والعبارة ساقطة من النسخ الخطية ما عدا واحدة.

(4) فتقدير «قام القوم ما خلا زيداً وما عدا زيداً» مثلاً: عدا بعضُهم زيداً، وخلا بعضُهم زيداً، كما قيل في ليس ولا يكون، لكن بتضمين «خَلا» معنى جاوز ليتعدى بنفسه. انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ٢٣٩).

(*) وتُسبك مع ما بعدها بمصدر منصوب على الظرفية متعلق بـ «باطل»، أي: كل شيء باطل مدةَ مجاوزته لله تعالى، وقيل: على الحالية من ضمير الخبر على تأويله باسم الفاعل، أي: كل شيء باطلٌ حالَ كونِه خالياً عن الله.

[ما يخفض منها تارةً وينصب أخرى وهو: «خلا وعدا وحاشا»]

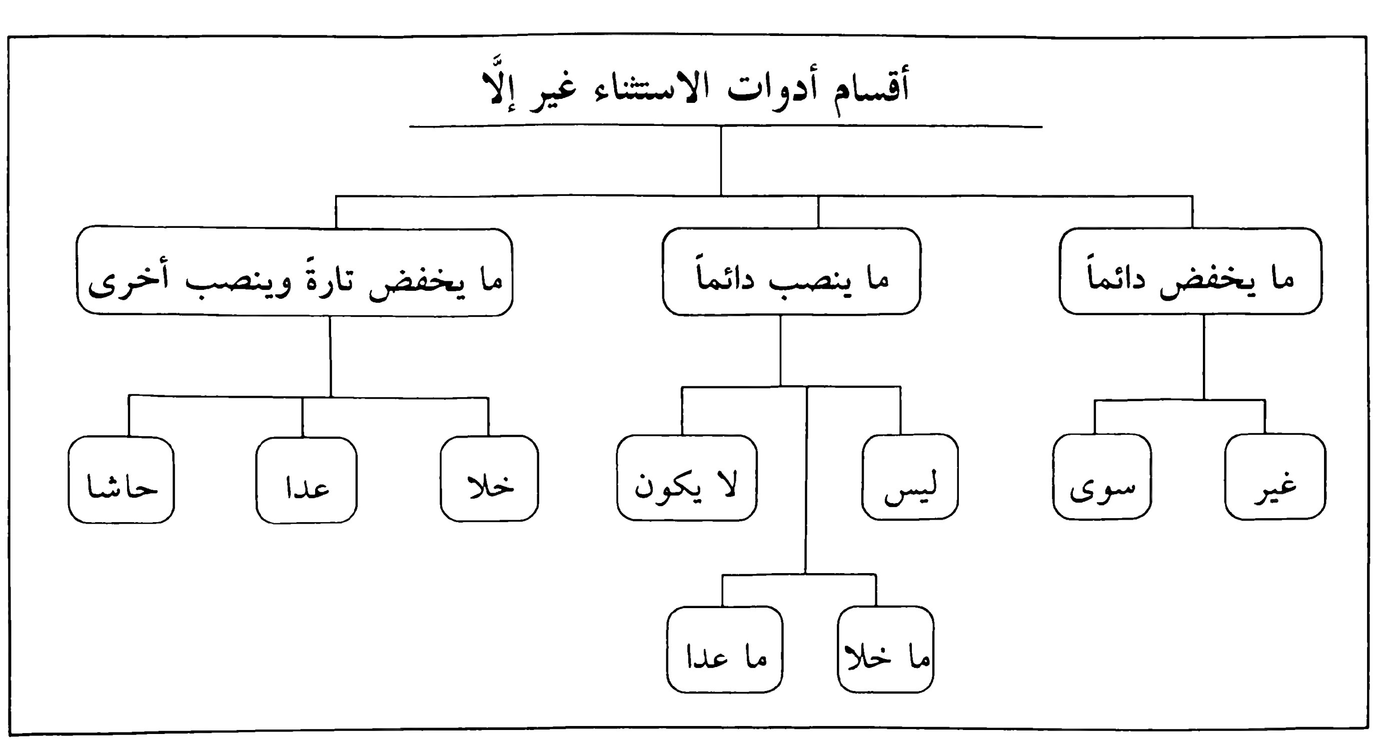
الثالث: ما يَخفضُ تارةً ويَنصبُ أخرَى، وهو ثلاثةٌ: خَلَا، وَعَدَا، وحَاشَا، وذلك لأنها تكونُ حُروفَ جرٍّ وأفعالاً ماضيةً؛ فإنْ قدَّرْتَها حروفاً خفضتَ بها المستثنى[1]، وإنْ قَدَّرتَها أفعالاً نصبتَه بها على المفعوليَّةِ، وقدَّرتَ الفاعلَ مُضمَراً فيها.

□ □ □ □

(1) وتعلُّق المجرور حينئذٍ بالفعل أو معنى الفعل قبلها على قاعدةِ حروف الجر، وقيل: هُنَّ في موضع نصبٍ عن تمام الكلام. انظر: «توضيح المقاصد» (٢/ ٦٨٦).

الاستثناء بـ«إلَّا»

- تام
  - عند تأخر المستثنى
    - النصب وجوباً مطلقاً (ما قام إلا زيداً القوم)
  - عند تقدم المستثنى
    - موجب
      - متصل
        - النصب وجوباً (قام القوم إلا زيداً)
      - منقطع
        - النصب وجوباً (قام القوم إلا حماراً)
    - غير موجب
      - متصل
        - النصب جيد والإتباع أجود ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ و﴿إلا قليلاً﴾
      - منقطع
        - النصب وجوباً عند الحجازيين والنصب والإبدال عند تميم ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ﴾ و(إلا اتباعُ)
- مفرغ
  - يُعطى ما بعد إلا ما يستحقه دونها (ما قام إلا زيدٌ. . .)



[باب المجرورات: حروف الجر]

ص - بَابٌ: يُخْفَضُ الاسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ، وَهُوَ: مِنْ[1]، وَإِلَى، وَعَنْ، وَعَلَى، وَفِي، وَاللَّامُ، وَالبَاءُ لِلقَسَمِ وَغَيْرِهِ؛ أَوْ مُخْتَصٍّ بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ: رُبَّ، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَالكَافُ، وَحَتَّى، وَوَاوُ القَسَمِ، وَتَاؤُهُ.

ش - لَمَّا انقَضى الكلامُ على ذِكر المرفُوعاتِ والمنصُوباتِ، شرَعتُ في ذِكر المجرُوراتِ، وقسَّمتُ المجروراتِ إلى قِسمَينِ[1]: مَجرورٍ بالحرف، ومَجرورٍ بالإضافةِ، وبدأتُ بالمجرورِ بالحرف؛ لأنَّه الأصلُ.

---

(١) فإن قلتَ: فلماذا لم يذكر المؤلف الجرَّ على التَّبعيَّة للمجرور، ولا الجرَّ بالمجاورة للمجرور؟
فالجوابُ عن ذلك: أن الجر بالتبعية ليس نوعاً جديداً من المجرورات، بل هو راجعٌ إلى أحد النوعين اللذين ذكرهما؛ لأن العامل في التابع - ما عدا البدل - هو نفس العامل في المتبوع، والبدل على نِية تكرار العامل، فعاملُه مثل عامل المبدَل منه، فلا يخرج التابع عن كونه مجروراً بالمضاف أو بحرف الجر، فأما الجر بالمجاورة فإنه شاذٌ في التوكيد قليلٌ في النعت، فلهذا لم يذكُره، ومثال الجر للمجاورة في التوكيد قولُ الشاعر:

يا صاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجاتِ كُلِّهِمِ ... أَنْ لَيس وَصلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

الرواية بجر «كلهم» لمجاورته «الزوجات» المجرور، مع أنه توكيد لذوي المنصوب[*] لأنه مفعول به لبلغ، ومثال جر النعت للمجاورة قولُ امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيراً في عَرانِينِ وَبْلِهِ ... كَبِيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

الرواية بجر «مزمل» لمجاورته لبِجاد المجرور، مع أن مزملاً نعتٌ لكبيرِ أُناس المرفوع؛ لأنه خبر «كأن» في أول البيتِ، وقد جاء النعت مرفوعاً لمجاورته للمرفوع مع أن المنعوت ليس مرفوعاً في قول الشاعر: =

---

(1) بدأ بها تبعاً لابن مالك؛ لأن من معانيها الابتداء، فناسب الابتداء بها، ولأنها أقوى حروف الجر، ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو: «مِن عندك»، ومِن ثم قيل: إنها أمُّ حروف الجر. انظر: «تسهيل الفوائد» (ص١٤٤)، و«حاشية الصبان» (٢/ ٣٠٥)، و«شرح ملحة الإعراب» للحريري (ص٥٩).
(*) أي: وليس توكيداً للزوجات، وإلا لقال: كلهن. «شرح الشذور» (ص٣٤٨).

[ذكر الحروف الجارّة والكلام على ما أسقط منها]

والحروفُ الجارَّةُ[1] عِشرونَ[2] حرفاً، أَسقطتُ منها سبعةً - وهي: خَلا، وعَدا، وحاشا، ولَعَلَّ، ومَتى، وكيْ، ولَولا - وإنما أسقَطتُ [منها] الثلاثةَ الأُوَلَ لأني ذكَرتُها في الاستِثناء، فَاستغنَيْتُ بِذلك عن إعادتِها، وإنما أسقطتُ الأربعةَ الباقِيةَ لِشُذوذها، وذلك لأنَّ «لعلَّ» لا يَجُرُّ بها إلّا عُقَيْلٌ، قال شاعرُهم: [الوافر]

١١١- لَـعَـلَّ اللهِ فَـضَّـلَـكُـمْ عَـلَـيْـنَـا ... بِـشَـــيْءٍ أَنَّ أُمَّـــكُـــمُ شَـــرِيـــمُ[1]

= السالك الثّغرة اليَقْظان كالِئها ... مَشي الهلوكِ عَليها الخيعلُ الفضلُ

فقد رفع «الفضل» لمجاورته للخيعل المرفوع، مع أن «الفضل» نعت للهلوك المجرور بإضافة مَشي، كذا قالوا، وفيه نظر(*).

(١) ١١١- هذا البيت من الشواهد التي لم نقفْ على نِسبتها إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٩٧)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٢٨٨)، والأشموني (رقم ٥٢٢).

اللغة: «أن» يجوز في همزة هذا الحرف الفتح، على أن تكون مؤولة بمصدر، ويكون المصدر المنسبِك مجروراً بدلاً من «شيء» المجرور بالباء، ويَجوز في الهمزة الكسر، على أن تكون الجملة استئنافية جيء بها لقصد التعليل، والمعنى على التهكّم، «شريم» هي المرأة المُفضاة التي اتحد مَسْلكاها، ويقال فيها: شَرْماء، وشَرُوم - بفتح الشين - أيضاً.

المعنى: يقول: إنكم تَفخرون مِن غير أن يكون لكم ما تفخرُون به، وإني لأرجو أن يكونَ الله تعالى قد جعل لكم فضلاً تَتباهَون به، وذلك أن أمكم شَرْماء، وهو مِن باب توكيد الذم بما يُشبِه المدح. =

---

(1) سُميت بذلك لعملها الجرَّ، أو لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي: توصلها إليها، ومِن ثم سمَّاها الكوفيون: حروف الإضافة. «الصبان» (٢/ ٣٠٢).

(2) صوابُه: أحد وعشرون حرفاً؛ لأنه ذكر أربعة عشر، وأسقط سبعة. «الفيشي» (ص١٤٧)، و«السجاعي» (ص٩٥). قلتُ: وقد وقع على الصواب في بعض النسخ كما قال الآلوسي (٢/ ٦٨) والفحام.

(*) أي: لاحتماله غير ذلك، بل إن البيت مشهور في كتب النحو، وقد أنشدوه شاهداً للنعت على المحل كما في «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (٢/ ١٠٤٩)، و«الأشموني» (٢/ ٣٣٨ - ٣٣٩)، و«الهمع» (٣/ ٢٠٨) وغيرها، والقول بالرفع على المجاورة في البيت إنما ذهب إليه بعض ضَعَفة النحويين كما قال صاحب «الخزانة»، قال: أولهم الأصمعي .... ومنهم ابن قتيبة ....، وقد ردَّ العلماء هذا القول، ومنهم ابن الشجري الذي شنَّع على القائل به. وبِه يُعلم أن ما تُفهمه عبارة المحقق رحمه الله من أن هذا القول هو قول النحاة في البيت وهو المعتبر عندهم ليس كذلك. انظر: «الخزانة» (٥/ ١٠١-١٠٢) و«أمالي ابن الشجري» (٢/ ٢٢٢).

و«متى» لا يَجُرُّ بها إلا هُذَيلٌ(1)، قال شاعِرُهم يَصفُ السَّحابَ: [الطويل]

١١٢- شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(1)

= الإعراب: «لعل» حرفُ تَرَجٍّ وجرٍّ شبيهٌ بالزائد، «الله» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، «فضلكم» فضل: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى المبتدأ، والكاف ضمير المخاطب مفعولٌ به مبني على الضم في محل نصب، والميم حرف دال على جمع المخاطَب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ، «علينا» جار ومجرور متعلق بـ «فضل»، «بشيء» جار ومجرور متعلق بـ «فضل» أيضاً، «أنَّ» حرف توكيد ونصب، «أمكم» أم: اسم «أنَّ»، و«أمّ» مضاف وضمير المخاطَبين مضاف إليه، والميم علامةٌ على جمع المخاطب، «شريم» خبر «أن»، و«أنَّ» وما دخلتْ عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من «شيء».

الشاهد فيه: قوله: «لعل الله» حيث جر بـ «لعل» ما بعدها لفظاً، وهو في التقدير مرفوع على أنه مبتدأ، كما أوضَحناه في إعرابِ البيت، والجر بـ «لعل» لغة عقيل دون سائر العرب.

ومثلُ هذا البيت قولُ كعب بن سعد الغنوي، ويقال: إنه لِسهل الغنويّ أخِيه:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخرى وارفعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

(1) ١١٢- البيت من كلام أبي ذُؤيب الهُذَليِّ، يصفُ السحاب، وقد أنشده ابن عقيل (١٩٨)، والمؤلف في «أوضحه» (٢٨٧)، وصاحبُ «أدب الكاتب» (ص٤٠٨ بتحقيقِنا)، والأشموني (٥٢٣).

اللغة: «تَرَفَّعَتْ» تصاعدت وتباعدت، «لُجَج» جمع لُجَّة، بِزِنَةِ: غُرْفَةٍ وغُرَفٍ، واللُّجَّةُ: معظم الماء، «نَئِيج» هو الصوت العالي المرتفع.

المعنى: يدعو لامرأةٍ اسمها أم عمرو - كما ورد في بيت قبل هذا البيت - بالسُّقيا بماء سحب موصوفةٍ بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لُجَجه، ولها في تلك الحال صوت عالٍ مرتفع(*)، والبيت المشار إليه هو قولُه:

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَاتِمُ سُودٌ مَاؤُهُنَّ ثَجِيجُ

الإعراب: «شربن» فعل وفاعل، «بماء» جار ومجرور متعلق بـ «شرب»؛ إمَّا على تضمين «شرب» معنى «رَوِيَ»؛ فتكون الباء سببية، وإمَّا على أن «شَرِبَ» باقٍ على معناه، فتكون الباء في قوله: =

(1) هي عندهم بمعنى «مِن» الابتدائية، وسُمع من كلامهم: «أخرجها متى كُمِّه»، يريدُون: مِن كُمه. «الآلوسي» (٢/ ٦٩)، و«توضيح المقاصد» (٢/ ٧٣٩).

(*) هذا مبني على ما قيل من أن السحاب في بعض الأماكن يدنو من البحر فيمتد منه خراطيم عظيمة تشرب من مائه، فيكون لها صوت شديد مُزعِج، ثم تذهب صاعدةً إلى الجو، فيلطف ذلك الماء ويَعذُب بإذن الله تعالى في زمن صعودها. انظر «السجاعي» (ص٩٦)، و«التصريح» (١/ ٦٣١).

و«كيْ» لا يُجَرُّ بها إلَّا «ما»[1] الاستفهاميةُ، وذلك في قولِهم في السُّؤال عنْ عِلة الشيءِ: «كَيْمَهْ؟»[2] بمعنى: لِمَه؟، و«لولا» لا يُجَرُّ بها إلا الضميرُ في قولِهم: لَولايَ، ولَولاكَ، ولَوْلاهُ، وهو نادرٌ، قال الشاعرُ: [السريع]

١١٣- أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا العَامِ لَمْ أَحْجُجِ(١)

= بماء بمعنى «مِن» الابتدائية، و«ماء» مضاف و«البحر» مضاف إليه، «ثم» حرف عطف، «ترفعت» ترفع: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يَعود إلى نونِ النسوة العائد إلى «حناتم»، «متى» حرف جر بمعنى مِن، «لجج» مجرور بـ «متى»، والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور الأول إذا قدَّرت الباء بمعنى «مِنْ»، وإلا فهذا الجار والمجرور متعلق بـ «شَرِبَ»، «خُضر» صفة لـ «لجج»، «لهنّ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «نَئِيج» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعِل «ترفعت» المستتِر فيه.

الشاهد فيه: قوله: «متى لُجج»، حيث استعمل «متى» حرفَ جر، فجَرَّ به قوله: «لُجَج».

(١) ١١٣- يُنسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، ويُروى بعده:

أَنْتَ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتَنِي وَلَوْ تَرَكْتَ الحَجَّ لَمْ أَخْرُجِ

اللغة: «أَوْمَتْ» معناه: أشارت، وأصلُه: أَوْمأَتْ، فَسَهَّلَ الهمزةَ التي بعد الميم بِقلبها ألفاً لانفتاحها وانفتاحِ ما قبلها، ثم حَذف هذه الألف تخلُّصاً من التقاء الساكنين، «الهودج» مركب يُوضَع فوق البعير يَركب فيه النساء.

المعنى: يقول: أشارت هذه الفتاة إليَّ بِعينَيها من داخل مركبها مخافةً من الرقباء، وحدَّثتني هذه الإشارة أنها لم تخرج للحج إلا رغبةً في لقائي، ولو كنتُ لم أخرج لَمَا خرجتْ هي.

الإعراب: «أومت» فعل ماض، مبني على فتح مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، والتاء الساكنة علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، «بعينيها» الباء حرف جر، «عيني» مجرور بالباء وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، و«عيني» مضاف، وضمير الغائبة مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ «أومأ»، «من الهودج» جار ومجرور متعلق بـ «أومأ» أيضاً، «لولاك» لولا: حرف جر شبيه بالزائد لا يحتاج إلى مُتَعَلق، والكاف ضمير المخاطَب مبتدأ - قال الأخفش: مبني =

(1) وتجر أيضاً «ما» المصدرية وصلتَها، و«أنْ» المصدرية وصلتَها. انظر: «أوضح المسالك» (٣/ ٩-١١)، و«توضيح المقاصد» (٢/ ٧٣٨).

(2) الأصل: كيما، فحُذفت ألف «ما» وجوباً، وجيء بهاء السكت وقفاً حفظاً للفتحة الدالَّةِ على الألف المحذوفة. «التصريح» (١/ ٦٣١-٦٣٢).

وأنكر المبرِّدُ استِعمالَه[1]، وهذا البيتُ ونحوُه حُجَّةٌ لِسيبويه عليه[1]، والأكثَرُ [في العربية]: لَولا أنَا، ولولَا أنتَ، ولولا هُوَ، قال الله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[2].

= على الفتح في محل رفع، وقال سيبويه والجمهور: له محلّان: أولهما جر بحرف الجر، وثانيهما رفع بالابتداء، ولُوحِظ الأول فجيء به متصلاً - والخبر محذوف وجوباً تقديره: لولاك موجودٌ، مثلاً، «في» حرف جر، «ذا» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بـ «في»، والجار والمجرور متعلق بـ «أحجج» الآتي، «العام» بدل من اسم الإشارة، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «أحجج» فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، وعلامةُ جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر لأجل الرَّوِيِّ، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملة لا محل لها من الإعراب جوابُ «لولا»[*].

الشاهد فيه: قوله: «لولاك» حيث دخلتْ «لولا» على الضمير المتصل فَجَرَّتْهُ محلًّا كما هو مذهب سيبويه، وفي هذه المسألة كلامٌ طويل، ذكَرناه مفصلاً في شرحِنا على «شرح الأشموني»، ولا يَلِيق ذِكره بهذه العُجالة.

(١) مثلُ هذا البيت قولُ عمرو بن العاص يخاطِب مُعاويةَ بن أبي سفيان، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٥٢٤):

أَتُـطْـمِـعُ فِـيـنـا مَـن أَراق دِمـاءَنـا ... ولَولاكَ لم يَعرِض لأحسابِنا حَسَنْ؟!

وقولُ يَزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي يُخاطب ابنَ عمه، وهو أيضاً مِن شواهد الأشموني (رقم ٥٢٥):

وكَمْ مَوطِنٍ لَولايَ طِحْتَ كما هَوى ... بِـأَجْـرامِـه مِـنْ قُـنَّـةِ الـنِّـيـقِ مُـنْـهَـوِي

وعليه جاء قول التهامي:

لـولاه لـم يَـقـض فـي أَعْـدائـه قَـلَـمٌ ... ومِخلبُ الليث لَولا اللَّيثُ كالظُّفُرِ

(٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ، ومرادُ المؤلف أنَّ الإتيانَ بالضمير المنفصِل بعد «لولا» أكثر مِن الإتيان بالضمير المتَّصل، فأما الأكثرُ على الإطلاق فهو وقوعُ الاسم الظاهر، نحوُ قول المتنبي:

كَفى بِـجِـسْـمِـي نُـحُـولاً أَنَّـنـي رَجُـلٌ ... لَـوْلا مُـخـاطَـبَـتِـي إِيَّـاكَ لـم تَـرَنِـي

ونحو قولِه أيضاً:

لَـولا الـعُـقُـولُ لَـكَـانَ أَدْنَـى ضَـيْـغَـمٍ ... أَدْنَـى إلـى شَـرَفٍ مِـنَ الإنْـسـانِ

وقد استعمل التهامي في البيت الذي أنشدناه قريباً الضميرَ المتصلَ في عبارة، وذلك قوله: «لولاه»، والاسم الظاهر في عبارة أخرى وذلك قولُه: «لولا الليث».

(١) قال: إن هذا التركيب فاسد لم يَرِد من لسان العرب. «الأشموني» (٢/ ٢٨٥). وانظر: «الكامل في اللغة والأدب» (٣/ ١٢٧٧-١٢٧٨)، و«المقتضب» (٣/ ٧٣).

(*) وجملة «لولا ... إلخ» محلها النصب مَقُول قول محذوف، أي قائلةً: لولاك ... إلخ، وهو حال من الضمير المستتر في «أومت». «الآلوسي» (٢/ ٧١).

[انقسامُ حروفِ الجر باعتبار عدد حروفها]

وتَنقسم الحروفُ المذكُورةُ إلى ما وُضِعَ على حرفٍ واحد، وهو خمسةٌ: «الباءُ، واللام، والكاف، والواو، والتاء»؛ وما وُضِع على حرفَين، وهو أربعةٌ: «مِن، وعَن، وفي، ومُذْ»؛ وما وُضع على ثلاثةِ أحرُف، وهو ثلاثةٌ[1]: «إلى، وعَلى، ومُنْذ»؛ وما وُضع على أربعةٍ، وهو «حتى» خاصَّةً.

[انقسامُها باعتبار نوع مجرورها]

وتَنقسم أيضاً إلى ما يَجُرُّ الظاهرَ دُونَ المضمَر، وهو سبعةٌ: «الواوُ، والتاء، ومُذ، ومُنذ، وحتى، والكافُ، ورُبَّ[2]»؛ وما يَجُرُّ الظاهرَ والمضمَر، وهو البواقِي.

ثم الذي لا يَجُرُّ إلا الظاهرَ يَنقسم إلا ما لا يَجُرُّ إلا الزمانَ، وهو «مُذ، ومُنذ»؛ تقول: ما رأيتُه مُذ يَومَين، أو مُنذ يوم الجمعة؛ وما لا يَجرُّ إلا النكراتِ وهو «رُبَّ»[3]، تقول: رُبَّ رَجُلٍ صالح لَقِيتُه؛ وما لا يَجُرُّ إلا لفظَ الجلالة، وقد يجر لفظَ الرَّبِّ مُضافاً إلى الكعبةِ، وقد يجرُّ لفظَ الرحمن، وهو «التاء»، قال الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٤٦]، ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، وهو كثير، وقالوا: «تَرَبِّ الكعبةِ لأفعلَنَّ كذا»، وهو قليل، وقالوا: «تَالرَّحْمَنِ لأفعلنَّ كذا»، وهو أقلُّ؛ وما يَجرُّ كلَّ ظاهرٍ، وهو الباقِي.

□ □ □ □

---

(1) يَرد عليه كما قال الفيشي (ص١٤٨) وغيره: «رُبَّ»، قال السجاعي (ص٦٦): يمكن الجواب بأنَّ مرادَه ما هو ثلاثةُ أحرف من غير تضعيف .... إلخ. قلتُ: هو غير صحيح؛ لأن المصنف أهملها كُلية، فلم يجعلْها تحت أيِّ قسم، وذاك الجوابُ إنما يتمُّ لو ذكرها المصنف مع الثنائي، وهذا واضح.

(2) قد يُجرُّ بها ضمير الغيبة فيلزم الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز مطابِق للمعنى نحو: «رُبَّه رجلاً ورُبَّه امرأةً». «الآلوسي» (٢/ ٨٣)، و«الأشموني» (٢/ ٢٨٦)، و«المغني» (ص٦٣٨).

(3) قد تُحذف فيجب بقاء عملها، وذلك بعد الواو كثير، وبعد الفاء قليل، وبعد بل أقل. انظر: «مجيب الندا» (ص٤٥٠).

[الإضافة]

ص - أَوْ بإِضَافَةِ اسمٍ عَلَى مَعْنَى «اللَّامِ» كـ «غُلَامِ زَيْدٍ»، أَوْ «مِنْ» كـ «خَاتمِ حَدِيدٍ»، أَوْ «في» كـ ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾، وَتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً؛ لأَنَّها لِلتَّعْرِيفِ أَوِ التَّخْصِيصِ، أَوْ بإِضَافَةِ الوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ كـ ﴿بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ و«مَعْمُورِ الدَّارِ» وَ«حَسَنِ الوَجْهِ»، وَتُسَمَّى لَفْظِيَّةً؛ لأَنَّهَا لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ.

ش - لَمَّا فرَغتُ مِن ذِكر المجرورِ بالحرف، شرَعتُ في ذِكر المجرور بالإضافة[1]، وقَسَّمتُه إلى قِسْمَين:

[الإضافة المعنوية وصُوَرها]

أحدُهما: أنْ لا يكونَ المضافُ صِفَة والمضاف إليه مَعْمُولاً لها، ويَخرُج مِن ذلك ثلاثُ صُوَرٍ؛ **إحداها**: أن يَنتفِيَ الأمرانِ معاً كـ «غلام زيدٍ».

والثانية: أنْ يكونَ المضافُ صِفَةً ولا يكون المضافُ إليه مَعمولاً لِتلكَ الصِّفة، نحو: «كاتب القاضي»[2] و«كاسب عِيالِه».

والثالثة: أن يَكونَ المضافُ إليه مَعمولاً لِلمضافِ وليس المضافُ صِفةً، نحو: «ضَرْبُ اللِّصِّ»، وهذه الأنواعُ كُلُّها تُسمَّى الإضافةُ فيها إضافةً مَعنويَّةً[3]، وذلك لأنها تُفيدُ أمراً مَعنوِيًّا، وهو التعريفُ إنْ كان المضافُ إليه معرفةً، نحو: «غلام زيدٍ»،

---

(1) قال المصنف في «شرح الشذور»: الإضافة في اللغة: الإسناد . . . وفي الاصطلاح: إسناد اسم إلى غيره على تنزيلِ الثاني من الأول منزلةَ تنوينه أو ما يَقوم مَقامَ تنوينه. «شرح الشذور» (ص٣٤٢-٣٤٣).

(2) أي: فالمضاف صفة لأنه اسم فاعل، والمضاف إليه غير معمول له، أي: لا يصح أن ترفعَه الصفة أو تنصبَه بكونِه مفعولاً به. «الآلوسي» (٢/ ٨٩)، قلتُ: أي: لأن القاضيَ ليس هو الكاتبَ ولا المكتوب، ومثلُه يقال في «كاسب عياله».

(3) وتسمى أيضاً حقيقية، ومحضة؛ لأنها خالصة مِن تقدير الانفصال، أي: بالضمير المستتِر في الوصف.

والتخصيصُ إنْ كان المضافُ إليه نَكِرةً، كـ «غلام امرأةٍ»[١].

[المعاني الثلاثة للإضافة المعنوية]

ثم إنَّ هذه الإضافةَ على ثلاثةِ أقسامٍ؛ أحدُها: أن تكونَ على معنَى «في»[٢]، وذلك إذا كان المضافُ إليه ظرفاً لِلمضاف، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣].

الثاني: أنْ تكونَ على معنَى «مِنْ»، وذلك إذا كان المضافُ إليه كُلًّا لِلمضاف، ويَصحُّ الإخبار به عنه[1]، كـ «خاتم حَديد، وباب ساجٍ[2]»، بخلافِ نحو: «يَدِ زَيْد»؛ فإنه لا يَصِحُّ أن يُخْبَرَ عنِ اليد بأنها زَيدٌ[٣].

الثالث: أنْ تكونَ على معنَى «اللام»[٤]، وذلك فِيما بَقِيَ، نحو: «غلامُ زيدٍ» و«يدُ زيدٍ».

---

(١) اعلم أن النُّحاةَ يَختلفون في العامل في المضاف إليه؛ أهو المضاف، أم الإضافة، أم هو حرف الجر الذي تَكون الإضافةُ على معناه؟ فذهب الجمهور إلى أن العاملَ في المضاف إليه هو المضاف، وهذا هو الصوابُ، والدليلُ عليه أن الضمير إذا كان مضافاً إليه يتَّصل بالمضاف نحو: «غلامه» و«غلامِي» و«غلامك»، ومن المقرَّر أن الضمير لا يتَّصِل إلا بعامله، وذهب الأخفش إلى أن العاملَ في المضاف إليه هو الإضافةُ، وعبارةُ المؤلف تَقتضيه، وذهب قومٌ إلى أن العامل هو حرفُ الجر الذي تكون الإضافةُ على مَعناه.

(٢) اختلف العلماءُ في مجيء الإضافةِ على معنَى «في» الظرفية، وممن أثبت هذا النوعَ ابنُ مالك - سواءٌ عنده أكان المضافُ إليه ظرفَ زمان كالآية التي تلاها المؤلف، أم كان ظرفَ مكان نحو: «شهيد الدار» - ونفى هذا النوعَ كثير مِن النُّحاة، وتبعهم ابنُ الناظم (وهو ابن ابن مالك) وحملُوها على معنى اللام مجازاً.

(٣) إذا انتفى كونُ المضاف إليه كلًّا للمضاف نحو: «يوم الخميس»؛ فإن الخميس ليس كلًّا لليوم، أو انتفى جوازُ الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف نحو: «يد زيد»، أو انتفى الشَّرطان معاً نحو: «ثوب زيد»، ونحو: «غلام زيد» كانتِ الإضافة على معنَى اللام.

(٤) المراد لامُ الملك أو شبهه، نحو: «غلام زيد»، ولو تقديراً نحو: «ذو مال» بمعنى: صاحبِ مال.

---

(1) أي: بالمضاف إليه عن المضاف، فتقول مثلاً: هذا الخاتم فضة.

(2) الساجُ: ضربٌ عظيم من الشجر، الواحدة: ساجة، وجمعها: ساجات، ولا يَنبت إلا بالهند، ويُجلب منها إلى غيرها، وقال الزمخشري: الساج خشب أسود رَزين يُجلَب من الهند، ولا تَكاد الأرض تُبْلِيه. «المصباح»: (س و ج).

[الإضافة اللفظيّة]

القِسم الثاني: أنْ يَكونَ المضافُ صِفةً، والمضافُ إليه مَعمولاً لِتلك الصِّفةِ، ولِهذا أيضاً ثلاثُ صُوَرٍ: إضافةُ اسمِ الفاعل، كـ «هذا ضاربُ زيدٍ، الآنَ أو غداً»[1]، وإضافةُ اسمِ المفعول، كـ «هذا مَعمورُ الدارِ، الآنَ أو غداً»، وإضافةُ الصِّفة المشبَّهةِ بِاسمِ الفاعل كـ «هذا رجلٌ حَسَنُ الوجهِ»، وتُسمَّى إضافةً لَفظيةً[2]؛ لِأنها تُفيدُ أمراً لَفظِيًّا، وهو التَّخفيفُ، ألا تَرى أنَّ قولَك: «ضاربُ زيدٍ» أخفُّ مِن قولِكَ: «ضاربٌ زيداً»، وكذا الباقِي؟ ولا تُفِيدُ تَعريفاً ولا تَخصِيصاً[3]، ولهذا صحَّ وصفُ «هَدْياً» بـ «بالغَ» مع إضافتِه إلى المعرِفةِ في قوله تعالى: ﴿هَدْيَاْ بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وصحَّ مَجيءُ «ثانِيَ» حالاً[4] مع إضافتِه إلى المعرِفة في قولِه تَعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩].

[الإضافة لا تُجامع التنوين وشبهَه و«أل»]

ص - وَلَا تُجامِعُ الإِضافَةُ تَنوِيناً وَلَا نُوناً تَالِيَةً لِلإِعْرَابِ مُطْلَقاً، وَلَا «أَلْ» إِلَّا فِي نَحْوِ: «الضَّارِبَا زَيْدٍ»، وَ«الضَّارِبُو زَيْدٍ»، وَ«الضَّارِبُ الرَّجُلِ»، وَ«الضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِي[5]»، وَ«الرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلَامِهِ».

ش - اعلَمْ أنَّ الإضافةَ لا تجتمع مع التَّنوين، ولا مع النونِ التاليةِ للإعرابِ، ولا مع الألفِ واللام، تقول: جاءَني غلامٌ يا هَذا، فتُنَوِّن، وإذا أضفتَ تقولُ: جاءَني غلامُ زيدٍ، فتَحذفُ التنوينَ، وذلك لأنه يدُلُّ على كَمال الاسمِ، والإضافةُ تدلُّ على نُقْصانِه[6]، ولا يكونُ الشيءُ كاملاً ناقصاً، وتقولُ: جاءَني مُسلِمانِ، ومُسلِمونَ، فإذا

---

(1) التقييدُ فيه وفيما بعده بقوله: «الآن أو غداً» لِما سيأتي في بابه. انظر: الصفحة (٤٨٩).

(2) وتُسمى أيضاً مجازية وغيرَ محضة.

(3) أما التعريف فظاهر، وأما التخصيص فلأنه كان حاصلاً بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة. انظر: «حاشية الآلوسي» (٢/ ٩٤)، و«مجيب الندا» (ص٤٥٩).

(4) أي: من الضمير المستتر في «يجادل» من قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾. «السجاعي» (ص٩٧).

(5) في جميع نسخ الشرح والمتن: رأس الرجل، وانفردت واحدة بلفظ الجاني.

(6) أي: لأن المضاف يحتاج إلى المضاف إليه.

أَضَفْتَ قُلتَ: مُسلِمَاكَ، ومُسلِمُوكَ، فتَحذف النونَ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]، ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ﴾ [الصافات: ٣٨]، ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٣٧]، والأصلُ: المقِيمين، ولَذائقون، ومُرسِلون، والعلَّةُ في حذفِ النونِ هي العِلَّةُ في حذفِ التنوين؛ لِكونها قائمةً مَقامَ التنوين.

وإنَّما قيَّدتُ النونَ بِكونها تاليةً لِلإعراب احْترازاً مِن نُونَي المفرَد وجمعِ التكسير، وذلك كنونَيْ حِينٍ وشَيَاطِينَ؛ فإنهما مَتْلُوَّانِ بالإعراب، لا تالِيان له، تقول: هذا حينٌ يا فَتَى، وهؤلاءِ شياطِينُ يا فَتَى، فتَجد إعرابَهما بضمة واقعةٍ بعد النُّون؛ فإذا أَضفْتَ قُلتَ: آتِيك حينَ طُلوعِ الشمسِ، وهَؤلاءِ شياطينُ الإنسِ، بِإثبات النونِ فِيهما؛ لأنها مَتْلُوَّةٌ بِالإعراب، لا تالِيَةٌ له.

وأمَّا الألفُ واللام فإنَّك تقولُ: جاء الغُلامُ، فإذا أَضفتَ قُلتَ: جاء غلامُ زيدٍ، وذلك لأنَّ الألفَ واللام لِلتعريف، والإضافة لِلتَّعريف، فلو قُلتَ: «الغلامُ زيدٍ»[1] جمعتَ على الاسمِ تَعريفَين، وذلك لا يَجوزُ.

[المواضع التي يُغتفَر فيها الجمع بين «أل» والإضافة]

ويُستثنى مِن مسألةِ الألف واللام أن يكونَ المضافُ صفةً والمضافُ إليه مَعمولاً لِتلك الصِّفة، وفي المسألة واحدٌ من خمسةِ أمور تذكر؛ فحِينئذ يَجوزُ أنْ يُجمَعَ بين الألفِ واللامِ والإضافة.

أحدُها: أن يكونَ المضافُ مثنًّى، نحو: «الضاربَا زيدٍ»[1].

---

(١) مِن ذلك قولُ عنترةَ بنِ شدَّاد العبسي:

ولقدْ خَشِيتُ بِأنْ أَمُوتَ ولَم تَدُرْ ... لِلْحَرْبِ دائرةٌ على ابْنَي ضَمْضَمِ

الشاتِمَيْ عِرْضِي ولَم أَشْتِمْهُما ... والنَّاذِرَيْنِ إذا لَمْ الْقَهُما دَمِي

---

(1) وأمَّا نحو: «الغلامُ رجلٍ» فإنه لا يجوز أيضاً لِما يلزم فيه من إضافة المعرفة إلى النكرة وهي ممنوعة. انظر: «الصبان» (٢/ ٣٧٠).

والثاني: أنْ يكونَ المضافُ جمعَ مذكَّرٍ سالماً، نحو: «الضارِبُو زيدٍ»[1].

والثالث: أنْ يكونَ المضافُ إليه بالألفِ واللام، نحو: «الضاربُ الرَّجُلِ».

والرابع: أنْ يكونَ المضافُ إليه مُضافاً إلى ما فِيه الألفُ واللام نحو: «الضاربُ رأسِ الرَّجلِ».

والخامس: أن يكونَ المضافُ إليه مُضافاً إلى ضميرٍ عائدٍ على ما فيه الألفُ واللام، نحو: «مَررتُ بِالرجل الضاربِ غُلامِهِ».

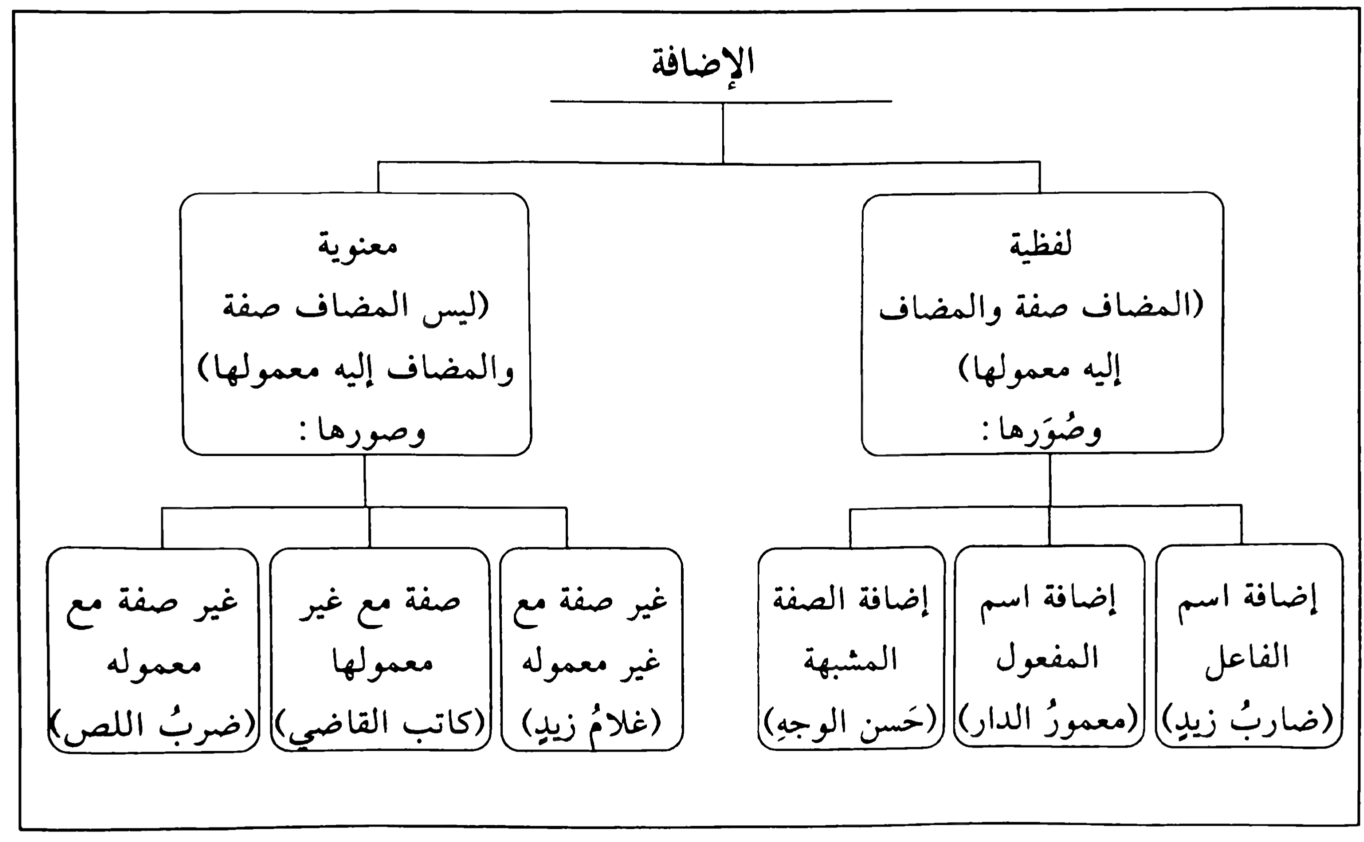
□ □ □ □

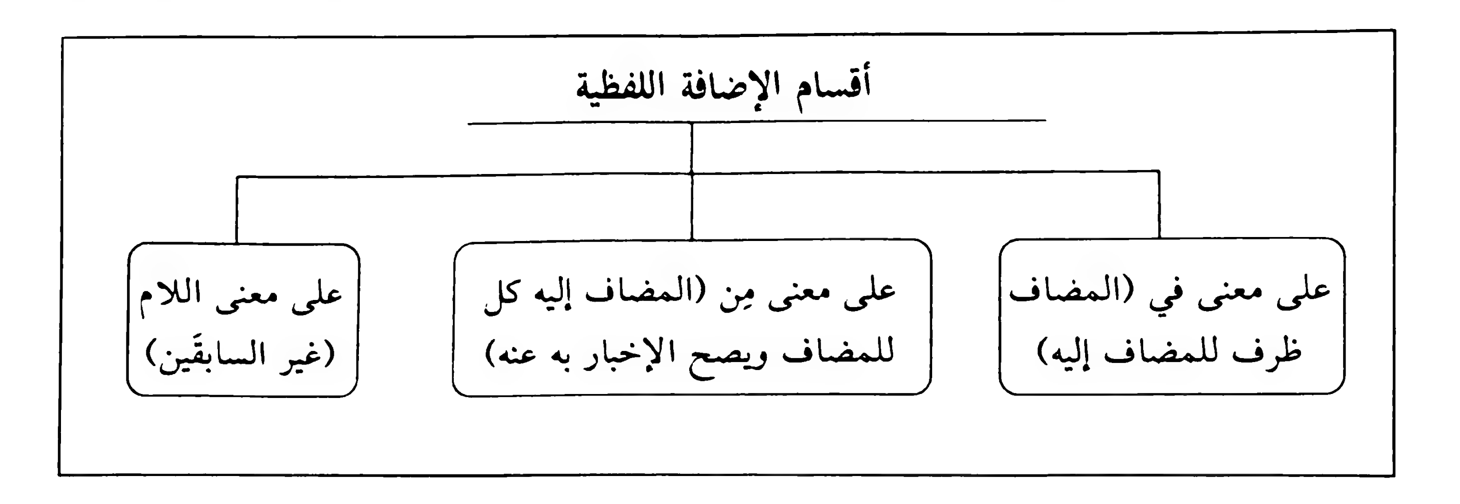
(١) ومِن ذلك قولُ الشاعر، وهو مِن شواهدِ سيبويه والأشموني:

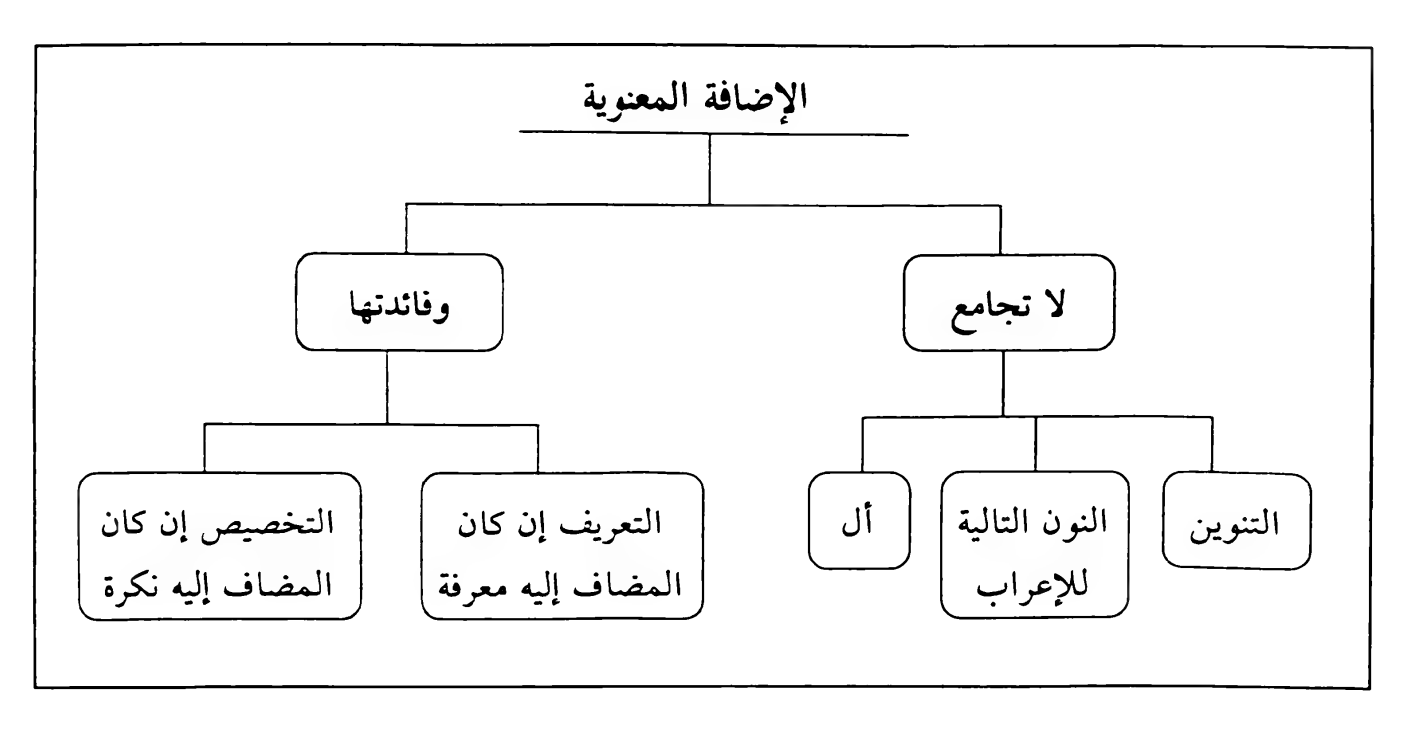
الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرةِ لا ... يَأْتِيهم مِنْ وَرائِهِم نطفُ

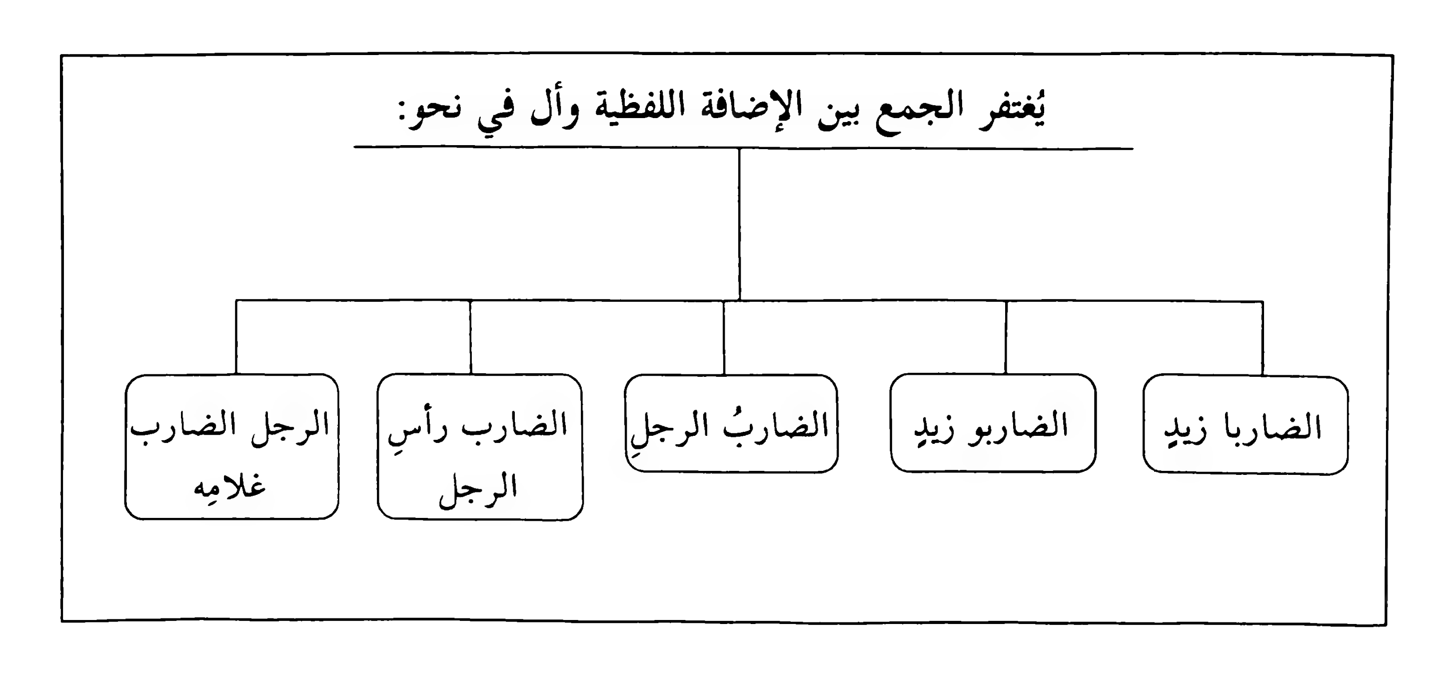
أقسام حروف الجر

- باعتبار وصفها
  - على حرف واحد (الباء - اللام - الكاف - الواو - التاء)
  - على حرفين (مِن - عنْ - في - مذ)
  - على ثلاثة أحرف (إلى - على - منذ - رب)
  - على أربعة أحرف (حتى)
- باعتبار مجرورها
  - ما يجر الظاهر دون المضمر
    - الزمان (مذ - منذ)
    - النكرات (رب)
    - لفظ الجلالة (التاء)
    - كل ظاهر (الواو - حتى - الكاف)
  - ما يجر المضمر والظاهر (باقي الحروف)




أقسام الإضافة اللفظية
على معنى في (المضاف ظرف للمضاف إليه)
على معنى مِن (المضاف إليه كل للمضاف ويصح الإخبار به عنه)
على معنى اللام (غير السابقَين)


الإضافة المعنوية
لا تجامع
وفائدتها
التنوين
النون التالية للإعراب
أل
التعريف إن كان المضاف إليه معرفة
التخصيص إن كان المضاف إليه نكرة


يُغتفر الجمع بين الإضافة اللفظية وأل في نحو:
الضاربا زيدٍ
الضاربو زيدٍ
الضاربُ الرجلِ
الضارب رأسِ الرجل
الرجل الضارب غلامِه

[باب الأسماء العاملة عملَ الفعل، وأوَّلُها اسمُ الفعل]

ص - بَابٌ: يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ سَبْعَةٌ: اسْمُ الفِعْلِ كَـ«هَيْهَاتَ، وَصَهْ، وَوَيْ»، بِمَعْنَى: بَعُدَ، وَاسْكُتْ، وَأَعْجَبُ؛ وَلَا يُحْذَفُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، وَ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ مُتَأَوَّلٌ، وَلَا يُبْرَزُ ضَمِيرُهُ، وَيُجْزَمُ المُضَارِعُ في جَوابِ الطَّلَبِيِّ مِنْهُ نَحْوُ:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي

وَلَا يُنْصَبُ.

ش - هذا البابُ مَعقودٌ لِلأسماء التي تَعملُ عملَ أفعالِها، وهي سبعةٌ[(١)]؛ أحدُها: اسمُ الفعل[(1)]، وهو على ثلاثةِ أقسامٍ:

---

(١) زاد المؤلفُ في كتابِه «شذور الذهب» على ما ذكَره هنا ثلاثةَ أشياء تعمل عملَ الفعل:

الأول: اسم المصدر، وهو ما دلَّ على معنَى المصدر، ونقص عن حُروف فِعله، نحو: «أعطيتُه عَطاءً، وكلَّمته كَلاماً، وسلَّمتُ عليه سَلاماً»، ومِن شواهد إعماله قولُه عليه الصلاة والسلام: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرأتَهُ الوضوءُ»، فقبلة: اسم مصدر؛ لأنَّ مصدر الفعل - وهو «قَبَّل» بتضعيف الباء - هو التقبيل، وقد أُضيف اسم المصدر هذا إلى فاعِله وهو «الرجل»، ثم جيء بمفعوله منصوباً وهو «امرأته».

والثاني: الظرفُ المعتمِد على نفيٍ أو شبهِه، نحو: «أعندك زيد؟»، فإنه يجوز في «عندك» أن يكون متعلقاً باستقر محذوفاً، وزيدٌ فاعل بهذا الظرف، ويجوز أن يكون «عندك» خبراً مقدماً، وزيد مبتدأ مؤخراً.

والثالث: الجار والمجرور المعتمِد أيضاً، وشاهدُه قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ويجوز فيه الوَجهان الجائزان في الظرف.

---

(1) هو ما ناب عن الفعل وليس فضلةً ولا متأثراً بعامل، ويدل على اسميته قبولُ بعضِ علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفةُ أوزانه أوزانَ الفعل. والصحيح أن مدلولَه لفظ الفعل، وأنه لا موضعَ له من الإعراب. «مجيب الندا» (ص٤٦٢).

[أقسام اسم الفعل]

١- ما سُمِّيَ به الماضِي كـ «هيهاتَ» بِمعنى بَعُدَ، قال الشاعر: [الطويل]

١١٤- فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ[1]

٢- وما سُمِّيَ به الأمرُ[1]، كـ «صَهْ» بمعنَى اسكُتْ، وفي الحديث: «إذا قُلْتَ

---

(١) ١١٤- هذا البيتُ مِن كلام جرير بن عطية، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٦١)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ٢١٢).

اللغة: «هيهات» معناه: بَعُد، وقد رُوي: «أيهات»(*) في المواضع الثلاثة، بِقلب الهاء همزة، «العَقيق» اسم مكان، ورَواه ياقوت: «العُزَيز» بضم العين وبزاءين، قال: هو ماء يقع عن يَسار القاصد إلى مكةَ عن طريقِ اليَمامة، «خِلٌّ» صَديق، وهو بِكسر الخاء وتشديدِ اللام.

المعنى: يقول: بَعُدَ عَنَّا الموضعُ الذي يُسمَّى العقيق، وبَعُدَ عنَّا سُكانُه؛ وَبَعُدَ الأَخِلاء الذين كُنا نُواصلهم فيه، يتحسَّر على فِراق خِلَّانِهِ وتركِه المنازل التي كان يحل معهم فيها.

الإعراب: «هيهات» اسم فعل ماض بمعنى «بَعُدَ» مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «هيهات» توكيد للأول، «العقيق» فاعل بـ «هيهات»(**)، مرفوع بالضمة الظاهرة، «ومَن» الواو حرف عطف، مَن: اسم موصول معطوف على «العَقيق»، مبني على السكون في محل رفع، «به» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملتُه صلةَ الموصول، «وهيهات» الواو حرف عطف، هيهات: اسم فعل بمعنى «بعد»، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «خِلٌّ» فاعل لاسم الفعل، «بالعقيق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ «خل»، «نواصله»(***) نواصِل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتِر فيه وجوباً تقديره: نحن، والهاء ضمير الغائبِ مَفعول به، مبني على الضم في محل نصب، وسَكَّنَهُ لأجل القافية ولِلوقف، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة ثانِية لـ «خل».

الشاهد فيه: قوله: «هيهات العقيق»، وقوله: «هيهات خِلٌّ» حيث استعمل هيهات في الموضعَين اسمَ فعل بمعنى «بَعُدَ»، ورفع به فاعلاً، كما يَرفعه بنفس «بَعُدَ»؛ فدلَّ ذلك على أنَّ اسم الفعل يَعملُ عملَ الفعل الذي يكون بمعناه.

---

(1) وهذا أكثرها وروداً. «الآلوسي» (٢/ ١٠١).

(*) هي لغة من لغات هيهات، وقد ذَكر منها الصغاني ستًّا وثلاثين، وحكى غيرُه ثمانية أخرى، فصارت جملتُها اثنتين وأربعين، ونقل الصبان ثلاث عشرة أخرى عن صاحب «القاموس». انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٢٩٥).

(**) أي: الأول، وأما الثاني فلا فاعلَ له كما سيأتي في باب التوكيد (ص ٥٢٥).

(***) رُوي أيضاً: نُحاوله.

لِصاحِبك والإمامُ يَخطُب: صَهْ فقد لَغوْتَ»، كذا جاء في بعضِ الطُّرُق[1].

٣- وما سُمِّي به المضارعُ[2]، كـ «وَيْ» بمعنَى أعجبُ، قال الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[3] [القصص: ٨٢]، أي: أعجَبُ لِعدم فَلاحِ الكافِرين، ويُقال فيه: «وا»، قال الشاعر: [الرجز]

١١٥- وَا، بِأَبِي أَنْتِ وَفُوكِ الأَشْنَبُ كَـأَنَّـمَـا ذُرَّ عَـلَـيْـهِ الـزَّرْنَـبُ[1]

---

(١) ١١٥- هذا البيت من كلام راجز من بني تميم، ولم يُعيِّن أحدٌ اسمه، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٦٠)، وفي «المغني» (رقم ٦٠٤)، والأشموني (رقم ٩٣٤).

اللغة: «وا» معناه: أعجبُ، «بأبي» يريد: أفديك بأبي، أو أنتَ بِأبي، «الأَشْنَبُ» الذي فيه الشَّنَبُ، وهو - بفتح الشين والنون جميعاً - عبارةٌ عن رِقّة الأسنان وعُذوبتِها أو نُقَط بِيضٍ فيها، «الزَّرْنَبُ» نبت من نبات البادية طيّب الرائحة.

الإعراب: «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجبُ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «بأبي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و«أنت» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر، «وفوك» الواو حرف عطف، فو: معطوف على الضمير المنفصل الواقع مبتدأ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، و«فو» مضاف والكاف ضمير المخاطَبة مضاف إليه، «الأشنب» نعت لـ «فوك»، مرفوع بالضمة الظاهرة، «كأنما» كأن: حرف تشبيه، وهو هنا مُهْمَلٌ، وما: كافَّة، «ذُرَّ» فعل ماض مبني للمجهول، «عليه» جار ومجرور مُتَعلِّق بـ «ذُرَّ»، «الزَّرنبُ» نائب فاعل لـ «ذُر»، والجملةُ من الفعل - الذي هو «ذُرَّ» - ونائب الفاعل، في محل نصب حال من «فوك».

الشاهد فيه: قوله: «وا» فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجَبُ، مثل: «وَيْ» بفتح الواو وسكون الياء، والمرفوع به ضمير مستتر فيه وجوباً، كالذي يرتفع بنفس أعجب؛ فدلَّ ذلك على أنَّ اسم الفعل المضارع يَعمل عملَ الفعل المضارع الذي يكون بمعناه.

---

(1) الحديث عن أبي هريرة مرفوعاً عند البخاري (٩٣٤) ومسلم (١٩٦٥) بلفظ: «أنصت»، ولعبد الرزاق في «المصنف» (٥٤١٩): «إذا قال: صه، فقد لغا».

(2) لم يُثبِت هذا النوعَ ابنُ الحاجب، وعليه فَـ «وِيْ» بمعنى تعجبتُ، و«أفّ» تضجرتُ، و«أوَّه» توجعتُ، وهكذا، قال الصبان: والإنصاف أن المذهبَين مُحتمَلان. انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٢٩٢).

(3) ويْ: اسمُ فعل، والكاف حرف تعليل، وأنْ مصدرية، والمصدر المنسبِك مجرور بالكاف، وتقديره ما قاله المصنف بعدُ.

و«واهاً»، قال الشاعر: [الرجز]

١١٦- وَاهـاً لِسَـلْـمَـى[1] ثُـمَّ وَاهـاً وَاهَـا   يَـا لَـيْـتَ عَـيْـنَـاهَـا لَـنَـا وَفَـاهَـا[1]

[امتناع تأخر اسم الفعل عن معموله]

ومِن أحكامِ اسمِ الفعل: أنه لا يَتأخَّر عن مَعمُولِه[2]؛ فلا يَجوز في «عَليكَ زيداً» بمعنى الْزَمْ زيداً أنْ يُقالَ: زيداً عليكَ، خِلافاً لِلكسائي؛ فإنه أجازَه مُحتَجًّا عليه بِقوله تَعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤] زاعماً أنَّ مَعناه: عليكُم كِتابَ الله، أي:

---

(١) ١١٦- نسب جماعةٌ هذا البيتَ لرؤبة بن العجاج، ونَسَبه آخَرون لأبي النجم الفضل بن قُدامة العجلي، وروى أبو زيد الأنصاري في «نوادره» أكثرَ الأبيات التي يَروُونها مع بيت الشاهد، ونسبها لأبي الغول الطهوي بعض أهل اليمن، وقد أنشد المؤلفُ بيتَ الشاهد في «أوضحه» (رقم ٤٦١)، والأشموني في بابِ أسماء الأفعال والأصوات.

اللغة: «واهاً» معناها: أعجب، «عيناها» جاء به على لغةِ قوم من العرب يلزمون المثنى الألف في الأحوال كلها، ووقع في بعض نسخ الشرح: «يا ليت عينَيها»، وهو صحيح، بل هو اللغة الفصحى، غير أن جمهرة الرواة متفقون على روايته بالألف.

الإعراب: «واهاً» اسم فعل مضارع بمعنى: أعجب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «لسلمى» جار ومجرور متعلق باسم الفعل، «ثم» حرف عطف، «واهاً» اسم فعل كالسابق، «واهَا» توكيد لاسم الفعل الذي قبله، «يا» حرف تنبيه، أو حرف نداء، والمنادى به محذوف، والتقدير: يا هؤلاء، مثلاً، «ليت» حرف تَمَنٍّ ونصب، «عيناها» عينا: اسم «ليت» منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وعينا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى «سلمى» مضاف إليه، «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ليت»، «وفاها» الواو حرف عطف، فا: معطوف على اسم «ليت»، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، و«فا» مضاف وضمير الغائبة العائد إلى «سلمى» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «واهاً» في المواضع الثلاثة؛ فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، مثل «وَيْ»، وقد رفع ضميراً مستتراً فيه وجوباً تقديره: أنا، كما بيناه في إعراب البيت.

---

(1) كذا أنشده المصنف في كتبه كـ «أوضح المسالك» (٤/ ٨٤)، و«المغني» (ص٦٨٤)، وكذلك فعَل أبو حيان في «الارتشاف» (٥/ ٢٢٩٧)، والرواية في كتب الأدب وغيرِها: واهاً لِريَّا، وأنشده ابن مالك: واهاً لِليلى. انظر: «شرح الكافية الشافية» (٢/ ١٠٧٦)، و«أمالي القالي» (١/ ٧٧)، و«مجالس ثعلب» (١/ ٢٢٨).

(2) أي: لِقُصور درجته عن الفعلِ بِسبب كونه فرعَه في العمل. «مجيب الندا» (ص٤٦٦).

الْزَمُوه، وعِند البصريين أن ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ مصدرٌ مَحذوفُ العامِلِ، و﴿عَلَيْكُمْ﴾ جار ومجرور مُتعلِّق بِه، أو بِالعامل المقدَّر، والتقديرُ: كَتَب الله ذلك كِتاباً عليكم، ودلَّ على ذَلك المقدَّر قولُه تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ لأنَّ التحريمَ يَستلزِم الكتابةَ.

[جواز جزم المضارع في جوابه]

ومِن أحكامِه: أنه إذا كان دالًّا على الطَّلب جازَ جزمُ المضارِعِ في جَوابِه، تَقولُ: «نَزَالِ نُحَدِّثْك» بالجزم، كما تقولُ: «اِنزِلْ نُحَدِّثْكَ»، وقال الشاعرُ: [الوافر]

١١٧- وَقَوْلِي كُلَّما جَشَأَتْ وجَاشَتْ: مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي(١)

---

(١) ١١٧- هذا الشاهد من كلام عمرو بن زيد مناة، وهو المعروف بعمرو بن الإطنابة، والإطنابة أمه، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في «أوضحه» (رقم ٥٠٤)، وأنشده في «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٧٤)، وقال قبل إنشاده: وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى قطري بن الفجاءة. اهـ، وأنشد البيت في «مغني اللبيب» (رقم ٣٣٦)، وأنشده الأشموني أيضاً (رقم ١٠٤٠)، هذا وقبل البيت الشاهد قولُ الشاعر:

أَبتْ لي عِفَّتي وأَبى بَلائِي وأَخْذِي الحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وَإِقْحامِي على المَكْرُوهِ نَفْسِي وضَرْبِي هامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ

اللغة: «جَشأت» الحديثُ عن نفسه، وجُشُوءُها: نهوضها، وثورانها مِنْ فَزعٍ أو حُزن، «جَاشَتْ» غَلَتْ من الفزع أو الحزن، ومعناه قريبٌ من المعنى الأول، «تُحمدي» يحمدكَ الناس ويشكروا لك الثبات، «تستريحي» تطمئن خوالجك وتسكن ثورتُك.

الإعراب: «وقولي» الواو حرف عطف، قول: معطوف على فاعلِ «أَبَى» في البيت السابق على بيتِ الشاهد، وقد ذكرناه في نِسبة الشاهد، فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و«قول» مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «كلّما» ظرف متعلق بالمصدر الذي قبله، «جشأت» جشأ: فعل ماض(*)، والتاء للتأنيث، «وجاشت» الواو عاطفة، جاش: فعل ماض(**)، والتاء تاء التأنيث، «مكانك» مكان: اسم فعل أمر بمعنى: اثبتي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والكاف حرف دال على الخطاب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتِ، «تحمدي» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف النون، =

(*) وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، يعود على «نفسي» في البيت السابق.

(**) وفاعله ضمير مستتر كالذي سبق.

فـ «مَكانَك» في الأصل ظرفُ مكانٍ، ثم نُقل عن ذلك المعنى، وجُعِل اسماً لِلفعل، ومَعناه: اثبُتي، وقولُه: «تُحْمَدي» مُضارعٌ مَجزوم في جوابِه، وعَلامةُ جَزمِه حذفُ النُّون.

[عدم نصب الفعل في جوابه]

ومِن أَحكامِه: أنه لا يُنْصَبُ الفِعلُ بعد الفاءِ في جَوابِه؛ لا تقول: «مَكَانَكِ فَتُحْمَدِي» و[لا]: «صَهْ فَنُحدِّثَكَ» [بالنصب في الموضعَين كما تقول: اثبُتي فتُحمدي واسكُتْ فنُحدِّثَك][1] خِلافاً للكسائي، وقد قدَّمْتُ هذا الحكمَ في صَدر المقدِّمة[2]؛ فلَمْ أَحتَجْ إلى إعادَتِه هُنا(١).

= وياء المؤنثة المخاطبة نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع، «أو» حرف عطف، «تستريحي» فعل مضارع معطوف على المضارع السابق، والمعطوف على المجزوم مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله[*].

الشاهد فيه: قوله: «مكانك تحمدي» حيث جزم «تُحمدي» في جواب اسم الفعل الدال على الأمر، وعلامة كونه مجزوماً حذفُ النون منه، وليس بين العلماء خلاف في جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر إذا سقطت الفاء، كما هنا، فتأمل ذلك.

واسم الفعل الذي في هذا البيت هو قوله: «مكانك»، وهو منقول عن ظرف المكان، ومتصل بضمير المخاطب على ما هو الغالب الكثير في اسم الفعل المنقول، وستعرف لهذا الكلام بقيَّة.

وقولنا: إن الكاف ضمير المخاطب هو رأي جمهور النحاة، وذهب قوم منهم ابن بابشاذ إلى أن الكاف حرف خطاب مثل الكاف التي تلحق أسماء الإشارة نحو: ذلك وتلك وأولئك، والقائلون بأنها ضمير المخاطب قد اختلفوا في موضعه من الإعراب، فقيل: في محل نصب، وقيل: في محل رفع، وقيل: في محل جر، وبيان هذه الأقوال وتوجيهها مما لا يحتمله هذا المختصر.

(١) اسم الفعل على ضربين: قياسي وسماعي، فأما القياسي فهو ما صِيغ من فعل ثلاثي تامٍّ على وزن: فَعَالِ - بفتح أوله وبناء آخره على الكسر - للدلالة على الأمر، نحو: كَتَابِ مِنْ كَتَبَ، ونَظارِ مِن نَظر، وصَماتِ مِن صَمَت، وهَلُم جرًّا، وشذَّ صوغُه من الرّباعي نحو: قَرْقارِ في قول الراجز: =

(1) سقطت العبارة من النسخ المطبوعة، وهي ثابتة في المخطوطات وطبعتي الآلوسي والسجاعي.

(2) انظر: الصفحة (١٦٢) مِن هذا الكتاب.

(*) وجملة «مكانك تحمدي . . .» في موضع نصب مقول القول.

[إعمال المصدر]

ص - وَالمَصْدَرُ كَـ«ضَرْبٍ وَإِكْرَام»[1]، إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ»، أَوْ «مَا»، وَلَمْ يَكُنْ: مُصَغَّراً، وَلَا مُضْمَراً، وَلَا مَحْدُوداً، وَلَا مَنْعُوتاً[2] قَبْلَ العَمَلِ، وَلَا مَحْذُوفاً، وَلَا مَفْصُولاً مِنَ المَعْمُولِ، وَلَا مُؤَخَّراً عَنْهُ.

وَإِعْمَالُهُ مُضَافاً أَكْثَرُ، نَحْوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المَرْءُ بَيِّنٌ

= قالتْ له ريحُ الصَّبا: قَرْقارِ

يُريد: قَرقِر بالرعد، أي: صوت به، و«عَرعارِ» في مثل قولِ النابغة:

مُتكَنِّفِي جنبَي عُكاظَ كِلَيْهما يَدْعُو بِها وِلْدانهم: عَرْعارِ

وأما السماعي فألفاظٌ وردتْ عن العرب لا ضابطَ لها مثل: صَهْ، ومَهْ وهيهاتَ وأُفّ.

ومِن جهة أخرى يَنقسم اسم الفعل إلى قِسمَين: مُرتَجَل، ومنقول؛ فأما المرتجل فهو: ما لم يُستعمل في شيء آخَر قبل كونه اسمَ فعل كصهْ وأخواته، والمنقول: هو ما استُعمل قبل كونه اسم فعل في شيء آخَر، والمنقول منه إما ظرفُ مكان نحو: «مكانك» بمعنى اثبُت، و«دونك هذا الكتاب» بمعنى خُذْه، وإما جار ومجرور نحو: «عليك به»، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

ثم اعلم أنَّ الكثير الغالبَ في الضمير المتصل بالظرف أو بالحرف أن يكون ضميرَ مخاطب كما رأيتَ في الأمثلة من «دونك» و«عليك»، وربما جاء ضمير غائب كقولهم: «عليه رَجلاً لَيْسَني»، وفي الحديث: «مَن استطاع منكم الباءة فليتزوَّجْ، ومَن لم يستطعْ فعليه بالصوم»، وربما جاء ضميرَ متكلم، كقول بعضهم: «عليَّ»، وقولِهم: «إليَّ» بتشديد الياء فيهما خِلافاً لِبعضهم، قال في «اللسان»: تقول: عليَّ زيداً، وعليَّ بِزيدٍ، بمعنى: أعطني اهـ، وربما دخل الظرف أو حرفُ الجر على اسم ظاهر كما تقول: «على محمد بزيد»، وهذا غريبٌ جدًّا، والأكثر - كما قُلنا - اتصال الظرف وحرف الجر بضمير المخاطَب كالذي ورد في القرآن الكريم: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾.

---

(1) في تمثيله إشارةٌ إلى أن المصدر المزيد يَعمل عملَ المجرد.

(2) قال الفاكهي: لو قال: «ولا متبوعاً» لكان أولى؛ فإن حكم سائر التوابع حكمُ النعت. اهـ «مجيب الندا» (ص٤٧٠).

ومُنَوَّناً أَقْيَسُ، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾، وبـ «أَلْ» شَاذٌّ، نَحْوُ:

وَكَيْفَ التَّوَقِّي ظَهْرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهْ[1]؟

ش - النَّوعُ الثَّاني مِن الأسماء العامِلة عَمَلَ الفِعل: المصدَرُ.

[تعريف المصدر]

وهُوَ: «الاسمُ الدَّالُّ على الحدَث، الجارِي على الفِعل[2]، كالضربِ والإكرامِ».

[شروط عمله]

وإنَّما يَعمَل بِثمانيةِ شُرُوط:

[١- صحة حلول «أنْ» أو «ما» مع فعل محلَّه]

أحدُها: أنْ [يَصِحَّ أنْ] يَحُلَّ محلَّه فِعلٌ مع «أنْ» أو فِعلٌ مع «مَا».

فالأول كقولِك: «أعجبَني ضربُك زيداً»، و«يُعجِبُني ضربُك عمراً»، فإنه يصحُّ أنْ تقولَ مَكانَ الأول: أعجبَني أنْ ضربْتَ زيداً، ومَكانَ الثاني: يُعجِبُني أن تَضربَ عمراً.

والثاني نحو: «يُعجِبُني ضربُك زَيداً الآنَ»، فهذا لا يُمكن أن يَحُلَّ محلَّه «أنْ ضَربتَ» لأنه للماضي، ولا «أَنْ تضربَ» لأنه لِلمستقبَل، ولكنْ يَجُوز أن تقولَ في مكانِه: «ما تَضرِبُ»، وتُريد بـ «ما» المصدريَّة مثلَها في قولِه تعالى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥ و١١٨]، وقولِه تعالى: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨] أي: بِرُحْبِهَا، وَعَنَتَكُمْ.

---

(1) هذا شطر بيت من الطويل، وهو ثابتٌ في غالب النسخ الخطية وفي طبعتي الآلوسي والسجاعي، والذي وقع عند الفاكهي - وفي نسخة - هو قول الشاعر: «عجبتُ من الرَّزق المسيء إلهُه»، وهو صدرُ البيت الذي سيشرحه الشارح لاحقاً، ولعل المصنف رجع عما أنشده في المتن؛ إذ هو من بيت للمتلمس وهو قوله لطرفة:

فإلَّا تجلَّلْها يُعالُوك فوقَها ... وكيف تَوقَّى ظهرَ ما أنتَ راكِبُهْ؟

أنشده هكذا ابن السكيت في «إصلاح المنطق» (ص١١١) وغيرُه، وعلى كلٍّ فإعراب ما أورده المصنف: كيف: اسم استفهام في موضع الخبر، أو هو حال من ضمير الخبر المحذوف، والتوقي: مبتدأ مؤخر، وأل نائبة عن المضاف إليه أي: كيف توقيك، وظهر: مفعول التوقي، وفيه الشاهد، وما: اسم موصول مضاف إليه، وأنت راكبه: مبتدأ وخبر وهي صلة الموصول.

(2) هذا فصلٌ مخرِج لاسم المصدر؛ إذ إنه لا يجري على فِعله؛ لنقصان حروفه عن حروف فِعله.

ولا يَجوز في قولِك: «ضرباً زيداً» أن تَعتقِدَ أنَّ «زيداً» معمولٌ لِـ «ضرباً»، خِلافاً لِقومٍ مِن النَّحوِيين[1]؛ لأنَّ المصدَر هُنا إنَّما يَحُلُّ مَحلَّه الفعلُ وحدَه بِدون «أنْ، وما»، تقولُ: اضرِبْ زيداً، وإنما «زيداً» مَنصوبٌ بِالفعل المحذوف الناصِب للمصدر.

ولا يَجوز في نحوِ: «مرَرْتُ بِزيدٍ فإذا له صَوتٌ صوتَ[2] حِمارٍ» أن تنصبَ «صوت» الثاني بِـ «صوت» الأول؛ لأنه لا يَحُل محلَّ الأول فِعلٌ؛ لا مع حرفٍ مَصدري ولا بِدونه[3]؛ لأن المعنى يَأبى ذلك؛ لأن المرادَ أنك مرَرتَ به وهو في حالةِ تَصويتِه، لا أنه أحدث التصويتَ عند مُرُورِك به.

[٢- عدم تصغيره]

الشرطُ الثاني: أنْ لا يكونَ مُصغراً[١]؛ فلا يجوز: «أَعْجَبني ضُرَيْبُكَ زيداً»، ولا يَختلف النَّحويُّون في ذلك، وقاسَ على ذلك بعضُهم المصدرَ المجموعَ، فمَنع إعمالَه حملاً له على المصغَّر؛ لأنَّ كُلًّا مِنهما مُباينٌ لِلفعل؛ وأجاز كثيرٌ[4] مِنهم إعمالَه، واستدلُّوا بِنحو قولِه: [الطويل]

---

(١) اعلمْ أولاً أن النحاة قد اختلفُوا في تعليل إعمال المصدر؛ فذهب فريق منهم إلى أنَّ العِلَّة هي شبه المصدر بالفعل في المعنى، وذلك لاشتراكهما في الدلالة على الحدث، وذهب فريق آخر إلى أن العلة هي كون المصدر أصلاً للفعل في الاشتقاق؛ فإن ذهبنا إلى أنّ المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل في المعنى - وهو الدلالة على الحدث - كان السر في عدم إعمال المصدر المصغَّر هو أن التصغير من خصائص الأسماء، فإذا كان الاسم مصغراً بَعُدَ من الفعل، وإذا ذهبنا إلى أن المصدر إنما عمل بسببِ كونه الأصل الذي أُخذ منه الفعل كان السر في عدم إعمال المصدر المصغر هو أن هذه الصِّيغة المُصغَّرة ليست هي الصيغة التي أُخذ منها الفعل، فافهمْ ذلك وتدبَّرْه!

---

(1) منهم ابن مالك. انظر: «الآلوسي» (٢/ ١٠٨) و«شرح الكافية» لابن مالك (٢/ ١٠٢٤).

(2) ضبطه الشيخ في الأصل بالضم، والصواب الفتح كما ترى، بِدليل ما كتبه الفيشي والآلوسي والفاكهي عليه، بل وما فسَّره به المصنف في «شرح الشذور». انظر التعليق الآتي.

(3) أي: فهو منصوب بفِعل مقدر، أي: فإذا له صوتٌ يُشبِه صوتَ حمار. «الآلوسي» (٢/ ١٠٨)، وانظر: «الفيشي» (ص١٥٣)، و«مجيب الندا» (ص٤٦٩)، و«شرح الشذور» (ص٣٩٣).

(4) كابني عصفور ومالك، مستدِلِّين بالبيت وغيره، وحمله الجمهور على الشذوذ. «الآلوسي» (٢/ ١٠٩).

١١٨- وَعَدْتَ وَكَانَ الخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَـوَاعِـيـدَ عُـرْقُـوبٍ أَخَـاهُ بِـيَـتْـرَبِ[١]

(١) ١١٨- هذا البيتُ قد نسبه في «اللسان» (ج٢ ص٨٥) وفي «مجمع الأمثال» (ج٢ ص٢٢٢) للأشجعي، بدون تعيين.

اللغة: «سَجِيّة» خَصلة وخَلِيقة، «عُرقُوب» رجل يُضرب به المثَل في خُلف الوعد(*)، «يترب» حكاه في «اللسان» بفتح الياء وسكون التاء المثناة وفتح الراء المهملة - وهو اسم مكان باليمامة، ومنهم مَن يَرويه بالثاء المثلثة وكسرِ الراء، وهو الاسم القديم لمدينة الرسول ﷺ التي سُميت بعد ذلك طيبة، وقد صار لفظ «المدينة» عَلَماً بالغَلبة عليها.

الإعراب: «وعدت» فعل وفاعل، «وكان» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، «الخلف» اسمها، «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «سَجِيّة»؛ لأنَّ نعت النكرة إذا تقدَّم عليها أُعرب حالاً، «سَجِيّة» خبر «كان»، «مواعيد» مفعول مُطلق عامله «وعدت» في أول البيت منصوب بالفتحة الظاهرة، ومواعيد مضاف و«عرقوب» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، «أخاه» أخا: مفعول به لـ «مواعيد»، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، و«أخا» مضاف وضمير الغائب العائد إلى «عرقوب» مضاف إليه، «بيترب» جار ومجرور متعلق بـ «مواعيد».

الشاهد فيه: قوله: «مواعيد عرقوب أخاه»، فإن مواعيد جمع ميعاد أو مَوعد(**)، وعلى الثاني تكون الياء ناشئة عن إشباع الكسرة في الجمع حتى تتولد منها الياء، (انظر: شرح الشاهد ١٢٤)، وموعد: مصدر ميمي لوعد، وقد أعمل هذا الجمع في فاعل ومفعول، فأضافه إلى الفاعل، ثم نصَب به المفعول؛ فدلَّ ذلك على أن المصدر إذا جُمع جاز أن يَعمل كما يَعملُ وهو مُفرد.

وجوازُ إعمال المصدر المجموع مذهبٌ لِجماعة من النحاة، وذهب ابنُ مالك وجماعة آخرون إلى أنه لا يَجوز إعمالُ المصدر المثنى ولا المجموع؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، فوجودُ واحد منهما يُبعد شبه المصدر بالفعل، أو تكون علة المنع أن صيغة المثنى وصيغة المجموع ليست هي الصيغة التي أُخذ منها الفعل، كما سمعتَ في تعليل عدم إعمال المصدر المصغر، وهذا البيتُ يُعتبر عند هذا الفريق من العُلماء المانعين لإعمال المصدر المجموع من باب الضرورة التي تقع في الشعر؛ فلا يُقاس عليه.

(*) وكان من خبره أنه وعد أخاً له ثمرة نخلة وقال له: ائتني إذا أطلع النخل، فلما أطلع النخلُ قال: إذا أبلح، فلما أبلح قال: إذا أزهى، فلما أزهى قال: إذا أرطب، فلما أرطب قال: إذا صار تمراً، فلما صار تمراً أخذه من الليل ولم يُعطه شيئاً، فضربوا به المثلَ في الإخلاف. «السجاعي» (ص١٠٠)، وانظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢/ ٣١١).

(**) مَوْعد لا يُجمع على مواعيد، وإنما يجمع على مَواعِد، وقد رُوي البيت بها أيضاً كما في «شرح التسهيل» (٣/ ١٠٧)، وقضيةُ الإشباع التي ذكَرها المحقق مذهبٌ كوفي، والبصريون على عدم جوازه إلا ضرورة، ولا يقاس على ما سُمع منه. انظر: «توضيح المقاصد» (٥/ ١٤١٤-١٤١٥).

[٣- عدم إضماره]

الثالث: أن لا يكونَ مُضمَراً؛ فلا تقول: «ضَربي زيداً حَسَنٌ وهو عَمْراً قَبيحٌ»؛ لأنه ليس فيه لفظُ الفِعل، وأجاز ذلك الكوفيُّون، واستدلُّوا بقوله: [الطويل]

١١٩- وَما الحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ   وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرَجَّمِ(١)

أي: وما الحديثُ عنها بِالحديثِ المُرَجَّمِ، قالوا: فـ «عَنها» متعلِّق بِالضَّمير. وهذا البيتُ نادِرٌ قابلٌ لِلتأويل؛ فلا تُبْنى عليه قاعِدةٌ.

---

(١) ١١٩- هذا البيت من كلام زُهير بن أبي سُلمى المزني، من معلقته المشهورة، وقد استشهد به العلامة رضي الدين في «شرح الكافية»، وشرحه البغدادي في «الخزانة» (ج ٣ ص ٣٤٥ بولاق).

اللغة: «وما الحرب إلا ما علِمتم» يريد ليست الحرب إلا ما جرّبتموه وعرفتم عواقبَه ونتائجه من التدمير والفَناء، يُحذر القومَ من أن يَعودُوا إليها، «وما هو» الضمير يعود إلى العِلم الذي يُشير إليه قولُه: «علمتم»، وقوله: «بالحديث» أراد الخبر، يُريد: ليس العِلم عن الحرب بخبر تَسمعونه قد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً، يُؤكد أن أمرها معلوم لهم لا يَنبغي أن يتجاهلوه، «المُرَجَّم» الأصل في هذه الكلمة: الرَّجم، وهو القذفُ بالحجارة، ثم قالوا: رجم فلان فلاناً، إذا أرادوا أنه شتَمه وسبَّه، ثم قالوا: رجَمَ بالظن، يريدون: رَمى به، ثم كثُر هذا الاستعمال حتى قالوا: رجَم، ورجَّم - بالتخفيف والتشديد - وهم يُريدون «ظنَّ»، وقالوا: لقد قال فلانٌ هذا الكلام رَجْماً، وهم يُريدون: قاله ظنًّا، فقولُ زهير: «المُرجّم» يريد به المظنون الذي ليس في موضعِ اليقين.

الإعراب: «ما» نافية، «الحرب» مبتدأ، «إلا» أداة استثناء ملغاة، «ما» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، «علمتم» علم: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعل مبني على الضم في محل رفع، والميم علامة على الجمع، والجملةُ من الفعل والفاعل لا محلَّ لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بـ «عَلِم» محذوف، والتقدير: إلا التي علمتُموها، «وذقتم» الواو عاطفة، ذاق: فعل ماض، وتاء المخاطب فاعله، والميم علامة الجمع، والجملة معطوفة على جملة الصلة، فلا محل لها من الإعراب، «وما» الواو عاطفة، ما: نافية حجازية تعمَل عملَ «ليس»، «هو» اسم «ما»، وهو ضمير منفصِل مبني على الفتح في محل رفع، «عنها» جار ومجرور متعلق بـ «هو»، وسيأتي إيضاحُ ذلك في بيان الاستشهاد به، «بالحديث» الباء حرف جر زائد، الحديث: خبر «ما» الحجازية منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، «المرجم» نعت للحديث باعتبار لفظِه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «هو عنها» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «هو» في هذا البيت ليس راجعاً إلى الحرب؛ لأن الحرب مؤنثة، وهذا الضمير مذكر، وأيضاً فإن رجوع هذا الضمير إلى الحرب يُفسد المعنى؛ إذ لا معنى لقولك: وما الحرب عن الحرب بالحديث المرجم، وإنما هو كناية عن القول =

[٤- عدم حدِّه]

الرابعُ: أنْ لا يكونَ مَحدوداً[١]؛ فلا تقولُ: «أعجبَنِي ضَرْبَتُكَ زَيداً»، وشذَّ قولُه:

[الطويل]

١٢٠- يُحَايِي بِهِ الجَلْدُ الذِي هُوَ حَازِمٌ   بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلَا نَفْسَ رَاكِبِ[٢]

فَأعمل «الضَّرْبَةَ» في «المَلَا»، وأمَّا «نَفْسَ رَاكِب» فمَفعولٌ لـ «يُحايِي»، ومَعناه: أنه عَدَل عن الوضوء إلى التَّيمم، وسقَى الراكبَ الماءَ الذي كان معه فأحْيَا نفسَه.

= أو الحديث أو العِلم، ويُرَشِّحُ لذلك إخباره عنه بقوله: «الحديث المرجم» أي: المظنون، فكأنه قال: وليس الحديث عن الحرب بالحديثِ المظنون، بل هو الحديث الصادق المتيقَّن الموثوق به، فلما كان الضمير كنايةً عن القول أو الحديث تعلَّق به الجار والمجرور، كما يتعلق بالحروف التي للمعاني؛ إذ الظرفُ والجار والمجرور يكتفيان برائحة الفعل. هذا بيانُ كلامهم، ومِن تقريره على هذا الوجه تعلمُ ما في كلام بعض أرباب الحواشي من التهافُتِ، فافهمْه، ولا تكنْ أسيرَ التقليد!

(١) السرُّ في عَدم تجويزهم إعمالَ المصدر المحدود - بِسبب لحاقِ تاء الوحدة به مثلاً - هو ما قرَّرناه لك في عدم تجويزهم إعمالَ المصدر المصغر، وهو أن صيغةَ المصدر المقترن بالتاء ليستْ هي الصيغةَ التي أُخذ منها الفعل، أو لأنَّ المصدر المحدود قد بَعُدَ شبهه بالفعل من جِهة أن الفعل يدل على الحدثِ من غير تقيد بمرة واحدة أو مرتين، وهذا المصدر ذو التاء يدل على الحدَث مقيداً بالمرة الواحدة؛ فلمّا اختلفت الدلالة بَعُدَ الشبهُ بينهما؛ فلم يَسُغْ حَمْلُ أحدهما - وهو المصدر - على الآخَر، وهو الفعل.

(٢) ١٢٠- لم أجد أحداً نَسب هذا البيتَ إلى قائل معيّن، وقد أنشده الأشموني (رقم ٦٨٢).

اللغة: «يُحايي» أراد: يُحْيِي، «الجلد» الصّبور الصلب القوي على احتمال المصاعب والمكاره، «حازم» هو الضابط لأموره، «المَلا» التراب.

المعنى: قال شُراح الشواهد - ومنهم المصنف، وتبعهم عامَّةُ أرباب الحواشي -: إن قائل هذا البيت يَصف رجلاً كان معه ماءٌ، وقد احتاجه آخَر ليشربه، فأعطاه إياه، وتيمَّم بدلاً من أن يتوضأ، فأحيَا نفسَ هذا الذي كان يحتاجه، وأصلُ تركيب البيت على هذا هكذا: يُحايِي بالماء نفسَ راكب الجلد الذي هو حازمٌ بِضربة كفَّيْهِ المَلا، وستعرف إعرابَه، ووجهُ ما ذكَروه أنهم يَرْوُونه: «يُحايي به» ولا يَروُون شيئاً قبله؛ فلا بُدَّ لهم من التِماس مرجعٍ للضمير في قوله: «به» فتخيَّلوه الماء، وإن لم يَجر له ذكرٌ، والبيت ثاني بيتَين، رواهُما غيرُ واحد من حَمَلَةِ اللغة والأدب، والذي قبله قولُه:

وَدَاوِيَّةٍ قَفْرٍ يَحَارُ بِهَا القَطَا   أدِلَّةُ رَكْبَيْهَا بَنَاتُ النَّجَائِبِ

والرواية الصحيحة في بيت الشاهد: «يُحايي بها»، والضمير عائد على الدَّاويَّة التي هي الصحراء الواسعة، والباء بمعنى «في»، و«نفس راكب» أراد به نفس الجلد الذي هو حازمٌ؛ فوضع الظاهرَ=

[٥- عدم وصفه قبل العمل]

الخامس: أنْ لا يكونَ مَوصوفاً قبل العَمَل[1]؛ فلا يُقال: «أَعْجَبني ضَرْبُكَ الشَّدِيدُ زيداً»؛ فإنْ أخَّرتَ «الشديد» جاز، قال الشاعرُ: [الخفيف]

١٢١- إنَّ وَجْدِي بِكِ الشَّدِيدَ أَرَانِي ... عَاذِراً فِيكِ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولَا[1]

فأَخَّرَ «الشديد» عنِ الجار والمجرورِ المتعلِّق بـ«وَجدي».

= موضع المضمر، والأصل: يُحابي فيها الجلدُ نفسَه، بأنْ يَتَيَمَّم بدلاً عن الوضوء لِيشربَ الماء.

الإعراب: «يحابي» فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، «به» جار ومجرور متعلق بـ «يحابي»، «الجلد» فاعل «يُحَابي»، «الذي» اسم موصول نعت للجلد مبني على السكون في محل رفع، «هو» مبتدأ، «حازم» خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها صلة، «بضربة» جار ومجرور متعلق بـ «يحايي»، وضربة مضاف و«كفي» من «كَفّيه» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، و«كفّي» مضاف، وهاء الغائب العائدة إلى «الجلد» مضاف إليه، مبني على الكسر في محل جر، «الملا» مفعول به لـ «ضربة»، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، «نفس» مفعول به لـ «يحايي»، منصوب بالفتحة الظاهرة، ونفس مضاف و«راكب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ضربة كفيه الملا»؛ فإن ضربة مصدر محدود، ومع ذلك قد أعمله؛ فأضافه إلى فاعله - وهو قوله: «كَفَّيه» - ثم نصب به المفعول به - وهو قوله: «الملا» - وذلك شاذ بسبب كون المصدر المحدود بَعيد الشبه بالفعل كما قُلناه لك قريباً، أو بسببِ كون صيغة المصدر المحدود ليست هي الصيغةَ التي أُخذ منها الفعل، وذلك نظير ما قُلناه في المصدر المصغَّر والمثنى والمجموع.

(١) ١٢١- لم أقفْ على نسبة هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «وجدي» الوَجْدُ: العشق أو أشدُّه، «عَاذراً» اسم فاعل من قولك: عذَر فلان فلاناً يَعْذِره - على وَزْنِ: ضَرَب - إذا دفع عنه اللوم، أو التمس له عُذراً، «عَذُولاً» فَعُول بمعنى فاعِل: أي عَاذِل، أو هو صيغة مُبالغة معناه: الشديد العَذْلِ، والعَذْلُ: اللَّوْم والتعنيف على ما تفعله.

المعنى: لقد زاد وجدي، وبان للناس تَهْيَامِي بك، حتى لقد صار الذين كانوا يَلومونني على محبَّتي إيَّاك يلتمسون لي الأعذار.

الإعراب: «إنَّ» حرف توكيد ونصب، «وَجدي» وجد: اسم «إنّ» منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل =

(١) أي: لئلَّا يُفصلَ بينه وبين صلته.

[٦- عدم حذفه]

السادسُ: أنْ لا يكونَ مَحذوفاً[1]، وبِهذا رَدُّوا[2] على مَن قال في «ما لَك وزَيْداً؟»: إنَّ التقدير: ومُلَابَسَتَكَ زيداً، وعلى مَن قال في «باسم الله»: إن التقديرَ: ابتدائي باسم الله ثابتٌ؛ فحُذف المبتدأُ والخبر، وأُبقي معمولُ المبتدَأ، وجَعلُوا مِن الضَّرُورةِ قولَه: [البسيط]

١٢٢- هَلْ تَذْكُرُونَ إلى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رَحْمَانُ قُرْبَانَا؟(١)

لأنه بِتقديرِ: «وَقَوْلَكُمْ: يا رَحمنُ قُرباناً».

= ياء المتكلم، ووجد مضاف وياء المتكلم مضافٌ إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، «بك» جار ومجرور متعلق بـ«وجد»، «الشديد» صفة لـ«وجد»، منصوبة بالفتحة الظاهرة، «أراني» أرى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يَعود إلى «وَجد»، والنون للوقاية، والياء مفعول أول لـ«أرى»، «عاذراً» مفعول ثالث لـ«أرى» تقدم على المفعول الثاني، «فيك» جار ومجرور متعلق بـ«عاذر»، «من» اسم موصول: مفعول ثان لـ«أرى»، مبني على السكون في محل نصب، «عهدت» فعل وفاعل، وله مفعول محذوف هو ضمير غيبة عائد إلى الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الموصول، «عذولًا» حال(*) من مفعول «عهدت»، والجملة مِنْ «أرى» وفاعله ومفاعِيله في محل رفع خبر «إنَّ»، وتقدير الكلام: إن الوجد الشديد أراني الذي عهدته عذولاً عاذراً فيك.

الشاهد فيه: قوله: «وجدي بك الشديد»، فإنَّ «وَجْد» مصدر، وهو موصوف بقولِه: «الشديد» وقوله: «بك» متعلق بهذا المصدر؛ فلما قدّم هذا المتعلّق على الوصف بقوله: «الشديد» جاز، ولو أخّره فقال: «إن وجدي الشديد بك» لامتنع؛ لأن الشرط هو ألا يكونَ موصوفاً قبل العمل. هكذا قالُوا، وفي كلامِهم مَقال(**).

(١) ١٢٢- هذا البيت مِن قصيدة طويلة لجرير يَهجو فيها الأخطلَ التغلبي النصراني، وأول هذه القصيدة قولُه:

بَانَ الخَلِيطُ، وَلَوْ طُووِعْتُ ما بانَا وَقَطَّعُوا مِنْ حِبَالِ الوَصْلِ أَقْرانَا =

---

(1) أي: لعدم وجود حروف الفعل، فعِلَّتُه هي علةُ المضمَر، فلو ضم الذي هنا إلى الذي هناك لَكان أولى.

(2) أي: ردَّ الكوفيون على البصريين. انظر: «الآلوسي» (٢/ ١١١).

(*) أعربه الآلوسي (٢/ ١١١) مفعولاً لـ«عهدت»، وكذلك فعل الفحام، قال: لأن عهد بمعنى علم، ومقصودُهما أنه مفعول ثانٍ، والأول هو الضمير العائد من الصلة إلى الموصول، أي: عهدتُه.

(**) لعل ذلك لكون المعمول في البيت جارًّا ومجروراً، وهو مما يُتساهل فيه عندهم لاكتفائه بما فيه رائحة الفعل.

[٧- عدم فصله عن معموله]

السابعُ: أنْ لا يكونَ مَفصولاً عن مَعمولِه؛ ولِهذا رَدُّوا على مَن قال[1] في: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[1]: إنه مَعمولٌ لِـ «رَجْعِهِ»؛ لأنه قد فُصِلَ بَينهما بِالخبر.

= **اللغة**: «بَانَ» فارق، «الخَلِيطُ» أراد العُشَرَاء المخالِطِين، «الدَّيرينِ»[*] تَثْنيةُ دَيْرٍ، وهو مَعبد مِن معابد النصارى، «صُلْبكم» جمع صَلِيب، وأصله بضمتين مثل: نَذِير ونُذُر، ولكنَّه سَكَّن اللام تخفِيفاً، «قُرباناً» أي: تقرُّباً.

الإعراب: «هل» حرف استفهام، «تذكرون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، «إلى الديرين» جار ومجرور متعلق بقوله: «هجرتكم» الآتي، «هجرتكم» هجرة: مفعول به لـ «تذكرون»، وهجرة مضاف والكاف ضمير المخاطَب مضاف إليه، والميم حرف دال على الجمع، «ومسحكم» الواو عاطفة، مسح: معطوف على «هجرة»، ومسح مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مِن إضافة المصدر إلى فاعله، والميم حرف دالّ على الجمع، «صلبكم» صلب: مفعول به لـ «مسح»، وصلب مضاف والكاف مضاف إليه على نحو ما سبق، «رحمان[**]» منادى بحرف نداء محذوف منه، مبني على الضم في محل نصب، وجملةُ هذا النداء مَقول لقول محذوف، والتقدير: وقولكم: يا رحمن، على ما ذكره المؤلف، «قربانًا» مفعول لأجله، أي: تفعلون ذلك كلَّه قُرباناً، أي: تقرُّباً.

الشاهد فيه: قوله: «رحمان» فإنه - على ما بيَّنَّا في الإعراب، وعلى ما أشار إليه المؤلف - معمول لقول محذوف، وهذا القول المحذوف مصدر؛ فيكون فيه إعمال المصدر وهو محذوف، ولنا في هذا الذي قاله المؤلف مقالٌ لا تتسع لذكره هذه اللمحة، فإن إعمال القول محذوفاً من باب حَدِّث عن البحر ولا حَرَج؛ فكأنه مستثنًى[***] من امتناع إعمال المصدر محذوفاً.

(١) الآية ٩ من سورة الطارق، الذي عَلَّق «يوم» برجعة هو الزمخشري، ومن إنكارهم ذلك عليه تأخذ أن المعمول - ولو كان ظرفاً أو جارًّا ومجروراً - لا يَجوز أن يفصل بينه وبين عامله المصدر.

---

(1) هو الزمخشري. انظر: «الكشاف»: (٤/ ٧٣٥).

(*) في بعض النسخ: دارين، موضع في البحرين يؤتى منه بالطيب. «السجاعي» (ص١٠١).

(**) رويت هذه اللفظة بالخاء المعجمة أيضاً، أي: رخمان، كأنه عيرهم اللكنة التي في النصارى. انظر: «ضرائر الشعر» لابن عصفور (ص١٨٢-١٨٣)، و«تاج العروس» (ر خ م).

(***) لا داعي إلى هذا الاستثناء أصلاً إذا جُعل القول المحذوف حالاً، أي: ومسحَكم صلبكم قائلِين: رحمان، وهو كثير، وخُرجت عليه آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُم﴾، أي: قائلِين ذلك، ومثله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾. انظر: «المغني» (ص٨٣٠).

[٨- عدم تأخيره عن معموله]

الثامنُ: أن لا يَكونَ مُؤخَّراً عنه؛ فلا يَجوز: أعجبَني زيداً ضَربُكَ، وأجازَ السُّهَيليُّ تقديمَ الجارِّ والمجرورِ[1]، واستَدلَّ بِقَوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[2] [الكهف: ١٠٨]، وقولِهم: اللهمَّ اجْعَلْ لنا مِن أمرِنا فرَجاً ومَخْرجاً.

[أقسام المصدر العامل]

ويَنقسِم المصدَرُ العاملُ إلى ثلاثةِ أقْسامٍ:

[١- المصدر المضاف]

أحدُها: المضافُ، وإعمالُه أكثَرُ مِن إعمالِ القِسمَينِ الآخَرين، وهو ضربانِ؛ مُضافٌ للفاعلِ، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾(١)، ومُضافٌ لِلمَفعول كقولِه: [الطويل]

١٢٣- أَلَا إنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ ... إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عَنْ هَوًى يَغْلِبُ الْعَقْلَا(٢)

---

(١) من الآية ١٦١ من سورة النساء، ومثل الآيتين الشواهد ١١٨ و١٢٠ و١٢٢.

(٢) ١٢٣- لم أجد أحداً نَسب هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «ظلم» هو مجاوزة الحد، أو هو وضع الشيء في غير موضعه، «يَصُنْها» يحفظْها، «هوى» ما تميل إليه النفس بطبيعتها، «يغلِبُ العقل» أراد: يمنعه مِن أن يكون له السلطان على الإنسان.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه، «إنَّ» حرف توكيد ونصب، «ظلم» اسم «إنَّ»، وظلم مضاف ونفس من «نفسه» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، و«نفس» مضاف وضمير الغائب العائد إلى «المرء» الآتي مضاف إليه، «المرء» فاعل بـ «ظلم»، مرفوع بالضمة الظاهرة، «بَيِّنٌ» خبر «إنَّ»، مرفوع بالضَّمّة الظاهرة، «إذا» ظرف للمستقبَل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «يصنها» يصن: فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «المرء»، وضمير الغائبة العائد إلى «النفس» مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعولِ في محل جر بإضافة «إذا» إليها، «عن هوى» جار ومجرور متعلق بـ «يصن»، «يغلب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعلُه ضمير =

---

[1] يَشهد له قولُه في الشاهد (١٢٢) السابق: إلى الديرين هجرتكم؛ فإن «إلى الديرين» صلة «هجرة».

[2] الحِوَلُ مصدر حالَ عن مكانه كالعِوج والصِّغر، ويجوز أن يكون اسمَ مصدر لتحوَّل، وعلى الاحتمالَين لا إشكال في الاستشهاد؛ لأنه إذا جاز التقديم مع اسم المصدر فإنه يجوز مع المصدر من بابِ الأولى.

وقولِه عليه الصلاةُ والسَّلامُ[1]: «وحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً»[2]، وبَيت «الكتاب» - أي: «كتابِ سيبويه»[3] - وهو قولُ الشاعر: [البسيط]

١٢٤- تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ(١)

= مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى «هوى»، «العقلا» مفعول به لـ «يغلب»، والألف للإطلاق، والجملةُ من الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لـ «هوى»، وجواب «إذا» محذوفٌ يدل عليه سابق الكلام.

الشاهد فيه: قوله: «ظُلْم نفسِهِ المرءُ» حيث أضاف المصدر وهو قوله: «ظلم» إلى مفعوله، الذي هو قوله: «نفسه»، ثم أتى بفاعله بعد ذلك، وهو قوله: «المرء».

وليس يجوز لك أن تجعلَ قوله: «نفسه» فاعل المصدر، وقوله: «المرء» مفعوله؛ لأمرين:

الأول: أن الرواية وردت برفع «المرء»، فلزم أن يكون فاعلاً.

الثاني: أنه يلزم على جعل «نفسه» فاعلاً عَودُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، على ما عَلمتَ مِراراً، منها ما ذكرناه وذكره المؤلف في باب الاشتغال، فافهم ذلك.

ومثلُ هذا البيت في إضافة المصدر إلى مفعولِه ثم الإتيان بفاعله قولُ عبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو مما رواه المُفَضَّلُ (من المفضلية رقم ٣٠ من «المُفَضَّلِيَّات»):

وَكُنْتُ إِذَا مَا الخَيْلُ شَمَّصَهَا القَنَا ... لَبِيقاً بِتَصْرِيفِ القَنَاةِ بَنَانِيَا

فقد أضاف المصدر وهو قوله: «تصريف» إلى مفعولِه وهو قوله: «القناة» ومعناه الرمح، ثم أتى بالفاعل(*) وهو قوله: «بنانيَا» وأراد به يده.

(١) ١٢٤- هذا البيت مِن كلامِ الفرزدق، يصفُ ناقته، وهو مِن شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٠) كما قال المؤلف، وقد أنشده ابنُ عقيل (رقم ٢٥٣)، والمؤلف في «أوضح المسالك» (رقم ٥٦٧)، والأشموني (رقم ٦٩٠).

اللغة: «تنفي» أراد تدفع، «هَاجِرَة» هي نصف النهار عند اشتداد الحر، «الدَّراهيم» جمع دِرْهَم =

---

(1) إنما استدل بالحديث وعدل عن الاستدلال بآية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾؛ لِعدم تعيُّنِ «من استطاع» فيها للفاعلية؛ لاحتمال كونِه بدلاً من «الناس» بدلَ بعض مِن كل، وهو ما سيرجِّحه المصنف لاحقاً في الآية. انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ٤٣٧)، والصفحة (٥٥٥) من هذا الكتاب.

(2) الحديث أخرجه بلفظ الشاهد الطبراني في «الكبير» (١٤٠٧٦) وعبد الرزاق في «المصنف» (٥٠١٢) عن ابن عمر ﷺ.

(3) كذا وقع بالتفسير في طبعتي الآلوسي والسجاعي، بخلاف النسخ المخطوطة، فقد خلتْ - ما عدا واحدة - من هذه الزيادة، وهو الوجه.

(*) الذي يظهر أن هذا الفاعل إنما هو لـ «لبيقاً»؛ إذ هو وصف يعمل عملَ فِعله، وليس «بنانيَا» فاعلاً للمصدر الذي هو «تصريف» حتى يكون مما نحن فيه، فلينظر!

[٢- المصدر المنون]

الثاني: المُنَوَّنُ، وإعمالُه أَقْيَسُ مِن إعمالِ المضاف؛ لأنه يُشبِه الفعلَ بِالتنكير، كقولِه تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]، تقديره: أو أَنْ يُطعِمَ في يوم ذي مَسغبة يَتيماً.

[٣- المصدر المعرَّف بـ «أل»]

الثالث: المعرَّفُ بـ «ألْ»، وإعمالُه شاذٌّ[1] قِياساً واستِعمالاً، كقوله: [الطويل]

= وأصله الدّراهم، لكنه أشبع الكسرة فتولَّدت عنها ياء، (انظر: شرح الشاهد ١١٨)، وقيل: مفرده دِرْهَام، كقِرطاس وقَراطِيس، ويُروى: «نفي الدنانير» جمع دينار، ويُروى: «نفي الدراهم» من غير زيادةِ الياء المشبَعة عن الكسرة، «تَنْقَادُ» هو مصدر «نَقَدَ» كالتَّذْكارِ مَصْدَر «ذَكَرَ»، «الصَّيارِيف» جمع صَيْرَفيّ.

المعنى: يقول: إن هذه الناقة تدفع يَداها الحصى عن الأرض في وقتِ الظهيرة واشتدادِ الحر، كما يَدفع الصيرفي الناقدُ الدراهم، وكَنَّى بذلك كلّه عَن صلابتها وسرعةِ سَيرِها.

الإعراب: «تنفي» فعل مضارع، «يَداها» يدا: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، و«يدا» مُضاف وها: مضاف إليه، «الحصى» مفعولٌ به لـ «تنفي»، «في كل» جار ومجرور متعلق بـ «تنفي»، وكل مضاف، و«هاجرة» مضاف إليه، «نفي» مفعول مطلق، عامله «تنفي»، منصوب بالفتحة الظاهرة، ونفي مضاف و«الدراهيم» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، «تنقاد» فاعل «نفي»، مرفوع بالضمة الظاهرة، وتنقاد مضاف و«الصياريف» مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «نفي الدراهيم تنقادُ» حيث أضاف المصدر - وهو قوله: «نفي» - إلى مفعوله - وهو قوله: «الدراهيم» - ثم أتى بعد ذلك بِفاعله مَرفوعاً، وهو قوله: «تنقاد».

ومثلُه في ذلك الشاهد الآتي (رقم ١٢٥)، وكذلك قولُ الأقيشر الأسدي:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ

الروايةُ بِرفع أفواه؛ فقرع مصدر، وهو مُضاف إلى «القواقيز» مِن إضافة المصدر إلى مفعولِه، وقوله: «أفواه» فاعلٌ لذلك المصدر.

---

(1) أي: لِبعده عن مشابهة الفعل بالاقتران. «الآلوسي» (٢/ ١١٥).

١٢٥- عَجِبْتُ مِنَ الرَّزْقِ[1] المُسِيءَ[2] إِلَهُهُ وَمِنْ تَرْكِ[3] بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرَا [(١)]

أي: عجبتُ مِنْ أنْ رَزَقَ المُسيءَ إِلهُهُ، ومِنْ أَنْ تَرَكَ بعضَ الصالحين فَقيراً.

□ □ □ □

---

(١) ١٢٥- وهذا البيت مما لم أقفْ له على نسبةٍ إلى قائل معيَّن.

المعنى: يتعجب من أن الله تعالى يرزق بعضَ المسيئين الذي لا يَستحقون - في نظره - أن يرزقَهم، ويُوسع عليهم، ومن أنه سبحانه يترك بعض الصالحين ضَيِّقِي الحال مُقَتَّراً عليهم، وهذا كقول ابن الراوندي الزنديق:

كَمْ عالِمٍ عالمٍ أَعْيَتْ مَذاهبه وجاهِلٍ جاهِلٍ تَلْقاهُ مَرْزُوقَا

هَذا الذِي تَرَكَ الأَوْهامَ حائِرَةً وَصَيَّرَ العالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقَا

الإعراب: «عجبت» فعل وفاعل، «من الرزق» جار ومجرور متعلق بـ «عجب»، و«الرزق» مضاف، و«المسيء» مضاف إليه[(*)]، من إضافة المصدر إلى مفعوله، «إلهه» إله: فاعل المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة، وإله مضاف والضمير العائد للمسيء مضاف إليه، «ومن ترك» الواو عاطفة، من ترك: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وترك مضاف، و«بعض» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وبعض مضاف و«الصالحين» مضاف إليه، «فقيرًا» حال من «بعض الصالحين».

الشاهد فيه: قوله: «الرزق المسيء إلهه» حيث أضاف[(*)] المصدر المقرون بـ «أل» - وهو قوله: «الرزق» - إلى مفعوله - وهو قوله: «المسيء» - ثم أتى بفاعله، وهو قوله: «إلهه»، وإعماله مع كونه مقترِناً بألْ شاذ في القياس والاستعمال؛ أما شذوذُه في القياس فلأن المصدر عملَ بِالحمل على الفعل، واقترانُه بألْ يُبعد شبهه من الفعل، وأما في الاستعمال فلأنَّ وُرودَه عن العرب نادرٌ.

---

(1) بفتح الراء مصدراً، وأما الرِّزق بالكسر فاسمٌ لِلمرزوق، وليس بمراد هنا.

(2) ضبطه الشيخ في الأصل بالكسر، وأعربه مضافاً إليه كما ستراه، ونصبُه على المفعولية هو ما صرَّح به الفاكهي (ص٤٧٤) والسجاعي (ص١٠١) والآلوسي (١١٦/٢) ومعربا شواهد الكتاب.

(3) الذي في النسخ المخطوطة و«التصريح» (٦/٢) و«حاشية يس على الفاكهي» (٢/ ٢٢٠): ولِلتَّركِ، ووقع في طبعة الآلوسي (١١٦/٢): «ومن ترك»، إلا أن الظاهر أنه مُغيَّر لقوله: «وللترك» معطوف على «من الرزق»، وهو مثلُه في الاستشهاد، إلا أن فاعله محذوف، وبعض مفعوله الأول، وفقيراً مفعوله الثاني.

(*) انظر ما كتبناه على البيت في التعليق رقم (2).

[إعمال اسم الفاعل]

ص - وَاسْمُ الفاعِلِ كَـ«ضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ»، فَإِنْ كَانَ بِـ «أَلْ» عَمِلَ مُطْلَقاً؛ أَوْ مُجَرَّداً فَبِشَرْطَيْنِ: كَوْنُهُ حالاً أَوِ اسْتِقْبَالاً، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ، و﴿بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ عَلَى حِكَايَةِ الحَالِ، خلَافاً لِلْكِسَائِيِّ، وَ«خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ» عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَتَقْدِيرُهُ: خَبِيرٌ كَـ﴿ظَهِيرٌ﴾، خِلَافاً لِلأَخْفَشِ.

وَالمِثَالُ[1]، وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى: «فَعَّالٍ، أَوْ فَعُولٍ، أَو مِفْعَالٍ»، بِكَثْرَةٍ، أَوْ «فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ»، بِقِلَّةٍ، نَحْوُ: «أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ».

ش - النوعُ الثالثُ مِن الأسماء العامِلة عَملَ الفِعل: اسمُ الفاعل.

[حدُّه]

وهو: «الوصفُ، الدَّالُّ على الفاعِل، الجارِي على حركات المضارعِ وسَكَنَاتِه»(١) كضارِب، ومُكْرِم، ولا يَخْلُو: إمَّا أنْ يكونَ بِـ «أل»، أو مجرَّداً منها.

---

(١) يجب أن تعلمَ أنَّ اسم الفاعل يدل على ذاتٍ حصل منها حدثٌ مع الدلالة على أن هذا الحدث قد حدَث بعد أنْ لم يكنْ، فضارب وآكل وشاتم، كل واحد من هذه الأسماء يدل على ذاتٍ وقع منها الحدث - وهو الضرب والأكل والشتم - بعد أن لم يكنْ، وأنَّ الصفة المشبهة تدل على ذات وحدثٍ ثابتٍ لها، فنحو: شجاع وكريم: كل منهما يدل على ذات وحدث - وهو الشجاعة والكرم - ثابتٍ ملازم لها.

ثم اعلمْ أن اسم الفاعل - وإن كان يعمل عمل الفعل - يُفارقُ الفعلَ في أمرَين:

الأول: أن اسم الفاعل يُضاف إلى معموله، نحو قولك: زيد ضارب عمرو.

والثاني: أن معمولَ اسم الفاعل المتأخر عنه تدخل عليه لام الجر لِتقويتِه نحو قولك: «زيد ضارب لعمرو»، وأما الفعلُ فلا تدخُل هذه اللام على معموله المتأخر، فلا تقول: زيد ضرب - أو يضرب - لِعمرو.

---

[1] قوله: والمثال... إلخ السطرين مثبت في المخطوطة القُدمى وحدها بعد شرح إعمال اسم الفاعل، وهو أحسن كما لا يخفى. على أن العبارة ألحقت قبل ذلك فيها بهامش الموضع الأول ووضع بعدها علامة (صح).

[إعمال المحلَّى بـ «أل»]

فإنْ كان بـ «أل» عَمِل مُطلقاً؛ ماضِياً كان أو حالاً أو مُستقبَلاً، تقولُ: جاء الضاربُ زيداً أمسِ، أوِ الآنَ، أو غداً، وذلك لأن «أل» هذه مَوصولةٌ، وضاربٌ حالٌّ مَحَلَّ «ضَرَبَ» إنْ أردتَ المُضِيَّ، أو «يَضْرِبُ» إنْ أردتَ غيرَه[1]، والفعل يَعمَلُ في جميع الحالاتِ؛ فكذا ما حلَّ مَحلَّه، قال امرُؤُ القَيس: [الرجز]

١٢٦- القَاتِلِينَ المَلِكَ الحُلَاحِلَا   خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَباً وَنَائِلَا [2]

---

(١) وجهُ ذلك أنَّ الأصل في صلة الموصول أنْ تكون جملةً، وعُدِلَ عن هذا الأصل في صلة «أل» تشبيهاً لأل الموصولة بأل المعرفة، فكان اسم الفاعل المتصل بأل الموصولة حالًّا محل الفعل وواقعاً في الموقع الذي كان مِن حقِّ الفِعل أن يقعَ فيه.

(٢) ١٢٦- هذا البيتُ من كلمة لامرئ القيس بن حُجر الكندي، يقولُها بعد أن قتَل بنو أسد أباه، وخرج يَطلب ثأره منهم، وقبل هذا البيت قولُه:

وَاللهِ لَا يَـذْهَـبُ شَيْخِي بَاطِلَا   حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وكَاهِلَا

اللغة: «شيخي» أراد أباه، والكلام على تقديرِ مضاف محذوف، وأصل الكلام: لا يذهب دمُ شيخي باطلاً، يُريد: لا يذهب دَمُه هَدَراً، يعني أنه سيأخذ بثأره، «أُبيرَ» أهلك، «مالكاً وكاهلاً» قَبيلتان، «الحُلَاحِل»(*) بضم الحاء الأولى - السيد الشجاع، أو العظيم المروءة، «حَسَباً» هو ما يَعدّه المرء مِن مَفاخر آبائه، «نائلاً» عطاءً وجُوداً.

الإعراب: «القاتلين» صفة لقولِه: «مالكاً وكاهلًا» في البيت السابق عليه، وهو الذي أنشدناه، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم، «الملك» مفعول به للقاتلين؛ لأنَّ «القاتلين» جمع اسم فاعل يعمل عملَ الفعل، «الحُلَاحِل» صفة للملك، وصفةُ المنصوب منصوبة، والألف للإطلاق، «خير» صفة ثانية لِلملك، وخير مضاف و«معد» مضاف إليه، «حسباً» تمييز، «ونائلًا» معطوف على قولِه: «حسَباً».

الشاهد فيه: قوله: «القاتلين الملك» حيث أعمل اسم الفاعل، وهو قوله: «القاتلين»، في المفعول به، مع كونه دالًّا على المضِي؛ لأنهم قتَلوه مِن قبل، وإنما أعملَه مع ذلك لكونه مُحَلًّى بأل، ولو كان مُجَرَّداً منها لما أعمله.

(*) جعله الآلوسي (٢/ ١١٧) بجيمين، وفسَّره من «القاموس» بخفيف الروح النشيط في عمله، والصواب ما ذكره المحقق.

[إعمال المجرد من «أل» بشرطين]

وإنْ كان مجرَّداً مِنها فإنما يَعمَلُ بِشرطَين(١):

أحدُهما: أن يكونَ بِمعنى الحال أو الاستقبالِ(١)، لا بِمعنى المُضِيّ، وخالفَ في ذلك الكِسائي وهشامٌ[2] وابنُ مَضاء[3] (٢)؛ فأجازُوا إعمالَه إنْ كَانَ بمعنى الماضي، واستدلُّوا بِقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، وأُجِيب بأنَّ ذلك على إرادةِ حكايةِ الحال، ألا ترى أنَّ المضارع يَصِحُّ وقوعُه هنا؟ تقول: وكلبُهم

(١) ذهب جمهورُ النحاة إلى أنه يُشترط لإعمال اسم الفاعل شرطانِ آخران غير الشرطين اللذين ذكرهما المؤلفُ:

الأول: ألا يكونَ مصغراً؛ فلا يَجوز أنْ تقول: «زيدٌ ضُوَيرِبٌ عمراً»، وأمَّا قولهم: «أظنني مُرتحلاً وسُوَيِّراً فرسخاً» وسُوَيِّر: تصغير سائر، وأصله: سُوَيْئِر، فسُهلت الهمزة بقلبِها ياءً ثم أُدغمت في ياء التصغير، فلا يُخالف ما شرطُوه؛ لأن «فرسخاً» منصوب على الظرفية، وليس مفعولاً به، والكلامُ في نصبِه المفعولَ به.

والشرط الثاني: ألا يكون موصوفاً؛ فإن وُصف لم ينصبِ المفعولَ به، أما قولُ الشاعر:

إِذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيـنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيطِ المزايِلِ

حيث يدلُّ ظاهره على أنه أعمل قولَه: «فاقد» في قوله: «فرخين» فنصبه به مع كونه موصوفاً بقوله: «خطباء»؛ فإنه ليس على ما يَقتضيه الظاهر، وإنما قوله: «فرخين» معمول لِفعل محذوف(*)، والتقديرُ: فقدت فرخين.

(٢) في نسخة: «ابن جني».

---

(١) إنما اشترط ذلك لأنه إنما عَمل بطريق الحمل على المضارع، وهو يكون بمعناهما، فاشتُرط ذلك لتتم مشابهتُه له. «الفيشي» (ص١٥٥).

(2) هشام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تعزى إليه. صنَّف: «مختصر النحو»، و«الحدود»، و«القياس». توفي سنة ٢٠٩ هـ. «بغية الوعاة» (٢/٣٢٨).

(3) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء اللخمي القرطبي، أبو العباس، عالِم بالعربية، له معرفة بالطب والهندسة والحساب، وله شعر. مولده بقرطبة، وولي القضاء بفاس وبجاية، ثم بمراكش، وتوفي بإشبيلية. من كتبه: «المشرق في إصلاح المنطق» في النحو، و«الرد على النحاة». توفي سنة ٥٩٢ هـ. «الأعلام» (١/١٤٦-١٤٧).

(*) أجاز ابن مالك قبل هذا الوجه وجهاً آخرَ، وهو أن يكون «فرخين» منصوباً بـ «رجعت» على إسقاط حرف الجر، وأصله: رجعت على فرخين. انظر: «شرح التسهيل» (٣/ ٧٤).

يَبسُطُ ذِراعَيْه، ويدلُّ على إرادةِ حِكاية الحالِ أنَّ الجملةَ حاليَّةٌ والواوَ واوُ الحال[1]، وقولُه سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ ولم يَقُلْ: وقلَّبْناهم.

الشرطُ الثاني: أَنْ يَعْتَمِدَ على نفيٍ أوِ استفهامٍ، أو مُخْبَرٍ عنه، أو مَوصوفٍ؛ مثالُ النفي قولُه:

٣٨- خَلِيلَيَّ ما وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما(١)

فـ «أنتما»: فاعلٌ بـ «وافٍ»؛ لاعتمادِه على النفي، ومثالُ الاستفهام قولُه:

٣٩- أَقاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنا؟(٢)

ومثالُ اعتمادِه على المُخْبَرِ عنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَالِغٌ أَمْرَهُۥ﴾ [الطلاق: ٣](٣)، ومثالُ اعتمادِه على الموصوف قولُك: «مرَرتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً»، وقولُ الشاعر: [الكامل]

١٢٧- إنِّي حَلَفْتُ بِرافِعِينَ أَكُفَّهُمْ بَيْنَ الحَطِيمِ وبَيْنَ حَوْضَيْ زَمْزَمِ(٤)

---

(١) ٣٨- قد مضَى قولُنا في هذا البيت، وبينَّا وجه الاستشهاد به، انظُر مباحث المبتدأ والخبر الماضية.

(٢) ٣٩- وهذا البيت أيضاً قد مضى بيانُ وجه الاستشهاد به بما لا تحتاج معه إلى إعادةِ شيء عنه، وارجع إليه في أثناء مباحث المبتدأ والخبر أيضاً.

(٣) والتمثيل بهذه الآية الكريمة يتمُّ على قراءة تنوينِ «بالغ» ونصبِ «أمره».

(٤) ١٢٧- لم أجد أحداً نسَب هذا البيتَ إلى قائل معيَّن.

اللغة: «الحَطِيم» بحاء مهملة مفتوحة - اسم لحجر البيت الحرام في مكة، «زمزم» اسم لبئر معروفة في مكة بجوار البيت الحرام، وهي الآن داخل المسجد بعد توسِعته.

الإعراب: «إني» إنَّ: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب، «حلفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر «إن»، «برافعين» جار ومجرور متعلِّق بـ «حلف»، «أكفّهم» أكفّ: مفعول به لـ «رافعين»؛ لكون «رافعين» جمعَ اسم فاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأكفّ مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، «بين» ظرف متعلق بـ «رافعين»، وبين مضاف=

---

[1] أي: لأنه يحسُن أن يُقالَ: «جاء زيدٌ وأبوه يضحك»، ولا يحسن: «وأبوه ضَحِكَ». انظر: «السجاعي» (ص١٠٢).

أي: بِقومٍ رافِعين.

وذهبَ الأخفشُ إلى أنه يَعمَلُ وإنْ لم يَعتمِد على شيءٍ مِن ذلك، واستدلَّ بقولِه:

[الطويل]

١٢٨- خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِياً مَـقَـالَـةَ لِـهْـبِـيٍّ إِذَا الـطَّـيْـرُ مَـرَّتِ[(١)]

= و«الحطيم» مضاف إليه، «وبين» الواو عاطفة، و«بين» ظرف معطوف على الظرف السابق، وبين مضاف و«حوضي» مضاف إليه، مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وحوضي مضاف و«زمزم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «برافعين أكفهم»، حيث أعمل جمع اسم الفاعل- وهو قوله: «رافعين» - عمل الفعل، فنصب به المفعول وهو قوله: «أكفهم»؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف؛ إذ التقدير: حلفتُ برجال رافعين أكفَّهم، وأنتَ خبير أن المحذوف المدلول عليه كالمذكور.

(١) ١٢٨- نسب العلماء هذا الشاهد لرجل من طيئ، ولم يُعينوه، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٦٦)، والأشموني (رقم ١٣٩)، وابن عقيل (رقم ٤١).

اللغة: «خبير» هو مِن الخِبْرَةِ، وهي العِلم بالشيء ومعرفتُه، «بنو لهب» جماعة من بني نصر بن الأزد، يقال: إنهم أَزْجَرُ قوم؛ وهم بنو لهب بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله ابن نصر بن الأزد، وفيهم يقول كُثَيِّرُ عَزَّةَ:

تَيَمَّمْتُ لِهْباً أَبْتَغِي العِلْمَ عِنْدَهَا وَقَدْ صَارَ عِلْمُ العَائِفِينَ إِلَى لِهْبِ

«مُلْغِياً» اسم فاعل من الإلغاء، بمعنى مُهمِل.

المعنى: إنَّ بني لِهْبٍ عالمون بالزَّجْرِ والعِيافَةِ؛ فإذا قال أحدهم كلاماً فَصَدِّقْهُ، ولا تُهْمِل ما يذكره لك إنْ زجر أو عاف.

الإعراب: «خبير» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، «بنو» فاعل بـ«خبير» سَدَّ مسدَّ الخبر، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه ملحَق بجمع المذكر السالم، وبَنُو مضاف و«لِهْبٍ» مضاف إليه، هذا إعرابُ الأخفش، وستعرفُ ما فِيه، «فلا» الفاء حرف دال على التفريع، لا: ناهية، «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بـ«لا» الناهية، وعلامةُ جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «مُلغِياً» خَبرُ «تك»، منصوب بالفتحة الظاهرة، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، «مقالةَ» مفعول به لقوله: «مُلغياً»، ومقالة مضاف و«لِهبيّ» مضاف إليه، «إذا» ظرف لِما يُستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، «الطيرُ» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا مَرّت الطير، والجملة من الفعل والفاعل في محل جَرٍّ بإضافة «إذا» إليها، «مَرَّت» مرَّ: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى «الطير»، والجملة لا محلَّ لها من الإعراب مُفَسِّرَة، وجواب «إذا» محذوف يَدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا مرت الطيرُ فلا تكُ مُلغياً مقالةَ لهبي. =

وذلك لأن «بَنُو لهب» فاعلٌ بـ «خبير»، مع أن خبيراً لم يَعتمدْ، وأُجيب بأنَّا نحمِلُه على التقديم والتأخير، فبنو لهب: مبتدأ، وخبير: خبرُه، ورُدَّ بأنه لا يُخْبَرُ بِالمفرد عن الجمعِ، وأُجِيب بأنَّ «فَعِيلاً» قد يُستعمل لِلجماعة[1]، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

[إعمال أمثلة المبالغة: تعدادها وأمثلتُها]

النوعُ الرابع من الأسماء التي تَعمَلُ عملَ الفِعل: أَمْثِلةُ المبالغةِ، وهي [خمسة]: «فَعَّال، وفَعُول، ومِفْعَال، وفَعِيل، وفَعِلٌ»، قال الشاعرُ: [الطويل]

١٢٩- أَخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلَالَها [وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا][1]

= الشاهد فيه: قوله: «خبير بنو لهب» فإنَّ الأخفش زعم أنَّ قوله: «خبير» مبتدأ، وأن قوله: «بنو لهب» فاعل سدَّ مسد الخبر، واستدل بذلك على أن الوصف يَعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل أو نائب الفاعل وإنْ لم يَسبقه نفي أو استفهام، والجمهورُ على اشتراط أنْ يَسبقه النفي أو الاستفهام، ولذلك لم يرتضُوا هذا الإعراب الذي ذكَره الأخفش، وقالوا: إن قوله: «خبير» خبر مقدم، وقوله: «بنو لهب» مبتدأ مؤخر، والأصل: بنو لهب خبير؛ واعتَرض عليهم أنصار الأخفش بأن قوله: «بنو لهب» جمع، و«خبير» مفرد؛ فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور، وذلك لا يجوز، والجوابُ على ذلك أن نقول: إنَّ صيغة فَعِيل ربما استُعملت لِلمفرد والمثنى والجمع بلفظٍ واحد؛ فأخبر بها عن كل واحد منها، وقد ورد ذلك صريحاً في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، وفي نحو قول الشاعر:

هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبِ

فسقط هذا الاعتراض، وسَلِمَ قولُ الجمهور، وقد أشار الشارحُ إلى كل ذلك.

(١) ١٢٩- البيت للقُلَاخ بن حَزن بن جناب، والقلاخ: بضم القاف وبعدها لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة، وقد أنشد هذا البيت ابن عقيل (رقم ٢٥٥)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٣٧٢)، وفي «[شرح] الشذور» (٢٠٧).

اللغة: «أخا الحرب» أراد الذي يُعالجها ويَخُوض غَمَرَاتِها ويُلازمها ولا يَفرُّ منها، «جِلَالها» بكسر الجيم - جمع جُلّ، وأراد بها هنا الدروعَ ونحوها مما يُلبس في الحرب، «وَلَّاج» كثير الوُلُوج وهو الدخول، «الخوالف» جمع خالفة، وأصلُها عَمود الخيمة، وأراد هنا الخيمة نفسَها =

---

(1) أي: لأنه على وزن المصدر، والمصدرُ يُخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فأُعطي حكمَ ما هو على زِنته.

وقال الآخَرُ: [الطويل]

١٣٠- ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا(١)

= مِن باب إطلاق اسم جزء الشيء وإرادةِ كُلّه، «أعقل» الأعقل: هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع، وكَنَّى بوَلَّاج الخوالف عن الإغارة على جاراتِه.

المعنى: افتخر بأنه شجاع، ملازم للحرب، آخِذ لها أهبتها، وبأنه عفٌّ لا يُغِير على جاراته حالَ غيبةِ بُعولتهن.

الإعراب: «أخا» حال من ضمير مستتر في قوله: «بأرفع» في بيت سابقٍ سنذكره آخِرَ الإعراب، وأخا مضاف و«الحرب» مضاف إليه، «لباساً» حال ثانية(*)، «إليها» جار ومجرور متعلق بـ «لبَّاس»، وإلى بمعنى اللام، «جلالها» جلال: مفعول به لـ «لباس» منصوب بالفتحة الظاهرة، و«جلال» مضاف وضمير الحرب مضاف إليه، «وليس» الواو عاطفة، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «بولَّاج» الباء حرف جرٍّ زائد، ولاج: خبر «ليس» منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وولاج مضاف و«الخوالف» مضاف إليه، «أعقلا» خبر ثان لـ «ليس»، منصوب بالفتحة الظاهرة.

والبيت الذي وعدْنا بإنشادِه هو قوله:

فَـإِنْ تَـكُ فَـاتَـتْـكَ الـسَّـمَـاءُ فَـإِنَّـنِـي ... بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلَا

الشاهد فيه: قوله: «لَبَّاساً جِلَالها» حيث أعمل صيغة المبالغة - وهي: قوله «لَبَّاساً» - إعمالَ اسم الفاعل؛ فنصب بها المفعولَ به - وهو قَوله: «جِلالها» - لأنَّ هذه الصيغة مُعْتَمِدةٌ على ذِي حال، وهو كالموصوف، وقد عرفتَ صاحب الحال في إعرابِ البيت.

(١) ١٣٠- هذا الشاهدُ صدر بيت لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، من كلمة يَرثي فيها أمية ابن المغيرة المخزومي، وعجزُه قوله:

إِذَا عَــدِمُــوا زَاداً فَــإِنَّــكَ عَــاقِــرُ

وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٣٧٣)، وفي «[شرح] الشذور» (رقم ٢٠٨).

اللغة: «سُوق» جمع ساق، «سِمَان» جمعُ سَمِينة، يريد أنه ينحر للأضياف السمين مِن إبلِه، ويَضرب سُوقَها بِسيفِه.

الإعراب: «ضروب» خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت ضروبٌ، أو نحوه(**)، «بنصل» جار ومجرور متعلق بـ «ضروب»، ونصل مضاف و«السيف» مضاف إليه، «سُوقَ» مفعول به لـ «ضروب»، وسوق مضاف و«سمان» من «سمانها» مضاف إليه، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مُضاف إليه، «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط، «عدمُوا» فعل وفاعل، «زاداً» مفعول به لـ «عدموا»، =

(*) وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

(**) وفاعل الوصف ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وقالُوا[1]: «إنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا»[(١)]، و«اللهُ سميعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»، وقال الشاعرُ:

[الوافر]

١٣١- أَتَـانِـي أَنَّـهُـمْ مَـزِقُـونَ عِـرْضِـي [جِحَـاشُ الـكِـرْمِـلَـيْـنِ لَـهَـا فَـدِيـدُ][(٢)]

= والجملة من «عدم» وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي شرطها، «فإنك» الفاء واقعة في جواب «إذا»، إنَّ: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسم «إنَّ»، «عاقرٌ» خبر «إن» مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة مِنْ «إنَّ» واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب «إذا»؛ لأنها شرطية غير عاملة جزماً.

الشاهد فيه: قوله: «ضروب سوق سمانها» لأنه أعمل صيغة المبالغة - وهي قوله: ضَرُوبٌ - إعمالَ اسم الفاعل، فنصب بها المفعول به، وهو قوله: «سُوقَ سِمانها»؛ لأن هذه الصيغة مُعْتَمِدَة على مُخْبَرٍ عنه وإنْ كان محذوفاً، كما قَرَّرنا في الإعراب.

(١) البَوائِكُ: جمع بائكة، وهي الناقةُ السمينة الفَتِيَّة الحَسنة، والضميرُ المضاف إليه يَرجع إلى النوق، وغرضهم بهذه الجملة أن الموصوف بها كريم، وأنه ينحر لِضِيفَانِه السَّمينَ الفَتِيَّ الحسن من النُّوق، وهي التي اعتادت النفوسُ أنْ تبخل بها.

(٢) ١٣١- هذا البيت لزيد الخير، وكان اسمه زيد الخيل[(*)]، فسمَّاه النبي ﷺ زيد الخير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٢٦١)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٣٧٥).

اللغة: «جِحَاش» جمع جَحْشٍ، وهو ولدُ الحمار، «الكِرْمِلَين» تثنية كِرْمِل - بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة، بِزِنة زِبْرِج - وهو ماء بجبل طيئ، «فَدِيد» صوت.

المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس أكثرُوا من تمزيق عِرضي والنيل منه بالطعن والقَدْح، وأنا لا أُباليهم[(**)] ولا أعبأ بهم؛ لأنهم عندي بمنزلة الجحاش التي تَرِد هذا الماءَ وهي تَصيح وتُصوّت.

الإعراب: «أتاني» أتى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به، «أنهم» أنَّ: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبين اسمه، «مَزِقُون» خبر «أن»[(***)]، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، «عِرْضِي» عرض: مفعول به لـ «مزقون» منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، و«أنَّ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل «أتى»، أي: أتاني تمزيقُهم عِرضي، «جِحَاش» خبر مبتدأ محذوف وتقديره: هُمْ جحاش، وجحاش =

---

(1) حكاه سيبويه. انظر: «الكتاب» (١/ ١١٢).

(*) سمي بذلك لأنه كان له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها.

(**) يُقال: لا أُبالِيه أي: لا أكترث به، ولا أبالي به أيضاً، لكن الأولى أفصح. انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري: (ب ل و).

(***) وفيه ضمير مستتر تقديره: هم، يَعود على الرجال الممزِّقين في محل رفع فاعل.

[مراتب عملها، وشروطها، والخلاف في إعمالها]

وأكثرُ الخمسةِ استِعمالاً الثلاثةُ الأُوَلَ، وأَقَلُّها استِعمالاً الأَخِيران، وكُلُّها تَقتضي تَكْرَارَ الفعلِ؛ فلا يقالُ: «ضرَّاب» لِمَن ضرب مرةً واحدة، وكذا الباقي، وهي في التَّفصيل والاشتراطِ كاسم الفاعل سواءً.

وإعمالُها قولُ سيبويه وأصحابِه، وحُجَّتُهم في ذلك السماعُ، والحملُ على أصلِها - وهو اسمُ الفاعل - لأنها مُحوَّلَةٌ عنه لِقصدِ المبالغة؛ ولم يُجِزِ الكوفيُّون إعمالَ شيءٍ منها؛ لِمُخالفتها لأوزانِ المضارع ولِمَعناه، وحملُوا نَصْبَ الاسم الذي بعدها على تقديرِ فِعْلٍ[1]، ومنعُوا تقديمَه عليها، وَيَرد عليهم[2] قولُ العربِ: «أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ»[1]. ولم يُجز بعضُ البصريِّين إعمالَ فَعِيلٍ، وفَعِلٍ.

وأجاز الجَرْمِيُّ[3] إعمالَ فَعِلٍ، دونَ فَعِيلٍ؛ لأنه على وزنِ الفِعْلِ كـ «عَلِمَ وفَهِمَ».

= مضاف و«الكِرْمِلَينِ» مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى، «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «فَدِيدُ» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من خبر المبتدأ الذي هو «جحاش».

الشاهد فيه: قوله: «مَزِقُون عِرضي» حيثُ أعمل جمع صيغة المبالغة، وهو قوله: مَزِقُون؛ فإنه جمعُ مَزِق - بفتح فكسر - ومَزِقٌ هذا مبالغة اسم الفاعل، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده، وبالتالي إعمال اسم الفاعل، فنصب به المفعول، وهو قوله: عِرضي، واسم المبالغة هذا مُعْتَمِدٌ على مُخْبَرٍ عنه مذكور في الكلام، وهو اسم «أنَّ»، فتدبر ذلك، وافهمه والله يَنفعك به.

(١) ونظير هذا في الرد عليهم قول أبي ذؤيب الهذلي:

قَلى دِينه، واهْتاجَ لِلشَّوْقِ؛ إنها ... على الشَّوْقِ إِخْوان العزاءِ هَيُوجُ

فإن «إخوان العزاء» مفعول لهيوج، وقد تقدم عليه. ومن إعمال صيغة المبالغة في المجرور المتقدم:

فـإيـاك إيـاكَ الـمـراءَ فـإنـه ... إلى الشر دَعَّاءٌ وللصرم جالبُ

---

(1) فقالوا في منحار بوائكها: التقدير: لَمِنحارٌ يَنحرُ بوائكها، وكذا ما أشبهه. «الآلوسي» (٢/ ١٢٣-١٢٤).

(2) أي: في الوجهين.

(3) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، أخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة، وحدَّث عنه المبرد، وانتهى إليه عِلم النحو في زمانه. له من التصانيف: «التنبيه» و«كتاب الأبنية» و«كتاب العروض» وغيرها. توفي سنة ٢٢٥ هـ. «بغية الوعاة» (٢/ ٨-٩).

[إعمال اسم المفعول]

ص - وَاسْمُ المَفْعُولِ، كـ «مَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ»، وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ، وَهُوَ كَاسْمِ الفاعِلِ.

ش - النوعُ الخامس من الأسماء التي تعملُ عملَ الفِعل: اسمُ المفعول، كـ «مَضروبٍ، ومُكْرَم».

[شروط عمله]

وهو كاسمِ الفاعل فِيما ذكرنا، تقول: «جاء المضرُوبُ عَبْدُه» فترفعُ العبدَ بمضروب على أنه قائمٌ مَقامَ فاعله، كما تقولُ: «جاء الذي ضُرِبَ عبْدُهُ»، ولا يَختَصُّ إعمالُ ذلك بزمانٍ بِعَينه؛ لاعتمادِه على الألف واللام، وتقول: «زيدٌ مَضروبٌ عبدُه» فتُعْمِلُه فيه إنْ أردتَ به الحالَ أو الاستقبال، ولا يَجوزُ أن تقولَ: «مَضرُوب عبدُه» وأنتَ تُريد الماضِيَ(1)، خلافاً للكسائي، ولا أن تقولَ: «مضروبٌ الزيدَانِ» لِعدم الاعتِماد، خِلافاً للأخفش(1).

---

(١) اسم المفعول: هو ما دل على ذات وحدثٍ وقع عليها، ومثالُه: مضروب ومُكْرَم - بفتح الراء - فإنَّ كل واحد من هذَين المثالَين يدل على ذاتٍ وحدَث - وهو الضربُ والإكرام - وعلى أن هذا الحدث وقع على الذات التي يدلُّ عليها اللفظ.

والفرقُ بين اسم الفاعل واسم المفعول - في صناعة الإعراب - أن اسم الفاعل الدال على الحدوث لا يَجوز أن يُضافَ إلى مرفوعه؛ فلا يجوز أن تقولَ: «محمدٌ ضاربُ أبيه زيداً»، وذلك لأن الذات التي يدل عليها ضارب هي الأب، فلو أضفتَ «ضارب» إلى الأب كنتَ قد أضفتَ الشيء إلى نفسه، وقد تقرر أنه لا تَجوز إضافة الشيء إلى نفسه، فيجب في هذا المثال أن تقول: محمدٌ ضاربٌ أبوه زيداً، بتنوين ضارب ورفع «أبوه» على أنه فاعل، أما اسم المفعول فيَجوز أن تُضيفَه إلى مرفوعه، فتقول: «زيد محمود المقاصدِ» بإضافة محمود إلى المقاصد، وأصله: «زيدٌ محمودةٌ مقاصدُه» برفع مقاصد على أنه نائب فاعل. =

---

(1) أي: لأنه إنما عمل حملاً على المضارع لِما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي كاسمِ الفاعل.

[إعمال الصفة المشبهة]

ص - والصِّفَةُ المُشَبَّهةُ بِاسْمِ الفَاعِلِ المُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ، وهِيَ: الصِّفَةُ المَصُوغَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لإِفَادَةِ الثُّبُوتِ، كـ «حَسَنٍ، وظَرِيفٍ، وطَاهِرٍ، وضَامِرٍ[(1)]»؛ ولَا يَتَقَدَّمُهَا مَعْمُولُها، ولَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا، ويُرْفَعُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ أَوِ الإِبْدَالِ، ويُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوِ التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ، والثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِي المَعْرِفَةِ، وَيُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ.

ش - النوعُ السَّادس من الأسماء العامِلة عَملَ الفعل: الصفةُ المشبَّهة بِاسمِ الفاعل المتعدِّي لِواحد.

[تعريفها]

وهي: «الصفةُ، المصوغةُ لِغيرِ تفضيل؛ لإفادةِ نِسبة الحدَثِ إلى موصوفِها، دونَ إفادةِ الحُدُوث»[(١)].

= وشيء آخَر يُفرِّق بينهما؛ وهو أنَّ اسم الفاعل يُؤخَذ من مصدر الفعل المتعدي نحو: ضارب ومُكرِم؛ ومن مصدر الفعل اللازم، نحو: خارج وقاعِد؛ أمّا اسم المفعول فلا يؤخذ إلا مِن مصدر الفعل المتعدي نحو: مضروب ومأسُور؛ إلا أن يكونَ مع الظرف أو الجار والمجرور.

(١) الصفة المشبهة تدل على ثبوت حدثٍ لِذات، فإذا قلتَ: «زيد شجاع» أو قلتَ: «زيد جميل» كان معنى ذلك إثبات الشجاعة أو الجمال لزيد واستمرار الشجاعة أو الجمال في جميع أوقات وجودِ زيد، ولا تدل على الحدوث ولا التجدّد، والدليل على ذلك أنك إذا أردتَ الدلالة على الحدوث حوَّلتَ الصفة المشبهة إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في: «زَيدٌ حَسَنٌ»: «زيدٌ حَاسِنٌ» تريد أنَّ الحُسْنَ حدث له بعد أَنْ لم يكن، وتقول في: «زيد ضَيِّقٌ صَدْرُه»: «زيد ضَائِقٌ صَدْرُه»، وقال الله تعالى: ﴿وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢] لَمَّا أُريد أن الضِّيقَ حدَث بعد أن لم يكنْ؛ فلو كانتْ صِيغتها تدلُّ على الحدوث لَمَا حُوِّلتْ إلى صِيغة أخرى. والصفة المشبهة لا تُؤخذ إلا مِن مصدر الفعل اللازم، وهذا أحدُ وُجوه الفرق بينها وبين اسم الفاعل، وستأتي مفصَّلةً.

(1) من الضُّمور وهو الهزال وخِفة اللحم.

مثالُ ذلك: «حَسَنٌ» في قولك: «مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ»، فحسن: صفة؛ لأن الصفةَ ما دلَّ على حدَثٍ وصاحبِه، وهذه كذلك، وهي مَصوغةٌ لِغير تفضيل قطعاً؛ لأن الصفاتِ الدالَّةَ على التفضيل هي الدالَّةُ على مُشاركةٍ وزيادةٍ كأفضلَ وأعلمَ وأكثرَ، وهذه ليستْ كذلك، وإنما صِيغت لِنسبةِ الحدَث إلى مَوصوفها، وهو الحُسْنُ، وليستْ مَصوغة لإفادةِ معنى الحدوث، وأعني بذلك أنها تُفِيد أنَّ الحُسْنَ في المثال المذكور ثابتٌ لوجهِ الرجل، وليس بِحادثٍ مُتجدِّد، وهذا بخلافِ اسمَي الفاعل والمفعول، فإنهما يُفِيدان الحدوثَ والتجدُّدَ، ألا ترى أنك تقولُ: «مَررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً»، فتَجِد «ضارباً» مُفِيداً لِحُدوث الضرب وتجدُّدِه؟ وكذلك: «مررتُ برجلٍ مَضروبٍ».

[سبب التسمية ووجهُ شَبهِها باسم الفاعل]

وإنما سُمِّيَت هذه الصفةُ مُشبَّهةً لأنها كان أصلُها أنها لا تَنصبُ؛ لكونها مأخوذةً مِن فعل قاصرٍ، ولكونها لم يُقْصَدْ بها الحدوثُ، فهي مُبايِنة للفعل، ولكنَّها أشبهتِ اسمَ الفاعل؛ فأُعطيت حُكمَه[1] في العمل، ووجهُ الشَّبه بينهما أنها تُؤنَّث وتُثنى وتُجمَع؛ فتقول: «حَسَنٌ، وحَسَنةٌ، وحَسَنانِ، وحَسَنَتَانِ، وحَسَنُونَ، وحَسَنَات»، كما تقول في اسم الفاعِل: «ضاربٌ، وضارِبةٌ، وضارِبان، وضارِبتان، وضارِبُون، وضارِبات»، وهذا بخلاف اسمِ التفضيل كأعلمَ وأكْثرَ؛ فإنه لا يُثَنَّى ولا يُجمَع ولا يُؤنَّث، أي: في غالِبِ أحوالِه[2]؛ فلِهذا لا يَجوز فيه أن يُشَبَّهَ بِاسم الفاعل.

وقولِي: «المتعدِّي إلى واحدٍ» إشارةٌ إلى أنها لا تَنصبُ إلا اسماً واحداً.

ولم تُشَبَّهْ باسم المفعولِ لأنه لا يَدُلُّ على حَدَث وصاحبِه كاسم الفاعل؛ ولأنَّ مرفوعَها [فاعل] كاسمِ الفاعل، ومرفوعَه نائبُ فاعل.

---

(1) وهو النصب، وإنما اقتصرتْ على واحد لأنه أقلُّ درجات المتعدي. «الآلوسي» (٢/ ١٢٧).

(2) قوله: «أي: في غالب أحواله» ساقط من أكثر النسخ المخطوطة لديَّ.

[أوجُه مخالفة الصفة المشبَّهة لاسم الفاعل]

واعلَمْ أنَّ الصفة المشبَّهة تُخالِف اسمَ الفاعل في أمور[١] :

أحدُها: أنها تارةً لا تَجري على حركاتِ المضارع وسَكناتِه، وتارةً تجري.

فالأولُ: كـ «حَسَنٍ وظَرِيف»، ألا ترى أنهما لا يُجَارِيان «يَحْسُنُ ويَظْرُفُ»؟

والثاني: نحو: «طاهِر، وضامِر»، ألا ترى أنهما يُجارِيان «يَطْهُرُ ويَضْمُرُ»؟

والقِسمُ الأول هو الغالبُ، حتى إنَّ في كلامِ بعضِهم[1] أنه لازمٌ، وليس كذلك.

ونبَّهتُ على أنَّ عدمَ المُجاراةِ هو الغالِبُ بِتقديمي مثالَ ما لا يُجارِي، وهذا بِخلافِ اسمِ الفاعل؛ فإنه لا يكونُ إلَّا مُجارِياً للمضارع كـ «ضارِب»؛ فإنه مُجارٍ لِـ «يَضربُ».

فإنْ قُلتَ: هذا مُنتقِضٌ بِـ «داخل ويَدخلُ»، فإن الضمة لا تُقابِل الكسرةَ.

قلتُ: المعتَبَرُ في المجاراة تقابُلُ حركةٍ بحركة، لا حركةٍ بِعينِها.

فإنْ قُلتَ: كيف تصنَع بِـ «قائم ويَقُومُ»؛ فإن ثانيَ قائمٍ ساكنٌ، وثانيَ يَقومُ متحركٌ؟

قلتُ: الحركة في ثاني «يَقُومُ» مَنقولة مِن ثالثِه، والأصل: «يَقْوُمُ» كـ «يَدْخُل»؛ فنُقلت [الضمةُ] لِعلَّة تَصرِيفيَّة[٢] .

الثاني: أنها تدلُّ على الثُّبوتِ، واسم الفاعل يدلُّ على الحُدُوث.

---

(١) ومِن وُجوه مُفارقة الصفة المشبهة لاسم الفاعل ما ذكَرناه فيما سبق، مِن أن الصفة المشبهة لا تُصاغ إلا من مصدر الفعل اللازم، نحو: شُجاع وحسَن، أما اسم الفاعل فيُصاغ من مصدر اللازم كداخِل وجالس وقاعِد، ومِن مصدر المتعدي كضارِب وآكل.

(٢) استُثقلت الضمة على الواو في «يقوم»، فنُقلت الضمة إلى الحرف الساكن الصحيح، فصار «يقُوم» بضم القاف، ومثله يؤُول ويَسُوغ ويَجُوز ويَصُول ويَهُول، وكذلك كل فعل أَجْوَف - أي: إنَّ عينَه مُعتلَّة - واويًّا كانَ، ويكون من باب نَصَرَ كهذه الأمثلة، أو يائيًّا ويكون من باب ضرب مثل: يَبِيع ويَصِير ويَمِيل ويَسِير ويَعِيب.

---

(1) هو الزمخشري وابن الحاجب وغيرهما. انظر: «المفصل» (ص ٢٢٥).

الثالثُ: أن اسم الفاعل يَكونُ لِلماضي وللحال وللاستقبال، وهي لا تكونُ لِلماضي المنقطِع، ولا لِمَا لم يَقَعْ، وإنما تكونُ لِلحال الدائم[1]، وهذا هو الأصلُ في باب الصِّفاتِ.

وهذا الوجهُ ناشِئٌ عن الوجهِ الثاني، والأوجُهُ الثلاثةُ مُستفادةٌ مِمَّا ذكرتُ مِن الحدِّ، ومِن الأمثِلة.

الرابع: أنَّ معمُولَها لا يتقدَّم عليها؛ لا تقولُ: «زيدٌ وجهَهُ حسنٌ» بِنصبِ[2] الوجه، ويَجُوز في اسمِ الفاعل أن تقولَ: «زيدٌ أباهُ ضاربٌ»، وذلك لِضَعْفِ الصفة؛ لِكونها فرعاً عنْ فرعٍ؛ فإنها فرعٌ عنِ اسم الفاعل الذي هو فرعٌ عنِ الفعل، بخلافِ اسمِ الفاعل فإنه قويٌّ؛ لِكونه فَرعاً عن أصلٍ وهو الفعلُ.

الخامسُ: أنَّ مَعمولَها لا يكونُ أَجنبِيًّا، بل سَبَبِيًّا، ونعني بالسَّبَبِيِّ واحداً مِن أُمورٍ ثلاثةٍ؛ الأول: أن يكون متَّصلاً بِضميرِ الموصوف، نحو: «مررتُ بِرجلٍ حَسَنٍ وجهَهُ»، الثاني: أنْ يكونَ مُتَّصلاً بِما يقومُ مَقامَ ضميرِه، نحو: «مررتُ برجلٍ حَسَنٍ الوجهَ»؛ لأنَّ «أل» قائمةٌ مقامَ الضمير المضافِ إليه[3]، الثالث: أن يكون مقدَّراً معه ضميرُ الموصوفِ، كـ «مرَرتُ بِرجلٍ حسَنٍ وجهاً» أي: وجهاً منه، ولا يكونُ أجنبِيًّا، لا تقولُ: «مرَرتُ بِرجلٍ حَسَنٍ عَمْراً»، وهذا بخلافِ اسم الفاعل، فإنَّ مَعمُولَه يكونُ سببِيًّا كـ «مررتُ برجلٍ ضاربٍ أباه»، ويكونُ أجنبِيًّا، كـ «مررتُ بِرجلٍ ضاربٍ عَمراً»(١).

---

(١) ذكر الشيخ وُجوهَ الافتراق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل، ولم يَذكر وجوهَ الاتفاق بينهما تصريحاً، وإنما ذكر عند بيان سبب تسميتها بالإشارة بعضَها، وهي: =

---

(1) قال المصنف: وأعني به الماضيَ المستمِرَّ إلى زمان الحال. اهـ «البسجاعي» (ص١٠٤)، وانظر: «شرح الشذور» (ص٤٠٧).

(2) إنما قيَّد المعمول بالمنصوب لأنه محل التمييز؛ إذ المرفوع والمجرور لا يتقدمان لِعلة أخرى وهي امتناع تقديم الفاعل والمضاف إليه. انظر: «حاشية يس» (٢/ ٢٢٠-٢٢١).

(3) أي: على مذهب الكوفيين، وأما البصريون فيقدِّرُون «منه»، ونظيره ما قالوه في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ أي: المأوى له. انظر: «شرح الأشموني» (١/ ٩١) و(٢/ ٣٥٦).

[أحوال معمول الصفة المشبهة]

ولِمَعمولِ الصفة المشبَّهةِ ثلاثةُ أحوالٍ:

[١- الرفع]

أحدُها: الرفع، نحو: «مرَرتُ بِرجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ»، وذلك على ضربَين:

أحدُهما: الفاعليَّةُ، وهو مُتَّفقٌ عليه، وحِينئذٍ فالصفةُ خاليةٌ مِنَ الضَّمير؛ لأنه لا يكونُ لِلشيء فاعِلانِ.

الثاني: الإبدالُ مِن ضميرٍ مُستتِرٍ في الوصف، أجاز ذلك الفارسِيُّ، وخرَّج عليه قولَه تعالى[1]: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص: ٥٠]، فقدَّر في «مُفَتَّحَة» ضميراً مَرفوعاً على النيابةِ عن الفاعل، وقَدَّرَ «الأبواب» مُبْدلةً مِن ذلك الضمير بدلَ بعضٍ مِن كلٍّ[2].

= الأول: أن كُلًّا مِنهما يدل على الحدَث وصاحبِه، وإن كان اسم الفاعل يدل على حدوث الحدَث بعد أن لم يكنْ، والصفة المشبهة تدلّ على ثبوتِ الحدث ولزومِه لصاحبه.

والثاني: أن كل واحد منهما يُذكّر ويؤنث ويفرد ويُثنى ويجمع، فكما تقول: ضارب وضاربة، وضاربان، وضاربَتان، وضارِبون، وضارِبات، فكذلك تقول: حسَنٌ، وحسَنة، وحسَنان، وحسَنتان، وحَسَنُون، وحسَنات، بخلاف اسم التفضيل فإنه في بعض أحواله يَلزم الإفراد والتذكير، وفي بعضِها يجب فيه التذكير والتأنيثُ والإفراد والتثنية والجمع تَبَعاً لِموصوفه، وفي بعضِها يجوز فيه الوجهان، وسيأتي ذلك مفصَّلاً.

والثالث: أنَّ إعمال كلٍّ واحد من الصفة المشبهة واسم الفاعل لا بدَّ فيه من الاعتماد على واحد مما ذُكر في إعمال اسم الفاعل.

---

(1) هذا مجرد تنظير لا تمثيل؛ لأن الذي في الآية اسم مفعول، وكلامُنا في الصفة المشبهة. انظر: «الآلوسي» (١٣٢/٢).

(2) عبارتُه في «الإغفال» (٥٢٧/٢): ويجوز أن يكون الأبواب بدلاً من الضمير الذي في «مفتحة»، كقولك: جاءني القومُ بعضُهم؛ لأن الأبواب من الجنة. اهـ وقال الزمخشري: هو من بدل الاشتمال. قال أبو حيان: لأن أبواب الجنات ليست بعضاً من الجنات. انظر: «الكشاف»: (١٠٠/٤)، و«البحر المحيط» (١٦٧/٩).

[٢- النصب]

الوجهُ الثاني: النصبُ؛ فلا يَخْلُو إمَّا أن يكونَ نكرةً كقولك: «وجهاً»، أو مَعرفة كقولِك: «الوجهَ»، فإنْ كان نكرة فنصبُه على وجهَين.

أحدُهما: أن يكونَ على التمييز وهو الأرجَحُ.

والثاني: [أن يكون مَنصوباً] على التشبيهِ بِالمفعول به، فإنْ كان مَعرفةً تعيَّن أنْ يكونَ منصوباً على التشبيهِ بالمفعول به؛ لأن التمييزَ لا يكون مَعرفةً، خِلافاً لِلكوفيين.

[٣- الجر]

الوجهُ الثالث: الجرُّ، وذلك بِإضافة الصِّفة.

وعلى هذا الوجهِ ووجهِ النصب ففي الصِّفةِ ضميرٌ مُستتِر مَرفوعٌ على الفاعلية.

وأصلُ هذه الأوجه الرفعُ[1]، وهو دونها[2] في المعنى[3]، ويتفرَّعُ عنه النصبُ، ويتفرَّعُ عنِ النصب الخفضُ[4].

□ □ □ □

(1) أي: لأن المقصود إسنادُ الحُسن إلى الوجه لا إلى الذات كما يَقتضيه إسنادُ الحسن إلى الضمير المستتر في حالتي النصب والجر. انظر: «الآلوسي» (٢/ ١٣٣).

(2) في نسختين مخطوطتين: «دونهما»، بضمير المثنى العائد على النصب والجر، وهو أفضل مما هنا كما يظهر بأدنى تأمل.

(3) أي: لِما فيه من عدم المبالغة؛ إذ الموصوف فيه بالحسن بعضُ الذات وهو الوجه، وفي النصب والجر وصف الذات كلها بالحسن، ولا شك أن وصفَ الذات أبلغُ مِن وصف بعضِها. «الفيشي» (ص١٥٨).

(4) أما تفريع النصب عن الضم فلأن المنصوب فاعلٌ في المعنى، وأما تفريع الجر عن النصب لا عن الضم فلِئلَّا يلزمَ على الثاني إضافةُ الشيء إلى نفسه. انظر: «الآلوسي» (٢/ ١٣٣).

[إعمال اسم التفضيل]

ص - وَاسْمُ التَّفْضِيلِ، وَهُوَ: الصِّفَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ، كـ «أَكْرَم»، ويُسْتَعْمَلُ بـ «مِنْ»، وَمُضَافاً لِنَكِرَةٍ، فَيُفْرَدُ وَيُذَكَّرُ، وَبِـ «أَلْ» فَيُطَابِقُ، وَمُضَافاً لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ، وَلَا يَنْصِبُ المَفْعُولَ مُطْلَقاً، وَلَا يَرْفَعُ فِي الغَالِب ظَاهِراً إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الكُحْلِ.

ش - النوعُ السابع مِن الأسماء التي تَعمَلُ عملَ الفعل: اسمُ التفضيل.

[تعريفه]

وهو: «الصفةُ، الدالَّةُ على المشاركة والزيادةِ»[١] نحوُ: «أَفضَل، وأَعْلَم، وأَكْثَر».

[حالات اسم التفضيل]

وله ثلاثُ حالاتٍ:

---

(١) المراد أنَّ هذه الصيغة - وهي «أفعل» - تدلّ على مشاركةِ صاحبها لغيره في أصل الفعل، وزيادةِ صاحبها على غيره فيه، وتُصاغ من مَصدر الفعل اللازم نَحو: أكرَمُ، وأَجبَنُ، وأبْخَلُ، وأَظْرَفُ، ومِن مصدرِ الفعلِ المتعدِّي مثل: أَضرَبُ وأَنْصَرُ، ومثل: أعلم، وقد ورد «خَير» و«شَرّ» بِدون الهمزة في أوَّلِها، مثال «خَير» قولُ الراجز:

بِـلَالُ خَـيْـرُ الـنَّـاسِ وابْـنُ الأَخْـيَـرِ

ومثالُ «شرّ» قول حسان:

فَـشَـرُّكُـمَـا لِـخَـيْـرِكُـمَـا الـفِـدَاءُ

فقيل: كثر استعمال هاتَين الكلمتَين فخفَّفوهما بحذف الهمزة، وقال الأخفش: لَمّا كان «خير، وشر» لا فعلَ لهما خالف لفظُهما لفظَ نظائرهما من الصفات، فعلى قولِ الأخفش هذا يكون في «خير» و«شر» شُذُوذان، أحدهما: في لفظهما، والثاني: في اشتِقاقهما حيث جاءَا ولا فعلَ لهما، وقد جاء «حَبّ» بغير همزةٍ في قول الشاعر:

وَزَادَنِي كَلَفاً بِالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ ... وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

فقيل: الرواية: «أَحَبّ شيء» - بغير الواو، وبالهمزة على الأصل - وقيل: شاذٌ وقع في ضرورة.

[أولاً: لزوم الإفراد والتذكير]

حالةٌ يكونُ فيها لازماً للإفراد والتذكير، وذلك في صُورَتين:

إحداهما: أن يكونَ بعده «مِنْ» جارَّةً لِلْمَفضول[1]، كقولك: «زيدٌ أفضلُ مِنْ عَمرٍو، والزيدانِ أفضلُ مِن عَمرٍو، والزيدُون أفضلُ مِن عمرٍو، وهندُ أفضلُ مِن عمرٍو، والهندانِ أفضلُ مِن عَمرٍو، والهنداتُ أفضَلُ مِن عَمرٍو»، ولا يَجوز غيرُ ذلك، قال الله تعالى: ﴿إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨]، وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]؛ فأفرَد في الآية الأُولى مع الاثنَين، وفي الثانية مع الجماعةِ.

---

(١) اتفق النُّحاةُ على أنَّ «مِن» الجارة للمفضول دالة على ابتداء الغاية ارتفاعاً أو انحطاطاً، على هذا اتَّفق سيبويهِ والمبرد، إلَّا أن سيبويه أشار إلى أنها - مع إفادتِها لابتداء الغاية - تُفيد معنى التبعِيض، وأبطل ابنُ مالك إفادتَها التبعيض، وله في هذا الإبطال دَليلانِ:

الأول: أنه لا يصحُّ حلولُ لفظ «بعض» محلَّها، وقد علمنا أنَّ «مِن» الدالة على التبعيض هي التي يصحّ حلولُ لفظ «بعض» محلها.

والثاني: أن المجرور بها قد يكون عامًّا، نحو قولك: الله أعظمُ مِنْ كلِّ عظيم، وأكبَرُ مِن كلّ كبير، وأبطلَ ابنُ مالك أيضاً دلالةَ «مِنْ» هذه على الابتداء، واستدل على ذلك بأنها لو كانت للابتداء لصحَّ وقوعُ «إلى» بعدها، كما صحَّ في قولك: «ذهبتُ مِن البيت إلى المسجد»، ولا يصحُّ وقوعُ إلى بعد «من» الجارة للمفضول، ومِن أجل ذلك كلِّه ذهب ابن مالك إلى أن «مِن» الجارة للمفضول دالَّةٌ على المجاوزة، فإذا قلتَ: «زيدٌ أفضلُ مِن عمرو» كان المعنى: جاوز زيدٌ عمراً في الفَضل.

واعلم بعد ذلك أنه لا يَجوز أن تتقدم «مِن» هذه مع مجرورها على أفعَلِ التفضيل، إلا إذا كان مجرورُها اسمَ استفهام، نحو قولك: «مِمَّنْ أنتَ أفضَلُ؟»، كما أنه لا يجوز أن يُفصَل بين أفعل التفضيل وبينَ «مِنْ» هذه بأجنبي، وقد وقع في الشعر العربي الفصلُ بينهما بـ «لَوْ» وشرطِها، كما في قولِ الحَمَاسِي:

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ - لَوْ بَذَلْتِ لَنَا - ... مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

الثانيةُ: أنْ يكونَ مُضافاً إلى نَكرةٍ[1]؛ فتقولُ: «زيدٌ أفضَلُ رَجلٍ، والزيدان أفضلُ رَجُلَين، والزيدونَ أفضلُ رِجال، وهند أفضلُ امرأةٍ، والهندانِ أفضلُ امرأتَين، والهنداتُ أفضل نِسوةٍ».

[ثانياً: مطابقة الموصوف]

وحالةٌ يكون فيها مُطابِقاً لِمَوصوفه، وذلك إذا كان بـ «أل»، نحوُ: «زيدٌ الأفضلُ، والزَّيدانِ الأَفْضلان، والزيدُون الأفضَلُون، وهندٌ الفُضْلى، والهندانِ الفُضْلَيانِ، والهنداتُ الفُضْلَيات، أو الفُضَلُ[2]».

[ثالثاً: جواز المطابقة وعدمِها]

وحالةٌ يَكون فِيها جائزَ الوَجهَين: المطابقةِ، وعدمِها، وذلك إذا كان مُضافاً لِمَعرفة؛ تقولُ: «الزيدانِ أفضَلُ القَومِ»، وإنْ شئتَ قُلتَ: «أَفْضلَا القوم»، وكذلك في الباقِي، وعدمُ المطابقةِ أَفصحُ، قال الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٦]، ولم يَقُلْ: «أَحْرَصِي» بالياء، وقال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] فطابَق، ولم يَقُلْ: «أكبرَ مُجْرِميها»، وعن ابنِ السراج أنه أوجبَ عدمَ المطابقةِ، ورُدَّ عليه بِهذه الآية.

[اسم التفضيل لا ينصب المفعول به]

وأَجمعُوا على أنه لا يَنْصِبُ المفعولَ به مُطلَقاً[3]، ولهذا قالوا في قوله تعالى:

---

(1) وأما قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ بالإفراد - ومقتضى القاعدة: كافرين بالجمع - فالجوابُ عنه ما قاله المبردُ: إنه على حذفِ الموصوف، والتقدير: أول فريق كافِر به. «الآلوسي» (٢/ ١٣٦).

(2) ضبطه الشيخ رحمه الله في الأصل بتشديد الضاد بوزن: رُكَّع - وهو ضبطُ محقِّقِ «مجيب الندا» (ص٤٩١) - وكذا ضبطه في «أوضح المسالك» (٣/ ٢٩٤)، و«شرح الشذور» (ص٤٢٥)، وضبطه في «شرح ابن عقيل» (٣/ ١٧٩) بضم فسكون، وكِلا الضبطَين خطأ، والصواب ما أثبتُّه؛ لأن مفرده فُضْلى، وجمعه المقيس فُعَل بضم ففتح مخففاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾.

(3) ذكر الفاكهي في «شرحه» خلافاً في المسألة ثم قال: فقد استبان لك أن ما في «الشرح» من حكاية الإجماع على منع عمله فيه منظور فيه. انظر: «مجيب الندا» (ص٤٩٣).

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧]: إن «مَنْ» ليست مفعولاً بـ «أعْلَمُ»؛ لأنه لا ينصبُ المفعول، ولا مُضافاً إليه؛ لأن أفْعَلَ بعضُ ما يُضاف إليه؛ فيكون التقديرُ: أعلمُ المُضِلِّين[1]، بل هو منصوبٌ بِفعلٍ محذوفٍ يدلُّ عليه «أعلم»، أي: يَعلَمُ مَنْ يَضِلُّ.

[رفع اسم التفضيل للضمير وللاسم الظاهر]

واسمُ التفضيل يَرفع الضميرَ المستتِرَ بِاتِّفاق، تقولُ: «زيدٌ أفضلُ مِن عمرٍو»، فيَكون في «أفضل» ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على زيد، وهل يَرفع الظاهرَ مُطلَقاً، أو في بعض المواضِع؟ فيه خلافٌ بين العَرب؛ فبعضُهم يَرفعُه به مُطلَقاً؛ فتقولُ[2]: مررتُ بِرجلٍ أفضلَ منه أبُوه، فتخفضُ «أفضلَ» بالفتحة[3] على أنَّه صفةٌ لِرجل، وترفعُ الأب على الفاعليَّة، وهي لُغةٌ قَليلة؛ وأكثرُهم يُوجِبُ رفعَ «أفضل» في ذلك على أنه خبر مُقدَّم، و«أبوه» مبتدأ مُؤخَّر[1]، وفاعلُ «أفضل» ضميرٌ مُستتر عائدٌ عليه.

ولا يَرفع أكثرُهم بِأفعلَ الاسمَ الظاهرَ إلَّا في مَسألةِ الكُحْل، وضابِطُها: أن يكونَ

---

(١) وجملةُ المبتدأ والخبر في محل جرٍّ صفة لرجل؛ فالفرق بين الوجهَين مِن جهتَين:
الأُولى: أنَّ النعت في الوجهِ الأول مُفرد، وهو في الوجهِ الثاني جُملة.
والجهة الثانية: أنَّ أفعلَ التفضيل غيرُ مُتَحمِّل الضمير في الوجه الأول؛ لأن الاسم الظاهر مرفوع به، والفعل وشبهُه لا يَرفعان إلَّا فاعلاً واحداً، وهو في الوجه الثاني مُتَحمِّل للضمير؛ لأنَّ الاسم الظاهر غيرُ معمول له.

---

(1) كذا قال، ولم يكتب عليه مُحشُّوه شيئاً، وفيه نظر؛ لأنه إنما يصحُّ على قراءة مَن قرأ: ﴿يُضِلُّ﴾، وهي قراءة شاذة، فكأنَّ المصنف استحضرها فعبَّر بما رأيتَ، وكان الصواب أن يقول: «أعلم الضالِّين» كما قال أبو البقاء، وعبارتُه: ولا يجوز أن يكون «مَن» في موضع جر بالإضافة على قراءة مَن فتح الياء لئلَّا يصير التقدير: هو أعلم الضالين . . . تعالى عن ذلك. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١/ ٥٣٤)، و«معجم القراءات» (٢/ ٥٣٢).

(2) في بضع نسخ مخطوطة: «فيقول» بياء الغيبة، وكذلك قوله الآتي: «فيخفض»، وقوله: «ويرفع»، وهي أنسب بقوله سابقاً: «فبعضُهم يرفعُه».

(3) أي: لأنه ممنوع من الصرف لِلُزوم الوصفية ووزن الفعل.

في الكلام نفيٌ، بعده اسمُ جِنسٍ، موصوفٌ باسمِ التفضيلِ، بعده اسمٌ مُفَضَّلٌ على نَفسِه بِاعتِبارَين[1]، مثالُ ذلك قولُهم: «ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ»، وقولُ الشاعر: [الخفيف]

١٣٢- مَا رَأَيْتُ امْرَأً أَحَبَّ إِلَيْهِ الْـ ... ـبَذْلُ مِنْهُ إِلَيْكَ يَا ابْنَ سِنَانِ[(١)]

وكذلك لو كانَ مَكانَ النفيِ استِفهامٌ[2]، كقولك: «هل رأيتَ رَجلاً أحسنَ في عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنهُ في عينِ زيدٍ؟»، أو نهيٌ نحو: «لا يَكُنْ أحدٌ أَحَبَّ إليه الخيرُ مِنهُ إِلَيْكَ».

---

(١) ١٣٢- لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد يُتوهم(*) أنه لزهير بن أبي سلمى المزني، لِذكر ابن سِنان فيه، وممدوح زهير هو هَرِم بن سنان المُرّي، ولكنه ليس من شِعر زهير الذي رواه وشرَحه الأعلمُ الشنتمري وأحمدُ بن يحيى ثعلب.

اللغة: «البذل» العطاء والجود.

الإعراب: «ما» نافية، «رأيت» فعل وفاعل، «امرأ» مفعول به لـ «رأى»، «أحبَّ» نعت لـ «امرأ»، «إليه» جار ومجرور متعلق بـ «أحب»، «البذل» فاعل(**) «أحب»، «منه، إليك» جاران ومجروران يتعلّقان بـ «أحب»، «يا» حرف نداء، «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«سنان» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أحب . . البذل» حيث رفع أفعل التفضيل الذي هو قوله: «أحب»، الاسمَ الظاهر غيرَ السببي، وهو قوله: «البذل»؛ لكون اسم التفضيل وقع وصفاً لاسم جنس، وهو قوله: «امرأ»، واسم الجنس مَسبوق بنفي، وهو المذكور في قوله: «ما رأيت»، والفاعل الظاهر اسم مُفضّل على نفسِه بِاعتبارَين، ألا ترى أن «البذل» باعتبار كونِه مَحبوباً لابن سنان أفضلُ منه باعتبار كونه محبوباً لِغيره؟ وهذا الذي يُعَبِّر العُلماء عنه بمسألة الكُحْل.

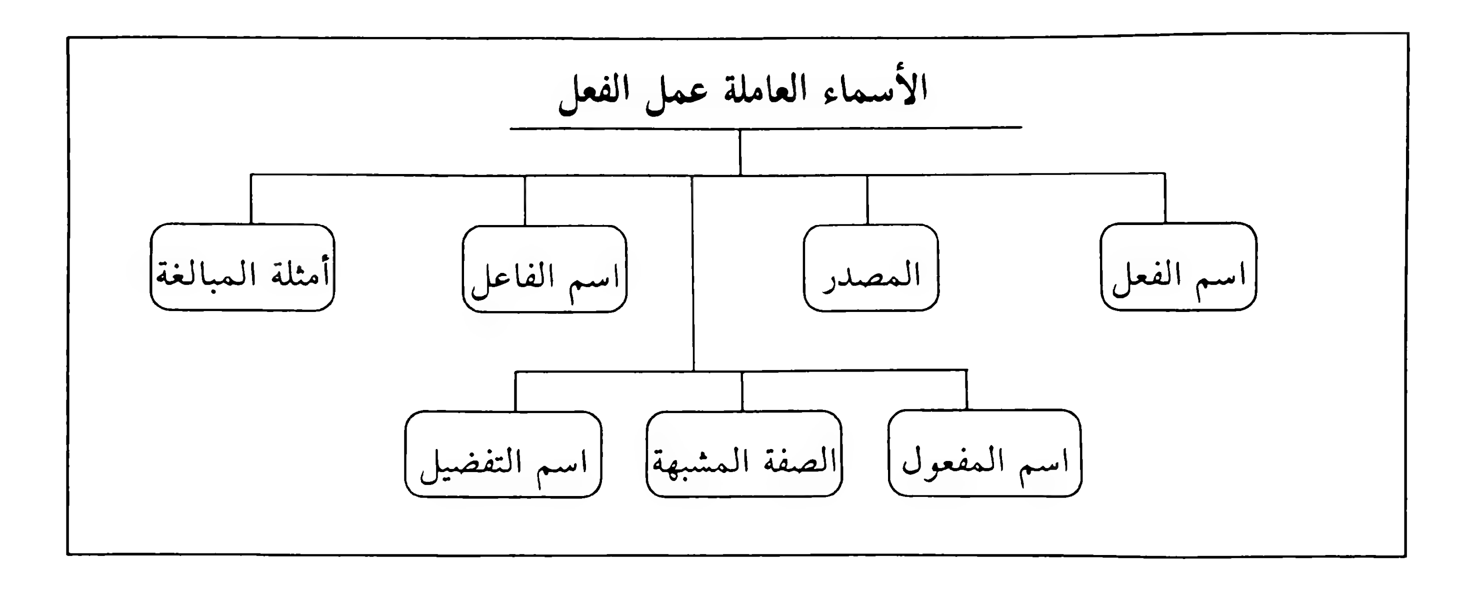
---

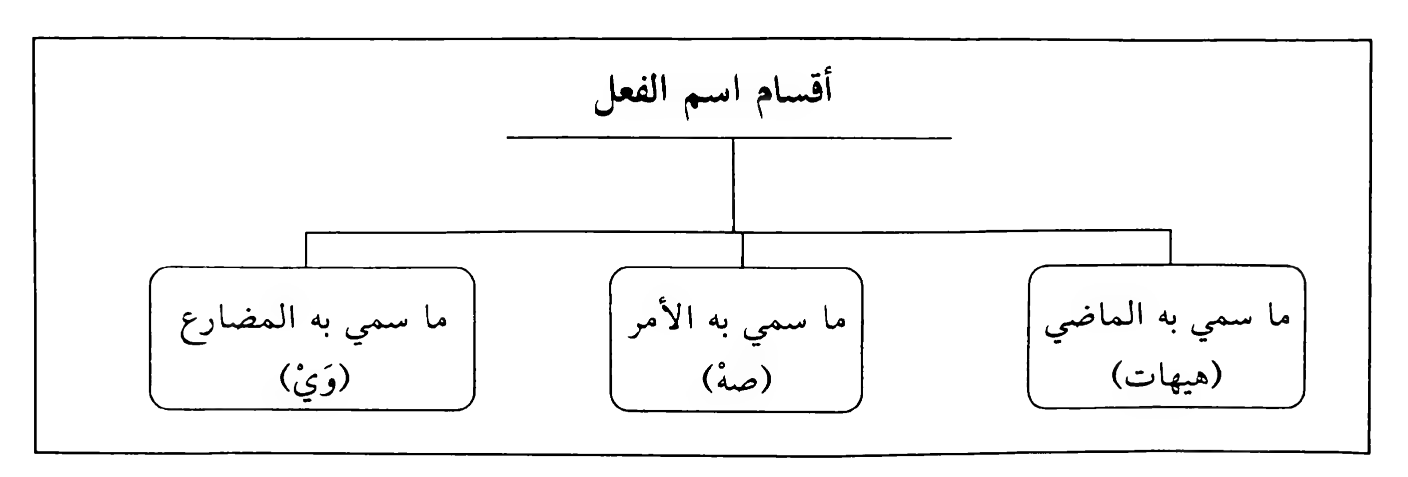
(1) أي: باعتبار محلَّين، وهما في مثاله الآتي: عينُ زيد والعين الأخرى. «السجاعي» (ص١٠٦).

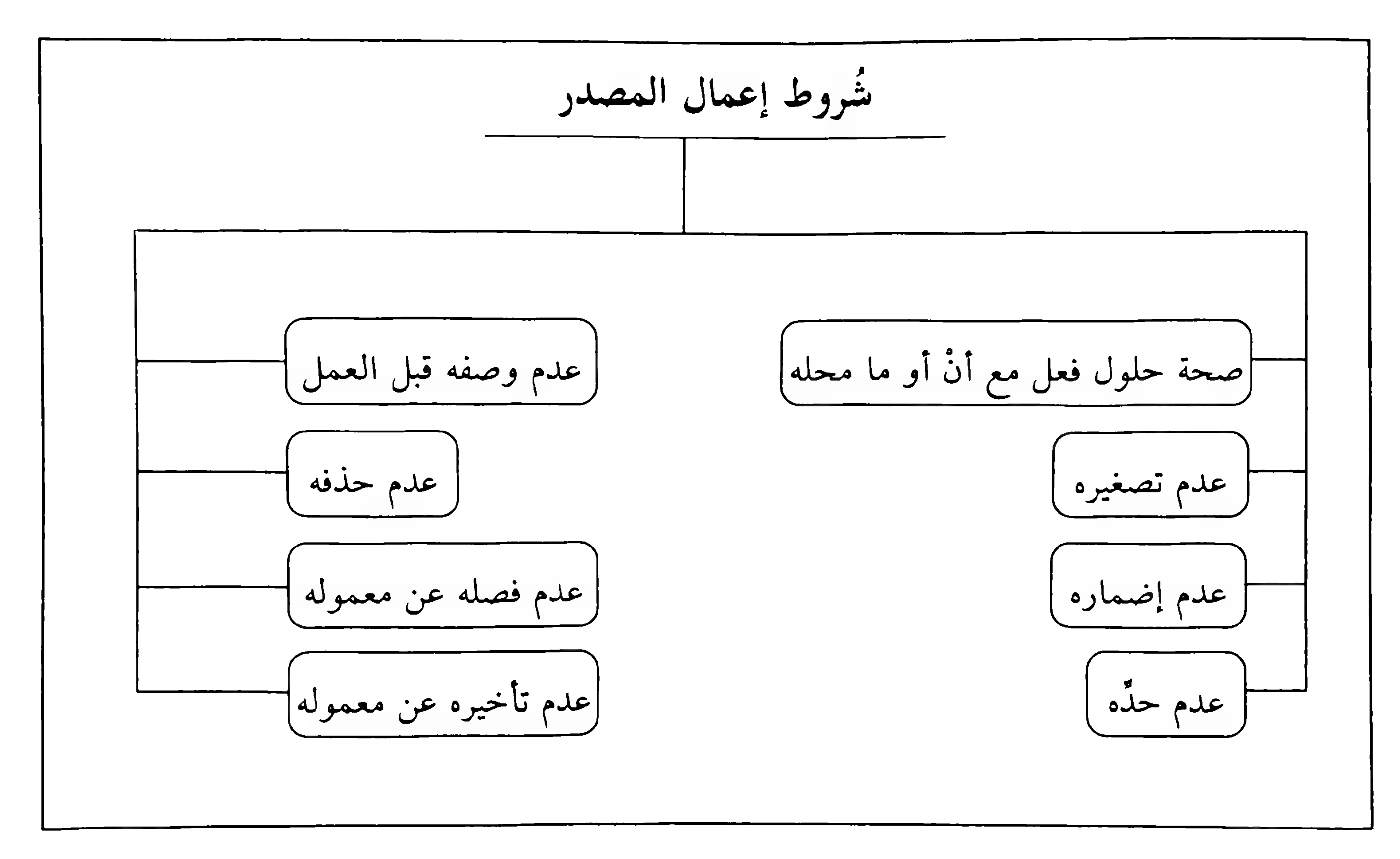
(2) تبع فيه وفي النهي الآتي ابنَ مالك فإنه قال: لم يَرِد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي . . . إلخ. «شرح التسهيل» (٣/ ١٦٨)، واعتُرض بعدم السماع، وليس الموضع موضعَ قياس، وأُجيب بما استقرَّ من جريانها مجرًى واحداً في مواضعَ؛ منها أخوات كان الأربعة، والاستثناء. انظر: «الآلوسي» (٢/ ١٤٢).

(*) ممن توهم ذلك الآلوسي في «حاشيته» (٢/ ١٤٢).

(**) قال المصنف في «شرح الشذور» (ص٤٢٥): اعلم أن مرفوع أحبَّ نائب الفاعل لأنه مبني من فعل المفعول لا مِن فعل الفاعل. اهـ وذكر صاحبُ «معالم الاهتدا» (ص٧٤) مثلَ ذلك وزاد: فإطلاقُ الفاعل عليه في بعض العبارات مجاز.


الأسماء العاملة عمل الفعل
اسم الفعل
المصدر
اسم الفاعل
أمثلة المبالغة
اسم المفعول
الصفة المشبهة
اسم التفضيل


أقسام اسم الفعل
ما سمي به الماضي (هيهات)
ما سمي به الأمر (صهْ)
ما سمي به المضارع (وَيْ)


شُروط إعمال المصدر
صحة حلول فعل مع أنْ أو ما محله
عدم تصغيره
عدم إضماره
عدم حدّه
عدم وصفه قبل العمل
عدم حذفه
عدم فصله عن معموله
عدم تأخيره عن معموله

أقسام المصدر العامل

- المضاف (إعماله أكثر من الباقين)
  - وهو ضربان
    - مضاف للفاعل ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾
    - مضاف للمفعول (وحج البيت من استطاع. . .)
- المنون (إعماله أقيس من إعمال المضاف) ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ. . . يَتِيمًا﴾
- المعرَّف بأل (إعماله شاذ قياساً واستعمالاً) (عجبتُ من الرزق المسيء إلهه)

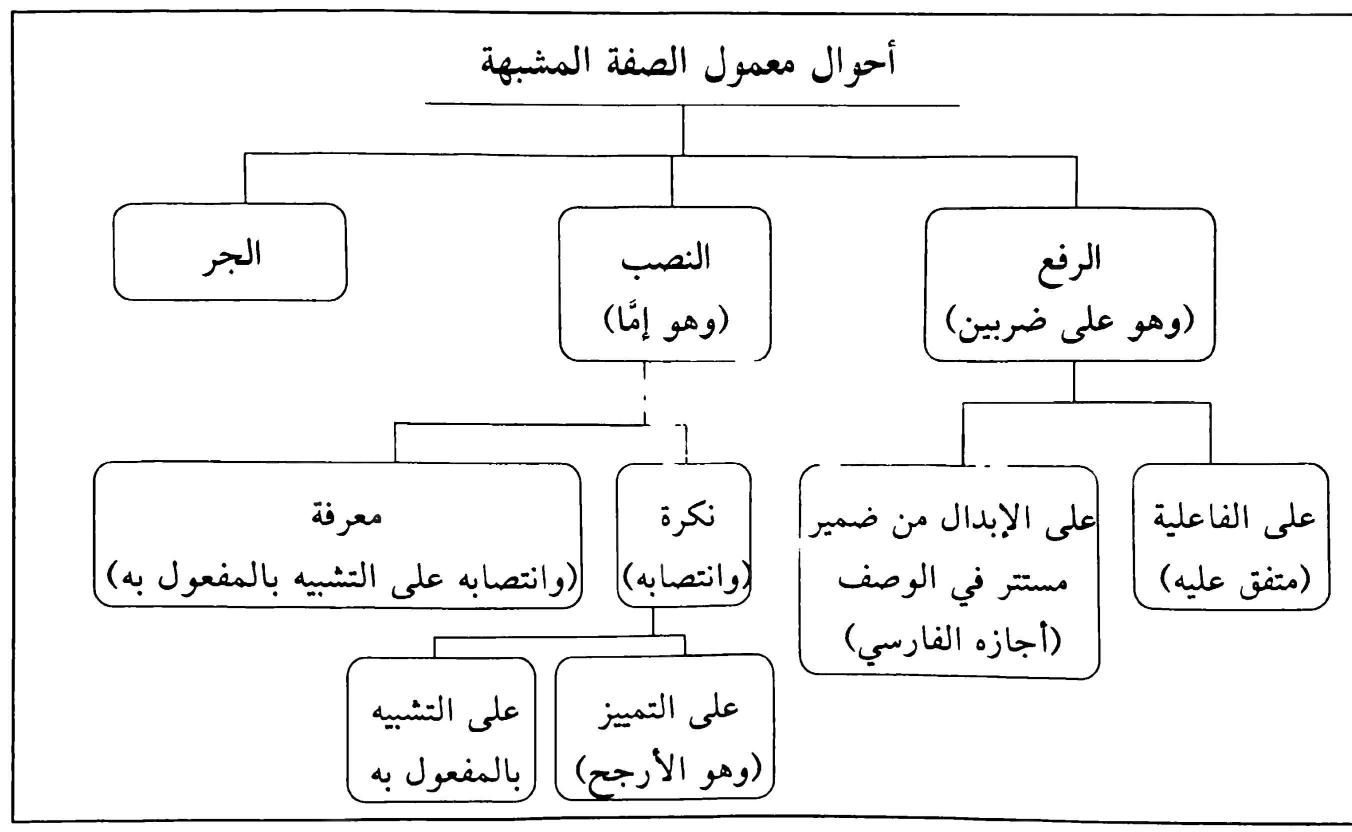
أمثلة المبالغة

- أكثرها استعمالاً
  - فعَّال (أخا الحرب لبَّاساً إليها جِلالها)
  - فَعُول (ضروب بنصل السيف سوق سمانها)
  - مِفْعال (إنه لمنحار بوائكها)
- أقلها استعمالاً
  - فَعِيل (الله سميعٌ دعاء مَن دعاه)
  - فَعِل (أتاني أنهم مزقون عرضي)

أوجه مخالفة الصفة المشبهة لاسم الفاعل

الصفة المشبهة
- تارة تجاري المضارع وتارة لا
- تدل على الثبوت
- تكون للحال الدائم
- لا يتقدم عليها معمولها
- معمولها لا يكون أجنبيًا بل سببيًا (وهو)
  - المتصل بضمير الموصوف
  - المتصل بما يقوم مقام ضميره
  - المقدر معه ضمير الموصوف

اسم الفاعل
- يجاري المضارع دائماً
- يدل على الحدوث
- يكون للماضي والحال والاستقبال
- يجوز تقدم معموله عليه
- معموله يكون سببيًا وأجنبيًا



حالات اسم التفضيل

- ملازمة الإفراد والتذكير إذا كان:
  - بعده مِن جارة للمفضول ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾
  - مضافاً إلى نكرة (الزيدون أفضل رجال)
- مطابقة موصوفه إذا كان بأل (الزيدان الأفضلان)
- جواز الوجهين المطابقة وعدمها إذا كان مضافاً لمعرفة ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾

عمل اسم التفضيل

- لا ينصب المفعول به باتفاق
- يرفع الضمير المستتر باتفاق (زيدٌ أفضل [هو] من عمرو)
- يرفع الظاهر
  - مطلقاً عند بعضهم (مررت برجل أفضل منه أبوه)
  - في مسألة الكحل فقط عند أكثرهم (ما رأيت امرأ أحبَّ إليه..)

[باب التوابع]

ص - بابُ التَّوَابِعِ: يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ في إعْرَابِهِ خَمْسَةٌ.

[تعريف التوابع وذكرُها إجمالاً]

ش - التوابعُ عبارةٌ عن الكلمات التي لا يمسُّها الإعرابُ إلا على سبيل التبع لغيرها(١)، وهي خمسةٌ[1]: النعت، والتأكيد، وعطفُ البيان، وعطف النَّسَقِ، والبدل، وعدَّها الزجاجيُّ[2] وغيرُه أربعة[3]، وأدرجوا عطفَ البيان وعطف النسق تحت قولهم: «العطف».

---

(١) لم يُعرف الشيخ «التابع» بالتعريف المشهور بين النحاة، وإنما ذكر عبارةً قريبة على المبتدئين لتكون تقدمةً لِذكر أقسام التابع، وأما ما اشتهر عند النحاة فهو قولهم: «التابع: هو المشارِكُ لِما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدِّدِ وليس خبراً»، فالمشارك لما قبله في إعرابه جنس في التعريف يشمل التوابع وغيرها مما ستعرفُه، وقولنا: «الحاصل»(*) فصل أول يخرج به الحال والتمييز إذا كان صاحبهما منصوباً، والمفعول الثاني من باب «أعطى»، فإنك لو رفعتَ أول المفعولين نيابة عن الفاعل لم يتبعه الثاني في الرفع، بل يبقى منصوباً، وقولهم: «وليس خبراً» فصل ثالث(**) يخرج به الخبر الثاني في نحو قولك: «الرمان حلو حامض»؛ فإنه يشارك الأول في إعرابه الحاصل والمتجدد، لكنه ليس تابعاً، وإنما هو خبر.

---

(1) إذا اجتمعت الخمسةُ في الكلام قيل: يُبدأ بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق، نحو: جاء الرجلُ الفاضلُ أبو بكر نفسُه أخوك وزيدٌ، ونظمها بعضُهم في قوله:

إنَّ التوابعَ إنْ جاءتْ بِأَجْمَعِها ... ورُمتَ تَحوي من الترتيبِ ما نُقِلا

فانعَتْ وبَيِّنْ وأكِّدْ وَابْدِلَنَّ وجِئْ ... بِالعَطفِ بِالحرفِ نِلْتَ العِلمَ والعَمَلا

ومِن ثم قِيل: الأولى أن يُرتبها على ذلك، كما رتبها السيوطي في «ألفيته». انظر: «تسهيل الفوائد» (ص١٧٣)، و«حاشية السجاعي» (ص١٠٦)، و«الآلوسي» (٢/ ١٤٣)، و«ألفية السيوطي النحوية» (ص٥٣).

(2) في «الجمل» (ص١٣).

(3) وبعضُهم عدَّها ستةً بجعل التوكيد قِسمَين.

(*) أي: والمتجدد؛ فإن مجموعهما هو الفصل المخرج لما ذكر. انظر مثلاً: «شرح الأشموني» (٢/ ٣٩٢).

(**) تقدم أن قوله: «الحاصل والمتجدد» فصل أول، فيكون قوله هنا: «وليس خبراً» فصلاً ثانياً لا ثالثاً.

[التابع الأول: النعت]

ص - النَّعْتُ، وَهُوَ: التَّابِعُ، المُشْتَقُّ أوِ المُؤَوَّلُ بِهِ، المُبَايِنُ لِلَفْظِ مَتْبُوعِهِ[1].

[شرح حدّ النعت وبيانُ محترزاته]

ش - «التابع» جنسٌ يَشمل التوابع الخمسة، و«المُشْتَقُّ أو المُؤَوَّلُ به» مُخرِجٌ لبقية التوابع؛ فإنها لا تكون مشتقة ولا مُؤَوَّلةً به[2]، ألا ترى أنك تقول في التوكيد[3]:

---

(١) إن قلتَ: هل لفظ «النعت» ولفظ «الصفة» أو «الوصف» مترادفان يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر، أو هما مختلفان يدل أحدهما على معنى ويدل الآخر على معنى غيرِه؟
فالجواب على هذا: أن هناك اختلافاً بين حَمَلة اللغة في ذلك، فذكر ابن هشام في «شرح اللّمحة» أنهما مترادفان كل واحد منهما يدل على ما يدل عليه الآخر، وذهب جماعةٌ إلى أنهما متغايران، ثم هذا الفريق يختلف في مدلول كل منهما؛ فذهب قوم إلى أن لفظ النعت يكون في الحِلَى مثل: الطويل والقصير، وأما الصفة أو الوصف فإنما يكون في الأحداث كضارب وفاهم وذاهب، وذهب قوم إلى أن النعت لا يكون إلا فيما يتغير كضارب، وأما الوصف فيكون فيما يتغير وفيما لا يتغير(*).

(٢) لا يخفى على ذي فِطنة أن العطف قد يكون بين مشتقَّين كما تقول: أبوك كريم وعالم، وهذا مما لا ينكره أحد له عِلم بما يتكلم به العرب، فمعنى(**) قول الشارح: إن التوابع غير النعت لا تكون مشتقة ولا مؤولة به: أنه لا يُشترط فيها ذلك كما هو مشترط في النعت، ولا شك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه، مِن كل ما كان فيه المعطوف وصفاً للذي وُصف به المعطوف عليه، لا لِغيره كما فرضه الشارح في مثالِه.

(٣) أصل المشتق: ما أُخذ من لفظ المصدر للدلالة على شيء منسوب إلى المصدر؛ فيَشمل الأفعال الثلاثة الماضي والمضارع والأمر، ويشمل اسمَ الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، ويشمل اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة؛ فهذه الأشياء العشرة كل واحد منها يُقال له: «مشتق» بالمعنى الذي ذكرناه، ولما كانت هذه الأشياء بعضُها يقع نعتاً وبعضها لا يقع نعتاً فسَّر ابن مالك في «شرح الكافية»(***) المشتَقّ الذي يقع نعتاً (أو خبراً أو حالاً) بأنه ما دل على حدَث وصاحبِه، وذلك يشمل أربعة مِن هذه العشرة، وهي: اسمُ الفاعل، واسم المفعول، =

(*) انظر: «حاشية الآلوسي» (٢/ ١٤٣-١٤٤).

(**) كأنه أراد ما كان ينبغي أن يكون معنى قوله، وأما أن يُجعَل هذا معنى قوله فلا يصح؛ لأنه مُعارِض لِتقرير المصنف الآتي.

(***) انظر: (١/ ٣٣٨) و(٣/ ١١٥٧-١١٥٨).

«جاء القوم أجمعونَ» و«جاء زيدٌ زيدٌ»، وفي البيان والبدل: «جاء زيدٌ أبو عبد الله»، وفي عطف النسق: «جاء زيدٌ وعمرٌو» فتجدها توابعَ جامدة؟ وكذلك سائر أمثلتِها، ولم يبقَ إلا التوكيد اللفظي؛ فإنه قد يجيء مشتقًّا كقولك: «جاء زيدٌ الفاضلُ الفاضلُ»؛ الأوَّلُ نعتٌ والثاني توكيد لفظيّ؛ فلِهذا أخرجتُه بقولي: «المُبَايِنُ للفظِ متبوعه».

فإن قلتَ: قد يكون التابع المشتق غيرَ نعتٍ، مثالُ ذلك في البيان والبدل قولُكَ: «قال أبو بكر الصديق، وقال عمرُ الفاروق»، وفي عطف النسق: «رأيت كاتباً[1] وشاعراً».

قلتُ: الصديق والفاروق وإنْ كانَا مشتقين إلَّا أنهما صارَا لَقَبين على الخليفتَين رضي الله عنهما لَاحِقَيْنِ بباب الأعلام كزيدٍ وعمرو، و«شاعراً» في المثال المذكور نعتٌ حُذف منعوتُه، وذلك المنعوت هو المعطوف، وكذلك «كاتباً» ليس مفعولاً في الحقيقة، إنما هو صفةٌ للمفعول، والأصل: رأيتُ رجلاً كاتباً ورجلاً شاعراً.

= والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وإطلاقُ لفظ المشتق على هذه الأربعة وحدَها من باب إطلاق اسم العام على الخاصّ.

أما المؤول بالمشتَق فأنواعٌ أهمها:

الأول: اسم الإشارة، نحو قولك: «زارني زيد هذا» فإنَّه في قوة قولك: زيد المشار إليه.

الثاني: «ذو» التي بمعنى صاحب وفروعها، نحو قولك: «جاءني رجل ذُو جاه» فإنه في قوة قولك: رجل صاحب جاهٍ.

الثالث: الاسم المَنسوبُ، نحو قولك: «جاءني رجل دِمَشْقِي»؛ فإنه في قُوة قولك: رجل منسوب إلى دِمشق.

الرابع مما هو في تأويلِ المشتق: الجملة الخبرية، نحو قولك: «جاءني رجلٌ أَبُوه عالم»، ونحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، ولا بُد من ارتباطها بالمنعوت بِضمير يَعود منها إليه.

والخامس من الجامد المؤول بالمشتق أيضاً: المصدر، نحو قولك: «جاءني رَجُلٌ عَدْلٌ» أي: عادِل، وهذا تأويل الكوفيين، والبصريون يُقدِّرون في النعت بالمصدر مضافاً في قُوة المشتق، فتقدير هذا المثال عندهم: رجل ذُو عَدل.

---

(١) أراد به ما يُقابل الشاعر، أي: الناثر. «السجاعي» (ص١٠٦).

[فائدة النعت]

ص - وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ، أَوْ تَوْضِيحٌ، أَوْ مَدْحٌ، أَوْ ذَمٌّ، أَوْ تَرَحُّمٌ، أَوْ تَوْكِيدٌ.

ش - فائدةُ النعتِ(١): إما تخصيصُ نكرة(1)، كقولك: «مررتُ برجلٍ كاتبٍ»، أو توضيحُ معرفةٍ(2)، كقولك: «مررتُ بزيدٍ الخياطِ»، أو مدحٌ، نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾(٢)، أو ذمٌّ نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، أو ترحُّمٌ، نحو: «اللهم ارحم عبدَك المسكينَ»، أو توكيدٌ(3)، نحو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٤].

[ما يَتبع فيه النعتُ المنعوتَ]

ص - وَيَتْبَعُ مَنْعُوتَهُ في وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيراً مُسْتَتِراً تَبِعَ في وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الإِفْرَادِ وَفَرْعَيْهِ، وَإِلَّا فَهُوَ كَالفِعْلِ. وَالأَحْسَنُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ»، ثُمَّ «قَاعِدٌ»، ثُمَّ «قَاعِدُونَ».

ش - اعلمْ أنَّ لِلاسم بحسَب الإعراب ثلاثةَ أحوال: رفع، ونصب، وجر؛ وبحسَب الإفراد وغيرِه ثلاثة أحوال: إفراد، وتثنية، وجمع؛ وبحسَب التذكير والتأنيث

---

(١) زاد جماعةٌ(*) من النحاة على هذه الفوائد الستة أربعَ فوائد أخرى، وهي:
الأُولى: التعميم، نحو: «إنَّ الله يحشرُ عباده الأولين والآخرين».
الثانية: التفصيل، نحو قولك: «زارني رجلانِ عربيّ وتركي».
الثالثة: الإبهام، نحو قولك: «تَصدّق بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرة».
الرابعة: إعلام المخاطب بأن المتكلم عالِم بحال المحدَّث عنه، نحو: «رأيتُ أخاك العَالِمَ».

(٢) [الفاتحة: ١] وفي عدها آية منها وحدَها أو مِن كل سورة من سُوَر القرآن الكريم خلافٌ طَويل الذيل، عَمِيق السيل.

---

(1) أي: تقليل الاشتراك المعنوي فيها.

(2) أي: رفع الاشتراك اللفظي فيها.

(3) أي: لغوي لا اصطلاحي.

(*) انظر: «مجيب الندا» (ص٤٩٨-٤٩٩).

حالَين[1]، وبحسَب التنكير والتعريف حالَين؛ فهذه عشرة أحوال للاسم.

ولا يكونُ الاسم عليها كلِّها في وقت واحد؛ لِما في بعضها مِن التضاد، ألا ترى أنه لا يكونُ الاسم مرفوعاً منصوباً مجروراً، ولا مُعرَّفاً منكراً، ولا مفرداً مثنى مجموعاً، ولا مذكراً مؤنثاً؟

وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعةُ أمور، وهي مِن كل قسم واحدٌ، تقول: «جاءني زيد» فيكون فيه الإفرادُ والتذكير والتعريف والرفع؛ فإن جئتَ مكانه بـ «رجل» ففيه التنكير بدلَ التعريف وبقيةُ الأوجه، فإنْ جئتَ مكانه بـ «الزيدان» أو بـ «الرجال» ففيه التثنيةُ أو الجمع بدلَ الإفراد وبقيةُ الأوجه، فإنْ جئتَ مكانه بـ «هند» ففيه التأنيثُ بدَلَ التذكير وبقيةُ الأوجه؛ فإنْ قلتَ: «رأيتُ زيداً» أو «مررتُ بزيدٍ» ففيه النصبُ أو الجر بدلَ الرفع وبقيةُ الأوجُهِ.

ووقع في عبارة [بعض] المعربين أَنَّ النعت يَتبع المنعوتَ في أربعةٍ مِن عشرة، وَيَعْنُونَ بذلك أنه يَتبعُه في الأمور الأربعة التي يَكون عليها، وليس كذلك[(١)]، وإنما حكمُه أن يَتبعَه في اثنين مِن خمسة دائماً[2]، وهما: واحدٌ من أوجه الإعراب[3]، وواحدٌ مِن التعريف والتنكير[4]، ولا يَجوز في شيء مِن النُّعُوت أن يُخالفَ منعوتَه في الإعراب، ولا أنْ يُخالفَه في التعريف والتنكيرِ.

---

(١) الاختلاف بينه وبين المعربين لفظي، فإنهم يريدون النعت الحقيقي، لا مُطلق النعت، وهو يَقصد مطلق النعت، وسيأتي ما يُفيد اعترافَ المؤلف بأن الخلاف لفظيّ.

---

(1) في الأصل: «حالتان» بالرفع، وكذا في الموضع الآتي، والصوابُ الخالي عن التكلُّف ما أثبتُّه نقلاً عن نسختين خطيتين، لأنه عطف على اسم «أنَّ» المنصوب وهو «ثلاثةً».

(2) أي: سواءٌ رفع ضميرَه أم اسماً ظاهراً. «مجيب الندا» (ص٤٩٩)، و«الآلوسي» (٢/ ١٤٧).

(3) لأن ذلك يُخِلُّ بالتبعيّة. «الآلوسي» (٢/ ١٤٧).

(4) أي: لأن التعريف يُنافي التنكير في المعنى، فلا يصحُّ الجمع بينهما.

[إيرادٌ وجوابُه]

فإنْ قلتَ: هذا مُنتقِض بقولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»(١) فوصفُوا المرفوع - وهو الجُحرُ - بالمخفوض، وهو «خرب»، وبقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾(٢)، فوصف النكرة وهي ﴿كل هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾، بالمعرفة وهو ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ﴾، وبقوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾(٣) فوصف المعرفة - وهو اسم الله تعالى - بالنكرة، وهي «شديد العقاب»، وإنما قُلنا: إنه نكرة لأنه مِن باب الصفة المشبهة، ولا تكون إضافتُها إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن المعنى: شديدٌ عقابُه، لا ينفكُّ في المعنى عن ذلك؟

---

(١) مثلُ هذا المثل قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

كَأَنَّ ثَبِيراً فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ ... كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

فإن قوله: «مزمل» نعت لكبير أناس، وأنت ترى النعت مجروراً والمنعوت مرفوعاً، والكلام فيه كالذي ذكَره الشارح في تخريج المثل عند من جر «خرب»، ومِن هذا تفهم أن هذا البيت والمثال الذي ذكره المؤلف ونحوهما لا يَخرج شيء منها عما قرره النحاة من ضرورة أن يتبعَ النعت منعوته في إعرابه؛ لأن ذلك إما أن يكون لفظاً نحو: «جاءني رجلٌ فاضلٌ»، وإما أن يكون تقديراً نحو: «زارني علي المرتضى»، وإما أن يكون محلًّا نحو: «زارني خالدٌ هذا»، ومِن الذي يُوافق منعوته تقديراً مثالُ الشارح وبيتُ امرئ القيس؛ فإن كل نعت فيهما مرفوعٌ تبعاً للمنعوت، وعلامةُ رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المجاورة.

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة الهمزة، وادِّعاء الشيخ أن «الذي جمع» نعت لكل همزة لمزة ليس صحيحاً(*)؛ لأن «الذي جمع» بدل مِنْ كل همزة لمزة، والبدل لا يَلزم فيه أن يتطابق مع المبدل منه في التعريف والتنكير، ويجوز أن تجعل «الذي جمع مالاً» نعتاً مقطوعاً لمجرد الذم، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو الذي جمع مالاً، أو مفعولاً به لفعل محذوف، والتقدير: أذمُّ الذي جمع مالاً، وسيأتي مبحثُ النعت المقطوع في آخر هذا الباب.

(٣) الآيات ١، ٢، ٣ من سورة غافر، وادعاء الشيخ أن في هذه الآية وصف المعرفة وهي لفظ الجلالة بالنكرة وهي قوله: «غافر الذنب» - بناء على أن إضافة الوصف إلى معموله لفظية - غير=

(*) عبارتُه رحمه الله توحي بأن ابنَ هشام أخطأ في إعراب الآية، وليس كذلك؛ لأن المصنف إنما أورد هذا القولَ على سبيل الاعتراض الظاهري على ما قرَّره أولاً. نعم ترك الجوابَ عنه لاحقاً كما سيذكره المحقق، ولكن هذا لا يجعل حكايةَ الاعتراض خطأً.

قلتُ: أما قولهم: «هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ» فأكثر العرب ترفعُ[1] خرباً، ولا إشكالَ فيه، ومنهم من يَخفضه لمجاورته لِلمخفوض، كما قال الشاعر: [الرجز]

١٣٣- قَدْ يُؤْخَذُ الجَارُ بِجُرْمِ الجَارِ[(١)]

ومرادُهم بذلك أنْ يُناسِبوا بين المتجاوِرَين في اللفظ، وإن كان المعنى على خلافِ ذلك، وعلى هذا الوجه ففي «خرب» ضمة مُقدرة منع مِن ظهورها اشتغالُ الآخِر بحركةِ المجاوَرة، وليس ذلك بِمُخرِجٍ له عما ذكرناه من أنه تابع لِمنعوته في الإعراب، كما أنَّا

= مُسلم؛ لأن الكلامَ ليس على هذا الإطلاق في كل وصف تكون إضافتُه إلى معموله لفظية، بل ذلك خاص بما لم يُرد به الاستمرار في جميع الأزمنة، فإن أُريد به ذلك كانت هذه الإضافة معنوية، ونظير هذه الآية الكريمة قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٢-٤].

(١) ١٣٣- هذا مثل من أمثال العهد الإسلامي يوافق نصفَ بيت من الرجز، وانظره في «مجمع الأمثال» للميداني (ج ٢ ص ١٧ طبع المطبعة الخيرية)، وقد أورده أبو الفتح بن جني في كتاب «الخصائص» (٤٦٤) ثالثَ ثلاثة أبيات من الرجز المشطور، ونسبه لأعرابي يقوله لامرأته، ولم يُعينه، وقد أشار إليه الحريري في المقامة الأربعين، وذكر شارحها الأبياتَ والقصةَ التي ذكرها ابن جني.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق(*)، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «يُؤْخَذُ» فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمة الظاهرة، «الجار» نائب فاعل «يُؤْخَذ»، مرفوع بالضمة الظاهرة، «بِجُرم»(**) جار ومجرور متعلق بقوله: «يُؤْخَذ»، وجُرم مضاف و«الجار» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: ليس في هذا المثل شاهد لهذا الباب يُستشهد بشيء من ألفاظه عليه، ولكن المؤلف قد جاء به ليدل على أن الشيء قد يُعامل المعاملة التي يستحقها جارُه، لا المعاملة التي يستحقُّها هو نفسه، ونظيره أنَّ العرب عاملت «خَرِب» المعاملة التي يستحقها «ضَب» فجرُّوا لفظه، ولو أنهم عاملوا «خرب» المعاملة التي يستحقها هو نفسه لرفعوه؛ لأنه نعت للمرفوع، ونعت المرفوع يجب أن يكون مرفوعاً.

---

(1) كذا في بعض النسخ، وفي الأخرى: «يرفع»، ولعل وجهَ الأولى استفادة المضاف للتأنيث مِن المضاف إليه.

(*) الظاهر أنها هنا حرف تقليل لا تحقيق.

(**) في الأصل: بظلم، وكذا قال بعدُ، وهو سهو - وإن كان روايةً في المثل كرواية: بذنب - لأنه مخالف لِما في كلام المصنف كما هو ظاهر.

نقول: إن المبتدأ والخبر مرفوعان، ولا يمنع من ذلك قراءةُ الحسن [البصري]: ﴿الحَمْدِ للهِ﴾[1] [الفاتحة: ٢] بِكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام، ولا يمنع من ذلك أيضاً قولُهم في الحكاية: «مَنْ زَيْداً»[2] بالنصب، أو «مَنْ زيدٍ» بالخفض، إذا سألتَ مَن قال: رأيتُ زيداً، أو مررتُ بِزيدٍ، وأردتَ أن تربطَ كلامَك بكلامه بحكايةِ الإعراب[3]. وقد تبيَّن بِهذا صحةُ قولِنا: إنَّ النعتَ لا بُدَّ أنْ يتبَعَ منعوتَه في إعرابه وتعريفِه وتنكيرِه[١].

[ما لا يَتبع فيه النعتُ المنعوتَ]

وأمَّا حكمُه بالنظر إلى الخمسة الباقية - وهي: الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث - فإنه يُعطى منها ما يُعطى الفِعلُ الذي يحلُّ محلَّه في ذلك الكلام؛ فإنْ كان الوصف رافعاً لِضمير الموصوف طابقَه في اثنَين منها، وكمُلتْ له حينئذٍ الموافقةُ في أربعة من عشرة كما قال المُعرِبون[٢]، تقول: «مررتُ [برجلٍ قائمٍ]» و«برجلَين قائمَينِ» و«برجال قائمِينَ» و«بامرأةٍ قائمةٍ» و«بِامرأتين قائمَتَين» و«بِنساء قائمات»، كما تقول في الفِعل: «مررتُ [برجلٍ قام]، وبِرجُلَين قامَا، وبِرجال قامُوا، وبامرأةٍ قامت، وبامرأتَين قامتَا، وبِنساء قُمْنَ».

وإنْ كان الوصفُ رافعاً لاسمٍ ظاهر[4]؛ فإنَّ تذكيرَه وتأنيثَه على حسَب ذلك الاسم

---

(١) لم يتكلم المؤلف على الآيتين الكريمتين(*) - وهما قوله سبحانه: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة: ١-٢]، وقوله جلت كلمته: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر ١-٣]، وقد تكلمنا عليهما فيما سبق.

(٢) قد اعترف المؤلف هنا بأن كلام المعربين صحيح إذا أُريد النعت الحقيقي.

---

(1) قرأ بها الحسن وزيد بن علي وغيرهما. انظر: «معجم القراءات» (١/ ٤).

(2) مَن: خبر مقدم، وزيداً: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع مِن ظهورها حركةُ الحكاية.

(3) انظر هذه المسألة في ضمن باب الحكاية مِن «شرح ابن عقيل» (٤/ ٨٩-٩٠).

(4) ويُسمى حينئذ نعتاً سببيًّا.

(*) أي: فلا يتم له ما ذكره من أنه قد تبيَّن صحة قوله: إن النعت لا بُدَّ أن يتبع منعوته . . . إلخ.

الظاهر، لا على حسَب المنعوت، كما أن الفعل الذي يَحُلُّ محلَّه يكون كذلك، تقول: «مررتُ برجلٍ قائمةٍ أمُّه» فتؤنث الصفة لتأنيث الأم، ولا تَلتفت لكون الموصوف مذكراً؛ لأنك تقول في الفعل: قامتْ أُمُّه، وتقولُ في عكسِه: «مررتُ بامرأةٍ قائمٍ أبُوها» فتذكر الصفة لتذكير الأب، ولا تَلتفت لِكون الموصوف مؤنثاً؛ لأنك تقول في الفعل: قام أَبُوها، قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾(١)، ويجب إفرادُ الوصف - ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً - كما يجب ذلك في الفِعل؛ فتقول: «مررتُ برجلَين قائمٍ أبواهُما» و«برجال قائمٍ آباؤُهُم»، كما تقول: قام أبواهما، وقامَ آباؤهم. ومَن قال: «قاما أَبواهما» و«أكلُوني البراغيثُ»(٢) ثنَّى الوصفَ وجَمَعه جمعَ السلامة؛ فقال: «قَائِمَينِ أبواهما» و«قائمِينَ آباؤُهم».

وأجاز الجميعُ أن تُجمعَ الصفة جمعَ التكسير، إذا كان الاسم المرفوعُ جمعاً؛ فتقول: «مررتُ برجالٍ قِيامٍ آباؤُهُم» و«برجلٍ قُعُودٍ غِلْمانُه»، ورأوا ذلك أحسنَ مِن الإفراد الذي هو أحسَنُ(1) مِن جمع التصحيح(2).

[النعت المقطوع]

ص - وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ المَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوِ ادِّعَاءً؛ رَفْعاً بِتَقْدِيرِ: هُوَ، وَنَصْباً بِتَقْدِيرِ: أَعْنِي، أَوْ أَمْدَحُ، أَوْ أَذُمُّ، أَوْ أَرْحَمُ.

[موضعه وتوجيهُه وفائدتُه]

ش - إذا كان الموصوفُ مَعلوماً بدون الصفة(٣) جاز لك في الصفة الإتباعُ

---

(١) من الآية ٧٥ من سورة النساء، ونظير الآية الكريمة قولُ عبدة بن عمرو بن شريح:

لحى الله وفدَيْنا وما ارتَحلا بِهِ ... مِن السَّوْءةِ الباقِي عليهم وَبالُها

(٢) يُريد من ألحق بالفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعاً.

(٣) ومما ورد من هذا عن العرب قول الخرنق، وهي أختُ طرفة بن العبد البكري لأمه: =

---

(1) أي: لجريانه مجرى الفعل.

(2) أي: لأنه إنما يقوله مَن يقول: أكلوني البراغيث. انظر: «شرح الشذور» للمصنف (ص ٤٤٠).

والقطعُ[1]. مثالُ ذلك في صفةِ المدح: «الحمدُ لله الحميد»؛ أجاز فيه سيبويه الجرَّ على الإتباع، والنصبَ بتقدير: أمدحُ، والرفعَ بتقدير: هو[2]، وقال[3]: «سمعْنا بعضَ العرب يَقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] بالنصب[4]؛ فسألتُ عنها يونسَ[5] فزعم أنها عربية. اهـ»؛ ومثالُه في صفة الذم: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] قرأ الجمهورُ بالرفع على الإتباع، وقرأ عاصمٌ بالنصب على الذم[6]. ومثالُه في صفة التَّرحُّم: «مررتُ بزيدٍ المسكِينُ» يَجوز فيه الخفض على الإتباع، والرفعُ بتقدير: هو، والنصبُ بِتقدير: أرحمُ. ومثالُه في صفةِ الإيضاح: «مَررتُ بزيدٍ التاجرُ»، يَجوز فيه الخفضُ على الإتباعِ، والرفعُ بِتقدير: هو، والنصبُ بِتقدير: أَعني[7].

ولا فرقَ في جوازِ القطعِ بين أن يكون الموصوفُ مَعلوماً حقيقةً أو ادِّعاءً[8]؛ فالأولُ مشهور، وقد ذكَرْنا أمثلته؛ والثاني نصَّ عليه سيبويه في «كتابه»؛ فقال[9]: «وقد

= لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الذِينَ هُمُ ... سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبِينَ مَعاقِدَ الأُزْرِ

(1) إنما اشترطوا الشرطَ المذكور - وهو كون الموصوف معلوماً بدون الصفة - لجواز القطع؛ لأن الموصوف محتاج لصفته من أجل توضيحِه أو تخصيصه، والقطعُ مُشعِر بالاستغناء عنها، فمنعُوه عند الحاجة لِما فيه من التنافي. انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٩٩).

(2) وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الإعراب؛ إذ القطعُ مُقتضٍ للاستئناف. «مجيب الندا» (ص٥٠٤).

(3) «الكتاب» (٢/ ٦٣).

(4) وقد قرأ به شذوذاً زيدُ بن علي وطائفة. انظر: «معجم القراءات» (١/ ٦).

(5) هو شيخُه يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، علّامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره، أخذ عنه سيبويه - وأكثر النقل عنه في «كتابه» - والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة، قال أبو عبيدة: اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ كل يوم ألواحي من حِفظه. من كتبه: «معاني القرآن» و«اللغات». توفي سنة ١٨٢ هـ. «الأعلام» (٨/ ٢٦١).

(6) انظر: «معجم القراءات» (١٠/ ٦٣١).

(7) ويجوز في هذا النوع - أعني نعتَ الإيضاح، ومثلُه نعتُ التخصيص - إظهارُ المقدَّر، وأما في المدح والذم والترحم فلا يجوز إظهارُه.

(8) أي: بأن يُنزلَ منزلةَ المعلوم لأمرٍ ما. «مجيب الندا» (ص٥٠٢).

(9) انظر: «الكتاب» (٢/ ٧٠).

يَجوز أن تقولَ: مررتُ بِقومكَ الكِرام (يَعني بالنصب أو بالرفع)[1] إذا جعلتَ المخاطَبَ كأنه قد عرَفهم . . .» ثم قال: «نَزَّلتَهم هذه المنزلةَ، وإنْ كان لم يَعرِفْهُم. اهـ».

[التابع الثاني: التوكيد]

ص - وَالتَّوْكِيدُ؛ وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ، نَحْوُ:

أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لَا أَخَـا لَـهُ

ونَحْوُ:

أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ

وَنَحْوُ:

لَا لَا أَبُـوحُ بِـحُـبِّ بَـثْـنَـةَ إِنَّـهَـا

وَلَيْسَ مِنْهُ: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾، و﴿صَفًّا صَفًّا﴾.

[لغاتُه وأقسامه]

ش - الثانِي من التوابِع: التوكيدُ[2]، ويُقال فيه أيضاً: التأكيدُ - بِالهمزة - وبِإبدالها ألفاً[3] على القِياس في نحوِ: «فأس، ورأس».

وهو ضَرْبان: لفظيّ، ومعنوِيّ.

[التوكيد اللفظي]

والكلامُ الآنَ في اللفظي. وهو: «إعادةُ اللفظ الأوَّلِ بِعَينه»[4] سواءٌ كان اسماً، كقولِه: [الطويل]

---

(1) ما بين القوسين مِن كلام المصنف يَشرح به كلام سيبويه.

(2) هو في الأصل مصدر، ثم سُمي به هذا التابع المخصوص.

(3) نظيره قولهم: التوريخ والتأريخ والتاريخ. انظر: «همع الهوامع» (٣/ ٢٢٦).

(4) لا يضرُّ فيه الاختلاف اليسير في اللفظ نحو: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾. انظر: «همع الهوامع» (٣/ ١٤٥).

١٣٤- أَخَاكَ أَخَاكَ؛ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ[(١)]

وانتصابُ «أخاكَ» الأول: بإضمارِ احْفَظْ أو الْزَمْ أو نحوِهما، والثاني تأكيدٌ له؛ أو فِعلاً كقولِه: [الطويل]

---

(١) ١٣٤- هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٩)، وقد نسبه الأعلمُ إلى إبراهيم بن هرمة القرشي، وليس كما ذكر، بل هو من كلمة لمسكين الدارمي، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٥٩)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٠٦).

اللغة: «الهيجا» بالقصر ههنا - الحرب، ونظيره - في قصر هذا اللفظ - قول لبيد:

يَا رُبَّ هَيْجَا هِي خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ

وتمد أيضاً، ومِن ذلك قولُ الشاعر:

إذا كَانَتِ الهَيْجاءُ وانْشَقَّتِ العَصا فَحَسْبُك والضَّحاكَ سَيْفٌ مُهَنَّد

المعنى: يَحُضُّ على الاعتصام بالأخ، والتمسك بِوِدَادِهِ؛ لأنه الناصر في وقت الشدة.

الإعراب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، تقديره: الزم أخاك، مثلاً، وهو منصوب بالألف نيابةً عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، و«أخا» مضاف والكاف ضمير المخاطَب مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، «أخاك» تأكيد للأول، «إن» حرف توكيد ونصب، «مَنْ» اسم موصول اسم «إنَّ»، مبني على السكون في محل نصب، «لا» نافية للجنس، «أخا» اسم «لا»، وفي هذا التعبير كلامٌ طويل لا تتَّسع له هذه العُجالة، فانظر فيه بحثاً مستفيضاً في شَرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني، «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا»، والجملة من «لا» واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «إنَّ»، «إلى الهَيْجَا بِغير» جاران ومجروران يَتعلقان بـ «سَاع»[(*)]، و«غير» مضاف و«سلاح» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أخاك أخاك» فإن هذا توكيد لفظي، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأول، ونصب اللفظ الأول من باب الإغراء، وهو: تنبيه المخاطَب على أمر محمودٍ لِيفعله، ألا ترى أن المتكلم يُغرِي بهذه العبارة المخاطَب بأن يَلزم أخاه، ولا يَقطع حبل مودَّتِه، وحذف العامل في الاسم الأول في مثل هذه العبارة واجبٌ لا يجوز ذكره؛ بسبب أنه كرر الاسم الواحد مرَّتين، فكأن اللفظ الثاني عِوض عن ذكر العامل، وهم لا يجمعون في كلامهم بين العِوَض والمُعَوَّضِ عنه.

(*) الأظهر أن «بغير» متعلق بمحذوف حال من الضمير في «ساع».

١٣٥- فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ[1] (١)

(١) ١٣٥- هذا البيت يكثر استشهاد النحاة به، ولم يَنسبه واحد منهم إلى قائل معين، وممن أنشده ابن عقيل (رقم ٢٩١)، والمؤلف في باب التنازع من «أوضحه» (رقم ٢٤٠).

الإعراب: «أين» اسم استفهام، ظرف مكان متعلق بمحذوف يدل عليه السياق، مبني على الفتح في محل نصب، والتقدير: فأين تذهب، كما ذكره المؤلف، ولو جعلته معمولاً لحرف جر يدل عليه ما بعده بِتقدير: فإلى أين، لم تكن قد أبعدت، لكن الوجه الأول أقيس؛ لأن عمل الجار محذوفاً ضعيف، «إلى أين» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «النجاة» مبتدأ مؤخر، «ببغلتي» جار ومجرور متعلق بالنجاة، و«بغلة» مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «أتاك» أتى: فعل ماض، والكاف ضمير المخاطبة(*) مفعول به، «أتاك» تأكيد للسابق، «اللاحقون» فاعل لـ «أتى» الأول، «احبس» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «احبس» فعل أمر فيه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت هو فاعله، وهذه الجملةُ تأكيد للجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله: «أتاك أتاك اللاحقون» وقوله: «احبس احبس»(**)، فإن في كل من العبارتين تأكيداً لفظيًّا؛ فأما الأُولى فإن «أتاك» الثانية ذُكرت تأكيداً للأولى ولا فاعل للثانية، ومِن النحاة من زعم أن قوله: «اللاحقون» تنازعَه كلٌّ من العامِلَين، وهذا غير صحيح؛ لأن باب التنازع يقتضي أن يعمل أحدُ العاملين في المعمول المذكور، وأن يُضمر في المهمَل المعمولُ؛ فكان يقال على إعمال الأول: «أتاك أتَوْك اللاحقون»، وعلى إعمال الثاني: «أتَوْك أتاك اللاحقون»، فلما لم يقلْ أحد هذين التعبيرين تبيَّن أنه لم يجرِ على سَنَن التنازع، ولا يذهب عنك أن هذا التقرير جار على المختار عند البصريين، وأما الثانية فإن قوله: «احبس» الثاني فعل أمر فيه ضمير واجبُ الاستتار، وهو مع ضميره تأكيدٌ لِلفعل الأول مع ضميره؛ فهو تأكيد جملة بجملة تأكيداً لفظيًّا.

---

(1) ضبط الشيخ كاف «أتاك» هنا بالكسر، وضبطها في «أوضح المسالك» (٢/ ١٩٤) بالكسر والفتح معاً، قال الصبان (٢/ ١٤٣): قوله: «أتاك أتاك اللاحقون» بفتح الكاف؛ بقرينة تمام الشطر وهو «احبِسِ احبِسِ»؛ لأن كتابتهما بلا ياء نصٌّ في أنهما خطاب لِمُذكر، فيكون ما قبلهما كذلك، ومفعول «احبس» محذوف، أي: احبِس نفسَك كما قاله العيني. وذكر الشنقيطي في «الدرر اللوامع» (٢/ ١٥٨) أن الصحيح أنه بالفتح، والشاعر يُخاطب صاحبه، يقول: لا نجاة لك من اللاحقين، فشجّع نفسك ولا تُظهر الجزع.

ثم إن رواية البيت في «أمالي ابن الشجري» (١/ ٣٧٢) و«الخصائص» (٣/ ١٠٥) وغيرهما: «النجاء» بالمد، وهو بمعنى النجاة، أو بمعنى الإسراع، وهو ما قاله الآلوسي (٢/ ١٥٥) والسجاعي (ص١٠٨) والبغدادي (٥/ ١٥٨) وغيرهم.

(*) انظر التعليق السابق.

(**) إنما ساق المصنف البيت للاستشهاد على توكيد الفعل كما هو صريح عبارته، وحينئذ ينبغي أن يُقتصر في موضع الاستشهاد على «أتاك أتاك» دون «احبس احبس»؛ لأنه من توكيد الجملة، ومِن ثَمَّ قال السجاعي مثلاً: فقد علمتَ من هذا أن الشاهد إنما هو في قوله: أتاك أتاك، وأما احبس احبس فليس محل الشاهد. انظر: (ص١٠٨).

وتقديرُ البيت: فأينَ تذهب[1] إلى أينَ النجاةُ بِبَغلتي؟، فحذف الفعل العامل في «أين» الأول، وكرر الفعل والمفعول في قوله: «أتاك أتاك»، و«اللاحقون»: فاعل بِأتاك الأوّل، ولا فاعلَ للثاني؛ لأنه إنما ذُكر لِلتأكيد، لا لِيُسْنَدَ إلى شيء، وقيل: إنه فاعلٌ بهما معاً، وذلك لأنهما لَمَّا اتَّحدَا لفظاً ومعنًى نُزِّلَا منزلةَ الكلمة الواحدة، وقيل: إنهما تنازعَا قولَه: «اللاحقون»، ولو كان كذلك لَزِم أن يُضْمَرَ في أحدهما؛ فكان يقول: أتَوْك أتَاك اللاحقُون، على إعمالِ الثاني، وأتاك أَتَوْك على إعمال الأول، وقوله: «احبِسِ احْبِسِ» تكريرٌ للجملة؛ لأنَّ الضمير المستتِر في الفعل في قُوَّةِ الملفوظِ به؛ أو حرفاً، كقوله: [الكامل]

١٣٦- لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ؛ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُودَا[(1)]

---

(١) ١٣٦- هذا البيت يُنسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري، وإنما الصواب(*) أنَّه لِكُثَيِّرِ عزَّة، وذكر بثنةَ فيه سهو، وقد ذكره المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤٠٤).

اللغة: «أبوحُ» مضارع باحَ بما في نفسه: إذا أظهره للناس، «مَوَاثِقاً» جمع مَوْثِق، وفي التنزيل من الآية ٦٦ من سورة يوسف: ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾، والموثق العهد الذي تُوثق به كلامك وتؤكد به التزامك، «وعهوداً» جمع عهد، وهو بمعنى الموثِق والميثاق.

الإعراب: «لا» حرف نفي، «لا» حرف مُؤَكِّد لسابقه، «أبوح» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، «بحُب» جار ومجرور متعلق بـ «أبوح»، وحُب مضاف و«بَثنة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا يَنصرف للعلمية والتأنيث، «إنَّها» إنَّ: حرف توكيد ونصب، والضمير العائد إلى «بثنة» اسم «إنَّ»، «أخذت» أخذ: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى «بثنة»، والجملة في محل رفع خبر «إنَّ»، «عليَّ» جار ومجرور متعلق بـ «أخذت»، «مواثقاً» مفعول به لـ «أخذت»، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحقُّ هذه الكلمة المنع من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع، ولكن الشاعر صرفها ضرورةً، «وعهودًا» الواو عاطفة، عهوداً: معطوف على «مواثق».

الشاهد فيه: قوله: «لا لا» فإن الثاني من هذَين الحرفَين توكيد لفظيّ للأول منهما.

---

(1) في نسخة خطية: أذهب، والوجهان محتمَلان.

(*) كلامه في تحقيق «أوضح المسالك» (٣/ ٣٣٨) أفضل مما هنا؛ فإنه نسب البيتَ هناك لجميل بن معمر كما قال صاحب «الخزانة» (٥/ ١٥٩) وغيره، ثم ذكر أن عجزه ورد في كلام لكثير («ديوانه»: (ص٤٤١)) وهو قوله:

لا تغدرنَّ بِوَصلِ عَزَّةَ بَعدَما أخذتْ عليكَ مَواثِقاً وعُهُودَا

فإن كان رحمه الله قد اطّلع على شيء اعتمد عليه في هذه التخطئة فشيءٌ آخر.

[ما تُوهم أنه من التوكيد وليس منه]

وليس من تأكيد الاسم قولُه تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾(١) [الفجر: ٢١-٢٢] خلافاً لِكثير مِن النحويِّين[1]؛ لأنه جاء في التفسير أن معناه: دكًّا بعدَ دَكٍّ[2]، وأن الدكَّ كُرِّر عليها حتى صارتْ هَباءً مُنْبَثًّا[3]، وأن معنى ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ أنه تنزل ملائكة كلِّ سماء، فيَصطَفُّون صفًّا بعد صفٍّ مُحدِقِين بالجن والإنس[4]، وعلى هذا فليس الثاني فيهما[5] تأكيداً للأول، بل المرادُ به التكريرُ كما يُقال: علَّمتُه الحسابَ بَاباً بَاباً.

وكذلك ليس مِن تأكيدِ الجملة قَولُ المؤذِّنِ: «الله أكبرُ، اللهُ أكبر» خلافاً لابنِ جِني[6]؛ لأن الثانيَ لم يُؤْتَ به لِتأكيد الأوَّلِ، بل لإنشاءِ تكبيرٍ ثانٍ، بِخلافِ قولِه: «قد قامتِ الصلاةُ، قد قامتِ الصلاةُ»؛ فإنَّ الجملةَ الثانيةَ خبرٌ [ثانٍ]، جِيء به لتأكيدِ الخبر الأولِ.

[التوكيد المعنوي]

ص - أوْ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ بِـ «النَّفْسِ»، و«العَيْنِ» مُؤَخَّرَةً عَنْهَا إِنِ اجْتَمَعَتا، وَيُجْمَعَانِ عَلَى «أَفْعُلَ»[7] مَعَ غَيْرِ المُفْرَدِ، وَبِـ «كُلِّ» لِغَيْرِ مُثَنًّى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ، وَبِـ «كِلَا

---

(١) ومن تقرير المؤلف في سبب إعادة هاتين الآيتين الكريمتين وفي تكبير الأذان تَعلم أنه يُشترط في التوكيد اللفظي أن يكون المعنى المراد من اللفظ الثاني هو نفسَ المعنى المراد من اللفظ الأول، لا شبهه.

---

(1) وافقهم المصنف في «الشذور» في ﴿دَكًّا دَكًّا﴾. انظر: «شرح الشذور» (ص٤٣٥).

(2) انظر: «الكشاف»: (٤/ ٧٥١)، و«تفسير البيضاوي» (٥/ ٣١١).

(3) ردَّه بعضهم بأن الدك في القيامة مرة واحدة، بدليل: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾، فيتعين كونُ الثاني تأكيداً.

(4) انظر: «الكشاف»: (٤/ ٧٥١) و«الدر المنثور»: (١٥/ ٤٢٢).

(5) في الأصل: «فيه»، وما ذكرتُه هو الذي في المخطوطات وغيرها.

(6) انظر: «الخصائص» (٣/ ١٠٢).

(7) ممنوعاً من الصرف لِلعَلَمِيَّة على الوزن المخصوص ووزنِ الفعل. انظر مثلاً: «حاشية الخضري» (٢/ ١٥٣).

وَكِلْتَا» لهُ إنْ صَحَّ وُقُوعُ المُفْرِدِ مَوْقِعَهُ وَاتَّحدَ مَعْنَى المُسْنَدِ، وَيُضَفْنَ لِضَمِيرِ المُؤَكَّدِ، وَبِـ «أَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ» وَجَمْعِهِمَا غَيْرَ مُضَافةٍ.

ش - النوعُ الثاني: التأكيدُ المعنوي، وهو بألفاظٍ محصورةٍ.

[١- التوكيد بالنفس والعين]

مِنها: «النفسُ، والعَينُ»، وهُما لِرَفْع المجاز عن الذاتِ، تقولُ: «جاء زيدٌ» فيحتملُ مجيء ذاتِه، ويحتملُ مَجيءَ خَبره أو كتابه، فإذا قلتَ: «نفسُهُ» ارتفعَ الاحتِمالُ الثاني(١). ولا بُدَّ مِن اتصالِهما بضمير عائد على المؤكَّدِ(١)، ولك أن تؤكِّد بكل منهما وحدَه، وأن تَجمع بينهما بِشرطِ أنْ تبدأ بالنَّفْس(2)، تقولُ: [«جاء زيدٌ نَفْسُه»، أو «جاء زيدٌ عَينُه»، أو](3) «جاء زيدٌ نَفسُهُ عينُهُ»، ويمتنع: «جاء زيدٌ عينُهُ نفسُهُ»، ويجبُ إفرادُ

---

(١) الحق أنك إذا قلتَ: «جاء الأمير» احتمل أن يكون الجائي هو الأمير، وأنْ يكون الجائي تابعاً للأمير أو خبراً منه، أو نحو ذلك، وأنك إذا قلتَ: «جاء الأمير نفسُه» بقي الاحتِمالان، لكن الاحتمال الثاني - وهو كون الجائي تابعه أو خبره - قد ضَعُف، والدليل على أن الاحتمال الثاني لم يَزل أنه لك أن تأتي بتوكيدٍ آخَرَ فتقول: «جاء الأمير نفسُه عينُه»، ولو كان الاحتمال الثاني قد زال بلفظ التوكيد الأول لَمَا كنتَ في حاجةٍ إلى لفظِ التأكيد الثاني.

فإن قلتَ: فإذا كان الاحتمال لم يَزل بلفظ التوكيد الأول فما الذي أفاده إذن زيادةً على ما أفاده قولك: «جاء الأمير» بدون توكيد؟

فالجوابُ عن هذا أن نقولَ لك: إنَّ قولك: «جاء الأمير» بغير توكيد يحتمل عدةَ وجوه، منها: أن تكون قد سهوتَ فأسندت الفعل إلى الأمير، ومنها: أن يكون الجائي هو تابع الأمير أو خبره، ومنها: أن يكون الجائي هو الأمير، فإذا قلتَ: «جاء الأمير نفسه» جاز أن يكون الذي زال هو احتمال السهو، وبقي احتمالان أنتَ في حاجة إلى نفيِ أحدهما بتأكيدٍ آخر.

وتختص النفس والعين بجواز جرهما بباء زائدة كقول الشاعر:

هَـذَا لَـعَـمْـرُكُـم الـصَّـغَـارُ بِـعَـيْـنِـه ... لَا أُمَّ لِـــي إِنْ كَـــانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

---

(1) أي: ليحصلَ الربط بين التابع ومتبوعه، ويكون هذا الضمير مطابقاً للمؤكَّد في الإفراد والتذكير وفروعهما.

(2) أي: لأن النفس هي الذات حقيقةً، والعين مستعارة من الجارحة المخصوصة. «الكواكب الدرية» (ص٥٦٣).

(3) سقطت العبارة من طبعات الشيخ رحمه الله.

النفس والعين مع المفرَد، وجمعهما على وزن أَفْعُل[1] مع التثنيةِ والجمع، تقولُ: «جاء الزيدانِ أَنْفُسهما أعيُنهما»، و«الزيدُونَ أنفُسُهم أعيُنُهم»، و«الهندات أنفُسهنَّ أعْيُنُهنّ».

[٢- التوكيد بـــ «كل» وشروطه]

ومنها: «كلٌّ» لِرفع احتمال إرادة الخصوصِ بلفظِ العُموم؛ تقول: «جاء القومُ» فيحتمل مجيء جميعِهم، ويُحتمل مجيء بَعضهم، وأنك عَبَّرْتَ بالكل(١) عن البَعض؛ فإذا قُلتَ: «كلهم» رَفَعْتَ هذا الاحتمالَ(٢). وإنما يُؤكَّدُ بها بِشروط؛ أحدها: أن يكون المُؤَكَّدُ بها غيرَ مثنى، وهو المفرَد والجمعُ، الثاني: أن يكون متجزئاً بِذاته، أو بِعامله؛ فالأولُ كقولِه تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، والثاني كقولِك: «اشتريتُ العبدَ كلَّه» فإن العبد يَتجزَّأ باعتبار الشراء، وإنْ كان لا يتجزَّأُ بِاعتبار ذاتِه، ولا يجوز «جاء زيدٌ كُلُّه» لأنه لا يتجزَّأ؛ لا بِذاته ولا بِعامِله[2]، الثالث: أن يتَّصلَ بها ضميرٌ عائد على المؤكَّد، فليس من التأكيد قراءةُ بعضِهم[3]: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَا﴾[4] [غافر: ٤٨] خلافاً لِلزمخشري والفراء[5].

---

(١) سيأتي للمصنف عند الكلام على أقسام البدل أن يذكر أن لفظ «كل» ولفظ «بعض» لا تدخل عليهما أل.

(٢) يُقال هنا مثلُ الكلام الذي قُلناه في التوكيد بالنفس، والدليلُ على أن الاحتمال الثاني لم يزل بتة وإنما ضعف أنه قد ورد في أفصح الكلام التوكيد بعد كل بلفظ آخر، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].

---

(1) خرج جمعُهما على غيره نحو: نفوس وعيون، وكذا أعيان على المختار فيه. انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ١٠٨).

(2) أي: لأنه يستحيل نسبةُ المجيء إلى جزئه المتصل به بدون بعضه الآخر، بخلاف نحو: رأيتُ زيداً كلَّه. «الآلوسي» (٢/ ١٥٨).

(3) هو ابن السميفع وعيسى بن عمر. انظر: «معجم القراءات» (٨/ ٢٣٥).

(4) أي: بل «كُلًّا» بدلٌ من اسم «إن»، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كل جائز إذا أفاد الإحاطة، كما أن بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير. انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ١١٠)، و«مغني اللبيب» (ص٢٥٧) و(ص٦٦٢-٦٦٣).

(5) ذكر الفراء في «معاني القرآن» (٣/ ١٠) أن كُلًّا بالنصب نعت لـ «إنَّا»، وذكر الإمام مكي أن الكوفيين يُسمُّون التأكيد نعتاً.

[٣- التوكيد بـــ «كِلا وكِلتا» وشروطه]

ومِنها: «كِلَا، وكِلْتَا»، وهما بمنزلة كلٍّ في المعنى، تقول: «جاء الزيدانِ» فيحتمل مجيئهما [معاً] وهو الظاهر، ويحتمل مجيء أحدِهما، وأن المراد أحدُ الزيدَين، كما قالوا في قولِه تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[(١)] [الزخرف: ٣١]: إن معناه: على رجلٍ مِن إحدَى القريتَين[(1)]؛ فإذا قِيل: «كلاهما» اندفع الاحتمالُ.

وإنما يؤكَّدُ بهما بِشروط؛ **أحدُها**: أن يكونُ المؤكَّدُ بهما دالًّا على اثنَين. **الثاني**: أن يصحَّ حُلولُ الواحد محلَّهما[(2)]؛ فلا يَجوزُ على المذهَب الصحيح[(3)] أن يُقالَ: «اختصم الزيدانِ كِلاهُما»؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المرادُ «اختصمَ أَحَدُ الزيدَيْنِ»، فلا حاجةَ للتأكيد. **الثالثُ**: أن يكونَ ما أسندتَه إليهِما غيرَ مُختلف في المعنى[(4)]، فلا يجوز «ماتَ زيدٌ وعاشَ عمرٌو كِلاهُما». **الرابع**: أن يتَّصلَ بهما ضميرٌ عائدٌ على المؤكَّدِ بهما.

---

(١) ونظيرُ ما قالوه في هذه الآية ما قالوه في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢].

---

(1) وقيل: معناه: على رجل من رجلَي القريتين، والداعي إلى هذا التقدير هو أن القريتين هما مكة والطائف، والرجل من إحداهما لا مِن الاثنتين معاً، ونظيره - والله أعلم -: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ أي: مِن أحدهما وهو المِلْح. انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٦٩).

(2) أي: ليمكن توهم إرادة البعض بالكل كـ «جاء الزيدان كلاهما»؛ إذ يصح حلولُ المفرد محلَّ المؤكد بهما، ويحتمل أنه أُطلق المثنى وأُريد به واحد. «مجيب الندا» (ص٥١١).

(3) مقابلُه ما عليه الجمهور وعليه ابن مالك وهو الجواز، محتجِّين بأن التوكيد قد يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال، قال أبو حيان بعد أن حكى الخلاف في هذا المثال وما أشبهه: والصحيحُ المنع، لا يُحفظ عن عربي شيءٌ من تلك الصُّوَر. انظر: «مجيب الندا» (ص٥١٢)، و«ارتشاف الضرب» (٤/ ١٩٤٨).

(4) مفهومُه أنه إذا اتَّحدا معنًى جاز - وإنِ اختلفا لفظاً - وهو ما جزم به ابنُ مالك نحو: «انطلق زيدٌ وذهب عمرٌو كلاهما»، قال أبو حيان: ويحتاج ذلك إلى سماع. انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ١١٠)، و«الارتشاف» (٤/ ١٩٥٣).

[٤- التوكيد بـــ «أجمع وجمعاء» وجمعِهما]

ومِنها: «أجمعُ، وجَمْعاء» وجمعُهما، وهو «أَجْمَعُون، وجُمَع»[١]، وإنما يُؤكَّد بها غالباً بعد «كلّ»، فَلِهذا استغنتْ عن أن يتَّصِلَ بها ضميرٌ يَعُود على المؤكَّد، تقولُ: «اشتريتُ العبدَ كُلَّهُ أَجمعَ»، و«الأَمَةَ كلَّها جَمعاءَ»، و«العَبِيدَ كُلَّهم أجمعِينَ»، و«الإِماءَ كُلَّهنَّ جُمَعَ»، وقال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1] [الحجر: ٣٠]، ويجوز التأكيد بها وإنْ لم يتقدَّمْ «كلّ»، قال الله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[2] [ص: ٨٢]، ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣]، وفي الحديث: «**إذا صلَّى الإمامُ جالساً فصَلُّوا جُلوساً أجمعونَ**»[3] يُروى بالرفع تأكيداً للضمير[4]، وبالنصب على الحالِ[5] وهو ضَعيف؛ لاستلزامه[٢] تنكيرَها، وهي معرفةٌ بِنيَّةِ الإضافةِ.

وقد فُهِم مِن قَولي: «أجمعُ، وجمعاء، وجمعهما» أنهما لا يُثنَّيان، فلا يُقال:

---

(١) وجَمْعَاوَات أيضاً[*].

(٢) مِن جهة أن الحال لا يكون إلا نكرة، وأنه إذا وقع معرفة كان مما لا بد منه أن تؤول هذه المعرفة بنكرة، كما قالوا في مثل: «جاء زيدٌ وحدَه»: إنه في قوة قولِك: منفرداً.

---

(1) كلهم: توكيد معنويٌّ للملائكة، وأجمعون: توكيد ثانٍ، والظاهر أن التوكيد بأجمعين بعد كل توكيد بالمرادف، وذهب بعضُهم إلى أن كلًّا رفعت احتمال التخصيص، وأجمع رفعت احتمال التفرق، ورُدَّ بقوله تعالى، ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾؛ إذ الإغواء لا يختص بوقت واحد. انظر: «مجيب الندا» (ص٥١٣)، و«توضيح المقاصد» (٢/ ٩٧٣).

(2) «أجمعين» توكيد للضمير في «لأغوينهم».

(3) أخرجه البخاري (٧٣٤) ومسلم (٩٣٠) عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً، وروايةُ النصب عند الإمام أحمد (٧١٤٤) وغيره.

(4) أي: في «صلوا».

(5) ولم يُجعل توكيداً لعدم منصوبٍ قبله يَتبعه. وجعله بعضُهم توكيداً لضمير مقدر منصوب، كأنه قال: أعنيكم أجمعين. انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٢٩٥).

(*) الذي ذكروه لجمع المؤنث إنما هو جُمَع، ونَصُّوا على أنه معدول عن غيره، والمختار أنه معدول عما هو قياس فعلاء إذا كان اسماً وهو جَمْعاوات، ولكن هذا لا يَعني أنه مسموع ومستعمل، بل هو يَنْبِي بعكسه. انظر: «التصريح» (٢/ ٣٤١).

أجمعان، ولا جَمْعاوان[1]، وهذا مذهبُ جمهور البصريّين، وهو الصحيحُ؛ لأنَّ ذلك لم يُسمع.

[مسألتان يخالف فيهما التوكيد النعتَ]

ص - وَبِخِلَافِ[2] النُّعُوتِ: لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ الْمُؤَكِّدَاتُ، وَلَا أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَةً، وَنَدَرَ:

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبْ

ش - ذكَرتُ في هذا الموضع مسألتَين مِن مسائلِ باب النعت:

إحداهما: أن النعوت إذا تكرَّرتْ فأنتَ فيها مخيَّر بين المجيء بالعطف وتركِه؛ فالأولُ كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١-٤]، وكقولِ الشاعر: [المتقارب]

١٣٧- إِلَى المَلِكِ القَرْمِ وَابْنِ الهُمَامِ ... وَلَيْثِ الكَتِيبَةِ فِي المُزْدَحَمْ(١)

---

(١) ١٣٧- هذا بيت مشهور، لكنني لم أقف له مع ذلك على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الزمخشري في «الكشاف» عند تفسير قوله تعالى من الآية ٤ من سورة البقرة: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾، ولم ينسبه، ولا نسَبه العلامة السيد في الحاشية، ولا نسبه شُراح شواهده.

اللغة: «القَرْمُ» بفتح القاف وسكون الراء - هو في الأصل الجمل المكرم الذي أُعدّ للضِّرَاب، ثم أطلق على الرجل العظيم، «ليث الكتيبة» أي: الشجاع الفاتك، وأصل الليث: الأسد، وأصل الكتيبة: الفرقة من الجيش، «المزدحَم» أصله: مكان الازدحام، وأراد به هنا موطنَ الحرب.

الإعراب: «إلى الملك» جار ومجرور متعلق بـ «أُهدي»، مثلاً، «القرم» صفة للملك، «وابن» معطوف على «القرم»، وابن مضاف و«الهمام» مضاف إليه، «وليث» معطوف على «القرم» أيضاً، و«ليث» مضاف و«الكتيبة» مضاف إليه، «في المزدحم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال(*) من «ليث الكتيبة». =

---

(1) أي: استغناءً عنهما بـ «كِلا وكِلْتا»، وأجازه الكوفيون والأخفش وابن خروف قياساً معترفين بعدم السماع. انظر: «توضيح المقاصد» (٢/ ٩٧٧)، و«أوضح المسالك» (٣/ ٣٣٢).

(2) في طبعتي الآلوسي والسجاعي: «وهي بخلاف»، وما أثبتُّه هو ما في أكثر المخطوطات، وعليه شرح الفاكهي، وهو أنسب بسياق الكلام. وفي بعضها: ويخالف النعوت فلا يجوز... إلخ.

(*) وجعله بعضُهم حالاً من الضمير المستتر في «ليث» لأنه بمعنى شجاع.

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ . . .﴾ [القلم: ١٠-١٢] الآية.

الثانيةُ: أن النعتَ كما يَتبع المعرفةَ كذلك يتبع النكرة.

وذكرتُ أن ألفاظ التوكيد مخالفةٌ للنعوت في الأمرَين جميعاً، وذلك أنها لا تتعاطفُ إذا اجتمعتْ، لا يُقال: «جاء زيدٌ نفسُه وعينُه»، ولا «جاء القومُ كلُّهم وأجمعُون»، وعِلة ذلك أنها بمعنًى واحد، والشيء لا يُعطف على نفسِه، بخلافِ النعوت، فإنَّ معانِيَها متخالفةٌ.

وكذلك(١) لا يَجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبَعَ نكرةً(1)، لا يُقال: «جاء رجلٌ نفسُه»؛

= **الشاهد فيه**: عطفُ الصفات بعضها على بعض لما كان الموصوف بها واحداً، ومثلُه قول ابن زيابة:

يَـا لَـهْـفَ زَيَّـابَـةَ لِـلْـحَـارِثِ الـ ... ـصَّـابِـحِ فَـالـغَـانِـمِ فَـالآيِـبِ

غير أن عطف الصفات في هذا البيت بالفاء التي تدل على الترتيب والتعقيب، وذلك بسبب أن نفس هذه الصفات لا تحصل إلا مُرتبة متعاقبة؛ إذ المراد أنه يصبح القوم بالحروب، فيغنم أموالهم، فيؤوب إلى أهله سالِماً ظافراً.

(١) قد ذكر الشيخ شيئَين مما يخالف فيه التوكيد النعت، وعلَّل لكل واحد منهما، وبقي عليه ثالث، وهو أنه إذا تكررت ألفاظ التوكيد وجب في جميعها الإتباع للمؤكد، ولا يجوز فيها كلها القطع، كما لا يجوز إتباع بعضها وقطع بعضها الآخر، بخلاف النعت، فإنه يجوز فيه القطع على ما تقدم بيانه، والفرق بين النعت والتوكيد [أنَّ التوكيد] يراد به الذَّات كالمؤكد، وعلى هذا يكون التوكيد هو عين المؤكد، فإذا قطعت كنتَ كمَن قطع الشيء عن نفسه، أما النعت فإن المراد به الوصف في حين أنَّ المراد بالمنعوت الذات، فهما متغايران، فلو قطعتَ لم تكن قد قطعتَ الشيء عن نفسه.

(1) رجَّح كثيرون جوازه إذا أفاد، وتحصل الإفادة - كما نقله المحقق بعدُ - إذا كانت النكرة محدودةً وكان التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول، كـ «صمتُ شهراً كُلَّه»، بخلاف «نفسَه أو عينَه»، وقد صحَّح هذا المذهبَ المصنف في «التوضيح»، وقال ابن مالك: هو أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن مَن قال: صمتُ شهراً قد يريد جميعَه وقد يريد أكثرَه، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد.

انظر: «أوضح المسالك» (٣/ ٣٣٢)، و«شرح الكافية» لابن مالك (٣/ ١١٧٧-١١٧٨)، و«شرح التسهيل» له (٣/ ٢٩٦-٢٩٧).

لأنَّ ألفاظَ التوكيد معارفُ(1)؛ فلا تَجري على النَّكِرات، وشذّ قولُ الشاعر: [البسيط]

١٣٨- لَكِنَّهُ شاقَهُ أَنْ قِيلَ: ذَا رَجَبٌ يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ(١)

(١) ١٣٨- هذا بيت من البسيط، وقائله عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي من كلمة أولها قوله:

يا للرجال لِيَومِ الأَرْبعاءِ، أَمَا يَنْفَكُّ يُحدِثُ لي بَعد النهى طربًا؟

إذ لا يَزالُ غَزال فيه يَفتِنُني يَأْتي إلى مسجدِ الأَحْزابِ مُنْتَقِبَا

والرواية عند الأدباء في بيت الشاهد: «يا ليت عِدة حول كله رجبًا»(*) على نصب الجزءين (المبتدأ والخبر) جميعاً بليت، وهي لغةٌ ضعيفة لِبعض العرب، ويُقال: هم بنو تميم، ولكنَّ النحاةَ غَيَّروه حين لم يَعثروا على بَقيةِ الكلمة.

اللغة: «شاقه» أعجبه، أو أثار شوقَه، ويُروى: «سَاقَه» مِنَ السَّوقِ.

الإعراب: «لكنَّه» لكنَّ: حرف استدراك ونصب، والهاء اسمه، «شاقه» شاق: فعل ماض، والضمير الذي للغائب مفعول به، «أنْ» حرف مصدري ونصب، «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، «ذا رجب» مبتدأ وخبر، والجملة مَقول القول(**)، و«أنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل «شاق»، وجملة «شاق» وفاعله ومفعوله في محل رفع خبرِ «لكن»، «يا» حرفُ تنبيه، أو حرف نداء والمنادَى به محذوف، «ليت» حرف تَمَنٍّ ونصب، «عدَّةَ» اسم «ليت»، وعدَّة مضاف و«حول» مُضاف إليه، «كلّه» كل: توكيد لـ «حول»، و«كل» مضاف والهاء مضاف إليه، «رجب» خبر «ليت»، وهو على رواية النحاة مرفوعٌ بالضمة الظاهرة، وعلى رِواية الأدباء منصوب بالفتحة الظاهرة، ونظيرُه في نصب الجزءَين بليت قول الراجز:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

الشاهد فيه: قوله: «حول كله» حيث أكد النكرة وهي قوله: «حول» بكل، وهذا شاذ فيما حكاه=

(1) أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأما «أجمع» وتوابِعُه ففي تعريفه قولان: أحدهما أنه بِنِيَّة الإضافة، وهو ما ذكره المصنف سابقاً، والآخَر أنه بِالعَلَمية على جنسِ الإحاطة والشمول.

(*) ممن ذكر هذه الرواية الأنباري في «أسرار العربية» (ص ١٥٥)، قال: والرواية: يا ليت عدة حولي كله رجبًا، بالإضافة، وهو معرفة لا نكرة، ورجبًا منصوب فإن القصيدة منصوبة. اهـ ومثل ذلك في «الإنصاف» (٢/ ٣٧٢)، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

ومما يتعلق برواية هذا البيت قول المصنف في «شرح الشذور» (ص ٤٣٧): وأنشده ابن مالك وغيره: يا ليت عدة شهر . . . إلخ وهو تحريف. اهـ أي: لأن المعنى يفسد عليه؛ لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجباً لِما رأى فيه من الخيرات، ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهر كله رجب؛ لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجباً وبعضه غيرَ رجب. انظر: «التصريح» (٢/ ١٣٨).

(**) أي: في موضع رفع نائب عن فاعل «قيل».

[التابع الثالث: عطف البيان]

ص - وَعَطْفُ البَيَانِ، وَهُوَ: تَابعٌ، مُوَضِّحٌ أوْ مُخَصِّصٌ، جَامِدٌ، غَيْرُ مُؤَوَّلٍ.

ش - هذا البابُ الثالثُ مِن أبوابِ التوابع.

[معنى العطف لغةً واصطلاحاً]

والعطفُ في اللغة: الرُّجوع إلى الشيء بعد الانصرافِ عنه، وفي الاصطِلاح ضربانِ: «عطفُ نسَقٍ» وسيأتي، و«عطفُ بَيانٍ»(1) والكلامُ الآنَ فِيه.

[محترزات التعريف]

وقولِي: «تابع» جِنس يَشمل التوابعَ الخمسة، وقولِي: «مُوضِّحٌ، أو مُخَصِّص» مُخرج للتأكيد، كـ«جاء زيدٌ نفسُه»، ولِعطف النَّسَقِ، كـ«جاء زيد وعمرو»، ولِلبدل كقولك: «أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَه»، وقولي: «جامدٌ» مُخرج للنعت؛ فإنه وإنْ كان مُوضِّحاً في نحو: «جاء زيدٌ التاجرُ» ومخصِّصاً في نحو: «جاءني رجلٌ تاجرٌ» لكنه مشتَقّ، وقولي: «غيرُ مُؤوَّل» مُخرج لِما وقع من النُّعوت جامداً نحو: «مررتُ بزيدٍ هذَا» و«بِقاعٍ عَرْفَجٍ»؛ فإنه في تأويل المشتَقّ، ألا ترى أنَّ المعنى: مررتُ بزيد المُشَار إليه، وبِقاعٍ خشنٍ(1)؟

= المؤلف ههنا، لكن المؤلف قد اختار في «أوضحه» - تبعاً لابن مالِك - صحة توكيد النكرة إنْ أفاد توكيدها، وقال: «إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودةً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة».

وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلتْ فيه الفائدة. ومثلُه قول العرجي:

نَـلْـبَـثُ حَـوْلاً كَـامِـلاً كُـلَّـهُ لَا نَـلْـتَـقِـي إلَّا عَـلَـى مَـنْـهَـجِ

والنكرةُ هنا - وهي حول - محدودة، أي: لها أول وآخِر معروفان، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة وهو «كله».

(١) ههنا أمران أحب أن أُنبهك إليهما:

الأول: فائدة عطف البيان توضيحُ المعرفة، وتخصيص النكرة، وقد ذكر المؤلف هاتَين الفائدتَين.

ومِن فوائده التوكيد، ومثالُه قول الشاعر:

إنِّـي وَأَسْـطَـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرَا لَـقَـائِـلٌ: يَـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرَا =

---

(1) سمي بذلك لأنه تكرر لزيادة بيان، فكأنك رددتَه على نفسه، ولم يحتجْ إلى حرف لأنه عينُ الأول. «مجيب النداء» (ص٥١٦).

[حُكم عطف البيان]

ص - فَيُوافِقُ متْبوعَهُ.

ش - أعني بهذا أنَّ عطفَ البيان - لِكونه مُفيداً فائدةَ النعتِ: مِن إيضاح متبوعه، أو تخصيصِه - يَلزمُه مِن موافقة المتبوعِ في التنكير والتذكير والإفرادِ(١)، وفُروعِهن، ما يَلزم في النعتِ.

[تمثيل لعطف البيان]

ص - كَـ: أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ(١)

= ومِن فوائده أيضاً المدح، وقد جعل الزمخشري في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] البيت الحرام عطفَ بيان على الكعبة على جِهة المدح.
والأمر الثاني: أن الأصل في النعت أن يكون مشتَقًّا، وإذا جاء غيرَ مشتق فهو في التأويل بمشتق، وعلى عكس ذلك عطفُ البيان، فإن الأصل فيه أن يكون جامداً، وقد يقعُ مشتَقًّا، لكن بشرط أن يكون مُسَمًّى به، مثل: الصِّدِّيق، والفاروق، والصَّعِق، والحارث.

(١) أعرب الزمخشري «مقام إبراهيم» في قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ وَمَن دَخَلَهُۥ﴾ [آل عمران: ٩٧] عطفَ بيان مع مخالفته لِمَتبوعه بالإفراد والتذكير، وأنكره الجماعة، وجعلوه مبتدأ خبره محذوف، أي: مِنها مقام إبراهيم.

---

(١) هذا بيت من الرجز المشطور، قاله أعرابي لا رؤبة كما زعمه ابن يعيش؛ لأنه لم يدركْ أمير المؤمنين عمرَ الذي هو المرادُ بالبيت. وسببُه ما رواه المحدثون أن أعرابيًّا أتى عمر فقال: يا أمير المؤمنين إن أهلي بعيد، وإني على ناقة دبراءَ نقباء فاحملني! فقال عمر: كذبتَ والله ما بها نقبٌ ولا دبر، فانطلق الأعرابي فحلَّ ناقته، ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف ناقته:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ
مَا إِنْ بِهَا مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَرْ
اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ

... فحمله على بعير وزوَّده وكساه. انظر: «حاشية السجاعي» (ص ١١١)، و«خزانة الأدب» (٥/ ١٥٤) فما بعدها.

وإعرابُ ما أورده المصنف:

أقسم: فعل ماضٍ مبني على الفتح، بالله: جار ومجرور متعلق بأقسم، أبو حفص: أبو: فاعل أقسم مرفوع وهو مضاف، وحفص: مضاف إليه، عمر: عطف بيان مرفوع. وانظر تتمته في «شرح الشواهد» للجرجاوي (ص١٧١-١٧٢).

وَ«هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ».

ش - أشرتُ بِالمثالَين إلى ما تضمَّنه الحدُّ، مِن كونه مُوَضِّحاً لِلمعارف، ومخصِّصاً لِلنكرات، والمرادُ بأبي حَفْصٍ عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه.

[الأوجه الجائزة في نحو: «خاتم حديد»]

ولك في نحو: «خاتم حَدِيد» ثلاثةُ أوجُه: الجرُّ بالإضافة على معنى «مِنْ»، والنصبُ على التمييز - وقيل: على الحال - والإتباعُ؛ فمَن خرَّجَ النصب على التمييز قال: إن التابع عطفُ بَيانٍ، ومَن خرَّجَه على الحالِ قال: إنه صِفة، والأوَّلُ[1] أولى؛ لأنه جامدٌ جُموداً مَحضاً، فلا يَحسُن كونُه حالاً ولا صِفةً.

[الخلاف في وقوع النكرة عطفَ بيان]

ومنَع كثيرٌ مِن النحويِّين[2] كونَ [عطف] البيانِ [نكرةً] تابعاً لِلنكرة[3]، والصحيحُ الجوازُ[4]، وقد خُرِّجَ على ذلك قولُه تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦].

وقال الفارسيُّ في قولِه تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥]: يَجوز في (طعام) أن يكونَ بَياناً، وأنْ يكونَ بدَلاً.

[جواز إعراب عطفِ البيان بدلاً]

ص - ويُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، إنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إحْلالُهُ مَحَلَّ الأَوَّلِ، كَقَوْلِهِ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ

وقَوْلِهِ:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً

---

(1) أي: الأول من وجهَي النصب، وهو النصب على التمييز. «السجاعي» (ص١١١)، و«الآلوسي» (٢/ ١٦٦).

(2) هم جمهور البصريين.

(3) احتجُوا بأن البيان بيانٌ كاسمِه والنكرة مجهولة، والمجهول لا يُبيِّن المجهول، وأوجبُوا البدليةَ فيما استند إليه المجيزُ. «مجيب الندا» (ص٥١٨).

(4) لأن بعض النكرات قد يكون أخصَّ من بعض، والأخص يُعيِّن غيره. السابق.

ش - كُلُّ اسمٍ صحَّ الحكمُ عليه بأنه عطفُ بَيان مُفيدٌ لِلإيضاح أو لِلتخصيص، صحَّ أن يُحكَمَ عليه بأنَّه بدلُ كلٍّ مِن كُل، مُفيدٌ لِتقرير معنَى الكلام وتوكيدِه؛ لِكونه على نِيةِ تكرارِ العامِل.

[ما يُستثنى من ذلك]

واستَثنى بعضُهم مِن ذلك مَسألةً، وبعضُهم مسألتَين، وبعضُهم أكثرَ مِن ذلك، ويجمعُ الجميعَ قَولي: «إنْ لم يَمتنِعْ إحلالُه مَحَلَّ الأولِ»، وقد ذكرتُ لِذلك مِثالَين[1]؛ أحدُهما: قولُ الشاعر: [الوافر]

---

(١) ومِن أمثلة ما يمتنع إحلالُه محلَّ الأول قولك: «يَا زيدُ الحارثُ» مِن كل منادًى أُتبع بما فيه «أل»، فإنه لا يجوز لك أن تقول: «يا الحارث» فتنادي ما فيه «أل»، لأنَّ الاسم المقترن بأل لا يقع منادًى إلا في أحد ثلاثة مواضع: أن يكون نعتاً لأي، نحو: «يا أيها النبي»، أو يكون لفظ الجلالة نحو: «يا الله»، أو يكون عَلماً مَنقولاً من جملة نحو: «يا المنطلق زيد»، وعلى ذلك يكون قولُك: «الحارث» في قولك: «يا زيدُ الحارثُ» عطفَ بيان، ولا يصحُّ جعلُه بدلاً.
ومِما يمتنع إحلالُه محل الأول «زيد» مِن قولك: «يا أيُّها الرجل زيد» فإنَّ «الرجل» نعتٌ لأي، وزيد: عطفُ بيان عليه، ولا يصح إحلالُه محل الأول فتقول: «يا أيها زيد»؛ لأن نعت «أي» لا يكون إلا اسماً مُقترناً بأل، فلا يصحُّ جعلُ زيد بدلاً من الرجل، وإنما هو عطفُ بيان.
ومما لا يجوز إحلالُه محل الأول «هذا» مِن قولك: «يا زيد هذا» من كل منادًى أُتبع باسم إشارة ليس بعده اسم محلى بأل؛ لأنه لا يجوز لك أن تقول: «يا هذا» فتضع اسم الإشارة تالياً لحرف النداء؛ لأنه يَلزم عليه نداءُ اسم الإشارة مِن غير نعتٍ، وهم لا يُجيزونه.
ومما لا يجوز إحلالُه محل الأول قولك: «زيد أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساء»، مِن كل أفعل تفضيل أُضيف إلى اسمِ عام ثم فُصِّل الاسمُ العام بِذكر أنواعه، وذلك لأن أفعلَ التفضيل يجب أن يكونَ بعضَ ما يُضاف إليه، فلو أحللتَ التابعَ محلَّ المتبوع لَزم أن يكونَ زيدٌ بعض الرجال وبعضَ النساء، وهذا فاسدٌ(*).
والسر في ذلك كلِّه أنهم يَرَون أن البدل على نِية تكرار العامل، فالعاملُ في البدل مُقدر مماثل للعامل في المبدَل منه، فلزم اشتراط صحة حلول البدل محل المبدل منه.

(*) في «الآلوسي» (٢/ ١٦٧) بعد كلامه على هذا المثال: ومن ثم خُطئ مَن قال: أنا أشعَرُ الإنس والجن.

١٣٩- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[1]

والثاني: قولُ الآخَر: [الطويل]

١٤٠- أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا[2]

---

(١) ١٣٩- هذا البيت من كلام المرار بن سعد بن نضلة بن الأشتر، الفَقْعَسِي، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٤١١)، وفي «[شرح] شذور الذهب» (رقم ٢٣٠) وابن عقيل (رقم ٢٩٣).

اللغة: «التارك» يجوز أن يكون من «ترك» بمعنى صير، وعليه يحتاج إلى مفعولَين، ويجوز أن يكون من «ترك» بمعنى خلّى وفارق، فيحتاج إلى مفعول واحد، «البكري» المنسوب إلى بكر بن وائل، «بشر» هو بِشر بن عمرو بن مرثد، «ترقبه» تنتظر موتَه لِتنقضَّ عليه فتأكله، ويُروى: «تركبه».

الإعراب: «أنا» مبتدأ، «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و«التارك» مضاف إليه، والتارك مضاف و«البكري» مضاف إليه، «بشر» عطف بيان على قولِه: «البكري»؛ «عليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «الطير» مبتدأ مؤخر، وجُملة هذا المبتدأ وخبرِه في محل نصب حال من «البكري» إن جعلت «التارك» مِنْ «ترك» بمعنى خَلّى، وفي محل نصب مفعول ثانٍ للتارك إن جعلتَه من ترك بمعنى صيَّر، ومفعوله الأول هو قوله: «البكري»؛ لأنَّ الإضافة مِن إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، «ترقبه» ترقب: فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي يَعود إلى «الطير»، وهو فاعله، وضمير الغائب البارز العائد إلى «بشر» مفعوله، والجملة في محل نصب حال من «الطير» أو من الضمير المستتر في خبره، «وقوعًا» حال(*) من الضمير المستتر في «ترقبه».

الشاهد فيه: قوله: «التارك البكري بشر»؛ فإن قوله: «بشر» عطف بيان على قوله: «البكري»؛ ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل على نِية تكرار العامل، فكان ينبغي لأجل صحة كونِه بدلاً أن يجوز رفع المبدَل منه ووضع البدل مكانه؛ فتقول: «التاركِ بشرٍ»، ويلزم على هذا إضافةُ اسم مقترن بأل وهو التارك إلى اسمٍ خال منها وهو بشر، وذلك في الراجح عند جمهرة النحاة لا يجوز، كما عرفتَ في باب الإضافة.

وقد عرفتَ السر في اشتراطهم لصحة البدل جوازَ إحلال البدل في محل المبدل منه، وأنَّ هذا السر هو جعلُهم العامل في البدل مقدراً مماثلاً لِلعامل في المبدل منه.

(٢) ١٤٠- هذا الشاهد مِن كلام طالب بن أبي طالب أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن عم النبي ﷺ، من كلمة يمدح بها النبي صلوات الله وسلامه عليه، ويبكي فيها على من قُتل يومَ بدر من قريش، وهذه الكلمة في «سيرة ابن هشام» (ج ٢ ص ١٣ طبع بولاق - ٢/ ٢٩٦ بتحقيقنا)، وقد روى هذا الشاهد المؤلفُ في «أوضحه» (رقم ٤١٠). =

(*) يجوز جعل «وقوعاً» مفعولاً لأجله، أي: ترقبه لأجل الوقوع عليه. «السجاعي» (ص١١١). وانظر: «الآلوسي» (٢/ ١٦٨).

وبيانُ ذلك في [البيت] الأول أنَّ قولَه: «بشرٍ» عطفُ بَيانٍ على «البكرِيّ»، ولا يَجوز أن يكون بدلاً مِنه؛ لأن البدلَ في نِيَّة إحلالِه محلَّ الأول، ولا يَجُوز أن يُقالَ: أنا ابنُ التاركِ بشرٍ؛ لأنه لا يُضاف ما فيه الألفُ واللام نحو: «التارك» إلَّا لِما فِيه الألفُ واللام، نحو: «البكرِيّ»، ولا يُقال: الضاربُ زيدٍ، كما تقدَّم شرحُه في بابِ الإضافة[1].

وبيانُ ذلك في البيت الثاني أَنَّ قولَه: «عبدَ شمسٍ ونَوفَلاً» عطفُ بَيان على قولِه: «أخَوَينا»، ولا يَجوز أن يكونَ بدلاً؛ لأنه حِينئذٍ في تقديرِ إحْلالِه محلَّ الأولِ؛ فكأنَّك قلتَ: «أيا عبدَ شمسٍ ونَوفلاً» وذلك لا يَجوز؛ لأن المنادَى إذا عُطف عليه اسمٌ مجرَّد مِن الألف واللام، وجب أن يُعطَى ما يَستحِقُّه لو كان منادًى، و«نوفلاً» لو كان مُنادى

= **الإعراب**: «أيا» حرف نداء، «أخوينا» أخوي: منادى، منصوب بالياء لأنه مثنى، وأخوي مضاف والضمير مضاف إليه، «عبد» عطف بيان، وعبد مضاف و«شمس» مضاف إليه، «ونوفلاً» معطوف بالواو على «عبد شمس»، «أعيذكما» أعيذ: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، وضمير المخاطَب مفعول به، «بالله» جار ومجرور متعلق بـ «أعيذ»، «أنْ» مصدرية، «تُحدثا» فعل مضارع منصوب بـ «أن» المصدرية، وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين فاعلُه مبني على السكون في محل رفع، و«أنْ» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أعيذكما بالله مِنْ إحداثِ حرب، والجار والمجرور مُتَعَلِّق بـ «أعيذ».

الشاهد فيه: قوله: «أيا أخوينا عبد شمس ونوفلاً»؛ فإن قوله: «عبد شمس» عطف بيان على قوله: «أخوينا»، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنه لو كان بدلاً لَكان حكمه وحكم المعطوف بالواو عليه واحداً؛ واستلزم ذلك أن يكون كل واحدٍ منهما كالمنادى المستقل؛ لأنَّ البدل من المنادى يُعامَل معاملةَ نداء مستقل؛ لكونه على نِية تكرار العامل الذي هو هنا حرفُ النداء كما أوضحْنا لك فيما سبق، وهذا يَستدعي أن يكون قوله: «نوفلاً» مبنيًّا على الضم؛ لكونه عَلَماً مفرداً، لكن الرواية وردتْ بِنصبه، فدلت على أنه لا يكون قوله: «عبد شمس» حينئذ بدلاً، أي: إنَّ المانع مِن جعل عبد شمس بدلاً مع صحة جرَيان هذه الأحكام عليه إنما هو أن هذا الشاعر قد عطفَ عليه اسماً آخَرَ بالنصب مع كونِ ذلك المعطوف عَلَماً مفرداً، والعلم المفرَد يجب بناؤه على الضم إذا وقع منادًى، ولو قال: «ونوفَلُ» بالضم لجاز، فافهمْ ذلك.

(1) انظر: الصفحة: (٤٦٣) فما بعدها من هذا الكتاب.

لَقِيل فيه: «يا نوفلُ» بالضم، لا «يا نوفلاً» بالنصب؛ فلِذلك كان يجب أن يُقالَ[١] هنا: «أيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمسٍ ونَوْفَلُ».

[التابع الرابع: عطف النسق]

ص - وَعَطْفُ النَّسَقِ بِـ«الوَاوِ».

ش - الرابعُ مِن التوابع: عَطْفُ النَّسَقِ[1] [٢].

---

(١) أي: ليصحَّ كونه بدلاً، على ما أوضحناه لك في شرح الشاهد رقم ١٤٠، ومِن هنا تعلمُ أن الكلام في ذاتِه صحيحٌ عربية، لكن صحته بوجهٍ عام لا تستلزم صحة اعتباره بدلاً، فافهمْ ذلك.
وعند جماعة من المحقِّقين في اشتراطهم لصحة البدل جواز إحلاله محل المبدل منه نظر؛ أَمَّا أولاً: فلأنهم يُقَرِّرُون أنه يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل، والبدل من الثواني، بدليل أنه تابعٌ، فكيف لم يغتفروا فيه ما لا يُغتفر في متبوعه الذي هو من الأوائل؟
وأما الثانية: فلأن جماعةً من النحاة قد أجازوا في نحو قولك: «نِعم الرجل زيدٌ» أن يكون زيدٌ بدلاً من الرجل، مع أنه لا يَصح إحلاله محلَّه؛ لأنَّ فاعل «نعم» لا يكون إلا مقترناً بأل، كما أجاز بعض النحاة في قولك: «إنَّك أنت الكريم» أن يكون «أنت» توكيداً وأن يكون بدلاً، مع أنه لا يصح إحلاله محلَّ الكاف، فإنه لا يَجوز لك أن تقول: «إنَّ أنتَ الكريم».

(٢) اعلم أنَّ عطف النسَق - بالنظر إلى الإعراب - يتبع المعطوف عليه في واحد من ثلاثة أشياءَ:
الأول: أنْ يتبعَ الإعراب الذي في لفظ المعطوف عليه، نحو قولك: «جاء زيدٌ وعليٌّ، ورأيت زيداً وعليًّا، ومررتُ بزيد وعلي»، وشرط هذا النوع أن يكون المعطوف صالحاً لأنْ يليَ العامل في المعطوف عليه، فإن لم يصلح المعطوف لأن يلي العامل، كأنْ يكونَ المعطوف معرفةً في حين أنَّ المعطوفَ عليه اسم للا النافية للجنس، نحو: «لا رَجُلَ في الدار ولا فاطمة»، لم يجزِ العطف على اللفظ؛ لأنَّ اسم «لا» النافية للجنس لا يكون إلا نكرة، وكأنْ يكونَ المعطوف معرفة أيضاً في حين أنَّ المعطوف عليه مجرور بمن الزائدة نحو قولك: «ما في الدار مِن امرأةٍ ولا زيد»؛ لأن «مِن» الزائدة لا تَجر إلا النكرات.
النوع الثاني: أن يتبع محل المعطوف عليه، ويُشترط لصحة العطف على المحل ثلاثة شروط: أولها: أن يكون ذلك المحل مما يظهر في فصيح الكلام، وثانيها: أن يكون استحقاق المعطوف عليه لذلك المحل بحق الأصالة، وثالثها: أن يكون الطالب لذلك المحل باقياً في فصيحِ الكلام؛ فلا يَجوز أن تقول: «مررت بزيد وبكراً»؛ فإنك تعلم أن محل الجار والمجرور نصب لأنه في =

---

(1) النسق في اللغة: ما كان على طريقة نظام واحد نحو: قام القومُ نسقاً، وغرستُ النخل نسقاً، سمي به هذا التابع؛ لأن الشيء إذا عطفتَ عليه شيئاً بعده جرى مجرًى واحداً. انظر: «تاج العروس» (ن س ق).

. . . .

= معنى المفعول به، لكن لَما كان لا يجوز لك أن تقول في الفصيح: «مررتُ زيداً» لم يجز لك أن تنصبَ المعطوف في هذا المثال ونحوه؛ لأنَّ ذلك المحل لا يظهر في فصيح الكلام، ومثال ما لم يكن استحقاق المعطوف عليه للمحلِّ بحسب الأصالة: كلُّ وصف مستكمل لشروط العمل، لو نصبتَ مفعوله ثم عطفتَ على هذا المعمول لم يجز لك أنْ تجر المعطوف على محلِّ ذلك المعمول المنصوب على فرض أنه مجرور بالإضافة، فلا تقول: «زيد ضاربٌ عمراً وأخِيه»؛ لأن استحقاق معمولِ الوصف الجر ليس بالأصالة، بل الأصل أن يكون منصوباً، والجر بالإضافة لِقصد التخفيف، وقد تقدم لنا هذه المسألة، ومثال انتفاء وجود الطالب لِذلك المحل العطفُ على اسم «إنَّ» المنصوب بالرفع، باعتبار أنَّ محلَّه رفع على الابتداء، لا يَجوز فيه العطف بالرفع على الصحيح؛ لأنَّ طالب الرفع هو الابتداء وقد زال، فلا تقول على الصحيح: «إن زيداً وخالدٌ في الدار».

النوع الثالث: العطف على التَّوَهُّم، ويُشترط لهذا النوع صحةُ دخول العاطف المُتَوهم على المعمول، وإذا كان دخول العاطف المتوهم على المعمول كثيراً فإن العطف على التوهم حينئذٍ يكون حسناً، ولهذا النوع باب يَكثر فيه وهو خبر «ليس»، ونضربُ لك الأمثلةَ المنوعة لهذا الباب، ونُبيِّن لك في كل مثال منها ما يَجوز فيه مِن وجوه الإعراب ونوعَ كل وجه.

المثال الأول: أنْ تقول: «ليس زيد قائماً»، يجوز أن تعطف على خبر ليس هذا بالنصب، فتقول: «ولا قاعداً»، وهذا العطف حينئذٍ من باب العطف على لفظِ المعطوف عليه، ويجوز لك العطف على خبر ليس المنصوب بالجر، فتقول: «ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ»، وعليه جاء قول الشاعر، ويُنسب إلى زهير بن أبي سلمى المزني:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

عطف قوله: «ولا سابقٍ» بالجر على قوله: «مدركَ» المنصوب، ويُسمى هذا العطف على التوهم؛ لأنه توهم أنَّ الباء قد دخلت في خبر ليس لكثرة وقوعها فيه، ومِن أجل هذا التوهم جَرَّ المعطوفَ.

المثال الثاني: أن تقول: «ليس زيد بقائم»، يجوز لك أن تعطفَ على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة بالجر، فتقول: «ليس زيد بقائمٍ ولا قاعدٍ»، ويكون هذا عطفاً على لفظِ المعطوف عليه، ويجوز لك أن تعطف على خبر ليس المجرور بالباء الزائدة بالنصب، فتقول: «ليس زيد بقائمٍ ولا قاعداً»، وعليه جاء قولُ الشاعر:

مُعَاوِيَ! إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا

عطف قوله: «الحديدَا» بالنصب على خبر «ليس» المجرور في قوله: «لسنا بالجبال»، وهذا عطف على المحل، وهو مُستكمل لِشروط جواز العطف على المحل؛ فنصب خبر ليس يظهر في الكلام الفصيح بل هو الأصل، واستحقاق «ليس» لنصب خبرها بحسَب أصلها في العمل، وطالب النصب موجود في الكلام وهو «ليس».

وقد أطلتُ عليك في هذا الموضوع، فاكتَفِ بهذا، واحرصْ عليه، والله ينفعُك به.

[تفسير معنى النسق]

وقد مَضى تفسيرُ العطف؛ فأمَّا النسقُ فهو: «التابع، المتوسِّطُ بينه وبين مَتبوعِه أحدُ حُروفِ العطف الآتي ذِكْرُها»[1]، ولَمْ أَحُدَّه بِحَدٍّ لِوضوحه[2]، على أنني فسَّرتُه بِقولي: «بالواو . . . إلخ»[3]؛ فإن معناه أنَّ عطفَ النسق هو العطفُ بالواو والفاءِ وأخواتِهما، واعترضتُ[4] بعد ذِكري كلَّ حرفٍ بِتفسيرِ مَعناه.

[معنى الواو]

ص - لِمُطْلَقِ الجَمْعِ[5].

ش - قال السيرافي: أجمع النَّحويُّون واللغويُّون مِن البصريين والكوفيِّين على أن الواو لِلجمع مِن غير تَرتيب. اهـ

وأقولُ: إذا قِيل: «جاء زيدٌ وعمرٌو» فمَعناه أنهما اشتركا في المجيء، ثم يَحتملُ الكلامُ ثلاثةَ مَعانٍ؛ أحدُها: أن يكونَا جاءَا معاً، والثاني: أَنْ يكونَ مجيئُهما على الترتيبِ(١)، والثالث: أن يكونَ على عكسِ الترتيب، فإنْ فُهِمَ أحدُ الأمور بِخُصُوصِه فمِنْ دليلٍ آخَرَ، كما فُهِمتِ المعيَّةُ في [نحو] قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وكما فُهم الترتيبُ في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ

(١) المراد ترتيبُ مجيئهما على ترتيب ذِكرهما في الكلام، وذلك بأَن يكونَ مجيء زيد قبل مجيء عمرو في هذا المثال.

---

(1) في النسخ الخطية ما عدا واحدة: فأما النسق فهو التابع، ولم أحده . . . إلخ، فلم يذكُر تعريفَه، ولأجل ذلك قال الآلوسي (٢/ ١٧٠): وحدَّه في «الأوضح» بقوله: هو تابع يتوسط . . . إلخ. والله أعلم.

(2) فيه إشارة إلى أنه يجوز حَدُّه، لكنه تركه في المتن لوضوحه بسبب كونه بأدوات مخصوصة؛ ومِن ثم قال أبو حيان: إنه لا يحتاج إلى حدّ.

(3) هذا وما بعده من الكلام يدلُّ على أن قوله الآتي في المتن: «والفاء» مجرور عطفاً على قوله: «الواوِ» المجرور بالباء، وليس مرفوعاً على الابتداء وخبرُه ما بعده كما ضبطه المحقق رحمه الله.

(4) أي: تعرضتُ كما في بعض النسخ. «السجاعي» (ص١١١).

(5) هو بمعنى قول بعضهم: للجمع المطلَق. انظر: «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي (ص٣١٠).

زِلْزَالَهَا ۝ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا﴾ [الزلزلة: ١-٣]، وكما فُهِمَ عكسُ الترتيب في قوله تعالى إخباراً عن مُنكرِي البَعث: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤]، ولو كانت لِلترتيب لَكان اعْتِرافاً بالحياة بعد الموتِ.

[المسألة محل خلاف وليست موضعَ اتفاق]

وهذا الذي ذكَرناه قولُ أكثرِ أهلِ العِلم[١] مِن النُّحاةِ وغيرِهم، وليس بإجماعٍ كما قال السيرافي، بل رُوِي عن بعضِ الكوفيِّين[١] أن الواو لِلترتيب، وأنه أجابَ عن هذه الآية بأنَّ المرادَ: يَموتُ كِبارُنا وتُولَد صِغارُنا فنَحيا، وهو بَعيد، ومِن أوضحِ ما يَرُدُّ عليهم قولُ العرب: اختصم زيد وعمرٌو، وامتناعُهم من أن يَعطِفُوا في ذلك بِالفاء أو بِثُمَّ؛ لكونهما لِلترتيب؛ فلو كانت الواوُ مِثلَهما لامتنع ذلك معها، كما امتنع معهُما.

[معنى الفاء]

ص - وَ«الفاءِ»[2] لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ.

ش - إذا قِيل: «جاء زيدٌ فعَمرٌو» فمَعناه أن مجيء عمرٍو وقع بعد مجيءِ زيدٍ مِن غيرِ مُهْلةٍ؛ فهي مُفِيدةٌ لِثلاثةِ أُمور: التشريكِ في الحكم، ولم أُنبِّه عليه لِوُضوحِه، والترتِيبِ[3]، والتَّعقِيبِ.

وتَعقيبُ كلِّ شيء بِحَسَبه[٢]؛ فإذا قلتَ: «دخلتُ البصرةَ فبغدادَ» وكان بينَهما ثلاثةُ

---

(١) قالوا: وتدل على كل واحد من هذه المعاني الثلاثة دلالة اللفظ المشترك على أحَد معانِيه، ومع ذلك فدلالتها على المعية أكثر، وعلى الترتيبِ كثير، وعلى عكس الترتيب قليل.

(٢) معنى التعقيب أن يكونَ وقوعُ المعطوف بعد وقوع المعطوفِ عليه بِلا مُهْلَةٍ بينهما، وهو - مع ذلك، كما قال المؤلف - في كل شيء بحسَبه.

---

(1) كهشام وثعلب والفراء وغيرهم. انظر: «الآلوسي» (٢/ ١٧١)، و«مغني اللبيب» (ص٤٦٤).

(2) انظر: التعليق رقم (3) (ص ٥٤٢).

(3) وأما قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ فأُجيب عنه بأن المعنى: أردنا إهلاكها، أو بأنها للترتيب الذكري. انظر: «المغني» (ص٢١٤).

أيام ودخلتَ بعد الثالث، فذلك تَعقيبٌ في مثلِ هذا عادةً؛ فإذا دخلتَ بعد الرابع أو الخامس فليس بِتَعقيبٍ، ولم يَجُزِ الكلامُ[1].

[التسبب في الفاء]

ولِلفاء معنًى آخَرُ[2]، وهو التَّسَبُّبُ، وذلك غالبٌ في عطفِ الجُمَل(١)، نحوُ قولك: «سَهَا فَسَجَدَ»، و«زَنَى فَرُجِمَ»، و«سَرَقَ فَقُطِعَ»، وقولِه تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، ولِدلالتها على ذلك استُعِيرتْ لِلربط في جوابِ الشرط، نحو: «مَنْ يَأتِني فإني أُكرِمُه»، ولهذا إذا قِيل: «مَن دخل دارِي فَلَهُ دِرهمٌ» أفاد استحقاقَ الدرهم بِالدخول، ولو حذف الفاء احتمل ذلك، واحتملَ الإقرارَ بِالدرهمِ له.

وقد تَخلُو الفاءُ العاطفة لِلجُمَل عن هذا المعنى، كقولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٢-٥].

[معنى «ثم»]

ص - وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي.

ش - إذا قيل: «جاء زيدٌ ثم عمرٌو» فمَعناه أَنَّ مجيءَ عمرٍو وقع بعد مجيءِ زيد بِمُهلة؛ فهي مُفيدة أيضاً لِثلاثةِ أُمور: التشريكِ في الحكم، ولم أُنبِّه عليه لِوُضوحه، والترتيبِ، والتَّراخِي.

---

(١) وقد تجيء الفاءُ الدالة على التَّسَبُّب في عطفِ الصفات، نحو قوله تعالى: ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢-٥٤]، ومِن أمثلة الفاء الدالة على التَّسَبُّب في عطفِ الجمل - سوى الآية التي تَلاها المؤلف - قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، وقولُ كعب بن زهير:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولُ ... مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ

---

[1] أي: على وجه الصدق، وإلا فهو جائز على وجه الكذب. «الفيشي» (ص١٦٥).

[2] أي: مجامعٌ للعطف بها، فهي للعطف والسببية. «الآلوسي» (٢/ ١٧٤).

فأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١١]، فقيل: التقدير[1]: خَلقْنا أباكُمْ ثم صَوَّرْنَا أباكُم؛ فحذف المضاف منهما[1].

[معنى «حتى»]

ص - وَ«حَتَّى» لِلْغايَةِ وَالتَّدْرِيجِ.

ش - معنَى الغايةِ: آخِرُ الشَّيء، ومعنى التدريج: أنَّ ما قبلها يَنقضِي شيئاً فشيئاً إلى أنْ يَبلُغَ إلى الغايةِ[2]، وهو الاسمُ المعطوفُ، ولِذلك وجب أنْ يكونَ المعطوفُ بها جزءاً مِن المعطوفِ عليه: إمَّا تحقيقاً كقولِك: «أكلْتُ السَّمَكةَ حتى رأسَهَا»، أو تقديراً كقولِه: [الكامل]

١٤١- أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[2]

---

(١) قد تأتي «ثم» بمعنى الواو، نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، وإنما قُلنا: إن «ثم» في هذه الآية بمعنى الواو لأنه ورد في آيةٍ أُخرى من سورة الأعراف: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، والقصة واحدة، فكان حمل إحدى الآيتَين على الأخرى أولى.

وقد تأتي «ثم» بمعنى الفاء، نحو قولِ الشاعر:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِي تَحْتَ العَجَاج ... جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

وزعم الأخفش ونحاةُ الكوفة أنَّ «ثم» تقع زائدةً، ومثّلوا له بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟﴾ [التوبة: ١١٨] فجعلوا «تاب عليهم» جواباً، و«ثم» زائدة، وهذا غير مُسلّم، بل الجواب محذوف و«ثم» عاطفة.

(٢) ١٤١- حكى الأخفشُ عن عيسى بن عمر أن هذا البيتَ مِن كلام أبي مروان النحوي يقولُه في قصة المتلمّس وفراره من عمرو بن هند، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتاباً إلى عامله يَأمره فيه بقتل المتلمّس، وأوهم المتلمس أنه أمر له في هذا الكتاب بِعطاء عظيم، ففتحه واقترأه، فلمَّا عَلِم ما فيه رَمى به في النهر، وبعد هذا البيت المستشهَد به قولُه:

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ ... خَوْفاً، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا =

---

(1) هذا أحد التقديرات التي ذُكرت في الآية، وقيل فيها غير ذلك. انظر: «روح المعاني» للآلوسي (٨/ ٨٦).

(2) سواءٌ كانت الغاية في زيادةٍ أو نقص، وقد اجتمعا في قوله:

قَهَرناكُمُ حتى الكُماةَ فأنتُمُ ... تَهابُونَنا حتى بَنِينَا الأَصاغِرَا

فعطف «نَعْلَه» بِحتّى، وليست جزءاً مِما قبلها تحقيقاً، لَكنها جزءٌ تقديراً؛ لأنَّ معنى الكلام: ألقى ما يُثْقِلُه حتى نَعْلَهُ[1].

= الإعراب: «ألقى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «الصحيفة» مفعول به لـ «ألقى»، «كي» حرف تعليل وجر، أو حرف مصدري ونصب، «يخفِّف» فعل مضارع منصوب إمَّا بـ «أنْ»(*) مضمرة إن قَدَّرتَ «كيْ» تعليليةً، وإمَّا بـ «كي» نفسِها إنْ قدرتَها مصدرية ولام التعليل مقدرة قبلها، وفاعل «يخفف» ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، «رحله» رحل: مفعول به لـ «يخفف»، ورحل مضاف والضمير مضاف إليه، «والزاد» معطوف بالواو على «الصحيفة»، «حتى» حرف عطف، «نعله» نعل: معطوف على ما قبله، و«نعل» مضاف والضمير الذي لِلغائب مضاف إليه، «ألقاها» ألقى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والضمير العائد إلى النعل مفعولٌ به لـ «ألقى»، مبني على السكون في محل نصب، وذكر هذه الجملة يُرجّح عندنا رواية رفع «نعله» على أنه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وعليه تكون «حتى» ابتدائية لا عاطفة.

الشاهد فيه: قوله: «حتى نعله» على رواية النصب، فإن النعل وإن لم تكن جزءاً مِن الذي قبلها على وجهِ الحقيقة، فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها؛ لأن معنى الكلام: ألقى كل شيء يُثْقِله حتى نعله، ولا شك أن النعل بعض ما يُثقله ويَعُوقه في سيره؛ لأنه يَسير سيرَ الهارب المتوجس.

(١) وكما يشترط في: المعطوف بـ «حتى» أن يكون جزءاً مِن المعطوف عليه، يُشترط فيه أيضاً أن يكون اسماً، فلا يكون ما بعد «حتى» العاطفة فعلاً، كما لا يكونُ جملة، ويُشترط في الاسم أن يَكون ظاهراً، فلا يَجوز أن يكون ضميراً، فلا تقول: «قام القومُ حتى أنَا».

وإنما وجب في المعطوف بـ «حتى» أن يكونَ اسماً ظاهراً؛ لأنَّ «حتى» العاطفة منقولة مِنْ «حتى» الجارة، وهي تختص بالاسم ولو تأويلاً، وتختص بالظاهر من الأسماء على الراجِح.

واشترط بعضُهم شرطاً زائداً على ما ذكَرنا، وهو أن يكون المعطوف شريكاً للمعطوف عليه في معنى العامل؛ إذ لو لم يُشارِكه في معنى العامل لكان من جنس آخرَ غيرِ جنسه، فلا يصح أن يكون غايةً وآخِراً له، فلا يجوز أن تقول: «صمتُ ما بقي من رمضان حتى يوم الفطر»؛ لأنَّ يوم الفطر لا يُصام؛ فليس بمشارِك في العامل؛ والحق أن هذا الشرط مُستغنًى عنه باشتراط أن يكون ما بعدها غايةً لِما قبلها؛ لأنه لا يكون غايةً له إلا إذا كان جزءاً منه.

(*) والمصدر المنسبك من الحرف المصدري والفعل في موضع جر بحرف الجر المفيد للتعليل، والجار والمجرور متعلق بـ «ألقى».

[«حتى» لا تُفيد الترتيب]

ص - لَا لِلتَّرْتِيبِ.

ش - زعم بعضُهم أن «حتَّى» تُفِيد الترتيبَ كما تُفِيده ثُم والفاء(١)، وليس كذلك، وإنما هي لِمُطلَق الجمع كالواو، ويَشهَدُ لِذلك قولُه عليه الصلاة والسلام: «كل شيءٍ بِقضاء وقدَر حتى العَجْزُ والكَيْسُ»[1]، ولا تَرتيبَ بين القَضاء والقَدَر[2]، وإنَّمَا الترتيبُ في ظهور المقْضِيَّات والمقدَّراتِ.

[معاني «أو»]

ص - و«أَوْ» لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الأَشْيَاءِ، مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ التَّخْيِيرَ أَوِ الإِبَاحَةَ، وَبَعْدَ الخَبَرِ الشَّكَّ أَوِ التَّشْكِيكَ.

ش - مِثالُها لأحدِ الشيئَين قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣]، ولأحدِ الأشياء: ﴿فَكَفَّارَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ

---

(١) الذي زعم أنَّ «حتى» تفيد الترتيب هو جَارُ الله الزمخشري، وقد ردَّ ذلك عليه كثيرٌ من العلماء منهم المؤلف وابن الحاجب وسعد الدين التفتازاني؛ والحق أنَّ المعتبر في «حتى» ترتيبُ أجزاء ما قبلها في الذهن، من الأضعف إلى الأقوى، أو مِن الأقوى إلى الأضعف؛ ولا يُعتبر الترتيب الخارجي؛ لجواز أن تكون ملابَسة الفعل لِما بعدها حاصلةً قبل ملابسته لِما قبلها نحو: «مات كلُّ آبائي حتى آدمُ»، أو أن تكون ملابسته لِما بعد «حتى» في أثناء ملابسته لِما قبلها نحو: «مات الناسُ حتى الأنبياءُ»، أو تكون ملابسته لِما بعد حتى مع ملابسته لِما قبلها نحو أن تقولَ: «جاءني القومُ حتى خالدٌ» إذا كان مجيئُهم في وقت واحد، وكان خالدٌ أضعفَ القوم أو أقواهُم حتى يكون غايةً لِما قبله على المعنى الذي ذكَره المؤلف.

---

(1) أخرجه مالك (٢/ ٨٩٩) وعنه مسلم (٦٧٥١) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه. والكيس: ضد العجز، وهو النشاط والخفة، وهو ضد الحُمق أيضاً.

(2) كذا وقع في الأصل، وليس في العبارة حينئذٍ ما يُوافق الاستدلال المراد، والذي في النسخ المخطوطة عندي هو: «ولا ترتيب في القضاء والقدر»، وبعده: «وإنما الترتيب في ظهور المقضيات»، وهذا موافق لكلام ابن مالك؛ فإنه قال في «شرح التسهيل» (٣/ ٣٥٩): وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات، وهي عبارته أيضاً في «شرح الكافية» (٣/ ١٢١٢)، ومعناها: أن العاجز قدر عجزه والكيِّس قدر كيسه في قضاء الله تعالى، ولو كانت «حتى» تفيد الترتيبَ لكان تعلق القضاء والقدر بغير العجز والكيس مُقدَّماً على تعلُّقِه بهما.

كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]، ولكونها لأحد الشيئَين أوِ الأشياء امتنع أنْ يُقالَ: «سواءٌ عليَّ أقُمْتَ أو قَعَدْتَ»[١]؛ لأن «سواء» لا بُدَّ فيها مِن شيئَين؛ لأنك لا تقول: سواءٌ عليَّ هذا الشيءُ.

ولها أربعةُ مَعانٍ: مَعنيَان بعد الطلب[٢]، وهما التخييرُ، والإباحة؛ ومَعنيان بعد الخبر، وهما: الشكُّ والتشكيكُ[٣].

فمثالُها لِلتَّخيير: «تَزَوَّجْ هنداً أو أختَهَا»، ولِلإباحة: «جَالِسِ الحَسَنَ أَوِ ابْنَ سِيرِينَ[١]»، والفرقُ بينهما أن التخيير يأبى جوازَ الجمع بين ما قبلَها وما بعدها، والإباحة لا تَأباه، ألا ترى أنه لا يَجُوز له أن يجمع بين تزوُّجِ هندٍ وأختِها، وله أن يُجالِسَ الحسنَ وابن سيرينَ جميعاً؟

ومثالُها لِلشك قولُك: «جاء زيدٌ أو عمرٌو» إذا لم تَعلمِ الجائيَ منهما.

ومثالُها لِلتشكيك قولُك: «جاء زيدٌ أو عمرٌو» إذا كنتَ عالِماً بالجائي منهما، ولَكنك أبهمتَ على المخاطَب.

---

(١) سنحرر لك هذه المسألةَ في «مباحث أم».

(٢) المراد بالطلب هنا العبارةُ الدالة على الطلب، وإن لم يكنْ ثمةَ طلب نفسي؛ إذ كيف يكون هناك طلب نفسي وهي دالةٌ على التخيير؟ واعلم أن هذَين المعنيَين إنما يَحسُنان بعد الصيغة الدالة على الأمر كمثالَي المؤلف، وبعد الصيغة الدالة على التحضيض نحو: «هلَّا تتزوج هنداً أو أختها» في التخيير، و«هلَّا تصاحبُ الحسنَ أو ابنَ سيرين» في الإباحة؛ فأما الاستفهام نحو: «أعندك زيد أو عمرو؟» فإنه لا يدل على تخيير ولا إباحة؛ وأما في التمني نحو: «ليت لي ألفَ دينار أو خزانة كتب»؛ فإن ظاهر أمر المتكلم بهذا الكلام يدلّ على جواز الجمع بين المتعاطِفَين دائماً؛ وإذن فيكون المراد بالطلب في هذا المقام صيغة الأمر والتحضيض ليس غير؛ من باب إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص(*).

(٣) الفرق بين الشَّكِّ والتشكيك أنَّ الشَّكَّ يكون من المتكلم، أما التشكيك فهو قصدُ المتكلم إيقاع المخاطب في الشَّكِّ، وهو بيِّن واضح من شرح المؤلف لِمثالَيهما.

---

(1) هو ممنوع من الصرف للعَلَمية والعُجمة، وقيل: للعلمية والتأنيث بناءً على أنه اسم امرأة. «السجاعي» (ص١١٤).

(*) انظر المسألة بتفصيلها في «شرح الكافية» للرضي (٤/ ٣٩٦-٣٩٧).

وأمثلةُ ذلك[1] من التنزيلِ قوله تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ . . .﴾ الآية؛ فإنَّه لا يَجُوز له الجمعُ بين الجميع على اعتِقاد أن الجميع هو الكفارةُ، وقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ . . .﴾ الآية(١)، وقوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[2] [سبأ: ٢٤](٢).

---

(١) من الآية ٦١ من سورة النور؛ والتلاوة(*) في الكتاب الكريم: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟﴾ [النور: ٦١].

(٢) بَقي عليه من المعاني التي تَرِدُ لها «أو» ثلاثةُ معانٍ، الأول: أنَّ «أو» تأتي للدلالة على التقسيم؛ ومنه قولُ النحاة: «الكلمة اسم أو فعل أو حرف»، ومنه قولُ الشاعر:

وَقَالُوا: لَنَا ثِنْتَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا ... صُدُورُ رِمَاحٍ أُشْرِعَتْ أو سَلَاسِلُ

ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]، وقوله سبحانه: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦].

والثاني: قال قوم: تكون «أو» للإضراب، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِا۟ئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧].

والثالث: قد تأتي «أو» بمعنَى الواو، كقول جرير:

جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

واعلمْ أنَّ التخيير والإباحة لا يقعان إلا بعد عبارةِ الطلب بالمعنى الذي بيَّناه، وأن الشك والإبهام يقعان بعد الكلام الخبري، واختُلف فيما عدا هذه المعاني الأربع، فقيل: لا تقع إلا بعد الخبر وهو الصحيح، وقيل: تقعُ بعد الطلب أيضاً.

---

(1) أي: المعاني الأربعة، وهي على الترتيب: التخيير والإباحة والشك والتشكيك، ويقال له: الإبهام.

(2) قال في «المغني» (ص٨٧): الشاهد في «أو» الأولى. اهـ وقال الدماميني: في الأولى والثانية، والمعنى: وإن أحد الفريقين منا ومنكم لَثابتٌ له أحد الأمرين: كونُه على هدى أو كونه في ضلال مبين، أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن مَن وحَّد الله تعالى وعبَده فهو على هدى وأن مَن عبد غيره فهو في ضلال مبين توطيناً لنفس المخاطَب ليكون أقبلَ لِما يُلقى إليه. انظر: «حاشية الصبان» (٣/١٥٦).

(*) كتب الشيخ رحمه الله هذا لأن الذي وقع في الأصل - كما في المخطوطات -: «ليس عليكم جُناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم . . .» الآية.

[معنى «أم»]

ص - وَ«أَمْ» لِطَلَبِ التَّعْيِينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ داخِلَةٍ عَلى أَحَدِ المُسْتَوِيَيْنِ.

ش - تقولُ: «أزيدٌ عِندك أم عمرٌو؟» إذا كنتَ قاطعاً بأنَّ أحدَهما عنده، ولكنك شكَكتَ في عَيْنِه، ولهذا يكونُ الجوابُ بِالتعيين، لا بـ «نعم» ولا بـ «لا»[1]، وتُسمَّى «أم» هذه مُعادِلةً؛ لأنها عادلتِ الهمزةَ في الاستِفهام بها، ألا تَرى أنك أدخلتَ الهمزةَ على أحدِ الاسمَين اللَّذين استوى الحكمُ في ظَنِّك بِالنسبة إليهما، وأدخلتَ «أم» على الآخَر، ووسَّطْت بينهما ما لا تشكُّ فيه، وهو قولُك: «عِندك»؟، وتُسمَّى أيضاً مُتَّصلة؛ لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يُستغنَى بأحدِهما عن الآخَرِ(١).

---

(١) اشتهر عند كثير من العُلماء أنه لا يعطف بعد سواء إلا بأم، وذلك لأنَّ التسوية التي يدل عليها لفظ سواء من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً؛ والعطف في هذه الحالة مما اختصَّت به الواو، وتُشارك الواو في ذلك «أم» لأن وضعها على ألا يُستغنى فيها بما قبلها عمَّا بعدها ولا عكسه.

لكن هذا الذي اشتهر عند كثير من العُلماء ليس على إطلاقه، بل في الكلام تفصيل، وحاصلُه أنك إنْ جئت بعد سواء بالهمزة لم يجزْ أنْ تعطفَ إلا بأم كما في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦]، ومما نُحبُّ أنْ نُنبهك إليه ههنا أنَّ «سواء» خبر مقدم، والمصدر المنسبك بعد الهمزة مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، وإن لم تذكر الهمزة بعد سواء جاز العطف بأم على معنى التسوية، وجاز العطف بأو على معنى المجازاة(*)، تقول: «سواءٌ عليَّ قمتَ أو قعدت» ومعناه: إن قمت أو قعدت فالأمران عندي سواء، وعليه قرأ ابن مُحَيْصِن: «سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم» بدون همزة وبالعطف بأو(**)؛ وعليه يكون سواء خبر مبتدأ محذوف، كما هو واضح من تقدير الكلام.

---

(1) أي: ولا بـ «أحدهما عندي». «الفيشي» (ص١٦٧)، و«الآلوسي» (٢/ ١٨٢).

(*) ذكره السيرافي، وصرَّح الرضي بمثل ذلك. انظر: «شرح الكافية» (٤/ ٤١٢).

(**) ذكر هذه القراءة المصنف في «المغني» (ص٦٣-٦٤) نقلاً عن «كامل الهذلي»، وذكر الخطيب في تحقيق «المغني» أنه لم يجد مثله في كتب القراءات والتفسير، قال بعد كلام له: . . . فلعل تحريفاً وقع في النسخة التي رجع إليها ابن هشام. «المغني» بتحقيق الخطيب: (١/ ٢٨١-٢٨٢).

[معاني «لا ولكن وبل»، وأوجه اشتراكها وافتراقها]

ص - وَلِلرَّدِّ عَنِ الخطَأ في الحُكْمِ: «لا» بَعْدَ إيجابٍ، وَ«لَكِنْ»، وَ«بَلْ» بَعْدَ نَفْيٍ، وَلِصَرْفِ الحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا: «بَلْ» بَعْدَ إِيجَابٍ.

ش - حاصلُ هذا الموضع أنَّ بينَ «لا» و«لكنْ» و«بل» اشتِراكاً وافْتِراقاً.

فأمَّا اشتراكُها فمِن وجهَين، **أحدُهما**: أنها عاطفةٌ، **والثاني**: أنها تُفِيدُ ردَّ السامِعِ عنِ الخطأ في الحكمِ إلى الصَّواب.

وأمَّا افتراقُها فَمِن وجهَين أيضاً؛

أحدُهما: أنَّ «لا» تكون لِقَصْرِ القَلْبِ وقَصرِ الإفراد[1]، و«بَلْ» و«لكنْ» إنما يَكونان

---

(١) اعلم أولاً أنك إذا قلتَ: «محمد عالم» فمعنى هذه العبارة الذي قصدتَ إليه هو ثبوتُ العلم لمحمد، ولا دلالةَ لهذه العبارة على ثُبوت شيءٍ من الأوصاف غير العلم لمحمد، كما لا دلالة لها على نفي شيءٍ من الأوصاف عنه، ولا دلالةَ لها أيضاً على أنَّ غيرَ محمد من الناس قد ثبت له العلم أو انتفى عنه، فإذا قلتَ: «إنما محمد عالم» أو قلتَ: «ما هو إلا عالم» دلَّت هذه العبارة على شيئين؛ الأول: ثبوتُ العلم لمحمد، والثاني: انتفاء غير صفة العلم من الصفات التي تكون مَثارَ جدل بينك وبين غيرك عنه، وهذا هو الذي يُسَمَّى قَصْراً.
ثم اعلم ثانياً أنَّ المخاطب الذي يُلقى إليه هذا الكلام قد يكون معتقِداً لِضد الوصف الذي يسند إلى المُحَدَّثِ عنه، كأنْ يكون معتقداً أنَّ محمداً جاهل؛ فإذا قلتَ في هذه الحال: «إنما محمد عالم» كنتَ قد قلبتَ عليه اعتقاده، فهذا يُسمَّى: قَصْرَ قلب، وقد يكون المخاطَبُ معتقِداً أن المحدث عنه موصوفٌ بِصفتين؛ كأنْ يعتقد أنَّ خالداً شاعر وناثر، فتريد أن تبين له أنه موصوف بأحدِ الوصفين دونَ الآخَر؛ فتقول: «إنما خالد شاعر»، فهذا يُسَمَّى قَصْرَ إفراد؛ لأنك أفردتَ الموصوف بإحدى الصفتَين اللتين اعتقد المخاطَبُ أنه متصف بهما جميعاً، وقد يكون المخاطَب معتقداً أن المحدث عنه موصوفٌ بصفة واحدة ولكنه لا يَجزم بهذه الصفة بذاتها، كأن يكون متردداً في أنْ تكونَ هذه الصفة هي الكتابة أو الشعر؛ فإذا قلتَ حينئذ: «إنما خالد كاتب» كنتَ قد عينت للمخاطب الصفةَ التي اتصف بها المحدث عنه مِن بين الصفتين اللتين كان يتردَّد في أيتهما التي يتصف بها المحدث عنه، وهذا يُسَمى: قَصْرَ التَّعْيين.
فالقصرُ على ثلاثة أنواع: قصر قلب، وقصر إفراد، وقصر تعيين، وللمخاطب ثلاثة أحوال أيضاً، وانقسامُ القصر إلى هذه الثلاث بالنظر إلى حال المخاطب؛ فإنْ كان المخاطب يعتقدُ ضدَّ ما تُثْبِته فهو قصر القلب، وإن كان يَعتقد ما تُثبته وزيادة فهو قصرُ الإفراد، وإن كان مُتَردداً بين ما تُثبته وغيره فهو قصرُ التعيين.

لِقصر القلبِ فقطْ، تقول: «جاءني زيدٌ لا عمرٌو»، ردًّا على مَن اعتقد أنَّ عمراً جاءك دونَ زيدٍ، أو أنهما جاءاك معاً، وتقول: «ما جاءني زيدٌ لَكنْ عمرٌو»، أو «بل عمرٌو»، ردًّا على مَنِ اعتقد العكسَ.

والثاني: أنَّ «لا» إنما يُعطَف بها بعد الإثبات، و«بل» يُعطَف بها بعد النفيِ، و«لكنْ» إنما يُعطَف بها بعد النفي، ويَكون معناها كما ذكَرنا، ويُعطَف بِـ «بَلْ» بعد الإثبات[١]، ومعناها حِينئذٍ إثباتُ الحكم لِما بعدَها وصرفُه عمَّا قبلها وتصييرُه كالمسكوتِ عنه، مِن قِبَل أنه لا يُحكم عليه بشيء، وذلك كقولِك: «جاءني زيدٌ بَلْ عمرٌو».

وقد تَضمَّن سُكوتي عن «إمَّا» أنها غيرُ عاطِفةٍ، وهو الحقُّ[1]، وبِه قال الفارسيُّ، وقال الجُرْجَاني[2]: عَدُّها في حُرُوف العطف سَهوٌ ظاهرٌ[٢].

---

(١) في كل نسخ الأصل: «ويعطف بها بعد الإثبات»[*] فيعود الضمير إلى «لكن» لأنها أقرب شيء مذكور في الكلام، وهو خطأ؛ فقد قرَّر المؤلف قريباً أن «لكن» يُعطف بها بعد النفي وحدَه.

(٢) خاتمة: كما يَجوز عطف الاسم على الاسم يَجوز عطف الفعل على الفعل، سواءٌ أكانت صيغة المعطوف والمعطوف عليه واحدة - بأن كان كل منهما ماضياً نحو قوله تعالى: ﴿فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ﴾ [النازعات: ٢٣-٢٤]، أو كان كلٌّ منهما مضارعاً نحو قوله جل شأنه: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفرقان: ٤٩] - أم اختلفت صيغة المعطوف والمعطوف عليه - بأن كان المعطوف ماضياً والمعطوفُ عليه مضارعاً كقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، أو=

---

(1) لأنها مجامعة للواو لزوماً، والعاطف لا يدخل على العاطف. «الآلوسي» (٢/ ١٨٣).

(2) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر، واضع أصول البلاغة، كان من أئمة اللغة، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج من بلده، له شعر رقيق. من كتبه: «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» و«العوامل المائة». توفي سنة ٤٧١ هـ. «الأعلام» (٤/ ٤٨-٤٩)، و«بغية الوعاة» (٢/ ١٠٦).

(*) هكذا رأيته في النسخ المخطوطة التي لديَّ أيضاً، ولكن العبارة التي قبلها مختلفة عما أثبتَه المحقق هنا؛ فإن الذي فيها عدا واحدة: ولكن إنما يعطف بها بعد النفي، وبل يعطف بها بعد النفي ويكون معناها كما ذكرنا، ويعطف بها بعد الإثبات أيضاً ومعناها حينئذ... إلخ كلامه، والظاهر أنها أصحُّ مما هنا؛ لموافقتها لترتيب الحروف الثلاثة في المتن، ولأن فيها حينئذٍ رجوعَ الضمير إلى أقرب مذكور وهو «بل» على الصواب، ولاتصال الكلام المتعلق بـ «بل» دون الفصل بين دخولها على النفي ودخولِها على الإثبات كما وقع هنا.

[التابع الخامس: البدل]

ص - وَالبَدَلُ، وَهُوَ: تابعٌ، مَقْصُودٌ بِالحُكْم، بِلَا وَاسِطَةٍ، وَهُوَ سِتَّةٌ: بدَلُ كُلٍّ، نَحْوُ: ﴿مَفَازًا حَدَآئِقَ﴾، وبَعْضٍ، نَحْوُ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾، وَاشْتِمَالٍ، نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِۖ﴾، وَإِضْرَابٍ، وَغَلَطٍ، وَنِسْيَانٍ، نَحْوُ: «تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ» بِحَسَبِ قَصْدِ الأوَّلِ والثَّانِي، أَوِ الثَّانِي وَسَبَقَ اللِّسَانُ، أَوِ الأوَّلِ وَتَبَيَّنَ الخَطأُ.

ش - البابُ الخامس مِن أبوابِ التوابع: البدلُ.

[معنى البدل لغةً واصطلاحاً]

وهو في اللُّغة: العِوَضُ، قال الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم: ٣٢]، وفي الاصطِلاح: «تابعٌ، مَقصودٌ[1] بِالحكم، بِلا واسِطةٍ».

[محترزات التعريف]

فقَولي: «تابع» جِنس يَشملُ جميعَ التوابع، وقولي: «مَقصودٌ بِالحكم» مُخرجٌ للنعت، والتأكيدِ، وعطفِ البيان؛ فإنها مُكمِّلة لِلمتبوع المقصودِ بِالحكم، لا أنها هي

= بالعكس فكان المعطوف مضارعاً والمعطوف عليه ماضياً كقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠]، وأما فعلُ الأمر فعطف مثلِه عليه من باب عطف الجمل؛ لأنَّ في فعل الأمر ضميراً مستتراً وجوباً.

ويجوز أيضاً عطفُ الفعل على اسم يُشبه الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣-٤]، ويجوز عكس ذلك، وهو عطفُ الاسم الذي يُشبِه الفعل على الفعل، وجعل ابنُ مالك من هذا النوع قولَه تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] وليس ذلك بمتعين؛ فلا يصلُح دليلاً، ولكنه يصلُح مثالاً؛ لأن المثال يَكفي فيه الاحتمال، وإنما كان ما ذكره غيرَ مُتعيّن لجواز أن يكون «مخرج» معطوفاً على: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ قبلَه.

---

(1) عبارةُ المصنف في «التوضيح»: البدل هو التابع المقصود . . . إلخ، فعرَّف لفظة «المقصود»، ومِن ثم ذكَر تفصيلاً في الإخراج بهذا الفصل لم يتعرَّض له هنا، فلا تعارُضَ بين الفِعلَين. انظر: «أوضح المسالك» (٣/ ٣٩٩-٤٠١).

المقصودةُ بِالحكم، و«بِلا واسطة»[1] مُخرِج لِعطف النَّسَق، كـ «جاءَ زيدٌ وعمرٌو»؛ فإنه وإنْ كان تابعاً مَقصوداً بِالحكم، ولَكنه بِواسطةِ حرفِ العَطف.

[البدل المطابِق]

وأقسامُه سِتة(١)، **أحدُها**: بدلُ كلٍّ مِن كلٍّ[2]، وهو عبارةٌ عمَّا الثاني فيه عينُ الأول، كقولِك: «جاءني محمدٌ أبو عبد الله»، وقولِه تعالى: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١-٣٢].

وإنما لم أَقُلْ: «بدل الكل من الكل» حَذَراً مِن مَذهب مَنْ لا يُجِيزُ[3] إدخالَ «أل» على «كلّ»، وقد استَعمله الزجاجيُّ في «جُمَلِه»، واعتَذر[4] عنه بأنه تَسامَح فيه مُوافَقةً لِلناس(٢).

---

(١) زاد بعضُهم بدلَ الكل من البعض، عكس النوع الأول، ومثَّل له بقولك: «لقيته غُدوةً يومَ الجمعة» بتنوين غُدوة، واستشهدُوا له بقول الشاعر:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوها ... بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

وزعم السيوطي أن منه قولَه تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠-٦١] لأنَّ الجنة مُفرد وجنات عدن جمع.

(٢) قد وقع المصنف في هذا الذي فرّ منه هنا، وذلك في كلامِه على التوكيد بـ «كل»، ونبَّهنا عليه هناك.

---

(1) أي: بِلا واسطة حرف العطف؛ وإلا فالبدلُ والمبدل منه قد يتوسط بينهما غيرُ حرف العطف نحو قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾. انظر: «السجاعي» (ص١١٥)، و«الآلوسي» (٢/ ١٨٥).

(2) لو عبَّر بالمطابِق لكان أولى؛ ليدخل فيه اسم الله تعالى في نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾؛ إذ لا يقال: «بدل كل» إلا فِيما ينقسم، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً. «السجاعي» (ص١١٥). وانظر: «شرح الكافية» لابن مالك: (٣/ ١٢٧٦-١٢٧٧)، و«أوضح المسالك» (٣/ ٤٠١).

(3) منهم الأصمعي؛ قال: الألف واللام لا تدخلان في «بعض وكل»؛ لأنهما معرفة بغير ألف ولام، قال أبو حاتم: وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتابَيهما لِقِلة عِلمهما بهذا النحو، فاجتنبْ ذلك، فإنه ليس من كلام العرب. «تاج العروس»: (ك ل ل).

(4) بالبناء للفاعل لأنه هو فاعل الاعتذار، وعبارتُه في «الجمل» (ص٢٤-٢٥): وإنما قُلنا: البعض والكل مجازاً على استعمال الجماعة له مُسامَحةً، وهو في الحقيقة غيرُ جائز . . . إلخ كلامه.

[البدل الواقع بعضاً من كل]

الثاني: بدل بَعضٍ مِن كل(١)، وضابِطُه: أن يكونَ الثاني جزءاً مِن الأول(1)، كقولِك: «أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ»، وكقولِه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فـ «مَن استطاع»: بدلٌ من «الناس»، هذا هو المشهورُ، وقيل(2): فاعلٌ بـ «الحج»، أي: ولله على الناس أن يَحُجَّ مُستَطِيعُهم، وقال الكسائي: إنها شرطيَّة مبتدأ، والجواب محذوفٌ، أي: مَن استطاع فَلْيَحُجَّ، ولا حاجةَ لِدعوى الحذف مع إمكانِ تمام الكلام، والوجهُ الثاني يَقتضي أنه يَجب على جميع الناس(3) أنَّ مُسْتَطِيعَهُم يَحُجّ، وذلك باطلٌ بِاتِّفاق، فَيَتعيَّنُ القولُ الأول(4).

وإنما لم أَقُل: «البعض» بالألف واللام؛ لِما قدَّمتُ في «كل».

---

(١) إنْ قلتَ: هل يجب في بدلِ بعض من كل أنْ يُضافَ البدلُ إلى ضمير يَعود إلى المبدل منه ليكون رابطاً لِلبدل بالمبدَل منه؟

فالجواب عن ذلك أن أكثرَ النحويين ذهبُوا إلى أنه لا بد في هذا النوع من البدلِ أن يُضافَ إلى ضمير المبدل منه، فإن لم يكنْ في الكلام ضمير قُدِّرَ الضمير، فمِثالُ ما ذُكر معه الضمير قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِّصْفَهُۥٓ﴾ [المزمل: ٢-٣]، ومثالُ ما لم يُذكر معه الضمير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فمَن استطاع: بدل مِنَ «الناس»، ولا ضمير معه في اللفظ، وتقديره: من استطاع منهم، واختلفتْ كلمةُ ابن مالك، فذكر في «التسهيل» أنه لا بُدَّ من الضمير أو ما يَقوم مقامَه كالألف واللام، وقال في «شرح الكافية»: الصحيحُ أنه لا يُشترَط، لكن وجوده أكثر من عدمه.

---

(1) أي: سواءٌ كان ذلك البعض نصفاً أم أقل أم أكثرَ على الصحيح. «مجيب الندا» (ص٥٤٠).

(2) قائله ابن السيد. «الآلوسي» (٢/ ١٨٧)، و«المغني» (ص٦٩٤).

(3) أي: بناءً على أن «أل» استغراقية، فإنْ جُعلت للعهد الذكري لم يلزمْ ذلك. انظر: «الآلوسي» (٢/ ١٨٧).

(4) انظر في تفصيل رد القولين: الثاني والثالث: «البحر المحيط» (٣/ ٢٧٥-٢٧٦).

[بدل الاشتمال]

والثالثُ: بدلُ الاشتِمال[1]، وضابطُه: أنْ يكونَ بين الأول والثاني مُلابَسةٌ[2] بِغير الجُزئية، كقولِك: «أعجبَني زيدٌ عِلْمُه»، وقولِه تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[3] [البقرة: ٢١٧].

ونبَّهْتُ بالتمثيل بالآيات الثلاثِ على أنَّ البدلَ والمُبْدَلَ منه يَكونانِ نكرتَين، نحو [قوله تعالى]: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾، ومَعْرفتَينِ مثل: الناس ومَنْ، ومُخْتَلِفَين مثل: الشّهر وقتال.

[البدل المبايِن وأقسامُه الثلاثة]

والرابع والخامسُ والسادس[1]: بدلُ الإضراب، وبدلُ الغَلَط، وبدلُ النِّسيانِ[4]،

---

(١) اختلف النحاةُ في جواز بدلِ الغَلط، فذهب سيبويه وكثير من النحاة إلى أنه جائزٌ في النثر والنظم، وذهب بعضُهم إلى أنه يجوزُ في الشعر، وعكس بعضهم فأجازه في النثر دونَ الشعر، زاعماً أن الشعر يُقال عن رَوِيَّة وتفكير، وما كان كذلك لا يَسُوغ فيه الغلط، وذهب قوم[*] إلى أنه لا يجوز مُطلقاً؛ لا في النثر ولا في الشعر، وزعم أنه بحث عن مثال له من كلام العرب فلم يَجد، وأنه طالَب مَن لَقِيَه ممن يُثبته بمثال، فلم يأتِ بشيء، فاستقرَّ عنده أنه لا يَجوز، لكن قال ابنُ السيد: إنه وجد له المثالَ المنشود، وذلك قولُ ذي الرمة:

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ ... وَفِي اللِّثاتِ وَفِي أَنْيابِها شَنَبُ

والحُوّة - بوزن القُوّة - السواد، واللَّعَسُ - بالتَّحريك - السَّوادُ المُشْرَبُ حُمرَةً، والشنب: طِيبُ ريح الفم، وهذا البيت يحتمل التأويل فلا يصلُحُ دليلاً.

---

(1) اختُلف في المشتمِل في هذا النوع على أقوال؛ اختار منها المصنف في «التوضيح» ما قيل: إنه التحقيق من أنه العامل؛ لاشتماله على معنى البدل، بمعنى أنه يدلُّ عليه إجمالاً لكونه لا يُناسب المبدلَ منه. انظر: «أوضح المسالك» (٣/ ٤٠٢)، و«التصريح» (٢/ ١٩٣-١٩٤)، و«حاشية الخضري» (٢/ ٦٨-٦٩).

(2) أي: تعلُّق. «الآلوسي» (٢/ ١٨٨).

(3) قال المصنف في «شرح الشذور» (ص ٤٤٦): فـ«قتال» بدل من «الشهر»، وليس القتال نفسَ الشهر، ولا بعضَه، ولكنه مُلابِسٌ له لِوقوعه فيه. اهـ ومثلُه يقال في المثال قبله.

(4) هذه الثلاثة تندرج تحت نوع واحد يُسمى البدل المبايِن. انظر: «أوضح المسالك» (٣/ ٤٠٣).

(*) منهم المبرد وخطَّاب الماردي، وهذا الأخير هو المراد بقول المحقق الآتي: وزعم أنه بحث، وقوله: وأنه طالَب . . . إلخ. انظر: «ارتشاف الضرب» لأبي حيان (٤/ ١٩٧٠).

كقولِك: «تَصدَّقْتُ بِدرهمٍ دينارٍ»؛ فهذا المثالُ مُحتَمِل لأنْ تكونَ قد أخبرتَ بِأنَّك تصدقتَ بدرهمٍ، ثُم عَنَّ[1] لك أنْ تُخبِرَ بأنك تصدَّقتَ بِدينار، وهذا بدلُ الإضراب[2]؛ ولِأَنْ تكونَ قد أردتَ الإخبارَ بِالتصدُّقِ بالدينار فسبَقَ لِسانُكَ إلى الدرهم، وهذا بدلُ الغَلَط؛ ولِأَنْ تكونَ قد أردتَ الإخبارَ بالتصدُّقِ بِالدرهم، فلَمَّا نطقْتَ به تبيَّنَ فَسادُ ذلك القصدِ، وهذا بدلُ النِّسيانِ.

ورُبَّما أَشْكَلَ على كثيرٍ مِن الطَّلَبةِ[3] الفرقُ بين بَدلَي الغَلطِ والنِّسيان، وقد بيَّنَّاه، ويُوضِّحه أيضاً أنَّ الغَلطَ في اللِّسان، والنِّسيانَ في الجَنَانِ[١].

□ □ □ □

---

(١) الجَنانُ - بفتح الجيم، بِزِنَة السَّحابِ - القلبُ، وهو موضعُ التفكير فيما ظَنَّ العرب.

---

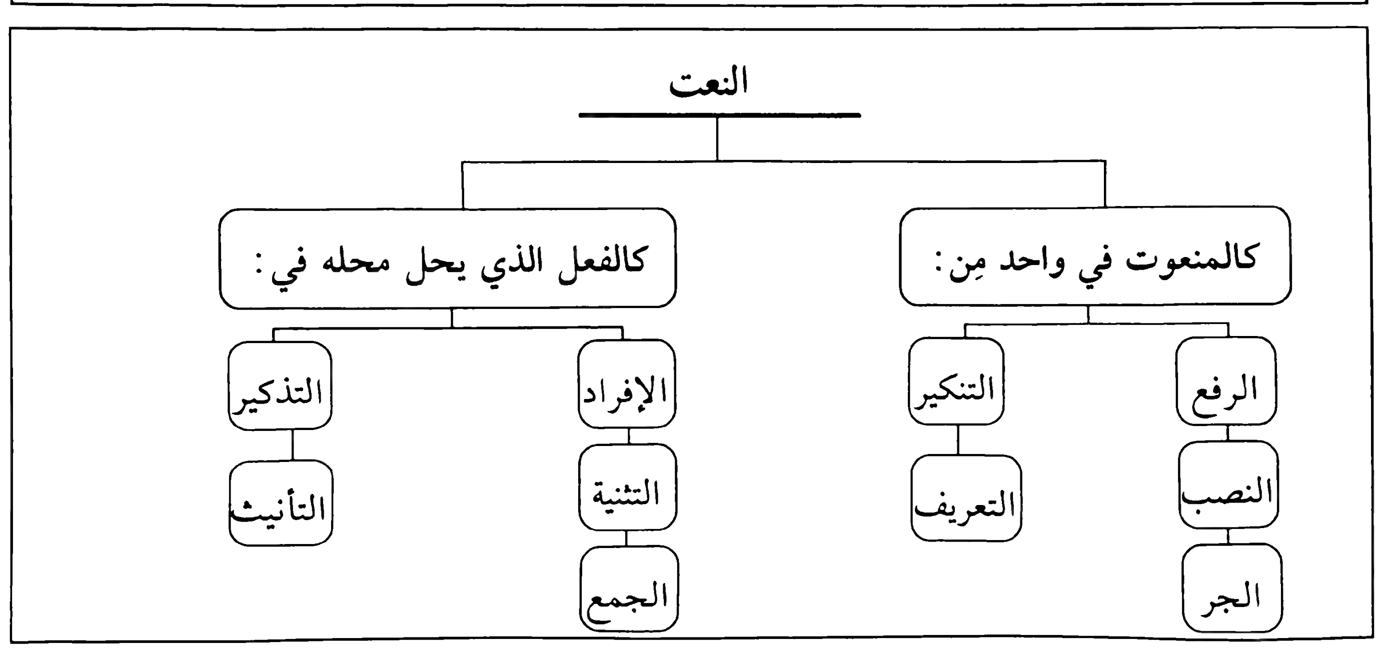
(1) أي: ظهر.

(2) يُقال: له أيضاً بدل البَداء، يُقال: بَدا له في هذا الأمر بَداءٌ، أي: نشأ له فيه رأيٌ، سمي به لأن المتكلم يُخبر بشيء ثم يبدو له أن يُخبِر بآخرَ من غير إبطال الأول. انظر: «الصحاح»: (ب د أ)، و«مجيب الندا» (ص٥٤٢).

(3) عبارتُه في «التوضيح» (٣/ ٤٠٣): والناظم وكثير من النحويين لم يفرِّقوا بينهما؛ فسمَّوا النوعَين بدلَ غلط.

التوابع

- **النعت** (وفائدته)
  - تخصيص
  - توضيح
  - مدح
  - ذم
  - ترحم
  - توكيد
- **التأكيد**
  - لفظي
  - معنوي (ومن ألفاظه)
    - النفس والعين
    - كل
    - كلا وكلتا
    - أجمع وجمعاء وجمعهما
- **عطف البيان**
- **عطف النسق** (وحروفه)
  - الواو
  - الفاء
  - ثم
  - حتى
  - أو
  - أم
  - لا
  - لكن
  - بل
- **البدل** (وأقسامه)
  - بدل كل من كل
  - بدل بعض من كل
  - بدل اشتمال
  - بدل مباين
    - بدل إضراب
    - بدل غلط
    - بدل نسيان



[باب العدد]

ص - بابٌ: العَدَدُ[1] مِنْ ثَلَاثةٍ إِلَى تِسْعَةٍ يُؤنّثُ معَ المُذَكَّرِ وَيُذَكَّرُ مَعَ المُؤنّثِ دَائِماً، نَحْوُ: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾، وَكَذَلِكَ العشَرَةُ إنْ لَمْ تُرَكَّبْ، وما دُونَ الثَّلَاثَةِ وَ«فَاعِلٌ» كَثَالِثٍ وَرَابِعٍ عَلَى القِيَاسِ دَائِماً.

وَيُفْرَدُ «فاعِلٌ»، أَوْ يُضَافُ لِمَا اشْتُقَّ مِنْهُ، أَوْ لِما دُونَهُ، أَوْ يَنْصِبُ مَا دُونَهُ.

[ألفاظ العدد من حيث التذكير والتأنيث]

ش - اعلمْ أنَّ ألفاظَ العددِ على ثلاثة أقسامٍ:

أحدُها: ما يَجري دائماً[2] على القياس في التذكير والتأنيثِ؛ فَيُذَكَّرُ مع المذكر، ويُؤَنَّثُ مع المؤنث، وهو الواحد، والاثنان، وما كان على صيغةِ «فاعِل»؛ تقول في المذكَّر: واحد، واثنان، وثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ ... إلى عاشرٍ، وفي المؤنَّث: واحدةٌ، واثنتان[3]، وثانيةٌ، وثالثةٌ، ورابعة ... إلى عاشِرة.

والثاني: ما يَجري على عكس القِياس[(١)] دائماً؛ فَيُؤَنَّثُ مع المذكَّر، ويُذَكَّرُ مع

---

(١) ذكر ابنُ مالك أن السر في حذفِ التاء من عدد المؤنث وإثباتِها في عدد المذكر أنَّ «ثلاثة» و«أربعة» وأخواتهما مِن أسماء الجماعات مثل: زُمْرة وفِرقة وأمة، فالأصل فيها أن تكون بالتاء، فوقعتْ أولاً على المذكر بالتاء لتقدُّم رُتبته، فلمَّا أُريد إيقاعها على المؤنث لم يكن بدٌّ من الفرق، فحُذفت التاء.

---

(1) قال المصنف في «شرح الشذور»: العدد في أصل اللغة اسم للشيء المَعْدُود، كـ «القَبْضِ والنَّقض والخَبَط» بمعنى: المقبوض والمنقوض والمخبوط، بدليل: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾، والمراد به هنا الألفاظ التي تُعَدّ بها الأشياء. «شرح الشذور» (ص٤٦٢).

(2) أي: مفرداً كان العدد أو مركباً. «الآلوسي» (٢/ ١٩٢).

(3) هي لغة الحجازيين، وبنو تميم يقولون: «ثنتان». السابق.

المؤنث[1]، وهو الثلاثةُ والتسعةُ وما بينهما[2]؛ تقول: «ثلاثةُ رجالٍ» و«ثلاثُ نسوةٍ»، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧].

والثالثُ: ما له حالتانِ، وهو «العشرةُ»؛ فإن استُعملتْ مركبةً جرَتْ على القِياس؛ تقول: «ثلاثةَ عشرَ عبداً» بالتذكير، و«ثلاثَ عشرةَ[3] أمَةً» بالتأنيث، وإن استُعملتْ غيرَ مركبةٍ جرَتْ على خِلاف القياس، تقول: «عشرةُ رِجال» بالتأنيثِ، و«عشرُ إماءٍ» بِالتذكير[١].

[حالات أسماء العدد التي على وزن فاعل]

واعلمْ أنَّ لأسماء العَدد التي على وزنِ فاعِل أربعَ حالاتٍ:

إحداها: الإفراد، تقول: ثانٍ، ثالثٌ، رابعٌ، خامسٌ، ومَعناه: واحدٌ موصوف بهذه الصفة.

الثانيةُ: أنْ يُضافَ إلى ما هو مُشتَقٌّ منه؛ فتقول: «ثانِي اثنَين، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ»، ومعناه واحدٌ مِن اثنين، وواحد مِن ثلاثة، وواحدٌ من أربعة، قال الله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

---

(١) فإنْ قلتَ: قال الله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فجاء بالعدد خالياً مِن التاء، مع أن المعدود مذكر، وهو الأمثال؛ لأنها جمعُ مِثل، وإذا كان المعدود جمعاً نُظر إلى مفرده، ومقتضَى ما أصَّلْتُم من القواعد أن يُقالَ: عشرة أمثالها.
فالجوابُ عن ذلك: أن المعدود ليس هو الأمثال كما توهَّمتَ، بل المعدود هو الحسَنات، والأمثال صفة لها، وكأنه قيل: فله عشرُ حسنات أمثالها، فاستقامتِ القاعدةُ التي أصَّلها النحاةُ.

---

(1) وإذا كان في المعدود لغتان: التذكير والتأنيث جاز الحذفُ والإثباتُ كـ «الحال»، تقول: ثلاثُ أحوال وثلاثة أحوال. «الآلوسي» (٢/ ١٩٣).

(2) ألغز في ذلك الحريري رحمه الله في المقامة القطيعية فقال: «وفي أيّ موطنٍ تلبَسُ الذُّكرانُ براقِعَ النّسوانِ، وتبرُزُ ربّاتُ الحِجالِ بِعمائِمِ الرجالِ؟». انظر: «مقامات الحريري» (ص٢٤٠).

(3) يجوز في الشين الفتح، وتميم تكسرها كراهةَ توالي الفتحات، والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصحى. انظر: «حاشية الآلوسي» (٢/ ١٩٤)، و«توضيح المقاصد» (٤/ ١٣٢٥).

الثالثةُ: أنْ يُضافَ إلى ما دُونه، كقولِك: «ثالثُ اثنَين[1]، ورابعُ ثلاثةٍ، وخامسُ أربعةٍ»، ومعناه: جاعلُ الاثنَين بنَفسِه ثلاثةً، وجاعلُ الثلاثةِ بنفسِه أربعةً، قال الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧].

الرابعة: أنْ يَنصبَ ما دُونَه[2]؛ فتقول: «رابعٌ ثلاثةً» بتنوينِ رابع، ونصبِ ثلاثة، كما تقول: «جاعلُ الثلاثةِ أربعةً»، ولا يَجوز مثلُ ذلك في المستَعمَل مع ما اشتُقَّ منه[3]، خِلافاً لِلأخفش وثَعلب.

□ □ □ □

---

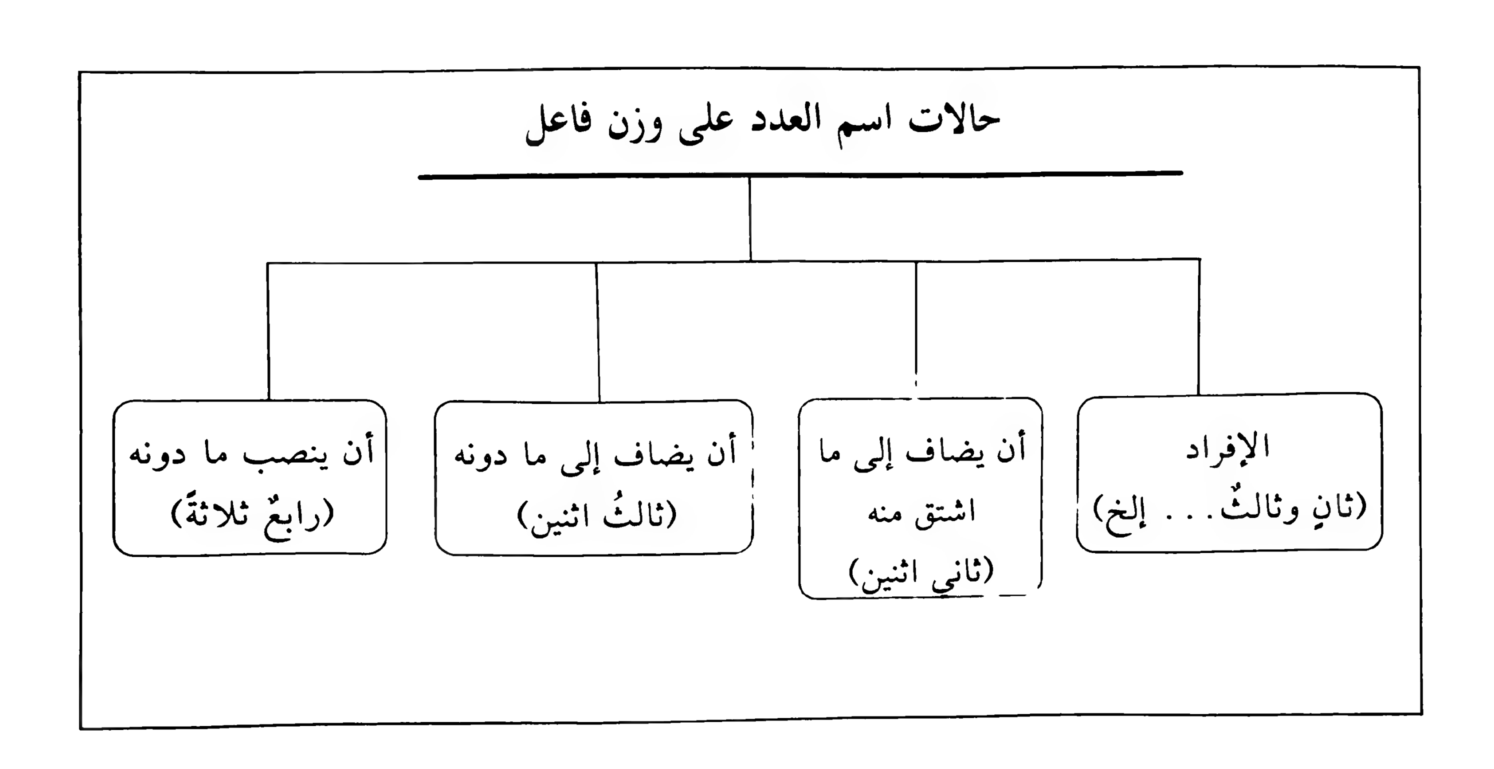
(1) بـدء به لنص سيبويه على منع «ثاني واحد»، وأجازه بعضهم. انظر: «الآلوسي» (٢/ ١٩٥)، و«الكتاب» (٣/ ٥٥٩).

(2) أي: بالشروط المذكورة سابقاً في إعمال اسم الفاعل كالاعتماد؛ لأنه اسم فاعل حقيقة؛ فإنك تقول: «ثَلَثتُ الرجلَين» إذا انضممتَ إليهما فصرتم ثلاثةً، وكذلك «ربَعتُ الثلاثةَ» . . . إلى «عشرتُ التسعةَ». انظر: «مجيب الندا» (ص٥٥٠)، و«توضيح المقاصد» (٤/ ١٣٣١).

(3) أي: لأنه ليس في معنى ما يعمل وهو «مصيِّر وجاعِل» ونحوهما. «الآلوسي» (٢/ ١٩٤).

ألفاظ العدد ثلاثة أقسام

- ما يجري دائماً على القياس (واحد واثنان وما كان على صيغة فاعل)
- ما يجري على عكس القياس (الثلاثة والتسعة وما بينهما)
- ما له حالتان (وهو العشرة) فـ
  - تجري على القياس إذا ركبت
  - تجري على خلاف القياس إن لم تركب



[باب الممنوع من الصرف]

ص - بابٌ: مَوَانِعُ صَرْفِ الاسْمِ تِسْعَةٌ، يَجْمَعُهَا:

وَزْنُ المُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفُ الجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثَا

كـ«أحْمَد، وَأحْمَرَ، وَبَعْلَبَكَّ، وإِبْرَاهِيمَ، وَعُمَرَ، وَأُخَرَ، وَأُحَادَ وَمَوْحَدَ. . . إِلَى الأرْبَعَةِ، وَمَسَاجِدَ، وَدَنَانِيرَ، وَسَلْمَانَ، وَسَكْرَانَ، وَفَاطِمَةَ، وَطَلْحَةَ، وَزَيْنَبَ، وَسَلْمَى، وَصَحْرَاءَ».

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ والجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الآحَادِ كُلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِرُ بِالمَنْعِ، والبَوَاقِي لَا بُدَّ مِنْ مُجامَعَةِ كلِّ عِلّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوِ العَلَمِيَّةِ.

وَتَتَعَيَّنُ العَلَمِيَّةُ مَعَ: التَّرْكِيبِ، والتَّأْنِيثِ، والعُجْمَةِ.

وَشَرْطُ العُجْمَةِ عَلَمِيَّةٌ فِي العَجَمِيَّة، وزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ؛ والصِّفَةِ: أَصَالَتُهَا، وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ؛ فَعُرْيَانٌ، وَأَرْمَلٌ، وصَفْوَانٌ وأَرْنَبٌ - بِمَعْنَى قَاسٍ، وذَلِيلٍ- مُنْصَرِفَةٌ.

ويَجُوزُ فِي نَحْوِ: «هِنْد» وَجْهَانِ، بِخِلَافِ زَيْنَبَ وسَقَرَ وبَلْخَ.

وكَعُمَرَ عِنْدَ تَمِيمٍ بَابُ «حَذَامِ» إِنْ لَمْ يُخْتَمْ بِرَاءٍ كَسَفَارِ، و«أَمْسُ» لِمُعَيَّنٍ إِنْ كانَ مَرْفُوعاً، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِمَا؛ و«سَحَرُ» عِنْدَ الجَمِيعِ إِنْ كانَ ظَرْفاً مُعَيَّناً.

[سبب منع الصرف، وذِكرُ العِلل إجمالاً]

ش - الأَصلُ في الاسمِ المُعْرَبِ بالحركات الصَّرْفُ، وإنما يَخرج عن ذلك الأصل إذا وُجِد فيه عِلَّتانِ مِن عِلَلٍ تِسْعٍ[1]، أو واحدةٌ منها تقومُ مَقامَهما، وقد جَمَعَ العِلَلَ التسعَ في بيتٍ واحد مَن قال:

---

(١) المراد أن يكونَ فيه عِلتان ترجعُ إحداهما إلى اللفظ، وترجع الأخرى إلى المعنى، فإنْ وُجدَت علتان - أو أكثرُ - ترجعان كِلتاهما إلى اللفظ لم يَمنعاه من الصرف، وذلك نحو: «أذربيجان» فإن=

اجْـمَـعْ، وَزِنْ، عَـادِلاً، أَنِّـثْ، بِـمَـعْـرِفَـةٍ   رَكِّبْ، وَزِدْ عُجْمَةً، فَالوَصْفُ[1]، قَدْ كَمُلَا[2]

وهذا البيتُ أحسنُ[3] مِن البيت الذي أَثْبَتُّه في المقدِّمة، وهو[4] لابن النَّحَّاس[5]،

= فيه التأنيثَ وزيادةَ الألف والنون والتركيب والعُجْمة.

وأريدُ أن أوضحَ لك أمرَ الممنوع من الصرف في إيجازٍ:

أنتَ تعرف أنَّ الاسم إذا أشبه الحرف في لفظه أو في معناه أو في استعماله يُبْنَى؛ لأنَّ هذه المشابهةَ تُعطِيه حكم الحرف المشبَّه به وهو البناء، واعلم الآن أنَّ الفعل يَشتمل على عِلَّتين فرعيتين عن الاسم، إحداهما راجعةٌ إلى لفظه، والأخرى راجعة إلى معناه، أما التي ترجع إلى لفظ الفعل فهي عند البصريين أنه مشتق من المصدر وعند الكوفيين دلالتُه على معنًى مركب من الحدث والزمان، في حين أنَّ المصدر دال على الحدث وحده، والمركب فرعُ ما لا تركيبَ فيه، وأما العلةُ الراجعة إلى المعنى في الفِعل فهي افتقارُه إلى الاسم؛ لأنه دال على الحدث، وكل حدث لا بُدَّ له مِن فاعل، ولا يكون الفاعل إلا اسماً، وأنتَ تَعلم أن من أحكام الفعل أنه لا يُجَرُّ ولا يُنوَّن، فإذا وُجد في الاسم عِلتان فرعيَّتان، وكانت إحدى هاتَين العِلتين ترجع إلى اللفظ كالتركيب، والأخرى ترجعُ إلى المعنى كالعَلَمِيّة، كان هذا الاسم قَدْ أَشبهَ الفعل في وجود عِلّتين ترجع إحداهما إلى اللفظ والأُخرى ترجع إلى المعنى، وقد علمتَ أنَّ العربَ قد جَرَوْا في أساليبِ كلامهم على أن يُعْطُوا المشبَّهَ حكم المُشَبَّه به؛ ومقتضى هذا أنْ نمنعَ الاسمَ صاحبَ العِلتين من الجر ومن التنوين، وهذا هو المنعُ من الصرف.

---

(1) هكذا ضبطه الشيخ رحمه الله، ولعلَّه بالنصب عطفاً على «عجمةً» الواقع مفعولَ «زِدْ»، على أن الذي في «أشباه السيوطي»: «بالوصف قد كملا»، وهو أظهر.

(2) أنشد بعضُهم بيتاً آخر قبله وهو قوله:

مـوانـعُ الـصـرف تـسـعٌ إن أردتَ بـهـا   عَـونـاً لِـتَـبـلـغَ فـي إعـرابـك الأَمَـلا

(3) أي: لأنه لم يضف فيه علة لأخرى، بخلاف ما في المقدمة. «السجاعي» (ص١١٧). وانظر: «الفيشي» (ص١٧١).

(4) أي: البيت الأول الذي في المقدمة، لا الثاني المُنشَد هنا، وقد انعكس المقصود على بعضهم بسبب استعمال المصنف لهذا الضمير، فظن أن البيت الذي في الشرح هو بيت ابن النحاس، ومِن هؤلاء المصرح (٢/ ٣١٦) والمحقق الشيخ محيي الدين في تعليقه على «شرح الشذور» (ص٤٥٦)، والصوابُ ما ذكرناه، قال السيوطي: ونقلتُ من خط الإمام أبي حيان قال: أنشدنا شيخُنا الإمام بهاء الدين بن النحاس في موانع الصرف لنفسه: وزنُ المركب عجمة . . . البيت، وكان قد قال قبل ذلك: وقال بعضهم: اجمع وزن عادلاً . . . البيت. انظر: «الأشباه والنظائر» في النحو (٣/ ٦١).

(5) ذكر السجاعي (ص١١٧) والآلوسي (٢/ ١٩٩) أنه أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوي . . . إلخ كلامهما، وليس بصحيح؛ لأن هذا المترجَم هو أبو جعفر النحاس، وصاحبُ البيت - كما نقلنا عن ←

وقد مَثَّلْتُها في المقدّمة على الترتيبِ، وها أنا[1] أشرَحُها على ذلك[2] الترتيبِ فأقولُ:

[تفصيل العلل المانعة: ١- وزن الفعل]

العِلَّةُ الأُولى: وزنُ الفِعل، وحقيقتُه: أن يكونَ الاسمُ على وزنٍ خاصٍّ بِالفعل، أو يكونَ في أوَّلِه زيادةٌ كزيادةِ الفعل، وهو مُساوٍ له في وزنِه؛ فالأوّل كأنْ تُسَمِّيَ رجلاً «قَتَّلَ» بالتشديد، أو «ضُرِبَ» أو نحوَه مِن أبنيةِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، أو «انْطَلَقَ» ونحوَه مِن الأفعال الماضيةِ المبدوءةِ بهمزة الوَصل؛ فإنَّ هذه الأوزانَ كُلَّها خاصةٌ بالفعل؛ والثاني مِثل: «أحمدَ» و«يزيدَ» و«يَشْكُرَ» و«تَغْلِبَ» و«نَرجِسَ» عَلَماً.

[٢- التركيب]

العِلةُ الثانية: التركيبُ، وليس المرادُ به تركيبَ الإضافةِ كـ «امرِئ القيس»؛ لأن الإضافة تَقتضي الانجِرارَ بالكسرة[3]؛ فلا تكون مُقْتَضِيَةً للجر بالفتحة، ولا تركيبَ الإسناد كـ «شابَ قَرناها وتأبَّط شرًّا»[4]، فإنه من باب المحكيّ، ولا التركيبَ المزجيَّ المختومَ بـ «وَيْهِ» مثل: سيبويه وعَمْرَوَيه؛ لأنه من باب المبني، والصرفُ وعدمُه إنما

السيوطي آنفاً - إنما هو الشيخ بهاء الدين ابن النحاس.

وهو: محمد بن إبراهيم بن محمد، أبو عبد الله بهاء الدين ابن النحاس الحلبي، شيخ العربية بالديار المصرية في عصره، تخرج به جماعة من الأئمة وفضلاء الأدب، ومن تلاميذه أبو حيان، وكان من الأذكياء، ثقةً حجة معظماً في صدور الناس، له: إملاء على كتاب «المقرب» لابن عصفور، و«التعليقة في شرح ديوان امرئ القيس». توفي سنة ٦٩٨هـ. «الأعلام» (٥/ ٢٩٧)، و«بغية الوعاة» (١/ ١٣-١٤).

(1) فيه إدخال «ها» التنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسمَ إشارة، وقد وقع له مثل ذلك في مواضعَ من «المغني»، منها قوله في الديباجة: «وها أنا بائح بما أسررتُه»، قال الدماميني في «حاشية المغني»: ... وقد صرَّح المصنف في حاشيته على «التسهيل» بشذوذ ذلك ... إلخ. انظر: «مغني اللبيب» (ص١٣) و(ص٦٨٦) و(ص٦٩٨)، و«حاشية الصبان» (١/ ٢٣٦-٢٣٧).

(2) كذا في أغلب النسخ الخطِّيّة، والإشارة بلام البعد للترتيب الذي في بيت المقدمة، ووقع في طبعات الشيخ وفي نسخة: «هذا»، ويلزم منه الإشارةُ إلى الترتيب الذي في بيت الشرح، وهو مجانب للصواب.

(3) أي: أو ما ناب عنها.

(4) تأبَّط شرًّا لقب ثابت بن جابر الشاعر المشهور، يُقال: تأبط الرجلُ الشيءَ: إذا جعله تحت إبْطه، سُمي به الشاعر المذكور حين أخذ سيفاً وخرج فقيل لأمه فقالت: لا أدري، تأبط شرًّا وخرج، وقيل: تأبط حيَّةً. انظر: «حاشية السجاعي» (ص١١٧).

يُقالان في المعرَب، وإنما المرادُ التركيبُ المزجيُّ الذي لم يُختَم بِـ «وَيْهِ»، كـ «بَعلبَكّ وحَضْرَمَوْتَ ومَعْدِيكَرِبَ».

[٣- العُجْمة]

العِلةُ الثالثة: العُجْمة، وهي: أن تكونَ الكلمةُ على الأوضاع الأعجميَّة، كإبراهيم، وإسماعيلَ، وإسحاقَ، ويَعقوبَ.

وجميعُ أسماءِ الأنبياء أعجميَّةٌ إلَّا أربعةً: محمد ﷺ، وصالح، وشعيب، وهود[1]، صلواتُ الله وسلامُه عليهم أجمعينَ!

ويُشترط لاعتبار العُجمةِ أمْرانِ؛ **أحدُهما**: أن تكونَ الكلمةُ عَلَماً في لُغة العَجَم كما مَثَّلْنا؛ فلو كانتْ عندهم اسمَ جنس ثم جعلناها عَلَماً وجب صرفُها، وذلك بأن تُسمِّيَ رَجلاً بِلِجام، أو دِيبَاج[1]، **الثاني**: أن تكون زائدةً على ثلاثةِ أحرف؛ فلِهذا انصرف نوحٌ ولوط، قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾ [القمر: ٣٤]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ﴾ [نوح: ١]، ومَن زعم مِن النَّحويّين أن هذا النوعَ يَجوز فيه الصرفُ وعَدمُه فليس بِمُصيب.

[٤- العَلَمية]

العلةُ الرابعة: التعريفُ، والمرادُ به تعريفُ العَلَمِية؛ لأنَّ المضمَرات والإشارات والموصولات لا سَبيلَ لِدخول تعريفِها في هذا الباب؛ لأنها مَبنيَّات كلها، وهذا بابُ إعراب، وأما ذُو الأداة والمضافُ، فإنَّ الاسم إذا كان غيرَ مُنصرِف ثم دخلَتْه الأداةُ أو

(١) وبقي اثنانِ[*] على الراجح - وهما نوح، ولوط - وقد اعتبرهما المؤلف أعجمِيَّين، بدليل ما بعده، وهو رأيٌ فيهما.

(1) الديباج: الثياب المتَّخذة من الإبريسم، وهو الحرير الخام، فارسي معرب. انظر: «تاج العروس»: (د ب ج).

(*) وزيد عليها ثالث وهو عزير بدليل تنوينه في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾. انظر: «البحر المحيط» (٥/ ٤٠٢).

أُضيفَ انجرَّ بالكسرة؛ فاستحالَ اقتضاؤهما الجرَّ بالفتحةِ؛ وحِينئذٍ فَلَمْ يَبْقَ إلا تعريفُ العَلَمِيّة.

[٥- العدل]

العلةُ الخامسةُ: العَدْلُ، وهو: تحويلُ الاسم مِن حالة إلى حالةٍ أُخرى، مع بقاءِ المعنى الأصليّ.

وهو على ضربَين: واقعٌ في المعارِف، وواقعٌ في الصِّفات.

[العدل في المعارف وقِسماه]

فالواقعُ في المعارِف يَأتِي على وزنَين؛ **أحدُهما**: **فُعَل**، وذلك في المذكَّر، وعَدْلُه عن فاعِل[1]، كعُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ، وجُمَحَ[2](١)؛ **والثاني**: **فَعَالُ**[3]، وذلك في المؤنَّث، وعَدْلُه عن فاعِلَةَ، نحو: حَذامُ وقَطَامُ ورَقَاشُ(٢)، وذلك في لغة تميم خاصَّةً؛ فأمَّا الحجازيُّون فيَبْنُونه على الكسر، قال الشاعر: [الوافر]

---

(١) وكذلك مُضَر، وجُشَم، وهُبَل، وقُزَح، ودُلَف، وقُثَم، وأُدَد، وثُعَل.

(٢) استشهد المؤلفُ للأول والثاني من هذه الأعلام، وشاهدُ الثالث في قولِ جذيمة الأبرش فيما=

---

(1) طريقُ العلم بِعَدل هذا النوع سماعُه غيرَ مصروف عارياً من سائر الموانع، فإنْ ورد «فُعَلُ» مصروفاً وهو عَلَم عَلِمنا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو: أُدَد. «توضيح المقاصد» (٤/ ١٢١٦).

(2) الذي في أغلب النسخ المخطوطة: «وحُجر»، بتقديم الحاء المهملة على الجيم، وكتب عليه السجاعي ما نصه: كذا في بعض النسخ، والصواب ما في بعض آخر، وهو: جُحى؛ لأن الأول لم يذكروه من الأسماء المعدولة؛ فإنها محصورة ولم يعدُّوه معها . . . إلخ كلامه، وممَّن ذكر تلك الأسماء السيوطي في «الهمع» وعبارتُه: والمسموع من ذلك: عمر وزفر ومضر وثعل وهبل وزحل وعصم وقزح وجشم وقثم وجمح وجحا ودلف وبلع بطن من قُضاعة، ولم يُسمع غير ذلك. اهـ
واعلم أن لفظ جُمح الذي أثبته المحقق رحمه الله ثابتٌ أيضاً في بعض النسخ، ويؤيِّده كلام الآلوسي، إلا أنه وهم فيه حين ظنَّه «جُمعَ» بالعين المهملة، فكتب عليه ما كتب، وليتَه لم يفعل.
انظر: «حاشية السجاعي» (ص١١٧-١١٨)، و«همع الهوامع» (١/ ٩٦)، و«حاشية الآلوسي» (٢/ ٢٠٥).

(3) ضبطها المحقق رحمه الله في الأصل بالكسر، وكذلك ضبط الأمثلةَ الثلاثةَ الآتية، وهو غير مناسبٍ لكلام الشارح وما هو بصدد تقريره؛ إذ الكلام في الممنوع من الصرف، وكونُ هذا النوع مبنيًّا لمَّا يأتِ ذكرُه، فمِن أين أتتِ الكسرة؟

١٤٢- أَتَــارِكَــةٌ تَــدَلُّــلَــهَــا قَــطَــامِ؟ رَضِــيــنَــا بِــالــتَّــحِــيَّــةِ والــسَّــلَامِ[١]

وقال الآخَر: [الوافر]

١- إِذَا قَــالَــتْ حَــذَامِ فَــصَــدِّقُــوهَــا فَــإِنَّ الــقَــوْلَ مَــا قَــالَــتْ حَــذَامِ[٢]

فإنْ كان آخِرُه راءً كَسَفَارِ - اسم لِماء، وحضارِ- لكوكب، ووَبَارِ- لقبيلة، فأكثرُهم يُوافِق الحجازيِّين على بِنائه على الكسر؛ ومِنهم مَن لا يُوافقهم، بل يَلتزم الإعرابَ ومَنْعَ الصرفِ[٣].

[الكلام على لفظ «أمس» واختلاف التميميِّين فيه]

ومما اختلف فيه التمِيمِيُّون أيضاً: «أمس» الذي أُريد به اليومُ الذي قبل يومِك؛

= يَقُوله لأخته رقاش - وقد زوَّجها ثم أنكر عليها - في قصةٍ طويلة:

خَـبِّـرِيـنـي رَقَـاشِ لا تَـكْـذِبِـيـنِـي أَبِـحُـرٍّ زَنَـيْـتِ أم بِـهَـجِـيـنِ؟
أم بِـعَـبْـدٍ فَـأَنْـتِ أَهْـلٌ لِـعَـبْـدٍ أَمْ بِـدُونٍ فَـأَنْـتِ أَهْـلٌ لِـدُونِ؟

(١) ١٤٢- هذا البيتُ مطلعُ كلمة طويلة للنابغة الذبياني، يمدحُ فيها عمرَو بن هند، وكان قد غزا بلادَ الشام بعد قتل أبيهِ المنذِر.

اللغة: «تَارِكَة» مؤنث تَارك، وهو اسم فاعل فِعله «تَرَكَ»، ومعناه خَلَّى وفارق، «تَدَلُّلَهَا» التَّدلُّلُ هو الدَّلَالُ، وهو إظهار المرأة أنها تخالفُ، وما بها مُخالفة، «قَطام» اسم امرأة.

الإعراب: «أتاركة» الهمزة للاستفهام، تاركة: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، «تدللها» تدلل: مفعول به لـ «تاركة» منصوب بالفتحة الظاهرة، وتدلل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى «قطام» مضاف إليه، «قطام» فاعل بـ «تاركة» أغنى عن خبر المبتدأ؛ لأن المبتدأ وصف معتمد على الاستفهام، وقطام مبني على الكسر في محلِّ رفع، «رضينا» فعل ماض وفاعله، «بالتحية» جار ومجرور مُتعلِّق بـ «رضِيَ»، «والسلام» معطوف بالواو على «التحيَّة» مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «قطام» فإنه عَلَمٌ على زِنَةِ فَعَالِ - بفتح الفاء - فهو مَعدولٌ عن قاطِمة، وهو مكسور في حالة الرفع، فذلك دليل على أنه مبني؛ إذ لو كَانَ معرباً لارتفع لأنه في موضعِ الفاعل، والفاعل مرفوع ألبتة، فلما لم يكن مرفوعاً في اللفظ حكَمنا ببنائه ليكونَ رفعُه مَحَلِّيًّا.

(٢) قد سبق الاستشهادُ بهذا البيت في أول هذا الكتاب وشرحناه هناك شرحاً وافياً، فارجعْ إليه في الموضع الذي دلَلناك عليه، واعلمْ أن الاستشهاد به ههنا كالاستشهاد به هناك؛ فلا داعيَ لإعادةِ شيءٍ من الكلام عليه.

(٣) ارجعْ في بيان ذلك إلى (ص ٦٢).

فأكثرُهم يَمْنعُه من الصرف إنْ كان في موضعِ رفعٍ على أنه مَعدُولٌ عن الأمس؛ فيَقول: «مضى أمسُ بما فِيه»، ويَبْنِيه على الكسر في النصبِ والجر على أنَّه مُتَضمِّن معنى الألفِ واللام؛ فيقول: «اعتكفتُ أمسِ»، و«ما رأيتُه مُذْ أمسِ»، وبعضُهم يُعرِبُه إعرابَ ما لا يَنصرفُ مُطْلَقاً، وقد ذكَرْتُ ذلك في صَدرِ هذا الشرحِ(١).

[الكلام على لفظ «سحر» وشرطُ منعِه الصرف]

وأما «سَحَرُ» فجميع العرب تمنعُه مِن الصرف، بِشرطَين؛ **أحدهما**: أن يكونَ ظرفاً، **والثاني**: أن يكونَ مِن يومٍ مُعيَّن، كقولِك: «جئتُك يومَ الجمعة سَحَرَ»؛ لأنه حينئذٍ مَعدُول عن السَّحَر، كما قَدَّرَ التميميُّون «أمس» معدولاً عن الأمس، فإنْ كان سَحَر غير يومٍ مُعيَّن انصرف كقولِه تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

[العدل في الصفات وقِسماه]

والواقعُ في الصفات ضربانِ: واقعٌ في العدد، وواقعٌ في غيرِه.

[أولاً: الواقع في العدد]

فالواقعُ في العَدد يَأتي على صِيغتَين: «فُعَالَ»، و«مَفْعَلَ»، وذلك في الواحدِ والأربعة وما بينَهما[1]، تقول: أُحَادُ ومَوْحَدُ، وثُناءُ ومَثْنَى، وثُلَاثُ وَمثْلَثُ، ورُبَاعُ ومَرْبَعُ؛ قال البخاري[2] رحمه الله تعالى: لا تتجاوزُ العربُ الأربعةَ[3]؛ فهذه الألفاظُ

(١) ارجعْ إلى إيضاح ذلك في (ص ٦٤) وما بعدها.

(1) زعم بعضُهم أنه سُمع أيضاً استعمال هذين الوزنين في الباقي إلى العشرة، قال أبو حيان: وهو الصحيح، ونقله عن جمع من أهل اللغة. انظر: «شرح ابن عقيل» (٣/ ٣٢٦)، و«الارتشاف» (٢/ ٨٧٤).

(2) في طبعات الشيخ رحمه الله: النجاري، وفي نسخة خطية: البجائي، والصواب - كما في بضع نسخ -: البخاري. وهو: محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، حبر الإسلام، والحافظ لحديث رسول الله ﷺ، صاحبُ «الجامع الصحيح» المعروف بـ«صحيح البخاري»، وُلد في بخارى، ونشأ يتيماً، ورحل طويلاً فسمع من نحو ألف شيخ، وجمع نحو ست مئة ألف حديث اختار منها في «صحيحه» ما وَثِق بِرُواته. مِن كتبه أيضاً: «التاريخ»، و«خلق أفعال العباد» و«الأدب المفرد». توفي سنة: ٢٥٦ هـ. «الأعلام» (٦/ ٣٤).

(3) نقله البخاري في «صحيحه» في كتاب التفسير قبل الحديث (٤٥٧٣) عن بعضهم، وعنى به أبا عُبيدة رحمه الله. انظر: «فتح الباري» (٨/ ٢٣٨).

الثمانيةُ مَعدولةٌ عنْ ألفاظِ العدد الأربعة مُكرَّرة؛ لأنَّ «أُحَاد» مَعناه واحد واحد، و«ثُنَاء» معناه اثنان اثنان، وكذا الباقي، قال الله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: ١]، فمثنى وما بعدَه صفةٌ لأجنحة، والمعنى والله أعلم: أُولي أجنحةٍ اثنَين اثنَين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، وأما قولُه ﷺ: «**صلاةُ الليل مثنَى مثنَى**»(1)؛ فمَثنى الثاني للتأكيد، لا لإفادةِ التكرار؛ لأنَّ ذلك حاصلٌ بالأول.

[ثانياً: الواقع في غير العدد]

والواقعُ في غير العَدَد: «أُخَرُ»، وذلك في نحو قولِك: «مررتُ بِنِسوةٍ أُخَرَ»؛ لأنها جَمْعُ الأُخرى، وأُخرَى أُنثى آخَرَ، ألا ترى أنك تقول: «جاءَني رجلٌ آخَرُ، وامرأةٌ أُخرى»، والقاعدةُ أن كلَّ فُعْلَى مؤنثة أَفْعَلَ لا تُستعمل هي ولا جَمْعُهَا إلَّا بالألف واللام أو بالإضافة، كالكُبرى والصُّغرى، والكُبَر والصُّغَر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥]، ولا يَجوز أن تقولَ: «صُغرى» ولا «كُبرى» ولا «كُبَر» ولا «صُغَر»، ولِهذا لَحَّنُوا العَرُوضيِّين(2) في قولهم: فاصِلة كبرى، وفَاصِلَة صُغرى(3)، ولَحَّنُوا أبا نُوَاس(4) في قولِه: [البسيط]

١٤٣- كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا ... حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ(١)

---

(١) ١٤٣- هذا البيتُ مِن كلمة لأبي نُوَاس - بضم النون، وفتح الواو مخففة - واسمُه الحسن بن هانئ، الحَكَمِيّ، الدمشقيّ، يصف فيه الخمرَ، وقبله قولُه: =

---

(1) أخرجه البخاري (٩٩٠) ومسلم (١٧٦٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(2) نسبةٌ إلى علم العروض، وهو: علمٌ يُتعرَّف منه صحيح أوزان الشعر وفاسدُها. انظر: «الدر النضيد في شرح القصيد» لابن واصل الحموي (ص٦٥).

(3) ومثلُه قول النحاة: جملة صغرى وجملة كبرى. انظر: «مغني اللبيب» (ص٤٩٧-٤٩٨).

(4) بضم النون مع تخفيف الواو كما سيذكر المحقق بعدُ، سُمي بذلك لأنه كان له ذُؤابتان تَنُوسان - أي: تتحركان - على عاتِقِه. «السجاعي» (ص١١٨).

وهو: الحسن بن هانئ الحكمي، شاعر العراق في عصره، قال أبو عُبيدة: كان أبو نواس لِلمُحدَثين كامرئ القيس للمتقدِّمين، وقال الشافعي: لولا مُجونُ أبي نُواس لأخذتُ عنه العلم. له ديوان شعر مطبوع، وأجوَدُ شِعره خمريَّاتُه. توفي سنة ١٩٨هـ، وقيل غير ذلك. «الأعلام» (٢/ ٢٢٥).

فكان القِياسُ أن يُقالَ: «الأُخَر»[1]، ولكنهم عدَلُوا عن ذلك الاستعمالِ فقالُوا: «أُخَرُ» كما عدَل التميمِيُّون أَمْس عن الأمْسِ؛ وكما عدل جميعُ العَرب سَحَرَ عن السَّحَرِ، قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

= ساع بكاس إلى ناشٍ من الطرب ... كِلاهما عَجب في مَنْظَرٍ عجبِ
قامتْ تُريني وَأمرُ اللَّيلِ مُجتَمِعٌ ... صُبْحاً تَوَلَّدَ بينَ الماءِ واللَّهَبِ

اللغة: «فقاقِعها» وردتْ هذه الكلمة بِروايتين مختلفتَين: الأولى: «فواقِعها»، وهي على هذه الرواية جمع فاقِعة، وأراد بها ما يَعلُو فوق الكأس من النّفاخات إذا مُزِجتِ الخمر بالماء، ويُروى: «فقاقِعها» وهي جمع فُقَّاعة - بضم فتشديد - ومعناه ما ذكرناه في معنى الرواية الأولى، والموجود في كُتب اللغة يُرجح الرواية الثانية، «حَصباء» هي صغارُ الحصى.

الإعراب: «كأنَّ» حرفُ تشبيه ونصب، «صُغرى» اسمه، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، «وكبرى» معطوف عليه، «مِنْ» حرف جر، «فَقاقعها» فقاقِع: مجرور بـ «مِن»، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور مُتعلِّق بمحذوف صفة لاسم «كأنَّ» وما عطف عليه، «حصباء» خبر «كأنَّ»، مرفوع بالضمة الظاهرة، وحصباء مضاف و«دُر» مضاف إليه، «على أرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر «كأنَّ»، «من الذهبِ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ «أرض».

الشاهد فيه: قوله: «صغرى وكبرى» فإنَّ المؤلف كجماعة من النُّحاة قد اعتبرُوا كل واحدة من هاتَين الكلمتين أفعلَ تفضيل، وبَنَوا على ذلك تخطئةَ أبي نواس؛ لأن من حقِّ أفعل التفضيل إذا كان مجرداً مِن «أل» والإضافة أن يكون مفرداً مذكراً مَهما يكنْ أمر الموصوف به، فكان عليه أن يقولَ: كأنَّ أصغر وأكبرَ مِن فقاقِعها . . . إلخ، أو يقولَ: كأن الكُبرى والصغرى . . . إلخ.

إلا أنّك لو تأملتَ أدنى تأمُّلٍ لوجَدتَ الشاعر لم يُرِدْ معنى التفضيل، وإنما أراد معنَى الصفة المشبهة، أي: كأنَّ الفُقَّاعة الصغيرة والفُقاعة الكبيرة من فَقاقِع هذه الخمر . . . إلخ، والصفة المشبهة تُطابِق ما تجري عليه، فإذا كانت جاريةً على مُفرد مؤنث كما هنا كان الواجب فيها الإفراد والتأنيث، وهذا هو الذي فعَله الشاعر؛ لِذلك نرى أنه لم يأتِ إلا بالقياس المطَّرد، ومثلُ هذا الكلامِ يصحُّ أنْ يقالَ في تَوجيه قولِ العَرُوضيين: فاصلة كبرى، وفاصلة صغرى؛ فهم يُريدُون الفاصلَة الكبيرة والصغيرة، ولا يُريدون معنَى أصغر وأكبر.

---

(1) هذا قولُ أكثر النحويين، وفيه أنه في نحو: «نِسوة أُخَر» نكرة، فكيف يُعدل عن المعرفة مع أنه ليس بمعناه؟ فالتحقيقُ ما قاله المراديُّ وغيره - وذكره المصنف في «التوضيح» مقتصراً عليه - مِن أن عَدلَه عن آخَر بالفتح والمد مُراداً به جمعُ المؤنث؛ لأن حق أفعل التفضيل أن يكونَ في حال تجرده من «أل» والإضافة مفرداً مذكراً في جميع أحواله، نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ . . . إلخ. انظر: «توضيح المقاصد» (٣/ ١١٩٦)، و«أوضح المسالك» (٤/ ١٢٣).

[٦- الوصف]

العِلةُ السادسةُ: الوصفُ، كأحمرَ وأفضلَ، وسَكرانَ، وغضبانَ، ويُشترط لاعتباره أمرانِ؛ **أحدُهما**: الأصالةُ؛ فلو كانتِ الكلمةُ في الأصل اسماً ثم طرَأتْ لها الوصفيَّةُ لم يُعتَدّ بها[1]، وذلك كما إذا أخرَجْتَ «صَفْواناً، وأرنباً» عن مَعناهما الأصلي - وهو الحجرُ الأَملَسُ، والحيوانُ المعرُوف - واستَعْمَلتَهما بمعنى قاسٍ وذَليلٍ فقُلتَ: هذا قلبٌ صَفوانٌ، وهذا رجلٌ أرنبٌ، فإنَّك تصرِفُهما؛ لِعُرُوض الوصفيَّةِ فيهما، **الثاني**: أن لا تقبَلَ الكلمةُ تاءَ التأنيث[2]، فلِهذا تقولُ: مررتُ برجلٍ عُرْيَانٍ، ورجلٍ أَرمَلٍ(١) بالصرف؛ لِقولهم في المؤنَّثةِ: عُريانَةٌ، وأَرْمَلةٌ، بِخلاف: «سَكرانَ» و«أَحمرَ»؛ فإنَّ مؤنَّثهما سَكْرَى وحَمْرَاءُ، بغير التاء.

[٧- الجمع]

العِلةُ السابعةُ: الجمعُ، وشرطُه أن يكونَ على صِيغةٍ لا يَكونُ عليها الآحادُ، وهو نَوعانِ: «مَفاعِلُ»، كمَساجِدَ ودَراهِمَ، و«مَفاعِيلُ»، كمَصابِيحَ وطَواوِيسَ.

[٨- زيادة الألف والنون]

العلةُ الثامنة: الزِّيادةُ، والمرادُ بها الألفُ والنونُ الزائدَتان، نحوُ: سَكرانَ، وعُثْمانَ[3].

---

(١) مِن مجيء الأرمل وصفاً لِلرجل قولُ جرير لعمرَ بن عبد العزيز:

هَذِي الأَرَامِلُ قَدْ قَضَّيْتَ حَاجَتَها ... فَمَنْ لِحَاجَةِ هَذَا الأَرْمَلِ الذَّكَرِ؟

---

(1) ومثلُه طروُّ الاسمية على الوصف؛ لا يؤثّر ولا يُعتدُّ به، فيُمنع نحو: أَبْطَح وأَدْهم وأَرْقَم بمعنى: الأرض المستوية والقَيد والحيَّة. انظر: «مجيب الندا» (ص٥٦٥).

(2) إما لأنه لا مؤنثَ لها كأحْمر ولَحْيان، أو لها مؤنث لكنه بغير تاء نحو: حَمْراء وفُضلى وسَكْرى. انظر: «مجيب الندا» (ص٥٦٣).

(3) يُشترط في الوصف أن يكونَ على وزن فَعْلان، بخلاف العَلَم فإنه ممنوع مُطلقاً نحو: نَجْران وعِمْران وعُثْمان، ولعلَّ تمثيلَه بـ «عثمان» في الشرح بعد التمثيل بـ «سَلْمان» في المتن يُرشد إلى ذلك.

[٩- التأنيث]

العِلةُ التاسعة: التأنيثُ، وهو على ثلاثةِ أقسام: تأنيثٌ بِالألف كحُبْلَى وصحراءَ، وتأنيثٌ بِالتاء كطلحةَ وحَمزةَ، وتأنيثٌ بِالمعنى كزينَبَ وسُعادَ، وتأثيرُ الأول منها في منعِ الصرف لازمٌ مُطلَقاً مِن غير شرطٍ كما سيأتي؛ وتأثيرُ الثاني مَشروطٌ بِالعَلَمِيّة كما سيأتي. وتأثيرُ الثالث كتَأثير الثاني، ولكنَّه تارةً يُؤَثِّرُ وجوبَ منع الصرف وتارةً يُؤَثِّرُ جوازَه؛ فالأول مشروطٌ بِوجودِ واحدٍ مِن ثلاثةِ أُمور؛ وهي: إمّا الزيادةُ على ثلاثةِ أحرفٍ كسُعادَ وزَينبَ، وإمَّا تحرُّكُ الوسَط كسقَرَ ولَظَى، وإمَّا العُجْمةُ كمَاهَ وجُورَ وحِمْصَ وبَلْخَ[1]، والثاني فِيما عدَا ذلك كهِنْد ودَعْد وجُمْل؛ فهذه يَجوز فيها الصرفُ وعَدمُه، وقد اجتمع الأَمْرانِ في قولِ الشاعر: [المنسرح]

١٤٤- لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[1]

فهذه جميعُ العِلَلِ، وقد أَتَينا على شرحِها شرحاً يَلِيق بهذا المختصَر.

---

(١) ١٤٤- هذا البيتُ مِن شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٢٢)، وقد نَسَبه الأعلم إلى جرير بن عطية، ويَنسبه بعض الناس لعبيد الله بن قيس الرُّقَيَّاتِ، وقد استشهد به المؤلف في كتابه «[شرح] شذور الذهب» (رقم ٢٣٨).

اللغة: «تَتَلَفَّع» تتقنع، ويقال: التَّلفُّع هو إدخالُ فضل الثوب تحت أصلِ العَضُد، «العُلَبُ» بضم ففتح - جمع عُلْبَة، وهي - بضم فسكون - وعاء من جلد يَشرب فيه الأعراب، «دعد» اسم امرأة.

المعنى: يصف هذه المرأة بأنها حَضَرِيّة، رقيقةُ العيش، ناعمة الحال، فهي لا تلبس لباسَ الأعراب، ولا تغتذي غذاءهم.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «تَتَلَفَّع» فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، «بفضل» جار ومجرور مُتعلِّق بـ «تتلفّع»، وفضل مضاف و«مِئزَر» مِن «مِئْزَرها» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ومِئزر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى «دعد» مضاف إليه، «دعد» فاعل «تتلفّع»، «ولم» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة، «تُسْقَ» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ «لم»، وعلامة جزمه=

---

(1) ماه: اسم بلدة بأرض فارس، ويُطلق على قصبة البلد، فيقال: ماه البصرة وماه الكوفة كما يُقال: قصبة البصرة وقصبة الكوفة، وجور: مدينة بفارس، إليها يُنسب الورد الجُورِي، وحمص: هي المدينة المشهورة بين دمشق وحلب، وبلخ: مدينةٌ مشهورة بخراسان. انظر: «معجم البلدان» لياقوت: (٥/٤٨-٤٩) و(٢/١٨١) و(٣٠٢) و(١/٤٧٩).

[أقسام العِلَل المانعة]

ثم اعلمْ أنها على ثلاثةِ أقسامٍ:

الأول: ما يؤثِّرُ وحدَه، ولا يَحتاج إلى انْضِمام عِلةٍ أُخرى، وهو شيئانِ: الجمعُ، وألفَا التأنيث(١).

والثاني: ما يُؤثِّر بِشرطِ وُجود العَلَمية، وهو ثلاثةُ أشياءَ: التأنيثُ بِغير الألف، والتركيبُ، والعُجْمةُ، نحو: «فاطمَةَ، وزَينبَ، ومَعْدِيكربَ، وإبراهيمَ». ومِن ثَمَّ انصرَف صَنْجةٌ[1] وإنْ كان مُؤنَّثاً أَعجَمِيًّا، وصَوْلجانٌ[2]، وإنْ كان أَعجَمِيًّا ذا زِيادة، ومُسلمةٌ وإن كان مؤنثاً وصفاً؛ لانتِفاء العَلَميَّة فِيهنَّ.

والثالث: ما يُؤَثِّرُ بِشرط وُجودِ أحدِ أَمرَين: العَلَميّة، أو الوصفِيَّة، وهو ثلاثةٌ أيضاً: العَدْلُ، والوَزنُ، والزِّيادةُ؛ مثالُ تأثِيرها مع العَلمية: «عُمَرُ، وأَحمدُ، وسَلْمانُ»، ومثالُ تأثيرها مع الصِّفة: «ثُلَاثُ، وأَحْمَرُ، وسَكْرَانُ».

= حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، «دعد» نائب فاعل «تُسْقَ»، «في العُلَبِ» جار ومجرور مُتعلِّق بـ «تُسْقَ».

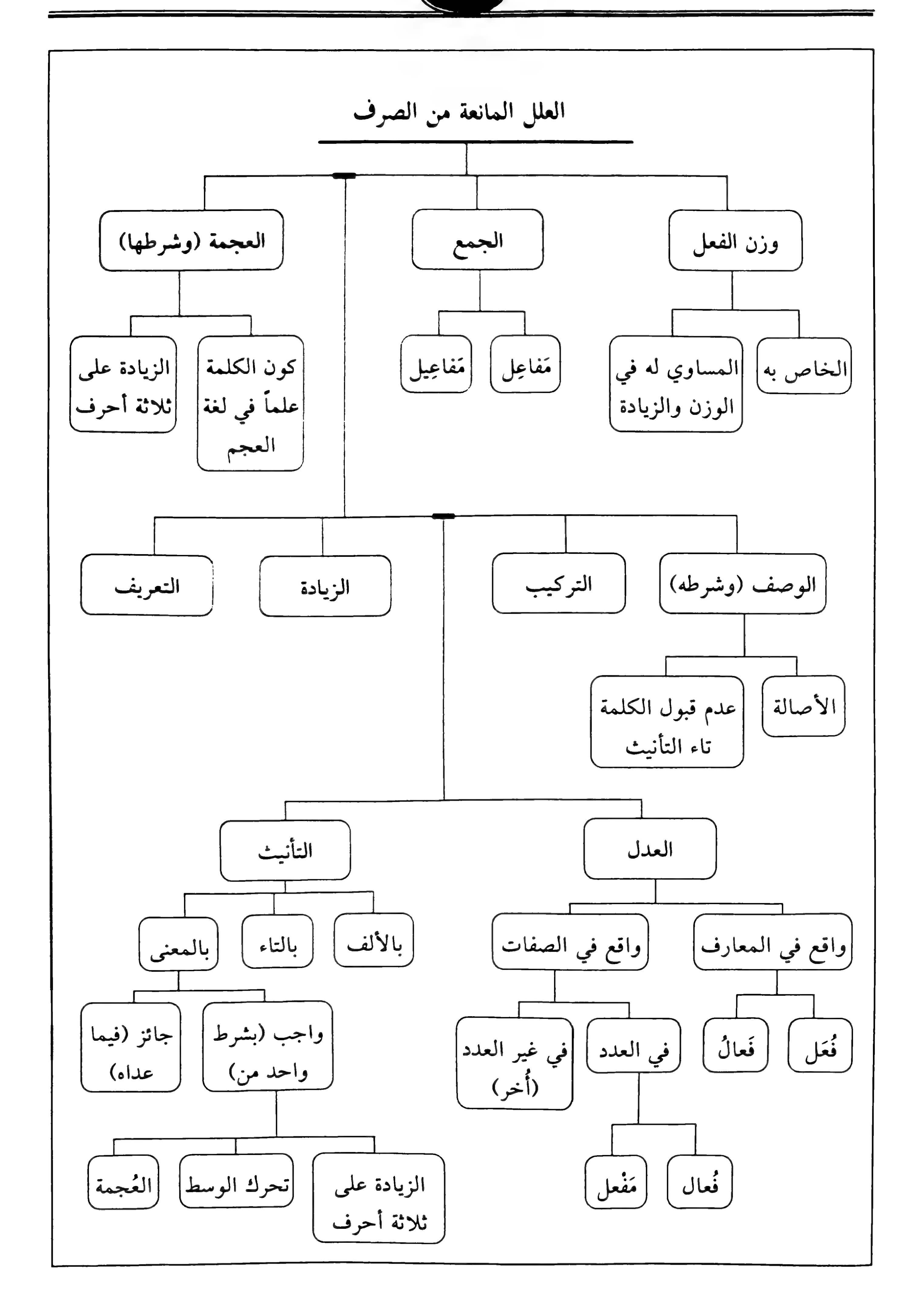
الشاهد فيه: قوله: «دعد» في المرتَين؛ فإنَّ هذا عَلَمٌ مؤنث، وهو ثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي، وقد أتى به الشاعر مُنوناً في الجملة الأولى، وغيرَ منون في الجملة الثانية؛ فدل ذلك على أنَّ العَلَم المؤنث إذا كان ثلاثيًّا، وكان مع ذلك ساكنَ الوسط، ولم يكن أعجميًّا، جاز فيه الصرفُ وعدمُه.

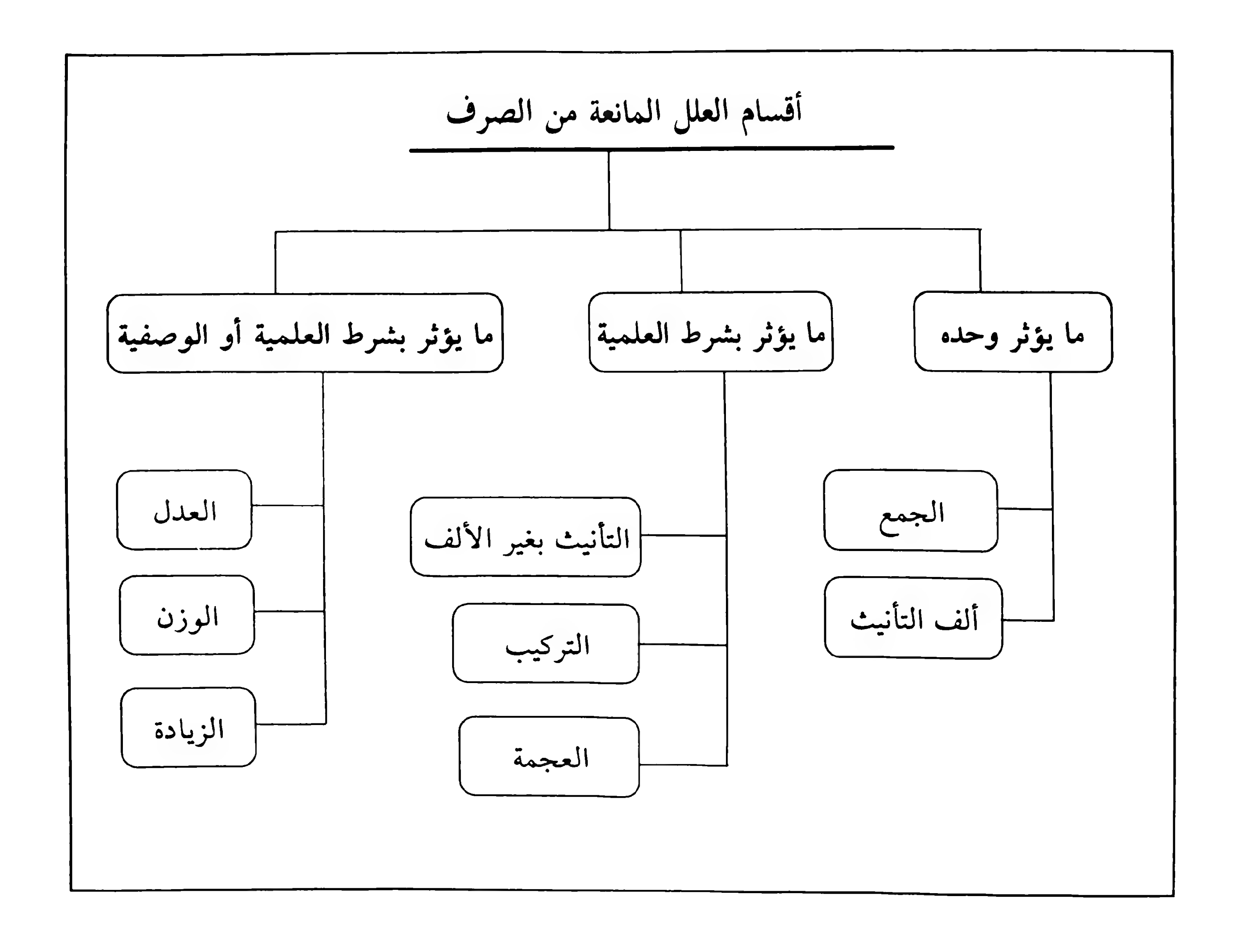
(١) أمَّا أنَّ هذا النوع قد اكتُفِيَ فيه بِعِلة واحدة، فلأنَّ هذه العلة الواحدة قامتْ مَقامَ العِلتين، وذلك بسبب أنَّ لهذه العلة الفرعية جهتَين: جهة راجعة إلى المعنى، وهي عدم النظير فيهما، وجهة راجعة إلى اللفظ، وهي كونُه جمعاً والجمع فرع المفرد، أو كونه مؤنثاً والمؤنث فرع المذكر.

---

(1) صنجة الميزان: سنجتُه، معرَّب، وهي ما يُوزَن به كالرطل والأوقية. «المعجم الوسيط»: (س ن ج) و(ص ن ج)، و«الصحاح»: (ص ن ج).

(2) الصولج والصولجان: العُود المعوجّ، فارسي معرب، وفي «التهذيب»: الصولجان عصاً يُعطفَ طرفُها يُضرب بها الكرة على الدوابّ. انظر: «تاج العروس»: (ص ل ج).


العلل المانعة من الصرف
وزن الفعل
الجمع
العجمة (وشرطها)
الخاص به
المساوي له في الوزن والزيادة
مَفاعِل
مَفاعِيل
كون الكلمة علماً في لغة العجم
الزيادة على ثلاثة أحرف
الوصف (وشرطه)
التركيب
الزيادة
التعريف
الأصالة
عدم قبول الكلمة تاء التأنيث
العدل
التأنيث
واقع في المعارف
واقع في الصفات
بالألف
بالتاء
بالمعنى
فُعَل
فَعالُ
في العدد
في غير العدد (أُخر)
واجب (بشرط واحد من)
جائز (فيما عداه)
فُعال
مَفْعل
الزيادة على ثلاثة أحرف
تحرك الوسط
العُجمة


أقسام العلل المانعة من الصرف
ما يؤثر وحده
ما يؤثر بشرط العلمية
ما يؤثر بشرط العلمية أو الوصفية
الجمع
ألف التأنيث
التأنيث بغير الألف
التركيب
العجمة
العدل
الوزن
الزيادة

[باب التعجب]

ص - بَابٌ: التَّعَجُّبُ لَهُ صِيغَتَانِ: «مَا أَفْعَلَ زَيْداً!»، وَإِعْرَابُهُ: «مَا» مُبْتَدأٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ، وَ«أَفْعَلَ» فِعْلٌ مَاضٍ فَاعِلُهُ ضَمِيرُ «ما»، وَ«زَيْداً» مَفْعُولٌ بِهِ، وَالجُمْلَةُ خَبَرُ «ما»؛ وَ«أَفْعِلْ بِهِ!»، وَهُوَ بِمَعْنَى مَا أَفْعَلَهُ، وَأَصْلُهُ: أَفْعَلَ أي: صَارَ ذَا كَذَا، كأَغَدَّ البَعِيرُ، أي: صَارَ ذَا غُدّةٍ، فَغُيِّرَ اللّفْظُ، وَزِيدَتِ البَاءُ في الفَاعِلِ لإِصْلَاحِ اللّفْظِ، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا، بِخِلافِهَا فِي فَاعِلِ «كَفَى».

وإِنَّما يُبْنَى فِعْلَا التَّعَجُّبِ وَاسْمُ التَّفْضِيلِ مِنْ: فِعْلٍ، ثُلَاثِيٍّ، مُثْبَتٍ، مُتَفَاوِتٍ، تَامٍّ، مَبْنِيّ لِلْفَاعِلِ، لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى «أَفْعَلَ».

[معنى التعجب وصِيَغُه]

ش - التعجُّبُ[1]: تَفَعُّلٌ من العَجَب، وله ألفاظٌ كثيرةٌ غيرُ مُبَوَّبٍ لها في النحو، كقولِه تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقولِه عليه الصلاةُ والسلام: «سُبْحانَ اللهِ! إنَّ المؤمِنَ لا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتاً»[2]، وقولِهم: للهِ دَرُّهُ فارساً![3] وقولِ الشاعر: [السريع]

---

(1) عرَّفه الفاكهي تبعاً للرضي بقوله: انفعالٌ يحدث في النفس عند الشعور بأمر يُجهل سببُه، وعرَّفه بعضُهم بقولِه: هو استعظامُ فعل فاعل ظاهر المزيَّة، والظاهر أنه أنسبُ.
انظر: «شرح الحدود النحوية» (ص١٩٢)، و«مجيب الندا» (ص٥٦٨)، و«شرح الكافية» للرضي (٤/ ٢٢٨)، و«حاشية السجاعي» (ص١١٩)، و«توضيح المقاصد» (٢/ ٨٨٥).

(2) أخرجه البخاري (٢٨٥) ومسلم (٨٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) أي: عجباً منه فارساً؛ والدر هو اللبن، أُضيف له تعالى استعظاماً له حيث نشأ عنه عظيم. انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ٢٩٥).

١٤٥- يَا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ[١]

والمُبَوَّبُ له في النَّحوِ صِيغتانِ: «مَا أَفْعَلَ زَيْداً، وأَفْعِلْ بِهِ».

[صيغة «ما أفعَل زيداً» وأوجه إعرابها]

فأمَّا الصيغةُ الأُولى فـ «ما»: اسم مبتدأ[1]، واختُلف في معناها على مذهَبَين:

أحدُهما: أنها نكرةٌ تامَّةٌ[2] بمعنى شيءٍ، وعلى هذا القول فما بعدَها هو الخبَرُ، وجاز الابتداءُ بِها إمَّا لِمَا فيها مِن معنَى التعجُّبِ، كما قالُوا في قولِ الشاعر: [الكامل]

---

(١) ١٤٥- هذا هو البيتُ الثالث من المُفَضَّلِيّة ٩٢ للسفاح ابن بكير اليربوعي، وصدرُه كما أنشده المؤلف إحدى روايتَين، والأخرى: (يا فارساً ما أنتَ مِن فارسٍ)، وهو من شواهد المؤلفِ في «[شرح] شذور الذهب» (رقم ١٢١).

اللغة: «مُوَطَّأَ الأَكْنَافِ» الأَكْنَافُ: جمعُ كَنَف، على مِثالِ سَبَبٍ وأسباب، والكَنَفُ: هو الجانب والناحية، ويقال: أنا في كنفِ فلان، إذا كنت تنزل في جواره وتستظلّ بِظِله، ويقال: فلان موطَّأ الأكناف، إذا كان ممهدها، وكان يَسهُل النزول في حِماه والاستجارةُ به، «رحب الذراع» هذه كناية عن سَعةِ جُوده وكثرة كَرمه.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «سيداً» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، «ما» اسم استفهام مبتدأ، «أنت» خبر المبتدأ، وهذا أحسنُ الأعاريب لِمثل هذه العبارة، «من سَيِّد» تمييز، وأصله منصوب فأدخل عليه «مِنْ» التي يكون التميز على معناها، «مُوطّأ» نعت للمنادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ويجوز أن يكون نعتاً لـ «سيد» المجرور بـ «من» باعتبارِ لفظه؛ فالكلمةُ على هذا مجرورة، وهي منصوبة على الإعراب الأول، و«موطأ» مضاف، «الأكناف» مضاف إليه، «رَحْبَ» نعت ثانٍ لنفس المنعوت الذي يُنعت بالنعت السابق، ورَحْبَ مضاف و«الذراع» مضاف إليه.

الشاهد فيه: أنشد المؤلف هذا الشاهد دليلاً على أنَّ عبارتَه تدل على التعجب؛ لأنَّ الشاعر يتعجب مِنْ بلوغ المخاطب غايةً فوق كل غايةٍ من جهة السيادة والكرم، وهذا التعبير ليس هو المبوَّب له في علم النحو بعنوانِ التعجب.

وفي البيت شاهِد آخَرُ، وذلك في قوله: «يا سيداً»، وذلك أنه نكرة مَقصودة، كما هو واضح؛ فكان حقه أنْ يَبنِيَهُ على الضَّمِّ، ولكنه لمَّا اضطرّ إلى تنوينه عامله مُعاملةَ النكرة غير المقصودة، فنصبه مُنَوّناً.

---

(1) أما اسميَّتُها فلأن في «أحسن» ضميراً يَعود عليها اتفاقاً، والضمير لا يَعود إلا على الأسماء، وأما كونُها مبتدأ فلأنها مجردة عن العوامل اللفظية للإسناد. «الآلوسي» (٢/ ٢١٨).

(2) أي: غير محتاجة إلى صفة. «الفيشي» (ص١٧٥).

١٤٦- عَـجَـبٌ لِتِلْـكَ قَـضِـيَّـةً، وإقَـامَـتِـي   فِـيكُـمْ عَـلَـى تِـلْـكَ الـقَـضِـيَّـةِ أَعْـجَـبُ[(١)]

وإمَّا لأنها في قُوَّةِ الموصوفةِ؛ إذِ المعنى: شيءٌ عظيمٌ حَسَّن زَيداً، كما قالُوا في: «شَرٌّ أَهَرَّ[(1)] ذا نابٍ»: إنَّ مَعناه: شرٌّ عَظِيمٌ أهرَّ ذا نابٍ.

والثاني: أنها تَحتمِلُ ثلاثةَ أوجُهٍ؛ أحدُها: أَنْ تكونَ نكرةً تامةً، كما قال سيبويه، والثاني: أَنْ تكونَ نَكِرةً موصوفةً[(2)] بِالجملة التي بعدَها، والثالثُ: أن تكونَ معرفةً مَوصولةً بِالجملة التي بعدَها، وعلى هذَين الوجهَين فَالخبَرُ محذُوفٌ[(3)]، والمعنى: شَيءٌ حَسَّنَ زيداً عَظيمٌ، أو الذي حسَّنَ زيداً شيءٌ عَظيم، وهذا قولُ الأخفشِ.

---

(١) ١٤٦- اختلف العلماءُ في نِسبة هذا البيت إلى قائله؛ فمِنهم مَن نسبه لزراقة الباهلي، ومنهم مَن نسبه إلى عمرو بن الغوث بن طيئ، ومِنهم مَن نسبه لهني بن أحمر الكناني، ونسبه سيبويه لرجل من مذحج ولم يُعينه؛ وقد استشهد بهذا البيت سيبويه (ج ١ ص ٦١)، والأشموني في باب المبتدأ والخبر (رقم ١٤٦).

الإعراب: «عَجَبٌ» مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة، «لتلك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق بنفس «عجب»، وعليه إما أنه لا خبر لهذا المبتدأ، أو خبره محذوف، أو «عَجَبٌ» خبر لمبتدأ محذوف، وأصل الكلام على هذا: أمري عجب، فحذف المبتدأ، «قضية» بالنصب حال[(*)] من اسم الإشارة، «وإقامتي» الواو عاطفة، وإقامة: مبتدأ، وإقامة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «فيكم» جار ومجرور متعلق بـ«إقامة»، «على تلك» الجار والمجرور مُتعلِّق بـ«إقامة» أيضاً، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، «القضية» بدل من «تلك» المجرور محلًا بـ«على»، وهذه الكلمة مجرورة على التَّبَعِيَّة للمجرور بـ«على»، «أعجب» خبر المبتدأ الذي هو «إقامة».

الشاهد فيه: ذكر المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أنَّ النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها، وكان ذلك مُسَوِّغاً لها، وذلك لأنها حينئذ في معنى الفعل؛ إذ تدل على ما يدل عليه «أعجب»؛ ففي هذا البيت قوله: «عجب» نكرة، ولدلالتها على معنى التعجب الذي هو مدلول فعل جاز الابتداء بها؛ فتكون «ما» التي في قولهم: «ما أحسن زيداً» مع كونها نكرةً يَجوز وقوعها مبتدأ؛ لدلالتها على معنى التعجب، فافهمْ هذا.

---

(1) يقال: هرَّ الكلبُ هريراً: إذا نبح وكشَّر عن أنيابه، والهرير أيضاً: صوتُه، وهو دون نُباحه من قِلَّة صبره على البرد. انظر: «تاج العروس»: (هـ ر ر).

(2) ويقال لها: ناقصة. «الآلوسي» (٢/ ٢١٩).

(3) أي: وجوباً.

(*) ويحتمل أن يكون تمييزاً. انظر: «ارتشاف الضرب» (٣/ ١٣٦٩) و«خزانة الأدب» (٢/ ٣٤).

[ذكر الخلاف في فعلية واسمية «أفعَلَ»]

وأمَّا «أفعَل» فزعم الكوفيُّون أنه اسمٌ؛ بِدليل أنه يُصَغَّرُ، قالوا: «ما أُحَيْسِنَهُ!» و«ما أُمَيْلِحَهُ!»(١)، وزعم البصريُّون أنه فِعلٌ ماضٍ، وهو الصحيح؛ لأنه مَبنيٌّ على الفتحِ، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبرٌ، ولأنه يَلزمُه مع ياء المتكلم نونُ الوقاية، يُقال: «ما أَفْقَرَنِي إلى عَفْوِ اللهِ!»، ولا يُقال: «ما أفْقَرِي»، وأمَّا التصغيرُ فشاذٌّ، ووجهُه أنه أشبَهَ الأسماءَ عُموماً بِجُمودِهِ وأنه لا مَصدرَ له، وأَشْبَهَ أفعلَ التفضيلِ خُصُوصاً بِكونه على وزنِه، وبِدلالتِه على الزِّيادة، وبِكونهما لا يُبْنَيان إلا مِمَّا استَكمل شُرُوطاً يَأتي ذِكْرُها، وفي «أحسنَ» ضميرٌ مُستتِرٍ بِالاتفاق مرفُوعٌ على الفاعليَّةِ، راجعٌ إلى «ما»، وهو الذي دلَّنا على اسمِيَّتِها؛ لأنَّ الضميرَ لا يَعُود إلَّا على الأسماءِ.

و«زيداً» مفعولٌ به على القَول بأنَّ أَفْعَلَ فِعلٌ ماضٍ، ومُشَبَّه بِالمفعول به[1] على القَول بأنه اسمٌ.

[صيغة «أفعِلْ به» وإعرابها]

وأمَّا الصيغةُ الثانيةُ، فَـ «أَفْعِلْ» فِعْلٌ بِاتفاق[2] (٢)؛ ولفظُه لفظُ الأمر، ومعناهُ

(١) من ذلك قول الشاعر:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَاناً شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

والذي جَرَّأ على تصغيره أنه أشبه في اللفظ أفعلَ التفضيل كما قال المؤلف، وأفعل التفضيل مما لا غرابةَ في تصغيره لكونه اسماً.

(٢) إذا قلتَ: «أحْسِنْ بزيدٍ» فإنَّ «أحْسن» مِنْ حَيْثُ المعنى فعل ماض، كما هو ظاهر من كلام المؤلف، ولكن صورته صورة فعل الأمر، وهل يُراعى لفظه في الإعراب فيقال: مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويحذف آخره إن كان حرف علة، أو يُراعى معناه، فيقال: مبني على فتح مقدر على آخِره منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر؟ اختلفت كلمة العلماء في هذا الموضوع، لكن الذي يترجح عندنا أنْ تُعامِله بالنظر إلى لفظه، فتقول: مبني على السكون، وتحذف آخره إن كان حرف علة، كما حذفه ذلك الذي يقول:

وأَخْرِ إذا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا!

---

(1) أي: لوقوعه بعد ما يُشبه الفعل في الصورة.

(2) أي: لأن صيغته لا تكون إلا لفعلٍ، وأما «أَصْبع» فنادر. «التصريح» (٢/ ٦٠).

التعجُّبُ، وهو خالٍ مِن الضَّمير، وأصلُ قولِك: «أحْسِنْ بزيدٍ»: أحسَنَ زيدٌ أي: صار ذا حُسْنٍ، كَما قالُوا: أوْرَقَ الشَّجرُ، وَأزْهَرَ البُستانُ، وأثْرَى فُلانٌ، وأتْرَبَ زيدٌ، وأغَدَّ البَعِيرُ[(١)]، بمعنى: صار ذا وَرَق، وذا زَهْر، وذا ثَرْوةٍ، وذا مَتربة - أي: فَقرٍ وفاقةٍ - وذا غُدَّةٍ؛ فضُمِّنَ معنى التعجُّبِ، وحُوِّلَت صِيغتُه[(1)] إلى صيغةِ أفْعِلْ - بكسر العين - فصار: أحْسِنْ زيدٌ؛ فاستُقبح اللَّفظُ بِالاسم المرفوع بعد صِيغةِ فعلِ الأمر؛ فزِيدت الباءُ لإصلاحِ اللفظ؛ فصار: أحْسِنْ بِزَيْدٍ، على صيغة: امْرُرْ بزيدٍ؛ فهذه الباءُ تُشبِهُ الباءَ في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] في أنها زِيدتْ في الفاعِلِ، ولكنَّها تُخالِفُها مِن جِهةِ أنها لازمةٌ[(٢)] وتلك جائزةُ الحذفِ، قال سُحَيمٌ[(2)]: [الطويل]

---

(١) الغُدَّة - بضم الغين وتشديد الدال مفتوحة(*) - طاعون يُصيب الإبل فتنشأُ عنه ثآليلُ (خُراجٌ)، وتقول: أغَدَّ البعير فهو مُغِدّ، وأغَدَّ القومُ، أي: أصابت إبلَهم الغُدَّةُ.

(٢) إنما يجب وقوع فاعل أفعل مجروراً بالباء الزائدة إذا لم يكن الفاعل اسماً مؤولاً مِنْ «أنْ» والمضارع، أو مِنْ «أنَّ» المشدّدة واسمها وخبرها(**)، مثال الأول قولُ علي بن أبي طالب:

وقالَ أمِيرُ المسْلِمينَ: تَقَدَّمُوا ... وأحْبِبْ إلينا أنْ نَكونَ المُقَدَّما!

ومثالُ الثاني قول الشريف الرضي:

أهْوِنْ عليَّ إذا امتلأت مِنَ الكَرى ... أنّي أبِيتُ بِلَيْلةِ المَلْسُوعِ!

---

(1) أي: ليوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى مِن الإخبار إلى إنشاء التعجب. «الصبان» (٣/ ٢٦).

(2) هو عبدُ بني الحسحاس، كان عبداً نوبيًّا أعجميَّ الأصل، اشتراه بنو الحسحاس فنشأ فيهم، أدرك الجاهلية والإسلام ولا يُعرَف له صُحبة، توفي نحو ٤٠ هـ في أيام عثمان. وهو غيرُ سُحيم بن وثيل الرياحي المتقدمة ترجمتُه (ش ١٤) وإنْ خلَط بعضُهم بينهما. انظر: «الأعلام» (٣/ ٧٩)، و«خزانة الأدب» (٢/ ١٠٢-١٠٥) و(١/ ٢٦٦-٢٦٧).

(*) كذا في الأصل، ولا حاجةَ إلى التقييد بذلك؛ لأن ما قبل هاء التأنيث مفتوح أبداً.

(**) هذا ليس استثناءً من قاعدة وجوب الباء مع أفعِل؛ لاطراد حذف الجار معهما كما هو معلوم؛ على أن المصنف فرَّق بين «أنْ» و«أنَّ»؛ إذ الحذف إنما سُمع مع المخففة، وأما المشددة فيمتنع معها الحذف لعدم السماع. انظر: «حاشية الصبان» (٣/ ٢٧).

١٤٧- عُـمَـيْـرَةَ وَدِّعْ إنْ تَـجَـهَّـزْتَ غـازِيَـا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلامُ لِلْمَـرْءِ نـاهِيَـا[١]

---

(١) ١٤٧- هذا البيت مطلعُ قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي(*)، وقد استشهد به الأشموني في باب التعجب (رقم ٧٣٦)، والمؤلف في «أوضحه» (رقم ٣٧٩).

اللغة: «عُمَيْرَةَ» اسم امرأة، «وَدِّعْ» أمر مِنَ التوديع، وأراد: اترك مواصلتَها والتودّد إليها، «تجهزتَ غازيًا» أراد: أعددتَ العُدَّة للغزو في سبيل الله، وأغلبُ الظنِّ أنه أراد جهادَ النفس، ووقع في «ديوان سحيم» (ص١٦): «إنْ تَجَهَّزْت غاديًا».

المعنى: اترك مواصلة الغواني والتوددَ إليهن إذا كنتَ قد عزمتَ على أنْ تقطعَ ما بينك وبين شَواغل الدنيا، ثم بيَّنَ أن الإسلام والشيخوخة يَرْدعان مَن لا يرتدع عن الغَيِّ والضلال، ويُروى أنَّ عمر ابن الخطاب قال له: لو قَدَّمْت الإسلامَ على الشَّيبِ لأجزتُك.

الإعراب: «عميرة» مفعول به تَقَدَّمَ على عامله وهو «ودِّع»، منصوب بالفتحة الظاهرة، «وَدِّعْ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، «إنْ» حرف شرط جازم يجزم فعلَين الأول فعل الشرط والثاني جوابه(**) وجزاؤه، «تجهزت» تجهز: فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محلِّ جزم، والتاء ضمير المخاطب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع، «غازيًا» حال من الفاعل، «كفى» فعل ماض، «الشيب» فاعل، «والإسلام» معطوف عليه، «للمرء» جار ومجرور متعلق بقوله: «ناهيًا» الآتي، «ناهيًا» حال من الشيب.

الشاهد فيه: قولُه: «كفى الشَّيْبُ» فإنَّ هذا الشاعر قد أتى بفاعلِ كفَى غيرَ مجرور بالباء الزائدة كالتي في قول الله تعالى من الآية ٤٣ من سورة الرعد: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، فدل البيت على أن الباء غيرُ لازمة في فاعل «كفى» بحيث لا يجوزُ حذفها، وهذا وجهُ مفارقة هذه الباء للباء التي في فاعلِ أفعِلْ في التعجب في نحو قولِك: «أَجْمِلْ بالمجتهدِ!»؛ فإنَّ هذه الباء لا يَجوز سقوطُها من الكلام أصلاً.

(*) عبارتُه في تحقيق «التوضيح» (٣/ ٢٥٣): هذا الشاهد من كلام سُحيم . . . ويقال: حية، وهو عبد بني الحسحاس. اهـ وهو الصواب. انظر تعليقنا رقم (2) في الصفحة السابقة.

(**) وجواب الشرط هنا محذوف دلَّ عليه ما تقدم، أو لا جواب له أصلاً.

[شروط بناء فِعل التعجب واسم التفضيل]

ولا يُبْنى فِعلُ التعجُّب واسمُ التفضيلِ[1] إلَّا مما استكمل[2] خمسةَ شُرُوطٍ[3]:

أحدُها: أن يكونَ فِعلاً؛ فلا يُبْنَيان مِن غيرِ فِعل، ولِهذا خُطِّئَ مَن بَناه مِن الجِلْف[4]، والحِمار؛ فقال: ما أَجْلَفَهُ، وما أَحْمَرهُ، وشذَّ قولُهم: ما أَلَصَّه[5]، وهو أَلَصُّ مِن شِظَاظٍ[١].

الثاني: أنْ يكونَ الفِعلُ ثُلاثِيًّا؛ فَلا يُبْنَيانِ مِن نحو: «دَحرَجَ، وانْطَلق، واسْتَخْرَج»[6]، وعن أبي الحَسَن[7] جَوازُ بِنائه مِن الثُّلاثيِّ المزيدِ فيه، بِشرطِ حذفِ زوائدِه، وعنْ سيبويه جوازُ بِنائِه مِنْ أَفْعَلَ، نحو: «أكرَمَ، وأَحسَنَ، وأَعْطى».

الثالث: أنْ يكونَ مِمَّا يَقبَلُ مَعناه التَّفاوتَ؛ فلا يُبْنَيانِ مِنْ نحوِ: «ماتَ، وفَنِيَ»؛ لأنَّ حقيقتَهما واحدةٌ، وإنما يُتعجَّب مِمَّا زادَ على نَظائِره.

---

(١) شِظَاظ - بزنة كتاب - اسم رجل من بني ضَبَّةَ، يُضربُ به المثل في اللّصُوصيّة فيقال: أَلَصُّ مِنْ شِظَاظ، وأَسْرَقُ من شظاظ. (انظر: «مجمع الأمثال» ١٨٦٨ و٣٧٤٥-٣٧٤٧ بتحقيقنا).

---

(1) أخَّر اسم التفضيل إلى هذا الموضع لأنه لَمَّا شارك فِعلَي التعجب فيما يُبنَيان منه ضمَّه إليهما حفاظاً على الاختصار. «مجيب الندا» (ص٥٧٢).

(2) أمَّا ما لم يستكمل الشروطَ المذكورة فيُتوصل إلى التعجب منه بـ «أَشْدِدْ» ونحوه نحو: ما أشدَّ دحرجتَه وأَشْدِدْ بها، وما أقبحَ عَوَرَه وأشدِدْ بحمرته، إلا الجامدَ وما لا يَتفاوت معناه فلا يُتعجب منه البتة. انظر: «شرح ابن عقيل» (٣/ ١٥٥)، و«أوضح المسالك» (٣/ ٢٦٩-٢٧٠)، و«حاشية الآلوسي» (٢/ ٢٢٥-٢٢٦).

(3) بقيت شروطٌ ثلاثة أخرى ذكرها في «التوضيح» وهي: التصرف والتمام والإثبات، فخرج نحو: «نِعم وبئس»، ونحو: «كان وكاد»، ونحو: «ما قام وما عاج». انظر: «أوضح المسالك» (٣/ ٢٦٥-٢٦٩)، و«ابن عقيل» (٣/ ١٥٤).

(4) الجِلْف: العربي الجافي، والجمع: أَجْلاف، وحكى ابن الأعرابي فيه جَلِف، وعليه لا شذوذَ فيه ولا تخطئةَ. انظر: «المصباح» و«المحكم» و«القاموس»: (ج ل ف).

(5) نقل ابن القطاع له فعلاً فقال: يقال: لصَّ: إذا أخذ المالَ خُفيةً، فعلى هذا لا شذوذَ فيه. «التصريح» (٢/ ٩٣)، وانظر: «كتاب الأفعال» لابن القطاع (٣/ ١٤٤).

(6) أما الرباعي المجرد فباتِّفاق، وأما الثلاثي المزيد ففيه خلافٌ أشار إلى بعضِه هنا. انظر: «توضيح المقاصد» (٣/ ٨٩٤).

(7) أي: الأخفش، وقد ذكروه في جُملة المانعين أيضاً. انظر: «توضيح المقاصد» (٣/ ٨٩٤).

الرابعُ: أنْ لا يكونَ مَبنِيًّا لِلمَفعول[1]؛ فلا يُبْنَيان مِن نحو: «ضُرِب، وقُتِل».

الخامسُ: أَنْ لا يكونَ اسمُ فاعِله على وَزنِ «أَفْعَلَ»، فلا يُبْنَيان مِن نحوِ: «عَمِيَ، وعَرِجَ» وشِبهِهِما من أفعال العُيوبِ الظاهِرةِ، ولا مِنْ نحوِ: «سَوِدَ، وحَمِرَ» ونحوِهما مِن أَفعالِ الألوانِ، ولا مِن نحوِ: «لَمِيَ[2] ودَعِجَ[3]» ونحوِهما من أفعالِ الحِلَى، التي الوصفُ منها على وزنِ أَفْعَلَ؛ لأنهم قالُوا من ذلك: «هو أَعْمَى، وأَعرجُ، وأسوَدُ، وأَحمرُ، وأَلْمَى، وأَدْعَجُ».

□ □ □ □

---

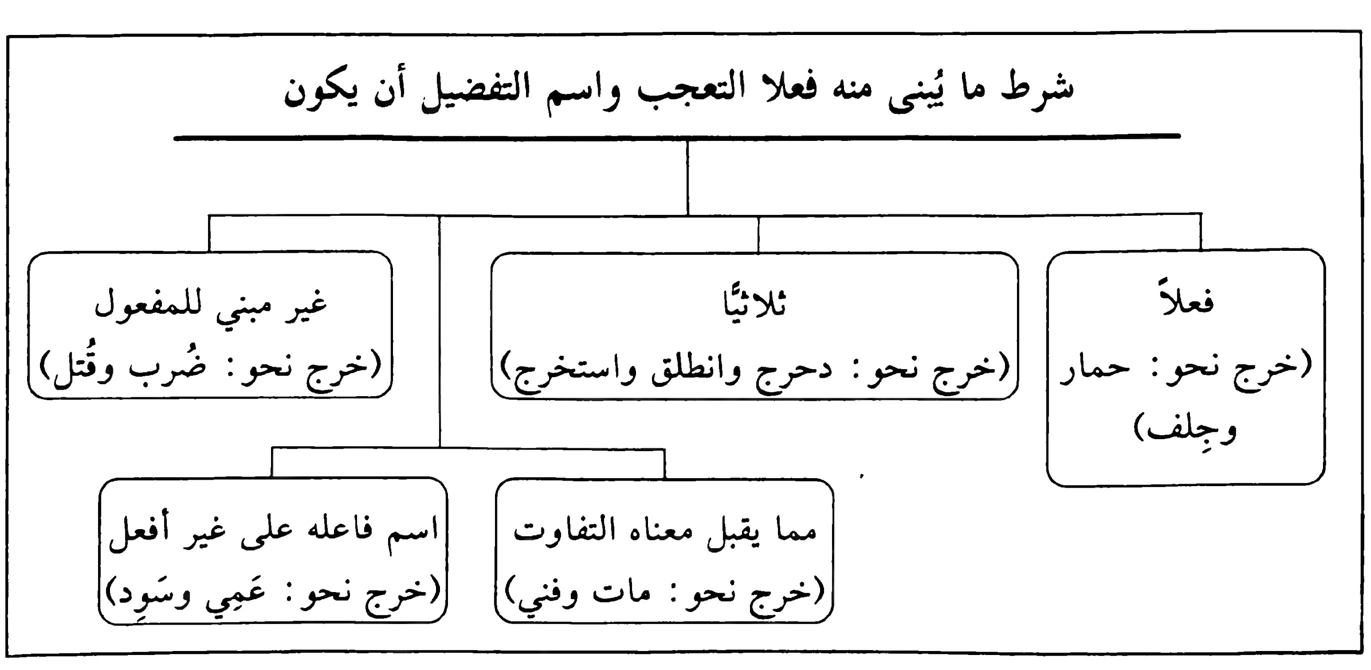
(1) عِلةُ ذلك خوفُ اللبس بالفاعل، فإنْ أُمِن اللبس بأنْ كان مُلازماً للبناء للمفعول جاز ذلك، وقد سُمع من كلامِهم .... وجرى على ذلك ابن مالك وابنُه. «مجيب الندا» (ص٥٧٣).

(2) اللَّمَى: سُمرة في الشفة مُستحسَنة. «السجاعي» (ص١٢١).

(3) الدَّعَج: سعة العين مع سواد، وقيل: شدةُ سوادها في شِدة بياضِها. «المصباح» (د ع ج).

إعراب «ما أفعل زيداً»

- ما
  - مبتدأ (وفي معناها مذهبان)
    - نكرة تامة
      - قول سيبويه
        - ما بعدها الخبر
    - تحتمل ثلاثة أوجه
      - نكرة تامة
        - ما بعدها الخبر
      - نكرة موصوفة
        - الخبر محذوف
      - معرفة موصولة بالجملة بعدها
        - الخبر محذوف
- أفعَل
  - البصريون
    - فعل ماض (وهو الصحيح)
  - الكوفيون
    - اسم
- زيداً
  - مفعول به
    - على قول البصريين
  - مشبه بالمفعول به
    - على قول الكوفيين



[باب الوقف]

ص - بابٌ: الوَقْفُ[1] فِي الأَفْصَحِ عَلَى نَحْوِ: «رَحْمَةٍ» بِالهاءِ، وَعَلى نحو: «مُسْلِماتٍ» بِالتَّاءِ.

[الوقف على ما آخره تاء التأنيث]

ش - إذا وُقِف على ما فِيه تاءُ التأنيث؛ فإنْ كانتْ ساكنةً لم تُغيَّرْ، نحو: «قامَتْ» و«قعدَتْ»، وإنْ كانتْ مُتحرِّكةً: فإمَّا أنْ تكونَ الكلمةُ جمعاً بالألفِ والتاء، أَوْ لا؛ فإنْ لم تكن كذلك فَالأفصَحُ الوقفُ بِإبْدالِها هاءً[2]، تقول: «هَذه رَحْمَهْ» و«هَذهِ شَجَرَهْ»، وبعضُهُم يَقِفُ بِالتاء، وقد وَقَفَ بعضُ السَّبعةِ[3] في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، و﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣] بِالتاء، وسُمِع بعضُهُم يَقولُ: يا أَهْلَ سُورَةِ البَقَرَتْ! فقالَ بعضُ مَن سَمِعه: واللهِ ما أَحْفَظُ مِنها آيَتْ، وقال الشاعرُ: [الرجز]

١٤٨- واللهُ أَنْجاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ ... مِنْ بَعْدِ ما وبَعْدِ ما وبَعْدِ مَتْ

[كانتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ ... وكادَتِ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتْ][4] (١)

---

(١) ١٤٨- هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة، أبي النجم العجلي، وقد أنشده المؤلف في «أوضحه» (رقم ٥٥٦).

الإعراب: «الله» مبتدأ، «أنجاك» أنجى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو =

---

(1) الوقف لغةً: الحبسُ، واصطلاحاً: قطعُ النطق عند آخر الكلمة. انظر: «توضيح المقاصد» (٥/ ١٤٦٩).

(2) أي: فرقاً بينها وبين تاءات «ضربتْ ولات ووقت وأُخت». انظر: «السجاعي» (ص١٢١).

(3) وقف بالتاء ابن عامر وحمزة وعاصم ونافع، وعليها رسم المصحف. انظر: «معجم القراءات» (٣/ ٧٥) و(٨/ ٤٣٥).

(4) هذا البيت الثاني ليس في النسخ المخطوطة، ويُؤيد ذلك ما وقع في كلامَي السجاعي والآلوسي مِن إنشاده زيادةً على ما في الكتاب. انظر: «السجاعي» (ص١٢١)، و«الآلوسي» (٢/ ٢٢٧).

وإنْ كان جمعاً بِالألفِ والتاء فَالأفصَحُ[1] الوقفُ بِالتاء، وبَعضُهم يَقِفُ بِالهاء، وسُمِعَ مِن كلامِهِم: «كَيف الإِخوةُ والأَخَوَاهْ؟»، وقالُوا: «دَفْنُ البَناهْ مِن المَكْرُمَاهْ»[2]، وقد نَبَّهتُ على الوقفِ على نحوِ: «رَحْمة» بالتاءِ، وعلى نحو: «مُسْلمات» بالهاءِ بِقَولي بعدُ: «وقد يُعْكَسُ فِيهِنَّ».

= يعود إلى «الله»، وضمير المخاطب مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «بِكَفَّيْ» جار ومجرور متعلق بـ «أنجى»، و«كَفَّي» مضاف، و«مَسْلَمَت» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، وإنما سكّن لأجل الوقف، «من بعد» جار ومجرور متعلق بـ «أنجى»، «ما» مصدرية، «وبعد ما» معطوف على سابقه، «وبعد مَتْ» كذلك، «كانت» كان: فعل ماض ناقص بمعنى «صار»، والتاء للتأنيث، «نفوس» اسم «كان» مرفوع بالضمة الظاهرة، و«نفوسُ» مضاف و«القوم» مضاف إليه، «عند» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر «كان» الناقصة، و«عند» مضاف و«الغَلْصَمَتْ» مضاف إليه، و«ما» المصدرية مع «كان» ومعموليها في تأويل مصدر مجرور بإضافة «بعد» إليه: أي: مِنْ بعدِ كونِ نفوس القوم عِنْدَ الغلصمة(*).

الشاهد فيه: قوله: «مسلمت» وقوله: «مت»، وقوله: «الغلصمت» وقوله: «أمت»، أمَّا الأول فأصله: مَسْلَمَة - بفتح الميم أوله(**) - فقلب هاء التأنيث تاء في الوقف، ومثله: الغَلْصَمَة وأَمَة، وقد نَصَّ ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (مادة ظفار) على أنَّ الوقف على هاء التأنيث بالتاء لُغة حِميَر، وأمّا قوله: «مَتْ» فأصله: «ما»، فقلب الألف هاء ثم قلبَ هذه الهاء تاء، تشبيهاً لها بهاء التأنيث.

---

(1) في الأصل: «الأصحُّ»، وما ذكرته نقلاً عن المخطوط وطبعتي الآلوسي والسجاعي أصح.

(2) رُوي حديثاً مرفوعاً عن ابن عباس وابن عمر، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢٠٣٥) والخطيب في «تاريخه» (٥/ ٢٧١)، وحكم ابن الجوزي وغيره بوضعه، ولعل المصنف راعى خصوصَ الوقف بالهاء فلم يُورِده على أنه حديث. انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (٣/ ٥٤٨ - ٥٥٠)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١/ ٣٣٧-٣٣٨)، و«حاشية الصبان» (٤/ ٢٠١).

(*) وإعرابُ ما فاته إعرابُه هنا نقلاً عن تحقيقه لـ «أوضح المسالك» (٤/ ٣٤٨):
«وكادت» الواو حرف عطف، كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، «الحرة» اسم «كاد» مرفوع بالضمة الظاهرة، «أنْ» مصدرية، «تُدعى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ «أن»، وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة على الألف، ونائبُ فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي، «أمتْ» مفعول ثانٍ لـ«تدعى» منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكونُ الوقف، و«أنْ» وما دخلتْ عليه في تأويل مصدر يَقع خبرَ «كاد».

(**) قال البغدادي في «شرح شواهد الرضي» (٤/ ٢٢٢): الظاهر أنه مَسْلَمة بن عبد الملك بن مروان. اهـ وأغرب الفحام حين ظنه بضم الميم فقال في معنى البيت: الله أنجاك على يدِ امرأة مسلمة.

[الوقف على المنقوص المرفوع والمجرور منوَّناً وغيرَ منون]

ص - وَعَلَى نَحْوِ: «قاضٍ» رَفْعاً وَجَرًّا بِالحَذْفِ، وَنَحْوِ: «القاضِي» فِيهِما بِالإِثْباتِ.

ش - إذا وَقفْتَ على المنقُوصِ - وهو الاسْمُ[1] الذي آخِرُه ياءٌ مَكسورٌ ما قَبْلها - فإمَّا أَنْ يَكونَ مُنَوَّناً أو لا.

فإنْ كان مُنَوَّناً فالأَفْصحُ الوقفُ عليه رَفعاً وجرًّا بِالحذفِ[2]، تقولُ: هذا قاضْ، ومرَرتُ بِقاضْ، ويَجوزُ أنْ تَقِفَ عليه بِالياء، وبِذلك وقَف ابنُ كَثير على (هادٍ) و(والٍ) و(واقٍ) مِن قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤].

وإنْ كانَ غَيْرَ مُنَوَّنٍ فَالأفصحُ الوقفُ عليه رَفعاً وجرًّا بِالإثباتِ[3]، كقولِك: هذا القاضِي، ومرَرتُ بِالقاضي، ويَجوز الوقفُ عليه بِالحذف، وبِذلك وقَفَ الجمهورُ على (المتعال) و(التلاق) في قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، ووقَف ابنُ كَثير بِالياء على الوَجْهِ الأفصحِ.

ص - وَقَدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ.

ش - الضَّميرُ(١) راجِعٌ إلى قَلْبِ تاءِ «رَحمة» هاءً، وإثباتِ تاءِ «مُسْلِمَات»، وحَذْفِ ياءِ «قاضٍ»، وإثباتِ ياء «القاضِي»، أي: وقد يُوقَفُ على «رَحمة» بِالتاء، وعلى «مُسْلمات» بِالهاء، وعلى «قاضٍ» بِالياء، وعلى «القاضِي» بِالحذف.

(١) يريد الضمير الذي في قوله: «فيهنَّ».

---

(1) أي: المعرب.

(2) أي: عدم الرد؛ إذ هي محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين كما نبَّه عليه الصبان. وإنما لم ترد لأنها غير ثابتة في الوصل، فعدمُ ردها مع الوقف أولى لأنه محل استراحة. «الآلوسي» (٢/ ٢٢٨)، وانظر: «الصبان» (٤/ ٢٩١).

(3) لأن الياء إنما جاز حذفُها لأجل التنوين، ولا تنوينَ في الوقف. «الآلوسي» (٢/ ٢٢٩).

[الوقفُ على المنقوص المنصوب]

ص - وَلَيْسَ فِي نَصْبِ «قاضٍ وَالقاضِي» إلَّا الياءُ.

ش - إذا كانَ المَنْقوصُ مَنْصُوباً وجَب في الوقفِ إثباتُ يائِه[1]؛ فإنْ كان مُنَوَّناً أُبْدِلَ مِن تَنْوِينه ألفٌ، كقولِه تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وإنْ كان غَيْرَ مُنَوَّنٍ وُقِفَ على الياءِ كقولِه تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦].

[الوقف على «إذاً» والمؤكَّد والمنوَّن المنصوب]

ص - وَيُوقَفُ عَلَى «إذاً» وَنَحْوِ: ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ وَ«رَأَيْتُ زَيْداً» بِالألِفِ.

ش - يَجِبُ في الوَقفِ قَلْبُ النُّونِ الساكنةِ أَلِفاً في ثلاثِ مَسائِلَ:

إِحدَاها: «إذاً»، هذا هو الصَّحِيح، وجزَم ابنُ عُصْفور في «شرح الجُمَل» بأنه يُوقَفُ عَليها بِالنون[2]، وبَنَى على ذلك أنَّها تُكتَبُ بِالنون، وليس كما ذَكر، ولا تَخْتَلِف القُرَّاءُ في الوقفِ على نحو: ﴿وَلَن تُفۡلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدٗا﴾ [الكهف: ٢٠] أنَّه بِالألف.

الثانيةُ: نونُ التَّوكيد الخفيفةُ الواقعةُ بعد الفتحةِ، كقوله تعالى: ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾ [العلق: ١٥]، ﴿وَلَيَكُونٗا﴾ [يوسف: ٣٢]، وقَف الجميعُ عليهما[3] بالألف[4]، قال الشاعرُ: [الطويل]

١٤٩- وَإِيَّاكَ وَالـمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا[5] وَلَا تَـعْـبُـدِ الـشَّـيْـطَـانَ وَاللهَ فَـاعْـبُـدَا (١)

(١) ١٤٩- هذا الشاهد من كلمةِ الأعشى ميمون بن قيس التي كان قد هيَّأها لكي يمدح بها النبي ﷺ، وقَدِم عليه بها لينشدها بين يديه، فمنعته قريش أن يصلَ إليه، وأغرتْه بالمال، وقد استشهد المؤلف بهذا البيت في «أوضحه» (رقم ٤٧٧). =

(1) أي: لأنها تحصنت بألف التنوين.

(2) أي: في غير القرآن العظيم، أما فيه فيُوافق عليها وتُكتب بالألف إجماعاً. «الآلوسي» (٢/ ٢٣٠). وانظر: «الإتقان» للسيوطي (٣/ ١٠٢٩).

(3) أي: على الآيتين.

(4) أي: لشبه النون الخفيفة بالتنوين، ولئلا يكونَ للفعل مزية على الاسم.

(5) هذا الشطر ليس في النسخ المخطوطة، ويؤيده ما كتبه عليه الآلوسي إذ قال: قوله: «ولا تعبد الشيطان . . . إلخ» هو عجز بيت لميمون الأعشى صدره: ←

أصلُه: «اعْبُدَنْ».

الثالثةُ: تَنوينُ الاسمِ المنصوبِ، نحوُ: «رَأيتُ زَيداً»، هذا[1] وقف عليهِ العَربُ بالألف، إلَّا رَبيعةَ فإنهم وقفُوا على نحوِ: «رأيتُ زيداً» بالحذف، قال شاعرُهم: [الطويل]

١٥٠- أَلَا حَبَّذَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِماً دَنِفْ[1]

= **الإعراب**: «إياك» إيَّا: مفعول به لفعل محذوف وجوباً، والكاف حرف خطاب، «والميتات» معطوف على المفعول به، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، «لا» ناهية، «تَقْرَبَنَّهَا» تقرب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بـ «لا» الناهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، وضمير الغائبة مفعولٌ به، «ولا» الواو عاطفة، «لا»: ناهية، «تعبد» فعل مضارع مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه السكون، وحُرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين(*)، «الشيطان» مفعول به لـ «تعبد» منصوب بالفتحة الظاهرة، «والله» الواو عاطفة، الله: منصوب على التعظيم، «فاعبُدا» الفاء زائدة، اعبُدا: فعل أمر مبني على الفتح لاتِّصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلِبة ألفاً لِلوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والنون المنقلِبة ألفاً لأجلِ الوقف حرفٌ لا محل له من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «اعبدَا»؛ فإنَّ أصله: «اعبُدَنْ» بنون التوكيد الخفيفة؛ فلمَّا أراد الوقف قلب هذه النون ألفاً.

(١) ١٥٠- لم أقفْ لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «حبذا» كلمة تقال عند إرادة المدح، وأصلها مركبة من «حبَّ» الذي هو فعل ماضٍ، «وذا» هو اسم إشارة، وقد اختلف النحاة فيها بعد التركيب؛ فقيل: هي الآن كلمتان، وقيل: هي كلمة واحدة، والذين قالوا: إنها كلمة واحدة اختلفوا: فمنهم من قال: هي فعلٌ تغليباً لصدرِها، ومنهم مَن قال: هي اسم تغليباً لعَجُزها، فأما الذين قالوا: هي كلمتان فقد جعلوا «حبذا» فعلاً وفاعلاً والجملة خبر مقدم، والمرفوع بعدها مبتدأ، وأما الذين قالوا: هي فعل فقد جعلوا الاسم =

وذا النصب المنصوبَ لا تنسكنَّه

... إلخ كلامه. وهذا الذي قاله هو الموافق لِما في «ديوان الأعشى»، والشطر الذي زاده المحقق هو صدر البيت الذي قبل بيت الشاهد المذكور، وهو قولُه:

فإيَّاكَ والمَيْتاتِ لا تَقرِبنَّها ولا تأخُذَنْ سَهماً حَديداً لِتفصدَا

والظاهر أن الرواية الملفَّقة إنما اشتهرتْ بين النُّحاة لِكونها روايةَ سيبويه. انظر: «ديوان الأعشى» (ص ١٣٧)، و«كتاب سيبويه» (٣/ ٥١٠)، و«شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (٢/ ٢٢٢).

(1) في عِدة نسخ مخطوطة: نحو: «رأيتُ زيداً يا هذا».

(*) زاد في تحقيق «التوضيح» (٤/ ٣٢٨): وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ.

[كتابةُ الأنواع الثلاثة بالألف كالوقف عليهنَّ]

ص - كَمَا يُكْتَبْنَ.

ش - لَمَّا ذكَرتُ الوقفَ على هَذه الثلاثةِ، ذَكَرتُ كيفيَّةَ رَسْمِها في الخطِّ اسْتِطراداً؛ فذكَرتُ أنَّ النونَ في المسائلِ الثَّلاثِ تُصَوَّرُ أَلِفاً على حسَبِ الوقفِ، وعنِ الكوفِيِّين أنَّ نُونَ التَّوكيدِ تُصَوَّرُ نُوناً، وعنِ الفَرّاء أنَّ «إذاً» إذا كانتْ ناصبةً كُتِبتْ بِالألف، وإلَّا كُتبتْ بِالنُّون؛ فَرقاً بينها وبينَ «إذا» الشرطيَّةِ والفُجائية، وقد تلَخَّص [أن] في كِتابة «إذاً» ثلاثة مَذاهبَ: الألفُ مُطلَقاً، والنونُ مُطْلقاً، والتَّفصِيل.

= المرفوع بعدها فاعلاً، وأما الذين قالوا: هي اسم فقد جعلوه مبتدأ والاسم المرفوع بعد خبراً، وكأنه قد قيل: الممدوح - أو المحبوب - غُنم، «هائماً» اسم فاعل فِعْلُه قولك: هَامَ فُلانٌ على وجهه يَهِيمُ: إذا كان لا يدري أين يتوجّه، «دَنِفٌ» صفة مُشْبهة مِنَ الدَّنَفِ - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض، وفعله مِن بابِ فَرِح يفرَحُ.

الإعراب: «ألا» حرف يُستفتح به الكلام ويُنبّه به المخاطب، إذا كان ما بعده من الكلام مما يَستدعي الاهتمام ولو ادِّعاءً، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «حَبَّذا» حب: فعل ماض دال على المدح، «ذا»: فاعل «حبَّ»، والجملة في محل رفع خبر مقدم، «غُنْمٌ» مبتدأ مؤخر، «وحُسْنُ» معطوف على «غُنم»، و«حُسْنُ» مضاف و«حديث» من «حديثها» مضاف إليه، و«حديث» مضاف وضمير الغائبة العائد إلى «غُنم» مضاف إليه، «لقد» اللام مُوَطِّئَة للقَسَم(*)، قد: حرف تحقيق، «تركتْ» ترك: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يَعود إلى «غُنم»، «قلبي»: قلب: مفعول به لـ «ترك»، و«قلب» مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «بها» جار ومجرور متعلق بقوله: «هائماً» الآتي، «هَائِماً» حال من «قلبي» منصوب بالفتحة الظاهرة، «دَنِفْ» صفة لـ «هائماً»، أو حال ثانية من «قلبي»، منصوب بفتحة مقدرة على آخِره منع من ظهورها سكونُ الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «دَنِفْ»(**)؛ فإن موضع هذه الكلمة نصب؛ لكونها حالاً أو نعتاً للاسم المنصوب، على ما قرَّرناه في الإعراب، ولكنَّ الشاعر وقف عليها بالسكون، وهذه لُغَةُ رَبيعة، وليست لغةَ جمهرة العرب، وإنما يقف جمهورُ العرب على المنصوب المنون بالألف.

(*) تقدم الكلام على نظير هذه العبارة عند الشاهد (٧٣).

(**) قيل: هذا البيت لا يصلح شاهداً؛ لأن حذف الألف مضطَر إليه؛ إذ لولاه لاختلفت القافية وانكسر الوزن. «الآلوسي» (٢/ ٢٣١).

[استطراد في ذكر مسألتين من الخط]

ص - وَتُكْتَبُ الألفُ بَعْدَ واوِ الجَمَاعةِ كـ «قَالُوا»، دُونَ الأَصْلِيَّةِ كـ «زَيْدٌ يَدْعُو».

وَتُرْسَمُ الألفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ، كَـ «اسْتَدْعَى والمُصْطَفَى»، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا اليَاءَ كَـ «رَمَى والفَتَى»، وأَلِفاً في غَيْرِهِ كَـ «عَفَا[1] والعَصَا»، وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الفِعْلِ بِالتَّاءِ كَـ «رَمَيْتُ وَعَفَوْتُ»، وَالاسْمِ بِالتَّثْنِيَةِ كَـ «عَصَوَيْنِ وَفَتَيَيْنِ».

ش - لَمَّا ذكَرْتُ هذه المسألةَ مِن مَسائلِ الكِتابة، استَطردْتُ بِذِكر مَسألتَين مُهِمَّتَين مِن مَسائِلها:

[الأُولى: في الألف الفارقة]

إِحْداهما: أنَّهم فرَّقُوا بين الواوِ في قولِك: «زيدٌ يَدْعُو»، وبينَها في قولك: «القَومُ لم يَدْعُوا»، فزادُوا ألفاً بعد واوِ الجماعة، وجرَّدُوا الأصليَّةَ مِن الألفِ؛ قَصْداً لِلتفرقة بينَهما[2].

[الثانية: في تصوير الألف المتطرفة ألفاً أو ياءً]

الثانيةُ: أنَّ مِن الأَلِفات المُتَطرِّفة ما يُصَوَّرُ أَلفاً، ومِنها ما يُصَوَّر ياءً.

وضابِطُ ذلكَ أنَّ الألفَ إذا تجاوزتْ ثلاثةَ أحرُفٍ، أو كانتْ مُنقلبةً عن ياء؛ صُوِّرتْ ياءً[3]، مثالُ ذلك في النَّوعِ الأول: «استَدْعى، والمصْطَفى»، وفي النَّوعِ الثاني: «رَمى، وهَدى، والفَتى، والهُدَى»، وإنْ كانتْ ثالثةً مُنْقلِبةً عن واوٍ صُوِّرتْ ألفاً، وذلك نحو: «دَعا، وعَفَا، والعَصا، والقَفَا».

---

(1) في الأصل: «كقفاً»، والتصويب من المخطوطات و«شرح الفاكهي» وغيرها.

(2) واختصت الألف بواو الجمع لحصول اللبس فيه في نحو: «جادوا وسادوا»، وحُمل عليه نحو: «كلوا واشربوا» مما لا لبسَ فيه طرداً للباب.

(3) يُستثنى من ذلك ما إذا كان قبلها ياء، فإنها تُرسم ألفاً كـ «محياً»؛ لأن اجتماع المثلَين مستثقَل. «الفيشي» (ص١٧٩).

[طريقة معرفة الواويّ واليائيّ في الفعل والاسم]

ولَمَّا ذكَرتُ ذلك احتَجتُ إلى ذِكر قانُونٍ يَتميَّزُ به ذواتُ الواو مِن ذَواتِ الياء.

فذَكَرتُ أنه إذا أَشْكل أمرُ الفِعل وصلتَه بِتاءِ المتكلِّم أو المخاطَبِ؛ فمَهما ظَهَر فهو أصلُه؛ ألا تَرى أنَّك تقولُ في: «رَمى، وهَدى»: رَمَيْتُ، وهَدَيْتُ، وفي «دَعا، وعَفَا»: دَعَوْتُ، وعَفَوْتُ؟

وإذا أَشْكلَ أمرُ الاسمِ نظَرْتَ إلى تثنِيتِه؛ فمَهما ظهَر فِيها فهو أصلُه، ألا ترَى أنَّك تقولُ في: «الفَتى، والهُدَى»: الفَتَيان، والهُدَيانِ؛ وفي «العَصَا، والقَفا»: العَصَوانِ، والقَفَوانِ؟ وما أَحْسنَ قولَ الشاطبيِّ[1] رحمه الله تعالى[2]: [الطويل]

وتَـثْـنِـيَـةُ الأَسْـمـاءِ تَـكْـشِـفُـهـا، وإِنْ رَدَدْتَ إِلَـيْـكَ الـفِـعْـلَ صـادَفْـتَ مَـنْـهَـلَا[3]

وقال الحريريُّ[4] رحمه اللهُ تعالى: [الطويل]

إذا الـفِـعْـلُ يَـوْمـاً غُـمَّ عَـنْـكَ هِـجـاؤُهُ فَـأَلْـحِـقْ بِـهِ تـاءَ الـخِـطـابِ وَلا تَـقِـفْ
فَـإِنْ تَـرَهُ بِـالـيـاءِ يَـوْمـاً كَـتَـبْـتَـهُ بِـيـاءٍ وَإِلَّا فَـهْـوَ يُـكْـتَـبُ بِـالأَلِـفْ[5]

---

(1) هو القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الرعينيّ، أبو محمد الشاطبي، إمام القراء، ولد بشاطبة (في الأندلس) وتوفي بمصر. وهو صاحب «حرز الأماني» المعروفة بـ «الشاطبية». كان ضريراً، وكان عالماً بالحديث والتفسير واللغة، وظهرت عليه كرامات الصالحين، قال ابن خلكان: كان إذا قرئ عليه «صحيح البخاري» و«مسلم» و«الموطأ»، تصحح النسخ من حِفظه. صنف أيضاً «الرائية» في الرسم. توفي سنة ٥٩٠ هـ. «الأعلام» (٥/ ١٨٠)، و«البغية» (٢/ ٢٦٠). وانظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٤/ ٧١).

(2) انظر: «الوافي في شرح الشاطبية» للشيخ عبد الفتاح القاضي: (ص١٤٠).

(3) قيل: في هذا الضابط دورٌ لأن معرفة أصلها مثلاً تتوقف على تثنيتها، وتثنيتها تتوقف على معرفة أصلها، ويمكن الجواب بأن ما ذكر من التثنية ورد الفعل للمتكلم طريق سماعي، أي: ما سمعتَه يثنى فارددُه إلى أصله، وما سمعتَه في كلامهم مردوداً إلى المتكلم رجعتَ إليه. انظر: «السجاعي» (ص١٢٢-١٢٣)، و«الآلوسي» (٢/ ٢٣٣-٢٣٤).

(4) هو القاسم بن علي، أبو محمد الحريري البصري، الأديب الكبير، نسبتُه إلى عمل الحرير أو بيعِه، كان غايةً في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، وكفاه شاهداً «المقامات» التي أبرَّ بها على الأوائل وأعجز الأواخر، مِن كتبه أيضاً: «درة الغواص في أوهام الخواص»، و«ملحة الإعراب» و«شرحها». توفي سنة ٥١٦ هـ. «الأعلام» (٥/ ١٧٧-١٧٨)، و«البغية» (٢/ ٢٥٧-٢٥٩).

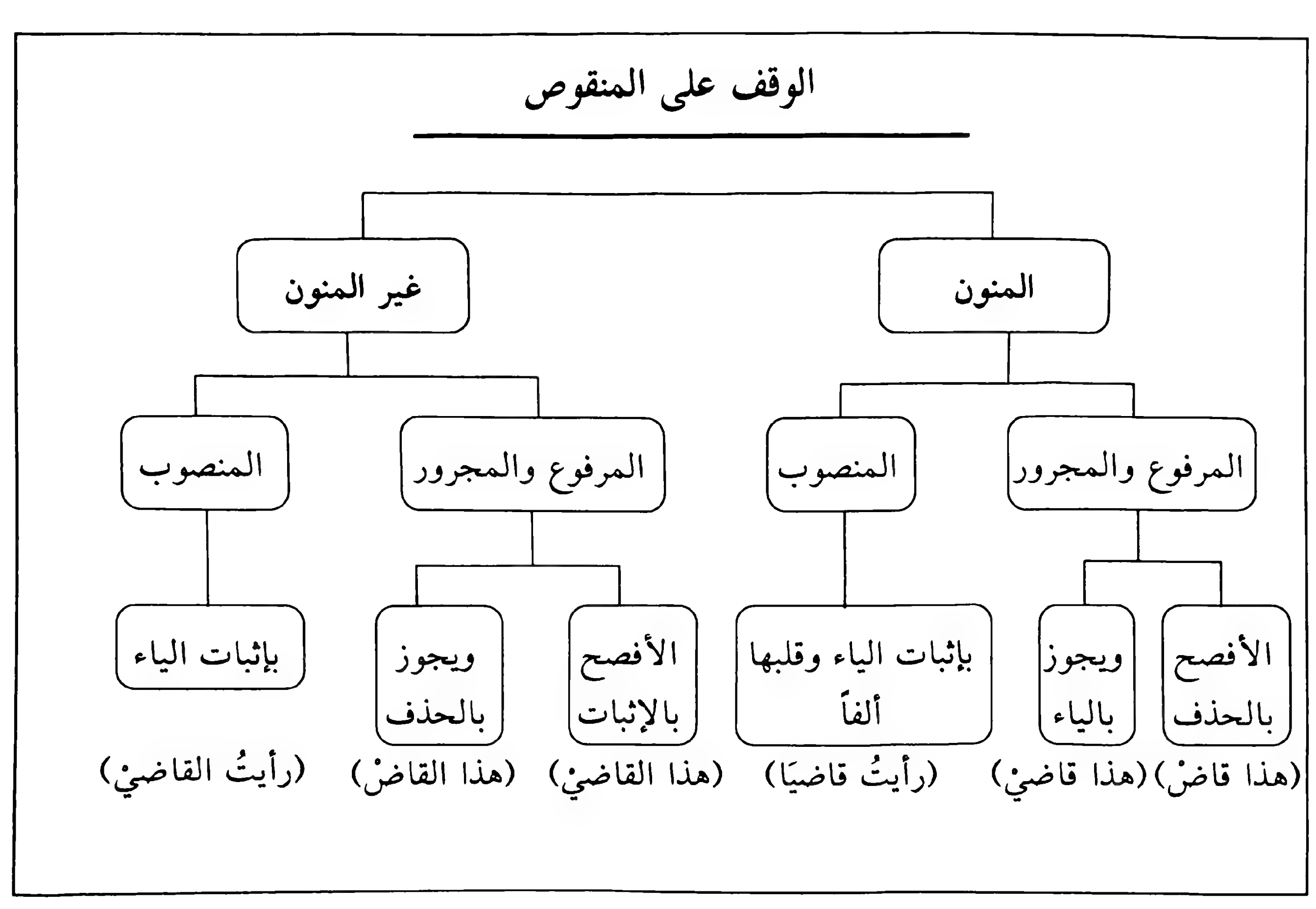
(5) «مقامات الحريري» (ص٥٠٣).

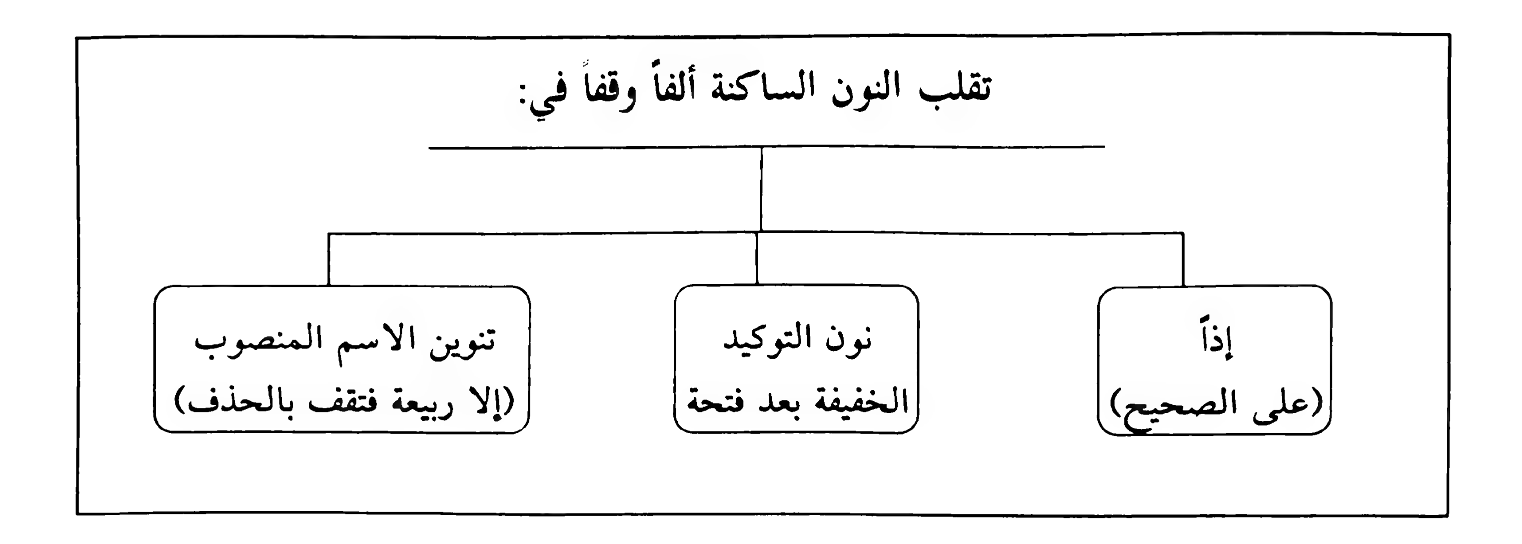
الوقف على ما آخره تاء التأنيث

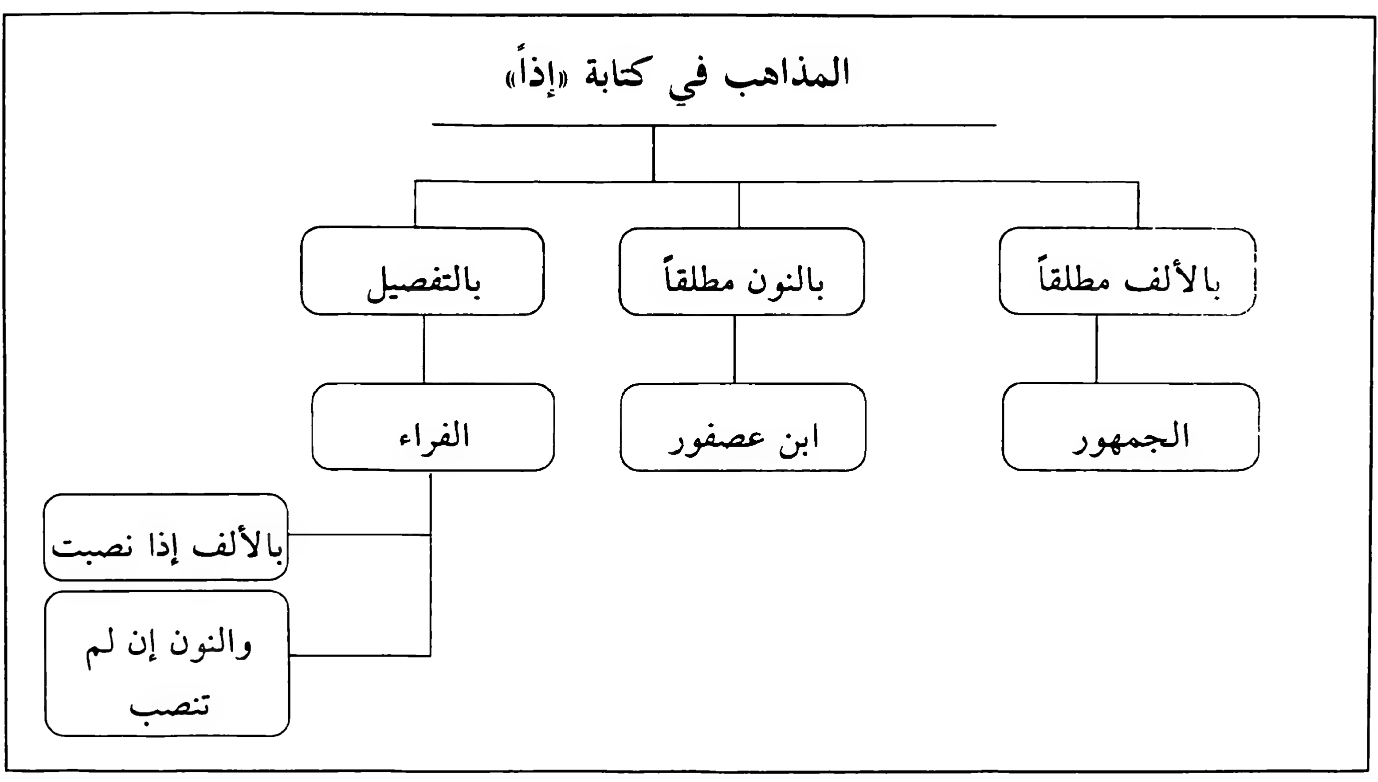
الساكنة
لا تُغير
(قامت)

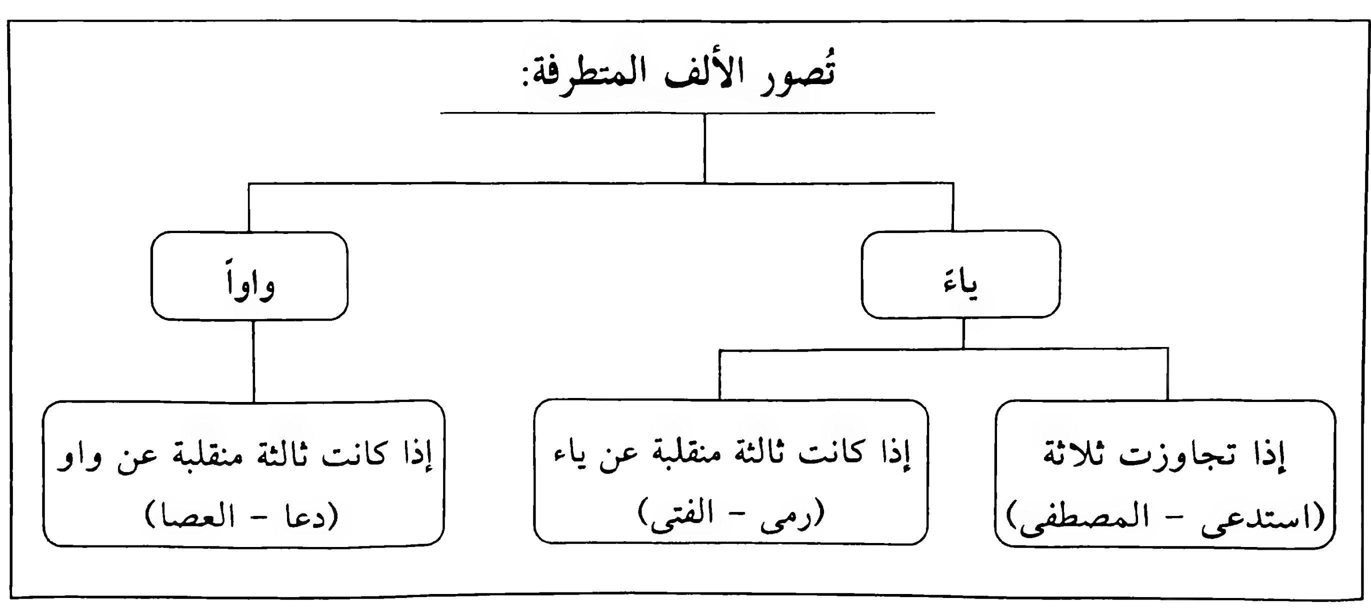
المتحركة
إما في جمع بالألف والتاء
الأفصح بالتاء
(مسلماتْ)
بعضهم يقف بالهاء
(مسلماهْ)

وإما في غيره
الأفصح بالإبدال هاء
(رحمهْ)
بعضهم يقف بالتاء
(رحَمةْ)




تقلب النون الساكنة ألفاً وقفاً في:
إذاً
(على الصحيح)
نون التوكيد
الخفيفة بعد فتحة
تنوين الاسم المنصوب
(إلا ربيعة فتقف بالحذف)


المذاهب في كتابة «إذاً»
بالألف مطلقاً
بالنون مطلقاً
بالتفصيل
الجمهور
ابن عصفور
الفراء
بالألف إذا نصبت
والنون إن لم
تنصب


تُصور الألف المتطرفة:
ياءً
واواً
إذا تجاوزت ثلاثة
(استدعى - المصطفى)
إذا كانت ثالثة منقلبة عن ياء
(رمى - الفتى)
إذا كانت ثالثة منقلبة عن واو
(دعا - العصا)

[فصل في همزة الوصل]

ص - فصلٌ: هَمْزَةُ «اسْم» بِكَسْرٍ وَضَمٍّ، و«اسْتٍ، وَابْنٍ، وابْنِمٍ، وابْنَةٍ، وامْرِئٍ، وامْرَأَة، وتَثْنِيَتِهِنَّ، واثْنَيْنِ، واثْنَتَيْنِ، وَالغُلَامِ، وايمُنِ الله» - في القَسَمِ - بِفَتْحِهما أَوْ بِكَسْرٍ في «ايمُنِ» - هَمْزَةُ وَصْلٍ، أَيْ: تَثْبُتُ ابْتِدَاءً وتُحْذَفُ وَصْلاً، وَكَذَا هَمْزَةُ المَاضِي المُتَجَاوِزِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ كـ«اسْتَخْرَجَ»، وأَمْرِهِ، وَمَصْدَرِه، وأَمْرِ الثُّلاثِيِّ، كـ«اقْتُلْ، واغْزُ، واغْزِي» بِضَمِّهِنَّ، و«اضْرِبْ وامْشُوا واذْهَبْ» بِكَسْرٍ كَالبَوَاقِي.

[معنى همزة الوصل]

ش - هذا الفَصلُ في ذِكر همَزات الوَصلِ[1]- وهي: التي تَثبُتُ في الابتِداء، وتُحذَفُ في الوصلِ - والكلامُ فِيها في فَصلَين:

[مواقعها]

الأولُ: في ضَبطِ مواقِعها؛ فنقولُ:

قدِ استقَرَّ أنَّ الكلمة إمَّا اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرفٌ.

[١- في الاسم]

فأمَّا الاسمُ فلا تكونُ همزتُه همزةَ وصلٍ إلَّا في نوعَين:

أحدُهما: أسماءٌ غيرُ مصادرَ، وهي عشرةٌ محفوظةٌ: اسم، واسْتٌ، وابْنٌ، وابنُمٌ[2]، وابنةٌ، وامرُؤٌ، وامرأةٌ، واثْنانِ، واثْنَتان، [وايْمُنُ الله في القَسَم. وتثنية

(1) سُميت بذلك لأن المتكلم يَتوصل بها إلى النطق بالساكن، ويُسَمِّيها الخليل سُلَّمَ اللسان لذلك، وقيل: لسقوطها عند وصلِ الكلمة بما قبلها. «مجيب الندا» (ص٥٩٠).

(2) إنما أُفرد بالذكر مع أنه لغةٌ في «ابن» ولم يُفرد «ايم» مثلاً مع أنه لغة في «ايمن»؛ لأن الأول بزيادةِ الميم تغيَّر معناه بإفادته للمبالغة، وحكمُه بإتباع ما قبل الميم لها في حركات الإعراب بخلاف الثاني. انظر: «حاشية الخضري» (٢/ ١٨٩).

السبعة الأُولى بِمَنزلتهنَّ، وهي: اسمان واستانِ][1]، وابْنان، وابْنَمان، [وابنتانِ][2]، وامْرآن، وامرأتان، قال الله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، بخلافِ الجمع؛ فإنَّ همَزاتِه همزاتُ قَطعٍ[3]، قال الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [النجم: ٢٣]، ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١].

النوعُ الثاني: أسماءٌ هي مصادرُ، وهي مصادرُ الأفعالِ الخُماسِية: كالانطِلاق، والاقتِداء[١]؛ والسداسيَّةِ، كالاستِخراج.

[٢- في الفعل]

وأمَّا الفعلُ: فإنْ كان مُضارعاً فهمزاتُهُ همزاتُ قطعٍ، نحو: أعوذُ بالله، وأستغفِرُ الله، وأَحمدُ الله، وإنْ كان ماضياً فإنْ كان ثلاثيًّا أو رباعيًّا فهمزاتُه همزاتُ قطع، فالثلاثيُّ نحوُ: «أخذَ، وأكلَ»، والرباعيُّ نحوُ: «أخرَج، وأَعْطى»، وإنْ كان خماسيًّا أو سُداسيًّا، فهمزاتُهُ همزاتُ وصلٍ، نحو: «انْطَلَق، واسْتَخرج»، وأما الأمر: فإنْ كان مِن الرباعي فهمزاتُه همزاتُ قطع[4]، كقولك: «يا زيدُ أكرِمْ عَمْراً»، و«يا فلانُ أَجِبْ فُلاناً»[٢].

[٣- في الحرف]

وأمَّا الحرفُ فلمْ تَدخُل عليه همزةُ وَصلٍ إلَّا على اللام، نحو قولك: «الغلامُ،

---

(١) في نسخة: «الاقتدار»، وكلتاهما صواب.

(٢) إنما مثل المؤلف بهذين المثالَين ليدل على أن المدارَ على أن يكون أصله رباعيًّا؛ سواءٌ أسَلِم من الحذف عند بناء الأمر كالمثال الأول، أم حُذف منه حرف عند بناء الأمر كالمثال الثاني.

---

(1) سقطت هذه العبارة من طبعات الشيخ رحمه الله، وتبعتْه جميعُ الطبعات التي توكَّأتْ على عمَله، مع وضوح هذا السقط الذي استدركتُه من المخطوطات وطبعتَي السجاعي والآلوسي.

(2) سقط من الأصل كالعبارةِ السابقة.

(3) سُميت بذلك لأنها تقطع ما بعدها عما قبلها لِثبوتها وصلاً نحو: «نصر أحمد».

(4) أي: وما عداه همزتُه همزةُ وصل نحو: «يا زيدُ ادخل وانطلق واستخرج». وسكت عنه لِوضوحِه.

والفَرسُ»، وعن الخليلِ أنها همزةُ قَطع عُوملتْ في الدَّرْجِ مُعاملةَ الوصلِ تخفيفاً لِكثرةِ الاستِعمال، كما حُذفت الهمزةُ مِنْ: «خَيْر» و«شَرّ» في الحالتَين لِلتَّخفيف.

وبقيَّةُ الحروفِ همزاتُها همزاتُ قطعٍ، نحو: «أمْ، وأَوْ، وأنْ».

[حركة همزة الوصل]

الفصلُ الثاني: في حركةِ همزةِ الوصل[1].

اعلَمْ أنَّ:

مِنها ما يُحرَّك بِالكسر في الأكثر، وبِالضمِّ في لغةٍ ضَعيفةٍ، وهو «اسم»، وقد أشرتُ إلى ذلك بِقولي: «همزةُ اسم بِكسر وضَمٍّ[2]».

ومِنها ما يُحرَّك بِالفتح خاصَّةً، وهي همزةُ لام التَّعريف.

ومنها ما يُحرَّك بِالفتح في الأفصحِ وبِالكسر في لُغةٍ ضعيفةٍ، وهو «ايمنُ» المستَعمَلُ في القَسَم في قولهم: «ايمنُ الله لأفعلَنَّ»، وهو اسمٌ مُفرَد مُشتَقٌّ مِن اليُمْن، وهو البركة، لا جَمعُ يَمينٍ[3] خلافاً للفراء، وقد أشرْتُ إلى هذا القِسْم والذي قبلَه بِقولي: «بِفتحهما أو بكسرِ همزة ايمن».

ومنها ما يُحرَّك بالضم فقط، وهو أمرُ الثلاثي إذا انضمَّ ثالِثُه ضمًّا مُتَأصِّلاً نحو: «اقتُل، واكتُب، وادخُل»، ودخل تحتَ قولِنا: «مُتأصِّلاً» نحوُ قولِك للمرأة: «اغْزِي يا هندُ»؛ لأن أصلَه: «اغْزُوِي» - بضمِّ الزاي وكسرِ الواو - فأُسكنتِ الواو للاستثقال، ثم حُذفتْ [لالتقاء الساكنَين][4]، ثم كُسرت الزاي لِتُناسِبَ الياء، وقد أشرتُ إلى هذا

---

(1) حاصلُ ما ذكره هنا أن الهمزة تُحرك إما بالفتح فقط وذلك في «أل» نحو: «الغلام»، أو بالضم فقط في نحو: «انصُر واغْزِي»، أو بالكسر راجحاً والضمِّ مرجوحاً في «اسم»، أو بالفتح راجحاً والكسرِ مرجوحاً في «ايمن»، أو بالكسر فقط في غير ذلك نحو: «اذهبْ».

(2) في الأصل: «أو ضم»، والذي أثبتُّه هو ما في أغلب المخطوطات والموافق لِما تقدم سابقاً في المتن.

(3) لأنهم كانوا إذا تحالَفُوا ضرَب كلٌّ مِنهم يمينَه على يمين صاحبِه، فهمزتُه حينئذٍ قطعٌ، وسقطت في الوصل لكثرةِ الاستعمال.

(4) سقطت العبارة من الأصل.

بِالتمثيل بـ «اغْزِي»، ومثَّلْتُ قبلها بِـ «اغْزُ»؛ لأنبِّهَ على أن الأصل: «اغْزُوِي» بالضم، بدليل وجودِه إذا لم تُوجَدْ ياء المخاطَبة، وخرج عنه نحو قولك: «امْشُوا» فإنه يُبتدَأ بالكسر؛ لأن أصلَه: «امْشِيُوا» بكسر الشين وضمِّ الياء، فسُكِّنتِ الياء[1] للاستِثقال، ثم حُذفتْ لالتقاء الساكنَين، ثم ضُمَّتِ الشين لِتُجانِسَ الواو، ولِتَسْلَمَ من القلب ياءً، ولِهذا مثَّلتُ به في الأصل لِما يُكسَر مع التمثيل بـ «اضْرِبْ»؛ للتنبيه على أنهما مِن بابٍ واحد.

وإنما مثَّلْتُ بِـ «اذْهَبْ» دفعاً لِوهمِ مَن يتوهَّم أنهم إذا ضَمُّوا في مثل: اكتُبْ، وكسرُوا في مثلِ: اضْرِبْ؛ فينبغي أَنْ يفتَحُوا في مثل: اذْهَبْ؛ ليكونوا قد راعَوا بحركةِ الهمزة مجانَسةَ حركة الثالث، وإنما لم يَفعلُوا ذلك لِئلَّا يلتبسَ بالمضارع المبدوءِ بِالهمزة في حالِ الوقف.

ومِنها ما يُكسَر لا غيرُ، وهو الباقي، وذلك أصلُ البابِ.

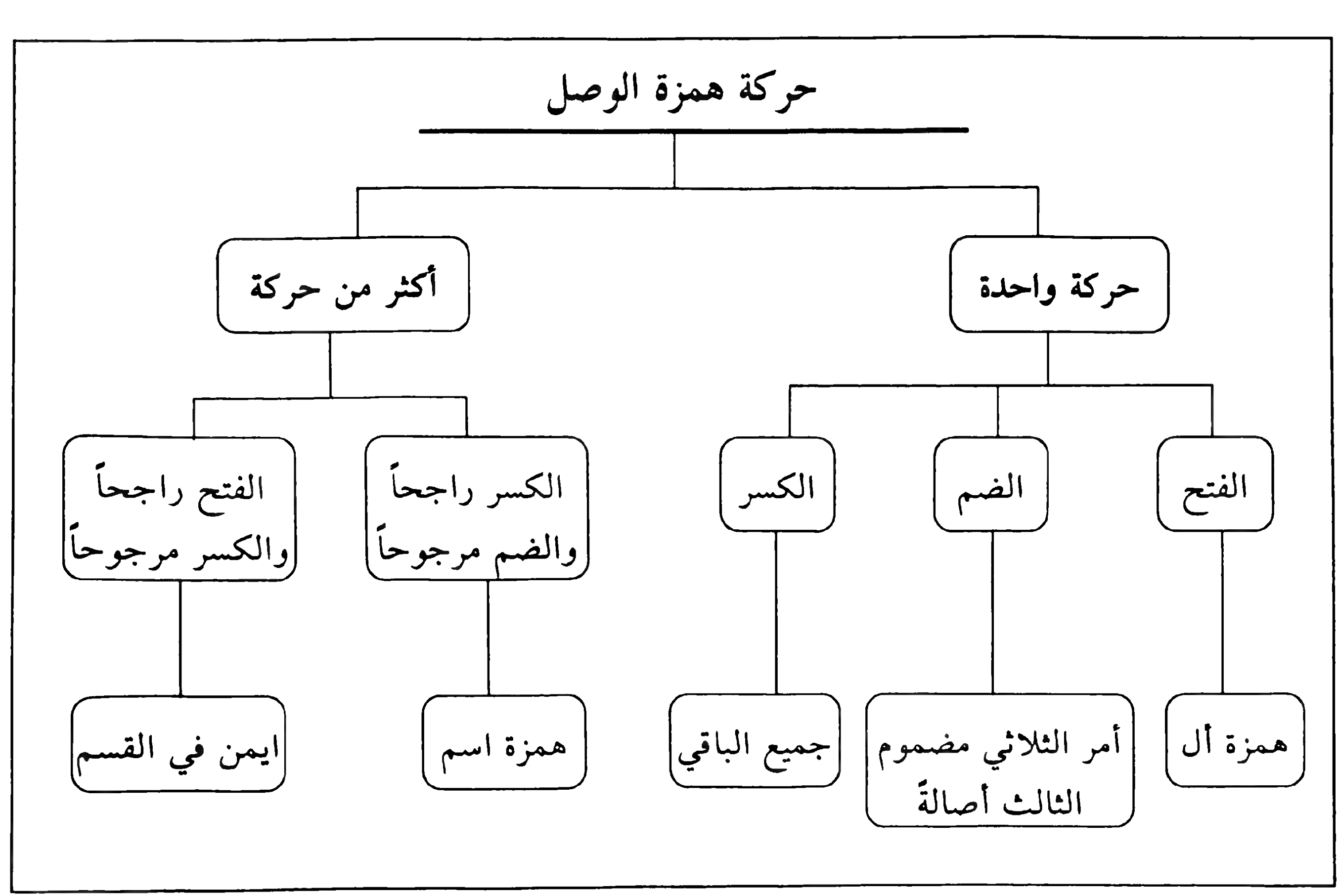
□ □ □ □

---

(1) أي: بحذف حركتِها، ويَجوز أن تكون الضمةُ قد نُقلت مِن الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركتِه. انظر: «التصريح» (٢/ ٦٨٥).

مواقع همزة الوصل

- في الاسم
  - أسماء غير مصادر
    - است
    - ابنة
    - امرأة
    - اثنتان
    - ابنم
    - اسم
    - ابن
    - امرؤ
    - اثنان
    - ايمن
  - أسماء هي مصادر
    - مصادر الأفعال الخماسية (انطلاق)
    - مصادر الأفعال السداسية (استخراج)
- في الفعل
  - الماضي
    - الخماسي (انطلق)
    - السداسي (استخرج)
  - الأمر
    - الثلاثي (اضربْ)
    - الخماسي (انطلقْ)
    - السداسي (استخرجْ)
- في الحرف
  - أل



[خاتمة الشرح]

وهذا آخِرُ ما أَرَدْنا إِمْلاءَه على هذه المقدّمة، وقد جاء بِحَمدِ الله مُهَذَّبَ المَباني، مُشَيَّدَ المَعاني، مُحْكَمَ الأَحكام، مُسْتَوْفِيَ الأنواعِ والأقسام، تَقَرُّ[1] به عَيْنُ الوَدود، وتكمَدُ[2] به نفسُ الجاهل الحَسُود: [البسيط]

إنْ يَحْسُدُونِي فَإِنِّي غَيْرُ لائِمِهِمْ ... قَبْلِي مِنَ النَّاسِ أَهْلُ الفَضْلِ قَدْ حُسِدُوا

فَدَامَ لِي ولَهُمْ ما بِي وَما بِهِمُ ... وماتَ أَكْثَرُنا غَيْظاً بِما يَجِدُ

أَنا الذِي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمُ ... لا أَرْتَقِي صَدَراً مِنْها وَلا أَرِدُ[1]

---

(١) في قول الشاعر(*) : «يجدوني» من هذا البيت مقالٌ؛ فإنه فعل مضارع اتَّصلت به واوالجماعة، فهو من الأفعال الخمسة التي تُرفع بثبوت النون، وقد اتصلتْ به ياء المتكلم، والفعل إذا اتصل بياء المتكلم لزمتْ قبلها نون الوقاية؛ فكان ينبغي أن يقول: «أنا الذي يَجدونَني» بنونين: إحداهما نون الرفع، وثانيتهما نون الوقاية، كما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥]، وكما في قوله سبحانه: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧]، هذا هو الأصل.

وللعرب في مثل ذلك ثلاثُ لُغات؛ إحداها: إثبات النونَين من غير إدغام كالآيتين اللتَين تَلوناهما، والثانية إثباتُهما وإدغامهما كما في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، والثالثة حذفُ إحداهما كما في البيت، والعلماءُ يختلفون في المحذوفة منهما: أهي نونُ=

---

(١) أي: تبرد لانقطاع بكائها، فإن للسرور دمعةً باردة، وللحزن دمعةً حارة، وقال الفيشي (ص١٨٠): القُرَّة البرودة، كنى بذلك عن السرور، وكانت العرب تقول ذلك عند حصول البرودة لأن بلادهم كانت حارة. اهـ قلتُ: وكثيرٌ من الناس اليومَ يبعث بالسلام الحار والتحيات الحارة الملتهبة إلى تلك البلاد الحارَّة، والله المستعان.

(٢) فسَّره السجاعي (ص١٢٤) بقوله: مضارع كَمِد الشيءُ: تغيَّر لونه، أي: تتغير به ذاتُ الجاهل الحسود. اهـ قلتُ: الذي يظهر أنه مِن كَمِد أي: حزن أشدَّ الحُزن. انظر: «لسان العرب» و«تاج العروس»: (ك م د).

(*) هو الكميت الأسدي عند بعضهم. والأبيات في «أمالي القالي» (٢/ ١٩٨) و«ديوان الحماسة» (ص ٧٦).

وإلى الله العَظيم أَرغَبُ أن يَجعَلَ ذلك لِوجهه الكريم مَصرُوفاً، وعلى النَّفعِ به مَوقُوفاً؛ وأنْ يَكفِيَنا شرَّ الحُسَّاد؛ ولا يَفضحَنا يومَ التَّناد! بِمَنِّه وكرمِه؛ إنه الكريمُ التواب، الرَّؤوف الرحيمُ الوهاب.

□ □ □ □

= الرفع، أم نون الوقاية؟ ونحن نرجِّح أن المحذوفة نونُ الرفع؛ لأن نون الوقاية أُتي بها لغرض خاص، وهو وقاية الفعل من الكسرة التي لا تدخُله، والمأتيّ به لِغرض لا ينبغي أن يُحذفَ، ولأنه قد حذفت نون الرفع للضرورة - مِن غير الاتصال بياء المتكلم - في نحوِ قول الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي شَعْرَكِ بِالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي

فإن الأصل: أبيت أسري وتبيتين تدلكِين شعرك . . . إلخ.

ومثل ذلك قولُ الشاعر، وهو مما يُنسب إلى امرئ القيس، ويُنسب لكليب ربيعة، ويُنسب لغيرهما:

يا لَكِ مِنْ قُبَّرَةٍ بِمَعْمَرِ خَلا لَكِ الجَوُّ فَبِيضِي واصْفِرِي

ونَقِّرِي ما شِئْتِ أَنْ تُنَقِّرِي قد رُفِعَ الفَخُّ فَمَاذا تَحْذَرِي؟

أصله: «فماذا تَحذرِين»، فحذف نون الرفع حين اضطُرّ.

ونظيره قولُ أبي حية النميري:

أَبِالمَوْتِ الذي لا بُدَّ أَنِّي مُلاقٍ - لا أَباكِ - تُخَوِّفِينِي؟

أصلُه: «تُخوفينني»، فحذف نون الرفع حين اضطُر، ولذلك نظائرُ كثيرة لا تنحصر.

وكان الفراغ من مراجعته وتدقيقه ثاني عشر صفر من سنة ١٤٣٧هـ، والحمد لله أولاً وآخراً.

فهرس الشواهد الواردة في «شرح قطر الندى، وبل الصدى» لابن هشام

مرتبةً على حروف المعجم بالنظر إلى قوافيها

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الجيم

حرف الحاء المهملة

حرف الدال المهملة

حرف الراء المهملة

حرف السين المهملة

حرف العين المهملة

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللام

١١٠- ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ وكلُّ نعيمٍ - لا محالةَ - زائِلُ

١١٤- فهَيْهاتَ هيْهاتَ العَقيقُ ومَن بِه وهيهاتَ خِلٌّ بالعَقيقِ نُواصِلُهْ

١٢١- إنَّ وَجْدِي بكَ الشديدَ أرانِي عاذِراً فيكَ مَن عَهِدْتُ عَذُولَا

١٢٣- ألا إنَّ ظُلْمَ نفسِه المرءِ بَيِّنٌ إذا لم يَصُنْها عن هوًى يَغلِبُ العَقْلا

١٢٦- القاتِلِين الملكَ الحُلاحِلَا خيرَ مَعَدٍّ حَسَباً ونائِلَا

١٢٩- أخا الحربِ لَبَّاساً إليها جِلالَها وليس بِوَلَّاجِ الخوالِفِ أعْقَلَا

حرف الميم

١- فلولا المُزعِجاتُ من اللَّيالِي لَمَا ترك القَطا طِيبَ المنامِ

إذا قالتْ حَذامِ فصَدِّقوها فإنَّ القولَ ما قالتْ حَذامِ

٥- فساغَ لِيَ الشرابُ وكنتُ قَبْلاً أكادُ أغَصُّ بالماءِ الحَمِيمِ

١٠- ومهما تكنْ عند امرِئٍ مِن خَلِيقةٍ وإنْ خالَها تَخفى على الناس تُعْلَمِ

١٤- أقولُ لهم بالشِّعْبِ إذ يَأسِرُونني: ألم تَيْأسُوا أني ابنُ فارِس زَهْدَمِ؟

١٧- وكنتُ إذا غمَزتُ قَناةَ قومٍ كسَرتُ كُعُوبَها أو تَستقِيما

٢٣- لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثلَه عارٌ عليكَ - إذا فَعلتَ - عَظيمُ

٣٥- نُصَلِّي لِلذي صلَّتْ قُريشٌ ونَعبُدُه وإنْ جحَدَ العُمُومُ

٣٧- ذاك خَلِيلي وذُو يُواصِلُني يَرمِي ورائِي بامْسَهمِ وامْسَلِمَهْ

٤٣- لا طِيبَ لِلعيشِ ما دامتْ مُنَغَّصةً لَذَّاتُه بادِّكارِ الموتِ والهَرَمِ

٤٨- لا تَقرَبَنَّ الدهرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالِماً أبداً وإنْ مَظلُومَا

٥٩- ويوماً تُوافِينا بِوجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبيةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

٦٣- كأنِّيَ مِن أخبارِ «إنَّ» ولم يُجِزْ له أحدٌ في النحوِ أنْ يَتقَدَّما

٧٣- ولقد عَلِمتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنيَّتي إنَّ المنايا لا تَطِيشُ سِهامُها

٩٣- تنكَّرْتِ مِنا بعدَ مَعرفةٍ لَمِي [وبعدَ التَّصافي والشَّبابِ المكرَّمِ]

٩٩- وا حَرَّ قَلْباهُ مِمَّن قلبُه شَبِمُ ومَن بِجِسْمِي وحالي عنده سَقَمُ

١٠٦- وتُضيءُ في وَجهِ الظَّلامِ مُنِيرةً كجُمانةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظامُها

١١١- لعلَّ اللهِ فضَّلَكُمْ علَيْنَا بِشيءٍ أنَّ أمَّكُمُ شَرِيمُ

١١٩- وما الحربُ إلَّا ما عَلمتُمْ وذُقتُمُ وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

١٢٧- إني حلَفْتُ بِرافِعينَ أكُفَّهُمْ بينَ الحَطِيمِ وبينَ حَوْضَيْ زَمزمِ

١٣٧- إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهمامِ ... ولَيثِ الكَتِيبةِ في المُزْدَحَمْ
١٤٢- أتارِكةٌ تَدَلُّلَها قَطامِ؟ ... رَضِينا بالتحيةِ والسَّلامِ

حرف النون

١٩- ربِّ وفِّقْني فلا أعدِلَ عن ... سَنَنِ الساعِينَ في خَيرِ سَنَنْ
٢٦- أنا ابنُ جَلا وطَلَّاعُ الثَّنايَا ... متى أضعِ العِمامَةَ تَعرِفُوني
٢٨- حيثُما تَسْتَقِمْ يُقدِّرْ لكَ اللـ ... ـهُ نَجاحاً في غابِرِ الأزْمانِ
٣٩- أقاطِنٌ قومُ سَلمى أمْ نَوَوْا ظَعَنَا؟ ... إنْ يَظعنُوا فعَجِيبٌ عيشُ مَن قَطَنَا
٤٠- صاحِ شمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكرَ المو ... تِ فنِسيانُه ضلالٌ مُبِينُ
٥٤- فواللهِ ما فارقْتُكم قالِياً لكُمْ ... ولكنَّ ما يُقْضَى فسَوفَ يَكونُ
٦٠- [وصَدْرٌ مُشرِقُ اللَّونِ] ... كأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ
٦٤- أنا ابنُ أُباةِ الضَّيمِ مِن آلِ مالكٍ ... وإنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المعادِنِ
٨٤- ولستُ بِراجعٍ ما فاتَ مِني ... بِلَهْفَ ولا بِلَيتَ ولا لَوَ انِّي
٩٦- يا يَزِيدَا لِآمِلٍ نَيلَ عِزٍّ ... وغِنًى بعدَ فاقةٍ وهَوانِ
١٠٧- ولقد عَلِمتُ بأنَّ دينَ محمَّدٍ ... مِن خيرِ أدْيانِ البَرِيَّةِ دِينَا
١٢٢- هل تذكُرون إلى الدَّيْرَينِ هِجرَتَكُمْ ... ومَسْحَكمْ صُلْبَكُم: رَحمانُ قُرْبانَا؟
١٣٢- ما رأيتُ امرَءاً أحبَّ إليهِ الـ ... ـبَذْلُ منه إليكَ يا ابنَ سِنانِ

حرف الهاء

١١٦- واهاً لِسَلمى ثم واهاً واهَا ... يا ليتَ عَيناها لَنا وفاهَا
١٤١- ألقى الصَّحِيفةَ كيْ يُخفِّفَ رَحْلَه ... والزادَ حتى نَعْلَه ألْقاها

حرف الياء

٢٩- وإنَّكَ إذْ ما تأتِ ما أنتَ آمِرٌ ... بهِ تُلْفِ مَن إيَّاه تأمُرُ آتِيَا
٥١- تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقِيَا ... ولا وَزَرٌ مما قضى اللهُ واقِيَا
٥٢- إذا الجودُ لم يُرزقْ خَلاصاً مِن الأذى ... فلا الحمدُ مَكسوباً ولا المالُ باقِيَا
٨٣- فيا راكِباً إمَّا عرَضتَ فبلِّغاً ... نَدامايَ مِن نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيَا
١٤٧- عُمَيرةَ وَدِّعْ إنْ تجهَّزتَ غازِيَا ... كفَى الشَّيبُ والإسلامُ لِلمرءِ ناهِيَا

تم فهرس الشواهد الواردة في كتاب «شرح قطر الندى» لابن هشام،

والحمد لله أولاً وآخِراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فهرس الشواهد والأبيات الواردة في كتاب «سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى»

حرف الهمزة

حرف الباء

٤٥٧- فقلتُ: ادْعُ أُخرى وارْفَعِ الصوتَ جَهرةً	لـعـلَّ أبـي الـمِـغْـوارِ مـنـكَ قَـريـبُ
٤٧٩- وداوِيَّـةٍ قَـفْـرٍ يَـحـارُ بـهـا الـقَـطـا	أدِلَّـةُ رَكْـبَـيـهـا بـنـاتُ الـنَّـجـائـبِ
٤٩١- تَـيـمَّـمـتُ لِهْباً أبْتَغي العِلمَ عِندها	وقـد صـار عِـلْـمُ الـعـائِـفِـيـن إلـى لِـهْـبِ
٤٩٥- فـإيَّـاك إيَّـاكَ الـمـراءَ فـإنَّـه	إلـى الـشـرِّ دَعَّـاءٌ وَلِـلـصَّـرْمِ جـالِـبُ
٥٢٧- هـذا لَـعَـمْـرُكُـمُ الـصَّـغـارُ بِـعَـيـنـه	لا أمَّ لـي إنْ كـان ذاكَ ولا أبُ
٥٣٢- يـا لَـهْـفَ زَيَّـابـةَ لِـلـحـارثِ الـ	صـابِـحِ فـالـغـانِـمِ فـالآيِـبِ
٥٣٣- يـا لَـلـرِّجـال لِـيَـومِ الأربِـعـاء، أمَـا	يـنـفَـكُّ يُـحـدِثُ لـي بَـعـد الـنُّـهـى طَـرَبـا؟
إذ لا يَـزالُ غَـزالٌ فـيـه يَـفْـتِـنُـنـي	يَـأتـي إلـى مَـسـجِـد الأحْـزاب مُـنـتَـقِـبَـا
٥٤٥- كَـهَـزِّ الـرُّدَيْـنِـيِّ تـحـتَ الـعَـجـاجِ	جَـرى فـي الأنـابِـيـب ثـم اضْـطَـرَبْ
٥٥٦- لَـمْـيـاءُ فـي شَـفَـتَـيْـهـا حُـوَّةٌ لَـعَـسٌ	وفـي الـلِّـثـاتِ وفـي أنْـيـابـهـا شَـنَـبُ
٥٧١- سـاعٍ بِـكـاسٍ إلـى نـاشٍ مِـن الـطَّـرَبِ	كِـلاهـمـا عَـجـبٌ فـي مَـنْـظـرٍ عَـجَـبِ
قـامـتْ تُـريـنـي وَأمـرُ الـلـيـلِ مُـجـتـمِـعٌ	صُـبْـحـاً تَـولَّـد بـيـن الـمـاءِ والـلَّـهَـبِ

حرف التاء

٢١٣- بـعـد الـلُّـتَـيَّـا والـلـتـيَّـا والـتـي	إذا عَـلَـتْـهـا أنـفُـسٌ تَـردَّتِ
٢١٣- مِـن الـلَّـواتِـي والـتـي والـلاتـي	زَعَـمْـنَ أنـي كَـبِـرتُ لِـداتـي
٢٤٦- إنَّ الـعـداوةَ تَـسـتـحِـيـلُ مَـودَّةً	بِـتـدارُكِ الـهـفَـوات بِـالـحَـسَـنـاتِ
٥٥٤- رَحِـم اللهُ أعـظُـمـاً دَفَـنُـوهـا	بِـسِـجِـسْـتـانَ طَـلْـحـةَ الـطَّـلَـحـاتِ

حرف الجيم

١٨٠- مـتـى تَـأْتِـنـا تُـلْـمِـمْ بِـنـا فـي دِيـارِنـا	تَـجِـدْ حَـطَـبـاً جَـزْلاً ونـاراً تَـأجَّـجـا
٤٥٧- سـقَـى أمَّ عَـمـرٍو كـلَّ آخِـرِ لَـيـلـةٍ	حَـنـاتِـمُ سُـودٌ مـاؤُهـنَّ ثَـجِـيـجُ
٤٥٨- أنـتَ إلـى مَـكَّـةَ أخـرجْـتَـنِـي	ولـو تَـرَكْـتَ الـحـجَّ لـم أخْـرُجِ
٤٩٥- قَـلـى دِيـنَـه واهـتـاجَ لـلـشـوق؛ إنـهـا	عـلـى الـشـوقِ إخـوان الـعـزاءِ هَـيُـوجُ
٥٣٤- نَـلْـبَـثُ حـولاً كـامِـلاً كُـلَّـهُ	لا نَـلْـتـقِـي إلا عـلـى مَـنْـهَـجِ

حرف الحاء

١١٨- أو صِـرْتُ ذا بُـومـةٍ فـي رأسِ رابِـيَـةٍ	أو فـي قَـرارٍ مِـن الأرْضِـيـن قِـرْواحِ
٢٠٦- نـحـنُ الـلَّـذون صـبَّـحُـوا صَـبـاحَـا	يَـوم الـنُّـخَـيْـلِ غـارَةً مِـلْـحـاحَـا
٣٨٧- يـا صـاحِ مَـهْـلاً أقِـلَّ الـعَـذلَ يـا صـاحِ	ولا تَـكـونَـنَّ لـي بِـالـلَّائـمِ الـلَّاحِـي

حرف الدال

حرف الراء

٣٩٠- يا أسمُ صَبراً على ما كان مِن حَدثٍ إنَّ الحوادِثَ مَلْقِيٌّ ومُنتظَرُ

٣٩٠- .... أهذا المغِيريُّ الذي كان يُذْكَرُ؟

٤٠١- ألا يا عَمْرُو عَمْراهُ وعَمرُو بْنَ الزُّبَيْراهُ

٤٠٩- لِليلى بِذاتِ البَينِ دارٌ عرفتُها وأخرى بِذاتِ الجيش آياتُها سَطرُ

٤٤٠- أنا ابنُ دارةَ مَعروفاً بها نَسَبي وهل بدارةَ يا لِلناسِ مِن عارِ؟

٤٥٩- لولاه لم يَقضِ في أعدائه قَلَمٌ ومِخلبُ الليث لَولا الليثُ كالظُّفرِ

٤٧٤- قالتْ له رِيح الصَّبا: قَرْقارِ

٤٧٤- مُتَكنِّفِي جنبَيْ عُكاظَ كِلَيْهما يَدعو بها وِلدانُهُم عَرْعارِ

٤٩٣- إذا عَدِمُوا زاداً فإنك عاقِرُ

٥٠٣- بلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَر

٥٠٤- ولَفُوك أطيبُ - لو بذلْتِ لَنا - مِن ماءِ مَوهَبةٍ على خَمْرِ

٥٢١- لا يَبْعَدنْ قَومِي الذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ

النازِلِين بِكلِّ مُعتَرَكٍ والطَّيِّبِين مَعاقِدَ الأُزْرِ

٥٣٤- إني وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطرًا لَقائلٌ: يا نصرُ نصرٌ نصرَا

٥٤٩- جاءَ الخلافةَ أو كانتْ له قَدَراً كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ

٥٧٢- هَذي الأراملُ قد قضَّيْتَ حاجتَها فمَن لِحاجة هذا الأرمَلِ الذَّكَرِ؟

٥٨٠- يا ما أُمَيْلِحَ غِزلاناً شَدَنَّ لَنا مِن هَؤُلَيّائكنَّ الضالِ والسَّمُرِ

٦٠٢- يا لَكِ مِن قُبَّرةٍ بِمَعمَرِ خَلا لكِ الجوُّ فَبِيضي واصْفِري

ونَقِّرِي ما شئتِ أن تُنَقِّري قد رُفِعَ الفَخُّ فماذا تَحذَرِي

حرف السين

٦٦- اعتصمْ بِالرجاءِ إنْ عنَّ بَأسُ وتناسَ الذي تضمَّنَ أمسُ

٢١١- إذا حملْتُ بِزَّتي على عَدَسْ فما أُبالي مَن مَضى ومَن جَلسْ

٢٤٧- وبُدِّلتُ قَرحاً دامِياً بعد صِحَّة لعلَّ مَنايانا تحَوَّلنَ أبؤُسَا

٣٦١- .... أتاك أتاك اللاحِقُون احبِسِ احبِسِ

٣٨٧- يا صاحِ يا ذا الضامِرُ العَنْسِ والرَّحْلِ ذِي الأَنْساعِ والحِلْسِ

٣٩١- يا لَيتني وأنتِ يا لَمِيسُ في بَلدةٍ ليس بها أَنِيسُ

إلا اليَعافيرُ وإلا العِيسُ

حرف الشين

٣٧٦- أيـا أَبَـتـي لا زِلـتَ فِـيـنـا فـإنـمـا لـنـا أمـلٌ فـي الـعـيـش مـا دُمْـتَ عـائِـشَـا

حرف الضاد

٢٠٩- فـقُـولا لِـهـذا الـمـرء ذُو جـاءَ سـاعِـيـاً: هَـلُـمَّ؛ فـإن الـمـشـرفِـيَّ الـفـرائـضُ

حرف العين

١٢٠- ولـهـا بـالـمـاطِـرونِ إذَا أكـل الـنـمـلُ الـذي جَـمَـعَـا

١٢١- ومـا بِـتـاً وأَلِـفٍ قـد جُـمِـعـا يُـكـسـر فـي الـجـر وفـي الـنـصـبِ مـعَـا

١٢٩- هـجـوتَ زبَّـانَ ثـم جِـئـتَ مُـعـتـذِراً مِـن هَـجـوِ زبَّـانَ لـم تَـهـجُـو ولـم تَـدَعِ

٢٤٦- ومـا الـمـرءُ إلا كـالـشِّـهـابِ وضـوئِـه يَـحُـور رَمـاداً بـعـد إذْ هـو سـاطِـعُ

٢٩٢- عـبـأتُ لـهُ رُمـحـاً طـويـلاً وألَّـةً كـأنْ قَـبَـسٌ يُـعْـلـى بِـهـا حـيـنَ تُـشْـرَعُ

٣٢٧- فـوالله مـا يَـدري كـريـمٌ مُـمـاطِـلٌ أَيَـنْـسـاك إذ بـاعـدْتِ أم يـتـضَـرَّعُ؟

٣٥٥- قـالـتْ لِـتَـعـذلـنـي مـن الـلـيـلِ: اسْـمَـعِ، سـفـهٌ تَـبَـيُّـتُـكِ الـمـلامـةَ، فـاهْـجَـعِـي

٣٧٨- قـد أصـبَـحَـتْ أمُّ الـخِـيـارِ تَـدَّعِـي عـلـيَّ ذَنـبـاً كُـلُّـه لـم أصـنَـعِ

مِـن أنْ رأتْ رأسِـي كـرَأسِ الأصـلَـعِ مَـيَّـز عـنـه قُـنـزُعـاً عـن قُـنْـزُعِ

جـذبُ الـلَّـيـالـي أبـطِـئـي أو أسْـرِعِـي أفْـنـاه قِـيـل الله لِـلـشـمـس: اطْـلُـعِـي

حـتـى إذا واراكِ أُفْـقٌ فـارْجِـعِـي

٣٩٤- تـكـنَّـفَـنـي الـوُشـاةُ فـأزْعَـجُـونـي فـيَـا لَـلَّـهِ لِـلـواشِـي الـمُـطـاعِ

٥٠٣- وزادَنـي كَـلَـفـاً بِـالـحـبِّ أنْ مَـنـعـتْ وحَـبُّ شـيءٍ إلـى الإنـسـانِ مـا مُـنِـعَـا

٥٨١- أَهْـونْ عـلـيَّ إذا امْـتَـلأتَ مِـن الـكَـرَى أنـي أَبِـيـتُ بِـلَـيْـلـة الـمَـلْـسُـوعِ

حرف الفاء

٣٨٤- فـيا سَـعدُ سَـعدَ الأوسِ كنْ أنـتَ ناصِـراً ويـا سَـعـدُ سـعـدَ الـخـزرَجِـيـن الـغَـطـارِفِ

٤٦٥- الـحـافِـظُـو عَـورةِ الـعَـشِـيـرةِ لا يَـأتِـيـهِـمُ مِـن ورائِـهـم نَـطَـفُ

حرف القاف

١٢٤- أأنْ شِـمْـتَ مِـن نـجـدٍ بَـريـقـاً تـألَّـقـا تَـبِـيـتُ بِـلَـيـلِ امْـأرْمَـدِ اعْـتـاد أَوْلَـقَـا

١٢٩- إذا الـعَـجـوزُ غَـضِـبـتْ فَـطَـلِّـقِ ولا تَـرَضَّـاهـا ولا تَـمَـلَّـقِ

٢٨٩- فـلـو أنْـكِ فـي يَـومِ الـرَّخـاءِ سَـأَلْـتِـنِـي طَـلاقَـكِ لـم أبـخَـلْ وأنـتِ صَـدِيـقُ

حرف الكاف

حرف اللام

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

١٨١- كِـلانـا غَـنِـيٌّ عـن أخِـيـه حَـيـاتَـه	ونَــحــن إذا مُــتْــنَــا أشَــدُّ تَــغـانِـيَـا
٢٠٩- ولَستُ بِهاجٍ في القِرى أهلَ مَنزِلٍ	عـلـى زادِهِـم أبْـكـي وأُبْـكِـي الـبَـواكِـيَـا
فـإمَّـا كِـرامٌ مُـوسِـرُونَ لَـقِـيـتُـهـمْ	فـحَـسْـبِـيَ مِـن ذُو عِـنـدهـمْ مـا كَـفـانِـيَـا
٢٧٢- وحَلَّتْ سَوادَ القلبِ، لا أنا باغِياً	سِـواهـا، ولا عـنْ حُـبِّـهـا مُـتَـراخِـيَـا
٢٨٢- لَــيــتَ الــحَــمَــامَ لِــيَــهْ	إلــى حَــمَــامَــتِــيَــهْ
أو نِـــصْـــفَـــهُ قَـــدِيَـــهْ	تَـــمَّ الـــحَـــمَـــامُ مِـــيَـــهْ
٤٠٠- تَـبْـكِـيـهِـمُ دَهـمـاءُ مُـعْـوِلَـةْ	وتَـــقُـــول سَـــلْـــمَـــى: وا رَزِيَّـــتِـــيَـــهْ
٤٢٦- إذا أعجَبَتْكَ الدهرَ حالٌ مِن امْرِئٍ	فـدَعْـهُ وواكِـلْ أمـرَه والـلَّـيـالِـيَـا
٤٨٤- وكنتُ إذا ما الخيلُ شَمَّصَها القَنَا	لَـبِـيـقـاً بِـتَـصـرِيـفِ الـقَـنـاةِ بَـنـانِـيَـا
٥٤١- بَدا لِيَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى	ولا سـابِـقٍ شَـيـئـاً إذا كـان جـائِـيَـا

□ □ □ □

فهرس المحتويات

□ □ □ □

الإخراج الفني

موسى وحيد مصطفى